

موسوعة التشريعات العربية

الجزء التاسع

أحكام شرعية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشریحات العربیة

الجزء التاسع

احكام شرعیة

نبیل سعید
المستشار

محمد بن یونس
بماز فی المفتوح

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١/١/١٩٨٣

الجزء التاسع أحكام شرعية

يوضع هذا الجدول في اول الجزء للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

لبنان	-- الفهرس	-- يوضع بدلا من الفهرس السابق
	-- احباس واوقاف واحكار	-- الامر رقم ٣ الصادر في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٠ من مجلس الاوقاف الاعلى / تعديل
		-- توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الامر رقم ٣ لسنة ٣٠ ، والقرار رقم ٣٥ ، والقرار رقم ٢١٩ ، والقرار رقم ٥ حتى المادة ٥٤ فقرة ٢ (٥ ورقات)
		-- توضع الصفحات المرفقة مباشرة بعد نهاية القرار رقم ١٩ نظام تسليف الموظفين الدينيين والاداريين (٣ ورقات)
	-- افتاء	-- قرار المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى رقم ٤ بنظام الافتاء .
	-- طوائف دينية	-- مرسوم رقم ٤٨٧٢ لسنة ١٩٨٢
		-- قرار رقم ٩ صادر من المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى بتحديد اوضاع القائمين بوظائف دينية فى مساجد القرى .
		-- قرار رقم ٢ قرار رقم ٣٦

الذرة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) لبنان		<p>— قرار رقم ٢٠</p> <p>— قرار رقم ٢٥</p>	<p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحة التي تتضمن المادة ٦٩ حتى المادة ٨٠ من القرار رقم ١٥ لتحديد النظام الداخلي للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى (٨ ورقات)</p>
ليبيا	<p>— الفهرس</p> <p>— مآذون شرعى</p>	<p>— قرار رقم ٤٦ / ١٣٩١ هـ بشأن لائحة المآذونين / اضافة</p> <p>— قرار امين العدل رقم ٦٩٥ لسنة ١٣٩٨ هـ</p> <p>— قرار امين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم ٢٤٠ لسنة ١٣٨٩</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحة الاخيرة التي تتضمن نهاية القرار رقم ٤٦ / ١٣٩١ هـ (ورقتين)</p>
مصر	<p>— الفهرس</p> <p>— احباس واوقاف واحكار</p>	<p>— قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف / تعديل</p> <p>— قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ / الغاء</p> <p>— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ / تعديل</p> <p>— قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢</p> <p>— قرار وزير الاوقاف 'رسم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>— قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . (٣ ورقات)</p>

الدولة	الموضوع	الإضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر		— قرار المحكمة العليا بتفسير المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات لتي تتضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ الملغى، والقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠، والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣، والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٠، قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨، وقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣، قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ (٧ ورقات)
		— قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ حتى المادة ٣٥ منه (٥ ورقات)
		— قرار رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩	
		— قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣، والقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧، والقرار بقانون رقم ٢٦٣ سنة ١٩٦٠، والقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ (٤ ورقات)
— طرق صوفية		— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ .	— توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ مباشرة (٥ ورقات) .
— طوائف دينية		— قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بمنصب الامام الاكبر شيخ الازهر.	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر	— مساجد وكنائس ودور عبادة	— قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ — قرار وزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢	— توضع مباشرة الصفحات المرفقة بعد نهاية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٤ (٣ ورقات) .
المغرب	— الفهرس — احوال شخصية	— ظهر شريف رقم ١٠٢ / ٦٢ ١ / ٦٢ تعفى بموجبه من اداءات المحافظة .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق . — توضع بدلا من الورقة التى تتضمن الظهير الشريف رقم ٢٠ و ٦٠ و ١ ، والظهير الشريف رقم ١٥٤ — ٦٢ — ١ (ورقة واحدة) .
يمن شمال	— الفهرس	— قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ . — قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ . — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ . — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ . — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ . — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق . — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التى تتضمن قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ (١٩) .

الجمهورية اللبنانية

أحكام شرعية

أحباس وأوقاف وأحكام :

- قانون انتقال الأراضي الأميرية والموقوفة (راجع : أحوال شخصية)
- مرسوم اشتراعي رقم ١٤٠ بتحديد كيفية استهلاك تخصيصات « الأملاك المضبوطة » .
- قانون يتعلق بالأوقاف الخيرية .
- مرسوم اشتراعي رقم ١٨ تنظيم دوائر الافتاء والأوقاف الإسلامية .
- قانون تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ .
- نظام توجيه الجهات .
- قرار رقم ٧٥٣ بشأن إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية .
- قرار رقم ٧٩ بشأن اجارات الوقف .
- قرار رقم ٨٠ بشأن استبدال الأوقاف .
- قرار رقم ٨١ بشأن قسمة الأوقاف .
- قرار رقم ١٦٧ بشأن عائدات الأوقاف .
- قرار رقم ١ / ١٥٦١ بتصديق الامر رقم ٣ الصادر من مجلس الأوقاف .
- قرار رقم ٣٥ بتميم أحكام القرار عدد ١٦٧ الصادر بتاريخ ٤ آذار سنة ١٩٢٦ والمتعلق بعائدات الأوقاف المختلفة وبقيده هذه العائدات في ميزانية الدول .
- قرار رقم ٢١٩ بالفاء المخصصات السنوية التي تدفعها ادارات الأوقاف المحلية للاشتراك في نفقات مراقبة الأوقاف العامة .
- قرار رقم ٥ المتعلق بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الصادر بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥ المختص بتنظيم شؤون المسلمين السنيين الدينية .
- قرار رقم ٧ نظام لجان الأوقاف المحلية الإسلامية في الجمهورية اللبنانية .

- قرار رقم ٣٤ نظام الجهاز الديني لدى دوائر الاوقاف الاسلامية في الجمهورية اللبنانية .
- قرار رقم ٨ تفسير وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالافتاء والإوقاف الاسلامية .
- قرار رقم ١٩ نظام تسليف الموظفين الدينيين والاداريين لدى المديرية العامة للاوقاف الاسلامية .
- نظام أصول التبليغ وطرق المراجعة لدى دوائر الاوقاف الاسلامية .

احوال شخصية :

- ولاية على المال .
- قانون انتقال الاراضي الاميرية والموقوفة.
- قانون حقوق العائلة .
- قانون بشأن التوارث بين مختلفي الجنسية .
- مرسوم اشتراعى رقم ٢٥٣/٨٠١ بتحديد مدة التصاريحات المختصة بالاحوال الشخصية.
- قانون يختص بالاحوال الشخصية للطائفة البروتستانتية .
- قانون الارث لغير المسلمين .
- قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية .
- قانون الزواج في الطائفة اللاتينية اللبنانية.
- قانون الاحوال الشخصية لبطريركية انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس واصول المحاكمات لديها .
- قانون الاحوال الشخصية للطائفة الارمنية الارثوذكسية .
- قانون الاحوال الشخصية للسريان الارثوذكس .
- قانون الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا - لبنان .
- قانون الاحوال الشخصية للطائفة الاسرائيلية .
- نظام المعاملات الادارية المتعلقة بقرار حقوق العائلة .

- قرار عدد L.B/١٤١ بشأن تحديد الصلاحيات المعترف بها للدوائر القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة اجنبية او تركة للاجانب حق فيها .
- قرار عدد ١٠٩ ل.ر صلاحية الحاكم في المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية (يراجع: قضاء) .

افتاء :

- مرسوم اشترعى رقم ١٨ تنظيم دوائر الافتاء والاقواف الاسلامية .
- (يراجع : احباس واقواف واحكار عالية) .
- قرار المجلس الشرعى الاسلامى رقم ٤ بنظام الافتاء .

طوائف دينية :

- قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية .
- قانون بانشاء المجلس المذهبى للطائفة الدرزية .
- قانون بانتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية .
- قانون رقم ٦٧/٧٢ تصديق مشروع القانون المتعلق بتنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان .
- مرسوم رقم ٣١٢٢ وضع موضع التنفيذ مشروع قانون انشاء ملاك للموظفين لدى كل من مشيخة عقل والمجلس المذهبى للطائفة الدرزية .
- مرسوم رقم ٧٩٠١ يختص بالغاء احكام النظام المختص بالطائفة البروتستانتية .
- مرسوم رقم ٤٨٧٢ وضع مشروع القانون الرامى الى تمديد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية فى المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى موضع التنفيذ .
- قرار رقم ٦٠ ل.ر باقرار نظام الطوائف الدينية .
- قرار رقم ٦١ ل.ر بشأن مفاعيل اذاعة الانظمة الطائفية بعد تصديقها .
- قرار رقم ١٥ تحديد النظام الداخلى للمجلس الاسلامى الشيعى الاعلى .

- قرار رقم ٩ صادر من المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى بتحديد أوضاع القائمين بوظائف دينية فى مساجد القرى .
- قرار رقم ٢ صادر من المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى بالنظام الداخلى للمجلس الشرعى الاسلامى الاعلى .
- قرار رقم ٣٦ صادر من المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى بنظام الصندوق المستقل لبيت مال المسلمين .
- قرار رقم ٢٠ النظام الداخلى للصندوق المستقل لبيت مال المسلمين .
- قرار رقم ٢٥ اعطاء الحق للمجلس الشرعى الاسلامى الأعلى فى تحديد ولايته وولاية المجالس الادارية فى الظروف الاستثنائية .

قانون انتقال الاراضى

الاميرية والموقوفة

(راجع : احوال شخصية)

مرسوم اشتراعى رقم ١٤٠

بتحديد كيفية استهلاك تخصيصات « الاملاك المضبوطة »

ان رئيس الحكومة

بناء على قرارى المفوض السامى عدد ٥٥ تاريخ ٩ ايار سنة ١٩٣٢ وعدد ٤ تاريخ ٢ كانون الثانى سنة ١٩٣٤ وبناء على اقتراح مدير المالية .

وبعد موافقة مجلس المديرين

يرسم ما ياتى

المادة ١ - ان التخصيصات المسروقة بتخصيصات « الاملاك المضبوطة » والتي تدفعها فى الوقت الحاضر الحكومة اللبنانية ، وكذلك التخصيصات المدفوعة الى الاوقاف وفقا لاحكام قرار المفوض السامى عدد ١٦٧ تاريخ ٤ آذار سنة ١٩٢٦ تستهلك حكما فى اول كانون الثانى لقاء راسمال يدفع مرة واحدة ويوازى (اثنين وسبعين) قسطا شهريا من هذه التخصيصات .

المادة ٢ - ان راسمال الاستهلاك المبين فى المادة الاولى الآتفة الذكر يدفع :
١ - فيما يتعلق بتخصيصات « الاملاك المضبوطة » الى اصحاب هذه التخصيصات الحاليين .

٢ - فيما يتعلق بالتخصيصات المدفوعة الى الاوقاف وفقا للشروط المحددة لهذه الغاية فى قرار المفوض السامى .

المادة ٣ - ان التخصيصات المستهلكة على هذه الصورة تعتبر متلاشية بصورة نهائية لمنفعة الخزينة .

المادة ٤ - لا يقبل ابتداء من اول كانون الثانى سنة ١٩٣٤ كل طلب يرمى الى الاستحصال على تخصيصات من نوع التى ورد ذكرها فى هذا المرسوم الاشتراعى .

المادة ٥ - ان هذا المرسوم الاشتراعى الذى لا يمكن التذرع باحكامه لمطالبة الحكومة باى تعويض كان ينشر فى الجريدة الرسمية .
بيروت فى ٢٧ كانون الثانى سنة ١٩٣٤

قانون

يتعلق بالأوقاف الذرية

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي بيانه :

في نوع الوقف

المادة ١ - الوقف نوعان : خيري وذري

فالوقف الخيري ، هو الوقف الذي وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات والملاجئ والفقراء .

والوقف الذري هو الذي وقف على الوقف نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله الى جهات الخير .

المادة ٢ - الوقف قد يكون بعضه خرياً وبعضه ذرياً كما اذا وقف الواقف وقفه على أن يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثم يصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف .

المادة ٣ - يتناول هذا القانون الوقف الذري المحض والوقف المشترك بين الذرية والجهة الخيرية أما الوقف الخيري المتعلق بالمعاهد الدينية والمؤسسات الخيرية فهو تابع للأحكام الشرعية والقوانين المرعية الخاصة به وللقرارات التي يتخذها المجلس الأعلى له علاوة أو تعديلاً لأحدى مواد تلك القوانين حسبما يقتضيه الحكم الشرعي وهو يشمل جميع الأوقاف المضبوطة والملحقة التي تديرها إدارة الأوقاف العامة .

في انشاء الوقف

المادة ٤ - ان القواعد المتعلقة بانشاء الأوقاف الخيرية وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها هي محددة في أحكام القوانين والقرارات الخاصة بها .

المادة ٥ - ان انشاء الوقف الذري من جديد وقسمته وانتهائه يخضع لأحكام هذا القانون مع مراعاة القوانين والقرارات المتعلقة بالسجل العقاري .

المادة ٦ - يمنع على قضاة الشرع أن يسمعوا اشهاداً على انشاء وقف ذري جديد اذا كان مغايراً لأحكام هذا القانون .

وكل وقف ذري ينشأ حديثاً مخالفاً لأحكامه يعتبر باطلاً بالنسبة للواقف ولذريته وللغير .

المادة ٧ - للواقف أن يرجع في وقفه الذري كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه على أن لا يكون التغيير ماساً بأحكام هذا القانون .

في تأييد الوقف

المادة ٨ - لايجوز تأييد الوقف الذري ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين .

ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف ، وأن لم يعينهم بالاسم اعتبر كل بطن طبقة .

المادة ٩ - لا يدخل الواقف في حساب الطبقات .

المادة ١٠ - ينتهي الوقف الذري ، بانتهاء الطبقة أو الطبقتين ، ويرجع الوقف الى ملكية الواقف أن كان حياً وإلى ورثته من الطبقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال أن كان ميتاً .

المادة ١١ - اذا لم يترك الواقف ورثة عاد الوقف الى ادارة الاوقاف العامة اذا لم يشترط الواقف جهة بر مؤيدة .

المادة ١٢ - اذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط .

المادة ١٣ - يعتبر باطلاً كل شرط يقيد حرية المستحقين في زواجهم أو أقامتهم أو استئذانهم لغير مصلحة راجحة .

المادة ١٤ - للواقف اشتراط الشروط العشرة المعروفة شرعاً لنفسه أو لغيره ضمن حدود هذا القانون .

وقف العقار والمنقول

المادة ١٥ - يجوز وقف العقار والمنقول كما يجوز وقف حصص واسهم الشركات المستغلة استغلالاً جائزاً شرعياً .

المادة ١٦ - لا يجوز وقف المشاع في عقار غير قابل للقسمة الا اذا كان الباقي منه موقوفاً واتحدت الجهة الموقوف عليها .

قسمة الوقف

المادة ١٧ - تجوز قسمة الوقف الذري والوقف المشترك بين الذري والخيري قسمة لازمة بناء على طلب المستحقين أو أحدهم متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن في ذلك ضرر ظاهر محقق .

ويجوز للمتولى على الحصص الخيرية طلب القسمة كأحد المستحقين تماماً .

المادة ١٨ - تعين حصص المستحقين الموقوف عليهم بالرجوع الى كتاب الوقف أو الى التعامل الثابت المقبول شرعاً أو الى الحكم النافذ قضاء .

المادة ١٩ - اذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها ، قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف أن علمت الغلة وقته على أن لا تزيد المرتبات عما شرطه الواقف .

وان لم تعلم الغلة وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على أن يكون للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم واذا شرط الواقف سهماً لبعض الموقوف عليهم ومرتبات لبعض الآخر كانت المرتبات من باقى الوقف بعد السهام فاذا لم يف الباقي بالمرتبات قسم على أصحابها بنسبتها .

وتنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف .

المادة ٢٠ - اذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم معينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقريرها وفقاً للمادة المتقدمة على أساس متوسط غلة الوقف في الخمس السنوات الأخيرة العادية .

المادة ٢١ - يحق لكل من له حق التصرف في عقار من العقارات الوقفية بطريقة الاجارتين أو

المقاطعة أن يطلب مشترى رقبة العقار مقابل بدل يعادل ٣٠ قسطاً سنوياً .

المادة ٢٢ - تخضع كذلك للاستبدال الجبري جميع الاماكن الوقفية التي عليها حقوق تصرفية للغير بالاجارة الطويلة سواء أكانت عائدة للأوقاف المضبوطة أو الملحقه أو المستثنات على اختلاف أنواعها .

المادة ٢٣ - تراعى أحكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ ك ٢ سنة ١٩٢٦ في معاملة استبدال العقارات التي عليها حقوق تصرفية للغير ، والامر رقم ٣ المتخذ في ٢٢ ك ١ سنة ١٩٣٠ والمصدق بالقرار رقم ١٥٦ بتاريخ ١٦ ك ١ سنة ١٩٣١ والقرارات اللاحقة له .

المادة ٢٤ - تطبق الاحكام المتعلقة بالقسمة على حقوق الاجارتين والاجارة الطويلة (المقاطعة) وعلى الحقوق العينية المتعلقة بالاجارات الاخرى المسجلة في السجل العقاري .

المادة ٢٥ - لا يجوز اجراء عقود الحكر ، واذا تبين أنه من الضروري إقامة الاجارتين أو المقاطعة على إحدى العقارات الوقفية فيجوز استبدالها وفقاً للأنظمة الشرعية المعمول بها .

المادة ٢٦ - أن عمليات قسمة عقارات الأوقاف الذرية التي تمت وفقاً للشرائع والقوانين والأحكام النافذة قبل اذاعة هذا القانون تصبح قطعية .

لا تقبل جميع الدعاوى المتعلقة بإبطال القسمة التي جرت وفقاً للأحكام السابقة المرفوعة من قبل مستحق نشأ حقه بعد القسمة .

المادة ٢٧ - يفرز عند تقسيم الوقف الذري المحض ما يقابل خمسة عشر في المائة لقاء جهة البر المشروطة في الوقف والتي لولاها لما صح الوقف وتسليم الى الدائرة الوقفية المحلية لتصرف في وجوه البر العامة .

المادة ٢٨ - تتبع في اجراءات القسمة ، أحكام قانون تقسيم الاموال غير المنقولة .

المادة ٢٩ - اذا قسمت المحكمة الصالحة وفقاً للمادة السابقة الوقف وكان للمستحق نصيب مقرر اقيم متولياً على حصته متى كان جامعاً شروط التولية ولا عبرة لشروط الواقف .

ويعتبر هنا ممثل الجهة الخيرية كأحد المستحقين .

المادة ٣٠ - يجب على المحكمة الشرعية أن تخرج متولى الوقف غير المستحق فيه وتقيم غيره من المستحقين .

المادة ٣١ - يجوز للمحكمة الشرعية أثناء النظر في دعوى متعلقة بالوقف مهما كانت أن تعزل المتولى إذا رأت أن في بقائه ضررا للوقف أو المستحقين ولها أن تقيم متوليا مؤقتا أثناء رؤية دعوى العزل إلى أن يفصل فيها نهائيا .

في تصفية الوقف

المادة ٣٢ - إذا تخربت عقارات الوقف ولا يمكن عمارة المتخرب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيب في الغلة غير ضئيل انتهى الوقف فيه .

المادة ٣٣ (١) - يعتبر الوقف منتهيا إذا أصبح ما يأخذه المستحقون من الغلة ضئيلا ، ويصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا لمستحقه أو للواقف إن كان حيا .

إذا أدى انتهاء الوقف إلى بيع العقارات الموقوفة بالمزاد العلني وتعذر إبلاغ معاملات البيع إلى جميع المستحقين لكثرتهم أو غيبة بعضهم أو جهل مقامهم أو غير ذلك من الأسباب كان لدائرة الاجراء أن تكتفي بنشر المعاملات في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين وفي محل العقار وعلى باب المحكمة .

المادة ٣٤ (٢) - تقرر المحكمة المدنية المختصة انتهاء الوقف وتصفية الحقوق المختلفة المترتبة عليه وفقا للقواعد التالية :

- في الأوقاف الذرية المحض ، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقين وتحفظ فيه الحصة الحيرية المبينة في المادة ٢٧ .

- في الأوقاف المشروط فيها خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم معينة ، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقين أو الجهة الحيرية ويحفظ لهذه الجهة حصة تقدرها المحكمة بنسبة معدل الخيرات أو المرتبات السنوية لمجموع الغلة ، وفقا لأحكام المادة ٢٠ من هذا القانون . وللمحكمة في الأوقاف المشتركة بين الذرية والحيرية ، بناء على طلب السلطة الدينية أو الحيرية أو صاحب الحق من الجهات الأهلية ، أن تصفى :

١ - الحقوق الروحية المترتبة على الأوقاف الذرية سواء تناولت الولاية أو الغلة في سبيل الأحياء أو الأموات .

٢ - الحقوق الأهلية المترتبة على الأوقاف الدينية أو الخيرية .

تقدر المحكمة قيمة هذه الحقوق وتبين طريقة استيفائها ليصبح الوقف حسرا منها وتدعو المحكمة في مطلق الأحوال ممثل السلطة الدينية .

المادة ٣٥ - إذا انتهى الوقف ولم يكن أحد من ذرية الواقف بسبب انقراضهم يعود الوقف إلى دائرة الأوقاف المحلية الحيرية .

أرباب الاستحقاق في الوقف

المادة ٣٦ - يجوز للواقف أن يقف كل ما يملكه على من يشاء إذا لم يوجد له عند موته ذرية أو أزواج أو والدان .

المادة ٣٧ - يجوز للمالك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر ويقدر ثلث مال الواقف عند موته

المادة ٣٨ - يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لاحكام قانون الميراث .

ولايجوز حرمان أحدهم من كل أو من بعض الاستحقاق لغير الأسباب الآتية :

١ - يحرم المستحق من استحقاقه إذا قتل الواقف قتلا يمنع من الارث قانونا .

٢ - إذا وقفت الزوجة وقفا على زوجها واشترطت حرمانه منه إذا تزوج بغيرها أو إذا طلقها .

٣ - إذا كانت لدى الواقف دوافع قوية لحرمان المستحق تقدر أهميتها المحكمة .

المادة ٣٩ - للواقف أن يجعل تفرغ من توفي من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما كان يعود لأبيه لو بقي حيا .

المادة ٤٠ - إذا كان الوقف الذري مرتبا على الطبقات لايجب الأصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو ما كان يستحقه إلى فرعه

وإذا مات مستحق عن حصته وليس له فرع يليه في الاستحقاق عادت حصته إلى غلة الوقف الذي كان يستحق فيه .

(١) معدلة بالقانون الصادر في ١٩٥١/١/٢٥ - الجريدة الرسمية - العدد ٥ في ١٩٥١/١/٣١ .

(٢) معدلة بالقانون الصادر في ١٩٥١/١١/٩ .

وإذا لم يوجد أحد في طبقته صرف الربيع إلى الطبقة التي تليها إلى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق إليها .

وإذا بطل استحقاق طبقة صرف الربيع للطبقة التي تليها .

محاسبة المتولين ومسؤوليتهم

المادة ٤١ - يعتبر المتولى أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ولا يقبل قوله في الصرف في شؤون الوقف أو على المستحقين إلا بسند .

المادة ٤٢ - يعتبر المتولى مسؤولاً عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته ، وهو مسؤول عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على التولية .

المادة ٤٣ - إذا كلف المتولى بتقديم حساب عن الوقف ولم يقدمه في الميعاد الذي حدده له القاضي أو لم ينفذ قرار قاضي الشرع بتقديم المستندات جاز له أن يحكم عليه بغرامة اكرامية لا تزيد على عشر ليرات لبنانية عن كل يوم تأخير .

هذا مع مراعاة ما يحق للقاضي اتخاذ من التدابير حسب أحكام المادة ٣١ المتقدمة .

المادة ٤٤ - إن قرار القاضي في هذا الشأن لا يقبل طريق المراجعة . وإنما يجوز له أن يرجع عنه إذا أبدى المتولى عذراً مقبولاً .

المادة ٤٥ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الذرية المسيحية والاسرائيلية الواقعة في الأراضي اللبنانية .

تؤلف بمرسوم محكمة خاصة من رئيس برتبة مستشار في الاستئناف ومن عضوين أحدهما من الطائفة ذات العلاقة والآخر من مستحقى الأوقاف لتقوم مقام قاضي الشرع أو إدارة الأوقاف في الأمور الداخلة في اختصاص كل منهما بمقتضى أحكام هذا القانون .

على المحكمة المذكورة أن تتقيد بصك الوقف وبقوانين الطائفة المختصة في حالة الحكم بتصفية الوقف .

قرارات المحكمة الخاصة تقبل الاعتراض لديها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية سيارة ولا تقبل سوى ذلك أي طريق من طرق المراجعة .

تنفذ دائرة الاجراء قرارات هذه المحكمة .

المادة ٤٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون أو لا تتفق مع أحكامه وينشر في الجريدة الرسمية

بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٤٧

مرسوم اشتراعى رقم ١٨

الافتاء والاقواف الاسلامية (١) (٢)

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على القانون الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٥٤

بناء على المرسوم الاشتراعى رقم ٥٢ تاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٥٤

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتى :

استقلال الطائفة بشؤونها الدينية

المادة الأولى - الطائفة الاسلامية السنية مستقلة فى شؤونها الدينية واوقافها الخيرية تتولى تنظيمها وادارتها بنفسها طبقا لاحكام الشريعة الفراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين من ذوى الكفاءة وأهل الراى من أبنائها تختارهم بالطرق المبينة فى المواد التالية ، يعملون باسمها ويتكلمون بلسانها فى الشؤون المذكورة آنفا .

رئيس الطائفة الدينى ووظائفه

المادة ٢ - رئيس الطائفة الدينى وممثلها بهذا الوصف لدى السلطات العامة ، هو مفتى الجمهورية وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التى يتمتع بها رؤساء سائر الأديان بلا تخصيص ولا استثناء .

المادة ٣ - مفتى الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع رجال الدين المسلمين السنيين والمرجع الأعلى للاوقاف الاسلامية ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له فى القوانين والأنظمة الواقفية والشرعية .

المادة ٤ - لا يجوز الجمع بين منصب مفتى الجمهورية وبين أية وظيفة أو حرفة كانت باستثناء المناصب الرسمية أو الفخرية التى تخصص برؤساء الأديان عامة .

يعتبر مجرد القبول لمنصب مفتى الجمهورية تنازلا حكما ونهائيا عن أية وظيفة أو حرفة سابقة .

كيفية انتخاب مفتى الجمهورية

المادة ٥ - يتولى منصب مفتى الجمهورية من تتفق كلمة المسلمين على اختياره من بين المرشحين من رجال الدين والعلم والاصلاح اللبنانيين . ويتم هذا الاختيار بطريقة الانتخاب بواسطة هيئة مخصوصة تتألف من مندوبين من ذوى المكانة والراى من رجال الدين ومختلف الهيئات الاسلامية وتسمى مجلس الانتخاب الاسلامى .

المادة ٦ - ينتخب مفتى الجمهورية لمدة حياته ، ولا يعفى من منصبه الا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهامه أو لأسباب خطيرة ، ويصدر قرار الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامى بحال عدم اعتزال المنصب بالطوع والاختيار .

المادة ٧ - على المرشح لمركز الافتاء فى العاصمة أو المحافظات ان يتقدم بتصريح خطى الى مديرية الاوقاف العامة فى العاصمة فى مدة عشرة أيام على الأقل قبل موعد الانتخاب . يعطى للمرشح ايصال خطى مذيّل بامضاء المدير العام وختم الدائرة اثباتا للترشيح ، ويعلن هذا الترشيح فور تقديمه فى مراكز الانتخاب .

مجلس الانتخاب الاسلامى

المادة ٨ - يتألف مجلس الانتخاب الاسلامى من الأعضاء الآتى ذكرهم :

١ - رئيس الوزارة والوزراء المسلمون السنيون ، وفى حال عدم وجودهم من يقوم

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣ فى ١٩/١/١٩٥٥ .

(٢) راجع تعديل جوهري لهذا المرسوم بموجب قرار المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى رقم ٥ الصادر فى

١٩٦٧/٣/٢ ، المنشور فيما بعد .

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ١٦/٣/١٩٦٧ وراجع ايضا قانون تعديل هذا المرسوم المنشور فيما يلى :

مقامهم بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التنفيذية .

٢ - النواب المسلمون السنيون ، وفي حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التشريعية .

٣ - رؤساء الوزارة والمجلس النيابي السابقون المسلمون السنيون .

٤ - القضاة المسلمون السنيون من الفئتين الأولى والثانية .

٥ - القضاة المسلمون السنيون في أعلى محكمة شرعية .

٦ - قضاة الشرع والمفتون السنيون في كافة أنحاء الجمهورية اللبنانية .

٧ - رئيس وأعضاء المجلس الشرعي الأعلى ورؤساء وأعضاء مجالس الأوقاف الإدارية في العاصمة ومراكز المحافظات .

٨ - رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المسلمون السنيون في العاصمة ومراكز المحافظات .

٩ - رؤساء وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية المسلمون السنيون العاملون في العاصمة ومراكز المحافظات .

١ - مندوبون ثلاثة عن كل نقابة من نقابات المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة والمهندسين والصحفيين والعلميين واتحاد العمال يختارهم المسلمون السنيون من الأعضاء المنتسبين لكل نقابة وجهة .

١١ - الخطباء والأئمة والمدرسون في جوامع العاصمة ومراكز المحافظات .

ان عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون مانعا من اجرائه .

المادة ٩ - لكل عضو من أعضاء المجلس صوت انتخابي واحد ، فلا يحق له ان يمثل الا فئة أو جهة من الفئات أو الجهات التي يتألف منها المجلس . ولا يجوز التوكيل بالتصويت بل يجب حضور الناخب بالذات .

نصاب الانتخاب القانوني

المادة ١٠ - لا يصح الانتخاب الا اذا جرى بحضور ثلثي أعضاء المجلس في المرة الأولى وبحضور نصف الأعضاء في المرة الثانية ويعتبر

فائزا من المرشحين الذي ينال الاكثرية المطلقة من أصوات المقتربين .

المادة ١١ - يجري الانتخاب بالاقتراع سرا ويجوز الانتخاب بالتزكية اذا لم يكن غير مرشح واحد يستكمل الشروط المؤهلة لتولي المنصب .

عمليات الانتخاب

المادة ١٢ - تنتخب كل نقابة بواسطة أصحاب الحق من أعضائها وكل مؤسسة أو جمعية اسلامية مندوبيها بناء على تكليف خطي من مدير الأوقاف يرسله اليها قبل موعد الانتخاب بثلاثين يوما على الأقل وترفع اليه أسماء مندوبيها في مدى خمسة عشر يوما من ورود التكليف عليها . ويجوز لأصحاب الحق من أعضاء النقابات الاجتماع من تلقاء ذاتهم وانتخاب مندوبيهم ورفع أسمائهم الى مديرية الأوقاف مباشرة ، بواسطة كتاب موقع من أكثرية الأعضاء .

المادة ١٣ - يجتمع مجلس الانتخاب الاسلامي بدعوة من مدير الأوقاف العام يوجهها الى أعضائه قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل ويحرص على أن تبلغ لكل عضو بالذات أو لمحل سكنه المعروف ويذكر في ورقة الدعوة الغاية من الاجتماع وموعده بالضبط ومكان انعقاده ويعلن الدعوة على أبواب المساجد وفي بعض الصحف المحلية في جميع مراكز المحافظات .

المادة ١٤ - يرأس الاجتماع أعلى مرجع اسلامي في الدولة أو من يقوم مقامه أو من ينتدبه ويشرف على عملية الانتخاب يعاونه مدير الأوقاف واثنتان من الأعضاء الحاضرين يقوموا بوظيفة أمين سر لضبط وقائع الجلسة واثبات نتيجة الانتخاب . ويشرف على عملية الانتخاب مندوب عن كل مرشح .

المادة ١٥ - يعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة وينادي على الأعضاء بأسمائهم استثنائا لحضورهم ولاكتمال النصاب القانوني منهم . ويوزع عليهم أوراقا للاقتراع من نموذج واحد ، ثم يشرع في عملية الانتخاب فيضع كل ناخب ورقته في صندوق مغلقة على منضدة الرئيس ويشار الى اقتراعه بقائمة الشطب بجانب اسمه . على أنه اذا وجد من أصحاب حق الانتخاب من لم ينادى على اسمه لاغفاله في قائمة المقتربين حق له أن يتقدم من رئيس لجنة الاقتراع بطلب تمكينه من ممارسة حقه فتفصل هيئة الاقتراع فورا في الأمر وقرارها بهذا الصدد مبرم .

المادة ١٦ - عند انتهاء عملية الاقتراع تفتح صندوق الانتخاب بحضور الناخبين وتفرز الأوراق الموجودة فيها بمطابقة عددها على عدد الأعضاء المقترعين بحسب قائمة الشطب وبقراءة الأسماء المقيمة فيها جهرا ويعلن انتخاب من يحوز الاكثريّة القانونية .

المادة ١٧ - لا يجوز أن تتضمن ورقة الاقتراع الا اسم المرشح فقط .

وتعتبر لاغية كل ورقة اقتراع تحمل توقيعاً أو علامة أو عبارة ولو لم تنم عن شخصية صاحبها .

الطعن في الانتخاب

المادة ١٨ - لا يقبل الطعن في صحة الانتخاب الا من المرشح الخاسر وذلك لعلّة الخداع والتزوير أو لعلّة مخالفة الأصول الانتخابية المرسومة أعلاه مخالفة جوهرية يترتب عليها فقدان النصاب القانوني للانتخاب . ويقدم الطعن في يومين من اعلان النتيجة الانتخابية الى اللجنة التي يصار الى انتخابها في جلسة انتخاب المفتى وفقاً للمادة التالية .

المادة ١٩ - يفصل مجلس الانتخاب الاسلامي بصورة مبرمة في صحة الطعن في مدى ثمانية أيام من تقديم عريضة الطعن وذلك بناء على تقرير تضعه لجنة فرعية من أعضائه لا يتجاوز عددها العشرة ولا يقل عن خمسة وينتخبها المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين من أعضائه فان أقر المجلس صحة الطعن أعيد الانتخاب وفقاً للأحكام المتقدم ذكرها .

اعلان نتيجة الانتخاب وتنصيب مفتى الجمهورية

المادة ٢٠ - في اليوم نفسه من اعلان نتيجة الانتخاب يقوم رئيس المجلس بتبليغ الحكومة رسمياً اسم المرشح الفائز بمنصب مفتى الجمهورية . وفي اليوم الثالث لهذا التبليغ يجري تنصيب المفتى في دار الافتاء من جانب رئيس المجلس ووفد من أعضائه تتمثل فيه كل فئة أو جهة بواحد من مندوبيها .

ويكون التنصيب بقراءة محضر جلسة الانتخاب بحضور المفتى وبإعلانه مفتياً للجمهورية باسم الطائفة الاسلامية . أما اذا وجد طعن أجل التنصيب الى ما بعد الفصل فيه .

المادة ٢١ - يحال الطعن في صحة الانتخاب تجرى المراسم الواردة في المادة السابقة في اليوم التالي لصدور قرار المجلس برد الطعن .

المادة ٢٢ - اذا تخلف رئيس المجلس عن القيام بواجب التبليغ والتنصيب فيقوم مقامه في هاتين المهمتين رئيس المجلس الشرعي الأعلى أو نائبه مع وفد الهيئات المذكورة آنفاً .

المادة ٢٣ - تصدر الحكومة بعد عملية الانتخاب والتنصيب مرسوماً بتكريس ذلك باعتبار المرشح الفائز مفتياً للجمهورية اللبنانية . فاذا لم يصدر في مهلة شهر على الأكثر اعتبر المنتخب مفتياً للجمهورية اللبنانية حكماً .

معاونو مفتى الجمهورية

المادة ٢٤ - يعاون مفتى الجمهورية موظفون اختصاصيون ومجالس منتخبة . أما الموظفون الاختصاصيون فهم أمين الفتوى وأمين السر الخاص ومدير الأوقاف وهؤلاء الموظفون يعينهم أكبر مرجع اسلامي في الحكومة بناء لانتهاء مفتى الجمهورية ويخضع أمين السر الخاص ومدير الأوقاف لنظام موظفي الدولة .

المادة ٢٥ - يشترط في أمين الفتوى أن يكون من العلماء المتفهمين في أحكام الشرع والدين والحائزين على شهادة شرعية ، وفي أمين السر الخاص أن يكون من ذوي الثقافة العامة العالية متضلعا من اللغة العربية ومن إحدى اللغات الأجنبية الشائعة في البلاد تضلعا ممتازا ويشترط في مدير الأوقاف العام أن يكون من حملة الشهادات العالية كشهادة الحقوق أو الدكتوراه في الحقوق ومن ذوي الخبرة في شؤون الأوقاف .

المادة ٢٦ - لا يجوز أن يكون أحد معاوني مفتى الجمهورية المذكورين آنفاً من فروع أو حواشيه أو أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الرابعة .

المادة ٢٧ - يناط بأمين الفتوى دراسة القضايا الدينية والشرعية المتعلقة بالافتاء واعطاء الرأي فيها وهو يؤازر مفتى الجمهورية اللبنانية في مهامه ويقوم مقامه بتفويض منه وبعد موافقة المجلس الشرعي الأعلى أثناء غيابه عن البلاد أو مرضه الطويل المدى أو عندما يتعذر عليه القيام بمهام منصبه ويناط بأمين السر الخاص سائر المعاملات الادارية الأخرى وهو رئيس ديوان الافتاء ويتولى مدير الأوقاف إدارة دوائر الأوقاف وفقاً لقوانينها وأنظمتها المرعية ، بمعاونة مجالس ادارية في العاصمة والمحافظات وبمشاركة مجلس شرعي أعلى .

المفتيون المحليون

المادة ٢٨ - يكون في كل محافظة بالمحقات
يكثر عدد السكان المسلمين فيها مفتى محلي
يرتبط مباشرة بمفتى الجمهورية .

المادة ٢٩ - تنتخب كل محافظة مفتيا بواسطة
هيئة تتألف ممن يأتي :

١ - ممثلو المنطقة من المسلمين السنين في
الهيئتين التنفيذية والاشتراكية .

٢ - أكبر قاضيين مسلمين سنيين في مركز
المحافظة وقضاء الشرع في منطقتها .

٣ - الأعضاء المسلمون السنين في المجلس
البلدي وفي الغرف التجارية والصناعية والزراعية
في مركز المحافظة .

٤ - مندوب عن كل نقابة في مركز المحافظة من
النقابات التي يحق لمندوبيها الاشتراك في مجلس
الانتخاب الاسلامي .

٥ - رئيس دائرة الأوقاف المحلي والخطباء
والائمة والمدرسون في جوامع مركز المحافظة .

ان عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات
المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون
مانعا من اجرائه .

المادة ٣٠ - يحدد مفتى الجمهورية موعد
انتخاب مفتى المحافظة ويبلغه لرئيس الأوقاف
المحلي بواسطة مديرية الأوقاف لإذاعته على
الناخبين في منطقته ولا يجوز تأجيل موعد
الانتخاب مدة تزيد عن ثلاثة أشهر من خلو مركز
الافتاء المحلي .

المادة ٣١ - يجري الانتخاب برئاسة مندوب
عن مفتى الجمهورية يكون من أعضاء المجلس
الشرعي الأعلى يعاونه رئيس الأوقاف المحلي
وعند عدم وجوده يقوم بهذه المعاونة من ينتدبه
مدير الأوقاف العام كأمين سر لضبط وقائع
الاجتماع واثبات نتيجة الانتخاب وذلك وفقا
للأصول الانتخابية المرسومة في المواد السابقة .

المادة ٣٢ - يشترط ويطبق في انتخاب المفتي
المحلي ما يشترط ويطبق في انتخاب مفتى
الجمهورية وفقا للمواد التي سلفت .

المادة ٣٣ - يعلن مندوب مفتى الجمهورية
نتيجة الانتخاب عقب الانتهاء من عملية الاقتراع
ولا تكون نهائية الا بعد مصادقة مفتى الجمهورية
عليها . ويصدر القرار بها في مدة شهر على الأكثر

من اعلان نتيجة الانتخاب ويبلغ للمراجع الايجابية
فاذا لم يصدر القرار في مهلة الشهر اعتبر المنتخب
مفتيا حكما .

المادة ٣٤ - لا يجوز رفض المصادقة على
الانتخاب والغاؤه الا بموافقة المجلس الشرعي
الأعلى ولأسباب وجيهة تذكر في قرار الالفاء .

المادة ٣٥ - يعاد الانتخاب في مدة شهر على
الأكثر من صدور القرار بالغائه ولا يجوز ابطاله
ثانية بحق المرشح ذاته الفائز في المرتين .

المادة ٣٦ - لا يفصل المفتي المحلي من منصبه
الا اذا عجز عن العمل أو أتى أمرا مشينا أو مضرا
بمصالح الطائفة ويصدر قرار الفصل عن مفتى
الجمهورية بموافقة المجلس الشرعي الأعلى ولا
يتخذ هذا القرار الا بعد تحقيق يجزئيه المجلس
بمعرفة لجنة من أعضائه تستمع الى دفاع المفتي
في الامور المنسوبة اليه .

مجالس الاوقاف المنتخبة

المادة ٣٧ - المجالس المنتخبة هي مجالس
إدارية في العاصمة ومراكز المحافظات ومجلس
شرعي أعلى يشرف على أعمالها ويفصل في
استئناف قراراتها .

المجلس الشرعي الأعلى

المادة ٣٨ - يؤازر المجلس الشرعي الأعلى مفتى
الجمهورية في بعض المهام المنوطة به . ويملك
المجلس بنوع خاص سلطة إصدار النظم والقرارات
والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون الطائفة
الدينية وإدارة جميع أوقافها الخيرية على اختلاف
أنواعها وغاياتها وأسمائها بما يكفل حفظ عينها
وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة
عليها . وله أيضا صلاحية تفسير النظم والمقررات
في المواضيع المذكورة آنفا .

المادة ٣٩ - بالإضافة الى الامور الواردة في
المواد السابقة يقوم المجلس الشرعي الأعلى بالمهام
الآتية :

١ - تدقيق وتعديل وتصديق موازنات
الأوقاف في العاصمة والمحلات .

٢ - الترخيص بصرف النفقات الادارية على
أساس القاعدة الاثنى عشرية عند تأخير المصادقة
على الموازنات المذكورة .

٣ - اقتراح بتعيين أمين الفتوى ، وأمين السر
الخاص ، ومدير الأوقاف والانهاء بتعيين رؤساء

الأوقاف في الملحقات وسائر الموظفين وكذلك الاقتراح والانتهاء بترقيتهم ونقلهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم أما القرارات بشأن الثلاثة الأولى فيتخذها أكبر مرجع إسلامي في الحكومة وبشأن رؤساء الأوقاف والموظفين الآخرين فيتخذها مفتى الجمهورية بناء على الانتهاء الحاصل ووفقاً لمنطوقه .

٤ - تصديق قرارات المجالس الإدارية .

(أ) بتوجيه الجهات المشروطة .

(ب) باستبدال القرارات الوقفية وتقرير شروط استعمال المبالغ الناجمة عنه .

(ج) بتصنيف الوظائف الدينية والإدارية وتحديد ملاكاتها ورواتبها .

(د) الانتهاء بتعيين أرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وبتعيين الموظفين الإداريين وترقيتهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم ، أما القرارات بهذا الصدد فتصدر وفقاً للفقرة ٣ .

(هـ) تفتيش ومراقبة أعمال المديرية العامة في العاصمة وإدارات الأوقاف في المحافظات ومجالسها الإدارية بواسطة من ينتدبه من أعضائه على أن يجري هذا التفتيش مرة في السنة على الأقل أو عندما يرى ضرورة لأجرائه ، وله عند وجود أسباب تدعو للملاحقة أن يحيل المخطيء أو المسمى إلى مجلس تأديبي مؤلف من خمسة من أعضائه يقوم بانتخابهم في كل سنة عند أول اجتماع يعقده .

(و) النظر بالاستثناءات المقدمة ضد قرارات المدير العام المتضمنة التدابير التأديبية .

٥ - الفصل في استئناف قرارات المجالس الإدارية .

٦ - النظر في جميع المسائل التي يحيلها عليه مفتى الجمهورية من تلقاء ذاته أو بناء على مراجعة إحدى دوائر الأوقاف أو أحد مجالسها الإدارية .

٧ - الفصل في جميع الأمور والمشاكل والصعوبات الناتجة عن إدارة الأوقاف الإسلامية ورعاية شؤونها وهو بهذا الوصف المرجع الأخير لجميع دوائر الأوقاف ولسائر موظفيها .

كيفية تأليفه

المادة ٤٠ - يتألف المجلس الأعلى من رئيس ونائب للرئيس ومن أعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين .

المادة ٤١ - رئيس المجلس هو مفتى الجمهورية أما نائب الرئيس فينتخبه المجلس من بين أعضائه الطبيعيين بالاقتراع سرا وبأكثريّة الأصوات .

المادة ٤٢ - أعضاء المجلس الطبيعيين هم :

١ - رؤساء الوزارة والمجالس النيابية السابقون من المسلمين السنيين .

٢ - ستة من القضاة الأعلى درجة في الفئتين الأولى والثانية .

٣ - رئيس المحكمة الشرعية العليا .

٤ - قضاة الشرع في بيروت ومراكز المحافظات .

أما الأعضاء المنتخبون فهم ستة لكل من محافظتي بيروت وطرابلس وثلاثة لمحافظة صيدا وواحد لكل من محافظتي جبل لبنان والبقاع تنتخب كل منطقة ممثلها بواسطة الهيئة المنوط بها انتخاب المفتي المحلي .

مدته

المادة ٤٤ (١) - مدة المجلس الشرعي الأعلى ست سنوات . ولا يجوز حله قبل اتمام مدته إلا لأحد الأسباب التي تسوغ إعفاء مفتى الجمهورية من منصبه . ويصدر قرار الحل من مفتى الجمهورية بموافقة ثلث الأعضاء ويكون مسؤولاً عنه أمام مجلس الانتخاب الإسلامي ويتحتم عليه في هذه الحالة دعوة الهيئة الانتخابية لانتخاب مجلس جديد في مدة شهر على الأكثر من صدور القرار بحل المجلس .

المادة ٤٥ - يجوز لمفتى الجمهورية إقالة مقاعد الأعضاء المنتخبين الحالية بسبب الاستقالة أو الوفاة أو غير ذلك من الأسباب بالتعيين إذا كانت المدة الباقية للمجلس لتمام مدته القانونية لا تزيد عن سنة ولا يسوغ لمفتى الجمهورية استعمال هذا الحق إذا تجاوزت المقاعد الحالية بمجموعها أو على التوالي ربع عدد أعضاء المجلس ، وإنما يتوجب عندئذ إجراء انتخاب فرعي لإملاء المقاعد الحالية لما يتبقى من مدة المجلس القانونية .

إذا لجأ مفتى الجمهورية إلى التعيين - على نحو ما ذكر - يتوجب عليه أن يعين بالتفضيل لعضوية المجلس الشرعي الإسلامي الشاغرة من كان محرراً لأكثرية الأصوات حسب مندرجات محضر الانتخاب بعد العضو الذي شغل مركزه .

(١) عدلت مدة المجلس إلى ست سنوات بدلاً من خمس ، وذلك بموجب قرار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى رقم ١٥

في ١٥/٨/١٩٦٦ - الجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ٢٢/٨/١٩٦٦ م

المادة ٤٦ - يحق للمجلس أن يفصل من عضويته كل عضو من أعضائه الطبيعيين أو المنتخبين يخل بواجبات عضويته اخلايا كبيرا أو يتصرف تصرفات شخصية تسقطه من أهلية الانتساب إلى المجلس ويتخذ قرار الفصل بأكثرية ثلاثة أرباع الأصوات برئاسة مفتى الجمهورية ولا يكون قابلا لأية مراجعة .

أصول انعقاده

المادة ٤٧ - يجتمع المجلس الشرعي الأعلى بدعوة من رئيسه مرة في كل شهر ، ما عدا أشهر الصيف لدرّس القضايا الموجودة لديه ، ويجتمع من تلقاء ذاته في الربع الأخير من السنة بدورة متصلة الجلسات لتدقيق موازنات الأوقاف وتعديلها وتصديقها وللنظر فيما يتسع له وقته من المسائل المحالة عليه أو الجديرة بالبحث عفوا .

المادة ٤٨ - يدعى المجلس للاجتماع في غير المواعيد المذكورة أعلاه إذا طلب ذلك ربع أعضائه لدرس قضية أو قضايا طارئة تذكر في كتاب الطلب .

المادة ٤٩ - يعقد المجلس جلساته في مقر مفتى الجمهورية في بيروت وتكون له قاعات خاصة ومكتب لنائب رئيسه ولكتاب وقائع جلساته .

المادة ٥٠ - ينعقد المجلس بأكثرية أعضائه الا في المسائل الواردة في المادة ٤٦ فلا يصح انعقاده في المدة الاولى الا من ثلاثة أرباع أعضائه .

المادة ٥١ - يتخذ المجلس قراراته بأكثرية الأصوات وقراراته نافذة بحد ذاتها لا تحتاج الى مصادقة مفتى الجمهورية .

المادة ٥٢ - يجوز لمفتى الجمهورية أن يطلب من المجلس إعادة النظر مرة واحدة في أي قرار من قراراته لأسباب وجيهة يوردها في مذكرة الطلب .

المادة ٥٣ - يحق لكل متضرر من قرار أصدره المجلس أن يلتمس إعادة النظر في مدة خمسة عشر يوما من تبليغه إياه أو علمه علما لازما اذا لم يكن قد أبدى أو قد دعى لبدء أقواله في المسألة الصادر القرار بها . ولا يجوز طلب إعادة النظر في أكثر من مرة واحدة .

المادة ٥٤ - يضع المجلس بنفسه لائحة داخلية لإدارة جلساته وتنظيم أعماله وينتخب من بين أعضائه لجنة دائمة مؤلفة من أحد عشر عضوا ينام بها فصل الامور المبينة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٣٨ .

تنتخب اللجنة الدائمة رئيسا لها ونائبا للرئيس من بين أعضائها وتجتمع هذه اللجنة في

المواعيد التي يحددها لها الرئيس أو نائبه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضر على الأقل سبعة من أعضائها وتتخذ قراراتها بالأكثرية المطلقة وتكون نافذة كما هي الحال في قرارات المجلس الشرعي .

المادة ٥٥ - يقوم نائب رئيس المجلس مقام مفتى الجمهورية في رئاسة المجلس وإدارة أعماله في الأحوال التي يتعذر فيها على مفتى الجمهورية القيام بمهامه هذه .

المادة ٥٦ - تضبط وقائع الجلسات بموجب محضر ينظم بكل جلسة يشتمل على بيان المسائل التي طرحت فيها على بساط البحث و خلاصة المناقشة التي دارت حولها وما اتخذ بشأنها من القرارات توضع صورة المحضر في الجلسة ذاتها يوقعها رئيس المجلس أو نائبه والأعضاء الحاضرون وتبيض على سجل خاص يوقعه المذكورون في الجلسة التالية .

المجالس الادارية

المادة ٥٧ - يعاون مدير الأوقاف العام في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات مجالس ادارية منتخبة .

المادة ٥٨ - ينام بالمجالس الادارية الوظائف الآتية :

١ - وضع الموازنة السنوية ومراقبة صرف الاموال المرصدة في بنودها .

٢ - انشاء وترميم عقارات الوقف بالمناقصة أو بالأمانة واستغلالها بعقود قصيرة أو طويلة الأجل على أن لا تزيد عن أربع سنوات .

٣ - تأجير عقارات الوقف بالمزايدة أو بالتراضي وتقرير تخليتها وفقا لأنظمتها .

٤ - وضع ملاك الوظائف الدينية والادارية وتحديد رواتبها والغاء مايفيض عن الحاجة منها .

٥ - تصديق مستندات الصرف الثبوتية غير مستندات رواتب الموظفين الشهرية .

٦ - تدقيق وتصديق حسابات متولى الأوقاف الملحقه الخيرية .

٧ - تدقيق طلبات استبدال العقارات الوقفية المضبوطة والملحقه والبث فيها وتقرير شروط استعمال المبالغ الحاصلة من الاستبدال .

٨ - امتحان طلاب الوظائف الدينية واقتراح تعيينهم وفقا لأحكام نظام توجيه الجهات واقتراح تعيين الموظفين الاداريين وترقية المستحق من كلتا الفئتين وتأديبه .

٩ - تدقيق حسابات المديرية أو الدائرة وتفتيش سجلاتها وموجودات صندوقها .

١٠ - النظر في جميع الأمور التي يعرضها على المجلس مدير الأوقاف أو رئيسها المحلي أو أحد الأعضاء واقتراح كل ما يؤول الى تحسين حالة الأوقاف وضبط ادارتها وحفظ عينها وانماء مواردها وتأمين الجهات الخيرية المشروطة أو المعدة لها .

المادة ٥٩ - يتألف المجلس الإداري في بيروت وطرابلس من تسعة أعضاء منتخبين ، اثنين من العلماء واثنين من الملاكين واثنين من المهندسين وواحد من التجار وواحد من رجال القانون العاملين أو المتقاعدين وواحد من المتولين أو من الخبراء في الأمور المالية والحسابية .

أما في صيدا فيتألف المجلس الإداري في مركز المحافظة من سبعة أعضاء وواحد من العلماء وواحد من رجال القانون وواحد من الملاكين وواحد من التجار وواحد من المهندسين وواحد من المتولين وواحد من الخبراء بالأمور المالية والحسابية وجميع ذلك وفقاً للمادة ٦٢ التي تلي فيما بعد .

ويستعان في الأماكن الأخرى من الملحقات بلجان محلية يؤلف كل منها من ثلاث أعضاء أو أكثر حسب نسبة السكان وأهمية الأوقاف من وجهاء المنطقة أو البلدة .

المادة ٦٠ - يكون كل من مدير الأوقاف في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات عضواً طبيعياً في المجلس الإداري التابع له يشترك في مذكراته وله حق التصويت عند اتخاذ قراراته .

المادة ٦١ - ينضم الى المجلس الإداري في العاصمة أمين الفتوى وإلى المجلس الإداري في مركز المحافظة بالملحقات المفتي المحلي فيها وذلك عند بحث الأمور المبينة في البنود ١ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من المادة ٥٨ ويرأس المجلس أمين الفتوى أو المفتي المحلي .

المادة ٦٢ - ينتخب أعضاء المجالس الإدارية في العاصمة ومراكز المحافظات من قبل الهيئات المناط بها انتخاب المفتين المحليين وفقاً للاصول المرسومة في المواد السابقة لهذا الانتخاب .

وتعين اللجان المحلية بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المجالس الإدارية التابعة لها أو مدير الأوقاف العام في المحافظة التي لا يوجد فيها مجالس إدارية يرفعها اليه بواسطة مديرية الأوقاف وتطبق أحكام المادة ١٨ من هذا القانون فيما يعود الى الطعن بصحة انتخاب أعضاء المجالس الإدارية ويفصل المجلس الشرعي الأعلى في الطعون بمدة اسبوعين على الأكثر .

المادة ٦٣ - مدة المجالس الإدارية ثلاث سنوات ويجوز حلها قبل انقضاء مدتها بقرار من مفتي الجمهورية يتخذ بموافقة المجلس الشرعي الأعلى لأسباب جدية تذكر في قرار الحل ، ويصار الى انتخاب مجالس إدارية جديدة في مدة شهر من صدور القرار بحل المجالس السابقة .

المادة ٦٤ - ينتخب المجلس الإداري نائب رئيسه من بين أعضائه ويتولى الرئيس دعوة الأعضاء وإدارة الجلسات وتعيين اللجان وتبليغ مدير الأوقاف أو رئيسها المحلي قرارات المجلس لتنفيذها أو لرفعها الى مراجعها الإيجابية .

المادة ٦٥ - تسري أحكام المواد ٤٤ و ٤٥ المتعلقة بالمجلس الشرعي الأعلى على المجالس الإدارية غير أن القرار بفصل عضو من أعضاء المجالس الإدارية للأسباب الواردة في المادة ٤٦ يتخذه المجلس الإداري برئاسة المفتي المحلي ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا إذا اقترن بتصديق من المجلس الشرعي الأعلى .

أصول انعقادها

المادة ٦٦ - يجتمع المجلس الإداري بدعوة من رئيسه مرة في الشهر على الأقل ويضع موازنة المديرية أو الدائرة التابعة لها قبل ثلاثة أشهر من ختام السنة الجارية ويرفعها الى المجلس الشرعي الأعلى بالطريقة التسلسلية لتدقيقها وإقرارها قبل دخول السنة الجديدة .

المادة ٦٧ - ينعقد المجلس بحضور أكثرية أعضائه ويتخذ قراراته بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه الحاضرين وقراراته نافذة بحمد ذاتها إلا في الأمور المعلق تنفيذها بمصادقة المجلس الشرعي الأعلى عليها .

المادة ٦٨ - تستأنف قرارات المجالس الإدارية الى المجلس الشرعي الأعلى لمخالفتها للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية أو للاحاقها الضرر بمصالح الأوقاف أو بحقوق ذوي العلاقة بها .

المادة ٦٩ - يملك حق الاستئناف مدير الأوقاف العام ورؤسائها المحليون والمتضررون من ذوي العلاقة بها . ويقدم الاستئناف في مدة خمسة عشر يوماً وتبدأ هذه المدة بحق مدير الأوقاف ورؤسائها المحليين من تاريخ صدور القرار بحق صاحب العلاقة من تاريخ تبليغه إياه أو علمه به علماً لازماً .

المادة ٧٠ - يحق لمدير الأوقاف أن يستأنف أي قرار يتخذه أحد المجالس الإدارية في الملحقات خلافاً للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية أو للاحاقه الضرر لمصلحة الوقف في مدة شهر

واحد من تاريخ صدور القرار اذا لم يستعمل رئيس الاوقاف المحلي حقه في الاستئناف .

المادة ٧١ - لا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم يأمر المجلس الشرعي الاعلى بوقف انفاذه .

مدير الاوقاف

المادة ٧٢ - يتولى مدير الاوقاف العام ادارة اوقاف العاصمة والاشراف على ادارة الاوقاف في الملحقات ويرتبط مباشرة بمفتى الجمهورية ويكون مسؤولا عن اعماله لديه وامام المجلس الشرعي الاعلى .

المادة ٧٣ - يتقيد مدير الاوقاف في تصرفاته بالقوانين والانظمة والتعليمات المرعية ويسهر على حسن سير العمل في دوائر الاوقاف وعلى انتظام حال عقاراتها ومؤسساتها وجهاتها الخيرية .

المادة ٧٤ - مدير الاوقاف العام هو الرئيس المباشر لموظفي دائرته ولرؤساء الاوقاف في الملحقات ينفذون اوامره ويعملون بتعليماته في كل ما لا يخالف قوانين الاوقاف وانظمتها وموازنتها .

المادة ٧٥ - لمدير الاوقاف العام في العاصمة صلاحية اتخاذ التدابير التأديبية بحق الموظفين الدينيين والاداريين في العاصمة والملحقات الذين يرتكبون تقصيرا أو اخلايا بواجبات وظائفهم يستوجب التأديب وحسب المرتب مدة اقصاها خمسة عشر يوما . اما التدابير الاخرى فيقرها المجلس الاداري التابع له الموظف المسؤول بناء على التحقيقات المجراة بحقه على أن يقترون بتصديق المجلس الشرعي الاعلى ان هي قضت بتنزيل الدرجة أو الرتبة او بالعزل ، وفي كل حال فقرار مدير الاوقاف العام قابل للمراجعة من قبل الموظف المعاقب امام المجلس الشرعي الاعلى في مهلة عشرة أيام من تاريخ التبليغ .

المادة ٧٦ - يحق لمدير الاوقاف العام في العاصمة ان يقرر كف يد أي موظف ديني أو اداري باستثناء رؤساء الاوقاف المحليين ، ارتكب اخلايا كبيرا بواجبات وظيفته بانتظار نتيجة التحقيق والبت فيها ولا ينفذ هذا التدبير الا بعد مصادقة مفتى الجمهورية عليه وتتوقف تأدية نصف المرتب الى الموظف المكفوف اليد حتى صدور القرار المقتضى بحقه .

المادة ٧٧ - لمدير الاوقاف العام في العاصمة الاقتراح بتعيين وترقية موظفي دوائر الاوقاف في العاصمة والملحقات اما الحجاب والخدم وامثالهم من صغار المستخدمين فيعود اليه تعيينهم في العاصمة والى رؤساء الاوقاف في الملحقات .

المادة ٧٨ - يقوم مدير الاوقاف بتنفيذ قرارات المجلس الاداري وقرارات المجلس الشرعي الاعلى التي تحال عليه للتنفيذ .

رؤساء الاوقاف المحليون

المادة ٧٩ - يدير الاوقاف في الملحقات رؤساء محليون يعينون بقرار من مفتى الجمهورية بناء على اقتراح مدير الاوقاف العام ووفقا لانتهاء المجلس الشرعي الاعلى ويتبعون مباشرة مدير الاوقاف العام في العاصمة ويهتم كل منهم بشؤون الاوقاف الواقعة في منطقة المحافظة المعين لها .

المادة ٨٠ - يتمتع رئيس الاوقاف المحلي في دائرة عمله وفي علاقته بالمجلس الاداري في منطقته بمثل الصلاحيات المقررة لمدير الاوقاف العام في المواد السابقة .

احكام انتقالية مؤقتة

المادة ٨١ - تجري الانتخابات لمركز الافتاء الشاغرة في محافظة لبنان الشمالي (مدينة طرابلس) وللأعضاء المنتخبين في المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى وفي المجالس الادارية ولجان الاوقاف في مراكز الاقضية والقرى في مهلة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٨٢ - من تاريخ مرعية هذا القانون حتى اتمام الانتخابات المنصوص عليها في المادة ١٦ وتشكيل تلك المجالس واللجان يمارس كل من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى الحالي ولجنته الدائمة والمجالس العلمية والادارية ولجان الاوقاف في مراكز الاقضية والقرى الحالية الحقوق والصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وتبقى نافذة ومرعية كل القرارات السابقة التي اصدرتها هذه المجالس واللجان .

المادة ٨٣ - تفصل اللجان الدائمة بذات الطريقة السابقة الاستئنافات والمراجعات المرفوعة والتي ما زالت عالقة لديها .

المادة ٨٤ - تقوم اللجنة الدائمة باعادة النظر في ملاك موظفي دوائر الاوقاف وتصنيفهم في مهلة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها .

المادة ٨٥ - تلغى وتبقى ملغاة احكام القوانين والانظمة والراسيم والقرارات وسائر النصوص الاشتراعية الاخرى التي تخالف احكام هذا القانون أو لا تتفق معها .

المادة ٨٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اليوم التالي لنشره .
بيروت في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥

قانون

تعديل الرسوم الاشتراعى رقم ١٨

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتى نصه :

مادة وحيدة - تدعى الهيئات الانتخابية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من الرسوم الاشتراعى رقم ١٨ الى انتخاب مجلس شرعى اعلى جديد

وفقا لأحكام المادة ٤٢ من هذا المرسوم الاشتراعى فى مدة عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القانون .
ويحق للمجلس الشرعى الاسلامى الاعلى أن يعيد النظر فى جميع احكام المرسوم الاشتراعى المذكور وان يعدل ما يراه ضروريا منها لتحقيق الغاية الاساسية منه ، وتكون قراراته فى هذا الصدد وفى كل ما يتعلق بالافتاء وتنظيم الطائفة الدينية وإدارة اوقافها نافذة بذاتها على ان لا تتعارض مع احكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام .

بيروت فى ٢٨ ايار سنة ١٩٥٦

نظام توجيه الجهات

تعريف الجهات وأنواعها :

المادة ١ - ان المدرسية والخطابة والامامة ووظيفة القيم وحافظ الكتب والمتولى وما شابهها من خدمات المؤسسات الوقفية تسمى جهة .

المادة ٢ - الجهات قسمان : قسم منها يتوقف ايفاء وظيفته على تحصيل العلم وهذه الجهات يقال لها الجهات العلمية . كالمدرسية والخطابة والامامة ووظيفة حافظ الكتب والمتولى والجابى ، والقسم الثانى الجهات التى تتعلق بالعمل الصنعة ولا تحتاج لتحصيل العلم وهذه يقال لها الجهات البدنية . نحو وظيفة القيم والفراش وخادم التربة .

المادة ٣ - ان عموم الجهات سواء كانت علمية أو بدنية توجه ويتصرف بها إما بوجه الشرط أو بدون شرط .

المادة ٤ - ان جهات الخطابة والامامة والمدرسية والمشايخ ووظيفة شيخ الكرسى وخدمة تربة حضرات الانبياء العظام وخدمة الحرمين الشريفين وبيت المقدس مع التولية وخدمة الزاوية يكون التصرف فيها بموجب براءة عالية وما عداها من الجهات العلمية فبوثيقة رسمية تعطى من نظارة الاوقاف ، واما الجهات البدنية التى لا تحتاج الى براءة فيكون التصرف فيها بوثيقة من النظارة أيضا أو من ادارات الاوقاف المحلية بالنيابة عن النظارة .

المادة ٥ - ان الاذن السلطاني شرط لوضع منبر مجددا واقامة صلاة الجمعة والعيدى فى المحل الذى يكون جامعا للشرائط المخصوصة الا انه بعد صدور الاذن السلطاني والمباشرة باقامة الصلاة اذا انحلت الخطابة فالخطيب الذى يعين يفى وظيفة الخطابة بناء على مراسلة شرعية لحين وصول البراءة العالية .

الفصل الأول

اصول توجيه الجهات

المادة ٦ - توجه الجهات المشروطة على الشروط له الذى تتحقق اهليته توفيقا لاصولها الشرعية .

المادة ٧ - لا لزوم لرعاية شرط الواقف بتوجيه الجهات العائدة للاوقاف غير الصحيحة بل توجه مثل الجهات غير المشروطة .

المادة ٨ - متى اقتضت الحال توجيه جهة لم يكن التصرف فيها بوجه الشرط يجرى امتحان المسابقة فيها وتوجه على الذى تثبتت اهليته أكثر من غيره . الا أن مشيخة السجادة الباقية من الاب يكفى فى توجيهها على الاولاد اثبات الاهلية بالامتحان .

المادة ٩ - اذا تساوت الاهلية فيما بين طلاب الجهات العلمية بامتحان المسابقة الجارى وكان بينهم ابن المتصرف السابق فله الارجحية .

المادة ١٠ - اذا لم يوجد ابن المتصرف السابق بين ارباب الاهلية المتساوية المبينين فى المادة السابقة فيرجح فى الدرجة الاولى الذى له قرابة للمتوفى وفى الدرجة الثانية الذى لا يكون فى عهده جهة اخرى وفى الدرجة الثالثة فقير الحال واما فى الدرجة الرابعة فتكون القرعة مدارا للترجيح .

المادة ١١ - اذا توفى المتصرف باحدى الجهات العلمية التى يكون فيها التصرف بلا شرط ولم يكن له ابن كبير أو لم ينجح هذا فى الامتحان وكان له ابن صغير فتوجه هذه الجهة على شخص آخر تثبت اهليته بالمسابقة نيابة عن الصغير المذكور واذا كان اولاده الصغار متعددين فيكون ذلك للاكبر منهم سنا .

المادة ١٢ - اذا توفى المتصرف بجهات علمية متعددة لم يكن التصرف فيها بوجه الشرط تاركا يستحصل كل واحد من اولاده الكبار واحدة منها اولادا كبارا وصغارا فما عدا الجهات التى بالمسابقة توجه الجهة الباقية على ابنه الصغير أو على الاكبر سنا من اولاده الصغار توفيقا للمادة السابقة واذا لم ينجح اولاده الكبار فى المسابقة أو كانت الجهات الباقية متعددة فيوزع بالقرعة على كل واحد من اولاده الصغار واحدة من أفيدها واذا كان ابنه الصغير واحدا فيعطى له أفيد الجهات المذكورة وتوجه الباقية على الذين يثبتون اهليتهم بالمسابقة من الخارج .

المادة ١٣ - متى انحلت الجهات البدنية توجه على ابن المتصرف السابق الذي تتحقق أهليته وإن كان أبناؤه متعددين ومتساوين بالأهلية فتوجه على الأكبر منهم وإذا كان ابنه غير أهل أو كان صغيراً فتوجه على أهلها وأربابها من الخارج .

المادة ١٤ - أن الجهات التي يكون أداء خدمتها مصادفاً لعين الزمان أو كانت مواقع إيقانها بعيدة عن بعضها بنفس البلد فلا توجه على شخص واحد ولو كان زمان إيقانها مختلفاً .

المادة ١٥ - إذا انحلت الجهات العلمية المتعددة الجائز جمعها بشخص واحد في إحدى المؤسسات الوقفية وكان أرباب الجهات العلمية بتلك المؤسسات الوقفية بين الذين ثبتت مساواتهم باعتبار الأهلية في نتيجة امتحان المسابقة الجاري فيرجحون على الطالبين الخارجين استثناء من حكم المادة العاشرة .

المادة ١٦ - أن الجهات الجائز جمعها بشخص واحد والموجودة بنفس المؤسسة كما هو مبين في المادة السابقة إذا كانت من الجهات البدنية فاللائق لها من أرباب الجهات البدنية في تلك المؤسسة يرجع على الطالبين من الخارج .

المادة ١٧ - أن الجهات المعين توجيهاً لدى الواقفين بدرجات كأول وثان أو على الأفراد توجه على أشخاص مختلفين استثناء من حكم المادتين ١٥ و ١٦ .

المادة ١٨ - أن الجهة المستقلة لا تقسم إلى حصص ولا توجه على أشخاص متعددين مجدداً أو بعد انحلالها بوفاة متصرفها .

المادة ١٩ - أن الجهات التي قسمت مؤخراً إلى حصص عديدة بطريق الإرث أو بغيره مع أنها جهة واحدة في أصلها إذا توفي أحد أصحاب الحصص فيها توجه حصته علاوة على الأكثر أهلية من أصحاب الحصص ولو كان للمتوفي ابن أهل لها .

المادة ٢٠ - لا يجوز قصر اليد في الجهات التي لم تكن ذات حصة ، أما ذوو الحصص في الجهات ذات الحصة فيمكنهم قصر اليد لدى اللياقة من شركائهم فقط ولا يمكنهم ذلك لآخر .

المادة ٢١ - أن الذين وجهت لخدمتهم الجهات العلمية بالنيابة حين كانوا صغاراً مكلفون بطلب امتحان المسابقة بسن العشرين لأجل وظائف قراءة الدور وقراءة الجزء وأمثالهما . وبسن الخامسة والعشرين لأجل جهات الإمامة والخطابة

المؤذنية وبسن الثلاثين لأجل المدرسية والجهات التي يحتاج توجيهاً إلى مسابقة بشرط أن يكونوا سالكين في طريق التحصيل أما الذين يبلغون سن الخامسة عشرة ولم يكونوا في طريق التحصيل أو الذين سلكوا طريق التحصيل ولم يدخلوا إلى المسابقة إلا حين تجاوزهم الأسنان المعينة للجهات المذكورة بدون عذر شرعي أو الذين لم يبرزوا لياقة بدرجة مساوية لمسابقيهم في الامتحان ترفع عنهم الجهات الموجودة في عهدتهم وتوجه على الذين يتفوقون في المسابقة .

المادة ٢٢ - أن الجهات التي تكون خدمتها متروكة أو معطلة أو عديمة اللزوم لا توجه على أحد .

المادة ٢٣ - أن توجيهاً الجهات في المؤسسات الوقفية التي خدامها متعددون وداخلون في ترتيب أهم الوظائف باعتبارها أولاً وثانياً يجري توفيقاً لقاعدة الترقى والتسلسل إلا أنه إذا لم يكن شرط الواقف مساعداً على التسلسل تجري المعاملة بمقتضى شرط الواقف ولأجل تطبيق قاعدة التسلسل يقتضى أن يكون أصحاب الجهات معينين بالمسابقة وإذا لم يكونوا معينين بالمسابقة فتوجه تلك الجهة بالمسابقة على أرباب اللياقة غير أن الشريك يرجع على غيره من الخارج .

المادة ٢٤ - أن توجيهاً تولية الأوقاف التي تكون وقفيتها موجودة ومعمولا بها أو التي يتحقق كون تعاملها على الوجه الشرعي بموجب الوقفية وبمقتضى التعامل وأما تولية الأوقاف التي ليس لها وقفية معمول بها ولم يتحقق أيضاً كون تعاملها على الوجه الشرعي فتدار بمعرفة نظارة الأوقاف بدون أن توجه على أحد .

المادة ٢٥ - إذا ظهر نزاع ودعوى في تولية الوقف الذي تكون توليته منحلة فيدار ذلك الوقف بمعرفة نظارة الأوقاف حين توجيهاً توليته .

المادة ٢٦ - أن جباية وكتابة الأوقاف غير الصحيحة والمضبوطة وجهات الجباية والكتابة غير المشروطة في الأوقاف الملحق لا توجه على أحد بطريق الانتقال إلى الأولاد أو بصورة أخرى

الفصل الثاني

في صورة إجراء الامتحانات وتفرعاتها

المادة ٢٧ - يجري امتحان الجهات العلمية في الاستانة من جانب شوري الأوقاف بالاشتراك مع ذاتين يعينهما مقام المشيخة وفي الخارج من

طرف لجنة مركبة من خمسة اشخاص وهم مفتي البلدة وثلاثة من العلماء المحليين تحت رئاسة حاكم الشرع وذلك بحضور مأمور الاوقاف وينتخب العلماء الذين يوجدون في لجان الامتحان في الخارج من طرف حاكم الشرع والمفتي ومدير أو مأمور الاوقاف .

المادة ٢٨ - يعين لاجل امتحان المدرسية عبارة بمقدار مناسب من الكتاب المسمى بالمطول لا تنقص عن عشرة أسطر ويطلب وضع حركاتها مطبقة على القواعد العربية ويترجم ايضا مضمونها تحريراً ويوضع ويرتب ايضا على هذه العبارة بوجه مناسب سؤالان من كل من الصرف والنحو والمنطق والمعاني والبيان واصول الفقه والكلام .

المادة ٢٩ - اذا حصلت المساواة في مسابقة المدرسية يرجح المجازون في الدرس .

المادة ٣٠ - يعين لاجل امتحان مشيخة السجادة مقدار مناسب من العبارة لا يقل عن عشرة اسطر من الحلبي ويصير تحريكها على القواعد العربية وترجمتها وتصويرها تحريراً ويرتب تسعة اسئلة منها ثلاثة من المسائل العائدة للاعتقاد وثلاثة للعبادات وثلاثة للتصوف وآداب الطريقة واركانها واذا كانت المحدثية وقراءة المثنوى وما شاكلها من الجهات مشروطة لمشيخة السجادة ايضا فيزاد سؤالان من كل من العلوم التي تتعلق بهذه الجهات ايضا .

المادة ٣١ - يجرى امتحان طالبي جهات مشيخة السجادة الكائنة في الاستانة بمجلس المشايخ حال حضور ثلاثة من اعضاء مجلس مصالح الطلاب واما امتحان طالبي مشيخة السجادة في الخارج فيجرى بحضور لجان الامتحان المحلية توفيقاً للمادة ٣٠ ويصير احضار ثلاثة من المشايخ في حال وجود اللجنة التي تجرى امتحان مشيخة السجادة في الخارج واذا لم يوجد في محلها مشايخ فبناء على الاشعار الواقع ترتب من طرف لجان الامتحان في الاستانة الاسئلة العائدة للتصوف وترسل ويعطى رقمها من جانب اللجان المذكورة ايضا .

المادة ٣٢ - يطلب تحريك وترجمة مقدار مناسب من العبارة لا يقل عن عشرة اسطر من الحلبي لاجل امتحان جهات واعظية يوم الجمعة والاثنين وما شاكلها ويرتب ثلاثة اسئلة من المسائل الفقهية المتعلقة بالعبادات وثلاثة من المسائل الكلامية .

المادة ٣٣ - يطلب في امتحان الامامة والخطابة تحريك وترجمة عبارة معينة من الحلبي لا تقل

عن خمسة أسطر ويرتب خمسة اسئلة من المسائل الفقهية العائدة للعبادات والمناكحات وثلاثة اسئلة من كل من المسائل الكلامية والتجويد ويطلب تلاوة عشر شريف يلاحظ فيه درجة رعاية التجويد وكفاية الاداء والصوت ايضا

المادة ٣٤ - لأجل امتحان المؤذنية يصير ايراد اسئلة شفوية مناسبة من المسائل الفقهية المتعلقة بالمؤذنية ويطلب تلاوة عشر شريف يلاحظ فيه درجة الرعاية للتجويد وكفاية الاداء والصوت ايضا .

المادة ٣٥ - ان المتولين مع اتصافهم بالشرائط الشرعية مجبرون على تأديه امتحان من وظائف التولية ودرجة صلاحيتهم واسباب عزلهم وانعزالهم مع الجهة التطبيقية لوقفيتهم ومن الخروج والرسوم والويركو التي تؤخذ من الاوقاف ومن النظمات المتعلقة في رؤية المحاسبة ومن كيفية تنظيم واستعمال الدفاتر الوقفية . واذا كان المشروط له غير اهل أو قاصراً أو امرأة (فالقائمقام) الذي يصير تعيينه يجب ان يكون حائزاً على الشرائط ايضا .

المادة ٣٦ - ان امتحان قراءة الدور وقراءة الجزء وقراءة السورة وامثالها من الجهات يجرى كامتحان المؤذنية .

المادة ٣٧ - ان الحفظ شرط في جهات قراءة الدور وقراءة السورة وقراءة الجزء حتى انه اذا حصلت مساواة بمسابقة الامامة والخطابة والمؤذنية فالحفظ يكون مداراً للترجح .

المادة ٣٨ - ان العميان من حافظي القرآن الكريم يستثنون من الاسئلة المتوقف تحصيلها على الرؤية في امتحان قراءة الدور وقراءة الجزء وقراءة السورة .

المادة ٣٩ - ان القيمة والموقفية والشهرية (ماهية جيلك) وامثالها من الجهات التي لم تذكر في ترتيبات الامتحان المذكورة في المواد السابقة توجه على الذين يثبتون اهليتهم بوجه التعامل .

المادة ٤٠ - ان الاسئلة التي تطرح في الامتحان التحريري تحرر في الجهة اليمنى من الاوراق الامتحانية وتحرر اجوبتها في الجهة اليسرى وكل واحد من اعضاء اللجنة الفاحصة يقدر ويضع ويحرر بدون ان يرى رفاقه ارقاما لاجل حركة العبارة وترجمتها ولكل سؤال على حده اما وسطي الارقام فهو الذي يكون للرقم الاساسي . ان الضبط الذي يحرر متضمناً لزوم توجيه الجهة على احد نظر للرقم الاساسي وللاسباب الترجيحية المبينة بهذا النظام ويكون حاوياً صورة اجراء

الفحص يختتم أو يمضى ادناه من طرف كل واحد من الاعضاء .

المادة ٤١ - ان القرارات التى تعطى من طرف اللجنة الفاحصة بشأن التوجيه تقيد بدفتر مخصوص ويمضى ادناها وتنظم ايضا مضبطه بهذا الباب .

المادة ٤٢ - ان الاوراق الامتحانية مع مسودات المضابط التى تنظم بهذا الباب تحفظ لدى ادارة الاوقاف المحلية ليسهل عند الايجاب جلبها وتدقيقها .

المادة ٤٣ - ان المضابط المتضمنة للقرارات المعطاة من طرف اللجان المتشكلة فى مراكز الولايات والالوية المستقلة والمتعلقة بتوجيه الجهات البدنية تنظم استنادا عليها الوثائق من قبل ادارات الاوقاف وتعطى لاصحابها كما ان مضابط اللجان التى تتشكل بعين الصورة فى الالوية الملحقه والاقضية ترسل الى ادارة الولاية أو اللواء المستقل المرتبطة به فتدقق هناك وتصدق ثم ترسل الوثائق المنظمة لمحلها لتعطى لاصحابها

المادة ٤٤ - ان المضابط العائدة للجهات العلمية وللجهات البدنية التى يكون توجيهها ببراءة عالية يجب ان ترسل الى نظارة الاوقاف .

المادة ٤٥ - بناء على الاوراق التوجيهية التى ترد الى نظارة الاوقاف يصير اخراج القيود اللازمة من ادارة القيود الوقفية ثم تودع الى شورى الاوقاف وتدقق درجة مطابقة التوجيهات المذكورة للقوانين والنظامات وللقیود الموجودة لشروط الواقف وللأصول المقررة فان صدقت يسطر قيدها بناء على الارادة السلطانية الصادرة لاجل الخطابة وعلى اشارة « بموجبه » من طرف النظارة لاجل باقى الجهات وتحرر البراءة المقتضية وترسل الى محلها لتعطى الى اصحابها

مواد متفرقة

المادة ٤٦ - ان الجهات التى تكون وظيفتها قليلة حسبية اذا لم يوجد لها طالب من ارباب اللياقة توجه على الصلحاء الذين ينتخبون من طرف الاهالى وينسبون من طرف حاكم الشرع وتستحصل البراءة ضمن دائرة الاصول لما يحتاج منها الى براءة .

المادة ٤٧ - اذا اخذ احد الى الجندية ينصب عنه وكيل لاجل ايفاء خدمة الجهة الموجودة بعهدته ويعطى نصف وظيفته الى وكيله . كذلك فى الجهات التى توجه بصورة النيابة اذا لم تكن تقررت صورة التسوية بتقسيم الوظيفة بين الاصيل والنائب يصير تقسيمها بوجه المناصفة

المادة ٤٨ - اذا توفى متصرف بجهة ما عن ولد من أفراد الجندية يصير ايفاء خدمة الجهة بتعيين وكيل لجين اكمال ابنه مدة جنديته فاذا كان ابنه طالبا للجهة المذكورة بعد ستة أشهر على الاكثر من ترخيصه واتمامه مدة الجندية واثبت لياقته توفيقا لحكم هذا النظام فان هذه الجهة توجه عليه واذا كان غير أهل فانها توجه على غيره من ارباب اللياقة .

المادة ٤٩ - ان الاستخدام بوظيفة فى خدمة الدولة يمنع توجيه الجهات غير المشروطة .

المادة ٥٠ - ان الذين اعتادوا على عدم ايفاء خدمتهم منتظما بدون عذر شرعى ترفع الجهات الموجودة بعهدتهم عنهم وستنظم تعليمات لدى نظارة الاوقاف بهذا الخصوص .

المادة ٥١ - ان الحرج وثن الورقة المعتاد اخذها من اصحاب الجهات يصير استيفاءها حين اعطاء البراءة أو الوثيقة المتضمنة للتوجيه .

المادة ٥٢ - ان المحكومين بجناية أو بجنحة مخلة بالناموس وقد كسب الحكم المعطى بحقهم الدرجة القطعية ترفع عنهم الجهات الموجودة بعهدتهم وتوجه على غيرهم توفيقا لحكم هذا النظام ، اما المحكومون بهذه الوجوه الذين لم يكتسب الحكم الصادر بحقهم الدرجة القطعية والمحكومون بالجرائم السائرة فيستخدم وكيل عنهم مدة توقيفهم ومحبوسيتهم وبهذا الحال يعطى نصف الوظيفة العائدة للجهة الى الاصيل والنصف الآخر الى الوكيل .

المادة ٥٣ - انه ماعدا الاسباب المحررة فى المادة الثانية والحسين اذا وقعت من طرف ارباب الجهات حالة موجبة للعزل شرعا تحقق الكيفية بصورة عريضة وعميقة من طرف مأمورى اوقاف المحل وبعد اخذ افادة صاحب الجهة مع كل من يجب اخذ افادتهم فاذا تحقق الفعل الذى يرى انه موجب للعزل يمنع صاحب الجهة من الخدمة مؤقتا من طرف أكبر مأمورى اوقاف ذلك المحل وترسل الاوراق التحقيقية المتعلقة بهذا الباب الى الاستانة فى أول برید وبعد تدقيق المسألة فى شورى الاوقاف اذا صدق على صحة الاسنادات الواقعة وعلى كون الفعل موجبا للعزل شرعا فالجهة الموجودة بعهدته ترفع ويعين مكانه غيره على الاصول .

المادة ٥٤ - ان احكام هذا النظام العمومية يجرى تطبيقها كلما صار وقوع محلول .

المادة ٥٥ - متى توفى أو استغنى متولى وقف ما أو انزل يرى حساب الوقف ويقيد موجوده

يدفتر من طرف مأموري الاوقاف والمحكمة الشرعية المحلية توفيقاً للأحكام النظامية المتعلقة بتحرير التركة وتودع أمور الوقف الى مدير أو مأمور الاوقاف بصفة (قائمقام) متولى ويسلم اليه موجود الوقف ايضاً ومتى توجهت التولية على المشروط له طبق الاصول فمدير ومأمورو الاوقاف يجرون معاملة الدور والتسليم الى المتولين .

المادة ٥٦ - يشكل في كل من الاستانة والولايات والالوية والاقضية لجنة لاجل تصنيف وتنظيم جهات الجوامع الشريفة والمؤسسات الخيرية السائرة الموجودة في الاستانة وفي الخارج وستعين بتعليمات من نظارة الاوقاف صورة انتخاب وتشكيل هذه اللجان .

المادة ٥٧ - ان هذه اللجان تدقق الجهات المندرجة في وقفيات الجوامع الشريفة والمؤسسات الخيرية السائرة مع الجهات المصطلح على توجيهها تعاملاً . وبالنظر لوقيات الجوامع الشريفة والمؤسسات الخيرية المذكورة وتعاملها وجسامتها وموقعها واهميتها تعين هذه اللجان عدد الاشخاص الذين يتمكنون من ايفاء خدمات الجهات المذكورة بشرط ان يكونوا مشغولين بصورة دائمة وتقسما بقدر تلك الأقسام باعتبار مناسباتها .

المادة ٥٨ - حينما تصنف الجهات بموجب المادة السابقة يجب ان يلاحظ عدم انفكاك المشروطة منها عن المشروط لهم وعدم اجتماع الجهات التي من ايجابيات شروط الواقفين ايفاؤها من قبل اشخاص منفردين في قسم واحد .

المادة ٥٩ - ان الدفاتر المبينة للتصنيفات المتممة من قبل اللجان بعد ان تدقق وتصدق من قبل شوري الاوقاف تحفظ اصولها في ادارة القيود الوقفية وترسل صورة عنها ليصير حفظها في ادارة اوقافها المحلية .

المادة ٦٠ - انه مع رعاية احكام هذا النظام السالفة في التوجيهات يجب ان يتقرر كل قسم من الاقسام التي تتعين بنتيجة التصنيف في عهدة شخص واحد على التدريج وان لا تفرق جهة ما عند انحلالها في الآتي بل توجه مجتمعة لعهدة شخص واحد .

المادة ٦١ - ان هذا النظام مرعى اعتباراً من تاريخ نشره .

المادة ٦٢ - ان ناظر الاوقاف مأمور باجراء احكام هذا النظام .

اصدر ارادتي بوضع هذه اللائحة النظامية

في موقع المرعية وباضافتها على نظامات الدولة .
في ٢ رمضان سنة ١٣٣١ و ٢٣ تموز سنة ١٩٢٩
الى حضور ملجأ المشيخة العليا
المعروض :

تقدمت طياً لحضور ملجأ المشيخة العالي اللائحة التي تسطرت بشأن توجيه الجهات العائدة للخيرات والمبرات الوقفية مع تفرعاتها فاتمنى من مقامكم الجليل المساعدة باجراء تدقيقها لدى باب الفتوى العالي من الجهة الشرعية واعادتها والأمر والارادة لحضرة من له الأمر .

ناظر الاوقاف

الى باب الفتوى العالي لاجل ايفاء مقتضاه
بسرعة .

١٨ جمادى الأولى سنة ٣٣٠

دقت هذه التذكرة المحولة والواردة من نظارة الاوقاف السلطانية الجليلية مع ملفونها فاذا صححت المواد ٢٥ و ٢٧ و ٥٥ من لائحة النظام الملفوف كما هو مشار اليها بحبر احمر تصير مندرجاتها مقارنة للشرع والأمر والارادة لحضرة من له الأمر .

٢٤ جمادى الأولى سنة ٣٣٠

مدير الاعلامات الشرعية أمين الفتوى
- مخطره -

لقد صار تصحيح المواد المذكورة بموجب هذه الفتوى الشريفة .

قراو رقم ٧٥٣

بشأن ادارة ومراقبة الاوقاف الاسلامية

ان ألقوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الصادرين في ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ و ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ .

وبما ان الذين وقفوا الاوقاف من المسلمين قد قصدوا بذلك الخير والتقوى فأوقافهم هي دينية اسلامية محضة لا يجوز أن يديرها الا المسلمون .

وبما أن الشريعة الاسلامية التي تدار الاوقاف بموجبها تقضى بأن تصرف ايرادات الاوقاف على ما وقفت له طبقاً لشروط الواقف .

وبما أن من مصلحة المسلمين الأدبية والمادية أن تطبق أحكام الشريعة تطبيقاً تاماً .

وبما أن مراقبة الأوقاف كان يقوم بها قبل احتلال الحلفاء العسكري نظارة الأوقاف بالنيابة عن الطائفة الإسلامية وباسم السلطان .

وبما أن هذه النظارة كانت تقوم أيضاً بإدارة وتدير الأوقاف المضبوطة والملحقة .

وبما أنه ابتداء من تاريخ انفصال الأراضي السورية واللبنانية عن المملكة العثمانية قد توقفت الإدارة عن تأمين اتصال دوائر الأوقاف العمومية والأهلية بعضها مع بعض ، كما أن مراقبة الحكومة قد توقفت أيضاً في هذا الصدد .

وبما أن هذه الحالة قد أضرت بمصالح الأوقاف ضرراً عظيماً وانها إذا طالت لابد أن تنشأ عنها المضار بحق المؤسسات التي تحيا بإيرادات الأوقاف الموقوفة عليها لا سيما المساجد والمعاهد الدينية والخيرية .

وبما أن الأوقاف هي بمثابة ملك الطائفة الإسلامية الذني .

وبما أن للحكومة حق المراقبة العامة على الطوائف واليه يرجع أمر المحافظة على مصالح تلك الطوائف لا سيما مراقبة أعمال مندوبيها .

وبما أن الجمهورية الفرنسية وهي الدولة المحتلة التي كلفت القيام بمهام الانتداب في سوريا ولبنان لا يمكنها أن تتغافل عن مصالح الطوائف السورية واللبنانية التي هي مسؤولة عنها .

وبما أن من خصائص ممثل الحكومة أن يتخذ كل التدابير التي تنطبق على أحكام الشريعة الغراء حتى يتمكن من المراقبة على إدارة وتدير الأوقاف

وبما أن القوانين القضائية والإدارية التي تطبق على الأوقاف هي مأخوذة من الشريعة الدينية .

وبما أن أحكام هذه الشريعة تختلف اختلافاً بيناً عن القوانين التي تطبق على دوائر الحكومة الأخرى .

وبما أن الأوقاف الإسلامية هي ملك الطائفة الإسلامية وإن المراقبة عليها ليس لها أسباب إلا ما تقتضيه المنافع العمومية العظيمة .

وبما أنه يلزم بالنظر لهذه الخصوصيات أن تحافظ إدارة الأوقاف على استقلالها ومميزاتها

الخصوصية لا سيما أن يقوم بمراقبتها العمومية أفراد مقتدرون من الطائفة الإسلامية مرتبطون رأساً بالقومسيارية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .

وبناء على اقتراح المستشار للشؤون العقارية ورئيس القلم السياسي .
قرر ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عمومية

التنظيم العام

المادة ١ (١) -

المادة ٢ (٢) -

المادة ٣ (٣) -

الفصل الثاني

الإدارة العامة

المادة ٤ (٤) -

الباب الثاني

صورة تشكيل وخصائص المراقبة العامة

وبيان سير فروعها المختلفة

الفصل الأول

المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية

المادة ٥ - أن المجلس هو الهيئة العليا الشرعية والإدارية لمراقبة الأوقاف الإسلامية .

المادة ٦ - يقرر هذا المجلس بصفته هيئة عليا شرعية وإدارية بناء على اقتراح المراقب العام للأوقاف الإسلامية جميع القرارات التي تتعلق بالشؤون التالية :

١ - التعديلات المراد إدخالها طبقاً للشريعة الغراء على القوانين الخاصة بالأوقاف الإسلامية .

٢ - المسائل الإدارية للأوقاف الإسلامية .

٣ - الطرق التي يجب على المديرين المحليين ومتولي الأوقاف اتباعها في إدارة الأوقاف العمومية والأهلية .

٤ - تخصيص زيادة نفس إيرادات الأوقاف

لمنع المؤسسات ما عدا الرسومات والمخصصات القانونية العائدة للأوقاف .

٥ - تعيين المسائل التي يجب عرضها على اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية لأجل البحث فيها وإقرارها .

٦ - الوسائل التي من شأنها تسهيل إعادة إحياء الأوقاف الإسلامية وتنمية وارداتها وتحسين إدارتها ويبدى هذا المجلس رأيه فيما يتعلق بعدد ورواتب موظفي الأوقاف الإسلامية .

المادة ٧ - يدقق المجلس بصفته هيئة مراقبة حسابات إدارة المراقبة العامة للأوقاف الإسلامية قبل أن توافق عليها اللجنة العمومية ، ويطلع القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان أو مندوبه الخاص على كل ما يراه مغايراً للقوانين . ويمكنه أن يبين على سبيل التمنى اقتراحاته التي تؤول سواء إلى تحسين المراقبة العامة أو إلى منفعة الأوقاف العمومية .

المادة ٨ - يجتمع مجلس الأوقاف الأعلى في اليوم الأول من كل ستة أشهر ، ويمكن أن يطلب إلى الاجتماع في غير تلك التواريخ بصفة فوق العادة بناء على أمر القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية بعد اقتراح رئيس ذلك المجلس أو المراقب العام للأوقاف الإسلامية .

المادة ٩ - يدخل في عضوية المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية .

١ - أكبر قاض شرعي في كل من مدن بيروت ودمشق وحلب واللاذقية .

رئيس محكمة التمييز الشرعية عند وجود محكمة كهذه والا فقاضى الجهة وفي حالة غياب هذا القاضى أو طرؤه عذر عليه يخلفه القاضى الذى يليه فى المنصب بمراعاة درجات المراتب فى المحاكم الشرعية .

٢ - مندوب عن الطائفة الإسلامية من كل مدينة من المدن المذكورة أعلاه . وتعين الحكومة المحلية الإدارية بصفة مؤقتة ذلك المندوب من أعضاء الطائفة الإسلامية بعد أخذ رأى علماء الإسلام المحليين ، وتعين بالصورة المذكورة نائبين لذلك المندوب ليقوم أحدهما مقامه إذا لم يحضر

٣ - المراقب العام للأوقاف الإسلامية

الفصل الثانى

اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية

المادة ١٠ - أن هذه اللجنة هي أكبر سلطة

إدارية للأوقاف . وهي تتناقش فى الميزانية العمومية والحسابات العامة للأوقاف الإسلامية التى يعرضها عليها المراقب العام للأوقاف الإسلامية وتوافق عليها وتبنت بعد سماع أقوال المراقب العام فى كل الشؤون المختصة بمنافع الأوقاف والتى يعرضها عليها المجلس الأعلى أو اللجان المحلية . ويمكنها أن تقدم تمنياتها بشأن التحسينات العامة التى ترى من الصواب اقتراحها فى كل ما يتعلق بتدبير وإدارة الأوقاف الإسلامية .

المادة ١١ - تنعقد اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية سنوياً فى التاريخ الذى يحدده القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية فى سوريا ولبنان بأمر يصدره بناء على اقتراح المراقب العام للأوقاف الإسلامية وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية .

المادة ١٢ - تؤلف اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية من :

١ - رئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الأعلى

٢ - مديري الأوقاف المحليين .

٣ - مندوب من كل لجنة من لجان الأولوية والأفضية

وفى كل سنة تعين كل لجنة من اللجان المشار إليها مندوبها بالانتخاب .

وتعين هذه اللجان أيضاً نائب مندوب يقوم مقام المندوب إذا لم يحضر .

المادة ١٣ - يقوم المراقب العام فى اجتماع هذه اللجنة العامة بشرح الميزانية وحين المناقشة والمداولة فى الميزانية والحسابات العمومية وجمع الآراء ، فالمراتب ومديرو الأوقاف المحليون لا تحسب آراؤهم .

الفصل الثالث

أحكام شاملة للفصلين السابقين

المادة ١٤ - أن كل اجتماع للمجلس الأعلى أو اللجنة العمومية يعقد فى غير الأوقات المذكورة أو بخلاف القواعد المعينة فى المادتين الثامنة والحادية عشرة المذكورتين أعلاه يعد مخالفاً للقانون ولاغياً بذاته .

المادة ١٥ - أن مدة بقاء المندوبين فى وظائفهم هي سنة واحدة ويمكن إبقاؤهم فى وظائفهم عند نهاية مدة انتدابهم .

المادة ١٦ - ينتخب رئيس المجلس الأعلى بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء ذلك المجلس . ومدة وظيفته سنة ويمكن إعادة انتخابه حين انتهاء مدة وظيفته وهو ينتخب فقط من رؤساء محاكم التمييز الشرعية والقضاء الشرعيين . وهو يرأس اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية أيضا .

المادة ١٧ - ان وظائف رئيس وأعضاء المجلس الأعلى واللجنة العامة هي مجانية وإنما يمكن أن يأمر المجلس الأعلى بمخصصات للمندوبين الذين يطلبون ذلك وهو يطلب من ميزانية الأوقاف الإسلامية بصفة نفقات يومية للانتقال والإقامة على أن لا تتجاوز هذه المخصصات العدد الحقيقي لأيام الاجتماعات التي تلتزم قانونيا .

المادة ١٨ - تؤخذ المقررات في اجتماع المجلس الأعلى أو اللجنة العامة بأغلبية الأصوات ولا يمكن أخذ قرار في أمر ما لم يحضر كل الأعضاء الذين لهم حق الاشتراك بإعطاء الصوت . ويكتب تقرير عن كل جلسة يحرره أحد الأعضاء الذي يعينه الرئيس للقيام بوظيفة كاتب . وبعدان يوقع الرئيس ومراقب الأوقاف الإسلامية العام والكاتب على ذلك التقرير يرسل إلى القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .

الفصل الرابع

مراقب الأوقاف الإسلامية العام

المادة ١٩ - مراقب الأوقاف الإسلامية العام هو المأمور المكلف بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى أو من اللجنة العمومية للأوقاف الإسلامية ويقوم أيضا بالوظائف الإدارية والتفتيشية فهو الممثل الشرعي للأوقاف الإسلامية ويجب عليه أن يبين لمجلس الأوقاف الأعلى عند انعقاده الأسباب التي دعت إلى اتخاذ القرارات التي ارتأى اتخاذها وفقا لأحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من هذا القرار هو مسؤول عن أعماله تجاه القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان أو مندوبه الخاص .

المادة ٢٠ - والمراقب هو بصفته التنفيذية يعطى للمديرين المحليين جميع التعليمات اللازمة لأجل تأمين تنفيذ قرارات اللجان المذكورة آنفا والنظم الخاصة للأوقاف لما يؤول إلى منفعة المؤسسات بأحسن ما يمكن .

المادة ٢١ - ويحق له بصفته مراقبا عاما للأوقاف الإسلامية أن يراقب أعمال وإدارة متولى الأوقاف العمومية والأهلية ومديرى الجمعيات الخيرية الإسلامية مهما كانت غايتها ويجتهد في

الزام المتسولين والمديرين بتطبيق حركاتهم على أحكام النظم المرعية ومنطوق صكوك المؤسسات ويهتم بنوع خاص في أن لا تحول إيرادات وأموال الأوقاف عن غايتها وأن ينحصر استعمالها بصورة قطعية في الغرض الذي وضعت له ويمكنه أن يجرى في أى وقت كان بنفسه أو بواسطة مندوب منه التدقيقات التي يراها مناسبة عن أعمال المديرين المحليين والمتولين ومديرى الجمعيات الخيرية الإسلامية .

المادة ٢٢ - وللمراقب بصفته الإدارية أن يتخذ القرارات المختصة بإدارة وتدير الأوقاف المنطبقة على القوانين والأنظمة المرعية وقرارات المجلس الأعلى في المسائل الخارجة عن صلاحية المديرين المحليين . وهو الذى يجمع ويوزع على المؤسسات ما يتحصل من الرسوم والاستحقاقات العائدة للأوقاف ويهيئ وينظم الميزانية بالاتفاق مع المديرين المحليين ويعرضها بعد استشارة المجلس الأعلى على اللجنة العمومية وهو يصرف وفقا لأحكام الميزانية جميع مصاريف الإدارة المركزية ويعرض حساباته على مجلس الأوقاف الأعلى لتدقيقها ويتولى تحت مسؤوليته إدارة صندوق المراقبة العامة للأوقاف الإسلامية .

المادة ٢٣ - ويمكنه بصفته ممثلا للأوقاف الإسلامية أن يفصل بقرار من القوميسير العالي بذلك المديرين المحليين وأن يرفع في كل دعوى مختصة بالأوقاف العمومية والأهلية وهو أيضا مكلف بتحصيل الأموال المتأخرة والرسوم والإيرادات والاستحقاقات العائدة للأوقاف بموجب النظم المرعية وأن يتحرى بالوسائل اللازمة عن الأملاك الموقوفة بالمباعة أو المرهونة عند بعض الأشخاص خلافا لأحكام الشرعية ويتوسل بما يلزم لاستردادها إليها .

المادة ٢٤ - يعين المراقب العام للأوقاف الإسلامية ويفصل بقرار من القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ويكون لديه من المأمورين عدد كاف لتأمين حسن القيام بالمصلحة المناطة به .

الفصل الخامس

أحكام شاملة الفصول الثلاثة السابقة

المادة ٢٥ - جميع المقررات التي يتخذها المجلس الأعلى أو اللجنة العامة للأوقاف ما عدا المقررات الصادرة طبقا للشرعية الغراء وكذلك كل مقررات المراقب العام تعرض على القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان للحصول على موافقته . ويمكن للقوميسير العالي

الفصل الثاني

المادة ٣١ - ان القوميساريا العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان يمكنها ان تقدم لمراقب الاوقاف العام سلفات مالية تسدد من الميزانية العمومية للاوقاف الاسلامية عن السنة الجارية وذلك لتأمين سير المصلحة بطريقة سريعة ومنظمة ولدفع معاشات ومرتببات المأمورين في المراقبة العمومية للاوقاف الاسلامية .

المادة ٣٢ - يكون هذا القرار مرعى الاجراء ابتداء من أول آذار سنة ١٩٢١ وتلغى جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذا القرار وستظل ملغاة .

المادة ٣٣ - ان السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري والمستشار المالي وحاكم دولة لبنان الكبير وحاكم اراضي العلويين ومنسوبي القوميساريا العليا في دمشق وحلب والمنسوبي الاداري لسنجق جبل بركات ومستشار الشؤون العقارية مكلفون كل ضمن صلاحيته بتنفيذ هذا القرار .

في ٢ اذار سنة ١٩٢١

قرار رقم ٧٩

يختص بصكوك الأجار المتعلقة بعقارات الأوقاف

ان المسيودي جوفنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز .

بناء على مرسومي ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٠ ت ٢ سنة ١٩٢٥ .

وبناء على القرار عدد ٧٥٣ الصادر في ٢ اذار ١٩٢١ .

وبناء على قرار مجلس الاوقاف الاسلامية الاعلى .

وبناء على اقتراح أمين السر العام وبعد موافقة مندوب المفوض السامي لمراقبة الاوقاف العامة في سوريا ولبنان .

قرر ما يأتي :

المادة ١ - لا يرخص فيما يختص بصكوك الاجار المتعلقة بعقارات الاوقاف الا بالاجارة الواحدة والاجارتين أو المقاطعة دون غيرها من الصكوك من أي نوع كانت .

ان يوكل عنه في ذلك أحد المأمورين التابعين له . أما المقررات الصادرة طبقا للشريعة الفراء فتتخذ بنفس الطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية .

المادة ٢٦ - ان مستشار الشؤون العقارية لدى القوميساريا العليا هو المنسوب الخاص الدائم للقوميسير العالي لدى المراقبة العامة للاوقاف الاسلامية وهو أيضا واسطة الارتباط بين هذه المراقبة والدوائر الاخرى .

المادة ٢٧ - بما أن ادارة الاوقاف الاسلامية مستقلة فكل مأموري هذه الادارة تابعون للمراقب العام للاوقاف الاسلامية دون غيره تحت مراقبة القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان أو مندوبه الخاص .

المادة ٢٨ - ان كل الشكاوى سواء كانت متعلقة بادارة وتدير الاوقاف الاسلامية أو بأحد مأموري الاوقاف وكذلك كل الطلبات أو الايضاحات المتعلقة بالاوقاف من أي نوع كانت تقدم مباشرة الى مراقب الاوقاف الاسلامية العام . واما مديرو الاوقاف الاسلامية العام الا بواسطة الحكومات المحلية . ولهذه الحكومات أن تبدي ما ترتئيه بشأن كل الطلبات التي يطلبها أولئك المديرون .

المادة ٢٩ - يوضع فيما بعد أنظمة يبين فيها :

١ - هيئة موظفي ومستخدمي المراقبة العامة وادارات الاوقاف . والقواعد المختصة بانتخاب وترقية وتأدية ورواتب مستخدمي تلك الادارة .

٢ - تشكيل فروع المراقبة العامة للاوقاف الاسلامية وكيفية سيرها .

الباب الثالث

أحكام تمهيدية

الفصل الأول

التدقيقات العمومية

المادة ٣٠ - على المراقب العام للاوقاف الاسلامية ان يجرى التدقيقات العامة في ادارة واعمال المديرين المحليين وذلك ابتداء من ١٨ تشرين الأول سنة ١٩١٨ وهو تاريخ احتلال الحلفاء العسكري وان يجرى أيضا تفتيشا عاما على المؤسسات وخصوصا المساجد والمعاهد الدينية ويثبت اعماله في مضابط يضيف اليها تقريراً اجمالياً عن سير الدوائر المحلية وحالتها الحاضرة وكذلك عن الحالة المادية للاوقاف الاسلامية واصلاحها .

المادة ٢ - ان مدة الاجارات المعقودة بشكل الاجارة الواحدة لا يمكن ان تتجاوز ٩٩ سنة

المادة ٣ - في جميع الاحوال التي كانت ترخص فيها الشريعة عقد الصكوك من نوع غير الانواع المذكورة في المادة السابقة يعوض عنها اما باستبدال العقار أو بصك اجارتين أو بصك مقاطعة •

المادة ٤ - ممنوع بتاتا على المحاكم الشرعية قبول أو مصادقة صكوك الاجارة الطويلة غير الاجارتين أو المقاطعة •

كل صك يقبل خلافا للاحكام السابقة هو باطل قانونيا ويقع عدا ذلك القاضي أو المأمور الرسمي الذي يقبله أو يصادق عليه تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها في الشريعة •

المادة ٥ - يجرى على عقارات الوقف التي جرت عليها قبل اذاعة هذا القرار اجارة طويلة الاستبدال ضمن الشروط المذكورة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار عدد ٨٠ الصادر في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ •

المادة ٦ - أمين السر العام ومندوب المفوض السامي لمراقبة الاوقاف العامة والمفتش العام للاوقاف الاسلامية مكلفون كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار •

بيروت في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

قرار رقم ٨٠

يختص باستبدال العقارات الوقفية (١)

ان المسيو دي جوفنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز •

بناء على مرسومي ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٠ ت ٢ سنة ١٩٢٥ •

وبناء على القرار عدد ٧٥٣ الصادر في ٢ اذار ١٩٢١ •

وبناء على الشرائع العثمانية الصادرة في ٢ جمادى الأول ١٣٢٩ (١٩ أيار ١٣٢٧) بشأن استبدال العقارات الوقفية المتخرية وفي ٢٢ ربيع الأول ١٣٣١ (١٦ شباط ١٣٢٨) بشأن الغاء الكديك •

وبناء على اقتراح امين السر العام وبعد موافقة مندوب المفوض السامي لمراقبة الاوقاف العمومية في سوريا ولبنان •

قرر ما يأتي :

استبدال العقارات الوقفية

المادة ١ - ما خلا الجوامع يمكن اجراء الاستبدال على جميع العقارات الوقفية المبنية أو غير المبنية •

المادة ٢ - يمكن اجراء الاستبدال أما مقابل دفع القيمة وأما بإبدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها •

المادة ٣ - كل صاحب حق باجارتين أو مقاطعة على عقار وقف يحق له طلب استبدال ذلك العقار •

المادة ٤ - كل صاحب حق ناجم حقه عن اجارة طويلة على عقار وقف غير الاجارتين أو المقاطعة يجب عليه أن يطلب استبدال ذلك العقار

المادة ٥ - اذا لم يعمل صاحب الحق في مدة سنة بموجب أحكام المادة الرابعة السابقة يشرع في ذلك رأسا بمهمة ادارة الاوقاف • يؤخذ على العقار تأمين يكفل دفع مبلغ قيمة الاستبدال من رأسمال وفائدة ومصاريف مدفوعة •

المادة ٦ - في حالة رفض المتولى تقوم ادارة الاوقاف قانونيا مكانه بصفة قائمقام المتولى للاحقة معاملات الاستبدال •

المادة ٧ - يجرى استبدال العقارات المذكورة في المادتين الثالثة والرابعة المذكورتين بواسطة دفع قيمة تعادل اجرة ثلاثين سنة من قيمة الاجار السنوى •

المادة ٨ - ان مبلغ قيمة العقارات الوقفية التي يجرى عليها الاستبدال وكذلك عند اللزوم قيمة العقارات الملك المعطاة بدلا منها تحدده لجنة مؤلفة من ثلاثة خبراء يعين أولهم قاضي المكان وثانيهم الطالب وثالثهم المتولى اذا كانت الاوقاف اوقافا ملحقة أو أوقاف ذرية وتعيينه ادارة الاوقاف اذا كانت الاوقاف أوقافا مضبوطة •

المادة ٩ - يجرى الخبراء التخمين تحت مراقبة قاضي المكان وادارة الاوقاف •

المادة ١٠ - يحدد مبلغ الاجار السنوى وفقا لاحكام الشريعة اذا كان الامر متعلقا باجارتين أو مقاطعة أو حكر •

قرار رقم ٨١

يختص بقسمة عقارات الذرية (١)

ان المسيو دي جو فنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز .

بناء على مرسومي ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥

وبناء على القرار ٧٥٣ الصادر في ٢ اذار سنة ١٩٢١

وبناء على قرار مجلس الاوقاف الاسلامية الاعلى

وبناء على اقتراح امين السر العام وبعد موافقة مندوب المفوض السامي لمراقبة الاوقاف العامة في سوريا ولبنان .

قرر ما يأتي :

المادة ١ - ان عمليات قسمة عقارات اوقاف الذرية التي تمت وفقاً للشرائع والقوانين والأحكام النافذة قبل اذاعة هذا القرار هي قطعية نهائية .

المادة ٢ - لا تقبل جميع الدعاوى المتعلقة بابطال القسمة التي جرت وفقاً للأحكام السابقة المرفوعة من قبل مستحق نشأ حقه بعد القسمة .

المادة ٣ - امين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار

بيروت في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

قرار رقم ١٦٧

عائدات الاوقاف

ان المسيو هنري دي جوفنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز .

وبناء على المادة الأولى من صك الانتداب .

وبناء على المرسومين الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٠ ت ٢ سنة ١٩٢٥ .

وبناء على القرار عدد ٨٠ الصادر في ٢٩ ك ٢ سنة ١٩٢٦ بشأن استبدال العقارات الوقفية

المادة ١١ - اذا كان الأمر متعلقاً بكل صك آخر لاجارة طويلة فيحدد مبلغ الاجار السنوي وفقاً للشرع ضمن الشروط المعينة في المادة الخامسة من هذا القرار .

المادة ١٢ - ان المبالغ الناتجة عن استبدال العقارات الوقفية تستخدم ضمن الشروط الآتية :

١ - اذا كان الأمر متعلقاً باوقاف مضبوطة فتستخدم وفقاً لاحكام الميزانية المصادق عليها من قبل مجلس الاوقاف الاسلامية الاعلى .

٢ - اذا كان الأمر متعلقاً بالاوقاف الملحقه فيستخدم نصف القيمة في انشاء مؤسسات دينية عند الحاجة أو اصلاح المؤسسات الدينية أو مؤسسات الاعمال الخيرية التي تخص الوقف المذكور أو انشاء مدارس ومستشفيات ومحاجر وملاجىء ومياتم أو غير ذلك من المؤسسات الخيرية .

ويستخدم القسم الثاني في انشاء مستقفات يخصص ايرادها لحفظ وادارة المؤسسات المذكورة اعلاه .

٣ - اذا كان الأمر متعلقاً باوقاف الذرية والاوقاف المستثناة أو كانت الاوقاف تخص الطوائف غير الاسلامية فتستخدم القيمة في بناء أو شراء عقارات تستعمل ايراداتها وفقاً لاحكام الوقفية .

المادة ١٣ - ان استخدام المبالغ الناجمة عن استبدال الاوقاف الملحقه وأوقاف الذرية أو الاوقاف المستثناة يجرى تحت مراقبة ادارة الاوقاف . تودع هذه المبالغ باسم المتولى في بنك الدولة ولا يمكن ان يدفع البنك شيئاً منها للمتولى بدون ترخيص رسمي من ادارة الاوقاف المحلية .

المادة ١٤ - ان استخدام المبالغ الناجمة من الاوقاف التي تخص الطوائف غير الاسلامية يراقب ضمن الشروط المعينة في أنظمة تلك الطوائف .

المادة ١٥ - تلفى وتبقى ملغاة جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ١٦ - امين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

- وبناء على قرارات مجلس الاوقاف الاعلى
- وبناء على لوائح اللجنة المنشأة بموجب القرار عدد ٧٨ الصادر في ٣٠ ك ٢ سنة ١٩٢٦
- وبناء على اقتراح امين السر العام

قرر ما يأتي

الفصل الاول

في العوائد من أى نوع كانت المستحقة للأوقاف
وفي قيدها في ميزانية الدول

النبذة الاولى

احكام عمومية

المادة ١ - تشتمل العوائد المستحقة للأوقاف :

١ - على العوائد الثابتة الناتجة عن تحويل حاصل الاعشار أو غيرها من المداخل العمومية المخصصة للأوقاف

٢ - وعلى التخصيصات والاعانات المتعلقة بالأوقاف المدورة والخيرية

٣ - وعلى الاعشار وغيرها من المداخل العمومية الممنوحة للأوقاف كملك لها

٤ - وعلى حاصل المكوس ورسوم الفراغ والانتقال على العقارات الوقفية ذات الايجارتين أو الايجارة الطويلة

المادة ٢ - ما عدا العوائد المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة الاولى اعلاه تحول جميع العوائد المستحقة للأوقاف الى عوائد سنوية تحدد قيمتها تحديدا لا يتغير وفقا للقواعد المبينة ادناه

المادة ٣ - تبقى قيمة العوائد الناتجة عن تحويل حاصل الاعشار أو غيرها من المداخل العمومية قبل اذاعة هذا القرار كما هي محددة في قيودات السجلات الرسمية

المادة ٤ - تحدد قيمة العوائد المستحقة للأوقاف المدورة والخيرية وفقا لحاجات هذه التأسيسات مع أخذ نص الوقفية بعين الاعتبار

المادة ٥ - ان قيمة العوائد السنوية المستبدل بها حاصل الاعشار وغيرها من الايرادات العمومية التي لم تحول بعد تساوى متوسط معدل التخصيصات التي جبتها الدولة كاعشار أو غيرها من المداخل العمومية في مدة السنوات الخمس الاخيرة التي تقدمت الحرب وذلك اذا امكن اثبات مبلغ هذه المقبوضات استنادا على أوراق رسمية واذا كان الامر غير ممكن فتكون قيمة العوائد السنوية مساوية لمبلغ مقبوضات ١٩٢٥ كاعشار أو غيرها من الايرادات العمومية محولا الى غروش

تركية ذهبية على معدل خمسة غروش سورية عن الغرش الذهبي التركي

المادة ٦ - تحدد العوائد السنوية غروشا تركية ذهبيا بدون تغيير

المادة ٧ - تتولد حقوق الاوقاف على حاصلات الاعشار أو المداخل العمومية أو على التخصيصات والاعانات من أى نوع كانت عن أحكام أو أوامر تنفيذية صادرة من احدى السلطات القضائية أو الادارية أو عن فرمانات أو براءات أو ارادات سنية أو عن وقفيات مسجلة أو عن قيود سجلات مصلحة الاوقاف الرسمية أو الدفترخانة أو عن نسخ رسمية

النبذة الثانية

القيود في الميزانية ودفع العوائد السنوية

المادة ٨ - يقيد جملة في نفقة وحيدة في ميزانية كل دولة مجموع قيمة العوائد المستحقة للأوقاف تكلف مصلحة الاوقاف تحت سلطة مراقب الاوقاف العام توزيع هذه العوائد على أصحاب الحق

المادة ٩ - تدفع العوائد السنوية في أول تموز يخفض المبلغ المحدد بالغروش التركية الذهبية ٥٠ بالمائة ويدفع بالعملة اللبنانية السورية على معدل سعر الصرف يوم الدفع (كما تعدلت بالقرار رقم ٤٦ تاريخ ٢٧ - ٢ - ٣٤)

الفصل الثاني

في تحقيق وتحديد حقوق الاوقاف

المادة ١٠ - تجرى عند اللزوم لجان مختلطة مخصصة لتحقيق وتحديد حقوق الاوقاف على العوائد الثابتة أو على الاعشار أو على مداخل عمومية من أى نوع كانت في كل لواء أو سنجق

المادة ١١ - تتألف كل لجنة من هذه اللجان من :

رئيس المحكمة في المنطقة	رئيسا
ومن قاضى المنطقة وفي عاصمة الدولة نائبه	
وعضو منتخب من المجلس الادارى (يعينه متصرف أو محافظ البلدة) أو مأمور يعينه رئيس الدولة ومأمور من المالية ومأمور من الاوقاف (تعينهما الادارة التي هما منها) وكاتب ضبط محكمة المكان	اعضاء

المادة ١٢ - تنشأ اللجان المختلطة المخصصة بموجب أمر من رئيس الدولة بناء على طلب إدارة الأوقاف أو المالية .

المادة ١٣ - تقدم المسائل الى اللجان المخصصة دون معاملات مسبقة بواسطة استدعاء بسيط صادر من إدارة الأوقاف أو من المالية . تنوب مصلحة الأوقاف بصفتها قائمة مقام المتولى عن متولى الأوقاف الملحقه والأوقاف الذرية والأوقاف المستثناة .

المادة ١٤ - يوقع الاستدعاء وكيل الإدارة المقيمة الدعوى ويحتوى هذا الاستدعاء :

١ - على أماكن وأسماء القرية أو القرى التى يدعى بالحق أو ينكر ذلك الحق على اعشارها أو على نوع المداخل العمومية أو التخصيصات من اى نوع كانت التى قدم الطلب بشأنها .

٢ - اسم الوقف صاحب الحق .

٣ - بيان المستندات والأوراق المبني عليها الطلب المذكور .

٤ - اختيار محل الإقامة فى مركز اللجنة .

المادة ١٥ - يقدم الاستدعاء الى رئيس المكان ويرفق به المستندات الاصلية المبني عليها الاستدعاء أو نسخ رسمية منها .

المادة ١٦ - تحقق اللجنة فى المستندات والأوراق المقدمة . وإذا كان البحث فى عوائد مقطوعة فتقوم اللجنة بفحص وبمقابلة التعليمات المذكورة فى السجلات الرسمية . وهى تحدد بناء على المستندات والأوراق المقدمة نوع الحقوق وشمولها . تعين نهائياً قيمة العوائد المحددة التى جرى قيدها وقيمة التخصيصات والإعانات المتعلقة بالأوقاف المدورة مع مراعاة حاجات المؤسسات . وتحدد أيضاً مبلغ العوائد المقطوعة التى استبدلت بها الاعشار أو غيرها من المداخل العمومية وفقاً للقواعد المذكورة فى أحكام المواد الاولى الى غاية المادة التاسعة من هذا القرار .

المادة ١٧ - أن اللجنة فى تحديدها العوائد المقطوعة التى استبدلت بها الاعشار أو غيرها من المداخل العمومية تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التى تقبضها الأوقاف فعلاً فى الوقت الحاضر . بخفض من هذا المبلغ الثلث أو الثلثان وفقاً لما كان يستوفى الوقف من ثلث أو ثلثى قيمة العشر أو المداخل العمومية المتعلقة به .

المادة ١٨ - يحق للجنة أن تقوم بكل تحقيق

أو تفتيش تراه مفيداً . ويمكنها أن تطلب تقديم السجلات أو كل مستند رسمى آخر .

المادة ١٩ - يجوز أن تستعمل أمام اللجنة جميع وسائل الاثبات المحددة فى الاحكام القانونية النافذة . على أن الادعاءات فى حق على الاعشار أو المداخل العمومية الاخرى لا يجوز اثباتها الا باحدى الوسائل المذكورة فى المادة السابعة من هذا القرار .

المادة ٢٠ - تؤخذ قرارات اللجنة بأكثرية الاصوات ويوقعها الرئيس والاعضاء .

المادة ٢١ - ترفع استدعاءات الاستئناف على قرارات اللجنة فى مدة خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ تبليغها الى لجنة الدولة العليا المنشأة بموجب الاحكام المذكورة ادتهاه ولا تعتبر تلك الاستدعاءات غير مقبولة .

المادة ٢٢ - يجرى تبليغ قرارات اللجنة فى محل اقامة المتداعين المختار فى مدة الأربع والعشرين ساعة التى تلى تاريخ القرار .

المادة ٢٣ - كل مخالفة لاحكام المادة العشرين فى فقرتها الاخيرة والمادة ٢٢ من هذا القرار توجب فرض جزاء نقدى قدره خمس ليرات سورية على كاتب الضبط .

الفصل الثالث

فى فصل الاختلافات

النبة الاولى

اللجنة العليا

المادة ٢٤ - تنشأ فى كل دولة لجنة عليا تكلف الفصل فى جميع الاختلافات التى تقع بين الدولة أو الدوائر العمومية أو البلديات من جهة وبين الأوقاف من جهة اخرى بشأن اشغال العقارات أو التصرف بها أو ملكيتها أو بشأن استملاك العقارات الوقفية .

تفصل أيضاً هذه اللجنة فصلاً نهائياً فى دعاوى الاستئناف المقامة على قرارات لجان الاولوية او المحافظات المختلفة المخصصة .

المادة ٢٥ - تشتمل هذه اللجنة على الأشخاص الاتى ذكرهم :

رئيسا	اعلى قاض فى سلك عدلية الدولة
	قاضى العاصمة
	عضو من مجلس شورى الدولة
	ويستعاض عنه فى حالة عدم وجوده
	بمأمور من كبار الموظفين يعينه
اعضاء	رئيس الدولة
	مفتش من المالية يعينه رئيس
	ادارة المالية
	مأمور من الاوقاف يعينه المراقب
	العام

يقوم كاتب الضبط فى مجلس شورى الدولة
أو فى محكمة التمييز بوظيفة كاتب ضبط .

المادة ٢٦ - ترفع الدعوى أمام اللجنة العليا
دون معاملات مسبقة بواسطة استدعاء بسيط
تقدمه الادارة صاحبة الشأن .

المادة ٢٧ - يحتوى الاستدعاء اذا كان متعلقا
بخلاف من النوع المذكور فى الفقرة الاولى من
المادة ٢٤ السابقة على الاشياء الاتية :

١ - حالة العقار القانونية ووصفه (البنائات
والمفروشات الموجودة فيه ونوعه وقيمه ومساحته
التقريبية وحدوده والشارع والتمرة والمكان واذا
اقتضى الامر الاسم المعروف به) وبيان نمرة
سند الطابو المتعلق به او نمرة دفتر الويركو .

٢ - نوع الحق المدعى به .

٣ - نوع الاوراق والسند المثبتة للدعاء
(الحجة الشرعية والوقيات المسجلة وقيودات
السجلات الرسمية وسندات الطابو الخ) .

٤ - بيان ملخص عن أصل الخلاف وتعداد
المستندات التى تثبته .

٥ - اختيار محل الاقامة فى مركز اللجنة .

المادة ٢٨ - يقدم الاستدعاء الى رئيس اللجنة
وترفق به المستندات والاوراق الاصلية التى
تثبت الحق المطالب به او نسخ رسمية منها .

المادة ٢٩ - تدقق اللجنة فى المستندات المقدمة
وتجرى وفقا للقواعد المذكورة فى المواد ١٦ و ١٧
و ١٨ و ١٩ من هذا القرار .

المادة ٣٠ - تتخذ قرارات اللجنة بأكثرية
الاصوات وهى غير قابلة الاعتراض ولا المراجعة
من اى نوع كانت .

المادة ٣١ - يوقع قرارات اللجنة رئيس
وأعضاء اللجنة وتبلغ للمتداعين فى الشكل
المنصوص عنه فى أحكام المادة ٢٢ من هذا القرار .

كل ذلك تحت طائلة معاقبة كاتب الضبط بجزاء
نقدى قدره خمس ليرات سورية .

النبة الثانية

احكام خصوصية

المادة ٣٢ - تخضع جميع العقارات الوقفية
المضبوطة او المدورة لادارة مصلحة الاوقاف .

المادة ٣٣ - يستوجب أشغال أحد عقارات
الوقف من قبل ادارة عمومية أو الجيش استيفاء
قيمة البديل المثل الا فيما عدا الظروف المنصوص
عنها فى القوانين الدينية .

المادة ٣٤ - ان العقارات الوقفية التى تخصصها
القوانين الدينية مجانا لادارة عمومية أو لمعهد
عمومى او للبلديات تقوم بادارتها فى مدة تخصيصها
المصلحة التى خصصت تلك الاوقاف لها وتحمل
نفقات الاعتناء بها والانشاءات فيها . تعود هذه
العقارات لادارة الاوقاف حيثما يبطل استعمالها
للفتاة التى خصصت لها .

الفصل الرابع

احكام موقفة

المادة ٣٥ - تعتبر المبالغ التى قبضتها الاوقاف
الى اليوم برسم عوائد ثابتة واعشار وغيرها من
المداخيل العمومية وتخصيصات واعانات الاوقاف
المدورة او الخيرية كدفعات تحت الحساب من
اصل دين بالغروش التركية الذهبية . وبناء عليه
يصفى حساب المتأخرات المستحقة للاوقاف على
الطريقة التالية .

المادة ٣٦ - تكون المتأخرات المستحقة للاوقاف
دون فائدة للمدة التى قبل أول اذار سنة ١٩٢٦
وابتداء من هذا التاريخ تكون الفائدة ٦ بالمائة
فى السنة .

تصفى متأخرات حساب السنين المنصرمة منذ
تاريخ الاحتلال العسكرى سنة سنة بالغرش
التركية الذهبية .

يجرى الدفع بالعمل اللبنانية السورية تحول
المبالغ المقدره بالغروش التركية ذهبا الى هذه
العملة وفقا لاحكام التالية :

اذا كانت المتأخرات تتعلق بحساب السنين
التي سبقت تطبيق العملة السورية اللبنانية
فيحسب الغرش التركى الذهب بقيمته المعبر
عنها بالفرنكات على حسب سعر الصرف فى تاريخ
اول تموز من السنة التى كان يجب اجراء الدفع
فيها . يحسب الفرنك خمسة غروش سورية .

اما اذا كانت المتأخرات تتعلق بحساب السنين التي تلت تطبيق العملة السورية فيحول الغرض التركي الذهب المعدل المحدد كل سنة لتسديد العوائد المستحقة للاوقاف من قبل دولة دمشق السابقة ودولة سوريا فيما يختص باراضى دول سوريا ودولة العلويين ومن قبل دولة لبنان الكبير لجميع باقى الاماكن .

يجوز دفع مجموع المتأخرات على اربع أقساط سنوية على الاكثر .

المادة ٣٧ - تقوم بتوزيع العوائد الثابتة - والاعشار وغيرها من الايرادات العمومية الممنوحة للاوقاف باسم قرى ولاية سوريا السابقة فيما بين دول سوريا ولبنان الكبير لجنة تشتمل على : مستشار المالية فى المفوضية العليا رئيسا مندوب عن كل من الدول صاحبة الشأن اعضاء

المادة ٣٨ - ان قيمة المبالغ التي دفعتها دولة سوريا للاوقاف عن عوائد ثابتة واعشار وغيرها من المداخل العمومية العائدة لقرى اعترفت اللجنة المذكورة فى المادة السابقة انها تابعة لدولة لبنان الكبير ترددها هذه الدولة .

المادة ٣٩ - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره فى جريدة المفوضية العليا الرسمية .

المادة ٤٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار وتبقى ملغاة .

المادة ٤١ - امين السر العام ومندوب المفوض السامى فوق العادة لدى دولتى سوريا وجبل الدروز ومندوبا المفوض السامى لدى دولتى لبنان الكبير بلاد العلويين ومندوب المفوض السامى لمراقبة الاوقاف العامة مكلفين كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار .

بيروت فى ٤ اذار سنة ١٩٢٦

قرار رقم ١٥٦/١ (١)

يتضمن التصديق على القرار رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٠ من قبل مجلس الاوقاف الاسلامية الاعلى بخصوص استبدال العقارات الوقفية ذات الاجار الواحدة ان المفوض السامى للجمهورية الافرنسية استنادا على مرسوم رئيس الجمهورية الافرنسية المؤرخين فى ٢٣ تشرين الثانى ١٩٢٠ وفى ١٢ ايلول ١٩٢٦ .

وبناء على القرار رقم ٧٥٣ المؤرخ فى ٢ اذار

وبناء على اقتراح امين السر العام .

قروما ياتى

المادة ١ - التصديق على الامر رقم ٣ المتخذ بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ من قبل مجلس الاوقاف الاسلامى الاعلى بخصوص استبدال العقارات الوقفية ذات الاجارة الواحدة ووضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ هذا القرار .

المادة ٢ - امين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت فى ١٦ كانون الاول ١٩٣١

الامر رقم ٣

الصادر فى ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٠

من مجلس الاوقاف الاعلى

نظام استبدال العقارات الوقفية

ان مجلس الاوقاف الاسلامى الاعلى بمؤازرة كل من اصحاب السباحة والسعادة مفتى دولة سوريا العام ومفاتي بيروت وحلب واللاذقية وطرابلس وعضو من محكمة التمييز فى لبنان وواحد من اعيان بيروت ومدير اوقاف الشام .

يقرو

المادة ١ - تقسم العقارات الوقفية من حيث معاملات الاستبدال الى نوعين : النوع الاول : العقارات التي عليها حقوق تصرفية للغير ، كالايجارين والمقاطعة والحكر وغيرها الخاضعة لاحكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ فى ٢٩ كانون الثانى سنة ١٩٢٦ .

النوع الثانى : العقارات الوقفية ذات الاجارة الواحدة وهذه تقسم الى مباني واراضى وكل منهما اما قابل للقسمه اى ينتفع به بعدها ، او غير قابل .

المادة ٢ - يتقيد طالب استبدال العقار فى الاوقاف المضبوطة والحيرية ذات المتولى بدفع نصف البدل نقدا على الاقل اذا رأى القاضى الشرعى المصلحة للوقف فى ذلك وسيأتى بيان مصرفه فى المادة (١٩) من مواد هذا القرار .

المادة ٣ - يمكن لكل شخص ان يطلب استبدال ما شاء من العقارات الوقفية عدا المعاهد الدينية فيقدم طلبا الى دائرة الاوقاف المحلية وتجرى المعاملة وفقا للتعليمات الملحقه بهذا القرار .

المادة ٤ - للمتولى ايضا حق في ان يطلب للوقف استبدال ما تحت توليته من عقارات ذلك الوقف بغيرها .

المادة ٥ - يودع طلب الاستبدال الى المجلس الادارى بعد اربع وعشرين ساعة من تقديمه ليدقق ضرورة المعاملة المطلوبة فيه ، وبعد ان يستوفى التدقيق عن وضعية الوقف والمصلحة المشروعة في الاستبدال المطلوب يتخذ قراره فيه سلبا أو ايجابا .

المادة ٦ - (١)

(أ) اذا تحقق المجلس الادارى ، بنتيجة التدقيقات التى يكون قد اجراها وفقا لاحكام المادة الخامسة ، من نفعية الاستبدال لعقار الوقف ، يقرر الموافقة على طلب الاستبدال ، ويعين لجنة من ثلاثة خبراء موثوق بهم لتضمين قيمة عقار الوقف وقيمة العقار المقدم بدلا عنه .

(ب) فى حال اختلاف الخبراء فى تخمين قيمة العقارين أو احدهما ، يقدر المجلس الادارى القيمة بمعرفة لجنة من أعضائه ، ويقرر فى كلا الحالتين وضع العقارين فى المزايدة العلنية على أساس القيمة المخمنة من قبل الخبراء أو القيمة المقدرة من قبله .

(ج) تجرى المزايدة للعقارين بواسطة المدير العام للاوقاف فى العاصمة ورؤساء الدوائر الوقفية فى المناطق الاخرى ، وتحت اشراف المجلس الادارى الذى يتخذ مقرراته بشأن المزايدة والاحالة وفقا لاحكام المادة (٨) وما يليها من هذا النظام ، وتكون مقرراته خاضعة لتصديق المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى (اللجنة القضائية) على الوجه المبين فى المادة ٣٦ بند ٤ فقرة (ب) من المرسوم الاشتراعى رقم ٥٥/١٨ المعدل بالقرار رقم ٦٧/٥ .

(د) يمكن استبدال عقار الوقف ذى الغلة الضئيلة بالنقد ، اذا كانت هنالك مصلحة ظاهرة أو ضرورة كلية لهذا الاستبدال من أجل اقامة بناء جديد أو اعادة تعمير بناء قديم على أرض الوقف يحقق استغلاله زيادة ملحوظة فى نمو الوقف وايراداته .

المادة ٧ - يمكن لكل شخص مقتدر على الشراء

ضمن الشروط المبينة فى القوانين المرعية ان يشترك فى المزايدة .

المادة ٨ - تكون مدة المزايدة عشرة ايام اعتبارا من تاريخ افتتاحها . وعند انتهاء هذه المدة تعلق بقرار من مجلس الادارة لمدة ثلاثة ايام يقبل فى خلالها الضم ٣ ٪ من القيمة الموضوعة ويجب ان يجرى تصريح كل ذلك فى قائمة المزايدة واطلاع الطالب او وكيله عليه بأخذ توقيع المطلع منهما فى نفس القائمة خطأ بحضور كاتب المجلس الادارى ، والا تعد هذه المزايدة لغوا . ويلزم تنظيم ضبط بجريان المعاملة على هذا الوجه يشترك فى توقيع المزايد الطالب او وكيله مع المجلس . وعلى كل حال تتوقف صحة قبول المزايدة على وضعية التأمينات القانونية الكافية عند كل مزايدة فى صندوق الدوائر واداء كفالة مالية قابلة للتصرف بنسبة بدل التخمين .

المادة ٩ - تعتبر المعاملة ملغاة بطبيعة الحال اذا كانت الزيادة الواقعة فى خلال ايام التعليق اقل من ٣ ٪ فى كل مرة او اذا ظهر للدائرة ان الزيادة وقعت من قبل من لا تصح تصرفاتهم

المادة ١٠ - عند عدم ظهور زيادة عن المبلغ المخمن يرجع الطالب الاستبدال على سائر المزايدين اذا رضى بالبدل المخمن . وعليه فى هذه الحالة ان يعلم الدائرة عن قبوله ذلك مدة اربع وعشرين ساعة تلى ختام المزايدة وقبل الاحالة القطعية ، والا فيعطى العقار للمزايد الاخير ويستقط حق رجحانه ..

المادة ١١ - يجرى دفع البدل من قبل المستدعى وبحضور المتولى الى صندوق دائرة الاوقاف بظرف اسبوع اعتبارا من الاحالة القطعية ثم تودع معاملة الاستبدال المبينة فى المواد السابقة الى المحكمة الشرعية لاعطاء حجة بالاستبدال لتؤخذ أساسا للتسجيل باسم المشتري فى السجل العقارى دون ان تكون تابعة للتمييز .

المادة ١٢ - اذا اريد استبدال الاراضى القابلة للقسمة فتقسم اقساما ويستبدل البعض نقدا لانشاء عقارات للوقف فى البعض الاخر .

المادة ١٣ - الاراضى الممكن تقسيمها هى :

اولا : قطع الاراضى غير المبينة الواقعة فى حدود خارطة التوسيع لجموع اراضى المدينة والتى تكون مساحتها اكثر من الف متر مربع .

ثانيا : قطع الاراضى المعدة للزراعة الواقعة بالقرب من العمران والتى مساحتها اكثر من الفى متر مربع .

(١) معدلة بالقرار رقم ٣ تاريخ ١٩٧٩/١/٤ ونصت المادة الثانية على ان تطبق احكام الفقرات الاربع السابقة من

هذه المادة على جميع العقارات الوقفية بما فيها العقارات التى عليها حقوق مصرفية للغير والمسئولة بالقرار رقم ٨٠ تاريخ

١٩٦٦/١/٢٩ الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١٥/٣/١٩٧٩

ثالثا : الاراضى الزراعية الخارجة عن المدينة والمعينة من قبل دائرة الاوقاف بعد اخذ رأى اللجنة المبينة فى المواد رقم ٢٨ و ٣١ من قرار فخامة المفوض السامى ذى الرقم ٢٧٥ فى ٥ مايس سنة ١٩٢٦ بتحديد المساحة فقط .

المادة ١٤ - للمجلس الادارى حق تعيين الاوقاف التى تستبدل فيها قطع الاراضى المقسمة ونشر ذلك واعلانه على الاصول .

المادة ١٥ - يجرى المجلس الادارى تخمين الاقسام وينتقى منها القطع ذات اللواقع المهمة فيبقىها للوقف لانشاء بنايات عليها من بدل القطع الاخرى ، ويحدد عدد الاقسام التى تخصص للوقف بصورة تكون القيمة الاجمالية المخمنة للاقسام الموضوعه للبيع تعادل القيمة للانشاءات الواجب اجراؤها على الاقسام الباقية على وجه التقريب .

المادة ٣٦ - لا بد من وجود القاضى او نائبه فى كل ما يقرره المجلس الادارى بشأن الاستبدال من قبول الطلب واعطاء الاذن الشرعى باجراء المعاملة او رفضها ، وهو الذى يترأس اللجنة او نائبه فى مثل ذلك . وعند مخالفة القاضى او نائبه للقرار ترسل اوراق المعاملة مع بيان المخالفة الى المجلس الشرعى الاسلامى لينظر فى الايجاب . وقراره قطعى فى ذلك .

المادة ١٧ - يؤخذ من المستبدل لدائرة الاوقاف ٥٠ ٪ ، ٢ قرشان ونصف بالمائة بنسبة بدل الاستبدال وتفيد هذه المبالغ باسم واردات فوق العادة فى الدائرة لقاء المصاريف العمومية كاجور الكتبة والاعلان وغيرها . ولا يجوز من بدل الاستبدال بوجه من الوجوه .

المادة ١٨ - الاوقاف التى تدار من قبل جمعيات اسلامية لايجرى فيها شئ من معاملات الاستبدال الا بقرار من مجلس ادارة الجمعية .

المادة ١٩ - عندما يراد التصرف ببديل الاستبدال العائد لوقف من الاوقاف الملحقه فعلى مجلس الاوقاف الادارى تدقيق حالة الوقف والاقتراحات المقدمة من قبل المتولى ، وعند الايجاب من قبل الناظر ايضا . ثم يجرى بمعرفة المتولى وحساب الوقف انشاء او تصليح العقارات التى اعطى القرار بها لذلك الوقف وفقا لاحكام الشرعية والقرارات المعمول بها .

قرار رقم ٣٥

بتميم احكام القرار عدد ١٦٧ الصادر بتاريخ ٤ اذار سنة ١٩٢٦ والمتعلق بعائدات الاوقاف المختلفة وبقيده هذه العائدات فى ميزانية الدول ان المفوض السامى للجمهورية الفرنسية .

بناء على مرسومى رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين فى ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفى ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

قروما ياتى

المادة ١ (١) - ابتداء من اول ك ٢ سنة ١٩٣٤ يمكن الدول او الحكومات شراء العائدات المقطوعة المتوجبة للاوقاف وفقا لاحكام القرار عدد ١٦٧ الصادر فى ٤ اذار سنة ١٩٢٦ المتعلق بالعائدات من جميع الانواع المتوجبة للاوقاف وبقيده هذه العائدات فى ميزانية الدول بان تدفع هذه الدول او الحكومات نقدا مبلغا مقطوعا يعادل مقدار العائدات السنوية مضروبة بالعدد ستة .

المادة ٢ - يقرر الشراء فى كل دولة او حكومة بموجب مرسوم من رئيس الدولة .

المادة ٣ - يعين فى كل دولة مجلس الشرع الاعلى المنصوص عنه فى احكام الامر الادارى رقم ١٠ الصادر فى ٢٧ ك ١ سنة ١٩٣٠ المصادق عليه بموجب القرار عدد ١٥٧ / I الصادر فى ١٦ ك ١ سنة ١٩٣١ طريقة استعمال هذه المبالغ المجموعة من الشراء

يمكن توزيع هذه المبالغ بين المستحقين بالنسبة لحقوقهم او استعمالها وفقا لاحكام المادتين ١٢ و ١٣ من القرار عدد ٨٠ الصادر فى ٢٩ ك ٢ سنة ١٩٢٦ بتنظيم استبدال العقارات الوقفية .

المادة ٤ (٢) - كل طلب تقدمه بعد اول اذار سنة ١٩٣٤ ادارة أحد الأوقاف أو أحد المتولين بقصد أن يعترف لها أو له بحق فى الأعشار أو فى غيرها من المداخل العمومية لتقييده كمائدات مقطوعة سنوية للوقف تقرر عدم قبوله اللجان المنشأة بموجب احكام الفصل الثانى والثالث من القرار عدد ١٦٧ المذكور اعلاه .

المادة ٥ - امين السر العام فى المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار .

بيروت فى ٣ شباط سنة ١٩٣٤

قرار رقم ٢١٩

بالغاء المخصصات السنوية التى تدفعها ادارات الاوقاف المحلية للاشتراك فى نفقات مراقبة الاوقاف العامة

ان المفوض السامى للجمهورية الفرنسية . بناء على مرسومى رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين فى ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفى ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

وبناء على القرار عدد ٧٥٣ الصادر فى ٢ اذار سنة ١٩٢١ بتنظيم مراقبة الاوقاف العامة .

وبناء على القرار ١٥٧ / I الصادر فى ١٦ ك ١ سنة ١٩٣١ بالموافقة على القرار رقم ١٠ الصادر

في ٢٧ ك ١ سنة ١٩٣٠ من مجلس الأوقاف الإسلامية الأعلى .

وبناء على القرار رقم ٣٤٢ الصادر من مراقب الأوقاف العام بتاريخ ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ والذي وافق عليه المفوض السامي في ١١ أيار سنة ١٩٣٢ تحت رقم ٢٦٣ - ٢ A

قرر ما يأتي

المادة ١ - ان الاعانات التي كانت تقدمها إدارات الأوقاف المحلية للاشتراك في نفقات مراقبة الأوقاف العامة المنصوص عنها في القرار عدد ٣٤٢ الصادر من مراقب الأوقاف العام في ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ والمصادق عليه من المفوض السامي في ١١ أيار سنة ١٩٣٢ تحت رقم ٢٦٣ - ٢ A تتوقف تلك الإدارات عن دفعها ابتداء من أول تموز سنة ١٩٣٤ .

على ان إدارة الأوقاف في بيروت تتوقف من الاشتراك في دفع نفقات المراقبة ابتداء من أول ك ٢ سنة ١٩٣٤ .

المادة ٢ - تلغى وتبقى ملغاة المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القرار رقم ٧٥٣ الصادر في ٢ آذار سنة ١٩٢١ بتنظيم مراقبة الأوقاف العامة والقرار رقم ٣٤٢ الصادر من مراقب الأوقاف العام بتاريخ ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ والموافق عليه من المفوض السامي في ١١ أيار سنة ١٩٣٢ تحت رقم ٢٦٣ - ٢ A

المادة ٣ - أمين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ١٧ أيلول سنة ١٩٣٤

قرار رقم ٥ (١)

المتعلق بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم

١٨ الصادر بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

المختص بتنظيم شئون المسلمين

السنين الدينية

ان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ،

بعد الاطلاع على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣/١/١٩٥٥

وبالاستناد لأحكام قانون ٢٨ أيار ١٩٥٦ وللصلاحيات المخولة له في تنظيم شئون المسلمين الدينية وإدارة أوقافها .

وحيث أن الضرورة أصبحت ماسة لادخال تعديل على بعض مواد المرسوم رقم ١٨ الآنف الذكر .

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى - عدلت المادة الأولى من المرسوم

الاشتراعي رقم ١٨ مع عنوانها على الوجه الآتي

« استقلال المسلمين السنين بشؤونهم الدينية »

مادة ١ - المسلمون السنون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الحيرية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الفراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي بالطرق المبينة في المواد التالية .

المادة الثانية - عدلت المادة الثانية مع عنوانها كما يلي :

« رئيس المسلمين الديني »

مادة ٢ - مفتي الجمهورية اللبنانية هو الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلا تخصيص ولا استثناء .

المادة الثالثة - عدلت المادة الثالثة كما يلي :

مادة ٣ - (١) مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الافتاء ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية .

(ب) يشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية ويجتمع الى المفتين في المحافظات والاقتضية كلما دعت الحاجة ليدرس معهم أحوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم وشؤون الافتاء والأوقاف والعلماء ويصدر اليهم التعليمات المقتضاة .

(ج) يعين مفتي الجمهورية الموظفين الإداريين وأرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين ويصدر عنه قرارات ترقية وتاديبهم وفصلهم وفقاً للأحكام المقررة في هذا المرسوم الاشتراعي والأنظمة المرعية الاجراء .

(د) يمارس مفتي الجمهورية مهامه ويتخذ قراراته في مختلف شئون المسلمين الدينية والوقفية وفقاً لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي والأنظمة المرعية الاجراء ، ويستعين في الامور الهامة عند الاقتضاء بمجلس استشاري يختاره من رجال العلم والعمل المشهورين بالنزاهة

والخبرة والاستقامة البعيدين عن الاهداف الذاتية والحزبية ويراعى في اختيارهم تمثيل كافة المناطق مع توفر الشروط التالية :

١ - أن لا تربطهم به صلة قريى لفاية الدرجة الرابعة .

٢ - أن يكونوا من حملة الشهادات الدينية أو المدنية العالية أو من ذوى المكانة الاجتماعية المرموقة والأخلاق الحسنة والسيرة الحميدة .

٣ - أن لا تقل سنهم عن الخامسة والثلاثين يسمى الأعضاء لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ويمكن إعفاء العضو منه بقرار من مفتى الجمهورية في حال العجز عن العمل أو اذا أتى أمرا خطيرا أو ضارا بمصالح المسلمين ، ويضع المجلس نظامه الداخلى خلال شهر من تاريخ شروعه في العمل .

(هـ) ينشأ لدى مفتى الجمهورية صندوق مستقل تحدد ادارته وموارده ، وطرق الانفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى .

غاية هذا الصندوق ، المساهمة في رفع مستوى المسلمين الدينى والثقافى والاجتماعى والصحى .

المادة الرابعة - عدلت المادة الرابعة كما يلى :

مادة ٤ - لا يجوز الجمع بين منصب مفتى الجمهورية وبين أية وظيفة أو عمل أو مهنة باستثناء المناصب الرسمية أو الفخرية التى تخصص بالرؤساء الدينيين عامة ، ويعتبر مجرد القبول لمنصب مفتى الجمهورية تنازلا حكما ونهايا عن أية وظيفة أو عمل أو مهنة سابقة .

المادة الخامسة - عدلت المادة الخامسة كما يلى :

مادة ٥ - يتولى منصب مفتى الجمهورية اللبنانية من ينتخب من المرشحين من علماء الدين الاسلامى السنيين اللبنانيين من ذوى السيرة الحميدة والصلاح الخائزين على شهادة دينية عالية أو الذين مارسوا وظيفة القضاء الشرعى مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة . ويشترط أن يكون المرشح قد أتم الأربعين من عمره .

المادة السادسة - عدلت المادة السادسة كما يلى :

مادة ٦ - ينتخب مفتى الجمهورية لمدة حياته ولا يعفى من منصبه الا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهامه ، أو لأسباب

خطيرة ، ويصدر قرار الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامى بدعوة من المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى حال عدم اعتزال المنصب بالطوع والاختيار وذلك بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل . وفي حال الاعتزال أو الاعفاء للمرض يمكن أن يعطى المعتزل أو المعفى مخصصات شهرية كافية من صندوق الافتاء الخاص أن توفر ، والا فمن ميزانية الأوقاف الاسلامية شرط أن لا يتعاطى بنفسه أية وظيفة أو مهنة أو عمل .

تحدد هذه المخصصات بقرار من المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى .

المادة السابعة - عدلت المادة السابعة كما يلى :

مادة ٧ - على المرشح لمركز الافتاء أن يتقدم بتصريح خطى الى مديرية الأوقاف العامة في العاصمة مرفقا بالمؤهلات العلمية المطلوبة ، وذلك قبل خمسة عشر يوما على الأقل من موعد الانتخاب ، يعطى به ايضالا خطيا موقعا من المدير العام أو من يقوم مقامه وممهورا بختم الدائرة اثباتا للترشيح .

لا يصبح الترشيح قانونيا الا بعد قبوله من اللجنة القضائية فى المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى التى عليها البت بطلب الترشيح خلال ثلاثة أيام من تقديمه ، ويكون قرارها فى ذلك نهائيا .

يعلم هذا الترشيح فور البت به فى مراكز الانتخاب .

المادة الثامنة - عدلت المادة الثامنة كما يلى :

مادة ٨ - يتألف مجلس الانتخاب الاسلامى من الأعضاء الآتى ذكرهم :

٦ - رئيس الوزارة العامل ، وفى حال عدم وجوده من يقوم مقامه بتمثيل المسلمين فى ممارسة السلطة التنفيذية .

٢ - رؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوزارة السابقون من المسلمين السنيين .

٣ - الوزراء العاملون المسلمون السنيون ، وفى حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين فى ممارسة السلطة التنفيذية .

٤ - النواب المسلمون السنيون ، وفى حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين فى ممارسة السلطة التشريعية .

٥ - رئيس المحكمة الشرعية السنية العليا وأعضاؤها والقضاة الشرعيون السنيون والمفتون السنيون فى الجمهورية اللبنانية .

٦ - القضاة العدليون والاداريون المسلمون
السنيون من الدرجات الثماني العليا .

٧ - نائب رئيس وأعضاء المجلس الشرعي
الاسلامي. الأعلى ورؤساء وأعضاء مجالس الاوقاف
الادارية في العاصمة ومراكز المحافظات .

٨ - رؤساء وأعضاء المجالس البلدية
المسلمون السنيون في العاصمة ومراكز
المحافظات .

٩ - مندوبون ثلاثة عن كل من الغرف التجارية
والزراعية وجمعية التجار والصناعيين من
المسلمين السنين العاملين في العاصمة ومراكز
المحافظات .

ومندوبون ثلاثة عن كل نقابة من نقابات
المحامين والاطباء واطباء الاسنان والصيدلة
والمهندسين والمعلمين والصحافيين ومحرري
الصحف من المسلمين السنين وعن كل من جمعية
المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت وصيدا ،
وعن الجمعية الخيرية الاسلامية واسعاف
المحتاجين في طرابلس ، ومندوب واحد عن كل
من اتحادات نقابات العمال وأرباب العمل
المعترف بها رسميا .

١٠ - الاساتذة الجامعيون المسلمون السنيون
اللبنانيون في الجامعات الموجودة في لبنان من
حملة الشهادات الجامعية العليا .

١١ - الخطباء والائمة والمدرسون اللبنانيون
في الجمهورية اللبنانية الحائزون على شهادة دينية
او الذين مضى عليهم عشر سنوات في الوظيفة
ومدرسو الافتاء ، وكل لبناني يحمل شهادة
دينية عالية ولو لم يكن يعمل في السلك
الديني .

ان عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات
المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون
مانعا من اجرائه .

المادة التاسعة - عدلت المادة الحادية عشرة
كما يلي :

مادة ١١ - يجري الانتخاب بالاقتراع سرا .
ويكون الفوز بالتركية اذا لم يكن غير مرشح
واحد يستكمل الشروط المؤهلة لتولي المنصب .

المادة العاشرة - عدلت المادة الثانية عشرة
كما يلي :

مادة ١٢ - (أ) تدعو كل نقابة وكل
مؤسسة وكل جمعية اسلامية أعضائها من
المسلمين السنين لانتخاب ممثلها في مجلس
الانتخاب الاسلامي بناء على تكليف خطي من

مدير الاوقاف أو من يقوم مقامه يرسله اليها
قبل موعد الانتخاب بثلاثين يوما على الأقل
وترفع اليه أسماء مندوبها في مدى خمسة عشر
يوما من ورود التكليف اليها ، ويجوز لأصحاب
الحق من أعضاء النقابات - الاجتماع من تلقاء
ذاتهم وانتخاب مندوبيهم ورفع أسمائهم الى
مديرية الاوقاف مباشرة بواسطة كتاب موقع من
أكثرية الأعضاء .

(ب) تنشر في مركز كل دائرة وقفية لائحة
الشطب بأسماء الذين لهم حق - الانتخاب في
مطلع كل سنة بواسطة مدير الاوقاف العام
ورؤساء الدوائر الوقفية في المناطق أو من يقوم
مقامهم .

المادة الحادية عشرة - عدلت المادة الرابعة
عشرة كما يلي :

مادة ١٤ - يرأس الاجتماع أعلى مرجع
اسلامي في الدولة أو من يقوم مقامه أو من ينتدبه
ويدير عملية الانتخاب بمعاونة مدير الاوقاف
العام أو من يقوم مقامه واثنين من الناخبين
الحاضرين يختارهما ليقوما بوظيفة أمين سر
لضبط وقائع الجلسة وعلان نتيجة الانتخاب .

ويحق لكل مرشح أن يفوض عنه مندوبا
لحضور عمليات الاقتراع بموجب تفويض خطي
يبرزه لرئيس مجلس الانتخاب الاسلامي مصادق
عليه من مدير الاوقاف العام أو من يقوم مقامه .

المادة الثانية عشرة - عدلت المادة العشرون
كما يلي :

مادة ٢٠ - يعلن رئيس المجلس النتيجة
بعد اتمام عملية الانتخاب ويذكر اسم المرشح
الفائز بمنصب مفتي الجمهورية ، وفي اليوم
الثالث لهذا الاعلان يجري تنصيب المفتي في
دار الافتاء من جانب رئيس المجلس الانتخابي
ومن يحضر من أعضائه ويكون التنصيب بقراءة
محضر جلسة الانتخاب بحضور المفتي وباعلانه
مفتيا للجمهورية باسم المسلمين . أما اذا وجد
طعن أجل التنصيب الى ما بعد الفصل فيه .

وفي يوم التنصيب يقوم رئيس المجلس بتبليغ
اسم مفتي الجمهورية الى الحكومة رسميا لاجراء
المقتضى القانوني .

المادة الثالثة عشرة - عدلت المادة الحادية
والعشرون كما يلي :

مادة ٢١ - بجال الطعن في صحة الانتخاب
تجري المراسم الواردة في المادة السابقة في
اليوم التالي لصدور قرار المجلس برد الطعن .
وسواء جرت مراسم التنصيب أو تأخرت أو

الغيت لأي سبب كان فإن الفائز بالانتخاب يصبح مفتياً للجمهورية حكماً بمجرد مضي مدة الطعن أو صدور القرار برد الطعن .

المادة الرابعة عشرة - عدلت المادة الثانية والعشرون كما يلي :

مادة ٢٢ - إذا تخلف رئيس المجلس عن القيام بواجب التبليغ أو التنصيب فيقوم مقامه في هاتين المهمتين نائب رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى مع وفد الهيئات المذكورة آنفا .

المادة الخامسة عشرة - عدلت المادة الرابعة والعشرون كما يلي :

مادة ٢٤ - يعاون مفتى الجمهورية :

١ - مجالس منتخبة .

٢ - موظفون اختصاصيون هم :

أمين السر الخاص ومدير الأوقاف العام والأمين العام للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى يعينهم مفتى الجمهورية .

٣ - أمين ومدرسو فتوى يقترح تعيينهم مفتى الجمهورية اللبنانية .

٤ - يضع المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ملاكاً بالوظائف اللازمة لتسيير العمل في دائرة الفتوى وأمانة السر الخاصة والامانة العامة للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، ويعتبر ذلك نافذاً بعد تصديق مفتى الجمهورية . أما جهاز مدرسي الفتوى فيتبع مفتى الجمهورية مباشرة ويضع لهم نظاماً خاصاً .

المادة السادسة عشرة - عدلت المادة الخامسة والعشرون كما يلي

مادة ٢٥ - يشترط في أمين الفتوى أن يكون من العلماء المتفهمين في أحكام الشرع والدين أو الحائزين على شهادة شرعية عالية .

ويشترط في كل من أمين السر الخاص والأمين العام للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى أن يكون من ذوي الثقافة العامة الحائزين على شهادة جامعية .

ويشترط في مدير الأوقاف العام أن يكون حائزاً على شهادة عالية من إحدى كليات الأزهر الشريف أو ما يعادلها من الشهادات الدينية العالية أو شهادة حقوق صادرة عن جامعة تدرس الشريعة الاسلامية .

المادة السابعة عشرة - عدلت المادة السابعة والعشرون كما يلي :

مادة ٢٧ - يناط بأمين الفتوى في العاصمة دراسة القضايا الدينية والشرعية المتعلقة بالافتاء واعطاء الرأي فيها وهو يؤازر مفتى الجمهورية في مهامه ويقوم مقامه بتفويض منه أثناء غيابه عن البلاد أو مرضه الطويل المدى أو عندما يتعذر عليه القيام بمهام منصبه .

ويناط بأمين السر الخاص سائر المعاملات الادارية الاخرى .

تسرى أحكام هذه المادة على أمين الفتوى في طرابلس بالنسبة لمفتى طرابلس .

المادة الثامنة عشرة - عدلت المادة الثامنة والعشرون كما يلي :

(المفتون المحليون)

مادة ٢٨ - يكون في مركز كل محافظة وقضاء في المناطق التي يكثر عدد السكان المسلمين فيها مفت محلي من علماء الدين الحائزين على شهادة دينية عالية من الأزهر أو ما يعادلها من الشهادات الدينية أو مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن عشر سنوات أو من العلماء المشهود لهم بالعلم والدين والصلاح ووجهت عليه وظيفة الخطابة أو التدريس مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

وهو يرعى مصالحهم الدينية والوقفية والاجتماعية المحلية ويرتبط مباشرة بمفتى الجمهورية .

يقيم المفتى المحلي في المحافظة أو القضاء التابع له ويعنى بالعلماء في منطقته ويسهر على حسن أدائهم الواجبات الدينية ويضع بعد التشاور معهم كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة المناهج الواجب اتباعها في شئون الوعظ والتوعية الاسلامية وفي مختلف المواسم الدينية بشكل يتفق مع أحكام الشريعة وحرمة الدين ويؤدي غاياته في التثقيف والتعليم ، ولا تكون هذه المناهج صالحة للتنفيذ الا بعد التصديق عليها من قبل مفتى الجمهورية .

وتحقيقاً لحسن سير العمل يرفع المفتى المحلي الى مفتى الجمهورية تقريراً دورياً مرة كل ثلاثة أشهر وكلما قضت الظروف يشرح فيه الاوضاع الدينية والوقفية والاجتماعية للمسلمين في كل بلد تابع له وحالة العلماء والمساجد والمعاهد وحاجاتها ونتائج أعماله في منطقته .

المادة التاسعة عشرة - عدلت المادة التاسعة والعشرون كما يلي .

مادة ٢٩ - تنتخب كل منطقة مفتياً بواسطة هيئة تتألف ممن يأتي وهم :

١ - ممثلو المنطقة من المسلمين السنيين في الهيئتين التنفيذية والتشريعية .

٢ - أعضاء المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى من المنطقة الطبيعيون منهم والمنتخبون والمعيّنون .

٣ - القضاة الشرعيون والعدليون المسلمون السنيون من أبناء المحافظة ومن العاملين فيها .

٤ - رئيس وأعضاء المجلس البلدي المسلمون السنيون في مركز المحافظة .

٥ - مندوبون ثلاثة من الغرف التجارية والصناعية والزراعية في مركز المحافظة وكل نقابة وجمعية في مركز المحافظة من النقابات التي يحق لمندوبيها الاشتراك في مجلس الانتخاب الاسلامي .

٦ - رئيس دائرة الأوقاف المحلي وأعضاء مجلس الأوقاف الاداري والخطباء والأئمة والمدرسون في المنطقة من حاملي الشهادات الدينية من الأزهر أو أحد المعاهد الدينية المعترف بها أو الذين مارسوا وظيفة الخطابة أو التدريس مدة لا تقل عن العشر سنوات من اللبنانيين ومدرسو الفتوى .

٧ - أما المفتي في القضاء فينتخبه الذوات المنصوص عليهم في الفقرات ١ و ٢ و ٦ ويضاف اليهم .

(أ) رئيس دائرة الأوقاف المحلي في المحافظة .

(ب) لجنة الأوقاف المحلية في مركز القضاء ورؤساء لجان الأوقاف التابعة له .

(ج) رؤساء البلديات المسلمون السنيون في مركز القضاء وفي القرى التابعة له .

(د) القضاة الشرعيون والعدليون المسلمون السنيون من أبناء القضاء والعاملين فيه .

وفيما يتعلق بافتاء زحله يضاف الى الأشخاص المذكورين رؤساء البلديات المسلمون السنيون في مركز قضاء البقاع الغربي والقرى التابعة له .

ان عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون مانعا من اجرائه .

المادة العشرون - عدلت المادة السادسة والثلاثون كما يلي :

مادة ٣٦ - لا يفصل المفتي المحلي من منصبه الا اذا عجز عن العمل أو أتى أمرا خطيرا أو سلك سلوكا يسيء الى كرامة منصبه أو يضر بمصالح المسلمين ، ويصدر قرار الفصل عن مفتي الجمهورية

بموافقة المجلس الشرعي الأعلى ، ويتخذ هذا القرار بناء على تحقيق يجريه مفتي الجمهورية بمعرفة لجنة يؤلفها من ثلاثة أو خمسة من أعضاء المجلس الشرعي تستمع لدفاع المفتي في الأمور المنسوبة اليه .

المادة الحادية والعشرون - عدلت المادة السابعة والثلاثون كما يلي :

مادة ٣٧ - المجالس المنتخبة هي مجالس ادارية في العاصمة ومراكز المحافظات والاقضية ومجلس شرعي أعلى يشرف على أعمالها ويفصل في استئناف قراراتها .

وعضوية هذه المجالس شرفية حسبية يؤدي العضو عن طريقها خدمة اسلامية عامة وليس له لقاء ما أي بدل أو تعويض ما عدا تعويض انتقال يدفع للأعضاء المقيمين خارج بيروت ويحدد بقرار من المجلس .

المادة الثانية والعشرون - عدلت المادة الثامنة والثلاثون كما يلي :

مادة ٣٨ - يؤازر المجلس الشرعي الأعلى مفتي الجمهورية في بعض المهام المنوطة به ويملك المجلس بنوع خاص سلطة اصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون المسلمين الدينية وادارة جميع أوقافهم الخيرية على اختلاف أنواعها وغاياتها وأسمائها . ما يكفل حفظ عينها وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها وله أيضا صلاحية تفسير النظم والمقررات في المواضيع المذكورة آنفا وذلك كله على وجه لا يتعارض وأحكام هذا المرسوم .

المادة الثالثة والعشرون - عدلت المادة التاسعة والثلاثون كما يلي

مادة ٣٩ - بالاضافة الى الأمور الواردة في المواد السابقة يقوم المجلس الشرعي الأعلى بالمهام التالية :

١ - تدقيق وتعديل وتصديق موازنات الأوقاف في العاصمة والمناطق .

٢ - الترخيص بصرف النفقات الادارية على أساس القاعدة الاثني عشرية عند تأخر المصادقة على الموازنات المذكورة ، وتطبق هذه القاعدة حكما في أول كانون الآخر من كل عام اذا تأخر المجلس عن اقرارها .

٣ - التصديق على اقتراح تعيين رؤساء دوائر الأوقاف وكذلك تصديق اقتراح ترقيةهم ونقلهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم ،

ويستثنى من ذلك الموظفون الذين خصهم هذا المرسوم بنظام مخالف لأحكام هذه الفقرة .

٤ - النظر في قرارات المجالس الإدارية المتعلقة .

(أ) بتوجيه الجهات المشروطة وذلك بالتصديق أو التعديل .

(ب) باستبدال القرارات الوقفية وتقرير شروط استعمال المباني الناجمة عنه وذلك بالتصديق أو الفسخ والنشر واعادتها الى مصدرها لاستكمال أو تصحيح الحل في اجراءاتها .

(ج) بتصنيف الوظائف الدينية والإدارية وتحرير مذكراتها وروايتها بالتصديق أو التعديل أو الإبطال .

(د) التصديق على الاقتراحات بتعيين أرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين وتعيين الموظفين الإداريين وترقيتهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم أو طلب إعادة النظر بهذه الاقتراحات .

أما القرارات بهذا الصدد فتصدر وفقا للفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا المرسوم .

(هـ) مراقبة تنفيذ النظم والقرارات والتعليمات الصادرة عنه في كل ما يتعلق بالشؤون الدينية والأوقاف ومراقبة أعمال المديرية العامة في العاصمة ودوائر الأوقاف في المناطق ومجالسها الإدارية ولجانها ، وذلك بانتداب أحد أعضائه أو الأمين العام للمجلس الشرعي ، وللمجلس عند وجود أسباب تدعو الى الملاحقة أن يقترح على مفتي الجمهورية إحالة المسئ الى لجنة الطعون والتأديب .

ان العقوبات التأديبية التي يمكن الحكم بها :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الحسم من الراتب .

٤ - تأخير الترقية لمدة لا تتجاوز السنة .

٥ - إنزال الدرجة .

٦ - التوقيف عن العمل لمدة لا تتجاوز السنة .

٧ - الصرف من الخدمة مع استحقاق التعويض .

٨ - العزل مع الحرمان من التعويض .

(و) النظر بالاستئنافات المقدمة ضد قرارات المدير العام المتضمنة التدابير التأديبية .

٥ - الفصل في استئناف قرارات المجالس الإدارية .

٦ - النظر في المسائل التي يحيلها عليه مفتي الجمهورية من تلقاء ذاته أو بناء على مراجعة إحدى دوائر الأوقاف أو أحد مجالسها الإدارية أو أحد أصحاب العلاقة .

٧ - أقصى مدة للبت في القضايا المستأنفة خمسة وأربعون يوما اعتبارا من يوم ابداعها لدى المقرر ، وللمجلس حق تمديد هذه المدة لاعتبارات وجيهة يوردها في قرار التمديد ، ولا يجوز أن تبقى المعاملة في قلم المجلس دون تحويل الى المقرر أكثر من اسبوع .

المادة الرابعة والعشرون - عدلت المادة الأربعون كما يلي :

مادة ٤٠ - يتألف المجلس الأعلى من رئيس ونائب للرئيس ومن أعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين وأعضاء يعينهم مفتي الجمهورية .

المادة الخامسة والعشرون - عدلت المادة الحادية والأربعون كما يلي :

مادة ٤١ - رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى هو مفتي الجمهورية أما نائب الرئيس فينتخبه المجلس من بين أعضائه بالاقتراع سرا وبأكثرية الأصوات .

المادة السادسة والعشرون - عدلت المادة الثانية والأربعون كما يلي :

مادة ٤٢ - أعضاء المجلس الطبيعون هم : (١) رئيس المجلس النيابي ورئيس الوزارة ورؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوزارة السابقون من المسلمين السنيين .

(ب) أعضاء المجالس المنتخبون هم :

١ - ثمانية من محافظة بيروت وثمانية من محافظة الشمال منهم واحد من عكار وأربعة من محافظة الجنوب منهم ثلاثة من مدينة صيدا وواحد من قضائي حاصبيا ومرجعيون واثنان من كل من محافظتي جبل لبنان والبقاع . تنتخب كل منطقة أعضائها بواسطة الهيئة المنوط بها انتخاب المفتي المحلي .

(ج) أما الأعضاء الذين يعينهم مفتي الجمهورية فان عددهم يوازي ثلث عدد الأعضاء المنتخبين ويختارهم خلال اسبوع من تاريخ تصديق نتائج الانتخاب ويكونون من الفئات التالية بيانها .

١ - القضاة الشرعيون السنيين في محاكم البداية والحكمة العليا من الدرجات الثماني العليا .

٢ - القضاة العدليون والإداريون السنيون من الدرجات الخمس العليا .

٣ - من ذوى الكفاءات العليا .

٤ - المفتون .

المادة السابعة والعشرون - عدلت المادة الرابعة والأربعون كما يلي :

مادة ٤٤ - مدة المجلس الشرعى الاعلى أربع سنوات ويجوز حله قبل اتمام مدته لأسباب خطيرة يقدرها مفتى الجمهورية بموافقة خمسة عشر عضوا من أعضاء المجلس الاعلى على الأقل ويصدر قرار الحل عن مفتى الجمهورية ويتحتم حينئذ دعوة الهيئة الناجبة لانتخاب مجلس جديد في مدة شهر على الأكثر من صدور قرار الحل .

المادة الثامنة والعشرون - عدلت المادة السادسة والأربعون كما يلي :

مادة ٤٦ - يحق للمجلس أن يفصل من عضويته كل عضو من أعضائه المنتخبين أو المعينين يخل بواجبات عضويته اخلايا كبيرا أو يتصرف تصرفات شخصية تسقطه من أهلية الانتساب الى المجلس ويتخذ قرار الفصل بأكثرية ثلاثة أرباع الاصوات على الأقل برئاسة مفتى الجمهورية ولا يكون قابلا لاية مراجعة .

كل عضو من أعضاء المجلس واللجان المنتخبين والمعينين يتخلف عن الحضور ثلاث جلسات متوالياً دون عذر مشروع يقبله المجلس يعتبر مستقيلاً حكماً ويملا مكانه بقرار من المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى بناء على اقتراح مفتى الجمهورية .

المادة التاسعة والعشرون - عدلت المادة الثامنة والأربعون كما يلي :

مادة ٤٨ - يجتمع المجلس في غير المواعيد المذكورة اعلاه لدرس قضية أو قضايا طارئة تذكر في كتاب الدعوة ، وذلك بناء على دعوة من الرئيس أو طلب من ربع الأعضاء .

المادة الثلاثون - عدلت المادة الخمسون كما يلي :

مادة ٥٠ - ينعقد المجلس بأكثرية أعضائه في الجلسة الاولى وبثلث أعضائه على الأقل في الجلسات التالية الا فيما يتعلق بفصل أحد أعضائه أو ادخال تعديل على هذا المرسوم فلا يصح انعقاده حينئذ الا بحضور ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل .

المادة الحادية والثلاثون - عدلت المادة الحادية والخمسون كما يلي :

مادة ٥١ - يتخذ المجلس الشرعى الاعلى قراراته بأكثرية الاصوات وقراراته نافذة بذاتها ويجوز لمفتى الجمهورية أن يطلب من المجلس المذكور إعادة النظر في أى منها لمرتين اثنتين لأسباب وجيهة يوردها في مذكرة الطلب وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه القرار ، وإذا لم يستعمل المفتى حقه هذا ضمن المهلة المذكورة أو اذا أصر المجلس على قراره فالقرار يعتبر نافذاً حكماً .

المادة الثانية والثلاثون - ألغيت المادة الثانية والخمسون :

المادة الثالثة والثلاثون - عدلت المادة الرابعة والخمسون كما يلي :

مادة ٥٤ - يضع المجلس بنفسه لائحة داخلية لإدارة جلساته وتنظيم أعماله ويتخذ مقرراته بعد درس موضوعاتها من اللجنة المختصة وبناء على تقرير يضعه مقررها .
أما لجان المجلس فهي :

١ - اللجنة القضائية : وهي تؤلف من تسعة أعضاء يناط بها فصل الأمور البينة في الجزاين أ و ب من الفقرة الرابعة وكامل الفقرة الخامسة من المادة ٣٩ .

تنتخب هذه اللجنة رئيسها ونائبه من أعضائها وتجتمع في المواعيد التي يحددها رئيسها أو نائبه كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ويكون اجتماعها قانونياً اذا حضر سبعة من أعضائها على الأقل ، وتتخذ قراراتها بأكثرية ستة أعضاء على الأقل ، وتكون هذه القرارات نافذة كما هي الحال في قرارات المجلس الشرعى الاعلى الا اذا تقدم أحد اصحاب العلاقة بطلب إعادة النظر بقرار اللجنة من المجلس الشرعى الاعلى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه القرار ، وفي مثل هذه الحال يجب على المجلس البت بالطلب في مدة اقصاها خمسة وأربعون يوماً من ورود الطلب .

٢ - اللجنة الادارية والمالية : وهي تتألف من سبعة أعضاء ينتخبون الرئيس والمقرر من بينهم ، ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه ، ويناط بها دراسة الموازنات العامة والقضايا المالية ووضع التقارير للمجلس فيما ورد في الجزء ج من الفقرة الرابعة من المادة ٣٩ كما يناط بها البت فيما ورد في الجزء د من الفقرة ذاتها والتصديق على اقتراحات المجالس الادارية بتعيين ارباب الوظائف الدينية وفقاً للاصول المقررة في هذا المرسوم أو طلب إعادة النظر فيه من قبل المجلس الادارى .

٣ - اللجنة التشريعية : وهي تتألف من خمسة أعضاء ينتخبون رئيسهم ومقرهم من بينهم ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه .

ويناط بها كل ما يتعلق بدراسة الأمور القانونية والتشريعية التي تكلف من قبل المجلس بدراستها أو من مفتى الجمهورية .

٤ - لجنة الطعون والتأديب : تتألف من خمسة أعضاء ينتخبون منهم الرئيس والمقرر

ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه .

ويناط بها دراسة الشكاوى وكل ما يتعلق بمخالفات الموظفين والطمعون المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشرعي والمجالس الإدارية والمفتين في المناطق .

تنتخب اللجان لمدة سنتين في أول جلسة يعقدها المجلس .

ولا يجوز للعضو الواحد أن ينتخب لعضوية أكثر من لجنتين .

المادة الرابعة والثلاثون - يضاف الى الفقرة سابعه من المادة الثامنة والخمسين مايلي :
مادة ٥٨ - فقرة ٧ - والحصة الخيرية من الاوقاف المشتركة بين الخيرية والذرية .

المادة الخامسة والثلاثون - عدلت المادة التاسعة والخمسون كما يلي :

مادة ٥٩ - يتألف المجلس الإداري في كل من بيروت وطرابلس وعبيداً والبقاع من تسعة أعضاء منتخبين .

اثنين من كل من علماء الدين ورجال القانون والمهندسين وواحد من كل من التجار والملاكين والخبراء في الأمور المالية والحسابية .

ويجوز انتخاب أعضاء هذه المجالس وفقاً للمادة ٦٢ من هذا المرسوم . يستعان في الأماكن الأخرى من المناطق بلجان محلية يؤلف كل منها من ثلاثة أعضاء أو أكثر حسب نسبة السكان وأهمية الأوقاف من وجهاء المنطقة أو البلدة .

أما صلاحيات هذه اللجان فيحددها لها مفتى الجمهورية بقرار يصدر عنه .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الإداري والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى .

المادة السادسة والثلاثون - عدلت المادة الحادية والستون كما يلي :

مادة ٦١ - يرأس المجلس الإداري في العاصمة أمين الفتوى أما سائر المجالس الإدارية فيرأس كلا منها المفتى المحلي وفي حال عدم حضوره يرأس المجلس نائب الرئيس وإذا تعذر الحضور على هذا الأخير فيرأسه أكبر الأعضاء سناً .

المادة السابعة والثلاثون - عدلت المادة الثالثة والستون كما يلي :

مادة ٦٢ - مدة المجالس الإدارية ثلاث سنوات ، ويجوز حلها قبل انقضاء مدتها بقرار يتخذه مفتى الجمهورية تلقائياً أو بتوصية من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لأسباب جدية تذكر في قرار الحل ، ويصار الى انتخاب مجالس إدارية جديدة في مدة شهر من صدور القرار بحل المجالس السابقة .

ويمكن لمفتى الجمهورية عند الضرورة أن يتخذ تلقائياً أو بناء على توصية من المجلس الشرعي الأعلى قراراً بتمديد ولاية هذه المجالس لمدة أقصاها سنة واحدة ، أو تعيين لجنة تتمتع بكافة صلاحيات المجلس الإداري للمدة ذاتها .

تسري أحكام هذه المادة على اللجان الوقفية في المناطق .

المادة الثامنة والثلاثون - عدلت المادة الرابعة والستون كما يلي :

مادة ٦٤ - يتولى رئيس المجلس الإداري دعوة الأعضاء وإدارة الجلسات وتبليغ مسدبر الأوقاف أو رئيسها المحلي قرارات المجلس لتنفيذها أو رفعها الى مراجعها الإيجابية .

وينتخب المجلس لجانه ونائب رئيسه من بين أعضائه .

ويتولى نائب الرئيس الأعمال والاختصاصات المذكورة آنفاً عند عدم قيام رئيس المجلس بها .

المادة التاسعة والثلاثون - عدلت المادة الخامسة والستون كما يلي :

مادة ٦٥ - تسري أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ على المجالس الإدارية غير أن القرار بفصل عضو من أعضاء المجالس الإدارية للأسباب الواردة في المادة ٤٦ يتخذه المجلس الإداري برئاسة أمين الفتوى في العاصمة والمفتى المحلي في المناطق ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا إذا اقترن بتصديق من مفتى الجمهورية .

المادة الأربعون - عدلت المادة السابعة والستون كما يلي :

مادة ٦٧ - لا ينعقد المجلس الإداري إلا بحضور سبعة من أعضائه بما فيهم الرئيس على الأقل ولا تتخذ قراراته في هذه الحالة إلا بأكثرية خمسة أعضاء وقراراته نافذة بحد ذاتها إلا في الأمور المعلق نفاذها على مصادقة مفتى الجمهورية أو المجلس الشرعي الأعلى .

المادة الحادية والأربعون - عدلت المادة الحادية والسبعون كما يلي :

مادة ٧١ - لا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم يأمر المجلس الشرعي الأعلى بوقف إنفاذه . أما استئناف القرارات المتعلقة بالإنشاءات والاستبدال والتي تلحق ضرراً بالأوقاف فانه يوقف التنفيذ حكماً .

المادة الثانية والأربعون - عدلت المادة الرابعة والسبعون كما يلي :

مادة ٧٤ - مدير الأوقاف العام هو الرئيس المباشر لموظفي دائرته ولرؤساء الأوقاف في المناطق ينفذون أوامره ويعملون بتعليماته في كل ما لا يخالف قوانين الأوقاف وأنظمتها وموازينها .

وهو يعقد مع رؤساء الأوقاف في المناطق اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر لدرس شؤون الأوقاف والوسائل التي تؤدي إلى زيادة الواردات وضبط النفقات وحاجات الأوقاف واتخاذ القرارات اللازمة بهذه الشؤون وتقديم تقرير بالنتائج والقرارات والمقترحات لمفتى الجمهورية .

المادة الثالثة والأربعون - عدلت المادة السابعة والسبعون كما يلي :

مادة ٧٧ - لمدير الأوقاف العام اقتراح بتعيين موظفي دوائر الأوقاف وترقيتهم ، كما يعود له في العاصمة ولرؤساء الدوائر في المناطق تعيين الحجاب والخدم وأمثالهم من صفار المستخدمين بعد موافقة المجلس الإداري وذلك ضمن الاعتمادات المحددة في الميزانية .

المادة الرابعة والأربعون - عدلت المادة التاسعة والسبعون كما يلي :

مادة ٧٩ - يدير الأوقاف في المناطق رؤساء مخلصون يعينون بقرار من مفتى الجمهورية اللبنانية بناء على اقتراح من المفتي المحلي أو مدير الأوقاف العام ووفقاً لتصديق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى على هذا الاقتراح ويتبعون مباشرة مدير الأوقاف العام

في العاصمة ويهتم كل منهم بشؤون الأوقاف الواقعة في منطقة المحافظة المعين لها . ويشترط في تعيين كل من رئيسي دائرة أوقاف طرابلس وصيدا ما يشترط في تعيين المدير العام .

أحكام انتقالية

المادة الخامسة والأربعون - يعين مفتى الجمهورية اللبنانية بقرار من أعضاء مجلس الافتاء الاستشاري وفقاً لأحكام الفقرة ج/ من المادة ٣ المعدلة من هذا المرسوم وذلك خلال شهرين من تاريخ نشر هذا التعديل .

المادة السادسة والأربعون - يعتبر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الحالي منحلًا من تاريخ نشر هذه التعديلات في الجريدة الرسمية ، ويدعو مفتى الجمهورية تبعاً لذلك في خلال شهر على الأكثر الهيئات الناجبة لانتخاب المجلس الشرعي وفقاً للمادة ٤٠/ المعدلة واختيار الأعضاء المعيّنين وفقاً للمادة المشار إليها .

ويقوم مفتى الجمهورية اللبنانية بحل المجالس الإدارية في العاصمة والمناطق في خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا التعديل .

المادة السابعة والأربعون - تحل اللجنة الدائمة الحالية محل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المنحل وتقوم بأعماله وتتمتع بصلاحياته كاملة حتى إعادة تأليفه .

المادة الثامنة والأربعون - يدعو مفتى الجمهورية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى للاجتماع بمدة خمسة عشر يوماً من اتمام تأليفه لينتخب في أول جلسة يعقدها نائب رئيسه ولجانه المحددة في المادة ٥٤ المعدلة من هذا المرسوم .

المادة التاسعة والأربعون - تخضع لهذا التعديل جميع المواد المتعلقة بنظام موظفي الجهاز الإداري الصادر في ١٩٦٢/١١/٢١ والجهاز الديني الصادر في ١٩٦٦/٦/١ المتعارضة معه .

المادة الخمسون - يلغى كل نص وارد في هذا المرسوم يتعارض وهذه التعديلات .

المادة الحادية والخمسون - حال انحلال المجلس الشرعي تقوم اللجنة الدائمة المكلفة بمهام لجنة الطعون والتأديب .

بيروت في ٢١ ذي القعدة ١٣٨٦

و ٢ آذار سنة ١٩٦٧

مفتى الجمهورية اللبنانية

رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

قرار رقم ٧ (١)

نظام لجان الاوقاف المحلية الاسلامية في الجمهورية اللبنانية

ان المجلس الشرعي الاسلامي ،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ ،
تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وتعديلاته ،

وبناء على القانون الصادر بتاريخ ٢٨ ايار
١٩٥٦ .

وبناء على ضرورة وضع نظام خاص
للجان الوقفية المحلية في الجهات التي لا يوجد
مجالس اوقاف ادارية فيها ، يحدد كيفية
انشائها وعضائها ومهامها وتعيين اعضائها
وحلها ،

وبعد الاطلاع على مشروع اللجنة
التشريعية لهذا المجلس رقم ٧ المؤرخ في ٢ ذي
القعدة ١٣٨٧ الموافق اول اذار ١٩٦٨ .

يقرر مايتى :

المادة ١ - تنشأ لجان محلية في الجهات
التي لا يوجد مجالس اوقاف ادارية فيها
وتلغى هذه اللجان بقرارات من المجلس الشرعي
الاعلى بناء على اقتراح المديرية العامة للأوقاف

المادة ٢ - تقوم هذه اللجان بادارة شؤون
العقارات الوقفية الكائنة في الجهات التابعة لها
وتلتزم المحافظة على عين هذه الاوقاف وتحسين
حالتها وتأمين اقامة الشعائر الدينية في
مساجدها وصيانة مدافنها ورفع كل اعتداء
عنها وذلك تحت اشراف مفتى المنطقة ومراقبة
المديرية العامة للأوقاف .

المادة ٣ - يناط ايضا باللجان المحلية :

١ - وضع الموازنة السنوية بواردادات
عقارات الوقف ونفقاته .

٢ - انشاء وترميم هذه العقارات وتنمية
مواردها .

٣ - تأجيرها واستغلالها بالمزايدة أو
المحاصة أو الاستثمار بعقود لاتزيد مدتها عن
ثلاث سنوات .

٤ - قبض الواردات وصرفها في مصالح
الوقف الشرعية ضمن حدود الاعتمادات
المرصدة في الموازنة .

٥ - ابداء الراى في طلبات استبدال
العقارات الوقفية .

٦ - اقتراح كل مايؤول الى تحسين
أوضاع الوقف أو تحقيق المصلحة الاسلامية
في المنطقة .

المادة ٤ - تتألف اللجان المحلية من ثلاثة
حتى تسعة أعضاء من أبناء المنطقة أو البلدة
التابعة لها العقارات الوقفية ، ويعينون بقرار
من مفتى الجمهورية بعد استطلاع راي مفتى
المنطقة .

المادة ٥ - عضوية اللجان المحلية شرفية
حسبية يؤدي العضو عن طريقها خدمة اسلامية
عامة دون مقابل .

المادة ٦ - مدة عضوية اللجان المحلية
ثلاث سنوات من تاريخ تعيين اعضائها . ويجوز
حلها قبل انتهاء مدتها بقرار من مفتى
الجمهورية تلقائيا أو بناء على اقتراح مفتى
المنطقة أو المديرية العامة للأوقاف وذلك لاسباب
وجيهة تذكر في قرار الحل .

المادة ٧ - تعتبر اللجنة منحلة حكما اذا
استقال اكثرية اعضائها ، أو شغرت اكثرية
مراكزها لسبب من الاسباب الاخرى .

المادة ٨ - عند صدور القرار بحل اللجنة
المحلية أو عند انحلالها حكما في الاحوال
المبينة في المادة السابقة ، يتولى رئيس الدائرة
الوقفية ادارة اوقافها ويتسلم موجوداتها من
الاموال والمستندات ، ريثما تعين لجنة جديدة
تحل محلها خلال مدة شهرين على الاكثر .

المادة ٩ - يمكن اقالة رئيس اللجنة أو
أحد اعضائها بقرار من مفتى الجمهورية
لاسباب وجيهة تذكر في القرار .

المادة ١٠ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء
يعين خلف له بقرار من مفتى الجمهورية
للمدة الباقية لعضوية المركز الشاغر .

المادة ١١ - لايجوز ان يعين في اللجنة
المحلية الواحدة أعضاء تجمع بينهم صلة
القربى حتى الدرجة الثالثة .

المادة ١٢ - تنتخب كل لجنة رئيسا لها
وأмина للسر وأمينا للصندوق ، وعند غياب
الرئيس يقوم مقامه أمين السر وعند غيابه
عضو اللجنة الأكبر سنا .

المادة ١٣ - تنعقد اللجنة المحلية بكامل
اعضائها أو بأكثريةهم وتتخذ قراراتها بالأجماع

أو بالأكثرية وعند تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة ١٤ - تجتمع اللجنة المحلية بدعوة من رئيسها أو من يقوم مقامه عند تخلفه عن الدعوة مرة واحدة في الشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة للنظر في الأمور الواجب بحثها .

المادة ١٥ - تضبط وقائع الجلسات في سجل تدون فيه القرارات بأرقام متسلسلة وتوقع في ختام الجلسة من الرئيس والأعضاء الحاضرين .

المادة ١٦ - تنظم اللجنة المحلية سجلا خاصا بالمقرارات الوقفية الكائنة في المنطقة أو البلدة التابعة لها ، يتضمن نوع العقار وأوصافه ومشتلاته ومساحته وسند ملكيته ، والحقوق العينية المرتبة له أو عليه وغير ذلك من البيانات التي يقتضيها واقع العقار .

ويدرج في باب آخر من السجل ذاته الأموال الوقفية المنقولة من مفروشات وخلافها .

المادة ١٧ - ترسل نسخة من هذا السجل الى الدائرة الوقفية في المنطقة وأخرى الى المديرية العامة للأوقاف الإسلامية موقعتين من رئيس وأعضاء اللجنة المحلية .

المادة ١٨ - يصدق رئيس الدائرة الوقفية مندرجات السجل ونسخته بامضائه بعد الكشف والتحقق من مطابقتها للواقع .

المادة ١٩ - لا تعتبر قرارات اللجان المحلية نافذة الا بعد اقترانها بتصديق رئيس الدائرة الوقفية في المحافظة التابعة لها ، وترسل نسخة منها الى المديرية العامة للأوقاف وإلى مفتي المنطقة لاجل الاطلاع عليها ويعود الى المديرية العامة تصديق قرارات اللجان المحلية في المنطقة الخالية من دائرة وقفية .

المادة ٢٠ - اذا لم يصدق رئيس الدائرة الوقفية قرار اللجنة المحلية لأسباب يعتبرها وجيهة ، يرفع الأوراق بلا ابطاء الى المديرية العامة للأوقاف مرفقة بمطالعته للبت فيها .

المادة ٢١ - يمكن الطعن في قرار اللجنة المحلية بعد تصديقه من رئيس الدائرة الوقفية بطريقة الاستئناف أمام المجلس الشرعي الأعلى .

ويعود هذا الحق الى رئيس اللجنة أو عضوها المخالف وإلى صاحب العلاقة المتضرر من القرار وكذلك الى مفتي المنطقة وإلى المدير العام للأوقاف .

كما يمكن الطعن بالطريقة ذاتها في قرار المدير العام المتخذ في نطاق المادة ٢٠ من هذا النظام .

المادة ٢٢ - مدة الاستئناف عشرون يوما تبدأ من تاريخ التبليغ بالبريد المضمون أو بواسطة المباشر المحل بحق الأشخاص الثلاثة الأولين ، ومن تاريخ ورود الأوراق بواسطة البريد المضمون بحق مفتي المنطقة والمدير العام .

المادة ٢٣ - يوقف الاستئناف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ما لم يقرر المجلس الشرعي الأعلى خلاف ذلك .

المادة ٢٤ - رئيس اللجنة وأعضاؤها مسؤولون بالتكافل عن القرارات والتصرفات المخالفة للقوانين والأنظمة الوقفية أو المضرة بمصلحة الوقف المولجين بإدارته ، ويمكن ملاحقة المسؤول منهم عند الاقتضاء بالطريقة القضائية .

المادة ٢٥ - رئيس اللجنة هو ممثلها القانوني لدى الدوائر الرسمية والمؤسسات الخصوصية ويحتفظ لديه بخاتم اللجنة وسجل قراراتها .

أما لدى دوائر القضاء فيعود تمثيل الوقف المحلي الى رئيس الدائرة الوقفية التابع لها .

وحيث لا يوجد دائرة وقفية يقوم بتمثيل الوقف المحلي المدير العام للأوقاف أو كل من ينتدبه من موظفي الأوقاف من الفئة الثالثة على الأقل .

المادة ٢٦ - تضع اللجنة المحلية موازنتها للعام المقبل قبل أربعة أشهر من ختام السنة الجارية وتقدمها الى الدائرة الوقفية التابعة لها لترفعها خلال شهر بعد اقرارها من قبل مجلسها الإداري للتصديق الى المجلس الشرعي الأعلى .

المادة ٢٧ - تخضع اللجان المحلية لأشراف مفتي المنطقة ، كما تخضع هذه اللجان لمراقبة وتفتيش مدير الأوقاف العام ورؤساء الدوائر الوقفية لجهة أعمالها وقيودها وحساباتها ، ويتم ذلك مباشرة من قبلهم أو بانتداب موظفين تابعين لهم .

وتجرى المحاسبة من قبل مديرية الأوقاف العامة مع هذه اللجنة مرة في السنة على الأقل .

المادة ٢٨ - ينظم تقرير بنتيجة التفتيش يرفع الى مفتى الجمهورية للنظر في اتخاذ ما يراه مقتضيا بشأنه وترسل صورة عنه الى مفتى المنطقة .

المادة ٢٩ - تعتمد اللجنة المحلية ما تحتاج اليه من السجلات وفقا للاصول المتبعة لدى الدوائر الوقفية .

المادة ٣٠ - يوقع سندات القبض والصرف رئيس اللجنة وأمين الصندوق ولا يصرف أي مبلغ كان لمستحقه إلا بموجب سند موقع منه مستوفيا الشروط اللازمة مع الطوابع المالية وتحفظ سندات القبض والصرف لدى أمين الصندوق وفقا للاصول .

المادة ٣١ - تودع الاموال باسم اللجنة المحلية في حساب خاص في صندوق الدائرة الوقفية التابعة للجنة لها ، أو صندوق المديرية العامة للأوقاف .

يجرى سحب الاموال بموجب ايصالات موقعة من الرئيس وأمين الصندوق وبلاستناد الى قرار من اللجنة يوضح الغاية من سحب المال .

المادة ٣٢ - يحق لأمين الصندوق الاحتفاظ بمبلغ مئتي ليرة لبنانية لدفع النفقات الضرورية والملحة .

المادة ٣٣ - تتقيد كل لجنة بالاصول المتبعة لدى دوائر الاوقاف فيما يتعلق بوضع ميزانياتها وبالاعلان عن التأجير بالطريقة المناسبة وتنظيم سنوات الايجار والقبض والصرف وحفظ المراسلات والمستندات .

المادة ٣٤ - تبقى اللجان الوقفية الحالية قائمة بوظائفها وتتقيد في عملها بأحكام هذا النظام ريثما يعاد النظر في أوضاع هذه اللجان من قبل مفتى الجمهورية .

المادة ٣٥ - يعمل بهذا النظام بعد اسبوع من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر عن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بقرار رقم ٧ .

بيروت في ٢٨ محرم ١٣٨٨

الموافق ٢٦ نيسان ١٩٦٨

قرار رقم ٣٤

نظام الجهاز الديني لدى دوائر الاوقاف الاسلامية

في الجمهورية اللبنانية (١)

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وتعديلاته .

وبناء على القانون الصادر في ٢٨ ايار ١٩٥٦ وبناء على ضرورة إعادة النظر في نظام الجهاز الديني الصادر عن هذا المجلس بقراره المتخذ في ١٢ صفر ١٣٨٦ الموافق ١ حزيران ١٩٦٦ تأمينا لانسجامه مع النصوص المعدلة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ .

وبعد الاطلاع على مشروع اللجنة التشريعية لهذا المجلس .

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١ - يحدد هذا النظام الوظائف الدينية لدى دوائر الاوقاف الاسلامية في الجمهورية اللبنانية ، وشروط التعيين لها وواجبات الموظفين الدينيين وحقوقهم وكيفية انتهاء خدماتهم لديها .

المادة ٢ - الوظائف الدينية لدى دوائر الاوقاف الاسلامية هي :

الامامة والخطابة والتدريس والآذان وتلاوة القرآن الكريم ، ويلحق بها خدمة الجوامع .

الفصل الثاني

في تعريف الوظائف الدينية

النبذة الأولى

في الامامة

المادة ٣ - يعهد بوظيفة الامامة في كل جامع الى امام منفرد متفرغ .

المادة ٤ - يتولى الامام المنفرد امامة المصلين في الاوقات الخمسة ويخطب فيهم الجمعة والعيدين وفي المناسبات الاخرى ، ويدرس العلوم الدينية في المسجد والمدارس في المواعيد التي

يحددها المرجع المختص وفقا لنظام خاص .

المادة ٥ - يكون الامام المنفرد راعيا للشؤون الدينية والاجتماعية في المنطقة التي يقع ضمنها وعليه أن يعمل على نشر روح الدين والفضيلة فيها وأن يسدى الخدمات الانسانية لكل محتاج قدر استطاعته ، تعاونه لجنة من المصلين وابناء المنطقة يقترحها ويصدر بها في بيروت قرار من أمين الفتوى ومن المفتين المحليين في باقي المناطق يحدد مهمتها ومدتها ويبلغ الى المرجع الوقفي المختص .

المادة ٦ - الامام المنفرد مسؤول عن دوام القائمين بالوظائف الدينية في الجامع ، وما يلحق بها ، وعليه أن ينظم تقريراً شهرياً عن أوضاع الجامع وموظفيه يودعه لمرجه المختص .

النبة الثانية

في الخطابة والتدريس

المادة ٧ - الخطابة إحدى الوظائف الدينية الموهودة الى الامام المنفرد أو الخطيب المكلف لاداء الخطبة في المسجد أيام الجمعة والعيدين والمناسبات الدينية الاخرى .

المادة ٨ - التدريس في المساجد إحدى الوظائف الدينية الموهودة الى الامام المنفرد أو المدرس المكلف لاداء الدرس الديني في المسجد مرتين في الاسبوع على الاقل طيلة أيام السنة ويومياً خلال شهر رمضان المبارك وفقاً لنظام يضعه المرجع المختص .

المادة ٩ - تدريس الدين في المدارس الرسمية مهمة يقوم بها الامام المنفرد ويكلف بها مدرسو الفتوى وغيرهم من علماء الدين الذين تستعين بهم الدوائر الوقفية وتتوفر فيهم كفاءة التعليم الديني وفقاً للنظام الخاص بمدرسي الفتوى .

النبة الثالثة

في الآذان

المادة ١٠ - يعهد بوظيفة الآذان للصلوات الخمس وللمناداة لصلاة العيد والجنائز في كل جامع لشخص واحد جهوري الصوت حسن الاداء ما لم ينص الملاك على خلاف ذلك .

المادة ١١ - يرفع المؤذن الآذان في مواقيته الشرعية بدقة تامة وفقاً لجدول التوقيت المعتمد من الادارة التابع لها .

النبة الرابعة

في التلاوة

المادة ١٢ - يعهد بوظيفة تلاوة القرآن الكريم في كل جامع تستدعي فيه الضرورة وجود قارئ، اي شخص واحد يقوم بالتلاوة أيام الجمعة والعيدين وطيلة شهر رمضان المبارك وفي المناسبات الدينية الاخرى .

يمكن أن يعهد بوظيفة التلاوة لأكثر من شخص واحد في الجوامع الرئيسية وفقاً لمقتضيات المصلحة .

المادة ١٣ - يتقيد قارئ القرآن الكريم بالمواعيد التي ينظمها المرجع المختص في الادارة التابع لها .

المادة ١٤ - يؤدي قارئ القرآن الكريم امتحاناً في أحكام التجويد والتلاوة كما يمتحن بتلاوة القرآن الكريم وحفظه لقدر كاف يمكنه من اداء وظيفته .

المادة ١٥ - يعهد بوظيفة شيخ القراء في نطاق كل دائرة ل أحد الحفاظ المتقنين المتصلعين بعلوم القراءات وأصولها وفروعها ويحدد دوامه وفقاً لتعليمات الادارة .

المادة ١٦ - يعهد الى شيخ القراء بمهمة تحفيظ وتعليم الراغبين القرآن الكريم واعطاء الاجازة بالاتقان واستحقاق المكافاة ويكون مقره في بيروت في جامع الامير منذر ، وفي طرابلس في الجامع المنصوري ، وفي صيدا في جامع البحر ، أو في مسجد آخر يحدده مدير الاوقاف أو رئيس الدائرة .

النبة الخامسة

في الخدمة

المادة ١٧ - يعين في كل جامع خادم واحد أو أكثر بحسب الحاجة .

المادة ١٨ - يتولى خادم الجامع فتحه واغلاقه وحراسته وتنظيف مرافقه وحاجاته ومفروشاتة وصيانتها وانارة مآذنته ويكون مسؤولاً شخصياً عن كافة موجوداته .

المادة ١٩ - يشترط في الخادم المعين أن يتقن والآذان واقامة الصلاة ليقوم بهذه المهمة في حال غياب المؤذن أو مرضه ، ويمكن ان يعهد بوظيفة الآذان والخدمة الى شخص واحد متفرغ .

المادة ٢٠ - تحدد مواعيد فتح الجوامع واغلاقها بمذكرة من الادارة المختصة .

الفصل الثالث

في شروط القبول في الملاك الديني

النبة الأولى

في الشروط العامة

المادة ٢١ - يشترط في التعيين لاحدى الوظائف الدينية وما يلحق بها ان يستوفى المرشح لها الشروط العامة الآتية وهى أن يكون :

١ - من ذوى السيرة الحميدة وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة .

٢ - اتم الثامنة عشرة من عمره .

٣ - مرتديا الزى الدينى باستثناء المؤذنين والخدم .

٤ - ناجحا في المباراة التحريرية والتطبيقية التى تجربها اللجنة الفاحصة .

النبة الثانية

في الشروط الاضافية

المادة ٢٢ - بالاضافة الى الشروط العامة المبينة في المادة السابقة يشترط في المرشح لوظيفة الامام والخطيب والمدرس أن يكون :

١ - مجازا من إحدى الكليات أو المعاهد الدينية التى تدرس علوم الشريعة ، وفى حال عدم وجود هذا المجاز ان يكون مضى على قيامه بوظيفة امام أو خطيب أو مدرس مدة عشر سنوات على الأقل .

٢ - قد نجح في المباراة التحريرية والتطبيقية التى تجربها اللجنة الفاحصة المختصة وعند التساوى يرجح حامل شهادة التخصص على سواه .

ويشترط في المرشح لوظيفة المؤذن ان يجتاز الامتحان في أحكام الأذان بنجاح .

تكون الافضلية لعالم الدين الذى ليست له وظيفة .

الفصل الرابع

النبة الأولى

في موعد المباراة

المادة ٢٣ - أن مواء الامتحان التحريرى والتطبيقى للوظائف الدينية الاولى الثلاث الامامة والخطابة والتدريس هى الآتية :

١ - سؤالان في اللغة العربية (من النحو والصرف والبيان) .

٢ - سؤالان في علم الفقه .

٣ - سؤالان في علم التوحيد .

٤ - خمسة أسئلة من اصول الفقه وفى احكام الامامة والخطابة والصلاة والصوم والزكاة والحج والميراث .

٥ - سؤالان في تفسير القرآن الكريم .

٦ - سؤالان في الحديث الشريف .

٧ - يضاف بالنسبة للخطيب اداء خطبة مرتجلة ، واختبار مؤهلاته العلمية والثقافية العامة بأسئلة فورية .

وتحدد المباحث فى المواد المذكورة اعلاه بقرار من مفتى الجمهورية اللبنانية قبل خمسة عشر يوما من موعد المباراة .

النبة الثانية

في اللجنة الفاحصة

المادة ٢٤ - تتألف اللجنة الفاحصة لاجراء المباراة بين المرشحين للوظائف الدينية برئاسة أمين الفتوى فى بيروت وممثل العلماء فى المجلس الادارى اعضاء .

وبالاضافة الى الفقرة ٨ من المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعى رقم ١٨ يحق لمفتى الجمهورية اختيار لجنة فاحصة من خارج المجالس الادارية حال استنسابه ذلك واقتضاء المصلحة على من لا يزيد عددها على ثلاثة يرأسهم المفتى المحلى فى الملحقات وامين الفتوى فى بيروت .

المادة ٢٥ - يخضع المرشحون للوظائف الدينية وما يلحق بها لاختبار شخصى تجريه اللجنة الفاحصة قبل اسبوع من موعد المباراة .

ولا يحق للمرشح غير المقبول الاشتراك فى المباراة .

تعلن أسماء المرشحين المقبولين على باب الادارة فور الانتهاء من الاختبار .

المادة ٢٦ - تدعى اللجنة الفاحصة للاجتماع بمذكرة من الادارة المختصة التى تنظم المباراة وتشرف عليها .

المادة ٢٧ - تعلن الدائرة الوقفية المختصة عن الوظيفة الدينية الشاغرة وعن موعده المباراة

الفصل السادس

في واجبات الموظفين الدينيين

النبذة الأولى

في التقيد بواجبات الوظيفة

المادة ٣٤ - على كل موظف ديني التقيد بالواجبات التالية :

١ - ان يحافظ على الفرائض ويلتزم السنن والحدود الشرعية .

٢ - ان يكون لائقا في مظهره العام متخلقا بالاخلاق الاسلامية والخصال الحميدة وقدوة في معاملة الناس .

٣ - ان يستوحى في وظيفته المصلحة الاسلامية .

٤ - ان يكون في مركز وظيفته في مواقيتها وفي المواعيد التي يحددها المرجع المختص .

٥ - ان يؤدي وظيفته بأمانة واخلاص وان يحول في مركز وظيفته دون أية مخالفة للكتاب أو السنة المشهورة أو الاجماع .

٦ - ان ينفذ بكل دقة القوانين والانظمة المرعية الاجراء والتعليمات الموجهة اليه .

٧ - ان يحيط مرجعه بكل خلل أو اهمال أو أي أمر يعطل الشعائر أو يعيقه عن أداء وظيفته .

٨ - ان يكون أميناً محافظاً على ما تحت يده أو بتسلمه أو بعهدته من موجودات المسجد .

النبذة الثانية

في الاعمال المحظورة

المادة ٣٥ - يحظر على الموظف الديني :

١ - ان ينتمى الى الاحزاب أو المنظمات السياسية .

٢ - ان يمارس أية مهنة أو أي عمل لا يتفق وكرامة الوظيفة التي يقوم بها ، ويعود البت في هذا الامر الى مفتي الجمهورية .

٣ - ان يأتي عملاً يخل بشرف الوظيفة أو يخالف احكام الدين الحنيف أو يعتبر استغلالاً له .

٤ - ان يعلق على أعمال أو قرارات رؤسائه أو أي مرجع يخضع لسلطته في المساجد وخارجها وانما له ابداء ملاحظاته خطياً لرؤسائه .

ومكانها على مداخل المساجد ودوائر الاوقاف والمحكمة الشرعية في المنطقة التي تقع ضمن نطاقها الوظيفة ، وعند الاقتضاء في جريدتين يوميتين وذلك قبل موعد المباراة بعشرين يوماً ، وتقدم اليها الطلبات قبل موعد المباراة بعشرة أيام على الاقل ضمن أوقات الدوام الرسمي ، ويجب أن تكون مرفقة بالمستندات التالية :

١ - صورة عن قيد النفوس .

٢ - نسخة عن السجل العدلي .

٣ - شهادة صحية تثبت سلامته من الامراض والعاهات التي تحول دون قيامه باعباء الوظيفة .

٤ - افادة من الدوائر المختصة عن سنى الخدمة والمهمة التي قام بها عند تطبيق هذا النظام .

المادة ٢٨ - تضع اللجنة الفاحصة الاسئلة عند اجتماعها في ادارة الاوقاف المختصة يوم المباراة وقبل طرحها مباشرة على المرشحين .

الفصل الخامس

في التعيين

المادة ٢٩ - يعين المرشحون الفائزون في المباراة للوظائف الدينية الشاغرة الداخلة في الملك المصدق من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ، ويراعى في التعيين تسلسل الترتيب في النجاح .

المادة ٣٠ - لمفتي الجمهورية عند شغور وظيفة دينية في احد المساجد وقبل الاعلان عنها ان يسند لها احد القائمين في وظائف دينية أخرى سبق له النجاح في مباراة سابقة وتوفرت فيه شروط التعيين المنصوص عنها في هذا النظام . وتصدر قرارات التعيين للوظائف الدينية عن مفتي الجمهورية بناء على انهاء مجلس الاوقاف الاداري التابعة له .

المادة ٣١ - يعين خدام المساجد ويصرفون بقرار من المدير العام في بيروت ومن رئيس الدائرة الوقفية المختصة في المناطق وذلك وفقاً للمادة ٧٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ .

المادة ٣٢ - يخضع الموظف الديني بمجرد تعيينه لاحكام هذا النظام ولكل ما يطراً عليه من تعديل . وتسرى احكامه على الموظفين الدينيين الحاليين باستثناء ما يتعلق بشروط التعيين في الوظائف القائمين بها قبل اقرار هذا النظام .

المادة ٣٣ - لا توجه بعد صدور هذا النظام أية وظيفة دينية لاولاد الموظفين المتوفين الا اذا توافرت فيهم شروط التعيين .

الفصل السابع في المخصصات وتوقيفها

النبة الأولى

في المخصصات

المادة ٣٦ - لا يجوز لاحد ان يتقاضى مخصص وظيفة دينية ما لم تكن موجهة اليه بصورة قانونية وقائما بها وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣٧ - لا يجوز ان يعهد بوظيفة دينية لاي موظف يشغل وظيفة في الدولة أو المؤسسات العامة أو الشركات على اختلاف انواعها الا اذا تعذر وجود مرشحين للوظيفة الشاغرة وفقا لاحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من هذا النظام ، ويشترط ان لا تتعارض أعمال الوظيفة الدينية لجهة الوقت والدوام مع أعمال الوظائف الأخرى ويمكن توجيه الوظيفة الدينية عندئذ بصورة مؤقتة الى أن يتقدم اليها مرشح جازئ لشروط التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .

النبة الثانية

في توقيف المخصصات كليا أو جزئيا

وفي قطعها نهائيا

المادة ٣٨ - يتقاضى الموظف الديني نصف مخصص الوظيفة ويوقف النصف الآخر في الحالتين التاليتين .

١ - اذا جرى توقيفه عدليا بصورة احتياطية وطيلة مدة التوقيف .

٢ - اذا كفت يده واحيل على المجلس الديني للتنزيهي وطيلة مدة توقيفه عن العمل ولا يدفع الى الموظف الديني النصف الآخر من المخصص الا اذا منعت محاكمته أو برئت ساحته عدليا أو تنزيهيا أو حكم عليه بعقوبة تنزيهية من الدرجة الاولى ، أو استردت الادارة قرار احالته على المجلس التنزيهي قبل الشروع في محاكمته .

المادة ٣٩ - يقطع المخصص كليا في الحالتين التاليتين :

١ - اذا توفي الموظف الديني أو صرف من الخدمة أو استقال أو عزل منها وذلك اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ الوفاة أو لتاريخ ابلاغه قرار الصرف أو العزل أو لتاريخ قبول الاستقالة .

٢ - اذا انقطع عن الوظيفة بدون عذر مشروع مدة خمسة عشر يوما متتالية وصدر قرار باعتباره مستقيلا وذلك ابتداء من اليوم الذي كان على الموظف ان يتسلم فيه عمله أو يعود اليه .

المادة ٤٠ - لا يتقاضى الموظف الديني مخصص

الوظيفة عن المدة التي يقضيها في السجن تنفيذا لعقوبة قضائية الا اذا كان محكوما بجنحة غير مقصودة .

الفصل الثامن

في الترقية

المادة ٤١ - يدرس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى اعتبارا من تصديق هذا النظام كل ثلاثين شهرا وضعية الموازنات الوقفية حتى اذا ما توفرت الاعتمادات قرر ترقية الموظفين الدينيين درجة واحدة ، وتخفيض هذه المدة بالنسبة الى الامام المنفرد المتفرغ الى السنتين ، على أن لا ينال الموظف الديني أول ترقية الا بعد مرور ثلاثين شهرا على تعيينه .

الفصل التاسع

في الاجازات

النبة الأولى

في الاجازات الادارية

المادة ٤٢ - لكل موظف ديني بعد انقضاء سنة كاملة على تعيينه ان يستفيد من اجازة ادارية سنوية مدتها خمسة عشر يوما .

المادة ٤٣ - يحق للموظف الديني في حال زواجه أو وفاة زوجته أو أحد اصوله أو فروع أو اخوته أو أخواته ان يتغيب باجازة اضافية مدفوعة الحصاص لمدة اسبوع على الأكثر .

المادة ٤٤ - لا يجوز للموظف الديني ان يرجي اجازته السنوية من سنة الى أخرى الا اذا استحال عليه الاستفادة منها لاسباب تتعلق بالوظيفة ، وتحققت الادارة من ذلك ولا يمكنه ضم الاجازة لمدة تزيد عن سنتين .

المادة ٤٥ - يعطى الموظف الديني اجازة مدتها شهر واحد فريضة الحج مرة واحدة في العمر بكامل المخصص .

النبة الثانية

في الاجازة المرضية

المادة ٤٦ - يعطى الموظف الديني اجازة مرضية مدفوعة المخصص ضمن الشروط التالية :

١ - على الموظف الديني أن يعلم الادارة فورا بمكان وجوده وان يطلب معاينته من الطبيب الذي تعتمده الادارة .

٢ - إذا تجاوزت مدة المرض شهرا متواصلا على مراحل متقطعة خلال مدة ثلاثة أشهر لا تعطى الاجازة الا بناء على تقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية التي تعتمدها الادارة .

٣ - لا يجوز ان تزيد الاجازة المرضية المدفوعة المخصص عن ثلاثة أشهر خلال سنة واحدة وعن ستة أشهر خلال خمس سنوات .

٤ - يعرض الموظف الديني مجددا على اللجنة الطبية بعد انتهاء حقه بالاجازات المرضية المدفوعة، فاذا تبين انه قابل للشفاء في مدة ستة أشهر ابقى في الخدمة ودفع له نصف راتبه ، أما اذا تبين أنه غير قابل للشفاء يصرف من الخدمة .

النبة الثالثة

في المرجع الصالح لاعطاء الاجازات

المادة ٤٧ - تعطى الاجازات السنوية ، والاجازات الاضافية المرضية التي لا تجاوز مدتها الشهر بقرار من المدير العام أو رئيس الدائرة الوقفية المحلية .

وتعطى الاجازات المرضية التي تجاوز مدتها الشهر بقرار من المدير العام بناء على موافقة المجلس الاداري وترفع نسخة عن القرار الى مفتي الجمهورية .

الفصل العاشر

في النقل والتوكيل والوضع خارج الملاك

النبة الأولى

في النقل

المادة ٤٨ - ينقل الموظفون الدينيون من مسجد الى آخر ضمن نطاق الدائرة الوقفية بمذكرة من المدير العام أو رئيس الدائرة الوقفية المحلية وحسب مقتضيات المصلحة .

وينقلون من نطاق دائرة الى نطاق دائرة أخرى بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام وبعد استطلاع رأي الدوائر الوقفية ذات العلاقة .

المادة ٤٩ - على الموظف الديني المنقول ان ينفذ قرار النقل بعد تبليغه اياه .

المادة ٥٠ - يمكن الموظف الديني المنقول أن يستأنف قرار رئيس الدائرة الوقفية أو قرار المدير العام الى المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

(اللجنة القضائية) خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ .

أما قرار النقل الصادر من مفتي الجمهورية فيمكن الموظف الديني المنقول أن يلتمس اعادة النظر به .

النبة الثانية

في التوكيل

المادة ٥١ - يحق للمدير العام ولرئيس الدائرة الوقفية أن يكلف من يؤمن القيام بالشعائر الدينية مؤقتا للوظيفة الشاغرة بالوفاة أو للاستقالة أو الصرف أو العزل أو الاجازات على اختلافها ، وكذلك في حالة مرض القائم بها ريثما تتخذ الاجراءات الخاصة بتعيين الاصيل أو تنتهي مدة اجازة المرض وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٥٢ - اذا زادت مدة التكليف عن شهرين وجب ان ترفع صورة عن قرار التكليف الى مفتي الجمهورية للموافقة عليه .

المادة ٥٣ - على الموظف الديني القيام بالوظيفة الموكولة اليه بنفسه ، وليس له توكيل آخر محله وانما يعود هذا الحق الى المدير العام أو الى رئيس الدائرة الوقفية المحلية وذلك في حال العذر المشروع وتحقق هذا العذر من قبل الادارة وقبولها اياه .

المادة ٥٤ - ليس للوكيل المكلف أي حق مكتسب في الوظيفة التي يكلف بها ، وتكون علاقته مباشرة بالادارة المختصة ويلتزم بجميع مسؤوليات الاصيل وواجباته ويتقاضى كامل مخصص الوظيفة من صندوق الدائرة .

النبة الثالثة

في الوضع خارج الملاك

المادة ٥٥ - يمكن الموظف الديني الراغب في اتمام دراسته الدينية في أحد المعاهد العليا كجامعة الازهر أن يطلب وضعه خارج الملاك دون مخصص ومع الاحتفاظ بحق الرجوع الى وظيفته أو الى مثلها بعد التخرج .

المادة ٥٦ - يقدم الطلب الى المديرية العامة أو رئاسة الدائرة المحلية التي تحيله على المجلس الاداري المختص للنظر فيه واتخاذ القرار المقتضى، ولا يكون القرار نافذا الا بعد مصادقة مفتي الجمهورية عليه .

المادة ٥٧ - يستفيد الموظف الديني الموضوع خارج الملاك من منح التخصص المنصوص عليها في هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

في الملاحقات التنزیهية

المادة ٥٨ - يعتبر الموظف الديني مسؤولاً من الوجهة السلوكية ويتعرض للعقوبات التنزیهية اذا أخل بالواجبات المفروضة عليه بموجب هذا النظام .

النبذة الأولى

في التدابير التنزیهية

المادة ٥٩ - التدابير التنزیهية على درجتين :

١ - اللوم .

٢ - حسم المخصص حتى عشرة أيام .

٣ - تأخير الترقية لمدة لا تجاوز الستة اشهر .

الدرجة الثانية :

١ - تأخير الترقية لمدة لا تجاوز ثلاثين شهرا .

٢ - حسم المخصص من شهر حتى ثلاثة اشهر .

٣ - الصرف من الخدمة مع التعويض .

٤ - العزل مع الحرمان من التعويض والمحسومات التقاعدية أو مع اعادة هذه المحسومات .

٥ - التجريد من الزى الديني في حال ادانته بجرم شائن بحكم مبرم من المرجع القضائي المختص أو مخالفته لاحكام الدين وارتكابه المحرمات وذلك بالاضافة الى العقوبة الرابعة .

النبذة الثانية

في كيفية فرض التدابير التنزیهية

المادة ٦٠ - تفرض التدابير التنزیهية وفقاً لاصول التالية :

١ - اللوم من قبل رئيس الدائرة الوقفية مباشرة .

٢ - حسم المخصص حتى عشرة أيام من قبل

المدير العام مباشرة أو بناء على اقتراح رئيس الدائرة الوقفية المختصة .

٣ - بقية التدابير من قبل المجلس التنزیهي .

النبذة الثالثة

في تأليف المجلس التنزیهي

المادة ٦١ - يتألف المجلس التنزیهي من ثلاثة علماء (رئيس وعضوين) من أعضاء المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى يختارهم مفتي الجمهورية في بدء الدورة الاولى لانعقاد المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

المادة ٦٢ - عند قيام مانع لاحد أعضاء المجلس التنزیهي ، ينوب منابه العضو المنتدب من قبل مفتي الجمهورية ، وعند تعذر انعقاد المجلس من هيئته بكاملها تعين هيئة خاصة بقرار من مفتي الجمهورية .

النبذة الرابعة

في الاحالة على المجلس التنزیهي

المادة ٦٣ - يحال الموظف الديني على المجلس التنزیهي بقرار من المدير العام بعد استئذان مفتي الجمهورية اما بسبب افعال منسوبة اليه واما بسبب عدم كفاءته السلوكية .

تبلغ الى الموظف الافعال المنسوبة اليه والتي على أساسها سيحال على المجلس التنزیهي ويعطى لتقديم دفاعه الخطي مهلة اسبوع من تاريخ التبليغ يمكن أن تمدد مرة واحدة الى مثلها عند اللزوم بناء لالتماس خطي يقدمه الموظف .

المادة ٦٤ - يحدد قرار الاحالة على المجلس التنزیهي الافعال المنسوبة الى الموظف المحال والوقائع المبررة للاحالة وتنحصر مهمة المجلس في محاكمة الموظف عن تلك الافعال دون سواها .

النبذة الخامسة

في التحقيق والمحاكمة والتبليغ

المادة ٦٥ - يطبق بحق الموظف الديني المحال على المجلس التنزیهي اصول التحقيق والمحاكمة المقررة في نظام موظفي الدوائر الوقفية .

النبذة السادسة

في تنفيذ قرارات المجلس التنزیهي

المادة ٦٦ - لا تنفذ قرارات الصرف من الوظيفة

أو العزل ولا قرارات التجريد من الزى الدينى
الا بعد تصديقها من مفتى الجمهورية .

النبة السابعة

فى طرق المراجعة

المادة ٦٧ - تقبل قرارات المجلس التنزيهى
طرق المراجعة وتخضع هذه المراجعة للاصول
المبينة فى نظام موظفى الدوائر الوقفية .

المادة ٦٨ - المرجع الصالح للنظر فى
استئنافات قرارات المجلس التنزيهى هى اللجنة
القضائية ، ولا يشترك أعضاء المجلس التنزيهى
الذين أصدروا القرار المستأنف فى هذه اللجنة .

النبة الثامنة

فى نطاق احكام هذا الفصل على علماء الدين
غير الموظفين فى الدوائر الوقفية

المادة ٦٩ - لمفتى الجمهورية أن يحيل على
المجلس التنزيهى من يتصرف من علماء الدين غير
الموظفين فى الدوائر الوقفية تصرفا مخالفا
بالواجبات المفروضة على العلماء لكى يتخذ بحقه
عند الاقتضاء التدابير المناسبة .

الفصل الثانى عشر

فى انتهاء الخدمة

المادة ٧٠ - تنتهى خدمة الموظف الدينى فى
الحالات التالية :

١ - الاستقالة .

٢ - الصرف من الخدمة .

٣ - العزل .

٤ - الوفاة .

المادة ٧١ - للموظف الدينى أن يقدم استقالته
الى المرجع المختص وليس له أن ينقطع عن وظيفته
قبل صدور القرار بقبولها وإبلاغه هذا القرار .

المادة ٧٢ - تعتبر الاستقالة مقبولة حكما اذا
انقضى على تقديمها شهران دون البت فيها .

المادة ٧٣ - يعتبر الموظف الدينى مستقila فى
الحالات التالية :

١ - اذا تأخر أو استنكف عن استلام عمله
دون سبب مشروع مدة خمسة عشر يوما من تاريخ

إبلاغه تعيينه للوظيفة أو نقله أو اذا انتهت
أجازته .

٢ - اذا انقطع عن أداء وظيفته دون عذر
مشروع ولم يعد الى عمله خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ بدء الانقطاع .

٣ - اذا أضرب لأى سبب أو لأى مدة .

المادة ٧٤ - لا يحق للموظف المستقيل المطالبة
بتعويض الصرف وانما يمكنه استرداد المحسومات
المقتطعة من مخصصاته الشهرية .

الفصل الثالث عشر

فى تعويض الصرف من الخدمة

النبة الاولى

فى استحقاق تعويض الصرف

المادة ٧٥ - يحق للموظف الدينى المتفرغ أن
يطلب صرفه من الخدمة اذا كان قد أتم الستين
من عمره وبلغت مدة خدمته ثلاثين سنة كاملة ،
كما يحق للموظف الدينى غير المتفرغ ذلك اذا
كان قد أتم الخامسة والخمسين وبلغت مدة خدمته
خمسا وعشرين سنة .

وللادارة الحق فى قبول الطلب أو رفضه كما
لها أن تطبق مضمون احكام هذه المادة دون طلب
من الموظف بعد موافقة اللجنة الادارية والمالية .

المادة ٧٦ - يعطى الموظف الدينى المتفرغ
المصرف من الخدمة تعويض نهاية خدمة يساوى
راتب شهر عن كل سنة خدمة على أن لا يتجاوز
الثلاثين شهرا .

يعطى الموظف الدينى غير المتفرغ المصرف من
الخدمة تعويض نهاية خدمة يساوى راتب شهر عن
كل سنة خدمة على أن لا يتجاوز العشرين شهرا .

يعتمد فى تصفية التعويض فى كلتا الحالتين
المعدل الوسطى للراتب الشهرى الاساسى فى
السنتين الاخيرتين من خدمته الفعلية .

ويمكن أن يعطى الموظف المتفرغ المصرف من
الخدمة بسبب العجز المانع له من العمل تعويضا
اضافيا شهريا أو مقطوعات يقدره المجلس
الشرعى الاسلامى الاعلى بناء على طلبه اذا
استوجبت حالته المادية ذلك .

المادة ٧٧ - ينتقل هذا الحق بالتعويض بوفاته
بالشروط المبينة فى المادة السابقة الى زوجته
وأبويه وأولاده ويوزع حسب الفريضة الشرعية .

النبة الثانية

في المنح الدراسية وتعويض التخرج

المادة ٨٤ - يمكن أن يمنح خريجو ازهر لبنان في بيروت والقسم الشرعي في كلية التربية والتعليم في طرابلس ، أو المعاهد المماثلة منحة دراسية للحصول على الشهادة في الأزهر الشريف في القاهرة أو الجامعات للدراسات الإسلامية العليا وفقا لنظام يقره المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

المادة ٨٥ - يعطى المتخرجون من جامعة الأزهر وكلية الشريعة بجامعة دمشق وما يعادل هاتين الجامعتين فور تخرجهم تعويضا شهريا مقطوعا قدره مئة ليرة لبنانية .

أما المتخرجون من المعاهد الدينية الثانوية كازهر لبنان (بيروت) والقسم الشرعي بكلية التربية والتعليم بطرابلس فيعطون تعويضا شهريا مقطوعا قدره خمسون ليرة لبنانية ريثما يعهد الى هؤلاء وأولئك بوظيفة دينية أو غير دينية .

المادة ٨٦ - لا يصرف التعويض المذكور في المادة السابقة الا بعد تقديم الشهادات الشرعية ومستنداتها وارتداء الزى الديني .

المادة ٨٧ - يمكن الإدارة التابع لها المتخرج أن تكلفه بمهام دينية بصورة مؤقتة تناسب مع هذا التعويض .

المادة ٨٨ - تحدد التعويضات والمكافآت والمنح بقرار من المجلس الإداري بناء على اقتراح المدير العام أو رئيس الدائرة الوقفية المختصة ، وتصرف من الاعتماد المرصود لذلك في الموازنة السنوية المصدقة من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

الفصل الخامس عشر

في ارتداء الزى الديني

المادة ٨٩ - يرتدى الزى الديني المتعارف عليه (العمة البيضاء والجبّة) كل من حاز شهادة شرعية من المعاهد الدينية المقبولة أو كان معينا لاحدى الوظائف الدينية في الاوقاف الإسلامية وفقا لاحكام هذا النظام ، أو طالب علم في المعاهد الدينية أو حفظ القرآن الكريم كاملا الثابت حفظهم بشهادة شيخ القراء .

المادة ٩٠ - على حائز الشهادة الدينية أن

المادة ٧٨ - يفقد الموظف الديني المعزول حقه في تعويض الصرف وتعاد اليه المحسومات المقتطعة من مخصصاته الشهرية ما لم يحرم من ذلك بقرار من المجلس التنزيهي .

المادة ٧٩ - يسقط حق المطالبة بتعويض الصرف المستحق للموظف الديني ولورثته بمرور سنتين اعتبارا من تاريخ استحقاق التعويض بالصرف أو بالوفاة .

المادة ٨٠ - يمكن أن يعاد الى الوظيفة كل موظف ديني أنهيت وظيفته اذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ - أن لا تكون خدمته قد أنهيت لسبب تنزيهي .

٢ - أن تتوفر فيه شروط التعيين بمقتضى هذا النظام ما عدا شرط السن .

٣ - أن تكون الاعادة الى مثل وظيفته السابقة .

٤ - وفي كل الاحوال ينبى أن لا يزيد مجموع تعويضه عن خدماته السابقة واللاحقة عن المدة المحددة في المادة ٧٦ .

النبة الثانية

في مصادر تعويض الصرف

المادة ٨١ - ان مصادر تعويض الصرف هي ذاتها المحدد بالنسبة الى موظفي الدوائر الوقفية بموجب النظام الخاص بهم .

الفصل الرابع عشر

في المكافآت والمنح وتعويض التخرج

النبة الاولى

في المكافآت والمنح

المادة ٨٢ - يمنح الموظف الديني مكافأة مالية عند قيامه بعمل ديني يرفع من شأن منطقته أو وطنه يقدرها المجلس الإداري ويصدر بها قرار من مفتي الجمهورية بعد موافقة اللجنة الإدارية والمالية للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

المادة ٨٣ - يمكن أن يعطى منحة مالية على الوجه المبين في المادة السابقة لكل من ثبت انه أتم حفظ جزء أو أكثر من القرآن الكريم مع ضبطه وتلاوته .

يتقدم بها وبالمستندات الرسمية الى الدائرة الوقفية التابع لها فترفعها هذه الى مفتى الجمهورية للمصادقة عليها .

المادة ٩١ - من اقدم علانية ودون حق على ارتداء الزى الدينى الموصوف آنفا استهدف للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٩١ من قانون العقوبات (١) وجرد من الزى الدينى

تجرى الملاحقة الجزائية بناء على طلب مدير الاوقاف العام أو رئيس الدائرة الوقفية المختصة وبعد استئذان مفتى الجمهورية .

الفصل السادس عشر

في الأحكام الوقفية

المادة ٩٢ - يمكن التعاقد لمدة سنة قابلة للتجديد مع بعض رجال الدين للقيام بوظائف معينة عندما تتعذر الاستعانة بموظفين دائمين .

المادة ٩٣ - يحدد عدد القائمين بالوظائف الدينية وخدمة المساجد في كل من مدن بيروت طرابلس وصيدا وفقا للجدول الملحق بهذا النظام .

المادة ٩٤ - تبقى الوظائف الدينية في جوامع الملحقات على ما هي عليه وتستمر الدوائر الوقفية في صرف المساعدات المقررة لها من موازاناتها .

المادة ٩٥ - تلحق المساجد الجديدة بإدارة الاوقاف بقرار من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بناء على اقتراح المجالس الادارية المختصة .

المادة ٩٦ - تظل ملغاة بالنسبة لمدينة طرابلس المخصصات لوظائف المساجد الصغيرة والمدارس المهدومة أو الحربية المهدومة أو المستملكة حتى إعادة بنائها .

ويلغى بقرار من مفتى الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الادارى المحلى للاوقاف وظائف ومخصصات كل مسجد أو مدرسة في الاحوال المبينة في الفقرة الاولى .

المادة ٩٧ - ان المساجد التي لا تزال بتولية متولين شرعيين من غير ذرية الواقفين تضبط مع

موجوداتها وأوقافها من قبل الادارات الوقفية المختصة فور عزل أو وفاة متوليها وعلى هذه الدوائر أن تراعى في إدارتها شروط الواقفين .

المادة ٩٨ - ان المساجد والمدارس القائمة قرب جامع معمر تبقى قائمة وتظل ملغاة فيها كل المهام ما عدا مهمتى الآذان والخدمة اللتين يعهد بهما الى شخص واحد ، وتلغى هاتان المهمتان بانتهاء خدمة القائم بهما حاليا .

وتحدد بقرار من مفتى الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الادارى المحلى للاوقاف .

المادة ٩٩ - ان المساجد والمدارس القائمة في نقطة بعيدة عن أى جامع تبقى قائمة وتظل فيها مهام الامامة مع الآذان والخدمة فقط ، وتظل ملغاة منها المهام الاخرى .

وتحدد هذه المدارس بقرار من مفتى الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الادارى المحلى للاوقاف .

المادة ١٠٠ - يبقى مسجد القرطائية الاثرى المعمور ولا تشمل أحكام الالغاء وتقام فيه المهام الدينية كلها ، كما تظل مهام التوقيت وحفظ الاثر وقراءة البخارى الشريف المشروطة ، وتستمر حتى انتهاء خدمة القائمين بها حاليا حيث تسند الى الصالحين لها من موظفي المسجد دون مقابل .

المادة ١٠١ - يحتفظ الموظفون الدينيون الملغاة وظائفهم بمقتضى هذا النظام بمخصصاتهم الحالية وعلى الدوائر الوقفية أن تنتدبهم للقيام بوظائف دينية أو بتعليم الدين في المدارس الرسمية .

المادة ١٠٢ - يستمر الموظفون المنصوص عنهم في المادة ٢٨ من هذا النظام القائمون حاليا بمهام دينية في مراكزهم حتى تنتهى خدماتهم لسبب من الاسباب . ويستثنى من ذلك وظيفة الامامة التي يتعارض القيام بأدائها مع مواقيت أعمالهم الرسمية .

كما يستمر القائمون بالمهام الدينية من خطابة وتدریس في مهامهم الى أن تشغر مراكزهم ويعهد بها الى الامام المنفرد .

المادة ١٠٣ - يلغى نظام الجهاز الدينى الصادر عن المجلس الشرعى الاسلامي الاعلى بتاريخ ١٢

(١) نص المادة ٣٩١ من قانون العقوبات : من اقدم علانية ودون حق على ارتداء زى رسمى أو حمل وسام أو اشارة من أزياء أو أوسمة أو شارات الدولة اللبنانية أو دولة اجنبية أو ارتدى ثوبا تخص به الشريعة اللبنانية فئة من الناس عوقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر أو بغرامة لا تزيد على مئة ليرة .
يطبق هذا النص بناء على شكوى السلطات المذهبية الصالحة على كل شخص يرتدى دون حق البسة خاصة باحدى الوظائف الدينية .

صفر ١٣٨٦ الموافق ١ حزيران ١٩٦٦ وكذلك جميع النصوص المخالفة لهذا النظام .
المادة ١٠٤ - يعمل بهذا النظام للجهاز الديني ابتداء من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية .

بيروت في ١٨ رمضان المبارك ١٣٨٨

الموافق ٨ كانون الاول ١٩٦٨

مفتي الجمهورية اللبنانية

رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

جدول تحديد القائمين بالمهام الدينية

عدد	اسم الجامع	خطيب	مدرس	امام	تالي قرآن	مؤذن	خادم شيخ قراء
١	العمرى الكبير	١	٢	١	٢	١	٤
٢	الصديق	١	١	١	١	١	٣
٣	الامير عساف	١	١	١	١	١	٢
٤	الامير منذر	١	١	١	١	١	٢
٥	محمد الامين	١	٢	١	١	١	٢
٦	بسطة التحتا	١	١	١	١	١	٢
٧	بسطة الفوقا	١	١	١	١	١	٢
٨	خلية حسين مكاوى	١	١	١	١	١	١
٩	رأس النبع	١	١	١	١	١	١
١٠	رأس النبع الشرقي	١	١	١	١	١	١
١١	الاشرفية علم الشرق	١	١	١	١	١	١
١٢	الصيداني	١	١	١	١	١	١
١٣	المصيطبة	١	١	١	١	١	٢
١٤	الزيدانية	١	١	١	١	١	١
١٥	عائشة بكار	١	١	١	١	١	١
١٦	عين المريسة	١	١	١	١	١	١
١٧	الحلية السعودية	١	١	١	١	١	١
١٨	خلية شهاب الدين	١	١	١	١	١	١
١٩	الحمرأ	١	١	١	١	١	١
٢٠	قريطم	١	١	١	١	١	١
٢١	الحضر	١	١	١	١	١	١
٢٢	زاوية الاوزاعي	١	١	١	١	١	١
٢٣	الاوزاعي	١	١	١	١	١	١
٢٤	برج أبي حيدر	١	١	١	١	١	١
٢٥	الكرنتينا	١	١	١	١	١	١
٢٦	الامام علي	١	١	١	١	١	١
	طريق الجديدة						
٢٧	زقاق البلاط	١	١	١	١	١	١
٢٨	الشهداء	١	١	١	١	١	١
٢٩	شاتيلا	١	١	١	١	١	١
٣٠	المجيدية		تولية خاصة .				
٣١	الخرج		تولية خاصة .				
٣٢	القصار		تولية خاصة .				
٣٣	القنطاري		تولية خاصة .				
٣٤	الدعوق		تولية خاصة .				

جدول تحديد القائمين بالمهام الدينية في مساجد طرابلس

الجوامع	خطيب امام	مدرس	قارئ	مؤذن	خادم شيخ قراء
الكبير المنصوي	١	٢	٢	٣	٢
الصديق	١	٢	-	١	١
الناصر	١	١	-	١	١
طينال	١	١	١	١	١
التوبة	١	١	-	١	١
العطار	١	١	١	١	١
الطحان	١	١	١	١	١
ارغونشاه	١	١	-	١	١
الاويسية	١	١	-	١	١
السيد عبد الواحد	١	١	-	١	١
الزعيم	١	١	١	١	١
الحميدى البلد	١	-	-	١	١
القبلة	١	١	-	١	١
زهر المخر	١	١	-	١	١
أبي سمراء	١	١	-	١	١
الكبير الميناء	١	١	-	١	١
عمر بن الخطاب	١	١	-	١	١
الحميدى الميناء	١	١	-	١	١
حارة الجديدة الميناء	١	١	-	١	١
البدوى	١	١	١	١	١
القلمون	١	١	-	١	١
أمير منقارة	١	١	-	١	١
ايغال	١	١	-	١	١
الثل	-	١	-	١	١
الحجيجية	-	١	-	١	١
القاضي عمر	-	١	١	١	١
القاضي أوغلي	-	١	-	١	١
قرطاني بك	-	١	-	١	١
الطواشي	-	١	-	١	١
الرشيدى	١	١	-	١	١
محمود بك السنجدق		تولية خاصة •			
البرطاس		تولية خاصة •			
غازى الميناء					

جدول تحديد القائمين بالمهام الدينية في مساجد صيدا

الجوامع	امام	خطيب	مدرس	تالي قرآن	مؤذن	خادم شيخ قراء
العمرى الكبير	١	١	١	١	١	١
البراني	١	١	١	١	١	١
المجنوب	١	١	١	١	١	١
السرايا	١	١	١	١	١	١
البحر	١	١	١	١	١	١
قطيش	١	١	١	١	١	١
بطاح	١	١	١	١	١	١
الصديق	١	١	١	١	١	١
الزعتري	١	١	١	١	١	١
توليه خاصة						

قرار رقم ٨

تفسير وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية
المتعلق بالافتاء والاوقاف الاسلامية (١)

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وتعديلاته المتعلق بتنظيم الافتاء والاوقاف الاسلامية في الجمهورية اللبنانية .

وبناء على القانون الصادر في ٢٨ ايار سنة ١٩٥٦ بتحويل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى سلطة تعديل ما تقتضيه المصلحة العامة الاسلامية من نصوص المرسوم الاشتراعي المذكور ، واصدار القرارات في كل ما يتعلق بالافتاء وتنظيم شؤون الطائفية الدينية وادارة اوقافها ، وتكون قراراته نافذة بذاتها .

وبناء على تقرير اللجنة التشريعية لهذا المجلس المؤرخ في ٢١ شباط ١٩٧٤ .

بما ان الدوائر الوقفية الاسلامية كانت في زمن السلطنة العثمانية تابعة لنظارة الاوقاف ولها ميزانية خاصة بها تتألف وارادتها من ايرادات

الاملاك والرسوم الوقفية ومن المخصصات المرصدة لها في موازنة الدولة العامة .

وبما انه في أعقاب الحرب العالمية الاولى وانسلاخ البلدان العربية عن السلطنة العثمانية وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان ، اصدر المفوض السامي القرار رقم ٧٥٣ تاريخ ٢ آذار سنة ١٩٢١ أعلن بموجبه استقلال ادارة الاوقاف الاسلامية واحتفاظها بسمياتها ، الخصوصية في سوريا ولبنان ، وانشاء مراقبة عامة لها تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي وبالشخصية المعنوية وترتبط بالمفوضية العليا ، وعهد بالمراقبة العامة على الاوقاف الى ثلاثة أجهزة رئيسية : ١ - مجلس أعلى للاوقاف ، ٢ لجنة عامة للاوقاف ، ٣ - مراقب عام للاوقاف ، وفوض الى كل جهاز من هذه الأجهزة الرئيسية الثلاثة ادارة شؤون الاوقاف واتخاذ المقررات بصددتها في نطاق الصلاحيات المخولة لكل منها .

وبما انه تطبيقا للامركزية في الاوقاف الاسلامية التي كانت ادارة موحدة شاملة سوريا ولبنان معا ومرتبطة بالمفوضية .

العليا ، فقد أصدر مجلس الاوقاف الاعلى قرارا بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٣٠ ورقم ١٠ تصديق من المفوض السامي بقراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٣١ ورقم ١٥٧ ، نقل رقابة الاوقاف في البلاد المشمولة بالانتداب الى رئيس الدولة في كل منها ، وربطها في لبنان بأكبر موظف سني تحت سلطة رئيس الدولة ، ومن ثم بمفتى الجمهورية .

وبما أن استقلال الطائفة الاسلامية في شؤونها الدينية وأوقافها الخيرية قد اكده المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وقانون ٢٨ ايار سنة ١٩٥٦ وحفظ للاوقاف خصائصها ومميزاتها المستمدة من طبيعتها ومن النصوص التشريعية والتنظيمية السابقة واللاحقة المتعلقة بها .

وبما أن رقابة الاوقاف الاسلامية ، في سوريا ولبنان التي كان يمارسها المفوض السامي عهد الانتداب بالاستناد الى قراره رقم ٧٥٣ تاريخ ٢ آذار سنة ١٩٢١ ، انتقلت الى لبنان الى رئيس الدولة يمارسها بواسطة اكبر موظف سني ومن ثم الى مفتى الجمهورية بوصفه الرئيس المباشر لجميع علماء المسلمين والمرجع الاعلى للاوقاف الاسلامية ودوائر الافتاء ، يمارسها بمعاونة المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

وبما أن مخصصات مفتى الجمهورية والمفتين المحليين وموظفي دوائر الافتاء تصرف من الاعتمادات المرسدة لها في موازنة الدولة السنوية ، وتتبع لرئاسة مجلس الوزراء اسوة بالمحاكم الشرعية .

وبما أن احتفاظ الاوقاف الاسلامية بخصائصها ومميزاتها الذاتية ومنها طابعها الرسمي ، الكرس بالنصوص التشريعية المار بيانها ، قد تأيد وتمزز بالمطالبات المعطاة من قبل المراجع الرسمية المختصة وبالحكام الصادرة عن المحاكم الادارية والقضائية .

وبما أنه يتضح بصورة اكدية وصريحة من جميع النصوص التشريعية والتنظيمية ومطالبات المراجع الادارية المختصة وقرارات مجلس شورى الدولة ، أن الاوقاف الاسلامية تحتفظ بخصائصها ومميزاتها الذاتية وبطابعها الرسمي وبصفتها مؤسسة من المؤسسات العامة .

وبما أن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بمقتضى السلطة المخولة له ، يصدر قراره

هذا تفسيرا وتطبيقا لتلك النصوص المؤيدة بالمطالبات والاحكام المشار اليها .

يقرر ماياتي :

المادة الاولى - ان الاوقاف الاسلامية بجميع دوائرها تحتفظ بخصائصها ومميزاتها الذاتية وبطابعها الرسمي وبصفتها مؤسسة من المؤسسات العامة .

المادة الثانية - ان طابعها وصفها هذين مستمدان من النصوص التشريعية والتنظيمية ومؤكدان بالمطالبات والاحكام المشار اليها .

المادة الثالثة - ان قرار المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى هذا هو تفسير وتطبيق للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالافتاء والاوقاف الاسلامية ، المؤكدة بمطالبات المراجع الادارية المختصة وبالحكام الصادرة عن مجلس شورى الدولة المشار اليها .

المادة الرابعة - يعمل بهذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

بيروت في ١٣ صفر ١٣٩٤

و ٧ آذار ١٩٧٤

مفتى الجمهورية اللبنانية
رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

قرار رقم ١٩ (١)

**نظام تسليف الموظفين الدينيين والاداريين
لدى المديرية العامة للاوقاف الاسلامية (١)**

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وتعديلاته

وبناء على القانون الصادر عن المجلس النيابي اللبناني في ٢٨ ايار ١٩٥٦ .

وبعد الاطلاع على مشروع اللجنة التشريعية لهذا المجلس بالقرار رقم ٥ تاريخ ٢١ آذار ١٩٧٤ .

يقرر ما يأتي :

الفصل الأول :

إنشاء الصندوق الخاص بالتسليف

المادة ١ - أنشئ لدى المديرية العامة للأوقاف الإسلامية ولدى كل دائرة وقفية صندوق خاص لتسليف الموظفين الدينيين والإداريين التابعين لها مبالغ نقدية تصرف لهم وتسترد منهم وفقا للشروط المحددة في هذا النظام .

المادة ٢ - يفتح لدى المديرية العامة للأوقاف ولدى كل دائرة وقفية حساب خاص بصندوق التسليف يقيد فيه الداخل على الصندوق من الواردات والخارج منه المدفوعات وكذلك السلفات المسددة من ذوى العلاقة بها .

المادة ٣ - تتألف واردات الصندوق الخاص :

١ - من المبالغ التي تؤخذ من حساب تعويضات الصرف من الخدمة بناء على اقتراح المديرية العامة أو الدائرة الوقفية وبموجب قرار من مجلس الأوقاف الإداري المختص بصدقه المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وفقا للأصول المتبعة .

٢ - من الهبات والتبرعات التي يمكن أن ترد على الصندوق .

المادة ٤ - لا يجوز استعمال أموال الصندوق الخاص بالتسليف لغير الأغراض المحددة لها في المادة الخامسة من هذا النظام .

المادة ٥ - تصرف أموال الصندوق المذكور لطالبيها من الموظفين الدينيين والإداريين في الأحوال الآتية :

المرض ، التعطيل المؤقت الأحداث والطوارئ الضائقة المالية وغير ذلك من الأحوال الاستثنائية والظروف الملحة التي يعود تقديرها إلى المراجع الوقفية المختصة .

المادة ٦ - يحدد قرار إعطاء السلفة مقدارها وكيفية تسديدها وميعاده .

الفصل الثاني :

شروط الاستفادة من صندوق التسليف

المادة ٧ - يشترط لاستفادة الموظف الديني أو الإداري في الأوقاف الإسلامية من صندوق التسليف :

١ - أن يكون طالب السلفة موظفا مثبتا في الملاك منذ أكثر من خمس سنوات .

٢ - ألا يكون محالا على المجلس التأديبي أو التنزيهي وفي حال صدور تقوية تأديبية أو تنزيهية بحقه أن يكون قد مضى عليها سنة على الأقل من تاريخ توقيعهما .

٣ - ألا تتجاوز قيمة السلفة أو السلفات الخمسين بالمئة من مجموع ما يستحق لطالبيها من تعويض الصرف من تاريخ طلبها .

٤ - أن يقدم كفيلا ملثما يكون مسؤولا بالتضامن معه عن تسديد السلفة في مواعيدها المحددة بقرار إعطائها .

المادة ٨ - يقدم طلب السلفة من الموظف إلى المدير العام أو رئيس الدائرة الوقفية التابع لها ، يعين فيه الأسباب الموجبة لطلب السلفة مرفقا بالمستندات المسوغة لها .

الفصل الثالث :

المرجع الصالح لتقرير السلفة

المادة ٩ - تعطى السلفة أو ترفض بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام للأوقاف مشفوعا بمطالعة مع بيان وضع الصندوق ماليا وذلك بالسرعة التي تقتضيها ظروف مقدم الطلب .

المادة ١٠ - تصرف السلفة إلى طالبيها لدى تقريرها من قبل المرجع المختص بصورة مبرمة في مقابل سند موقع من الموظف وكفيله طبقا لأحكام المادة السابعة بندها الرابع من هذا النظام ويرفق السند بصورة مصدقة عن القرار الصادر بإعطاء السلفة وكيفية تسديدها .

المادة ١١ - تحفظ المعاملة بكاملها في ملف الموظف صاحب العلاقة بعد تدوين مضمونها في السجل الخاص بالسلفات المعطاة وبكيفية تسديدها .

المادة ١٢ - إذا تأخر الموظف أو عجز عن تسديد السلفة في ميعادها تستوفى الدائرة الوقفية اقتطاعا من مرتبه الشهرى بمعدل لا يتجاوز ٢٥٪ .

المادة ١٣ - في حال صرف الموظف الحائز السلفة من الخدمة أو استقالته من وظيفته فإن السلفة المترتبة بدمته تستوفى من تعويض الصرف المستحق له أو من المحسومات المقتطعة من رواتبه .

المادة ١٤ - يحق للمديرية العامة والدوائر الوقفية الرجوع على الكفلاء بالسلفات المعطاة للموظفين عند تأخيرهم أو عجزهم عن تسديدها حسب الشروط وفي المواعيد المحددة لها .

المادة ١٥ - أن المدير العام للأوقاف ورؤساء الدوائر الوقفية والمحاسبين لديها مسؤولون كل منهم فيما خصه عن انضباط وصحة وسلامة المعاملات والقيود والملفات المتعلقة بالسلفات المعطاة وتسديدها .

المادة ١٦ - يستفيد موظفو المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى من أحكام هذا النظام

المادة ١٧ - يعمل بهذا النظام في اليوم التالي لصدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

٢ ايار سنة ١٩٧٤

مفتى الجمهورية اللبنانية

رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

نظام**اصول التبليغ وطرق المراجعة لدى
دوائر الاوقاف الاسلامية**

الصادر بقرار المجلس الشرعي الاسلامي
الاعلى رقم ٢٠ تاريخ ٢٣ جمادى الثانية
١٤٠٠ هـ و ٨ ايار ١٩٨٠ (١)

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥/١٨
المعدل بالقرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ .

بناء على قانون ٢٨ آيار ١٩٥٦ .

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة التشريعية رقم
١١ تاريخ ١٩٧٩/١١/١٥ .

يصدر

نظام اصول التبليغ وطرق المراجعة
لدى دوائر الاوقاف الاسلامية التالي نصه :

الفصل الاول**نظام اصول التبليغ**

المادة ١ - تشمل عسارة ادارة الاوقاف
الواردة في هذا النظام الادارة المركزية أى المديرية
العامة في العاصمة ومديريات الاوقاف في مراكز
المحافظات ورؤساء الدوائر الوقفية واللجان
المحلية الوقفية في الاقضية .

كما يشمل هذا النظام الامانة العامة
للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى والتفتيش .

المادة ٢ - يجرى تبادل الرسائل والمذكرات
والاشعارات واللوائح والقرارات بين مختلف
اجهزة ادارة الاوقاف من جهة وبينها وبين المراجع
الرسمية والمؤسسات الخاصة والافراد من جهة
اخرى، بالطريقة الادارية بواسطة السعاة ويمكن
اجراء التبليغات بالبريد العادى أو بالبريد
المضمون حسب ماهية الاوراق والقوانين والانظمة
المرعية وفي حالات الاستعجال بالرسائل
البرقية .

المادة ٣ - في المعاملات والقضايا التي
لغير مصلحة أو علاقة بها ، يجرى التبليغ

لصاحب العلاقة بواسطة اشعار يتضمن فحوى
المعاملة أو القرار المتخذ ، مع دعوته للاطلاع
على النص الكامل للمعاملة أو القرار واخذ
صورة مصدقة عنه اذا شاء بعد تأدية رسم
الاستنساخ يحلده المجلس الشرعي الاسلامي
الاعلى بقرار منه .

- يدفع الرسم الى صندوق الاوقاف ويعطى
به وصل لصاحب العلاقة .

- ينظم الاشعار من نسختين تسلم احدهما
الى صاحب العلاقة والاخرى تعهد الى ادارة
الاوقاف مشروحا عليها بحصول التبليغ أو الامتناع
عن قبوله .

المادة ٤ - يجرى التبليغ للمؤسسة الخاصة
بشخص مديرها أو الموظف المفوض بالاستلام
والتوقيع عنها في مركزها الرئيسي في العاصمة
وفي مركزها الفرعي في الملحقات . ويحصل
التبليغ الى الافراد فى محل سكن صاحب العلاقة
بالذات أو بشخص احد افراد عائلته الراشدين
المقيمة معه فى سكن واحد ، او فى محل عمه
بشخصه أو بشخص من يمثله قانونا .

المادة ٥ - يذكر فى اشعار التبليغ الشخص
المبلغ وصفته ويوقع هذا الاخير مع القائم
بالتبليغ فى ذيل الاشعار .

المادة ٦ - اذا امتنع صاحب العلاقة أو
من يقوم مقامه حسب المادة الرابعة عن قبول
التبليغ والتوقيع فى ذيل الاشعار يشار الى
ذلك من قبل القائم بالتبليغ ويوقع هذا الاخير
على الشرح المسطر بهذا الخصوص .

المادة ٧ - يعتبر التبليغ حاصلا وصحيحا
متى جرى على الصورة المبينة فى المادة السابقة .

الفصل الثانى**فى استئناف قرارات المجالس الادارية**

المادة ٨ - تستأنف قرارات المجالس
الادارية من قبل المدير العام ومديرى ورؤساء
الدوائر الوقفية واصحاب العلاقة بها وفق
للاصول المنصوص عليها فى المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠

من المرسوم الاشتراعى رقم ٥٥/١٨ المعدل
بالقرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ .

المادة ٩ - مدة الاستئناف خمسة عشر
يوما من تاريخ تبليغ المعاملة أو القرار لصاحب
العلاقة ومن تاريخ صدور القرار عن المدير العام
فى بيروت ورؤساء الدوائر الوقفية وهى شهر
واحد لاستئناف قرارات المجالس الادارية فى
الملحقات من قبل المدير العام للأوقاف تبدأ من
تاريخ صدورها .

المادة ١٠ - تبليغ قرارات المجالس الادارية
من قبل مديري الأوقاف ورؤساء الدوائر الوقفية
للمدير العام خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .
يقدم المدير العام صورة عن تلك القرارات
الى مفتى الجمهورية خلال ثلاثة أيام من
ورودها .

المادة ١١ - لا يوقف الاستئناف تنفيذ
القرار المستأنف الا اذا تعلق القرار بالانشاءات
والاستبدال أو الحق ضررا بالأوقاف ، فانه يوقف
التنفيذ أو امر المجلس الشرعى الاعلى بوقف
التنفيذ وفاقا للمادة ٧١ من المرسوم الاشتراعى
رقم ٥٥/١٨ المعدل .

المادة ١٢ - يرفع الاستئناف الى المجلس
الشرعى الاسلامى الاعلى « اللجنة القضائية »
مباشرة أو بواسطة ادارة الأوقاف أو الدائرة
الوقفية المعنية فى غضون المدة المحددة بالمادة
التاسعة ، بموجب مذكرة من المدير العام
للأوقاف أو من مدير أو رئيس الدائرة الوقفية
بالطريقة التسلسلية وبموجب عريضة من صاحب
العلاقة .

اذا تقدم الاستئناف بواسطة محام
فعل هذا الاخير ان يرفق صورة عن وكلنه
بعريضة الاستئناف موقعا عليها بانها مطابقة
للأصول .

يمكن المرجع الاستئنافى ان يطلب من
الوكيل ابراز اصل الوكالة ومن كلا الطرفين
ابراز اصل اى مستند مرفق بعريضة الاستئناف
أو اللائحة الجوابية .

المادة ١٣ - يتضمن الاستئناف اسباب
الظعن فى القرار المستأنف من حيث الوقائع
والاحكام الشرعية والقانونية ويرفق بنسخة
منه ، وعند تعدد الفرقاء بعدد من النسخ مواز
لهم لا بلاغها منهم .

المادة ١٤ - يسجل الاستئناف لدى
الامانة العامة للمجلس الشرعى الاسلامى الاعلى
فى سجل مخصوص بتاريخ وروده ويعطى رقما
بالتسجيل .

تبليغ نسخة من الاستئناف للفريق الآخر،
ولهذا الفريق الرد على الاستئناف باللائحة
جوابية خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه ويمكن
اللجنة القضائية الترخيص لكلا الفريقين بتقديم
مذكرة تحدد مهلتها .

المادة ١٥ - اذا تعدد المستأنفون ذوو
المصلحة المشتركة يمكنهم ان يتقدموا باستئنافهم
من نسخة اصلية واحدة ، واذا تعدد المستأنف
عليهم ذوو المصلحة المشتركة عليهم ان يقدموا
لائحة جوابية من نسخة اصلية واحدة .

المادة ١٦ - بعد انقضاء المدة المحددة
بالمادة السابقة يعرض ملف الاستئناف على
رئيس اللجنة القضائية ليعين مقرر فى القضية
وله ان يتولى بنفسه وضوح التقرير فيها .
يتضمن التقرير ملخصا للوقائع وللأسباب المدلى
بها من الفريقين ورأى المقرر فى صحة الاستئناف
شكلا وموضوعا .

المادة ١٧ - يبقى التقرير سريا فلا
يطلع عليه أى من الفريقين الا بعد صدور
القرار النهائى فى القضية .

المادة ١٨ - تنعقد اللجنة القضائية
للنظر فى الاستئناف بالنصاب القانونى
وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بالاكثورية المنصوص
عليها وفقا لاحكام المادة ٥٤ من المرسوم
الاشتراعى رقم ٥٥/١٨ المعدل بالقرار رقم ٦٧/٥

المادة ١٩ - يمكن للجنة القضائية ان
تجرى تحقيقا أو كشفا بواسطة أحد اعضائها ،
وعند الاقتضاء بمعرفة أحد الخبراء تحدد اتعابه
ولها ان تستكمل بعض النواقص وذلك تمهيدا
للبت فى القضية .

تعجل اجرة الخبير من الفريق طالب
الكشف وتستقر بالنتيجة على خاسر القضية .

المادة ٢٠ - اذا خالف أحد أعضاء اللجنة
القرار يدون اسبابه مخالفته فى ذيل القرار
ولا يحق له انتقاد اسبابه .

المادة ٢١ - يوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها الحاضرون القرار المتخذ ، ويسجل القرار في السجل الخاص به خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدوره .

المادة ٢٢ - يتضمن قرار اللجنة القضائية ملخصاً للوقائع وبيان للأسباب الشرعية والقانونية الموجبة لتصديق القرار المستأنف أو لفسخه أو تعديله .

المادة ٢٣ - إذا قضت اللجنة القضائية بفسخ القرار المستأنف فعليها أن تنشر القضية مجدداً على الصورة المبينة في المواد السابقة .

المادة ٢٤ - لا تطبق أحكام المادة ٥٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥/١٨ المعدل على قرارات اللجنة القضائية وينحصر تطبيقها في قرارات المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ذاته دون سواها .

المادة ٢٥ - ترتفع يد اللجنة القضائية عن القضية بمجرد اصدار قرارها النهائي فيها ، ولا يجوز لها النظر مجدداً في أي جانب من جوانب القرار أو تصحيح خطأ وقع فيه الا اذا تعلق بخطأ مادي محض ووقع في النتيجة الحكمية .

الفصل الثالث

في طلب اعادة النظر في قرارات اللجنة القضائية

المادة ٢٦ - قرارات اللجنة القضائية نافذة بذاتها ، وانما يجوز اعادة النظر فيها من قبل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بناء على طلب مفتي الجمهورية أو صاحب العلاقة .

يقدم الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ القرار أو العلم به علماً لازماً وخلال عشرة أيام من تاريخ تقديم القرار الى مفتي الجمهورية .

المادة ٢٧ - يوجه طلب اعادة النظر الى المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ويجب أن يتضمن الطلب الاسباب الموجبة لاعادة النظر في القرار من قبل المجلس ، وأن يرفق بنسخة ، وعند تعدد الفرقاء بعدد من النسخ مواز لها ولهذا الفريق أو الفرقاء عند تعددهم الرد على الطلب بلائحة

جوابية واحدة يقدمها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ طلب الاعادة .

المادة ٢٨ - ان قرار اللجنة القضائية لا يعتبر نافذاً الا بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه وفي هذه الحال يكون قرار اللجنة نافذاً ما لم يتقدم اصحاب العلاقة بطلب اعادة النظر بقرارها من المجلس الشرعي الاعلى خلال المدة المذكورة طبقاً للفقرة ١ من المادة ٥٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥/١٨ المعدل .

المادة ٢٩ - يعين رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى أو نائبه مقررًا في طلب الاعادة ويمكنه احالة القضية على لجنة من اعضاءه وللمجلس ان يبت في طلب الاعادة بناء على تقرير المقرر، أو مباشرة ، وله ان يجري فيها أي تحقيق يراه لازماً لجلاء وقائعها . ويصدر قراره النهائي خلال مدة اقصاها خمسة واربعون يوماً من تاريخ تسجيل طلب الاعادة لدى الامانة العامة للمجلس .

وقرار مبرم ولا يجوز اعادة النظر فيه مجدداً في أي جانب من جوانبه .

المادة ٣٠ - تسجل قرارات المجلس الشرعي الاعلى الصادرة في طلبات الاعادة وفقاً للاصول المتبعة في تسجيل سائر قراراته .

الفصل الرابع

في تنفيذ قرارات اللجنة القضائية وقرارات المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى المتخذة في طلبات اعادة النظر فيها

المادة ٣١ - تبليغ قرارات اللجنة القضائية القضائية وقرارات المجلس الشرعي الاعلى المتخذة في طلبات اعادة النظر فيها بواسطة الامانة العامة للمجلس وفقاً لاصول التبليغ المنصوص عليها في المواد السابقة .

المادة ٣٢ - تنفذ قرارات اللجنة القضائية وقرارات المجلس الشرعي الاعلى بصدها بواسطة المديرية العامة للأوقاف ومديريات الاوقاف والدوائر الوقفية المختصة .

المادة ٣٣ - يستوفى عن صورة القرار

المصدقة رسم الاستنساخ المحدد في المادة ٣ من هذا النظام .

الفصل الخامس

في معاملات استبدال العقارات الوقفية

المادة ٣٤ - عندما يقرر المجلس الإداري قبول طلب الاستبدال وتعيين لجنة من الخبراء الموثوق بهم لتخمين قيمة عقار الوقف وقيمة العقار المقدم بدلا عنه ، أو عندما يعين لجنة من أعضائه لأجراء التخمين المطلوب وفقا للمادة السادسة من نظام استبدال العقارات الوقفية المعدلة بقرار المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى رقم ٣ تاريخ ١٩٧٩/١/٤ ، تبلغ ادارة الاوقاف طالب الاستبدال قبول الطلب وتعيين اللجنة مع دعوته الى حضور الكشف في موعده المعين .

المادة ٣٥ - اذا لم يحضر طالب الاستبدال المبلغ الدعوة الكشف في موعده المعين يصرف النظر عن حضوره وتقوم اللجنة بمهمتها في غيابه .

المادة ٣٦ - اذا اعترض طالب الاستبدال على تعيين اللجنة أو على تقريرها ينظر المجلس الإداري في الاعتراض ويقبله أو يرفضه .

المادة ٣٧ - يعجل طالب الاستبدال اتعاب الخبراء المعينين من قبل المجلس الإداري الذي يحدد اتعاب الخبراء بالقضية المعروضة عليه .

المادة ٣٨ - تجرى اللجنة الكشف والتخمين وتضع تقريرا بنتيجتهما ترفعه الى المجلس الإداري لأجراء المعاملة المقتضاة وتتخذ القرار بوضع العقار في المزايدة العلنية وباحالته على المزايد الأخير وفقا لاحكام المادة ٧ وما يليها من نظام استبدال العقارات الوقفية .

المادة ٣٩ - يبلغ طالب الاستبدال خلاصة قرار المجلس الإداري ، وله أن يستحصل على صورة مصدقة عنه بعد تأدية رسم الاستنساخ .

المادة ٤٠ - يرفع الاستئناف الى اللجنة

القضائية بموجب مذكرة من المدير العام للاوقاف ومدير ورئيس الدائرة الوقفية المعنية وبعريضة من صاحب العلاقة وترفق المذكرة أو العريضة بنسخ عنها ، وعند تعدد الفرقاء بعدد مواز لهم . وتتضمن المذكرة أو العريضة اسباب الطعن في القرار المستأنف والنصوص الشرعية والقانونية المسند اليها الاستئناف .

المادة ٤١ - ترفع المديرية العامة للاوقاف ومدير الاوقاف ورئيس الدائرة الوقفية المعنية في رفع المعاملة الى اللجنة القضائية فور انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ صاحب العلاقة أو علمه علما لازما للنظر فيها وفقا لاحكام المادة ٦ وما يليها من نظام استبدال العقارات الوقفية واحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥/١٨ المعدل بالقرار رقم ٦٧/٥ المتعلقة باللجنة القضائية .

المادة ٤٢ - تخضع قرارات اللجنة القضائية في معاملات الاستبدال للاصول وطريقة المراجعة ذاتها المنصوص عاها في المواد السابقة .

المادة ٤٣ - تطبق احكام هذا الفصل على استبدال الاوقاف الجارية عليها حقوق تصرفية للغير المنصوص عليها في القرار رقم ٨٠ تاريخ ١٩٢٦/١/٢٩ وتعليماته التفسيرية .

الفصل السادس

في استئناف قرارات الهيئات الاخرى

قرارات لجان الاوقاف المحلية

المادة ٤٤ - تستأنف قرارات لجان الاوقاف المحلية الى اللجنة القضائية وذلك طبقا لاحكام المادة ٢١ وما يليها من نظام لجان الاوقاف المحلية (القرار رقم ١٩٦٨/٧) .

المادة ٤٥ - تطبق احكام هذا النظام على استئناف قرارات المدير العام ، وتستأنف قرارات المدير العام في مهلة عشرة أيام من تاريخ تبليغ القرار وفقا للمادة ٧٥ من المرسوم ٥٥/١٨ المعدل بالقرار رقم ٦٧/٥ .

الفصل السابع احكام متفرقة وانتقالية

المادة ٤٦ - في غضون عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا النظام يودع المدير العام ومديرى الاوقاف ورؤساء الدوائر الوقفية الامانة العامة للمجلس الشرعى الاعلى لائحة باسماء الخبراء المعتمدين لديها ، ويختار مفتى الجمهورية بقرار منه الخبراء المقبولين لدى الادارة الوقفية .

المادة ٤٧ - تضع الامانة العامة للمجلس بالاتفاق مع المديرية العامة للاوقاف نماذج اشعارات التبليغ يجرى تعميمها على المديریات والدوائر الوقفية من نسختين يدرج فى ذيل الاشعار تنبيه : أن مدة الاستئناف تبدأ من تاريخ تبليغه .

كما تضع الامانة العامة بالاتفاق مع المديرية العامة للاوقاف نموذجاً لسجلين يخصص احدهما لتسجيل الاستئنافات، والاخر لتسجيل طلبات اعادة النظر فى قرارات اللجنة القضائية وقرارات المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى .

المادة ٤٨ - لمفتى الجمهورية ان يعينه النظر فى لائحة الخبراء المقبولين لدى ادارة الاوقاف كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤٩ - يعمل بهذا النظام بعد عشرة ايام من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

بيروت فى ٢٣ جمادى الثانية ١٤٠٠
و ٨ ايار ١٩٨٠

ولاية على المال

يراجع في شأن أحكام الحجر الكتاب التاسع
من مجلة الأحكام العدلية التي مازالت معمولاً بها
بعد صدور قانون الموجبات والعقود
وقد نشرت هذه المجلة بالكامل تحت عنوان
« معاملات مدنية » في الأردن

قانون

انتقال الاراضى الاميرية والموقوفة (١)

المادة ١ - حينما يتوفى شخص فان ما فى عهده من الاراضى الاميرية والموقوفة تنتقل على الدرجات الاتى ذكرها لشخص او لاشخاص متعددين ويقال لهؤلاء اصحاب حق الانتقال .

المادة ٢ - ان اصحاب الانتقال درجتهم الاولى فروع المتوفى يعنى اولاده او احفاده . وحق الانتقال يعود فى هذه الدرجة فى اول الامر للاولاد وبعده للاحفاد الذين يكونون خلفا لهم ولاحفاد الاولاد .

بناء عليه فكل فرع يوجد حيا حين وفاة المتوفى يسقط من حق الانتقال الفروع المتصلين بواسطته بالمتوفى وان الفرع الذى مات قبل المتوفى تقوم فروعه مقامه يعنى انهم يأخذون الحصة التى كانت ستنتقل له . واذا كان للمتوفى اولاد متعددين وقد توفوا جميعا سابقا فحصة كل واحد منهم تنتقل الى الفروع المتصلين بواسطته بالمتوفى . وعلى تقدير ان بعض الاولاد مات بلا فرع فينحصر حق الانتقال باولاد الباقين او بفروعهم . وكلما تعددت البطون تجرى المعاملة على هذه الاصول .

ان الذكور والاناث من الاولاد والاحفاد متساوون فى حق الانتقال .

المادة ٣ - ان اصحاب الانتقال درجتهم الثانية ابوا المتوفى وفروعهما واذا كان الابوان كلاهما فى قيد الحياة ينالان حق الانتقال على المساواة . واذا كان احدهما قد توفى سابقا فان فروعه تقوم مقامه على الدرجات توفيقا للاحكام المحررة فى الدرجة الاولى . وفى صورة عدم وجود فروع له فان حق الانتقال يناله منحصر الموجد منهما فى قيد الحياة الاب او الوالدة . واذا كان الابوان قد توفى كلاهما سابقا فتنقل حصة الاب الى فروعه وحصة الوالدة الى فروعها على الدرجات . واذا لم توجد فروع لاحدهما فحصته تبقى لفروع الآخر .

المادة ٤ - ان اصحاب الانتقال درجتهم الثالثة اجداد وجدات المتوفى وفروعهم واذا كان الاجداد والجدات من جهة الاب والام جميعهم فى قيد الحياة ينالون حق الانتقال على المساواة . واذا وجد احدهم قد توفى تقوم فروعه مقامه على الدرجات واذا لم توجد له فروع فان الحصة التى كانت ستصيبه تنتقل الى الموجود فى قيد الحياة زوجة الجد او زوج الجدة . واذا لم يوجد احدهما فى قيد الحياة فتنقل الى فروعه . واذا لم توجد فى قيد الحياة اجداد وجدات من جهة الام او الاب لم توجد لهم فروع ايضا فينال حق الانتقال منحصر من فى الجهة الاخرى من الاجداد والجدات او فروعهم . وبموجب هذه المادة فان من يخلف الابوين او الجدين من الفروع يتبعون الاحكام المحررة فى الدرجة الاولى للانتقال .

المادة ٥ - ان من فى الدرجات الاولى والثانية والثالثة من الفروع اذا نال حق الانتقال من جهات متعددة يأخذ الكل .

المادة ٦ - فى الدرجات المحررة فى المواد السابقة لانال حق الانتقال المؤخرة منها عند وجود المقدمة على انه فى حالة وجود اولاد واحفاد للمتوفى اذا وجد له ام او اب او احدهما فحصة السدس تنتقل لهؤلاء .

المادة ٧ - ان زوج او زوجة من يتوفى عند الاجتماع مع اصحاب حق الانتقال الذين فى الدرجة الاولى ينال حصة الربع وعند الاجتماع مع اصحاب حق الانتقال الذين فى الدرجة الثانية او مع الجد والجدة ينال حصة النصف واذا بموجب المادة الرابعة وجد الجد والجدة وفروعهما وقد اوجب لهم نيل حق الانتقال فان الحصة التى كانت ستصيب هؤلاء الفروع يأخذها ايضا الزوج او الزوجة . واذا لم يوجد احد من اصحاب حق الانتقال الذين فى الدرجتين الاولى والثانية ولا احد الجدين فينال الزوج او الزوجة حق الانتقال منحصر .

المادة ٨ - ان احكام المواد السابقة هى جارية ايضا فى حق المسقفات والمستغلات الوقفية ذات

الاجارتين والاجارة الواحدة القديمة والمستغلات ذات المقاطعة القديمة .

المادة ٩ - بمقتضى توسيع الحدود الانتقالية بموجب المادة السابقة فان المسقفات والمستغلات الوقفية والاجارات الحالية والمقاطعات القديمة والاراضى الموقوفة اذا كان بدل مقاطعات عشرها اقل من مائة بارة فى الالف بالنسبة الى قيمة الويركو فيصير ابلاغه الى هذا المقدار ولاجل الاراضى الموقوفة التى ستخصص لها مقاطعات مجددا يصير تطبيقها ايضا على هذه النسبة وما عدا ذلك فلاجل المسقفات والمستغلات الوقفية التى لم يصر توسيع حد انتقالها توفيقا للاصول السابقة فبحساب ثلاثين غرشا فى الالف من قيمة الويركو يكون رسم توسيع لازم ايفاؤه يقسم على ستين سنة ويوفى بحساب نصف فى الالف سنويا .

المادة ١٠ - تبقى الاجارات المخصصة الحالية ويراعى كما كان الشرط فى حدود انتقالية الاوقاف الواسعة بموجب شروط الواقف .

المادة ١١ - ان هذا القانون يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

المادة ١٢ - ان نظارتي المالية والاوقاف مأمورتان باجراء احكام هذا القانون .

اصدرت ارادتي بوضع هذه اللائحة القانونية فى موقع الاجراء مؤقتا وان تضم الى قوانين الدولة على ان يكلف المجلس العمومى حين افتتاحه اثبات قانونيتها .

فى ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٣١ و ٢١ شباط سنة ١٣٢٨ - ١٩١٢ .

قانون حقوق العائلة

المنكحات و المفارقات

الكتاب الاول

في المنكحات

الباب الاول

الفصل الاول

بخصوص الهدية او الخطبة

المادة ١ - لا ينعقد النكاح بالهدية والوعد

المادة ٢ - بعد تمام الوعد اذا امتنع أحد الطرفين عن النكاح او توفي فللخاطب ان يسترد الاشياء التي اعطاها حسابا عن المهر عينا ان كانت قائمة وبدا ان تلفت اما الاشياء التي اعطاها الطرفان لبعضهما بعضا هدية فتجرى احكام الهبة بحقتها .

المادة ٣ - حكم المادة الثانية جار ايضا بحق «الدولة . دراخومة» لغير المسلمين .

الفصل الثاني

في اهلية النكاح

المادة ٤ - يشترط لان يكون الخاطب حائزا اهلية النكاح ان يتم السنة الثامنة عشرة والمخطوبة ان تتم السنة السابعة عشرة من العمر .

المادة ٥ - اذا راجع المراهق الذي لم يكمل السنة الثامنة عشرة من العمر ويبين انه بلغ فللحاكم ان يأذن له بالزواج اذا كان حاله يتحمل ذلك .

المادة ٦ - اذا راجعت المراهقة التي لم تتم السنة السابعة عشرة من العمر وادعت انها بلغت فللحاكم ان يأذن لها بالزواج ان كان حالها يتحمل ذلك واذن وليها .

المادة ٧ - لا يجوز لاحد اصلا ان يزوج الصغير الذي لم يتم السنة السابعة عشرة من العمر

والصغيرة التي لم تتم السنة التاسعة من العمر .

المادة ٨ - اذا طلبت الكبيرة التي اتمت السنة السابعة عشرة من العمر ان تتزوج بشخص فالحاكم يبلغ ذلك لوليها واذا لم يعترض الولى او رؤى ان اعتراضه غير وارد يأذن بزواجها .

المادة ٩ - لا يجوز نكاح المجنون والمجنونة اذا لم يكن مبنيا على ضرورة واذا وجدت ضرورة يعقد الولى النكاح باذن الحاكم

المادة ١٠ - الولى في النكاح هو العصبية بنفسه على الترتيب .

المادة ١١ - يشترط في اهلية الولى للولاية ان يكون مكلفا فلا ولاية للصبي والمجنون والمعتوه على احد اصلا .

المادة ١٢ - يشترط رضاء الولى في انعقاد نكاح الخاطب الذي لم يتم السنة الثانية والعشرين من العمر والمخطوبة التي لم تتم السنة العشرين من المسيحيين .

الباب الثاني

الفصل الاول

فيمن هو ممنوع نكاحه

المادة ١٣ - التزوج بمنكوحة الغير ومعتدته ممنوع

المادة ١٤ - تزوج الرجل الذي له اربع زوجات منكوحات او معتدات بامرأة اخرى ممنوع .

المادة ١٥ - لا يجوز لاحد ان يتزوج المرأة التي طلقها ثلاثا مادامت البينونة القطعية باقية .

المادة ١٦ - جمع امرأتين بالنكاح كل منهما محرم للآخرى نسبا او رضاعا ممنوع ومن المعلوم ان جمعهما ممنوع ابدا اذا كانت كلناهما لو فرضت ذكرا لا يجوز تزوجه بالآخرى كالاختين

(١) صدر بارادة منية عن السلطان محمد رشاد في ٣١ ك ١ سنة ١٩٣٣ ، وقد رؤى نشره على سبيل الاسترشاد كمصدر تاريخي ، اذا كان مطبقا على جميع مواطني لبنان وسوريا وقد نشر في مسوريا بمجلة (المحامون) العدد الحادى والثلاثون - شباط - آذار سنة ١٩٦٦ .

أما إذا كانت أحدهما أو فرضت ذكرا ممنوع تزوجه بالآخرى وبالعكس غير ممنوع فيجوز جمعهما بالنكاح كالبنات وزوجة الأب .

المادة ١٧ - تزوج النساء ذوات الرحم المحرم برجل بينه وبينهن قرابة نسبية ممنوع أبدا والنساء المذكورات أربعة أصناف الأول أم الرجل وجداته . الثاني البنات والحفدة الإناث . الثالث الأخوات وبنات الأخوة والأخوات مطلقا وحفدتهن الإناث . الرابع العمات والخالات مطلقا .

المادة ١٨ - تزوج النساء بالرجل الذي بينه وبينهن قرابة بالرضاع ممنوع أبدا كالنساء ذوات الرحم المحرم المذكورات في المادة السابقة .

المادة ١٩ - تزوج النساء بالرجل الذي بينه وبينهن مصاهرة ممنوع أبدا والنساء المذكورات أربعة أصناف الأول زوجات الإبناء والحفدة الثاني أمهات الزوجات وجداتهن مطلقا الثالث زوجات الآباء والأجداد الرابع بنات الزوجات وحفدتهن الإناث لكن يشترط في الصنف الرابع لأجل المنع أن يقارب الزوجة ولو كانت المقاربة بنكاح فاسد تحصل المصاهرة الممنوعة

الفصل الثاني

في الممنوع نكاحه عند اليهود

المادة ٢٠ - لا يجوز أن يتزوج الرجل باخت زوجته المطلقة التي بقيد الحياة .

المادة ٢١ - لا يجوز للمرأة التي انفصلت عن زوجها ثم تزوجت بشخص آخر ثم انفصلت أيضا أن تتزوج بالزوج الأول مطلقا .

المادة ٢٢ - تزوج الرجل بنات أخوته وحفدتهن البنات غير ممنوع

المادة ٢٣ - ثبت حرمة المصاهرة بمجرد العقد في المحارم المبينة في الصنف الرابع من المادة ١٩ سواء حصلت مقاربة الزوجة أم لا وتثبت حرمة المصاهرة أيضا بالنكاح الفاسد مطلقا .

المادة ٢٤ - ممنوع تزوج المرأة التي صار تفريقها بسبب الزنا مرة أخرى

المادة ٢٥ - التزوج بزوجة الأخ المتوفي ممنوع إذا كان له أولاد .

المادة ٢٦ - الرضاع ليس معدودا من موانع النكاح .

في الممنوع نكاحه من المسيحيين

المادة ٢٧ - الزواج ممنوع بين أصحاب قرابة النسب والمصاهرة التي على خط منكر متشعب من أصل واحد وهذا المنع لا يتجاوز الدرجة السابعة ويجوز استحصال الأذن من الحاكم اعتبارا من الدرجة الرابعة إذا وجدت أسباب ضرورية وتعين الدرجات المذكورة بعدد البطون التي بين الخاطب والمخطوبة وبين أصلهما المشترك في القرابة النسبية والصهرية وفي تعيين درجة قرابة المصاهرة يعتبر الخاطب والمخطوبة شخصا واحدا .

المادة ٢٨ - حرمة المصاهرة باقية بعد زوال النكاح كما كانت

المادة ٢٩ - القرابة الناشئة من معمودية النصراني مانعة من الزواج حسب أحكام مذاهبهم المختلفة

المادة ٣٠ - لا يجوز لرجل أن يجمع امرأتين أو أكثر تحت نكاحه .

المادة ٣١ - الشخص الذي تزوج ثلاث مرات ممنوع من الزواج في المرة الرابعة

المادة ٣٢ - الرضاع ليس معدودا من موانع النكاح

الباب الثالث

الفصل الأول

في عقد النكاح

المادة ٣٣ - يعلن عقد النكاح قبل اجرائه

المادة ٣٤ - حضور شاهدين مكلفين بأثناء عقد النكاح شرط في صحة النكاح ويجوز أن يكون الشاهدان من أصول وفروع الخاطب والمخطوبة .

المادة ٣٥ - ينعقد النكاح بالإيجاب والقبول في مجلس النكاح من الطرفين أو وكيليهما .

المادة ٣٦ - الإيجاب والقبول في النكاح يكون بالألفاظ الصريحة كاتكحت وتزوجت .

المادة ٣٧ - حاكم القضاء الموجود فيه محل إقامة أحد الخطيبين أو نائبه المأذون بالأذنامة المخصوصة يحضرائه العقد وينظمه ويسجله .

المادة ٣٨ - إذا تزوج رجل امرأة وشرطت عليه أن لا يتزوج عليها أو تزوج فهي أو المرأة الثانية طالق فالعقد صحيح والشرط معتبر .

المادة ٣٩ - أحكام هذا الفصل جار أيضا بحق اليهود .

الفصل الثاني

في عقد النكاح بحق العيسويين

المادة ٤٠ - يجرى نكاح العيسويين من طرف المأمورين الروحيين ضمن مراسم دينهم .

المادة ٤١ - المأمورون الروحيون بعد تدقيق الأوراق المشعرة بهوية الطرفين يعلنون أنه سيصير اجراء التحقيقات اللازمة بتعليق الاعلانات على أبواب المعابد أو بسائر الصور .

المادة ٤٢ - عند حصول اعتراض على عقد النكاح فالمأمورون الروحيون يدققون ذلك وإذا رأوا أن الاعتراض غير وارد يجرون العقد بحضور المأمور المخصوص .

المادة ٤٣ - أن المأمور الروحي الذي سيجري النكاح مجبور على اخبار المحكمة المحلية قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل والحاكم يرسل مأمورا مخصوصا لمجلس النكاح في الوقت المعين ليقيم ويسجل النكاح الذي يجرى في دفتره المخصوص .

المادة ٤٤ - إذا امتنع الرؤساء الروحيون عن اجراء العقد فللطرفين أن يراجعا المحكمة المحلية ويعترضوا على الامتناع الواقع ويطلبان اجراء العقد وإذا وجدت ورقة تبين أسباب الامتناع فيدققها الحاكم وإذا لم يوجد أحد الموانع القانونية يجرى العقد وعند عدم وجود ورقة بذلك يبلغ الرؤساء الروحيون أن يبينوا أسباب امتناعهم بظرف شهر والا فيجرى العقد .

الفصل الثالث

في الكفاءة

المادة ٤٥ - يشترط في لزوم النكاح أن يكون الرجل كفوءا للمرأة في المال والحرفة وأمثال ذلك والكفاءة في المال أن يكون الزوج مقتدرا على اعطاء المهر المعجل وعلى القيام بنفقة الزوجة والكفاءة في الحرفة أن تكون تجارة الزوج أو خدمته التي سلكها مقاربة في الشرف لتجارة ولي الزوجة أو خدمته .

المادة ٤٦ - تعتبر الكفاءة في ابتداء العقد فإذا زالت بعد العقد لا تؤثر عليه .

المادة ٤٧ - لو كتبت الكبيرة وليها وزوجت نفسها لآخر بدون استحصال رضائه ينظر أن تزوجت كفوءا فالعقد لازم ولو كان بانقص من مهر المثل أما إذا تزوجت شخصا غير كفوء فللولي أن يراجع الحاكم ويطلب فسخ النكاح .

المادة ٤٨ - لو زوج الولي الكبيرة برضاها من رجل وهما لا يعلمان عدم كفاءته ثم تبين لها أنه غير كفوء فليس لأحد منهما حق الاعتراض أما إذا شرطت كفاءته حين العقد أو أخبر الزوج قبل الزواج أنه كفوء ثم ثبت أخيرا عدم كفاءته فلكل منهما مراجعة الحاكم وطلب فسخ النكاح

المادة ٤٩ - رضاء أحد الأولياء المتساوين في الدرجة يسقط حق اعتراض الآخرين وكذلك رضاء الولي البعيد في الدرجة إذا كان الولي الأقرب غائبا يسقط حق اعتراضه .

المادة ٥٠ - إنما يجوز للحاكم فسخ النكاح بعدم الكفاءة قبل ظهور الحمل . ورضاء الولي دلالة أو صراحة يسقط حق الفسخ .

المادة ٥١ - احكام هذا الفصل ليست جارية بحق غير المسلمين .

الباب الرابع

الفصل الاول

في فساد وبطلان النكاح

المادة ٥٢ - إذا كان أحد الطرفين غير حائز شروط الاهلية حين العقد فالنكاح فاسد .

المادة ٥٣ - المراتان المنوع جمعهما بالنكاح بموجب المادة السادسة عشرة إذا كانت احدهما أتمت النكاح فنكاح الثانية فاسد .

المادة ٥٤ - نكاح احدى النساء المبين منع تكاثرهن في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ فاسد .

المادة ٥٥ - نكاح المتعة والموقت فاسد .

المادة ٥٦ - النكاح الذي عقد بلا شهود فاسد

المادة ٥٧ - النكاح كرها فاسد .

المادة ٥٨ - تزوج غير المسلم بالمسلمة باطل

الفصل الثاني

في فساد وبطلان نكاح اليهود

المادة ٥٩ - نكاح المرأة المنوع نكاحها بموجب المواد ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ فاسد .

المادة ٦٠ - إذا لم يكن أحد الطرفين حائز شروط الاهلية حسب المواد المحررة في الفصل الثاني من الباب الاول فالنكاح فاسد .

المادة ٦١ - إذا لم تراعى بعد العقد الشروط التي بنيت نفعاً لأحد الطرفين حين العقد فالنكاح فاسد .

المادة ٦٢ - إذا لم يكن الشهود الحاضرون بمقد النكاح حائزين الأوصاف المطلوبة فالنكاح فاسد .

الفصل الثالث

في فساد وبطلان نكاح المسيحيين

المادة ٦٣ - نكاح من بينهما قرابة ومناسبة حسب الدرجات . المعينة بموجب المواد ١٧ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ باطل .

المادة ٦٤ - النكاح الثاني المعقود على النكاح القائم باطل .

المادة ٦٥ - التزوج في المرة الرابعة بعد التزوج ثلاث مرات وحصول المفارقة باطل .

المادة ٦٦ - نكاح المجنون فاسد .

المادة ٦٧ - إذا وجد في أحد الطرفين حين العقد شيء من الأمراض والأحوال المانعة من المقاربة فالنكاح فاسد .

المادة ٦٨ - إذا كان أحد الطرفين حين العقد غير حائز شروط الأهلية حسب المواد المحررة في الفصل الثاني من الباب الأول فالنكاح فاسد .

الباب الخامس

الفصل الأول

في بيان أحكام النكاح

المادة ٦٩ - يلزم مهر الزوجة ونفقتها على الزوج عند تمام عقد النكاح الصحيح ويثبت بينهما حق التوارث .

المادة ٧٠ - يجبر الزوج على تدارك مسكن شرعي بسائر لوازمه في المحل الذي يختاره لأجل الزوجة .

المادة ٧١ - تجبر الزوجة بعد استيفاء المهر المعجل على الإقامة في بيت زوجها إذا كان مسكنا شرعيا وكذا على الذهاب معه إذا أراد الزوج الذهاب إلى بلدة أخرى إذا لم يوجد مانع .

المادة ٧٢ - ليس للزوج أن يسكن في بيته بدون رضا زوجته أحدا من أهله وأقاربه عدا ولده الصغير الغير مميز وكذا ليس للزوجة أن تسكن معها أحدا من أولادها وأقاربها بدون رضا الزوج .

المادة ٧٣ - الزوج مجبور على حسن معاشرة زوجته والزوجة مجبورة أيضا على إطاعة زوجها في الأمور المباحة .

المادة ٧٤ - الرجل مجبور على إجراء العدالة والمساواة بين زوجاته المتعددات .

المادة ٧٥ - النكاح الباطل مطلقا سواء حصلت المقاربة أم لا والنكاح الفاسد إذا لم تحصل فيه المقاربة لا يفيدان الحكم أصلا وعليه لا تثبت بينهما أحكام النكاح الصحيح كالنفقة والمهر والنسب والعدة وحرمة المصاهرة والتوارث .

المادة ٧٦ - إذا حصلت المقاربة في النكاح الفاسد يلزم بها المهر والعدة ويثبت بها النسب وحرمة المصاهرة إنما لا تثبت الأحكام التي كالنفقة والتوارث .

المادة ٧٧ - بقاء الطرفين على الزوجية ممنوع بالنكاح الباطل والفاسد مطلقا وإذا لم يفرقا يفرق بينهما بالمحاكمة .

الفصل الثاني

في أحكام نكاح المسيحيين

المادة ٧٨ - يشترط في الدعوى لأجل الحكم بفسخ النكاح الفاسد والتفريق بين الطرفين وحق الدعوى بهذا الخصوص عائد للزوجين فقط ويسقط بمرور سنة من تاريخ الاطلاع على سبب الفساد .

المادة ٧٩ - النكاح الباطل حسب المادة ٦٤ إذا عقد بدون العلم يسبب البطلان فالولد الحاصل منه يعد مشروعا .

الباب السادس

الفصل الأول

في المهر

المادة ٨٠ - المهر مهران : أما المهر المسمى وهو الذي سماه الطرفان قليلا كان أو كثيرا أو مهر المثل وهو مهر امرأة تقارنها وتمثلها من قوم أبيها وإن لم يوجد فمن أهالي بلدها .

المادة ٨١ - يجوز تعجيل وتأجيل المهر المسمى تماما أو قسما منه .

المادة ٨٢ - إذا أجل المهر لمدة معينة فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الأجل ولو وقع الطلاق بينهما أما إذا توفى الزوج فيسقط الأجل لوفاة أحد الزوجين .

المادة ٨٣ - إذا سمي المهر في العقد الصحيح وتوفى أحد الطرفين أو وقع الطلاق بعد الاجتماع

الصحيح يلزم المهر المسمى تماما اما اذا وقع الطلاق قبل الاجتماع الصحيح يسقط نصف المهر المسمى واذا وقع الفراق من طرف الزوجة باحدى الصور كما لو فرق الزوجة وليها بسبب عدم الكفاءة يسقط تمام المهر المسمى .

المادة ٨٤ - اذا لم يسم المهر في العقد الصحيح او سمي وكانت التسمية فاسدة ثم توفي أحد الطرفين او وقع الطلاق بعد الاجتماع الصحيح يلزم مهر المثل اما اذا وقع الطلاق قبل الاجتماع الصحيح فتلزم المتعة (وهي عبارة عن قميص وأزرار وملحفة) وتعين المتعة حسب العرف والعادة على شرط ان لا تتجاوز مهر المثل .

المادة ٨٥ - اذا وقع الفراق بعد المقاربة في العقد الفاسد فان سمي المهر يلزم اقل المهرين من المهر المسمى ومهر المثل وان لم يسم او سمي فاسدا فيلزم مهر المثل بالغا ما بلغ اما اذا حصل الفراق قبل المقاربة فلا يلزم مهر أصلا .

المادة ٨٦ - اذا حصل اختلاف في المهر المسمى ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل الا اذا كان ادعاء التسمية من طرف الزوجة فينبغي ان لا يتجاوز المقدار الذي تدعيه مهر المثل وان كان من طرف الزوج فينبغي ان لا يكون اقل من المقدار الذي يدعيه .

المادة ٨٧ - اذا حصل اختلاف في المهر المسمى فان كان الزوج يدعي المهر المتعارف عليه فالقول قوله .

المادة ٨٨ - اذا تزوج شخص في مرض اماته وكان المهر المسمى مساويا لمهر مثل الزوجة تأخذه من تركته وان كان زائدا عنه يجرى حكم الوصية بحق الزائد .

المادة ٨٩ - المهر مال الزوجة ولا تجبر على عمل الجهاز منه .

المادة ٩٠ - ممنوع أخذ الأبوين والأقرباء دراهم أو أشياء خلافا لاجل تزويج البنت أو تسليمها .

المادة ٩١ - أحكام هذا الفصل ليست جارية بحق غير المسلمين .

الفصل الثاني

في النفقة

المادة ٩٢ - النفقة تصير لازمة الاداء بتراضي الزوجين على شيء معين أو بحكم القاضي والنفقة المقدرة بهذه الصورة يجوز تزييدها وتنقيصها بتغير الأسعار أو بتبديل أحوال الزوجين عسرا ويسرا ويتحقق انها أقل أو أكثر من قدر الكفاية

المادة ٩٣ - النفقة تصير معجلة بالتعجيل واذا استوفتها الزوجة ووقعت الوفاة أو الطلاق وهي موجودة عينا بيدها فلا تسترد .

المادة ٩٤ - اذا امتنع الزوج الحاضر عن الانفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة يقدر الحاكم النفقة حسب حال الطرفين اعتباراً من يوم الطلب ويأمر باعطائها سلفاً عن المدة التي يعينها .

المادة ٩٥ - تسقط نفقة المدة المارة قبل التقدير والتعجيل .

المادة ٩٦ - اذا عجز الزوج عن الانفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة فالحاكم يقدر النفقة اعتباراً من يوم الطلب على أن تكون ديناً بذمة الزوج وبأذن الزوجة بأن تستدين باسم الزوج .

المادة ٩٧ - لو ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى أو تغيب بذهابه لمحل بعيد مدة سفر أو اقرب أو فقد فالحاكم يقدر النفقة اعتباراً من يوم الطلب بعد اقامة البينة على الزوجية وتحليف الزوجة بأن الزوج لم يترك لها نفقة وانها الآن ليست ناشزة وليست مطلقة انتقضت عدتها وبأذن الزوجة لدى الحاجة بالاستدانة باسم الزوج .

المادة ٩٨ - في المحلات التي تكون الزوجة المعسرة مأدونة بالاستدانة من طرف الحاكم بموجب المواد السابقة ينظر من تلزمه نفقتها اذا كانت ليست بذات الزوج فيلزم باقراض الزوجة عند الطلب وفي الاستقبال له حق الرجوع على الزوج فقط اما اذا استدانت الزوجة من اجنبي فالدائن مخير ان شاء طلب من الزوجة وان شاء من الزوج .

المادة ٩٩ - اذا كان للزوج الغائب مال بيد الغير أو بذمته وأقر المستودع أو المديون بالمال الذي بيده أو بذمته وبالزوجية أو أنكر ذلك وأثبتته الزوجة بالبينة فبعد أن يحلف الحاكم الزوجة بأن الزوج لم يترك لها نفقة وانها الآن ليست ناشزة ومطلقة مضت لعدتها يقدر النفقة للزوجة من ذلك المال أو من ثمنه اعتباراً من يوم الطلب .

المادة ١٠٠ - لا يسقط المقدار المتراكم من النفقة المقدرة قضاء أو رضاء بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين ولا يسقط الغير مستدان بأمر الحاكم بالنشوز .

المادة ١٠١ - اذا تركت الزوجة بيت زوجها بدون سبب مشروع وذهبت منه أو كانت في بيتها ومنعت زوجها من الدخول اليه قبل طلب نقلها لبيت آخر تسقط نفقتها مدة دوام هذا النشوز .

الكتاب الثاني

في المفارقات

الباب الأول

الفصل الأول

احكام عمومية

المادة ١٠٢ - الزوج المكلف اهل للطلاق .

المادة ١٠٣ - محل الطلاق المرأة المنكحة بالنكاح الصحيح أو المعتدة اما الزوجة المعتدة التي فسخ نكاحها ليست محلا للطلاق .

المادة ١٠٤ - طلاق السكران غير معتبر .

المادة ١٠٥ - الطلاق الواقع بالاكراه غير معتبر

المادة ١٠٦ - شرط تعليق الطلاق صحيح .

المادة ١٠٧ - اضافة الطلاق للزمان المستقبل صحيح .

المادة ١٠٨ - الزوج يملك تطبيق الزوجة ثلاث مرات .

المادة ١٠٩ - الطلاق يقع بالألفاظ الصريحة وبالألفاظ الكتابية المتعارف عليها بحكم الصريحة اما الغير متعارف عليها فوقع الطلاق بها متوقف على نية الزوج واذا اختلف الطرفان يكون الزوج نوى الطلاق أم لا فيصدق الزوج بيمينه .

المادة ١١٠ - الزوج الذي يطلق زوجته مجبور على اخبار الحاكم بذلك .

الفصل الثاني

في الطلاق الرجعي والبائن

المادة ١١١ - اذا طلق رجل زوجته باللفظ الصحيح بعد مقاربتها يقع الطلاق رجعيا .

المادة ١١٢ - الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق ارجاع زوجته قولاً أو فعلاً ولا يسقط هذا الحق بالاسقاط .

المادة ١١٣ - اذا راجعها الزوج في العدة فيكون ادام النكاح الموجد ولا حاجة لرضاء المرأة بذلك ولا يلزم مهر جديد .

المادة ١١٤ - الرجوع المعلق بالشرط والمضاف للزمان المستقبل ليس بصحيح .

المادة ١١٥ - الرجوع صحيح بعد الطلاق الاول الرجعي وكذلك بعد الطلاق الثاني الرجعي وتحصل البينونة القطعية بالطلاق الرجعي الثالث .

المادة ١١٦ - اذا طلق رجل زوجته بنكاح صحيح قبل مقاربتها يقع الطلاق بائنا وكذا يقع بائنا بالألفاظ التي تفيد البينونة واذا طلقها على عوض .

المادة ١١٧ - الطلاق البائن يزيل الزوجية في الحال ولا يمنع طلاق واحد بائن أو طلاقان من تجديد النكاح وتحصل البينونة القطعية بعد الطلاق الثالث .

المادة ١١٨ - تزول البينونة القطعية اذا تزوجت الزوجة بعد انقضاء عدتها بآخر بدون قصد التحليل وقاربها الزوج الآخر ثم فارقتها وانقضت عدتها .

الفصل الثالث

في خيار التفريق

المادة ١١٩ - اذا اطلعت المرأة السالمة من عيوب المقاربة ان زوجها مصاب بعلّة من تلك العلل فلها ان تراجع الحاكم وتطلب الفراق اما المرأة المبتلاة باحدى العيوب المذكورة فلا يجاب طلبها وليس للزوجة التي قاربها الزوج حق الخيار بسبب عيب من هذا القبيل .

المادة ١٢٠ - اذا اطلعت الزوجة قبل النكاح على عيب الزوج ماعدا العنة أو رضيت بعد النكاح بأى عيب كان يسقط حق خيارها انما لا يسقط الاطلاع على العنة قبل النكاح حق الخيار .

المادة ١٢١ - اذا راجعت الزوجة الحاكم حسب المواد السابقة ينظر فان كانت العلة غير قابلة للزوال فالحاكم يفرق بينهما بالحال وان كانت قابلة للزوال فالحاكم يمهل الزوجة مدة سنة اعتباراً من زمن الحادثة أو من وقت افاقته ان كان مريضاً واذا مرض الزوج أو الزوجة مدة قليلة أو كثيرة بدرجة لا يمكن فيها المقاربة

أو تغيبت الزوجة فلا تحسب المدة المارة على هذه الصورة وأما غياب الزوج وأيام حيض الزوجة فتحسب وإذا لم تنزل العلة بظرف هذه المدة ولم يرض الزوج بالطلاق وأصرت الزوجة على طلبها يفرق الحاكم بينهما وإذا ادعى الزوج المقاربة سواء كانت في بداية الحادثة أو نهايتها فإن كانت الزوجة ثيباً فالقول قول الزوج مع اليمين وإن كانت بكراً فالقول قولها بلا يمين .

المادة ١٢٢ - إذا اطلعت الزوجة بعد النكاح أن الزوج مبتل بعلّة لا يمكن الإقامة بها معه سوية بلا ضرر كالجذام والبرص وعلّة الزهري أو حدثت به أخيراً هكذا علة فلها أن تراجع الحاكم وتطلب التفريق والحاكم يرى أن كان يوجد أمل بزوال العلة يؤجل التفريق سنة واحدة وإذا لم تنزل بظرف هذه المدة ولم يرض الزوج بالطلاق وأصرت الزوجة أيضاً على طلبها يحكم الحاكم بالتفريق ووجود أحد العيوب في الزوج كالعمى والعرج لا توجب التفريق .

المادة ١٢٣ - إذا جن الزوج بعد عقد النكاح وراجعت الزوجة وطلبت التفريق فالحاكم يؤجل التفريق سنة وإذا لم ينزل الجنون بظرف هذه المدة وأصرت الزوجة يحكم بالتفريق .

المادة ١٢٤ - خيار الزوجة في الظروف التي أُلها الخيار ليس من الضروري أن يكون على الفور فلها أن تؤخر الدعوى مدة ولها أن تتركها مدة بعد إقامتها .

المادة ١٢٥ - إذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق بموجب المواد السابقة فليس للزوجة حق الخيار في الزواج الثاني .

المادة ١٢٦ - إذا اختفى زوج امرأة أو ذهب لمحل مدة سفر أو أقرب وتغيّب أو فقد وتعذر تحصيل النفقة وطلبت زوجته التفريق فالحاكم بعد إجراء التحقيقات اللازمة يحكم بالتفريق بينهما .

المادة ١٢٧ - إذا ترك رجل مالا من جنس النفقة وتغيّب وراجعت زوجته الحاكم وطلبت التفريق فالحاكم يجرى التحقيقات اللازمة بحق الرجل المذكور فإذا حصل يأس من أخذ خبر بمحلّه وحياته أو مماته يؤجل ذلك أربع سنوات اعتباراً من تاريخ اليأس وإذا لم يمكن أخذ خبر بظرف هذه المدة وأصرت الزوجة على طلبها

يفرق بينهما الحاكم وإذا كانت غيبة الزوج في المحاربة فالحاكم يحكم بالتفريق بعد مرور سنة من عودة الطرفين المتحاربين وأسرانها لمحلّتهم وعلى كلا الحالتين فالزوجة تعتدّ بعدة الوفاة اعتباراً من تاريخ الحكم .

المادة ١٢٨ - إذا حكم بتفريق امرأة بموجب المواد السابقة وتزوجت بآخر ثم ظهر الزوج الأول فظهوره لا يوجب فسخ النكاح الأخير .

المادة ١٢٩ - إذا حكم بوفاة شخص ثم تزوجت زوجته بشخص آخر فإن تحققت حياة الزوج الأول يفسخ النكاح الثاني .

المادة ١٣٠ - إذا ظهر نزاع وشقاق بين الزوجين وراجع أحدهما الحاكم فالحاكم يعين من عائلة الطرفين حكماً وإذا لم يوجد شخص لتعيينه حكماً من عائلة الطرفين أو أحدهما أو وجد لكن غير حائز أوصاف الحكم يعين من يناسبهم من الخارج ومجلس العائلة المتشكل على هذه الصورة يدقق إفادات ومدافعات الطرفين ويجتهد في إصلاح ذات البين وإذا لم يمكن الإصلاح فإن كان القصور من جهة الزوج يفرق الحاكم بينهما وإن كان من جهة الزوجة يجرى المخالصة على تمام المهر أو على قسم منه وإذا لم يمكن اتفاق الحكّمين فالحاكم يعين هيئة أخرى حائزة الأوصاف المطلوبة أو يعين حكماً ثالثاً ليس له قرابة للطرفين وحكم الحكّمين قطعي وغير قابل الاعتراض .

المادة ١٣١ - الحكم الصادر بالتفريق بموجب المواد السابقة يتضمن الطلاق البائن ويسجل ذلك حسب الأصول .

الفصل الثاني

الباب الثاني

في مفارقات العيسويين

المادة ١٣٢ - عند تحقق أحد الأسباب الآتية فلاحد الطرفين أن يراجع الحاكم ويطلب التفريق

١ - ارتكاب أحد الزوجين فعل الزنا لكن تسقط دعوى التفريق بمرور سنة اعتباراً من تاريخ الاطلاع على الزنا وتمرور خمس سنوات اعتباراً من تاريخ وقوعه .

٢ - عدم زوال الجنون الطارئ على أحد الزوجين بظرف ثلاث سنوات إذا أصبح دوام حياة الزوجين متعذراً .

٣ - الحكم على أحد الزوجين بالجزاء أكثر من خمس سنوات بسبب الجرائم العادية .

الباب الثالث

الفصل الاول

في العدة

المادة ١٣٩ - مدة العدة ثلاث حيضات كاملات للمرأة المتكوجة بعقد صحيح اذا طلقها زوجها أو فرقا بينهما بالفسخ والتفريق بعد الاجتماع ولم تكن حاملا أو بالغة سن اليأس واذا ادعت المرأة انقضاء عدتها قبل مرور ثلاثة أشهر لا يقبل منها ذلك .

المادة ١٤٠ - اذا لم تر المعتدة الحيض أصلا خلال المدة المذكورة أو رأت حيضة أو حيضتين ثم انقطع الحيض فان كانت بلغت سن اليأس تعتد بثلاثة أشهر من تاريخ وصولها وان لم تكن بلغت فتعتد بتسعة أشهر اعتبارا من زمن لزوم العدة .

المادة ١٤١ - مدة عدة المرأة المتكوجة بعقد صحيح اذا طلقها زوجها أو فرق بينهما بالفسخ بعد الاجتماع وكانت بالفت سن اليأس هي ثلاثة أشهر .

المادة ١٤٢ - أحكام المواد السابقة جارية أيضا في المرأة المقاربة بشكاح فاسد أو المتوفى عنها زوجها .

المادة ١٤٣ - يلزم على المرأة المتوفى عنها زوجها والمتكوجة بنكاح صحيح ما عدا الحامل أن تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام سواء حصل الاجتماع أم لا .

المادة ١٤٤ - يلزم على المرأة المتكوجة بعقد صحيح اذا طلقها زوجها وفرق بينهما بالفسخ أو توفى عنها زوجها وهي حامل أن تعتد لحين وضع حملها واذا أسقطت فان كان مستبين الخلقة فهو كالحمل والا فلا تنقض عدتها به بل تجرى المعاملة وفقا للأحكام المحررة في المواد السابقة وحكم هذه الفقرات جار أيضا بحق المرأة المتكوجة بعقد فاسد اذا فرق بينهما أو توفى زوجها وهي حامل .

المادة ١٤٥ - مبدأ العدة المحررة في المواد السابقة وقوع الطلاق أو الفسخ أو وفاة الزوج ولو لم تطلع الزوجة على ذلك .

المادة ١٤٦ - لا تلزم العدة اذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل الاجتماع والمقاربة في النكاح الصحيح أو الفاسد .

المادة ١٤٧ - اذا توفى زوج المعتدة بالطلاق الرجعي تسقط عدة الطلاق ويلزم الاعتداد بعدة

٤ - اذا وجد أحد الزوجين في محل بعيد مدة سفر مدة خمس سنوات ولم يؤخذ خبر عن حياته أو مماته .

٥ - ترك أحد الزوجين الآخر مدة أكثر من خمس سنوات .

٦ - اذا كان أحد الزوجين مبتليا قبل النكاح بالزهرى والصرعة واطلع الآخر على ذلك بعد الزواج .

٧ - مجاسرة أحد الزوجين على أفعال تلقى حياة الآخر بالتهلكة وبهذه الصورة يسقط حق الدعوى بمرور خمس سنوات اعتبارا من تاريخ الواقعة .

المادة ١٣٣ - يجوز منع الطرف المسبب للفراق عن إجراء عقد نكاح جديد مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وان كان كلا الطرفين مسببا فيجوز منعهما أيضا .

المادة ١٣٤ - اذا طلب أحد الزوجين استنادا على أحد الأسباب الموجبة للمفارقة أن يعيش مفردا مع بقاء النكاح وأحكامه فيجوز الحكم بأن يعيشا على تلك الصورة عند تحقق ذلك واذا أصر الطرف الآخر على المفارقة يحكم بها ويجوز لكل واحد من الزوجين المحكوم عليهما بأن يعيشا منفردين أن يطلب الفراق استنادا على الحكم الواقع .

المادة ١٣٥ - العفو عن الفعل الذي هو من أسباب المفارقة يسقط حق الدعوى الناشئة عن ذلك الفعل .

المادة ١٣٦ - عند وقوع دعوى المفارقة ينتخب من طرف المحكمة مصلحا من كل من عائلة الطرفين ويتشبت باصلاح البين بمعرفته أو بمعرفة الرؤساء الروحانيين واذا لم يمكن اصلاح البين ترى وتفصل الدعوى حسب الأصول .

المادة ١٣٧ - يجوز طلب إجراء المراسيم الدينية المتعلقة بفسخ النكاح بمراجعة الرؤساء الروحانيين بطرف ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ صدور الحكم وبهذه الصورة لا ينفذ الحكم الصادر أثناء المدة المذكورة ويلزم على المحكوم عليه أن يطلب انفاذ الحكم بطرف عشرين يوما على النهاية بعد انقضاء المهلة المذكورة والا فيصبح الحكم كأن لم يكن .

المادة ١٣٨ - تجرى أحكام المواد السابقة أيضا بحق الموسويين اذا علق الزوج الطلاق على أذن الحاكم وللزوجة حق طلب التفريق بالأسباب المذكورة .

الوفاة من جديد ولا تلزم في الطلاق البائن بل تكمل عدة الطلاق .

المادة ١٤٨ - تدام عدة عند الموسويين عند وقوع الطلاق أو الفسخ أو وفاة الزوج مطلقا في العهد الصحيح أو الفاسد ومدة عدة واحدة وتسعين يوما إلا إذا كانت المرأة حاملا أو ذات ولد فتتمدد عدتها إلى أن يكمل الولد سنتين من العمر وإذا توفي الولد فعدها واحد وتسعون يوما من تاريخ الوفاة .

المادة ١٤٩ - مدة العدة عند العيسويين سنة من تاريخ الفراق ولو وضعت حملها .

الفصل الثاني

في نفقة العدة

المادة ١٥٠ - تلزم نفقة المعتدة على زوجها .
المادة ١٥١ - تلزم نفقة العدة للمرأة المطلقة إذا كانت ناشزة .

المادة ١٥٢ - لا تلزم نفقة العدة للمرأة التي توفي زوجها سواء كانت حاملا أم لا .

المادة ١٥٣ - إذا انقضت مدة العدة بدون تقدير نفقة لها قضاء أو رضاء تسقط النفقة .

المادة ١٥٤ - لا يسقط المقدار المتراكم من النفقة المقدرة بوفاة أحد الزوجين .

المادة ١٥٥ - المواد الغير مخالفة للأحكام المستثناة بهذا القرار بحق غير المسلمين جارية أيضا بحقهم مالم توجد صراحة مخصوصة .

المادة ١٥٦ - (١)

المادة ١٥٧ - ناظر العدلية مأمور بإجراء هذا القرار .

أصدرت إرادتي بوضع هذا القرار موقع التطبيق على أن يكلف المجلس العمومي بقانونيته وقت اجتماعه في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٣٣٣

قانون

بشان التوارث بين مختلفي الجنسية

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة ١ - يحق للبنانيين أن يرثوا عن الأجانب أموالهم المنقولة والثابتة .

كما وأنه يحق لرعايا الدول الأجنبية أن يرثوا عن اللبنانيين أموالهم المنقولة والثابتة بشرط أن تكون قوانين بلادهم تمنح اللبنانيين الحق نفسه .

وكذلك يحق التوارث بين الأجانب المختلفي الجنسيات في الأموال المنقولة والثابتة .

المادة ٢ - أن المادة السابقة لا تطبق إلا على التركات التي تستحق بعد نشر هذا القانون .

المادة ٣ - ألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

بيروت في ١٨ حزيران سنة ١٩٢٩

مرسوم اشتراعي رقم ٣٥٣ -
بتحديد مدة التصريحات المختصة بالأحوال الشخصية (٢)

أن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على تصريح ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١
بناء على المرسوم رقم ٩٤٦ تاريخ ٢٧ تموز ١٩٤٢ م .

وبناء على اقتراح وزير الداخلية
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٤٣

يرسم ما يأتي

المادة ١ - كل شخص لم يتقدم للإحصاء في حينه أو لم يجر قبل تاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ القيود أو التصريحات المختصة بالأحوال الشخصية في مدتها القانونية ، يجب عليه القيام بذلك في مهلة تنتهي في ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٣ والا استهدف للعقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء .

المادة ٢ - أن الأشخاص الذين تكون مخالفتهم لأحكام القوانين والأنظمة المختصة بالإحصاء والأحوال الشخصية واقعة بعد تاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ وقبل نشر هذا المرسوم الاشتراعي في الجريدة الرسمية يمكنهم تقديم التصريحات اللازمة عنها في المهلة المبينة في المادة الأولى .

لا يجوز ملاحقة أو إجراء التعقبات القانونية بحق أحد من جراء المخالفات المذكورة الحاصلة قبل نشر هذا المرسوم الاشتراعي .

المادة ٣ - ترفع طلبات القيد في سجل الإحصاء إلى المحكمة ذات الاختصاص فتصدر

(١) ملغاة بقرار حاكم لبنان الكبير رقم ١٠٠٣ الصادر في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٢١ م

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠٧٣ في ٢٤/٣/١٩٤٣ .

قراراً بأجرائه ، أما التصريحات عن وقوعات النفوس فتقبلها دوائر الاحصاء وتقيدها مباشرة دون حاجة الى قرار قضائي .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم الاشتراعى فى الجريدة الرسمية ، ويبلغ حيث تدعو الحاجة الى ذلك .

بيروت فى ١٦ اذار سنة ١٩٤٣

قانون

يختص بالأحوال الشخصية للطائفة الدرزية (٠)

• اقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية اللبنانية القانون الاتى نصه :

الفصل الاول

فى اهلية الزواج

المادة ١ - يحوز الحاطب على أهلية الزواج باتمامه الثامنة عشر والمخطوبة باتمامها السابعة عشرة من العمر .

المادة ٢ (١) - لاحتد شيخى العقل او قاضى المذهب ان يأذن بالزواج للمراهق الذى أكمل السادسة عشرة من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة اذا ثبت اذن لديه طبيا ان حاله يتحمل ذلك ، على أن يكون اذن احد شيخى العقل او قاضى المذهب موقوفا على اذن ولى المراهق .

المادة ٣ (٢) - لاحتد شيخى العقل او قاضى المذهب ان يأذن بالزواج للمراهقة التى اكملت الخامسة عشرة من العمر ولم تكمل السابعة عشرة اذا ثبت لديه طبيا ان حالها يتحمل ذلك واذن وليها .

المادة ٤ (٣) - اذا اذن احد شيخى العقل او قاضى المذهب بزواج المراهق والمراهقة بدون اذن الولى حق لكل من المراهق والمراهقة أن يطلب فسخ الزواج فى مدة ستة أشهر تبتدىء من تاريخ بلوغ السن المبينة فى المادة الأولى .

المادة ٥ (٤) - لا يجوز لاحتد اصلا ان يزوج الصغير الذى لم يتم السادسة عشرة والصغيرة التى لم تتم الخامسة عشرة .

لا يجوز تزويج المعتوه ولا المعتوهة ولا المريض ولا المريضة بعلّة من العلل السارية وهى الامراض

الزهرية والجذام والتدرن الرئوى فى طور النمو .
وعلى احد شيخى العقل او قاضى المذهب ان يستثبت قبل الاذن بالزواج سلامة الزوجين من العته والعلل السارية بتكليفهما ابراز شهادة صحية من طبيب قانونى ويجوز الاعتراض على هذه الشهادة لدى احد شيخى العقل او قاضى المذهب وقراره بشأنها قابل لطرق المراجعة .

المادة ٦ (٥) - اذا طلبت الكبيرة التى يتراوح سنّها بين السابعة عشرة والحادية والعشرين ان تتزوج بشخص فاحتد شيخى العقل او قاضى المذهب يبلغ ذلك لوليها ، واذا لم يعترض الولى فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه او اعترض ورؤى اعتراضه فى غير محله ، اذن احد شيخى العقل او قاضى المذهب بزواجهما .

المادة ٧ - الولى فى الزواج هو العصبة بنفسه على الترتيب ويشترط ان يكون مكلفا ، فلا ولاية للصبي والمجنون والمعتوه على احد اصلا .

المادة ٨ (٦) - اذا لم يكن لطالب الزواج ولى او كان وليه غير حائز الاهلية القانونية فيقوم بالولاية احد شيخى العقل او قاضى المذهب او من يستنبه لهذه الغاية .

الفصل الثانى

فى من هو ممنوع زواجه

المادة ٩ - عقد الزواج على مزوجة الغير او معتدته ممنوع وباطل .

المادة ١٠ - ممنوع تعدد الزوجات فلا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجتين وان فعل فزواجه من الثانية باطل .

المادة ١١ - لا يجوز لاحتد ان يعيد مطلقته .

المادة ١٢ - تزوج النساء ذوات الرحم المحرم برجل بينه وبينهن قرابة نسبية ممنوع وباطل .
والنساء المذكورات اربعة اصناف :

١ - ام الرجل وجداته .

٢ - البنات والحفيدات .

٣ - الاخوات وبنات الاخوة والاخوات مطلقا وحفيداتهن .

٤ - العمات والحالات مطلقا .

المادة ١٣ - تزوج النساء الرجل الذى بينه وبينهن مصاهرة ممنوع وباطل .
والنساء المذكورات اربعة اصناف :

١ - زوجات الابتاء والحفدة •

٢ - امهات الزوجات وجداتهن مطلقا •

٣ - زوجات الالباء والاجداد •

٤ - بنات الزوجات وحفيداتهن •

الفصل الثالث

في عقد الزواج

المادة ١٤ - يتم عقد الزواج بالايجاب والقبول من الفريقين في مجلس العقد بحضور شهود ويجوز ان يكون الشهود من اصول وفروع الخاطب والمخطوبة على ان لا يقل عددهم عن اربعة ويجب ان يتم العقد كتابة وان يوقعه الزوجان وشهودهما واذا تعذر حضور احد الزوجين مجلس العقد يجوز ان يوقعه عنه وكيل مفوض بموجب وكالة خطية مصدق عليها من المختار أو من يقوم مقامه على أن يذكر في التوكيل قيمة المهر أو يترك تعيينه لرأى الوكيل وعلى أن يضم هذا التوكيل الى العقد •

المادة ١٥ - الايجاب والقبول في الزواج يكونان بالالفاظ الصريحة وكذلك في الخطبة واشارة الاخرس تقوم مقام العبارة •

المادة ١٦ - (المعدلة بقانون ٢ تموز سنة ١٩٥٩) لا يكون عقد الزواج صحيحا الا اذا أجراه أحد شيوخ العقل أو قاضى المذهب أو من أنابه عنه لاجرائه •

المادة ١٧ (١) - يعين احد شيوخ العقل او قاضى المذهب مأذونا او اكثر لاجراء عقد الزواج في كل ناحية او بلدة حسب الاقتضاء وليس للمأذون ان يجرى العقد قبل ان يحصل على اذن خاص خطى من احد شيوخ العقل او قاضى المذهب بذلك •

المادة ١٨ (٢) - بعد ان ينظم المأذون العقد يرسله الى احد شيوخ العقل او قاضى المذهب لاجل المصادقة عليه وتسجيله ويسرى مفعول هذا العقد اعتبارا من تاريخ حصوله •

المادة ١٩ (٣) - على احد شيوخ العقل او قاضى المذهب ان يسجل هذه العقود في سجل مخصوص مجهزة صفحاته من قبله ومرقمة بالتسلسل • ويعاد العقد الى صاحبه خلال شهر على الاكثر من تاريخ ايداعه المحكمة المذهبية لتسجيله •

الفصل الرابع

في احكام الزواج

المادة ٢٠ - يلزم مهر الزوجة ونفقتها الزوج منذ اجراء العقد الصحيح ويثبت بينهما حق التوارث •

المادة ٢١ - ليس للزوجة حق المطالبة بالمؤجل من المهر قبل حلول الاجلين الطلاق او الوفاة •

المادة ٢٢ - تجبر الزوجة بعد استيفاء المهر المعجل واجراء عقد الزواج الشرعى على الاقامة في بيت زوجها اذا كان مسكنا شرعيا وكذا على الذهاب معه اذا اراد الذهاب الى بلدة اخرى ولم يكن هناك مانع جدى • والمسكن الشرعى هو المسكن الذى يمكن ان يسكن فيه امثال الزوجين

المادة ٢٣ - الزوج مجبر على حسن معاشرة زوجته ومساواتها بنفسه والزوجة مجبرة ايضا على اطاعة زوجها في الحقوق الزوجية المشروعة •

الفصل الخامس

في المهر

المادة ٢٤ - المهر هو المال الذى يجب بالزواج ويترتب على الزوج للزوجة بمجرد العقد الصحيح عليها ويعين مقداره بعقد الزواج واذا لم يعين مقدار المهر فى العقد يحكم القاضى بمهر المثل

المادة ٢٥ - يجوز تعيين وتأجيل المهر كلا او بعضا •

المادة ٢٦ - لكل من الخاطب او المخطوبة ان يرجع عن الخطبة من غير أن يلزمه شيء أما فيما يتعلق بهدايا الخطبة فاذا كان الرجوع من جهة الخاطب فلا يجوز له ان يسترد شيئا مما قدمه للمخطوبة سواء آكان باقيا وقت رجوعه ام لم يكن • وان كان الرجوع من جهة المخطوبة وجب عليها ان ترد كل شيء قدمه الخاطب لها ، فان كان قائما رده بنفسه وان كان قد هلك فى وقت رجوعها ردت مثله او قيمته ما لم يكن بينهما شرط فيعمل به •

المادة ٢٧ - اذا توفى احد الزوجين او وقع الطلاق بينهما بعد الاجتماع الصحيح يلزم المهر بكامله اما اذا وقع الطلاق او الوفاة قبل الاجتماع الصحيح يسقط نصف المهر •

الفصل السادس

في النفقة

المادة ٢٨ - النفقة هي ما ينفقه الانسان على عياله وزوجته ويشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب وخدمة الزوجة ذات الكرامة او العاجزة أو المريضة وهي لازمة الأداء بتراضى الفريقين أو بمحكم القاضى .

المادة ٢٩ - بعد تقدير النفقة يجوز زيادتها أو انقاصها بحسب تغيير الاثمان أو تبدل حال الزوجين يسرا أو عسرا .

المادة ٣٠ - اذا امتنع الزوج الحاضر عن الانفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة فالقاضى يقدر النفقة حسب حال الفريقين اعتبارا من يوم الطلب وله ان يأمر باعطائها سلفة عن المدة التى يعينها .

المادة ٣١ - اذا عجز الزوج عن الانفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة فالقاضى يقدر النفقة اعتبارا من يوم الطلب على أن يكون ديناً بذمة الزوج ويأذن للزوجة ان تستدين باسمه .

المادة ٣٢ - اذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى أو تغيب بذمها لمحل بعيد أو فقد فالقاضى يقدر النفقة اعتبارا من يوم الطلب بعد اقامة البينة على الزوجية والغيبة وعلى كونه مفقودا وبعد تحليف الزوجة بان الزوج لم يترك لها نفقة وبأنها غير مطلقة ويأذن للزوجة لدى الحاجة بالاستدانة باسم الزوج .

المادة ٣٣ - اذا اذن القاضى للزوجة المعسرة بالاستدانة عملاً باحكام المواد السابقة واستدانت من قريب تلزمه نفقتها فهذا القريب حق الرجوع على الزوج فقط . اما اذا استدانت من غريب فللدائن الخيار فى أن يطالب الزوج أو الزوجة .

المادة ٣٤ - اذا كان للزوج الغائب مال بيد الغير أو بذمته وافر المؤتمن والمديون بالمال الذى بيده أو بذمته أو انكر ذلك واثبتت الزوجة امام المحكمة المدنية المختصة فبعد أن تقيم الزوجة البينة بالزوجية وتحلف اليمين على ان الزوج لم يترك لها نفقة وبأنها غير مطلقة يقدر لها النفقة من ذلك المال أو من ريعه أو من ثمنه اعتبارا من يوم الطلب .

المادة ٣٥ - لا يسقط المقسدار المتراكم من النفقة المقدرة قضاء أو رضاء بالطلاق أو بوفاء احد الزوجين .

المادة ٣٦ - اذا تركت الزوجة بيت زوجها بدون سبب مشروع أو كانت فى بيتها ومنعت زوجها من الدخول اليه قبل طلب نقلها لبيت آخر تسقط نفقتها مدة دوام هذا النشور .

الفصل السابع

في المفارقات

المادة ٣٧ - لا ينحل عقد الزواج بالطلاق الا بحكم قاضى المذهب .

المادة ٣٨ - لا تحل للرجل مطلقة أيدا بعد صدور حكم القاضى بالتفريق بينهما .

المادة ٣٩ - اذا ظهر للزوجة السالمة من عيوب المقاربة قبل أو بعد الزواج من زوجها مصاب بعلة لا يمكنها معها مساكنته بلا ضرر كالجدام والبرص والزهرى وما شابهها ، فلها ان تراجع القاضى وتطلب التفريق . فاذا كانت العلة غير قابلة الشفاء فيحكم القاضى بالتفريق فى الحال واذا كان من أمل بزوال العلة فيؤجل القاضى التفريق سنتين على ان يقرر فى الحال الفصل الموقت بين الزوجين ، واذا لم تزل العلة خلال هذه المدة ولم يرضى الزوج بالطلاق واصرت الزوجة على طلبها يحكم القاضى بالتفريق . اما العاهات كالعمى والعرج فليست سببا للتفريق .

المادة ٤٠ - اذا كان الزوج مصابا بالعنة فللزوجة ان تطلب التفريق متى ثبت طبيا ان هذه العنة غير قابلة الشفاء .

المادة ٤١ - اذا جن الزوج بعد عقد الزواج وراجعت الزوجة القاضى طالبة التفريق فالقاضى يؤجل النظر بالطلب مدة سنة واذا لم يزل الجنون فى خلال هذه المدة واصرت الزوجة حكم بالتفريق .

المادة ٤٢ - للزوجين ان يفسخا عقد الزواج بالتراضى ويتم هذا الفسخ باعلانه بحضور شاهدين امام القاضى الذى يصدر حكما به .

المادة ٤٣ - اذا حكم على الزوج بجريمة الزنا فللزوجة ان تطلب التفريق واذا حكم على الزوجة بجريمة الزنا وطلقها زوجها لهذه العلة يسقط عنه مؤجل المهر .

المادة ٤٤ - اذا حكم على الزوج بعقوبة الحبس لمدة عشر سنوات فاكثر وقضى منها فى خمس سنوات متتالية كان للزوجة ان تطلب التفريق فى ختام هذه المدة .

المادة ٤٥ - اذا اختفى الزوج او تغيب مدة

الفصل التاسع

في الحضانة

المادة ٥٤ - الأم أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة إذا اجتمعت فيها الاهلية المطلوبة .

المادة ٥٥ - يشترط في الحاضنة أن تكون بالغة عاقلة أمينة صحيحة الجسم قادرة على تربية الولد وصيانتته وان لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير ولا فرق في ذلك بين الأم وغيرها من الحاضنات .

المادة ٥٦ - إذا تزوجت الحاضنة اما كانت ام غير ام بزواج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة وانتقل الى من يليها في الاستحقاق من الحاضنات فان لم توجد مستحقة اهلا للحضانة فلولى الصغير اخذه ومتى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنة المستحقة .

المادة ٥٧ - حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهتها ويقدم المدلى بالام على المدلى بالاب عند اتحاد المرتبة قربا . فاذا ماتت الام او تزوجت بقريب او لم تكن اهلا للحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست اهلا للحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند عدم اهلية القريب ثم لاخوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت الام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بتقديم بنت الاخت لابوين ثم لام ، ثم لحالات الصغير وتقدم الحالات لابوين ثم الحالة لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لعمات الصغير بتقديم العمة لابوين ثم لام ثم لاب ثم لخالات الام ثم لخالات الاب ثم عمات الامهات والآباء بهذا الترتيب .

المادة ٥٨ - اذا فقدت المحارم من النساء او وجدت ولم تكن اهلا للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم اصلحهم ثم اكبرهم سنا .

المادة ٥٩ - اذا لم توجد عصابة مستحقة الحضانة او وجد ليس اهلا لها فلا تسلم اليه المحضونة بل تدفع لذي رحم محرم ويقدم الجد لام ثم الاخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الحال لابوين ثم الحال لاب ثم الحال لام ولا حق لبنات العم والعمة والحال والحالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاناث ولا حق لبنى العم والعمة والحال والحالة في حضانة الاناث وانما لهم حضانة

ثلاث سنوات وتعذر تحصيل النفقة منه فالقاضي يحكم بالتفريق بطلب الزوجة .

أما اذا تيسر تحصيل النفقة فلا يجاب طلبها الا اذا مر على الغيبة خمس سنوات بدون انقطاع واذا حكم على الزوج الحاضر بالنفقة وتعذر تحصيلها منه مدة سنتين فللزوجة أيضا أن تطلب التفريق .

المادة ٤٦ - اذا حكم بفسخ زواج امرأة لغيبة الزوج وتزوجت بآخر ثم ظهر الزوج الاول فظهوره لا يوجب فسخ الزواج الاخير .

المادة ٤٧ - اذا وقع نزاع او شقاق بين الزوجين وراجع أحدهما القاضي يعين القاضي حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة وان لم يكن بين أهلها من توفرت فيه أوصاف الحكم اختار القاضي حكما من غير أهلها .

المادة ٤٨ - على الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين وان يجتهدا في اصلاح ذات البين واذا لم يمكن التوفيق بينهما وكان القصور والاصرار من جهة الزوج يفرق القاضي بينهما ويحكم للزوجة بكامل المهر المؤجل او ببعضه واذا كان من جهة الزوجة يحكم القاضي باسقاط المهر المؤجل كلا و بعضا وللقاضى ان يحكم فى كلا الحالين على غير المحق من الزوجين بما يستحق الاخر من عطل وضرر .

المادة ٤٩ - اذا ظهر للقاضي ان الطلاق لا يبرره سبب شرعى يحكم للزوجة بالعطل والضرر علاوة على مؤجل المهر على أن يؤخذ بعين الاعتبار الضرر المعنوى والمادى .

الفصل الثامن

في العدة

المادة ٥٠ - مدة العدة اربعة اشهر تبدأ من تاريخ الطلاق أو التفريق أو وفاة الزوج وعدة الحامل تنتهى بالوضع أو بسقوط الجنين .

المادة ٥١ - لا تلزم العدة اذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل الاجتماع والمقاربة .

المادة ٥٢ - تبدأ العدة من تاريخ وقوع الطلاق أو الفسخ أو وفاة الزوج وأن لم تطلع الزوجة على الوفاة .

المادة ٥٣ - تجب نفقة العدة للمرأة المطلقة على زوجها ولا تجب للمرأة التى توفى زوجها سواء كانت حاملا ام غير حامل .

الفصل العاشر

في النفقة الواجبة للأبناء على الآباء.

المادة ٦٧ - تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير الفقير سواء أكان ذكرا أم أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الأنثى .

المادة ٦٨ - تجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير عاجز عن الكسب لعاهة تمنعه عن الكسب ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة مالم تتزوج .

المادة ٦٩ - لا يشارك الأب أحد في نفقة ولده ما لم يكن معسرا عاجزا عن الكسب فيلحق بالميت وتسقط عنه النفقة وتجب عندئذ على من تجب عليه نفقة الابن في حالة عدم وجود الأب .

المادة ٧٠ - يتوجب على الأم قبل سائر الأقارب الانفاق على ولدها حال عسر أبيه وإن كان الأبوان معسرين ولهما أولاد يستحقون النفقة يؤمر بها الأقرب إن كان موسرا ويجبر عليها ويكون انفاق القريب ديناً على الأب المعسر يرجع به إذا أيسر سواء أكان المتفق أما أو جداً أم غيرهما .

المادة ٧١ - إذا كان أبو الصغير الفقير معدماً وله أقارب موسرون من أصوله فإن كان بعضهم وارثاً له وبعضهم غير وارث وتساووا في القربى والجزئية يرجح الوارث وتلزمه نفقة الصغير فإن لم يتساووا في القربى والجزئية يعتبر الأقرب جزئية ويلزم بالنفقة وإن كان أصوله وارثين فنفته عليهم بقدر استحقاقهم بالارث .

المادة ٧٢ - إذا كان أقارب الطفل الفقير المعدم أبوه بعضهم أصولاً وبعضهم حواشي فإن كان أحد الصنفين وارثاً والآخر غير وارث يعتبر الأصل لا الحاشية ويلزم بالنفقة سواء أكان هو الوارث أم لا فإن كان كل من الأصول والحواشي وارثاً يعتبر الارث وتجب عليهم النفقة على قدر انصباثهم في الارث .

المادة ٧٣ - إذا كان الأب غائباً وله أولاد ممن تجب نفقتهم عليه وله مال عندهم أو مال مودع عند أحد أو دين عليه وكان المال منقولاً فللقاضي أن يحكم بالانفاق عليهم منه أما إذا كان مال الغائب عقاراً فلا يباع منه شيء للنفقة بل يؤذن بالاستدانة عليه لنفقة الأولاد .

المادة ٧٤ - لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه الصغير الفقير إلا إذا ضمنها وإنما يؤمر بالانفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على ابنه إذا أيسر

الذكور فإن لم يكن للأنثى المحضونة إلا ابن عم كان للقاضي أن يوليها حضانتها إن رآه صالحاً والا سلمها لامرأة ثقة أمينة .

المادة ٦٠ - اجرة الحضانة غير بدل النفقة وكلها تلزم الأب إن لم يكن للصغير مال فإن كان له مال فلا يلزم أباه منها شيء إلا أن يتبرع .

المادة ٦١ - إذا كانت أم الطفل هي الحضانة له وكانت مطلقة أو متزوجة بمحرم للصغير أو معتدة له فلها الاجرة وإن لم يكن للحضانة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلى أبيه سكنهما وإن احتاج المحضون إلى خادم وكان أبو موسراً يلزم به وغير الأم من الحضانات لها الاجرة .

المادة ٦٢ - إذا أبت أم الولد ذكراً كان أم أنثى حضانتها مجاناً ولم يكن له مال وكان أبوه معسراً ولم توجد متبرعة من محارمه تجبر الأم على حضانتها وتكون أجرتها ديناً على أبيه ولها أن تستدين بأذن القاضي إذا كانت معسرة .

المادة ٦٣ - إذا وجدت متبرعة أهل للحضانة من محارم الطفل وكان الأب موسراً ولا مال للصغير فالأم وإن طلبت اجرة أحق من المتبرعة أما إذا كان الأب معسراً وللصبي مال أو لا مال له تخير الأم بين أمساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة فإن لم تختار أمساكه مجاناً ينزع منها ويسلم للمتبرعة وللأم رؤية الولد وتعهد وإذا كان الأب موسراً وللصبي مال وكانت المتبرعة غريبة فلا يدفع إليها الصبي بل يسلم لأمه بأجرة المثل ولو من مال الصغير .

المادة ٦٤ - تنتهي مدة حضانة الصبي عند اتمامه السنة السابعة من العمر وتنتهي مدة حضانة الصبية عند اتمامها السنة التاسعة .

ويجبر الأب على أخذ الولد . فإذا لم يكن للولد أب أو جد يدفع للأقرب من العصبية إذا كان صبيّاً أما الصبية فلا تسلم لغير محرم فإن لم يكن عصبية يترك المحضون عند الحضانة إلا إذا رأى القاضي غيرها أولى له منها .

المادة ٦٥ - يمنع الأب من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها فإن أخذ مطلق ولده منها لتزوجها بغريب ولم يكن له حاضن غيرها جاز له أن يسافر به إلى أن يعود حق أمه أو من تقوم مقامها في الحضانة .

المادة ٦٦ - ليس للام المطلقة أن تسافر بالولد الحضانة له من بلد أبيه إلى بلد بعيد بغير إذن أبيه وليس لغير الأم من الحضانات بأي حال نقل الولد من محل حضانتها إلا بأذن أبيه أو بأذن القاضي إذا لم يكن له أب .

الفصل الحادي عشر

في النفقة الواجبة للابوين على الابناء

وفي نفقة ذوى الارحام

المادة ٧٥ - تجب على الولد الموسر كبيرا كان أم صغيرا ذكرا أم أنثى نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء .

المادة ٧٦ - المرأة المعسرة المتزوجة بغير ابى الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها انما اذا كان زوجها معسرا او غائبا وولدها من غيره موسرا يؤمر بالانفاق ويكون له ديناً يرجع به على زوجها اذا ايسر او حضر .

المادة ٧٧ - لا تجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير الا اذا كان الابن كسوبا والاب عاجزا عن الكسب والأم المحتاجة بمنزلة الاب عاجز عن الكسب وان كان للابن الفقير عيال يضم أبويه المحتاجين الى عياله وينفق على الكل ولا يجبر على اعطائهما شيئا على حدة .

المادة ٧٨ - اذا كان الابن غائبا وله مال مودع عند احد او دين عليه فللقاضي ان يفرض منه النفقة لابويه الفقيرين ولو انفق المودع الوديعة او المدين الدين على ابوى الغائب بلا اذنه او بغير أمر القاضي يضمن للغائب ما أنفق ولا رجوع له على ابويه .

المادة ٧٩ - لا عبرة للارث في وجوب النفقة المترتبة على الابناء للوالدين بل تعتبر الجزئية والقرابة لتقديم الأقرب فالأقرب .

المادة ٨٠ - تجب النفقة لكل ذى رحم محرم فقير على من يرثه من أقاربه الموسرين ولو صغيرا بقدر ارثه منه .

الفصل الثاني عشر

في الولاية

المادة ٨١ - للاب ولو مستور الحال الولاية على اولاده الصغار والكبار غير المكلفين ذكورا وإناثا في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضانة الأم وأقاربهم .

المادة ٨٢ - اذا بلغ الولد معتوها او مجنونا تستمر ولاية ابيه عليه في النفس وفي المال واذا بلغ عاقلا ثم عته أو جن عادت عليه ولاية أبيه بحكم القاضي .

المادة ٨٣ - اذا كان الأب عدلا محمود السيرة او مستور الحال امينا على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف من مال الصغير .

المادة ٨٤ - اذا باع الأب الحائز الأوصاف المذكورة في المادة السابقة شيئا من اموال ولده المنقولة او غير المنقولة او اشترى له شيئا او اجر شيئا من ماله بغبن فاحش اقام القاضي وصيا لطلب ابطال عقد البيع او الإيجار ولا يتوقف ابطال على الاجارة بعد البلوغ . واذا درك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فليس له نقضها .

أما عقد الشراء فينفذ على الولي لا على ولده .
المادة ٨٥ - اذا كان الأب فاسد الرأي سىء التدبير أو محكوما جزائيا بعقوبة تمنعه لمدة طويلة من القيام بأعباء الولاية يجوز له بيع مال الصغير وان كان فيه انفعية للصغير الا باذن من القاضي .

المادة ٨٦ - اذا كان الأب مبذرا متلفا مال ولده غير امين على حفظه فللقاضي ان ينصب وصيا ويتزاع المال من يد ابيه ويسلمه الى الوصى ليحفظه .

المادة ٨٧ - لا يجوز للاب شراء مال ولده لنفسه ولا ببيع ماله لولده ولا رهن ماله من ولده أو ارثها مال ولده من نفسه ولا اقراض مال ولده أو اقترضه الا أن يأذن القاضي بذلك ويقيم وصيا لاجراء العقد ولا يجوز للاب في مطلق الأحوال هبة شيء من أموال الصغير ولو بعوض .

الفصل الثالث عشر

في الوصاية

المادة ٨٨ - الوصى هو الشخص الذى أقامه غير مقامه ليتصرف فى تركته بعد وفاته أو أقامه القاضي اذا كانت هناك داعية اليه فالوصى نوعان وصى مختار يعينه الموصى حال حياته ووصى منصوب يعينه القاضي .

المادة ٨٩ - من أوصى اليه فقبل الوصاية فى حياة الموصى لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت الموصى الا لاسباب موجبة يقرها القاضي .

المادة ٩٠ - من أوصى اليه بغير علمه فله الخيار بعد موت الموصى ان شاء قبل الوصاية وان شاء ردها وعليه فى حالة الرد أن يعلم القاضي بذلك .

المادة ٩١ - تجوز الوصاية الى الزوجة والام وغيرهما من النساء والى أحد الورثة أو غيرهم ، ويجوز جعل الأم أو غيرها مشرفة مع وجود الوصى .

المادة ٩٢ - يشترط فى الوصى المختار أن يكون قد أتم الثامنة عشرة وفى الوصى المنصوب

ان يكون قد اتم الحادية والعشرين من عمره ، ويشترط في الوصي المختار كما يشترط في الوصي المنصوب ان يكون عاقلاً اميناً حسن التصرف حائزاً جميع الحقوق المدنية .

المادة ٩٣ - اذا لم يكن الوصي المختار حائزاً الأوصاف المذكورة في المادة السابقة فللقاضي أن يعزله ويستبدله .

المادة ٩٤ - ليس للقاضي عزل الوصي المختار اذا كان عدلاً قادراً على القيام بالوصاية وان كان عاجزاً يضم اليه غيره او يستبدله وان قدر بعد ذلك يعيده وصياً .

المادة ٩٥ - للقاضي عزل الوصي متى تثبت لديه خيائته .

المادة ٩٦ - يعتبر قاصراً من لم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أم أنثى وينصب عليه وصي ان لم يكن له ولي أو وصي مختار .

المادة ٩٧ - متى بلغ القاصر السن المذكورة في المادة السابقة ترتفع عنه الوصاية حكماً وتسلم اليه امواله .

المادة ٩٨ - لا تبرأ ذمة الوصي بتسليمه الى القاصر امواله اذا بلغ وكان مجنوناً أو معتوهاً أو ذا غفلة أو ذا سفة . ولا يصح التسليم في مثل هذه الاحوال الا للوصي الذي ينصبه القاضي .

الفصل الرابع عشر

في تصرفات الوصي

المادة ٩٩ - واجبات الوصي المحافظة على اموال القاصر وتنميتها بقدر الامكان .

المادة ١٠٠ - للوصي ان يتصرف في منقولات القاصر كافة وان لم يكن للقاصر حاجة بثمنها على ان يستأذن القاضي بذلك .

المادة ١٠١ - ليس للوصي بيع غير المنقولات من اموال القاصر الا بمسوغ من المسوغات الشرعية الآتية :

١ - أن يكون في بيع العقار خير للقاصر بأن يباع بأكثر من بدل مثله .

٢ - ان يكون على الميت دين لا يمكن ايفاءه الا من ثمن العقار .

٣ - ان يكون في التركة وصية مرسلة (مطلقة) ولا عروض فيها ولا نقود لنفاذها منها فيبيع من العقار بقدر ما يلزم لتنفيذ الوصية .

٤ - ان يكون القاصر بحاجة للنفقة وليس له نقود أو عروض .

٥ - ان تكون نفقاته وما يترتب عليه من اموال أميرية يزيد على غلاته .

٦ - ان يكون العقار آيلاً الى الخراب ولم يكن للقاصر نقود تمكنه من الترميم .

المادة ١٠٢ - تشترط اجازة القاضي لنفاذ عقد البيع باحد المسوغات الشرعية المذكورة في المادة السابقة .

ولا يجوز للقاضي ان يمنح الاجازة الا بعد اجراء تحقيق دقيق يثبت المسوغات الشرعية المشار اليها .

المادة ١٠٣ - على الوصي مختاراً كان ام منصوباً ان ينظم قبل مباشرة اعمال الوصاية وبمعرفة من ينتدبه القاضي لتحرير التركة بياناً باموال القاصر من منقول وغير منقول وان يعرضه مرفقاً بالمستندات لمصادقة القاضي عليه .

المادة ١٠٤ - على الوصي المختار او المنصوب ان يقدم في ختام كل سنة حساباً الى القاضي بدخل القاصر وخرجه. واذا امتنع بعد انذاره عد مقصراً وعزل .

المادة ١٠٥ - لا يجوز للوصي ان يبيع ماله للقاصر أو أن يشتري لنفسه أو أن يبيع لأحد اصوله او فروعه مال القاصر .

المادة ١٠٦ - لا يجوز للوصي قضاء دينه من مال القاصر ولا اقراضه واقتراضه ولا رهن ماله عند القاصر ولا ارتهان ماله .

المادة ١٠٧ - ليس للوصي ان يوكل غيره بما يجوز عمله بنفسه في مال القاصر الا بأذن من القاضي فيما خلا التوكيل بالخصومة والمرافعة ، وللوصي عزل الوكيل .

المادة ١٠٨ - اذا قام الميت وصيين او اختارهما القاضي فلا يجوز لاحدهما أن ينفرد في التصرف الا في الاحوال الآتية :

١ - تجهيز الميت .

٢ - الخصومة عن الصغير .

٣ - المطالبة بالديون لا قبضها .

٤ - قضاء ما عليه من ديون ثابتة بحكم او بسند رسمي .

٥ - تنفيذ وصية معينة لفقر معين .

٦ - شراء ما لا بد منه للصغير من حاجيات .

٧ - قبول الهبة .

٨ - رد العارية والودائع الثابتة .

٩ - رد ما اغتصبه الميت بعد الحكم بالنصب .

١٠ - بيع ما يخشى تلفه من المحصولات .

المادة ١٠٩ - اذا قام الوصى وصيين فقبل احدهما الوصاية ورفض الآخر فللقاضى ان يضم اليه غيره .

المادة ١١٠ - ليس لوصى الام أن يتصرف فى شىء مما ورثه الصغير من تركة غير تركة أمه .

المادة ١١١ - ليس للوصى ان يبرىء غريم الميت من الدين ولا ان يحط منه شيئاً الا بأذن القاضى .

المادة ١١٢ - للوصى ان يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذا لم يكن لهما بينه وكان الغريم منكراً ويشترط فى ذلك موافقة القاضى .

المادة ١١٣ - للوصى ان يصالح عن الحق المدعى به على الميت او اليتيم اذا كان هذا الحق ثابتاً بصك رسمى او بحكم قضائى .

المادة ١١٤ - لا يصح اقرار الوصى بدين او عين او وصية على الميت .

المادة ١١٥ - اذا قضى الوصى ديناً على الميت بلا بينه مستفادة من صك رسمى وبلا قضاء القاضى او بلا تصديق الورثة الكبار فيما يتعلق بحصتهم فعليه الضمان .

المادة ١١٦ - متى كبر الصغير فله محاسبة الوصى والوصى مجبر على التفصيل وعليه البيعة اذا لم تكن النفقة قد اذن بها القاضى او حاسب بها الوصى .

المادة ١١٧ - اذا مات الوصى مجهلاً مال الوصى عليه فالضمان فى تركته ويستوفى عينا اذا وجد فيها او ديناً ممتازاً اذا كان مستهلكاً وذلك قبل توزيع التركة .

المادة ١١٨ - على الوصى أن يسلم للموصى عليه ماله تحت اشراف القاضى او من ينييه عنه

الفصل الخامس عشر

فى الحجر ومفاعيله

المادة ١١٩ - يحجر القاضى على المجنون والمعتوه والسفيه وذى الغفلة ويقيم عليه وصياً بعد ان يتحقق من ذلك بالشهادة والتقارير الطبية او باحدهما حسب مقتضى الحال .

المادة ١٢٠ - اذا حجر القاضى على من ذكر يعلن للناس سبب الحجر .

المادة ١٢١ - يشترط حضور الشخص المطلوب الحجر عليه أمام القاضى واذا تعذر ذلك فعلى القاضى ان ينتقل لا ستماعه عند الاقتضاء .

المادة ١٢٢ - لا تعتبر تصرفات المجنون قبل الحجر وبعده وانما تصح تصرفاته قبل الحجر فى حالة افاقته .

المادة ١٢٣ - لا تعتبر تصرفات المعتوه وذى الغفلة قبل الحجر وبعده الا اذا كان لهما فيها نفع منخض .

المادة ١٢٤ - تصرفات السفيفه قبل الحجر جائزة ونافذة اما تصرفاته بعد الحجر واعلانه فغير معتبرة فيما عدا الزواج والطلاق والانفاق على من تجب عليه نفقتهم والوصية فى سبيل الخير ان لم يكن له وارث .

المادة ١٢٥ - لا تسلم الى المجنون او المعتوه او السفيفه او ذى الغفلة أمواله بعد زوال الحجر الا بحكم من القاضى يفيد زول هذا السبب .

الفصل السادس عشر

فى المفقود والقيم عنه

المادة ١٢٦ - المفقود هو الغائب الذى لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته .

المادة ١٢٧ - اذا ترك المفقود وكيلاً قبل غيابيه لحفظ أمواله وإدارة مصالحه فلا ينعزل وكيله بفقده الا اذا ظهرت خيانتة او تقصيره ولا تنزع الورثة المال من يده وليس للوكيل تعمير عقارات المفقود اذا احتاجت الى تعمير الا بأذن القاضى .

المادة ١٢٨ - اذا لم يكن المفقود ترك وكيلاً ينصب عنه القاضى قيماً لحفظ أمواله واخذ غلاته وبيع عقاراته وقبض ديونه التى اقر بها غرماءه .

المادة ١٢٩ - يشترط فى تعيين القيم ما يشترط فى تعيين الوصى .

المادة ١٣٠ - للقيم أن يبيع بأذن القاضى ما يتسارع اليه الفساد من اموال المفقود المنقولة ومن امواله غير المنقولة ما يكون آيلاً الى الخراب اذا لم يكن للغائب نقود تمكن من الترميم ويحفظ القيم الثمن بمعرفة القاضى ليعطيه للمفقود اذا ظهر حياً او لمن يستحقه من ورثته بعهد الحكم بموته .

المادة ١٣١ - للقيم ان ينفق من مال المفقود على من تجب عليه نفقته وعلى ما يقتضيه حفظ اموال المفقود .

المادة ١٣٢ - للقاضى أن يأذن للقيم بالحصومة عن المفقود .

المادة ١٣٣ - على القيم ان يقدم فى نهاية كل

سنة حسابا الى القاضى بدخل المفقود وخرجه
واذا امتنع بعد انذاره يعد مقصرا ويعزل .

المادة ١٣٤ - يحكم القاضى بموت المفقود
الذى يغلب عليه الهلاك بعد انقضاء عشر سنوات
من تاريخ فقدته اما فى الاحوال التى لا يغلب فيها
الهلاك فيترك امر المدة التى يحكم بموت المفقود
بعدها الى القاضى وذلك بعد التحرى عنه بجميع
الطرق المؤدية الى معرفة ما اذا كان المفقود حيا
او ميتا ولا يجوز ان تقل هذه المدة عن عشر
سنوات .

المادة ١٣٥ - بعد الحكم بموت المفقود بالصورة
المبينة فى المادة السابقة تقسم تركته بين ورثته
الموجودين وقت الحكم على أنه لا يحق لهم التفرغ
عن شيء من الارث قبل مضي سنتين على اكتساب
الحكم بالوفاة الدرجة القطعية .

المادة ١٣٦ - اذا عاد المفقود أو تبين أنه لا يزال
حيا بعد الحكم بموته فالباقي من ماله فى أيدي
ورثته يسترده عينا وما ذهب منه يطالب بشفه
بتاريخ التصرف به .

الفصل السابع عشر

فى النسب

المادة ١٣٧ - أقل مدة الحمل مائة وثمانين
يوما وأكثرها ثلاثمائة يوم .

المادة ١٣٨ - اذا ولدت الزوجة حال قيام
الزواج الصحيح ولدا لتام مائة وثمانين يوما
فصاعدا من حين عقده ثبت نسبه من الزوج وأن
جاءت به لأقل من مائة وثمانين يوما منذ تزوجها
فلا يثبت نسبه منه الا اذا أقر به صراحة أو دلالة

المادة ١٣٩ - اذا نفى الزوج الولد المولود لتام
مائة وثمانين يوما من عقد الزواج فلا ينتفى الا
اذا نفاه فى غضون شهر من تاريخ الولادة اذا كان
حاضرا ومن تاريخ علمه بالولادة اذا كان غائبا .

المادة ١٤٠ - لا ينتفى نسب الولد فى الاحوال
الآتية :

١ - اذا نفاه الزوج بعد مضي الوقت المبين فى
المادة السابقة .

٢ - اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة أو دلالة

٣ - اذا نزل الولد ميتا ثم نفاه .

٤ - اذا نفاه بعد الحكم بثبوت نسبه شرعا .

المادة ١٤١ - اذا ولدت المطلقة أو المتوفى عنها
زوجها ولدا لأقل من ثلاثمائة يوم من وقت الطلاق
أو الوفاة يثبت نسب ولدها . أما اذا جاءت به
لأكثر من ثلاثمائة يوم فلا يثبت نسبه .

المادة ١٤٢ - اذا ادعت الزوجة الولادة وجدها
الزوج أو أنكر تعيين الولد تثبت الولادة كما
يثبت تعيين الولد بشهادة القابلة ومن حضر على
الولادة من النسوة .

المادة ١٤٣ - يثبت نسب الولد اذا ولد لأقل
من ثلاثمائة يوم من وقت الفرقة اذا كان الزوج
أو الورثة قد أقرروا بالحبل أو كان الحبل ظاهرا
غير خاف .

المادة ١٤٤ - لا يثبت عند الإنكار النسب
لولد زوجة ثبت علم التلاقى بينها وبين زوجها
من جهة العقد ولا النسب لولد زوجة أتت به
بعد ثلاثمائة يوم من غيبة الزوج عنها .

الفصل الثامن عشر

فى الوصية والارث

المادة ١٤٥ - الوصية تملك مضاف الى
ما بعد الموت بطريق التبرع .

المادة ١٤٦ - يشترط لصحة الوصية كون
الموصى بالغاً عاقلاً مختاراً أهلاً للتبرع والموصى
به قابلاً للتمليك بعد موت الموصى .

المادة ١٤٧ - لا تنفذ الوصية اذا كانت تركة
الموصى مستغرقة بالدين الا اذا أبراه الغرماء
أو أجازوا الوصية .

المادة ١٤٨ - تصح الوصية بكل التركة
أو ببعضها لوارث أو لغير وارث .

المادة ١٤٩ - يحرم الموصى له مما أوصى له
به اذا أقسم على قتل الموصى عمداً أو قصداً .

المادة ١٥٠ - تجوز الوصية فى جميع سبل
الخير .

المادة ١٥١ - اختلاف الدين والملة لا يمنع
صحة الوصية .

المادة ١٥٢ - يملك الموصى له الموصى به بوفاء
الموصى مصراً على وصيته مالم يرد الموصى له
الوصية فاذا ردها يوزع نصيبه من الوصية
بحسب الفريضة الشرعية .

المادة ١٥٣ - للموصى أن يرجع عن الوصية
كلها أو بعضها وأن يدخل عليها أو يبدل فيها
ما يشاء .

المادة ١٥٤ - اذا هلك الموصى به فى يد أحد
ورثة الموصى بدون تعديه فلا ضمان عليه أما اذا
استهلكه فيكون ضامناً له .

المادة ١٥٥ - اذا توفى أحد الموصى لهم قبل
الموصى ولم يعدل الموصى وصيته قبل وفاته فان
كان للموصى له المتوفى وارث يعود نصيبه لورثته

حسب الفريضة وان لم يكن له وارث فيعـود نصيبه الى الأحياء من ورثة الموصى .

المادة ١٥٦ - اذا توفى الموصى والموصى له في وقت واحد ولم يثبت أيهما توفى قبل الآخر فتصبح الوصية من حق ورثة الموصى له أما اذا لم يكن للموصى له وارث فتوزع الوصية بين ورثة الموصى بحسب الفريضة الشرعية .

المادة ١٥٧ - اذا أوصى الموصى قبل الزواج ثم تزوج ورزق ولدا أو أوصى بعد الزواج ولم يكن له ولد ثم رزق ولدا تبطل وصيته هذه وتوزع تركته حسب الفريضة الشرعية أما اذا لم يرزق ولدا فتتخذ الوصية بعد أن يعطى الزوج أو الزوجة الفرض الشرعي من التركة .

المادة ١٥٨ - للموصى الخيار حيال حياته بتصديق وتسجيل وصيته لدى قاضي المذهب أو أحد شيوخ العقل .

والوصية المسجلة قابلة للتنفيذ بلا حكم من القاضي . أما الوصية غير المسجلة فلا تنفذ الا بعد صدور حكم القاضي بصحتها .

المادة ١٥٩ - على الموصى لهم أو أحدهم أن يراجع القاضي بطلب الحكم بصحة الوصية في مدة سنتين من تاريخ وفاة الموصى وان لم يفعل سقط حقه بالمطالبة بالوصية . ولا تسرى أحكام المادة المذكورة بحق القاصر والغائب والمعتوه .

تحفظ الوصية الأصلية لدى القاضي ويعطى صاحب العلاقة نسخة مصدقة عنها .

المادة ١٦٠ - يجوز للقاضي أن ينيب عنه أحد رجال الدين لتنظيم أو تصديق الوصية وعلى المستناب أن يرفعها الى القاضي للتسجيل اذا طلب الموصى ذلك .

المادة ١٦١ - اذا كان الموصى في بلاد أجنبية يمكنه المصادقة على وصيته لدى المرجع الرسمي المختص في تلك البلاد . ولا تنفذ الوصية في لبنان الا اذا أعطيت الصيغة التنفيذية من قاضي المذهب وفقا للاصول المرعية لتنفيذ الاحكام الاجنبية في الاراضي اللبنانية .

المادة ١٦٢ - تسجل الوصية في سجل القاضي ويوقع الموصى امضاءه في السجل بحضور القاضي وشهود الوصية أو شاهدين منهم على الأقل ويوقع الشهود امضاءاتهم في السجل مع الموصى ثم يصديق القاضي المعاملة المجرأة أمامه وتذيل النسخة المحفوظة بيد الموصى بعبارة التصديق الواردة في السجل .

المادة ١٦٣ - اذا كان الموصى أميا فتؤخذ مصادقته على وصيته لدى القاضي بوضع بصمة ابهامه في السجل بعد أن يتلو عليه القاضي

مضمون الوصية بحضور شهودها أو بحضور شاهدين منهم على الأقل .

المادة ١٦٤ - يجوز ابقاء الوصية مستورة وفي هذه الحالة يضع الموصى وصيته ضمن غلاف يختمه في الشمع الاحمر بحضرة القاضي وبخاتم المحكمة ويوقعه مع القاضي وأربعة شهود ثم ينظم القاضي محضرا بذلك ويدرج في سجل الوصايا وتعطى صورة مصدقة عنه لصاحب العلاقة ويحفظ الغلاف المختوم المحتوي على الوصية لدى القاضي

المادة ١٦٥ - بعد وفاة الموصى يفتح الغلاف بحضور ذوى العلاقة وتنتلى الوصية بحضورهم وتسجل في سجل الوصايا وتحفظ لدى القاضي ويعطى لذوى العلاقة صورة مصدقة عنها .

المادة ١٦٦ - اذا شاء الموصى استرجاع وصيته المستورة لرجوعه عنها أو لتعديلها فينظم القاضي محضرا بهذا الشأن يوقعه القاضي والموصى وشهود العقد .

المادة ١٦٧ - اذا طلب أحد من ذوى العلاقة اصدار حكم بالوفاة وحصر الارث فعلى القاضي أن يحكم بتوزيع التركة وفقا للوصية المنظمة والمصدقة وفقا لهذا القانون وعند عدم الوصية توزع التركة بحسب الفريضة الشرعية .

المادة ١٦٨ - في حال الوفاة عن غير وصية أو في حال بطلان الوصية توزع التركة بحسب الفريضة الشرعية .

المادة ١٦٩ - يرجع في مسائل الارث الى أحكام الفرائض الشرعية ما عدا الأحكام المتعلقة منها بحجب الحرمان من فروع المتوفى . فان الفرع المتوفى قبل وفاته موروثه تقوم فروعه مقامه وتأخذ نصيبه كما كان حيا .

الفصل التاسع عشر في الأوقاف

المادة ١٧٠ - يرجع في حكم الوقف ولزومه واستبداله واستغلاله والولاية عليه وتعيين مستحقه وتوزيع ريعه الى صكوك الوقف أو التعامل الجاري منذ القدم والى الأحكام الشرعية والقوانين النافذة .

المادة ١٧١ - في جميع المسائل الداخلة في اختصاص قاضي المذهب والتي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون يطبق القاضي المشار اليه أحكام الشرع الاسلامي المذهب الحنفي وجميع النصوص القانونية التي لا تتعارض مع الشرع الاسلامي .

المادة ١٧٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويلغى جميع القوانين والانظمة المخالفة له وغير المتفقة مع مضمونه .

بيروت في ٢٤ شباط سنة ١٩٤٨

قانون الارث لغير المحمدين

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

مادة وحيدة - يصدق قانون الارث لغير المحمدين المرفق ، ويعمل بأحكامه ابتداء من اليوم العاشر لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بيروت في ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٩

قانون الارث لغير المحمدين

المادة الاولى - تنتقل أموال الميت وحقوقه الى ورثته المعينين في القانون أو الى الأشخاص المبينين في الوصية وفقا للأحكام التالية :

- القسم الأول -

الارث بحكم القانون

- الكتاب الأول -

في افتتاح التركة واستحقاق الارث

المادة ٢ - تفتتح التركة ويستحق الارث بموت المورث حقيقة أو باعتباره ميتا بحكم القضاء .

المادة ٣ - محل افتتاح التركة هو محل إقامة المتوفي الأخير أينما كان محل وجود أمواله تعتبر الزوجة غير المنفصلة قانونا عن زوجها مقيمة في مقام زوجها ، والقاصرون في مقام وليهم الجبري أو وصيهم . وإذا لم يكن لهم ولي جبري أو وصي ففي محل وجود التركة كلها أو القسم الأكبر منها . أما المفقود فيعتبر مقامه آخر محل كان يقيم فيه قبل وفاته .

المادة ٤ - يجب لاستحقاق الارث :

١ - تحقق حياة الوارث بتاريخ موت المورث أو بتاريخ اعتباره ميتا بحكم القضاء .

٢ - أهلية الوارث لاستحقاق الارث .

٣ - عدم وجود موانع قانونية تمنع من استحقاق الارث .

المادة ٥ - لا يكون أهلا للميراث :

(أ) الجنين الذي لم يولد في خلال ثلاثماية يوم تلى وفاة المورث .

(ب) الولد الذي لم يولد حيا .

المادة ٦ - إذا هلك في حادث واحد عدة أشخاص يرث بعضهم بعضا كان على المحكمة أن تعين مواقيت وفياتهم تباعا بالاستناد الى ظروف الحادث وسن المتوفين وحالتهم الصحية وغير ذلك من الاعتبارات .

فإذا تعذر تحديد مواقيت الوفيات اعتبر جميع الهالكين في الحادث الواحد متوفين في وقت واحد وانتقل ارث كل منهم الى ورثته الأحياء .

المادة ٧ - إذا نفذ حكم الإعدام بيوم واحد بعدة أشخاص يرث كل منهم الآخر ، تطبق القاعدة المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

المادة ٨ - اختلاف الجنسية لا يمنع التوارث بين اللبنانيين والأجانب الا إذا كانت شريعة الأجنبي تمنع توريث اللبنانيين . وإذا كانت شريعة الأجنبي تحدد من حق الارث فلا يرث الأجنبي لبنانيا الا بما أجازته الشريعة الأجنبية للبنانيين .

المادة ٩ - اختلاف الدين لا يمنع من الارث الا إذا كان الوارث تابعا لأحكام تمنع من الارث بسبب اختلاف الدين .

المادة ١٠ - يحرم من الارث :

١ - من أقدم قصدا دون حق أو عذر على قتل مورثه أو أحد فروعه أو أصوله أو زوجته أو تدخل في القتل .

٢ - من نسب افتراء الى المورث تهمة أو شهد عليه زورا من أجل جنائية عقابها الإعدام مالم يكن هذا المورث قد صفح عن المجرم بموجب وثيقة خطية .

المادة ١١ - تؤول حصة الوارث المحروم الى سائر الورثة المستحقين معه . فاذا لم يكن من ورثة مستحقين معه انتقلت الى فروعه الذين كانوا حلوا محله لو كان قد توفي قبل الموروث .

ان الاموال التي تؤول على هذه الصورة الى فروع المحروم لا تتناولها سلطته القانونية وليا كان أو وصيا عليهم ولا يحق له ايرثها بعد وفاتهم .

المادة ١٢ - الوارث المحروم ملزم بأن يرد الى التركة ما يكون قد تلقاه من الاموال منذ وفاة المورث ، وعليه أن يرد أيضا ما جناه من ريعها وثمارها منذ تاريخ الوفاة .

- الكتاب الثاني -

في درجات الورثة والانصبه الارثية

المادة ١٣ - يؤدي من التركة بحسب الترتيب التالي :

- ١ - ما يكفي لتجهيز الميت ودفنه .
- ٢ - ديون الميت .

٣ - ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

ويوزع الباقي بعد ذلك على الورثة وفقا للاصول التالية :

المادة ١٤ - يقسم الورثة الى ثلاث طبقات :

- الطبقة الاولى : الاولاد وفروعهم .
- الطبقة الثانية : الاب والام وأصولهما .
- الطبقة الثالثة : الاخوة والاخوات وفروعهم .

المادة ١٥ - اولاد المتوفى وفروعهم يرثون آباءهم وأصولهم دون تمييز بين الذكور والاناث .

واذا كان الفروع جميعهم من الدرجة الاولى تقاسموا التركة بينهم بالتساوي .

واذا كان بين اولاد المورث من توفي قبله حلت فروعه محله في تركة المورث وآلت الحصة التي كانت تؤول لوالدهم لو كان حيا . وهذه الحصة يتقاسمون بها بالتساوي .

ويطبق حق الخلفية المبين في الفقرة السابقة في ارث الفروع مهما سفلوا .

المادة ١٦ - اذا لم يكن للمتوفى فروع آلت التركة لأبويه بالتساوي .

واذا كان أحدهما قد توفي فان فروعه ينالون من التركة الحصة التي كانت تؤول اليه لو كان

حيا ويتقاسمون بها بالتساوي . فان لم يكن له فروع آلت الحصة التي كانت تؤول له لو كان حيا الى الاصل الآخر أو الى فروعه .

واذا توفي كلاهما قبل المورث فان فروع كل منهما ينالون الحصة التي كانت تؤول لمورثهم لو كان حيا ويتقاسمون بها وفقا لأحكام المادة السابقة .

الا أن حق الخلفية يطبق هنا فقط لمصلحة فروع الأخ الذي توفي قبل المورث أو فروع الاخت التي توفيت قبل المورث عندما يرثون مع أخ المورث أو أخته الباقي قيد الحياة .

المادة ١٧ - اذا لم يكن للمتوفى فروع أو أب أو أم أو فروع منهما قسمت التركة بين الجدود والجدات .

فاذا كان أحدهم قد توفي انتقلت حصته الى فروعه فيتقاسمون بها بالتساوي ، واذا لم يكن له فروع انتقلت الحصة التي كانت تؤول له الى الجد من الجهة نفسها . واذا كان هذا الجد قد توفي فالى فروعه .

واذا كان جدا المتوفى لأبيه أو جداه لأمه قد توفيا بدون فروع خصصت التركة بجديه من الجهة الاخرى واذا كانا قد توفيا بفروعهما .

المادة ١٨ - من كان في الدرجات الاولى والثانية والثالثة من الفروع ، اذا نال حق الارث من جهات مختلفة ، يأخذ كل ما يعود له من تلك الجهات .

المادة ١٩ - يؤول سدس التركة لأبوي المورث، أو لأحدهما الباقي على قيد الحياة اذا كان للمورث فروع .

المادة ٢٠ - يؤول لزوج المورث أو زوجته ربع التركة في حالة اجتماعه مع ورثة من الطبقة الاولى ونصفها في حال اجتماعه مع الاب أو الام أو الأخ أو الأخت وخمسة أسداس في حال اجتماعه مع الجد أو الجدة .

واذا لم يوجد وارث مما ذكر أعلاه فيستحق زوج المتوفى أو زوجته كامل التركة .

المادة ٢١ - اذا لم يوجد أحد من الورثة المعينين في المواد السابقة تعود أموال التركة الى الدولة .

المادة ٢٢ - يرث الولد غير الشرعي من الشخص المعترف به رضاء أو قضاء وتحدد حصته الارثية كما يلي :

- ربع الحصة التي كانت تؤول اليه فيما لو كان شرعيا اذا ترك الأب أو الأم فروعا شرعية .

- نصف الحصة التي كانت تؤول اليه فيما لو كان شرعيا اذا لم يترك الاب أو الام فروعا شرعية للاخوة أو الاخوات المذكورين .

- ثلاثة ارباع التركة اذا ترك الاب أو الام خلاف من ذكر اعلاه من الورثة الشرعيين .

- كل التركة ان لم يكن من وريث شرعى .

المادة ٢٣ - يعتبر الولد المتبنى بحكم الولد الشرعى فى كل ما يتعلق بحقوقه فى تركه من تبناه او فى وصيته .

المادة ٢٤ - تثبت بنوة الولد غير الشرعى بالاعتراف الرضائى . ويتم الاعتراف بتصريح يدون فى وثيقة الولادة وفقا للاصول المعينة لقيد وثائق الاحوال الشخصية ، او فى سند رسمى ينظم لدى الكاتب العدل .

لا يجوز ان يحصل الاعتراف الرضائى بالولد بعد بلوغه سن الرشد .

المادة ٢٥ - لا يكون للاعتراف الرضائى مفعول الا تجاه الشخص الصادر عنه .

المادة ٢٦ - اذا اعترف احد الزوجين اثناء عقد زواجهما بولد غير شرعى حصل له من غير زوجه هذا قبل اجراء العقد المذكور فلا يكون لهذا الولد من تأثير على حق الزوج الثانى فى ارث زوجه او حق اولادهما بعد الزواج .

ويكون للاعتراف مفعوله اذا انحل الزواج ولم يترك الزوجان اولادا بعد انحلال زواجهما .

المادة ٢٧ - يجوز انتساب الولد غير الشرعى لابيه امام المحاكم الصالحة للنظر فى هذا الامر .

اولا - فى حالة الخطف أو الاغتصاب. عندما يكون الحمل قد حصل فى الوقت العائد للخطف أو الاغتصاب .

ثانيا - فى حالة الاغراء بالطرق الاحتمالية كالتجاوز فى استعمال السلطة وكالوعد بالزواج. واذا كان هناك بدء بينه خطية فتثبت الابوة وفقا لاحكام المادة ٢٤٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية .

ثالثا - فى الاحوال التى يوجد فيها رسائل او مخطوطات اخرى صادرة عن الاب المزعوم والمتضمنة اعترافا بالابوة خاليا من الالتباس .

ولا تقبل دعوى الاعتراف بالابوة :

اولا - اذا اثبت ان الام كانت اثناء مدة الحمل القانونية معروفة بسوء سلوكها أو كان لها فى ذلك الوقت اتصال بشخص آخر .

ثانيا - اذا كان الاب المزعوم اثناء المدة نفسها فى حالة لا يمكنه معها ان يكون ابا للولد وذلك اما لبعده عن مكان وجود الام واما لاصابته بحادث ما

المادة ٢٨ - لا تقبل الدعوى الا من الولد . واذا كان الولد قاصرا فتقبل الدعوى من الام وان كانت قاصرة . ويجب فى هذه الحالة الاخيرة وتحت طائلة السقوط تقديم الدعوى فى مدة سنتين ابتداء من تاريخ الوضع .

اذا لم تقدم الدعوى اثناء المدة التى كان فيها الولد قاصرا فيحق لهذا الاخير ان يقيم هذه الدعوى خلال السنة التى تلى بلوغه سن الرشد واذا لم تعترف الام بالولد اثناء المدة التى كان فيها قاصرا أو اذا توفيت اثناء هذه المدة أو كانت فاقدة الاهلية وغائبة فتكون المدة التى يمكن فيها للولد ان يقيم الدعوى بعد بلوغه سن الرشد سنتين .

المادة ٢٩ - يجوز اثبات انتساب الولد غير الشرعى لاهله امام المحاكم الصالحة للنظر فى هذا الامر . على الولد الذى يطلب اعلان انتسابه لام ان يثبت ان هذه الاخيرة وضعت ولدا وانه هو الولد الذى وضعته .

لا تسمع الدعوى الا اذا اقيمت قبل انقضاء سنتين على تاريخ بلوغ سن الرشد .

لا تقبل البينة الشخصية الا اذا كان هنالك بدء بينة خطية أو قرائن جديرة راهنة .

المادة ٣٠ - يجوز لكل من له مصلحة ان يعترض على الاعتراف الصادر عن الاب او الام كما يجوز له ضمن مهلة اقضاها خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي ان يعترض على طلب الولد غير الشرعى انتسابه لاب او ام .

المادة ٣١ - الولد غير الشرعى المعنى فى الاحكام السابقة هو المولود من شخصين غير مرتبط الواحد مع الآخر بعقد زواج وغير متصلين بعضهما ببعض بقراة مانعة من الزواج وغير مرتبط كليهما بعقد زواج مع شخص ثالث . على انه اذا كان أحد الوالدين غير مرتبط بعقد زواج مع شخص ثالث فان الولد يرث منه .

المادة ٣٢ - يحق للاولاد الشرعيين او فروعهم ان يخرجوا الاولاد غير الشرعيين من التركة بان يسددوا الحصة العائدة للاولاد غير الشرعيين نقدا او اموالا ثابتة من التركة بعد اجراء التخمين العادل

- الكتاب الثالث -

في احكام المفقود

المادة ٣٣ - المفقود هو الغائب الذي لا يعرف مكان وجوده ولا يعلم احي هو ام ميت .

المادة ٣٤ - يحكم بوفاة المفقود في الاحوال الاتية :

١ - اذا غاب في حالة يقلب فيها الهلاك واستمرت غيبته عشر سنين كان يكون جنديا لم يعد بعد انقضاء عشر سنين على انتهاء الحرب .

٢ - اذا بلغ العمر مئة سنة ولم يعرف احي هو ام ميت .

المادة ٣٥ - لا يحكم الحاكم بوفاة المفقود في الاحوال السابقة الا بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة وبعد الاعلان عن ذلك في الصحف المحلية وفي ما امكن من صحف البلاد الاجنبية التي يعينها الحاكم وخاصة في صحف البلاد المقدر وجوده فيها وانقضاء ستة أشهر على نشر احدث الاعلانات تاريخا .

المادة ٣٦ - لورثة المفقود المحكوم بوفاته ان ينتفعوا بأمواله ولا يحق ان يتصرفوا بها تصرفا ناقلا للملكية أو ينشئوا عليها حقوقا عينية الا بعد مضي خمس سنين على نشر الحكم القاضي بالوفاة . ينشر هذا الحكم طبقا لاحكام المادة السابقة ولا يحق للورثة تسلم اموال المفقود قبل هذا النشر .

المادة ٣٧ - يعلق نصيب المفقود من اراث غيره وقسطه من الوصية اذا اوصى له ، الى ان تنقضي الخمس سنوات على صدور الحكم بموته ، فيرد بعد انقضاء هذه المدة نصيبه في الارث الى من يرث مورثه عند موته ، وقسطه من الوصية الى ورثة الموصي .

المادة ٣٨ - اذا ظهر المفقود حيا خلال خمس سنوات بعد الحكم بوفاته اخذ جميع امواله من ايدي الورثة المعلق له من اراث غيره ومن الوصية وان ظهر حيا بعد مضي هذه المدة اخذ ما بقي بأيدي الورثة . ولا يحول ذلك دون استرداد ما اتصل الى الغير من امواله بسوء نية .

القسم الثاني - في الوصية

الكتاب الاول - احكام عامة

المادة ٣٩ - يشترط في الموصي ان يكون عاقلا اهلا للتبرع بالغا من العمر ثمانى عشر سنة كاملة .

المادة ٤٠ - تصح الوصية لكل شخص وارث او غير وارث وللجنين اذا ولد حيا شرط ان لا يكون بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه .

المادة ٤١ - لا تصح الوصية المنظمة في صك واحد من شخصين او اكثر سواء كان الايصاء لمصلحة الموصين انفسهم او اى شخص اخر .

المادة ٤٢ - لا يمكن الادلاء ببطلان الوصية من وارث اجاز الوصية او نفذها مختارا مع علمه باسباب البطلان .

المادة ٤٣ - لا تصح الوصية التي يجريها المريض في مرضه الاخير للطبيب الذي عالجه في هذا المرض ما لم يكن هذا الطبيب من ورثاء الموصي .

وانما تصح الوصية المنظمة في هذه الحالة اذا كان المال الموصى به هو ايفاء لخدمات وقد اخذ بعين الاعتبار في تعيين مقدار ثروة الموصي والخدمات المؤداة .

المادة ٤٤ - لا يصح الايصاء للاجنبي الا اذا كانت شريعة بلاده تجيز الايصاء للبناني ، وبقدر ما تجيز الايصاء به .

المادة ٤٥ - تبطل الوصية لشخص معتبر بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه ولو كانت هذه الوصية جارية باسم شخص مستعار .

المادة ٤٦ - تصح الوصية لصالح اماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر وللمؤسسات العلمية والعامة المتمتعة بالاهلية القانونية .

وتصح الوصية ، وان لم تكن المؤسسات قد انشئت قانونا يوم الوفاة ، اذا تحققت بها الاهلية القانونية خلال سنة ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الموصي به واجب الاداء .

وذا انقضت السنة ولم تنشأ المؤسسة او لم تتحقق فيها الاهلية القانونية رد الشيء الموصى به الى ورثة الموصي .

المادة ٤٧ - طالما لم يتم انشاء المؤسسة وفقا للقانون فلا يمكن اتخاذ تدابير غير التدابير الاحتياطية لصيانة الشيء الموصى به في الحالة المبينة في المادة السابقة .

المادة ٤٨ - يجب ان يكون الموصي له معيناً من الموصي نفسه . وتبطل كل وصية معقودة على وجه لا يمكن معه تعيين الموصي له وقت وفاة الموصي .

الكتاب الثالث

في نصاب الوصية

المادة ٥٨ - تخفض الوصية فيما يجاوز الحصة المحفوظة لكل من الفروع والوالدين وأحد الزوجين

المادة ٥٩ - تحدد الحصة المحفوظة للفروع بخمسين بالمئة من مجموع الاموال المنقولة وغير المنقولة اذا كان جميع الاولاد على قيد الحياة فانهم يتقاسمون هذه الحصة بالتساوي ايا كان عددهم ودون تمييز بين الذكور والاناث . واذا كان احدهم قد توفي فان فروعه يحلون محله في الحصة التي كانت تؤول له لو كان حيا ويتقاسمون بها بالتساوي .

المادة ٦٠ - تحدد الحصة المحفوظة لاحد الزوجين الباقي على قيد الحياة بثلاثين بالمئة .

المادة ٦١ - تحدد الحصة المحفوظة للوالدين بثلاثين بالمئة يتقاسمون بها بالتساوي . ويأخذها بكاملها الباقي منهما على قيد الحياة .

المادة ٦٢ - عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين والوالدين أو أحدهما تحدد الحصة المحفوظة للفروع بثلاثين بالمئة ولاحد الزوجين بعشرة بالمئة وللأبوين أو أحدهما بعشرة بالمئة .

المادة ٦٣ - عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين أو مع الوالدين أو أحدهما تحدد الحصة المحفوظة للفروع بأربعين بالمئة ولاحد الزوجين أو للوالدين أو أحدهما بعشرة بالمئة .

المادة ٦٤ - اذا توفي الموصي بدون فروع وترك زوجة مع والديه أو أحدهما فتحدد الحصة المحفوظة للزوج بعشرين بالمئة وللأب بخمسة عشر بالمئة وللأم بخمسة عشر بالمئة .

المادة ٦٥ - ان الوصية المتجاوزة النصاب القانوني تخفض الى هذا النصاب عند افتتاح التركة ولا يجوز طلب التخفيض الا من قبل الورثة ذوى الحصة المحفوظة أو ورثتهم العموميين أو المفوضين أو حلفائهم .

المادة ٦٦ - لأجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى أموال المتوفى الصافية بعد حسم ديونه منها قيمة الأموال التي وهبها أثناء حياته ويتخذ أساسا لتقدير هذه الأموال ثمنها وقت الهبة .

المادة ٦٧ - اذا كان المال الموصى به حق انتفاع أو مرتبا مدى الحياة أو رقة العقار فان قيمته تقدر مع الأخذ بعين الاعتبار سن الموصى له وحالته الصحية وغير ذلك من الاعتبارات .

المادة ٤٩ - تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه فان زادت قيمة ما عين لاحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة بحكم الوصية خاضعة للتعديل بحال تجاوزها نصاب الوصية .

المادة ٥٠ - تصح الوصية بالعين لشخص وبالاتفاق لآخر .

المادة ٥١ - لا تصح الوصية بانتفاع من شأنه ان يجمد الاموال الا اذا حملت محمل الوقف الذرى وفي هذه الحالة لا تصح في العقارات الأميرية .

اما في الاموال المملوكة فتصح الى المدة التي يصح بها الوقف وتطبق عليها قواعد الوقف الذرى .

المادة ٥٢ - تعتبر باطلة وصية تشتمل على شروط مستحيلة او محرمة او مخالفة للنظام العام والاداب العامة .

على انه اذا لم يكن الشرط السبب الاساسى الدافع للوصية فيكون هذا الشرط لغوا وتعتبر الوصية صحيحة .

المادة ٥٣ - يمكن ان يعلق الايصاء على الالتزام

الكتاب الثانى - فى شكل الوصية

المادة ٥٤ - تنظيم الوصية فى لبنان اما بالشكل الرسمى أو بخط الموصى .

أما وصية اللبناني المنظمة فى بلد أجنبى فتتظم وتصدق وفقا للأصول المنصوص عليها فى هذا القانون أو للأصول التى تصدق فيها الصكوك الرسمية فى البلد الاجنبى الذى تنظم فيه .

المادة ٥٥ - تنظم الوصية الرسمية لدى الكاتب العدل .

المادة ٥٦ - يجوز تنظيم الوصية بخط الموصى الذى يكتبها بكاملها بخط يده ويوقعها بامضائه ويؤرخها وفى هذه الحالة يجب ان تودع من قبل الموصى بالذات أو وكيله الخاص لدى الكاتب العدل ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر ومصادق على هذا الحتم من الكاتب العدل . ويشار فى سجل خاص الى وجود هذه الوصية .

واذا كانت الوصية منظمة فى بلاد اجنبية فتودع لدى الكاتب العدل او لدى قنصل لبنان .

المادة ٥٧ - فيما يختص بوصية الجندى الموجود فى ساحة القتال يقوم مقام الكاتب العدل ضابط برتبة ملازم فما فوق . وهذه الوصية تصبح كأنها لم تكن بعد انقضاء ثلاثة أشهر على رجوع الموصى الى مكان يمكنه فيه ان يجرى وصية بالطرق العادية .

المادة ٦٨ - اذا كانت قيمة الأموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني الجائز التصرف به أو الجزء الذي يبقى من هذا النصاب بعد حسم قيم الهبات بين الأحياء ، فيحصل التخفيض دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة .

على أنه اذا أظهر الموصى رغبته الصريحة بانفاذ وصية قبل غيرها ففي هذه الحالة تنفذ الوصية المفصلة قبل غيرها ولا تخفض الا اذا لم تكف الأموال الباقية لتأمين الحصة المحفوظة .

الكتاب الرابع

في الرجوع عن الوصية وفي سقوطها

الفصل الأول

في الرجوع عن الوصية

المادة ٦٩ - للموصى الرجوع عن وصيته كلها أو بعضها .

المادة ٧٠ - يمكن أن يحصل الرجوع عن الوصية بوضع وصية لاحقة أو سند رسمي أو كتاب بخط الموصى يوضع لدى الكاتب العدل على الشكل المبين في المادة ٥٥ يعلن فيه الموصى أنه رجع عن وصيته السابقة .

المادة ٧١ - ان الوصية اللاحقة التي لا تتضمن رجوعاً صريحاً عن الوصية السابقة، تبطل ضمناً جميع أحكام الوصية السابقة المخالفة لأحكام الوصية الجديدة أو التي لا تتفق معها .

يعتد بهذا الرجوع الضمني وان بقيت الوصية الجديدة بدون انفاذ لسبب خارج عن ارادة الموصى .

المادة ٧٢ - اذا باع الموصى المال الموصى به في وصية سابقة فيعتبر البيع رجوعاً عن الوصية على قد رالشئ المباع . ويعتد بهذا الرجوع وان أبطل البيع الا اذا وقع البطلان لعيب الرضى أو اذا عاد المال الموصى به ملكاً للموصى .

المادة ٧٣ - يحكم بالرجوع عن الوصية بناء على طلب ورث أو موصى له في الأحوال التالية :

١ - اذا لم تنفذ الشروط التي علق الوصية عليها .

٢ - اذا ارتكب الموصى له جريمة من الجرائم التي كانت تجعله غير أهل لأن يرث الموصى فيما لو كان وارثاً له .

المادة ٧٤ - يجب أن تقام الدعاوى في جميع الأحوال المبينة في المادة السابقة خلال سنة من

تاريخ الوفاة أو من تاريخ علم المدعي بحصول الأمور الداعية للرجوع عن الوصية .

الفصل الثاني

في سقوط الوصية

المادة ٧٥ - يبطل الايصاء :

١ - بوفاة الموصى له قبل الموصى .

٢ - بوفاة الموصى له قبل تحقيق الشرط المعلق عليه انفاذ الوصية اذا كانت نية الموصى أن لا يعمل بالوصية الا اذا تحقق الشرط أثناء حياة الموصى له .

٣ - برد الموصى له المال الموصى به أو بعدم أهليته للحصول عليه .

٤ - بهلاك المال الموصى به بكامله قبل وفاة الموصى .

المادة ٧٦ - اذا لم تنفذ الوصية في شئ من الأشياء الموصى بها للرجوع عن الايصاء بهذا الشئ أو لسقوط الايصاء به أو لبطلانه ، فيعود هذا الشئ للشخص الذي اتخذ من نصيبه أو كان عليه أن يؤديه فيما لو نفذت الوصية .

ويستفيد من هذا الشئ أيضاً الموصى له العام أو الموصى له بوجه عام أو الموصى له الخاص الذي عناه الموصى بهذه الاستفادة .

الكتاب الخامس

في قبول الوصية

المادة ٧٧ - تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى . واذا كان الموصى له جنيناً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون القبول ممن له الولاية أو الوصاية على ماله .

المادة ٧٨ - يجوز قبول بعض الوصية ورد البعض الآخر كما يجوز قبولها من بعض الموصى لهم وردها من الآخرين . وفي هذه الحالة تبطل بالنسبة لمن ردها .

المادة ٧٩ - ترجع مفاعيل القبول الى وقت وفاة الموصى .

المادة ٨٠ - التنازل عن الوصية قبل وفاة الموصى لا يكون له أى مفعول .

الكتاب السادس

في منفذ الوصية

المادة ٨١ - للموصى أن يقيم منفذا واحدا أو أكثر لوصيته ، ويشترط في المنفذ أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والأهلية القانونية .

ويجوز للموصى أن يشترط في حال عدم قبوله أن يعين سواه أو أن يسمى شخصا معيناً ليكون منفذا لوصيته . وفي كل الأحوال لا ينتقل هذا الحق لورثة المنفذ .

المادة ٨٢ - للموصى أن يحدد وظائف منفذ وصيته . وإذا لم يفعل كانت وظيفة المنفذ إدارة التركة وتأدية ديونها وتوزيع أعيانها بالطريقة التي عينها الموصى أو نص عليها القانون .

المادة ٨٣ - إذا عين الموصى عدة منفذين لوصيته وقبلوا المهمة فلا يجوز للواحد منهم أن يعمل منفردا ما لم يكن الموصى قد أجاز لهم ذلك . ويكونون جميعا مسؤولين بالتضامن عن أموال التركة .

وإذا خص الموصى كلا منهم بعمل معين كان له أن ينفرد بهذا العمل .

المادة ٨٤ - تحسم المصاريف التي أنفقها منفذ الوصية في جرد التركة ووضع الاختتام وإتمام المحاسبة وسواها من أموال التركة .

المادة ٨٥ - يحظر على الورثة التصرف بأعيان التركة أو إدارتها مع وجود منفذ الوصية .

المادة ٨٦ - تقام الدعاوى من الغير ضد منفذ الوصية والورثة .

المادة ٨٧ - على منفذ الوصية أن يعلم الورثة فوراً بقبوله مهمته ، وأن يسلمهم بيانا بمحتويات التركة مع الديون التي عليها ، وأن يعلمهم ميعاد تحرير التركة ليحضروا أجرائها إذا طلب تحرير لتركه .

المادة ٨٨ - يجوز لمنفذ الوصية الاستعانة بالموظفين الرسميين لتحرير التركة ، وتكون المصاريف على عاتق التركة .

المادة ٨٩ - للورثة الحق في مطالبة منفذ الوصية بحساب سنوي إذا كانت مدتهم طويلة .

المادة ٩٠ - يعتبر منفذ الوصية مسئولاً عن إهماله وعن الأضرار التي تلحق التركة بعمله ، وتسرى عليه قواعد المسئولية للوكيل العادي . ولا يجوز إعفاء المنفذ من كل مسئولية قد تترتب عليه .

المادة ٩١ - إذا لم يحدد الموصى أجراً لمنفذ الوصية جاز له المطالبة بأجر عادي .

المادة ٩٢ - يعزل منفذ الوصية بطلب الورثة إذا أخل بواجباته أو أصبح غير أهل للقيام بمهمته ، على أن يستمع إليه قبل عزله .

القسم الثالث

في تحرير التركات

الكتاب الأول

أحكام عامة

المادة ٩٣ - تحرير التركة هو تعيين الأموال المتروكة عن مورث وعند الاقتضاء توزيعها أو قسمتها بين الورثة وسائر أصحاب الحقوق .

المادة ٩٤ - يجوز تحرير التركة في الحالات التالية :

١ - إذا طلب ذلك أحد الورثة أو أحد أصحاب الحقوق في التركة أو منفذ الوصية .

٢ - إذا كان بين الورثة أو أصحاب الحقوق في التركة قاصر يتيم الأب أو شخص فاقد الأهلية أو غائب لا وكيل له أو كان الورثة مجهولين .

المادة ٩٥ - يقدم طلب تحرير التركة لمحكمة الدرجة الأولى التابع لها محل افتتاح التركة وينظر به في غرفة المذاكرة .

ولكل متضرر من القرار القاضي بتحرير التركة أن يعترض عليه باستحضار يقدمه للمحكمة التي أصدرته .

على أن هذا الاعتراض لا يوقف معاملات تحرير التركة إذا أصر الطالب على إتمامها وقدم كفالة تضمن ما يلحق بالمعترض من ضرر .

ويبقى للمحكمة في مطلق الأحوال أن تقرر وقف معاملات تحرير التركة عند وجوب أسباب جدية . وفي هذه الحالة يمكنها أن تطلب كفالة من المعترض تضمن الأضرار التي تسبب لطالب التحرير .

المادة ٩٦ - يجري تحرير التركة بواسطة خبير يعينه القاضي .

الكتاب الثاني

في تحرير التركة بطلب أحد أصحاب المصلحة

المادة ٩٧ - إذا طلب أحد الورثة أو أصحاب الحقوق في التركة أو منفذ الوصية تحرير التركة تجرى في أول الأمر جردة تبين أموال التركة وقيمة

كل منها . وللقاضي أن يأمر بوضع الاختتام عند الاقتضاء .

المادة ٩٨ - بعد اجراء الجردة وتقدير قيمة الأموال المتروكة يدعو القاضي جميع الورثة كما يدعو جميع أصحاب الحقوق الظاهرين للحضور أمامه في موعد معين وتقديم مستنداتهم المثبتة لحقوقهم في التركة وبيان ما اذا كانوا يقبلون الارث ، ويحدد عند الاقتضاء للورثة والموصى لهم مهلة لتقديم هذا البيان .

المادة ٩٩ - بعد تقديم مستحقي التركة المستندات المبينة في المادة السابقة وفي حالة تصريحهم بقبول الارث يسألهم القاضي هل يرغبون البقاء في حالة الاشتراك في الأموال أو يطلبون تصفية التركة وقسمتها .

فاذا أعلن جميع الورثة وأصحاب الحقوق رغبتهم في البقاء في حالة الاشتراك يقدم القاضي تقريراً يبين فيه ذلك فتأمر المحكمة بتسليم أموال التركة لمستحقيها بناء على إيصال موقع منهم .

تسلم الأموال الموصى بها بوجه خاص لمن أوصى لهم بها ويحق لدائني المتوفى أن يحجزوا الأموال المشتركة مع الاحتفاظ بحقوقهم في مطالبة الورثة والموصى لهم بما يترتب على كل منهم من الدين بمقدار حصته .

المادة ١٠٠ - في حالة طلب أحد الورثة التصفية أو القسمة يقرر القاضي نشر هذا الطلب في الجريدة الرسمية وفي جريدة أو عدة جرائد أخرى يعينها ويأمر بتعليق نسخة عنه في ايوان المحكمة وفي محل قريب من مقام المتوفى .

ويدعى بهذا الاعلان كل من يدعى حقاً في التركة وكل من له دين عليها لأجل التصريح بالحق الذي يدعيه وتقديم مستنداته بمهلة ستة أشهر من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية .

المادة ١٠١ - بعد انقضاء المدة المحددة للتصريح بالحقوق والادعاءات ينظم القاضي تقريراً يبين فيه الادعاءات المقدمة من مدعي الحقوق ويدعو الورثة والمدعين لجلسة تحصل فيها المذاكرة بينهم بشأن تسوية رضائية .

المادة ١٠٢ - اذا حصلت تسوية بين الورثة والمدعين فيصدقها القاضي بقرار يصدره في غرفة المذاكرة والا فيكلف كل مدع بتقديم دعواه في مهلة يحددها .

المادة ١٠٣ - اذا قدم المدعي دعواه في المهلة

المحددة يعين القاضي جلسة مستعجلة ينظر فيها بأمر وقف أو عدم وقف التصفية أو القسمة .

وفي جميع الأحوال يحق للورثة تأمين الحق المدعى به . وفي هذه الحالة تتابع أعمال تحرير التركة .

المادة ١٠٤ - في حال متسابعة تحرير التركة يحق للورثة أن يتفقوا فيما بينهم على اقتسام أموال التركة بالطريقة التي يختارونها .

المادة ١٠٥ - اذا لم يتفق الورثة على القسمة فان القاضي يضع مشروعاً للقسمة ويستعين عند الاقتضاء بخبير لهذه الغاية .

اذا وافق الورثة على هذا المشروع فيصدق القاضي بقرار يصدره في غرفة المذاكرة .

المادة ١٠٦ - اذا اعترض أحد الورثة على مشروع القسمة فان القاضي يعطي المعارض مهلة لتقديم اعتراضه ويفصل في القسمة بحكم قطعي لا يقبل طريقاً من طرق المراجعة العادية .

المادة ١٠٧ - اذا تبين أن أموال التركة لا تقبل القسمة فانها تباع بالمزايدة بواسطة القاضي المشرف . واذا أمكن قسمة بعض الأموال دون البعض الآخر فيقسم منها ما هو قابل للقسمة ويباع الباقي بالمزايدة ، ما لم يكن في التجزئة ضرر جسيم .

المادة ١٠٨ - تطبق أحكام قانون بيع الأموال غير المنقولة فيما يتعلق ببيع العقارات غير القابلة للقسمة بالمزايدة .

أما الأموال الأخرى فتباع بالطرق المبينة في قانون المحاكمات المدنية لبيع المحجوز .

على أنه اذا كان بين المتروكات مؤسسة صناعية أو تجارية أو زراعية فللحاكم أن يقرر بيعها بجميع عناصرها ودون تفريق بين العقار والمنقول . وبالطريقة المتبعة في بيع العقار ، ما لم يجد أسباباً جدية تجعل التفريق أكثر فائدة .

المادة ١٠٩ - ان قرارات القاضي بشأن طريقة البيع لا تقبل المراجعة .

الكتاب الثالث

في تحرير التركة بسبب عدم معرفة الورثة

المادة ١١٠ - اذا توفي شخص ولم يعرف ورثته فعلي مختار المحلة التي يقيم فيها أن يبلغ القاضي بأمر وفاته فيقرر في غرفة المذاكرة تحرير التركة وتعيين قيم عليها .

المادة ١١١ - بعد اجراء الجردة يودع القاضى فى أحد المصارف المقبولة النقود والأشياء الثمينة التى يجدها بين أموال المتوفى ويسلم باقى الأموال للقيم على ادارتها ويمكن الزام القيم بتقديم كفالة . وإذا كان بين أموال التركة ما يخشى تلفه فللمحاكم أن يقرر بيعه وحفظ ثمنه فى أحد المصارف المقبولة رسميا .

المادة ١١٢ - بعد مضي خمس سنوات على الوفاة دون ظهور وارث يتخذ القاضى قرارا فى غرفة المذاكرة بتسليم أموال التركة للدولة .

المادة ١١٣ - يؤدى القيم للقاضى حسابا عن ادارته أموال التركة ، فيقرر تحديد أجره القيم ويدفعها له وتسلم الأموال الباقية للدولة .

المادة ١١٤ - اذا ظهر الوارث بعد تسليم الأموال للدولة وأثبت حقه بالارث فانه يرجع على الدولة بأمواله .

الكتاب الرابع

فى تحرير التركة بسبب غيبة أحد الورثة

المادة ١١٥ - اذا كان الوارث أو أحد الورثة غائبا ولم يكن له وكيل يمثله فللقاضى بناء على افادة مختار محلة المتوفى أو أحد أقارب الغائب أن يقرر فى غرفة المذاكرة تحرير التركة اذا رأى تحريرها مفيدا .

المادة ١١٦ - اذا كان الورثة متعددين وكان بعضهم غائبا ، فبعد تنظيم الجردة تسلم أموال التركة للورثة الحاضرين ، بعد أخذ كفالة منهم تضمن حصص الغائب ، وإذا امتنع هؤلاء الورثة عن تقديم الكفالة فان النقود والأشياء الثمينة اذا وجدت تودع أحد المصارف وتسلم باقى الأموال لحارس قضائى يديرها لحساب جميع الورثة ويحفظ حصص الغائب منها ومن ثمارها .

ويسار على هذه الطريقة الأخيرة اذا كان الوارث الوحيد أو جميع الورثة غائبين .

ويمكن الزام الحارس القضائى بتقديم كفالة .

المادة ١١٧ - اذا طلب الورثة الحاضرون أو أحدهم تصفية التركة وأمكن معرفة مقام الغائب من الورثة فان القاضى يبلغ هذا الوارث طلب التصفية ويحدد له مهلة للحضور أو لتوكيل وكيل يمثله ، فاذا لم يحضر ولم يتمثل أمكن اجراء التصفية بحضور الحارس القضائى .

أما اذا كان الوارث الغائب مجهول المقام فانه يدعى على الطريقة المعينة فى قانون المحاكمات

المدنية لتبليغ مجهولى المقام وعند عدم حضوره أو حضور وكيل عنه فان الحارس القضائى يمثله فى معاملات التصفية .

المادة ١١٨ - اذا لم يطلب أحد الورثة تصفية التركة ولم يتمثل الوارث الغائب فان القاضى يقرر فى غرفة المذاكرة بيع الأشياء التى يخشى تلفها أو تعيبها وقسمة ثمنها والنقود اذا وجدت بين الورثة وحفظ حصص الغائب منها فى أحد المصارف ، ويجيز للحارس الاشتراك مع الورثة الحاضرين فى ادارة باقى الأموال المشتركة واجتناء ريع حصص الغائب منها وحفظها فى المصرف نفسه .

الكتاب الخامس

فى تحرير التركة بسبب وجود قاصر أو فاقد أهلية

المادة ١١٩ - اذا كان بين الورثة قاصر يتيم الأبوين أو شخص فاقد الأهلية ، فللقاضى أن يقرر عفوا أو بناء على أخبار تحرير التركة .

المادة ١٢٠ - اذا لم يكن للقاصر أو لفاعد الأهلية ممثل شرعى فان القاضى يقرر عفوا تعيين وصى عليه .

المادة ١٢١ - بعد تنظيم الجردة يقرر القاضى ما يرتأيه من تدابير للمحافظة على أموال القاصر ، ومن ثم يقرر حسب مقتضيات الحال اجراء التصفية أو عدم اجرائها ما لم يتقدم طلب تصفية من وارث آخر .

وللقاضى فى مطلق الأحوال أن يقرر بيع ما يرى بيعه ضروريا من أموال التركة وحفظ حصص القاصر أو فاقد الأهلية من ثمنه فى أحد المصارف المقبولة رسميا أو أن يأذن لممثله باستلام حصته من الثمن أو قسم منه .

المادة ١٢٢ - اذا تبين للقاضى أن من مصلحة القاصر أو فاقد الأهلية تصفية التركة وقسمتها فتطبق القواعد المعنية فى الفصل الثانى . وينوب ممثل القاصر أو فاقد الأهلية عنه فى الاجراءات المتعلقة به على أن لا تنفذ العقود التى يوقعها قبل مصادقة القاضى عليها .

الكتاب السادس

الدعاوى التى تقام بعد تحرير التركة

المادة ١٢٣ - اذا انتهى تحرير التركة باتفاق بين الورثة أو بينهم وبين أصحاب الحقوق فى التركة على قسمة المتروكات ونفذت القسمة

قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية (١)

الفصل الأول

أحكام عامة في شمول هذا القانون وتفسيره

المادة ١ - يختص هذا القانون بالطوائف المسيحية الكاثوليكية الآتية : الطائفة المارونية طائفة الروم الكاثوليك الملكية - الطائفة الأرمنية الكاثوليكية - الطائفة السريانية الكاثوليكية - الطائفة اللاتينية - الطائفة الكلدانية .

المادة ٢ - ١ - كل طائفة من الطوائف المحددة في المادة الأولى هي شخص معنوي مميز ومستقل ذو أنظمة خاصة .

٢ - إلا أنها كلها ، بأفرادها ومجموعاتها ، أعضاء لجسم واحد هو الكنيسة الكاثوليكية التي يرأسها قداسة الحبر الأعظم بابا رومية . وتؤلف مع هذه الكنيسة وحدة شرعية لا تتجزأ .

المادة ٣ - تبقى على حالها بدون أي مساس أو تعديل الأنظمة الخاصة بكل طائفة من هذه الطوائف وكذلك الحقوق والامتيازات المكتسبة بقوة القانون أو بتقادم الزمن والمقبولة بالعرف .

المادة ٤ - ١ - تؤخذ نصوص هذا القانون مبنياً بالمعنى الذي تدل عليه بذاتها وبما يرافقها . أما إذا ابهم المعنى فيرجع في تفسيره إلى غاية الشريعة وظروف وضعها وإلى نية الشارع وفقاً لأحكام الفقرة التالية :

٢ - أن نصوص هذا القانون ، من حيث هي مستوحاة من شرع الكنيسة الكاثوليكية العام ، تفسر وفقاً لروح هذا القانون ، ومن حيث أنها تردد شرع وعادات الطوائف الكاثوليكية الشرقية ، تفسر وفقاً لروح هذا الشرع ولقيمة هذه العادات .

المادة ٥ - تنبذ العادات المخالفة للشريعة والتي ينص القانون على شجبها صراحة . أما العادات الصوابية فتحتفظ بقوتها وتعتبر خير تفسير للشريعة .

رضاء فإن هذه القسمة الرضائية ولو صدقت من القاضي ، لاتمنع من تطبيق أحكام المواد ٩٤٣ و ٩٤٩ من قانون الموجبات والعقود .

المادة ١٢٤ - أن الدعاوى التي تقام من الدائنين بعد قسمة قضائية أو رضائية لا يمكن أن تقام إلا على الورثة ومستحقى التركة شخصياً ، كل بمقدار ما ناله من أموال التركة . إذا ادعى بمقدار داخل في حصة أحد الورثة فخرج من حصته ، فتطبق عندئذ بين الورثة قواعد الضمان المنصوص عليها في المادة ٩٤٨ من قانون الموجبات والعقود .

القسم الرابع - أحكام ختامية

المادة ١٢٥ - لا يطبق هذا القانون فيما يتعلق بتعيين الورثة وتحديد أنصبتهم على التركات التي أفتتحت قبل العمل به .

المادة ١٢٦ - تظل الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي والمنظمة قبل نشر هذا القانون معمولاً بها ولو توفي الموصى بعد نشر هذا القانون .

المادة ١٢٧ - لا تطبق قواعد تحرير التركات على التركات المفتوحة قبل العمل بهذا القانون .

المادة ١٢٨ - لا يطبق هذا القانون على تركات أبناء الطوائف الموحدة .

المادة ١٢٩ - تلغى بحق التركات الخاضعة لهذا القانون .

١ - قانون ٢١ شباط ١٣٢٨ - ١٩١٢ المتعلق بانتقال الأراضي الأميرية والموقوفة .

٢ - جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالارث والوصية وتحرير التركات .

٣ - جميع النصوص التي تتعارض مع أحكام هذا القانون أو لا تأتلف معها .

المادة ١٣٠ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل - الأجزاء من ١ : ٤ لسنة ١٩٦٣ .

راجع المادة ٣٣ من قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسرائيلية - الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .

وقد نشر أيضاً في سوريا بمجلة (المحامون) العدد العاشر والثلاثون - شباط - آذار سنة ١٩٦٦ ، تحت عنوان « قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية في سورية » عن نسخة مكتبة وزارة العدل السورية وهي موقعة من بطريرك انطاكية وسائر المشرق بالنيابة عن كل الطوائف الكاثوليكية في سورية ولم يتناول هذا النشر المواد من ١ حتى ٢٦ ومن ١٨٣ حتى ٢٥٤ لأن مواد القانون العام هي التي تطبق في صدها ، كذلك لم يتناول النشر المواد من ٢٥٥ حتى ٢٩٦ .

الفصل الثاني

في الاشخاص بالعموم

المادة ٦ - يراد بالشخص - في معناه القانوني - محل الحقوق والواجبات . وبعبارة اخرى ، كل كائن ذي اهلية لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات .

المادة ٧ - يراد بالمال الشخصية حالة العيش المميزة عن سواها والثابتة بذاتها مع مجموع الحقوق والواجبات الخاصة .

المادة ٨ - ١ - في الكنيسة اشخاص طبيعيون واشخاص معنويون وجميعهم يتمتعون بالشخصية القانونية .

٢ - الاشخاص الطبيعيون هم الافراد ، بعضهم اكليريكيون وبعضهم عالميون .

٣ - الاشخاص المعنويون هم : اما جمعيات منظمة شرعا من اشخاص طبيعيين ، كالطوائف والرهبانيات والجمعيات الاكليريكية واما مؤسسات دينية وخيرية قائمة بذاتها كالاوقاف والكنائس والمدارس والميائن

المادة ٩ - يتميز الاكليريكيون عن العالميين بسر الدرجة والرهبان بالنذور والمنتمون الى جميعية اكليريكية بالقسم . اما فيما بين الاكليريكيين فيترتب بعضهم فوق بعض باعتبار الدرجة والولاية ولكل منهم حقوق وامتيازات وعليه فروض وواجبات ينص عليها الشرع القانوني .

المادة ١٠ - ١ - تكتسب الشخصية القانونية الطبيعية في الكنيسة بالعمودية . وفي الطائفة بالولادة فيها أو بالانضواء اليها وفقا للانظمة العامة الدينية والمدنية المرعية الاجراء مع مراعاة احكام الفقرة التالية :

٢ - الولد الشرعي يتبع طائفة ابيه مع مراعاة احكام المادة ٢٥ ، وغير الشرعي طائفة امه .

٣ - وتفقد هذه الشخصية ، من حيث الحقوق الكنسية ، بكل مانع يمنع الشركة الكنسية أو تأديب تنزله الكنيسة . ومن حيث الصلة الطائفية ، بالخروج من الطائفة بمقتضى القوانين المرعية الاجراء مع مراعاة الواجبات والقيود المترتبة والموضوعة شرعا .

المادة ١١ - تنشأ الشخصية المعنوية على اختلاف أنواعها اما بحكم الشرع واما بمرسوم خاص تصدره السلطة الكنسية الصالحة وتميز وتنوع بتميز وتنوع مصدرها وغايتها .

المادة ١٢ - الشخصية القانونية المعنوية هي مؤبدة من طبعها ولكنها تزول اما بالانقراض اذا خلت من الوجود مدة مئة سنة . واما بالالغاء اذا حلتها السلطة الكنسية الصالحة وهذه في كلتا الحالتين تقرر مصير مقتنياتهما .

المادة ١٣ - لا يصح انشاء الشخصية القانونية المعنوية لجماعة يقل عددهم عن ثلاثة اشخاص طبيعيين . ومتى انشئت لا تزول الا بزوال كل اعضائها وفقا للمادة السابقة .

المادة ١٤ - حكم الاشخاص المعنويين كحكم القاصر من حيث الادارة والقضاء .

المادة ١٥ - ليس كل الاشخاص سواء في الاهلية للحقوق والواجبات بل يتميز بعضهم عن بعض باعتبار السن ، ومحل الإقامة ، والطائفة والحالة الشخصية .

المادة ١٦ - يعتبر الشخص كبيرا أو راشداً ويتمتع بحرية التصرف بشؤونه متى اتم الثامنة عشرة من عمره ، وما دام تحت هذه السن فهو قاصر ويخضع في تصريف شؤونه لولي له أو وصيه ما خلا تلك الأمور التي يخوله القانون صراحة ممارستها بذاته .

المادة ١٧ - ١ - القاصر الذكر بعد اتمام الرابعة عشرة من عمره ، والانثى بعد اكمال الثانية عشرة منه يعدان مراهقين .

٢ - يقال للقاصر قبل اتمام السابعة من عمره صبي ويعتبر غير مميز ولا مسؤول . اما بعد هذه السن فيقدر مميزا ويؤاخذ بأفعاله ، لكنه يعذر عليها بقدر ما يقرب من سن الصبوة ويعفى من العقوبات النافذة لمجرد الفعل .

المادة ١٨ - يلحق بالصبي من كان فاقد ملكة التمييز كالمعتوه والمجنون المطبق في أي عمر كان .

المادة ١٩ - من حيث الإقامة في المكان يدعى الشخص « مستوطنا » اذا كان ذا مسكن فيه ، و « دخيلا » اذا كان له فيه شبه مسكن فقط ، و « غريبا » اذا كان ذا مسكن أو شبه مسكن في مكان غير الذي هو فيه حالا ، و « طوافا أو دوارا » اذا كان لا مسكن ولا شبه مسكن له في أية ناحية من الأرض .

المادة ٢٠ - المسكن نوعان جبري واختياري . فالجبري هو الذي يكتسب ويفقد فرضا بقوة الشرع أو القضاء . والاختياري هو الذي يتخذه الشخص بحريته ويحصل : اما بالإقامة في خورنية أو أبرشية ما مع نية البقاء دوما ، واما بالإقامة الفعلية هنالك لمدة عشرة سنوات كاملة .

الفصل الثالث

في الحالة الزوجية

الباب الأول

في الخطبة

المادة ٢٧ - الخطبة عقد بين رجل وامرأة يتضمن وعدا بالزواج الآجل .

المادة ٢٨ - يشترط لصحة الخطبة :

(أ) ان يكون الخطيبان عاقلين مميزين حرين في اجرائها .

(ب) ان تعقد للشرقيين وفقا للقوانين ٨٦ و ٨٧ من نظام سر الزواج للكنيسة الشرقية ، وللاتين وفقا للقانون ١٠١٧ من دستور الحق القانوني الغربي .

(ج) ان لا يكون بين الخطابين موانع زواجية من طبعها دائمة ، الا اذا فسخ منها قبل الخطبة . اما الموانع غير الدائمة والمتعلق زوالها على مرور الزمن أو ارادة الخطيبين فتصح الخطبة معها على أن يعقد الزواج بعد زوالها .

المادة ٢٩ - تصح الخطبة المقيدة بشروط لا يمنعها الشرع ، لكن لا يجوز تقييدها بفراغات .

المادة ٣٠ - لا تزيد مدة الخطبة القانونية على سنتين كاملتين الا اذا شرط الحلاف في العقد أو تجددت برضى الفريقين .

المادة ٣١ - ١ - العربون هو كل ما يعطيه احد الخطيبين الآخر حين الخطبة كعلامة وتوثيق لها حسب العادة المألوفة .

٢ - الهدية هي كل ما يعطيه احد الخطيبين أو أقاربه أو أصدقائه الخطيب الآخر أو ذويه بمناسبة الخطبة واثناء مدتها دلالة على المحبة وعلى أمل الزواج بين الخطيبين .

المادة ٣٢ - ١ - تفسخ الخطبة حكما :

بالتراضي - ب وفاة احد الخطيبين - بطرود مانع زواجي بينهما - باختيار احدهما حالة اكمل من الزواج أو بعقده زواجا مع آخر أو بفوات مدتها القانونية أو بتحقيق الشرط الفاسخ .

٢ - يمكن فسخها بناء على احد الخطيبين : بارتكاب احدهما جرما ضد الشرائع الدينية أو المدنية أو بانفضاح صيته أو بتغير جسيم

المادة ٢١ - يكتسب شبه المسكن اما بالاقامة في المكان مع نية البقاء فيه أكبر قسم من السنة . واما بالاقامة فعلا أكبر قسم من السنة في ذلك المكان .

المادة ٢٢ - ١ - مسكن الصبي ان كان شرعيا هو مسكن ابيه - وان غير شرعي فهو مسكن امه . ومسكن الزوجة هو مسكن زوجها . ومسكن القاصر ومن هو في حكم القاصر هو مسكن وليه حتما .

٢ - لكن الزوجة ، ولئن كانت غير مفصولة شرعا عن زوجها ، والقاصر وفوق سن الصبوة يستطيعان بالاضافة الى المسكن الجبري ان يتخذ كل منهما شبه مسكن خاصا به . بل ان الزوجة متى كانت مفصولة شرعا عن زوجها حق لها اتخاذ مسكن خاص بها مستقل عن زوجها .

المادة ٢٣ - ١ - بالمسكن أو شبه المسكن يتعين لكل شخص كاهن رعية ورئيس كنسى خاص من طقسه .

٢ - أما الطوائف فخورية الخاص ورئيسه الكنسى الخاص هما خورى طقسه حيث يقيم حالا ورئيس طقسه في ذلك المكان .

٣ - الخورى الخاص بمن ليس له مسكن أو شبه مسكن الا في الابرشية هو خورى المكان الذى يقيم فيه حالا .

المادة ٢٤ - من يقيم في مكان ليس فيه خورى من طقسه فخوريه هو من يعينه له شرعا رئيسه الكنسى من أى طقس كاثوليكي آخر .

المادة ٢٥ - ١ - بالعماد يتعين لكل شخص طقسه . ويجب ان يعمد الولد في طقس ابيه . أما اذا تعمد في غير هذا الطقس بحيلة من المعمد أو بتجاوزه أو بداعي الضرورة فيظل تابعا لطقس ابيه .

٢ - المولود من زواج مختلط عقد وفقا لاحكام المادة ٦١ المعطوفة على المادة ٥١ من قانون سر الزواج يتبع دين وطقس الكاثوليكي من والديه .

المادة ٢٦ - ١ - يحق للمرأة في حالة عقد الزواج أو في مدة قيام الزوجية الانتقال الى طقس زوجها ولها الخيار بعد انحلال الزواج في العود الى طقسها الاول .

٢ - لكن يقدر مبدئيا ان الزوجة انتقلت الى طقس زوجها منذ عقد الزواج وانها بقيت فيه مدة ترميها ما لم يقد دليل اكيد واضح على العكس .

الباب الثالث

في المهر والجهاز والبائنة

المادة ٣٩ - يحتفظ كل من الزوجين بملكيتهم على أمواله وبحق ادارتها والانتفاع بها وكذلك بشمرة عمله ما لم يتفقا كتابة على غير ذلك .

المهر

المادة ٤٠ - المهر ويسمى احيانا حق الرقبة والنقد والصدّاق والقيّد هو ما يقدمه الرجل للمرأة لقاء الزواج .

المادة ٤١ - كل ما كان مقوماً بمال كالعقارات والعروض والمجوهرات يصلح مهراً .

المادة ٤٢ - يجوز تعجيل المهر أو تأجيل كلا أو بعضاً .

المادة ٤٣ - المهر اختياري ولا يتوجب مبدئياً الا بتعهد خاص كتابة أو بالكلام أمام شهود عدل .

المادة ٤٤ - ١ - يتأكد لزوم المهر اذا جرى تعهد به بمجرد عقد الزواج صحيحاً .

٢ - اذا لم يعين مقدار المهر في صلب التعهد به فيرجع الى العرف والعادات المحلية .

المادة ٤٥ - المهر ملك للزوجة ولا تجبر على عمل الجهاز منه .

المادة ٤٦ - ادارة المهر واستثماره ، اذا كان مالا ثابتاً هو للزوج أثناء قيام الحياة الزوجية المشتركة اما ريعه ومنفعته فللعائلة .

المادة ٤٧ - اذا انحلت الربط الزوجية أو حكم بالهجر المؤبد بين الزوجين لاي سبب لم تكن الزوجة مسؤولة عنه فلها الحق في استلام المهر والتصرف به كيف شاءت . اما اذا وقع ذلك بذنب منها أو اذا مرقت الزوجة من الدين فسقط حقها في المهر ويحق للزوج استرداد ما لا يزال قائماً منه .

المادة ٤٨ - اذا هلك المهر في يد الزوج فللزوجة الرجوع عليه بمثله أو بقيمته .

المادة ٤٩ - السندات المالية بقيمة المهر اذا كان مقوماً بمال لا يسرى عليها مرور الزمن .

المادة ٥٠ - لا تطبق على المهر احكام الرجوع عن الهبة بسبب ولادة أولاد للواهب .

المادة ٥١ - في حال وفاة الزوجة يحل ورثتها محلها فيما يتعلق بالمهر .

لأحدهما في شخصه أو حالته أو رتبته أو لاي سبب آخر ديني أو أدبي أو صحي يطرأ على أحد الخطيبين وتقضى المحكمة بأنه يجيز فسخ الخطبة كي لا يتضرر الفريق الآخر .

المادة ٣٣ - في حال فسخ الخطبة بالتراضي أو لاي سبب آخر لم يكن أحد الخطيبين مسؤولاً عنه ، فعلى كل منهما أو على ورثة المتوفى منهما ان يرد للآخر أو لورثته اذا طلب ذلك منه ما يكون قد قبله من عربون أو هدايا وقت الخطبة عينا ان كانت قائمة أو بدلا ان كانت تلفت ، باستثناء ما يكون تقدم كلفة طعام أو شراب .

المادة ٣٤ - اذا تسبب أحد الخطيبين فسخ الخطبة أو بوقوعها باطلاً بمسؤوليته ، فعليه أن يعيد للآخر كل ما يكون قد قبله من عربون وهدايا ، عينا ان كان قائماً أو بدلا أن تلف ، وان يخسر كل ما يكون قد قدمه هو . وان يدفع علاوة على ذلك للخطيب البريء اذا كان قد لحقه اضرار تعويضاً مناسباً تقدره المحكمة .

المادة ٣٥ - ١ - يدخل في باب التعويض عن الاضرار الناجمة عن فسخ الخطبة التعويض عن الخسائر التي تحصل للخطيب البريء بسبب ما قد يكون اتخذه من تدابير بشأن ممتلكاته ووسائل تكسبه استعداداً للزواج .

٢ - لكن هذا التعويض لا يلزم الا بقدر ما تكون النفقات والتعهدات المبرمة والتدابير الاخرى متناسبة مع الظروف .

المادة ٣٦ - كل شرط في الخطبة يحدد سلفاً مقدار التعويض هو لغو لا قيمة له .

المادة ٣٧ - تسقط دعوى تعويض الاضرار الناجمة عن الخطبة بمضى سنتين على فسخها .

الباب الثاني

في الزواج واحكامه وموجباته

وصحته وبطلانه وفسخه وانحلال روابطه

المادة ٣٨ - في الطوائف الشرقية الكاثوليكية كافة ، يخضع الزواج في احكام عقده وموجباته وصحته وبطلانه وفسخه وانحلال روابطه لنظام سر الزواج للكنيسة الشرقية الصادرة في ٢٢ شباط سنة ١٩٤٩ بارادة رسولية والمرفق بهذا القانون .

أما في الكنيسة اللاتينية فهو خاضع للحق القانوني الغربي من القانون ١٠١٢ - ١١٤٣ .

الجهاز

المادة ٥٢ - الجهاز هو ما تأتي به المرأة الى بيت الزوج من اثواب ومصاغ وامتعة من مالها الخاص أو من مال ابويها وذويها .

المادة ٥٣ - تملك المرأة الجهاز بمجرد قبضه وليس لمن تبرع لها به ولا لورثته استرداد شيء منه .

المادة ٥٤ - اذا ادعى احد الوالدين ان ما سلمه الى ابنته جهازا هو عارية ، وادعت هي انه تملك ، فالقول قولها اذا لم يكن الجهاز أكثر مما يجهز به أمثالها .

المادة ٥٥ - الجهاز ملك للمرأة قى كل الأحوال فلا حق للرجل فى شيء منه ، انما له حق الانتفاع به باذنها ورضاها . واذا اغتصب منه شيئا وهلك أو استهلك عنده فهو ضامن له .

المادة ٥٦ - اذا اختلف الزوجان بشأن أمتعة البيت ، فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الا أن يقيم الزوج البيئة على العكس ، وما يصلح عادة للرجال أو للزوجين معا فهو للزوج ما لم تقم المرأة البيئة على العكس .

المادة ٥٧ - اذا انفصل الزوجان بحكم ، وكان اثاث البيت المقيمين فيه غير ثابت للزوجة ، فللمحكمة ان تسمح لها بالانتفاع بقسم منه .

فى البائنة

المادة ٥٨ البائنة وتعدى « الحق » و « الدوطة » ايضا هي كل ثابت ومنقول تجلبه الزوجة الى الزوج ، أو يقدمه له أهلها أو غيرهم بداعى الزواج وتخفيفا لآعبائه .

المادة ٥٩ - ولئن كان يجدر بالوالدين وبالأقارب الادنين ان يسهلوا الزواج بكفء لبناتهم ونسيباتهم باعطائهن بائنات بنسبة أمثالهن ، فلا تجب البائنة مع ذلك شرعا الا بتعهد خطي خاص يصدق عليه خورى الرعية ، اذا كانت البائنة اموالا منقولة ، والمطرائية أو المحكمة الكنسية ، اذا كانت الاموال غير منقولة .

المادة ٦٠ - من تعهد ببائنة ، قريبا كان للزوجة أو غريبا عنها ، لزمه ولزم ورثته من بعده اداؤها مع غلاتها وفوائدها من تاريخ عقد الزواج صحيحا ، الا اذا كان جرى اتفاق خاص على موعد تقديمها .

المادة ٦١ - يمكن تقييد التعهد بالبائنة بكل شرط لا يتنافى مع الشرع .

المادة ٦٢ - من تعهد ببائنة وجب أن يحدد نوعها وكميتها والا فتعده باطل .

المادة ٦٣ - ١ - البائنة ملك المرأة ، لكن حق المطالبة باستلامها ممن تعهد بها وادارتها والتصرف بها أثناء قيام الزوجية أمور تنحصر بالزوج وحده ، ما لم يتفق الفريقان على شروط أخرى .

٢ - يسقط حق اقامة الدعوى باستلام البائنة بعد مرور عشر سنوات على تاريخ الزواج ويعتبر الزوج الممهل فى المطالبة بها مسؤولا عن ضياعها .

المادة ٦٤ - للزوج ما دامت الحياة الزوجية قائمة أو ما دام له اولاد احياء من الزوجة مقدمة البائنة .

(أ) ملء التصرف ، بما فى ذلك البيع والرهن ، بأموال البائنة المنقولة وغير المنقولة ايضا اذا كانت تقدرت بمبلغ معلوم من الدراهم عند تسلمه اياها .

(ب) حق الاستغلال فقط مع ملء التصرف بالريع فى أموال البائنة غير المنقولة التى لم تقوم بكمية نقدية عند الاستلام .

المادة ٦٥ - ١ - على الزوج ان يدير اموال البائنة بحكمة ونشاط وان يعنى بها عنايته بأمواله الخاصة وهو مسؤول عن البائنة المضمنة وضامن لآخطارها بالمبلغ الذى تعين بدلا لها عند تسلمه اياها .

٢ - أما البائنة غير المضمنة فآخطارها على عاتق الزوجة ، الا اذا ارتكب الزوج أو ورثته غشا أو اهمالا فى ادارتها ، فيجبون اذ ذاك على التعويض عما يلحقها من خسائر .

المادة ٦٦ - ١ - الزوج غير مجبر ، مبدئيا ، على تقديم تأمين على البائنة ، اذا لم يجر اتفاق على ذلك عند عقد الزواج . لكن للزوجة ان تطلب هذا التأمين اذا كان هناك خطر بين على بائنيتها بسبب تدهور ثروة الزوج وللمحكمة ان تلزم الزوج باعطائه .

٢ - التأمين على البائنة يمنح المرأة الافضلية فى املاك زوجها على سائر الدائنين ، وهذا الامتياز ينتقل بعدها الى ابنائها .

المادة ٦٧ - لا تصح الهبة ولا الوصية فى اموال البائنة ، وما دام الزواج قائما لا يستطيع الرجل ولا المرأة ولا كلاهما معا ان يبيعا أو يرهن اموال البائنة الثابتة غير المضمنة الا اذا كان جرى اتفاق

على ذلك في صلب التعهد بالبائنة نفسه وفي
الأحوال المستثناة التالية :

المادة ٦٨ - ١ - يجوز للمرأة باذن من زوجها
ان تهب بائنتها لاولادها منه لتزويجهم .

٢ - وتستطيع ايضا باذن الزوج أو بإجازة
من المحكمة ، ان رفض ، ان تهب هذه الاموال
وللغاية عينها لاولادها من زواج سابق على أن
يبقى حق الانتفاع بها للزوج اذا لم يكن هو
الآذن .

٣ - متى أريت المرأة على الخمسين من عمرها
ولم يكن للزوجين ذرية حية يمكنها ، باذن زوجها
وبإجازة المحكمة ، ان تهب اموالها لبيوت البر
والاحسان . واذا تمتنع الزوج عن اعطاء اذنه ،
فيجوز للمحكمة ان تسمح للمرأة بالاستغناء عنه
لكي تحتم في هذه الحال ان يبقى للزوج حق
الانتفاع بالأموال الموهوبة .

المادة ٦٩ - ١ - يجوز بيع اموال البائنة
الثابتة غير المضمنة باذن من المحكمة :

(أ) لاجراء احد الزوجين من الحبس .

(ب) لاعالة العائلة ومن تجب نفقته على
الزوجين .

(ج) لاجراء اصلاحات كبيرة هامة لا غنى
عنها للمحافظة على اموال البائنة .

(د) اذا كان المال الثابت المقصود بيعه مشتركا
مع آخرين ولا تمكن قسمته .

٢ - في كل الأحوال الآتفة الذكر ما يزيد من
ثمن البيع عن الحاجات المشروعة يبقى مال بائنة
وتكون احكامه احكام البائنة .

المادة ٧٠ - ١ - يصح استبدال اموال البائنة
الثابتة غير المضمنة بأموال ثابتة أخرى على أن يتم
ذلك بموافقة الزوجة وإجازة المحكمة وان يكون
فيه حظ ومصلحة للزوجة .

٢ - ما يستبدل بأموال البائنة يصبح بائنة
مثلها وكذلك حكم الزائد من مال الاستبدال ان
وجد .

المادة ٧١ - ١ - في حال تملك اموال البائنة
الثابتة غير المضمنة خارجا عن الحالات المستثناة
المر ذكرها ، سواء اقام بذلك الزوج والزوجة
منفردين أم مجتمعين ، فللزوجة ولورثتها من
بعدها ان يطلبوا بعد انحلال الزوج أو الهجر
المؤبد بذنب الزوج فسخ هذا التملك دون أن

يمكن الاعتراض عليهم بأى مرور زمن اثناء قيام
الزوجية .

٢ - وفي حال ايلولة البائنة بسبب ذنب
الزوجة الى اولادها القاصرين وفقا لاحكام المادة
٧٤ فقرة ٢ ، يحق للزوج نفسه طلب فسخ هذا
التملك على انه يظل مسؤولا عن كل عطل وضرر
يلحق بالمشتري ، اذا كان لم يصرح له في عقد
الشراء ان المال المبيع هو مال بائنة .

المادة ٧٢ - اذا انحلت ربط الزوجية بالوفاة ،
فاما ان يكون المتوفى الزوج واما الزوجة ، واما
أن يكون لهما اولاد واما أن يكونا بلا اولاد . وفي
حال وجود الاولاد ، اما ان يكونوا راشدين واما
أن يكونوا قاصرين :

(أ) فان كان المتوفى الزوج ولم يكن لهما اولاد
أو كان لهما اولاد راشدون ، فتد البائنة الى
الزوجة ومن بعدها لورثتها او لمن اتفق على ردها
اليه في التعهد بها . وان كان لهما اولاد لايزالون
قاصرين فتد البائنة الى الزوجة ايضا ، على
ان يبقى حق الانتفاع بها مشتركا بينهما وبين
هؤلاء الاولاد ما داموا قاصرين .

(ب) وان كان المتوفى الزوجة ، فان لم يكن
لها اولاد فتد البائنة الى ورثتها أو الى من
اشترط ردها اليه في صك التعهد بها وان كان لهما
اولاد فتكون البائنة لهم ، انما تحت تصرف
والدهم الى أن يبلغوا سن الرشد .

المادة ٧٣ - اذا انحلت ربط الزواج دون ذنب
من احد الزوجين فيطبق على رد البائنة احكام
العدد ١ من المادة السابقة .

المادة ٧٤ - ١ - اذا انحلت الربط الزوجية
أو حكم بالهجر الدائم بين الزوجين بذنب الرجل
فتكون البائنة ملكا وانتفاعا للزوجة عند عدم
الاولاد أو عند وجودهم راشدين ، وملكاً مع حق
الانتفاع المشترك بينهما وبين الاولاد ان وجدوا
وكانوا قاصرين . ويدير البائنة في هذه الحالة
الاخيرة الزوجة الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك .

٢ - اما اذا كانت المرأة قد تسببت هي في
انحلال الربط الزوجية أو في الحكم بالهجر
الدائم ، فان كان للزوجين اولاد فيؤول حق
الانتفاع بالبائنة اليهم على أن يديرها والدهم
ما داموا قاصرين . وان لم يكن لهما اولاد
فتؤول الى من اشترط ارجاعها اليه في سند
التعهد بها ، والا فتكون عينها للزوجة والانتفاع
بها للزوج ما دام حيا .

المادة ٧٥ - في حال الحكم بالهجر الموقت بين
الزوجين يترك للمحكمة تقدير ابقاء ادارة البائنة

والتصرف بها بيد الزوج ، مع تخصيص قسم من ريعها وفوائدها للزوجة ، أو تسليم الإدارة والتصرف بكاملها مؤقتا الى الزوجة .

المادة ٧٦ - ١ - في حال وجوب رد البائنة فان كانت من النوع المثلث وجب على الزوج أو ورثته ارجاع المبلغ الذي تحدد تمينا لها عند تسلمه اياها ، الا اذا كانت هلكت أو تنقصت قيمتها كثيرا بسبب طوارئ فجائية ، فللمحكمة اذ ذاك تقدير ما يجب ان ينزل من قيمتها .

٢ - وإن كانت من النوع غير المثلث وجب ردها عينا مع ملحقاتها ومضافاتها كما تكون وقت استحقاق الرد . الا اذا كان اصابها تلف أو نقصان عن غش أو إهمال ارتكبه الزوج في إدارتها فللمحكمة عندئذ تقدير مسؤوليته والحكم بالتعويض .

٣ - اما اذا كانت البائنة قد بيعت فيرد اذ ذاك ثمنها .

المادة ٧٧ - وفي كل حال فان ربيع البائنة وغلاتها وفوائدها هي دائما ، طيلة قيام الزوجية ، للزوج في سبيل تحمل اعباء الزواج . ومتى توجب عليه ارجاعها حق له ، ولورثته من بعده ، ان يطالبوا بالمصاريف الضرورية التي تكبدوها في سبيل البائنة وبمصاريف دفن وجنازة الزوجة ايضا ان كانوا قاموا بها .

الفصل الرابع

في البنوة وشرعية الاولاد

ومفاعيلها

المادة ٧٨ - الولد هو ثمرة اتحاد الرجل بالمرأة اتحادا جنسيا . والصلة التي تربطه بهما أو بأحدهما تدعى البنوة .

المادة ٧٩ - يكون الولد شرعيا اذا حبل به أو ولد من زواج صحيح أو محتسب ، وغير شرعي اذا حبل به أو ولد من غير زواج .

المادة ٨٠ - ١ - الاب هو من يدل عليه زواج شرعي ما لم يثبت العكس بأدلة بينة .

٢ - يقدر الولد شرعيا اذا ولد لتمام مائة وثمانين يوما على الاقل من حين عقد الزواج أو خلال ثلاثماية يوم من تاريخ انحلال العيشة الزوجية .

المادة ٨١ - كل مولود في زواج شرعي يعتبر شرعيا ولو ادعاه غريب ووافقت الام على أنه

ابن هذا الغريب لا ابن زوجها الشرعي ، الا اذا ثبت عدم حصول الاتصال بين الزوجين كل المدة المفيدة للحبل وللولادة وفقا لاحكام الفقرة ٢ من المادة السابقة .

المادة ٨٢ - ١ - كل مولود في أثناء قيام الزوجية ، وان خارجا عن الحدود المعينه في الفقرة ٢ من المادة المذكورة آنفا ، لم ينه زوج والدته خلال شهر من ولادته ، اذا كان حاضرا ، أو خلال شهرين من علمه بها ، اذا كان غائبا ، عد ابنه الشرعي وصحت نسبته اليه .

٢ - لكن يحق لورثة هذا الزوج بعد وفاته ، وخلال شهرين من استيلاء هذا الولد على تركته أو من ازعاج الورثة في الاستيلاء عليها ، ان يطلبوا نفى شرعية بنوته اذا كان ولد بعد ثلاثماية يوم من انحلال العيشة المشتركة .

المادة ٨٣ - اللقيط يعتبر عند الريب شرعيا .

المادة ٨٤ - تقرر شرعية الاولاد غير الشرعيين :

(ا) بموجب احكام القانونين : ٤١ و ١٠٥ من نظام سر الزواج ، و ١٠٥١ و ١١١٦ من الحق القانوني الغربي .

(ب) بمرسوم تصدره السلطة العليا المختصة في الحالات التي لا يمكن فيها اقرار شرعية البنوة طبقا لما جاء في الفقرة الاولى .

المادة ٨٥ - كل عمل غير قضائي يتضمن نفى النسب يأتيه الزوج أو ورثته يعتبر لغوا لا قيمة له الا اذا تبعه ، خلال شهر ، دعوى قضائية تقام بوجه وصى على الولد ، يعين لمقاصد هذه الدعوى ، وبحضور امه .

المادة ٨٦ - ١ - تثبت شرعية النسب ، مبدئيا بقيود الولادة المستخرجة سواء من سجلات الكنيسة في المحوريات أم من سجلات الدولة في دوائر النفوس .

٢ - اما اذا انعدم وجود تلك القيود أو تعذر الحصول عليها فتمتع الولد بصفة الابن الشرعي تمتعا مستمرا وشهرته بذلك بينة كافية على شرعية نسبه .

المادة ٨٧ - ١ - يعتبر الولد متمتعا باستمرار بصفة الابن الشرعي متى ذل مجموع كاف من الوقائع على صلة البنوة والنسب بينه وبين العائلة التي يزعم الانتساب اليها .

٢ - وأهم هذه الوقائع هي :
أ - كون الولد حمل دائما اسم الاب الذي يدعى انه ابنه .

ب - كون الاب عامله كولد وبهذه الصفة اهتم بتربيته والانفاق عليه وتدير مستقبله .

ج - كون الوالد عرف دائما بهذه الصفة في المجتمع .

د - كون الاسرة اعترفت به كانه منها .

المادة ٨٨ - ١ - ليس لاحد ان يدعى نسباً يخالف النسب المسجل في قيد ولادته والمثبت بواقع مطابق له .

٢ - كذلك لا يستطيع احد أن يخاصم آخر في نسب اشتهر به وكان مطابقاً لقيد ولادته .

المادة ٨٩ - في حال عدم تمتع الولد باستمرار بصفة الابن الشرعي ، او اذا كان تسجيل عند الولادة باسم مستعار ، او بانه مجهول الابوين ، يمكن اثبات شرعية البنوة بالبينة الشخصية بإفادة الشهود ، بشرط ان يكون هنالك بدء بينة خطية أو أن تتوفر قرائن وتقديرات خطيرة مبنية على وقائع ثابتة وراثة .

المادة ٩٠ - يعتبر بدء بينة خطية لمقاصد المادة السابقة : القاب الأسرة وصكوكها وسائر السجلات والدفاتر وأوراق البيتية سواء كانت مختصة بالاب أو بالأم - وكذلك القيسود والسندات الصادرة عن أحد الفرقاء في الحصومة أو عن كان يمكن أن يكون ذا مصلحة فيها لو كان حيا .

المادة ٩١ - يقبل بينة على نفى النسب كل ما يثبت ان الولد ليس ابن الوالدين اللذين يدعيهما .

المادة ٩٢ - ١ - لا تسري احكام مرور الزمن على دعوى اثبات النسب من جهة الولد ما دام حيا .

٢ - أما بعد وفاته فلا يحق لورثته إقامتها الا اذا توفي قاصراً أو اذا تقدموا بها خلال خمس سنوات من تاريخ ادراكه الرشد اذا توفي كبيراً .

٣ - لكن اذا كان الولد قد بدأ هذه الدعوى حال حياته فيحق لورثته دائماً متابعتها ما لم يكن تنازل عنها أو أهملها مدة ثلاث سنوات .

المادة ٩٣ - ١ - مفعول البنوة الشرعية الكنسي هو الاهلية للدرجات والمناصب والوظائف البيعية .

٢ - أما مفعولها المدني فأهلية الولد للارث واشتراكه في حسب الاب ونسبه مع حق الاعالة والتربية وتأمين المستقبل .

المادة ٩٤ - ١ - الاولاد الذين اقرت شرعيتهم وفقاً للفقرة ١ من المادة ٨٤ يساؤون الاولاد الشرعيين في كل مفاعيل البنوة الكنسية والمدنية غير انهم يمنعون من الكردينالية والاسقفية والرئاسات الكنسية الكبرى .

٢ - اما اقرار الشرعية وفقاً للفقرة ٢ من المادة المذكورة فتحدد مفاعيلها في مرسوم منحها .

المادة ٩٥ - ١ - يحق للولد غير الشرعي ولأمه ولوكيل العدل ايضاً ان يقيموا الدعوى على من انجبه للاعتراف به اذا كان نبذ نسبته اليه .

٢ - غير ان هذا الاعتراف ، بديهياً كان امام دائرة النفوس او امام الاسقف او محكوماً به ، لا يساوي الولد غير الشرعي بالشرعي بل يوليه حق النفقة والتربية فقط ، مع تخصيصه بمبلغ لتدبير مستقبله يعود للمحكمة .

المادة ٩٦ - لكل من يتضرر من الاعتراف ببنوة غير شرعية الحق في ان يطعن بصحتها .

المادة ٩٧ - الاقرار بنسب لولد غير شرعي يسرى على المقربة دون سواء سواء اذكر الفريق الآخر في اقراره لا .

الفصل الخامس

في التبني

المادة ٩٨ - التبني عقد قضائي احتفالي ينشئ بين شخصين روابط مدنية لابوة وبنوة شرعيين .

المادة ٩٩ - لا يسمح بالتبني الا لاسباب صوابية ومصلحة بينة للمتبنين ، بعد التأكيد من حسن سيرة المتبنين ، مع مراعاة احكام المواد التالية :

المادة ١٠٠ - كل شخص علماني ، رجلاً كان أو امرأة ، تجاوز الاربعين من عمره يستطيع ان يتبنى بشرط ان لا يكون له نسل شرعي وقت التبني ، وان يزيد عمره ثمانين سنة عندئذ يريده ان يتبناه ، وذلك تحت طائلة البطلان .

المادة ١٠١ - متبنين الكاثوليكى يجب ان يكون كاثوليكياً ، غير ان ذلك لا يستلزم حتماً وحدة الطقوس .

المادة ١٠٢ - لا يجوز للشخص ان يتبناه أكثر من واحد الا اذا تبناه زوجان .

المادة ١٠٣ - لا يحق لای الزوجين ان يتبنيا أو يتبنيا الا بموافقة الآخر . يستثنى من ذلك حالة الهجر الدائم أو وجود احدهما في حالة استحيل فيها اظهار الرأى ، لكن يجب فى هذه الحالة الأخيرة موافقة الاسقف .

المادة ١٠٤ - ١ - يشترط لصحة تبني القاصر موافقته اذا كان مميزا وموافقة والديه أو الحى منهما أو من كان القاصر فى حراسته اذا كانا منفصلين بهجر دائم أو ببطان زواج .
٢ اما اذا كان كلاهما متوفيين أو يستحيل عليهما ابداء الرأى فيقوم مطران الابرشية مقامهما .

٣ - فى كل حال يحق لمن تبني قاصرا ان يطلب من المحكمة ، خلال سنة من بلوغه سن الرشده، الغاء تبنيه وعلى المحكمة ان تستجيب طلبه .

المادة ١٠٥ - يعد باطلا لا قيمة له :
(أ) تبني الوالدين أولادهم غير الشرعيين .

(ب) تبني الولي من هو تحت ولايته ، والوصى من هو تحت وصايته والقيم ، من امواله تحت ادارته ، ما لم يتحرر هؤلاء واملهم تحررا نهائيا وتجرى المحاسبة عليها أمام المحكمة .

المادة ١٠٦ - يطلق على المتبنى اسم عائلة متبنيه وتصبح حقوقه عليه وواجباته نحوه حقوق الولد الشرعى على والده وواجباته نحوه ، مع مراعاة احكام المواد التالية :

المادة ١٠٧ - يبقى المتبنى عضوا فى عائلته الاصلية ، له فيها كل الحقوق وعليه نحوها جميع الواجبات ، على ان حقوق السلطة الوالدية عليه تنحصر فى متبنيه مادام هذا حيا واهلا لها . أما عند وفاته أو فقدانه الاهلية فتعود الى والد المتبنى أو الى من يقوم مقامه .

المادة ١٠٨ - لا يلزم الوالدان الاصليان بالنفقة لابنهما المتبنى لآخر ، الا اذا عجز عن الحصول عليها ممن تبناه .

المادة ١٠٩ - اذا توفى المتبنى دون فروع أو اصول فنصيب المتبنى فى تركته نصيب الولد الشرعى فيما لو وجد .

١ - أما اذا كان للمتبنى فروع أو اصول أو اخوات فللمتبنى نصف حصة الولد الشرعى فى ارثه .

المادة ١١٠ - ١ - اذا توفى المتبنى دون فروع

شرعيين ، فكل باق مما وصل اليه من المتبنى يرد اليه أو لورثته . واما امواله الاخرى فتوزع على ورثته الشرعيين بحكم الشرع العام .

٢ - حق المتبنى فى ارث المتبنى ينتقل الى فروع فقط وينحصر فى تركة المتبنى الشخصية ، وليس للمتبنى ولا لفروعه اى حق فى تركه والدى المتبنى أو اقاربه .

المادة ١١١ - ينشأ عن التبني الصحيح قرابة شرعية تمنع الزواج بين :

(أ) المتبنى والمتبنى وفروعه .
(ب) المتبنى وأولاد المتبنى الذين ولدوا بعد التبني .

(ج) المتبنى وقرين المتبنى وبالعكس بين المتبنى وقرين المتبنى .

(د) الاولاد المتبنين لشخص واحد .
المادة ١١٢ - لا يصح التبني الا بقرار من المحكمة الكنسية يصدقه مطران الابرشية .

المادة ١١٣ - المحكمة الصالحة لتقرير التبني هى مبدئيا محكمة مسكن المتبنى . لكن اذا كان المتبنى قاصرا فلمحكمة مسكنه أيضا الحق فى ذلك . وفى كل حال على المحكمة قبل ان تصدر قرارها ان تستمع الى وكيل العدل وان تستأنس برأى والدى المتبنى ولو كان كبيرا .

المادة ١١٤ - ١ - يجوز ابطال التبني لاسباب خطيرة وبحكم قضائى تصدره المحكمة بعد سماع وكيل العدل .

المادة ١١٥ - تعتبر اسبابا خطيرة تجيز ابطال التبني اساءة المتبنى الى المتبنى اساءة جسيمة أو بالعكس - تكبيد احدهما الآخر اضرارا ادبية أو مادية باهظة - سلوك احدهما سلوكا شائنا أو تركه المذهب الكاثوليكي وما شابه .

المادة ١١٦ - حق اقامة دعوى ابطال التبني محصور ، مبدئيا ، بالمتبنى والمتبنى دون سواهما لكن اذا اقتنع وكيل العدل بأن احدهما متسلط على الآخر لدرجة الاضرار به أو بعائلته وانه يمنعه أدبيا عن استعمال حريته حق له أن يقيمها هو أيضا .

المادة ١١٧ - ١ - الحكم بابطال التبني يزيل كل ما يترتب عليه من مفاعيل اعتبارا من تاريخ نفاذه .

٢ فى حالتى اقرار التبني وابطاله يجب على المحكمة تبليغ ذلك الى من يلزم ليصير قيده الى جانب قيد المتبنى فى سجلات العماد وفى سجلات الاحصاء المدنية .

المادة ١١٨ - التبني الذي يجري في بلاد ليس فيها للمحاكم الكنسية اختصاص في هذه المادة يحكم على صحته أو بطلانه وفقا لقوانين تلك البلاد .

الفصل السادس

في السلطة الوالدية

وحراسة الاولاد حتى بلوغهم سن الرشد

المادة ١١٩ - السلطة الوالدية أو الولاية الأبوية هي مجموع حقوق الوالدين على أولادهم وواجباتهم نحوهم ، في النفس وفي المال ، الى أن يدركوا سن الرشد ، سواء اكان هؤلاء الاولاد من زواج شرعى أم من تبين صحيح .

المادة ١٢٠ - اذا بلغ الولد معتوها أو مجنونا استمر تحت السلطة الوالدية ، في النفس وفي المال ، واذا بلغ عاقلا ثم عته أو جن عادت عليه ولاية ابيه بحكم المحكمة .

المادة ١٢١ - متى تزوج القاصر يتحرر من السلطة الوالدية لكن اذا كان فاسد الرأي ساء التدبير فحق للمحكمة أن تحد من تصرفاته وأن تبقى فيما يختص بالعقود والواجبات تحت السلطة الوالدية .

المادة ١٢٢ - أهم حقوق وواجبات السلطة الوالدية هي :

(أ) ارضاع الاولاد .

(ب) اعالتهم وحفظهم عند والديهم والمطالبة بهم ضد كل مستأثر بهم وانتزاعهم منه واستلامهم واجبارهم على السكن في البيت الوالدي .

(ج) تربيتهم تربية دينية وادبية وجسدية ومدنية بنسبة حال أمثالهم .

(د) تأديبهم ومعاقتهم عند الاقتضاء لكن برفق ودون ايذاء .

(هـ) الموافقة أو عدمها على اختيارهم حالة العيش (التزوج أو الدرجة أو الترهيب) وانتقاء المهنة بما فيه مصلحتهم دون اكراه .

(و) الانتفاع باستخدامهم لمصلحة العائلة .

(ز) ادارة واستغلال اموالهم واملاكهم والانتفاع بها لمصلحة العائلة ، الا اذا كانت هذه الاموال والاملاك أعطيت لهم لغايات معينة أو بشروط تتنافى مع هذا الحق ، كان اعطيت لهم لاقتباس مهنة معينة أو على ان تسلم اليهم عند

بلوغهم الرشد مع فوائدها وإرباحها . وفي كل حال تجب المحافظة على عين اموال الصغير ودفع ما يترتب عليها من ديون وضرائب وفوائد .

(ح) النيابة عنهم وتمثيلهم في العقود والمعاملات لدى المحاكم وفقا لاحكام المادة ١٦٣ من اصول المحاكمات الكنسية و ١٦٤٨ من الحق القانوني الغربي .

(ط) تعيين وصي مختار عليهم .

المادة ١٢٣ - الارضاع يختص بالام . أما سائر حقوق وواجبات السلطة الوالدية فمحصورة مبدئيا بالاب ، لكنها تنتقل الى الام عند سقوط حقه فيها أو حرمانه منها بشرط ان تكون الام اهلا وتثبت المحكمة من اهليتها هذه وتمنحها اعلاما بانتقال هذه السلطة اليها .

المادة ١٢٤ - مدة الارضاع سنتان .

المادة ١٢٥ - ١ - تعفى الام من الارضاع اذا كانت في حالة جسدية أو عقلية لا تمكنها من ذلك .

٢ - تمنع الام من حراسة الاولاد :

(أ) اذا كانت ناشزة أو سيئة السلوك ما دامت على هذه الحال .

(ب) اذا كانت غير قادرة على تربية الولد وصيانتة .

(ج) اذا كانت تسببت بذنب منها في نقض العيشة الزوجية المشتركة .

(د) اذا مرقت من الدين المسيحي أو غيرت مذهبها الكاثوليكي .

(هـ) اذا كانت بعد فسخ الزواج أو وفاة ابي الصغير عقدت زواجا جديدا .

٣ - في كل حال يحق للمحكمة ان تتخذ أي تدبير ترى فيه مصلحة الصغير ، ولو مخالفا لما ورد في الفقرة السابقة ، على أن تضمن دوما تربيته الكاثوليكية .

المادة ١٢٦ - ١ - بدل الارضاع يلزم الصغير اذا كان ذا مال خاص .

٢ - بدل حراسة الولد هو دوما على الزوج ما دامت الحياة الزوجية قائمة . وعند نقضها فعلى من تسبب من الزوجين بذلك بذنبه ، ما لم يكن هذا فقيرا ، فتتوجب اذ ذاك على الغني منهما مع حق الرجوع بها على المذنب عند الميسرة .

المادة ١٢٧ - اذا كانت الام الحارسة للولد مفصولة عن ابيه ، فليس لها ان تسافر به من بلد ابيه الى بلد آخر بدون اذن الاب . وكذلك ليس للاب ان يخرج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حارسة له ، الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك في الحالتين .

المادة ١٢٨ - يسقط حق الاب في السلطة الوالدية .

(أ) اذا حكم عليه بارتكاب جرم اختلاط الدم (الزنى القرابي) أو اكراه بناته على البغاء ، أو حض أولاده على ارتكاب الفحشاء .

(ب) اذا حكم عليه مرتين بسبب حظه قاصرين على الفحشاء .

(ج) اذا حكم عليه كفاعل اصلي أو كشريك أو كمتدخل فرعى في جنائية وقعت على واحد فأكثر من أولاده .

(د) اذا حكم عليه كشريك أو متدخل فرعى في جنائية ارتكبها واحد فأكثر من أولاده .

(هـ) اذا حكم عليه مرتين كفاعل اصلي أو شريك أو متدخل في جنحة واقعة على واحد فأكثر من أولاده .

(و) اذا حكم عليه مرتين كشريك أو متدخل فرعى في جنحة ارتكبها واحد فأكثر من أولاده .

(ز) اذا كان قد حجر عليه .

(ح) اذا كان مرق من الدين المسيحي أو غير مذهبه الكاثوليكي .

المادة ١٢٩ - يمكن حرمان الأب من السلطة الوالدية :

(أ) اذا حكم عليه بالأشغال الشاقة .

(ب) اذا حكم عليه باهمال الاولاد وتشريدهم .

(ج) اذا كان فاسد الاخلاق سئ السيرة أو يدمن الخمر أو المخدرات .

(د) اذا كان يهمل تربية أولاده وخصوصا التربية الدينية الكاثوليكية .

(هـ) اذا كان يعامل أولاده معاملة قاسية تؤدي الى اعتلال صحتهم وفساد اخلاقهم .

(و) اذا كان سفيها ومبذرا .

(ز) اذا كان قد تسبب ببطلان الزواج أو بنقض العيشة المشتركة بذنبه .

المادة ١٣٠ - سقوط الحق في السلطة الوالدية أو الحرمان منها لا يؤثر على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفروع والاضول فيما يتعلق بالاغالة والنفقة .

المادة ١٣١ - ١ - اذا كان الاب هو الولي فله ادارة أموال أولاده والتصرف بها لمصلحة القاصر .

٢ - على انه اذا كان يخشى بسبب سلوكه من تبديد أموال أولاده ، فيجوز للمحكمة أن تحد من سلطته في التصرف بتلك الاموال ، وذلك بحكم يصدر بناء على طلب ذوى الشأن ويعلن في الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية ويسجل في سجل الوصايات .

المادة ١٣٢ - ١ - اذا باع الأب شيئا من أموال الولد المنقولة أو غير المنقولة أو اشترى له شيئا أو اجر شيئا من ماله بمثل القيمة أو ببسير الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك .

٢ - وان باع أو اشترى أو اجر شيئا بغبن فاحش اقامت المحكمة وصيا لطلب ابطال العقد ولا يتوقف الابطال على الاجازة بعد بلوغ الرشد .

٣ - اذا ادرك الولد الرشد قبل انقضاء مدة الايجار الصحيح فليس له نقضه الا اذا كان على النفس .

المادة ١٣٣ - لا يجوز للاب شراء مال ولده لنفسه ولا يبيع ماله لولده ولا رهن ماله من ولده أو ارتهان مال ولده من نفسه ولا يجوز اقراض مال ولده أو اقتراضه الا ان تأذن المحكمة بذلك وتقيم وصيا لاجراء العقد .

المادة ١٣٤ - ما يجوز للاب من التصرفات بقوة السلطة الوالدية يجوز للام ايضا عند انتقال هذه السلطة اليها ، وما يسقط حق الاب فيها أو يجيز حرمانه منها يسقط حق الام أيضا ويجيز حرمانها منها .

المادة ١٣٥ - ١ - لكل قريب للقاصر ، ولمحامى العدل أيضا ، الحق في اقامة دعوى حرمان السلطة الوالدية .

٢ - يحق للمحكمة في أثناء رؤية هذه الدعوى ان تقرر موقتا بشأن حفظ الاولاد وتربيتهم كل ما تراه في مصلحتهم وقراراتها هذه معجلة التنفيذ .

المادة ١٣٦ - من حل محل الوالد في السلطة الوالدية يتوجب عليه أن يمارس تلك السلطة تحت اشراف المحكمة الكنسية .

المادة ١٣٧ - ١ - لا يجوز للمحروم السلطة الوالدية في الحالات الست الاولى من المادة ١٢٨ أن يطالب باستعادة هذه السلطة قبل استرداد اعتباره وفقا للأصول المحددة في قانون العقوبات . وفي الحالتين السابعة والثامنة لا يجوز له ذلك إلا بعد رفع الحجر عنه أو بعد رجوعه الى الدين المسيحي أو الى المذهب الكاثوليكي .

٢ - اما في الحالات انبينة في المادة ١٢٩ فيجوز له طلب استعادة سلطته الوالدية بعد مرور ثلاث سنوات على الحكم .

٣ - في كل حال يبقى للمحكمة التي قضت بحرمان السلطة الوالدية مطلق الحق في اعادة تلك السلطة أو في رفض الطلب ، وفقا لمصلحة الاولاد ولتقتضى الحال .

المادة ١٣٨ - من يحق له بموجب المادة ١٣٥ ان يقيم دعوى حرمان السلطة الوالدية يحق له أيضا التدخل في دعوى استعادتها في أية درجة من درجات المحاكمة .

الفصل السابع

في النفقة

الباب الأول

في النفقات بالعموم

المادة ١٣٩ - النفقة هي كل ما يحتاج اليه الانسان ليعيش عيشة لائقة بنسبة حال أمثاله وتشمل : الطعام والكسوة والسكنى للجميع ، والتطبيب للمريض ، والخدمة للعاجز ، والتعليم والتربية للصغار .

المادة ١٤٠ - تجب النفقة مبدئيا للزوجة على الزوج وبطريقة استثنائية للزوج على الزوجة وهي واجبة أيضا للفروع على الأصول وللأصول على الفروع وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ١٤١ - الزام النفقة هو الزام شخصي وعيني معا ، بحيث اذا أهمل القيام به من يتوجب عليه ، لأي سبب كان ، انتقل الى ملكه الخاص .

المادة ١٤٢ - باستثناء الزوجة ، لا نفقة الا محتاج . ولذا فمن كان ذا مال أو كسوبا فنفقته أولا في ماله وكسبه .

المادة ١٤٣ - ١ - يراعى في فرض النفقة وتقديرها حاجة من تفرض له ومكانته ومقدره من تفرض عليه وعرف أهل البلد .

٢ - يمكن تعديل كمية النفقة بعد الحكم بها ، زيادة أو انقاصا ، بحسب تغير الأثمان أو تبدل حالة كل من المفروضة له وعليه ، يسرا أو عسرا .

المادة ١٤٤ - في حال فرض النفقة على اثنين فأكثر فان كانوا في حالة متماثلة من المقدرة المالية ومن صلة القربى بالمفروضة له ، وجب تقديرها عليهم بالمساواة اما اذا اختلفوا ، اما في صلة القربى ، أو في المقدرة ، فترتب على كل بنسبة حاله .

المادة ١٤٥ - اذا كانت النفقة متوجبة على عديدين لكن يتعذر الحصول عليها حاليا من كل منهم لأي سبب كان فيجوز للمحكمة ، اذا دعت الضرورة ، أن تفرضها على من يمكن قبضها منه على أن يرجع على كل من الباقين بما يتوجب عليه .

المادة ١٤٦ - النفقة المطالب بها قضائيا يمكن الحكم بها من تاريخ اقامة الدعوى أو ما قبل ذلك بستة أشهر على الأكثر اذا كان سبب المطالبة قديما .

المادة ١٤٧ - ١ - في حال تعذر الحصول على النفقة ممن حكم بها عليه ، بسبب الغياب أو بسبب آخر ، يجوز للمحكمة أن تأذن لمن فرضت له أن يستوفيه من أموال المحكوم عليه الموجودة تحت يده أو تحت يد الغير أو باستدانتها باسمه والتحويل بها عليه .

٢ - وفي هذه الحالة الأخيرة يحق للدائن أن يرجع بما أقرضه على المحكوم عليه مباشرة أو على المدين نفسه .

٣ - ويكون هذا الدين ممتازا ولا يسقط بمرور الزمن القصير المنصوص عليه في المادة ١٥١ ، بل بمرور الزمن المنصوص عليه في القانون المدني .

المادة ١٤٨ - ١ - يجوز فرض النفقة نقدا أو عينا ، شهريا أو سنويا .

٢ - اذا كان الملزم بالنفقة لا يستطيع تأديتها وكان على استعداد لاسكان من تجب عليه نفقته في بيته ومعاملته كأحد أفراد عائلته ، فللمحكمة أن تستجيب طلبه . واذا رفض المستحق النفقة هذا العرض ، فللمحكمة الحق في تقدير كل الظروف والحكم بما تراه عدلا .

المادة ١٤٩ - الأحكام والقرارات القضائية بفرض النفقة يمكن تعجيل تنفيذها رغم الاعتراض أو الاستئناف وفقا لأحكام القوانين ١٩٤ و ١٩٥ من أصول المحاكمات الكنسية ، و ١٩١٧ من الحق القانوني الغربي .

المادة ١٥٠ - لا تصير النفقة ديناً إلا بالقضاء أو بتراضى الزوجين على شيء معين .

المادة ١٥١ - دين النفقة ممتاز على سائر الديون ، لكن يسقط بمرور سنتين حق المطالبة بالمبالغ المحكوم بها بصفة نفقة والتي لم يطلب أصحابها تنفيذ الحكم الذي فرضها .

المادة ١٥٢ - ١ - تقام دعوى النفقة مبدئياً أمام محكمة محل المدعى عليه ، لكن يجوز رفعها أيضاً أمام محكمة مقام المدعى إذا كان المدعى عليه مقيماً خارج البلاد .

٢ - إذا تعددت الأحكام بالنفقة فالأولوية لنفقة الأزواج ، ثم لنفقة الأولاد ، ثم لنفقة الوالدين ، ما لم يتفق ذوو الشأن على غير ذلك أو تحكم المحكمة بترتيب الأفضلية حسبما ترى .

الباب الثاني

في النفقة بين الزوجين

المادة ١٥٣ - ١ - تجب النفقة للزوجة على الزوج من حين عقد الزواج الصحيح . غنية كانت أو فقيرة ، مقيمة معه أو منفصلة عنه لأي سبب لا ذنب لها فيه .

٢ - وهي واجبة لها أيضاً بدون تقديم ضمان أو التزام بالرد ، في أثناء دعوى الهجر ودعوى بطلان الزواج ، إلى أن يثبت بحكم قطعي أنها مذنبه أو أن الزواج باطل .

المادة ١٥٤ - للزوج أن يباشر الاتفاق بنفسه على زوجته وعائلته حال قيام الحياة المشتركة . ولكن إذا شكت مطله وتقتيره وثبت ذلك ، تقدر النفقة وتسلم إليها لتقوم هي بالاتفاق .

المادة ١٥٥ - ١ - الزوجة الفقيرة لا تسقط نفقتها عن الزوج ، ولئن كان فقيراً أو مريضاً أو مجبوساً ، بل تبقى ديناً عليه إلى الميسرة .

٢ - لكن لا نفقة للزوجة الموسرة على الزوج المعسر العاجز عن الكسب ، بل تحجب نفقته هو عليها إلى أن يخرج من حالته .

المادة ١٥٦ - عدم قيام المرأة أو ذويها بتقديم البائنة التي تعهدوا بها لا يسقط حقها في النفقة .

المادة ١٥٧ - إذا فرضت المحكمة النفقة أو تراضى الزوجان على شيء معين فللزوجة إذا علمت أو خافت غيبه زوجها أن تأخذ عليه كفيلًا جبرياً يضمن لها النفقة على قدر المدة التي يمكن أن يغيبها الزوج .

المادة ١٥٨ - ١ - تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حدتها إن كانا موسرين ، والا فعليه إسكانها في بيت من دار على حدته به المرافق الشرعية وله جيران بحسب حال الزوجين .

٢ - وإذا أسكنها في مسكن على حدتها من دار فيها أحد أقاربه فليس لها طلب مسكن غيره إلا إذا كانوا يؤذونها فعلاً أو قولاً .

المادة ١٥٩ - ١ - لا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها .

٢ - وليس لها أن تسكن معها في بيت الزوج أحداً من أهلها من غير رضاه سوى ولدها الصغير إلا إذا رأت المحكمة في الحالتين خلاف ذلك لأسباب صوابية .

المادة ١٦٠ - ١ - الزوجة الناشز لا نفقة لها وإن كان لها نفقة مفروضة متجمدة تسقط أيضاً بنشوزها .

٢ - تعتبر المرأة ناشزا إذا تركت بيت زوجها أو كانت في بيتها ومنعت زوجها من الدخول إليه ، أو أبت السفر معه إلى محل إقامته الجديدة .

٣ - رجوع المرأة عن النشوز يعيد إليها حقها في النفقة اعتباراً من يوم الرجوع ، ولكنه لا يعيد ما سقط من نفقة متجمدة قبل ذلك التاريخ .

المادة ١٦١ - ١ - لا نفقة للزوجة المحكوم عليها بذنبها بالهجر الدائم أو المؤقت مدة دوام الهجر .

٢ - لكن كل هجر آخر لا ذنب لها فيه سواء أطلبتة هي أم الزوج لا يسقط حقها في النفقة .

المادة ١٦٢ - الناشز والمهجورة بذنبها يمكن الحكم عليها أيضاً بنفقة لزوجها تقدر بنسبة ما يلحق الزوج من أضرار بسبب غيابها عن البيت الزوجي .

المادة ١٦٣ - إذا ثبت أعسار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته بلا ذنب منه ، تفرض النفقة لها على من تجب عليه نفقتها من أصولها أو فروعها عند عدم الزوج . وإن كان لها أولاد

صغار فتفرض نفقتهم على من تجب عليه لولا وجود الأب .

المادة ١٦٤ - النفقة تسقط بموت أحد الزوجين الا اذا كانت استدينت بأمر المحكمة فتثبت اذ ذاك في كل حال وتترتب ديناً ممتازاً في تركة المحكوم عليه بها .

المادة ١٦٥ - لا تسترد النفقة التي دفعت للزوجة معجلاً .

المادة ١٦٦ - الإبراء من النفقة قبل فرضها ، قضاء أو رضاء ، باطل ، وبعد فرضها صحيح عن النفقة المتجمدة وعن نفقة كل مدة مستقبله دخل أولها سواء أكانت شهراً أم سنة .

- الإبراء من النفقة طيلة الحياة لا يصح الا اذا أبرمته المحكمة .

الباب الثالث

في النفقة بين الاصول والفروع

المادة ١٦٧ - ١ - تجب النفقة بكل أنواعها على الأب لولده الصغير الفقير ذكراً كان أو أنثى الى أن يبلغ الذكر حد الكسب ، ويتيسر له ، وتتزوج الانثى .

٢ - ولكن هذه النفقة لا تشمل مصروف تزويج الأولاد ولا فتح بيوت لهم أو تأسيس تجارة أو صناعة .

المادة ١٦٨ - تجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير غير المتيسر له الكسب ونفقة ابنته الكبيرة الفقيرة سواء أكانت غير متزوجة أم متزوجة بمعدم زمن عاجز عن الكسب والانفاق عليها .

المادة ١٦٩ - اذا كان الأب معسراً ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه نفقة ولده لمجرد إعساره ، بل يجبر على التكسب والانفاق عليه قدر الكفاية .

المادة ١٧٠ - ١ - يتوجب على الأم الموسرة الانفاق على ولدها حال عسر أبيه أو تخليه عن القيام بنفقته لأي سبب غير العجز عن الكسب لزمانه .

٢ - لكن اذا كانت هي أيضاً معسرة فينتقل هذا الواجب الى الأقرب فالأقرب من أصوله ، مع مراعاة اليسر والعسر . على أن يلزم بنفقته عند تساوى درجة القرىبى أولاً : الأصل المدلى اليه بالأب ثم الأصل المدلى اليه بالأم .

٣ - يعد انفاق القرىب في هذه الحال ديناً على الأب المعسر أو المهمل يرجع به عليه سواء أكان المنفق أما أم جداً أم غيرهما .

المادة ١٧١ - اذا توفى الأب عن أولاد صغار فقراء دون أن يترك لهم مالا يعيشون منه . أو اذا كان فقيراً عاجزاً عن الكسب لزمانة به ، فتترب نفقة الولد أولاً : على أمه الموسرة ، ثم على أصوله الموسرين ، ويلزم به مبدئياً الأقرب فالأقرب اليه ، ومتى تساوت درجة القرىب فيرجح الأقرب من جهة الأب على الأقرب من جهة الأم .

٢ - المنفق على الولد بموجب الفقرة السابقة أياً كان لا حق له بالرجوع على أحد بما انفق .

المادة ١٧٢ - اذا اشتكت الأم من عدم انفاق الأب أو من تقثيره على الولد ، تفرض له المحكمة النفقة وتأمراً باعطائها لأمه لتنفق عليه .

المادة ١٧٣ - حكم النفقة للصغير على والده هو حكم نفقة الزوجه على زوجها ، في السقوط وعدمه ، بعد الفرض .

المادة ١٧٤ - لا يسقط المقدر المتراكم من النفقة المقطرة قضاء أو رضاء للأولاد ، بوفاة أحد الوالدين .

المادة ١٧٥ - يجب على الولد الموسر ، كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى ، نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء .

المادة ١٧٦ - المرأة المعسرة المتزوجة بغير أبي الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها ، انما اذا كان زوجها معسراً أو غائباً وولدها من غيره . موسراً يؤمر بالانفاق ويكون ديناً له يرجع به على زوجها اذا أيسر أو حضر .

المادة ١٧٧ - لا تجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير الا اذا كان الابن كسوباً والأب عاجزاً عن الكسب ، والأم المحتاجة بمنزلة الأب العاجز عن الكسب ، وان كان لابن الفقير عيال يضم والديه المحتاجين الى عياله وينفق على الكل بنسبة حاله ولا يجبر على اعطائهما شيئاً على حدة .

المادة ١٧٨ - لا عبرة للارث في وجوب النفقة المترتبة على الفروع للأصول بل تعتبر الجزئية والقرابة بتقديم الأقرب فالأقرب ، مع مراعاة العسر واليسر .

الفصل الثامن

في التعويض عند الحكم ببطالان الزواج وفسخه

المادة ١٧٩ - من تسبب من الزوجين بوقوع الزواج باطلا أو قابلا للفسخ توجب عليه أن يعرض الآخر من الأضرار التي تلحقه من جراء ذلك .

المادة ١٨٠ - التعويض المتوجب بحكم المادة السابقة يمكن القيام به اما بتصحيح الزواج اذا كان ذلك ممكنا دون اجحاف بالبريء ورضى هو به - واما بتأديته مبلغا من المال يتناسب مع ما ينزل به البطلان من خسائر .

المادة ١٨١ - في حال وقوع الزواج باطلا دون ذنب من أحد الزوجين فمن تمنع عن تصحيحه من غير سبب معقول عد متسببا في الفسخ ووجب عليه التعويض .

المادة ١٨٢ - عند تقدير التعويض يجب النظر الى الأضرار المادية والادبية والى مقام الرجل والمرأة وحال كل منهما .

الفصل التاسع

في الوصاية

المادة ١٨٣ - ١ - كل شخص ، غريب أو قريب ، يقوم مقام أحد الوالدين في ممارسة السلطة الوالدية ، في كلها أو بعضها ، على أولاده الصغار ، بعد وفاته ، يدعى وصيا .

٢ - اذا كان الوصي أحد الوالدين الباقى حيا ، فله على اليتيم القاصر كل حقوق السلطة الوالدية وعليه جميع واجباتها ، وإن كان غير باستخدام القاصر ، وبأمله لنفسه ، وعليه جميع الواجبات عدا واجب الانفاق على القاصر من أمواله الشخصية ، وذلك وفقا للمادتين ١١٩ و ١٢٢ ، على أن يمارس هذه السلطة تحت مراقبة المحكمة الكنسية .

المادة ١٨٤ - الوصي ثلاثة :

(أ) وصي مختار : وهو الذي يعينه أحد الوالدين حال حياته في وصيته .

(ب) وصي جبري أو ولي : وهو أحد الوالدين الباقي حيا ، ثم الجد الصحيح أى أبو الأب . لكن يشترط في الأم أن لا تكون عقدت زواجا جديدا .

(ج) وصي منصوب : وهو الذي تقيمه المحكمة

المادة ١٨٥ - يشترط في كل وصي أن يكون مسيحيا كاثوليكييا كبيرا عاقلا قديرا أميننا حسن الأخلاق والتصرف حائزا جميع الحقوق المدنية ، لا تصادم بين مصالحه ومصالح القاصر ، واذا كان غير أحد الوالدين ، أن يكون أتم السنة الثلاثين من عمره .

المادة ١٨٦ - الوصي المختار يقدم على الجبري والجبري على المنصوب . لكن لا صحة لتصرفات أى وصي ، الا اذا كان بيده اعلام من المحكمة يعلن استلامه الوصاية على القاصر .

٢ - وعلى المحكمة أن لا تصدر هذا الاعلام الا بعد أن يثبت لها أهلية الوصي وفقا للشروط المذكورة في المادة السابقة .

المادة ١٨٧ - للمحكمة أن تعين مشرفا على أى وصي وأن تستبدل من يثبت عجزه وتعزل من تثبت خيانتة .

المادة ١٨٨ - على المحكمة ، عند تعيين الوصي المنصوب ، أن تفضل القريب على الغريب ، والقريب من جهة الأب على القريب من جهة الأم الا اذا اقتضت مصلحة القاصر خلاف ذلك .

المادة ١٨٩ - الوصي المختار الذي قبل الوصاية في حياة الموصي ، لزمته ، وليس له الخروج منها بعد موت الموصي الا لأسباب موجبة تقررها المحكمة .

المادة ١٩٠ - اذا أقام الميت وصيتين فقبل أحدهما الوصاية ورفضها الآخر فللمحكمة أن تضم اليه غيره .

المادة ١٩١ - على الوصي بصورة عامة أن يعنى بشخص القاصر وينوب عنه في كل الامور التي تجوز فيها النيابة وأن يهتم بتدبير شؤونه وإدارة أمواله وتنميتها كما يتصرف رب البيت المدير الحكيم بشؤون عائلته وأبنائه . ويعتبر مسؤولا عن كل ضرر يحصل للقاصر من إهماله وسوء تصرفه .

المادة ١٩٢ - ١ - على الوصي أن يهتم بالحصول على نسخة رسمية عن بيان تحرير تركة المتوفي وأن يقف على نصيب القاصر من أصل التركة ويستلمه .

٢ - واذا لم يكن جرى تحرير للتركة ، فعليه أن يتسلم ما يختص بالقاصر من ثابت ومنقول بموجب لائحة مذيعة بتوقيعه وتوقيع كاهن الرعية واثنتين على الأقل من أقارب القاصر الادنين تصدق عليها المحكمة ، وتحفظ نسخة هذه اللائحة في خزانة المحكمة .

المادة ١٩٣ - للوصى أن يتصرف في منقولات القاصر كافة ، وإن لم يكن للقاصر حاجة بضمنها ، على أن يستأذن المحكمة بذلك .

المادة ١٩٤ - ليس للوصى بيع أموال القاصر الثابتة إلا بإجازة من المحكمة لا تمنحها إلا بعد التثبيت من أحد المسوغات التالية :

(أ) أن يكون في بيع العقار خير للقاصر بأن يباع بأكثر من بدل مثله .

(ب) أن يكون على الميت دين لا يمكن إيفاءه إلا من ثمن العقار .

(ج) أن يكون في التركة وصية صحيحة ولا عروض فيها ، ولا نقود لنفاذها منها فيبيع من العقار بقدر ما يلزم لتنفيذ الوصية .

(د) أن يكون القاصر بحاجة للنفقة وليس له نقودا أو عروض .

(هـ) أن تكون نفقاته وما يترتب عليه من أموال أميرية تزيد على غلاته .

(و) أو يكون العقار آثلا إلى الخراب وليس للقاصر نقود تمكنه من الترميم .

(ز) أن يكون بالإمكان شراء عقار أوفر ربحا بضمنه .

المادة ١٩٥ - للوصى الحق في أن يطلب تعيين قيم لإدارة أموال القاصر حيث تطلب شريعة البلاد ذلك .

المادة ١٩٦ - على الوصى أن يقدم في ختام كل سنة حسابا إلى المحكمة بدخل القاصر وخرجه وإذا كان هناك قيم معه عينته المحكمة المختصة لإدارة أموال القاصر فعليه أن يطلب محاسبة هذا القيم كل سنة ويقدم الحساب السنوي العام عن إدارة أموال القاصر . وإذا امتنع بعد إنذاره عد مقصرا وعزل .

المادة ١٩٧ - على الوصى أيضا أن يناظر أعمال القيم ، إذا وجد ، وأن يطالبه بالمال اللازم لمعيشة القاصر وتربيته ، وإذا كان القيم مقصرا في واجباته ، وهي مماثلة في المال لذات واجبات الوصى ، فعليه أن يرفع الأمر للمحكمة الكنسية وللمحكمة المدنية المختصة أيضا .

المادة ١٩٨ - ١ - لا يجوز للوصى أن يبيع ماله للقاصر ولا أن يشتري مال القاصر لنفسه أو أن يبيع لأحد أصوله أو فروعه أو أخوته مال القاصر .

٢ - ولا يجوز له أيضا وفاء دينه من مال القاصر ولا اقراضه ولا اقتراضه ولا رهن ماله عند القاصر ولا ارتهانه ماله .

المادة ١٩٩ - إذا أقام الميت وصيين أو عينتهما المحكمة فليس لأحدهما أن ينفرد بالتصرف إلا في الأحوال الآتية :

(أ) تجهيز الميت .

(ب) الحصومة عن الصغير .

(ج) المطالبة بالديون لا قبضها .

(د) وفاء ما عليه من ديون ثابتة بحكم سند رسمي .

(هـ) تنفيذ وصية معينة لفقر معين .

(و) شراء مالا بد منه للصغير من حاجيات

(ز) قبول الهبة .

(ح) رد العارية والودائع الثابتة .

المادة ٢٠٠ - ليس للوصى أن يبرئ غريم الميت من الدين ولا أن يحط منه شيئا إلا بإذن المحكمة .

لكن له ، بموافقة المحكمة أن يصالح عن دين الميت ودين اليتيم إذا لم يكن لهما بينة وكان الغريم منكرا ، وعن الحق المدعى به عليهما إذا كان هذا الحق ثابتا بصك رسمي أو بحكم قضائي .

المادة ٢٠١ - لا يصح إقرار الوصى بدين أو عين أو وصية على الميت ، وإذا قضى ديننا على الميت بلا بينة مستفادة من صك رسمي أو بلا حكم أو بلا تصديق الورثة الكبار فيما يتعلق بحصتهم فعليه الضمان .

المادة ٢٠٢ - لا يجوز للوصى أن يشتري شيئا على اسم القاصر ولا أن يشتري له شيئا تتجاوز قيمته المبلغ الذي تحدد في اعلان تعيينه إلا بإجازة من المحكمة .

المادة ٢٠٣ - ١ - تسقط الوصاية عن الصغير ببلوغه سن الرشد .

٢ - متى صار الصغير راشدا فله محاسبة الوصى والوصى مجبر على التفصيل وإذا ادعى دفع نفقته فعليه البينة إذا لم تكن هذه النفقة قد أذنت بها المحكمة أو حاسبت بها الوصى .

المادة ٢٠٤ - على الوصى أن يسلم للموصى عليه خلال شهر من بلوغه ، أمواله المنقولة والثابتة بموجب لائحة تسلمه إياها ودفاتر

حساباته تحت اشراف المحكمة أو من تنبيه عنها .

المادة ٢٠٥ - اذا مات الوصى مجهلا مال الوصى عليه فالضمان في تركته ويستوفى عينا اذا وجد فيها أو ديناً ممتازا اذا كان مستهلكا وذلك قبل توزيع التركة .

الفصل العاشر

في الموارث والوصايا

الباب الأول

احكام عامة

المادة ٢٠٦ - التركة هي كل ما يخلفه الانسان بعد وفاته من ثابت ومنقول وحقوق له أو عليه .

المادة ٢٠٧ - الارث هو حق الانسان في تركة آخر بحكم الشرع ، وصاحب هذا الحق يدعى وارثا .

المادة ٢٠٨ - التوريث هو حق مالك في أن تؤول تركته بعد وفاته ، كلها أو بعضها ، لمستحقها بحكم الشرع .

المادة ٢٠٩ - شروط الارث ثلاثة :

(أ) موت مورث حقيقة أو حكما .

(ب) وجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديرا .

(ج) العلم بجهة ارثه .

المادة ٢١٠ - أسباب الاستحقاق في التركة ثلاثة :

(أ) الزواج

(ب) النسب الشرعي والذي أقرت شرعيته

(ج) التبني الصحيح .

المادة ٢١١ - موانع الارث اثنان :

(أ) قتل المورث .

(ب) اختلاف الدين .

المادة ٢١٢ - يبدأ من تركة الميت بتجهيزه ودفنه وتوزيع الحسنات للصلاة عن نفسه بلا اسراف ولا تقتير ، ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه الصحيحة ثم يقسم الباقي بين ورثته .

المادة ٢١٣ - موارث العالميين من أبناء الطوائف الكاثوليكية تخضع في أحكامها وتقرير أنصبتها للقوانين المدنية .

المادة ٢١٤ - للمحاكم الدينية وحدها الحكم في صحة أسباب الارث المذكورة في المادة ٢١٠ أو عدم صحتها ، وذلك وفقا لقانون الطائفة الخاص .

المادة ٢١٥ - الهجر الدائم بسبب الزنى ولئن كان لا يلاشى وثاق الزوجية فحكمه في الارث بالنسبة للمذنب ، يعد صيرورته قضية محكمة حكم بطلان الزواج أو فسخه .

الباب الثاني

في تحرير التركات في حال وجود قاصر سنا بين الورثة

المادة ٢١٦ - حيثما يختص تحرير التركات بالمحاكم الكنسية يعود هذا الحق الى المحكمة التي يقع آخر محل اقامه للمورث ضمن دائرة ولايتها ، أينما كانت أموال التركة .

المادة ٢١٧ - يتم تحرير التركة بموجب محضر ينظمه حالا بعد الوفاة رجل دين مندوب عن المحكمة وأحد الأقارب الأذنين بالاشتراك مع مختار المحلة .

المادة ٢١٨ - مندوب المحكمة من رجال الدين في تحرير التركات هو خوري رعية آخر محل اقامه للمورث .

المادة ٢١٩ - اذا كان قد تعين للقاصر وصي عند تحرير التركة فعليه أن يحضر اجراءها .

المادة ٢٢٠ - اذا لم يمكن تحرير التركة حالا بعد الوفاة وكان فيها ما يخشى ضياعه والعبث به . في محل تجارى أو في خزائن للمورث مثلا ، فيحق لمندوب المحكمة أن يأمر بوضع الأختام عليها الى وقت الجرد .

المادة ٢٢١ - ينظم المحضر المذكور في المادة ١٢٧ على نسختين ترفع احدهما الى المحكمة الكنسية والثانية الى النائب العام بعد أن يوقعها محررو التركة .

المادة ٢٢٢ - بعد الانتهاء من جرد التركة فليسلمها محرروها بموجب المحضر المذكور في المادة السابقة الى كبير من الورثة ، أو الى وصي القاصر ، ان وجد ، وليرفعوا مع محضر الجرد تقريراً الى المحكمة يعرضون فيه ما يرتأون من تدابير للمحافظة على أموال القاصر .

الباب الثالث

في الوصية

المادة ٢٢٣ - الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع .

المادة ٢٢٤ - يشترط لصحة الوصية :

أ - كون الموصى كبيرا عاقلا مختارا اهلا للتبرع .

ب - كون الموصى به قابلا للتملك .

المادة ٢٢٥ - تخضع وصايا العالمين لاحكام القوانين المدنية .

المادة ٢٢٦ - في وصايا الاكليريكيين العالمين والرهبان والراهبات فلترع ما امكن احكام القوانين المدنية . لكن كل وصية خطية وضعها اكليركي من أية درجة أو رتبة كان ، أو راهب أو راهبة ثبتت صحة نسبتها اليه وتؤكد انه وضعها بحريته واختياره ، تعتبر صحيحة من حيث الشكل .

المادة ٢٢٧ - ١ - لكل اكليركي عالمي من أية درجة أو رتبة ، ولكل راهب وراهبة أن يوصي بجميع ما يملك من منقول أو ثابت لمن يشاء وارثا كان أو غير وارث ، مع مراعاة احكام المواد ٢٣٨ فقرة ٣ و ٢٤٠ فقرة ٢ ، و ٢٤١ و ٢٤٣ رقم أ و ج .

٢ - لكن اذا كان القانون المدني يحتفظ بقدر معين من أموال الموصى لورثة جبريين فيجب التقيد به .

٣ - في كل حال اذا تصرف الموصى بوصيته خلافا لاحكام الفقرة السابقة فلا تعد وصيته باطلا ، بل يخصص من تركته لورثته الجبريين ، قبل تنفيذ الوصية ، ما يحفظه لهم القانون المدني وما بقي تنفذ منه الوصية .

المادة ٢٢٨ - يصح تصديق وصايا العالمين من مطران طائفة الموصى أو من نائبه العام أو من المحكمة المذهبية لتلك الطائفة أو من كاهن آخر ينتدبه المطران أو المحكمة المذهبية لهذه الغاية بكتابة ، على أن يتم التصديق وفقا لاحكام قانون الوصية المدني .

المادة ٢٢٩ - كل من يخوله الحق الطبيعي والحق الكنسي حرية التصرف بأمواله له أن يترك تلك الاموال لاعمال البر اما بعقد منجز في الحياة واما بوصية .

المادة ٢٣٠ - عندما يقصد أحد أن ينشئ وصية لمصلحة الكنيسة يجب أن يتقيد باحكام الشرع المدني ان أمكن واذا أهملت هذه الاحكام

فلينبه الورثة الى انهم ملزمون الزاما ثقيلا بتتبع ارادة الموصى .

المادة ٢٣١ - من حق له أن يوصي بأمواله حق له أيضا أن يعدل وصيته أو أن يغيرها كلما شاء .

المادة ٢٣٢ - لا تنفذ وصايا الاكليريكيين والرهبان والراهبات الا بعد أن تقرر المحاكم المذهبية صحتها وتأمر بتنفيذها .

المادة ٢٣٣ - ١ - الرؤساء الكنسيون المحليون هم المنفذون لكل الوصايا الخيرية ، وبقوة هذا الحق يستطيعون بل يتوجب عليهم أن يسهروا على تنفيذ هذه الوصايا وعلى المنفذين المفوضين الآخرين أن يؤدوا لهم الحساب عن مهمتهم هذه .

٢ - كل شرط مخالف لحق الرؤساء المذكورين هذا يضاف الى الوصايا الاخيرة يعتبر لغوا لا قيمة له .

المادة ٢٣٤ - يجب أن تتم بغاية الدقة ارادة المؤمنين الذين يوصون بأموالهم للاعمال الخيرية ، حتى من جهة طريقة ادارة هذه الاموال وكيفية صرفها .

الباب الرابع

في موارث رجال الاكليروس والرهبان والراهبات

المادة ٢٣٥ - كل ما يتعلق بارث وتوريث رجال الاكليروس والرهبان والراهبات هو من اختصاص المحاكم الدينية .

المادة ٢٣٦ - ١ - تعلن وفاة رجال الاكليروس والرهبان والراهبات وتحدد كيفية توزيع تركاتهم بحكم تصدره المحكمة المختصة .

٢ - يقتضى حتما لصحة هذا الحكم تدخل محامى العدل واشتراكه في القضية .

المادة ٢٣٧ - ١ - يصدر الحكم بالوفاة بناء على طلب أى كان من الناس .

٢ - أما الحكم بكيفية توزيع التركات فلا يصار اليه الا بناء على طلب المحامى عن العدل أو صاحب العلاقة بالتركة .

المادة ٢٣٨ - ١ - الاكليريكيون العالميون ، من أية درجة وفى أية وظيفة كانوا ، حكمهم من حيث الاهلية للارث وللتوريث فى ما هو ملكهم الخاص حكم العوام العاديين مع مراعاة احكام الفقرة التالية :

٢ - تطبق على توزيع تركات الاكليريكيين قاعسة الخلفية ، بحيث انه اذا كان لهؤلاء الاكليريكيين أصل أو فرع متوفى قبلهم فالسهم التي كانت ستصيبه من أرثهم تنتقل الى ذريته ، اذا كان له ذرية عند وفاة الاكليريكي ، وتوزع عليها وفقا لاحكام الشرع المدني كما لو كان والدها هو المورث الاصل .

٣ - أما أموال الكنائس والاقواف والجمعيات والاخويات والمدارس والابرشيات وكراسيها . . التي تكون تحت ادارتهم أو في عهدتهم فتبقى لأصحابها وليس لهم ، حتى ولو كانت تسجلت بأسمائهم ، أن يوصوا بها لاحد ، ولا لورثتهم أي حق فيها على الاطلاق سواء أكانت موجودة عند دخولهم عليها أم زادوها هم أم أوجدوها بسعيهم وحسن ادارتهم في أثناء ولايتهم .

المادة ٢٣٩ - يعتبر ملكا خاصا بالاكليريكي : أ - كل ما يملكه قبل سيامته وما ينتقل اليه ارثا وما يحصل عليه بأي سبب عالمي كالهبسة والوصية والتعليم والتأليف وما شابه .

ب - ما يعطاه معاشا معيناً لقاء الخدمة الرعائية والوظائف البيعية التي يقوم بها ومداخل بطرشيته وحسنة قداساته .

المادة ٢٤٠ - ١ - الراهب ، رجلا كان أو امرأة ، لا يفقد بانشاء النذور الصغرى (البسيطة) ملكية أمواله ولا أهلية امتلاك غيرها ، سواء أكانت نذوره هذه موقته أو مؤبدة . وحقه في هذه الأموال ، ايضاً وتوريثا ، حق الاكليريكي العالمي في أمواله ، مالم يستدرك في قوانين رهبانيته غير ذلك .

٢ - لكن كل ما يكتسبه الراهب بسعيه الخاص أو بوصفه راهبا فانما يكتسبه للرهبانية ، وليس له التصرف بشيء منه لا بعقد منجز في الحياة ولا بوصية ولا ينتقل بعده لورثته . ويقدر ان كل ما اكتسبه الراهب قد اكتسبه بوصفه راهبا ، مالم يثبت العكس شرعيا .

المادة ٢٤١ - الراهب ، رجلا كان أو امرأة ، يفقد بعد انشاء النذور الكبرى (الاحتفالية) ، أهلية التملك والتملك الشخصية . ومع سلامة الانعامات الخاصة الممنوحة من الكرسي الرسولي ، فكل ما يرد عليه من أموال بأية طريقة كانت لا يصح فيه عقد منجز في الحياة ولا وصية ولا توريث بل يكون ملكا للدير أو للرهبانية أو للمقاطعة وفقا لقوانين الرهبانية .

المادة ٢٤٢ - ١ - الراهب الذي لم تستلم رهبانيته ارثه من تركه والديه أو أقاربه في حياته تفقد حق المطالبة به بعد وفاته .

٢ - لكن اذا كانت قد ابتدأت بالمطالبة قضائيا بهذا الارث قبل وفاة الراهب فلها الحق في متابعتها .

المادة ٢٤٣ - من كان راهبا ورقى الى مقام الكردينالية أو البطريركية أو الاسقفية أو الى أي مقام آخر خارج رهبانيته :

أ - فان كان فقد بانشاء النذور أهلية التملك ، فالأموال التي ترد عليه له فيها حق الاستعمال والانتفاع والادارة أما عينها فتكون للبطريركية أو للابرشية أو للاكسرخوسية التي يرئسها ، اذا كان ذا ابرشية أو اكسرخوسية وتكون لديره أو لرهبانيته وفقا لاحكام المادة السابقة ، اذا كان مقامه فخريا فقط ، وهذا مع سلامة ما لكرادلة الكنيسة الرومانية المقدسة من امتيازات .

ب - وان كان لم يفقد بانشاء النذور ملكية أمواله ، فيستعيد حق استعمال ما كان له من أموال والانتفاع بها مع ادارتها . وما يرد عليه شخصا فيما بعد يصبح ملكا صرفا له .

ج - في كلتا الحالتين كل ما يرد عليه ، بغير صفته الشخصية ، يجب عليه التصرف به وفقا لادارة مقدميه .

المادة ٢٤٤ - كل تنازع فيما اذا كان مال معين في تركه اكليريكي أو راهب هو ملكه الشخصي أو ملك الهيئة التي كان يديرها تفصله المحاكم الدينية المختصة بموجب قواعد الصلاحية المحددة في أصول المحاكمات الكنسية .

المادة ٢٤٥ - من توفي من أصحاب الوظائف البيعية بدخل ، بدون وصية أو بدون أن يعين كتابة ما هو ملكه الشخصي وما هو ملك الوظيفة ، يقدر ان كل أمواله ومقتنياته هي للوظيفة أو انها أعطيت له من حيث الوظيفة مالم يثبت العكس شرعيا .

المادة ٢٤٦ - كل اكليريكي ، أو راهب أو راهبة ممن يحق له الايضاء والتوريث توفي عن تركه بدون وصية ولا وارث ، تؤول تركته الى الشخص المعنوي الكنسي الذي كان هذا المتوفى مدبرا له أو ذا وظيفة فيه أو عضوا من أعضائه

الفصل الحادى عشر فى أموال الكنيسة الزمنية

الباب الاول

فى حق الكنيسة فى تملك الاموال الزمنية

المادة ٢٤٧ - ١ - للكنيسة الكاثوليكية وللكرسى الرسولى حق طبيعى ، مطلق مستقل فى تملك الاموال الزمنية واقتنائها وادارتها ، توسلا الى غايتها ، الخاصة .

٢ - ينعم بهذا الحق ايضا البطريركيات والمتروبوليات ، الابرشيات والرهبانيات وسائر الاشخاص المعنويين المتمتعين بالشخصية القانونية ، سواء بحكم الشرع نفسه أو بمرسوم أصدره الرئيس الكنسى المختص .

المادة ٢٤٨ - للكنيسة كذلك حق مستقل عن أية سلطة أخرى ، فى أن تفرض على أبنائها وتستوفى منهم ما هو ضرورى لقيام الخدمة الالهية ولاعالة الكليريكيين وسائر خدام البيعة اعاله لائقة ولادراك أهدافها الاخرى .

المادة ٢٤٩ - يحق للكنيسة وللأشخاص المعنويين فيها أن يملكوا الاموال الزمنية بجميع الطرق المشروعة التى يملك بها سائر الناس ، سواء أكانت هذه الطرق من الحق الطبيعى أم من الحق الوضعى .

المادة ٢٥٠ - فى حال انقراض شخص معنوى كنسى تؤول ملكية أمواله الى الشخص المعنوى الكنسى الذى يرثه مباشرة ، على أن ترعى دوما ارادة المؤسسين أو المحسنين ، والحقوق المكتسبة والقوانين الخاصة التى كان الشخص المعنوى المنقرض يخضع لها .

المادة ٢٥١ - على المسيحيين أن يقوموا بواجب تأدية العشور والبواكير وفقا لشرائع كل طقس ومكان وعاداتهما المشروعة .

المادة ٢٥٢ - تقبل الكنيسة مرور الزمن كوسيلة للتملك وبراءة الذمة ، فى الاموال الكنسية مع مراعاة أحكام القوانين التالية ، كما هو التشريع المدنى لكل أمة وفقا لما يلى :

(أ) اذا كان موضوع مرور الزمن تملك أموال غير منقولة أو أى حق فى أموال غير منقولة ، فتطبق عليه شريعة المكان الموجودة فيه هذه الاموال .

(ب) يحكم على مرور الزمن فى مادة العقود وفقا للشريعة التى اختارها المتعاقدون ، واذا

لم يجر اختيار فترعى شريعة المتعاقدين المشتركة . واذا كان لهم عدة شرائع مشتركة ، فيجرى الحكم وفقا لاصول الحق المدنى المرعى الاجراء فى المكان الذى تم فيه العقد .

(ج) فى كل مرور زمن آخر يجب التقيد بشريعة من كان مرور الزمن ضده .

المادة ٢٥٣ - الاموال النابتة ، والاموال المنقولة الثمينة ، والحقوق والاسهم الشخصية والعينية ، اذا كانت ملكا للكرسى الرسولى فيقتضى مرور الزمن عليها مائة سنة ، وان كانت لبطريركية فيجب لذلك خمسون سنة ، واذا كان يملكها شخص معنوى كنسى آخر فتسرى عليها أحكام مرور الزمن بمضى ثلاثين سنة .

المادة ٢٥٤ - لا قيمة لأى مرور زمن ، الا اذا تركز على حسن النية ، ليس فى بدء الحيازة فحسب ، بل فى كل الوقت اللازم له .

الباب الثانى

فى الاوقاف

المادة ٢٥٥ - ١ - يطلق اسم الوقف ، بمعناه الواسع ، على جميع المؤسسات الخيرية والاموال الزمنية الجارية على ملك الكنيسة وملك الاشخاص المعنويين التابعين لها ، سواء أكانت هذه الاموال مادية ، من ثابت ومنقول أم غير مادية من منافع وحقوق مالية وما شابه .

٢ - أما بمعناه الحصرى فالوقف هو حبس العين عن تملكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة ابتداء وانتهاء ، أو انتهاء فقط ، وهو ثلاثة أنواع :

(أ) وقف دينى وهو الوقف الذى خصصت منفعته منذ نشأته لعبادة الله ومساعدة خدام مذابحه أو للقيام بأى عمل دينى آخر .

(ب) وقف خيرى ، وهو الذى وقف على جهات الخير منذ أنشأته كالوقف على المستشفيات والملاجئ والمدارس وعلى الفقراء بالخصوص أو بالعموم .

(ج) وقف ذرى وهو الوقف الذى وقف على الواقف نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم من الناس ثم جعل مآله بعد انقراض المستحقين الى جهات الخير والدين .

المادة ٢٥٦ - ١ الوقف بمعناه الواسع أى المؤسسات الخيرية والاموال الزمنية الكنسية

تخضع عند الطوائف الكاثوليكية الشرقية في حق تملكها وإدارتها والعقود المتعلقة بها للقوانين ٦٣ - ٦٩ و ٢٣٢ - ٣٠١ ، من الإرادة الرسولية « في الرهبان وأموال الكنيسة الزمنية » الصادرة في ٩ شباط سنة ١٩٥٢ .

٢ - أما في الطائفة اللاتينية فهو خاضع لدستور الحق القانوني الغربي من القانون ٥٣١ - ٥٣٧ و ١٤٠٥ و ١٥٥١ .

المادة ٢٥٧ - الوقف بمعناه المصري شخص معنوي ومتى كان دينيا أو خيريا فهو مؤبد من طبعه ، ويخضع في أحكام انشائه والحكم بصحته واستبداله وتحويله وإدارته للمراجع المذهبية .

المادة ٢٥٨ - يجوز الوقف على الكرسي الرسولي المقدس وعلى البطريركيات والابرشيات الخيرية والمدارس والاديار وسائر الاشخاص المعنويين في الكنيسة ، لكل غاية دينية أو وجه من وجوه البر .

المادة ٢٥٩ - ولئن أفاد الوقف اخراج العين عن ملكية أي كان من الناس الشخصية ، فمتى كان الوقف على الكنيسة أو أي شخص معنوي فيها ، يعنى في الشرع الكنسي ، جعل هذه العين على ملك الكنيسة أو الشخص المعنوي الموقوفة عليه .

في انشاء الوقف والحكم بصحته تجاه الواقف

المادة ٢٦٠ - لكل انسان أيا كان جنسه أو حالته ، أن ينشئ وقفا دينيا أو وقفا خيريا مع مراعاة أحكام المادتين التاليتين :

المادة ٢٦١ - ١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلا للتبرع أي كبيرا عاقلا ، حرا ، مالكا للعين الموقوفة ، غير محجور عليه قضاء عن التصرف بماله لسفه أو لدين .

٢ - يشترط في المال الموقوف أن يكون معلوما وقت الوقف وملكا باتا للواقف غير محجور عليه ولا مرهون .

٣ - ويشترط في الصيغة أن يكون الوقف منجزا ولا معلقا على شرط غير كائن في الحال ولا مضافا إلى ما بعد الموت ولا مؤقتا .

المادة ٢٦٢ - مع مراعاة المادة السابقة :

(أ) كل شرط يشترطه الواقف ولا يحل بحكم الواقف ولا يوجب فسادا هو جائز معتبر .

(ب) كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليه فهو غير معتبر .

(ج) كل شرط أو تصرف مخالف لأحكام القانون باطل لا قيمة له .

المادة ٢٦٣ - الوقف المضاف إلى ما بعد الموت وصية محضة لا وقف فلا يلزم قبل موت الموصي وله الرجوع عنها ما دام حيا ، وإنما يلزم بعد موته أن مات مصرا عليه وينفذ في ما يجوز الايصاء به من تركته .

المادة ٢٦٤ - ينشأ الوقف لدى السلطة الكنسية المختصة في طائفة الجهة الموقوف عليها وفي هذه الحالة يسجل الاشهاد أو صك الوقف لدى المحكمة الكنسية التابع لها مكان الوقف أو الواقف وتثبت فيه البيانات والأعمال التالية :

(أ) اسم المحكمة ومركزها وأسماء القضاة الجالسين ومحامي العدل وكاتب المحكمة وتاريخ انعقاد الجلسة .

(ب) اسم الواقف وكنيته واسم أبيه وطائفته وجنسيته وسنه ومحل إقامته ومهنته وكل ما يمكن تعريفه به .

(ج) أسماء شهود العقد وكل ما يتعلق بالبيانات المختصة بتعريف هويتهم .

(د) أهلية الواقف لإنشاء الوقف وفقا لأحكام المادة ٢٦١ فقرة ١ و ٢ .

(هـ) ماهية الوقف ونوعه وجهته .

(و) شروط الوقف مع مراعاة أحكام المادتين ٢٦١ فقرة ٣ و ٢٦٢ .

(ز) تعيين المتولي على الوقف وتحديد صلاحياته وما يترتب على وظيفته مع مراعاة أحكام المواد ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٧٩ .

(ح) قرار المحكمة الكنسية المختصة بصحة الوقف ووجوب تنفيذه .

المادة ٢٦٥ - بعد صدور قرار المحكمة الكنسية بصحة الوقف ووجوب تنفيذه يتأكد لزوم الوقف وزوال ملكية الواقف عنه ولا يعود يصح له الرجوع عنه .

المادة ٢٦٦ - يسجل اشهاد الوقف أو صكه حرفيا في السجلات الآتية :

(أ) في سجل أحكام المحكمة الكنسية التي جرى أمامها -

(ب) في سجل أعمال البطريركية أو الابرشية أو الشخص المعنوي المرصود الوقف على مبراته .

(ج) في سجلات الدوائر الحكومية المختصة لأجراء المقتضيات القانونية المتعلقة بإخراج الملكية وانتقالها في السجلات العقارية .

المادة ٢٦٧ - في البلاد التي لا صلاحية فيها للمراجع المذهبية بإنشاء الاوقاف بموجب القانون الطائفي الداخلي ، تقبل الكنيسة الاوقاف المنشأة أمام أي مرجع مختص وفقا لقوانين تلك البلاد المدنية . ويخضع الانشاء عندئذ من حيث الشكل ، للصيغة المقررة في تلك القوانين .

في ادارة الاوقاف

المادة ٢٦٨ - تقوم ادارة الوقف بالمحافظة على أعيانه واستغلال مستغلاته ورعاية مصالحه ومصالح الجهة الموقوف عليها وتنفيذ شروط الواقف المشروعة . وتحقق هذه الاغراض بالولاية التي هي حق مقرر شرعا على الاموال الموقوفة .

المادة ٢٦٩ - ١ - ولي الاوقاف العام الاعلى في الكنيسة بأسرها هو الحبر الروماني الاعظم .

٢ - البطريرك في كل طائفة هو الولي العام على أوقاف طائفته وأموالها الكنسية في جميع أنحاء البطريركية .

٣ - الاسقف أو الرئيس الكنسي المحلي هو أيضا ولي عام على أوقاف طائفته وأموالها الكنسية ضمن حدود أبرشيته أو مكان ولايته .

٤ - الرئيس العام في الرهبانية هو الولي العام على أوقاف رهبانيته وممتلكاتها واديارها وأموالها .

٥ - يمارس الاولياء العامون صلاحياتهم وفقا لاحكام القوانين الكنسية المذكورة في المادة ٢٥٦ .

المادة ٢٧٠ - ١ - للولي العام أن يدير الوقف اما بذاته مباشرة أو بواسطة وكيل أو متول خاص .

٢ - الوكيل أو المتولي الخاص على أوقاف الكاثوليكين يجب أن يكون كاثوليكيًا راشدًا أمينًا فطنًا حسن السيرة وخبيرًا في ادارة الاموال الزمنية .

المادة ٢٧١ - ١ - الاوقاف ما دام حيا هو صاحب الولاية الخاصة على وقفه الا اذا نفاه عن نفسه في صك الوقف أو تخلى عنها طوعا فيما بعد أو أصبح غير أهل لها .

٢ - يجوز للواقف أيضا أن يعين متوليا خاصا يدير وقفه سواء في حياته أم بعد مماته

شرط أن يكون أهلا لذلك وفقا للمادة ٢٧٠ فقرة ٢ .

٢ - لا تنزع الولاية الخاصة عن الواقف أو عن اقامه هو متوليا خاصا على وقفه الا بقرار من المحكمة المختصة .

المادة ٢٧٢ - اذا لم يعين الواقف متوليا خاصا لوقفه فيعود الحق في تعيينه الى الولي العام المباشر ويتوجب عليه القيام بذلك في أقرب وقت ، واذا تأخر أكثر من شهر فللولي العام الذي يرئسه أن يقوم مقامه في تسمية الولي الخاص .

المادة ٢٧٣ - يحق للولي أن يعين ناظرا أو أكثر على المتولي الخاص وله أن يفرض على هذا المتولي الخاص ، سواء أكان هو الذي عينه أم الواقف ، ضمانات مالية قبل تسليمه ادارة الوقف ، اذا رأى لزوما لتلك الضمانات .

المادة ٢٧٤ - على المتولي الخاص أن يتقيد بالقوانين وبالنظم المختصة بالاوقاف ، وكذلك بالصلاحيات التي يحددها له الولي العام في مرسوم تعيينه اذا كان جرى تعيينه بمرسوم .

المادة ٢٧٥ - ١ - يعتبر المتولي الخاص أمينًا على مال الوقف ووكيلا عن الجهة الموقوف عليها ، ولا يقبل قوله في الصرف على شؤون الوقف أو لجهة الموقوف عليها الا بسند .

٢ - وهو مسئول عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلاته ، أما التقصير اليسير فليس مسؤولا عنه الا اذا كان له أجر على التولية .

المادة ٢٧٦ - يتوجب على المتولي الخاص أن يؤدي الحساب للولي العام كل سنة وكلما يطلب ذلك منه . وللولي العام أن يدقق في هذه الحسابات ويطبق الصندوق ويكشف على الاملاك والوثائق والاسماء . وله أن يقوم بذلك فجأة بذاته أو بواسطة مندوب عنه .

المادة ٢٧٧ - ١ - للولي العام أن يبدل المتولي الخاص كلما دعت الى ذلك مصلحة الوقف . وله أن يعزله اذا ثبت تقصيره أو سوء تصرفه أو عدم أمانته .

٢ في حال ثبوت سوء الامانة يحكم على المتولي الخاص بالتعويض فضلا عن الملاحقة الجزائية .

٣ - لكن يحق للمتولي الخاص اذا عزل أن يراجع المحكمة الكنسية المختصة ويطلب النظر

في أمر عزله بطريقة قضائية إذا اعتبر نفسه موضوع تدبير جائر .

المادة ٢٧٨ - ليس للمتولي الخاص أن يبيع أو يرهن أو يستبدل شيئاً من أملاك الوقف الثابتة أو المنقولة الثمينة ولا أن يدين مال الوقف أو يستدين على اسمه مبلغاً بدون مسوغ شرعي وإجازة الولي العام وفقاً لأحكام القوانين : ٦٥ ، ٦٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، من الإرادة الرسولية « في الرهبان وأموال الكنيسة الزمنية » .

المادة ٢٧٩ - ١ - كل عمل يقوم به المتولي الخاص ، بدون إجازة خطية ، خارجاً عن حدود الإدارة العادية وطريقتها ومخالفاً للمادة ٢٧٤ يعتبر باطلاً .

٢ - وكل عقد يجريه دون تفويض خطي أيضاً لا ترتبط الكنيسة به إلا بقدر ما يكون لحظ الوقف ومصالحته .

في استبدال الوقف وتعديله

المادة ٢٨٠ - ١ - للواقف المتولي على وقفه ، وبموافقة الولي العام ، أن يستبدل وقفه بما هو أصلح وأن يحوله إلى جهة بر أخرى متساوية والأولى أو أفضل ، سواء شرط ذلك في صك الوقف أو لم يشترطه .

٢ - وللولي العام مثل هذا الحق بالاتفاق مع الواقف ما دام هذا حياً .

٣ - أما إذا كان الواقف قد مات واشتراط في صك الوقف عدم استبدال الوقف أو تحويله فلا يحق للولي العام مخالفة إرادة الواقف فيما اشترط . إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة أو فائدة أوفر .

المادة ٢٨١ - يجري استبدال الوقف بالمقايضة أو بالبيع مع مراعاة مصالحه ومصالح الجهة الموقوف عليها .

المادة ٢٨٢ - ١ - العين المستبدلة بعين الوقف تصبح وفقاً لمثله وبشروطه دون حاجة إلى تجديد وقف أو إلى إظهار جديد .

٢ - كذلك النقود المتحصلة من بيع العين الموقوفة ، بمسوغات شرعية للاستبدال به ، لا يملكها الواقف ولا تصرف على الجهة الموقوف عليها بل يشتري بها عين تعتبر بمجرد شرائها وفقاً بشرائط الأولى .

٣ - إذا كان للجهة الموقوفة عليها العين المبيعة وقف آخر يحتاج لعبارة ضرورية جاز صرف تلك النقود في عمارته بإذن الولي العام على أن تستوفي بعد ذلك من غلته لشراء البديل اللازم .

المادة ٢٨٣ - ١ - يجري تحويل الوقف في الأحوال التالية :

(أ) إذا اشترط الواقف ذلك لنفسه في صك الوقف .

(ب) إذا زالت غايته أو مقصده .

(ج) إذا فاض ريعه عن حاجات الجهة الموقوف عليها فيمكن تحويل الفائض منه .

٢ - في الأحوال المحددة في الفقرة السابقة يتم التحويل بقرار من المحكمة بناء على طلب الواقف أو المحامي عن العدل .

المادة ٢٨٤ - في حال استبدال الوقف وتحويله يجب التقيد بأحكام القوانين المختصة بتمليك الأموال الكنسية .

الفصل الثاني عشر

في الأمكنة المقدسة

المادة ٢٨٥ - للبطريركية في البطريركيات وللأساقفة ولسائر الرؤساء الكنسيين ضمن دائرة ولايتهم ملء الحرية في إنشاء الكنائس والمعابد والأديار والمدافن ومعاهد البر والتربية والتعليم وإدارتها ونزع الصفة الدينية عنها . ولا يجوز ذلك لأحد سواهم إلا بإجازة منهم

المادة ٢٨٦ - للرئيس الكنسي المكاني السلطة المباشرة على المؤسسات المعددة في المادة السابقة الكائنة ضمن حدود ولايته ما عدا الأديار المعصومة .

المادة ٢٨٧ - ١ - للكراسي البطريركية والأسقفية وللكنائس والأديار والمقابر حصانة قانونية واجبة الرعاية .

٢ - تقضي حصانة الأماكن المقدسة المعددة في الفقرة السابقة بأن لا يدخلها أحد بحجة القبض على مجرم أو التفتيش عنه بدون إذن الرئيس الكنسي المحلي . وليس لأحد ، أياً كان ، أن يتدخل بأجراء دفن مخالف للقوانين البيعية .

المادة ٢٨٨ - تنزع الصفة الدينية عن الأماكن المقدسة ضمن نطاق القوانين الكنسية الخاصة ، بقرار من الرئيس الكنسي المختص .

الفصل الثالث عشر

في الدعاوى المتعلقة بالعقائد الدينية ومنازعات رجال الاكليروس

المادة ٢٨٩ - كل الدعاوى المتعلقة بالعقائد الدينية والامور الكنسية هي من اختصاص المراجع المذهبية المطلق .

المادة ١٩٠ - للاكليريكيين وللرهبان محكمة ممتازة في كل الدعاوى الجزائية والحقوقية وهي المحكمة الكنسية . ولا تجوز محاكمتهم أمام القضاء العالمين بدون اذن رئيسهم المختص .

المادة ٢٩١ - لا يستحلف الاكليريكي أو الراهب الا أمام الرئيس الروحي .

المادة ٢٩٢ - ١ - لا يوقف الاكليريكي أو الراهب ولا يسجن في السجون العادية الا بعد الحكم عليه بعقوبة جنائية وبعد نزع من درجته وتجريده من ثوبه وطرده من الرهبانية .

٢ - أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها ناتجة عن جنحة فيسجن في البطريركية أو المطرانية أو دير من أديار رهبانيته .

المادة ٢٩٣ - يحق للسلطات الدينية المختصة أن تنزع الاكليريكيين أو الرهبان من درجاتهم بموجب القوانين وأن تأمر بتجريدهم من لباسهم الاكليريكي أو الرهباني وتعيدهم الى الحالة العلمانية .

المادة ٢٩٤ - الاكليريكيون والرهبان معفون من الخدمة العسكرية ومن الوظائف والمناصب العمومية العالية التي لا تتفق وحالتهم الاكليريكية .

الفصل الرابع عشر

في المحاكمات

المادة ٢٩٥ - تطبق المراجع المذهبية للطوائف الكاثوليكية في المحاكمات :

(١) قانون المحاكمات في الكنيسة الشرقية الصادر بأرادة رئسولية في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ .

(ب) ما يصدره عند الاقتضاء الكرسي الرسولي من تعليمات لرؤية بعض الدعاوى الخاصة .

(ج) القوانين المدنية المتعلقة بصلاحيات هذه المراجع المذهبية .

المادة ٢٩٦ - في جميع المسائل الداخلة في اختصاص المراجع المذهبية الكاثوليكية والتي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون تطبق المراجع المشار اليها أحكام الحق القانوني العام وأحكام الحق المدني أيضاً التي لا يتعارض مع العقيدة والشرع الكنسي .

قانون

الزواج في

الطائفة اللاتينية اللبنانية (١)

في الزواج

الدستور - الكتاب الثالث - القسم الاول

الباب السابع

المادة ١ - (ق ١٠١٢)

البند الاول : المسيح السيد رفع الى مقام سر نفس الزواج بين المعتمدين .

البند الثاني : لذا لا يمكن أن يقوم عقد الزواج صحيحاً بين معتمدين دون أن يكون في الوقت نفسه سرا .

المادة ٢ - (ق ١٠١٣)

البند الأول : غاية الزواج الازلية هي ولادة البنين وتربيتهم - وغايته الثانوية هي التعاون بين الزوجين ودواء الشهوة .

البند الثاني : - خاصتنا الزواج الجوهريتان هما الوحدة وعدم قابلية الانحلال وهما تنالان في الزواج المسيحي وثيقة خصوصية بسبب كونه سرا .

المادة ٣ - (ق ١٠١٤)

الزواج أولى برعاية القانون - لذا في الريب يجب القول بصحة الزواج الى أن يثبت ضدها - مع مراعاة ما ترسمه المادة ١٢١ (ق ١١٢٧) .

المادة ٤ - (ق ١٠١٥)

البند الاول : زواج المعتمدين الصحيح يدعى مقرراً ما دام غير تام بعد بالاكتمال - ويدعى

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل - الأجزاء من ١ : ٤ راجع المادة ٣٣ من قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية . الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .

الرأس الاول

في ما يجب أو يسبق ابرام الزواج وخصوصا
في المناديات الزوجية

المادة ٨ - (ق ١٠١٩)

البند الاول : قبل أن يبرم الزواج يجب أن
يثبت ان ليس ثمة ما يحول دون ابرامه صحيحا
وجائزا .

البند الثاني : في خطر الموت يكفي أن يؤكد
المتعاقدان بقسم انهما قد اعتمدا وانهما غير
مقيدين بمانع البتة - على أن لا يكون ثمة قرائن
مضادة وأن يكون متعذرا الحصول على بينات
أخرى .

المادة ٩ - (ق ١٠٢٠)

البند الاول : على الخوري الذي له أن يتولى
الزواج أن يسبق في وقت مناسب ويحقق جيدا
ما اذا كان ثمة ما يحول دون عقد الزواج .

البند الثاني : عليه أن يسأل العروس
والعروسة حتى على حدة وبتحفظ ما اذا كانا
مقيدين بمانع وما اذا كانا - خصوصا الامراة -
يعطيان الرضى بحريتهما وما اذا كانا يعرفان
بكفاية التعليم المسيحي مالم يظهر ان لا فائدة من
هذا السؤال الاخير نظرا لصفة العروسين .

البند الثالث : للرئيس المكاني المألوف أن يسن
قواعد خصوصية لاجراء هذا التحقيق من قبل
الخوري .

المادة ١٠ - (ق ١٠٢١)

البند الاول : ليقترض الخوري شهادة العماد
كلا الفريقين أو الفريق الكاثوليكي فقط في حالة
زواج يعقد مع التفسير من مانع اختلاف الدين
الا اذا كان العماد قد تم في مكان ولايته .

البند الثاني : الكاثوليكيون الذين لم ينالوا
بعد التثبيت عليهم اذا أمكنهم الامر دون كبير
مشقة - أن ينالوه قبل أن يقبلوا لعقد الزواج .

المادة ١١ - (ق ١٠٢٢)

لينشر الخوري علنا اسمي المقدمين على
الزواج .

المادة ١٢ - (ق ١٠٢٣)

البند الاول : المناديات بالزواج يجب أن يقوم
بها الخوري الخاص .

مقررا أو مكتملا اذا كان قد وقع بين الزوجين
الفعل الزوجي الذي يرمى اليه عقد الزواج من
طبيعته والذي به يضحى الزوجان جسدا واحدا .

البند الثاني : اذا سكن الزوجان معا بعد ابرام
الزواج يؤخذ بالقرينة - الى أن يثبت الضد ان
الزواج قد اكتمل .

البند الثالث : الزواج المبرم صحيحا بين غير
معتمدين يدعى شرعيا .

البند الرابع : الزواج غير الصحيح يدعى
موهوما اذا كان أحد المتعاقدين على الاقل سليم
النية في ابرامه . ويبقى هكذا الى أن يصل كلا
الزوجين الى التأكد من بطلانه .

المادة ٥ - (ق ١٠١٦)

زواج المعتمدين يرعاه لا الشرع الالهي فحسب
بل الشرع القانوني أيضا مع مراعاة صلاحية
السلطة المدنية في مفاعيل الزواج المدنية البحتة .

المادة ٦ - (ق ١٠١٧)

البند الاول : الوعد بالزواج - سواء أعطى من
جهة واحدة أو كان مبادلا بالخطبة - هو باطل في
كلتا المحكمتين مالم يعط بصك يوقعه الفريقان
والخوري أو الرئيس المكاني المألوف أو شاهدان
على الاقل .

البند الثاني : اذا كان كل من الفريقين أو
أحدهما يجهل الكتابة أو لا يقدر عليها يجب -
لصحة الوعد - أن يذكر ذلك في الصك نفسه
وأن يضاف شاهد آخر يوقع الصك مع الخوري
أو الرئيس المكاني المألوف أو الشاهدين المذكورين
في البند الاول .

البند الثالث : على ان الوعد بالزواج - حتى
لو كان صحيحا ولم يبرر عدم انجازه سبب مبرر
- لا يخول الحق في طلب التعويضات ان وجب
منها شيء .

المادة ٧ - (ق ١٠١٨)

لا يهملن الخوري أن يعلم الشعب بفطنة امور
سر الزواج وموانعه .

البند الثاني : اذا كان فريق قد أقام بعد سن المراهقة طيلة سنته أشهر في مكان آخر فليعرض الحوري الأمر على الرئيس المألوف وهذا حسبما يتراءى لفطنته - اما أن يقتضى اجراء المناديات في ذلك المكان واما أن يأمر بجمع بينات أخرى أى أدلة على مطلق الحال .

البند الثالث : اذا حامت شبهة على ان الفريق مقيد هناك بمانع فعلي الحورى - حتى لو كانت مدة الإقامة أقصر - أن يستشير الرئيس المألوف وعلى هذا أن لا يأذن بالزواج الا بعد ازالة الشبهة وفقا للبند الثاني .

المادة ١٣ - (ق ١٠٢٤)

يجب أن تجرى المناديات في الكنيسة على ثلاثة أيام أحاد وغيرها من أعياد مفروضة متتالية - أثناء إقامة القداسات أو أثناء قيامه فروض الهية أخرى يقبل عليها عدد كبير من الشعب .

المادة ١٤ - (ق ١٠٢٥)

يستطيع الرئيس المألوف في مكان ولايته أن يستعيض عن المناديات بأن يلصق على أبواب كنيسة الحورنية أو كنيسة أخرى اعلانا بأسماء المتعاقدين لمدة ثمانية أيام على الأقل بشرط أن يتخلل هذه المدة عيدان من الاعياد المفروضة .

المادة ١٥ - (ق ١٠٢٦)

لا تجرى مناديات بالزيجات التي تعقد مع التفسير من مانع اختلاف الدين أو مانع المذهب - الا اذا استصوب رئيس المكان المألوف بفطنته ان يأذن بذلك - على أن يتحاشى الشك وأن يكون التفسير الرسول قد منح وأن لا يذكر دين أو مذهب الفريق غير الكاثوليكي .

المادة ١٦ - (ق ١٠٢٧)

كل المؤمنين ملزمون بأن يكشفوا قبل ابرام الزواج - للحورى أو للرئيس المكاني المألوف ما قد يعرفونه من موانع .

المادة ١٧ - (ق ١٠٢٨)

البند الاول : يستطيع الرئيس المكاني المألوف الخاص بالخطيبين أن يفسخ بحكم فطنته - لسبب شرعى من المناديات حتى من المناديات الواجب اجراؤها في ابرشية غيره .

البند الثاني : اذا تعدد الرؤساء المألوفون الخاصون فالحق في التفسير يعود للرئيس الذي يبرم الزواج في ابرشيته أما اذا كان الزواج يعقد في غير الابشيات الخاصة بالخطيبين فيستطيع أى كان من الرؤساء المألوفين الخاصين أن يفسخ .

المادة ١٨ - (ق ١٠٢٩)

اذا قام بالتحقيق أو المناديات حورى غير الذى عليه أن يتولى الزواج - فعلي ذلك أن يطلع هذا حالا بوثيقة أصلية على نتيجة ما أجرى .

المادة ١٩ - (ق ١٠٣٠)

البند الاول : بعد اجراء التحقيقات والمناديات على الحورى أن لا يتولى الزواج قبل أن يكون قد استلم الوثائق الضرورية وقبل أن تكون - فوق ذلك - قد مرت ثلاثة أيام على آخر مناداة - ما لم يقتض غير ذلك في هذا الأمر الاخير سبب صوابى .

البند الثاني : اذا لم يعقد الزواج في خلال ستة أشهر وجب تكرار المناديات الا اذا ارتأى رئيس المكان المألوف غير ذلك .

المادة ٢٠ - (ق ١٠٣١)

البند الاول : اذا ثارت شبهة على وجود مانع ما :

١ - على الحورى أن يستقضى الأمر بعناية جلى - مستجوبا بقسم شاهدين عدلين على الأقل - مالم يكن مدار الأمر على مانع تسبب معرفته فضيحة للفريقين - ومستجوبا أيضا الفريقين بالذات اذا لزم الأمر .

٢ - فليشرع بالمناديات أو فليتابعها - اذا ثارت الشبهة قبل بدئها أو قبل اتمامها .

٣ - لا يتولين الزواج - دون استشارة الرئيس المألوف - اذا رأى بفطنته ان الشبهة لا تزال حائمة .

البند الثاني : اذا اكتشف مانع أكيد :

١ - اذا كان المانع خفيا فليشرع الحورى بالمناديات أو فلينبها ويرفع الأمر الى الرئيس المكاني المألوف أو الى ديوان التوبة المقدس - كاتما أسماء أصحاب الشأن .

٢ - اذا كان المانع علنيا واكتشف قبل الزواج بالمناديات فليتوقف الحورى عن متابعة الاجراءات الى أن يزال المانع - حتى لو علم ان قد منح

المادة ٢٦ - (ق ١٠٣٦)

البند الاول : المانع يحتوى على نهى شديد عن عقد الزواج - على ان الزواج لا يكون باطلا اذا عقد برغم المانع .

البند الثانى : المانع المبطل ينهى نهيا شديدا عن عقد الزواج ويحول دون أن يعقد صحيحا .

البند الثالث : المانع يجعل الزواج غير جائز أو غير صحيح وان يكن موجودا فى فريق واحد فقط .

المادة ٢٧ - (ق ١٠٣٧)

يعد المانع علنيا اذا كان ممكنا اثبات وجوده فى المحكمة الخارجية والا فهو خفى .

المادة ٢٨ - (ق ١٠٣٨)

البند الاول : للسلطة الكنسية العليا وحدها أن تفسر صحيحا متى يجعل الشرع الالهى الزواج ممنوعا أو باطلا .

البند الثانى : للسلطة العليا المذكورة دون سواها الحق فى ان تضع موانع أخرى تحرم الزواج بين المعتمدين أو تبطله وذلك بشكل شريعة عامة أو خاصة .

المادة ٢٩ - (ق ١٠٣٩)

البند الاول : جميع الرؤساء المكانيين المؤلفين يمكنهم أن يحظروا الزواج على كل من يكونون مقيمين فعلا فى مناطقهم - وعلى رؤوسهم خارج مناطقهم أيضا انما كل ذلك فى حالة خصوصية ولوقت معين فقط ولسبب صوابى وما دام ذلك السبب .

البند الثانى : الكرسي الرسولى وحده يستطيع أن يعلق على المنع قيда مبطلا .

المادة ٣٠ - (ق ١٠٤٠)

ما من أحد سوى الحبر الرومانى يستطيع أن يلغى الموانع الكنسية أو أن يرسم ما يخل بها - مانعة كانت هذه الموانع أم مبطله ولا أن يفسح منها أيضا الا اذا خوله هذا السلطان القانون العام أو انعام خاص من الكرسي الرسولى .

المادة ٣١ - (ق ١٠٤١)

تنبذ كل عادة تدخل مانعا جديدا أو تضاد الموانع الموجودة .

التفسيح فى محكمه الضمير فقط . واذا اكتشف المانع بعد المناداة الاولى أو الثانية فعلى الحورى أن يتم المناديات ويرفع الامر الى الرئيس المؤلف .

البند الثالث : أخيرا اذا لم يكتشف من مانع لا أكيد ولا مشكوك فيه فعلى الحورى بعد انتهاء المناديات أن يقبل الفريقين لإبرام الزواج .

المادة ٢١ - (ق ١٠٣٢)

على الحورى - فى غير حالة الضرورة - أن لا يتولى البتة زواج الدوارين المذكورين فى المادة ٢٢ (ق ٩١) الا بعد أن يرفع الامر الى الرئيس المكاني المؤلف أو الى كاهن مفوض من قبله وينال منهما الاذن بالتولى .

المادة ٢٢ - (ق ٩١)

يقال للانسان قطينا فى المكان حيث مسكنه ونزيلا حيث شبه مسكنه وغريبا فى غير المكان الذى لا يزال له فيه مسكن أو شبه مسكن ودوارا اذا لم يكن له البتة مسكن أو شبه مسكن .

المادة ٢٣ - (ق ١٠٣٣)

لا يهملن الحورى - حسب مختلف حالة الاشخاص - أن يفهم الخطيين قداسة سر الزواج وواجبات الزوجين المتبادلة وواجبات الوالدين نحو النسل وليعرضهما بالحاح أن يعترفا جيدا بخطاياهما قبل إبرام الزواج وأن يقتبلا بتقوى القربان الاقدس .

المادة ٢٤ - (ق ١٠٣٤)

ليعرضن الحورى بشدة الشبان الذين لم يبلغوا سن الرشد على أن لا يعقدوا الزواج دون علم والديهم أو خلافا لرغبة هؤلاء الصوابية واذا لم يذعنوا للنصح فلا يتولين زواجهم الا بعد استشارة الرئيس المكاني المؤلف .

الرأس الثانى

فى الموانع عموما

المادة ٢٥ - (ق ١٠٣٥)

كل من لا يمنعهم القانون يمكنهم أن يعقدوا الزواج .

المادة ٣٢ - (ق ١٠٤٢)

البند الاول : تقسم الموانع الى موانع الدرجة الصغرى وموانع الدرجة الكبرى .

البند الثانى : موانع الدرجة الصغرى هي :

١ - القرابة فى الدرجة الثالثة من الخط الجنبى .

٢ - المصاهرة فى الدرجة الثانية من الخط الجنبى .

٣ - الحشمة العلنية فى الدرجة الثانية .

٤ - النسب الروحى .

٥ - جرم الزنى مع الوعد بالزواج أو مع محاولته حتى باجراء مدنى فقط .

البند الثالث : موانع الدرجة الكبرى هي كل ما تبقى .

المادة ٣٣ - (ق ١٠٤٣)

فى خطر الاشراف على الموت يمكن الرؤساء المكانيين المألوفين اراحة للضمان وتوفيرا لشرعية الاولاد ان وجدوا أن يفسحوا لمروسيهم الخاصين أينما كانوا ولكل من يقيم فعلا فى مكان ولايتهم - من الصيغة المفروضة فى ابرام الزواج ومن كل موانع التشريع الكنسى اجمالا وافرادا - علنية كانت أم خفية - حتى من المتعددة - ما خلا المانع الناجم عن اقتبال درجة الكاهن المقدسة وموانع المصاهرة فى الخط القائم الناجم عن زواج مكتمل على أن يتحاشى الشك وتعطى الضمانات المعتادة فى حالة التفسيح من مانع اختلاف الدين أو مانع المذهب .

المادة ٣٤ - (ق ١٠٤٤)

فى الظروف نفسها المذكورة فى المادة ٣٣ (ق ١٠٤٣) وفى الحالات فقط التى يتعذر فيها الوصول حتى الى الرئيس المألوف يتمتع بسلطان التفسيح عينه كل من الحورى والكاهن الذى له أن يتولى الزواج وفقا للمادة ٩١ - (ق ١٤٩٨ - ٢) والمعروف - على ان هذا الاخير يقتصر سلطانه على المحكمة الباطنية - فى اقتبال الاعتراف السرى فقط .

المادة ٣٥ - (ق ١٠٤٥)

البند الاول : يستطيع الرؤساء المكانيون المألوفون - ضمن القيود الموضوعة فى آخر المادة ٣٣ (ق ١٠٤٣) - أن يمنحوا التفسيح من جميع

الموانع الواردة فى المادة ٣٣ نفسها (ق ١٠٤٣) عندما يكتشف وجود المانع بعد أن يكون كل شيء أضحى مهيا للعرس ولم يعد بالامكان - دون التعرض لخطر شر عظيم محتمل وقوعه - تأجيل الزواج الى ما بعد نيل التفسيح من الكرسي المقدس .

البند الثانى : ليكن معطى هذا السلطان أيضا لتصحيح زواج معقود اذا كان فى التريث الخطر نفسه ولم يكن ثمة متسع من الوقت لمراجعة الكرسي المقدس .

البند الثالث : فى الظروف ذاتها لىتمتع بالسلطان ذاته كل من ذكروا فى المادة ٣٤ (ق ١٠٤٤) - انما للحالات الخفية فقط التى يتعذر فيها الوصول الى الرئيس المألوف أو لا يمكن ذلك دون التعرض لافشاء سر .

المادة ٣٦ - (ق ١٠٤٦)

على الحورى أو الكاهن المذكورين فى المادة ٣٤ (ق ١٠٤٤) أن يعلما حالا الرئيس المكانى المألوف بالتفسيح المعطى للمحكمة الخارجية وان يدونه فى سجل الزيجات .

المادة ٣٧ - (ق ١٠٤٧)

ان التفسيح من مانع خفى الممنوح من المحكمة الباطنية خارجا عن سر الاعتراف يجب أن يدون فى سجل يحفظ بعناية فى خزانة أوراق الدائرة السرية - الا اذا ورد غير ذلك فى مرسوم ديوان التوبة المقدس وما من حاجة لتفسيح آخر يعطى فى المحكمة الخارجية - حتى لو أضحى المانع الخفى فى ما بعد علنيا انما هذا التفسيح الآخر يكون ضروريا اذا كان التفسيح الاول منح فقط فى المحكمة الباطنية فى سر الاعتراف .

المادة ٣٨ - (ق ١٠٤٨)

عندما يرفع طلب تفسيح الى الكرسي المقدس يجب على رؤساء الامكنة المألوفين أن لا يعرودوا يستعملون ما قد يكون لهم من سلطان الا وفقا للمادة ١٠٠ ، ٢ (ق ٢٠٤ ، ٢) من أصول المحاكمات .

المادة ٣٩ - (ق ١٠٤٩)

البند الاول : من يتمتع بانعام عام للتفسيح من مانع محدود معين فى الزيجات المعقودة أو المنوى عقدها - يمكنه أن يفسح منه حتى ولو تعدد - الا اذا نص الانعام نفسه صراحة على غير ذلك .

البند الثاني : من له انعام عام للتفسيح من عدة موانع مختلفة النوع - مبطله كانت أم محرمة يمكنه أن يفسح مما قد يجتمع منها في الحادث الواحد نفسه حتى لو كانت تلك الموانع علنية .

المادة ٤٠ - (ق ١٠٥٠)

إذا كان ثمة من له بقوة انعام أن يفسح من مانع أو موانع علنية واتفق أن يجتمع معها مانع آخر لا يقدر أن يفسح منه - وجب الالتجاء بشأنها كلها الى الكرسي الرسولي - مع ذلك اذا اكتشف بعد طلب التفسيح الى الكرسي المقدس مانع أو موانع له أن يفسح منها فيمكنه أن يستعمل سلطانه .

المادة ٤١ - (ق ١٠٥١)

عندما يفسح من مانع مبطل - بسلطان أصيل أو بسلطان مفوض بانعام عام لا بمرسوم معطى لحالات خصوصية - يمنح أيضا بالفعل ذاته اعلان شرعية النسل اذا كان للمفسح لهما من نسل ولد أو حبل به مالم يكن النسل من زنى أو من أشخاص مكرسين .

المادة ٤٢ - (ق ١٠٥٢)

صحيح التفسيح من مانع القرابة أو المصاهرة الممنوح في احدى درجات ذلك المانع ولو وقع في طلب التفسيح أو منحه خطأ في تعيين الدرجة على شرط أن تكون الدرجة الحقيقية أبعد من الدرجة الموردة وهو صحيح أيضا ولو أهمل ذكر مانع آخر من النوع نفسه درجته موازية لدرجة المانع الموردة أو أبعد منها .

المادة ٤٣ - (ق ١٠٥٣)

ان التفسيح من الزواج المقرر غير المكتمل الذي يمنحه الكرسي المقدس - أو الاذن بعقد زواج جديد المعطى بناء على الاخذ بالقرنية أن الزوج قد توفى - يتضمنان دائما التفسيح - اذا لزم الامر - من المانع الناجم عن الزنى مع الوعد بالزواج أو مع محاولته ولا يتضمنان البتة التفسيح المنصوص عليه في المادة ٦٥ - ٢ و ٣ (١٠٧٥ - ٢ و ٣) .

المادة ٤٤ - (ق ١٠٥٤)

التفسيح من أحد الموانع الصغرى لا يفسده البتة ما قد يرد في طلب التفسيح من كتمان أمر

أو إرادته بنوع غير صحيح . حتى لو كان غير صحيح السبب الوحيد المورد لنيل التفسيح .

المادة ٤٥ - (ق ١٠٥٥)

التفسيحات من الموانع العلنية التي يعهد بها الى رئيس الطالبين المؤلف يجب أن ينفذها الرئيس المؤلف الذي اعطى الشهادات الخطية لطلب التفسيح أو الذي أرسل الطلب الى الكرسي الرسولي حتى لو كان الخطيبان في الوقت المعين لتنفيذ التفسيح قد غادرا بنية عدم الرجوع المسكن أو شبه المسكن الذي كان لهما في تلك الابرشية وانتقلا الى ابرشية أخرى - على أن يعلم بذلك الرئيس المكاني المؤلف حيث أبرم الخطيبان عقد الزواج .

المادة ٤٦ - (ق ١٠٥٦)

لا يستطيع رؤساء الامكنة المؤلفون ولا منصوبهم أن يقتضوا - بمناسبة منح التفسيح رسما البتة - ما عدا مقدمة زهيدة لتغطية مصاريف القلم في التفسيحات التي تعطى لغير الفقراء - مالم يكن قد أذن لهم بذلك صريحا الكرسي المقدس - واذا اقتضوا شيئا يلزمون بالرد - ونبد كل عادة مضادة .

المادة ٤٧ - (ق ١٠٥٧)

على الذين يمنحون التفسيح بتعويض من الكرسي الرسولي أن يذكروا صريحا في منحه الانعام الجبرى .

الراس الثالث

في الموانع المانعة

المادة ٤٨ - (ق ١٠٥٨)

البند الاول : يمنع من الزواج النذر البسيط الذي موضوعه البتولية أو العفة الكاملة أو عدم التزوج أو اقتبال الدرجات المقدسة أو انتحال الحالة الرهبانية .

البند الثاني : ما من نذر بسيط يجعل الزواج باطلا الا اذا كان البطلان قد قرر لبعضهم برسم خاص من الكرسي الرسولي .

المادة ٤٩ - (ق ١٠٥٩)

حيث يحرم التشريع المدني الزيجات بسبب النسب الشرعى الناجم عن التبني يحرمها أيضا الشرع القانوني .

المادة ٥٠ - (ق ١٠٦٠)

تنتهى الكنيسة أشد النهى فى كل مكان عن عقد الزواج بين شخصين معتمدين أحدهما كاثوليكي والآخر منتم الى مذهب هرطوقى أو مشاق - وان كان ثمة خطر غواية على الزوج الكاثوليكي وعلى النسل - فالزواج يحرمه الشرع الالهى نفسه .

المادة ٥١ - (ق ١٠٦١)

البند الاول : لا تفسخ الكنيسة من مانع المذهب الا :

١ - اذا اضطرت الى ذلك أسباب صوابية خطيرة .

٢ - وضمن الزوج غير الكاثوليكي بأن يبعد عن الزوج الكاثوليكي خطر الغواية وضمن كلا الزوجين أن لا يعبد ولا يربى أحد من أولادهما الا كاثوليكيا .

٣ - وكان ثمة يقين أدبى من أن الزوجين مزمان على أن يقوموا بالضمانات المعطاة .

البند الثانى : لتقتضى عادة هذه الضمانات كتابة .

المادة ٥٢ - (ق ١٠٦٢)

يتحتم على الزوج الكاثولكى أن يعنى بفطنة بهداية الزوج غير الكاثوليكي .

المادة ٥٣ - (ق ١٠٦٣)

البند الاول : لا يقدر الزوجان - حتى فى حالة نيل تفسيح الكنيسة من مانع المذهب - لا قبل عقد الزواج لدى الكنيسة ولا بعده أن يذهبا أيضا بذاتهما أو بواسطة وكيل الى مأمور غير كاثوليكي بصفته مولى أمورا دينية ليبديا أو يجددا رضاهما .

البند الثانى : اذا كان الحورى متيقنا من أن الزوجين عازمان على مخالفة هذه الشريعة أو أنهما قد خالفها فعلا فلا يتول عقد زواجهما الا لأسباب خطيرة جدا على أن يتجاشى الشك وأن يستشار الرئيس المألوف .

البند الثالث : بيد أنه ما من حرج أن يمثل الزوجان أيضا - عملا بما يوجبه القانون المدنى - أمام مأمور غير كاثوليكي قائم بمهمة منصب مدنى لا غير وذلك لاتمام اجراء مدنى فقط قصد تثبيت مفاعيل الزواج المدنية .

المادة ٥٤ - (ق ١٠٦٤)

ليحرص الرؤساء المألوفون وسائر رعاة النفوس :

١ - على أن يصدفوا المؤمنين ما استطاعوا من الزيجات المختلطة .

٢ - على أن يبذلوا كل جهدهم - اذا لم يقدروا على منعها - حتى لا تعقد بنوع يضاد شرائع الله والكنيسة .

٣ - على أن يسهروا كل السهر - بعد عقد الزواج المختلط - سواء أتم العقد فى مكان ولايتهم أو ولاية غيرهم - على أن يقوم الزوجان بأمانة بالعهود المقطوعة .

٤ - على أن يتقيد من يتولى الزواج بما ترسمه المادة ٩٥ (ق ١١٠٢) .

المادة ٥٥ - (ق ١٠٦٥)

البند الاول : ليصدف المؤمنون أيضا على أن يعقدوا الزواج مع من هم مشتهرون بنبذهم الأيمان الكاثوليكي ، حتى لو لم ينضموا الى مذهب غير كاثوليكي - ومع من هم مشتهرون بانخراطهم فى سلك جمعيات ترفض لها الكنيسة .

البند الثانى : لا يتولين الحورى عقد الزيجات المذكورة آنفا الا بعد استشارة الرئيس المألوف الذى يمكنه بعد الفحص عن كل ظروف الحال أن يأذن له بأن يكون حاضرا فى عقد الزواج - على شرط أو يضطر الى ذلك سبب خطير وأن يرى الرئيس المألوف بفطنته أنه قد احتيط بكفاية لتربيته الأولاد كلهم تربية كاثوليكية ولابعاد خطر الغواية عن الزوج الآخر .

المادة ٥٦ - (ق ١٠٦٦)

اذا رفض خاطئ علنى أن يتقدم قبل سر الزواج الى سر الاعتراف أو رفض من هو مشتهر بأنه مقيد بتأديبات كنيسة أن يتصالح مع الكنيسة فلا يتولين الحورى زواجهما الا لسبب خطير اضطرارى يستشير بشأنه الرئيس المألوف ان أمكن .

الرأس الرابع

فى الموانع المبطلّة

المادة ٥٧ - (ق ١٠٦٧)

البند الأول : الرجل - قبل اتمام السنة السادسة عشرة من عمره - والامراة كذلك قبل

تمام الرابعة عشرة من عمرها لا يقدران على أن يعقدا زواجا صحيحا .

البند الثاني : وان يكن صحيحا الزواج المعقود بعد السن المذكورة - فليعن مع ذلك رعاية النفوس بأن يصدفوا عنه الشبان قبل السن التي يعقد فيها عادة الزواج حسب العوائد الجارية في بلدهم .

المادة ٥٨ - (ق ١٠٦٨)

البند الأول : العجز السابق الدائم من جهة الرجل كان أم من جهة المرأة علم به الفريق الآخر أم لم يعلم مطلقا كان أم نسبيا - يجعل الزواج باطلا بقوة الشريعة الطبيعية نفسها .

البند الثاني : اذا ارتيب في مانع العجز ريب قانون أو ريب واقع فلا يحظرن الزواج .

البند الثالث : العقم لا يبطل الزواج ولا يمنع منه .

المادة ٥٩ - (ق ١٠٦٩)

البند الأول : يحاول عقد الزواج باطلا من هو مقيد بوفاق زواج سابق ولو غير مكتمل مع مراعاة امتياز الايمان .

البند الثاني : وان يكن الزواج السابق باطلا أو منحللا لأي سبب كان - ليس لذلك يجوز عقد زواج آخر قبل أن يثبت بنوع أكيد شرعى من بطلان الزواج السابق أو انحلاله .

المادة ٦٠ - (ق ١٠٧٠)

البند الأول : باطل الزواج الذى يعقده شخص غير معتمد مع شخص معتمد فى الكنيسة الكاثوليكية أو مرتد اليها من الهرطقة أو الشقاق .

البند الثاني : اذا كان أحد الزوجين ساعة الزواج يعتبر عموما أنه معمد أو كان عماده مرتابا فيه وجب القول عملا بالمادة ٣ (ق ١٠١٤) بصحة الزواج الى ان يثبت بنوع أكيد أن أحد الزوجين معتمد والآخر غير معتمد .

المادة ٦١ - (ق ١٠٧١)

ما رسم فى المواد ٥٠ - ٥٤ (ق ١٠٦٠ - ١٠٦٤) بخصوص الزيجات المختلطة للمذهب يجب أن يطبق أيضا على الزيجات التى يحول دونها اختلاف الدين .

المادة ٦٢ - (ق ١٠٧٢)

باطلا يحاول الزواج الاكليريكيون الموسومون بالدرجات المقدسة .

المادة ٦٣ - (ق ١٠٧٣)

كذلك باطلا يحاول الزواج الرهبان الذين أبرزوا النذور الاحتفاليه أو الذين أبرزوا نذورا بسيطة علق عليها الكرسى الرسولى بمرسوم خاص قوة ابطال الزواج .

المادة ٦٤ - (ق ١٠٧٤)

البند الأول : لا يمكن أن يقوم زواج بين رجل خاطف وامرأة خاطفها بقصد التزوج منها - ما بقيت هذه فى حوزة الخاطف .

البند الثاني : أما اذا فرق بين المخطوفة والخطاف وصارت المخطوفة فى مأمن لها فيه حريتها ورضيت أن تتزوج بالخطاف فيزول المانع .

البند الثالث : بالنسبة الى بطلان الزواج يوازي الخطف حصر المرأة عنوة أى عندما يحصل رجل عنوة امرأة فى مكان اقامتها أو فى مكان أتت اليه بحريتها وذلك لغاية الزواج منها .

المادة ٦٥ - (ق ١٠٧٥)

لا يقدر على عقد الزواج صحيحا :

١ - من - فى قيام الزوجية الشرعية نفسها - وقع بينهما زنى مكتمل وتواعدا بالتزوج أو حاولا الزواج فعلا ولو باجراء مدنى .

٢ - من - فى قيام الزوجية الشرعية نفسها - وقع بينهما زنى مكتمل وارتكب أحدهما جنابة قتل الزوج .

٣ - من تعاونوا ماديا أو أدبيا فسببا موت الزوج ولو لم يزنيا .

المادة ٦٦ - (ق ١٠٧٦)

البند الأول : فى خط القرابة القائم - الزواج باطل بين كل الأصول والفروع شرعيين كانوا أم طبيعيين .

البند الثاني : فى الخط الجنبى - الزواج باطل حتى الدرجة الثالثة مشمولة - على أن يتمدد مانع الزواج كلما تعدد الاصل الجامع .

البند الثالث : لا يؤذن البتة بالزواج اذا حامت شبهة على كون الفريقين قريبين فى احدى درجات

الخط القائم أو في الدرجة الاولى من الخط
الجنبى .

المادة ٦٧ - (ق ١٠٧٧)

البند الاول : المصاهرة في الخط القائم تجعل
الزواج باطلا في أية درجة كانت وفي الخط
الجنبى حتى الدرجة الثانية مشمولة .

البند الثانى : يتعدد مانع المصاهرة :

- ١ - بتعدد مانع القرابة الذى ينشئه .
- ٢ - بالزواج على التتالى بأقرباء للزوج المتوفى .

المادة ٦٨ - (ق ١٠٧٨)

ينشأ مانع الحشمة العلنية من زواج غير
صحيح مكتمل أم لا ومن تسرر علنى أو مشتهر
- وهو يجعل الزواج باطلا في الدرجتين الاولى
والثانية من الخط القائم بين الرجل وقريبات
الامراة وبالعكس .

المادة ٦٩ - (ق ١٠٧٩)

النسب الروحى الذى يجعل الزواج باطلا هو
ذاك فقط المنصوص عليه في المادة ٧٠ (٧٦٨) .

المادة ٧٠ - (٧٦٨)

من المعمودية ينشأ نسب روحى بين المعمد
فقط والمعمد والاشبين .

المادة ٧١ - (ق ١٠٨٠)

من يجعلهم القانون المدنى غير أكفيا للتزواج
بسبب النسب الشرعى الناشئ عن التبني -
لا يقدر على بقوة الشرع القانونى أن يتزوجوا
صحيا .

الرأس الخامس

فى الرضى الزواجى

المادة ٧٢ - (ق ١٠٨١)

البند الاول : ينشئ الزواج بين الأشخاص
الأكفيا شرعا رضى الفريقين يعبران عنه وفقا
للقانون - وما من سلطة بشرية يمكنها أن تعوض
عن نقص الرضى .

البند الثانى : الرضى الزواجى هو فعل ارادة
به كل من الفريقين يعطى على جسده ويقبل على
جسد الفريق الآخر حقا دائما فى ما يعود الى
الأفعال الرامية من طبيعتها الى ولادة البنين -
محصورا بين الزوجين دون سواهما .

المادة ٧٣ - (ق ١٠٨٢)

البند الأول : لكى يقوم رضى زواجى يجب على
الأقل أن لا يجهل المتعاقدان أن الزواج هو شركة
دائمة بين الرجل والمرأة لولادة البنين .

البند الثانى : يؤخذ بالقرينة عدم وجود هذا
الجهل بعد سن المراهقة .

المادة ٧٤ - (ق ١٠٨٣)

البند الأول : الغلط فى ذات الشخص يجعل
الزواج باطلا .

البند الثانى : الغلط فى صفة الشخص - وأن
يكن مسببا للعقد لا يجعل الزواج باطلا الا :

١ - اذا أدى الغلط فى الصفة الى الغلط فى
الذات .

٢ - اذا عقد الزواج شخص حر مع شخص
يعتقد أنه حر بينما هو بالضد - عبد رق .

المادة ٧٥ - (ق ١٠٨٤)

مجرد الضلال فى وحدة الزواج أو عدم قابليته
للانحلال أو فى مقامه كسر - لا يفسد الرضى
الزواجى حتى لو كان هذا الرضى مسببا للعقد .

المادة ٧٦ - (ق ١٠٨٥)

العلم أو الظن يكون الزواج باطلا لا ينفى
ضرورة الرضى الزواجى .

المادة ٧٧ - (ق ١٠٨٦)

البند الأول : يؤخذ بالقرينة دائما أن الرضى
الباطنى مطابق للألفاظ أو الاشارات المستعملة فى
إبرام الزواج .

البند الثانى : اذا نفى مع ذلك أحد الفريقين
أو كلاهما - بفعل من الارادة وضعى - الرضى
بالزواج نفسه أو بكل حق على الفعل الزواجى
أو بخاصة جوهرية للزواج فالعقد باطل .

المادة ٧٨ - (١٠٨٧)

البند الأول : باطل أيضا الزواج المعقود تحت عامل الاكراه أو الخوف الشديد يوقعهما ظلما عامل خارجي - يضطر معهما الموقعان عليه ان يختار الزواج ليتخلص منهما .
البند الثاني : ما من خوف آخر يجعل الزواج باطلا ولو كان سببا للعقد .

المادة ٧٩ - (ق ١٠٨٨)

البند الأول - لكي يكون عقد الزواج صحيحا من الضروري أن يكون المتعاقدان حاضرين شخصا أو بواسطة وكيل .
البند الثاني : ليعبر الخطيبان بالألفاظ عن رضاهما بالزواج - ولا يجوز لهما اذا كانا قادرين على الكلام أن يستعملان اشارات تقوم مقام التعبير بالألفاظ .

المادة ٨٠ - (١٠٨٨)

البند الأول : لكي يعقد الزواج صحيحا بواسطة وكيل - يجب أو تكون ثمة وكالة مخصوصة لاجراء العقد مع شخص معين - يوقعها الموكل والحوري أو الرئيس المكاني المألوف حيث تنظم الوكالة أو كاهن فوض اليه ذلك أحدهما أو شاهدان على الأقل - هذا مع وجوب التقيد بما توجب فوق ذلك مراسم الأبرشية .

البند الثاني : اذا كان الموكل يجهل الكتابة يجب أن يذكر ذلك في الوكالة نفسها وأن يضاف شاهدا آخر يوقع هو أيضا سند التوكيل والا فالوكالة باطلة .

البند الثالث : اذا رجع الموكل عن وكالته أو جن قبل أن يكون الوكيل قد أجرى العقد باسمه - فالزواج باطل ولو جهل ما جرى الوكيل أو الفريق الآخر المتعاقد .

البند الرابع : لكي يكون الزواج صحيحا على الوكيل أن يقوم بمهمته هو بذاته .

المادة ٨١ - (ق ١٠٩٠)

يمكن عقد الزواج أيضا بواسطة ترجمان .

المادة ٨٢ - (ق ١٠٩١)

على الحوري أن لا يتولى زواجا يعقد بواسطة وكيل أو ترجمان الا اذا وجد سبب مبرر وكان لا مجال البتة الى الريب في صحة الوكالة أو

أمانة الترجمان وبعد استئذان الرئيس المألوف اذا كان ثمة متسع من الوقت .

المادة ٨٣ - (ق ١٠٩٢)

اذا وضع شرط ولم يرجع عنه :

١ - فاذا كان الشرط معلقا على الزمن المستقبل وكان موضوعه يتحقق ضرورة - أو كان أمرا مستحيلا - أو قبيحا ولم يكن كل ذلك منافيا لجوهر الزواج فليعتبر الشرط غير موضوع .

٢ - اذا كان معلقا على الزمن المستقبل وكان موضوعه منافيا لجوهر الزواج فانه يجعل الزواج باطلا .

٣ - اذا كان معلقا على الزمن المستقبل وكان موضوعه جائزا فانه يعلق صحة الزواج .

٤ - اذا كان معلقا على زمن ماض أو حاضر فالزواج يكون صحيحا أو لا حسبا يكون موضوع الشرط واقعا أولا .

المادة ٨٤ - (ق ١٠٩٣)

يؤخذ بالقرينة أن الرضى المعطى لا يزال مستمرا الى أن يثبت أمر الرجوع عنه حتى لو كان الزواج معقودا باطلا بسبب أحد الموانع .

الرأس السادس

في صيغة ابرام الزواج

المادة ٨٥ - (ق ١٩٠٤)

صحيحة فقط الزيجات التي تعقد بحضور الحوري أو الرئيس المكاني المألوف أو كاهن يفوض اليه الأمر أحدهما وشاهدين على الأقل وفقا للقواعد المذكورة في المواد (القوانين) التالية - مع مراعاة ما تستثنيه المادتان ٩١ ، ٩٢ (ق ١٠٩٨ و ١٠٩٩) .

المادة ٨٦ - (ق ١٠٩٥)

البند الأول : يتولى الحوري والرئيس المكاني المألوف الزواج صحيحا .

١ - من اليوم فقط الذي فيه يتسلمان قانونيا المورد وفقا للمادتين ٨٧ ، ٣ و ٨٨ (ق ٣٣٤ ، ١٤٤٤ ، ١) - أو من يوم استلامهما منصبهما الا أن يكون قد حكم عليهما بالحرم أو المنع أو أعلن أنهما قد وقعا في ذلك أو كف اليد .

٢ - ضمن حدود ولايتهما فقط - وضمن هذه الحدود يتولى صحيحا - ليس عقد زيجات مؤوسيهما فحسب بل زيجات غير مؤوسيهما أيضا .

٣ - على شرط أن يسألا المتعاقدين عن رضاهما ويقتبلا تصريحهما لا يضطرهما الى ذلك لا اكراه ولا خوف شديد .

البند الثاني : ان الخوري والرئيس المـسـكـاني المؤلف اللدين يقدران على تولى العقد صحيحا يقدران أيضا ان يأذنا لكاهن آخر ان يتولى عقد الزواج صحيحا ضمن حدود منطقتهما .

المادة ٨٧ - (ق ٣٣٤ ، ٣)

الاساقفة ذوو الابرشيات يتسلمون قانونيا الابرشية حالما يظهروا ضمن الابرشية - بذاتهم أو بواسطة وكيل - الرسالة الرسولية - لمجمع الكنيسة الكاتدرائية بحضور أمين سر المجمع أو رئيس قلم الدائرة الذي عليه أن ينظم محضرا بالواقع .

المادة ٨٨ - (١٤٤٤ ، ١)

ليجر تسليم المورد حسب الطريقة المرسومة بالتشريع الخصوصي أو حسب عادة شرعية جارية مالم يعف الرئيس المؤلف كتابة وصريحاً - لسبب صوابي من هذه الطريقة أى من هذا الترتيب - وفي هذه الحالة يقوم الاعفاء مقام التسليم .

المادة ٨٩ - (ق ١٠٩٦)

البند الأول : ان الاذن بتولى الزواج الممنوح وفقا للمادة ٨٦ ، ٢ (ق ١٠٩٥ ، ٢) يجب أن يعطى بنوع صريح لكاهن معين لزواج معين ولا مجال البتة الى اعطاء تفويضات عامة الا للنواب معاونين في الخورنية التي يخدمونها والا فالاذن باطل .

٢ - لا يعط الخوري أو الرئيس المـسـكـاني المؤلف الاذن الا بعد أن يكون قد أجرى كل ما يرسمه القانون لاثبات مطلق الحال .

المادة ٩٠ - (ق ١٠٩٧)

البند الأول : أما من جهة جواز تولى العقد - فالخوري أو الرئيس المـسـكـاني المؤلف يتوليان الزواج جوازا :

١ - اذا ثبت لهما شرعا كون المتعاقدين مطلقى الحال وفقا للقانون .

٢ - اذا ثبت لهما فوق ذلك أن أحد المتعاقدين له فى مكان عقد الزواج مسكن أو شبه مسكن أو أنه يقيم فيه من مدة شهر - أو أنه يقيم فيه فعلا اذا كان دوارا .

٣ - اذا نالا - فى حالة عدم تحقق الشروط الواردة فى ٢ - اذنا من الخوري أو الرئيس المؤلف فى المكان حيث لأحد المتعاقدين مسكن أو شبه مسكن أو حيث يقيم من مدة شهر - الا اذا كان الامر أمر دوازين أى عابرى طريق فعلا لا محل لهم ثابت فى مكان أو اذا طرأت ضرورة خطيرة تعذر عن طلب الاذن .

البند الثاني : لتكن فى كل حال القاعدة بأن يبرم الزواج بحضرة خوري العروسة مالم يعذر من ذلك سبب صوابي - أما الزيجات بين كاثوليكين مختلفى الطقس فيجب أن يبرم بموجب طقس الرجل وبحضرة خوريه مالم يكن مستدركا غير ذلك بتشريع خصوصي .

البند الثالث : ان الخوري الذى يتولى زواجا دون الاذن المطلوب قانونا لا يحتفظ لنفسه بمداخليل البطرشيل بل يجب عليه أن يسلمها لخوري الزوجين الخاص .

المادة ٩١ - (ق ١٠٩٨)

اذا استحال - دون مشقة كبرى - مجيء الخوري أو الرئيس المؤلف أو الكاهن المفوض الذين يتولون الزواج وفقا للمادتين ٨٦ و ٨٩ (ق ١٠٩٥ ، ١٠٩٦) واستحال فى الوقت نفسه الوصول الى أحدهم دون مشقة كبرى .

١ - يكون صحيحا وجائزا الزواج المعقود فى خطر الموت بحضرة الشاهدين وحدهما - والمعقود أيضا فى حالة غير خطر الموت - بشرط أن يقدر بصواب أن الحالة المشار اليها ستدوم طيلة شهر .

٢ - وفى كلتا الحالتين اذا توفر كاهن آخر كاثوليكي يمكنه الحضور يجب أن يستدعى ويتولى الزواج مع الشاهدين - انما يبقى دائما صحيحا الزواج المعقود بحضرة الشاهدين وحدهما .

المادة ٩٢ - (ق ١٠٩٩)

البند الأول - ملزمون بالتقيد بالصيغة المقررة فى ما تقدم :

١ - المعتمدون فى الكنيسة الكاثوليكية والراجعون اليها من الهرطقة أو الشقاق - حتى ولو كان هؤلاء وأولئك قد ارتدوا فيما بينهم .

٢ - المذكورون آنفا أنفسهم عندما يعقدون الزواج مع غير الكاثوليكين - معمدين كانوا أو

غير معمدين - حتى بعد نيل التفسير من مانع المذهب أو مانع اختلاف الدين .

٣ - الشرقيون عندما يعقدون الزواج مع لاتينيين ملزمين بهذه الصيغة .

البند الثاني : (معدل في ١/٨/١٩٤٨)

أما غير الكاثوليكين - معمدين كانوا أو غير معمدين - فهم غير ملزمين بالتقيد بصيغة عقد الزواج الكاثوليكية مع مراعاة البند الأول - ١ .

المادة ٩٣ - (ق ١١٠٠)

في ما خلا حالة الضرورة يجب التقيد في إبرام الزواج بالترتيبات المرسومة في كتب الطقوس التي تقرها الكنيسة أو المرعية بموجب عوائد حميدة .

المادة ٩٤ - (ق ١١٠١)

البند الأول : ليعن الحوري بأن يقبل العروسان البركة الاحتفالية التي يمكن أن يعطوها حتى بعد أن يكونا قد عاشا طويلا في الزواج على أن يكون ذلك في القداس فقط وأن يراعى الترتيب الطقسي الخاص بهذه الحالة وأن يكون ذلك خارج الزمن المحرم .

البند الثاني : الكاهن الذي يمكنه أن يتولى الزواج صحيحا هو وحده يستطيع أن يعطي البركة الاحتفالية اما بذاته واما بواسطة غيره .

المادة ٩٥ - (ق ١١٠٢)

البند الأول : في الزيجات التي تعقد بين فريق كاثوليكي وفريق غير كاثوليكي يجب أن تلقى الأسئلة عن الرضى حسبما ترسمه المادة ١٨٦ - ٣ (ق ١٠٩٥ - ١ - ٣) .

البند الثاني : انما ممنوعة كل الطقوس - بيد انه - اذا قدر من هذا المنع وقوع شرور عظمى فيمكن الرئيس المألوف أن يسمح باقامة بعض الحفلات الكنسية المعتادة ما عدا القداس .

المادة ٩٦ - (ق ١١٠٣)

البند الأول : على الحوري أو من يقوم مقامه أن يدون في سجل الزيجات بأسرع ما يمكن بعد إبرام الزواج - أسماء الزوجين والشهود ومكان ويوم إبرام الزواج وغير ذلك على النمط الذي ترسمه الكتب الطقسية والرئيس المألوف الخاص

وهو ملزم بهذا عندما يتولى الزواج كاهن آخر عن تفويض منه أو من الرئيس المألوف .

البند الثاني : على الحوري فضلا عن ذلك - وفقا للمادة ٩٧ (ق ٤٧٠ ، ٢) أن يعلق على سجل المعموديات أيضا أن الزوج في تاريخ كذا عقد الزواج في خورنيته واذا كان الزوج معمدا في مكان آخر فعلى حوري الزواج أن يرسل هو بذاته أو بواسطة الدائرة الأسقفية الى حوري المعمودية علما بالعقد الذي تم لكي يدون الزواج في سجل المعموديات .

البند الثالث : عندما يعقد الزواج وفقا للمادة ٩١ (ق ١٠٩٨) فالكاهن اذا تولاه والا فالشاهدان ملزمون بالتضامن مع المتعاقدين بأن يعنوا كي يدون بأسرع ما يمكن قران الزوجين الذي تم في السجلات المذكورة .

المادة ٩٧ - (ق ٤٧٠ ، ٢)

يجب أن يعلق على سجل المعموديات ما اذا كان المعتمد اقتبل التثبيت أو عقد الزواج - مع مراعاة ما ترسمه المادة ١٠١ (ق ١١٠٧) أو اقتبل درجة الشماسية الرسائية المقدسة أو أبرز النذر الاحتفالي ويجب أن تذكر كل هذه التعليقات في الوثائق التي تشير الى اقتبال المعمودية .

الراس السابع

في « زواج الضمير »

المادة ٩٨ - (ق ١١٠٤)

لا يمكن غير الرئيس المألوف بذاته - باستثناء النائب العام ما لم يكن بيده تفويض خاص - أن يسمح بعقد زواج « الضمير » أي بأن يبرم الزواج بلا مناديات وسرا - ولا يمكن السماح بذلك الا لسبب خطير جدا واضطراري جدا ووفقا للمواد (القوانين) التالية .

المادة ٩٩ - (ق ١١٠٥)

الاذن بإبرام زواج « الضمير » يلازمه تعهد وموجب ثقيل بكتمان السر من قبل الكاهن المتولى ومن قبل الشهود والرئيس المألوف وخلفائه ومن قبل الزوج الواحد أيضا بدون رضى الزوج الآخر بالشهر .

المادة ١٠٠ - (ق ١١٠٦)

ان الموجب الناجم عن هذا الوعد لا يمتد في الرئيس المألوف الى الحالة التي فيها يهدد كتمان السر أن يحدث شكاً ما أو يلحق اهانة جسيمة بقداسة الزواج - أو الى الحالة التي فيها يهمل الوالدان تجميع الأولاد الناسلين من مثل هذا الزواج أو يحاولان تجميعهم بنسب غير صحيح - دون أن يعطيا الرئيس المألوف في خلال ثلاثين يوماً - علماً بالنسل المولود وبأنه عمد مع تعيين نسبه الصحيح أو الى الحالة التي فيها يهمل الوالدان تربية أولادهما المسيحية .

المادة ١٠١ - (ق ١١٠٧)

يجب أن لا يدون زواج الضمير في سجلات الزيجات والمعموديات الاعتيادية بل في سجل خاص يجب حفظه في خزانة أوراق الدائرة السرية .

الرأس الثامن**في زمان ومكان إبرام الزواج****المادة ١٠٢ - (ق ١١٠٨)**

البند الأول : يمكن عقد الزواج في أي وقت من أوقات السنة .

البند الثاني : يحرم اعطاء بركة الزيجات الاحتفالية فقط من الأحد الأول من الوقت السابق للميلاد حتى يوم ميلاد الرب مشمولاً ومن أربعاء الرماد حتى أحد الفصح مشمولاً .

البند الثالث : يمكن مع ذلك رؤساء الأمكنة المألوفين أن يسمحوا بها لسبب صوابي حتى في الأزمنة المذكورة مع مراعاة الشرائع الطقسية ومع تنبيه العروسين الى أن يمتنعوا عن الافراط في المظاهر الخارجية .

المادة ١٠٣ - (ق ١١٠٩)

البند الأول : يجب أن يبرم الزواج بين الكاثوليكين في كنيسة الحورنية ولا يمكن إبرامه في كنيسة أخرى أو معبد عمومي كان أو شبه عمومي الا باذن الرئيس المكاني المألوف أو باذن الحوري .

البند الثاني : يستطيع رؤساء الامكنة المألوفون في حالة غير اعتيادية فقط ودائماً لسبب صوابي

معقول أن يسمحوا بإبرام الزواج في البيوت الخصوصية - اما في كنائس أو معابد مدرسة أكلييريكية أو راهبات فلا يسمح الرؤساء المألوفون بذلك الا عن ضرورة ماسية وبعد أخذ الاحتياطات المناسبة .

البند الثالث : أما الزيجات بين فريق كاثوليكي وفريق غير كاثوليكي فلتبرم في غير الكنيسة بيد أنه اذا حكم الرئيس بفطنته أن هذا لا يمكن التقيد به دون أن تنجم شرور عظمى فيتترك لرايه وفطنته أن يفسح من هذا المنع على أن يراعى ما ترسمه المادة ٩٥ ، ٣ (ق ١١٠٢) .

الرأس التاسع**في مفاعيل الزواج****المادة ١٠٤ - (ق ١١١٠)**

من الزواج الصحيح ينشأ بين الزوجين وثاق من طبيعته دائم مانع والزواج المسيحي يمنع الزوجين فوق ذلك النعمة اذا لم يكن منهما عائق .

المادة ١٠٥ - (ق ١١١١)

منذ أول بدء الزواج يصير لكل من الزوجين على التساوي حق وعليه واجب فيما يتعلق بالأفعال الخاصة بالحياة الزوجية .

المادة ١٠٦ - (ق ١١١٢)

الزوجة تضحي مشتركة مع زوجها في حالته بالنسبة الى المفاعيل القانونية مالم يستتدرك غير ذلك بتشريع خاص .

المادة ١٠٧ - (ق ١١١٣)

يلزم الوالدان بموجب ثقل جدا أن يعنيا على قدر طاقتهم بتربية أولادهما الدينية والادبية والجسدية والمدنية وأن يتدبرا أيضاً صالحهم الزماني .

المادة ١٠٨ - (ق ١١١٤)

شرعيون هم الأولاد الذين يحبل بهم أو يولدون من زواج صحيح أو موهوم الا اذا كان استعمال الزواج المعقود قبلاً قد أضحي وقت الحبل محظوراً على الوالدين بسبب نذر رهباني احتفالي أو بسبب اقتبال الدرجة المقدسة .

المادة ١٠٩ - (ق ١١١٥)

البند الأول : الأب هو من يشير إليه زواج مشروع - مالم يثبت ضدد ذلك ببراهين واضحة .

البند الثاني : ان الاولاد الذين يولدون بعد ٦ أشهر على الأقل من ابرام الزواج أو فى خلال عشرة أشهر من يوم انحلال الحياة الزوجية يؤخذ بالقرينة انهم شرعيون .

المادة ١١٠ - (ق ١١١٦)

يضحي الولد شرعيا بزواج لاحق بين والديه سواء أكان ذلك الزواج حقيقيا أو موهوما - معقودا كان عندئذ أو مصححا - حتى لو كانا كفيين لأن يعقدا الزواج بينهما فى وقت الحبل أو الحمل أو الولادة .

المادة ١١١ - (ق ١١١٧)

ان الأولاد الذين يضحون شرعيين بزواج لاحق يصبحون مساوين فى كل أمر للشرعيين بخصوص المفاعيل القانونية - مالم يكن مستدركا غير ذلك .

الرأس العاشر

فى انفصال الزوجين

الفصل الأول

فى انحلال الوثائق

المادة ١١٢ - (ق ١١١٨)

الزواج الصحيح المكتمل لا يمكن أن ينحل بفعل أى سلطة بشرية ولا لأية علة الا لعدة الموت .

المادة ١١٣ - (ق ١١١٩)

الزواج غير المكتمل - المعقود بين معتمدين أو بين فريق معتمد وفريق غير معتمد ينحل على السواء بحكم القانون نفسه وذلك بالنذر الرهبانى الاحتفالى وبتفسيح يمنحه الكرسى الرسولى بسبب صوابى عن التماس كلا الفريقين أو التماس أحدهما حتى بدون رضى الفريق الآخر .

المادة ١١٤ - (ق ١١٢٠)

البند الأول : الزواج الشرعى بين المعتمدين ينحل ولو مكتملا بالاحكام البولسى مراعاة لجانب الايمان .

البند الثانى : لا محل لهذا الاحكام فى زواج عقد مع التفسيح مع مانع اختلاف المدين بين فريق معتمد وفريق غير معتمد .

المادة ١١٥ - (ق ١١٢١)

البند الأول : قبل أن يمكن الزوج المهتدى المعتمد أن يعقد صحيحا زواجا جديدا يلزمه مع مراعاة ما ترسمه المادة ١١٩ (ق ١١٢٥) ان يستجوب الفريق غير المعتمد .

١ - عما اذا كان هو أيضا يريد أن يهتدى ويعتمد .

٢ - عما اذا كان يريد على الأقل أن يساكنه بسلام دون اهانة الخالق .

البند الثانى : يجب دائما أن تصير هذه الاستجوابات الا اذا صرح الكرسى الرسولى بغير ذلك .

المادة ١١٦ - (ق ١١٢٢)

البند الأول : يجب أن تصير الاستجوابات عادة عن طريق الرئيس المألوف للزوج المهتدى بشكل اجمالى على الأقل وغير قضائى - ويجب على هذا الرئيس المألوف أيضا أن يمنح الزوج غير المؤمن مهلة للتفكير طلبها - مع انذاره بأنه يعتبر رافضا اذا انقضت المهلة دون ما جواب .

البند الثانى : الاستجوابات التى يعملها بصورة خاصة الفريق المهتدى هى صحيحة أيضا لا بل جائزة اذا لم يكن ممكنا اتبناع الطريقة المقررة أنفا انما فى هذه الحالة يجب أن يثبت فى المحكمة الخارجية بشاهدين على الأقل أو بنوع آخر شرعى من أنواع الاثبات أن الاستجوابات قد عملت .

المادة ١١٧ - (ق ١١٢٣)

اذا أهملت الاستجوابات بتصريح من الكرسى الرسولى أو اذا أجاب الفريق غير المؤمن بالرفض صريحا أو ضمنا - يحق للفريق المعتمد أن يتزوج من جديد بشخص كاثوليكي - الا اذا كان الفريق المعتمد هو نفسه قد أعطى بعد اعتماده للفريق غير المعتمد سببا مبررا للابتعاد .

المادة ١١٨ - (ق ١١٢٤)

لا يسقط حق الفريق المؤمن فى أن يبرم زواجا جديدا مع شخص كاثوليكي وأن يكن بعد اقتبال العماد قد استأنف الحياة الزوجية مع الفريق غير المؤمن . فلذلك يمكنه أن يستعمل هذا الحق اذا عدل الزوج غير المؤمن فيما بعد عن رأيه وابتعد لغير سبب مبرر أو لم يعد يساكن الزوج المؤمن بسلام وبدون اسخاط الخالق .

المادة ١١٩ - (ق ١١٢٥)

ان التدابير العائدة الى الزواج الموجهة الى
أمكنة مخصوصة الواردة في مناشير كل من بولس
الثالث Allitudo ١ حزيران سنة ١٥٣٧
والقديس بيوس الخامس Romani Pontifitious
٢ آب سنة ١٥٧١ وغريغوريوس الثالث عشر
Populio ٢٥ كانون الثاني سنة ١٥٨٥ يعمل بها
في الظروف نفسها في مناطق أخرى أيضا .

المادة ١٢٠ - (ق ١١٢٦)

ان وثاق الزواج السابق المعقود في حالة عدم
الايمان لا ينحل الا عندما يعقد الفريق المؤمن
فعلا الزواج الجديد صحيحا .

المادة ١٢١ - (ق ١١٢٧)

في حالة الريب يكون انعام الايمان أولى برعاية
القانون .

الفصل الثاني

في الافتراق في الفراش والمائدة والسكنى

المادة ١٢٢ - (ق ١١٢٨)

على الزوجين ان يلزما عيشة زواجية مشتركة
مالم يقدرهما سبب مبرر .

المادة ١٢٣ - (ق ١١٢٩)

البند الأول - يحق للزوج بسبب زنى زوجه
أن ينقض العيشة المشتركة حتى نقضا دائما -
مع بقاء الوثاق - ما لم يكن قد رضى هو بالجرم
أو كان مسببا له أو صفح عنه صريحا أو ضمنا
أو ارتكب جرما من نوعه .

البند الثاني : يكون الصفح حاصلًا ضمنا
عندما يتأكد الزوج البريء من وقوع جرم الزنى
- ويبقى مع ذلك من تلقاء نفسه معاشرًا زوجته
بعطف زواجي - ويؤخذ بالقرينة أن الزوج قد
صفح ضمنا اذا لم يطرد الزوج الجاني في خلال
سنة أشهر أو يهجره أو يتقدم ضده بشكوى
قانونية .

المادة ١٢٤ - (ق ١١٣٠)

ان الزوج البريء الذي يهجر بنسوع مشروع
الزوج الزانى - سواء أكان ذلك بحكم من قاض
أو من تلقاء نفسه - لا يعود ملزما بأن يرجع
فيقبله في العيشة المشتركة انما له الحرية أن
يقبله أو يسترجعه مالم يكن الزانى قد اعتنق

بموافقة البريء نفسه حالة تتنافى والحالة
الزواجية .

المادة ١٢٥ - (ق ١١٣١)

البند الاول : اذا انضوى أحد الزوجين الى
شيعه غير كاثوليكية أو ربى الاولاد تربية غير
كاثوليكية أو كان ذا سيرة أثيمة معيبة أو كان
يعرض زوجه لخطر جسيم في النفس أو في
الجسد أو يجعل العيشة المشتركة صعبة جدا
بتصرفاته الفظة - فالامور هذه وغيرها من نوعها
هى كلها أسباب شرعية لأن يهجر الزوج البريء
والزوج المذنب بسلطة الرئيس المكنى المؤلف
وبسلطة نفسه أيضا اذا كانت الاسباب ثابتة
وأكيدة وكان في التريث خطر .

البند الثاني : - في كل هذه الحالات - عندما
يزول سبب الافتراق - تجب العودة الى العيشة
المشتركة - انما اذا كان الرئيس المؤلف هو
الذى أمر بالتفريق لأجل محدود أو غير محدود
فلا يقوم الزوج البريء بالعودة الى العيشة
المشتركة الا بقرار من الرئيس المؤلف أو بانقضاء
الأجل المحدود .

المادة ١٢٦ - (ق ١١٣٢)

في حالة الافتراق يجب أن يعهد بتربية الاولاد
الى الزوج البريء أو الى الزوج الكاثوليكي اذا
كان الزوج الآخر غير كاثوليكي - الا اذا قرر
الرئيس المؤلف في كلتا الحالتين غير ذلك لصالح
الاولاد على أن تؤمن دائما تربيتهم الكاثوليكية .

الرأس الحادى عشر

في تصحيح الزواج

الفصل الأول

في التصحيح البسيط

المادة ١٢٧ - (ق ١١٣٣)

البند الأول : لتصحيح زواج باطل لسبب
مانع مبطل يجب أن يزول المانع أو يفسح منه
وأن يجدد الرضى على الأقل الزوج العالم بالمانع .

البند الثاني : ان تجديد الرضى هذا يوجب
الشرع الكنسى حتى عندما يكون كلا الفريقين
قد أعطيا رضاهما في البدء ولم يكونا قد رجعا
عنه في ما بعد .

المادة ١٢٨ - (ق ١١٣٤)

ان تجديد الرضى يجب أن يتم بفعل صادر
عن الارادة مجددا به ترضى بالزواج الذى ثبت
أنه كان في بدئه باطلا .

المادة ١٢٩ - (ق ١١٣٥)

البند الأول : إذا كان المانع علنيا يجب أن يحدد كل من الفريقين رضاه بالصورة التي يرسمها القانون .

البند الثاني : إذا كان خفيا يعلم به كل من الفريقين يكفي أن يحدد الرضى بنوع خصوصي وسري كل من الفريقين .

البند الثالث : إذا كان خفيا ويجهله أحد الفريقين يكفي أن الفريق العارف بالمانع يحدد هو وحده رضاه بنوع خصوصي وسري على شرط أن يكون الفريق الثاني لا يزال مقيما على الرضى الذي أعطاه .

المادة ١٣٠ - (ق ١١٣٦)

البند الأول : الزواج الباطل لعدم الرضى يصحح بأن يرضى بالزواج الفريق الذي كان غير راض على شرط لا يزال قائما رضى الفريق الثاني .

البند الثاني : إذا كان عدم الرضى باطنيا صرفا يكفي أن الفريق الذي لم يكن راضيا يرضى في باطنه .

البند الثالث : إذا كان عدم الرضى خارجيا أيضا فمن الضروري التصريح بالرضى خارجيا أيضا أما بالصيغة التي يفرضها القانون إذا كان عدم الرضى علنيا وأما بنوع آخر خصوصي وسري إذا كان خفيا .

المادة ١٣١ - (ق ١١٣٧)

الزواج الباطل لنقص في الصيغة صحيح بأن يعقد مجددا بالصيغة القانونية .

الفصل الثاني

المادة ١٣٢ - (ق ١١٣٨)

البند الأول : إبراء الزواج في الأصل هو تصحيحه بنوع يرافقه بالاضافة الى التفسير من المانع أو زواله - تفسير من الشريعة الموجبة لتجديد الرضى وتخيل يفرضه القانون أن التصحيح عاد الى الزمن السابق فأحدث أثره منذئذ في مفاعيل الزواج القانونية .

البند الثاني : يضحي الزواج صحيحا ساعة الانعام بالتصحيح بينما التأثير على مفاعيل الزواج يمتد الى أول العهد بالزواج الا اذا استدرك غير ذلك بنوع صريح .

البند الثالث : التفسير من الشريعة الموجبة لتجديد الرضى يمكن منحه أيضا دون علم أحد الفريقين فقط أو دون علمهما كليهما أيضا .

المادة ١٣٣ - (ق ١١٣٩)

البند الأول : كل زواج معقود برضى من كلا الفريقين - كاف من الوجهة الطبيعية انما ناخذ من الوجهة القانونية لسبب أحد موانع الشرع الكنسي المبطل أو لنقص في الصيغة القانونية يمكن ابرأؤه في الأصل بشرط أن لا يزال الرضى مستمرا .

البند الثاني : أما الزواج المعقود مع وجود مانع من قبل الشريعة الطبيعية أو الالهية فالكنيسة لا تبرئه في الأصل حتى ولا من وقت زوال المانع إذا كان المانع قد زال فيما بعد .

المادة ١٣٤ - (ق ١١٤٠)

البند الأول : إذا كان الرضى مفقودا في كلا الفريقين أو في أحدهما لا يمكن ابراء الزواج في الأصل - سواء أكان الرضى مفقودا منذ البدء أو كان موجودا ثم رجع عنه .

البند الثاني : أما إذا كان الرضى مفقودا في البدء ثم وجد فيما بعد فيمكن منح الإبراء من وقت وقوع الرضى .

المادة ١٣٥ - (ق ١١٤١)

الكرسي الرسولي وحده يستطيع منح الإبراء في الأصل .

الرأس الثاني عشر

في الزواج الثاني

المادة ١٣٦ - (ق ١١٤٢)

وان يكن الترميل مع العفة أولى بالكرامة فالزيجة الثانية والزيجات التي تليها هي صحيحة وجائزة - مع مراعاة ما ترسمه ٥٩ ، ٢ (ق ١٠٦٩ ، ٢)

المادة ١٣٧ - (ق ١١٤٣)

الامراة التي تعطي مرة البركة الاحتفالية - لا يمكن أن تعطاها مرة أخرى في زيجات تالية .

قانون

الأحوال الشخصية

لبطيركية انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس

وأصول المحاكمات لديها (١)

القسم الأول

احكام عامة

المادة ١ - ان المحاكم الكنسية الروحية تصدر أحكامها وفقا لهذا القانون .

المادة ٢ - لما كانت بطيركية انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس تشمل أقطارا متعددة تأخذ محاكمها الروحية بعين الاعتبار جنسية المتقاضين وأحكام النظام العام في كل قطر بما فيه صلاحية المحاكم المكانية .

المادة ٣ - يعد أرثوذكسيا كل من ولد من أب أرثوذكسي أو اعتنق الارثوذكسية متمما الواجبات الدينية والمدنية .

الباب الاول

في الخطبة ومتفرعاتها

الفصل الاول

في عقد الخطبة

المادة ٤ - الخطبة عقد كنسي يرتبط به الخطيبان متوافقين على زواج مستقبل ويتم باقامة الكاهن المأذون الصلاة القانونية المختصة .

المادة ٥ - شروط الخطبة هي :

١ - الرضى المتبادل المصرح به من الخطيبين أو وكلائهما .

٢ - أن يكون كل من الخطيبين أهلا للعقد بالغا سن الرشد وهي الثامنة عشرة .

٣ - أن يسجل مضمون العقد في سجل الخطبة في المطرانية في مدة أسبوع على أنه يجوز عقد

الخطبة لهما في سن التمييز وهو في الأنثى اتمام الثالثة عشرة من عمرها وفي الذكر اتمام الخامسة عشرة مع مراعاة حال البنية والصحة وبموافقة الولي وبإجازته وذلك بقرار معلل يصدره مطران الأبرشية .

٤ - عدم وجود مانع من موانع الزواج .

المادة ٦ - الجنون والأمراض السارية التي لا يرجى الشفاء منها كالجذام من موانع الخطبة .

المادة ٧ - يعين موعد الزواج عند عقد الخطبة اما من قبل الخطيبين أو كليهما فاذا أهمل هذا الشرط وجب عقد الزواج بعد عام من الخطبة للمقيمين في أبرشية واحدة . وبعد سنتين اذا كان أحدهما غائبا والا عدت الخطبة مفسوخة بقرار من المحكمة مالم تكن ممددة باتفاق الفريقين أو بقرار من راعي الأبرشية لأعذار مشروعة .

المادة ٨ - العربون هو الخاتم وما يقدمه الخطيب الى خطيبته بسبب الخطبة وقبلها اياه دليل على رضاها بالعقد .

المادة ٩ - اذا غرر الخطيب بخطيبته ثم استنكف من عقد الزواج لزمه تادية بذل البكارة بنسبة أمثالها والتضمنينات التي تقررها المحكمة وفقدان العربون .

الفصل الثاني

في فسخ الخطبة

المادة ١٠ - تفسخ الخطبة بوفاة أحد الخطيبين أو ايثاره الحياة الرهبانية .

المادة ١١ - يحق لكل من الخطيبين طلب فسخ الخطبة لأحد الأسباب الآتية :

١ - اتفاقهما على فسخها .

٢ - رجوع أحدهما عنها .

٣ - ظهور مانع قانوني يحول دون عقد الزواج بينهما .

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل . الأجزاء من ٤:١ . راجع قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع

المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية (م ٣٣) الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .

٤ - تجاوز أحدهما الموعد المعين لعقد الزواج على ما جاء في المادة السابعة .

٥ - التفرير والاستنكاف المذكوران في المادة التاسعة .

٦ - إصابة أحدهما بالجنون أو بمرض سار غير قابل الشفاء .

٧ - طارئ ديني أو أخلاقي .

الفصل الثالث

في الأحكام المترتبة على فسخ الخطبة

المادة ١٢ - متى انحلت الخطبة بلا سبب من أحد الخطيبين يعاد العربون الى من قدمه ومتى انحلت لسبب نشأ عن أحدهما يخسر كل ما قدمه ويضمن للفريق الآخر العطل والضرر الذي تقدره المحكمة .

المادة ١٣ - إذا انحلت الخطبة بمجرد وفاة أحد الخطيبين أو إشارته الرهينة يرد العربون الى مهيده أو ورثته . أما إذا كان هنالك سبب آخر فيعود التقدير للمحكمة .

المادة ١٤ - إذا انحلت الخطبة بظهور مانع كان مجهولاً عند الفريقين يحول دون عقد الزواج رد العربون الى صاحبه .

المادة ١٥ - الخطبة لا تخول أحد الخطيبين حق الادعاء باكره الآخر على الزواج وانما تخوله المطالبة بتحديد موعد الزواج وتنفيذه وعند استنكافه منه تخول الآخر الادعاء بإعادة العربون وبهدايا الخطبة وتنفيذ شرط التضمن المتفق عليه بينهما وأن لم يكن من شرط فاعطل والضرر وتقدرهما المحكمة .

المادة ١٦ - المدعاة بجميع الحقوق الناشئة عن فسخ الخطبة تسقط بمضى سنة من تاريخ الفسخ .

الباب الثاني

الزواج

الفصل الاول

في عقد الزواج

المادة ١٧ - الزواج سر من اسرار الكنيسة به يتم اتحاد رجل وامرأة ليتعاونوا على الحياة الزوجية وحمل أعباء العائلة وتربية الاولاد .

المادة ١٨ - يشترط لعقد الزواج ما يأتي :

١ - رضى الزوجين اذا كانا راشدين أو رضى الاولياء فيما عدا ذلك .

٢ - بلوغ سن الزواج أي سن الرشد على أنه يجوز الزواج بعد اكمال البنت الخامسة عشرة والشاب السابعة عشرة عند الضرورة اذا كانت الصحة والبنية تؤهلتهما للزواج .

٣ - عدم وجود مانع من موانع الزواج على ما سيرد في بابه .

٤ - اقامة الصلاة الكنيسة المفروضة من كاهن أرثوذكسي مأذون بها .

٥ - أن يكون الزوجان أو أحدهما أرثوذكسياً على أن لا يكون الثاني من دين آخر .

٦ - رخصة من رئيس كهنة الابرشية تمنح بناء على استئذان كاهن طالبى الزواج وتسجل في السجل الخاص بالمطرانية ويعتبر الكاهن مسئولاً عن كل مخالفة تظهر في طلب الاذن بالاكليل .

المادة ١٩ - إذا كان طالب الزواج من أبرشية أخرى أو بلاد غريبة أو من مذهب آخر فعليه أن يقدم شهادة من مرجعة الروحي وعند التعذر فمن مرجع مدني صالح تثبت عدم وجود مانع لهذا الزواج .

المادة ٢٠ - يبارك عقد الزواج الكاهن المأذون بحضور اثنين على الأقل عدا الشاهدين (الاشبيين) وينظم صك الزواج مبيناً فيه تاريخ وقوعه وتاريخ الاذن ورقمه ومحل صدوره واسماء العروسين ويوقعه معهم لتقديم صورة منه مصدقة من رئيس الابرشية لدائرة الاحوال المدنية .

المادة ٢١ - ثبت عقد الزواج بالصك المذكور في المادة السابقة كما يثبت بشهادة الكاهن الذي تمه وبسائر الأدلة ولا يكفى اقرار الزوجين وحده لاثبات الزواج .

الفصل الثاني

في موانع الزواج

المادة ٢٢ - الزواج ممنوع في الحالات الآتية :

١ - في القرابة المباشرة (الدموية) بين الأصول والفروع مهما علوا وسفلوا .

٢ - في قرابة الحواشي (من الجوانب) حتى الدرجة الرابعة .

٣ - في قرابة المصاهرة حتى الدرجة الرابعة .

٤ - في القرابة الروحية بالمعمودية بدرجةيتها الاولى والثانية .

٥ - في القرابة بالتبني الكنسي في الأصول والفروع فقط .

المادة ٢٣ - لا يجوز تعدد الزوجات .

الفصل الثالث

في الاعتراض على عقد الزواج

المادة ٢٤ - الاعتراضات المقدمة من ذوى العلاقة على الاذن قبل عقد الزواج ينظر فيها راعى الابرية بصورة مستعجلة وبقرار قطعى.

الفصل الرابع

في الزوجات المختلطة

المادة ٢٥ - اذا كان احد طالبى الزواج مسيحيا غير أرثوذكسى يترتب عليه :

١ - أن يقدم شهادة من الرئاسة الروحية التى ينتمى اليها تنطق بأنه حر غير مرتبط بخطبة أو زواج وعند استنكافها تعطى هذه الشهادة من دائرة الأحوال المدنية وعند الضرورة فمن المختار .

٢ - أن يقدم طلبا خطيا يطلب فيه الانضمام الى الكنيسة الارثوذكسية متعهدا بالخضوع لجميع فرائضها واحكامها حسب الأصول المقررة دينيا وأن يتم قبوله فى الكنيسة الارثوذكسية .

المادة ٢٦ - اذا اعتنق الارثوذكسية أحد الزوجين التابعين غيرها من المذاهب المسيحية دون الآخر يبقى أمر النظر فى كل خلاف زوجى بينهما عائدا الى محكمة الكنيسة التى عقدت زواجهما اما اذا اعتنق الزوجان كلاهما الارثوذكسية ومضت سنة على ذلك فيخضعان لاحكام محكمتها .

الفصل الخامس

في احكام الزواج

١ - واجبات الزوجين وحقوقهما :

المادة ٢٧ - يلتزم الزوجان ان يحافظا على الأمانة الزوجية والاحترام المتبادل وأن يعيشا معا ويتحملا بمخافة الله ما يطرا على كل منهما من صروف الدهر .

المادة ٢٨ - الرجل هو رأس المرأة والعائلة وعليه أن يقوم باعاشتهما على نسبة أمثاله مالم تعتبر المرأة بحكم روحى ناشزا .

المادة ٢٩ - المرأة تقطن فى بيت زوجها وتسكن معه المسكن الشرعى الواحد بعينه وتتبعه الى حيث يقيم وتحمل لقبه حتى بعد مماته ما دامت فى حال الترميل .

المادة ٣٠ - لا تلزم المرأة الارثوذكسية تغيير دينها ومذهبها اذا تخطى زوجها عن أرثوذكسيته

المادة ٣١ - المرأة الموسرة تلتزم أعانة زوجها المعسر والانفاق عليه .

٢ - فى ما يتعلق بالأولاد والأقرباء :

المادة ٣٢ - يجب على الزوجين أن ينفقوا على اولادهما القاصرين والضعفاء وفى حال عدم وجود الأب والام ترجع نفقة الاولاد الى أصولهم وفى حال عدم وجودهم فالى ذوى القربى الأقرب فالأقرب درجة .

المادة ٣٣ - فى حال قيام الزوجية يقدم الأب على الام فى تربية اولادهما ما لم تقرر المحكمة عدم كفاءة الأب أو افتقار الولد لحضانة الوالدة

المادة ٣٤ - عند انحلال الروابط الزوجية يرجع غير المسبب من الزوجين لتربية الاولاد الا اذا ارتبط بزواج ثان .

٣ - فى ما يتعلق بثروة الزوجين :

المادة ٣٥ - لكل من الزوجين أن يستقل بثروته الخاصة ويتصرف بها الا اذا اتفقا على غير ذلك عند عقد الزواج أو بعقد مستقل .

المادة ٣٦ - كل اتفاق بين الزوجين يتعارض مع النظام الكنسى العام يعتبر باطلا .

المادة ٣٧ - بعد الزواج لا يجوز لأحد الزوجين أن يفرد فى تعديل ما تم بينهما من اتفاق .

المادة ٣٨ - الأموال المنقولة غير المختصة عرفا بالزوجة تعتبر ملكا للزوج ما لم يقر الدليل على خلاف ذلك .

المادة ٣٩ - كل ما تملكه الزوجة بجهودها الخاصة خلا الأعمال البيتية فهو لها .

الباب الثالث

في احكام الأحوال المتعلقة بالزواج

الفصل الاول

فى البائنة (الدوطة)

المادة ٤٠ - البائنة هى كل مايتفق على تقديمه من المرأة أو اقربائها فى سبيل زواجها .

المادة ٤١ - التصرف بالبائنة منوط بالاتفاق بين الرجل والمرأة .

المادة ٤٢ - اذا تضمن الاتفاق تسليم الزوج البائنة فتعتبر بيده امانة ، عليه أن يحافظ عليها وأن يستثمرها بالاتفاق مع الزوجة لمصلحة العائلة وعند الخلاف بينهما فبترخيص من المحكمة الروحية وتعاد البائنة الى الزوجة فى حال انحلال الروابط الزوجية بعد المحاسبة على ما يكون قد انفق منها لحساب العائلة .

المادة ٤٣ - لكل من الزوجين أن يقيم الدعوى بالباطنة على من تعهد بها وذلك في خلال عشر سنوات من تاريخ عقد الزواج ولا تسمع الدعوى بعد انقضاء هذه المدة .

المادة ٤٤ - يشترط لتنفيذ الاتفاق على الباتنة :
١ - زواج شرعى .

٢ - أن يكون مقدم الباتنة حر الإرادة والتصرف .

٣ - أن تكون الباتنة مالا مملوكا .

المادة ٤٥ - يلزم المتعهد بالباتنة أو ورثته بعد موته بتقديمها مع ريعها .

المادة ٤٦ - تثبت الباتنة بجميع وسائل الإثبات القانونية .

المادة ٤٧ - لا يجوز لمن تعهد بالباتنة أن يرجع عنها بعد الزواج .

المادة ٤٨ - إذا ظهر مستحق للباتنة يبقى مقدمها مسئولاً بقيمتها تجاه من قدمت له .

المادة ٤٩ - إذا انفكت روابط الزواج لسبب ناشئ عن المرأة وللزوجين نسل ، فالباتنة للنسل ويتولى الأب استثمارها حتى يبلغ الأولاد أشدهم فيأخذ كل منهم ما يصيبه منها .

الفصل الثانى

فى الهدية الزوجية

المادة ٥٠ - الهدية الزوجية هى ما يقدم لأحد الزوجين بمناسبة عقد زواجهما أو ما يقدم من أحدهما للآخر بهذه المناسبة .

المادة ٥١ - تراعى فى شروط الهدية الزوجية أحكام الهبة المدنية .

الفصل الثالث

فى المهر

المادة ٥٢ - المهر هو ما يقدمه الخطيب لخطيبته ويصبح ملك المرأة بعد عقد الزواج الكنى .

المادة ٥٣ - للمرأة دون سواها حق قبض المهر والتصرف به ولها أن توكل غيرها بذلك .

الفصل الرابع

فى الجهاز

المادة ٥٤ - الجهاز هو ما تأتى به المرأة الى بيت الزوجية من أثواب ومتاع ومصاغ ونحوها وما يقدم لها من هذا القبيل من مال أبيها أو أحد ذويها وهو ملكها وحدها .

المادة ٥٥ - إذا اختلف الزوجان ملكية متاع البيت فما يختص عرفاً بأحدهما هو له ما لم يتم الآخر البينة على عكس ذلك .

الباب الرابع

فى الهجر ونتائجه

الفصل الاول

فى الهجر (الافتراق)

المادة ٥٦ - الهجر هو أن يستقل كل زوج عن الآخر بالاقامة بعيداً عنه فى المائدة والمضجع بحكم أصدرته المحكمة الروحية لاختلافات ذات أهمية وخصومات يومية وتعذر الاشتراك فى المعيشة الواحدة حتى ولو مؤقتاً ووجود خطر على أحد الزوجين من الآخر .

المادة ٥٧ - المحكمة الروحية تقدر وجود سبب الهجر أو عدمه وتقرر مدة الهجر ومقدار النفقة التى تجب لأحد الزوجين على الآخر بنسبة حالهما كما تقرر مصير تربية الأولاد والاتفاق والمحافظة عليهم .

المادة ٥٨ - الأولاد الذين فى حاجة الى حضانة أمهم يقيمون معها الا اذا كان القانون يجردها من حق تلك الحضانة فمع أبيهم أو من تختاره المحكمة . أما نفقتهم فتظل على عاتق والدهم .

الفصل الثانى

فى النفقة

المادة ٥٩ - النفقة هى المبلغ المتعين أداؤه لمستحق لأجل السكن والملبس والمعيشة وصون الكرامة والتعليم والتربية .

المادة ٦٠ - تجب النفقة على الزوج مادامت بينهما صلة الزواج ونفقة الأولاد على أبيهم ثم على أمهم ثم على جدتهم لأب ثم على جدتهم لأم .

المادة ٦١ - أصحاب الحق بالنفقة هم :

١ - الزوجة الشرعية على الزوج وعند الاقتضاء الزوج المعسر على الزوجة الموسرة .

٢ - الأولاد على أبيهم وأحياناً على أمهم الموسرة وبوجه عام على الوالدين والأصول والأقرب فالأقرب من ذويهم .

٣ - الوالدان على أولادهما والأقرب فالأقرب من ذويهما الموسرين .

٤ - الابن الطبقى على أمه وبالعكس .

٥ - الاخوة والاخوات المعسرون على اخوتهم واخواتهم الموسرين .

المادة ٦٢ - اذا لم يتفق على النفقة بين مستحقها والمكلف بها فتفرض قضاء على نسبة احتياجات طالبها واستطاعة المكلف بها وتعديل أو تبطل حسبما يطرا على حالة كل من الاثنين .

المادة ٦٣ - تقدر المحكمة التعويض والأضرار الناشئة عن الزوجية اذا عجز الزوجان عن اثباتها أو تركا للمحكمة امر تقديرها .

الفصل الثالث

في حضانة الاولاد وتربيتهم

المادة ٦٤ - يقيم الاولاد عند والدهم للسلطان الابوي الذي له عليهم وهو الذي يربيهم ويعلمهم الا في الحالات الاستثنائية الثلاث الآتية فيقيمون عند والدتهم بحكم من المحكمة .

١ - عند الحاجة الى حضانة الأم حتى السنة السابعة للذكر والتاسعة للانثى .

٢ - عند وقوع طلاق بين الوالدين تبعته على الوالد .

٣ - لدى وجود أسباب مشروعة تنفي عن الوالد أهليته لتربيتهم .

المادة ٦٥ - اذا رأيت المحكمة ان الوالدين غير صالحين لتربية الاولاد والمحافظة عليهم فلها عندئذ أن تأمر بوضعهم في محل تراه موافقا لمصلحتهم على أن تعين الشخص الذي يكلف المحافظة عليهم وتربيتهم دون أن تكون مقيدة باختيار أحد أقرباء الزوجة .

الباب الخامس

في انفكك الزواج

المادة ٦٦ - تنفك الروابط الزوجية اما بالوفاة واما بابطال الزواج أو بفسخه أو بالطلاق وذلك بموجب حكم مبرم من المحكمة الروحية المختصة .

الفصل الاول

في ابطال الزواج

المادة ٦٧ - يكون الزواج باطلا في الحالات الآتية :

١ - اذ جرى في حال ارتباط أحد الزوجين بزواج آخر جار حكمه .

٢ - اذا جرى خلافا لأحكام قوانين الكنيسة الاساسية كالزواج بين الأقرباء حتى الدرجة الثالثة .

٣ - اذا عقده كاهن لا ينتمي الى مذهب أحد الزوجين .

الفصل الثاني

في فسخ الزواج

المادة ٦٨ - يفسخ الزواج بطلب أحد الزوجين وحكم المحكمة للأسباب التالية :

١ - اعتنق أحد الزوجين دينا آخر .

٢ - اذا حاول أحدهما القضاء على حياة الآخر .

٣ - اذا جن أحدهما جنونا مطبقا غير قابل الشفاء وذلك بشهادة الأطباء الاختصاصيين .

٤ - اذا حكم على أحدهما بسبب جرم شائن بعقوبة السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

٥ - اذا أهمل أحد الزوجين امر الآخر مدة ثلاث سنوات متوالية سواء كان غائبا عن محل اقامته أو مقيما فيه ولم تنجح المحكمة في اقناعه بالرجوع الى الحياة الزوجية .

٦ - اذا اختار أحد الزوجين العيشة الرهبانية بالفعل زهدا وتقشفا .

٧ - اذا ثبت عجز الرجل عن الجماع مدة ثلاث سنوات مستمرة ابتداء من تاريخ عقد الزواج أو قرر ثلاثة من الأطباء الاختصاصيين دوام عجزه .

٨ - اذا وقع الزواج بالاكراه أو التفرير .

الفصل الثالث

في الطلاق

المادة ٦٩ - لا يصح الطلاق بين الزوجين لجزء رضاهما المتبادل .

المادة ٧٠ - لكل من الزوجين أن يطلب طلاق الآخر لعدة الزنى أو ما هو بحكم الزنى على ما هو مبين في المواد الآتية :

المادة ٧١ - للزوج أن يطلب طلاق زوجته :

١ - اذا وجدها يوم الزواج ثيبا (فاقدة البكارة) الا اذا كان عالما بأمرها قبل الزواج . ففي الحالة الاولى يترتب عليه أن يمتنع عن الدنو اليها ثانية وأن يرفع الأمر فورا الى الرئاسة الروحية المحلية ويثبت ذلك .

المادة ٧٩ - لا تستطيع المرأة المطلقة أو الأرملة أن تتزوج قبل انقضاء المدة القانونية وهي أربعة أشهر إلا إذا ثبت طبيا أنها غير حامل .

الباب السادس

في البنوة

الفصل الاول

في صحة النسب

المادة ٨٠ - الولد الشرعي هو المولود من زواج قانوني .

المادة ٨١ - ينسب الولد الى والده الا اذا ثبت انه ليس بابنه .

المادة ٨٢ - للوالدة متى امتنع الوالد عن الاعتراف بنسبة الولد اليه أن تقيم عليه الدعوى .

المادة ٨٣ - ينبغي للمرأة التي تظن انها حامل متى وقع عليها طلاق أن تعلن للزوج أو لمن له ولاية عليه أو لمحل اقامته أو للرئاسة الروحية المحلية بصورة رسمية هذا الحبل في مدى ثلاثين يوما من وقوع الطلاق ويصح هذا الاعلان عنها ممن له ولاية عليها أو وكالة .

المادة ٨٤ - اذا اعترض ذوو العلاقة على اعلان المرأة أو وليها أمر حبلها وراجعوا المحكمة الروحية بذلك عينت هذه مراقبا خاصا الى تثبت ولادة الجنين ويجب على المراقب حينئذ أن يقدم التقارير اللازمة للمحكمة المذكورة .

المادة ٨٥ - اذا لم يعترض الرجل على أمر حمل المرأة منه اضطر الى الاعتراف بمن تلده والى الانفاق عليه .

الفصل الثاني

في اثبات البنوة الصحيحة

المادة ٨٦ - تثبت البنوة الصحيحة بإبراز صك الولادة المسجل بدائرة الأحوال المدنية في المحل الذي تمت الولادة فيه .

المادة ٨٧ - اذا لم يكن صك ولادة حسبما تعين في المادة السابقة فيستند الى شهادة موقعة من ذوي الاعتبار في المحلة التي حدثت فيها تلك الولادة ومصدقة من قبل الكهنة المحليين ثم من الرئاسة الروحية العليا . ولا يعتد بمثل هذه البينة الا عند الضرورة المطلقة وبكل تحفظ متروك لحسن تقدير المحكمة .

٢ - اذا اتلفت الزوجة عمدا زرع الرجل .
٣ - اذا منعها زوجها مرارا من التردد الى بيت معين أو معاشرة أناس سيرتهم غير حسنة ولم تمتنع .

٤ - اذا غافلت زوجها وباتت خارج بيته بدون رضاه في مكان مشتبه يستثنى من ذلك أن يكون زوجها طردها من منزله بالقوة فلها حينئذ أن تلجأ الى بيت والديها أو إحدى نسيباتها وفي حالة عدم وجودهم فالى مكان أمين لا شبهة فيه .

٥ - اذا حكمت عليها المحكمة بأن تتبع رجلا الى محل اقامته ورفضت ذلك أو حكمت عليها بالعودة الى البيت الزوجي وعينت لها مهلة للعودة ولم تعد ولم تقدم عذرا شرعيا .

المادة ٧٢ - للزوجة أن تطلب طلاق زوجها لأحد الأسباب الآتية :

١ - اذا أساء الزوج الى عفة زوجته بأن سهل لها فعل الزنى والحد عليها بذلك وامتنعت أو أقبل على اتيان امراته خلافا للطبيعة .

٢ - اذا ادعى عليها بأنها ارتكبت الزنى ولم يقم البينة على صحة مدعاه .

المادة ٧٣ - لا يصح الحكم بالطلاق معلقا على شرط ما .

المادة ٧٤ - الزوجان اللذان فصل بينهما حكم الطلاق لهما أن يعودا ويتحدا ان لم يحل مانع شرعي آخر وتتم إعادة الحياة الزوجية اليهما بمجرد الصلاة المختصة وبقرار من المحكمة الروحية ويجرى بعد ذلك التسجيل الروحي والمدني .

المادة ٧٥ - لا يجوز لأحد الزوجين المطلقين الزواج ثانية الا بعد اكتساب حكم الطلاق الدرجة القطعية بحقهما ومروور سنة عليه بالنسبة لمسبب الطلاق والترخيص من الرئاسة الروحية بذلك .

المادة ٧٦ - لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين بعد أن صفح عن الآخر صراحة أو ضمنا الا اذا كان موجب الطلاق قد حدث بعد تاريخ الصفح .

المادة ٧٧ - تسقط دعوى الطلاق بموت أحد الزوجين .

الصل الرابع

في نتائج انفكاك الزواج

المادة ٧٨ - الوفاة والطلاق يحلان رباط الزواج والصلة بين الزوجين .

الفصل الثالث

في الأولاد الطبيعيين غير الصحيحى النسب

١ - في حقوقهم :

المادة ٨٨ - الأولاد غير الصحيحى النسب هم المولودون من زواج لم يقع على الوجه الشرعى وهم لا يرثون أباهم ولا يلتزم الانفاق عليهم .

المادة ٨٩ - الأولاد الذين هم ثمرة اختلاط الدم والحاصلون من امرأة غير محصنة ليس لهم أن يطلبوا نفقة من غير أمهم .

المادة ٩٠ - ليس لولد غير شرعى أن يطالب بالأبوة .

٢ - في تصييرهم شرعيين :

المادة ٩١ - الولد الطبيعى يصبح شرعيا بعد عقد زواج والديه ويترتب على والده الانفاق عليه اذا اعترف به او عقد زواجه الكنسى على والدته .

المادة ٩٢ - يمتلك هذا الولد الشرعى حق الولد وينزل منزلته منذ اعتراف أبيه به .
وصدور الحكم بأنه ولد شرعى .

الباب السابع

في التبني واحكامه

الفصل الاول

في التبني

المادة ٩٣ - يصح التبني في الكنيسة الارثوذكسية بالشروط الآتية :

١ - استدعاء من المتبنى مرفوع الى الرئاسة الروحية بايضاح علة التبني وصدور حكم من المحكمة الروحية بقبول طلبه .

٢ - أن يكون المتبنى أكبر سنا من المتبنى نحو ثمانى عشرة سنة على الأقل أى قدر سن بلوغ كاملة وأن يكون المتبنى من اقاربه او من ذوى العطف الخيرى عليه .

٣ - أن يكون المتبنى من ذوى النسبيرة الحسنة .

٤ - موافقة المتبنى لاراشد أو موافقة أوليائه ان كان تحت ولاية أو صاية .

٥ - أن لا يكون للمتبنى أولاد ولا أمل له بالحصول عليهم لسبب فى السن أو مرض أو علة أخرى مؤيدة بشهادة طبية قانونية .

٦ - أن تحكم المحكمة الكنسية بقبول التبني رسميا وأن تجرى الرئاسة الروحية الصلوات المناسبة ويسجل ذلك فى سجل الكنيسة والأحوال المدنية .

الفصل الثانى

في السلطة الأبوية

المادة ٩٤ - السلطة الابوية هى مجموع الحقوق التى للأب على أولاده من الزواج أو من التبني ما داموا فى حجر أبيهم ولم يبلغوا سن الرشد وتنحصر هذه الحقوق فى ما يأتى :

١ - فى أن يعول الأب أولاده ويربيهم التربية الدينية والاجتماعية .

٢ - فى أن يصلح حالهم ويؤدبهم بقدر ما تسمح به القوانين المدنية والعرف والعادة ودواعى العدل والانصاف .

٣ - فى أن يستخدمهم لما فيه مصلحة العائلة .

٤ - فى أن يقيم لهم وصيا مختارا .

٥ - فى أن يتصرف بحسب ولايته الطبيعية بأموالهم حتى بلوغهم سن الرشد .

الفصل الثالث

في بطلان السلطة الأبوية

المادة ٩٥ - تبطل السلطة الأبوية عن الابن لاحد الأسباب الآتية :

١ - متى توفى أحدهما .

٢ - متى ارتكب الأب جريمة كإكراهه ابنته أو ابنه على السير فى ما يخالف الدين والآداب العامة .

٣ - اذا تبنى الأب فصار ابنا بالوضع .

٤ - اذا تبنى الابن فصار ابنا لآخر .

٥ - اذ بلغ الابن سن الرشد .

المادة ٩٦ - للابن أن يخرج على سلطة أبيه بدون ارادة ذلك الأب فى الأحوال الآتية :

١ - متى ثبت على الأب انه يعامل ابنه بقسوة شديدة لا تجيزها القوانين العامة .

٢ - متى تزوجت البنت التى تحت سلطة أبيها .

الباب الثامن

في احكام القاصر

الفصل الاول

في حال القاصر وتحرير تركته

المادة ٩٧ - من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره عد غير راشد فاذا كان مميزا ومتمما الخامسة عشرة ساع للمحكمة ان تأذن له التصرف .

المادة ٩٨ - في حال الوفاة اذا وجد بين الورثة غائب أو قاصر أو من هو في حكم القاصر تقوم المحكمة الروحية أو من تنتدبه بتحرير التركة بموجب ضبط ينظم وفقا للأصول ويوقعه منظموه والحاضرون من ذوى العلاقة .

الفصل الثاني

في الولاية والوصاية

المادة ٩٩ - الولاية هي سلطة نافذة يترتب عليها واجبات شرعية والغاية منها حماية حقوق القاصرين وغيرهم من ذوى الحاجة الى الحماية وهي تخول الولي الوكالة العامة عن المولى عليه في ادارة أمواله والاهتمام بشخصه وتنظيم أمر معيشته وتربيته .

المادة ١٠٠ - ولي القاصر ابوه الشرعى وهو المعروف بالولى الجبرى أو الطبيعى عند عدم وجود الأب أو سقوط ولايته بحكم أو عدم اقامته وصيا مختارا فالولاية الجبرية تنقل الى الجد والد الأب .

المادة ١٠١ - للأب ان يقيم وصيا مختارا على أولاده القاصرين بصك يوقعه الموصى ويصدقه الرئيس الروحي وتثبت الوصاية أيضا بحكم من المحكمة الروحية وولاية الوصى المختار تحجب كل ولاية سواها .

المادة ١٠٢ - ان لم يقم الأب وصيا مختارا فللمحكمة الروحية ان تقوم بهذا الواجب ويتم ذلك اما عفوا أو بطلب من أحد ذوى العلاقة .

المادة ١٠٣ - اذا تعارضت مصلحة القاصرين ومصلحة الاولياء أو الاوصياء فعلى المحكمة الروحية ان تقيم وصيا عليهم يرعى شؤونهم وأمورهم الذى تقررره .

الفصل الثالث

في الغيبة المنقطعة

المادة ١٠٤ - اذا غاب شخص وانقطعت أخباره منذ خمس سنوات فأكثر عدت غيبته منقطعة

وترتب على المحكمة الروحية بناء على مراجعة أحد ذوى العلاقة اتخاذ جميع التدابير للتحقيق عن حياته أو مماته وأن تنصب قيما على أمواله حسب الأصول المتعلقة بالقيم على القاصر .

المادة ١٠٥ - اذا كان الغائب على الوجه المذكور فى المادة السابقة متزوجا فلا يجوز لزوجه أن تتزوج الا بعد صدور الحكم بفسخ الزواج واكتسابه الدرجة القطعية .

المادة ١٠٦ - لا يرث الغائب غيبة منقطعة الا بعد ثبوت حياته ولا يحكم باستحقاقه الوصية اذا أوصى له بل يوقف قسطه فى الوصية ونصيبه فى الارث الى ظهور حياته أو الحكم بوقوع وفاته .

الباب التاسع

في الوقف الخيرى

الفصل الاول

في الوقف

المادة ١٠٧ - الوقف الخيرى المقصود فى هذا القانون هو ما حبسه مالكة لجهة بر لا ينقطع كالوقف على الكنيسة وسائر المؤسسات المالية الخيرية وعلى الفقراء والمعوزين .

الفصل الثاني

في شروط الوقف الخيرى

المادة ١٠٨ - يشترط فى الوقف ان يكون ملكا للواقف ومنجزا غير معلق محدودا من منقول وغير منقول والا يكون واقعا تحت محذور كحجز أو رهن أو هربا من دين وأن يكون الواقف لدى وقفه بالغا راشدا حرا مختارا وفى حالة تخوله حق التصرف بملكه .

المادة ١٠٩ - يشترط لصحة الوقف اقتران اقرار الواقف والاشهاد والاولى ان يكتب بذلك كتاب وقف يوثق بالتسجيل .

الفصل الثالث

في متولى الوقف

المادة ١١٠ - اذا لم يعين الواقف متوليا أو ناظرا على وقفه يعود حق الولاية والنظارة عليه للرئاسة الروحية التى يعود لأبرشيئتها المال الموقوف .

المادة ١١١ - اذا ثبت للمحكمة الروحية فساد تصرف المتولى أو الناظر فللرئيس الروحي عزلهما واقامة غيرهما بدلا منهما .

الفصل الرابع

في أحكام الوقف

المادة ١١٢ - لا يخرج الوقف عن صفته الوقفية الى ان ينقرض الموقوف عليه فيعود حينئذ وقفا على الكنيسة ولا يباع مادام وقفا وان بيع استعيد ولا يتصرف به الا بالاحوط والأئنف .

المادة ١١٣ - اذا تضمن صك الوقف ما يجوز وقفه وما لا يجوز نفذ الجائز وأبطل غير الجائز وان علق الوقف الى وقت محدود صح وعاد بعد ذلك الوقت الى الكنيسة التي ينتمى اليها الوقف .

المادة ١١٤ - الوقف على المحتاجين مطلقا ان ثبت فقره فهو اولى بان يعطى من الفلة ما تدعو اليه الضرورة وليس له أن يستعيد الوقف ويبطله بحجة الفقر .

المادة ١١٥ - متى صدر حكم من المحكمة الروحية بثبوت وقف خيري لا علاقة له بغير الخاضعين لاختصاصها احاطت الدوائر المختصة علما بذلك توصلوا الى الحصول على سند رسمي .

الباب العاشر

في الوصية

« وفيه فصل واحد »

المادة ١١٦ - الوصية هي تملك الموصى تركته بكاملها أو قسما منها تملكيا مضافا الى ما بعد الموت بطريق التبرع الى وارث أو غيره .

المادة ١١٧ - يشترط في الموصى ان يكون عاقلا بالغاً حراً مختاراً أهلاً للتبرع فلا تصح وصية القاصر والمحجور عليه .

المادة ١١٨ - لا يجوز للموصى ان يحرم من ارثه الورثة الشرعيين الأب والأم والزوج والزوجة والأولاد ذكورا وإناثا حقا شرعيا يعود اليهم بعد وفاته ان كانوا أحياء .

المادة ١١٩ - يراعى في توزيع الحصص الشرعية من الارث للورثة الشرعيين قانون الوصية المدني .

المادة ١٢٠ - يحق للموصى له طالما هو متمتع بالأوصاف المعتبرة شرعا أن يعدل أو يغير الوصية كلما شاء ذلك وكل وصية لاحقة تبطل السابقة .

المادة ١٢١ - يشترط في الموصى له أن يكون حياً أو يحكم الحى حين وفاة الموصى .

المادة ١٢٢ - تنظم الوصية من قبل الموصى بحضور شهود وتسجل في السجل الخاص بعد تصديق الرئيس الروحي الذي يتلوها على موقعها ويتثبت من صحتها .

المادة ١٢٣ - الاعتراض على الوصية التي يقوم بها المدنيون (العلمانيون) تفصله المحكمة المدنية . أما الوصية التي يتركها رجال الاكليروس والراهبان والراهبات فتبثها المحكمة التي ينتمون اليها بقطع النظر عن وجود ورثة لهم لا اعتبارهم انهم نذروا حياتهم وأموالهم لله .

المادة ١٢٤ - ١ - للمحكمة الروحية أن تنظم وتصدق الوصية بما لا يتنافى مع أحكام القانون المدني .

٢ - ان تنظم وتصدق وصية رجال الاكليروس والراهبان والراهبات بموجب قانون البطريركية والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها .

المادة ١٢٥ - كل اعتراض يرد على الوصية تنظر فيه المحاكم العامة .

الباب الحادى عشر

في اموال رجال الاكليروس وتركاتهم

وتحليفهم اليمين

« وفيه فصل واحد »

المادة ١٢٦ - يدخل في مفهوم كلمة الاكليروس البطريرك والمطران والأسقف والارشمندريت والقس والشماس والراهب والراهبة وما يلحق بهم من القاب اكليريكية ووظائف دينية .

المادة ١٢٧ - تشمل كلمة الأموال جميع العناصر التي تتألف منها الثروة وتقسّم الى قسمين أموال منقولة وعقارات .

المادة ١٢٨ - ١ - الأموال التي تتصل بالاكليريكي قبل سيامته تبقى ملكا شخصيا له وتنتقل بعده الى ورثته الشرعيين .

٢ - الأموال التي تتصل بالاكليريكي بعد سيامته عن طريق الارث أو الوصية أو الهبة من اقاربه تبقى ملكا شخصيا له وتنتقل بعده الى ورثته الشرعيين .

٣ - الأموال التي تتصل بالاكليريكي بعد سيامته عدا ما ذكر اعلاه يتسلمها الاكليريكي بالإضافة الى شخصية الملة الاعتبارية أو المؤسسة

الاعتبارية وهي كملك الملة أو المؤسسة لا يصح انفاقها إلا في سبيل الملة ومؤسساتها العامة وفاقا للأنظمة المرعية وتبقى تلك الأموال بعد موته بملكيتها ولا تنتقل إلى ورثة الكليريكي الشرعيين .

٤ - المال الذي لا يعطى الكليريكي علما به إلى مرجعه المختص باعتبار أنه اتصل به عن طريق الارث أو الوصية أو الهبة من أقاربه يعتبر من أموال الملة أو المؤسسة التي ينتمى إليها إلا إذا تبين أن العقار المسجل باسمه في الدوائر العقارية اتصل به عن طريق الارث .

المادة ١٢٩ - عندما يدعى الكليريكي لاداء اليمين يؤدىها أمام مرجعه الدينى المختص ويكتب بذلك إلى الجهة التي قررت تحليف اليمين .

القسم الثانى

فى تشكيل المحاكم واصول المحاكمات

الفصل الاول

تشكيل المحاكم

المادة ١٣٠ - يترأس المحكمة البدائية الروحية فى مركز كل أبرشية من أبرشيات الكرسي الانطاكي مطران الابرشية بصفته قاضيا منفردا ويصدر قراراته باسم الكنيسة الانطاكية الارثوذكسية أما فى كل من أبرشيات بيروت وطرابلس وجبيل والبترون فتؤلف المحكمة من مطران الابرشية رئيسها ومن عضوين اكليريكيين .

المادة ١٣١ - يختار مطران الابرشية عضوى محكمته الأصليين وعضوين ملازمين كما يختار المطران القاضى الفرد نائبه وترفع اسماؤهم إلى المقام البطريركي لاحاطة محكمة الاستئناف ومطارنة الابرشيات علما بذلك .

المادة ١٣٢ - إذا تعذر اكمال النصاب فى محكمة ما لسبب تغيب المطران أو لاي سبب آخر فالبطريرك يكمل النصاب بمن يختاره من رجال الكليروس .

المادة ١٣٣ - الأحكام البدائية قابلة للاستئناف .

الفصل الثانى

المحكمة الاستئنافية

المادة ١٣٤ - تتألف محكمة الاستئناف من احد المطارنة العاملين رئيسا ومن مستشارين يعينهم المجمع المقدس ويعين معهم مستشارا ملازما ولا يجوز تبديل احدهم الا بقرار مجمعى

المادة ١٣٥ - تعقد المحكمة الاستئنافية جلساتها فى مركز البطريركية ولها أن تعقد جلسات خاصة فى لبنان للنظر فى الأحكام الصادرة عن محاكمه .

المادة ١٣٦ - أحكام المحكمة الاستئنافية الوجيهة والتي بمثابة الوجيهة هى قطعية .

المادة ١٣٧ - يعين فى كل محكمة مساعدون يقومون بضبط المرافعات وقيد الدعاوى والأحكام حسب الحاجة .

الفصل الثالث

اختصاص المحاكم الروحية

المادة ١٣٨ - المحاكم الروحية تحقق وتحكم فى الدعاوى الآتى بيانها :

١ - الخطبة والحكم بصحتها أو فكها أو بطلانها والعربون .

٢ - عقد الزواج وأحكامه والموجبات الزوجية .

٣ - صحة الزواج وبطلانه . فسخه وانحلال روابطه (طلاق وافتراق) واعادة الحياة الزوجية .

٤ - فصل جميع المسائل المتعلقة بالجهاز والمهر والباينة ما دامت العلاقات الزوجية قائمة أو تبعا للدعاوى الزوجية المذكورة أعلاه .

٥ - البسوة وشرعية الاولاد ومفاعيلها .

التبنى .

٦ - السلطة الوالدية على الاولاد .

٧ - حفظ الاولاد وتربيتهم حتى اكتمال سن الرشد أى ثمانى عشرة سنة كاملة .

٨ - فرض النفقة وتقديرها على احد الزوجين للاخر اثناء النظر فى دعوى الافتراق والطلاق والبطلان .

٩ - فرض النفقة وتقديرها للوالدين والاولاد (الأصول والفروع)

١٠ - فرض التعويض وتقديره عند الحكم بطلان الزواج أو فسخه .

١١ - الوصاية على القاصر سنا والمعتوه والغائب غيبة منقطعة وتعيين الوصى ومحاسبته وتبديله وعزله عند الاقتضاء .

١٢ - انشاء الوقف الخيري والدينى واستبداله وتحويله والحكم بصحته تجاه الواقف

وإدارته وتعيين أصحاب الحقوق فيه وحق تعيين الولي وعزله وإبداله ومحاسبته وذلك في الحالتين الاتيتين أو في أحدهما .

١ - إذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية أو خيرية صرفه .

ب - إذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف التخصيص للسلطة الروحية .

١٢ - تحرير التركات إذا وجد بين الورثة قاصر أو غائب .

١٤ - الحكم بأهلية رجال الكليروس والرهبان والراهبات للارث أو للتوريث والحكم بإعلان وفاتهم وكيفية توزيع تركاتهم .

١٥ - تنظيم الوكالات في الدعاوى والامور التي يحق لها النظر فيها .

١٦ - الحكم بالرسوم والنفقات والمطل والضرر وأتعاب المحاماة في الدعاوى التي تدخل ضمن اختصاصها .

١٧ - حصر الارث وتعيين الورثة وتقرير الأنصبة الارثية .

١٨ - تجهيز الميت وتقدير نفقات الجنازة والدفن .

١٩ - اعطاء الصيغة التنفيذية للأحكام الروحية الصادرة خارج سوريا ولبنان .

المادة ١٣٩ - ان رئيس المحكمة البدائية الروحية هو قاضي الامور المستعجلة في المواد الداخلة ضمن اختصاصه وينظر فيها وفاقا للاصول المدنية .

المادة ١٤٠ - يعين رئيس المحكمة المساعدين بقدر الحاجة للقيام بقييد الدعاوى وضبط المحاكمات وتسجيل الأحكام وتبليغها وما يتفرع عن ذلك من الأعمال .

الفصل الرابع

أصول المحاكمات

المادة ١٤١ - تقام الدعوى في محل إقامة المدعى عليه الدائمة والا ففي محل سكنه إذا لم يكن انتقاله اليه بصورة احتيالية قصد التهرب من قضائه الطبيعيين أو في محكمة الإبرشية التي عقد فيها الزواج .

المادة ١٤٢ - تقيد الدعاوى في دفتر الأساس فور ورودها وترقم برقم متسلسل وذلك بعد استيفاء الرسوم والأوراق التي تبرز غير تابعة لرسم الطوابع المعمول به لدى المحاكم المدنية .

المادة ١٤٣ - يمثل الفريقان أمام المحكمة شخصيا أو بواسطة محام بموجب وكالة قانونية .

المادة ١٤٤ - للمحكمة ان تقرر حضور المتداعين بالذات وجدهما بغية الوقوف على الحقيقة والسعى للتوفيق بينهما .

المادة ١٤٥ - للمحكمة ان تصرف النظر عن تبادل اللوائح وان تكتفي بإطلاع الخصوم على اضبارة الدعوى تسهلا لفصلها .

المادة ١٤٦ - المحاكم الروحية تصدر الأحكام بالاجماع أو بالأكثرية وعلى المخالف بيان أسباب مخالفته على القرار .

المادة ١٤٧ - الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم بالنفقة والحضانة .

المادة ١٤٨ - الاعتراض على الحكم الغيابي والاستئنافي وكل ما لم يرد نص عليه في هذا القانون يرجع فيه الى أحكام أصول المحاكمات المدنية باستثناء الكفالة المالية في الاستئناف .
المادة ١٤٩ - تسير المحاكم الروحية في استيفاء الرسوم على غرار المحاكم المدنية .

الفصل الخامس

تنفيذ القانون وتعديله

المادة ١٥٠ - تسري أحكام هذا القانون في جميع أنحاء أبرشيات الكرسي الانطاكي فورا موافقة المجمع المقدس عليه ونشر البطريرك له .

المادة ١٥١ - لا يعدل هذا القانون الا بقرار من المجمع الانطاكي المقدس باجماع أو بأكثرية ثلثي الآراء .

المادة ١٥٢ - يعتبر هذا القانون نافذا من تاريخ نشره وتلغى أحكام القوانين السابقة المخالفة لأحكامه .

المادة ١٥٣ - أقر المجمع المقدس هذا القانون في جلسته المنعقدة في الدار البطريركية في دمشق في ٢ نيسان سنة ١٩٥٢ . وتولى غبطة البطريرك أمر نشره .

قانون

الأحوال الشخصية

للطائفة الارمنية الارثوذكسية (١)

الباب الاول

الخطبة

الفصل الاول

احكام عامة

المادة ١ - الخطبة هي وعد بين ذكر وانثى على زواج مستقبل .

المادة ٢ - تتم الخطبة باقامة الصلاة من قبل كاهن الطائفة الارمنية الارثوذكسية ذي الاختصاص .

الفصل الثاني

شروط الخطبة

المادة ٣ - شروط الخطبة هي الآتية :

١ - أن يكون الخطيب قد أتم السابعة عشر من عمره اذا كان ذكرا او الرابعة عشر اذا كانت أنثى .

(ب) رضا طالبي الخطبة المتبادل . ان رضا القصار خاضع لموافقة ممثليهم القانونيين .

(ج) موانع الزيجة هي موانع الخطبة أيضا .

(د) يجب أن لا تتجاوز مدة الخطبة السنة . يمكن تحديد هذه المدة برضاء الطرفين .

الفصل الثالث

في العريون

المادة ٤ - ان عربونات الخطبة تتضمن خاتم الخطبة والبائنة والهدايا سواء ان تقدمت من الخطيبين أو من والديهما أو من أقاربهما أو من أصدقائهما .

المادة ٥ - ان الاتفاقات التي تتضمن دفع تعويض من أحد الخطيبين للآخر في حالة رفض الزواج باطلة .

الفصل الرابع

تسجيل الخطبة

المادة ٦ - قبل اتمام الخطبة يقتضى على الخطيبين أن يحضرا برفقة والديهما أو برفقة من يكون الخطبة خاضعة لموافقة الى المطرانية أو الى الكاهن الاقدم رتبة للكنيسة التي ينتميان اليها وان يصرحا بأنهما بملء ارادتهما ودون ضغط خارجي ودون تهديد يعدان بعضهما أن يتزوجا معا في المستقبل .

المادة ٧ - يسجل التصريح المذكور في سجل المطرانية أو الكنيسة مع ذكر اسم وشهرة الخطيبين وفقا لتذاكر هويتهم أو جواز سفرهما واسم وشهرة الوالد والوالدة ومحل وتاريخ الولادة والمهنة ومحل الإقامة والجنسية وشهادة اطلاق الحال .

يجب ان يوقع القيد من قبل الخطيبين والأشخاص الذين يقتضى اخذ موافقتهم لتمام الخطبة والكاهن الذي يسمع التصريح .

اذا لم يتمكن طالبي الخطبة أن يحضرا الى المطرانية أم الى الكنيسة يجب على الكاهن الذي يتم الخطبة أن ينظم محضرا موقعا من الطرفين ومن شاهدين ذكرين يتضمن النقاط المبينة أعلاه .

ان المحضر المذكور يكون أساسا لقيد السجل

الفصل الخامس

فك الخطبة

المادة ٨ - تنفك الخطبة :

- (أ) باتفاق الطرفين المتبادل .
- (ب) بوفاة أحد الخطيبين .

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل . الأجزاء من ١ : ٤ راجع المادة ٣٣ من قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية ، الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .
وقد نشر أيضا في سوريا في مجلة (المحامون) العدد الحادي والثلاثون - شباط - آذار ١٩٦٦ ، ولم يتناول هذا النشر المواد من ١٠٦ حتى ١٢٧ ، لأنه تطبق مواد القانون العام بصدها ، كذلك لم يتناول النشر المواد من ١٢٧ حتى ١٨٩ المتعلقة بالتبني والسلطة الوالدية والوصاية والوصية والارث وبالأحكام العامة .

المادة ١٣ - تسمع الدعاوى الناشئة عن فسخ الخطبة في مهلة ستة أشهر ابتداء من تاريخ الفسخ وبعد ذلك يكون قد مر الزمن عليها .

الباب الثاني

الزواج

شروط الزواج وموانعه

المادة ١٤ - يتم عقد الزواج باتفاق الطرفين الحر والصريح .

لا يكون الاتفاق حرا أو صريحا إذا حصل باكراه أو بخدعة .

لا زواج بدون اتفاق .

المادة ١٥ - لا يمكن للرجل الذي لم يتم الثامنة عشر من عمره وللأمرأة التي لم تتم الخامسة عشرة من عمرها أن يتزوجا .

إنما يمكن لمطران الأبرشية بالاتفاق مع الرئيس الجسماني لحكمة البداية ورئيس المجلس الروحاني أن يأذن زواج الرجل الذي أتم السادسة عشرة من عمره والأمرأة التي أتمت الرابعة عشرة من عمرها في حالة غير اعتيادية ولسبب مهم جدا .

المادة ١٦ - لا يمكن أن يتزوجوا إلا الذين لهم قوة التمييز .

ان زواج المصابين بالأمراض العقلية ممنوع منعا باتا .

المادة ١٧ - على الرجل والمرأة أن يثبتا بتقرير طبي انهما سالمين من الأمراض التي تعتبر مانعا طبيًا للزواج وانهما حائزين على المؤهلات الضرورية للاقتران الجنسي الطبيعي .

المادة ١٨ - على الرجل والمرأة أن يكونان حرين من رابطة عقد زواج سابق .

المادة ١٩ - يمكن للمرأة التي انفك زواجها بوفاة زوجها أو بإبطال أو فسخ الزواج أن تتزوج بعد انقضاء ثلاثمائة يوما ابتداء من تاريخ الوفاة أو اعلان ابطال أو فسخ الزواج وإذا كانت مفترقة سابقا يؤخذ ذلك بعين الاعتبار .

(ج) بظهور مانع يمنع الزيجة .

(د) باعتناق أحد الخطيبين دينا آخر .

(هـ) إذا حكم على أحد الخطيبين بجسـم شائن .

(و) إذا كانت مدة الخطبة المعينة لم تحترم .

(ز) إذا كان سلوك أحد الخطيبين تفاقم .

الفصل السادس

نتائج انفكالك الخطبة

المادة ٩ - إذا انفكت الخطبة باتفاق الخطيبين المتبادل يكون كل منهما ملزما بأن يعيد إلى الآخر العربونات التي أخذها إذا لم تذكر طريقة تسوية أخرى في الاتفاق .

المادة ١٠ - إذا انفكت الخطبة بوفاة أحد الخطيبين يرد العربونات المقدم من الطرفين .

المادة ١١ - لا يحق للخطيب المرفوض أن يقيم الدعوى على الخطيب الذي فسخ الخطبة أو رفض الزواج لإجباره على الزواج .

ولكن إذا فسخ أحد الخطيبين الخطبة بدون سبب مشروع أو بسبب خطأ عائد إليه يكون خاضعا للأحكام الآتية :

(١) لا يمكن للفريق الذي فسخ الخطبة بدون سبب مشروع أو خطأ أن يطلب رد العربونات التي قدمها وعلى الفريق المخطيء أن يردها عينا وإذا كانت غير موجودة فيكون ملزما أن يدفع قيمتها حسب سعر اليوم .

(ج) على الفريق المخطيء أن يدفع تعويضا مناسباً لقاء المصاريف التي تكبدها الخطيب البريء وأقاربه بحسن نية وبالاقتناع الثابت أن الزواج سيجرى .

(د) يمكن الحكم على الفريق المخطيء بدفع تعويض مناسب إذا ثبت أن بسوء سلوكه أو بأعماله العاطلة سبب ضررا معنويا إلى الفريق البريء .

المادة ١٢ - ان حق اقامة دعوى التعويض عائد إلى شخص الخطيب .

وإذا توفي هذا الأخير بعد اقامة الدعوى يحق لورثته متابعة الدعوى أما إذا توفي دون أن يقيم الدعوى فلا يحق لورثته أن يقيموا الدعوى .

تنتهى هذه المدة بالولادة وإذا ثبت أن المرأة لم تكن حامل يمكن تقصير المهلة .

المادة ٢٠ - في حالة غياب أحد الزوجين لا يمكن للزوج الآخر الحاضر أن يتزوج ما لم يفسخ الزواج بحكم من المحكمة الصالحة .

المادة ٢١ - أن الرجل أو المرأة الذي لم يتم الحادية والعشرين من عمره لا يمكنه أن يتزوج بدون موافقة والديه وعند الاختلاف فموافقة الأب كافية .

وعند وفاة الأب أو الأم أو إذا استحال على أحدهما بيان إرادته فموافقة الآخر تكفى . وإذا كان الأب أو الأم على قيد الحياة وإنما مطلقين أو مهجورين فتكفى موافقة الفريق الذي صدر لمصلحته حكم الطلاق أو الهجر وبسلم إليه الولد .

وعند وفاة الأب والأم أو عند استحالة بيان إرادتهما فتؤخذ موافقة الوصى وعند عدم وجود وصى تؤخذ موافقة القريب الأدنى .

في الحالتين الأخيرتين إذا رأى المطران أن موقف الوصى أو القريب مضر بمصلحة طالب الزواج يعرض القضية إلى المحكمة البدائية .

المادة ٢٢ - أن الزواج ممنوع بين الأشخاص الآتين :

(أ) القرابة الدموية لغاية البطن الرابع والغاية داخلية أى بين الأصول والفروع وبين الأخ والأخت وبين العم وبنت أخيه وبين العمة وابن أخيها وبين الخال وبنت أخته وبين الخالة وابن أختها وبين أولاد أخوين أو أختين .

(ب) القرابة المصاهرة لغاية البطن الثالث والغاية داخلية أى بين الحماة وكننته وبين الحماة والصهر وبين الرجل وزوجة شقيقه .

لا يمكن للرجل بعد فسخ الزواج أن يتزوج مع شقيقة زوجته المطلقة .

في حالة وفاة زوجته فقط يمكن للرجل أن يتزوج مع شقيقة زوجته بأجازة الكاثوليكية

(ج) القرابة التي من المعمودية المعمد أو المعمدة مع الفليونة أو الفليون ومع والدي الفليون أو الفليونة .

(د) القرابة من التبني - بين المتبنى والمتبنى وبين أحدهما وبين زوج الآخر .

(هـ) بين الرجل وابنة زوجته وبين المرأة وابن زوجها .

(و) بين الوصى والموصى عليه ما دامت الوصاية قائمة .

المادة ٢٣ - في حالات غير اعتيادية ولأسباب مهمة يمكن الكاثوليكية (البطريركية) أن تأذن الزواج في الحالات المبينة في الفقرات ج و د هـ و و من المادة السابقة .

الفصل الثاني

الترخيص بالزواج

المادة ٢٤ - لأجل الزواج وفقا لطقوس الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية يقتضى على الرجل والأمرأة أن يكونان من أفراد الطائفة المذكورة وأن يستحصلا على ترخيص من مطران الأبرشية

المادة ٢٥ - في الزيجات المختلطة يقتضى إعطاء الترخيص أن يمضى الزوجين تعهداً خطياً مصرخين بأنهما يقبلان بأن ينتميان إلى الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية وأن يخضعا لقوانينها .

المادة ٢٦ - لأجل الحصول على الترخيص يقتضى على طالبى الزواج أن يراجعاً مطران الأبرشية وأن يبرز له تذاكر هـو يتهمها أو جوازات سفرهما وشهادات بمطلق الحال وجميع الإثباتات والشهادات اللازمة لاثبات كونهما يتسمان الشروط المبينة في هذا القانون ليتمكن من الزواج مع بعضهما .

المادة ٢٧ - إذا كان أحد طالبى الزواج لا ينتمى إلى الطائفة الأرمنية يقتضى أن تكون شهادة اطلاق الحال صادرة عن السلطة الدينية التي ينتمى إليها .

وإذا رفضت السلطة الدينية المذكورة إعطاء الشهادة بمقتضى عليه أن يبرز شهادة صادرة عن دوائر الأحوال الشخصية المدنية .

وإذا لم يكن طالب الزواج لبنانياً يقتضى أن تكون شهادة اطلاق الحال صادرة عن السلطة الأجنبية الصالحة .

المادة ٢٨ - أن شهادة اطلاق الحال التي تعطى لمن سبق له أن ارتبط بعقد زواج يجب أن تتضمن الأسباب التي دعت إلى اطلاق حاله منه كالوفاة والبطان أو فسخ الزواج .

المادة ٢٩ - يجب أن توضع الإثباتات والشهادات المبرزة ضمن ملف مخصوص يحمل تاريخ ورقم الترخيص بالزواج وأن تحفظ بالطريقة التي تحفظ بها أوراق وسجلات الأبرشية .

المادة ٣٠ - يجب أن تسجل التراخيص بالزواج في سجل الأبرشية المخصوص .

الفصل الثالث

في اعلان الزواج والاعتراضات عليه

المادة ٣١ - يقتضى أن يعلن الزواج قبل الاكليل بعشرة ايام .

المادة ٣٢ - يجرى الاعلان في القرى والقصبات من قبل رجل ديني شفاها من منبر الكنيسة مع بيان هوية طالبى الزواج مفصلا .

وفي المدن بموجب اعلان يلصق على باب الابريشية او كنيسة محل سكن طالبى الزواج . ويجب أن يحتوى الاعلان المذكور الاسم والشهرة والعمر ومحل الولادة والمهنة ومحل الاكليل .

المادة ٣٣ - لمطران الابريشية أن يعفى طالبى الزواج من معاملة الاعلان أو أن يقرر تقصير المهلة اذا هناك اسباب مهمة وهو مقتنع أن لا فائدة من الاعلان .

المادة ٣٤ - يمكن لكل ذى علاقة أن يعترض في مهلة الاعلان بأن طالبى الزواج أو أحدهما لا يتم شروط الزواج أو أنه يوجد مانع قانوني للزواج .

المادة ٣٥ - يجب أن تقدم الاعتراضات الى مطران الابريشية خطيا ، لا تقبل الاعتراضات الشفاهية .

المادة ٣٦ - على السلطة الدينية أن لا تأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات التي ليس لها صفة موانع الزيجة عملا بهذا القانون .

المادة ٣٧ - اذا كان الاعتراض ذو أهمية فالمطران يبلغه الى طالبى الزواج اللذين اما يقبلان الاعتراض ويتنازلان عن الزواج واما يتممان اذا كان هناك شرط يجب اتمامه .

واذا اصر يبلغ جوابهما الى المعارض .

المادة ٣٨ - اذا اصر المعارض على اعتراضه او اذا رأى المطران أنه يقتضى التدقيق في الاعتراض فيحيله الى محكمة البداية التي تعقد جلسة غير اعتيادية وتقرر في مدة قصيرة فيما اذا كان يوجد مانع للزواج

الفصل الرابع

في الاكليل

المادة ٣٩ - يتم الاكليل في الكنيسة . ولا يمكن للمطران أن يأذن الاكليل خارج الكنيسة الا لأسباب غير اعتيادية فقط .

المادة ٤٠ - أن زواج الكنيسة الارمنية هو سر يصبح صحيحا بمباركة الاكليل من قبل كاهن صالح وفقا للطقوس المفروضة من الكنيسة .

المادة ٤١ - يجرى الاكليل بحضور شاهدين راشدين من الرجال على الأقل .

المادة ٤٢ - يجب أن يسجل الاكليل في سجل الكنيسة حيث يجب أن يذكر تاريخ ورقم الترخيص بالزواج واسم وشهرة المتزوجين وعمرهما ومحل أقامتهما ومهنتهما وجنسيتهما واسم وشهرة ومحل إقامة والديهما واسم وعمر ومحل إقامة الشاهدين واسم وشهرة الكاهن الذي بارك الاكليل .

يجب أن يوقع هذا القيد من المتزوجين ومن الشاهدين ومن الكاهن المبارك .

المادة ٤٣ - اذا حصل الاكليل خارج الكنيسة لسبب غير اعتيادي وفقا للمادة ٣٩ يجب على الكاهن الذي بارك الاكليل أن ينظم محضرا يحتوى على التفاصيل والامضاءات المذكورة في المادة السابقة .

ان المحضر المذكور يكون اساسا لقيد سجل الزواج .

الفصل الخامس

في الحقوق والواجبات الناشئة عن الزواج

المادة ٤٤ - أن الزواج يوجب على الرجل والمرأة حسن المعاشرة طيلة حياتهما والاقتران الجنسي الطبيعي والأمانة والمساعدة المتبادلة على مبدأ المساواة .

يقتضى على الرجل والمرأة أن يحترما جميع النصائح التي يعطيها الكاهن عند مباركة الاكليل وفقا لعوائد وتقاليد الكنيسة الارمنية .

المادة ٤٥ - بزواجهما يكون الرجل والمرأة قد اخذا على عاتقهما اعاشة وتربية اولادهما .

المادة ٤٦ - الرجل هو رأس العائلة وممثلها القانوني والطبيعي .

على الرجل أن يحمى زوجته وعلى المرأة أن تطيع زوجها .

المادة ٤٧ - على الزوجة أن تتخذ شهرة عائلة زوجها وأن تقطن معه وأن تتبعه الى حيثما يرى من المناسب أن يسكن .

على الزوج أن يقبل زوجته في بيته وأن يقدم لها كل حاجات الحياة حسب اقتداره .

المادة ٤٨ - لا يمكن للمرأة أن تهتم بعمل أو أن تمارس مهنة إلا بموافقة زوجها المباشر أو الغير المباشر . إذا رفض الزوج إعطاء الموافقة واثبتت الزوجة أن مصلحة الاتحاد والعائلة تقضى أن تهتم بعمل أو أن تمارس مهنة يمكن لمحكمة البداية أن تعطى الاذن المطلوب .

الفصل السادس

في الزوجات الباطلة

المادة ٤٩ - ان الزواج الذي جرى بدون اتفاق الطرفين الحر والصريح أو بدون اتفاق أحدهما أو بالاكراه أو بالخدعة لا يمكن طلب إبطاله إلا من الطرفين أو من الطرف الذي لم يكن اتفاقه حراً وصريحاً .

ان هذه الدعوى تكون غير مسموعة إذا كان الزوج صاحب الشأن قد عاشر ستة أشهر (ابتداء من التاريخ الذي فيه أعاد حريته أو علم بالخدعة) .

المادة ٥٠ - يمكن طلب إبطال الزواج الذي جرى قبل اتمام العمر القانوني من قبل الزوج صاحب الشأن ووالديه ووصيه والقريب الأدنى .

ان هذه الدعوى تكون غير مسموعة :

(١) بعد انقضاء ستة أشهر على اتمام صاحب الشأن عمر الزواج القانوني .

(ب) إذا كانت صاحبة الشأن هي الزوجة وحبلت قبل انقضاء الستة أشهر .

لا يحق للاب واللام وللوصي ولل قريب أن يقيم الدعوى المبينة في هذه المادة إذا سبق ووافقوا على الزواج .

المادة ٥١ - طلب إبطال الزواج بسبب استحالة الاقتران الجنسي يقدم من الفريق المتضرر .

يجب بهذه الحالة أن يثبت بواسطة أطباء اختصاصيين ان الاقتران الجنسي لم يتم وأنه لا يمكن اتمامه .

يمكن لمحكمة البداية أن تمنح مهلة لغاية سنة إذا أوصى بذلك الأطباء .

المادة ٥٢ - إذا كان أحد الزوجين مصاباً بمرض من شأنه أن يسبب خطراً كبيراً الى الزوج الآخر أو الى ذريته وقد أخفاه يمكن للفريق السالم أن يطلب إبطال الزواج .

تبطل دعوى إبطال الزواج إذا توفي الزوج السابق قبل أن يكتسب الحكم القاضي بإبطال الزواج الدرجة القطعية أو إذا أبطل أو فسخ الزواج السابق بموجب حكم قطعي .

المادة ٥٤ - لا تسمع دعوى إبطال الزواج الحاصل قبل انقضاء مدة العدة .

المادة ٥٥ - ان الزواج الحاصل دون أخذ موافقة الاب أو الام أو الوصي أو القريب الأدنى يمكن طلب إبطاله من قبل الأشخاص الذين كان يقتضى أخذ موافقتهم أو من قبل الزوج الذي كان زواجه خاضعاً الى الموافقة .

على الوصي أو القريب الأدنى أن يمارس هذا الحق بموافقة مطران الأبرشية .

ان دعوى الاب أو الام أو الوصي أو القريب الأدنى غير مسموعة إذا انقضت ستة أشهر على علمه بالزواج أو إذا كان صادق على الزواج صراحة أو ضمناً .

ان دعوى الزوج غير مسموعة أيضاً إذا انقضت ستة أشهر بعد أن أتم الحادى والعشرين من عمره أو إذا بين قبوله قبل انقضاء الستة أشهر المذكورة .

في كل الأحوال ترد الدعوى إذا كانت صاحبة الشأن هي امرأة وقد حبلت .

المادة ٥٦ - يمكن لجميع أصحاب العلاقة أن يطلبوا إبطال الزواج الحاصل رغماً عن الموانع المبينة في المادة ٢٢ إذا كان المانع يتعلق بالموانع المبينة في الفقرتين ١ و ب .

يمكن لمطران الأبرشية أن يطلب من محكمة البداية إبطال مثل هذا الزواج .

المادة ٥٧ - لا يمكن إلا للزوجين أن يطلبوا إبطال الزواج الحاصل رغماً عن الموانع المبينة في الفقرات ج و د و ه و و من المادة ٢٢ .

ان الدعوى المذكورة غير مسموعة إذا انقضت سنة على الزواج أو إذا حبلت الزوجة .

تبطل هذه الدعوى إذا صادق الكاثوليكوس (البطريرك) على الاكليل .

المادة ٥٨ - إذا أبطل زواجا ما يعتبر كائن لم يكن وتقطع حقوق وواجبات الطرفين المتبادلة . ومع ذلك يمكن لمحكمة البداية أن تحكم على الفريق المسبب بتعويض مالى .

المادة ٥٩ - يعتبر الاولاد الحاصلين من زواج تقرر إبطاله اولاداً شرعيين والحقوق والواجبات

التي لهم أو عليهم تجاه والديهم تكون خاضعة لاحكام فسخ الزواج .

المادة ٦٠ - اذا كان الفريقان قد عقدا الزواج بحسن نية يكون للزواج المقرر ابطاله نتائج القانونية بحق الفريقين . واذا كان احدهما فقط قد تزوج عن حسن نية يكون للزواج نتائج القانونية بحق هذا الأخير فقط .

الباب الثالث

فسخ الزواج

الفصل الاول

اسباب فسخ الزواج ودعوى فسخ الزواج

المادة ٦١ - لا يمكن فسخ الزواج باتفاق الزوج والزوجة المتبادل .

والمادة ٦٢ - يمكن طلب فسخ الزواج للاسباب الآتية :

(ا) بسبب زنا الزوج أو الزوجة .

ولا تسمع الدعوى :

اولا - في حالة العفو .

ثانيا - بعد انقضاء ستة أشهر على اكتشاف الذنب وفي كل الاحوال بعد مرور خمس سنوات على فعل الزنا .

ثالثا - اذا توفى المذنب .

واذا توفى المدعى قبل ان يصدر حكم قطعي في الدعوى تبطل الدعوى ولا يحق للورثة متابعتها .

(ب) اذا كان أحد الزوجين حاول قتل الآخر واذا حكم على أحد الزوجين بسبب جنابة شائنة .

(ج) اذا كان أحد الزوجين عامل الآخر معاملة عنيفة شرسة لا تطاق ، أو اذا عاش عيشة سيئة لدرجة انها أصبحت المساكنة معا غير ممكنة .

(د) اذا اعتنق أحد الزوجين دينا غير الدين المسيحي .

(هـ) اذا كان أحد الزوجين تهرب عن موجبات الزوجية وتمنع مدة سنتين بصورة مستمرة عن مساكنة الآخر وبقيت انذارات محكمة البداية لرجوعها الى المساكنة الزوجية بدون فائدة وطلب الفريق الآخر فسخ الزواج .

للمحكمة أن تحكم بفسخ الزواج أو أن تؤجل الدعوى لغاية سنتين لأجل المصالحة .

(و) اذا جن أحد الزوجين من مدة ثلاث سنوات وثبت بشهادة الأطباء الاختصاصيين أنه لا يمكن شفاؤه .

تفسخ المحكمة الزواج ويمكن لها أن تحكم على الفريق السالم بإعالة المريض مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والحاجة .

(ز) اذا غاب أحد الزوجين عن البيت ولا يمكن معرفة مكان وجوده بعد أن يمر على غيابه خمس سنوات متوالية .

المادة ٦٣ - يمكن للفريق الذي له حق طلب فسخ الزواج أن يطلب فسخ الزواج (الطلاق) أو الهجر (الافتراق) .

المادة ٦٤ - عندما تقدم الدعوى الى رئيس الأبرشية يدعو رئيسا محكمة البداية الروحي والعلماني الفريقين أن يحضرا أمامهما ويسميان لمصالحتهما .

اذا لم يحضر المدعى عليه أو اذا استحال المصالحة تحال القضية الى محكمة البداية لأجل المحاكمة .

وفي هذه الحالة يتخذ رئيسا محكمة البداية الروحي والعلماني بالاتفاق التدابير الوقتية الضرورية بخصوص المسائل المستعجلة كسكن الزوجية والنفقة والعلاقات المالية بين الزوج والزوجة وحفظ الأولاد .

المادة ٦٥ - عند ثبوت أحد أسباب فسخ الزواج يمكن لمحكمة البداية أن تحكم بفسخ الزواج أو بالهجر اذا كان المدعى لم يطلب إلا الهجر والمدعى عليه لم يثر طلب فسخ الزواج لا يمكن اعطاء الحكم بفسخ الزواج .

المادة ٦٦ - يمكن الحكم بالهجر من سنة الى ثلاث سنوات .

اذا لم يتصالح الزوج والزوجة في المدة المذكورة يمكن لاحدهما أن يطلب فسخ الزواج .

المادة ٦٧ - اذا كان سبب الهجر هو الزوج بسلوكه السيء يلتزم بدفع نفقة زوجته وأولاده

واذا كان سبب الهجر هي الزوجة يدفع الزوج نفقة أولاده فقط اذا كان هؤلاء مسلمين الى الزوجة .

المادة ٦٨ - يمكن للفريق المتضرر ماديا أو معنويا من الأمور التي سببت فسخ الزواج أن يطلب تعويض مادي .

في هذه الحالة تكون محكمة البداية صالحة بأن تحكم على الفريق المذنب بأن يدفع الى الفريق البريء تعويضاً لقاء الضرر المادي والمعنوي .

المادة ٦٩ - يمكن لمحكمة البداية التي اصدرت حكماً بفسخ الزواج ان تحرم الفريق المذنب من حق الزواج لمدة سنتين .

يدخل في هذه المدة الهجر التي يكون قد حكم بها سابقاً .

يمكن للكاثوليكوس تقصير هذه المدة .

الفصل الثاني

نتائج فسخ الزواج

المادة ٧٠ - بحكم فسخ الزواج تنفك رابطة الزواج بين الزوج والزوجة وتنقطع واجبات الامانة والمساعدة المتبادلة التي كانت عليهما .

لا يحق بعد ذلك للامراة ان تحمل شهرة عائلة زوجها .

المادة ٧١ - بعد فسخ الزواج يكون الزوج والزوجة حريين من واجب تأمين الواحد معيشة الآخر .

انما اذا كان الزوج او الزوجة البريء قد أصبح مفسراً بسبب فسخ الزواج يمكن الحكم على الفريق الآخر بالنفقة بنسبة اقتداره لمدة ثلاث سنوات .

اذا تزوج الزوج او الزوجة المحكوم له بالنفقة وتخلص من حالة العسر او اذا تحسنت حالته بصورة محسوسة يمكن قطع النفقة او تخفيضها بناء على طلب المديون .

المادة ٧٢ - للزوج المطلق او للزوجة المطلقة ان يتزوج بشرط ان يحترم مدات الحرمان او العدة الملحوظة في هذا القانون .

المادة ٧٣ - لا يمكن للزوجين اللذين حصل بينهما فسخ زواج أن يتزوجا تكراراً مع بعضهما .

انما يمكن للكاثوليكوسية ان تأذن ذلك ظروف غير اعتيادية .

المادة ٧٤ - يسلم حفظ الأولاد الى الزوج الذي صدر حكم فسخ الزواج أو الهجر لمصلحته .

ومع ذلك يمكن لمحكمة البداية أن تأخذ بعين الاعتبار حالة ومركز الفريقين ومصلحة الأولاد

وان تسلم الأولاد أو البعض منهم الى الفريق المذنب .

المادة ٧٥ - اذا كان تسليم الأولاد الى أحد الوالدين أو الى الآخر يمكن أن يسبب فضيحة .

يمكن للمحكمة بالنظر الى مصلحة ومستقبل الأولاد أن تسلمهم الى أنسب الأقرباء أو الى شخص قريب أو الى مؤسسة خيرية .

المادة ٧٦ - اذا حدثت حالة جديدة مثل زواج الاب أو الام مع شخص آخر أو السفر الى محل آخر أو وفاة أو اساءة التعامل والسلوك تأخذ المحكمة عفواً أو بناء على طلب أحد الوالدين التدبير الأنسب حسب الظروف بما يختص الأولاد .

المادة ٧٧ - ان حقوق وواجبات الوالدين تجاه أولادهم وحقوق وواجبات الأولاد تجاه والديهم تبقى كما هي كانت في خلال الزواج ما عدا الحرمانات المقررة من قبل المحكمة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٧٨ - ان الفريق الذي لم يسلم اليه الأولاد ملزماً بأن يشترك حسب اقتداره في نفقات معيشتهم وتربيتهم .

للفريق الذي لم يسلم اليه الأولاد ان يكون له علاقات شخصية مع أولاده ضمن حدود مناسبة ويمكن للمحكمة أن تقرر تدبيراً بهذا الخصوص .

الباب الرابع

في البائنة وأموال الزوجة

الفصل الأول

شروط البائنة

المادة ٧٩ - البائنة هي كل الأموال المنقولة والغير منقولة التي تجلبها الزوجة معها تخفيفاً لمصاريف العائلة .

المادة ٨٠ - تؤسس البائنة عند الزواج .

المادة ٨١ - تعتبر مخصصة للبائنة جميع الأموال التي عينتها الزوجة عند الزواج أو التي قدمها الولدان أو الأقارب أو أي شخص آخر الى الزوجة كبائنة .

اذا استبدلت الاموال المذكورة في خلال الزواج بأموال أخرى تقوم هذه الاموال الأخيرة مقام الاموال الاولى بصفة بائنة .

المادة ٨٢ - يمكن للزوجة أن تخص جميع

اموالها للبائنة وحتى الاموال التي ستملكها في المستقبل .

المادة ٨٣ - ان اموال الزوجة الاتى بيانها لا تعتبر كبائنة :

١ - الاموال التي لم تكن قد خصصتها الزوجة للبائنة .

٢ - الاموال التي تسلمتها من والديها او من اقاربها او من شخص آخر ليس كبائنة بل كهدية .

المادة ٨٤ - مؤسس البائنة مسئول عن الاموال المعينة وملتزم بتسليمها دون تأخير واذا حددت مهلة فعلية ان يسلم البائنة عند نهايتها.

المادة ٨٥ - اذا تأخر مؤسس البائنة عن تسليمها يلتزم :

(أ) اذا كانت البائنة دراهم ان يدفع فائدتها .
(ب) اذا كانت البائنة منقولا او غير منقول ذو ايراد ان يدفع الايرادات الحاصلة .

(ج) اذا كانت البائنة ليست من الاموال ذات الايراد وثبت ان التأخير في التسليم سبب ضررا ان يدفع العطل والضرر .

الفصل الثاني

حقوق الزوج والزوجة فيما يتعلق بالبائنة

المادة ٨٦ - للرجل وحده ان يقيم الدعوى وان يطلب استلام البائنة وفائدتها وايرادها او العطل والضرر ممن تعهد بها .

المادة ٨٧ - ان مدة مرور الزمن على دعوى طلب البائنة هي عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاكليل .

اذا كان تسليم البائنة خاضعا لاجل تبتدىء مدة مرور الزمن من تاريخ انتهاء مدة الاجل .

المادة ٨٨ - يثبت تأسيس البائنة اما بقبيل المطرانية واما بسند عادي موقع من الفريقين .

ان تخصيص الاموال الغير المنقولة يجب ان يسجل في الدوائر العقارية وفقا لقوانين الدولة.

المادة ٨٩ - يمكن اثبات تسليم البائنة بشهادة الشهود على شرط وجود ابتداء بينة خطية .

المادة ٩٠ - ان البائنة هي في الاساس ملك الزوجة ولكن حق ادارتها واستثمارها يعود الى الزوج ، للزوج وحده ان يدير البائنة وأن يقبض ايراداتها وان يجمع اثمارها وهو غير ملزم بأن يقدم كفالة ما لم يكن قد شرط ذلك عند تأسيس البائنة .

المادة ٩١ - يمكن للزوجة ان تشترط عند تأسيس البائنة تخصيص لغاية الثلث من ايرادات البائنة اليها لحاجاتها الشخصية .

المادة ٩٢ - اذا كانت البائنة دراهم او بضاعة يمكن بيعها وجعلها دراهم يحق للزوج ان يتصرف بها كملكه الخاص .

المادة ٩٣ - اذا كانت البائنة غير منقول ، او اموالا غير قابلة البيع على الزوج ان يديرها بحسن نية كما يدير المرء ملكه الخاص .

وان كانت الزوجة مالكة هذه الاموال لا يحق لها بيعها .

المادة ٩٤ - يمكن للزوجة ان تهب او تنقل البائنة الى الغير بموافقة زوجها او باذن المحكمة في الحالات الآتية :

(أ) اذا كانت بحاجة ان تؤسس عملا ولاولادها الحاصلين لها من زوجها الحالي او من زوجها السابق .

(ب) اذا كانت الزوجة قد اكلت الخامسة والاربعين من عمرها وليس لها اولاد او فروع وترغب ان تهب اموالها الى غاية خيرية .

وفي هذه الحالة يبقى حق الزوج بالانتفاع من ريع الاموال الغير المنقولة محفوظا .

(ج) لتخلص الزوج او الزوجة من الحبس او النفي .

(د) لنفقة العائلة .

(هـ) لحفظ الاموال الغير المنقولة اذا كان من الضروري اجراء تصليحات مهمة .

(و) اذا كانت البائنة جزءا لا يتجزأ من عقار يقتضى بيعه لأجل تقسيمه .

الفصل الثالث

في رد البائنة

المادة ٩٥ - اذا انفك الزواج بوفاة الزوج بلا اولاد ترد البائنة الى الزوجة .

المادة ٩٦ - اذا انفك الزواج بوفاة الزوجة بلا اولاد ترد البائنة الى ورثة الزوجة .

اذا وجد نص في صك البائنة بهذا الخصوص فترد الى مؤسس البائنة .

المادة ٩٧ - اذا انفك الزواج بوفاة الزوجة ولها اولاد فتنقل البائنة الى الاولاد ويديرها الوالد لغاية بلوغ الاولاد سن الرشد .

المادة ٩٨ - إذا كان الزوج غائبا ولا يمكن معرفة محل وجوده أو إذا كان الزوج والزوجة في حالة الهجر فتأخذ محكمة البداية التدابير المؤقتة بخصوص إدارة البائنة وريعتها .

يمكن أيضا أخذ مثل هذا التدبير إذا أثبتت الزوجة أن الزوج يسئ التصرف بريع البائنة ولضرر العائلة .

المادة ٩٩ - إذا انفك الزوج بالطلاق ترد البائنة الى الزوجة .

ولكن في هذه الحالة تقرر محكمة البداية تدبيرا مناسبيا فيما يتعلق بمعيشة وتربية الاولاد .

المادة ١٠٠ - ترد البائنة بالصورة الآتية :

(أ) إذا كانت دراهم يدفع المبلغ المقبوض بدون فائدة .

(ب) إذا كانت منقولا يرد كما هو وإذا لم يوجد يدفع ثمنه .

(ج) إذا كانت غير منقول يرد في الحالة التي كان عليه عندما توجب رده .

(د) ان الزوج أو ورثته لا يكونوا مسؤولين الا عن الاضرار التي يكونوا قد سببوها عن سوء نية .

(هـ) تحسم المصاريف القانونية والاعتيادية .

المادة ١٠١ - يجب رد الاموال الغير المنقولة والاغراض المنقولة دون تأخير .

وإذا كان ما يجب رده دراهم يمكن للزوج أن يطلب مهلة على أن لا تتجاوز السنة .

ليس للورثة حق بمهلة .

الفصل الرابع

أموال الزوجة

المادة ١٠٢ - أن أموال الزوجة الغير مخصصة لمبائنة تكون ملكها الخاص .

المادة ١٠٣ - إدارة أموال الزوجة تعود اليها . يمكن للزوج ادارتها بموافقة الزوجة .

المادة ١٠٤ - أن محصول وايرادات أموال الزوجة تعود اليها .

تخصص ثلثها فقط الى مصاريف العائلة ما لم يوجد اتفاق للزيادة .

المادة ١٠٥ - عندما تكون العائلة بحالة ضيق يمكن لمحكمة البداية بناء على طلب أصحاب

العلاقة زيادة النسبة لتخلص العائلة من حالة الضيق .

الباب الخامس

في الابوة والبنوة

الفصل الأول

الولد الشرعى

المادة ١٠٦ - ان الزوج هو أب الولد المولود من زوجته في أثناء الزواج أو في مدة ثلاثماية يوم من تاريخ انفكاك الزواج .

ولكن يمكن للزوج أن ينكر ابوة الولد إذا اثبت ان في المدة المتراوحة بين اليوم الثلاثماية واليوم الماية والثمانين قبل الولادة كان يستحيل عليه بحسب الطبيعة مساكنة زوجته بسبب التغيب أو بنتيجة حادث .

المادة ١٠٧ - لا يمكن للاب أن ينكر الولد الذى ولد بعد مرور مائة وثمانين يوما على الاكليل ما لم يبرهن أنه ليس أباً لذلك الولد .

المادة ١٠٨ - يمكن للزوج أن ينكر الولد الذى ولد قبل مرور مائة وثمانين يوما على الاكليل دون أن يكون مكلفا باقامة أى دليل آخر لاثبات أنه ليس أباً لذلك الولد .

ولكن دعوى الانكار هذه تكون غير مسموعة إذا ثبت أن الزوج :

(أ) عاشر زوجته قبل الاكليل .

(ب) كان يعلم قبل الاكليل ان زوجته كانت حامل .

(ج) اعترف صراحة انه أب الولد .

المادة ١٠٩ - للزوج أن يرفض الولد الذى ولد بعد مرور ثلاثماية يوم على تاريخ انفكاك الزواج دون أن يكون مكلفا باقامة أى دليل .

المادة ١١٠ - يمكن للزوج أن ينكر ابوة الولد لغاية ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ معرفته من وقوع الولادة . دعوى الانكار تقام على الولد وعلى والدته وفي هذه الحالة يعين وصى مخصوصا على الولد .

المادة ١١١ - يحق لشركاء الولد في الارث أو لمن يحرمون من الارث بسببه أن يقيموا الدعوى بعدم شرعية البنوة في خلال ثلاثة أشهر بعد معرفتهم بوقوع الولادة إذا كان قبل مرور مهلة دعوى الانكار توفى الزوج أو فقد قوة الادراك أو

الفصل الثالث

في تحويل الاولاد الى شرعيين

المادة ١١٨ - يصبح شرعياً الولد المولود من اقتران الرجل والمرأة العازبين دون اكليل بحصول الزواج بين والديه عندما الاب والام يعترفان به حين الاكليل .

تحويل الاولاد غير الشرعيين الى اولاد شرعيين بعد الاكليل يخضع الى قرار محكمة البداية .

المادة ١١٩ - ان الاولاد الذين اصبحوا شرعيين يكونوا حائزين على حقوق الاولاد الشرعيين تجاه والديهم واقربائهم وتنتقل هذه الحقوق الى فروعهم .

الفصل الرابع

الولد الغير الشرعى

المادة ١٢٠ - والدة الولد الغير الشرعى هي المرأة التى ولدت له .

يمكن اثبات الابوة بحكم من محكمة البداية .

المادة ١٢١ - لا يمكن اعتبار الولد المولود من اشخاص ممنوع زواجهما مع بعضهما أو الولد الحاصل من علاقات غير شرعية بين رجل أو امرأة متزوجة كولد شرعى .

لا تسمع الدعاوى من هذا النوع .

المادة ١٢٢ - يمكن لمحكمة البداية الحكم بابوة ولد حصل في خارج الزواج في الحالات الآتية :

(أ) عند الخطف أو الاغتصاب اذا ثبت أن وقت الخطف أو الاغتصاب يوافق لوقت الحمل .

(ب) في حالة الاغواء بوسائل الخدعة أو بسوء استعمال السلطة وبوعد الزواج اذا وجدت اثباتات غير قابلة الجدل تثبت الاقتران الجنسى .

(ج) عندما تفهم الابوة بصراحة من تحارير الاب أو من أوراقه الشخصية .

(د) اذا ثبت أن الاب والام تعاشرهما معا في مدة الحمل القانونية .

(هـ) اذا أهتم الأب بـمعيشة وبتعليم الولد كـأب .

المادة ١٢٣ - لا يمكن اقامة الدعوى في الحالات المبينة في المادة السابقة الا من قبل الولد والام وذلك بالشروط الآتية :

(أ) في خلال مدة قصر الولد يمكن للام اقامة الدعوى حتى اذا كانت قاصرة .

اذا كان محل اقامته مجهولاً أو استحال اطلاقه على الولادة لاى سبب كان .

المادة ١١٢ - اذا ثبت ان اعتراف الوالد بالولد أو عدم اقامة دعوى الانكار هو نتيجة الاكراه أو الخدعة .

يمكن اقامة الدعوى لغاية ثلاثة أشهر ابتداء من زوال اسباب الاكراه أو اكتشاف الخدعة .

في كل الاحوال اذا ثبت أن عدم اقامة دعوى الانكار في المهل المبينة أعلاه هو نتيجة سبب مشروع يمكن لمحكمة البداية أن تقبل الدعوى بصرف النظر عن انقضاء المهلة .

الفصل الثاني

في اثبات بنوة الولد الشرعى

المادة ١١٣ - تثبت بنوة الولد الشرعى بقيد الولادة في سجل الكنيسة أو في سجل نفوس الدولة .

المادة ١١٤ - في حالة عدم وجود قيد الولادة يكتفى بشهرة صفة الولد الشرعى بصورة مستمرة .

المادة ١١٥ - يثبت كون الولد كان معروفا بصفة الولد الشرعى بالوقائع التى تبين رابطة البنوة والقرابة مع العائلة التى يدعى انتسابه اليها .

ان أهم هذه الوقائع هى الآتية :

كون الشخص قد حمل بصورة مستمرة شهرة عائلة والده .

كون الاب قد اعتبره كولده واهتم بهذه الصفة باعاشته وتربيته وشؤونه .

كونه قد اعتبره كذلك عند العامة .

كونه قد اعتبر كذلك من قبل العائلة .

المادة ١١٦ - لا يمكن لاحد أن يدعى حالة عائلية مخالفة للحالة التى اشتهر بها والمطابقة للحالة المبينة في قيد ولادته .

وكذلك لا يمكن الاعتراض على الحالة العائلية عندما يكون له شهرة مطابقة لقيد ولادته .

المادة ١١٧ - في حالة عدم وجود قيد ولادة وشهرة مستمرة أو اذا كان الولد مقيدا باسم غير صحيح أو من أب وأم مجهولين أو اذا كان قيد الولادة والحالة العائلية مختلفين تثبت البنوة بشهادة الشهود . في هذه الحالة يجب وجود ابتداء بينة خطية أو قرائن ناتجة عن وقائع مستمرة تبرر قبول البينة الشخصية .

تسمع دعوى الام لغاية سنتين ابتداء من ولادة الولد في الحالات المبينة في الفقرات (أ و ب و ج) وأما في الحالات المبينة في الفقرتين (د و هـ) لغاية سنتين ابتداء من تاريخ انقطاع المعاشرة أو من التاريخ الذي فيه انقطع الأب عن الاهتمام بمعيشة وتعليم الولد .

(ب) اذا لم تقام الدعوى في خلال مدة قصر الولد يحق لهذا الاخير أن يقيم الدعوى لغاية ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ اكتماله سن الرشد .

المادة ١٢٤ - اذا ثبت أن الام كانت ذات سلوك خفيف في مدة الحبل ترد دعوى الابوة .

المادة ١٢٥ - اذا ثبتت دعوى الابوة يحكم ايضا بالتعويضات الآتية لمصلحة الام :

(أ) مصاريف الولادة .

(ب) نفقة الام عن مدة الاربعة اسابيع السابقة واللاحقة للولادة على الاقل .

(ج) المصاريف الاخرى الحاصلة بسبب الحبل والولادة .

المادة ١٢٦ - يمكن الحكم على الأب بتعويض مادي اذا كان قبل الاقتران الجنسي وعند الام بالزواج أو اذا أتم الاقتران الجنسي بجرم مبین في القانون أو بسوء استعمال النفوذ الذي كان له عليها أو بوسائل الخدعة أو اذا كانت المرأة قاصرة بتاريخ الاقتران الجنسي .

المادة ١٢٧ - عند ثبوت دعوى الابوة تعين محكمة البداية نفقة الى الولد بنسبة مركز واقتدار الأب والام .

الباب السادس

حقوق وواجبات الوالدين والاولاد المتبادلة

الفصل الاول

في الرضاعة

المادة ١٢٨ - ان واجب رضاعة الاولاد يعود الى الام ابتداء من تاريخ الولادة لغاية سنتين .

ان فسخ الزواج أو الهجر لا يمنع هذا الواجب .

المادة ١٢٩ - اذا توفيت الام أو استحال التزامها ارضاع ولدها بسبب ما يكون حق تعيين

المرضع عائد الى الأب وعند عدم وجود الأب لذوى الأب والام العاقلين الاقرب فالاقرب .

الفصل الثاني

في الحضانة

المادة ١٣٠ - تبدى مدة الحضانة من الولادة الى ان يكمل الولد الذكر السابعة من عمره والبنت التاسعة من عمرها .

يمكن لمحكمة البداية تمديد أو تقصير هذه المهل اذا كانت الظروف وخصوصا مصلحة الاولاد اقتضت بذلك .

المادة ١٣١ - حضانة الولد تعود في اول الامر الى امه اذا كانت غير متزوجة برجل غير والده وعرفت بحسن السلوك والاخلاق وبالقدرة على تربية ولدها وصيانتها .

اذا توفيت الام أو لم تتوفر فيها الشروط التي تخولها حق الحضانة تعود حضانة الولد الى ابيه أو الى من يعينه .

المادة ١٣٢ - عند فسخ الزواج أو الهجر تقرر محكمة البداية التدبير الانسب للولد وفقا لاحكام هذا القانون .

الفصل الثالث

في النفقة

المادة ١٣٣ - (أ) أن الوالدين ملزمين بأن يعولا اولادهما لحين بلوغهم سن الرشد وأما بعد بلوغهم سن الرشد ففي حالة عجزهم فقط .

(ب) ان الاولاد ملزمون أن يعولوا والديهم اذا كانا في حالة العسر .

المادة ١٣٥ - تعين النفقة من قبل محكمة البداية بناء على طلب صاحب الحق أو ممثله .

تقدر قيمة النفقة بالاخذ بعين الاعتبار حاجات طالب النفقة واقتدار المتوجب عليه النفقة المالية .

المادة ١٣٦ - اذا تخلص الفريق الذي يقبض النفقة من حالة العسر أو اذا تحسنت حالته بصورة محسوسة يمكن لمحكمة البداية بناء على طلب الفريق الذي يدفع النفقة أن تقطع النفقة بتاتا أو أن تخفضها .

واذا اسيئت أو تحسنت حالة الفريق الذي يدفع النفقة يمكن تخفيض أو زيادة النفقة .

الباب السابع

في التبني

الفصل الأول

شروط التبني

المادة ١٣٧ - التبني عقد معقود لدى محكمة البداية ينشئ بين المتبني والمتبني علاقات الاب والام والولد .

المادة ١٣٨ - لا يكون التبني مقبولا الا عند وجود اسباب مبررة وحتى لو كان مفيدا للمتبني .

المادة ١٣٩ - يحق لابناء الكنيسة الارمنية الارثوذكسية الذين اكملوا الاربعين سنة من عمرهم وليس لهم اولاد شرعيين ان يتبنوا .

يصبح المتبني ابنا للطائفة الارمنية الارثوذكسية .

المادة ١٤٠ - يقتضي ان يكون المتبني اكبر سنا من المتبني بخمسة عشر سنة كاملة على الاقل وان يكون حسن السلوك .

المادة ١٤١ - اذا كان المتبني متزوجا تكون موافقة الزوج الآخر ضرورية .

وكذلك اذا كان المتبني متزوجا تكون موافقة الزوج ضرورية .

المادة ١٤٢ - يمكن للوصي ان يتبنى الموصى عليه بعد ان يصبح هذا الاخير راشدا او اذا ازيلت الوصاية قبل ذلك .

المادة ١٤٣ - اذا كان المتبني راشدا يعقد عقد التبني برضاه . واذا كان قاصرا تكون موافقة ابيه وامه ضرورية . اذا كان ابوه او امه متوفيا فموافقة الباقي في قيد الحياة تكفي وفي حالة فسخ الزواج او الهجر فموافقة الفريق الذي سلم اليه الاولاد تكفي .

اذا كان المتبني تحت الوصاية تؤخذ موافقة الوصي واذا ليس له وصي تؤخذ موافقة القريب الادنى .

واذا تمنع هؤلاء الاخرين من اعطاء موافقتهم واقتنعت محكمة البداية ان الرفض هذا مخالف لمصلحة القاصر او اذا ليس للمتبني احد لاعطاء الموافقة يمكن للمحكمة ان تجيز التبني .

الفصل الثاني

في معاملات التبني

المادة ١٤٤ - يقتضى على المتبني ان يقدم الى محكمة البداية استدعاء بواسطة مطران

الابرشية يوضح فيه اسباب التبني والفوائد المتوخاة منه .

المادة ١٤٥ - بعد ان تجرى محكمة البداية التحقيقات اللازمة وتحقق من ان :

(ا) الشروط المبينة في هذا القانون مستوفية

(ب) اسباب التبني مشروعة .

(ج) التبني لصالح المتبني .

تصدق على التبني بموجب حكم وفي حالة العكس ترفضه .

الفصل الثالث

نتائج التبني

المادة ١٤٦ - يحمل المتبني شهرة المتبني ويكتسب كامل حقوق الولد ويخضع لجميع واجباته .

المادة ١٤٧ - يكتسب المتبني كامل حقوق الوالدية ويخضع لجميع واجباتها .

اذا توفي المتبني في خلال حالة قصر المتبني او اذا استحال عليه ممارسة السلطة الوالدية يترك هذا الحق الى تدبير مناسب تقرره محكمة البداية .

المادة ١٤٨ - لا يتخلص المتبني من واجب الاعالة تجاه والديه الطبيعيين .

فاما والدا المتبني لا يكونا ملزمين للنفقة عليه الا في الحالة التي لم يتمكن المتبني من تأمين معيشته من المتبني .

الباب الثامن

السلطة الوالدية

المادة ١٤٩ - ان الولد مجبور ان يكرم ويحترم اياه وامه .

المادة ١٥٠ - يكون الولد تحت سلطة ابيه وامه لغاية بلوغه سن الرشد .

لا يؤخذ الولد من ابيه وامه دون سبب مشروع .

المادة ١٥١ - في اثناء الزواج يمارس الاب والام السلطة الوالدية بالتساوي .

عند الاختلاف يرجح رأى الاب

عند وفاة احد الزوجين تعود السلطة الوالدية للزوج الباقي على قيد الحياة .

وعند فسخ الزواج أو الهجرتعود السلطة
الوالدية إلى الفريق الذي سلم إليه الأولاد .

المادة ١٥٢ - يضع الأب والأم اسم الولد
وملزمين أن يعولاه ويربياه ويعلماه .

المادة ١٥٣ - الأب والأم هما ضمن حدود
حقوق السلطة الوالدية ممثلي الأولاد الشرعيين
ولا يحتاجا للعمل بهذه الصفة إلى قرار
من المحكمة .

المادة ١٥٤ - الولد الذي تحت السلطة
الوالدية هو من جهة الاهلية في نفس حالة القاصر
الذي هو تحت الوصاية .

المادة ١٥٥ - يمكن لمحكمة البداية أن تبطل
السلطة الوالدية في الحالات الآتية :

(أ) إذا كان الأب والأم غير قادرين لممارسة
السلطة الوالدية .

(ب) إذا كان محجورا عليهما بموجب حكم .
(ج) إذا أساء استعمال نفوذهما وعملا
باهمال مبالغ .

المادة ١٥٦ - عند ابطال سلطة الأب والأم
يعين وصيا على الولد وإذا كان بسبب معاملة
الأب والأم يتضرر الولد جسديا وهو مهمل معنويا
يمكن لمحكمة البداية أن تضعه عند عائلة أو
في مؤسسة خيرية . ان ابطال السلطة الوالدية
لا يعفى الأب والأم من واجب الاهتمام بمعيشة
وتربية الولد .

المادة ١٥٧ - إذا زالت أسباب ابطال السلطة
الوالدية تعيد محكمة البداية السلطة الوالدية
عفا أو بناء على طلب الأب أو الأم .

المادة ١٥٨ - في اثناء السلطة الوالدية يعود
حق ادارة أموال الولد إلى الأب والأم .

لا يمكن لمحكمة البداية أن تتدخل الا عندما
يتهامل الأب والأم .

المادة ١٥٩ - يحق للأب والأم ان يستفيدا
في أموال الولد في خلال السلطة الوالدية .

يصرف من ريع أموال الولد في أول الامر
لأجل معيشته وتعليمه ويعطى المتبقى إلى الأب
والأم لمصاريف العائلة .

المادة ١٦٠ - لا يحق للأب والأم ان يستفيدا
من الاموال الموهوبة على شرط ان لا يستفيد
الأب والأم منها .

المادة ١٦١ - إذا تزوج الأب أو الأم صاحب
السلطة الوالدية يمكن لمحكمة البداية أن تعين

وصيا على الولد إذا كانت الظروف ومصلحة
الولد تقضى بذلك .

المادة ١٦٢ - عند فسخ زواج الأب والأم
يتوجب على الأب أو الأم التي يمارس السلطة
الوالدية أن ينظم بيانا يحتوى على ماهية الاموال
والحسابات .

المادة ١٦٣ - عند بلوغ سن الرشد وتسليم
أمواله إليه أو عند تعيين وصي على الولد في حالة
ابطال السلطة الوالدية وفقا لهذا القانون يتوجب
على الأب أو الأم التي كان يمارس السلطة
ان يقدم الحسابات إلى الولد أو إلى الوصي .

المادة ١٦٤ - مسؤولية الأب أو الأم التي
تمارس السلطة الوالدية فيما يتعلق بإعادة
أموال الولد هي نفس المسؤولية الملقاة على
الشخص الذي يحق له ادارة أموال الغير .

الباب التاسع في الوصاية

المادة ١٦٥ - يعين وصيا على كل قاصر الذي
لم يكن تحت السلطة الوالدية أو إذا كانت
السلطة المذكورة ابطلت .

يعين أيضا وصيا على المجانين والفاقدى
الاهلية .

المادة ١٦٦ - محكمة البداية صالحة لتعيين
الوصي وللنظر في حساباته وعند الاقتضاء
لعزله .

يمكن للأب أن يختار بوصيته وصيا على ولده
يقتضى أن يكون هذا الاختيار خطيا .

يمكن للأم أيضا أن تختار بوصيتها وصيا
على ولدها إذا كانت تتمتع بحق الوصاية في قيد
حياتها .

المادة ١٦٧ - وان كانت وصاية القاصر بعد
انقطاع سلطة الأب تعود إلى الأم بحكم السلطة
كانت غير مناسبة وليس لها الاهلية لتقوم
بوظيفتها فيعين وصيا آخر .

المادة ١٦٨ - لأجل تعيين وصي تجرى محكمة
البداية تحقيقا بواسطة كاهن المرشد العائلي أو
بالطرق التي تراها مناسبة وتعطى على وجه
المستطاع الأفضلية إلى أقارب القاصر الأدنى
وتأخذ دائما بعين الاعتبار مصلحة ومستقبل
القاصر .

المادة ١٦٩ - لا يمكن للأشخاص الآتى ذكرهم
أن يكونوا أوصياء :

كان يوجد قيم معين من المحكمة المدنية يطلب من المحكمة الصالحة أخذ التدابير اللازمة .

المادة ١٧٥ - على المطران أن يطلب من الوصى تقريراً سنوياً وإذا يوجد قيم أن يطلب صورة عن التقرير السنوي الذي يتوجب على هذا الأخير تقديمه الى رئيس المحكمة المدنية الصالحة أو للقاضي الذي ينتدبه .

للوصي أن يطلب محاسبة القيم بواسطة المحاكم المدنية وذلك بناء على موافقة الرئيس الروحي أي المطران رئيس الإبرشية .

الباب العاشر

في الوصية

المادة ١٧٦ - أن شروط الوصية وتنظيمها وتصديقها وأصول تنفيذها معينة في قانون الوصية المدني .

المادة ١٧٧ - للمطارنة أن تنظم وتصدق على وصيات أبناء الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية وفقاً للأصول المبينة في قانون الأرثوذكسية وفقاً للأصول المبينة في قانون الدولة .

المادة ١٧٨ - أن الكهنة الأرمن الأرثوذكس المتزوجون يخضعون بما يختص بالوصية الى القوانين العامة المتعلقة بالعلمانيين .

المادة ١٧٩ - أن رجال الكليروس الغير متزوجين (الرهبان والراهبات) فيمكنهم قبول الوصيات إنما لا يحق لهم أن يوصوا .

الباب الحادي عشر

في الإرث

المادة ١٨٠ - تعين الأتصبة الإرثية من المحاكم المدنية وفقاً لقوانين الدولة .

المادة ١٨١ - إذا وجد بين ورثة متوفى من أبناء الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية قاصراً أو فاقد الأهلية يقتضي على السلطة الدينية أن تحرر التركة حالاً بعد الوفاة .

تحرر التركة في محل الإقامة الأخير للمورث بموجب محضر ينظمه رجل الدين المختص واحد الأقارب الأدين بالاشتراك مع مختار المحلة المذكور .

وهذا المحضر ينظم على نسختين ترفع إحداها الى الرئيس الروحي (المطران رئيس الإبرشية) والثانية الى النائب العام بأمر الرئيس الروحي عند الاقتضاء وضع الأختام على التركة إذا لا

(أ) الذين هم تحت الوصاية .

(ب) المحرومون من الحقوق المدنية .

(ج) الذين لهم سلوك سيء .

(د) الجنديون والاكليريكيون .

(هـ) الذين تتعارض مصالحهم مع مصلحة القاصر والذين لهم خصومة معه .

المادة ١٧٠ - يتوجب على الوصى أن يستلم جميع أموال القاصر وأن يتولى إدارتها مثل الأب الصالح . الوصى مسؤول عن الأضرار التي يكون قد سببها باهماله أو عن قصد .

يتوجب عليه أن يستحصل على ترخيص محكمة البداية لاجل بيع أموال القاصر المنقولة أو الغير منقولة أو حقوقه الأخرى ولإجراء أية مصالح .

تعطى المحكمة الترخيص المطلوب إذا كان يقتضي ذلك لاجل إعالة أو تعليم القاصر أو من أجل صحته أو إذا كانت المعاملة المطلوب إجرائها مفيدة للقاصر .

المادة ١٧١ - يتوجب على الوصى أن يهتم بمعيشة وتعليم وصحة القاصر وبكل احتياجاته مثل أب عائلة صالح .

يدفع الوصى المصاريف اللازمة من أجل هذه الغايات من واردات القاصر ومن أمواله وإذا يوجد عدا عنه فيما يطلب المصاريف منه .

المادة ١٧٢ - أن الوصى هو بنفس الوقت قيم إذا كانت قيمة أموال القاصر لا تتجاوز الخمسة آلاف ليرة لبنانية . أما إذا تجاوزت قيمتها خمسة آلاف ليرة تسلم إدارتها الى قيم تعيينه المحكمة المدنية الصالحة بناء على طلب الرئيس الروحي أو الوصى أو النائب العام أو كل ذي مصلحة .

المادة ١٧٣ - إذا رأى المطران رئيس الإبرشية أن نصيب القاصر من ريع التركة لا يزيد على احتياجات هذا القاصر بنسبة حالة يتوجب عليه أن يفيد المحكمة المدنية الصالحة عن ذلك وأن يطلب منها الاكتفاء بالوصى وبأن يقوم الوصى نفسه بمهمة القيم .

المادة ١٧٤ - أن المطران يدقق ويراقب النفقات التي يجريها الوصى لحساب القاصر والمبالغ التي يطلبها من القيم لتأمين معيشة الوصى عليه وتربيته وحاجاته الأخرى .

وإذا رأى أن المبلغ المنفق أو المطلوب لا يتناسب مع واردات القاصر وأهمية أمواله يتخذ تدابير لمصلحة القاصر أو عند الاقتضاء إذا

يمكن تحرير التركة حالا أو اذا اقتضت الظروف ذلك .

المادة ١٨٢ - تعطى الشهادات التي تثبت هوية ورثة المتوفين من أبناء الطائفة الارمنية الارثوذكسية وانتسابهم بالمتوفى من قبل الرئيس الروحي (المطران رئيس الابرشية) وذلك بعد التحقيق ووفقا لقيود سجلات الكنيسة عند حصول خلاف بين ذوى المصلحة بخصوص محتويات الشهادة يفصل هذا الخلاف بحكم من محكمة البداية .

المادة ١٨٣ - ان الكهنة المتزوجون المنتمون الى الطائفة الارمنية الارثوذكسية يخضعون بما يختص الارث الى القوانين المتعلقة بالعلمانيين .

المادة ١٨٤ - يحق لرجال الكليروس الغير المتزوجين (الرهبان والراهبات) أن يرثوا .

المادة ١٨٥ - ان تركات رجال الكليروس الغير المتزوجين (الرهبان والراهبات) المنتمون الى الطائفة الارمنية الارثوذكسية المنقولة والغير المنقولة تعود جميعها الى كاتوليكوسية (بطريركية) كليكية .

الباب الثامن عشر

احكام عامة

المادة ١٨٦ - ان هذا القانون يسرى على أبناء

الطائفة الارمنية الارثوذكسية كما وانه يسرى على جميع الأشخاص الخاضعين الى احكامها .

المادة ١٨٧ - ان جميع المعاملات والاحكام الصادرة عن سلطات الطائفة الارمنية الارثوذكسية التي من شأنها ان تبطل احوال الفرد الشخصية كالزواج وابطال وفسخ الزواج وتحويل الأولاد الى شرعيين والتبني وابدال اسم الكهنة ورجال الكليروس بتكريس ديني الخ . يجب أن تبلغ الى دوائر الاحوال الشخصية للدولة اما بواسطة المطرانية واما من قبل ذوى العلاقة في المهمل المعينة في قوانين الدولة .

المادة ١٨٨ - اذا لم تجد المحساكم في اثناء تطبيق هذا القانون مادة أو نص فيه يمكن الاستناد اليه لفصل الدعوى موضوع البحث فعليا أن تستوحى من قوانين الكنيسة الارمنية ومن مقررات آباء الكنيسة .

وعند عدم وجود سند فيها أيضا يتوجب عليها أن تستوحى من قوانين الدولة .

وعند عدم وجود سند في هذه القوانين أيضا تصدر الحكم مستندة الى وجدانها وعدالتها .

المادة ١٨٩ - كل تعديل يدخل على هذا القانون لا يعمل به الا بعد الاعتراف به من الحكومة .

قانون

الأحوال الشخصية

للسريان الأرثوذكس (١)

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١ - تسمى هذه الأحكام أحكام الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس

المادة ٢ - تسري هذه الأحكام على كافة الأشخاص التابعين للكنيسة السريانية الأرثوذكسية بدون النظر إلى تابعيتهم ، وتسري على العقود الجارية بين زوجين أرثوذكسيين مطلقا ، أو كان الزوج أرثوذكسيا في الأصل أو كانت أرثوذكسيته حادثة ، مهما كان مذهب الزوجة . ويعتبر أرثوذكسيا كل من ولد من أب أرثوذكسي أو اعتنق الأرثوذكسية متمما الواجبات الدينية والمدنية .

الفصل الثاني

في الخطبة

المادة ٣ - الخطبة هي وعد اختياري بين ذكر وأنثى غير مرتبطين بعقد سابق ، والعقد هو الإيجاب والقبول بين الخطيبين بحضور كاهن وشاهدين مسيحيين عاقلين بالغين ، على أن يكونا سليمي الحواس الرئيسية .

المادة ٤ - يشترط في الخطبة أن لا يقل سن الخطيب عن السادسة عشرة والخطيبة عن الثانية عشرة ، وفي العقد أن لا يقل عمر الزوج عن الثامنة عشرة ، وعمر الزوجة عن الرابعة عشرة (وهو الحد الأدنى) .

المادة ٥ - ١ - لا تخطب البنت عند بلوغها الثانية عشرة إلا من أبيها فإن لم يكن لها أب فحتى بلوغها الرابعة عشرة .

٢ - يعتبر سكوت العذراء رضا ، أما الثيب والأرملة ، فلا بد من موافقتها الصريحة ولا يعتبر سكوتها رضا .

المادة ٦ - الولاية في الخطبة تكون للاب فالجد لأب ، ثم الأخ ، فابن الأخ ، ثم العم ، فابن العم ، ثم الجد لأم ، ثم الخال ، فابن الخال ، ثم مطران الإبرشية أو نائبه . ويقدم فيهم الأقرب درجة فالأقرب ، ويستوى في ذلك الأخوة والأعمام لأم مع الأخوة والأعمام لأب وإذا استووا في الولاية فلمن يفوز بالقرعة ، أو لمن تختاره الخطيبة منهم ، ويتولى مطران الإبرشية أو نائبة الخطبة الكاملة سنا التي ليس لها أب أو أقارب على الوجه المتقدم أو كان لها أب أو أقارب وكانوا حاضرين فامتنعوا من الولاية عليها عند حصول رغبتها .

المادة ٧ - يشترط في كل من الولي والوكيل أن لا يقل سنة عن العشرين وأن يكون من أبناء الكنيسة عاقلا حسن الأخلاق ، ولا تصح الوكالة أو الولاية للمرأة وأن كانت أم المخطوبة .

المادة ٨ - يصح للقسيس أن يكون وكيلًا عن ابنته ، ولا يصح أن يكون شاهدا لها

المادة ٩ - إذا وقعت الخطبة بعد السن الشرعية لكل من الطرفين ولم يعين زمن لإجراء العقد ، وجب إجراؤه بعد سنة من تاريخ الخطبة أن كان الخطيبان في بلدة واحدة ، وإذا كانا متباعدين مدة سفر ، فسنتين ، إلا إذا كان هناك حجة ظاهرة كمرض أو دين ، أو غياب يعيد ناتج عن ضرورة ، فتقدر المحكمة مدة مناسبة بحسب الأحوال .

المادة العاشرة - لا تخول الخطبة أحد الخطيبين حق الادعاء باكره الآخر على الزواج وإنما تخوله المطالبة بتحديد موعد الزواج ، وتنفيذه ، وعند استنكافه منه تخول الآخر الادعاء بإعادة العريون وبهدايا الخطبة وتنفيذ شرط التضمن المتفق عليه بينهما ، وإن لم يكن من شرط فالعطل والضرر تقدرهما المحكمة الروحية .

الفصل الثالث

في موانع الخطبة والزواج

المادة الحادية عشرة - يشترط لصحة العقد :

١ - أن يكون كل من المرأة والرجل محلا

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل - الأجزاء من ١ : ٤ راجع المادة ٣٣ من قانون تصديق القانون المختص بتحديد

صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية . الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .

وقد نشر أيضا في سوريا في مجلة (المحامون) العدد الحادي والثلاثون شباط - آذار ١٩٦٦ ، ولم يتناول هذا النشر المواد من ٦٨ حتى ٧٤ ومن ٨٠ حتى ١١٣ ولا تطابق القانون العام بشأنها ، وهي المواد المتعلقة بصحة النسب والتبني والولاية والوصاية والوقف الخيري والوصية ووصية الأكليروس وميراثهم وزيهم .

للعقد وذلك أن يكون سليماً من الأمراض السارية والعياهات المستدمنة والنقص الطبيعي الذي يمنع تمكن أحدهما من الآخر .

٢ - أن لا يكون أحد الزوجين مخطوباً لآخر أو مرتبطاً بعقد زواج سابق .

٣ - أن لا يكون أحدهما مطلقاً .

٤ - أن تكون المرأة قد أكملت العدة وهي عشرة أشهر وأن كانت حاملاً فعدتها وضع حملها

٥ - مضي أربعين يوماً على الزوج الذي توفيت زوجته ابتداء من وفاتها .

٦ - أن لا يكون الزوجان من ذوى القربات التالية :

(١) الآباء وزوجاتهم . والأمهات وأزواجهن وأن علوا .

(ب) الأبناء وزوجاتهم . والبنات وأزواجهن وأن سفلاً .

(ج) أفراد الدرجة الثانية مطلقاً وهم الإخوة وزوجاتهم والأخوات وأزواجهن ويضاف إليهم أولاد الإخوة وأولاد الأخوات ، وأن سفلاً .

(د) أصحاب الدرجة الثالثة مطلقاً ومنهم الأعمام وزوجاتهم ، والأخوال وزوجاتهم والعمات وأزواجهن والخالات وأزواجهن ، وبنات الأخ وبنات الأخت .

(هـ) ومن الدرجة الرابعة أبناء وبنات العم (و) الأخوة بالرضاعة، ولا تعتبر إلا إذا توالى الرضعة سنتين متواليتين ، من حليب حازته المرضعة من زواج واحد حتى الدرجة الثالثة.

(ز) ويعتبر بحكم القرابة المانعة للزواج قرابة العماد والأكليل حتى الدرجة الثالثة .

(ح) فروع الزوج والزوجة وأصولهما وأقاربهما حتى الدرجة الخامسة .

الفصل الرابع

في فسخ الخطبة

المادة الثانية عشرة - تفسخ الخطبة الرسمية عند الطلب في الحالات الآتية :

١ - إذا وجد في أحد المتعاقدين عاهة لم يكن يمكن قد اطلع عليها الآخر .

٢ - إذا نشأت خصومة شديدة تعذر أزالتهما .

٣ - إذا اتفق الخطيبان على الفسخ .

٤ - إذا انتسب أحدهما إلى الترهيب .

٥ - إذا حدث تأخير في عقد الأكليل الذي حل موعده المتفق عليه بدون سبب شرعي .

٦ - إذا ارتكب أحدهما جريمة وحكم عليه بسببها ، أو تشوه تشوهاً ثابتاً ، أو إذا تغرب وانقطعت أخباره لمدة لا تقل عن السنتين .

المادة الثالثة عشرة - لكل من الخطيبين أن يستبد بفسخ الخطبة غير الرسمية .

الفصل الخامس

في الأحكام المترتبة على فسخ الخطبة

المادة الرابعة عشرة - يرد العربون وكافة الهدايا إلى الخطيب ، بعد الطلب في الحالات الآتية :

١ - إذا حصل الفسخ بالتراضي .

٢ - إذا امتنعت الخطيبة أو وليها من الانتظار بعد المدة المضروبة في المادة التاسعة .

٣ - الوفاة أو حدوث عاهة في الزوجة تمنع من اتمام عقد الزواج .

٤ - إذا لم تكن الخطبة رسمية ولم يتم عقد الزواج

٥ - إذا كانت هناك أسباب مانعة من الخطبة وكان طالب الفسخ لا يعلم بوجودها عند تقديم العربون والهدايا .

المادة الخامسة عشرة - ترد الهدايا ويرد العربون وحده ضعفين في الحالات الآتية :

١ - إذا كان الراغب في الفسخ هي الخطيبة أو وليها وكان لكل منهما أو أحدهما عالماً بالأسباب المانعة في الرجل عند الخطبة .

٢ - إذا امتنعت الخطيبة أو وليها من إجراء العقد في مدته المعينة في المادة التاسعة .

٣ - إذا كانت الخطيبة هي طالبة الفسخ بحجة الرهينة ولم تذهب وفي هذه الحالة يرد ما اتفق عليها حتى زمن الفسخ .

المادة السادسة عشرة : لا تعاد الهدايا والعربون في الحالات الآتية :

١ - إذا كان الخطيب هو طالب الفسخ، وكان يعلم عند الخطبة بالسبب المانع في الخطيبة قبل تقديم الهدايا والعربون ورضى بذلك .

٢ - إذا امتنع الخطيب من اتمام عقد الزواج في المدة المعينة في المادة التاسعة .

٣ - إذا غرر الخطيب بخطيبته ثم استنكف

من عقد الزواج لزمه تادية بدل البكارة بنسبة أمثالها والتضمينات التي تقررها المحكمة ، وفقدان العربون .

المادة السابعة عشرة - تسقط المدعاة لجميع الحقوق الناشئة عن فسخ الخطبة بمضى سنة من تاريخ الفسخ .

الفصل السادس

في عقد الزواج

المادة الثامنة عشرة - لا يصح العقد ما لم يتم به الكاهن المجاز لهذا الغرض من مطران البرشية أو نائبه ، بعد أن يتحقق من الرضا التام ، وأهلية الزوجين وبقية الشروط المنصوص عليها في هذه الأحكام .

المادة التاسعة عشرة - تمنح رخصة من كاهن طالبي الزواج ، والكاهن المذكور مسؤول عن كل مخالفة تظهر في طلب الاذن بالاكليلا . مطران البرشية أو نائبه ، بناء على استئذان

المادة العشرون - يجرى عقد الزواج بحفلة علنية، يحضرها العريس بعد أن يؤدى الفرائض الكنيسة المعتادة من اعتراف وتناول القربان ، فيبارك الكاهن لهما الخاتمين والاكليلا بحضور شاهدين على الأقل ، ما عدا الاشبيين ، وإذا كانا ارملة أو احدهما ارملا ، فلا يبارك للارمل منهما خاتم واكليلا ويتلى عليه الدعاء المفروض .

المادة الحادية والعشرون - لا يكفى اقرار الزوجين وحده لاثبات الزواج ، بل يثبت ذلك بصك ينظمه الكاهن الذي يباركه .

المادة الثانية والعشرون - يشترط أن يكون الزوجان أو أحدهما أرثوذكسيا ، على أن لا يكون الثانى من دين آخر .

المادة الثالثة والعشرون - إذا كان طالب الزواج من أبرشية أخرى ، أو بلاد غربية ، فعليه أن يقدم شهادة من مرجعه الروحي ، وإذا كان أحد طالبي الزواج غير سرياني أرثوذكسي ، يترتب عليه :

١ - أن يقدم شهادة من رئاسته الروحية بعدم ارتباطه بخطبة أو زواج وإذا استنكفت فليقدم شهادة من مرجع مدنى صالح .

٢ - أن يقدم طالبا خطيا في الانضمام الى الكنيسة السريانية الأرثوذكسية متعهد بالخضوع لجميع فرائضها وأحكامها بحسب الأصول المقررة دينيا ومدنيا ، وأن يتم قبضه في الكنيسة .

المادة الرابعة والعشرون - لا يجوز الاكليلا في أيام الصيام .

المادة الخامسة والعشرون - لا يجوز الطعن في عقد الزواج أو فسخه إلا للأسباب المبينة في باب فسخ عقد الزواج .

المادة السادسة والعشرون - إذا انضم الى الكنيسة السريانية الأرثوذكسية أحد الزوجين التابعين غيرها من المذاهب المسيحية دون الآخر ، يبقى أمر النظر في كل خلاف زوجي بينهما عائدا الى محكمة الطائفة التي عقدت زواجهما ، أما إذا انضم اليها الزوجان كلاهما ومضت سنة على ذلك فيخضعان لأحكام محكمتها .

المادة السابعة والعشرون - إذا انتقل أحد الزوجين من الكنيسة السريانية الأرثوذكسية الى دين أو مذهب آخر ، فلا يسرى حكم هذا الانتقال على الزوج الآخر ، ويبقى خاضعا فيما يتعلق بعقد الزواج وموجباته ، وما يتفرع عنه لاختصاص محاكم السلطة السريانية الأرثوذكسية .

الفصل السابع

في بطلان الزواج

المادة الثامنة والعشرون - يكون الزواج باطلا من تلقاء نفسه في الحالات الآتية :

١ - إذا كان أحد الزوجين مرتبطا بعقد زواج سابق .

٢ - إذا كان أحد الزوجين مترهبا قبل المهد ولم يستحصل الاذن بالزواج من البطريركية :

٣ - إذا ادعى أحد الزوجين النصرانية فظهر أنه ليس كذلك ، وعند ذلك يعرض عليه وينظر مدة معقولة تضربها المحكمة الروحية فإذا امتنع من الدخول في النصرانية بطل الزواج .

٤ - إذا كان في أحد الزوجين نقص طبيعى يمنع الزواج وهو في المراهقة انسداد القليل أو امتناع الحيض أو علة الرحم إذا لم يتمكن الرجل من الجماع وامتنع طبييا إزالة المانع بعد انتظار الرجل سنة كاملة . وفي الرجل العينية والقطع والاختصاص ، إذا انتظرت المرأة سنة كاملة ولم يعد الرجل الى حالته الطبيعية وذلك بشهادة أطباء اختصاصيين .

المادة التاسعة والعشرون - من يخطف ابنة سريانية أرثوذكسية راشدة بالقوة بقصد التزوج منها يحظر على أية سلطة روحية من أية طائفة كانت أن تعقد زواجه عليها ، وإذا جرى العقد يعتبر باطلا ويخضع في المحاكمة لسلطة الكنيسة السريانية الأرثوذكسية ابطاله ، وفي هاتين الحالتين تنتزع الابنة من خاطفها وتسلم لوليها .

المادة الثلاثون - إذا عقدت خطبة أو زواج بين سريانيين أرثوذكسيين بواسطة كاهن غير سرياني

أرثوذكسي فيعتبر العقد باطلا لا مفعول له البتة، وتترتب على ذلك مسؤولية جزائية .

المادة الحادية والثلاثون - إذا لم يتم عقد الخطبة أو الزواج وفقا لأحكام الكنيسة السريانية الارثوذكسية فيعتبر باطلا .

المادة الثانية والثلاثون - لا تعترف الكنيسة السريانية الارثوذكسية بعقد زواج يعقده المنتمون اليها سواء بقوة التبعية الأجنبية التي اتخذوها أو بقوة الشرائع المدنية .

الفصل الثامن

في أحكام الزواج

المادة الثالثة والثلاثون - الزوجة ملزمة بمطابقة زوجها بعد العقد ، وعليها مرافقته الى أي محل كان وإن نأى الا عند الاضطرار واقتناع المحكمة الروحية بأعذارها .

المادة الرابعة والثلاثون - يلتزم الزوج بالاتفاق على زوجته لغرض الطعام والكسوة والسكن وكذلك الخدمة عند المرض والضعف بحسب حالته المالية .

المادة الخامسة والثلاثون - إذا كانت حالة الزوج ضعيفة ماليا ، وكان يمكن سكناه مع زوجته بحسب عرف البلدة في دار واحدة مع عيال أخرى من دينه معروفة بحسن الاخلاق فلا يلزم باسكان زوجته في دار مستقلة ولكن يشترط على كل حال أن يكون لهما غرفة خاصة بهما .

المادة السادسة والثلاثون - تعتبر دارا شرعيا الدار المحتوية على المرافق اللازمة للسكنى المعتادة ، وعلى الزوج أن يقوم بتأثيثها بحسب العرف المحلي ، وأن يجهزها بالمؤونة الكافية له ولزوجته وأولاده لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وإذا كان موسرا وجب عليه اتباع العرف المحلي في تجهيزه داره بالمواد الكمالية وغيرها .

المادة السابعة والثلاثون - اعسار الزوج لا يعفيه من النفقة ، وللزوجة أن تستدين عليه وتنفق بمعرفة المحكمة الروحية ، أما إذا كانت موسرة انفقت من مالها بمعرفة المحكمة ، وترجع عليه في كلتا الحالتين عند يساره .

المادة الثامنة والثلاثون - تسقط نفقة الزوجة إذا قررت المحكمة تفريقها عن زوجها لأسباب من جهتها ولا تسقط بسبب المرض أو الامتناع بسبب مشروع كالصيام وما أشبه ذلك .

المادة التاسعة والثلاثون - لكل من الزوجين أن يستقل بثروته الخاصة ويتصرف بها . الا إذا اتفقا على غير ذلك عند عقد الزواج أو

بعقد مستقل على ان لا يتعارض مع النظام الكنسي العام والا عد باطلا .

المادة الأربعون - لا يجوز لأحد الزوجين بعد عقد الزواج أن يتفرد في تبديل ما تم بينهما من اتفاق .

المادة الحادية والأربعون - كل ما تملكه الزوجة بجهودها الخاصة خلا الاعمال البيتية فهو لها .

الفصل التاسع

في المهر والصداق والعربون والجهاز والبائنة

المادة الثانية والأربعون - المهر هو الصداق نفسه وهو كل ما يقدمه الخطيب لخطيبته بين الخطبة والعقد ما عدا الطعام والشراب ويصبح ملك المرأة بعد العقد الكنسي والعربون هو الخاتم وما يقدمه . الخطيب الى خطيبته بسبب الخطبة ، وقبولها اياه دليل على رضاها بالعقد والجهاز هو ما تجهز به العروس من قبل أهلها من ثياب وحلى وأواني بيتية تأتي بها دار زوجها ، وما يقدم لها من مال أبيها أو أحد أوليائها يبقى ملكا لها ، والبائنة هي كل ما يتفق على تقديمه للزوج من المرأة أو اقربائها في سبيل زواجها من مال مملوك مقدمه حر الإرادة والتصرف .

المادة الثالثة والأربعون - البائنة نوعان : اما أن تعطى الزوجة أو أهلها للزوج بدون ورقة اتفاق ، فيكون الزوج حرا بالتصرف بها ، واما أن تعطى بموجب اتفاق مخطوط فلا ينفعها الزوج الا باتفاق زوجته في سبيل مصلحة العائلة .

المادة الرابعة والأربعون - تدفع البائنة نقدا دفعا لمشاكل يمكن حدوثها .

المادة الخامسة والأربعون - ليس المهر بشرط لعقد الزواج وقلته مستحسنة .

المادة السادسة والأربعون - يثبت المهر أو الجهاز العلني بشهادة شاهدين مسيحيين عدل .

المادة السابعة والأربعون - يثبت المهر أو الجهاز السريان بشهادة ثلاثة شهود مسيحيين ، كما يثبت بكافة الوثائق التحريرية ، عرفية كانت أم رسمية .

المادة الثامنة والأربعون - تستحق المرأة مهرها المعجل قبل الدخول وبعد العقد مباشرة ، ما لم يكن هناك شرط بتعجيله أو تأجيله .

فإذا أجل فلا تستحقه الزوجة الا عند انتفاء الزوجية ويكون دينا في ذمة الزوج .

المادة التاسعة والاربعون - اذا اختلف الزوجان في ملكية متاع البيت فما يختص عرفا بعهد أحدهما حق له ، ما لم يقيم الآخر البينة على عكس ذلك .

الفصل العاشر

في الهجر أو الفراق

المادة الخمسون - يحكم بالهجر أو الفراق مع بقاء رابطة الزوجية في الحالات الآتية :

١ - اذا تحقق للمحكمة تعمد أحد الزوجين الاضرار بالآخر والامتناع منه ودام ثلاث سنوات ولم يكن بالإمكان اقناعه بالرجوع عن ذلك بعد ان ينهاه الرئيس الديني مرات عديدة واصر على خصامه وامتناعه من اعطاء حقوق قرينه الشرعية طوال المدة المذكورة ما لم يكن الامتناع بسبب المرض أو بعذر مشروع كالصوم . أما اذا كان الاضرار والامتناع قد حدث عند الطلب، فينذر مدة أقصى ما تكون ثلاث سنوات وذلك قصد الارعواء فاذا لم يرجع وجب الطلاق .

٢ - اذا وقع الزوج في جريمة الزنى في المنزل الزوجي أو اذا الحق بها مسكنها خلية .

٣ - اذا اتفق أحد الزوجين على الاضرار بحياة الآخر ، أو سكت عن أمر يضر بحياته مع علمه به ، كان يتفق مع غيره على قتله بأية وسيلة كانت .

٤ - اذا كان الزوج يعرض زوجته للفساد سواء لافساد عرضها أو دينها .

٥ - اذا حكمت المحكمة الروحية على الزوجة بأن تتبع رجلها الى محل اقامته ورفضت ذلك، أو حكمت عليها العودة الى البيت الزوجي وعينت لها مهلة للعودة ولم تعد ولم تقدم عذرا شرعيا .

٦ - اذا تورط الزوج في اتيان امراته خلافا للطبيعة .

٧ - والمحكمة الروحية أيضا أن تحكم بالهجر عندما تجد ذلك ضروريا لأسباب طارئة قهريا وفقا للشرع الكنسي . وفي كل الأحوال المذكورة أعلاه تقرر المحكمة مدة الهجر ومقدار النفقة التي يجب لأحد الزوجين على الآخر بنسبة حالهما كما تقرر مصير تربية الاولاد والانفاق والحفاظة عليهم .

الفصل الحادي عشر

في احكام الهجر

المادة الحادية والخمسون - اذا كانت الزوجة هي المعتدية وحكم عليها بالهجر بسبب تعديها سقطت نفقتها ولا يحق لها طلب معاشرة زوجها طوال مدة الفراق .

المادة الثانية والخمسون - اذا ثبت لدى المحكمة نشوز الزوجة وعدم ارعائها يمكنها أن تحكم عليها بنفقة شهرية لزوجها تقدر بنسبة راتب شهري لخادمة في البيت .

المادة الثالثة والخمسون - تجب نفقة الزوجة على زوجها المعتدى وليس له أن يطلب مساكنتها كما لا يحق له معاشرتها طوال مدة الحكم بالهجر .

الفصل الثاني عشر

في فسخ الزواج أو الطلاق

المادة الرابعة والخمسون - لا يتم فسخ عقد الزواج الا بحكم المحكمة الروحية بناء على الاسباب الآتية بعد طلب أحد الزوجين :

١ - اذا كانت الزوجة قد انتحلت صفة البكارة وظهر بعد الدخول بها انها ثيب بشهادة طبية مصدقة رسميا .

٢ - اذا زنت متعمدة غير مفصوبة وكانت سنها تزيد على أربع عشرة سنة .

٣ - اذا تعودت السكر واللهم مع رجال غرباء بدون علم زوجها ولم تنته رغم ارشاد كاهن الابرشية أكثر من ثلاث مرات ، وعندئذ يحكم بالتفريق بين الزوجين سنة كاملة فان استمرت على خطئها خلال مدة التفريق ولم تنته حكمت المحكمة الروحية بفسخ الزواج بطلاقها .

٤ - اذا اتلفت الزوجة زرع الرجل عمدا .

٥ - خروج أحد الزوجين عن الدين المسيحي واشتجار أمره وفي هذه الحالة يمهل الخارج مدة معقولة تفرضها المحكمة الروحية لفرض رجوعه ، فاذا انقطع الأمل من عودته فلقرینه طلب الفسخ .

٦ - اذا جن أحدهما جنونا مطبقا غير قابل للشفاء وذلك بشهادة الأطباء الاختصاصيين .

المادة الخامسة والخمسون - لا يصح الطلاق بين الزوجين لمجرد رضاهما المتبادل .

المادة السادسة والخمسون - يثبت زنا الزوجة في الأحوال الآتية :

١ - بشهادة أربعة شهود مسيحيين عاقلين بالغين .

٢ - إذا حبلت الزوجة وكان زوجها غائبا، أو كان حاضرا وكان من المتعذر عليه معاشرتها معاشرة الأزواج لعلة ثابتة .

٣ - إذا اشتهر أمرها بالزنا أو التردد الى محلات معروفة بالدعارة أو مشتببه بها وما أشبه ذلك .

٤ - إذا ثبتت على المرأة تهمة الزنا في إحدى المحاكم الجزائية واكتسب الحكم الدرجة القطعية .

الفصل الثالث عشر

في احكام الطلاق

المادة السابعة والخمسون - لكل من المرأة والرجل الزواج بعد الفسخ مرة أخرى ، الا المرأة المطلقة بسبب الزنا والمروق عن الدين .

المادة الثامنة والخمسون - الزوجان اللذان فصل بينهما حكم الطلاق لهما أن يعودا ويتحددا ثانية ان لم يحل مانع شرعى آخر ، وتتم إعادة الحياة الزوجية اليهما بقرار المحكمة الروحية ويجرى بعد ذلك التسجيل الروحي والمدنى .

المادة التاسعة والخمسون - لا يجوز لاحد الزوجين المطلقين الزواج ثانية الا بعد اكتساب حكم الطلاق الدرجة القطعية بحقها ، ومروور سنة عليه بالنسبة لسبب الطلاق والترخيص من الرئاسة الروحية بذلك .

المادة الستون - تستحق الزوجة المهر والجهاز بعد الفسخ سواء كان المهر مؤجلا او معجلا الا في الحالات الآتية :

١ - تخسر مهرها وجهازها اذا كانت عاملة قبل العقد بعينية زوجها او قطعه او خصائه وكانت طالبة الفسخ .

٢ - اذا كان الفسخ بسبب انسداد القبل وعلة الرحم ولم يكن الزوج عالما بها قبل العقد ، فتخسر مهرها فضلا عن الحلي والثياب وسائر الهدايا المعطاة من قبل الزوج .

٣ - اذا فسخ الزواج بسبب من الزوجة خسرت مهرها وجهازها ايضا .

٤ - اذا حدث فك رباط الزواج بسبب الزوجة قبل العقد وللزوجين اولاد فالبائنة تعود لهم واذا كانوا قاضرين يستثمرها والدهم .

٥ - اذا كان الزوج عالما بحالة الزوجة قبل

العقد من انسداد القبل او علة الرحم يضاعف مهرها وجهازها اذا كان هو طالب الفسخ .

٦ - للمرأة ان تطالب بالتعويض عن كل الاضرار التي لحقت بها من جراء الفسخ او التفريق بسبب الزوج او تعديه .

الفصل الرابع عشر

في الحضانة

المادة الحادية والستون - مدة الحضانة سبع سنوات للصبي وتسع للبنات .

المادة الثانية والستون - عند انحلال الروابط الزوجية يرجع غير المسبب من الزوجين بتربية الاولاد ، الا اذا ارتبط بزواج ثان .

المادة الثالثة والستون - الام هي الحاضنة الا في الحالات الآتية :

١ - اذا كانت متعديا وطلقت .

٢ - اذا توفي الزوج وكانت هي في الاصل غير ارثوذكسية ، خوفا على سلامة معتقد الاولاد .

المادة الرابعة والستون - اذا سقطت حضانة الام انتقلت للاب ان لم يكن متعديا عند الفسخ او سىء السلوك .

المادة الخامسة والستون - اذا كانت الفرقة أو الفسخ قد وقعا بسبب الزوجين كليهما كانت الرضاعة للام والنفقة والتربية على الاب .

المادة السادسة والستون - عند عدم وجود الاب او الام يقوم أولياؤهما مقامهما .

المادة السابعة والستون - الامور الاخرى التي تمنع احد الوالدين من الحضانة كالمجنون والحشية على حياة الولد او دينه او ادابه تقدرها المحكمة الروحية وتنيط الحضانة والتربية بمن تعهد فيه حسن السيرة والامانة .

الفصل الخامس عشر

في صحة النسب

المادة الثامنة والستون - يثبت نسب الولد اذا عاش ثلاثة ايام بعد الولادة ، ولا يطعن بعدم انتسابه لآبيه الا اذا ثبت عدم اتصال الزوج بزوجته سنة شمسية كاملة سابقة للولادة أو اذا ولد بعد دخول الزوج بزوجته لاقل من ستة اشهر ما لم يعترف به الزوج .

المادة التاسعة والستون - يثبت النسب اذا اقر البالغ العاقل بنسب لحقه - ما لم يكذبه الحس

تحقق لهم النفقة هم الاولاد واولادهم والاباء ووالدهم البائسون الذين لا يمكنهم العمل سواء كان بسبب الصبوة او الشيخوخة او بداعي مرض اعتراهم .

المادة السادسة والسبعون - للاب سلطان على اولاده من الزواج أو من التبني فيجب ان يعولهم ويربهم دينيا واجتماعيا ، ويؤدبهم بقدر ما تسمح به القوانين المدنية والعرف . ويستخدمهم بما فيه مصلحة العائلة ، ويقيم لهم وصيا مختارا ويتصرف باموالهم حتى بلوغهم سن الرشيد ،

المادة السابعة والسبعون - يخرج الاولاد عن سلطة ابيهم بالوفاة ، أو اذا اراد اكرامهم على السير في ما يخالف الدين والآداب العامة ، أو اذا تبني هو أو ابنه لآخر أو اذا تزوجت البنت .

المادة الثامنة والسبعون - اذا تباهل الاب على اولاده ماذون للام أن تسد حاجتهم من مالها بدون امره ، واذا استقرضت فليكن الايفاء بأمر الرئاسة الروحية .

المادة التاسعة والسبعون - اذا غاب الابن واحتاج والده واجداده فليهم ان يبيعوا من ماله ما عدا الاموال غير المنقولة ويسدوا رمقهم ، ولهم ايضا ان يستدينوا باذن الرئاسة الروحية . ومتى عاد الابن يفي اما الغريب الذي عنده وديعة لابن فبأمر المحكمة الروحية يعطيها لوالديه .

الفصل الثامن عشر

في الولاية والصاية

المادة الثمانون - الولاية على القاصر ضرها وطبيعيها هي أولاد: للوالد ما لم يكن محجورا عليه أو مفارقا الدين أو متعذرا عليه القيام بواجبات الولاية ثم لمن يوليه الاب نفسه قبل موته من المسيحيين .

المادة الحادية والثمانون - ان لم يول الاب احدا فالولاية بعده للجد الصحيح وبعد الجد للاح الارشد وبعده للعم فلابن العم ثم للام ما دامت غير متزوجة وبعد المذكورين يولي الرئيس الروحي ولها من الاقارب الباقين ان وجدوا والا فمن غيرهم .

المادة الثانية والثمانون - للاب ان يقيم وصيا مختارا على اولاده القاصرين ويوقع بذلك صكا يصدقه الرئيس الروحي .

وتثبت الوصاية ايضا بحكم من المحكمة الروحية ، وولاية هذا الوصي تحجب كل ولاية سواها .

او البينة ، كمن يقول « ان هذا ولدي » الا انهما يكونان متقاربين في العمر أو يكون للمقر له نسب اخر معروف على ابطال القرار .

المادة السبعون - ان ادعى ولد بابوة شخص ما ولم يكن الحس او البينة مكذبين له ، لزمه الاثبات شرعا ، فان كان مولودا له من غير زيجة شرعية ، فحاله مع ابيه وورثته من جهة الاعالة والتربية على ما تراه المحكمة الروحية ، وان كان من زيجة شرعية فمحكمة كافرانه .

المادة الحادية والسبعون - تثبت البنوة بابرار صك الولادة المسجل بدائرة الاحوال المدنية في المحل الذي تمت الولادة فيه وعند عدم وجودة فيستند الى شهادة يوقعها ذوو الاعتبار في المحلة التي حدثت فيها تلك الولادة ويصدقها الكاهن المحلى ثم المطران .

الفصل السادس عشر

في التبني

المادة الثانية والسبعون - اذا اراد رجل ان يتبنى ولدا سواء كان من اقاربه أم لا ، يجب ان يكون نحو ثمانى عشرة سنة على الاقل اكبر من المتبنى ، وبموافقة اوليائه اذا كان تحت ولاية من المتبنى ، وبموافقة اوليائه اذا كان تحت ولاية او وصاية ، ثم يرفع استدعاء الى الرئاسة الروحية ، فيه يبين سبب التبني ، ثم تصدر المحكمة الروحية حكما بذلك ويشترط في ذلك ان يكون المتبنى عادم الذرية ولا امل له بالحصول عليها لكبر سنه او مرضه او علة اخرى تؤيدها شهادة طبية قانونية .

المادة الثالثة والسبعون - اذا ارضعت امرأة ولدا ارضاعا تاما عن قصد كوالدة لولدها ، صارت لذلك الولد قرابة وضعية مع تلك المرأة فيكون ابنها بالوضع ، تجب عليها اعالته الى ان يبلغ رشده اذا أمكنها ذلك والا فتدبر امره المحكمة الروحية .

المادة الرابعة والسبعون - اذا تبني رجل بولد مجهول النسب . ورباه تربية كاملة كوالد طبيعي لولده ، صارت لذلك الولد قرابة وضعية مع ذلك الرجل ، فيكون ابنه بالوضع ويلزمه معاملته في الاعالة والرعاية بحسب ما يمكنه وطبقا لما قرره امام الرئاسة الروحية عند التبني به . كما ان الولد يلتزم بالطاعة للرجل نظير الاولاد الطبيعيين لوالديهم .

الفصل السابع عشر

في النفقة على ابناء الجنس

المادة الخامسة والسبعون - ابناء الجنس الذين

المادة الثالثة والثمانون - اذا تعارضت مصلحة القاصرين ومصلحة الاولياء او الاوصياء فعلى المحكمة الروحية ان تقيم وصيا عليهم الذي تقرره .

المادة الرابعة والثمانون - عند وفاة الاب اذا وجد بين الورثة غائب أو قاصر أو من هو حكم القاصر تقوم المحكمة الروحية أو من تنتدبه بتحرير التركة بموجب ضبط ينظم وفقا للاصول ويوقعه منظموه والحاضرين من ذوى العلاقة .

المادة الخامسة والثمانون - اذا غاب شخص وانقطعت اخباره منذ خمس سنوات فأكثر عدت غيبته منقطعة وترتب على المحكمة الروحية بناء على مراجعته ذوى العلاقة اتخاذ جميع التدابير للتحقيق عن حياته أو مماته وان تنصب قيمياً على امواله بحسب الاصول المتعلقة بالقيم على القاصر

المادة السادسة والثمانون - لا يرث الغائب غيبة منقطعة ولا يحكم باستحقاقه الوصية اذا اوصى له ولا بعد ثبوت حياته .

المادة السابعة والثمانون - يلتزم الوصى او الولي ان يفي للقاصر بالغذا واللباس والمسكن والزواج اذا وجب ، ويجتهد بتعليمه قواعد الدين المسيحي الارثوذكسي ويهذبه بالاداب والاخلاق والمعارف الضرورية ويقوم له بكل ضروريات الحياة ويحافظ على ماله محافظة تعود عليه بالمنفعة .

المادة الثامنة والثمانون - لا يجوز للولي او الوصى ان يبيع شيئاً من مال القاصر لوفاء خراج او دين الا بعد استئذان الرئاسة الروحية واعطائها اذا خطيا بذلك ، وكذلك لا يجوز له ان يفرط فى شئ من مال القاصر فى سفر أو بيع مؤجل الا لغبطة ظاهرة وبضمان او رهن اذا امكن . ولا ان يقرض منه شيئاً الا ان اراد سفرا واضطر إلى ايداعه .

المادة التاسعة والثمانون - اذا أوفى بهذه الواجبات استمرت ولايته لغايتها وان اخل بها وثبت ذلك فللرئيس الروحي ان يقيم اخر صالحا بدلا منه .

المادة التسعون - لا يجوز للقاصر ان يتصرف فى عقد أو قرار لا لنفسه ولا لغيره ، وان رغب امتلاك منافع أو زواج فلا يتم له ذلك ولئن اتم الرابعة عشرة من عمره الا بمعرفة الولي أو الوصى وتفويضه الخطى وموافقة السلطة الروحية ، تكلفه بوفائها .

المادة الثانية والتسعون - عند عدم وجود قيد رسمى للولادة - يقدر السن بناء على شهادة

اقارب او معارف او جيران القاصر وعائلته . او بشهادة طبية وبكل الاحوال فالتقدير النهائى يعود للسلطة الروحية .

المادة الثالثة والتسعون - متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره انتهت مدة الولاية عليه وصار له السلطان الذاتى على نفسه .

الفصل التاسع عشر

فى الوقف الخيرى

المادة الرابعة والتسعون - الوقف الخيرى هبة منافع ما يوقف بطريق الصدقة اى ما يحسبه مالكة لجهة بر لا ينقطع كالوقف على الكنيسة وسائر المؤسسات المالية الخيرية وعلى الفقراء .

المادة الخامسة والتسعون - ولئن كانت الاشياء الموقوفة لا توهب ولكنها لا تسترد ابداً . وتمنح فوائد ما يوقف بطريق الصدقة لا بطريق الشرف او الشكر .

المادة السادسة والتسعون - يجب ان يكون الموقوف ملكا للواقف ومنجزا غير معلق قابلا للتصرف معروفا محدودا من منقول وغير منقول ومفيدا فائدة تامة ببقائه والا يكون واقعا تحت محذور كحجز أو رهن أو هرباً من دين .

المادة السابعة والتسعون - يجب ان يكون الواقف لدى وقفه بالغاً راشداً حراً مختار عاقلاً وفى حالة تخوله التصرف بملكه .

المادة الثامنة والتسعون - يشترط لصحة الوقف اقتران اقرار الوقف او الاشهاد . والاولى ان يكتب بذلك كتاب وقف يوثق بالتسجيل . ولا يصح شرط الواقف ان يتصرف بالوقف مادام حيا اذ لا تبقى له سيادة على الوقف .

المادة التاسعة والتسعون - اذا كان الواقف يسمى شخصا مخصوصا أنه هو يتصرف بالوقوف كمتول أو ناظر يجوز له ويقبل كلامه ولو شرط اجره محدوده لذلك المتصرف واذا لم يتم فالوقوف له يتصرف به ان كان منفردا ، ولكن ان كان مشاعا مثل دير او كنيسة الخ . فالرئيس الروحي يبقى وكيلا ليقوم بتديره .

المادة المئة - اذا ثبت للمحكمة الروحية فساد تصرف المتولى او الناظر الذى يعينه الواقف فللرئيس الروحي عزله واقامة غيره .

المادة المئة والواحدة - لا يباع الوقف ولا يتصرف به الا بالانفع .

الفصل العشرون

في الوصية

المادة المئة والاثنان - الوصية هي ما يرى الانسان وجوب توزيعه من ماله بعد وفاته خارجا عن الميراث وذلك بطريق التبرع الى وارث أو غيره وهي واجبة شرعا .

المادة المئة والثالثة : يجب ان يكون الموصي عاقلا بالغاً حراً مختاراً . ولذا فلا تصح وصية القاصر والمحجور عليه .

المادة المئة والرابعة - لا يجوز للموصي أن يحرم من ارثه الورثة الشرعيين الاب والام والزوج والزوجة والاولاد ذكورا واناثا حقا شرعيا يعود اليهم بعد وفاته ان كانوا احياء الا بالنسبة المبينة في قانون الوصية اللبناني .

المادة المئة والخامسة - يسراعى في توزيع الحصص الشرعية من الارث للورثة الشرعيين قانون الوصية المدني . ويحق للموصي شرعا طالما هو متمتع كلما شاء ذلك وكل وصية لاحقة تبطل السابقة .

المادة المئة والسادسة - يشترط في الموصي له ان يكون حيا أو بحكم الحي حين وفاة الموصي .

المادة المئة والسابعة - ينظم الموصي الوصية بحضور شهود ويثبتها الرئيس الروحي الذي يتلوها على موقعها ثم تسجل في السجل الخاص .

الفصل الحادي والعشرين

في وصية الاكليروس وميراثهم وزيهم

المادة المئة والثامنة - بما ان البطريرك يرث شرعا سلفه في الكرسي الانطاكي المقدس ، لذلك متى توفي فكل متروكاته للكرسي الانطاكي وليس لاحد من اقربائه حق الادعاء بشيء منها .

المادة المئة والتاسعة - عند وفاة المطران أو الاسقف فاللبسة الروحية والانيّة المقدسة والكتب تعود الى دير الكرسي البطريركي والبقية من متروكاته نصفها للبطريركية ونصفها لمركز اذبرشية التي كان مرتبطا بخدمتها وليس لاقاربه حق الادعاء بآرثه اما اذا كان قد وصل اليه ارث من ذريه وسبق تسجيل ذلك الارث في سجل البطريركية فيفرز ذلك للورثة .

المادة المئة والعاشر - يجب ان تميز اشياء المطران أو الاسقف من اشياء الكنيسة في أول

رسامته لأن له حق التصرف بماله وليس كذلك في الأشياء المختصة بالكنيسة أو التي اكتسبها من دخل الاسقفية فالثابتة تكون ملكا بعد وفاته للكرسي الاسقفي والمنقولة تقسم مناصفة بين البطريركية والكرسي الاسقفي . واذا أوصى بماله لأهله فهو مقبول بشرط أن لا يزيد ذلك على ثلث ما يملكه لشخصه أي الواصل اليه ارثا أو بطريق الوصية . اما في حاله طرده أو عزله أو اعتناقه مذهبا غريبا عن الكنيسة السريانية الارثوذكسية أو تنازله عن الكهنوت : فكل ما في حوزته سواء كان داخل الكنيسة أو الابرشية أو خارجها باسمه أو باسم مستعار ثابتا أم منقولا من أي نوع كان يرجع الى البطريركية والكرسي الاسقفي كما تبين في هذه المادة في حكم الوفاة .

المادة المئة والحادية عشرة - اذا كان الراهب القسيس في وكالة اسقفية أو في نهاية بطريركية أو في خدمة كهنوتية خاصة فحكمه حكم المطارنة والاساقفة . وان كان ممن يعيشون في الاديار عيشة مشتركة فلا وصية له ولا ميراث لكن كل ما يخصه هو للدير الذي ترهب أو عاش فيه ، وان كان يعيش منفردا لا شركة بينه وبين مجامع الرهبان ، فله ان اراد ان يوصي بشيء لأهله ولكن بشرط ان لا يزيد على ثلث ماله . اما الثلثان الباقيان والكتب والانيّة المقدسة فتكون للبطريركية .

المادة المئة والثانية عشرة - ان الكنيسة السريانية الارثوذكسية تملك كافة الكنائس والأديرة والمعابد والمقابر والمدارس والعقارات والادواف العائدة لها مع جميع ما تحتويها كنائسها من كتب خطية ومطبوعات وآنية مقدسة وحلل كهنوتية ومفروشات واثاث بيتية في دور البطريركية والاسقفيات ملكا لا ينازعها فيه منازع على الاطلاق . فاذا حدث وانتقل منها فرد أو مجموع أفراد وتبعوا أحد المذاهب الغريبة عنها فلا يحق لهم الادعاء بشيء مما ذكرناه اعلاه على الاطلاق . وكل دعوى تقام من احد كائن من يكون فردا كان أم جماعة قليلة أو كثيرة فهي ملغاة مطلقا .

المادة المئة والثالثة عشرة - للاكليروس السرياني الارثوذكسي ولاسيما البطريرك والمطران زى خاص فلا يجوز لاية طائفة أخرى استعماله ، وكذلك اذا حدث ومرق عنها أحد المطارنة أو البطارقة تابعا طائفة أخرى فلا يجوز له استعماله مطلقا .

قانون

الأحوال الشخصية

للطائفة الانجيلية في سورية ولبنان (١)

ألباب الأول

في تحديد بعض الكلمات الواردة في هذا القانون

وفي شمول هذا القانون وتطبيقه

الفصل الاول

في تحديد ما يقصد ببعض الكلمات الواردة في هذا القانون

المادة ١ - ما يقصد بالكلمات الآتية :

(أ) يقصد بكلمة « قانون » حيثما ترد فيما يأتي من هذا القانون « قانون الأحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في لبنان » ما لم يحدد غير ذلك .

(ب) يقصد بكلمتي « طائفة انجيلية » حيثما تردان في هذا القانون « مجموع الفرق الانجيلية في لبنان الممثلة قانونيا في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان وهي ذات الطائفة التي تعرف أيضا بالطائفة البروتستانتية » ما لم يحدد غير ذلك .

(ج) يقصد بكلمتي « فرق انجيلية » حيثما تردان في هذا القانون « الابرشييات والجماعات الانجيلية في لبنان الممثلة قانونيا في المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان » ما لم يحدد غير ذلك .

(د) يقصد بكلمتي « المجمع الاعلى » حيثما تردان في هذا القانون « المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان » وهو ممثل الطائفة الانجيلية ومرجعها الاعلى في جميع الامور المدنية العامة واحوال افرادها الشخصية .

(هـ) يقصد بكلمة « محكمة » حيثما ترد في هذا القانون « احدى محاكم الطائفة الانجيلية المذهبية في لبنان » ما لم يحدد غير ذلك .

(و) يقصد بكلمة « حاكم » حيثما ترد في هذا القانون « كل رئيس أو عضو محكمة » ما لم يحدد غير ذلك .

(ز) يقصد بكلمة « توقيع » حيثما ترد في هذا القانون أما اسم وكنية الموقع أو طابع (بصمة) اصبح الموقع .

(ح) يقصد بكلمة « شاهد » حيثما ترد في هذا القانون « شاهد العدل المعتبر لدى المحاكم المدنية في لبنان » .

(ط) حيثما ترد صيغة المذكر في هذا القانون يكون المقصود بها المؤنث أيضا ما لم يحدد غير ذلك .

(ي) « سن الرشد » المقصود في هذا القانون هو « سن الرشد المقرر لدى المحاكم المدنية في لبنان » .

(ك) يقصد بكلمة « اجنبي » حيثما ترد في هذا القانون « كل من ينتمي الى تابعية غير التابعة السورية أو التابعة اللبنانية » .

(ل) يقصد بكلمتي « قس مرخص » حيثما تردان في هذا القانون « القس المرسوم الذي تخوله الفرقة الانجيلية التي ينتمي اليها صلاحية اجراء المراسيم الكنسية كالمعمودية والخطبة والزواج » .

الفصل الثاني

في شمول هذا القانون وتطبيقه

المادة ٢ - تطبيق هذا القانون على أبناء

الطائفة الانجيلية الوطنيين .

وتسرى أحكام هذا القانون على أبناء الطائفة الانجيلية الوطنيين في لبنان حيثما وجدوا .

المادة الثالثة - يعتبر ابن الطائفة الانجيلية كل مولود من أب انجيلي لم يجر نقل قيد نفوسه الى طائفة أخرى ويتم قبوله في تلك الطائفة ، وكل من يكون قد اعتنق المذهب الانجيلي واقبل في عضوية احدى الفرق الانجيلية بعد اجراء المعاملة المطلوبة قانونا . ويعتبر ابن الطائفة الانجيلية

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل - الأجزاء من ١ : ٤ راجع المادة ٣٣ من قانون تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع الذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية . الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .
كما نشر أيضا في سوريا بمجلة (المحامون) العدد الحادي والثلاثون - شباط - آذار ١٩٦٦ ، ولم يتناول هذا النشر مواد أبواب الولاية والوصاية والحجر والوصية والميراث والوقف ، لأن مواد القانون العام تطبق بشأنها .
ومن ناحية أخرى فقد اختلفت صياغة النشر بين لبنان وسوريا سواء من حيث أحكام بعض المواد أو ترتيب أرقامها . ويلاحظ في أحد أسباب هذا الاختلاف استهداف النشر في لبنان قصر التطبيق فيه .

أيضا كل مولود من امرأة انجيلية غير متزوجة لم يجر نقل قيد نفوسه الى طائفة أخرى ويقبل من تلك الطائفة .

المادة ٤ - تطبيق هذا القانون على أبناء الطائفة الانجيلية الاجانب .

تطبق احكام هذا القانون على ابناء الطائفة الانجيلية الاجانب في جميع الدعاوى والتوجبات التي يدخل في صلاحية المحاكم الانجيلية المذهبية في لبنان النظر والفصل فيها ، وهي المحددة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون اصول المحاكمات للطائفة الانجيلية في لبنان .

المادة ٥ - تطبيق هذا القانون في احوال التبني والوصاية والولاية .

في احوال التبني والوصاية والولاية تسرى احكام هذا القانون على المتبني أو الوصي أو الولي اذا كان المتبني أو القاصر أو المحجور عليه انجيليا ، ولا تسرى على الوصي أو الولي أو المتبني الانجيلي اذا كان القاصر أو المحجور عليه أو المتبني غير انجيلي .

المادة ٦ - تطبيق هذا القانون في احوال الزواج .

في احوال الزواج تسرى احكام هذا القانون على الزوج الوطني غير الانجيلي أو الزوجة الوطنية غير الانجيلية اذا كان زواجهما قد تم في الكنيسة الانجيلية .

المادة ٧ - المحاكم والأمور التي يطبق هذا القانون فيها

يطبق هذا القانون في كل المحاكم المذهبية للفرق الانجيلية الممثلة في المجمع الأعلى ، وفي كل الأمور التي من صلاحية هذه المحاكم النظر والفصل فيها ، ما عدا الأمور المعينة التي تخالف فيها احكام هذا القانون عقيدة الفرقة الانجيلية التي يراد تطبيق هذا القانون عليها أو على أفرادها ، والتي يقرر المجمع الأعلى مخالفتها لعقيدة تلك الفرقة الرئيسية ، ويعفى تلك الفرقة وأفرادها من التقيد بها .

المادة ٨ - حكم العقود التي تكون قد تمت قبل ابرام هذا القانون

العقود التي تكون قد تمت قبل ابرام هذا القانون بموجب الاحكام المعمول بها عند اتمامها لدى المجالس المليية البروتستانتية ، أو المحاكم الانجيلية المذهبية في الجمهورية اللبنانية ، تعتبر قانونية ومرعية الاجراء .

المادة ٩ - الدعاوى التي تكون قد رفعت والاحكام أو القرارات التي تكون قد صدرت قبل ابرام هذا القانون .

الدعاوى التي تكون قد رفعت الى المجالس المليية البروتستانتية أو المحاكم الانجيلية المذهبية في لبنان ، والاحكام أو القرارات التي تكون قد صدرت من هذه المجالس أو المحاكم المذهبية قبل ابرام هذا القانون ، تعتبر قانونية ومرعية الاجراء .

المادة ١٠ - العقود التي لا تطبق عليها احكام هذا القانون .

لا تطبق احكام هذا القانون على العقود التي يكون قد تم عقدها قبل ابرام هذا القانون بموجب القوانين المدنية المرعية الاجراء .

الباب الثاني

في الخطبة واحكامها

الفصل الأول

في ماهية الخطبة وشروطها ومدتها

المادة ١١ - ماهية الخطبة .

الخطبة عقد يجري بين ذكر وانثى يتضمن اتفاقا على زواج مستقبلي .

المادة ١٢ - كيف تتم الخطبة .

تتم الخطبة بالرضاء المتبادل بين الخطيبين وبتمام حريتهما اذا كانا راشدين ، أو برضاتهما المتبادل ومصادقة الولي أو الوصي على خطبة من لم يكن منهما راشدا أو كان محجورا عليه .

المادة ١٣ - شروط الخطبة .

يشرط في الخطبة :

(أ) ان يكون الخاطب عاقلا مستكملا الشروط التي تؤهله للزواج بموجب هذا القانون .

(ب) ان يكون قد اكمل السنة السابعة عشر من العمر اذا كان ذكرا أو الخامسة عشر اذا كان انثى .

المادة ١٤ - مدة الخطبة .

يجب ان لا تتجاوز مدة الخطبة سنة كاملة ، الا اذا اشرط عند عقدها ان تكون لمدة اطول معينة أو اذا تجددت مدتها برضاء الخطيبين ومصادقة الولي أو الوصي على خطبة من لم يكن منهما راشدا أو من كان منهما محجورا عليه .

الفصل الثاني

في فسخ الخطبة واحكامه

المادة ١٥ - الاسباب التي تخول احد الخطيبين حق فسخ الخطبة .

الاسباب التي تخول احد الخطيبين حق فسخ الخطبة هي :

(أ) الرضاء المتبادل .

(ب) وفاة أحد الخطيبين .

(ج) ظهور سبب يمنع الزواج من الاسباب المدرجة في باب الزواج من هذا القانون .

(د) ثبوت تهتك أحد الخطيبين ، أو الحكم على أحدهما في دعوى تتعلق بالعفاف إذا كان التهتك أو الجرم المتعلق بالعفاف قد وقع قبل الخطبة وإخفاء الخطيب المخطيء عمداً عن الخطيب الآخر عند عقد الخطبة ، أو إذا كان قد وقع بعد الخطبة .

(هـ) اعتناق أحد الخطيبين الانجيلي غير المذهب الانجيلي أو دينا آخر .

(و) الحكم على أحد الخطيبين بجرم مشين ، أو بالسجن لمدة تتجاوز الستة أشهر .

(ز) انقضاء مدة الخطبة المعينة في المادة ١٤ من هذا القانون ما لم يتم تجديدها بالرضاء المتبادل .

المادة ١٦ - الحق المتبادل بين أحد الخطيبين وورثة الخطيب الآخر .

إذا توفي أحد الخطيبين فللفريق الآخر ان يسترد بحكم من المحكمة كل ما يكون قد قدمه الى الخطيب المتوفى من عربون أو مهر أو هدايا حين الخطبة أو في أثنائها ، وعليه ان يرجع للورثة عند طلبهم كل ما يكون قد قبله من الخطيب المتوفى من هذه الاشياء حين الخطبة وفي أثنائها .

المادة ١٧ - الحق المتبادل بين الخطيبين إذا اتفقا على فسخ الخطبة أو ظهر سبب يمنع زواجهما ولم يكن أحدهما المسبب .

إذا اتفقا الخطيبان على فسخ الخطبة ، أو إذا ظهر سبب يمنع زواج الخطيبين لم يكن أحدهما المسبب فعلى كل من الخطيبين ، إذا طلب منه الفريق الآخر ذلك ، ان يرد للفريق الآخر كل ما يكون قد قبله من الفريق الآخر من عربون أو مهر أو هدايا حين الخطبة أو في أثنائها .

المادة ١٨ - حق الخطيب البريء على الخطيب الناكل المسبب لفسخ الخطبة .

إذا ظهر سبب من أحد الخطيبين يدعو الى فسخ الخطبة أو نكل أحدهما من الخطبة دون سبب قانوني توجب على الخطيب المسبب لفسخ الخطبة أو الناكل عنها دون سبب قانوني أن يعيد للخطيب الآخر كل ما يكون قد قبله من الخطيب الآخر ويخسر كل ما يكون قد قدمه للفريق الآخر من مهر أو عربون أو هدايا عند الخطبة أو في أثنائها . وعلاوة على ذلك فللمحكمة ان تحكم بتعويض تحدد مقداره على الخطيب المسبب لفسخ الخطبة أو الناكل عنها دون سبب قانوني . وليس لصاحب التعويض ان يحول حقه هذا الى شخص آخر ، ولكن يكون لورثة صاحب ذلك الحق بعد وفاته ان يطالبوا بالتعويض إذا اعترف به الخطيب المسبب لفسخ الخطبة أو الناكل عنها دون سبب قانوني ، أو متابعة المطالبة بذلك التعويض إذا كانت دعوى المطالبة به قد رفعت الى المحكمة قبل وفاة الخطيب المطالب . وحكم المحكمة بوجوب التعويض ومقداره يكون مبرما ومرعى الاجراء عند بلوغه الدرجة القطعية .

المادة ١٩ - مهلة المطالبة بحقوق الخطيبين .

بعد سنة من تاريخ فسخ الخطبة بالوفاة أو أي سبب آخر يسقط كل حق للخطيبين أو من يقوم مقامهما في الادعاء فيما يتعلق بالخطبة المفسوخة .

الباب الثالث

في الزواج واحكامه

الفصل الأول

في ماهية الزواج وشروطه

المادة ٢٠ - ماهية الزواج .

الزواج عقد يجري بين ذكر وأنثى يقصد منه الاقتران الجنسي الطبيعي والاشتراك في المعيشة العائلية مدى العمر .

المادة ٢١ - كيف ومتى يتم الزواج .

يتم الزواج بكامل حرية المتعاقدين ورضائهما المتبادل ومصادقة الولي أو الوصي على زواج من كان منهما قاصراً أو محجوراً عليه ، وبعد اجراء المراسيم التي تفرضها الكنيسة التي تعقده .

المادة ٢٢ - شروط الزواج .

يشترط لعقد الزواج ما يلي :

- (أ) ان يكون المتعاقدان عاقلين مستكملي القوى التي تمكنهما من اتمام الاقتران الطبيعي .
- (ب) ان يكون المتعاقدان سالمين من الامراض التناسلية ومن داء السيل والامراض العقلية .
- (ج) ان يكون طالب الزواج قد اتم السنة الثامنة عشرة من العمر اذا كان ذكرا والسادسة عشرة اذا كان انثى .

(د) أن لا يكون بين المتعاقدين صلة وصاية أو ولاية جار حكمها ، أو صلة قرى تمنع اقترانها بموجب المادة ٢٤ من هذا القانون ، أو صلة تبين جار حكمها .

(هـ) ان لا يكون أحد المتعاقدين مرتبطا أو كلاهما مرتبطين بزواج سابق .

(و) يكون كلا المتعاقدين مسيحيين وأحدهما على الأقل انجيليا .

المادة ٢٣ - جواز تزويج القاصر .

يجوز تزويج القاصر الذي لم يتم الثامنة عشرة من العمر والقاصرة التي لم تتم السادسة عشرة في ظروف استثنائية فقط بحكم المحكمة . ويشترط في تزويجهما ان يكونا بالغين .

المادة ٢٤ - الصلة التي تمنع الزواج .

لا يحق لطالب الزواج ان يتزوج :

- (أ) شقيقته (ك) بنته
- (ب) جدته (ل) بنت ابنه
- (ج) حماته (م) بنت بنته
- (د) كنته (ن) بنت أخيه
- (هـ) عمته (ع) بنت أخته
- (و) خالته (س) بنت أبيه
- (ز) زوجة جده (ف) بنت أمه
- (ح) زوجة أبيه (ص) بنت زوجته
- (ط) زوجة عمه (ق) من بينه وبينها صلة وصاية أو ولاية أو تبين
- (ي) زوجة خاله وصاية أو ولاية أو تبين جار حكمها ولا يحق لطالبة الزواج ان تتزوج :
- (أ) شقيقها (ك) ابنها
- (ب) جدها (ل) ابن ابنها
- (ج) حماتها (م) ابن ابنتها
- (د) زوج ابنتها (ن) ابن أخيها
- (هـ) عمها (س) ابن أختها
- (و) خالها (ع) أخاها من أبيها
- (ز) زوج جدتها (ف) أخاها من أمها
- (ح) زوج أمها (ص) ابن زوجها
- (ط) زوج عمتها (ق) من بينها وبينه صلة وصاية أو تبين جار حكمها
- (ي) زوج خالتها

الفصل الثاني

في كيفية عقد الزواج

المادة ٢٥ - الشهادات اللازمة لعقد الزواج

على طالب الزواج ان يستحصل شهادة خطبة من راعي الكنيسة التي ينتمى اليها تثبت عدم وجود مانع يمنع زواجه . وان لم يكن ينتمى الى كنيسة انجيلية فيجب ان يستحصل تلك الشهادة من الرئيس الروحي للكنيسة التي ينتمى اليها وان رفض ذلك الرئيس الروحي اعطاء تلك الشهادة كان على الطالب ان يستحصل عوضا عن شهادة الرئيس الروحي شهادة خطبة مماثلة من دوائر الاحوال الشخصية المدنية الوطنية أو الاجنبية التي يرجع اليها اعطاء الشهادة المذكورة في حال امتناع السلطة المذهبية عن ذلك ، واذا كان قانون الاجنبي لا يعطى في لبنان السلطة الاجنبية الصلاحية لاعطاء هذه الشهادة يستعاض عنها بتحريرات تجريها المحكمة تثبت اطلاق حال الطالب . وعلاوة على الشهادة المار ذكرها على طالب الزواج ان يستحصل شهادة خطبة من طبيب قانوني معروف يثبت عدم وجود مانع طبي يمنع الزواج ، وتصديقا خطيا من وصيه أو وليه اذا كان لا يزال قاصرا أو كان محجورا عليه . ويقدم هاتين الشهادتين وذلك التصديق الى القس المرخص الذي يرغب في اجراء عقد الزواج عن يده .

المادة ٢٦ - ما يجب ان يذكر في شهادة اطلاق حال من سبق ان ارتبط بزواج حل منه .

ان شهادة اطلاق الحال التي تعطى لمن سبق ان ارتبط بعقد زواج حل منه يجب ان تتضمن الاسباب التي دعت الى اطلاق حال المعطى له تلك الشهادة من وفاة أو بطلان زواج أو فسخ زواج أو طلاق .

المادة ٢٧ - مراسيم الزواج الكنسية .

اذا لم ير القس المرخص سببا يمنع الزواج بعد التدقيق في أوراق طالبى الزواج ، وبعد استشارة الهيئة التي تعنى بشؤون الكنيسة التي ينتمى اليها طالبا الزواج أو أحدهما على الأقل ، يجري ذلك القس المرخص المراسيم الكنسية في الوقت والمكان اللذين يعينها بالاتفاق مع طالبى الزواج بحضور شاهدين على الأقل .

المادة ٢٨ - محضر الزواج :

بعد اتمام عقد الزواج وافهام المتعاقدين مآله جيدا ، ينظم محضر يذكر فيه اسم وكنية المتعاقدين وسنهما ومذهبهما وتابعتيهما ، واسم وكنية والديهما ، ومحل اقامة المتعاقدين ، واسم وكنية شاهديهما أو شهودهما ، واسم وكنية

الفصل الرابع

في بطلان الزواج وإبطاله

المادة ٣٤ - متى يكون الزواج باطلاً

يكون الزواج باطلاً :

(أ) اذا كان قد جرى عقده في حال ارتباط
أحد المتعاقدين بزواج آخر جار حكمه .

(ب) اذا كان بين المتعاقدين صلة قرى تمنع
الزواج بموجب المادة ٢٤ من هذا القانون ، ولم
تثبت المحكمة زواج المتعاقدين بحكم خاص .

المادة ٣٥ - متى يبطل الزواج

يبطل الزواج بطلب أحد الزوجين وحكم
المحكمة :

(أ) اذا ثبت ان أحد المتعاقدين لم يكن عاقلاً
عند اجراء العقد .

(ب) اذا لم يكن قد تم فيه الاقتران الجنسي
ولم يكن اتمامه ممكناً بحكم الأطباء والاختصاصيين،
أو اذا لم يكن قد تم فيه الاقتران الجنسي أو
لم يكن للأطباء الاختصاصيين ان يجزموا في
امكان اتمامه أو عدم امكان اتمامه بعد ان يعطى
الزوج أو الزوجة مهلة تعينها المحكمة للمعالجة
لا تزيد عن السنة .

(ج) اذا لم يكن أحد المتعاقدين أو كلاهما في
سن الزواج حين اتمام عقده ، ولم يصادق الولي
أو الوصى على زواج القاصر أو المحجور عليه
منهما ورأت المحكمة بالاجماع موجبا لإبطال
الزواج .

(د) اذا كان عقد الزواج قد تم بخدعة في
الشروط الأساسية لعقده أو باكره أحد
المتعاقدين على قبول العقد .

المادة ٣٦ - حقوق كل من المتعاقدين على

الآخر في حال بطلان الزواج أو إبطاله .

اذا حكمت المحكمة ببطلان الزواج أو إبطاله
تبطل الحقوق والواجبات الزوجية المتبادلة بين
المتعاقدين كما هي مبينة في هذا القانون ، على
ان يكون للمحكمة ان تحكم على الفريق المسبب
لبطلان الزواج أو إبطاله ، بموجب التعويض الى
الفريق الآخر ومقدار هذا التعويض لقاء ما يكون
قد اصابه من الاضرار ، ويكون حكمها بموجب
التعويض ومقداره - متى اكتسب الصفة
القطعية - مبرماً ومرعى الاجراء .

القس المرخص الذي يتم العقد عن يده ، وتصريح
واضح بان المتعاقدين يعتبران المحاكم المذهبية
المنتسبة الى الكنيسة التي ازوجتهما مرجعهما
في احوالهما الشخصية واحوال أولادهما الى أن
يخرجوا عن ولايتهما ، ويخضعان لاحكام تلك
المحاكم بموجب هذا القانون وقانون اصول
المحاكم للطائفة الانجيلية في لبنان وانهما
يتعهدان بتربية أولادهما بموجب تعاليم الكنيسة
التي ازوجتهما . ويوقع المحضر المتعاقدان
والقس المرخص والشاهدان أو الشهود .

الفصل الثالث

في واجبات الزوجين المتخاصمين

المادة ٢٩ - واجبات الزوجين

الزواج يوجب على الزوجين الامانة الزوجية
وحسن المعاشرة والاقتران الجنسي الطبيعي
والتعاون على اعادة الاولاد وتربيتهم ، ويلزمهما
التوارث بموجب شرائع البلاد ، ولكنه لا يوجب
عليهما الانتماء الى مذهب واحد أو طائفة واحدة
من الطوائف المسيحية .

المادة ٣٠ - واجبات الزوج :

الزواج يوجب على الزوج الانفصال على زوجته
واسكانها حسب قدرته وحمايتها .

المادة ٣١ - واجبات الزوجه :

الزواج يوجب على الزوجة اتخاذها اسم عائلة
زوجها ، واطاعته في الامور المباحة ، والاقامة في
المسكن الشرعى الذى يختاره ، ما لم يكن لها
عذر مشروع تفصل في صحته المحكمة المذهبية
التي تعود اليها الفصل في احوال الزوجين
الشخصية .

المادة ٣٢ - مقام الزوج في العائلة .

الزوج رأس العائلة الشرعى الطبيعى ، وله
الحق في تعيين طريق المعيشة العائلية العمومية
بحسب مقدرته ، وضمن المعقول المألوف ، وله
وعليه حق وواجب الولاية الجبرية على الاولاد .

المادة ٣٣ - مقام الزوجة في العائلة .

الزوجة مديرة شؤون المنزل الداخلية ، ولها
الحق ان تنفق من مال زوجها أو على حسابها
في سبيل اللوازم المنزلية ضمن المخصصات التي
يعينها لها زوجها . وفي حالة وفاة الزوج أو
استقاط حقه في الولاية على الاولاد يعود لها الحق
الاول في الوصاية عليهم ، شرط ان تكون حاصلة
على المؤهلات اللازمة للوصاية في نظر المحكمة التي
تعود اليها صلاحية الفصل في احوال الزوجين
الشخصية .

المادة ٣٧ - الى متى نسمع الدعوى المتعلقة بإبطال الزواج

لا تسمع دعوى إبطال الزواج بعد مرور سنة على معرفه صاحب الحق في اقامة الدعوى للسبب الموجب للإبطال .

المادة ٣٨ - امكان الزواج تكرارا لمن يكون زواجه باطلا أو يبطل زواجه .

إذا حكم ببطلان زواج متعاقدين أو إبطال زواجهما ، يمكن لكل منهما ان يتزوج زواجا آخر إذا توفرت لديه الشروط القانونية للزواج .

الفصل الخامس

في فسخ الزواج واحكامه

المادة ٣٩ - متى يفسخ الزواج .

يفسخ الزواج بطلب أحد الزوجين وحكم المحكمة :

(أ) إذا جن أحد الزوجين جنونا مطبقا لا يمكن شفاؤه بشهادة الاطباء الاختصاصيين الذين تعينهم المحكمة . على أنه يحكم للمريض على الصحيح بالاعالة إذا رأت المحكمة موجبا لذلك .

(ب) إذا ثبت بحكم المحاكم المدنية الجزائية ان أحد الزوجين حاول قتل الآخر .

(ج) إذا اعتنق الزوج الآخر ديناً غير الدين المسيحي .

(د) إذا غاب أحد الزوجين ولم يمكن معرفة مكان وجوده ، بعد ان يمر على غيابه خمس سنوات على الاقل ، وبعد ان يتثبت ذلك للمحكمة ، الا في ظروف استثنائية قاهرة ، ويرجع الحكم في تلك الظروف الى بصيرة المحكمة .

(هـ) إذا انقطع أحد الزوجين عن مساكنة الآخر مدة لا تقل عن الثلاث سنوات ، ولم تفلح جهود المحكمة باقناعه بالرجوع الى المساكنة الزوجية . وطلب الزوج الآخر فسخ الزواج . على أنه يكون للمحكمة في هذه الحال ان تؤخر حكم الفسخ مدة لا تتجاوز السنتين لاعطاء الزوجين مهلة أخرى كافية للمصالحة .

المادة ٤٠ - حقوق الزوجين بعد فسخ الزواج

(أ) إذا حكمت المحكمة بفسخ الزواج لسبب الجنون المطبق فلها ان تحكم بموجب اعالة الزوج العاقل للزوج المصاب بالجنون ، وعليها حينئذ أن تعين المبلغ الذي على الزوج العاقل ادائه للاعالة وكيفية اداء هذا المبلغ ويكون حكم المحكمة هذا ، متى اكتسب الصفة القطعية ، ملزما على الزوج العاقل .

(ب) إذا حكمت المحكمة بفسخ الزواج لسبب من الاسباب المبينة في المادة ٣٩ من هذا القانون ، بما عدا الجنون المطبق ، تبطل الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين ، وللمحكمة ان تحكم بوجوب التعويض لأحد الزوجين على الآخر وبمقدار هذا التعويض ، ويكون حكم المحكمة هذا بوجوب التعويض ومقداره ، بعد اكتسابه الصفة القطعية ، ملزما على الزوجين ومرعى الاجراء .

المادة ٤١ - امكان زواج من يفسخ زواجه تكرارا .

يمكن لمن يفسخ زواجه أن يتزوج مرة أخرى إذا اكتملت لديه الشروط القانونية للزواج .

الفصل السادس

في الطلاق واحكامه

المادة ٤٢ - متى يطلق أحد الزوجين من الآخر

يطلق أحد الزوجين من الآخر إذا ثبت عليه فعل الزنا ، وطلب الزوج الآخر الطلاق من المحكمة .

المادة ٤٣ - حق المطلق والمطلقة على المطلق والمطلقة .

لا حق للمطلقة والمطلقة المحكوم عليهما على الزوج الآخر . أما حق المطلق والمطلقة المحكوم لهما على الزوج الآخر فهو محصور في التعويض الذي تفرض المحكمة وجوبه ومقداره . ويكون حكم المحكمة بوجوب التعويض ومقداره ، متى اكتسب الصفة القطعية ، مبرما ومرعى الاجراء .

المادة ٤٤ - امكان الزواج بعد الطلاق .

يجوز للمطلق والمطلقة ان يتزوجا مرة أخرى بعد صدور الطلاق واكتسابه الصفة القطعية إذا تمت لديهما الشروط المؤهلة للزواج بموجب هذا القانون . اما المطلق أو المطلقة فلا يجوز تزويجهما مرة أخرى الا بقرار تصدره المحكمة التي حكمت بطلاقهما ، وبعد مرور خمس سنوات على الاقل على اكتساب حكم الطلاق الصفة القطعية ، وبعد استدعاء نائب الطائفة الحقوقية وسماع دفاعه بصفته شخصا ثالثا لازما .

المادة ٤٥ - الى متى تسمع دعوى الطلاق .

(أ) لا تعود تسمع دعوى الطلاق بعد مرور ستة أشهر على معرفة طالب الطلاق السبب الموجب للطلاق ، أو بعد مرور خمس سنوات على حدوث ما يوجبه .

الباب الرابع في البنوة وأحكامها

الفصل الاول

في البنوة الشرعية وحقوق الأولاد الشرعيين وواجباتهم

المادة ٥٠ - ماهية البنوة الشرعية

البنوة الشرعية هي البنوة الحاصلة من زواج شرعى .

المادة ٥١ - متى يعتبر الولد شرعيا

الولد الذى يولد فى اثناء مساكنة الزوجين معا ، أو الذى يولد بعد انفصال الزوجين لآى سبب كان بـمدة لا تتجاوز الثلاثـاية يوما من انفصال الزوجين . يعتبر ولدا شرعيا ما لم يـقم دليل قاطع على انه شرعى . اما الولد الذى يولد بعد ثلاثـئة يوم من انفصال الزوجين لآى سبب كان فلا يعتبر شرعيا لـدينك الوالدين ما لم يعترف الزوج ببنوته .

المادة ٥٢ - متى يبطل حق الزوج باقامة الدعوى بعدم شرعية الولد .

لا يحق للزوج اقامة الدعوى بعدم شرعية الولد بعد مرور ثلاثة أشهر على معرفته عن وقوع الولادة مع مراعاة المهـل الاضافية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون اصول المحاكمات للطائفة الانجيلية فى لبنان .

المادة ٥٣ - على من تقام دعوى عدم شرعية الولد .

يمكن للزوج اقامة دعوى عدم شرعية الولد على الزوجة أو على الولد أو عليهما كليهما .

المادة ٥٤ - متى لا يكون للزوج حق انكار بنوة الولد الشرعية .

لا يحق للزوج انكار بنوة الولد الشرعية اذا ولد بعد مرور مائة وثمانين يوما على عقد الزواج الشرعى على الأقل ما لم يبرهن انه ليس ابا لذلك الولد .

المادة ٥٥ - متى يثبت عدم شرعية الولد دون دعوى .

اذا ثبت ان الحمل قد وقع فى اثناء انفصال الزوجين الفعلى ، أو ان الولادة قد حصلت قبل مرور مائة وثمانين يوما على عقد الزواج الشرعى لا يكون الزوج مكلفا باقامة أى دليل آخر لاثبات عدم شرعية البنوة .

(ب) لا تسمع دعوى الطلاق بعد ان يصفح الطالب صراحة أو ضمنا عن الزوج المذنب .

(ج) لا تقبل دعوى الطلاق على ميت وتسقط دعوى الطلاق بموت المدعى عليه .

الفصل السابع

فى الهجر وأحكامه

المادة ٤٦ - ماهية الهجر .

الهجر تباعد الزوجين احدهما عن الآخر بسبب منافرة بينهما ويزول بالمصالحة .

المادة ٤٧ - أسباب الهجرة والواجب المترتب على مسببه .

اذا تنفصت عيشة احد الزوجين واصبحت مرة فوق احتماله لسوء معاملة الآخر المتواصلة، ولم تفلح وسائل المصالحة بينهما، وطلب الهجر، جاز للمحكمة أن تحكم به لمدة معينة ، أو الى ان يصالحا ، أو الى ان ينفذ حكم المادة ٣٩ من هذا القانون . فاذا كان الزوج هو المسبب وجبت عليه النفقة للزوجة ولأولاده الذين فى حكم رضاعتها أو حضانتها ، ويكون حكم المحكمة بوجوب النفقة ومقدارها ، متى اكتسب الصفة القطعية مبرما ومرعى لاجراء .

المادة ٤٨ - حكم النفقة التى تستوفى فى اوقاتها .

اذا لم تستوف الزوجة النفقة فى اوقاتها تبقى لها ذمة على زوجها لا يبطلها موت الزوج .

الفصل الثامن

المادة ٤٩ - وجوب العدة ومدتها .

على الزوجة اذا توفى زوجها ، أو حكمت المحكمة ببطلان زواجها أو ابطاله أو فسخه ، أو حكمت لها بالطلاق ، أن تعتد ثلاثة أشهر بعد وفاة زوجها أو صدور حكم المحكمة ببطلان زواجها أو ابطاله أو فسخه ، أو حكم المحكمة لها بالطلاق . واذا ارادت بعد ذلك أن تتزوج قبل أن يكون قد مر على وفاة زوجها أو صدور حكم المحكمة ببطلان الزواج أو ابطاله أو فسخه، أو حكم المحكمة . لها بالطلاق ، تسعة أشهر ، أو قبل أن تضع حملها اذا كان حاملا ، وجب عليها أن تستحصل شهادة طبية تنفى كونها حاملا .

الفصل الثاني

في البنوة الشرعية وحقوق الأولاد غير الشرعيين وواجباتهم

المادة ٦١ - ماهية البنوة غير الشرعية .

البنوة غير الشرعية هي البنوة الحاصلة من اقتران غير شرعى .

المادة ٦٢ - كيف تصبح البنوة غير الشرعية شرعية .

يمكن تحويل البنوة غير الشرعية الحاصلة من اقتران رجل وامرأة طليقين أو متزوجين زواجا شرعيا جار حكمه الى بنوة شرعية بزواج الأبوين زواجا شرعيا بموجب هذا القانون . ولا يمكن تحويل البنوة غير الشرعية الى بنوة شرعية فى حال ارتباط أحد الأبوين أو كليهما بزواج شرعى جار حكمه .

المادة ٦٣ - حق الولد غير الشرعى وأمه باقامة الدعوى على الأب .

يحق للولد الغير الشرعى المولود من أبوين طليقين ولأمه أن يقيما الدعوى مجتمعين أو منفردين على الأب للاعتراف بالابوة غير الشرعية ، وإذا اثبتت تتوجب على الأب النفقة على الولد . ويسقط حق المذكورين باقامة الدعوى بعد مرور سنة على الولادة .

ولا يحق للولد غير الشرعى المولود من أبوين مرتبطين أو مرتبط أحدهما بزواج شرعى جار حكمه ولا لأمه أن يقيما الدعوى على الأب لاثبات البنوة .

المادة ٦٤ - حق الولد غير الشرعى على أمه وحقوق التوارث بين الولد غير الشرعى ووالديه

لكل ولد غير شرعى على أمه حق الرضاعة والحضانة والولاية والوصاية والنفقة الى أن يبلغ سن الرشد . أما حقوق التوارث بين الولد غير الشرعى ووالديه فإنها تخضع للأنظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء .

الباب الخامس

في التبني

الفصل الاول

في ماهية التبني واحكامه

المادة ٦٥ - ماهية التبني

التبني عقد بين انسان وآخر تصبح بموجبه نسبة أحدهما الى الآخر كنسبة الولد الى والده أو والدته ، وهو لا يجرى سوى باتفاق عاقلين

المادة ٥٦ - متى يكون لشريك الولد فى الارث أو لمن يحرم من الارث بسبب الولد الحق باقامة الدعوى لاثبات عدم شرعية البنوة .

إذا توفى الزوج أو فقد قوة الإدراك قبل مرور الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من هذا القانون ، أو إذا غاب الزوج وكان محل اقامته مجهولا ، أو استحال اطلاعه على الولادة لآى سبب كان يحق لشركاء الولد فى الارث أو لمن يحرمون من الارث بسببه أن يقيموا الدعوى بعدم شرعية البنوة فى خلال ثلاثة أشهر بعد معرفتهم عن وقوع الولادة .

المادة ٥٧ - متى يبطل كل حق باقامة دعوى عدم شرعية البنوة .

بعد اعتراف الزوج بشرعية البنوة صراحة أو ضمنا أو بعد الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة ٥٢ والمادة ٥٦ من هذا القانون لا تسمع دعوى عدم شرعية البنوة ، ما لم يكن من له حق اقامة تلك الدعوى قد خدع وحمل على الاعتراف بالبنوة أو على عدم منازعته شرعيتها ، فحينئذ يعطى صاحب حق اقامة الدعوى ثلاثة أشهر لاقامتها من تاريخ اكتشافه الخدعة المذكورة .

المادة ٥٨ - متى تصبح بنوة الولد المولود من زواج غير شرعى .

تصبح بنوة الولد المولود من زواج غير شرعى شرعية بمجرد عقد زواج والديه بموجب هذا القانون بشرط الا يكونا مرتبطين أو يكون أحدهما مرتبطا بزواج آخر جار حكمه حين حصول الحبل به .

المادة ٥٩ - حقوق الولد الشرعى أو الولد الذى تصبح بنوته شرعية .

الولد الشرعى أو الولد الذى تصبح بنوته شرعية بموجب المادة ٥٨ من هذا القانون يأخذ اسم عائلة أبيه ويرث من والديه ، وله عليهما - الى أن يبلغ سن الرشد - حقوق الرضاعة والحضانة والولاية والنفقة كما هى مبينة فى نصوص هذا القانون .

المادة ٦٠ - واجبات الولد الشرعى أو الولد الذى تصبح بنوته شرعية .

على الأولاد الشرعيين والأولاد الذين تصبح بنوتهم شرعية بموجب المادة ٦٨ من هذا القانون أن يطيعوا والديهم فى جميع الأمور المباحة ، ويعولواهم فى العسر والعجز ، ويورثوهم بموجب قوانين البلاد المرعية الاجراء .

مسيحيين وبتمام حريتهما ، وبموافقة ولي أو وصي القاصر أو المحجور عليه منهما ، وبقرار من المحكمة .

المادة ٦٦ - شروط التبني

يشترط في التبني ان يكون المتبني اكبر سناً من المتبني بثمانى عشرة سنة كاملة على الأقل، وأن يكون انجاليا حسن السيرة غير متزوج ، أو متزوج وليس له اولاد ولا أمل له بأولاد من الزواج الذى يربطه حين التبني .

المادة ٦٧ - عدم جواز تبني احد الزوجين احدا دون موافقة الزوج الآخر .

لا يجوز لمتزوج أو متزوجة ان يتبنى أو تتبنى احدا دون موافقة الزوج الآخر .

المادة ٦٨ - ما للمتبنى وعليه من الحقوق والواجبات ازاء المتبنى .

للمتبنى من الحقوق على المتبنى وعليه من الواجبات للمتبنى ما للأولاد الشرعيين على والديهم وعليهم الى والديهم من الحقوق والواجبات ، ما عدا حقوق الارث التى تكون خاضعة للأنظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء .

المادة ٦٩ - حق الام الطبيعية وواجبها في رضاعة ابنها المتبنى وحقوق المتبنى الأخرى على اقربائه الطبيعيين .

التبني لا يبطل حق وواجب الام الطبيعية في الرضاعة ، ولا يفقد المتبنى من الحقوق الأخرى على اقربائه الطبيعيين ، سوى بقدر ما يتنازل عنه المتبنى بعد بلوغه سن الرشد بتمام حريته .

المادة ٧٠ - ابطال التبني

يمكن ابطال التبني باتفاق المتبنى والمتبنى ومصادقة المحكمة ، أو بحكم المحكمة بناء على طلب أحدهما أو طلب الوصى أو ولي المتبنى القاصر أو المحجور عليه ، اذا رأت المحكمة وجوباً لذلك .

الباب السادس

في الرضاعة والحضانة

الفصل الاول

في الرضاعة

المادة ٧١ - زمن الرضاعة

زمن الرضاعة سنتان من يوم الولادة .

المادة ٧٢ - حق وواجب الأم في ارضاعها اولادها .

تتولى الأم ارضاع اولادها ، مطلقة أو غير مطلقة ، ملفى زواجها بسبب آخر أو غير ملفى، مادامت حالتها العقلية والصحية تسمح بذلك .

المادة ٧٣ - حق تعيين المرضع اذا استحال ارضاع الأم اولادها .

اذا توفيت الأم أو أصيبت بمرض يمنع ارضاعها اولادها ، أو استحال الزامها ارضاع اولادها لسبب آخر ، يرجع حق تعيين المرضع الى الأب العاقل ، ثم لذوى الأب ، ثم لذوى الأم المسيحيين العاقلين ، الأقرب فالأقرب .

الفصل الثانى

في الحضانة

المادة ٧٤ - مدة الحضانة

مدة الحضانة من انتهاء زمن الرضاعة الى أن يكمل الولد السنة السابعة من العمر .

المادة ٧٥ - حق الأم في حضانة اولادها

الأم أحق بحضانة اولادها اذا كانت غير مرتبطة برجل غير والدهم وعرفت بحسن السيرة والأخلاق وبالمقدرة على تربية الاولاد وصيانتهم .

المادة ٧٦ - حق الحضانة أو تعيين من يتولاها في حال عدم امكان حضانة الأم اولادها .

اذا توفيت الأم أو لم تتوفر فيها الشروط التى تخولها حق الحضانة بموجب المادة ٧٥ من هذا القانون ، يعود حق وواجب حضانة الولد الى أبيه العاقل أو الى من يعينه أبوه العاقل .

الباب السابع

في الولاية والوصاية

الفصل الاول

في بلوغ القاصر سن الرشد وفي تولي القاصر

بعض شئونه وفي انتقال الولاية

أو الوصاية على القاصرة

المادة ٧٧ - متى يصبح القاصر راشدا

يصبح القاصر راشدا بمجرد بلوغه سن الرشد المقرر في الأنظمة والقوانين المدنية .

المادة ٧٨ - امكان تصرف القاصر ببعض شؤونه .

يمكن للقاصر أن يتصرف ببعض شؤونه بتفويض وليه أو وصيه ، على أن مسئولية هذا التصرف بموجب هذا التفويض تبقى على الولي أو الوصي .

المادة ٧٩ - تحويل الولاية أو الوصاية على القاصرة الى زوجها أو الى ولي زوجها أو وصيه .

إذا تزوجت القاصرة بترخيص وليها أو وصيها تنتقل الولاية أو الوصاية عليها الى زوجها الراشد ، وإن يكن الزوج راشداً فالى وليه أو وصيه .

الفصل الثاني

في الولاية

المادة ٨٠ - الولاية الجبرية

متى انتهت مدة الحضانة يسلم الولد الى أبيه العاقل، فيتولى الأب على الابن ولاية جبرية تلزمه تربية الابن وتعليمه وتهذيبه وتدريبه جميع شؤونه ، وتفرض عليه الاتفاق على الابن بقدر استطاعته ، أى استطاعة الأب ، وتخوله حق النيابة عن الابن في كل الأمور التي تجوز فيها النيابة ، ويدوم حكم هذه الصلاحيات والواجبات الى أن يصبح الابن القاصر راشداً .

المادة ٨١ - الى من تعود صلاحيات وواجبات الولاية بعد الأب .

إذا توفى الأب أو لم تتوفر فيه الأهلية للولاية على القاصر تعود صلاحيات وواجبات الولاية الى الوصي القانوني على القاصر أو الأوصياء القانونيين الذين يشتركون بالوصاية به على القاصر .

الفصل الثالث

في الوصاية

المادة ٨٢ - الوصي المعين بوصية الأب .

يحق للأب أن يقيم بوصيته قبل وفاته وصياً أو أكثر على أولاده القاصرين .

المادة ٨٣ - من يعين الوصي اذا لم يعينه الأب بوصيته ومن يعين ذلك الوصي

إذا لم يقم الأب بوصيته وصياً أو أكثر على أولاده القاصرين تعين المحكمة وصياً أو أكثر على أولئك الأولاد القاصرين في خلال شهر بعد وفاة الأب ليتولى أو يتولوا شئون أولئك القاصرين

جميعها ما عدا ادارة أموال القاصرين متى تجاوزت قيمتها الخمسة آلاف ليرة لبنانية ، فإن ادارة هذه الأموال تكون حينئذ خاضعة للاحكام المنصوص عليها في الفصل الرابع من الباب السابع من هذا القانون .

المادة ٨٤ - امكان تعيين الأوصياء الاضافيين

إذا تعذر على المحكمة وجود وصي يمكنه القيام بادارة أموال القاصر وتربيته وتعليمه وتهذيبه في آن واحد فلها أن تعين وصيين أو أكثر ، فتتيط أن تحدد صلاحياتهما أو صلاحياتهم ، فتتيط بكل منهما أو بكل منهم تدبير قسم من شئون القاصر المادية أو الروحية .

المادة ٨٥ - الأولوية في تعيين الوصي

تتبع المحكمة في تعيين الوصي على القاصر الأولوية التالية - ما لم توجب اعتبارات أخرى بتعيين على غير هذا الترتيب - وتقدير هذه الاعتبارات يعود الى بصيرة المحكمة. أما الترتيب المار ذكره فهو : الأم ، فأبو الأب ، فالأقرب الأقرب من عائلة الأب ، فالأقرب من عائلة الأم المسيحيين العاقلين .

المادة ٨٦ - عدم جواز تعيين الوصي الذي تتعارض مصالحته مع مصلحة القاصر .

في تعيين الوصي يجب أن تؤمن المحكمة عدم تصادم مصلحة القاصر مع مصلحة الوصي فلا تعين وصياً من كانت مصالحته تتصادم مع مصلحة القاصر .

المادة ٨٧ - تعيين من يخلف الوصي المتوفى

إذا توفى الوصي في أثناء وجوب دوام الوصاية تعين المحكمة وصياً آخر ليخلف الوصي المتوفى في ادارة شئون القاصر ، وذلك في خلال شهر بعد الوفاة التي توجب هذا التعيين .

المادة ٨٨ - فصل الوصي العاجز أو المسمى الى مصلحة القاصر .

إذا رأت المحكمة أن الوصي يضر مصلحة القاصر عاجزاً أو عمداً كان عليها أن تعزل ذلك الوصي وتعين من يخلفه ، ولا فرق في ذلك إذا كان الوصي معينا بوصية الاب المتوفى أو بقرار من المحكمة .

المادة ٨٩ - الاشراف على مصلحة القاصر قبل المباشرة بممارسة الوصاية .

الى أن يبدأ الوصي ممارسة وصايته ، يتولى رئيس المحكمة الاشراف على شئون القاصر

فيسعى بكل الطرق القانونية لدفع الضرر عن القاصر أو التعدي على حقوقه .

المادة ٩٠ - فرض الضمانات على الوصى والاعفاء منها .

للمحكمة أن تفرض الضمانات على الوصى لتأمين مصلحة القاصر ولها أن تعفى الوصى من هذه الضمانات، ولا فرق في ذلك إذا كان الوصى معيناً بوصية الأب المتوفى أو بقرار من المحكمة .

المادة ٩١ - متى تبدأ ممارسة الوصاية

لا يحق للوصى أن يبدأ ممارسة وصايته قبل أن تبلغه المحكمة خطأ قرارها بتعيينه أو بتثبيت وصية الأب المتوفى المعين بموجبها .

المادة ٩٢ - جرد أموال القاصر وممتلكاته

قبل تسليم أموال القاصر وممتلكاته إلى الوصى يجب أن تجرد هذه الأموال والممتلكات وتدوّن في بيان مفصل على نسختين يوقعهما رئيس المحكمة - أو من تنتدبه المحكمة لتوقيعها والوصى ، وتسلم نسخة منهما إلى الوصى وتحفظ النسخة الأخرى في المحكمة في ملف القاصر الخاص بعد تسجيلها .

المادة ٩٣ - صلاحيات الوصى وواجباته .

للوصى من الصلاحيات وعليه من الواجبات بقدر ما تخوله وصية الأب المتوفى التي تثبتتها المحكمة أو تطلبه منه هذه الوصية ، أو بقدر ما تخوله إياه أو تطلبه منه المحكمة التي عينته في قرارات تبلغه إياها خطأ وتأخذ منه أشعاراً بوصولها وقبولها على أن هذه الصلاحيات والواجبات - في الحالين - لا يجب أن تتعدى الحد المنصوص عليه في الفصل الرابع من الباب السابع من هذا القانون وما تجيزه الأنظمة والقوانين المدنية المرعية الإجراء .

المادة ٩٤ - المعلومات التي يجب أن يقدمها الوصى للمحكمة .

على الوصى أن يقدم إلى المحكمة تقريراً سنوياً مفصلاً عن أعمال وصايته وحساباً دقيقاً عن أحوال القاصر التي تحت وصايته ، وعليه علاوة على ذلك أن يطلع المحكمة - أو من تنتدبه أحواله متى طلبت منه المحكمة أو طلب منه منتدبها ذلك ، وتحفظ جميع هذه المعلومات في المحكمة في ملف القاصر الخاص .

المادة ٩٥ - مكافآت الوصى .

تنحصر مكافآت الوصى على اتعاب الوصاية بما تعينه له المحكمة بقرارات تبلغه إياها خطأ وتأخذ منه أشعاراً باستلامها والموافقة عليها .

المادة ٩٦ - مرجع الوصى فيما يتعلق بالوصاية .

مرجع الوصى في كل ما يتعلق بالوصاية على القاصر والدعاوى والموجبات الناتجة عن هذه الوصاية هو المحكمة المذهبية التي تكون قد ثبتت وصايته أو عينته وصياً .

الفصل الرابع

في القيم على أموال القاصر

المادة ٩٧ - متى يعين القيم على أموال القاصر ومن يعينه .

متى تجاوزت أموال القاصر الخمسة آلاف ليرة لبنانية لا يعود للوصى الحق بإدارتها بل أن ادارتها حينئذ تكون منوطة بقيم تعينه المحكمة المدنية الصالحة بناء على طلب المحكمة المذهبية أو الوصى الذي تعينه هذه المحكمة الأخيرة أو النائب العام أو أي ذي مصلحة .

المادة ٩٨ - متى يصرف النظر عن تعيين القيم

إذا تبين للمحكمة المدنية الصالحة أن نصيب القاصر من ريع أمواله لا يزيد عن احتياجات القاصر بنسبه حالة يصرف النظر عن تعيين القيم ويكتفى بالوصى .

المادة ٩٩ - جواز تعيين الوصى قيماً .

يجوز أن يكون الوصى قيماً ، وإذا كان كذلك يتوجب عليه تقديم الضمانات الخاصة التي تراها المحكمة المدنية الصالحة لازمة لصيانة حقوق القاصر بالإضافة إلى الضمانات التي يمكن أن تفرض المحكمة المذهبية عليه تقديمها .

المادة ١٠٠ - مؤهلات القيم .

المفروض أن يكون القيم على أموال القاصر الانجيلي انجيلياً مزوداً بشهادة حسن سيرة من المحكمة المذهبية .

المادة ١٠١ - واجبات القيم إزاء المحكمة المذهبية والوصى .

(أ) على القيم أن يقدم إلى الوصى المال اللازم لاعاله القاصر بطلب من الوصى تصدقه المحكمة المذهبية ، ويجب أن يكون هذا المال الذي يقدم للاعالة متناسباً مع أحوال القاصر المالية ، وإذا حصل خلاف في هذه النسبة فالنظر في هذا الخلاف والحكم فيه يعود إلى المحكمة المدنية الصالحة .

(ب) على القيم أن يقدم إلى رئيس المحكمة التي تعينه تقريراً سنوياً مفصلاً عن أموال القاصر

الفصل الثاني

في علاقة المحاكم المذهبية الانجيلية
بالتوارث واحكامه

المادة ١٠٥ - ما هو شأن المحاكم المذهبية
الانجيلية فيما يتعلق بالتوارث واحكامه .

فيما عدا ما نصت عليه المادة ١٠٤ من هذا
القانون لا شأن للمحاكم المذهبية الانجيلية في
احكام الارث وموجباته . اما السلطات المذهبية
الانجيلية التي تعود اليها حفظ سجلات العائلة
الانجيلية فان صلاحياتها فيما يتعلق بتك الاحكام
والموجبات تنحصر باعطاء الشهادات - لمن يطلبها
من الورثة أو وكلائهم القانونيين - بما يستخلص
من السجلات المحفوظة لديها عن هوية من يتركهم
المورث من الورثة ونسبتهم الى المورث . وفيما
عدا ذلك تعود كل الامور المتعلقة بالارث كحصر
الارث وتوزيع الانصبة والدعاوى والموجبات
المتعلقة بهوية الورثة وحقوقهم الى المحاكم المدنية
ذات الاختصاص .

الباب التاسع

في الوصية

الفصل الأول

في ماهية الوصية وشروطها

المادة ١٠٦ - ماهية الوصية .

الوصية عقد يعقده المالك لبيان ارادته في
كيفية تقسيم امواله المنقولة وغير المنقولة أو
بعضها بعد وفاته .

المادة ١٠٧ - حق الانجيلي العاقل في الوصية

كل انجيلي راشد عاقل له الحق أن يوصي
بجميع موجوداته من منقول وغير منقول لمن يشاء ،
وارثا كان أو غير وارث ، الا اذا توفي الموصي عن
أب أو أم أو زوجة أو زوج أو أولاد ذكورا كانوا
أو أناثا ، فان لهؤلاء المذكورين ولكل منهم منفردا
حقا لا يمكن الموصي أن يحرمهم أو يحرمه أياء اذا
كانوا احياء بعد موته .

المادة ١٠٨ - ما يخص من تركه الموصي لكل
من الورثة الطبيعيين قبل تنفيذ الوصية .

يخصص من تركه الموصي قبل تنفيذ الوصية
ما يأتي :

١ - عشرون في المائة للزوج أو الزوجة ،
 وخمسة عشر في المائة لكل من الأب والام الأحياء
بعد موته . اذا لم يكن للموصي أولاد ذكورا كانوا
أو أناثا أحياء بعد موته .

التي يديرها ترسل منه نسخة الى المحكمة
المذهبية فتحفظها هذه المحكمة الاخيرة في ملف
القاصر الخاص ، ولرئيس المحكمة المدنية
الصالحه أو لمن ينتدبه هذا الرئيس ، حق
محاسبة القيم كلما رأى لزوما لذلك ، على أنه
يحق للموصي أن يطلب محاسبة القيم بواسطة
المحكمة المدنية الصالحة بتفويض المحكمة المذهبية
التي تكون قد عينته (أي عينت الوصي) أو
ثبتت تعيينه .

الفصل الخامس

في المقصود بكلمة « محكمة » وكلمتي
« محكمة مذهبية » في هذا الباب من
القانون

المادة ١٠٢ - ما يقصد بكلمة « محكمة »
وكلمتي « محكمة مذهبية » في هذا الباب من
القانون .

المقصود بكلمة « محكمة » وكلمتي « محكمة
مذهبية » في هذا الباب من القانون محكمة
الفرقة الانجيلية التي ينتمي اليها القاصر أو
الولي الاقرب الى محل اقامة القاصر في لبنان .

الباب الثامن

في الارث واحكامه

الفصل الأول

في ماهية التركة وتحريرها

المادة ١٠٣ - ماهية التركة .

التركة هي كل ما يتركه المتوفى من اموال
منقولة وغير منقولة .

المادة ١٠٤ - متى يكون من صلاحية المحكمة
المذهبية الانجيلية تحرير التركة وميعاد هذا
التحرير وكيفيته .

يدخل في اختصاص المحكمة المذهبية
الانجيلية تحرير التركة في حال وجود انجيلي
قاصر سنا بين الورثة ، وتحرر التركة حينئذ
بمحضر ينظمه رئيس هذه المحكمة - أو من
ينتدبه هذه المحكمة - في أقرب فرصة ممكنه
بعد وفاة المورث وفي المحل الاخير لسكن المورث ،
وذلك بالاشتراك مع أحد الاقارب الادنين ومختار
المحل المذكور وينظم من هذا المحضر نسختين
تسلم احدها للنائب العام المدني وتحفظ
النسخة الاخرى في المحكمة المذهبية الانجيلية
في ملف القاصر الخاص .

(ب) خمسون في المائة للأولاد ذكورا كانوا أو اناثا الأحياء بعد موته ، اذا لم يكن معهم للموصي زواج أو زوجة وأب وأم أحياء بعد موته . وهذه الخمسون في المائة توزع كلها بالسوية على الاولاد ذكورا كانوا أو اناثا ، أو تكون بكاملها نصيب الموجود منهم وحده حيا ذكرا أو أنثى .

(ج) اذا وجد مع أولاد الموصي الأحياء بعد موته زوج أو زوجة وأب وأم أحياء بعد موته . فان حصص الأحياء منهم تكون عشرة في المائة للزوج أو الزوجة ، خمسة في المائة لكل من الاب والام ، وثلاثون في المائة للأولاد توزع عليهم بالسوية ذكورا كانوا أم اناثا ، أو تكون بكاملها نصيب الموجود منهم حيا ذكرا كان أو أنثى .

الفصل الثاني

في تعديل الوصية وطرق تسجيلها

المادة ١٠٩ - حق الموصي في تعديل وصيته

يحق للموصي العاقل الراشد ان يعدل أو يغير وصيته كلما شاء ذلك .

المادة ١١٠ - متى تكون الوصية نافذة

الوصية الخطية الموقع عليها من الموصي بخط يده ، أو التي تذييل بطابع « بصمة » اصبح انوقع في موقع رسمي أمام شهود ، والمتممة في الشروط التي تنص عليها المادة ١١١ من هذا القانون ، هي وحدها نافذة دون خلافها ، ويكون معمولا بها دون دعوى أو حكم . اما الدعاوى المنبثقة عن هذه الوصية فهي من صلاحية المحاكم المدنية ذات الاختصاص .

المادة ١١١ - كيف تصدق وتسجل الوصية

يصدق كل من كاتب العدل أو رئيس أية محكمة مدنية أو محكمة انجيلية مذهبية على التوقيع الذي يوقعه الموصي أمامه على صك الوصية بحضور اربعة شهود راشدين من تابعة الجمهورية اللبنانية ، الذين لا منفعة لهم ، دون ان يطلب احد منهم على مندرجاتها ، اذا طلب منهم ذلك الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة . واما الموصي الامي فتسجل وصيته وتتل على امام الشهود قبل ان يوقعها ، ويذكر ذلك في عبارة التصديق عليها . فاذا كان الموصي يعرف القراءة والكتابة وطلب عدم الاطلاع على وصيته ، تتم معاملة التصديق على التوقيع على الوجه الآتي ، وتكون عبارة التصديق الواردة في صك الوصية بعد التصديق عليها هكذا :

« انني اصادق على صحة توقيع فلان الموصي بخط يده على صك هذه الوصية المدرج بتاريخ

هذه المصادقة الواقع في تاريخ كذا شهر كذا سنة كذا أمامي أنا فلان وأما الشهود فلان وفلان وفلان من التابعة اللبنانية ، بعد ان ثبت لدى امامه بالقراءة والكتابة وبعد ان قرر ان له تمام المعرفة بمندرجاتها دون ان يطلع احد عليها » .

المسجل

الشهود

فلان

فلان فلان فلان

ثم يكتب المسجل امام الرقم في دفتر التسجيل هذه العبارة :

« قد تم التصديق على توقيع فلان الموصي الثابت لدى معرفته القراءة والكتابة ، وقد وقع بخط يده على وصيته مستورة امامي انا فلان وامام الشهود فلان وفلان وفلان من التابعة اللبنانية في تاريخ كذا يوم كذا شهر كذا سنة كذا » .

المسجل

الشهود

فلان

فلان فلان فلان

واذا طلب الموصي الذي لا يعرف القراءة والكتابة تسجيل وصيته بحرفيتها تجري بخصوصه المعاملة الآتي ذكرها التي يصير تطبيقها على وصيه الامي وهي :

تدرج الوصية بحرفيتها في السجل ، ثم تتلى على الموصي امام الشهود ، ثم يطبع الموصي طابع « بصمة » اصبعه امام المسجل والشهود ، ثم يكتب المسجل امام الرقم في دفتر التسجيل وعلى صك الوصية الذي يبقى في يد الموصي هذه العبارة :

« انني اصادق على صحة طابع « بصمة » اصبع الموصي المطبوع امامي انا فلان وامام الشهود فلان وفلان وفلان على صك هذه الوصية المسجلة بتاريخ هذه المصادقة الواقع في كذا يوم كذا شهر كذا سنة كذا بعد أن صار تلاوتها عليه » .

المسجل

الشهود

فلان

فلان فلان فلان

الباب العاشر

في الوقف واحكامه

الفصل الأول

في ماهية الوقف وشروطه العامة

المادة ١١٢ - ماهية الوقف :

الوقف حبس العين على ملك الواقف أو ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة لفرد أو جماعة معينين .

المادة ١١٣ - كيفية عقد الوقف .

يعقد الوقف بوصية الموصى قبل موته أو بعقد خاص منظم بحضور شاهدين على الأقل ، موقع من الواقف والشاهدين أو الشهود ، ومصدق من الدوائر المدنية ذات الاختصاص ، أو من رئيس محكمة مذهبية .

المادة ١١٤ - شروط الوقف العامة .

يشترط في الوقف ان يكون مؤبدا لفظا ومعنى ، وان يكون محدودا من منقول أو غير منقول ، وان يكون ملك الواقف ، وأن لا يكون محجوزا أو مرهونا أو موقوفا هربا من دين . وان يكون ثبوته مربوطا بشرط ، وان يكون الواقف عند عقده في الحالة التي تخوله حق التصرف بملكه .

الفصل الثاني

في الاوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير

المجمع الاعلى والمحاكم والسلطات الانجيلية المذهبية الاخرى

المادة ١١٥ - الاوقاف التي تدخل في صلاحية

تدبير المجمع الاعلى .

يدخل في صلاحية المجمع الاعلى تدبير شؤون الاوقاف الآتي بيانها :

(أ) الاوقاف التي تحبس لمنفعة الطائفة الانجيلية عموما ، أو لمنفعة كنائس الطائفة الانجيلية جميعها ، أو لمؤسسات الطائفة الانجيلية الخيرية والتهديبية العامة ، ولا تخصص للانتفاع بها فرقة أو فرق انجيلية ، أو كنيسة أو مؤسسة أو مؤسسات تابعة لفرقة أو فرق انجيلية .

(ب) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فرقة أو فرق أو كنيسة أو كنائس أو مؤسسة أو مؤسسات معينة من فرق أو كنائس أو مؤسسات الطائفة الانجيلية ويشترط في عقدها ان يعود تدبيرها الى المجمع الاعلى .

(ج) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فقراء الطائفة الانجيلية دون تخصيص .

(د) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فرد أو أكثر من أفراد الطائفة الانجيلية ويشترط في عقدها ان يعود تدبيرها الى المجمع الاعلى .

المادة ١١٦ - الاوقاف التي تدخل في صلاحية تدبير المحاكم والسلطات الانجيلية المذهبية الاخرى (أى غير المجمع الاعلى) .

يعود الى المحاكم والسلطات الانجيلية المذهبية الاخرى (أى غير المجمع الاعلى) صلاحية تدبير الاوقاف الآتي بيانها :

(أ) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فرقة انجيلية أو فرق انجيلية معينة ، أو كنيسة أو كنائس ، أو مؤسسة أو مؤسسات خيرية أو تهديبية تابعة لفرقة أو فرق انجيلية معينة ، اذا لم يشترط في عقدها ان صلاحية تدبيرها تعود الى المجمع الاعلى .

(ب) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فقراء فرقة انجيلية أو فرق انجيلية معينة ، أو فرد انجيلي أو أفراد انجيليين معينين ، اذا اشترط في عقدها ان تكون صلاحية تدبيرها عائدة الى محكمه أو سلطة مذهبية ولم يشترط ان تكون تلك السلطة المجمع الاعلى .

(ج) الاوقاف التي تحبس لمنفعة فقراء عائلة انجيلية والتي لا يشترط في عقدها أن تكون صلاحية تدبيرها عائدة الى محكمة أو سلطة مذهبية . وفيما يتعلق بهذه الاوقاف تنحصر صلاحية المحكمة أو السلطة الانجيلية المذهبية الاخرى بتعيين مستحقى المنفعة من الوقف ودرجة استحقاق كل منهم .

المادة ١١٧ - تخصيص المراجع التي تعود اليها صلاحية الاوقاف التي تنص عليها المادة ١١٦ من هذا القانون .

اذا خصص في عقد وقف ما من الاوقاف التي تنص عليها المادة ١١٦ من هذا القانون أن صلاحية تدبير ذلك الوقف تعود الى محكمة أو سلطة انجيلية مذهبية معينة ، تكون تلك المحكمه أو السلطة الانجيلية المذهبية المعينة المرجع الذي يعود اليه أمر تدبير ذلك الوقف . واذا لم يخصص في عقد الوقف محكمة أو سلطة انجيلية مذهبية معينة لتدبير ذلك الوقف ، يعود حق تدبير ذلك الوقف الى المحكمة المذهبية الابتدائية التي تملك حق النظر والفصل في احوال الواقف الشخصية .

الفصل الثالث

في صلاحيات وواجبات المراجع التي يعود اليها تدبير الاوقاف

المادة ١١٨ - صلاحيات وواجبات المراجع التي يعود اليها تدبير الاوقاف .

أهم الصلاحيات التي لمرجع تدبير الوقف والواجبات التي على هذا المرجع ما يأتي :

(أ) تعيين المتولى على الوقف في حال عدم تعيينه في عقد الوقف ، وتحديد أعمال هذا المتولى ، والاشراف على ما يجريه من الاعمال المتعلقة بالوقف وفرض الضمانة عليه عند اللزوم ، ومحاسبته وعزله عند ثبوت كفاءته أو سوء

تصرفه ، وتعيين خلفه اذا توفى أو استقال أو عزل .

(ب) استلام إيرادات الوقف وتوزيعها على من حبس الوقف لمنفعتهم .

(ج) السعى لتحسين الوقف وزيادة إيراداته .

(د) استبدال الوقف بتصديق المحكمة المدنية ذات الاختصاص متى ثبت أن الاستبدال يؤول إلى مصلحة المنتفعين بالوقف .

(هـ) المدافعة والمرافعة في الدعاوى المتعلقة بالوقف وما يتفرع عنها ، وتعيين الوكلاء للمدافعة والمرافعة في تلك الدعاوى ومتفرعاتها أما رأساً أو بواسطة المتولى على الوقف ، اذا كانت الصلاحيات التي تخوله إياها نصوص عقد الوقف أو يخوله إياها قرار تعيينه تشمل حق المرافعة والمدافعة وتعيين الوكلاء .

(و) تخصيص الاعتمادات اللازمة لتحسين الوقف وإصلاحه والمراقبة على كيفية استعمال تلك الاعتمادات .

(ز) تحديد معاشات واجور المتولى على الوقف أو من يقوم بخدمة معينة للوقف .

(ح) تعيين مستحقي المنفعة من الوقف المحبوس لمنفعة أفراد عائلة انجيلية ، ودرجة استحقاق كل منهم .

المادة ١١٩ - ما يجب أن تنقيد به مراجع تدبير الاوقاف .

لا يجوز لمراجع تدبير الوقف أن تتجاوز في تدبيره إرادة الواقف أو الشروط المعينة في عقد الوقف أو موجبات هذا القانون والانظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء .

المادة ١٢٠ - عدم جواز بيع الموقوف أو هبته وشروط استبداله .

الموقوف لا يباع ولا يوهب ولكنه يستبدل بتصديق المرجع ذي الصلاحية لتدبيره ، وبموجب الانظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء ، بما يعادل قيمته أو يزيد منها اذا ثبت أن الاستبدال لمصلحة المنتفعين منه .

الفصل الرابع

في من ينتفع بالوقف ومتى يبدأ الانتفاع به

المادة ١٢١ - من ينتفع بالوقف .

يحصّر حق الانتفاع بالوقف بالأفراد أو الجماعات أو الكنائس أو المؤسسات الذين يعينهم أو التي يعينها الواقف في عقد الوقف ،

وبالقدر الذي يخصصه هذا العقد لكل من هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات أو الكنائس أو المؤسسات واذا لم يخصص الواقف في عقد الوقف مقاديراً معينة لتوزيع الانتفاع يعود حق تعيين هذه المقادير إلى مرجع تدبير الوقف .

المادة ١٢٢ - مبدأ الانتفاع بالوقف .

يبدأ الانتفاع بالوقف بحال تصديقه قانونياً ما لم يعين في عقد الوقف ميعاد آخر لابتداء الانتفاع حيث يجب تطبيق نص عقد الوقف .

الفصل الخامس

في التولى على الوقف

المادة ١٢٣ - المتولى على الوقف المعين على عقد الوقف .

يحق لكل واقف أن يعين متولياً على وقفه ، ويكون لمن يعينه الواقف حتماً حق التولى على الوقف ضمن الصلاحيات التي يخوله إياها نص الوقف ، إلا اذا ثبت عجزه أو سوء تصرفه فعزله مرجع تدبير الوقف بموجب هذا القانون والانظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء . ولمرجع تدبير الوقف حق فرض الضمانات على المتولى على الوقف الذي يعينه الواقف اذا وجد ذلك المرجع ضرورة لتلك الضمانات ولم يكن الواقف قد اعفى المتولى الذي عينه منها .

المادة ١٢٤ - حق تعيين المتولى على الوقف اذا لم يعينه الواقف .

اذا لم يعين الواقف متولياً على وقفه ، يعود حق تعيين ذلك المتولى وتعيين واجباته والضمانات التي عليه تقديمها اذا وجد حاجة للضمانات إلى مرجع تدبير الوقف . وعلى هذا المرجع أن يتم التعيين في خلال شهر من بدء الانتفاع بالوقف .

المادة ١٢٥ - مرجع المتولى على الوقف .

مرجع المتولى على الوقف في كل الأمور المتعلقة بالوقف هو مرجع تدبير الوقف .

المادة ١٢٦ - مؤهلات المتولى على الوقف
المتولى على اوقاف الانجيليين الذي يعينه مرجع تدبير الوقف يجب أن يكون انجيلياً راشداً مشهوداً له بالأمانة وحسن السيرة والتدبير .

الفصل السادس

في مرجع الاوقاف التي يتلشى المنتفعون بها

المادة ١٢٧ - مرجع الاوقاف المحددة في المادة ١١٦ من هذا القانون في حال تلاشي من يعود لهم حق الانتفاع بها .

المادة ١٣٠ - استنباط مستندات الحكم حيث لا ينص هذا القانون عليها .

حيث لا يوجد نص في هذا القانون على أمر يطلب من المحكمة تقريره يحق للمحكمة أن تستنبط مستندات الحكم في ذلك الأمر من الأنظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء .

الفصل الثاني

في تحويل هذا القانون

المادة ١٣١ - كيفية تحويل هذا القانون .

(أ) يقدم احد الحكام اقتراحا خطيا الى لجنة المجمع الاعلى التنفيذية بواسطة أمين سر المجمع الاعلى يذكر فيه المقترح المادة أو المواد التي يرى تعديلها أو إلغاءها والأسباب التي يراها موجبة لذلك ، والنص الذي يقترحه لكل مادة يطلب تعديلها .

(ب) تدرس لجنة المجمع الاعلى التنفيذية ذلك الاقتراح بالاشتراك مع مقدمة . فإذا اقرته بموافقة ثلثي اعضائها على الاقل كما قدم أو بصورة تتفق عليها مع مقدمه تحيله الى المجمع الاعلى للدرس والتقيرير والا يسقط .

(ج) اذا أحالت لجنة المجمع الاعلى التنفيذية الاقتراح بعد تقريره الى المجمع الاعلى ، يدرسه المجمع الاعلى ، فإذا اقره بموافقة ثلثي اعضائه تؤخذ موافقة السلطات المدنية ذات الاختصاص عليه فيصبح مبرما ومرعى الاجراء .

الفصل الثالث

في تصديق هذا القانون

المادة ١٣٢ - تصديق هذا القانون .

صدق هذا القانون في جلسة المجمع الاعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان في جلسته القانونية في مركز المؤتمرات الدينية في ضهور الشوير في لبنان في الرابع والعشرين من شهر آب سنة ألف وتسع مائة وتسع وأربعين .
وبتصديقه ابطال مفعول قانون الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان السابق وذلك اعتبارا من هذا التاريخ .

(أ) يحق لكل فرقة أو فرق انجيلية أو سلطة انجيلية مذهبية معينة يعود اليها حق الانتفاع بوقف أو أكثر من الاوقاف المحددة في المادة ١١٦ من هذا القانون ان تعين المرجع الذي يخلفها في التصرف بذلك الوقف أو تلك الاوقاف أو في حال تلاشي من يعود لهم حق الانتفاع به أو بها ، وذلك بقرار يصدره المسؤولون عن ادارة شؤون تلك الفرقة أو الفرق أو السلطة المذهبية ويبلغه أولئك المسؤولون الى المجمع الاعلى .

(ب) اذا تلاشت فرقة انجيلية أو فرق انجيلية أو سلطة انجيلية معينة يعود اليها حق الانتفاع بوقف أو أكثر من الاوقاف المحددة في المادة ١١٦ من هذا القانون دون أن تكون قد عينت من يخلفها في التصرف بذلك الوقف أو تلك الاوقاف كما جاء في الفقرة (أ) من هذه المادة يعود الى المجمع الاعلى بموجب هذا القانون والأنظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء حق تدبير الوقف أو الاوقاف الذي أو التي سبق ان كان تدبيره أو تدبيرها من اختصاص الفرقة أو الفرق أو السلطة المذهبية المعينة التي تلاشت .

المادة ١٢٨ - مرجع الاوقاف التي يعود تدبيرها الى المجمع الاعلى في حال تلاشي المجمع الاعلى .

اذا تلاشى المجمع الاعلى تعود جميع صلاحيات هذا المجمع فيما يتعلق بتدبير الاوقاف المحددة في المادة ١١٥ من هذا القانون والصلاحيات التي تكون قد تحولت الى هذا المجمع بموجب المادة ١٢٧ من هذا القانون ، الى الهيئة التي تخلفه في تولى شؤون الطائفة الانجيلية العامة في الجمهورية اللبنانية بموجب نصوص هذا القانون ونصوص الأنظمة والقوانين المدنية المرعية الاجراء .

الباب الحادى عشر

في تفسير هذا القانون ، واستنباط القواعد التي لا ينص هذا القانون عليها ، وفي تحويل هذا القانون وإبرامه

الفصل الأول

في تفسير هذا القانون واستنباط القواعد التي لا ينص هذا القانون عليها

المادة ١٢٩ - في تفسير هذا القانون .

اذا اشكل لهم احدى مواد هذا القانون يعود تفسير المادة التي يشكل فهمها الى رئيس المجمع الاعلى .

قانون

الأحوال الشخصية

للطائفة الاسرائيلية (١)

الباب الأول

في الخطبة

المادة ١ - الخطبة عقد يتفق به الخاطبان على ان يتزوجا ببعضهما شرعا في اجل مسمى بمهر مقدر بشروط يتفقان عليها .

المادة ٢ - القاصرة يجوز لوالدها ان يخطب لها واذا كانت يتيمة جاز لوالدتها أو أحد أخوتها ان يخطبوا لها .

المادة ٣ - الراشدة أمرها في يدها ولكن جرت العادة ان والدها ينوب عنها متى كانت الخطبة بقبولها ، كما جرت العادة أيضا أن اليتيمة ينوب عنها والدتها أو أحد أخوتها أو أحد أقاربها .

المادة ٤ - اذا لم تقبل البنت الزواج بمن خطب لها والدها فلا تلزمه غرامة الفسخ لاعتماده عادة على كونها لم ترفض .

ومع ذلك فينبغي للسلطة الشرعية توجيه الحرم الشرعى على الرجل ان لا بد له في الرفض .

المادة ٥ - اذا تكفل الاب بقبول البنت لزمته الغرامة وهو ما يلزم ان يكون عملا بما هو متبع في الشرع الاسرائيلي .

المادة ٦ - الخاطب امره في يده ولا يجوز أن ينوب عنه أحد الا بتوكيل .

المادة ٧ - اذا كان الخاطب قاصرا فعقد خطبته وعقد تقديسه وتوكيله غيره في ذلك باطل .

المادة ٨ - يصح فسخ الخطبة بأرادة الاثنين أو ابطالها بأرادة احدهما .

المادة ٩ - لا تعد الخطبة شرعية الا بالعهد الشرعى المعروف بالقنيان .

المادة ١٠ - يجوز توثيق الخطبة بعقد كتابي يشتمل على القنيان وعلى غرامة يلتزم بها من يعدل عن الخطبة من المتعاقدين .

المادة ١١ - القنيان وحده يكفي لاعتبار الخطبة ثابتة شرعة ولو شفاهيا .

المادة ١٢ - اذا كانت الخطبة بلا قنيان ولا غرامة فلا غرامة تعويض شرف على ابي الولد ناقض الخطبة .

المادة ١٣ - اذا امتنع أحد الخاطبين عن اجابة الطلب بالزواج جاز له بعد ثلاثين يوما من وقت الطلب ان يعقد على من شاء ويبرأ من الغرامة ويبقى الممتنع ملزما بها .

المادة ١٤ - يجوز امهال الملزم بالغرامة اذا طلب وهي شرعا ثلاثون يوما على الاكثر .

المادة ١٥ - على الممتنع غرامة تعويض شرف اذا طالب الفريق الآخر ولو كانت الخطبة شفاهية وبلا غرامة .

المادة ١٦ - اذا خالف الخاطب العرف ولو لم يشترط وفسخت المخطوبة العقد هي أو أبوها لزم الخاطب الغرامة .

المادة ١٧ - لا يمنع الغرامة فوات الاجل المسمى للزواج سواء بتراضيهما أم بسكوتيهما اذا فسخ احدهما بعد ذلك .

انما تجب الغرامة بعد فوات الميعاد ولو حصل العدول قبله .

المادة ١٨ - لا وجه لالزام الخاطب بالغرامة اذا ثبت انه كان مهيدا من والده عند الخطبة .

المادة ١٩ - ناقض الخطبة لا يلزمه دفع شيء غير الغرامة المضروبة .

المادة ٢٠ - حكم المادة السابقة قاصر على الخطبة التي تقع في لبنان والا اتبع الشرع العام .

المادة ٢١ - ومع ذلك فالغرامة تسقط اذا وجد سبب من الاسباب الآتى بيانها :

(١) النشرة القضائية لوزارة العدل - الأجزاء من ١ : ٤ راجع قانون تصدير القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية (م ٣٣) الصادر في ١٩٥١/٤/٢ .

كما نشر أيضا في سوريا بمجلة (المعامون) العدد العاشر والثلاثون - شباط - آذار - ١٩٦٦ تحت عنوان « كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للموسويين » عن نسخة الكنيس اليهودي في دمشق وهي نسخة مطبوعة في القاهرة عام ١٩١٢ ، ولم يتناول هذا النشر مواد الباب الثامن الخاصة بشيوت النسب لأن مواد القانون العام تطبق بشأنه ، كما لم يتناول النشر مواد البابين الثالث عشر والرابع عشر الخاصين بالولاية والوصاية على القصر والحجر والقوامة .

ومن ناحية أخرى فقد اختلفت صياغة النشر بين سوريا ولبنان وهو مرجع ما يبدو من اختلاف المصدر الذي أخذ عنه النص المنشور في كل من الدولتين وقد بلغ عدد مواد النشر الذي نشر في لبنان ٨٢٣ مادة بينما كان ٤٢٩ مادة في سوريا ، مما يرشح للاعتقاد أن النص المنشور في لبنان أومى .

١ - إذا ظهر باحد الخاطبين عيب ولم يكن يعلم فيه الخاطب الآخر .

٢ - إذا طرأ العيب أو حدث جنون أو مرض معد بعد الخطبة .

٣ - إذا ثبت شرعا على أحد العائلتين ارتكاب الفحشاء .

٤ - إذا اعتنق قريب أحد العائلتين ديانة أخرى أو مذهبا آخر .

٥ - إذا ساء سلوك الخاطب أو اسرف .

٦ - إذا اتضح ان الخاطب عديم التكسب .

٧ - إذا علم الخاطب ان المخطوبة مات لها زوجان .

المادة ٢٢ - يشترط للفقرتين الثالثة والرابعة في المادة السابقة ان تكون مرتكبة الفحشاء أو المرتدة أخت المخطوبة أو الخاطب وان يكون الامر طارئا بعد الخطبة .

المادة ٢٣ - تسقط الغرامة ايضا في الحالتين الآتيتين وهما أولا إذا علم للمخطوبة أن للخاطب أخ لآخيه فاجر ، جبار تفاديا من الارصاد الشرعي ثانيا أن كان للمخطوبة أخت متزوجة توفيت وأرادت ان تتزوج بزوجها .

المادة ٢٤ - إذا عدلت المخطوبة لقبح سيرة الخاطب فلا غرامة عليها ولا مضاريف وبالأخص إذا كان الخاطب يجاهر باتيان القبائح ولا يستحي .

المادة ٢٥ - لا غرامة على الرجل إذا أشيع على المخطوبة الزنا .

المادة ٢٦ - لا تؤثر الفقرة السابعة من المادة ٢١ إذا كان للمخطوبة أولاد من زوجها .

المادة ٢٧ - لا يشفع للمخطوبة كون الرجل ماتت له امرأتان .

المادة ٢٨ - إذا ظهر ان الخاطب عاقد على أخرى من قبل فليس على الثانية غرامة لبطلان القنيان شرعا .

المادة ٢٩ - إذا توفي أحد الخاطبين بطلت الخطبة ولا غرامة ، وردت الهدايا كنص المادة ٣٣ .

المادة ٣٠ - إذا قضت السلطة الشرعية باستحقاق الغرامة ولم يحصل دفعها ومات الملزم بها لزم تركته .

المادة ٣١ - وفاة ابي المخطوبة أو المتعهد بالغرامة لا تبطل العقد بل ينفذ وتسرى الغرامة على الورثة .

المادة ٣٢ - إذا غير أحد الخاطبين أقامته من بلدة الى بلدة فلا يجبر الاخر على الانتقال معه وتحقق له الغرامة الا اذا كان السفر اجباريا فان الغرامة بهذه الحالة تسقط .

المادة ٣٣ - إذا اهدى أحد الخاطبين شيئا الى الآخر وجب على المهدي اليه رده أو دفع قيمته إذا أفقده غير ان الهدية إذا كانت من المستهلكات أو مما يتلف طبعاً بالاستعمال فردها أو تعويض قيمتها غير واجب .

المادة ٣٤ - إذا هلكت هدية الخاطب في يد المخطوبة الصغيرة فلا تسأل عنها .

المادة ٣٥ - للخطبة مع ذلك احكام وقواعد متبعة في مصنفين باللغة العبرية أحدهما اسمه نفيه شالوم والثاني اسمه نهر مصريم . فكل خطبة تكون مخالفة لتلك الاحكام والقواعد لا يصح التمسك بها أو المقاضاة بشأنها أمام السلطة الدينية .

الباب الثاني

في الزواج

المادة ٣٦ - الزواج فرض على كل اسرائيلي.

المادة ٣٧ - الدين والمذهب شرط لصحة العقد فاذا كان أحد الاثنين من غير الدين أو من مذهب آخر فلا يجوز العقد بينهما والا كان باطلا .

المادة ٣٨ - مرمى المادة السابقة هو أن يكون الزوجان كلاهما اسرائيليين وأن يحصل الزواج وفق الشرع الموسوي والا كان لغوا .

المادة ٣٩ - يصح أن يعقد بين اثنين كان أحدهما اجنبيا ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقا شرعيا .

المادة ٤٠ - إذا أرتد الاسرائيلي ثم تزوج شرعا باسراييلية صح العقد . كذلك إذا ارتدت الاسراييلية ثم تزوجت باسراييلي .

المادة ٤١ - عقد الرجل على الزوجة من غير أن يراها مكروه .

المادة ٤٢ - زواج الشيخ بصبيبة وزواج العجوز بصبي زواج مكروه .

المادة ٤٣ - السن اللائق لزواج الرجل هو ثمانية عشر عاما .

المادة ٤٤ - يجوز الزواج بعد بلوغ الثلاثة عشر سنة بالنسبة للرجل وأثنى عشرة سنة ونصفا بالنسبة للزوجة وبحيث أن تنبت عانتها .

المادة ٤٥ - تعتبر البنت صغيرة إذا لم تتجاوز الاثنتي عشرة سنة ويوما . وصبية من الاثنتي عشر سنة ويوم الى النصف من الثالثة عشرة مع الانبات . وبالعلة إذا كانت أكثر من ذلك مع الانبات .

المادة ٤٦ - يجوز زواج الصغيرة بولاية ابيها متى أراد أو متى أرادت أمها أو أحد أخوتها إذا كانت يتيمة ورضيت .

المادة ٤٧ - الصغيرة المتزوجة بولاية ابيها لا ينقض عقدها الا بالطلاق ولو ادعت زواجها بغير قبولها .

المادة ٤٨ - تنقضي ولاية الأب في تزويج الصغيرة بطلاقها أو بوفاة زوجها .

المادة ٤٩ - إذا كان الطلاق أو الترميل عن العقد مجردا « تقديس » عادة الولاية الى الاب .

المادة ٥٠ - للصغيرة اليتيمة التي زوجتها أمها أو أحد أخوتها فسخ العقد .

المادة ٥١ - يقع الفسخ شرعا بقولها أمام شاهدين أنا لا أقبل فلانا زوجا لي ولا أريد أن أبقي زوجة له أو قولها أننى أفسخ عقد زوجي أو إذا زوجت نفسها من آخر .

المادة ٥٢ - يصح الفسخ بلا اشهاد من اليتيمة إذا وقع زواجها قبل بلوغها بست سنين .

المادة ٥٣ - المقصود بالمادة السابقة أن تنقض اليتيمة الرابطة الزوجية وتنصرف الى أهلها قبل بلوغها بست سنوات ثم إذا توفيت فلا يرثها زوجها .

المادة ٥٤ - لحق الفسخ حد هو الحمل أو تجاوز الاثنتي عشرة سنة ولو بيوم مع نبت شعر العانة .

المادة ٥٥ - الفسخ من الصغيرة يسقط حقها في المهر دون مؤجل الصداق .

المادة ٥٦ - يجمل بالسلطة الشرعية أن تمنع زواج الصغيرة تحاشيا من الفسخ فيما بعد .

المادة ٥٧ - القاصر لا يطلق بل يفسخ وانما هو يطلق إذا رشد واختلى بزوجه .

المادة ٥٨ - عقد القاصر « تقديس » أو زواجه لغو من ذاته ولكنه يطلق إذا رشد واختلى .

المادة ٥٩ - لا ولاية ولا سلطة لاحد على العاقلين في حال بلوغهما سن الرشد المنوه عنه في المادة ٤٤ .

المادة ٦٠ - لأقرباء الزوج ان يمنعوا الزواج إذا كانت الزوجة غير كفاء له شرعا .

المادة ٦١ - لا يجوز العقد على امرأة غير خالية أو غير ثابت طلاقها شرعا أو وفاة زوجها .

المادة ٦٢ - المتوفى زوجها إذا لم تترك أولادا وكان له شقيق أو أخ لأبيه عدت له زوجة شرعا ولا تحل لغيره ما دام حيا الا إذا تبرأ منها كنص المادة ٧٢ .

المادة ٦٣ - لا يصح العقد مع وجود قرابة تحریم أو مانع شرعى .

المادة ٦٤ - قرابة التحريم نوعان . نوع لا ينقصد فيه العقد ولا يحتاج الى طلاق والاولاد لا يعدون شرعيين . ونوع يكون العقد فيه باطلا ويجبر الرجل على الطلاق ولا يعد أولاده غير شرعيين .

المادة ٦٥ - المقصود بغير الشرعيين في المادتين ٦٤ و ٧٣ أولاد المحرم .

المادة ٦٦ - محرمات النوع الأول هن : الام . والبنت . وبنت البنت . وبنت الابن . وامرأة العم لاب . وبنت الزوجة . وبنت بنتها . وبنت أبنها . والحماة . وأمها . والاخت . والعمة . والحالة وامرأة الأب وامرأة الابن وامرأة الأخ . وأخت الزوجة . وجدة الزوجة أى أم أبيها .

المادة ٦٧ - محرمات النوع الثانى هن : الجدة وامرأة الجد . وامرأة ابن الابن . وامرأة ابن البنت . وبنت بنت الابن . وبنت ابن البنت . وبنت بنت الزوجة . وبنت بنت بنت الزوجة . وجدة أبى الزوجة . وجدة أم الزوجة . وجدة الجد . وامرأة العم لأم . وامرأة الحال .

المادة ٦٨ - لا قياس في المحرمات بنوعيهما فهن مستثنيات حصرا علون أو سفلن وما عداهن حلال .

المادة ٦٩ - الجدة أى أم الاب . أو أم الام . وزوجة الجد لاب . وبنت بنت الابن . وبنت بنت البنت . وبنت ابن الابن . وبنت بنت بنت الزوجة لأم . وجدة أبى الزوجة لاب . وجدة أم الزوجة لاب . وزوجة الحفيد . هؤلاء لا حد لهن .

المادة ٧٠ - جدة الام لاب . وجدة الاب لاب وامرأة الجد لام . وامرأة جد الاب لام وبنت

بنت بنت الزوجة • وبنت بنت ابن الزوجة •
وامرأة ابن البنت • وامرأة عم الأب لأب • وعمّة
الجد • وخالة الجد هؤلاء محدودات •

المادة ٧١ - يجوز التزوج باخت الزوجة اذا
توفيت •

المادة ٧٢ - تبرؤ سلف الزوجة المتوفى زوجها
من غير عقب من التزوج بها منصوص على طريقته
فى سفر التثنية بالاصحاح ٢٥ •

المادة ٧٣ - يحرم التزوج بغير الشرعيين
ذكورا واناثا من محرمات النوع الأول • فاذا
حصل التزوج مع ذلك أكره الزوجان على
الطلاق واذا ولد عدت أولادهما أيضا غير
شرعيين •

المادة ٧٤ - كذلك يكره الزوجان على الطلاق
اذا كان احدهما ابن زنا شكّا أو لقيطا أو مجهول
الأب •

المادة ٧٥ - يحرم التزوج بمن كان مريض
الخصيتين أو مخصيها كليهما أو احديهما أو
محبوب الاحليل •

المادة ٧٦ - يحرم على الكاهن التزوج بالمطلقة
منه أو من غيره وبالزانية فاذا تزوج أجبر على
الطلاق واذا أعقب كان النسل خارجا عن الكهنوت
والمرأة من هذا النسل لا تحل لكاهن •

المادة ٧٧ - مطلقة الزواج أو غيره ولو عن
عقد غير مقطوع به لا تحل لكاهن •

المادة ٧٨ - رجوع الكاهن الى مطلقة لا يضر
بكهنوت مولودها اذا طلقها وهى حامل ولو أنه
رجوع ممنوع شرعا •

المادة ٧٩ - الصغيرة اليتيمة تحل للكاهن اذا
كان تسريحها من العاقد عليها قبلا فسخا لا
طلاقا •

المادة ٨٠ - تعتبر زانية وتحرم على الكاهن
كل أجنبية أو كلى اسرائيلية وقع عليها محرم أو
غير محرم سواء كان العمل عمدا أو خطأ وعن
رضاء أو إكراه وفى القبل أو غيره متى كان عمرها
ثلاث سنوات ويوما وهو تسع سنوات ويوما •

المادة ٨١ - اذا فارقت زوجها لاشتباهه فى
عفتها وادركته المنية قبل طلاقها فلا تمنع عن
الكاهن •

المادة ٨٢ - اذا أشيع عنها الزنا وفارقها
زوجها من أجل ذلك ومات قبل الطلاق فممنوعة
عن الكاهن •

المادة ٨٣ - تحرم على الكاهن ايضا المسيبية
وهى لا تقل عن الثلاث سنوات ويوم ومن كانت

من ذرية ممنوعاته يقينا أو شكّا والمشتبه فيها
بالزنا • والدخيلة فى اليهودية ولو بكرا وكانت
فى دخولها أقل من الثلاث سنوات • والمرصدة
الشرعية •

المادة ٨٤ - مجرد كونها مسببة يمنعها عن
الكاهن ولو ثبت انها بكر •

المادة ٨٥ - اذا ظهر ان أرملة الكاهن كانت
سببت فلا تحل لكاهن آخر ولو ثبتت بكارتها
وقت زواجها بالاول •

المادة ٨٦ - اذا عقد بعضهم على محرم أو
كاهن على ممنوعة فعليه طلاقها والا جوزى هو
وكل من غاملها بالحرم الشرعى حتى يطلق •

المادة ٨٧ - الجنون المطبق فى أحد الاثنين
مانع من الزواج والا كان باطلا •

المادة ٨٨ - ينقصد زواج الاخرس أو الخرساء
بواسطة السلطة الشرعية •

المادة ٨٩ - المقصود بالمادة السابقة أن يكون
زواج الاخرس أو الخرساء بالتفهيم والتفهيم
بالإشارة على يد الشرع •

المادة ٩٠ - المطلقة أو الأرملة لا يجوز العقد
عليها قبل انقضاء عدتها أثنين وتسعين يوما
يحسم منها يوم الطلاق أو الوفاة • صبية كانت
أو مسنة ومقيمة مع زوجها أو بمزل عنه حتى
ولو لم يدخل عليها •

المادة ٩١ - الحامل وام الرضيع لا يجوز
العقد عليها قبل الوضع أو قبل بلوغ الرضيع
أربعة وعشرين شهرا فطم أو لم يطم •

المادة ٩٢ - ممنوع الزواج أيام السبت وأيام
الأعياد المنهى عن العمل فيها سواء أوائلها أو
أواخرها أو أواسطها •

المادة ٩٣ - كذلك ممنوع الزواج فى التسعة
أيام الاولى من شهر آب والاربعة والعشرون يوما
التالية لعيد الفصح • وانما يجوز فيها التقديس
عند الضرورة •

المادة ٩٤ - على الزوج ان يعتزل العمل سبعة
أيام من يوم زواجه ولو لم يكن أول زواج له
متى كانت الزوجة بكرا فاذا كانت ثيبا فثلاثة
أيام واذا كانت أول زوجة فسبعة •

المادة ٩٥ - اذا كانت الثيوبة عن زنا وكان
الرجل أرملا فاعتزاله العمل يكون ثلاثة أيام
اذا كان أول زواج له فسبعة •

المادة ٩٦ - اذا كان أثر الثيوبة من الرجل
نفسه وكان الامر عفوا فسبعة أيام واما اذا كان
عن مخاللة وملازمة فيوما واحدا •

المادة ٩٧ - لا ينبغي للرجل ان يكون له أكثر من زوجة وعليه ان يحلف يمينا على هذا حين العقد وان كان لا حجر ولا حصر في متن التورات .

المادة ٩٨ - من العرف في أكثر الجهات وهو مرعى شرعا أن لا يتزوج الرجل على أمراته والا كان عليه أن يطلق بما في ذمته من الحقوق .

المادة ٩٩ - لا عبرة بما اذا أغفل ذكر هذا المنع في العقد .

المادة ١٠٠ - من العرف بين السيفاراديم أن تأذن المرأة الرجل بالزواج عليها اذا وجد له مسوغ ما لم يكن خول الاذن في العقد للسلطة الشرعية فهي التي تأذن .

المادة ١٠١ - اذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر ان يعدل أو كان له مسوغ شرعى جاز له أن يتزوج بأخرى .

المادة ١٠٢ - أركان العقد ثلاث :

الاول : تسمية المرأة على الرجل وتقديسها عليه بقبولها بخاتم يعطيه اليها يدا بيد بحضرة شاهدين شرعيين قائلا لها بالعبرية : « تقدست لى زوجة بهذا الخاتم أو بكذا أن كان شيئا آخر » .

الثاني : العقد شرعيا مكتوبا .

الثالث : الصلاة الدينية صلاة البركة بحضرة عشرة رجال على الأقل .

المادة ١٠٣ - الزوجة بلا تقديس لا تعد زوجة شرعا .

المادة ١٠٤ - يجب ان يكون الشيء ملك الرجل والخاتم يلزم ان لا يكون بحجر ولو ثميناً .

المادة ١٠٥ - التقديس من الصغير غير معتبر شرعا .

المادة ١٠٦ - يجوز تقديم التقديس وأرجاء الركنين الآخرين ولكن الزوجة ترتبط شرعا فلا تحل لآخر الا بالطلاق أو الوفاة .

المادة ١٠٧ - يجمل بالسلطة الشرعية أن تمنح تقديم التقديس ما لم تقض الضرورة .

المادة ١٠٨ - على الرجل نفقة العاقد عليها اذا كان للزفاف أجل وانقضى ما لم يكن له مانع مقبول .

المادة ١٠٩ - لا عبرة بالمانع اذا طرأ بعد الميعاد .

المادة ١١٠ - للصغيرة أو لابيها أو وصيها تسويف الزفاف حتى تتجاوز اسعر .

المادة ١١١ - اذا طرأ على العاقد مرض معد وطلبت المعقود عليها الطلاق منه لزمه .

المادة ١١٢ - اتباع الارصاد الشرعى أولى ولو حلف المكلف به لمن عقد عليها ان لا يتزوج سواها .

المادة ١١٣ - للسلطة الشرعية امهال الصبية المعقود عليها سنة للزفاف من يوم الطلب واذا كانت وقت الطلب بالغة فالسنة تحسب من يوم البلوغ .

المادة ١١٤ - اذا عقد عليها يوم بلوغها حسبت السنة من اليوم المذكور واذا كان العقد بعد البلوغ اعطى لها ثلاثين يوماً اذا كان العقد بعد سنة من بلوغها . أما الثيب فمهلتها دائماً ثلاثون يوماً من يوم الطلب .

المادة ١١٥ - اذا كان الرجل هو الطالب للمهلة فله سنة من وقت طلب المعقود عليها ما لم تر السلطة أقل من ذلك .

المادة ١١٦ - اذا لم يتوفر الركن الثانى والثالث المنصوص عليهما بالمادة ١٠٢ فالتقديس وحده لا يكفى فلا يحل للرجل الدخول على الزوجة قبل استكمال باقى اركان الزواج .

المادة ١١٧ - يجوز للرجل أن يوكل غيره فى التقديس اذا منعه مانع عن الحضور بنفسه .

المادة ١١٨ - للمرأة ان تنيب عنها فى قبول العقد عليها .

المادة ١١٩ - يجب ألاشهاد على الانابة المذكورة .

المادة ١٢٠ - اذا أناب الرجل امتنعت الانابة عن المرأة .

المادة ١٢١ - من المتبع عرفاً عدم التفرقة بين الركن الاول وهو العقد والركنين الآخرين وهما الوثيقة والعلانية الشرعية بل لا بد من الجمع بينهما فى وقت واحد ما لم تحصل التفرقة خارجاً .

المادة ١٢٢ - اذا تحقق كونه لم يعقد الا مرغماً بأن لم يتركوه يبرح حتى يعقد اجيب الى طلبه الطلاق مراضياً اياها بما ينبغي حسبما يراه الشرع فاذا امتنعت عقد على من شاء واودع لها وثيقة الطلاق .

المادة ١٢٣ - لا يصح ان يكون الوكيل اجنبياً او اخرس او غير بالغ عاقل راشد .

المادة ١٢٤ - اذا دعى ان التقديس لم يقع صحيحا لعل من العلل الشرعية كان الفصل في ذلك للسلطة الشرعية .

المادة ١٢٥ - اتفقت الرئاسات الدينية على ان التقديس اذا كان في غير وقت عقد الزواج ولم يكن بواسطة مأذون شرعى عد لاغيا .

المادة ١٢٦ - اقامة الرجل مع المرأة بغير كتابة عقد الزواج الشرعى ممنوع ولو كان هناك تقديس .

المادة ١٢٧ - عقد الزواج يعرف بالعبرية بكلمة « كتوبا » ويجب ان يشتمل على ذكر المهر وحقوق وواجبات الزواج الشرعية وما يشترطه الزوجان على بعضهما مما لا يخالف الاصول او الشرع وما يكون اخذه الزوج من الزوجة وما يجب عليه لها من مؤجل الصداق .

المادة ١٢٨ - العقد يتبع نظام واحكام البلد الذى حصل فيه الا اذا نص على ما يخالف ذلك .

المادة ١٢٩ - اذا خلا عقد الزواج من الاشتراطات اتبع عرف البلد .

المادة ١٣٠ - تحفظ الزوجة عقد زوجها عند نفسها او عند من شاءت من اهلها . واذا فقد وجب تحرير عقد آخر فورا والا كانت اقامة الرجل معها غير حلال شرعا .

المادة ١٣١ - ممنوع تسليم المرأة وثيقة زواجها الى الرجل واذا شاءت اودعتها دار الشرع .

المادة ١٣٢ - ممنوع الزواج في اثناء الحداد وهى ثلاثون يوما .

المادة ١٣٣ - اذا توفيت الزوجة فممنوع الرجل ان يتزوج بعدها قبل فوات ثلاثة اعياد لا يحسب منها عيد الاستغفار ولا عيد رأس السنة .

ومع هذا فللسلطة الشرعية أن ترى رأيها اذا رجدت ضرورة للتعجيل وعدم الانتظار .

الباب الثالث

في حقوق الزوج

المادة ١٣٤ - متى زفت الزوجة الى زوجها حققت عليها طاعته والامتثال بأوامره ونواهيها الشرعية .

المادة ١٣٥ - على الزوجة خدمة زوجها شخصيا خدمة لا يهينها بها .

المادة ١٣٦ - للرجل الحق فيما تكتسبه زوجته

من كدها وفيما تجده لقطة وفي ثمرة مالها واذا توفيت ورثها .

المادة ١٣٧ - يسقط حق الرجل في كد المرأة ولقطتها اذا امتنعت عنها النفقة ولو بغير فعله سواء انذرته أم لازمت الصمت .

المادة ١٣٨ - يعد ربع المرأة من المتاجر من جملة كدها .

المادة ١٣٩ - كد المرأة كناية عن اشتغالها من كدها هو حق من الرجل مادام قائما لها بما عليه من الواجبات .

المادة ١٤٠ - المقصود بالواجبات في المادة السابقة النفقة .

المادة ١٤١ - اذا كان الرجل موسرا او كانت الزوجة دخلت له بمال غير يسير فلا يلزمها القيام بخدمة البيت الا بقدر ما ينبغى .

المادة ١٤٢ - على الزوجة اذا كانت هي وزوجها فقيرين ان تقوم بنفسها بخدمة البيت وبالرضاعة .

المادة ١٤٣ - اذا ادعت المرأة ميسرة الرجل وهو ادعى الفقر فعليها البيعة .

المادة ١٤٤ - اذا نذرت المرأة ان لا ترضع فنذرهما لغو لا قيمة له .

المادة ١٤٥ - للرجل منع زوجته من ارضاع غير ولده بأجر . واذا ثكلت طفلها فليس له الزامها بارضاع اولاد غيره .

المادة ١٤٦ - ليس للرجل ان يكره زوجته على ان يرضع ولدها غيرها .

المادة ١٤٧ - اذا عثرت الزوجة بقلية فهي من حق زوجها مادام قائما بما عليه من الواجبات .

المادة ١٤٨ - اذا صادف العثور على اللقية طلاقا فاسدا فلا يستحق الرجل اللقية .

المادة ١٤٩ - ممنوعة المرأة من التصرف في اموالها بلا اذن زوجها .

المادة ١٥٠ - اموال المرأة نوعان . ما قبضه الرجل وهو المعروف بالدوته وما لم يقبضه وانما هو ينتفع به .

المادة ١٥١ - اذا وهبت قبل الزواج شيئا مريبا من زوجها فلا حق له في ثمرته ولو ابطلت الهبة .

المادة ١٥٢ - اذا دخلت بدين ليكون له او ينتفع منه ثم ابرأت المدين او ادعت الوفاء فلا يقبل ابراءها ولا يلتفت الى دعواها ضرورة الريبة في صدقها .

المادة ١٥٣ - لا يضمن ما تدخل به الزوجة ما يكون عليها من الديون قبل الزواج ما لم يكن ثابتا بالكتابة .

المادة ١٥٤ - اذا كان الدين بلا كتابة واستولى الدائن من اول نوعى اموال المرأة او من ثمرة النوع الثانى لأمته ذاته فاستيلاؤه باطل .

المادة ١٥٥ - اذا طلب الدائن تسويق زواج المرأة الى ان تفى له بما فى ذمتها من الدين اجيب الى طلبه ولو لم يحل الاجل .

المادة ١٥٦ - للزوجة اموالها بنوعها عند طلاق زوجها او وفاته .

المادة ١٥٧ - اذا هلك مال الدوته وهو النوع الاول كان هلاكه على الرجل .

المادة ١٥٨ - اذا توافقا قبل الزواج كونه لا يرثها قصر حقه فى النوع الاول من نوعى اموالها على الانتفاع به حكم النوع الثانى .

المادة ١٥٩ - اذا اشترطت كونها ترثه وكان له ورثة بطل الشرط ولوحصل قبل الزواج .

المادة ١٦٠ - الاموال الانتفاعية تستلمها الزوجة بحالتها التى تكون عليها نقصت قيمتها ام زادت .

المادة ١٦١ - مال الدوته يرد الى الزوجة عند طلاق زوجها او وفاته . فاذا انقصت القيمة عن اصلها وكان الشئ غير لائق للاستعمال فللزوجة الحق فى قيمته الاصلية .

المادة ١٦٢ - انما يجب رد الشئ عينا لائما الا اذا حصل التراضى على غير ذلك او صار الشئ غير لائق للانتفاع به .

المادة ١٦٣ - اذا كان مال الدوته عبارة عن شيئين بقيمة الاثنين فللزوجة اخذ احدهما واذا شاءت اخذ الثانى دفعت قيمته .

المادة ١٦٤ - جرت العادة ان ينص فى عقود الزواج على أن نقص أو زيادة قيمة ما تدخل به المرأة يكون على الرجل وله . واذا فللمرأة اخذ الشئ عينا او قيمة ما لم ينص على غير ذلك .

هذه المادة هى تعليقاً على الثلاث مواد السابقة .

المادة ١٦٥ - اذا دخلت الزوجة باطيان ينتفع بها الرجل وكان بها وقت وفاته او عند الطلاق ثمر فهو للمرأة ولو كان الوقت وقت الجنى اما اذا كان الثمر مجنيا فهو للرجل .

المادة ١٦٦ - اذا صرف الرجل على الاموال الانتفاعية وطلب الطلاق فاما ان يكون انتفع اولا فان كان انتفع فلا حق له فيما صرفه ولو زاد عن المنفعة واذا لم يكن انتفع وعاد ما صرفه على العين بالتحسين فله قيمة ما صرفه بعد اليمين واذا كان المنصرف يربو عن قيمة التحسين فليس له الا قيمة التحسين لا كل ما صرف بعد خلفه اليمين هنا ايضا .

المادة ١٦٧ - اذا كانت المرأة هى سبب الطلاق فما يكون صرفه الرجل على اموالها يأخذه سواء عاد ما صرفه على اموالها بالمنفعة ام لم يعد وسواء كانت المنفعة توازى المنصرف ام تقل عنه .

المادة ١٦٨ - مكلف الرجل فى المادة السابقة بالخلف على ما انفق واذا زاد ما انفق على ما استفاد فلا حق له فى الزيادة واذا استفاد اكثر مما انفق فليس له الا ما انفقه .

هذا هو تحويل المادة السابقة

المادة ١٦٩ - اذا كانت الزوجة قاصرة وفسخت العقد حاسبها الرجل على ما صرفه وحق له اجر نظير عمله كأنه أجنبى وحاسبته هى على ما انتفع به أو اذا شاء اخذ مصاريفه ولو انتفع باكثر منها .

المادة ١٧٠ - ليس للمرأة منع الرجل عن نفسها بغير عذر شرعى والا عرضت حقوقها للضياع كما سيجىء .

الباب الرابع

فى حقوق الزوجة

المادة ١٧١ - على الزوج أن يلزم فى عقد الزواج بالمهر لزوجته ولو لم يأخذ منها شيئا .

المادة ١٧٢ - المهر الشرعى للبكر مائتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهما فضة نقية ولغير البكر النصف غنية كانت الزوجة أم فقيرة .

المادة ١٧٣ - ما يأخذه الزوج من الزوجة يشترط لها عليه مضاعفا أو نصف مضاعف حسب عرف البلد .

المادة ١٧٤ - اذا كان لا يزال للرجل شئ لم يصل اليه مما كتب عليه فى العقد فله طلب اثبات الحقيقة .

المادة ١٧٥ - إذا التزم له حموه بشيء بعد الزواج ومات قبل الوفاء فلا مقاصة فيه بين الرجل والمرأة .

المادة ١٧٦ - تستحق المرأة حقوقها في عقد الزواج في حياة الرجل إذا نوى مفارقتها طمعا في كونها تقبل طلاقها منه بلا حقوق .

المادة ١٧٧ - ليس للمرأة الزام الرجل أن يبادر لها برد شيء من حقوقها لتزوج به بنتها .

المادة ١٧٨ - ليس للمرأة على الرجل أن يقدم لها ضمانا على ما يكون لها من الحقوق في عقد الزواج .

المادة ١٧٩ - إذا طرا على الزوج دين بعد الزواج فليس للدائن استيفاءه مما هو مخصص في عقد الزواج من عقارات الزوج ضمانا لحقوق المرأة ولو أنها لا تستحق لها شرعا في حياته .

المادة ١٨٠ - إذا خيف على أموال المرأة من سوء سلوك الرجل فلها أن تستحفظها بطرف من تشاء وتجعل له الثمرة ولو لا جفاء بينهما .

المادة ١٨١ - ما قد يضيفه الرجل من عنده للمرأة علاوة على ما دخلت له به من الحقوق حكمه حكما .

المادة ١٨٢ - إذا كانت العلاوة لغرض كونها تسمح له بالزواج عليها كان حكمها هنا حكم الهبة .

المادة ١٨٣ - إذا طلبت الطلاق وكانت هي السبب فيه فليس لها على الرجل مما تطالبه به من الحقوق إلا بقدر ما وصل اليه فعلا عند الزواج ولا عبرة بما كتب عليه في العقد مما يكون قد اضاف له ضرورة أن الاضافة ما كانت إلا لفكرة دوام المعيشة .

المادة ١٨٤ - ما للزوجة على الرجل عند الطلاق أو الوفاة بموجب العقد لا يضم اليه المهر .

المادة ١٨٥ - يترتب على عقد الزواج ما يترتب عليه شرعا من الحقوق من حين العقد ولو لم يطا الرجل المرأة وكان لا مانع من الوطء .

المادة ١٨٦ - عقد الرجل على المرأة ووطؤه اياها وهي في مرض الموت طمعا في أن يرثها لا يعتبران شرعا إذا توفيت .

المادة ١٨٧ - حكم المادة السابقة يستفاد من مجرد كون الرجل يعقد على المرأة وهي في مرض الموت طمعا في أن يرثها اما اذا واقعها فقد نفذ العقد .

المادة ١٨٨ - اذا كان الرجل اميا أو ادعى عدم العلم بشروط العقد فهو بشهوده حجة عليه .

المادة ١٨٩ - من المتبع أن الرجل قبل الزواج بأسبوع يحضر الى السلطة الشرعية ويتفق على الشروط ويتحرر بها العقد وتأخذ عليه السلطة القنيان الشرعي وفي وقت الزواج تحلفه على الوفاء بشروط العقد .

المادة ١٩٠ - على الزوج للزوجة مهرها ومؤونتها وكسوتها ومواقعتها وتمريضها اذا مرضت واطلاق سراحها اذا اسرت ودفنها عند الوفاة واذا مات بقيت في بيته تأكل من ماله مادامت أرملة اذا شاءت هي وبناتها الى أن يتزوجن .

المادة ١٩١ - اذا وهمت المرأة ان زوجها غير مكلف شرعا بطول علاجها فخصته من أجل ذلك بشيء مما ماله الى غيره من ورثتها فالتصرف باطل .

المادة ١٩٢ - مؤونة المرأة اكلها وشربها مما يأكل الرجل ويشرب ووجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها متى كان مقتدرا .

المادة ١٩٣ - على الرجل ان يرتب لامراته جملا معلوما في كل أسبوع لصروفها الشخصي بقدر طاقته .

المادة ١٩٤ - يراعى في تقدير النفقة حالة الزوجين والزمان والمكان . فاذا كان الرجل فقيرا فعليه الضرورة وأيام السبت والأعياد متماز .

المادة ١٩٥ - لا نفقة للزوجة على زوجها قبل ثلاثة شهور من يوم الزواج اذا سافر ضرورة أنه لم يتركها خالية أو لم يترك بيته خاويا فاذا مضت الثلاثة شهور ولم تطلب الزوجة نفقة فلا تعد لها الا من يوم الطلب واذا كان السفر هجرا وايداء حق لها تقدير النفقة من وقت سفره .

المادة ١٩٦ - للزوجة أن تنفق على نفسها من مال الرجل في غيابه وليس له عليها الا اليمين اذا نازعها للسلطة الشرعية حجز أمواله وبيعها تنفيذا لقضائها عليه بالنفقة .

المادة ١٩٧ - من كان مينا للزوج أو مؤتمنا على وديعة له لزمه أن يخرج مما عنده لنفقة الزوجة واذا أفرغ ذمته للرجل بعد انذار الزوجة اياه شرعا ضمن .

المادة ١٩٨ - يشترط للدين في المادة السابقة أن يكون قد استحق .

المادة ١٩٩ - الإخراج مما في يد المدين أو المؤمن يكون بقدر نفقة ستة أشهر فستة أشهر وهكذا تقبض الزوجة ما يكفيها شهرا فشهرًا ويجوز ايداع القيمة عند أمين .

المادة ٢٠٠ - الإخراج لنفقة المرأة ستة أشهر فستة أشهر في المادة السابقة محله الوديعة دون الدين .

المادة ٢٠١ - إذا استدانت الزوجة من أجل النفقة حال غياب زوجها لزمه الدين .

المادة ٢٠٢ - إذا تطوع أحد وانفق على الزوجة فلا رجوع له على الزوج بغير إرادته وإنما إذا كان المنفق دائئا له وجبت المقاصة .

المادة ٢٠٣ - إذا انفقت الزوجة على نفسها في غياب الرجل ببيعها شيئا من متاعه بحكم شرعي أو بلا حكم ثم هو ادعى عند حضوره أنه ترك لها ما يكفي للانفاق وهي أنكرت صدقت بيمينها . وإذا صبرت الزوجة حتى يعود زوجها وطالبته بما انفقت وادعى أنه ترك لها نفقة صدق هو بيمينه .

المادة ٢٠٤ - إذا انفقت الزوجة من كدها فليس لها مطالبة على الرجل . وإنما ما يفيض عما انفقت يكون لها دونه .

المادة ٢٠٥ - إذا عارضت الزوجة أن تنفق من كدها وانفقت أكثر مما ربحت وجب على زوجها أن يكمل لها ما نقص .

المادة ٢٠٦ - المقصود بالمادة السابقة هو إذا أحال الرجل والمرأة على كدها بدل النفقة وسكتت سقطت عنه .

المادة ٢٠٧ - إذا اضطرت المرأة أن تبعد من منزل زوجها لسوء ما يتقوله عنها الجيران ولم تطلب نفقة عد سكوتها تركا وتنازلا بقدر ما يفوت من الزمن .

المادة ٢٠٨ - إذا قام شقاق بين الزوجين وكان الرجل السبب فيه واضطرت المرأة أن تترك بيته واستدانت لتنفق لزمه الدين .

المادة ٢٠٩ - للزوجة أن تأخذ لنفسها حكما شرعيا بالنفقة إذا أصيب زوجها بجنون أو عته .

المادة ٢١٠ - الكسوة الشرعية هي كسوة

الصيف والشتاء بحسب عادة البلد مع مراعاة حالة الزوج من يسر أو عسر .

المادة ٢١١ - الحكم للزوجة بالنفقة والكسوة يعطى لها الحق أيضا في طلب مسكن شرعي بما يلزمه من الأثاث بقدر حالة الرجل .

المادة ٢١٢ - الخلاف بين الزوجين في أمر الكسوة والأثاث هو كالخلاف بينهما في أمر النفقة فتصدق هي بيمينها أو يصدق هو بيمينه كنص المادة ١٦١ .

المادة ٢١٣ - للمرأة على الرجل حق مباشرتها مع مراعاة قوته وصحته وعمله .

المادة ٢١٤ - ليس للزوج منع هذا الواجب عن زوجته وإذا قصد بالمنع تعذيبها عد في الشرع ظلما مخالفا .

المادة ٢١٥ - للزوجة أن تعفو اكتفاء بمولودين ذكر وأنثى .

المادة ٢١٦ - إذا منع الرجل مرض صبرت امرأته ستة أشهر فإذا لم يشف جاز لها طلب طلاقها ولها مؤجل الصداق .

المادة ٢١٧ - إذا كان المرض يرجى شفاؤه فللسلطة الشرعية مد المهلة .

المادة ٢١٨ - إذا شاء الرجل أن يسافر استأذن زوجته ولها منعه إذا كان السفر إلى جهة بعيدة .

المادة ٢١٩ - إذا امتنع الرجل عن المرأة لكرهه واكتفى بما لها عليه من باقي الواجبات فانظر الباب الخامس من هذا الكتاب .

المادة ٢٢٠ - على الزوج أن ينفق على علاج زوجته إذا مرضت فإذا أزم من مرضها خيرها بين أخذها حقوقها لتنفق على نفسها وبين الطلاق ولكنه تخير ممقوت .

المادة ٢٢١ - إذا جنت المرأة فلا يمنع هذا من الانفاق عليها وعلى الرجل أن يعالجها وإذا شاء التزوج بأخرى جاز للسلطة الشرعية اجابة طلبه

المادة ٢٢٢ - على الرجل أن يعمل وينفق لاطلاق زوجته من الأسر إذا أسرت وليس له أن يطلقها من أجل أسرها ولا أن ينفق من مالها إذا كان موسرا .

المادة ٢٢٣ - ليس للرجل أن يتفادى من فك أسر المرأة بكونه يطلق ويؤدي الحقوق .

المادة ٢٢٤ - للسلطة الشرعية أن تستعين بمال الرجل فكاً لأسر زوجته في حال غيابه .

المادة ٢٢٥ - إذا ظهر أن الزوجة غير حل لزوجها فلا يلزمه اطلاق أسرها وإنما يلزمه طلاقها بغير انتظار رجوعا وعليه ما لها في العقد من الحقوق .

المادة ٢٢٦ - غير مكلفين شرعاً ورثة الرجل باطلاق أسر المرأة .

المادة ٢٢٧ - على الرجل إذا ماتت زوجته أن يحتفل بالاحتفال اللائق بدفنها ويبني لها القبر المناسب ويقوم بما يلزم حسب عرف البلد بمراعاة درجة أهلها ودرجته .

المادة ٢٢٨ - إذا امتنع الرجل عن الصرف على ذلك وأنبرى شخص آخر وصرف جاز له الرجوع عليه بما صرفه والسلطة الشرعية تعينه على ذلك .

المادة ٢٢٩ - يجوز للسلطة الشرعية إذا لم يكن الرجل حاضراً أن تباع من أمتعته بقدر ما يكفي لمصاريف الدفن والمآتم بنسبة مكانته ومكانة أهلها .

المادة ٢٣٠ - مصاريف دفن الأرملة ليست على ورثة زوجها وإنما هي على ورثتها هي بموجب عقد زواجها .

المادة ٢٣١ - ليس للرجل أن يطلق زوجته لعلّة العقم إذا لم يمض لها عشر سنين لم ترزق فيها وإذا كانت غير بكر فخمسة .

المادة ٢٣٢ - ليس للرجل أن يسافر بلا إذن زوجته .

المادة ٢٣٣ - ليس للرجل أن يتصرف في شيء من مال زوجته بغير أذنها .

المادة ٢٣٤ - لا يجوز للرجل أن يبيع أو يرهن شيئاً من أموال امرأته بلا أذنها ورضائها ولو كان مما دخلت به والا كان التصرف باطلاً .

المادة ٢٣٥ - مخول للرجل أن يستثمر ما قد يهدى إلى امرأته مما قد لا يلزمها من الهدايا سواء من أقربائه أم أقربائها .

المادة ٢٣٦ - ما قد يهديه الرجل من الحلّى

إلى خطيبته قبل الزفاف لا يجوز له بيعه ولا أن يكون محل وفاء لدين الدائن .

المادة ٢٣٧ - إذا أبراته أو تنازلت له عن شيء من حقوقها لتهديده وطرده إياها فالإبراء أو التنازل باطل ولو لم تحتط لنفسها بالأشهاد على ذلك مقدماً .

المادة ٢٣٨ - لا رجوع للمرأة فيما أبرات منه زوجها عند الطلاق من الحقوق متى كان الإبراء بالعهد الشرعى المعروف بالقنّيان .

المادة ٢٣٩ - إذا حالفها شرعاً أن لا يفسد عليها شيئاً من حقوقها ولا أن يغريها على الإبراء في شيء من حقوقها دخل في ذلك بالجملة منع البيع أيضاً والا كان باطلاً .

المادة ٢٤٠ - لا جناح على الرجل إذا هي شئت وأبراته من تلقاء نفسها .

المادة ٢٤١ - إذا كان من العرف اشتراط عقد الزواج كونه لا يغريها على الإبراء ولم يتضمنه العقد عد كأنه مشروط .

المادة ٢٤٢ - الأصل في الإبراء اعتباراً أنه فيما التزم لها به من مؤجل الصداق لا فيما دخلت له به .

المادة ٢٤٣ - يصح أن يزيد الرجل بعد الزواج ما شاء على ما لزوجته في العقد من الحقوق .

المادة ٢٤٤ - ما يملكه الرجل يكون ضامناً شرعاً لما لزوجته من الحقوق .

المادة ٢٤٥ - ممنوع ضرب الرجل امرأته ولا من أجل تأديبها بل عليه أن يحبها ويحترمها .

المادة ٢٤٦ - للزوجة أن تهب أو تباع كل أو بعض ما لها من الحقوق في العقد فعند الطلاق أو وفاة الزوج يؤول الحق الموهوب أو المبيع إلى الموهوب أو المشتري .

المادة ٢٤٧ - يصح أن تكون الهبة أو البيع للزوج غير أنه يجب فوراً تجديد عقد الزواج بقيمة المهر متى كانت الهبة أو البيع لا في بعض الحقوق بل فيها جميعها .

المادة ٢٤٨ - يبطل تنازل المرأة عن حقوقها التي لها في العقد إذا كان نتيجه تدليس أو إكراه

الباب الخامس

في المنازعات الزوجية

المادة ٢٤٩ - إذا ادعى الرجل أن زوجته ليست بكرًا وهي أنكرت عليه ذلك وتعدّر الإثبات فالرجل يصدق بعد قبوله الحرمان الشرعي .

المادة ٢٥٠ - دعوى انكار البكارة لا تقبل إذا لم تكن على أثر أول اختلاء بالزوجة .

المادة ٢٥١ - ظهور عدم البكارة يبيح للرجل الطلاق وعليه رد ما في العقد من الحقوق مخصوصا منها قيمة المهر الشرعي بعد حلف الزوجة اليمين بأنها لم تعرف رجلا قبل زواجها .

المادة ٢٥٢ - إذا أثبت الزوج أنها تصرفت في بكارتها وهي أقرت بذلك أو أبت أن تحلف اليمين فلا حق لها إلا في ما دخلت به .

المادة ٢٥٣ - إذا ادعت أن سبب زوال البكارة عارضى صدقت بعد قبولها الحرمان الشرعي .

المادة ٢٥٤ - إذا تكرّر ثلاث مرات متواليات عقب الزواج ظهور دم الحيض في الزوجة حين اختلاء الرجل بها حرمت عليه ووجب عليه تطليقها وليس عليه لا ما دخلت به ولا يجوز عقده عليها ثانية .

المادة ٢٥٥ - إذا مر أول اختلاء بلا ظهور دم ثم تكرّر الظهور كما تقدم في المادة السابقة فالطلاق واجب للمرأة كل ما لها من الحقوق في العقد .

المادة ٢٥٦ - للسلطة الشرعية النظر والفصل فيما إذا كان الدم دم بكارة أو دم حيض .

المادة ٢٥٧ - إذا ظهر أن المرأة معيبة بحيث لا تليق للرجال فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به فإذا هي ادعت اللياقة فحصدت شرعا وبقيت بلا نفقة حتى يتم الفحص .

المادة ٢٥٨ - إذا ظهر بالزوجة عيب شرعي لم يكن يعلم به الرجل فليس لها عند الطلاق إلا ما دخلت به بكرًا كانت أم ثيبًا .

المادة ٢٥٩ - إذا ثبت طبيًا أن ما بالمرأة من الجنون المطبق لا يرجى شفاؤه فللشرع اجابة طلب الرجل الزواج عليها وعليه نفقتها .

المادة ٢٦٠ - إذا لم يكن للمرأة عادة النساء أي الحيض فالرجل الطلاق رضى أم أبت ولو حلف واشترط رضاها .

المادة ٢٦١ - ما منع من المرض من الوقاع فهو عيب شرعا وإذا رجي شفاؤه فعلى الرجل علاجه كذلك انطلاق البول . وإذا طلق فبالحقوق وله منع القرب منها حتى الطلاق . كذلك البخر في الفم أو في الأنف . وإذا هو كان قبل العقد ولم يكن يعلم به فلا حقوق لها وإذا لم تتمثل الطلاق فله منع ما يجب .

المادة ٢٦٢ - كل زيادة أو نقص أو تلف أو فساد أو أي رائحة كريهة في المرأة هو عيب شرعي .

المادة ٢٦٣ - إذا كان العيب غير خفي أو علم به الرجل وسكت عد راضيا به فإذا رغب في الطلاق مع ذلك لزمته حقوق زوجته جميعها .

المادة ٢٦٤ - اثبات العلم على الزوجة وعلى الرجل النفي .

المادة ٢٦٥ - لا تقبل جهالة الرجل بالعيب مهما كان خفيا إذا دخل على المرأة ولم يتكلم .

المادة ٢٦٦ - عقم الزوجة عشر سنين أو خمسا إذا كانت ثيبا يوجب على الرجل شرعا أن يطلقها ولها ما لها من الحقوق في العقد وللرجل أن يتزوج عليها إذا قبلت وكان ذا ميسرة .

المادة ٢٦٧ - إذا تزوج بها صغيرة حسبت العشر سنين من وقت صيرورتها أهلا للحمل .

المادة ٢٦٨ - يشترط لمدة العقم أن تمضي والزوجان مقيمان معا لم يمتنع الرجل عن زوجته بارادته أو بغير ارادته والا سقطت المدة ما يسقط .

المادة ٢٦٩ - إذا أجهضت المرأة ابتداء حساب المدة من يوم الاجهاض .

المادة ٢٧٠ - إذا تكرّر الاجهاض بعد الزواج ثلاث مرات تلو بعضها جاز للرجل الطلاق وللزوجة ما لها في العقد من الحقوق .

المادة ٢٧١ - إذا عجز الرجل عن ايفاء ما لزوجته من الحقوق في عقدها وكان الطلاق واجبا أو جائزا شرعا فالسلطة الشرعية أن تقضى بالطلاق وانظار الرجل الى ميسرة .

المادة ٢٧٢ - من منعت نفسها عن زوجها لكراهتها إياه فليس لها غير ما هو موجود مما دخلت به ولا حق لها فيما اشتراه لها من ماله أو أهدها إليها .

المادة ٢٧٣ - إذا كان امتناعها لمخاصمتها ومنازعته إياها انذرهما الشرع بضياع حقوقها أربع مرات متواليات في كل أسبوع مرة فان

بقيت على امتناعها وأبت الطلاق انتظر عليها سنة لا تجب فيها النفقة فاذا مضت بلا ثمرة يؤمر بالطلاق وليس لها الا ما هو في حيازتها مما دخلت به .

المادة ٢٧٤ - ما كان في حيازة ابي الزوجة مما دخلت به يعتبر كما لو أنه في حيازتها هي .

المادة ٢٧٥ - اذا كرهت المرأة الرجل وأبت منه الطلاق أمهلت سنة فاذا رغبت في الصلح قبل مضي السنة والرجل يأبى الا طلاقها فعليه حقوقها واذا كانت رغبتها في الصلح بعد انقضاء السنة فالرجل مخير فله ان يطلق ولا حقوق لها .

المادة ٢٧٦ - اذا رفضت الزوجة الطلاق في الحالتين المنصوص عليهما في المادة السابقة جاز قبول الطلاق بلا توقف على حضورها او ارادتها

المادة ٢٧٧ - اذا مضت السنة ولم يحصل صلح وتوفيت الزوجة فلا يؤثر هذا على الميراث اما اذا توفي الرجل وكان قد مضت السنة فحقوق المرأة ساقطة شرعا .

المادة ٢٧٨ - اذا كان للكرهه عند الزوجة عذر مقبول كان الرجل مقامرا او مسرفا او سكيراً او ساقط الاخلاق او مهددا لها في نفسها او في مالها فلا تعد كارهة شرعا وانما للسلطة الشرعية النظر والحكم في شأنها .

المادة ٢٧٩ - اذا نشزت كراهة له اجيب الى طلبه الطلاق ولا وجه للصبر عليها اذا شاء في الحال .

المادة ٢٨٠ - للكرهه المذكورة الاستيلاء على ما هو موجود مما دخلت به ولو لم تزل في العصمة ولا يطلب منها بيان سبب الكراهة .

المادة ٢٨١ - لا تعد ناشزا ما لم تجاهر بكراهتها له او تعمل على مكايده . اما اذا كان السبب شرهه في موافقتها دائما فلا تعد ناشزا

المادة ٢٨٢ - اذا طلبت الناشز الطلاق وسامحت فيما لها من الحقوق فلها في الحال ما هو موجود مما دخلت به ولو كان في حوزة الرجل ما لم يتضح ان كراهتها هي لطموحها الى غيره .

المادة ٢٨٣ - ما يحق للناشز المكايده اخذه هو ما خصصت منفعتة للرجل من اموالها وما يكون في حوزتها مما دخلت به وما عدا ذلك فلا حق لها فيه .

المادة ٢٨٤ - على الناشز ان ترد ما قد يكون اهدى اليها من الرجل وقت الزواج ام بعده من

الهدايا هو او ابويه او اقربائه اما ما دخلت به مما فرضته على نفسها وما اهدى اليها من ابويها او اقربائها عند الزواج والخاتم الذي عقد عليها به الرجل وبالجملته كل ما دخلت به فهو لها اذا كان باقيا لم يزل .

المادة ٢٨٥ - ما يجب على الناشز رده لا يجوز لها حبس شيء منه او من غيره في مقابل ما قد يكون هلك مما لها الحق في اخذه .

المادة ٢٨٦ - وجود مفتاح المحل في يد المرأة او وكيلها ولو كان والدها لا يفيد كونها حائزة لما هو في حوزة الرجل شرعا في المحل المذكور من الاشياء

المادة ٢٨٧ - لا تعد المرأة حائزة اذا كان الشيء المحوز لها مما دخلت به او كان مما أعطته الى الرجل من المال « دوتة » .

المادة ٢٨٨ - اذا استعمل الرجل على امراته الكراهة فلها الاستيلاء فورا على ما هو في حوزته ما دخلت به واذا كان له في حوزتها شيء وعلقت رده على الطلاق فلها ذلك .

المادة ٢٨٩ - ليس للكرهه المذكورة استرداد ما قد ادته الى الرجل نقدية عينا مما فرضت له على نفسها .

المادة ٢٩٠ - اذا استولت الكراهة على شيء من مال الرجل لما دخلت له به مما فرضته على نفسها فلا تلزم برده اذا كان بالرجل مرض يدعو الى كراهته عادة .

المادة ٢٩١ - اذا امتنعت المرأة عن الدخول بها لزمها كل ما انفقه الرجل .

المادة ٢٩٢ - اذا منعت الصغيرة نفسها بحجة كونها لا تقوى على احتمال الوقاع فلا يسوغ طلاقها قبل استيفاء ما يتبقى اجراؤه للناشز ويحمل بالسلطة الشرعية أن تتأني في الأمر .

المادة ٢٩٣ - اذا نشزت بدعوى العنة وطلبت الطلاق بلا حقوق كان القول قولها .

المادة ٢٩٤ - اذا ادعت العنة واعترف بها لزمه الطلاق بما دخلت به عدا الاضافة الى المؤجل واذا استولت على شيء منه رده .

المادة ٢٩٥ - اذا ادعت عليه في وجهه امام الشرع انه يحاول منها وهي حائض وانه سبق له ان اكرهها على ذلك مرة فاذا لم تشفع الدعوى بطلب ما لها من الحقوق كان القول قولها واذا أبت مصالحته فلا تعد ناشزا .

المادة ٢٩٦ - للمرأة أن لا تعيش مع ابويه او اهله اذا اضطهدوها وتسببوا في الخصام بينها وبينه .

المادة ٢٩٧ - إذا لم يكن لها في أبائها معيشة الأبوين أو الأهل وجه شرعى فهي ناشز .

المادة ٢٩٨ - إذا اشترط على الثانية أن تقيم مع الأولى لزمها الشرط ما لم تبد عذرا مقبولا ولا تعد ناشزا .

المادة ٢٩٩ - لا حق للرجل في المطالبة بما قد يكون متبقيا له مما فرضته المرأة على نفسها من المال وقد نشزت .

المادة ٣٠٠ - إذا ابت المرأة أن تعود الى زوجها بعد الشقاق بينه وبينها الا اذا جاء اليها بنفسه وأخذها فلا تعد ناشزا .

المادة ٣٠١ - إذا فارقت المرأة زوجها لاعتياده ضربها ولأنه هدها بالقتل وأبت العودة اليه فلا تعد ناشزا .

المادة ٣٠٢ - إذا فارقت المرأة الرجل لكثرة ديونه وكان لها وجه مقبول في خوفها على نفسها اذا رجعت اليه فلا تعد ناشزا .

المادة ٣٠٣ - إذا أبفض الرجل امراته وأراد طلاقها وتادية ما لها من الحقوق وامتنعت فلا نفقة لها ما لم يخالف العرف ذلك .

المادة ٣٠٤ - إذا سارطها ان لا يطلق الا برضاها صح الشرط ولزمته النفقة .

المادة ٣٠٥ - إذا توفيت المرأة والرجل على كرهه لها فلا ارث له عنها .

المادة ٣٠٦ - لا يجوز للرجل التزوج على زوجته الكارهة قبل طلاقها شرعا .

المادة ٣٠٧ - تسقط حقوق الزوجة اذا خالفت الشرع أو الأدب أو زنت .

المادة ٣٠٨ - تعد الزوجة مخالفة للشرع اذا ارتدت أو اطعمت زوجها بغير علمه شيئا محرما شرعا أو تكتب الصمت حيث يجب عليها الاخبار به أو هددت زوجها بالأذى .

المادة ٣٠٩ - تعد الزوجة مخالفة للأدب اذا خرجت عن اللياقة والاحتشام أو تعدت على زوجها أو أبويه بالسب والشتم .

المادة ٣١٠ - لا تعد المرأة خالفت الشرع الا اذا اندرت وأشهد عليها .

المادة ٣٣١ - يجب أن يكون الانذار صريحا بسقوط الحق اذا خالفت .

المادة ٣١٢ - اذا قامت البيئة على تهديدها اياه بالسب فله الطلاق قورا بلا حقوق .

المادة ٣١٣ - اذا ارتدت المرأة غير مكرهة أو مكرهة وانقطع الاكراه واندرت شرعا ولم تعد فلا حقوق لها .

المادة ٣١٤ - على الرجل أن يشهد على زوجته عند مخالفتها الأدب شاهدين عدلين وينذرهما امامها بسقوط حقوقها اذا عادت الى المخالفة وبهذا تسقط حقوقها عند الطلاق .

المادة ٣١٥ - اذا ثبت شرعا زنا المرأة حرمت على زوجها وكلف بطلاقها بلا حقوق .

المادة ٣١٦ - قد ترمى المرأة نفسها بالزنا ابتغاء التخلص من الرجل والتزوج بغيره فلا يعول على كلامها والحال هذه الا اذا أقرها الزوج .

المادة ٣١٧ - ليس لمن ثبت عليها الزنا عند الطلاق غير ما هو موجود مما دخلت به فما فقد أو سرق أو تلف أو بيع لا حق لها فيه .

المادة ٣١٨ - اذا كان الزنا اغتصابا شرعا فلا تحرم الزوجة ولا تسقط حقوقها .

المادة ٣١٩ - الزنا اغتصابا يحرم الزوجة شرعا على الكاهن ويوجب طلاقها مع بقاء حقوقها .

المادة ٣٢٠ - اذا نظر الرجل امراته تزنى أو علم من ثقة أو اعتقد زناها حرمت عليه ووجب الطلاق ولا حقوق لها الا اذا حلفت .

المادة ٣٢١ - الحلف في الحالة الثانية من المادة السابقة لا يجوز ما لم يكن ضمن تهمة أخرى يجوز التحليف عليها شرعا ..

المادة ٣٢٢ - لا حقوق للزانية وانما ليس للرجل أن يطالب بما قد يكون متبقيا له مما فرض عليها **المادة ٣٢٣ -** يجوز أن يكون الزاني أحد الشاهدين ويجوز أن يكون الشاهد الآخر شاهد سماع من لسان الزوجة متى حامت الشبهة عن ذلك .

المادة ٣٢٤ - مجرد سوء سمعة المرأة أو حدوث ما يدعو الى الريبة في امرها لا يكفي لتحريمها على زوجها وانما المحرم هو ثبوت الزنا شرعا .

المادة ٣٢٥ - اذا لم يثبت الزنا شرعا ومن أخص صورة الخلوة الكافى وقتها عادة لوقوعه وانما حامت الشبهة حوله فهي ريبة .

المادة ٣٢٦ - ثبوت الريبة في حق المرأة لا يحرمها على الرجل وانما اذا هي اختلت بمن يفار منه عليها كلف شرعا بطلاقها وعليه حقوقها اذا لم يوجد الا شاهد واحد يثق به اما اذا توفر شاهدان فتحرم عليه ولا تلزمه الحقوق .

المادة ٣٢٧ - مجرد رؤية الرجل امراته مختلئة بمن يغار عليها يكفي للتحريم ووجوب الطلاق مع أداء الحقوق .

المادة ٣٢٨ - اذا ثبتت الريبة بشاهدين فاذا لم يكلف الرجل شرعا بالطلاق فلا يشار عليه بالامساك .

المادة ٣٢٩ - اذا كان أحد شاهدي الريبة أو الزنا ممنوعا من الشهادة شرعا أو غير أهل لها فلا يعتد به .

المادة ٣٣٠ - مجرد قبول الزاني لا يكفي ولو دل على بعض امارات في المرأة .

المادة ٣٣١ - الشاهد الواحد بالريبة لا يكفي ولو كان بمنزلة الاثنين ثقة عند الرجل واذا طلقها فلا تحرم على من اتهمت فيه .

المادة ٣٣٢ - يكفي لثبوت الزنا أو الريبة شاهدان ولو لم يريا معا أو كانت شهادة كل منهما بريئة غير الأخرى .

المادة ٣٣٣ - اذا اقرت بالزنا وقامت القرائن على ذلك واعتقد الرجل صدقها كلف شرعا بطلاقها وليس لها غير ما يوجد مما دخلت به .

المادة ٣٣٤ - يشترط لتصديق الرجل امراته في المادة السابقة أن يكون سجية له من الاصل .

المادة ٣٣٥ - اذا نهى الرجل امراته عن أحد وانذرهما بحضرة شاهدين ثم ثبت اختلاؤها به ومكثها معه وقتا ما حرمت على زوجها ولاحق لها .

المادة ٣٣٦ - لا يسقط حقها وانما تحلف أولا اذا كان انذارها في حضرة شاهدين أما اذا اعترفت بالاختلاء فلا حق لها .

المادة ٣٣٧ - يشترط بالاعتراف المنوه به في المادة السابقة أن يكون هناك انذار لها من قبل .

المادة ٣٣٨ - يشترط للاختلاء المحرم أن يكون لاحقا بغيرة الرجل ممن وقع معه فاذا ذلك تحرم المرأة وتسقط حقوقها ولو مات الرجل وهى في العصمة لم تنزل .

المادة ٣٣٩ - تثبت الغيرة بقول الرجل الى امراته مشهدا عليها اثنتين لا تختلئ بفلان ولو كان محزما .

المادة ٣٤٠ - الاختلاء المحرم للمرأة ومسقط لحقوقها هو ما كان بمن غار منه الرجل وكان زمنه يكفي على الأقل لسلق البيضه وشربها .

المادة ٣٤١ - تحرم المختلية على من اختلت به

واذا عقد عليها كلف شرعا بطلاقها . لا فرق بين أن يكون أول مختل أو غيره .

المادة ٣٤٢ - اذا حلف الزوج زوجته أن لا تكلم انسانا معينا وانذرهما بسقوط حقوقها ولم تمتثل كانت مخالفة شرعا وضاعت عليها حقوقها .

المادة ٣٤٣ - اذا اختلفت جهة اقامة الزوجين ولم ينص في العقد على جهة منهما اتبعت جهة الزوج وليس للزوجة أن تتوقف والا أضاعت مهرها وموئل صداقها .

المادة ٣٤٤ - اذا اتحدت جهة الإقامة فليس للرجل اكراه زوجته على السفر معه وانما يجوز الانتقال في ذات الجهة من مدينة الى مدينة أو من قرية الى قرية بحيث يكون الموطن المراد الانتقال اليه لا أقل جودة من الأول ولا أقل يهودا .

المادة ٣٤٥ - للسلطة الشرعية منع الرجل عن السفر حتى يطلق زوجته اذا كانت الجهة المراد الانتقال اليها غير موافقة لمهما كان اضطراره

المادة ٣٤٦ - للسلطة الشرعية النظر والفصل اذا كان الانتقال لسبب تعذر المعيشة في الجهة الاولى .

المادة ٣٤٧ - تتبع المرأة زوجها اذا اضطر الى تغيير جهة اقامته .

المادة ٣٤٨ - اذا اضطهد أهل الرجل زوجته فكرهت أن تقيم معهم وطلبت لها مسكنا خاصا اجيبت الى طلبها .

المادة ٣٤٩ - اذا تعذر ثبوت الاضطهاد لعله أن لا جيران وجب اتخاذ مسكن آخر غير منفرد .

المادة ٣٥٠ - اذا لم يكن هناك اضطهاد وأصرت الزوجة على الاستقلال عدت كارهة شرعا كحكم المادة ٢٧٢ .

المادة ٣٥١ - اذا سبب مجيء أهل الزوج الى مسكنه تكدير صفو زوجته فلها منعهم شرعا .

المادة ٣٥٢ - ليس للرجل منع أبوى زوجته عنها وقت مرضها أو وضعها .

المادة ٣٥٣ - ليس للرجل منع زوجته عن ابويها مرة في الشهر وفي كل عيد .

المادة ٣٥٤ - للرجل نقل مسكنه ولو كان ملك الزوجة اذا تآذى من الجيران وكذلك للزوجة هذا الحق .

المادة ٣٥٥ - اذا طرأ على الرجل بعد الزواج عيب أو عاهة فلا يسوغ هذا للمرأة طلب طلاقه واذا نشزت سرى عليها حكم المادة ٢٧٢ .

المادة ٣٥٦ - للمرأة اجبار الرجل على الطلاق اذا اصاب بالصرع أو منعه مرضه من الانفاق .

المادة ٣٥٧ - اذا لم تحتمل المرأة ما بالرجل من العاهات فلا تعد ناشزا اذا تركته .

المادة ٣٥٨ - اذا كان الطارئ برصا أو مرضا معديا كلف الرجل بالطلاق وللشرع أن يأمر بالحيولة ولو أبت الزوجة ما لم تتعهد شرعا أنها لا تختلى به .

المادة ٣٥٩ - اذا كان المرض صرعا في أحد الاثنين وجب الطلاق ولا تسقط حقوق الزوجة واذا عسر الرجل فنظرة الى ميسرة .

المادة ٣٦٠ - اذا كان بالرجل رائحة كريهة في أنفه أو فمه أو لأنه اشتغل دباغا وما أشبه ذلك جاز اجابة طلب زوجته الطلاق .

المادة ٣٦١ - اذا علمت الزوجة بالرائحة أو الحرفة ورضيت فليس لها طلب الطلاق .

المادة ٣٦٢ - ومع ذلك للسلطة الشرعية النظر والفصل في عدم استطاعة الزوجة تحمل زوجها .

المادة ٣٦٣ - اذا مات الرجل من غير عقب وكان أخوه معيبا مثله في رائيته أو حرفته فلها شرعا أن ترفض الزواج به وعليه ابرؤها ولا تسقط حقوقها .

المادة ٣٦٤ - اذا كان الرجل عنيئا أو عقيم الماء وكانت الزوجة في عوز الى غلام جاز لها طلب الطلاق .

المادة ٣٦٥ - يجب أن يكون قد مضى عشر سنين أو خمسة حسب نص المادة ٢٦٦ وما يليها وأن لا يكون غرض الزوجة حصولها على حقوقها وخينئذ يجوز الطلاق وللزوجة مهرها وما دخلت به .

المادة ٣٦٦ - يجب أولا أن تقبل الزوجة الحرمان الشرعي على نفسها بأنها صادقة وحسنة القصد .

المادة ٣٦٨ - اذا منيع الرجل نفسه عن زوجته بلا موجب عد كارها ولزمه طلاقها مع أداء حقوقها .

المادة ٣٦٩ - اذا اعوز الرجل حتى لم يعد في وسعه القوت الضروري لزمه الطلاق وبقيت حقوق الزوجة ديناً في ذمته .

المادة ٣٧٠ - اذا اعتاد الرجل الزنا أو اعتاد ضرب زوجته أو اطعامها غير الحلال جاز اجابة طلبها الطلاق .

المادة ٣٧١ - ضرب الزوجة محرم شرعا واذا اعتاده الرجل وبخه الشرع وحلفه أن لا يعود فان حنث وعاد أمر بالطلاق ودفع الحقوق .

المادة ٣٧٢ - اذا كان للضرب باعث شرعي من جهة الزوجة فلا يصح لها طلب الطلاق .

المادة ٣٧٣ - اذا تعذر معرفة أي الاثنين المسبب للكدر لعل أن لا جيران يشهدون وجب اتخاذ مسكن آخر .

المادة ٣٧٤ - اذا تكرر من الزوجة شتم زوجها وبخت وأنذرت فاذا عادت سقطت حقوقها . قد يكون لها العذر اذا هو اضطرها الى ذلك بسوء معاملته لها .

المادة ٣٧٥ - اذا تكررت المعيشة لسوء اخلاق الزوج أو لتشدده في الانفاق جاز لزوجته طلب الطلاق .

المادة ٣٧٦ - اذا تركت الزوجة المنزل هرباً من الضرب واضطرت أن تستدين لتنفق لزم زوجها الدين .

الباب السادس

في حقوق الرجل بعد وفاة زوجته

المادة ٣٧٧ - كل ما تملكه الزوجة يؤول بوفاتها ميراثا شرعيا الى زوجها وحده لا يشاركه فيه اقاربها ولا اولادها سواء كانوا منه أم من رجل آخر .

المادة ٣٧٨ - اذا ماتت الزوجة ثم استحق ورثتها ارثا لوفاة مورثها بعدها فلا يؤول شيء من الموروث هنا الى الزوج .

المادة ٣٧٩ - اذا لم يكن للمرأة ذرية فلا حق لباقي ورثتها في مزاحمة زوجها في وراثته ما كان لها من الأموال مما كان له الحق في الانتفاع به .

المادة ٣٨٠ - اذا لم يدخل الرجل بالمرأة لرضها أو لعنته وتوفيت فلا ارث له عنها

المادة ٣٨١ - اذا وهب الى المرأة شيء فلا ارث فيه للرجل اذا توفيت قبل أن تتسلمه .

المادة ٣٨٢ - اذا وهب الرجل الى امرأته عقارا وهو في حال صحته وتوفيت فله وحده حق الارث فيه .

المادة ٣٨٣ - وفاة المرأة قبل استيلائها على ما قد يؤول اليها من الارث لا تمنع وراثته زوجها فيه .

المادة ٣٨٤ - ما يهديه اليه حموه أو حماته

بعد الخطبة أو القنيان فهو له اذا توفيت عن غير عقب ما لم يوجد شرط يخالف ذلك .

المادة ٣٨٥ - ما يهدى الى العروسين فهو من حق الرجل ما لم يخالف ذلك الشرط أو العرف .

المادة ٣٨٦ - من المتبع الآن ان الزوجة اذا لم يكن لها ذرية من زوجها وكان لها ورثة فلهم نصف مادخلت به بعد خصم نفقة الجنائز والمدفن والقراءات والاحسانات وختام السنة حسب عرف البلد .

المادة ٣٨٧ - مما اصطلح عليه ان لاتمنع ام المرأة من ميراثها ان كانت هي التي انفقت على تأهيلها .

المادة ٣٨٨ - اذا ماتت المرأة على غير دينها ولا ذرية لها فلباقى ورثتها حق الارث فيها مع زوجها .

المادة ٣٨٩ - لا يحسب على التركة ما ينفقه الرجل على علاج المرأة لانه مكلف به .

المادة ٣٩٠ - اذا اذنته كتابة ان ينفق من حقوقها على علاجها وقد ازم من مرضها وعالجها فله منع باقى الورثة من مشاركته .

المادة ٣٩١ - تبطل هبة المرأة الى زوجها فيما دخلت له به من المال اذا كانت في حال المرض ولظنها انه غير مكلف شرعا بمعالجتها وقد ازم .

المادة ٣٩٢ - اذا اسرف ورثة المرأة في نفقة جنازتها زيادة عن عرف البلد فلا سبيل على الزوج الا بالقدر الذى كان يليق بها .

المادة ٣٩٣ - لباقى ورثة المرأة اذا لم تترك ذرية مشاركة الرجل في الميراث سواء كان ما دخلت له به من مال ابويها ام اقاربها او كان موروثا لها من قبل .

المادة ٣٩٤ - حيازة ورثة المرأة لما دخلت به لاتمنع الزوج من حقه في الارث معهم فيه .

المادة ٣٩٥ - للمرأة ان تهب قبل وفاتها بصيب ورثتها فيما دخلت به الى اجنبى عنهم .

المادة ٣٩٦ - اذا وعدها ابوها بشئ وتوفيت قبل ان يفى فلا حق للزوج فيه مالم يكن الوعد موثقاً شرعاً .

المادة ٣٩٧ - اذا وهبت المرأة مالها من الحقوق في عقد الزواج فلا تسرى الهبة على الورثة .

المادة ٣٩٨ - اذا التزم له حموه بمال بعد الزواج وتوفيت المرأة قبل الانجاز فلا حق له فيه ولو توثق برهن او اودع في يد امين .

المادة ٣٩٩ - اذا توفيت المرأة من غير عقب وكان لها اخوة غائبون يستحقون في ميراثها جاز للرجل حبس نصيبهم في يده .

المادة ٤٠٠ - اذا استولت المرأة على شئ من حقوقها ثم توفيت من غير عقب فليس لباقى الورثة على زوجها الا ما هو متبق من نصف الاصل فاذا كان ما دخلت به مائتين وكان ما استولت عليه اربعين كان ما يلزم الرجل ستين .

المادة ٤٠١ - ما يكون للمرأة من الدين في ذمة الرجل فلا يزاحمه غيره فيه ضرورة اعتباره من حقوقه الانتفاعية .

المادة ٤٠٢ - يكفى مولود واحد ولو يموت على اثر موت امه بشرط ان يكون عمره لا اقل من ثلاثين يوماً وبهذا يمنع ورثتها عن مشاركة زوجها في الارث .

المادة ٤٠٣ - فروع المرأة من الرجل وقد ماتت امهم او ابوهم من قبل يمنعون باقى الورثة من مشاركة الرجل في التركة .

المادة ٤٠٤ - لا يخصم شئ مما قد يكون انفق الزوج على الزوجة قبل وفاتها ولو كان ديناً عليه او مهما بلغت قيمته .

المادة ٤٠٥ - يراعى في تلك النفقات حسب ونسب الزوجة اذا كان اكبر .

المادة ٤٠٦ - اذا لم يظهر للزوجة وارث غير زوجها فله التركة ثم اذا ظهر وارث غيره اقتسم معه .

المادة ٤٠٧ - يجوز اتفاق الزوجين في العقد على منع ورثة الزوجة من مشاركة الزوج في ميراثها بعد وفاتها .

المادة ٤٠٨ - ليس لورثة الزوجة مشاركة زوجها فيما تركته من كسب كدها او فيما هو مملوك لها ملكاً خاصاً ولا فيما دخلت به من امتعة وثياب ولا فيما اشتراه لها الزوج من ماله من الحلّى قبل او بعد الزواج ولا في هدايا الخطوبة او الزواج ايا كان مهديها .

المادة ٤٠٩ - منع ورثة الزوجة من مشاركة زوجها في ميراث الامتعة والثياب في المادة السابقة محله ان يكون عرف البلد عدم قيد ذلك ضمن حقوق المرأة والا فان لهم مشاركتهم في ميراث تلك الامتعة والثياب .

المادة ٤١٠ - ما عدم او تلف او سرق او فقد او بيع مما دخلت به الزوجة لا حق ان يطالبوا الزوج بشأنه .

المادة ٤١١ - اذا ادعى الزوج هلاك ما اعطته اليه المرأة مما فرضته على نفسها عند العقد فعليه اليمين ان ليس المال في ملكه لا عيناً ولا بدلاً .

المادة ٤١٢ - إذا لم يصدق الورثة الزوج حلف لهم اليمين شرعا .

المادة ٤١٣ - إذا باع الرجل شيئا من مال الزوجة واشتغل بضمنه أو أخذ به شيئا آخر وكان الثمن أو البديل موجودا لم يزل فلورثة الزوجة مشاركة الرجل فيه .

المادة ٤١٤ - إذا أبدل الزوج شيئا لزوجته بأخر أئمن منه فمشاركة الورثة له لا تكون في الزيادة عن القيمة الأصلية .

المادة ٤١٥ - إذا احتمل الشيء أن ينسب للزوج كان هو أولى به شرعا ضرورة أن الشيء في حوزته وانه الوارث الوحيد لولا عدم وجود ذرية له من زوجته .

الباب السابع

في حقوق الارملة

المادة ٤١٦ - ما يكون للزوجة على زوجها من الحقوق بمقتضى العقد يعتبر ديناً لها في ذمته يستحق عند الطلاق أو الوفاة .

المادة ٤١٧ - إذا آل الى الرجل ميراث بعد وفاته فلا يضمن ما للمرأة من المؤجل .

المادة ٤١٨ - إذا توفيت البنت بعد أبيها غير ممقبة فلا تضمن تركتها ما لامها من المؤجل ولو كانت هي التي قامت بتأهيلها فانما التركة للاخوة دون الام .

المادة ٤١٩ - ليس للارملة مما اضاف له الرجل من المؤجل بقدر ما اتصل اليه مما فرضته له .

المادة ٤٢٠ - للارملة أن تعيش من مال الرجل ولو أوصى بغير ذلك وليس للورثة منها باعطائها ما لها من الحقوق في المقد إلا إذا كان المقد أو المرف يخالف ذلك .

المادة ٤٢١ - ليس للارملة من النفقة إلا ما قدره لها الشرع .

المادة ٤٢٢ - ليس للارملة طلب تعليه النفقة لتحسن ولو عرف زوجها بالاحسان .

المادة ٤٢٣ - إذا اقتصدت الارملة من نفقتها المقررة لها شرعا فهو لها .

المادة ٤٢٤ - ليس للارملة من السكنى إلا بمراعاة مقدار تركه الرجل مهما كان موسما عليها من قبل .

المادة ٤٢٥ - غير مفضلة نفقة الارملة على ما على الرجل من الدين وإذا استولت على شيء من ماله لتنفق وجب عليها رده للدين أولا .

المادة ٤٢٦ - نفقة الارملة مفضلة على نفقة بنات الرجل منها أو من غيرها .

المادة ٤٢٧ - مادخل في حوزة الارملة من متاع الرجل لتنفق منه سواء في حياته أم بعد وفاته لا يلزمها رده مهما بلغت قيمته .

المادة ٤٢٨ - إذا حاز عنها وكيلها وكان للرجل ورثة أو وصية فلا تقيد بها الحيازة .

المادة ٤٢٩ - ليس للارملة تعقيب مالها من الحقوق إذا أضر تعقيبها هذا بدائن للرجل .

المادة ٤٣٠ - إذا كان من عرف البلد أو من مقتضى المقد أن لا نفقة للارملة بعد وفاة زوجها بغير رضى الورثة فلها شرعا نفقة ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .

المادة ٤٣١ - تسقط نفقة الارملة إذا طالبت شرعا بما لها من الحقوق بمقتضى المقد ولو لم يبادر الورثة الى الوفاء إلا إذا كانت المطالبة ناشئة عن مضايقتهم إياها أو عن غشهم لها كذلك إذا هي خطبت أو تقدست تسقط نفقتها .

المادة ٤٣٢ - وليس للمرصدة الشرعية طلب حقوقها مالم يتنصل سلفها منها .

المادة ٤٣٣ - لا تسقط نفقة الارملة إذا كانت في استيلائها على حقوقها مسيرة كان كان على الرجل دين فقضى به للدائن وأعطى للمرأة ما لها وبقي من التركة ما بقي .

المادة ٤٣٤ - تسقط نفقة الارملة أيام عدتها إذا طالبت في أثنائها بحقوقها وإذا كانت انفقت مما حازت فلا سبيل عليها .

المادة ٤٣٥ - مجرد حلف الارملة اليمين على حقوقها دون مطالبتها بها لا يسقط نفقتها .

المادة ٤٣٦ - إذا استولت الارملة على ما دخلت به من حقوقها من يد الوصي أو على يد الشرع بلا مطالبة شرعية فلا تسقط نفقتها .

المادة ٤٣٧ - إذا كانت المطالبة قاصرة على مجرد ما دفعته دونه الى الرجل فلا تسقط نفقتها ولو حصلت على مطلوبها .

المادة ٤٣٨ - لا تسقط نفقة الارملة إذا هي طلبت من الورثة مباشرة ما لها من الحقوق في المقد وأبوا أن يدفعوا اليها أو زعموا أن ليس عندهم ما يكفي .

المادة ٤٣٩ - إذا تصرف الزوج في حقوقها في حال حياة زوجها أو بعد وفاته سقطت نفقتها قبل الورثة .

المادة ٤٤٠ - ليس للارملة نفقة إذا كانت تنازلت عما لها من الحقوق في عقد زواجها الى الرجل ولكن إذا كان تصرفها قاصرا على البعض دون الكل حق للورثة أن يردوا اليها باقى ما لها ليسقطوا نفقتها .

المادة ٤٤١ - اذا سكنت الارملة سنتين عن طلب النفقة او ثلاث سنين اذا كانت موسرة عد هذا تنازلا عنها للمدة الماضية الا اذا كان في حوزتها مال الرجل تنفق منه او استدانته لتنفق .

المادة ٤٤٢ - اذا طالبت الارملة الورثة بالنفقة وادعوا انهم قاموا بها فان كانت تزوجت فعليها البينة او صدقوا بيمينهم والا فالبينة عليهم هم او هي تصدق بيمينها .

المادة ٤٤٣ - اذا خصص الرجل للمرأة عقارا تنفق من ريعه بعد وفاته واربي الربيع عن النفقة فالفائض لها واذا نقص الربيع كملت لنفسها من مال التركة الا اذا كان الغرض من تخصيص العقار ان يكون ريعه في مقابل النفقة وقبلت المرأة ذلك .

المادة ٤٤٤ - اتفق الائمة على اعتبار المنقول كالعقار في المادة السابقة .

المادة ٤٤٥ - للارملة منع الورثة من بيع ما هو في حوزتها من منقولات التركة ضرورة كونها ضامنة لحقوقها ولو كان الورثة قائمين بنفقتها .

المادة ٤٤٦ - الورثة اولى من غيرهم بشراء ماتشاء الارملة بيعه من منقولات الرجل بالسعر نفسه .

المادة ٤٤٧ - يشترط في العقار ان لا يكون متعلقا به حق للغير يمنع من استغلال النفقة منه .

المادة ٤٤٨ - اذا تصرف الرجل او ورثته في العقار بعد التخصيص نفذ التصرف على المرأة ويفي لها حقها الشرعي في النفقة وانما يجوز لها ان تحتج وتعارض في التصرف قبل حصوله .

المادة ٤٤٩ - المقصود بالعقار المنصوص عليه بالمادة السابقة هو الضامن شرعا في عقد الزواج ما للمرأة من الحقوق الا النفقة .

المادة ٤٥٠ - اذا كان تصرف الرجل هبة فلا تصح الا اذا كان حصولها في حال صحته وسلامة عقله .

المادة ٤٥١ - اذا كان التصرف وصية فلا يسرى على المرأة .

المادة ٤٥٢ - اذا تغيب الزوجان ثم هي رجعت وحدها لوفاة زوجها حق لها طلب النفقة او ما لها في العقد من الحقوق والخيار لها واذا ادعت انه طلقها عاشت من مال التركة بقدر ما لها في العقد من الحقوق الى ان تستوفاهها مقاصة .

المادة ٤٥٣ - اذا ترك الرجل مالا منقولا وكان في غير حوزة المرأة فليس لها منعة عن الورثة بحجة ان لها نفقة تخشى عليها ولو كان الرجل موصيا لها بالمال لنفقتها .

واذا حازت المرأة المال وكان غير زائد عن الحد المعقول للنفقة فعليها ان تسلم بقدر الزيادة ولا تعسد المرأة حائزة اذا لم تكن حازت ذات الشيء وبشخصها .

المادة ٤٥٤ - قوله ولو كان الرجل موصيا في المادة السابقة بالفقرة الاولى الغرض منه كونه خول للمرأة في عقد الزواج ان تنفق من المنقولات لا لكونه يوصى لها بها شرعا .

صواب الفقرة الثانية هو ان لا سبيل للورثة على المرأة فيما حازته من المتاع مهما كثر عما يكفيها من النفقة وباقي الفقرة كما هو .

المادة ٤٥٥ - اذا مات الرجل عن اكثر من زوجة فلا عبرة للاقدمية في قيمة النفقة بل كلهن سواء .

المادة ٤٥٦ - اذا طلبت الارملة نفقة بعد الذي استحوزت عليه من مال التركة بحجة انه لم يكفها فعليها اليمين شرعا بأن ما استحوزت عليه لم يكفها يقينا ما فات من الزمن .

المادة ٤٥٧ - للسلطة الشرعية ان تبيع من مال التركة لاجل النفقة ولايجوز للارملة ان تبيع بنفسها الا بحضرة ثلاثة شهود عدول وانما يجوز لها ان ترهن مباشرة .

المادة ٤٥٨ - لايجوز البيع الا بقدر ما يكفى نفقة مدة ستة اشهر فسته وهكذا عند اللزوم ولايعطى من الثمن الى الارملة معجلا الا قدر ما يكفيها شهرا فشهرها وهكذا واذا لم يبق من التركة الا قدر ما يكفى الحقوق التي لها في العقد فلها اخذها .

المادة ٤٥٩ - اذا كان الشيء اللازم بيعه من التركة يزيد ثمنه عن مقدار النفقة اللازمة لمدة الستة اشهر جاز للسلطة الشرعية بيعه مع ذلك .

المادة ٤٦٠ - تدفع النفقة معجلا وشهرا فشهرها لا اقل .

المادة ٤٦١ - للارملة الكسوة شرعا واذا لم يرق لها ان تقيم في منزل الورثة حق لها مسكن شرعى وعاشت كما كانت تعيش مع زوجها .

المادة ٤٦٢ - لاينظر في نفقة الارملة الى ان الرجل كان مقتصدا وانما الى مقدار التركة مهما كان له من الورثة .

المادة ٤٦٣ - إذا قاتت الارملة مع نفسها اولاداً لها من آخر بالنفقة المقررة فليس للورثة طرح شيء من حقوقها نظير قوتهم إذا كان نتيجة تضييقها على نفسها عناية بهم .

المادة ٤٦٤ - إذا أرادت الارملة أن تقيم لا في مسكن شرعي بل عند أبويها أو أقربائهما وطلبت نفقة حق للورثة معارضتها بحجة أن أقامت معهن خير لها ولهم إلا إذا كان هناك أسباب شرعية تسوغ لها ذلك الانتقال .

المادة ٤٦٥ - الورثة غير مكلفين شرعاً بفك أسر الارملة إذا أسرت ولانفقة دفنها أو ماتها ولا بمعالجتها إذا مرضت مرضاً غير عادي فهي لا حقوق بمقتضى العقد ينفق منها على ذلك .

المادة ٤٦٦ - ما تكسبه الارملة من كسبها هو للورثة ماداموا قائمين بنفقتها ولها أن لا تقبل كسب كدها نظير النفقة .

المادة ٤٦٧ - للارملة أجر على الرضاعة مالم يكن لها نفقة قائمة فعلاً .

المادة ٤٦٨ - لا تجبر الارملة على ارضاع ولدها بلا أجر وهي أولى به من غيرها وإذا كان الرجل معداً لزم الأجر أقرب أقربائه أن كان ذا ميسرة .

المادة ٤٦٩ - إذا اعوزت الارملة ذات الرضيع وطلب أبوها أخذها دونه فإن كان الطفل غير متعلق بها فلها تركه والا لزمها وعلى أقربائه أحرمها وإذا امتنعوا تكفل به الشرع .

المادة ٤٧٠ - لا تنقص خدمة الارملة البيت إلا بمقدار خدمتها زوجها .

المادة ٤٧١ - إذا عثرت الارملة بقلية فهي لنفسها وإذا اقتصدت من النفقة فالفائض للورثة وليس لهم أن ينتفعوا كمورثهم بأموالها الخاصة بها .

المادة ٤٧٢ - النفقة في المادة السابقة هي غير المقررة للمرأة شرعاً والا فما تقتصده منها هو لها .

المادة ٤٧٣ - على الارملة اليمين شرعاً أنها لم تختلس ولا أخفت شيئاً من مال الرجل وبعد ذلك تستولي على حقوقها .

المادة ٤٧٤ - تؤدي الارملة اليمين بحضرة الورثة .

المادة ٤٧٥ - إذا حلفت في غيبتهم فلا تحلف ثانياً .

المادة ٤٧٦ - إذا قضى لها الشرع بحقوقها واستولت عليها دون أن تحلف فلا وجه لليمين إذا وإنما يقوم مقامها الحرم الشرعي .

المادة ٤٧٧ - لا تعتبر اليمين مالم تكن على يد الشرع .

المادة ٤٧٨ - تحلف اليمين وفي يدها التوراة ما لم يخالف العرف ذلك .

المادة ٤٧٩ - إذا كانت اليمين في غير دار الشرع كانت صيغتها بطريق اللعان .

المادة ٤٨٠ - إذا أوصى الرجل في مرض موته بإعطاء امرأته ما لها من الحقوق أعفيت من اليمين .

المادة ٤٨١ - إذا طلقها وهو في مرض الموت لزمها اليمين ولها ما لها من الحقوق .

المادة ٤٨٢ - لا بد للمرأة من اليمين ولو لم يترك لها الرجل ما يكفي لجميع حقوقها ولا يجوز الإداء إليها قبل الحلف .

المادة ٤٨٣ - الشأن في طلب تحليف المرأة نوارث الرجل لا لمدينه فإذا اقتضت المرأة منه حقوقها وكان الوارث في البلد ولم يطلب اليمين فليس للمدين طلبها ولكن إذا لم يكن الوارث في البلد وجب أن تحلف أولاً ثم تستولي على حقوقها .

المادة ٤٨٤ - للشرع إعفاء المرأة من اليمين إذا كان فيه مصلحة للقصر .

المادة ٤٨٥ - لا تجب اليمين شرعاً إذا كانت المطالبة بما دفعته الزوجة لا بكل حقوقها في العقد أو بأموالها الخاصة بها أو بالشيء المخصص لنفقتها .

المادة ٤٨٦ - لا يمين على الارملة فيما دخلت به ولا فيما خصصت له الانتفاع به ولا فيما أهداه إليها أقاربها .

المادة ٤٨٧ - إذا كان ما تطالب به الزوجة غير موجود بعينه فاليمين واجبة .

المادة ٤٨٨ - النفقة لا تتوقف على حلف اليمين المنوه عنها .

المادة ٤٨٩ - إذا لم تحلف الارملة اليمين وماتت مات حقها إذ لا أرث في مال يجب له اليمين شرعاً إلا بالحلف .

المادة ٤٩٠ - إذا أوصت الارملة وهي في مرض الموت ولم تكن حلفت اليمين فلا يمنع هذا من نفاذ الوصية اذا حصلت بحضور وارث الرجل أو بعلمه وسكوته .

المادة ٤٩١ - للشرع تحليف الارملة رغما عن ارادة الورثة اذا قصدوا التسوية طمعا في حرمان ورثتها من ارثها .

المادة ٤٩٢ - اذا لم تحلف الارملة اليمين واستولت على حقوقها وتزوجت بآخر وتوفيت فلا سبيل لورثة الرجل الاول على الثاني فيما اخذته في حقوقها من المنقول لا العقار .

المادة ٤٩٣ - لا تحلف الارملة اليمين اذا كان الرجل خصص لها عقارا تنتفع منه بقدر ما لها من الحقوق .

المادة ٤٩٤ - لا يتدح في هذا التخصيص اذا جاء بيان حدود العقار قاصرا على بعضها دون البعض .

المادة ٤٩٥ - ليس للارملة امهالها في تأدية اليمين ريثما يرشد اولادها رجاء ان يفوها .

المادة ٤٩٦ - يصح اعفاء الرجل امراته من اليمين وهو مريض سواء كان الاعفاء شفها أو كتابة وانما للسلطة الشرعية النظر في عبارة الاعفاء .

المادة ٤٩٧ - للورثة الحق ان يخصموا من حقوق الزوجة قيمة ما اشتراه لها الرجل من ماله من الثياب .

المادة ٤٩٨ - اذا كان على الرجل والمرأة دين مشترك فليس لورثته مقاضاتها بذلك في حقوقها .

المادة ٤٩٩ - اذا احتج شريك الرجل على ارملة عند مطالبتها اياه بحقوقها انه باع مال الشركة ووفى ماعليها من ديون وأنه لم يبق للشركة شيء ما وأنه لم يكن الا مضاربا كان القول قوله .

المادة ٥٠٠ - المطلقة بلا سبب شرعي لا يخصم من حقها من ثمن الثياب سوى ما كان لاجل ايام السبوت والاعياد .

المادة ٥٠١ - للارملة الحق في ما وهبه لها زوجها لاتخصم قيمته مما لها من الحقوق .

المادة ٥٠٢ - عند النزاع تفصل السلطة الشرعية في الهدايا المهداة بسبب الزواج لمن هي كلها أو بعضها .

المادة ٥٠٣ - للارملة ما لها من الحقوق في

عقد زواجها سواء كانت في نفقة الورثة أم لم تكن وارملة لم تزول أو تاهلت .

المادة ٥٠٤ - اذا ادعت الارملة علاوة على ما هو ثابت لها في المقد من الحقوق انها اعطت أيضا الى الرجل مالا ينتفع به وثبت انها ورثت واشتهر في البلد كونها اعطت اليه يقينا كان لها الحق فيما ادعت به .

المادة ٥٠٥ - اذا ادعى ورثة الرجل وفاء ما لارملته من الحقوق وهي انكرت فطليهم البينة .

المادة ٥٠٦ - اذا لم تكف التركة ضمفا ما للارملة من الحقوق فيحسبما هو المصطلح عليه في اسبانيا وسوريا ومصر تأخذ ما هو موجود عينا مما دخلت به وتقسيم الباقي بينها وبين الورثة مناصفة .

المادة ٥٠٧ - اذا لم تدخل بمال بل بحلى وامتعة وثياب وما شاكل ذلك فلها أخذ ما هو موجود منه عينا عليها بسعره الحاضر وما بقي لها بعد ذلك تأخذه من التركة اذا كانت تعادله مضاعفا والا قسمت بينها وبين الورثة مناصفة .

المادة ٥٠٨ - اذا كان ما اهدى اليها من اقاربها باقيا لم يزول اخذته كما هو ثم تأخذ حقوقها بقسمة التركة بينها وبين الورثة مناصفة .

المادة ٥٠٩ - اذا كان لها دين على الرجل عزل أولا قبل القسمة .

المادة ٥١٠ - للورثة الخيار بين أداء ما للمرأة من الحقوق واخراجها من التركة وبين القسمة معها .

المادة ٥١١ - لا محل لقسمة التركة بين الارملة والورثة ما لم يكونوا فرعا منها أو من غيرها أو فرع الفرع والا فلها حقوقها كاملة ولو لم يفضل للورثة شيء الا اذا خالف ذلك عرف البلد .

المادة ٥١٢ - المطلقة في مرض الموت انقازا لها من الارصاد الشرعي حكمها في حقوقها حكم غيرها تستوفيها بلا قسمة ولا تضر بها حيازة الورثة .

المادة ٥١٣ - للزوجين ان يشترطا عند الزواج في التوارث بينهما .

المادة ٥١٤ - اذا لم يكن المقد بيدها وتوزعت فلا بد لها من حكم شرعي بما تدعى به من الحقوق .

المادة ٥١٥ - مصاريف جنازة الرجل ودفنه مفضلة عن حقوق المرأة ولو لم يفض لها شيء .

المادة ٥١٦ - إذا كان الورثة في سر لزهمهم الصرف وللزوجة كل ما لها من الحقوق في المقعد .

المادة ٥١٧ - للارملة أن تحصل على كل أو بعض ما لها من الحقوق في المقعد ببيعها في منقولات التركة بعد حلفها اليمين المنوه عنها بالمادة ٤٧٣ ولا يجوز لها البيع في العقار إلا بحضرة ثلاثة من أولى الخبرة والمعرفة .

المادة ٥١٨ - أجار البيت مفضل على ما للمرأة من المؤجل ولكن ليس للمؤجر أن يستوفي مما لها من المتاع .

المادة ٥١٩ - لا يضر بما للمؤجر من حق الأولوية في استيفاء ما له من الاجار بمقتضى المادة السابقة ما إذا كانت المرأة وضعت يدها على منقولات التركة من أجل حقوقها .

المادة ٥٢٠ - إذا لم يترك المتوفى الا عقارا وكان عليه دين غير ما عليه لارملته كان الاقدم منهما هو الاولى بالوفاء قبل الآخر .

المادة ٥٢١ - إذا لم يترك الا منقولات ولم تشتط المرأة لنفسها في عقد زواجها حق الامتياز عليها كان الامتياز للدائن دونها ولو كان دينه لاحقا وانما لها ما دخلت به من المتاع ما لم تكن حازت من متاع الرجل فان الحيازة تنفذ .

المادة ٥٢٢ - ليس للدائن أن يستوفي مما للمرأة من الاموال بنوعها سواء أكانت بعينها لم تزل أم استبدلت فاذا فقد أو أهلك الرجل مالها من الاموال من النوع الثاني فهي والدائن سياتن فيقتسمان معا .

المادة ٥٢٣ - إذا كانت حقوق المرأة ودين الدائن في وقت واحد أو تزوج الرجل واستدان ثم قنى أو استدان وتزوج ثم قنى فللدائن دينه وللزوجة ما دخلت به لاتزاحمه فيما هو غير ذلك من سائر حقوقها .

المادة ٥٢٤ - إذا ظهر على الرجل دين وكانت المرأة استولت بأمر الشرع في مقابل حقوقها على عقار من عقاراته أو على منقولات ولو على غير يد الشرع فلا حق للدائن في الرجوع عليها بشيء .

المادة ٥٢٥ - إذا اشتملت التركة على عقار ومال يكفيان لوفاء ما للمرأة من حقوق وما للدائن غيرها من الدين وكانا كلاهما في تاريخ واحد استوفى الدائن من المال والمرأة من العقار، وإذا اختلفا في الزمن كان المال للاقدم منهما .

المادة ٥٢٦ - إذا ماتت المرأة ولم تحلف ال بين فليس للدائن اللاحق أن يستوفي من عقار ال حل الضامن لحقوقها في المقعد .

المادة ٥٢٧ - ليس للورثة عند استيلاء الارملة حقوقها ان تضمن لهم ما عساه يظهر على الرجل من الديون السابقة عليها .

المادة ٥٢٨ - للمرأة دون الدائن ولو تقدمها في دينه أن تستولى في مقابل حقوقها على ما اقتنى من كدها وعلى ما وجد بعينه من ثمرة اموالها وإذا استولى الدائن على شيء من ذلك رده .

المادة ٥٢٩ - إذا ادعت المرأة ان ما لها في ذمة الرجل من الحقوق أهلكه عليها وانها لم تستول على شيء منه صدقت بيمينها على ذلك وعلى انها لم تهبه ولم تحوله الى احد ثم تقسم مع الدائنين .

المادة ٥٣٠ - إذا كان على الرجل دين بضمانة المرأة فللدائن أن يستوفي دينه قبل جميع ما لها .

المادة ٥٣١ - إذا رهنّت المرأة بحضرة زوجها شيئا من متاعها وكان للمرتين دين سابق عليه ولم يذكره حين الرهن فالمرهون لا يضمنه

المادة ٥٣٢ - ليس للمرأة طلب حقوقها من شركة الرجل قبل تصفيتها إذا كان عليها ديون .

المادة ٥٣٣ - للمرأة أن ترد الامانة الى صاحبها أو السند الى المدين إذا كان خالصا مادامت الامانة أو السند في تصرفها لا في تصرف غيرها .

المادة ٥٣٤ - ليس للمرأة أن تستولى من تركة الرجل لتنفق إذا أضر استيلاؤها هذا بدائن له .

المادة ٥٣٥ - إذا استولت المرأة من التركة لتنفق وكان لها قصر وعلى الرجل دين غير ثابت جاز ابداع قيمته مما استولت عليه المرأة في يد أمين الى أن يبلغ القصر .

المادة ٥٣٦ - لا يجوز لها أن تأخذ العقار في نظير حقوقها ما لم تأذن لها السلطة الشرعية .

المادة ٥٣٧ - إذا كان البيع بواسطة السلطة الشرعية وجب أن يكون علنيا بعد الاعلان عنه ثلاثين يوما متوالية أو مرتين في الاسبوع مدة ستين يوما ويجب بيان العقار وحدوده والفرض من بيعه .

المادة ٥٣٨ - للبنات شرعا اذا مات ابوهن ان يتعيشن من تركته الى ان يتأهلن او يرشدن .

المادة ٥٣٩ - للمرأة غير حقوقها ما اهداه اليها الرجل مما هو ليس بحلى ولا ثياب او بالجملة مالا يتزين به .

كذلك للمرأة كل ما يهدى من ابويها او اقاربها ايا كان .

المادة ٥٤٠ - ما يهدى الى الرجل مما لا يصلح الا للرجال فهو له سواء كان من اقاربه ام اقارب المرأة واذا كان يصلح للنوعين وكان من اقاربها فهو لها واذا كان من اقاربه فلها اخذه وخضم قيمته من اصل حقوقها .

الباب الثامن

في ثبوت النسب

المادة ٥٤١ - ينسب الولد لأبيه فاذا كان من غير الملة فلامه .

المادة ٥٤٢ - اقل مدة الحمل سبعة اشهر وغالبها تسعة واقصاها سنة .

المادة ٥٤٣ - تعتبر السبعة اشهر كاملة شرعا ولو لم يكن الا يوم من الشهر الاول ويوم من السابع .

المادة ٥٤٤ - اذا كان الوضع بعد سنة من غياب الرجل فالمولود ابن زنا شكاً .

المادة ٥٤٥ - الشك في المادة السابقة انما هو لاحتمال حضور الرجل اثناء النوبة وقربه المرأة فاذا انتفى هذا الاحتمال زال الشك وحل محله اليقين .

المادة ٥٤٦ - لا ينتفى النسب باشاعة الزنا والرجل غير بعيد عن زوجته مالم يكن مشهورا عنها قلة العفاف .

المادة ٥٤٧ - الاشاعة وشهرة قلة العفاف في المادة السابقة محلها الرجل الذي يتاثر من اقل ريبة .

المادة ٥٤٨ - للرجل نفى النسب قبل الوضع وبعده اذا لم يكن اقر به .

المادة ٥٤٩ - اذا وقع الرجل على خالية واقر ان المولود منه لزمته نفقته .

المادة ٥٥٠ - اذا اقر بوقاعها ولكنه ارتاب في كونه الوحيد امتنع النسب ولو اتحدت اقامتهما .

المادة ٥٥١ - اذا كان للولد ذرية فلا يقبل من ابيه نفى نسبه .

المادة ٥٥٢ - اذا اقر الاب بالنسب فلا يقبل منه ان ينفيه الا بنفى الاقرار شرعا .

المادة ٥٥٣ - سكوت الاب عن الانكار عند الوضع . يعد الاقرار منه بالمولود يمنع عن انكاره بعدا .

المادة ٥٥٤ - يجوز اخراج الابن من الميراث في اى حالة وفي اى وقت .

المادة ٥٥٥ - يجوز للاب ان يرجع الى النسب بعد نفيه .

المادة ٥٥٦ - اذا انكر الرجل المولود وطلق المرأة ثم راجعها ناقضا انكاره مبينا سببه قبل منه .

المادة ٥٥٧ - لا نفقة لمن انتفى نسبه .

المادة ٥٥٨ - لا يقبل من الزوجة نفى نسب حملها .

المادة ٥٥٩ - اذا حملت الفتاة المقدسة ونسبت الحمل الى خاطبها واقربه او تغيب ولم يرد ان يحضر لينفى او حضر وعجز عن النفى صحت النسبة اليه والا فالمولود من الزنا .

المادة ٥٦٠ - اذا تعذرت نسبة الحمل لغياب المخطوبة او لعدم درايتها ممن هو فهو ابن زنا شكاً .

المادة ٥٦١ - اذا اشيع انه تمكن منها هو وغيره فلا ينسب الحمل او المولود الى خاطبها اذا لم تنسبه هي له .

المادة ٥٦٢ - اذا اقر انسان ببنة او اخوة او عمومة او ما اشبه وواقفه المقر له نفذ الاقرار شرعا .

المادة ٥٦٣ - لا فرق في الحقوق والواجبات بين المولود عن غير عقد شرعى لابوين من الملة والمولود عن عقد شرعى .

المادة ٥٦٤ - مولود المحرمة شرعا او مولود الزنا هو كغيره في الحقوق والواجبات .

المادة ٥٦٥ - اذا غاب الرجل واعتقدت الزوجة وفاته وتزوجت وحملت كان الحمل حمل زنا ونسب الى الرجل الثانى .

اذا حضر الزوج الشرعى واختلى بالزوجة قبل التفريق بينها وبين الرجل الآخر وحملت ينسب الحمل له وعد ابن زنا .

المادة ٥٦٦ - عد الحمل في المادة السابقة ابن زنا هو بحكم المفسرين وإذا تزوج فلا يحل له نسل الزنا بنص الكتاب .

المادة ٥٦٧ - مولود الزنا على نوعين الأول مولود المحرمات بنص التوراة وجزء أبويه الأعدام والانتطاع السماوى والثانى مولود محرمات التفسير .

المادة ٥٦٨ - يعد ابن زنا شكا مولود المقدسة على غير زوجها تقديسا مشكوكا في صحته أو المطلقة من زوج سابق طلاقا مشكوكا في صحته

المادة ٥٦٩ - إذا تزوجت عن طلاق باطل فالزواج باطل مثله وحرمت على الاثنين وألزمهما طلاقها وابن الثانى ابن حرام .

المادة ٥٧٠ - إذا لم تتزوج بالثانى وإنما عقد عليها فلا تحرم على الأول ولا يلزم لها طلاق من الثانى .

المادة ٥٧١ - لا يجوز العقد على من كان طلاقها فاسدا من جهة التفسير الشرعى وإذا عقد عليها مع ذلك صح العقد وحدد الطلاق والمولود حلال .

المادة ٥٧٢ - لا يجوز العقد على من كان طلاقها مشكوكا في صحته وإذا عقد عليها مع ذلك لزم الرجل طلاقها ومولودها منه ابن زنا شكا .

المادة ٥٧٣ - إذا طلق الكاهن امراته طلاقا باطلا جاز له مراجعتها .

المادة ٥٧٤ - لا يجوز عقد ابن الزنا على غير بنت زنا مثله ومن درجته فابن المحرمة بنص التوراة لا يليق لبنت محرمة التفسير .

المادة ٥٧٥ - من قال على نفسه انه ابن زنا أخذ بقوله وشمل ولده ولا تحل له الابنت زنا مثله ولكن بعد التأكد من صدقه وإذا كان له أحفاد قصر أقراره على نفسه .

المادة ٥٧٦ - إذا كان المتعاقدان من الزنا وجب النص على حالتهما في العقد ليكون الناس على بينة من أمرهما .

المادة ٥٧٧ - إذا كان أحد المتعاقدين من الزنا فذريتهما الى الأبد ذرية زنا لا يجوز العقد عليها .

المادة ٥٧٨ - المولود من اجنبية عن الملة لآب من الزنا ينسب اليها ويجوز له أن يعقد على واحدة من الملة إذا تجنس بها شرعا .

المادة ٥٧٩ - بنت الزنا إذا حملت من اجنبى فالمولود لا ينسب وذريته مثله ذرية زنا .

المادة ٥٨٠ - مولود الحاملة من اجنبى ربة بعيل كانت أم لم تكن يجوز له أن يعقد على واحد من الملة .

المادة ٥٨١ - المطلقة لعله الزنا إذا تزوجت الزانى وولدت فمولودها لا يعد ابن زنا ولو أن عقد زواجها فاسد شرعا .

المادة ٥٨٢ - فساد الزواج في المادة السابقة معناه كون الرجل مكلفا شرعا بالطلاق .

المادة ٥٨٣ - اللقيط لا ينسب ويعد من أبناء الزنا المشكوك في أمرهم ولا يجوز له العقد على واحدة من الملة ولو كانت بنت زنا يقينا .

المادة ٥٨٤ - لا يعد لقيطا بالمعنى الشرعى إذا دلت القرائن على أن القاءه لم يكن الغرض منه اهلاكه .

المادة ٥٨٥ - إذا ادعى أحد أنه أبوه أو واحدة أنها أمه وكان لم يزل بمكانه ولاح على الدعوى صدقها نسب الى مدعيه أو مدعيته .

المادة ٥٨٦ - إذا نقل اللقيط من موضعه ثم ادعاه انسان فلا ينسب له ما لم يؤيد دعواه .

الباب التاسع

في الطلاق

المادة ٥٨٧ - لا يرفع قيد الزواج الا بالطلاق

المادة ٥٨٨ - كلما كانت المرأة في غير حاجة شرعا الى وثيقة بالطلاق فلا وجه للوثيقة ولا احتياطا منعاً من التحريم على الكهنة وتخلصا من بعض ذوى الغايات .

المادة ٥٨٩ - زواج اليتيمة القاصرة يرفع بالفسخ متى أرادت بحسب أحكام المادة ٥٣ وما بعدها .

المادة ٥٩٠ - إذا اعتنق أحد المتعاقدين ملة أخرى فلا يزال عقدهما قائما حتى يحصل الطلاق .

المادة ٥٩١ - الطلاق في يد الرجل .

المادة ٥٩٢ - قبول المرأة الطلاق ليس شرطا

المادة ٥٩٣ - لا يعلق الطلاق على دفع الرجل حقوق المرأة إذا كان معسرا .

المادة ٥٩٤ - يجوز تسويق أمر الطلاق سنة أو أقل يفرق فيها بين الزوجين في حال كراهة الزوجة آياه أو في حال المرض .

المادة ٥٩٥ - لا يليق بالرجل أن يطلق أول زوجة له بغير مقتضى .

المادة ٥٩٦ - يجمل بالرجل أن يطلق امراته إذا كان لا يصلح للنساء وقد عالج نفسه ثلاث سنين ولم ينجح فيها علاج .

المادة ٥٩٧ - إذا بلغت الثامنة عشرة ولم يأتها الحيض ولا نهدت فللرجل طلاقها .

المادة ٥٩٨ - للمرأة طلب طلاقها من الرجل إذا ساء سيره واتبع السكر وفسق ونوى الرحيل دونها .

المادة ٥٩٩ - إذا ساءت أخلاق المرأة أو خرجت عن الحشمة فخير لزوجها أن يخلي سبيلها مع تأدية حقوقها ولو كانت أول زوجة له .

المادة ٦٠٠ - يكفي اثباتا على المرأة في المادة السابقة مجرد علم الرجل وإطلاعه .

المادة ٦٠١ - يجوز طلاق الصغيرة الميزة .

المادة ٦٠٢ - يجوز طلاق الخرساء إذا كان الخرس طارئا .

المادة ٦٠٣ - لا يجوز طلاق المجنونة قبل شفائها وإنما للرجل أن يتزوج عليها بحيث لا يضر هذا بمؤنتها وعلاجها .

المادة ٦٠٤ - إذا كان للمرأة نوبات الجنون فلا يجوز الطلاق فيها وإنما في غيرها .

المادة ٦٠٥ - إذا كانت المرأة مريضة أو ذات النوبات على شيء من التمييز تعاطت على نفسها وتؤمن على وثيقة الطلاق جاز طلاقها في أي الأوقات .

المادة ٦٠٦ - أيام السبت والأعياد الدينية لا يجوز الطلاق فيها .

المادة ٦٠٧ - لا يجوز الطلاق يوم الجمعة ضرورة دخول يوم السبت ولا أن يحصل ليلا إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

المادة ٦٠٨ - لا يصح الطلاق شرعا إلا أمام السلطة الشرعية بوثيقة بحضرة شاهدين .

المادة ٦٠٩ - إنما وضع حكم المادة السابقة تبعا لاعتياده ببلاد سنوريا ولبنان ومصر وتركيا ولو أنه غير الشرع نفسه .

المادة ٦١٠ - كل طلاق من سلطة أجنبية لا يعتبر شرعا .

المادة ٦١١ - مصاريق وموسوم الطلاق على الرجل ويجب أدائها موقفا على المرأة إذا شئت .

المادة ٦١٢ - يجب التحقق شرعا قبل الطلاق من أن الاثنين هما نفس الزوجين .

المادة ٦١٣ - يشترط عند الطلاق أن يكون الرجل بعقله وصحوه .

المادة ٦١٤ - إذا كان للرجل نوبات من الجنون فطلاقه في غير وقتها طلاق عاقل راشد .

المادة ٦١٥ - المرض لا يمنع من الطلاق ما لم يكن مؤثرا على القوى العقلية ولو كان مرفقا بموت .

المادة ٦١٦ - إذا كان المرض أضر بالنطق وأمكن فهم إرادة الطلاق بالإشارة فلا مانع من الطلاق .

المادة ٦١٧ - لا يقبل الطلاق من الأخرس بإشارته إذا كان الخرس طارئا .

المادة ٦١٨ - لا يملك المطلق تحريم المرأة على أحد فكل شرط في الطلاق من هذا القبيل باطل وإنما للرجل عند الطلاق أن يخبر عن تسبب فيه والسلطة الشرعية منع زواجه بالمطلقة تحريما لها عليه .

المادة ٦١٩ - كلما كان الطلاق التام من قبل الشرع كان لا شرط فيه للرجل .

المادة ٦٢٠ - يقضى بالطلاق مع حقوق المرأة في الأحوال المنصوص عليها بالمواد ٢٥١ و ٢٥٥ و ٢٦٣ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٣١٨ و ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ .

المادة ٦٢١ - يقضى بالطلاق بلا حقوق للمرأة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ .

المادة ٦٢٢ - يكلف الرجل شرعا بطلاق امراته ولو رزقت منه إذا كان هو السبب في طلاقها من غير نكاح معها ولا يلزم بما لها من الحقوق .

المادة ٦٢٣ - يكلف الرجل المتزوج بمحرمة أن يطمئنها فإذا توقف جاز للشرع عزله وحرمانه من الشرائع والحقوق المالية حتى يطلق .

المادة ٦٢٤ - من خالف محرمة كلف بتركها فإذا أبى عزل وحرم كالمادة السابقة .

المادة ٦٢٥ - لا يسوغ بعد الطلاق إقامة المرأة مع الرجل .

المادة ٦٢٦ - إذا كان المسكن للاثنتين جميعا كلفت المرأة بالانتقال إلى مسكن آخر فإذا كان الملك لها أو لأبويها فالمكلف بالانتقال الرجل .

المادة ٦٢٧ - للمطلقة أن توكل عنها المطالبة الرجل بما لها من الحقوق .

المادة ٦٢٨ - يجوز للمطابق اعالة مطاقه بشرط أن لا يوجب هذا اختلاطه بها والا وجب أن ينسب عنه .

المادة ٦٢٩ - إذا كانت المرأة لا تزال دائنة بالطلاق بحقوقها فلا يخول لها هذا حق النفقة ما لم يخالف العرف ذلك .

المادة ٦٣٠ - لا نفقة للمرأة إذا طلب الرجل طلاقها وأداء حقوقها وهي آت ومنعه من الطلاق مع ذلك العرف ، أما إذا حلف أنه لا يطلق بلا قبولها فنفتها واجبة .

المادة ٦٣١ - حمل المخلقة لا يوجب لها النفقة وإنما على الرجل نفقة ما يلزم للوضع .

الباب العاشر

في الطلاق النيابي

المادة ٦٣٢ - يسلم للرجل بيده وثيقة الطلاق إلى يد مطلقته قائلا لها استلمي وثيقة طلاقك فانت طالق وصرت حلا لغيري .

المادة ٦٣٣ - يجوز للرجل ولو كان غير غائب من البلدان أن يوكل عنه في تسليم وثيقة الطلاق ومشافهة المخلقة ولا يتم الطلاق شرعا إلا بعد التسليم اليها .

المادة ٦٣٤ - يخاطب النائب المخلقة بما نصه هذه وثيقة طلاقك من مطلقك فلان أسلمها اليك عنه فهو طلاقك وصرت حلا لغيره .

المادة ٦٣٥ - يحصل التوكيل أمام السلطة الشرعية وقت الطلاق .

المادة ٦٣٦ - على الرجل مؤونة المرأة كالاعتاد حتى يؤدي الوكيل رسالته .

المادة ٦٣٧ - إذا مات الرجل قبل تأدية الرسالة فالطلاق لم يكمل .

المادة ٦٣٨ - للمرأة أن توكل عنها لقبول الطلاق وبه يتم .

المادة ٦٣٩ - يخاطب الرجل وكيل المخلقة بما نصه « هذه وثيقة طلاقى فلانة بنت فلان استلمها عنها فقد طلقته وصارت حلا لغيري »

المادة ٦٤٠ - يجب أن يكون التوكيل شرعيا بحضور شاهدين .

المادة ٦٤١ - عند حصول الطلاق في وجه وكيل الزوجة تحرر السلطة الشرعية محضرا به .

المادة ٦٤٢ - يجب التحقق أولا من أن الموكلة

عنها في قبول الطلاق ليست قاصرة أو غير مميزة .

المادة ٦٤٣ - شرط المادة السابقة إنما هو البلوغ دون غيره .

المادة ٦٤٤ - التوكيل من الصغيرة غير جائز وإنما لأبيها أن يقيم لها وكيل لقبول الطلاق إذا لم يكن إلا مجرد تقديس .

المادة ٦٤٥ - للسلطة الشرعية أن تقيم لمن اعتنقت ملة أخرى وكيلًا يقبل عنها الطلاق إذا امتنعت .

المادة ٦٤٦ - إذا خرج الرجل عن الملة وأراد أن يطلق في أثناء غياب الزوجة أقام لها وكيلًا يدفع إليه وثيقة الطلاق قائلا له أيضا (تزك بقبول الطلاق عنها) .

المادة ٦٤٧ - كما أن الطلاق في المادة ٦٤٦ يحصل بطريق التزكية كما هو مذكور بها فالطلاق في المادة ٦٤٥ يحصل كذلك أيضا . ويجب بعد التزكية في المادة ٦٤٦ توكيل الوكيل أيضا بإيصال وثيقة الطلاق إلى المرأة .

المادة ٦٤٨ - إذا فجرت المرأة وتوقفت عن الحضور أقامت لها السلطة وكيلًا يقبل الطلاق عنها قائلا له الرجل أيضا تلك الجملة المذكورة بالمادة السابقة .

الباب الحادي عشر

في العدة والرضاعة والحضانة

المادة ٦٤٩ - بعد أن تتسلم وثيقة الطلاق إلى يد المخلقة أو وكيلها ترد منها في الحال لتحفظ بدار السلطة الشرعية إلى وقت اللزوم .

المادة ٦٥٠ - من المتبع أن الوثيقة عند استعادتها تشرط السلطة منها جانباعلامه تسليمها إلى المخلقة أو وكيلها .

المادة ٦٥١ - يجوز إعطاء شهادة رسمية بالطلاق بدل الوثيقة إذا شاءت المخلقة أن تسافر أو تستدل .

المادة ٦٥٢ - إذا عاد المطلق إلى مطلقته واختلى بها واحتمل وقاعه لها وجب شرعا تجديد الطلاق .

المادة ٦٥٣ - يشترط للخلوة الموجبة لتجديد الطلاق أن تكفي شرعا لاحتمال الوقاع .

المادة ٦٥٤ - لا عبرة بالخلوة إذا كانت من غير رضى المرأة وزكت نفسها عن الشبهة بوجه مقبول كذلك لا عبرة بالخلوة إذا كانت حائضا .

المادة ٦٥٥ - تجديد الطلاق لا يلزم اذا كان من مجرد تقديس ما لم يكن لمثل ذلك الاحتمال محل .

المادة ٦٥٦ - اذا تأكد الوقاع بعد الطلاق فلا فرق بين الزواج ومجرد التقديس في وجوب التجديد .

المادة ٦٥٧ - اذا كان هناك محل للتجديد وقبل حصوله تقدست المرأة على شخص آخر فهي محرمة على الاثنين ووجب التجديد من الأول والطلاق من الثاني .

المادة ٦٥٨ - لا يجوز العقد على المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها الشرعية تسعين يوما لا يحسب منها يوم الطلاق أو الوفاة ولا يوم العقد .

المادة ٦٥٩ - تحسب عدة المطلقة من يوم تسلمها وثيقة طلاقها لا من يوم كتابتها .

المادة ٦٦٠ - تجوز خطبة المرأة وهي في عدتها خطبة بلا عقد بحيث لا يدخل الخاطب دارها قبل انقضاء العدة وتلزمه اليمين على ذلك .

المادة ٦٦١ - لا بد من العدة في جميع الأحوال حتى لو لم يكن غير التقديس أو كان الرجل عتيقا أو مجبوبا أو مريضا أو غائبا أو مسجوناً أو كانت الزوجة صغيرة أو عاقراً أو عجوزاً .

المادة ٦٦٢ - اذا كانت المطلقة أو الأرملة حاملاً فلا يجوز العقد عليها قبل الوضع واذا كان معها صغير تربصت حتى يكمل السنتين .

المادة ٦٦٣ - يجوز العقد على المطلقة أم الرضيع ولو لم يكمل السنتين اذا لم يكن رضع منها قط .

المادة ٦٦٤ - لا يمنع من العقد فوراً على المرضعة ما دامت ليست بأم الرضيع .

المادة ٦٦٥ - اذا مات رضيعها جاز العقد عليها قبل اكتمال السنتين ولو أرضعت لغيرها .

المادة ٦٦٦ - اذا نسبت المرأة حملها لأحد وهو أنكر فلا يجوز له العقد عليها قبل الوضع والفظام .

المادة ٦٦٧ - اذا مات الصغير زالت العدة .

المادة ٦٦٨ - تنقضي العدة أيضاً في حياة الأب بالفظام أو برضاع الصغير من غير أمه ثلاثة أشهر ولم ترضعه فيها أو كانت لا لبن لها .

المادة ٦٦٩ - للرجل أن يعود إلى مطلقته بعقد عليها ولا تعتد .

المادة ٦٧٠ - مراجعة الرجل امراته انما يكون بمقده عليها مجدداً .

المادة ٦٧١ - اذا كان طلاقها فاسداً اصطلاحاً أو مشكوكاً في صحته فلا يتوقف رجوعه اليها لا على تجديد وثيقة الزواج ولا على العلانية الشرعية وانما يكفي الإيجاب والقبول .

المادة ٦٧٢ - اذا لم يؤد الرجل ما لمطلقته من الحقوق أو لم تبرئه منها فلا يلزم للمراجعة تجديد وثيقة الزواج .

المادة ٦٧٣ - تحرم المطلقة على مطلقها اذا تزوجت غيره أو تقدست .

المادة ٦٧٤ - اذا اختلفت المطلقة غير مطلقها عن غير عقد شرعي جاز لمطلقها الرجوع اليها .

المادة ٦٧٥ - اذا خاللت المرأة رجلاً ثم تزوجت بآخر وطلقها جاز لخليها أن يعقد عليها .

المادة ٦٧٦ - المطلقة من زوجها لتهمة الزنا لا تجوز له بعد .

المادة ٦٧٧ - المطلقة لعلة ظهور الحيض كنص المادة ١٥٥ لا تجوز لمطلقها ولو زالت العلة .

المادة ٦٧٨ - على السلطة الشرعية عند الطلاق لعلة دم الحيض أو لسبب تهمة الزنا أن تخبر الرجل بتحريم المطلقة عليه أبداً .

المادة ٦٧٩ - اذا لم يتوفر التنبيه المنوه به في المادة السابقة في وقت تسليم وثيقة الطلاق فلا مانع من عودة الرجل إلى المرأة ولو علل الطلاق بتلك الأسباب .

المادة ٦٨٠ - للمطلقة ولها رضيع أن ترفض ارضاعه أو تطلب عليه أجراً .

المادة ٦٨١ - ليس للأم أن ترفض ارضاع الرضيع اذا هو لم يقبل ثدي غيرها .

المادة ٦٨٢ - الأجر على الرضاعة لا يغني عن نفقة الرضيع .

المادة ٦٨٣ - اذا طلقت لأقرارها بالزنا ثم أراد مراجعتها فاذا ثبتت على اقرارها أو توفر التنبيه المنوه به في المادة ٦٧٨ فلا تحل له .

في الرضاعة والحضانة

المادة ٦٨٤ - الأم أولى بحضانة الولد حتى يكمل ست سنين وبالبنت حتى تتزوج .

المادة ٦٨٥ - إذا طلقها ولها رضيع فهي أولى منه بالحضانة وعليه نفقة رضاعته .

المادة ٦٨٦ - إذا كانت الأم في غير موطن الرجل فله طلب الولد قبل الوقت الشرعي .

المادة ٦٨٧ - يجوز حسبما يتراءى للشرع نقل الولد من أمه إلى رجل ليس بذى حق في أرثه من أقرباء أبيه إذا كان لا حاجة للولد بأمه وكان من حالها ما يدعو إلى أخذه منها والا بقي في حضانتها كما هو ولو تزوجت .

المادة ٦٨٨ - أقرباء أبي الولد أولى به من أمه ولو كانوا محلاً لأرثه إذا دعت حال الولد إلى زيادة العناية بتربيته .

المادة ٦٨٩ - تنتقل الأولوية إلى الرجل إذا كان من حالة الأم ما يدعو إلى ذلك .

المادة ٦٩٠ - إذا كان أبو الولد ميتاً وكان من حالة الأم ما يدعو إلى أخذه منها فأقرب الأب أولى به .

المادة ٦٩١ - إذا ترائى للشرع أن الأب خير للبنات من أمها فهو أولى بها منها .

المادة ٦٩٢ - حكم الشرع ينفذ ولو كان على غير رغبة البنات ولو كبيرة .

المادة ٦٩٣ - للشرع النظر الأعلى إيجاباً أم سلباً مطلوباً منه أم غير مطلوب .

المادة ٦٩٤ - مجرد زواج الأم لا يجعل للأب حق الأولوية .

المادة ٦٩٥ - ليس للأم أن تنتقل بالمحضون من بلد أبيه إلا إذا كان أولى به .

المادة ٦٩٦ - إذا كانت المحضونة بنتاً فللسلطة الشرعية أن تأذن بالانتقال إذا تراءى لها .

المادة ٦٩٧ - إذا تركت الأم حقها في الحضانة جاز لها الرجوع إليها .

المادة ٦٩٨ - إذا لم يرغب الولد إلا أن يقيم مع أمه بعد مدة حضانتها فليس لأبيه أخذه بالقوة ولا يمنع هذا من قيامه بشؤونه .

المادة ٦٩٩ - قيام الرجل بشؤون الولد في المادة السابقة معناه حق الإشراف عليه دون الاتفاق إلا إذا أراد مع ذلك .

المادة ٧٠٠ - إذا شاءت البنت أن تقيم مع أبيها أو مع أخوتها إذا مات الأب فلا مانع .

المادة ٧٠١ - لا يجوز للأرملة أن تنتقل بالرضيع من موطن أهلها بغير رضاهم ما لم تأذن لها السلطة الشرعية .

المادة ٧٠٢ - للمطلقة رفض الحضانة متى شاءت

المادة ٧٠٣ - للأرملة كذلك رفض الحضانة إذا أرادت .

المادة ٧٠٤ - نفقة الحضانة على الأب بقدر ميسرته ومنزلته بين الناس .

المادة ٧٠٥ - إذا توفيت الأم فلا تنتقل الحضانة بعدها إلى أمها وإنما إلى أم الأب .

المادة ٧٠٦ - الغرض في المادة السابقة هو أن الحضانة تنتقل بوفاة الأم إلى الأب فإذا كان ميتاً فإلى أم الأم .

المادة ٧٠٧ - للسلطة الشرعية أن تأذن بالحضانة إلى أم الأم إذا كانت حضانة الأب غير موافقة .

المادة ٧٠٨ - إذا تيمم الأولاد من أمهم وأبيهم فالأولى حضانتهم أم الأم .

المادة ٧٠٩ - إذا انقضت حضانة الولد ببلوغه الست سنين حق لأبيه أخذه فإذا أبى الولد مفارقة أمه فلا يلزم أبوه بنفقتة .

المادة ٧١٠ - ينتقل حق أخذ الولد بعد وفاة الأب إلى أب الأب فإذا لم يكن بقي الولد في حضانة أمه ولو أوصى الأب بغير ذلك فإذا مات انتقل حق الأخذ إلى أمها .

المادة ٧١١ - إذا تعلق الولد بأمه بعد انقضاء مدة حضانتها فليس لوصيه أخذه منها .

المادة ٧١٢ - يحق للأم بعد الفطام أن تتخلى عن الحضانة فإذا كان الأب غائباً أو ميتاً فللسلطة الشرعية النظر فيمن يتولى أمر الأولاد .

المادة ٧١٣ - الحضانة لا أجر لها وإنما للرضيع والمحضون النفقة شرعاً .

المادة ٧١٤ - للسلطة الشرعية في جميع الأحوال أن ترى رأيها المناسب لمقتضى الأحوال فيمن يكون أصلح للحضانة من غيره .

الباب الثاني عشر

في انتهاك البكارة غصباً أو احتيالا

المادة ٧١٥ - إذا احتيل على بكر ومست بكارتها غرم المحتال خمسين ريالاً ولزمه تعويض شرف البنت بقدر درجته ودرجتها ثم تعويض ما نالها من الضرر بسبب الفعل بقدر قيمتها .

المادة ٧١٦ - إذا عقد عليها أغنى من الضرم الشرعي دون التعويضين الآخرين .

المادة ٧١٧ - إذا وقع الفصل بالقوة زوّدت
الجزاءات تعويضا رابعا هو تعويض ضرر القرّة .

المادة ٧١٨ - إذا طلب من الفاعل هنا عقده
على البنت لزمته شرعا إذا كانت حلاله ولو كانت
معيبة ولها منع الطلاق إلا إذا زنت .

المادة ٧١٩ - إذا لم يمثل الفاعل في الحائين
لتلك الأحكام جوزى بالحرمان الشرعى متى
يمثل أو يراضى البنت وأهلها .

المادة ٧٢٠ - الغرامة الشرعية لا تلزم إذا كانت
البنت بالغة إلا إذا كان الفعل اغتصابا .

المادة ٧٢١ - الغرامة في المادة السابقة في حال
الغصب هي المنوه بها في المادتين ٧١٥ و ١٧ .

المادة ٧٢٢ - إذا كان الفعل احتيالا والبنت
بالغة فلا غرامة ولا تعويض .

المادة ٧٢٣ - التعويضات من حق أب البنت في
حال القصر فإذا لم يكن على قيد الحياة فمن
للبنات .

المادة ٧٢٤ - لا يعد الفعل غصبا إذا وقع غير
بعيد عن العمار مالم تقم البيّنة على صدق دعوى
الغصب كما أنه قد يقع في العمار ويكون غصبا
بالدليل .

المادة ٧٢٥ - يشترط للغرامة الشرعية غير
الاقرار بالاحتيال أو الغصب شاهدان على الفعل
ولا يلزم هذا الشرط في باقى التعويضات .

المادة ٧٢٦ - إذا اختلف الاثنان فادعت البنت
الغصب وهو لم يقر بغير الاحتيال صدق بيمينه .

المادة ٧٢٧ - يعتبر الغصب غصبا ولو انتهى
بالاحتيال .

المادة ٧٢٨ - إذا كان للغاصب زوجة وكان من
عرف البلد منع التزوج عليها لزمه ارضاء المفضوبة
بما يكفيها مهرا للزوج بغيره .

المادة ٧٢٩ - لا ينبغي أن يكون الأب هو الباعث
على ما يوجب تلك الجزاءات والا كان لا محل
لها .

المادة ٧٣٠ - إذا كانت المفضوبة مجنونة أو
خرساء كان الجزاء تعويض ضرر القوة دون
غيره .

المادة ٧٣١ - إذا ادعى الغصب أو الاحتيال
بلا بينة صدق المتهم بيمينه .

المادة ٧٣٢ - إذا ادعت البنت أن الرجل
وعدها بشيء نظير الفعل وهو ينكر صدق بيمينه .

المادة ٧٣٣ - إذا حملت البنت وأقر الفاعل
بالفعل لزمه المولود فإذا أنكر جاز للسلطة الشرعية
تحليفه .

المادة ٧٣٤ - إذا كان الاحتيال وعدا بالزواج

فلايلزم الفاعل وإنما للسلطة الشرعية تفريجه
مساعدة لزواج البنت بغيره .

الباب الثالث عشر

الولاية والوصاية على القصر

المادة ٧٣٥ - للأب الولاية شرعا على بنته في
النفس والمال إلى أن تتزوج وتبلغ رشدها ولو
كانت في حضانة أمها .

المادة ٧٣٦ - الولاية على النفس كناية عن حق
التربية والتعليم واستخدام البنت عند من يريد
أبوها وتزويجها لمن شاء والغاء نذرهما ويمينهما
والولاية على المال كناية عن قبض مرتب
استخدامها وأجرة عملها وأخذ ما قد تمسك عليه
في طريقها واستلام مهرها وما قد تستحقه من
التعويض أما ما تستحقه من الميراث عن أمها
فلا ولاية له فيه .

المادة ٧٣٧ - إذا بلغت البنت أو طلقت ولو
كانت بعدها قاصرة زالت الولاية عنها .

المادة ٧٣٨ - الولاية على الولد للسلطة الشرعية
ثم لأبيه ثم لجده من الأب ثم لأمه .

المادة ٧٣٩ - ولاية السلطة الشرعية هي أنها
تقيم للولد وصيا إذا لم تر أباه يؤتمن على ما
للولد من المال .

المادة ٧٤٠ - ولاية الأب على النفس والمال فله
تربية ابنه وتعليمه ثم قبض أجره عمله وما قد
يعثر عليه في الطريق ومادام على نفقته ولو بلغ .

المادة ٧٤١ - ولاية الجد والام من بعده إنما
هي على النفس إذا توفي الأب .

المادة ٧٤٢ - يجب أن يوصى الإنسان على
أولاده القصر قبل وفاته .

المادة ٧٤٣ - على السلطة الشرعية أن تقيم
أولاده وصيا على القصر إذا لم يكن لهم .

المادة ٧٤٤ - ليس لام القصر أو أقربائها أو
أقربائه من جهة أبيه منع دار الشرع من تنصيب
من ترى صلاحيته للقوامة فكما أن للأب اختيار
الوصى فللشرع اختيار القيم .

المادة ٧٤٥ - يجوز تفريق السكنى بين القاصر
والوصى إذا كان من ورثته .

المادة ٧٤٦ - ينصب الشرع للبنات وصيا من
أجل نفقتها على أخوتها .

المادة ٧٤٧ - الجنين كالمولود يقيم له الشرع
الوصى .

المادة ٧٤٨ - لا فرق بين الوصى الشرعى ومن
كان تعيينه من قبل السلطات الأخرى .

المادة ٧٤٩ - اذا وصى الرجل وصيين على اولاده القصر ومات أحدهما أقام الشرع غيره مقامه .

المادة ٧٥٠ - كل ما يعمل به أحد الاوصياء منفردا باطل سواء اكانوا مختارين أم شرعيين .

المادة ٧٥١ - يجوز أن يكون تنصيب الوصى من غير المحكمة التابع اليها اقامة القصر اذا كانت اكبر .

المادة ٧٥٢ - اذا اختلفت جهة اقامة القصر والوصى الشرعى نصب شرع جهتهم بدله .

المادة ٧٥٣ - اذا جاز للوصى أن يبيع من متاع القاصر فلا يجوز له أن يكون الشراء لنفسه .

المادة ٧٥٤ - ليس للوصى أن يتبرع من مال التركة ولو لاسكات الوارث أمام غير الشرع .

المادة ٧٥٥ - يجوز للسلطة الشرعية أن تجعل الوصاية لها اذا لم يوجد مانع .

المادة ٧٥٦ - المقصود بالسلطة الشرعية السلطة المعروفة في البلد دون غيرها .

المادة ٧٥٧ - يجوز للاب أن يوصى بدفع المال الى يد ابنه القاصر يتصرف فيه بنفسه .

المادة ٧٥٨ - يجوز أن يكون الوصى المختار من الاب امرأة أو دون البلوغ .

المادة ٧٥٩ - ما يجوز للاب لايجوز للسلطة الشرعية بل عليها أن تدقق في انتقاء الوصى .

المادة ٧٦٠ - اذا كانت المرأة صاحبة نصيب في التركة جاز للشرع تنصيبها وصيا .

المادة ٧٦١ - يجوز للشرع تنصيب المرأة وصيا على القصر اذا كانوا مقيمين معها أمهم كانت أم غيرها .

المادة ٧٦٢ - اذا لم يكن للقاصر وارث الا أمر فهي أحق بالوصاية .

المادة ٧٦٣ - تعتبر وصاية المرأة اذا قضت بها السلطات الأخرى .

المادة ٧٦٤ - الوكيل من الاب حال حياته لايعد وصيا بعد الوفاة .

المادة ٧٦٥ - على السلطة الشرعية عند اقامتها الوصى حصر مال المتوفى من منقول وثابت بمحضر من نسختين أحدهما يأخذها الوصى والثانية تبقى لدى السلطة حجة عليه بالاستلام .

المادة ٧٦٦ - للوصى اذا كان من فائدة القصر أن يتقمش من مالهم .

المادة ٧٦٧ - على الوصى أن يتخذ الضمان اللازم عادة على ما قد يستجلبه أو يرسله الى البلاد برا أم بحرا من أموال القصر ولو أن الضمان ماله من النفقة .

المادة ٧٦٨ - اذا ظهر للشرع غير ماعهده فيمن نصبه من الاوصياء من الامانة واللباقة عزله ونصب سواه .

المادة ٧٦٩ - على السلطة الشرعية مراقبة وصيها فاذا لاحظت مايجب تغييره بادرت وغيرته .

المادة ٧٧٠ - عزل الوصى المختار من قبل الاب لايجوز الا اذا ثبت بالبينة مايجب عزله .

المادة ٧٧١ - اذا بذر الوصى المختار جاز للسلطة الشرعية تحليفه انه ليس من مال القصر .

المادة ٧٧٢ - اذا تبين للسلطة الشرعية أن الوصى المختار ساءت حالته عزلته واقامت غيره .

المادة ٧٧٣ - اذا اقترض الوصى الى غير مؤتمن جاز للسلطة الشرعية ابطال القرضه .

المادة ٧٧٤ - اذا ابرا الوصى من مال القاصر ضمن .

المادة ٧٧٥ - اذا اقترض الوصى من مال القاصر بغير صك ضمن .

المادة ٧٧٦ - للوصى أن يتصالح عن القاصر بما فيه مصلحته بلا توقف على اذن الشرع .

المادة ٧٧٧ - للقاضي الشرعى أن يصالح عن القاصر ويتجاوز عما يراه من ماله تفاديا من طول الخصام وأن يأمر بالحرم الشرعى ضمانا لنفاذ التراضي .

المادة ٧٧٨ - كل قضاء بأى شيء على القصر يجب أن يكون ولايد موطنا على مايلزم من الادلة القاطعة الصريحة بلا اكتفاء بما هو غير ذلك .

المادة ٧٧٩ - الوصاية مروءة مالم يشترط لها الاجر .

المادة ٧٨٠ - على الوصى أن لايفل يده عن القصر ولا أن يبسطها كل البسط بل عليه أن ينفق بقدر اللائق .

المادة ٧٨١ - اذا كانت التركة نقودا توسطت السلطة الشرعية في اقراضها بفائدة الى أمين صالح مقتدر تقى الصحيفة فلا تبقى ضرورة لاقامة وصى والحال هذه .

المادة ٧٨٢ - للسلطة الشرعية أن تنفق على القصر من مالهم ريثما يتوفق لها من يقترض بالمزايا المطلوبة .

المادة ٧٨٣ - يجوز للوصى باذن السلطة الشرعية أن يأخذ المال لنفسه بالفائدة .

المادة ٧٨٤ - يشترط في الاذن في المادة السابقة أن يكون دائما من المحكمة مؤلفة على الاقل من ثلاثة والا كان غير معتبر شرعا .

المادة ٧٨٥ - لا يجوز تعريض مال القصر الى الخطر والا كان الوصى مسؤولاً .

المادة ٧٨٦ - للوصى ان يبيع من منقولات القصر للاتفاق عليهم عند الحاجة .

المادة ٧٨٧ - نفقة القاصر على حصته في الارث لا على الجملة .

المادة ٧٨٨ - على الوصى ان يكل امر الدفاع عن حقوق القصر أمام القضاء الى أحد المحامين الأكفاء .

المادة ٧٨٩ - لا تمنع الوصاية قبول شهادة الوصى للقصر .

المادة ٧٩٠ - الاتفاق على القصر في تعليمهم الدين لازم ولو كانوا غير مكلفين شرعاً بفروضة لصغر سنهم .

المادة ٧٩١ - لا يجوز للوصى ان يتصدق عن القصر الا اذا كانت الصدقة مناسبة وتليق بهم .

المادة ٧٩٢ - غير مكلف القاصر بالتصدق وانما اكرام ارادة المتوفى واجب .

المادة ٧٩٢ - اذا كان الوصى مفوضاً من جهة الشرع فله حق التصديق حسبما يترأى له .

المادة ٧٩٤ - اذا كان الاوصياء ثلاثة فهم بمثابة المحكمة شرعاً غير مقيدين .

المادة ٧٩٥ - اذا كان المتوفى جاعلاً على نفسه صدقة سنوية على الفقراء اقاربه فللوصى اجراؤها .

المادة ٧٩٦ - اذا تصدق الوصى او وقف شيئاً للخيرات من مال القاصر وهو في شدة مرضه سرى عليه اذا أجرى في حياته .

المادة ٧٩٧ - على الوصى تسليم مابعدته الى القصر بعد الرشد مع تقديم حسابه اجمالاً .

المادة ٧٩٨ - على الوصى رد ما للقاصر عند الرشد من الاموال ولو كان له اخوة قصر لم يزالوا .

المادة ٧٩٩ - ليس للوصى ان يخول للقاصرة عند زواجها الا ما فرضه لها أبوها فاذا بلغت ادى اليها مابقى .

المادة ٨٠٠ - اذا بلغ القاصر فغير مكلف بكتابة مخالصة على نفسه للوصى بل يكفي الاشهاد على ما وصل اليه من مال المورث .

المادة ٨٠١ - للوصى او القيم رد ما للغير من الودائع او الامانات .

المادة ٨٠٢ - على الوصى الشرعى عند تسليمه مابعدته ان يحلف بأن ليس في ذمته شيء غير هذا .

المادة ٨٠٣ - الوصى المختار لا يحلف الا اذا

كان له نصيب في الربح او نازع في شيء يخالفه الظاهر .

المادة ٨٠٤ - اذا مات أحد الوصيين المختارين وجب اليمين على الآخر على صدق أعمال نفسه منفرداً ضرورة كون الوصى انما ائتمن الاثنان معا .

المادة ٨٠٥ - اذا لم يقطع الوصيان المختاران حساب مال الوصاية بينما قبل وفاة من مات منهما فيمين الآخر على براءة الذمة يكون عن كل مدة الوصاية .

المادة ٨٠٦ - للشرع ان يعافى من اليمين التي للقصر اذا اقتضت الحل ذلك مع بيان السبب .

المادة ٨٠٧ - اذا ادعى الوصى ضياع شيء من مال القصر وجب عليه ان يحلف .

المادة ٨٠٨ - ولو ان الوصى غير مكلف بتقديم حساب القصر تفصيلاً الا ان الله محاسبه على الصغيرة قبل الكبيرة .

المادة ٨٠٩ - اذا كانت الوصاية من سلطة اجنبية وجب على الوصى تقديم الحساب مفصلاً .

المادة ٨١٠ - لا يجوز اشتراط ان لا يحلف الوصى اليمين الا اذا تعذر وجود وصى لائق يقبل ان يحلف .

المادة ٨١١ - الوصى مختاراً كان أم شرعياً ضامن لما قد يفقد او يسرق من مال القاصر متى أهمل او قصر .

المادة ٨١٢ - اذا لم يكن هناك اقرار بالاهمال او التقصير فثبوته بالبينة يكفي .

المادة ٨١٣ - ينفذ البيع عن القاصر والشراء له بواسطة الشرع او الوصى أما الايهاب فلا .

المادة ٨١٤ - يجوز للوصى عند الاقتضاء ان يستدين على حساب القصر .

المادة ٨١٥ - متى قبل الوصى الوصاية واستلم المال او باشر العمل فلا يجوز له بعد هذا ان يمتنع .

المادة ٨١٦ - اذا كان هناك ضرورة تدعو الى الاستقالة جاز للوصى ان يستقيل .

المادة ٨١٧ - لا يجوز منع تسليم التركة الى القصر بعد بلوغهم ولو نسب لهم الاسراف او سوء السلوك .

المادة ٨١٨ - اذا اوصى المورث بعدم تسليم التركة الا عند حسن السلوك او الاستقامة او عند أجل مسمى بعد البلوغ عمل بالوصية .

المادة ٨١٩ - اذا اوصى المورث على اولاده البالغ جاز لهم رفض الوصاية عليهم مالم يكن المورث دفع المال الى الوصى .

- المادة ٨٢٠ -** لا يجوز للقاصر قبل بلوغه العشرين أن يبيع العقار الموروث له أو الموهوب له من الواهب وهو في حال المرض .
- المادة ٨٢١ -** تصرف القاصر بلا إذن وصية أو من هو في رعايته باطل .
- المادة ٨٢٢ -** يسمى الصغير يتيما إلى أن يبلغ العشرين عاما .
- المادة ٨٢٣ -** ممنوع الوصي من التصرف بالبيع في عقار القاصر وإنما له رهنه للانفاق عليه إذا لزم .
- المادة ٨٢٤ -** إذا كان الوصي هو المشتري للعقار عن القاصر جاز له التصرف فيه بالبيع .
- المادة ٨٢٥ -** النباهة أو الذكاء لا يمنع من انتظار سن العشرين كما أن عدم النباهة أو الذكاء لا يمنع البيع بعد بلوغ سن العشرين .
- المادة ٨٢٦ -** يشترط لسن العشرين اثبات العانة فإذا لم تنبت فلا بد من بلوغ الستة والثلاثين سنة حتى يصح البيع مالم يكن الرجل خصيا .
- المادة ٨٢٧ -** إذا باع الوارث العقار ثم توفي فليس لورثته إبطال البيع بدعوى أن البائع لم يستوف الشروط اللازم توفرها مع سن العشرين .
- المادة ٨٢٨ -** إذا حصل البيع قبل بلوغ العشرين جاز للبائع رد البيع قبل أن تتم المدة أو عند التمام وإذا حسن المشتري في العقار فله قيمة التحسين يخضم منه الربح .
- المادة ٨٢٩ -** متى تمت مدة العشرين ولم يطعن البائع في البيع سقط حقه في الطعن فيه مهما كان صغيرا وقت البيع .
- المادة ٨٣٠ -** لا يجوز الطعن في البيع أن الشراء الحاصل باسم القاصر في المنقول أو العقار بواسطة السلطة الشرعية أو الوصي مختارا أم شرعيا .
- المادة ٨٣١ -** لا يجوز للسلطة الشرعية ولا للوصي مطلقا التصرف في الهبة في شيء من مال القاصر والا كان التصرف باطلا .
- المادة ٨٣٢ -** هبة البالغ الثلاثة عشر سنة القاصر عن العشرين نابت العانة هبة نافذة ولو كانت في حال المرض .

الباب الرابع عشر

في الحجر والقوامة

- المادة ٨٣٣ -** الصغير محجور عليه طبعيا حتى يبلغ رشده .
- المادة ٨٣٤ -** يحجر شرعا على المجنون والأخرى الأصم وينتصب لهم قيم شرعي .
- المادة ٨٣٥ -** الحجر منوط بالسلطة الشرعية بناء على طلب أحد أقارب المراد الحجر عليه .
- المادة ٨٣٦ -** السفه توبخه السلطة الشرعية

- لعله يستقيم .
- المادة ٨٣٧ -** إذا أوصى الرجل على أحد أولاده البالغ لسفهه ووصى أن لا يسلم إليه المال إلا إذا استقام عمل بالوصية وعد محجورا .
- المادة ٨٣٨ -** الأسير والفار من الخطر تشرف السلطة الشرعية على ماله حتى يعود أو تثبت وفاته .
- المادة ٨٣٩ -** للسلطة الشرعية عند اللزوم تنصيب أمين يدير مال الأسير أو الفار ويودع الغلة عندها أولا فأولا ولا ينبغي أن يكون الأمين أحد الأقارب الوارثين إلا إذا كان المال أطيانا .
- المادة ٨٤٠ -** للأسير أو الفار بعد عودته محاسبة قريبه الذي أؤتمن على أطيانه أثناء غيابه وللأمين المذكور إذا شاء أجر تعبته .
- المادة ٨٤١ -** إذا خرجت الأسيرة عن ملتها وتزوجت بأجنبي فلا يمنع هذا السلطة الشرعية من الإشراف على مالها .
- المادة ٨٤٢ -** الغائب بارادته لا يعد في حكم الفار ولو جهلت جهة أقامته وانقطعت أخباره .
- المادة ٨٤٣ -** إذا كان معلوما إلى أي جهة سافر ناويا العودة ثم انقطعت أخباره كان حكمه حكم الأسير أو الفار .
- المادة ٨٤٤ -** إذا كان السفر عاديا وآل إلى المسافر مال وهو لا يعلم جاز للسلطة الشرعية الإشراف عليه .
- المادة ٨٤٥ -** إذا اشتهت وفاة الغائب بارادته حافظت السلطة الشرعية على ماله واستأمنت عليه لأحد الأقارب الوارثين .
- المادة ٨٤٦ -** لا يصح استئمان القاصر مهما كانت قرابته أو وراثته .
- المادة ٨٤٧ -** إذا كان الغائب قاصرا فلا يجوز تسليم العقار إلى أحد شركائه في الميراث ولا إلى أحد أقاربه وارثا كان أم غير وارث .
- المادة ٨٤٨ -** المقصود بالمادة السابقة هو أنه لا يجوز أن يعهد عقار القاصر الغائب إلى شريكه في الإرث أو إلى أحد أقاربه يرثه أم لا يرثه .
- المادة ٨٤٩ -** لا تسري المادة ٨٤٧ إذا كان المعهد إليه العقار لا مصلحة فيه لشخصه أو كانت المعيشة واحدة ولو لم يكن هناك قسمة .
- المادة ٨٥٠ -** لأمنا من أن يعهد العقار المذكور إلى الشريك أو القريب إذا كان العقار غير موروث .
- المادة ٨٥١ -** المال الموروث للقاصر عن جده لأمه ولا ولاية عليه للاب وإنما يجوز تنصيبه وصيا على المنقول دون العقار .
- المادة ٨٥٢ -** إذا كان الاب لا يصلح للوصاية أقامت السلطة غيره .
- المادة ٨٥٣ -** إذا ساءت حال القيم أو الوصي جاز عزله وإقامه غيره بدله .

نظام

المعاملات الادارية

المتعلقة بقرار حقوق العائلة

المادة ١ - الخاطب والمخطوبة اللذان يريدان الزواج يراجع كل منهما بأول الامر هيئة اختيارية محلته أو قريته المقيم بها ويستحصل على علم وخبر النكاح وإذا كان الخاطب والمخطوبة مقيمين في محلة أو قرية واحدة فيكفى علم وخبر واحد.

ويدرج في هذا العلم وخبر اسم وشهرة الطرفين وأبويهما وصفة الطرفين وصنعتهم أو خدمتهما ومحل اقامتهما ودينهما ومذهبهما وتابعيتهما وهل توجد فيهما اهلية النكاح أم لا وهل يعلم في حالهما مانع للنكاح أم لا وأن كان معلوما فما هو وهل ذلك باذن ولييهما وموافقتهم حسب سن الطرفين ومذهبهما أم لا .

وليس لهيئة الاختيارية الامتناع عن اعطاء علم وخبر ولو كان يوجد في حالهما مانع للنكاح أو كان بدون اذن ولييهما وموافقتهم .

المادة ٢ - يعطى العلم وخبر الذى استحصل حسب المادة السابقة مع تذكرتى الخاطب والمخطوبة العثمانيتين أو ورقتى هويتهما لمحكمة اقامة أحدهما وان كان الطرفان مسيحيين فللرئيس الروحي الذى في محل اقامة أحدهما أو رؤى اعتراضهما الواقع غير وارد فيرد طلب عقد النكاح بقرار يحتوى على الاسباب الموجبة وبهذه الصورة يقيد في دفتر فهرست اساس المعاملة ويدرج القرار المتخذ أيضا في الضبط .

المادة ٣ - يدقق علم وخبر النكاح وأوراقه المتفرقة لدى المحكمة وإذا رؤيت جهة ناقصة يعاد لأصحابه لأجل الاكمال . وإذا فهم من التدقيقات الواقعة ان أحد الطرفين غير حائز اهلية النكاح أو يوجد حال مانع في الزواج ولا يعترض عليه في طرف الخاطب والمخطوبة .

المادة ٤ - إذا درج في علم وخبر النكاح عدم موافقة الولي فالمحكمة تبلغ الولي اخبار نامه لتضمن مراجعة الطرفين وأن يلزم اثبات وجوده بالذات أو بالوكالة في اليوم المعين لأجل بيان اسباب اعتراضه ويفهم الطرفان لزوم حضورهما في اليوم المعين واسباب الاعتراض التى يسردهما الولي تجرى عليها احكام المادتين السابعة والثامنة .

المادة ٥ - إذا تبين لدى المحكمة بنتيجة

التدقيقات التى يصير اجراؤها أن أوراق النكاح عارية عن النواقص وأن الطرفين خاليان من موانع الزواج يستعلم من ادارة النفوس عن الكيفية وبعد أن يفهم أن مندرجات الاوراق المذكورة موافقة لقيد سجل النفوس يعلن أنه سيصير اجراء عقد النكاح وأن يلزم على من له مايقال بهذا الخصوص أن يبين اعتراضه للمحكمة بظرف عشرة ايام اعتبارا من تاريخ الاعلان وإذا كان محل اقامة أحد الطرفين خارج دائرة قضاء المحكمة التى صار مراجعتها يحضر الى محكمة المحل المذكور لاعلان الكيفية أيضا هناك .

المادة ٦ - يعلق نسخة من الاعلان في ايوان المحكمة ونسخة أخرى أيضا في محل ممر الناس وإذا رأت المحكمة لزوما تدرج صورة الاعلان أيضا في الجريدة وإذا أعلن في الجريدة تحفظ نسخة منها في الدوسيه وإذا الصق تنظيم ورقة ضبط من طرف المحضر مبينة تاريخ اللصاق وتمضى من الحاضرين في محل اللصاق وتحفظ في الدوسيه .

المادة ٧ - إذا اعترض قبل الاعلان من طرف الولي أو اعترض بعد الاعلان من طرفه أو من طرف خلافه من أصحاب العلاقة تسمع افادة المعارضين والخاطب والمخطوبة أو وكلاهما وافادة المخبرين الذين يقدمون على تأييد ذلك بمواجهة الخاطب والمخطوبة أو وكلاهما وتدقق الاوراق المبرزة ثم تتخذ المحكمة قرارا يتضمن جواز اجراء عقد النكاح أو عدمه وتنظم ضبطا يحتوى البيانات والافادات التى استحققت التدقيقات التى جرت والقرار الذى صار اتخاذه مع اسبابه الموجبة.

المادة ٨ - إذا اعترض من طرف الولي أو من طرف خلافه من ارباب العلاقة ولم يحضر المعارض في اليوم الذى عينته المحكمة وكذا إذا لم يبين اسباب اعتراضه بعد الاعتراض كان لم يكن وإذا بين اسباب الاعتراض تدقق المحكمة ذلك الاعتراض وتتخذ قرارا يتضمن ان الاعتراض وارد أم لا .

المادة ٩ - إذا أعطت المحكمة قرارا بجواز عقد النكاح حسب طلب الطرفين أو وكيليهما بحضور المحكمة أو بمحل يعيناه وعند اجراء عقد النكاح بمحل آخر خارج المحكمة يعين نائب من طرف المحكمة بالاذن المخصوصة من الحائزين على صفة رسمية كمستخدمى دائرتى المحكمة والنفوس ومعلمى المكاتب أو ائمة ومختارى المحلات أو ذات من معتبرى الاهالى ويرسل المجلس العقد .

المادة ١٠ - عند طلب اجراء عقد النكاح من طرف العيسويين ومراجعة الرؤساء الروحيين وابرار الاوراق المقتضية بموجب المادة الثانية لاجل اجراء العقد يصير ايفاء المعاملات اللازمة بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من قرار حقوق العائلة المؤرخ في ٨ محرم سنة ١٣٦ و ٢٥ ت ١ سنة ١٣٣٣ والمأمورون الروحيون يجرون المراسم اللازمة قبل النكاح ضمن دائرة الاحكام المذهبية ويخبرون المحكمة المحلية قبل اربعة وعشرين ساعة على الاقل ويبينون الوقت والمحل المعلن لعقد النكاح لاجل ارسال مأمور مخصوص وبناء على هذه الاخبار تعين المحكمة مأمورا مخصوصا باذنامة من الذوات الحائزين صفة رسمية او من معتبري الاهالي حسبما هو مبين في المادة السابقة ويرسل الى مجلس العقد .

المادة ١١ - اذا امتنع الرؤساء الروحيون عن عقد النكاح وراجع الطرفان المحكمة وطلبا اجراء العقد تضبط افادتهما واذا رأت المحكمة ان مندرجات الورقة التي اعطيت اولا من طرف الرؤساء الروحيين المتضمنة اسباب الامتناع او الورقة التي ارسلت اخيرا جوابا على الاستفسار صوابية فترد المراجعة الواقعة وفقا لاحكام المادة الثالثة .

المادة ١٢ - اذا لم ير ان مندرجات الورقة او الجواب المتضمن اسباب الامتناع صوابية او لم يرد جواب عن الاستفسار بظرف شهر اعتبارا من تاريخ التبليغ فالمحكمة تعلن انه سيصير عقد النكاح بموجب المادة ٥ وتجري سائر المعاملات المتعاقبة .

المادة ١٣ - يحضر الحاكم او نائبه او المأمور المخصوص في مجلس النكاح وينظم العقد ويدرج في هذا العقد اسم وشهرة الطرفين ووالديهما وصناعة الطرفين او خدمتهما ومحل اقامتهما ودينهما ومذهبهما وتابعتيهما واسم وشهرة المرفين وشهود العقد والوكلاء اذا جرى العقد بالوكالة وشهود الوكالة وصنعتهم او خدمتهم ومحل اقامتهم ومقدار المهر المسمى والشروط المبينة اثناء العقد واذا وجدت مقابلة عدا عن هذه الشروط ومنظمة بين الزوجين واراد الطرفان درج صورة منها في العقد فتدرج فيه ويمضى ويختتم منهما ومن الحاضرين .

المادة ١٤ - تنظم نسختان من العقد وتفيد نسخة منهما عينا في السجل المخصوص للمناكحات والمفارقات وبعد الاشارة على ذيل القيد من طرف المحكمة تحفظ في الدوسيه وتودع النسخة الثانية

لادارة النفوس وعند حصول طلب تعطى صورة مصدقة لاصحاب العلاقة .

المادة ١٥ - الزوج الذي يطلق زوجته باثنا مجبور على اخبار حاكم المحل الذي جرى فيه عقد النكاح عن الكيفية تحريرا او شفاهيا بظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ الطلاق وان كان الطلاق رجعيا فمن تاريخ انقضاء مدة العدة وعند وقوع الاخبار شفاهيا فالمحكمة تنظم ضبطا بذلك ويمضى الزوج بذيله او يختتم واذا كان الزوج المطلق حقيما خارج دائرة قضاء محكمة المحل التي اجري فيها النكاح يخبر محكمة المحل الموجود به عن الكيفية والضبط الذي ينظم بذلك في هذه المحكمة يرسل لمحكمة محل عقد النكاح وفي كلا الصورتين تقيد حادثة الطلاق بدفتر فهرست عقد النكاح وفي الخانة المخصوصة التي بدفتر سجل النكاح ويحفظ الضبط بالدوسيه وتحرر الكيفية لادارة النفوس .

المادة ١٦ - المحكمة التي تحكم بالتفريق بين الزوجين او بفسخ النكاح او بأن يعيش الزوجان منفردين تقيد الكيفية بموجب المادة السابقة في سجلها المخصوص وعند اطلاع المحكمة على تصديق او تغيير الاحكام التي هي من هذا القبيل ضمن دائرة الطرق القانونية تقيد ايضا هذه النتائج في الخانة المخصوصة التي في دفتر سجل النكاح انما تراعى احكام المادة ١٣٧ من قرار حقوق العائلة .

المادة ١٧ - القرارات المتخذة لدى المحاكم وفقا لهذا النظام تكون حائزة ماهية المقررات الادارية ولايمنع من ادعاء فساد العقد بعد النكاح بناء على اسباب قانونية .

المادة ١٨ - المواد الغير مخالفة لاحكام المبينة بصورة استثنائية بهذا النظام بحق غير المسلمين جارية بحقهم ايضا مالم توجد صراحة مخصصة .

المادة ١٩ - هذا النظام مرعى الاجراء اعتبارا من تاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٣٣٤ .

المادة ٢٠ - ناظر العدلية مأمور باجراء هذا النظام .

اصدرت ارادتي بوضع هذه اللائحة النظامية موضع الاجراء وبصمها الى نظامات الدولة في ٣١ كانون اول ١٣٣٣ - ١٩١٧ .

قرار عدد ١٤١/ل ر حصول تركة اجنبية أو تركة للأجانب حق فيها (١)

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية
الفرنساوية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة
١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

قرر ماياتي

المادة ١ - عندما يتوفى اجنبي في اراضي احدى
الدول أو الحكومات المشمولة بالانتداب
الفرنساوي تعطى حالا السلطة الادارية المحلية
التي تمثل الدولة أو الحكومة علما بالوفاة
للسلطة القنصلية التي يكون تابعا لها المتوفى
ويعترف بالحقوق المحددة في هذا القرار للقناصل
العامين والقناصل ونواب القناصل والوكلاء
القنصليين .

المادة ٢ - يكون للسلطة القنصلية الحقوق
نفسها اذا توفى اجنبي خارج الاراضي المشمولة
بالانتداب وترك فيها اموالا .

اذا كان اصحاب الحقوق في التركة أو كان
البعض منهم مجهولين أو غائبين أو صغارا أو
قاصرين أو ليس لهم من يمثلهم فيكون للقنصل
الحق باجراء مايلي بشرط أن يكون جميع
اصحاب الحقوق المعروفين تابعين لهذا
القنصل :

١٠ - ان يضع الاختتام اما ادارة اما بناء على
طلب اصحاب الشأن على جميع امتعة المتوفى
ومنقولاته وأوراقه ويعلم مباشرة بهذه العملية
السلطة المحلية ذات الصلاحية التي يمكنها أن
تحضر هذه العملية وان تضع أيضا اختتامها .

اذا وضعت السلطة المحلية اختتامها فيجب أن
تفرض الاختتام بحضورها . ولهذه الغاية تشعر
السلطة القنصلية كتابة السلطة المحلية بنيتها في
فرض الاختتام . وفي اثناء خمسة أيام من استلام
هذا الاشعار يجب على السلطة المحلية أن تعطى
علما باليوم والساعة اللذين يوافقانها لمباشرة
العمل بالاشتراك مع السلطة القنصلية . يجب
أن لا يكون التاريخ الذي تعينه السلطة المحلية

أبعد من خمسة عشر يوما عن التاريخ الذي وصل
فيه اشعار السلطة القنصلية الى مكاتب السلطة
المحلية والا فيحق للسلطة القنصلية ان تبشر
وحدها فف الاختتام .

٢ - ان يقوم بمجرد جميع اموال وامتعة المتوفى
وان يفتح عند الاقتضاء الوصية بحضور السلطة
المحلية اذا رأت هذه السلطة على اثر التبليغ
المرسل لها من القنصل ان من واجبها حضور
هذه الاعمال .

٣ - ان يأمر بان تباع بالمزاد العلني جميع
منقولات التركة المعرضة للفساد وكذلك الفلال
والامتعة التي يسنح لبيعها ظروف موافقة .

٤ - ان يحصل مباشرة وبدون مداخلة
السلطات المحلية جميع الاموال التي كانت للمتوفى
وجميع ديون التركة وان يعطى مخالصة صحيحة
الاشخاص المودعة عندهم هذه الاموال والمدنيين
الآخرين فتبرا ذمتهم بصورة قانونية بمجرد
تسليمهم القنصل مال التركة بناء على تصريح
كتابي منه يثبت ان الشرطين المذكورين في
النبة الاولى من هذه المادة قد انجزا .

وان يودع الامتعة والاموال الجرودة والديون
المقبوضة وكذلك حاصل ما قبض من البيوع في
القنصلية أو في بنك للقنصلية ثقة به . يجب أن
يجري الابداع بالاتفاق مع السلطة المحلية التي
حضرت العمليات السابقة اذا حضر على اثر
الدعوة المنصوص عنها في الفقرة التالية رعايا من
الدول أو الحكومات المشمولة بالانتداب أو دولة
ثالثة بصفتهم اصحاب علاقة بالتركة المقيدة
بوصية أو غير المقيدة بوصية .

٥ - ان يدعو بواسطة الجرائد المحلية وجرائد
بلد المتوفى عند الاقتضاء اصحاب الدين الذين
قد يكون لهم دين في التركة حتى يتمكن كل منهم
من تقديم سندات دينه في مهلة ستة أشهر ابتداء
من الدعوة .

اذا رفض القنصل دفع كامل الدين أو دفع
قسم منه مدعيا أن اموال التركة هي غير كافية
فيحق لاصحاب الدين أن يطلبوا باستدعاء مقدم
الى قاضي الصلح أن يعتبروا متحدين « فعندئذ
يجب على القنصل أن يسلم التركة الى مدير لها
يعينه القاضي وتجرى تصفيتها بهمة هذا المدير
على أن يبقى للقنصل الحق في أن يمثل الورثة
الغائبين أو الصغار أو القاصرين .

٦ - ان يدير ويصفي هو بنفسه أو بواسطة
شخص يعينه تحت مسؤوليته التركة غير المقيدة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨٩١ في ١٣/١١/١٩٣٣

(٢) معدلة بالقرار رقم ٢٩٨ في ٢٦/١٢/١٩٣٤ .

بوصية أو المقيدة بوصية بدون أن تتداخل السلطة المحلية بذلك الا اذا جرت مطالبات أدت الى الاختلاف .

عندما يجب وفقا للقانون المطبق في حصر الارث أن يصدق القضاء على الوصية قبل تنفيذها فتعود صلاحية التصديق الى قاضي الصلح

ان الاختلافات التي تتولد بسبب تطبيق الفقرات من الفقرة الاولى الى الفقرة السادسة من هذا القرار ترفع الى السلطة القضائية . لا يمكن قبول دعوى المدعى الا اذا ثبت للسلطة القضائية أن القنصل قد بلغه علم باقامة هذه الدعوى . ويحق للقنصل أن يعمل امام المحاكم كممثل للتركة الموصى بها أو غير الموصى بها . اذا لم يستعمل القنصل هذا الحق فالقاضي الذي يبت في الخلاف بأمر ادارة عند الاقتضاء بتبليغ السلطة القنصلية جميع الاحكام أو القرارات التي يصدرها بشأن الاختلاف .

يجب أن توقف تصفية التركة حالا بعد تبليغ الاعتراضات المقدمة للحاكم الى السلطة القنصلية المكلفة القيام بهذه التصفية وان تتابعها وتلاحقها السلطة القنصلية حالا بعد الفصل في الخلاف .

لا تحول الاعتراضات المقدمة للسلطة القضائية دون تحصيل اموال التركة من قبل القناصل وتسليم الاشخاص الآخرين المدينين أو المودعين مخالفات صحيحة ما لم يبلغ قانونيا الى هؤلاء المدينين أمر من المحكمة يوجب عليهم أن لا يتخلوا عن هذه الاموال قبل الفصل في الخلاف وفي هذه الحالة الاخيرة يجب ايداع هذه الاموال في مصرف دولة .

يعتبر بالمعنى المقصود في هذا القرار غائبا الشخص الذي لا يكون موجودا بذاته في اراضي سوريا ولبنان .

المادة ٤ (١) - عندما ينتهي من البت في الخلافات المرفوعة امام المحاكم من تنفيذ الاحكام ومن وفاء جميع ديون التركة وبعد انتهاء المدة المنصوص عنها في المادة الثالثة في فقرتها الخامسة يمكن عندئذ القنصل أن يسلم موجودات التركة الصافية للورثة أو لوكلائهم أو أن يرسلها لهم .

المادة ٥ - اذا كان المتوفى قد عين وفقا لما هو منصوص في المادة الثالثة منفذا لوصيته فلا يعمل بالصلاحية المحتفظ بها للسلطة القنصلية في تلك المادة الا الى الوقت الذي يستلم فيه منفذ الوصية مهمته استلاما فعليا .

المادة ٦ - اذا لم يستعمل القنصل في الحال المنصوص عنها في المادة الثالثة من هذا القرار الحقوق المعترف له بها في هذه المادة فالتدابير الاحتياطية والتدابير المختصة بالتصفية تتخذها السلطة المحلية اما بناء على اشعار من القنصل واما ادارة ويجرى الامر كذلك عندما يكون بعض اصحاب الحقوق في التركة مجهولين أو غائبين أو صغارا أو قاصرين وليس لهم من يمثلهم وليس للقنصل الصفة اللازمة للعمل لان جميع اصحاب الحقوق ليسوا هم من رعيته .

لاتوضع الاختتام الا بحضور قنصل جنسية المتوفى أو مندوبه غير أنه عند وجوب الاسراع يحق للسلطة المحلية القيام وحدها بهذا العمل بعد أن تكون دعت رسميا القنصل .

يجب أن يجري قض الاختتام والجرد وفتح الوصية بحضور قنصل المتوفى أو مندوبه وعند الاقتضاء بحضور القناصل الذين قد يكون الورثة تابعين لهم أو بحضور مندوبيهم على أنه يمكن السلطة المحلية الشروع بهذه الاعمال وحدها اذا لم يلب القناصل ذوو الشأن في اثناء خمسة ايام من استلامهم الاشعار الدعوة الموجهة اليهم .

يمكن قاضي الصلح بناء على طلب كل من له صالح في الامر ويمكنه حتى ادارة أن يعين مديرا يكلف تصفية التركة تحت مناظرة قاضي الصلح وعلى القاضي أن يحول جميع الاختلافات الى المحاكم ذات الصلاحية للحكم فيها .

المادة ٧ - حتى في الاحوال التي يكون فيها جميع الورثة معروفين وحاضرين وغير قاصرين فلا تتخذ بصورة اجبارية السلطة القنصلية أو السلطة المحلية التدابير المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٦ . يمكن قاضي الصلح بناء على طلب قنصل المتوفى أو شخص ثالث له علاقة قانونية في الورثة أن يضع الاختتام على الامتعة المنقولة الخاصة بكل اجنبي يموت في اراضي الدول أو الحكومات المشمولة بالانتداب أو يترك فيها اموالا وان يجري جردا هذه الامتعة وينظم عند الاقتضاء محضرا بفتح الوصية اذا وجد أن هذه التدابير

هي لازمة لحفظ حقوق الدائنين والموصى لهم .

يجب أن يدعى قنصل المتوفى الى حضور وضع الاختام اذا لم يكن قد طلب هو بنفسه اجراء هذا العمل ويدعى أيضا هذا القنصل وكذلك عند الاقتضاء القناصل الذين قد يكون الورثة أو اصحاب الدين من رعايتهم لحضور عملية فض الاختام والجرد وكذلك لحضور فتح الوصية .

اذا طلب القنصل تعيين مدير فيعيينه قاضي الصلح .

المادة ٨ - اذا كان المتوفى عند وفاته من رعايا أحد البلدان المذكورة في المادة ٨ من القرار رقم ١٨٢٠ الصادر في ١٧ شباط سنة ١٩٢٨ فالصلاحية الممنوحة لقاضي الصلح أو بصورة اعم للسلطة المحلية بموجب المواد ٣ و ٦ و ٧ من هذا القرار يقوم بها قاضي الصلح الذي ينظر في الدعاوى الاجنبية أو القاضي الذي تنتدبه للقيام مقامه محكمة البداية التي تنظر في الدعاوى الاجنبية .

اذا كان المتوفى عند وفاته من رعايا دولة اجنبية أخرى فهذه الصلاحية نفسها تقوم بها السلطة أو القاضي ذو الصلاحية وفقا للقوانين النافذة في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي كما لو كان المتوفى من أبناء إحدى هذه الدول .

المادة ٩ - يجرى حصر الارث وفقا لقوانين بلد المتوفى .

يمكن السلطة المكلفة الفصل في الصعوبات المتولدة عن حصر الارث أن تخبر رأسا القنصل

للحصول على جميع الايضاحات التي لها صلة بالقانون الصالح لحصر الارث وتطبيقه ويمكنها حتى استماع القنصل اذا قبل المثول لديها بصفة خبير شرعي .

المادة ١٠ - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في النشرة الرسمية .

على أن تركت الأجانب المتوفين قبل وضع هذا القرار موضع التنفيذ التي لم تصف بعد نهائيا فيمكن تصفيتها فيما يتعلق بالعمليات الباقية بناء على طلب أحد اصحاب الشأن في التركة المرسل الى السلطات القنصلية أو المحلية وعند عدم الاعتراض من قنصل المتوفى وفقا لاحكام هذا القرار . على أن تطبيق اصول المعاملات المنصوص عنها في هذا القرار على هذه التركات لا يكون له في أية حال كانت مفعول لتغيير حصر الارث الذي جرى وفقا للقانون النافذ عند ابتداء التركة .

المادة ١١ - أمين السر العام في المفوضية العليا مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٣ تشرين أول سنة ١٩٣٣

قرار رقم ١٠٩ ل . د

بشأن صلاحية المحاكم في المسائل المتعلقة بالأحوال

الشخصية (١)

(راجع - قضاء)

قرار رقم ٤

الصادر عن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى
تاريخ ٥ صفر ١٣٩٩ و ٤ كانون الثاني ١٩٧٩ (١)

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ
١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ المعدل بالقرار رقم ٥
تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ .

وبناء على القانون الصادر في ٢٨ ايار
١٩٥٦ .

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

في صلاحيات المدير العام لشؤون الافتاء
وشروط تعيينه

المادة ١ - تشمل صلاحيات المدير العام
لشؤون الافتاء الامور الادارية والمالية لموظفي
دوائر ومدرسي الافتاء السنّي ، ويرتبسط
مباشرة بمفتي الجمهورية بمعاونته ويعمل تحت
اشرافه .

المادة ٢ - يتمتع المدير العام لشؤون
الافتاء بمثل الحقوق والصلاحيات الممنوحة
لموظفي الفئة الاولى ويخضع لمثل الواجبات
 والمسؤوليات المفروضة عليهم بموجب نظام
موظفي الدولة ، باستثناء ما يمكن ان يتعارض
مع احكام هذا النظام .

المادة ٣ - (أ) يقوم المدير العام لشؤون
الافتاء بوظيفة مدير المراسم والعلاقات العامة

(ب) يتولى رئاسة شؤون النشاطات
الدينية والثقافية والاجتماعية المتعلقة بالافتاء
ومعاونة مفتي الجمهورية في المؤتمرات التي
يدعى لحضورها بالذات ، أو لايصاد مندوبين
للمشاركة في اعمالها وكذلك في المؤتمرات
والندوات والاجتماعات التي تعقد في دار الفتوى
لبحث قضايا دينية أو اجتماعية اسلامية أو
سياسية وطنية .

(ج) يقدم تقريراً الى المجلس الشرعي
الاسلامي الاعلى عند بدء دورته العادية يتضمن
بياناً باعمال الافتاء في النواحي السياسية
والثقافية والاجتماعية يناقشه المجلس ويصدر
التوصيات اللازمة بشأنه .

(د) لمفتي الجمهورية ان يختار مندوباً أو
مندوبين عنه من داخل المجلس الشرعي الاسلامي
الاعلى أو من خارجه لتمثيله في المناسبات المذكورة
اعلاه .

المادة ٤ - يعين لمنصب المدير العام
لشؤون الافتاء مرشح سنّي من موظفي الفئة
الاولى في السلك الاداري أو السلك الخارجي
أو السلك العدل ، وذلك بمرسوم يتخذ في
مجلس الوزراء بناء على انتهاء مفتي الجمهورية
واقترح المرجع الاسلامي الاعلى في السلطة
التنفيذية .

المادة ٥ - يحدد مرسوم التعيين درجة
المدير العام لشؤون الافتاء وراتبه وسائر
ملحقات الراتب .

المادة ٦ - يجوز ان يعين للمنصب المشار
اليه مرشح سنّي من خارج ملاكات الدولة
يكون مستجماً لوصاف المفروضة لوظيفة
المدير العام بموجب نظام موظفي الدولة ، ويجوز
ان يعين لهذا المنصب مرشح حائز على شهادة
شرعية من جامعة الازهر أو جامعة أخرى تعادلها
ويتقن لغة اجنبية شائعة على الاقل ، وذلك
وفقاً للاصول المنصوص عليها في المادة
الرابعة .

المادة ٧ - يمكن أن يسند منصب المدير
العام للافتاء بالوكالة ولمدة محدودة لاتزيد
عن سنة وغير قابلة للتجديد الى أحد موظفي
الفئة الثانية السنيين في ملاكات الدولة ، أو
الى مرشح سنّي من خارج هذه الملاكات يستجمع
الوصاف المشروطة لوظائف الفئة الثانية
بموجب نظام موظفي الدولة ، وذلك ريثما يعين
لهذا المنصب مدير عام اصيل .

المادة ٨ - يخضع موظفو دوائر الافتاء

الدينيين والمدنيين السنيين لسلطة مفتى الجمهورية في كل ما يتعلق بوظائفهم الدينية والادارية يمارسها مباشرة أو بواسطة المدير العام لشؤون الافتاء .

الفصل الثاني

في موظفي الافتاء

النبة الاولى

في شروط تعيين موظفي الافتاء في الملاك السنني

المادة ٩ - تطبق بحق موظفي الافتاء السنني احكام نظام موظفي الدولة مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا النظام .

المادة ١٠ - يشترط في المرشح (الديني) لاحدى وظائف الافتاء في الملاك السنني أن يكون :

١ - حائزا شهادة من احدى كليات جامعة الازهر أو من أحد المعاهد الدينية المقبولة شهاداتها من المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

٢ - مرتديا الزى الديني .

٣ - متحليا بالاخلاق الحميدة .

٤ - ناجحا في امتحان التعيين .

اما المرشحون المدنيون فيخضعون لشروط التعيين المنصوص عليها في نظام موظفي الدوائر الوقفية .

المادة ١١ - يعلن موعد الامتحان من قبل المديرية العامة للافتاء في الاماكن التالية .

١ - دار الفتوى والمديرية العامة للاوقاف الاسلامية والمحكمة الشرعية في بيروت والملحقات .

٢ - مركز الافتاء في المحافظات التي شغرت فيها الوظيفة والمحكمة الشرعية فيها .

٣ - في بعض الصحف المحلية عند الاقتضاء .

النبة الثانية

في مواد الامتحان واللجنة الفاحصة

المادة ١٢ - ان مواد الامتحان للتعين للمرشحين الدينيين هي الاتية :

١ - الفقه الاسلامي (العبادات ، والايمان ، والاحوال الشخصية) .

٢ - تفسير في القرآن الكريم ، والحديث الشريف .

ويحدد مفتي الجمهورية موضوع الامتحان في هاتين المادتين ويعلنه قبل موعده بعشرة ايام على الاقل .

٣ - موضوع ثقافة عامة .

المادة ١٣ - تجري الامتحانات لجنة فاحصة مؤلفة من رئيس وعضوين من العلماء يختارهم مفتي الجمهورية اللبنانية .

المادة ١٤ - تجتمع اللجنة الفاحصة في المكان المحدد للامتحان قبل ساعة من بدئه ، وتضع الاسئلة الخطية وتعلنها ثورا للمرشحين الحاضرين .

المادة ١٥ - تطبق اللجنة الفاحصة اصول الامتحانات الخطية المتبعة في المعاهد الرسمية ، وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بالاكثرية .

المادة ١٦ - يجري تعيين موظفي الافتاء السنيين وترقيتهم وترفيعهم وانتدابهم بقرار من مفتي الجمهورية .

المادة ١٧ - ينقل الموظفون المذكورون في المادة السابقة ، ويمنحون الاجازات الادارية والعائلية والمرضية والاجازات بدون راتب بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام لشؤون الافتاء .

النبة الثالثة

في التدابير التأديبية

وفي مجلس التدابير

المادة ١٨ - تتخذ بحق موظفي الافتاء عند

ارتكابهم مخالفات مسلكية التدابير الآتية :

- ١ - اللوم .
- ٢ - خصم الراتب لمدة خمسة عشر يوما .
- ٣ - خصم الراتب لمدة شهر كامل .
- ٤ - التوقيف عن العمل بلا راتب مسدة لا تجاوز الستة اشهر .
- ٥ - تأخير الترقية لمدة سنتين على الاكثر .
- ٦ - تنزيل الدرجة .
- ٧ - الصرف من الخدمة مع التعويض .
- ٨ - العزل مع الحرمان من التعويض .
- ٩ - التجريد من الزى الدينى اذا كان موظف الافتاء من رجال الدين وادين بجرم شائن فى نظر الشرع ، وذلك بالاضافة الى عقوبة العزل .

المادة ١٩ - يوجه اللوم بمذكرة من المدير العام لشؤون الافتاء ويفرض خصم الراتب لغاية خمسة عشر يوما بقرار منه ، اما خصم الراتب لمدة شهر والتوقيف عن العمل بقرار من مفتى الجمهورية ، وتتخذ بقية التدابير التأديبية بقرار من مجلس التأديب .

المادة ٢٠ - يحال موظفو الافتاء على المجلس التأديبى بقرار من المدير العام لشؤون الافتاء بناء على التحقيقات المجراة بوجهه الاصول .

المادة ٢١ - يتألف المجلس التأديبى من الهيئة المعينة بمقتضى المادة ٦١ من نظام الجواز الدينى .

المادة ٢٢ - يطبق المجلس التأديبى اصول التحقيق والمحاكمة والحكم المنصوص عليها فى نظام موظفى الدوائر الوقفية .

المادة ٢٣ - يمكن استئناف قرارات مجلس التأديب ، اذا تضمنت الحكم بتأخير الترقية أو بالصرف من الخدمة براتب أو مع الحرمان من الراتب أو التجريد من الزى الدينى ، امام مجلس تأديب استئنافى ، وذلك خلال عشرة

ايام من تاريخ تبليغ الحكم لصاحب العلاقة بالطريقة الادارية أو بالبريد المضمون .

المادة ٢٤ - يتألف مجلس التأديب الاستئنافى من لجنة الطعون والتأديب المنصوص عنها فى المادة ٥٤ من المرسوم الاشتراعى رقم ٥٥/١٨ المعدلة بالمادة ٣٣ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢

المادة ٢٥ - يكون قرار مجلس التأديب الاستئنافى مبرما وغير قابل للطعن باية طريقة من طرق المراجعة .

المادة ٢٦ - تنفذ قرارات مجلس التأديب وفقا للاصول المقررة لتنفيذ قرارات مجلس التأديب العام لموظفى الدولة .

الفصل الثالث

فى مدرسى الافتاء التابعين لاهلاك السننى

النسبة الاولى

فى شروط تعيين مدرسى الافتاء

المادة ٢٧ - يخضع المرشحون لوظائف مدرسى الافتاء للشروط ذاتها المقررة لتعيين موظفى الافتاء الدينيين .

المادة ٢٨ - يعين مدرسو الافتاء وبنقاون ويرقون ويرفعون ضمن ملاكهم ويمنحون الاجازات على اختلافها بقرارات من مفتى الجمهورية .

النسبة الثانية

فى مهام مدرسى الافتاء

المادة ٢٩ - مهام مدرسى الافتاء هي :

١ - التدريس الدينى فى المدارس الرسمية بالاتفاق مع وزارة التربية الوطنية والمديرية العامة للافتاء .

٢ - الوعظ والارشاد فى السجـون والاصلاحيات والمأوى الاحترازية .

٣ - التوجيه والارشاد في القرى .

٤ - الوعظ الديني في المساجد .

٥ - المهام الدينية الاخرى التي يكلفهم رؤساؤهم القيام بها .

المادة ٣٠ - تحدد تفاصيل مهام مدرسي الافتاء وفقا لبرنامج تضعه لجنة مؤلفة من امين الفتوى في العاصمة والمفتين في المحافظات والاقضية ومن المدير العام لشؤون الافتاء :

المادة ٣١ - تضع اللجنة المشار اليها في المادة السابقة البرنامج المطلوب لسنة حتى ثلاث سنوات على الاكثر قبل نهاية شهر آبي من كل عام ، وترفعه الى مفتي الجمهورية للمصادقة عليه ، ويعمل به اعتبارا من اول تشرين الاول .

النبة الثالثة

في واجبات مدرسي الافتاء

المادة ٣٢ - واجبات مدرسي الافتاء هي :

١ - القيام بالمهام الدينية الموكولة اليه والمحددة في المادة ٢٩ من هذا النظام .

٢ - ارتداء الزي الديني .

٣ - التقيد باوامر وتعليمات رؤسائه وتنفيذها بكل دقة .

٤ - اعلام رئيسه المباشر لكل خلل أو اهمال أو أي أمر يعطل الشعائر أو يعيقه عن اداء مهمته .

٥ - التزام حدود الفضائل والسنن الاسلامية في مسلكه وتصرفاته العامة .

٦ - الاقامة الدائمة في منطقة عمله .

المادة ٣٣ - يحظر على مدرسي الافتاء :

١ - ان يقوم بأي عمل تمنعه الشريعة الاسلامية أو القوانين والانظمة العامة .

٢ - أن يمارس عملا مأجورا أو غير مأجور يحط من كرامة المهام الدينية عموما .

المادة ٣٤ - يحدد دوام مدرسي الافتاء بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام لشؤون الافتاء .

النبة الرابعة

المادة ٣٥ - تطبق بحق مدرسي الافتاء احكام التأديب المتعاقبة بموظفي الافتاء المنصوص عاينها في المواد السابقة من هذا النظام .

الفصل الرابع

احكام مختلفة

المادة ٣٦ - يعود الى مفتي الجمهورية اتخاذ القرارات العائدة الى تنظيم سير العمل في دوائر الافتاء السني ، وكذلك فيما يتعلق بشؤون مدرسي الافتاء السني .

المادة ٣٧ - يحدد ملاك موظفي ومدرسي الافتاء السني في القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣٨ - يعمل بهذا النظام ابتداء من اليوم الثاني لصدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

بيروت في ٥ صفر سنة ١٣٩٩

و ٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٩

مرسوم اشتراعى رقم ١٨

تنظيم دوائر الافتاء والأوقاف الإسلامية (١)

يراجع : احباس وأوقاف وأحكام

قانون

تصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية (٢)

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتى نصه :

مادة وحيدة - صدق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية كما عدلته لجنة الادارة والعدلية .

بيروت فى ٢ نيسان سنة ١٩٥١

قانون

تحديد صلاحيات المراجع المذهبية

للطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية

المادة الاولى - يختص هذا القانون بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية لجميع الطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية وتنفيذ احكامها وحل الخلافات التى تنشأ فيما بينها أو بينها وبين سائر المراجع المذهبية أو المحاكم المدنية اللبنانية .

اما هذه الطوائف فهى :

الطائفة المارونية

طائفة الروم الأرثوذكسية

طائفة الروم الكاثوليكية الملكية

الطائفة الأرمنية الغرغورية - أرثوذكسية

الطائفة الأرمنية الكاثوليكية

الطائفة السريانية الارثوذكسية

الطائفة السريانية الكاثوليكية

الطائفة الشرقية النسطورية (١)

الطائفة الكلدانية

الطائفة اللاتينية

الطائفة الانجيلية

الطائفة الاسرائيلية

المادة ٢ - يدخل فى اختصاص المراجع الخطبة والحكم فى صحتها أو فكها أو بطلانها والعربون .

المادة ٣ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية :

اولا - عقد الزواج وأحكامه والموجبات الزوجية .

ثانيا - صحة الزواج وبطلانه

ثالثا - فسخ الزواج أو انحلال روابطه (الطلاق والافتراق)

رابعا - فصل جميع المسائل المتعلقة بالجهاز والمهر والحق أى البائنة ما زالت العلاقات الزوجية قائمة أو تبعا للدعوى الزوجية المذكورة فى هذه المادة .

المادة ٤ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية

اولا - البتة وشرعية الأولاد ومفاعيلها

ثانيا - التبني

ثالثا - السلطة الوالدية على الأولاد

رابعا - حفظ الأولاد وتربيتهم حتى اكتمال سن الرشد أى ثمانى عشرة سنة كاملة .

المادة ٥ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية :

اولا - فرض وتقدير النفقة على أحد الزوجين للآخر وذلك فى اثناء رؤية دعوى الافتراق والطلاق والبطلان .

ثانيا - فرض وتقدير النفقة للوالدين والأولاد (الأصول والفروع)

ثالثا - فرض وتقدير التعويض عند الحكم بطلان الزواج أو فسخه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ فى ١٩/١/١٩٥٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥ فى ١١/٤/١٩٥١ .

المادة ٦ - يدخل في اختصاص المراجع المذهبية الوصاية على القاصر سنا وتعيين الوصى ومحاسبته وتبديله وعزله عند الاقتضاء .

لا يحق للوصى ان يدير اموال القاصر متى تجاوزت قيمتها خمسة آلاف ليرة بل ان ادارة الاموال المذكورة تكون منوطة بقيم تعينه المحكمة المدنية الصالحة بناء على طلب الرئيس الروحي او الوصى او النائب العام او كل ذى مصلحة .

غير انه اذا تبين لهذه المحكمة ان نصيب القاصر من ريع التركة لا يزيد على احتياجات هذا القاصر بنسبة حالة فعندئذ يصرف النظر عن تعيين القيم ويكتفى بالوصى .

ان القيم يكون مبدئيا من ابناء طائفة الموصى عليه ويجوز ان يكون الوصى نفسه قيما، ويخضع للضمانات التي ينص عليها القانون بشأن الوصى ولكل ضمانات خاصة غيرها تراها المحاكم المدنية لازمة لصيانة حقوق القاصر .

على القيم ان يقدم لرئيس المحكمة او للقاضي لتأمين معيشة الموصى عليه وتربيته شرط ان يكون هذا الطلب مصدقا عليه من قبل الرئيس الروحي الا انه اذا تبين ان المال المطلوب لا يتناسب مع حصة القاصر من ريع التركة ورؤى ان مصلحة الموصى عليه تتعارض مع الطلب المذكور فالنظر في هذا الخلاف يعود الى المحكمة المدنية الصالحة

على القيم ان يقدم لرئيس المحكمة او للقاضي الذي ينتدبه تقريرا سنويا يرسل عنه صورة للرئيس الروحي بواسطة الوصى .

ولرئيس المحكمة او لمن ينتدبه حق محاسبه القيم كلما رأى لزوما لذلك كما وانه يحق للوصى ان يطلب محاسبة القيم بواسطة المحاكم المدنية وذلك بناء على موافقة الرئيس الروحي .

المادة ٧ - يدخل في اختصاص المراجع المذهبية الصالحة بموجب القانون الطائفي الداخلى انشاء الوقف الخيري المحض والدينى الصرف واستبداله وتحويله والحكم بصحته تجاه الواقف وادارته وتعيين اصحاب الحقوق فيه وحق تعيين ولى

الوقف وعزله وابداله ومحاسبته وذلك كله فى الحالتين الاتيتين او فى احديهما :

١ - اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية او خيرية صرفة .

ب - اذا كانت ولاية الوقف قد شرطت فى سك الوقف التخصيص للسلطة الروحية .

المادة ٨ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية الصالحة او المراجع الطائفية صاحبة الاختصاص بموجب القانون الطائفي الداخلى :

انشاء المعابد والاديار والمدافن ومعاهد البر والتربية والتعليم وادارتها ونزع الصفة الدينية عنها وكل ذلك وفقا للقوانين والأنظمة العامة المرعية الاجراء .

المادة ٩ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية :

- الحكم بأهلية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات للارث او للتوريث بموجب القانون الطائفي الخاص والحكم باعلان وفاتهم وكيفية توزيع تركاتهم .

المادة ١٠ - يعود تقرير الانصبه الارثية الى المحاكم المدنية المختصة مع مراعاة احكام المادة التاسعة من هذا القانون .

المادة ١١ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية :

اولا - تنظيم وتصديق الوصيات بموجب قانون الوصية المدنى .

ثانيا - تنظيم وتصديق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والخاصين بموجب قانون الطائفة الخاص والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها

المادة ١٢ - يدخل فى اختصاص المراجع المذهبية :

تنظيم الوكالات فى الدعاوى والامور التى يحق لها النظر فيها .

المادة ١٣ - تحكم المحاكم المذهبية بالرسوم والمصاريف المبينة فى قانون الطائفة الداخلى وبالعطل والضرر وبذل اتعاب المحاماة فى الدعاوى التى تدخل ضمن اختصاصها .

المادة ١٤ - ان السلطة المذهبية الصالحة للحكم فى عقد الزواج ونتائجه انما هى السلطة التى يكون عقد لديها الزواج وفقا للاصول وبموجب قواعد الصلاحية المعينة فى المادة ١٥ بشأن الزيجات المختلطة وبحال وجود عقدين صحيحين او اكثر فالسلطة المختصة هى التى عقد لديها العقد الاول . وبحال وجود عقدين او اكثر احدهما فقط موافق للاصول الواردة فيما يلى فالسلطة المختصة هى التى أجرى لديها العقد الصحيح .

المادة ١٥ - في الزيجات المختلطة يجب مبدئياً إجراء العقد أمام السلطة الروحية التي ينتمى إليها الرجل ما لم يتفق طالبا الزواج على اختيار سلطة الطائفة التي تنتمى إليها طالبة الزواج بموجب تعهد خطي يوقع عليه الطالبان معا يتضمن الرضوخ لقوانين الطائفة المذكورة .

المادة ١٦ - يكون باطلا :

كل زواج يجريه في لبنان لبناني ينتمى الى إحدى الطوائف المسيحية أو الى الطائفة الاسرائيلية أمام مرجع مدني .

المادة ١٧ - يعاقب بالفرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ ليرة لبنانية :

أولاً - كل رجل دين يعقد زواجا بين زوجين لا ينتميان الى طائفته .

ثانياً - كل رجل دين يجري امامه عقد زواج بدون أن يكون مأذونا من قبل رئاسته المختصة .

ثالثاً - كل رجل دين يجري امامه عقد زواج يكون فيه أحد المتعاقدين من غير طائفته بدون شهادة اطلاق حال من سلطة الفريق الغريب عن طائفته أو بدون شهادة من دوائر الأحوال الشخصية المدنية التي يرجع اليها اعطاء الشهادة المذكورة في حال امتناع السلطة المذهبية عن ذلك .

رابعاً - كل رجل دين يجري امامه عقد زواج يكون فيه المتعاقدان اجنبيين عن الجنسية اللبنانية أو أحدهما اجنبيا اذا عقد زواجهما أمام سلطة دينية لبنانية صالحة بدون شهادة بمطلق الحال والأهلية للزواج من قبل السلطة المدنية الأجنبية الصالحة وإذا كان قانون الاجنبي لا يعطى في لبنان السلطة الأجنبية الصلاحية لاعطاء شهادة المدنية الأجنبية الصلاحية لاعطاء شهادة مطلق الحال والأهلية فالسلطة المذهبية تجري كل التحقيقات اللازمة لاستثبات مطلق الحال والأهلية .

المادة ١٨ - ان شهادة اطلاق الحال التي تعطى لمن سبق له أن ارتبط بعقد زواج يجب أن تتضمن الأسباب التي دعت الى اطلاق حاله منه كالوفاة والبطلان والفسخ والطلاق .

المادة ١٩ - اذا ثبت ان أحد الزوجين كان عند إجراء الزواج أمام مرجع مذهبي صالح لا يزال مرتبطا بعقد زواج سابق فيقضى عليه بالحبس من شهر الى سنة وبالعطل والضرر الذي تقدره المحاكم النظامية الصالحة أما بشأن اجناء الطائفة

الاسرائيلية فيستثنى من أحكام هذه المادة الزوج الذي رخص له مرجعه المذهبي بعقد زواج ثان مع وجود عقد زواج سابق .

ان تغيير الجنسية بتاريخ لاحق لعقد الزواج لا يدخل ادنى تعديل على تطبيق الاصول والقواعد المبينة في هذا القانون .

المادة ٢٠ - يعود للمراجع المذهبية وحدها حق رؤية الدعاوى المتعلقة بالعقائد الدينية أو بمنازعات رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين المتعلقة بحقوق درجاتهم ووظائفهم الدينية وواجباتهم فيها والخلافات التي تتكون فيما بينهم وانزال العقوبات التي تفرضها القوانين الدينية دون ادنى مساس بحقوق السلطات العامة المعنية بالقوانين المدنية والجزائية .

المادة ٢١ - يحق للمراجع المذهبي في الأحوال المستعجلة من المواد الداخلية ضمن اختصاصه أن يطلب الى وزارة الداخلية منع المدعى عليه من السفر مع بيان الأسباب الموجبة لهذا الطلب مع مراعاة أحكام القوانين العامة .

المادة ٢٢ - اذا ادلى امام المحاكم العادية بدفع يتعلق بالأحوال الشخصية التي يعود النظر فيها للمراجع المذهبية بموجب هذا القانون ورات تلك المحاكم ضرورة الفصل أولاً في ذلك الدفع فتتوقف عن رؤية الدعوى وتعين لمن يتوجب عليه الاثبات مهلة لاستصدار حكم من المرجع الصالح بشأن ذلك الدفع وإذا لم تجد المحاكم العادية ضرورة الفصل في الدفع المشار اليه فتصرف النظر عنه وتتابع رؤية الدعوى .

المادة ٢٣ - على المحاكم المذهبية أن ترد الدعوى عفوا لعدم الاختصاص ولو لم يعترض أحد على ذلك في المواد التي لا تدخل صراحة ضمن اختصاصها .

المادة ٢٤ (١) - ان محكمة التمييز تمارس الصلاحيات المبينة في المادة ٣٩ - ف ٥ - من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢١ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ وتفضل أيضا كل خلاف ينتج عن وجود حكمين أو أكثر بصحة الزواج من مراجع مدنية مختلفة يتناول كل حكم منها أحد الأزواج

المادة ٢٥ - اذا كان موضوع الدعوى الطعن في حكم مرجع مذهبي أو الفصل في الخلاف الناتج عن قرارات أحدهما صادر عن مرجع مدني والآخر عن مرجع مذهبي فلمحكمة التمييز أن تنظر

في الخلاف الواقع بعد استطلاع رأى رؤساء الطوائف ذوى الشأن .

المادة ٢٦ - عندما تمتنع دائرة الاجراء عن تنفيذ حكم مذهبى اما لاعتبارها اياه صادرا عن مصدر غير صالح واما لأنه تقدم لها حكم يناقضه صادر عن مرجع دينى أو مدنى وعندما تنفذ حكما يعتبره المحكوم عليه صادرا عن سلطة مذهبية غير صالحة يراجع أصحاب الشأن المحكمة المشار اليها فى المادة ٢٤ راسا بموجب استدعاء يقدمونه للقلم وترفق به تحت طائلة عدم القبول صورة عن القرار المطعون فيه وعند الاقتضاء عن القرارين المتناقضين المطلوب فصل الخلاف بشأنهما .

المادة ٢٧ - ان رفع الدعوى امام تلك المحكمة وفقا للاصول يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الى ان يصدر قرار المحكمة المذكورة امام احكام النفقة المستعجلة والقرارات الادارية القاضية بتدابير مؤقتة معجلة لاجراء كالمنع عن السفر فان تنفيذها لا يوقف الا بقرار من المحكمة المشار اليها .

المادة ٢٨ - للمحاكم المذهبية فى الامور الداخلة ضمن اختصاصها أن تستعين عند الاقتضاء بمأمورى الضابطة العدلية لاجراء معاملات التبليغ والاحضار .

المادة ٢٩ - تنفذ الاحكام والقرارات المذهبية الصالحة للتنفيذ بواسطة دوائر الاجراء وفاقا لأصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتنفيذ ولا يحق للمراجع المذهبية أن توقف تنفيذ هذه الاحكام والقرارات الا بأحكام وقرارات مثلها .

المادة ٣٠ - ان الاحكام والقرارات الصالحة للتنفيذ والصادرة خارج لبنان بالامور التى تدخل فى لبنان ضمن اختصاص المراجع المذهبية تنفذ بعد ان تعطى لها الصيغة التنفيذية من المحاكم المدنية الصالحة اذا كانت الاحكام والقرارات الالفة الذكر صادرة عن محاكم مدنية اما اذا كانت صادرة عن مراجع مذهبية فالصيغة التنفيذية تعطى لها من قبل المراجع المذهبية المختصة فى لبنان وفقا لقانونها الداخلى .

المادة ٣١ - تطبق المراجع المذهبية فى صلاحيتها المعترف بها فى هذا القانون قوانينها الطائفية الخاصة على ابنائها دون سواهم مع مراعاة الحالات الخاصة الواردة فى هذا القانون .

المادة ٣٢ - منذ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية تحال دعاوى المعلقة لدى المحاكم النظامية والتى تصبح بموجب هذا القانون من اختصاص المحاكم المذهبية الى هذه المحاكم بالحالة التى وصلت اليها .

المادة ٣٣ - على الطوائف التى يشملها هذا القانون أن تقدم للحكومة قانون احوالها الشخصية وقانون اصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية فى مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة اشهر على أن تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالانتظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف .

ويتوقف تطبيق القانون الحاضر بشأن كل طائفة تخلف أو تتأخر عن التقيد بأحكام هذه المادة .

المادة ٣٤ - كل تعديل تدخله الطائفة على قوانينها هذه لا يعمل به الا بعد الاعتراف به وفقا لأحكام المادة السابقة .

المادة ٣٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويلغى كل نص مخالف لأحكامه أو غير متفق مع مضمونه .

قانون

انشاء المجلس المذهبى للطائفة الدرزية

اقر مجلس النواب ،

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتى نصه :

الفصل الاول

انشاء المجلس وصلاحياته

المادة الاولى - ينشأ للطائفة الدرزية فى الجمهورية اللبنانية مجلس يسمى المجلس المذهبى للطائفة الدرزية ويتولى شؤون الطائفة الزمنية والمالية ، وتمثيلها فى الشؤون العائدة لكيانها الاجتماعى والسهر على رفع مستواها والحفاظة على حقوقها .

المادة الثانية - تتناول صلاحيات المجلس المذهبى :

١ - الاشراف على الأوقاف الدرزية باستثناء اوقاف خلوات البياضة التى تبقى تحت اشراف وتصرف شيوخها وعلى المؤسسات وجمعيات الطائفة الدرزية وتعيين مدرسين عند الاقتضاء وتحديد صلاحياتها .

٢ - تعيين مدير عام للأوقاف ووضع نظام ادارتهم .

٣ - الاشراف على انتخاب الهيئة الادارية للجمعيات الطائفية والتصديق عليها .

٤ - الاطلاع والمصادقة على موازنة وحسابات المؤسسات والجمعيات المذكورة .

٥ - التدخل لحل كل خلاف يقع بين القائمين على هذه المؤسسات والجمعيات واعطاء القرار بهذا الصدد وقراره يكون نهائيا ملزما .

المادة الثالثة - لا يجوز بيع أو شراء أو

استبدال أو رهن أو تأجير جميع أو بعض الأوقاف العائدة للطائفة الدرزية أو إيجاد حق عيني عليها أو تغيير بنائها دون مصادقة المجلس .

المادة الرابعة - على المجلس أن يهتم بشؤون المدارس الطائفية . وتأميناً لذلك له الحق في أن يفرض المبالغ اللازمة لسد عجز موازنة المدارس من موازنة الأوقاف أو من أموال المؤسسات والجمعيات .

المادة الخامسة - للمجلس أن يقوم بالتحقيق في كل تقصير أو تجاوز على القانون إذا وقع من إحدى المؤسسات أو الجمعيات أو من بعض أفرادها والسعى لاصلاحه بالوسائل المشروعة .

يفرض المجلس العقوبات التالية على المخالف :

أ - تنبيه خطي ،

ب - انذار خطي ،

ج - طلب الاستقالة ،

د - الاقالة ،

هـ - الاحالة على المحاكم ذات الصلاحية .

ولا يجوز تطبيق الفقرة (هـ) الا مجتمعة مع الفقرة (د) وذلك بقرار يتخذ بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس .

الفصل الثاني

انتخاب المجلس المذهبي

المادة ٦ - يؤلف المجلس المذهبي للطائفة

الدرزية من أعضاء دائمين وأعضاء منتخبين :

الأعضاء الدائمون :

١ - هيئة مشيخة العقل .

٢ - الوزراء والنواب الحاليون والسابقون .
الأعضاء المنتخبون :

(١) أصحاب الشهادات الجامعية والمهن الحرة :

١ - محاميان ،

٢ مهندسان من حملة شهادات الهندسة على اختلاف أنواعها .

٣ - ثلاثة من حاملي شهادات الطب الصحي أو طب الأسنان أو الصيدلة .

٤ - ثلاثة من حاملي الشهادات الجامعية من غير الفئات المبينة آنفا .

ينتخب هؤلاء بالاشتراك مع جميع أفراد هذه الفئات .

(ب) الأعضاء المثلثون للمناطق :

سنة عن قضاء الشوف - ستة عن قضاء

عاليه - ثلاثة عن قضاء بعيدا - واحد عن قضاء حاصبيا - واحد عن قضاء راشيا - واحد عن محافظة بيروت والتمن الشمالي وباقي المناطق .

ويجري انتخاب ممثلي المناطق من قبل المخاتير وأعضاء المجالس الاختيارية ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية الدروز كل في منطقته .

المادة ٧ - مدة ولاية المجلس المذهبي أربع سنوات .

المادة ٨ - يشترط في الناخب :

أن يكون درزيا لبنانيا متمتعاً بحقوقه المدنية بلغ الواحدة والعشرين من عمره .

المادة ٩ - يشترط في المنتخب :

١ - أن يكون درزيا لبنانيا متمتعاً بحقوقه المدنية بلغ الثلاثين من عمره . ويحسن القراءة والكتابة .

٢ - أن يكون مسجلاً في سجلات الأحوال الشخصية في المنطقة التي تجري فيها الانتخابات منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات .

٣ - أن لا يكون موظفاً في الدولة ، وفي حال تعيينه في إحدى دوائر الدولة يعتبر مستقلاً حكماً .

المادة ١٠ - تجري انتخابات المجلس خلال ستين يوماً التي تسبق نهاية ولاية المجلس القائم ويحدد نصها من قبل شيخ العقل على أن يعلن الموعد قبل تاريخ الانتخابات بشهرين على الأقل بإعلانات تلصق في الأماكن العامة وتنتشر في أربع صحف يومية على ثلاث مرات متتالية .

المادة ١١ - فور الاعلان عن الانتخابات يعين المجلس لجنة انتخابية من اثني عشر عضواً لتحضير الانتخابات والإشراف عليها .

المادة ١٢ - تحدد لجنة الانتخاب مكان وزمان اجتماع الهيئات الانتخابية ويجوز لها أن تستعين بعدد من الأشخاص تختارهم من أبناء الطائفة

لمساعدتها في عمليات الانتخاب ويجوز لها أيضا أن تستعين بقوى الأمن عند الاقتضاء .

المادة ١٣ - على اصحاب الشهادات الجامعية الذين يرغبون في ممارسة حقهم بالانتخاب أو الترشيح أن يستحصلوا على افادة من وزارة التربية الوطنية تثبت درجة شهادتهم .

المادة ١٤ - لا يحق للناخب الذي يجمع بين صفتين أن ينتخب الا بصفة واحدة .

المادة ١٥ - على من يرغب في ترشيح نفسه أن يقدم طلبا خطيا للجنة الانتخاب قبل الموعد المحدد بعشرة ايام على الأقل ويرفض كل طلب يقدم بعد هذه المدة .

المادة ١٦ - يجري انتخاب الاعضاء للمجلس بالاقتراع السري .

المادة ١٧ - يعتبر فائزا من ينال الاكثرية النسبية وعند تساوى الأصوات يكون الأكبر سنا

المادة ١٨ - يدعو رئيس المجلس المشار اليه في المادة ٢١ من هذا القانون الاعضاء الفائزين لعقد اول جلسة للمجلس الجديد خلال عشرة ايام من انتهاء ولاية المجلس السابق .

المادة ١٩ - يعتبر العضو منفصلا عن المجلس:

- ١ - بالاستقالة اذا قبلها المجلس .
- ٢ - حكما اذا تغيب ثلاث جلسات متوالية. وثلاثا أخرى بعد التنبيه الخطي من قبل الرئاسة ولم يبد عذرا مشروعا .
- ٣ - اذا قرر المجلس اقالته بأكثرية ثلثي مجموع الاعضاء .

المادة ٢٠ - اذا شغل عدد من المراكز لاي سبب كان في الفئة المنتخبة يزيد على الربع تجرى انتخابات تكميلية للمراكز الشاغرة واذا تجاوز الشغور نصف مجموع الاعضاء يعتبر المجلس منحلا ويدعى الى انتخابات جديدة .

الفصل الثالث

ادارة المجلس

المادة ٢١ - يرأس المجلس المذهبي سماحة شيخ العقل .

المادة ٢٢ - ينتخب المجلس في جلسته الاولى ولمدة المجلس بكاملها :

١ - امين السر ،

٢ - امين الصندوق ،

٣ - لجنة ادارية ،

٤ - لجنة مالية ،

٥ - لجنة ثقافية ،

٦ - لجنة الاوقاف .

المادة ٢٣ - يحق لكل لجنة أن تستعين بآراء ذوي الخبرة من خارج المجلس .

المادة ٢٤ - تعقد جلسات المجلس في غرفة تخصص له في دار الطائفة الدرزية في بيروت.

المادة ٢٥ - يضع المجلس نظامه الداخلي ولا يكون نافذا الا اذا وافق عليه ثلثا مجموع الاعضاء وله ان يعدل هذا النظام بالطريقة نفسها .

المادة ٢٦ - لا تكون اجتماعات المجلس قانونية ما لم تحضرها الاكثرية المطلقة من أعضائه . ولا تكون مقرراته نافذة الا اذا اتخذت بالاكثرية المطلقة من الحاضرين .

الفصل الرابع

احكام انتقالية

المادة ٢٧ - يرأس المجلس المذهبي أحد شيوخ العقل المعترف بهما من رئيس الدولة قبل نشر القانون بتنظيم انتخاب مشيخة العقل وذلك بالتناوب سنة فسنة ابتداء من الشيخ الأقدم انتخابا وتكون نيابة الرئاسة للشيخ الآخر .

المادة ٢٨ - يعتبر متولى الاوقاف الحالي مديرا عاما للاوقاف .

المادة ٢٩ - على شيخ العقل الاقدم أن يدعو لانتخاب اول مجلس مذهبي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

المادة ٣٠ - تؤلف اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون للمرة الاولى من :

- ١ - جميع القضاة العامين والمحافظين الدروز .
- ٢ - المديرين العامين والمحافظين الدروز .

المادة ٣١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . الذوق في ١٣ تموز سنة ١٩٦٢ .

قانون

بانتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

الفصل الأول

استقلال الطائفة الدرزية بشؤونها الدينية

المادة الأولى - الطائفة الدرزية مستقلة بشؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها الخيرية تتولى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكامها الروحية وامتيازاتها المذهبية والنظم والقوانين المستمدة منها بواسطة ممثلين من أهل الرأي وذوى الكفاءة من ابنائها .

المادة الثانية - مع الاحتفاظ بمضمون المادة ٢١ من الأحكام الانتقالية من هذا القانون يكون للطائفة الدرزية شيخاً عقل هما الرئيسان الروحيان لها ويتمتعان بذات الحرمة التي يتمتع بها سائر الرؤساء الروحيين .

المادة الثالثة - لا يجوز الجمع بين منصب شيخ العقل وبين أية وظيفة أو مهنة حرة أو حرفة كانت ، باستثناء المناصب الفخرية التي تخصص برؤساء الأديان ويعتبر مجرد القبول بمنصب شيخ العقل تنازلاً حكيماً ونهائياً عن أية وظيفة أو مهنة حرة أو حرفة سابقة .

المادة الرابعة - يتقاضى شيخ العقل تعويض تمثيل شهرى قدره ستمائة ليرة لبنانية .

الفصل الثانى

انتخاب شيخ العقل

المادة الخامسة - يتولى مقام مشيخة العقل من تتفق كلمة الطائفة الدرزية فى لبنان على اختياره من ابنائها اللبنانيين الأخيار ويتم ذلك بطريقة الانتخاب العام من قبل جميع الذكور من الدروز الذين لهم حق الانتخاب وفقاً لقانون انتخاب أعضاء المجلس النيابى .

المادة السادسة - ينتخب شيخ العقل لدى الحياة ولا يعفى من منصبه إلا لدواعٍ صحية تمنعه من حسن القيام بمهامه أو لأسباب خطيرة ناشئة أما عن سلوك قد يسئ إلى سمعة الطائفة وكرامتها إساءة كبرى وأما عن تصرفه فى الشؤون المعهودة إليه تصرفاً مضراً ضرراً فاحشاً بمصالحها أو مهدداً لكيانها ووحدتها . وفى حال عدم اعتزاله منصبه طوعاً واختياراً يصار إلى اغفائه بقرار من المجلس المذهبى بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه .

المادة السابعة - عند شغور منصب المشيخة يلتئم المجلس المذهبى خلال أسبوع لتحديد تاريخ انتخاب الخلف والدعوة له خلال مدة حدها الأدنى ستون يوماً وحدها الأقصى تسعون يوماً ابتداء من تاريخ الدعوة وذلك بواسطة النشر على باب دار الطائفة ومركز مشيخة العقل والمحاكم المذهبية البدائية والاستثنائية والمجالس الروحية وفى أربع صحف محلية كبرى على خمسة أيام متتالية .

المادة الثامنة - فور إعلان موعد الانتخاب ينتخب المجلس المذهبى من أعضائه لجنة انتخابية من خمسة عشر عضواً من مهامها :

١ - تحضر الجداول الانتخابية فى كافة المناطق اللبنانية .

٢ - تعيين عدد ومراكز أقلام الاقتراع .

٣ - تعيين موظفى هذه الأقلام .

٤ - الإشراف على عمليات الانتخاب .

المادة التاسعة - تقدم طلبات الترشيح خطياً إلى المقام الذى يتولى توجيه الدعوة وبعد تسجيل الطلب يعطى صاحبه إيصالاً رسمياً به .

المادة العاشرة - يبقى الترشيح لمنصب شيخ العقل مقبولا حتى بدء الأيام العشرة التى تسبق موعد الانتخاب .

المادة الحادية عشرة - يشترط فى المرشح لمشيخة العقل أن يكون :

١ - قد اكمل الأربعين من عمره .

٢ - من أهل التقوى والدين .

٣ - من ذوى العلم والمعرفة بتقاليد الطائفة .

٤ - حسن السمعة ومحمود الشيم منزها عما يمس الكرامة والدين وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة .

المادة الثانية عشرة - يجرى الانتخاب بطريقة الاقتراع السرى .

المادة الثالثة عشرة - لا يحق الانتخاب إلا لمن كان اسمه مدونا فى جدول الشطب معززا ببطاقة الهوية أو بما يقوم مقامها قانوناً .

المادة الرابعة عشرة - لا يجوز أن تتضمن ورقة الاقتراع إلا اسم المرشح فقط . وجميع الأوراق البيضاء أو التى لا تدل دلالة كافية على

الاسم المقيد فيها والتي تنم عن هوية اصحابها والاوراق الملونة او التي لا سبيل لقراءتها او الموضوع عليها علامة خارجية او عبارة نائية للمرشحين ولغيرهم من الأشخاص لا يعتد بها في نتيجة تحقيق الاقتراع .

المادة الخامسة عشرة - يفصل رئيس قلم الاقتراع في الاعتراضات التي تحدث في اثناء عملية الاقتراع .

المادة السادسة عشرة - عند انتهاء عملية الاقتراع تفتح صندوق الانتخاب بحضور ممثلين عن المرشحين وتفرز الاوراق الموجودة فيها لمطابقة عددها على عدد الأشخاص المقتصرين بحسب الشطب .

تعلن نتيجة كل قلم اقتراع بمفرده وتشر على باب القلم ويحق لكل مرشح ان يستحصل على صورة طبق الأصل عنها .

وترسل الصندوق والاوراق مع المحضر الى مركز اللجنة الانتخابية في بيروت التي تجمع النتائج وتعلن الفائز .

المادة السابعة عشرة - يعتبر فائزاً من حصل على الاكثريّة النسبية وعند تساوى الأصوات يعتبر الأكبر سناً فائزاً .

المادة الثامنة عشرة - لا تقبل الطعن في صحة الانتخاب الا من المرشح الخاسر وذلك لعلّة الخداع او التزوير او لعلّة مخالفة الأصول الانتخابية المرسومة اعلاه مخالفة جوهرية ويقدم الطعن في خلال يومين من اعلان النتيجة الانتخابية الى لجنة الانتخاب التي تحيله فوراً مشفوعاً بملاحظات الى محكمة الاستئناف المذهبية العليا للفصل في صحته او عدمها خلال عشرة ايام ويكون قرارها بهذا الشأن مبرماً .

المادة التاسعة عشرة - عند ظهور نتيجة الانتخاب النهائية يكتب الشيوخ المنتخب حكماً صفة شيخ عقل الطائفة الدرزية .

المادة العشرون - فور صدور نتيجة الانتخاب النهائية تنظم لجنة الانتخاب محضراً بالواقع وتبلغ على سبيل العلم اسم شيخ العقل الجديد الى كل من مقامى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة

الفصل الثالث

احكام انتقالية

المادة ٢١ - بصورة استثنائية يكون للطائفة الدرزية ثلاثة مشايخ عقل يمارسون الصلاحيات

المعطاة لهم بموجب القانون ويتقاضون تعويض التمثيل المنصوص عليه في المادة الرابعة .

المادة ٢٢ - عند شغور مركز أحد شيوخ المعترف بهما من رئيس الدولة قبل نشر القانون المتضمن تنظيم انتخاب مشيخة العقل ينتخب خلف له . أما عندما يشغر مركز شيخ العقل الثالث غير المعترف به من رئيس الدولة قبل نشر القانون المذكور فلا ينتخب خلف له بحيث يصبح للطائفة شيخان فقط وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ٢٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

الدوق في ١٣ تموز ١٩٦٢

قانون رقم ٦٧/٧٢ (١)

تصديق مشروع القانون المتعلق بتنظيم شؤون الطائفة الإسلامية الشيعية في لبنان

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

مادة وحيدة - يصدق مشروع القانون المرفق المتعلق بتنظيم شؤون الطائفة الإسلامية الشيعية كما عدلته لجنتا المالية والإدارة والعادلة مشتركتين .

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

سن الفيل في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٦٧

قانون

تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية الشيعية في لبنان

المادة الأولى - الطائفة الإسلامية الشيعية مستقلة في شؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها ولها ممثلون من أبنائها يتكلمون بلسانها ويعملون باسمها طبقاً لأحكام الشريعة الفراء ولفقه المذهب الجعفري في نطاق الفتاوى الصادرة عن مقام المرجع العام للطائفة في العالم .

المادة الثانية - ينشأ للطائفة الإسلامية الشيعية في الجمهورية اللبنانية مجلس يسمى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يتولى شؤون

الطائفة ويدافع عن حقوقها ويحافظ على مصالحها ويسهر على مؤسساتها ويعمل على رفع مستواها وهو يقوم بصورة خاصة بشخص رئيسه بعد استطلاع رأى الهيئتين الشرعية والتنفيذية كل فيما يعود اليها بالمهام التالية :

اولا : ينظم اوقاف الطائفة ويعمل على احيائها والعناية بها .

ثانيا : ينسق الجهود بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية والجمعيات الخيرية وما يماثلها ويحل النزعات التي تقوم فيما بينها ويشجع المشاريع الاجتماعية والثقافية والدينية القائمة ويقوم بمشاريع جديدة اذا لزم الامر مساهمة في رفع المستوى الفكري والروحي والمادى فى جميع الاوساط الوطنية .

ثالثا : ويحق له انشاء جامعة دينية كما يحق له انشاء جامعة للتعليم العالى مع مراعاة ما لا يحول دون ممارسته هذا الحق من القوانين المرعية الاجراء ولا سيما احكام المادة السادسة والعشرين من قانون التعليم العالى .

المادة الثالثة - يستطلع الزاميا رأى الهيئتين التنفيذية والشرعية مجتمعتين فى مشاريع القوانين والأنظمة العامة ، العائدة الى الشئون الدينية للطائفة الاسلامية الشيعية كالأحوال الشخصية وغيرها .

المادة الرابعة - يكون للمجلس رئيس يمثله ويمثل الطائفة الاسلامية الشيعية لدى السلطات العامة والهيئات الخاصة ولهذا الرئيس ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التى يتمتع بها رؤساء الأديان بلا تخصيص ولا استثناء .
المادة الخامسة - للمجلس ثلاث هيئات ، الهيئة العامة ، والهيئة الشرعية ، والهيئة التنفيذية .

المادة السادسة - تتألف الهيئة العامة من ابناء الطائفة الاسلامية الشيعية التاليين :

١ - قضاة الشرع والمفتين الحاليين والسابقين .

٢ - علماء الدين اللبنانيين المتخرجين من المعاهد والحوزات الدينية .

٣ - الوزراء والنواب الحاليين والسابقين
٤ - القضاة المدنيين

٥ - الاساتذة الجامعيين .

٦ - المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين المسجلين فى نقاباتهم .

٧ - الموظفين المدنيين من الفئة الثانية فما فوق .

٨ - رؤساء المجالس البلدية فى مراكز المحافظات ومراكز الاقضية والأعضاء البلديين فى مدينة بيروت

٩ - ممثلى مجالس المؤسسات الاجتماعية والثقافية والجمعيات الخيرية حسب نظام كل منهما فى بيروت وضواحيها ومراكز المحافظات ومراكز الاقضية .

١٠ - اصحاب الصحف ووكالات الأنباء ورؤساء التحرير وسبعة من المحررين المسجلين فى الجدول النقابى تنتخبهم مجموعة المحررين المسجلين .

١١ - رئيس وأعضاء مجلس نقابة محترى الصحافة .

١٢ - رؤساء وأعضاء غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية اصحاب المصارف وجمعية التجار وجمعية الصناعيين .

١٣ - رؤساء وأعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة الرسمية كالمصالح المستقلة وغيرها .

١٤ - رؤساء مجالس النقابات العمالية والمهنية والحرفية .

١٥ - أعضاء مجالس ادارة جامعة اللبنانيين فى العالم وممثلو الهيئات المنظمة للجالية اللبنانية وفروعها .

المادة السابعة - يناط بالهيئة العامة الامور التالية :

١ - انتخاب الهيئة التنفيذية .

٢ - مناقشة التقارير التى تضعها الهيئة التنفيذية والبت بها .

المادة الثامنة - تتألف الهيئة التنفيذية من نواب الطائفة الاسلامية الشيعية كأعضاء طبيعيين ومن اثنى عشر عضوا من المدنيين تنتخبهم الهيئة العامة بالاقتراع السرى من بين اعضائها فى اجتماع قانونى لها وبالأكثرية النسبية من الأصوات لمدة ست سنوات ، واذا لم يتم النصاب فى الدعوة الاولى يعتبر النصاب قائما بمن حضر من الأعضاء شرط أن تبلغ الدعوة الى جميع الأعضاء شخصا .

المادة التاسعة - تتألف الهيئة الشرعية من اثنى عشر عضوا من علماء الدين اللبنانيين تنتخبهم مجموعة علماء الدين اللبنانيين لمدة ست سنوات .

المادة العاشرة - ينتخب رئيس المجلس من قبل الهيئة الشرعية والهيئة التنفيذية بالأكثرية النسبية سواء كان عضواً في الهيئة الشرعية أو لم يكن .

المادة ١١ - يشترط في رئيس المجلس أن يكون لبنانياً وعالمياً دينياً معترفاً باجتهاده المطلق في الأوساط العلمية. وعند عدم توفر هذا الشرط ينتخب من بين علماء الدين المعروفين بالفضل والورع .

المادة ١٢ (١) - مدة ولاية رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى تستمر حتى اتمامه الخامسة والستين من العمر ، ولا يعفى من منصبه الا لدواعي صحية أو لأسباب خطيرة تقدرها الهيئات الشرعية والتنفيذية المجتمعتان سوية بجلسة خاصة تدعيان اليها من قبل الأمين العام للمجلس حتماً بمجرد تقديم طلب خطي موقع من عشرة أعضاء على الأقل وذلك بخلاف عشرة أيام على الأكثر من تقديمه وتتخذ الهيئتان قرار الاعفاء بأكثرية ثلثي الهيئتين وقرارهما مبرم وملزم .

ويطبق هذا النص على الرئيس الحالي للمجلس

المادة ١٣ - يرأس رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الهيئة العامة والهيئة الشرعية والهيئة التنفيذية وله أن يرأس أية لجنة من لجان المجلس .

المادة ١٤ - لا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وبين أية وظيفة في القطاع العام أو الخاص باستثناء المناصب الفخرية التي تخصص لرؤساء الأديان عامة ، ويعتبر قبول الرئيس المنتخب منصب الرئاسة تنازلاً حكماً منه عن أية وظيفة يشغلها .

المادة ١٥ (٢) - يكون لرئيس المجلس نائبان أول وثان تنتخبهما الهيئتان الشرعية والتنفيذية مجتمعتين معاً وبالأكثرية النسبية على أن يكون النائب الأول من الهيئة الشرعية والثاني من الهيئة التنفيذية وتكون مدة ولايتهما مدة ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية .

المادة ١٦ - يقوم نائباً الرئيس الأول ثم الثاني حسب صفتهم بالمهام المنوطة بالرئيس عند التعذر عاينه القيام بها وفي حال غياب الرئيس ونائبه الأول يقوم أكبر أعضاء الهيئة الشرعية سناً في مهام الرئاسة .

المادة ١٧ - إذا شغل منصب الرئاسة يقوم مقامه نائبه الأول على أنه يجب انتخاب رئيس

جديد للمجلس خلال مدة شهرين ويستغنى عن هذا الانتخاب إذا كانت المدة الباقية من ولاية المجلس لا تزيد عن ستة أشهر .

المادة ١٨ - إذا شغل منصب نائب الرئيس تطبق احكام المادة السابقة .

المادة ١٩ (٣) - تنتخب الهيئتان الشرعية والتنفيذية من بين أعضاء الهيئة التنفيذية أمين عاماً بالاقتراع السري وبالأكثرية النسبية وتكون مدة ولايته مدة ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية وتلازمه هذه الصفة فيما يتعلق بهيئات المجلس الثلاث وتحدد صلاحياته في النظام الداخلي .

المادة ٢٠ - إذا شغل مركز عضو في الهيئة التنفيذية ما عدا الرئيس ونائب الرئيس فيدعى الشخص أو الأشخاص الذين يلونهم بعدد الأصوات حسب محضر آخر جلسة انتخابية وإذا كان هناك تعادل في الأصوات بين أكثر من شخص واحد من الذين يجب دعوتهم في المراكز الشاغرة يدعى الشخص الأكبر سناً .

المادة ٢١ - يمكن الطعن في صحة انتخاب الرئيس ونائبه من المرشح الخاسر لدى هيئة تؤلف من المحكمة الشرعية الجعفرية العليا ومن قاضيين أعلى رتبة بين القضاة المدنيين الشيعيين .

المادة ٢٢ - ان مهلة الطعن المشار إليها في المادة السابقة ثلاثة أيام تلي اعلان الانتخاب وعلى الهيئة أن تبث في الطعن خلال عشرة أيام على الأكثر وقرارها بهذا الشأن مبرم .

المادة ٢٣ - فور مضي ثلاثة أيام من اعلان نتيجة انتخاب الرئيس ونائبه وفور صدور قرار هيئة الطعن برفضه تبلغ الحكومة بشخص رئيسها نتيجة الانتخاب فيصدر مرسوم بتكريس هذا الانتخاب ويكون لهذا المرسوم الصفة الاعلامية فقط .

المادة ٢٤ - يتألف ملاك موظفي المجلس من :

١	مدير عام
١	أمين صندوق
١	محاسب
٢	محرر عدد
٢	كاتب
٢	مستكتب
٣	حاجب
٣	خادم
١	سائق

(٢٠١) معدلة بقرار رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الصادر في ١٩٧٥/٤/١ . الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ١٩٧٥/٤/٣

(٣) معدلة بقرار رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الصادر في ١٩٧٥/٤/١ . الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ١٩٧٥/٤/٣

لتحقيق الغاية الأساسية منه ويكون قرارهما في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بشؤون الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذا بذاته شرط أن يقرن بموافقة الهيئة العامة وأن لا يتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالنظام العام .

أحكام انتقالية

المادة ٣٢ - فور صدور هذا القانون وخلال مدة لا تتجاوز الشهرين يدعو رئيس مجلس النواب إلى اجتماع لتأليف هيئة تحضيرية منه ومن الشخصيات الإسلامية الشيعية التالية :

- ١ - رؤساء المجالس النيابية السابقين .
 - ٢ - الوزراء
 - ٣ - سبعة نواب تنتخبهم مجموعة نواب الشيعة .
 - ٤ - رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا ومستشاريها وقاضي بيروت الشرعي الأول .
 - ٥ - المفتي الجعفري الممتاز .
 - ٦ - قاضيين مدنيين الأعلى رتبة .
 - ٧ - موظفين إداريين من الفئة الأولى الأعلى رتبة .
 - ٨ - طبيبين ومهندسين ومحامين يختارون حسب الأسبقية في جداول النقابات .
 - ٩ - واحد من أصحاب الصحف اليومية وواحد من أصحاب وكالات الأنباء حسب الأسبقية .
- المادة ٣٣ -** يتولى رئيس المحكمة الجعفرية العليا إعداد اللوائح بأسماء علماء الدين الواجب دعوتهم للهيئة العامة للاشتراك في الانتخاب . وعند تعذر قيامه بذلك يتولى هذا العمل قاضي محكمة بيروت الشرعي الأول وفي حال غياب هذا الأخير يتولى هذا الأعداد المفتي الجعفري الممتاز .

المادة ٣٤ - يرأس هذه الهيئة رئيس مجلس النواب وتتولى خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر إعداد اللوائح بأسماء أعضاء الهيئة العامة ودعوتها لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٣٥ - يلغى كل نص يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٦ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

تحدد رواتبهم حسب سلسلة رواتب موظفي الدولة ويجرى تعيينهم بمرسوم بناء على اقتراح رئيس المجلس وتسرى عليهم أحكام قوانين موظفي المحاكم الشرعية .

المادة ٢٥ - يتولى المدير العام المهام التي تحددها له الهيئتان الشرعية والتنفيذية فيما يتعلق بالأوقاف وغيرها ويشترط أن يكون من حملة الشهادات الجامعية العليا .

المادة ٢٦ - يجوز تعديل ملاك موظفي المجلس المحدد في المادة الرابعة والعشرين من هذا القانون بقرار يصدر عن الهيئة التنفيذية ضمن نطاق الاعتمادات المرسدة لهذه الغاية في القسم المتعلق بالمحاكم الشرعية الجعفرية من موازنة الدولة .

المادة ٢٧ - يلحظ في القسم المتعلق بالمحاكم الشرعية الجعفرية من موازنة الدولة باب خاص للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، يشمل على تعويض للرئيس ورواتب موظفي المجلس ونفقات إيجار دار المجلس وأثاثه وصيانتة .

المادة ٢٨ - أن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يتمتع بالشخصية المعنوية العامة وله أن يقبل الاشتراكات والهبات والتبرعات والوصايا وما يوقف عليه ، وسائر المبرات التي ترد عليه ، وكل ذلك منقولا كان أو غير منقول يدخل في صندوق المجلس .

المادة ٢٩ - أن الهيئة التنفيذية هي السلطة التي يعود لها مباشرة التنفيذ بالوسائل التي تقررها لتحقيق أهداف المجلس ويعود لها تقرير قبول الهبات والتبرعات والوصايا والوقف وسائر المبرات .

المادة ٣٠ - أن الهيئة الشرعية هي السلطة التي يعود لها إبداء الرأي والانتهاء في كل أمر يتصل بمسائل الدين والشرع والأحوال الشخصية ولا يجوز مباشرة أية تنفيذ خلافا لما تقرره الهيئة الشرعية .

المادة ٣١ - تضع الهيئتان الشرعية والتنفيذية على ضوء هذا القانون نظاما داخليا للمجلس بموافقة الاكثرية المطلقة منهما ضمن مهلة ثلاثة أشهر من انتخابهما ويبلغ هذا النظام إلى رئاسة مجالس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية باستثناء المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هذا القانون ومع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين منه يحق للهيئتين الشرعية والتنفيذية مجتمعتين أن تعيدا النظر في أحكامه وأن تبديلا ما تريان ضروريا منها

مرسوم رقم ٣١٢٢

**وضع موضع التنفيذ مشروع
القانون المعجل الحال على
مجلس النواب بموجب المرسوم
رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٢٩
كانون الاول سنة ١٩٧١**

**انشاء ملاك للموظفين لدى كل من مشيخة عقل
والمجلس المذهبي للطائفة الدرزية (١)**

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولا سيما المادة ٥٨ منه
وبما ان الحكومة احوالت على مجلس النواب
بموجب المرسوم رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٢٩ كانون
الاول ١٩٧١ مشروع قانون معجل يرمى الى
انشاء ملاك للموظفين في كل مشيخة عقل الطائفة
الدرزية والمجلس المذهبي للطائفة .

وبما انه انقضى اكثر من اربعين يوما على
 طرح مشروع القانون المعجل المذكور على مجلس
النواب دون ان يبت ،

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ ،

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى - يوضع موضع التنفيذ مشروع
القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب
المرسوم رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٢٩ كانون الاول
١٩٧١ ، التالي نصه :

« المادة الاولى » - ينشأ لدى مشيخة عقل
الطائفة الدرزية ملاك موظفين يتألف من :

رئيس دائرة	عدد ١
محضر	عدد ١
مستكتب	عدد ٢
حاجب	عدد ٢
خادم	عدد ١
سائق	عدد ١
مدرس	عدد ٦

« المادة الثانية - ينشأ لدى المجلس المذهبي
للطائفة الدرزية ملاك موظفين يتألف من :

مدير عام	عدد ١
رئيس دائرة	عدد ٢
أمين صندوق	عدد ١
محاسب	عدد ١
كاتب	عدد ٢
مستكتب	عدد ٢
حاجب	عدد ١
خادم	عدد ١
سائق	عدد ١

المادة الثالثة - يجري تعيين المدير العام
بمرسوم بناء على اقتراح مشيخة العقل ودون
التقيد بالشروط التي يجب توافرها في المدير
العام في الدولة وفقا لنظام الموظفين .

اما الموظفون الباقون فيجري تعيينهم بمرسوم
بناء على اقتراح مشيخة العقل ، على أن تحدد
رواتبهم حسب سلسلة رواتب موظفي الدولة ،
لجهة شرط المباراة والشهادة العلمية ودورة
التدريب .

« المادة الرابعة - يلحظ في موازنة الدولة
باب خاص لمشيخة العقل وللمجلس المذهبي
للطائفة الدرزية ، يشتمل على تعويض لشيخ
العقل ورواتب الموظفين ونفقات ايجار البناء
اللازم وصيانتة .

« المادة الخامسة - يعمل بهذا القانون فور
نشره في الجريدة الرسمية » .

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث
تدعو الحاجة ، ويعمل به فور نشره في الجريدة
الرسمية .

بعدا في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٢

مرسوم رقم ٧٩٠١

**يختص بالفاء احكام النظام المختص بالطائفة
البروتستانتية**

المادة ١ - الغيت وتبقى ملفاة احكام النظام
المختص بالطائفة البروتستانتية الصادرة في
ربيع الاول سنة ١٩٢٥ الموافق ٢٧ شباط
١٩٠٣ .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث
تدعو الحاجة الى ذلك .

بيروت في ٨ نيسان سنة ١٩٣١

مرسوم رقم ٤٨٧٢

وضع مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٤٠١٦ تاريخ ١٩٨١/٤/٩ ، الرامى الى تمديد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية فى المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى موضع التنفيذ (١)

ان رئيس الجمهورية ،

بناء على الدستور ، ولا سيما المادة ٥٨ منه ،

وبما ان الحكومة احوالت على مجلس النواب ، بموجب المرسوم رقم ٤٠١٦ تاريخ ١٩٨١/٤/٩ ، مشروع قانون معجل يرمى الى تمديد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية فى المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى .

وبما انه انقضى اكثر من اربعين يوما على طرح مشروع القانون المعجل المذكور ، على مجلس النواب ، دون ان يبت .

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ .

يرسم ما ياتى :

المادة الاولى - وضع موضع التنفيذ مشروع قانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٤٠١٦ تاريخ ١٩٨١/٤/٩ ، الرامى الى تمديد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية فى المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى ، التالى نصه :

المادة الاولى : تمدد ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية فى المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى ، لمدة ثلاث سنوات ، اعتبارا من ١٩٨١/٥/٢٣ .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ، ويعمل به فور نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٦٠ ل ٠ ر

بقرار نظام الطوائف الدينية (١) (٢)

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
بناء على صك الانتداب لسوريا ولبنان لاسيما
المادة السادسة منه .

وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية
الفرنساوية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠
و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

وبناء على الباب الاول الفصل الثاني من
الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦

وبناء على الباب الاول الفصل الثاني من
الدستور السوري الصادر في ٢٢ ايار سنة
١٩٣٠ .

وبناء على التصريح بالحقوق المدرجة في
القانون الاساسي في حكومة اللاذقية الصادر في
٢٢ ايار سنة ١٩٣٠ .

وبناء على التصريح بالحقوق المدرجة في القانون
الاساسي في حكومة جبل الدروز الصادر في ١٤
ايار سنة ١٩٣٠ .

قرر ما يأتي :

الباب الاول

في الطوائف ذات النظام الشخصي

المادة ١ - ان الطوائف المعترف بها قانونا
كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف
التاريخية التي حدد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها
في صك تشريعي .

ان هذه الطوائف هي المذكورة في الملحق رقم ١

المادة ٢ - ان الاعتراف الشرعي بطائفة ذات
نظام شخصي يكون مفعوله اعطاء النص المحدد
به نظامها قوة القانون ووضع هذا النظام
وتطبيقه تحت حماية القانون ومراقبة السلطة
العمومية .

المادة ٣ - ان الطوائف التاريخية التي لم يكن
قد حدد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صك

تشريعي عند اذاعة هذا القرار غير انها حائزة
على بعض ميزات او متمتع ببعض منافع اما
بموجب اوامر سنية او قرارات من المفوض
السامي او قرارات من حكومة دول سوريا
ولبنان واما بمفعول حيازتها حالة راهنة ناتجة
عن تقاليد ترجع الى اكثر من قرن فهي اهل
للاستفادة من الاعتراف الشرعي وفقا لاحكام
المادة الاولى اعلاه .

المادة ٤ - على كل طائفة من هذه الطوائف
للحصول على هذا الاعتراف ان تعرض للفحص
على السلطة الحكومية نظاما مستخلصا من
النصوص التي تدار الطائفة بموجبها :

يحدد في هذا النظام :

١ - تسلسل درجات الرؤساء الروحيين
والموظفين الدينيين، وطريقة تعيينهم وصلاحياتهم

٢ - تشكيل المجامع والمحاكم والمجالس
واللجان الخ .. وصلاحيات كل هيئة منها .

٣ - الصلاحيات المختصة بالمحاكم الدينية
واصول المحاكمة فيها .

٤ - التشريع المختص بالأحوال الشخصية
في جميع ما يتعلق بشرائع الطائفة الدينية .

٥ - طريقة ادارة ممتلكات الطائفة .

٦ - تعاليم الطائفة الدينية والواجبات الأدبية
المفروضة على المنتسبين اليها .

المادة ٥ - يصدق هذا النظام بقرار تشريعي
يجعله نافذا ويتضمن الاعتراف بالطائفة وفقا
لاحكام المادة الاولى من هذا القرار بشرط ان
لا يتضمن نصا مخالفا للامن العام أو الآداب
أو دساتير الدول والطوائف أو احكام هذا
القرار .

المادة ٦ - كل تعديل لنظام الطوائف المعترف
بها وفقا لاحكام الواردة في المواد من الاولى الى
الخامسة يجرى بصك تشريعي .

المادة ٧ - تتمتع بالشخصية المعنوية الطوائف
الدينية وفي كل منها الجماعات المذهبية المستقلة
المختصة بالتعليم أو بالأعمال الخيرية والتي
يعترف لها نظام الطائفة بأهلية الحصول على
حقوق وواجبات تختلف عن حقوق الطائفة
وواجباتها ، وكذلك الرهبانات .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٢٧٣ في ٢٩/٤/١٩٣٦ - كما نشر في سوريا بالجريدة الرسمية العدد ١٦ في
١٩٣٦/٥/١٤ .

(٢) نصت المادة ١ من القرار رقم ٥٣ ل ٠ ر والصادر في ٣٠/٣/١٩٣٩ نصت على « ان القرار رقم ٦٠ ل ٠ ر
الصادر في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ بتحديد نظام الطوائف الدينية ، والقرار رقم ١٤٦ ل ٠ ر الصادر في ١٨ تشرين
الثاني سنة ١٩٣٨ بتحويل وتتميم القرار رقم ٦٠ ل ٠ ر لا يطبقان على المسلمين ويظلان غير مطبقين عليهم » .

المادة ٨ - يمكن الطوائف والمؤسسات الوارد ذكرها في المادة السابقة أن تملك وتشترى أموالاً منقولة وغير منقولة وأن تتصرف بها بشرط مراعاة المحظورات المنصوص عليها في أحكام القرار رقم ٢٥٤٧ الصادر من المفوض السامي بتاريخ ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ . على أنه لا يجوز لها قبول هبات إلا بترخيص يمنح لها بمرسوم أو بقرار محلي .

يمثل هذه الطوائف أو المؤسسات رئيسها في جميع أعمال الإقرار والشراء والبيع والمقايضة والمصالحة وجميع الأعمال الأخرى التي من شأنها أن تزيد أو تنقص ممتلكاتها وفي جميع الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم منها أو عليها .

المادة ٩ - أن الطوائف والمؤسسات أو الرهينات التابعة لهذه الطوائف يمثلها في علاقاتها مع السلطات العمومية رئيسها الديني الأعلى . وإذا كان هذا الرئيس يقيم خارج أراضي دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي ، فيجب عليه بصورة إجبارية أن ينوب عنه في سلطته ممثلاً محلياً .

المادة ١٠ - يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى الطوائف المعترف بها ذات الأحوال الشخصية لنظام طوائفهم الشرعي في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وأحكام القانون المدني في الأمور غير الخاضعة لهذا النظام .

يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى طائفة تابعة للحق العادي وكذلك السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفة ما للقانون المدني في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الأجانب وإن كانوا ينتمون إلى طائفة معترف بها ذات نظام للأحوال الشخصية فإنهم يخضعون في شؤون الأحوال الشخصية لأحكام قانونهم الوطني .

المادة ١١ - كل من أدرك سن الرشد وكان متمتعاً بقواه العقلية يمكنه أن يترك أو يعتنق طائفة ذات نظام شخصي معترف بها ويكون لهذا الترك أو الاعتناق مفعوله المدني ويمكنه أن يحصل على تصحيح القيد المختصة به في سجل النفوس وذلك بأن يقدم إلى دائرة النفوس في محل إقامته صكاً يحتوي على تصريح بإرادته هذه وعند الاقتضاء على شهادة قبول من السلطة

ذات الصلاحية في الطائفة التي يعتنقها .
المادة ١٢ (١) - في حالة ترك الزوجين طائفتهم أو ترك أحدهما لها يتبع الأولاد الصغار حالة والدهم وتبقى قيود سجلات الأحوال الشخصية المتعلقة بهم كما كانت أو تصحح وفقاً لحالة الأب .

تطبق الأحكام السابقة في حالة فك عرى الزواج على أثر وفاة الأب أو إبطال الزواج أو الطلاق أو الهجر حتى ولو كانت حضانة الأولاد أو وصايتهم عائدة للأب .

المادة ١٣ (٢) - إذا وقع انشقاق إجمالي في طائفة أو انشقت جماعة مستقلة عن هذه الطائفة فيشمل أيضاً هذا الانشقاق الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لهذه الطائفة أو هذه الجماعة خاضعة لإرادة واقفيها .

الباب الثاني

في الطوائف التابعة للقانون العادي

المادة ١٤ - أن الطوائف التابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية .

المادة ١٥ - يمكن هذه الطوائف الحصول على الاعتراف بها إذا كانت تعاليمها الدينية ومبادئها الأخلاقية لا تتعارض مع الأمن العام ولا مع الآداب ، ولا مع دساتير الدول ودساتير الطوائف ، ولا مع أحكام هذا القرار ، وأخيراً إذا كان عددها كافياً والضمانات الكافية استمرار وجودها تبرر منحها هذه الميزة .

على أن أهلية هذه الطوائف تنحصر في تمكينها من الحصول ببدل أو بدون بدل على العقارات والأموال اللازمة للقيام بشعائرها الدينية أو أيواء خدمتها (وللمقابر) .

المادة ١٦ - عندما تطلب إحدى هذه الطوائف الاعتراف بها ، يجب عليها أن تقدم للحكومة نظاماً يحتوي على ملخص مبادئها الدينية أو الأدبية وعلى تنظيمها .

يعترف إذا اقتضى الأمر بهذا النظام ويوضع موضع التنفيذ بقرار تشريعي . وتطبق عليه أحكام المادة السادسة المتقدم ذكره .

المادة ١٧ - أن الأحوال الشخصية العائدة للسوريين أو اللبنانيين المنتمين إلى إحدى

الباب الثالث (١)

احكام عامة

المادة ٢٢

يوضع صك زواج السوريين واللبنانيين المنتمين لطائفة معترف بها ذات نظام للاحوال الشخصية حالا بعد الاحتفال به وبحرر باللغة المستعملة عادة في هذه الطائفة . يعطى خادم الدين الذي احتفل بالزواج علما به للأمور الاحوال الشخصية في مكان محل اقامة الزوجين بشهادة محررة باللغة العربية وفي جميع الاحوال في مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما بعد الاحتفال بالزواج .

يجرى مأمور الاحوال الشخصية في خلال أربع وعشرين ساعة بعد استلامه الشهادة قيد الزواج في سجلات الاحوال الشخصية وفقا للقوانين المعمول بها . واذا لم يتم خدمة الدين باتمام الاحكام السابقة عوقبوا بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠ .

المادة ٢٣ - اذا ترك أحد الزوجين طائفته بقي الزواج والصكوك المتعلقة بنظام الاحوال الشخصية خاضعة للقانون الذي احتفل بموجبه بالزواج أو تمت أو عقدت وفقا له هذه الصكوك .

اما اذا ترك الزوجان طائفتهم فيكون زواجهما وكذلك الصكوك أو الموجبات المتعلقة بالاحوال الشخصية تابعة لقانون نظامهما الجديد ابتداء من التاريخ الذي قيد فيه تركهما لطائفتهم في سجلات الاحوال الشخصية .

على انه لا يمكن في هذه الحالة ان تنزع عن الاولاد صفة الاولاد الشرعيين بمجرد ترك الابوين طائفتهم .

المادة ٢٤ - فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢٥ ادناه يكون لاغيا وليس له مفعول شرعى الزواج المحتفل به وكذلك الصكوك أو الموجبات المتعلقة بالاحوال الشخصية المتممة أو المعقودة وفقا لقانون لا يخضع له أحد الطرفين المتعاقدين .

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠ خادم الدين أو ضابط الاحوال الشخصية الذي احتفل بهذا الزواج أو استلم هذه الصكوك أو عاينها .

الطوائف المذكورة في المادة الرابعة عشرة وما يليها ، أو غير المنتمين الى إحدى الطوائف الدينية تخضع للقانون المدني .

على أن عقود زواج السوريين واللبنانيين التي تجرى بموجب طقس إحدى الطوائف التابعة للقانون العادي المعترف بها أو غير المعترف بها ، تعتبر صحيحة اذا كانت الصكوك التي تثبتها قد نظمت وفقا للقواعد المحددة في الاحكام التالية .

المادة ١٨ - ان تعيين رجال الدين في الطوائف التابعة للقانون العادي الذين يخولهم نظام الطائفة حق عقد الزواج يجب ان يبلغ للوزير أو لمن يقوم مقامه التابعة له دائرة الاحوال الشخصية .

المادة ١٩ - على من يرغب في عقد زواجه امام رجل دين من إحدى الطوائف التابعة للقانون العادي أن يحصل على ترخيص من مأمور دائرة النفوس في مكان اقامته .

المادة ٢٠ - يقوم رجل الدين الذي يطلب اليه عقد الزواج بعقد هذا الزواج بمجرد اطلاعه على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة وينظم عقد الزواج باللغة العربية فور الانتهاء من حفلة عقد الزواج ويذكر في هذا العقد تاريخ ورقم الترخيص المعطى من مأمور النفوس ، ويرسل العقد أصلا في الحال الى هذا المأمور وعلى كل حال في مهلة لا تتجاوز خمسة ايام على الأكثر بعد حفلة الزواج .

اذا لم يراع رجال الدين الاحكام السابقة فيعاقبون بالسجن من شهر واحد الى ثلاثة اشهر ، وبغرامة من ٢٠ الى ١٠٠ ليرة لبنانية سورية ، اذا عقد الزواج بدون ترخيص من مأمور النفوس ، وبغرامة من ٨ ليرات الى خمسين ليرة لبنانية سورية في الحالات الاخرى .

المادة ٢١ - يسجل مأمور النفوس عقد الزواج في سجلاته خلال أربع وعشرين ساعة من استلامه العقد . ويجرى هذا التسجيل وفقا لاحكام القوانين المرعية الاجراء .

يزول البطلان المنصوص عليه أعلاه اذا استحصل المتعاقدان فيما بعد على تحويل قيود سجلات الاحوال الشخصية المتعلقة بهما واصبحا خاضعين للقانون الذي احتفل بموجبه بزواجهما او تمتت او عقدت وفقا له الصكوك او الموجبات العائدة لنظام الاحوال الشخصية

المادة ٢٥ - اذا عقد في بلد اجنبي زواج بين سوري ولبناني أو بين سوري أو لبناني واجنبي كان صحيحا اذا احتفل به وفقا للاشكال المتبعة في هذا البلد .

اذا كان نظام الاحوال الشخصية التابع له الزوج لا يقبل بشكل الزواج ولا بمفاعيله كما هي ناتجة عن القانون المحتفل بالزواج وفقا له فيكون الزواج خاضعا في سوريا ولبنان للقانون المدني .

المادة ٢٦ - ان الاشخاص الذين يرتكبون مخالفة صريحة لقوانين الاحوال الشخصية المعمول بها أو لاحكام هذا القرار أو الاشخاص المشتركين بارتكابها أو شركائهم بها هم مسؤولون مدنيا عن الاضرار التي قد تلحقها هذه المخالفة بأصحاب العلاقة ولايمنع ذلك عند الاقتضاء تطبيق العقوبات العادية .

المادة ٢٧ - ينشأ في كل دولة محكمة قضائية عليا تكلف البت في الخلافات التي تتولد بين محاكم الاحوال الشخصية أو بين هذه المحاكم والمحاكم العادية .

وتكون هذه المحكمة عدا ذلك صالحة أيضا للبت فيما يلي :

١ - اذا صدر حكم من محكمة الاحوال الشخصية غير المحكمة المدنية واودع للتنفيذ في دائرة الاجراء فالمحكمة العليا تبث فيما اذا كان هذا الحكم صادرا عن محكمة صالحة للحكم به وفيما اذا كان يجب تنفيذه .

٢ - في المخالفات الصريحة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القرار الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ باقرار نظام الطوائف الدينية وفي المادة ٢٦ من هذا القرار .

٣ - وفي جميع المسائل التي تعرضها عليها حكومة الدول أو رؤساء الطوائف المتعلقة بتفسير أو بتطبيق احكام هذا القرار .

اذا كان على هذه المحكمة ان تبث في خلاف ما او في مسألة الصلاحية وجب أن تشتمل عدا الرئيس والاعضاء الذين يشكلونها على ممثل يعينه كل من رؤساء الطوائف صاحبة الشأن .

المادة ٢٨ - ان الطائفة البروتستانتية هي داخلة في الملحق ١ من القرار عدد ٦٠/ل.ر الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ باقرار نظام الطوائف الدينية في عداد الطوائف المعترف بها قانونيا وفعليا .

بيروت في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦
المفوض السامي

ملحق عدد ١

جدول الطوائف المعترف بها قانونيا او واقعا

الطوائف المسيحية :

البطيريركية المارونية
البطيريركية الروم الارثوذكسية
البطيريركية الكاثوليكية الملكية
البطيريركية الارمنية الغريغورية (الارثوذكسية)
البطيريركية الارمنية الكاثوليكية
البطيريركية السريانية الارثوذكسية
البطيريركية السريانية أو السريانية الكاثوليكية
الطائفة الشرقية النسطورية (١)
البطيريركية الكلدانية
الكنيسة اللاتينية

الطوائف الاسلامية :

الطائفة السنية
الطائفة الشيعية (الجعفرية)
الطائفة العلوية
الطائفة الاسماعيلية
الطائفة الدرزية

الطوائف الاسرائيلية :

كنيس حلب
كنيس دمشق
كنيس بيروت

قرار رقم ٦١ ل.ر

بشأن مفاعيل اذاعة الانظمة الطائفية بعد تصديقها

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بناء على صك الانتداب لسوريا ولبنان المادة السادسة منه

وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

(١) كما تعدلت بقانون ١٩٦٢/٢١/٢١

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٣٢٧٣ في ٢٩/٤/١٩٣٦ .

وبناء على الباب الاول الفصل الثاني من الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ آيار سنة ١٩٢٦ .

وبناء على الباب الاول الفصل الثاني من الدستور السوري الصادر في ٢٢ آيار سنة ١٩٣٠ .

وبناء على التصريح بالحقوق المدرجة في القانون الاساسي في حكومة اللاذقية الصادر في ٢٢ آيار سنة ١٩٣٠ .

وبناء على التصريح بالحقوق المدرجة في القانون الاساسي في حكومة جبل الدروز الصادر في ١٤ آيار سنة ١٩٣٠ .

وبناء على القرار عدد ٦٠ / ل.ر . الصادر في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ بتحديد قانون الاحوال الشخصية المتعلق بالطوائف الدينية .

قرر ماياتي :

المادة ١ - ابتداء من اذاعة النصوص المختصة بتصديق نظام الطوائف المعترف بها يبطل مفعول احكام القوانين والارادات وقرارات المفوض السامي او الحكومات المحلية في جميع المواد المنصوص عليها في دستور كل طائفة من هذه الطوائف .

المادة ٢ - أمين السر العام في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ١٣ اذار سنة ١٩٣٦

قرار رقم ١٥ (١)

تحديد النظام الداخلي للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى

ان المجلس الاسلامي الشيعي اعلى ، بناء على قانون تنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان الصادر برقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ ، وخاصة المادة ٣١ منه ،

بناء على موافقة الهيئتين الشرعية والتنفيذية في جلستهما المشتركة المنعقدة بتاريخ ٢٠/٨/١٩٦٩ ،

يقرر ماياتي :

المادة الاولى - يحدد فيما يلي النظام الداخلي للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ،
المادة ٢ - يقصد في هذا النظام :

بكلمة « القانون » : القانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ .

بكلمة « المجلس » : المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى .

بكلمة « الرئيس » : رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى .

بكلمتي « النائب الاول » : نائب « الرئيس » المنتخب من الهيئة التنفيذية .

بكلمتي « الامين العام » : الامين العام المنصوص عنه في المادة ١٩ من « القانون » .

الفصل الاول

تحديد اللوائح الانتخابية

المادة ٣ - تؤلف الهيئة الشرعية لجنة تضع لائحة الناخبين المنصوص عنهم في البندين ١ و ٢ من المادة ٦ من « القانون » والذين ينتخبون الهيئة المذكورة .

وتؤلف الهيئة التنفيذية لجنة تضع لائحة الناخبين الآخرين المنصوص عنهم في البنود ٣ - ١٥ من المادة ٦ من « القانون » .

تبت كل من اللجنتين بالاعتراضات حول قيد او افعال قيد احد الناخبين في اللائحة التي تضعها .

لكل من اللجنتين الاستعانة بموظفي « المجلس » للمساعدة في المهام الموكولة اليها .

المادة ٤ - تشكل من اللجنتين من ثلاثة اعضاء على الاقل ، على أن يكون في عدادها أحد القضاة المدنيين ، وتدوم ولايتها حتى حصول الانتخاب .

في حال شغور عضوية واحد او اكثر من اعضاء اي من اللجنتين ، لا يصار الى تسمية البديل فيها الا اذا بلغ الشغور ما يوازي ثلث اعضائها .

اذا كان في اللجنة قاض مدني واحد وشغل مركزه فيمكن تسمية البديل استثناء من احكام الفقرة السابقة .

المادة ٥ - تجتمع كل من اللجنتين ، فور تسمية اعضائها ، لانتخاب رئيس ومقرر لها .

يتولى الرئيس الدعوة الى اجتماعات اللجنة كما يتولى المقرر ضبط محاضر جلساتها وتدوين مقرراتها والعمل على نشر اللائحة الانتخابية .

ويجب أن تقتزن هذه المحاضر والمقررات واللائحة بتوقيع الرئيس والمقرر .

المادة ٦ - في بدء الاثنى عشر شهرا التي تسبق موعد انتهاء ولاية الهيئتين الشرعية والتنفيذية ، تشرع كل من اللجنتين باعداد لائحة الناخبين العائدة لها ، على أن تفرغ من ذلك قبل انقضاء خمسة اشهر من ذاك التاريخ .

تعتمد اللجنة المؤلفة من قبل الهيئة التنفيذية لأعداد لائحة الناخبين ، بصورة رئيسية ، الافادات والقيود لدى الدوائر والهيئات المختصة للتثبت من صفة العضوية في الهيئة العامة « للمجلس » ، وفيما يخص ممثلى الجمعيات الخيرية المنصوص عنهم في البند ٩ من المادة السادسة من « القانون » ، فإن الجمعية الخيرية غير العائلية وحدها هي التي تملك بواسطة ممثلها حسب نظامها الاساسى ممارسة حق العضوية في الهيئة العامة . وللجنة التحرى بكافة الوسائل عن كون الجمعية ما تزال قائمة قانونا حسب نظامها الاساسى لقيدها في اللائحة الانتخابية ولبيان اسم ممثلها فيها .

المادة ٧ - تنشر اللائحتان في احدى الصحف المحلية ولدى مركز كل من « المجلس » ورئاسة المحكمة الشرعية الجعفرية العليا والمفتى الجعفرى الممتاز ، بحيث يتمكن ذوو المصلحة من الاطلاع عليهما . كما يعلن عن اعدادهما في ثلاث صحف محلية يومية على الاقل .

المادة ٨ - لكل عضو في الهيئة العامة « للمجلس » اسقط اسمه من اللائحة الانتخابية المختصة به ، الحق بتقديم طلب مرفقا بالوثائق الثبوتية بغية قيد اسمه .

ولكل من ورد اسمه في هذه اللائحة ، الحق بتقديم الاعتراض على قيد أى اسم فيها .

يجب تقديم طلب القيد أو الاعتراض الى مقرر اللجنة المختصة بمهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ آخر اعلان في الجريدة عن نشر اللائحة .

تست اللجنتان ، كل حسب اختصاصها ، بالطلبات والاعتراضات المقدمة ، وذلك بمهلة خمسة وأربعين يوما من قفل باب الاعتراض ثم يصار الى نشر اللائحتين المنقحتين والاعلان عنهما على الوجه المذكور في المادة السابعة من هذا النظام ، وتصبح هاتان اللائحتان نهائيتين .

المادة ٩ - تتخذ اللائحتان الانتخابيتان الموضوعتان وفقا لاحكام المواد السابقة ،

اساسا لكل إنتخاب يجب اجراؤه بحسب احكام « القانون » أو هذا النظام .

المادة ١٠ - بصورة انتقالية وحتى حلول الموعد المحدد في المادة ٦ من هذا النظام لاعداد اللائحتين الانتخابيتين ، تعد كل من اللجنتين ، خلال مهلة خمسة أشهر من تسميتها ، اللائحة الانتخابية التي يعود لها أمر تنظيمها ، ويجرى النشر والاعلان عنها والاعتراض عليها . والبت به وفقا لاحكام المادتين ٧ و ٨ من هذا النظام .

يعمل بهذه المادة لمرة واحدة عند اعداد أول لائحة انتخابية وفقا لاحكام هذا النظام .

الفصل الثانى

الانتخابات وكيفية اجرائها

المادة ١١ - يدعو « الرئيس » الناخبين لانتخاب الهيئتين الشرعية والتنفيذية قبل انتهاء مدة ولايتهما بخمسة واربعين يوما على الأقل وخمسة وسبعين يوما على الاكثر ، ويعين في الدعوة مكان وزمان الانتخاب وكافة الأمور المتعلقة بذلك ، وموعد الانتخاب للاجتماع الثانى في حال عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول .

تبلغ الدعوة بواسطة النشر والاعلان في الصحف وخلافها ، كما يجرى الاعلان عنها على باب مركز كل من « المجلس » والمحكمة الشرعية الجعفرية العليا والمفتى الجعفرى الممتاز . ويمكن الاعلان عنها في لوحة الاعلانات لدى مراكز القائمقاميات والمحافظات .

تم معاملات الاعلان والنشر قبل موعد الانتخاب للاجتماع الأول بعشرين يوما على الأقل .

المادة ١٢ - لكل ناخب مقيد اسمه في اللائحة الانتخابية النهائية للهيئة الشرعية ، أن يتقدم بترشيحه لعضوية هذه الهيئة ، ولكل ناخب من المدنيين في الهيئة العامة أن يتقدم بترشيحه لعضوية الهيئة التنفيذية . يقدم الترشيح الى « الأمين العام » ضمن مهلة تبدأ من تاريخ صدور الدعوة للانتخاب وتنتهى قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجرائه ويعطى به ايصال يوقعه « الأمين العام » .

ينظم « الأمين العام » بالاشتراك مع « النائب الاول » و « النائب الثانى » ، كل بالنسبة للهيئة التي ينتمى اليها ، قائمة بالمرشحين يعلن عنها في اليوم التالى لقفل باب الترشيح باللصق على باب مركز « المجلس » ، كما يعلن عنها عند بدء الاقتراع .

المادة ١٣ - تتولى لجنة برئاسة « النائب الاول » وعضوية « النائب الثاني » و « الامين العام » ادارة أعمال الانتخاب ، والتحضير لها ودعوة السلطات العامة للمحافظة على الأمن أثناء عملية الانتخاب والفرز بحيث تتلقى الأوامر من رئيس اللجنة .

للمجلس أن تستعين بمن تشاء من موظفي «المجلس» والمحاكم الشرعية الجعفرية وسواهم لتأمين العملية الانتخابية .

تعتمد هذه اللجنة ، عند افتتاح الاجتماع الانتخابي ، الى تسمية لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء على الأقل من الناخبين غير المرشحين ، برئاسة قاض مدني ، مهمتها البت بجميع الأمور والاشكالات الانتخابية بما فيها الفوز وعلان النتائج .

المادة ١٤ - يجري الانتخاب بالاقتراع السري ، وفقاً للوائح الشطب المقررة ، على أن يكون الناخب مصحوباً بتذكيرة هويته . لا يجوز أن تتضمن ورقة الاقتراع إلا أسماء المرشحين فقط .

إذا تضمنت ورقة الاقتراع عدداً من المرشحين يربو على العدد المطلوب ، فلا يعتد بالأسماء الأخيرة الزائدة فيها . وجميع الأوراق البيضاء أو التي لا تدل دلالة كافية على الأسماء المقيدة فيها أو التي تنم عن هوية أصحابها أو الموضوع عليها علامة خارجية أو عبارة نابية للمرشحين أو لاشخاص آخرين ، لا يعتد بها في نتيجة الاقتراع .

المادة ١٥ - يجري الفرز فور ختام عملية الاقتراع ، تحت رقابة المرشحين، ويعلن نتيجة أسماء الفائزين وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح بموجب محضر تنظمه اللجنة الخاصة المنصوص على تسميتها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من هذا النظام وتوقعه مع « النائب الاول » .

المادة ١٦ - يفوز بالعضوية المرشح الذي ينال الاكثريّة النسبية من أصوات المقتربين ، وإذا تساوت الأصوات بين مرشحين أو أكثر فيفوز الأكبر سناً .

المادة ١٧ - يدعو « الرئيس » ، خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب الفائزين بعضوية كل من الهيئتين الشرعيتين والتنفيذية ، الى انتخاب « الرئيس » و « النائب الثاني » و « الامين العام » .

يجري هذا الانتخاب بالاقتراع السري على ثلاث مراحل : الاولى لانتخاب « الرئيس »

والثانية لانتخاب « النائب الاول » و « النائب الثاني » والثالثة لانتخاب « الامين العام » .

ينظم بنتيجة هذا الانتخاب محضر يوقعه الناخبون وتعلن هذه النتيجة بلصق نسخة عن المحضر على باب مركز « المجلس » .

المادة ١٨ - تستمر ولاية كل من الهيئتين الشرعيتين والتنفيذية الحاليتين قائمة طيلة مدة ولايتهما القانونية التي بدأت منذ يوم انتخاب « الرئيس » في ١٩٦٩/٥/٢٣ .

لا يبدأ « المجلس » الجديد ولايته الا بانتهاء ولاية « المجلس » السابق .

الفصل الثالث

شغور العضوية وانهاؤها

المادة ١٩ - اذا شغر مركز عضو في الهيئة التنفيذية ، فيملاء حسب أحكام المادة ٢٠ من « القانون » .

وفي كل حال ، لا يلجأ لانتخاب فرعي الا اذا أصبح عدد أعضاء الهيئة التنفيذية المنتخبين أقل من النصف وكان ذلك قبل سنة من انتهاء ولاية الهيئة المذكورة .

تطبق نفس الأحكام المذكورة اعلاه عند شغور العضوية في الهيئة الشرعية .

المادة ٢٠ - يعتبر العضو في إحدى الهيئتين الشرعيتين والتنفيذية منفصلاً .

١ - باستقالة اذا قبلتها الهيئة .

٢ - بالاقالة اذا اتى عملاً خطيراً ومسيئاً لأهداف « المجلس » وقررت الاقالة اكثرية ثلاثة ارباع أعضاء الهيئتين مجتمعتين .

الفصل الرابع

١ - مكتب « المجلس »

المادة ٢١ - يتألف مكتب « المجلس » من : « الرئيس » و « النائب الاول » و « النائب الثاني » و « الامين العام » .

يجتمع المكتب مرة كل أسبوع على الأقل ويتولى :

- الاطلاع على تقارير لجان « المجلس » والمراسلات والاوراق الواردة اليه .

- اقرار جداول أعمال جلسات هيئات « المجلس » .

- تصريف الاعمال الادارية غير المناطة

بمقتضى هذا النظام بأى مرجع أو هيئة أخرى من مراجع وهيئات « المجلس » .

— ممارسة الصلاحيات التى تفوضها اليه هيئات « المجلس » .

٢ - الرئيس

المادة ٢٢ - يرأس « الرئيس » جلسات هيئات « المجلس » ومكتب « المجلس » ويوجه الدعوة لاجتماعاتها بواسطة « الامين العام » . و « للرئيس » أن يرأس اجتماعات أى من اللجان المنصوص عنها فى هذا النظام وأن يدعو لعقدتها .

المادة ٢٣ - يتولى « الرئيس » :

١ - الاشراف على احوال المسلمين الشيعة ورعاية مصالحهم .

٢ - العمل على تنفيذ القرارات التى تتخذها هيئات « المجلس » وله الحق بطلب اعادة النظر مرة واحدة بأى قرار منها لاسباب وجيهة تذكر فى طلب الاعادة .

٣ - التدخل لحل كل خلاف يقع بين القائمين على المؤسسات والجمعيات الخيرية العائدة للطائفة .

٤ - تعيين متولى الاوقاف ، لجاناً محلية وافراداً ، واستبدالهم وذلك بناء على اقتراح « اللجنة العامة للاوقاف » .

٥ - تعيين المفتين الجعفرين وموظفى دوائر الافتاء الجعفرى ، والجهاز الدينى لدى « المجلس » ، وموظفى الملاك الخاص المنصوص عنهم فى المادة ٧٠ من هذا النظام .

٦ - اقتراح تعيين موظفى الملاك العام المنصوص عنهم فى البند ١ من المادة ٥٣ من هذا النظام .

٧ - توقيع المخابرات والبيانات باسم « المجلس » .

٨ - ممارسة سائر المهام والصلاحيات المناطة به بموجب « القانون » واحكام هذا النظام ، وتلك التى تعهد بها اليه هيئات « المجلس » .

المادة ٢٤ - يتقاضى « الرئيس » مخصصات مرتعويضات شهرية تعادل الراتب المحدد لمفتى الجمهورية اللبنانية والتعويضات المقررة له .

٣ - نائب « الرئيس »

المادة ٢٥ - فى حال شغور منصب « الرئيس » أو غيابه ، يتولى الرئاسة « النائب الاول » والا فأكبر أعضاء الهيئة الشرعية سناً ، وذلك

حتى انتخاب « رئيس » جديد لمركز « الرئيس » الشاغر أو عودة « الرئيس » من غيابه .

أما فى حال تعذر قيام « الرئيس » بمهامه ، فيقوم « النائب الاول » بمهامه والا « فالنائب الثانى » .

المادة ٢٦ - يعود لكل من نائبي « الرئيس » القيام بالمهام التى يعهد بها اليه « الرئيس » أو أحد هيئات « المجلس » .

ويتولى كل منهما سائر المهام المناطة به بموجب احكام هذا النظام .

٤ - « الامين العام »

المادة ٢٧ - يتولى « الامين العام » :
— تلقى تقارير اللجان وسواها الواجب احالتها على هيئات « المجلس » .

— اعداد التقارير حول الامور التى تعرض على الهيئة العامة « للمجلس » .

— تحضير جداول اعمال جلسات هيئات « المجلس » ، بعد عرضها على « الرئيس » مع التقارير والاوراق الواردة .

— ضبط محاضر جلسات الهيئة العامة والهيئة التنفيذية بعد التصديق عليها، أما فيما يعود الى جلسات الهيئة الشرعية فيمكنه أن يعهد بضبط محاضرها الى أحد أعضاء تلك الهيئة .

— السهر على تنظيم سجلات « المجلس » وحفظها .

— ممارسة سائر المهام المناطة به بموجب احكام « القانون » وهذا النظام .

و « للامين العام » أن يستعين فى أعماله ومهامه بجهاز موظفى « المجلس » .

عند شغور مركز « الامين العام » يرعى انتخاب بديله من قبل الهيئة الموحدة أما فى حال التعذر فالرئيس يكلف أحد الاعضاء .

الفصل الخامس

الهيئة الشرعية

المادة ٢٨ - تتولى الهيئة الشرعية « للمجلس » .

١ - اقرار تنظيم جهاز دوائر الافتاء الجعفرى والجهاز الدينى لدى « المجلس » وتحديد شروط التعيين .

وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها .

٣ - الفصل في جميع المسائل الناتجة عن ادارة الاوقاف ورعاية شئونها كتصديق وتعديق موازاناتها ومعاملات الاستبدال .

٤ - الاشراف على مؤسسات وجمعيات الطائفة الخيرية ، وعلى انتخاب هيئاتها الادارية وتصديق نتائجها ، والاطلاق على حسابات وموازنات هذه المؤسسات والجمعيات والمصادقة عليها .

٥ - البت بقرار مبرم منها بشأن كل خلاف تعذر على « الرئيس » تسويته عملاً بالفقرة (٣) من المادة ٢٣ من هذا النظام ، ولها التنبيه والانداز الخطي وطلب الاستقالة والاقالة والاحالة على المحاكم ذات الصلاحية .

٦ - فرض المبالغ اللازمة لسد عجز موازنات المؤسسات والمعاهد العائدة للطائفة من موازنة الاوقاف او من اموال مؤسسات وجمعيات الطائفة الخيرية .

٧ - السعى الدائم واتخاذ التدابير الایلة الى تحسين الوضع العام لابناء الطائفة عن طريق :

- مكافحة الامية .
- مكافحة التشرد .

- رفع المستوى الثقافي والتربوي للمدارس الخاصة ومساعدة الطلاب المتفوقين .

- رعاية شئون الشباب والعمال والمزارعين وذوى الدخل المحدود .

٨ - الاهتمام بالمشاريع الحيوية العامة من زراعية وعمرانية وصناعية وسواها ، وابداء الراى فى هذه المشاريع بما فيها التى هى قيد الدرس او التنفيذ .

٩ - العناية بشئون المناطق المتخلفة والعمل على رفع مستواها .

١٠ - الاهتمام بشئون الموظفين والسمى لتحسين اوضاعهم والحفاظ على حقوقهم وحقوق الطائفة فى وظائف الادارات والمؤسسات العامة .

١١ - السعى المستمر لتنسيق نشاطات « المجلس » مع خدمات الطوائف اللبنانية الشقيقة ، وتعميق وحدة المسلمين ، واحكام روابط الاخوة بين اللبنانيين وتوطيد الوحدة الوطنية .

١٢ - وضع احصاءات اجتماعية متنوعة .

٢ - اقتراح تعيين المفتين الجعفرين وموظفى دوائر الافتاء الجعفرى والمدرسين والمرشدين الدينيين من اللبنانيين فى الامكنة التى تستدعى وجودهم فيها ، واقتراح فصلهم وسوى ذلك مما يتعلق بشئونهم .

٣ - البت بقبول او رفض طلبات المرشحين الراغبين فى دخول سلك القضاء الشرعى الجعفرى وموظفيه ، وذلك بصورة مبرمة .

٤ - العمل على تعميم التعليم الدينى فى المدارس ووضع برامج متطورة صحيحة وتاليف كتب وايجاد دورات تدريبية للمعلمين تحقيقاً للغاية المذكورة .

٥ - العمل على تعميم الرعاية الدينية فى جميع المناطق اللبنانية وفى المهاجر وفى السجون والمستشفيات وسواها .

٦ - العمل على تقديم المحاضرات والمقالات والنصائح الدينية فى المعاهد والنوادر ، وبشئى وسائل النشر والاعلام .

٧ - احياء الشعائر الدينية والمواسم بالوسائل الصحيحة .

٨ - اتخاذ القرارات النافذة بحسب احكام المادة ٣٠ من « القانون » بشأن صون حرمة رجال الدين والذى للدين والشعائر والمواسم الدينية .

المادة ٢٩ - للهيئة الشرعية ان تؤلف لجانا وتكلف اشخاصا من علماء الدين فى الطائفة الاسلامية الشيعية ومن الخبراء لاجل تأمين المهام المذكورة فى المادة الثامنة والعشرين من هذا النظام .

الفصل السادس

الهيئة التنفيذية

المادة ٣٠ - تتولى الهيئة التنفيذية « للمجلس » :

١ - تنظيم الاوقاف العائدة للطائفة الاسلامية الشيعية على ان تستشار الهيئة الشرعية فى الامور التى تعود للمسائل الدينية المتعلقة بالوقف ولا يجوز اتخاذ اى قرار فى المسائل المذكورة وكذلك فى المواضيع المحددة فى البندين (٢) و (٣) التالين دون اخذ راي اللجنة الشرعية .

٣ - اصدار النظم والتعليمات التى يقتضيها تنظيم شئون الطائفة وادارة اوقافها الخيرية على اختلاف انواعها وغاياتها بما يكفل حفظ عينها

الفصل الثامن اللجان

المادة ٣٤ - تؤلف خلال شهر من تاريخ انتخاب الهيئتين الشرعية والتنفيذية لجنة تدعى « اللجنة العامة للأوقاف » من أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئة التنفيذية على أن يكون بينهم قاض مدني على الأقل وثلاثة أعضاء تنتخبهم الهيئة الشرعية ، لمدة تنتهي بانتهاء ولاية الهيئتين المذكورتين .

المادة ٣٥ - تؤلف خلال شهر من تاريخ انتخاب الهيئة التنفيذية لجنة تدعى « لجنة التنظيم والإدارة » لمدة تنتهي بانتهاء ولاية الهيئة المذكورة .

تتكون هذه اللجنة من مكتب « المجلس » المنصوص عنه في المادة ٢١ من هذا النظام وثلاثة أعضاء تنتخبهم الهيئة التنفيذية على أن يكون بينهم قاضيان مدنيان على الأقل .

المادة ٣٦ - تؤلف الهيئة التنفيذية خلال شهرين من تاريخ انتخابها وكل مادعت الحاجة، اللجان اللازمة حسب الاقتضاء ، لمدة تحددها لها على أن لا تجاوز نهاية ولاية الهيئة المذكورة .
ومن هذه اللجان :

- اللجنة المالية
- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية .
- اللجنة الثقافية
- لجنة شؤون الشباب
- لجنة الدراسات والأحصاء
- لجنة العلاقات العامة
- لجنة بيت الطائفة
- لجنة النشر والإعلام
- لجنة الطوارئ

المادة ٣٧ - «الرئيس» أن يختار خبراء يسميهم في لجان « المجلس » للمعاونة في أعمالها والاستفادة من خبرتهم .

المادة ٣٨ - تجتمع كل لجنة ، خلال اسبوع من تشكيلها ، لانتخاب رئيس ومقرر لها . ويكون « الامين العام » مقرراً « للجنة التنظيم والإدارة » .

يتولى الرئيس الدعوة لعقد جلسات اللجنة ، كما يتولى المقرر وضع جداول أعمالها وضبط محاضر جلساتها ، وتلقى التقارير والاوراق المحالة عليها ، وايداع «الامين العام» للتقارير والدراسات والتوصيات وسواها الصادرة عنها .

١٣ - اصدار مطبوعة دورية خاصة « بالمجلس » .

١٤ - ممارسة سائر المهام الاخرى المناطة بها بمقتضى احكام « القانون » أو احكام هذا النظام .

١٥ - معالجة كافة الامور التي تتعلق بالطائفة ولم يعط أمر النظر بها لجهاز آخر أو هيئة اخرى من اجهزة وهيئات « المجلس » بموجب احكام « القانون » أو احكام هذا النظام .

الفصل السابع الاجتماعات

المادة ٣١ - تجتمع الهيئة العامة «للمجلس» بقرار من اكثرية الهيئتين الشرعية والتنفيذية ، وذلك لمناقشة التقارير التي تعرض عليها واصدار التوصيات اللازمة بشأنها .

المادة ٣٢ - تجتمع كل من الهيئتين الشرعية والتنفيذية مرة كل شهر على الأقل ، وكلما دعت الحاجة .

ويتوجب دعوة اى منهما لجلسة بناء على طلب خطى موقع من سبعة أعضاء فيها على الأقل .

يكون اجتماع كل من هاتين الهيئتين قانونيا اذا حضره في الجلسة الاولى الاكثرية المطلقة من مجموع أعضاء الهيئة ، ويعتبر الاجتماع قانونيا بمن يحضر من الأعضاء في الجلسة الثانية ان لم يكتمل النصاب في الاولى على أن يشار في الدعوة الثانية لهذا الامر . وتطبق ذات الاحكام في حال اجتماع الهيئتين كهيئة موحدة في جلسة مشتركة .

تتخذ القرارات بأكثرية أصوات الحاضرين من الاعضاء .

المادة ٣٣ - بالإضافة الى الحالات المنصوص عنها في « القانون » تجتمع الهيئتان الشرعية والتنفيذية كهيئة موحدة :

١ - لاقرار موازنة «المجلس» السنوية وتصديق قطع حساباتها .

٢ - لدراسة مشاريع القوانين أو اقتراح القوانين المتعلقة بشؤون الطائفة الرئيسية المنصوص عنها في المادة ٣ من «القانون» .

المادة ٣٩ - تقوم كل لجنة بالأعمال التي تكلفها بها الهيئة التنفيذية ، وكذلك بالمهام المنوطة بها حسب أحكام المواد التالية :

المادة ٤٠ - تقوم « اللجنة العامة للأوقاف » بما يلي :

- اقتراح تعيين المتولين أو اللجان المحلية لتولية الأوقاف الشاغرة من التولية ، واقتراح ابدالها بسواها .

- اجراء المحاسبة مع اللجان المتولين ومراقبة سير اعمالهم ووضع مناهج لنشاطاتهم .

- التحقيق والتدقيق بالشكاوى المتعلقة بأعمال مختلف لجان الأوقاف المحلية ، والتولية واقتراح التدابير اللازمة بشأنها .

- الموافقة على تأجير الأوقاف أو استثمارها عندما يتجاوز المدة ثلاث سنوات ، ويفود هذا الامر للجان المحلية والمتولين في الاحوال الاخرى .

- اقتراح المشاريع اليلة الى تنمية الأوقاف وتعزيز دخلها .

- درس طلبات استبدال العقارات الوقفية واجراء المعاملات اللازمة لذلك .

- العمل عند اللزوم وبواسطة «الرئيس» على توكيل محام في الدعاوى العائدة للأوقاف ولتمثيل الحصة الخيرية في الأوقاف الذرية المحضة أو المشتركة .

المادة ٤١ - تقوم « لجنة التنظيم والادارة » بما يلي :

- اعداد مشاريع تنظيم جهاز موظفي «المجلس» والجهاز الديني لديه وجهاز موظفي دوائر الافتاء الجعفرى .

- قبول طلبات الترشيح للوظائف التابعة « للمجلس » .

- اجراء مباريات وامتحانات التعيين في وظائف « المجلس » ، وتحديد شروط ومواد هذه المباريات والامتحانات ، واعلان نتائجها ، وذلك مباشرة أو بواسطة لجنة أو لجان خاصة تعينها لهذه الغاية .

- ممارسة جميع الصلاحيات والمهام التي يمارسها كل من مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزى في شؤون الموظفين العموميين والادارات العامة ، في قضايا وظائف «المجلس» وموظفيه والجهاز الديني لديه وذلك مع مراعاة احكام البندين ١ و ٢ من المادة ٢٨ واحكام المادة ٦٣ من هذا النظام .

- ابداء الراى والبت بالتقارير التي يقدمها المدير العام حول سير أعمال الادارة في «المجلس» .

- اعداد مشاريع التنظيم والقيام بالأعمال التي تطلبها الهيئة الشرعية « للمجلس » في « المجلس » .

- اعداد مشاريع التنظيم والقيام بالأعمال التي تطلبها الهيئة الشرعية « للمجلس » في المواضيع العائدة لاختصاصها .

المادة ٤٢ - تتولى « اللجنة المالية » :

- تحضير مشروع التنظيم المتعلق بشؤون اصول اعداد موازنة « المجلس » السنوية وتنفيذها ومسك حساباتها وقطعها وشؤون ادارة اموال « المجلس » وحفظها المنصوص عنه في المادة ٧٨ من هذا النظام .

- اعداد مشاريع موازنة « المجلس » السنوية وتحضير مشاريع طلب تخصيص « المجلس » باعتمادات في موازنات الدولة .

- اعداد نظام الاشتراكات المالية العامة لتمويل صندوق « المجلس » واقتراح وسائل تنمية موارده .

- مراقبة تحصيل واردات « المجلس » ومراقبة صرف امواله .

- التدقيق في قيود حسابات « المجلس » وابداء الراى في مشاريع قطع الحسابات السنوية .

- ابداء الراى في قبول الهبات والوصايا والاشراف على تنفيذها .

- ابداء الراى في تملك العقارات .

- تدقيق حسابات المشاريع التي ينشئها «المجلس» .

المادة ٤٣ - تتولى « لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية » :

- تحضير انشاء مشاريع ومؤسسات اجتماعية تؤمن ابواء العجزة وذوى العاهات والايام والفئات المحتاجة والتعليم والتدريب ، ورعاية الاحداث ومكافحة التشرد .

- اعداد مشاريع اقامة مراكز اجتماعية صحية في المناطق تتجاوب مع حاجات اهاليها وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية والصحية اللازمة كانشاء العيادات الطبية للفحص والعلاج ورعاية الام والطفل ، وانشاء

الشباب والتربية الشعبية والتربية البدنية والرياضية والحركة الكشفية .

- الاهتمام بتنمية التربية الاخلاقية .

المادة ٤٦ - تتولى « لجنة الدراسات والاحصاء » :

- جمع المعلومات عن ابناء الطائفة ومهنتهم واوضاعهم في لبنان والمهجر .

- جمع المعلومات عن مؤسسات الطائفة وجمعياتها في القطاعات الدينية والخيرية والعلمية والثقافية والتجارية والزراعية والصناعية .

- وضع الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المأهولة بابناء الطائفة وجمع الدراسات الموضوعية وابداء الراى فيها .

- ابداء الراى في المشاريع الانمائية العامة وفى التصاميم العامة الشاملة وفى تنفيذها ، واقتراح المشاريع الانمائية والتصاميم المناسبة .

- وضع المعلومات الاحصائية عن الموظفين من ابناء الطائفة فى الادارات والمؤسسات العامة .

المادة ٤٧ - تتولى « لجنة العلاقات العامة » :

- الاهتمام بشؤون تعميق وحدة المسلمين .

- العناية بتنسيق العمل المشترك مع الطوائف الشقيقة فى لبنان بغية تحقيق الاهداف المشتركة فى المجالات الدينية والتربوية والوطنية .

- درس تنظيم العلاقات مع الاهلين والمهاجرين ومع المؤسسات والهيئات على اختلافها .

- الاهتمام بتنظيم الزيارات والاستقبالات والاحتفالات .

المادة ٤٨ - تعنى « لجنة بيت الطائفة » بشؤون انشاء مبنى بيت الطائفة ومقر « المجلس » ودوائره ، وتجهيزه وتائيثه وصيانته

المادة ٤٩ - تتولى « لجنة النشر والاعلام » :

- جمع الاخبار والانباء التى تتعلق بشؤون الطائفة و « بالمجلس » .

- اعداد المقالات والبيانات المتعلقة بنشاطات « المجلس » ، والعمل على نشرها وتعميمها بشتى وسائل النشر والاعلام .

دور الارشاد والتوجيه لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وتعليم الصناعات المحلية والتدريب المهني والزراعى ، وكل ما من شأنه تنشيط حركة الانماء الاجتماعى .

- اقتراح مشاريع انعاش القرى .

- دراسة مشاريع انشاء مستشفيات او المساهمة فى انشائها .

- اقتراح تعيين لجان ادارة المراكز الاجتماعية الصحية والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية العائدة « للمجلس » .

- العناية بشؤون الصحة العامة والحفاظ عليها ورفع مستواها .

- الاهتمام بقضايا الامراة وتحسين وضعها .

- الاهتمام بقضايا العمل والعمال وقضايا اسكان المعوزين وذوى الدخل المتواضع وذوى الدخل المحدود .

- الاهتمام بقضايا العشائر .

المادة ٤٤ - تتولى « اللجنة الثقافية » :

- التحضير لانشاء جامعة دينية وجامعة للتعليم العالى والاشراف على ادارتهما .

- اقتراح مشاريع وسبل مكافحة الامية .

- الاهتمام بالشئون الثقافية والتربوية العامة وبمناهج التعليم .

- اقتراح وسائل رفع المستوى الثقافى والتربوى للمدارس الخاصة .

- اجراء دراسات وابحاث تربوية .

- اقتراح وسائل تنمية الحركة الثقافية .

- اقتراح نظام اعطاء منح ومساعدات للتعليم العالى والتخصص والتدريب واقتراح المرشحين للاستفادة منها ومن المنح والمساعدات الاخرى التى يخصص بها « المجلس » .

- اعداد مشروع انشاء مكتبة « المجلس » وتنظيم تجهيزها وادارتها والاستفادة منها .

المادة ٤٥ - تتولى « لجنة شؤون الشباب » :

- العناية بقضايا طلاب المدارس والجامعات

- تحضير مشاريع انشاء النوادى وشغل اوقات فراغ الشباب والاشراف عليها .

- اقتراح سبل تنمية وتنظيم حركات

الفصل العاشر

الاحكام المتعلقة بموظفي «المجلس»

المادة ٥٣ - يتألف جهاز موظفي «المجلس» من :

١ - موظفي الملاك العام : وهم الموظفون الذين لحظت وظائفهم في الملاك المحدد وفقا لاحكام «القانون» ، وترصد رواتبهم وملحقاتها في موازنة الدولة .

٢ - موظفي الملاك الخاص : وهم الموظفون الذين تستحدث وظائفهم وفقا لاحكام المادة ٧٠ من هذا النظام ، لتولي اعمال تعود لمهام «المجلس» ، ويتحمل نفقات رواتبهم وملحقاتها الصندوق الخاص بهذا «المجلس» .

٣ - يعتبر اجيرا كل شخص طبيعي يستخدمه «المجلس» بأجر للقيام بعمل مكتبي أو يدوي أو غير يدوي ، بصورة دائمة أو مؤقتة ، ولا ينتسب الى احدي الفئتين المحددتين اعلاه .

١ - موظفو الملاك العام

المادة ٥٤ - مع مراعاة احكام هذا النظام وباستثناء كل ماورد بشأنه نص خاص فيه ، تطبق على موظفي الملاك العام احكام نظام الموظفين العام (المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته) وسائر الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوظائف العامة والمرعية الاجراء في الادارات العامة .

المادة ٥٥ - يعين موظفو الملاك العام بمرسوم بناء على اقتراح «الرئيس» بعد اجتياز مباراة أو امتحان التعيين بنجاح في الاحوال التي يفرض فيها نظام الموظفين العام اجتياز المباراة أو الامتحان ولا تغني منه المواد التالية .

المادة ٥٦ - تقوم «لجنة التنظيم والادارة» المنصوص عنها في المادة ٤١ من هذا النظام فيما خص موظفي الملاك العام ، مقام مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي في جميع الصلاحيات والمهام التي يمارسانها في شؤون الموظفين العموميين والادارات العامة ، وذلك مع مراعاة احكام المادة ٦٣ من هذا النظام .

المادة ٥٧ - تملأ الوظائف الشاغرة من الفئة الثانية في الملاك العام :

- بالاختيار من بين موظفي الدرجتين الاولى والثانية من الفئة الثالثة في الملاك العام لموظفي «المجلس» ، أو من بين الاشخاص الذين شغلوا

- تأمين نشر وتوزيع البيانات الصادرة عن «المجلس» .

- الاشراف على ادارة المطبوعات الدورية التي يصدرها «المجلس» .

- تهيئة المقابلات والندوات الاعلامية .

المادة ٥٠ - تعني « لجنة الطوارئ » بتأمين الخدمات المستعجلة لانباء الطائفة والاهتمام بأوضاعهم وحاجاتهم في الازمات والحن الطارئة ، وتبقى في حالة استعداد دائم للعمل السريع ، وتكون على اتصال دائم ومباشر «بالرئيس» وبمكتب «المجلس» .

الفصل التاسع

البث في الخلافات مع متولي الاوقاف

المادة ٥١ - كل خلاف مع متولي الاوقاف، لجنة وافرادا ، تبث به هيئة خاصة تؤلف على الوجه الآتي :

- قاض مدني تختاره الهيئة التنفيذية رئيسا

- عالم دين تختاره الهيئة الشرعية عضوا

- مقرر «اللجنة العامة للاوقاف» عضوا

يرفع النزاع لدى هذه الهيئة من قبل الفريق ذي المصلحة أو الصفة باستحضار خطي بوجه الخصم يقدم الى العضو مقرر «اللجنة العامة للاوقاف» .

يبلغ الفريق الثاني نسخة عن الاستحضار وله حق الجواب ، وذلك كله وفقا لاصول المحاكمات المدنية لدى محاكم الدرجة الاولى .

تستدعي الهيئة الفريقين لجلسة علنية تعقدها للنظر في النزاع ، وبعد ختام الجلسة تصدر حكمها بصورة مبرمة .

ان هذا الحكم لا يقبل اي طريق من طرق المراجعة سوى اعتراض الغير خلال خمس سنوات من صدوره .

تبلغ الاحكام وفقا لاصول المحاكمات المدنية ، وتنفذ بواسطة السلطات العامة وذلك بطلب من «الرئيس» .

المادة ٥٢ - اذا تبين من النظر في الخلاف، وجود اسباب تدعو الى الملاحقة الجزائية فيقدم مقرر « اللجنة العامة للاوقاف » طلبا بذلك الى النيابة العامة الاستئنافية المختصة .

في الإدارات العامة وظيفة في إحدى الدرجتين الأولى والثانية من الفئة الثالثة ، أو من بين حملة الشهادات الجامعية .

- أو بمباراة يحق الاشتراك فيها لمن توافرت فيهم شروط التعيين بالاقتدار المذكورة أعلاه .

المادة ٥٨ - خلال أربعة أشهر من تاريخ العمل بهذا النظام ، يمكن ملء وظائف الملاك العام ممن توافرت فيهم شروط التعيين العامة والخاصة ، باستثناء شرطى الحد الأعلى للسنة والمباراة أو الامتحان .

المادة ٥٩ - لا تطبق أحكام نظام المعهد الوطنى للإدارة والانماء المصدق بالمرسوم رقم ٤٨٠٠ تاريخ ١٩٦٠/٧/٢٥ على جهاز الملاك العام « للمجلس » .

المادة ٦٠ - يمارس المدير العام على موظفى الملاك العام وفي شؤونهم ، الصلاحيات والمهام التى تنيطها القوانين والانظمة بالمدير العام فى الإدارات العامة . وتناط « بالرئيس » صلاحيات المراجع التى تعلق المدير العام المنصوص عنها فى القوانين والانظمة المذكورة .

المادة ٦١ - يحدد بقرار من « الرئيس » بناء على اقتراح لجنة التنظيم والإدارة «

- الوحدات الإدارية التى يتألف منها جهاز موظفى الملاك العام ، فى نطاق وظائف هذا الملاك المحددة ، وتوزيع هذه الوظائف فى الوحدات المذكورة ، ومهام وصلاحيات كل وحدة .

- المهام التى يجب أن يقوم بها كل موظف ، والصلاحيات التى يمارسها ، والأصول الواجب اتباعها فى الأعمال والمعاملات .

المادة ٦٢ - أن موظفى الملاك العام الذين يخلون بواجبات الوظيفة أو يعرضون بأعمالهم كرامتهم أو كرامة الوظيفة ، يستهدفون لاحدى العقوبات التأديبية التالية :

- التنبيه .

- اللوم .

- حسم الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

- كف اليد مع حسم الراتب لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر .

- تنزيل الدرجة أو الرتبة .

- العزل مع الحرمان من تعويض الصرف أو معاش التقاعد ، شرط أن يكون هذا القرار

بالاجماع ، وأن اتخذ بالاكثورية استحق نصف تعويض الصرف أو معاش التقاعد .

فى حال انزال الرتبة أو الدرجة ، يحتفظ الموظف بمدة أقدميته للترقية ، وإذا فرضت عليه عقوبة التنبيه أو اللوم مرتين فإن العقوبة التالية لا يمكن أن تكون إلا تنزيل الدرجة على الأقل .

المادة ٦٣ - يمكن أن يقرر التنبيه واللوم وحسم الراتب بقرار من « لجنة التنظيم والإدارة » ، أما العقوبات الأخرى فيقررها المجلس التأديبى .

المادة ٦٤ - يؤلف المجلس التأديبى لموظفى الملاك العام من :

مستشار من المحكمة الشرعية الجعفرية العليا

قاضيين شرعيين من قضاة المحاكم الشرعية الجعفرية

يعينون بقرار من رئيس المجلس الاسلامى الشيعى الأعلى .

يقوم بوظيفة الادعاء العام لدى هذا المجلس ، القاضى المنتدب للنياحة العامة لدى المحكمة الشرعية الجعفرية العليا .

إذا تعذر ، لاي سبب كان ، تأليف المجلس التأديبى بكامل هيئته أو ببعضها أو تأمين وظيفة الادعاء العام لديه ، على النحو المحدد أعلاه ، فيمكن تأليف المجلس التأديبى من ٣ قضاة عدليين أو إداريين ، ويتولى رئاسته أعلاهم درجة وعند التساوى أقدمهم فيها ، كما يمكن أن يقوم بوظيفة الادعاء العام لديه أحد القضاة العدليين أو الإداريين .

يعين هؤلاء القضاة من بين القضاة المدنيين الاعضاء فى الهيئة العامة « للمجلس » بقرار يصدر عن « الرئيس » .

المادة ٦٥ - يحال الموظف على المجلس التأديبى بقرار يصدر عن « لجنة التنظيم والإدارة » .

المادة ٦٦ - كل موظف يحال على المجلس التأديبى ، يمكن كف يده مؤقتا عن الوظيفة فى قرار الاحالة .

المادة ٦٧ - تسمع أقوال الموظف المحال على المجلس التأديبى ، أو على الأقل يدعى للدفاع عن نفسه ولا يمكن أن يستعين إلا بمحام واحد .

المادة ٦٨ - يجتمع المجلس التأديبى بناء على دعوة من رئيسه ، وتجرى المناقشة سرىا ويعطى

القرار بجلسة علنية ويرسل الى « الرئيس » للتنفيذ .

المادة ٦٩ - كل حكم من أجل جنابة او جنحة شائنة اكتسب الدرجة القطعية يستلزم حتما عزل الموظف المحكوم عليه .

اما الجنب التي تعد شائنة فهي على الاخص : التزوير - السرقة - الاحتيال - اساءة الائتمان - اختلاس المال - ابتزازه التهويل والتعرض للاخلاق والآداب العامة .

٢ - موظفو الملاك الخاص

المادة ٧٠ - تستحدث وظائف الملاك الخاص ضمن حدود الاعتمادات المرصدة لهذه الغاية في الموازنة الخاصة بصندوق « المجلس » ، بقرار تعده « لجنة التنظيم والادارة » ويصدر عن « الهيئة التنفيذية وينفذه الرئيس » .
يحدد في هذا القرار ، عدد الوظائف وأنواعها وراتب كل منها ، والاحكام المتعلقة بتعيين الموظفين وحقوقهم وواجباتهم وتاديبهم وصرفهم وسائر شؤونهم الذاتية ، وذلك مع مراعاة احكام البند ٥ من المادة ٢٢ من هذا النظام .

٣ - الاجراء

المادة ٧١ - يستخدم اجراء « المجلس » وفقا لتنظيم تضعه « لجنة التنظيم والادارة » وتقره الهيئة التنفيذية وينفذه « الرئيس » .

الفصل الحادى عشر

الاحكام المتعلقة بالمفتين الجعفرين وسائر موظفى دوائر الافتاء الجعفرى

المادة ٧٢ - تعتبر وظائف المفتين الجعفرين وسائر وظائف دوائر الافتاء الجعفرى وظائف دينية تتصل بمسائل الدين والشرع المنصوص عليها في المادة ٣٠ من « القانون » .

المادة ٧٣ - يخضع جهاز دوائر الافتاء الجعفرى لتنظيم تقره الهيئة الشرعية وينفذه « الرئيس » بعد موافقة « لجنة التنظيم والادارة » .

يحدد هذا التنظيم شروط تعيين موظفى الجهاز وحقوقهم وواجباتهم وسائر شؤونهم الذاتية وذلك مع مراعاة احكام البند ٥ من المادة ٢٣ والبند ٢ من المادة ٢٨ من هذا النظام .

الفصل الثانى عشر

الاحكام المتعلقة بسائر العاملين في الجهاز الدينى

المادة ٧٤ - يخضع الاشخاص الذين يستعين بهم « المجلس » للقيام بمهام الامامة وتلاوة القرآن الكريم والخدمة في الجوامع ، لنظام تقره الهيئة الشرعية وينفذه « الرئيس » بعد موافقة « لجنة التنظيم والادارة » .

الفصل الثالث عشر

الاحكام المالية

المادة ٧٥ - « للمجلس » موازنة توضع مسبقا كل سنة لمدة تبدأ في أول كانون الثانى وتنتهى في ٣١ كانون الأول من السنة المالية المعنية .

تقدر في الموازنة جميع واردات « المجلس » من اشتراكات وهبات وتبرعات ووصايا وميراث ومخصصات ترصد في موازنة الدولة وسوى ذلك من واردات مختلفة .

وتحدد في الموازنة الاعتمادات اللازمة للانفاق .

المادة ٧٦ - تقيد الواردات والنفقات في حسابات موازنة السنة التى قبضت أو دفعت فعليا خلالها .

المادة ٧٧ - يوضع بنتيجة تنفيذ الموازنة قطع حساب سنوى تقره الهيئتان الشرعية والتنفيذية « للمجلس » .

المادة ٧٨ - تحدد اصول اعداد الموازنة وتنفيذها وتنظيم قطع حسابها ومسك حساباتها ومراقبتها وكذلك اصول ادارة وحفظ ومراقبة اموال « المجلس » بقرار يصدر عن الهيئة التنفيذية وينفذه « الرئيس » .

الفصل الرابع عشر

احكام ختامية

المادة ٨٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويبلغ الى رئاسة مجلس الوزراء وحيث تدعو الحاجة ويعمل به من تاريخ نشره .

بيروت في ٢١ آب سنة ١٩٦٩

مسودة عن قرار

المجلس الشرعى الاسلامى
الاعلى المؤرخ فى ٢١ ربيع الثانى ١٣٩٧
الموافق ١٠ نيسان ١٩٧٧ رقم ٠٩ (١)

الموضوع : نظام القائمين بالمهام الدينية
فى مساجد القرى .

ان المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى .

بناء على المرسوم الاشتراعى رقم ١٨
المعدل .

بناء على قانون ٢٨ ايار ١٩٥٦ .

بناء على قرار اللجنة التشريعية رقم ١
تاريخ ٧ كانون الثانى ١٩٧١ .

بعد الاطلاع على مشروع المديرية العامة
للاوقاف الاسلامية لنظام القائمين بالمهام
الدينية فى مساجد القرى .

يقرر ما ياتى :

الفصل الاول احكام عامة

المادة الاولى - يحدد هذا النظام اوضاع
القائمين بوظائف دينية فى مساجد القرى
المكلفين بها من ادارة الاوقاف المحلية .

المادة ٢ - يكون لكل مسجد أو قرية
فيها مسلمون امام يقوم بتأمين الشعائر الدينية
فى المسجد من الاذان والامامة فى الاوقات
الخمسة وخطبة الجمعة والعيدى وغيرها
والاشراف على شؤون المسجد .

المادة ٣ - امام المسجد مسؤول امام
ادارة الاوقاف المحلية والمديرية العامة للاوقاف .

المادة ٤ - يتلقى الامام التوجيهات
والتعليمات من ادارة الاوقاف المحلية ، ومن
رئيس الدائرة الوقفية وله ان يعترض عليها الى
المدير العام للاوقاف .

المادة ٥ - يتناول الامام مخصصا
شهريا من ميزانية ادارة الاوقاف المحلية يحدد
فى قرار تكليفه من قبل هذه الادارة ، ويؤخذ
من ايراد عقاراتها الوقفية أو من المساعدة
السنتوية التى يقررها لها المجلس الشرعى
الاسلامى الاعلى من موازنة الدائرة الوقفية
التابعة لها ، أو من موازنة المديرية العامة للاوقاف
حسب الاقتضاء .

ولا يجوز ان يقل المخصص الشهري للامام
عن مائة وخمسين ليرة لبنانية .

المادة ٦ - يرعى امام المسجد شؤون
ابناء منطقته من الناحيتين الدينية والاجتماعية
ويعمل على نشر روح الدين ، والفضيلة ، بينهم
ويسدى الى المحتاجين منهم ما يمكنه من الخدمات
الانسانية ، بالتعاون مع ادارة الاوقاف المحلية ،
وعند عدم وجودها مع لجنة للمسجد مؤلفة من
ثلاثة من اهل الكفايات فى القرية على الاقل ،
يختارون وفقا للاصول المتبعة فى اختيار اللجان
المحلية .

الفصل الثانى

شروط تكليف بامامة المسجد فى القرى

المادة ٧ - يشترط فى المرشح لوظيفة
امام المسجد فى القرى ان يكون من علماء
الدين المسلمين ومستوفيا الاوصاف الاتية :

١ - محمود السيرة وغير محكوم بجناية
أو بجنحة شائنة .

٢ - متمما الخامسة والعشرين وغيـر
متجاوز السبعين من العمر .

٣ - سليما من الامراض ولائق فى المظهر .

٤ - ناجحا فى الامتحان امام اللجنة
الفاحصة .

المادة ٨ - يقدم المرشح طلب امام المسجد
الى رئيس الدائرة الوقفية التابعة لها القرية
وعند عدم وجود دائرة وقفية فى المنطقة الى
المديرية العامة للاوقاف ويرفق طلبه بنسخة

من سجله العدلي وبصورة عن شهاداته العلمية
ان وجدت .

المادة ٩ - تتألف اللجنة الفاحصة برئاسة
المفتي المحلى أو من ينوب عنه ، وعضوية
القاضي الشرعى ورئيس الدائرة الوقفية التابعة
لها القرية .

المادة ١٠ - يجرى الامتحان خطيا فى
بعض المواد لتعيين ارباب الوظائف الدينية
بموجب المادة ٢٣ من نظام الجهاز الدينى وتحدد
الاسئلة من قبل اللجنة الفاحصة لدى اجتماعها
لاجراء الامتحان ، وذلك فى مركز الدائرة
الوقفية ، اما فى محافظة جبل لبنان فيجرى
الامتحان فى مركز المحكمة الشرعية .

المادة ١١ - تنظم اللجنة الفاحصة محضرا
بواقع الحال وبنجاح المرشح أو فشله فى
الامتحان ، وترسل المحضر ومربوطاته الى
المديرية العامة للاوقاف مشفوعة بمطالعتها
وذلك للتحقق من استكمال المرشح الناجح
للسروط المفروضة والموافقة على التكليف
بامامة المسجد .

المادة ١٢ - فى حال عدم موافقة المديرية
العامة للاوقاف على قبول المرشح وعلى تكليفه
بالامامة ترفع الاوراق الى مفتى الجمهورية للبت
فيها .

المادة ١٣ - تبلغ الموافقة على التكليف أو
رفضها لصاحب العلاقة بواسطة رئيس الادارة
المحلية أو الدائرة الوقفية المختصة .

الفصل الثالث

واجبات امام المسجد فى القرى

المادة ١٤ - يتقيد امام المسجد فى القرى
بالواجبات التالية :

١ - ان يحافظ على الفرائض ويلتزم
السنن والحدود الشرعية .

٢ - ان يكون لائق المظهر مرتديا الزي
الدينى ، حميد الخصال ، وقدوة فى معاملة
الناس .

٣ - انه يستوحى فى مهامه الدينية
المصلحة الاسلامية .

٤ - انه يداوم على عمله بانتظام ولا
يتغيب عنه الا بعذر شرعى .

٥ - ان يحافظ على موجودات المسجد
المسلمة الى عهده .

٦ - ان لا ينتمى الى حزب سياسى .

٧ - ان لا يمارس مهنة او عملا لا يتفق
وكرامة المهام الدينية .

٨ - ان لا يأتى عملا مغلا بشرف هذه
المهام أو مخالفا لاحكام الدين الحنيف .

الفصل الرابع

المخصص الشهرى لامكلف بامامة المسجد

المادة ١٥ - يصرف المخصص لامام المسجد
من قبل الادارة المحلية أو الدائرة الوقفية
حسب الاقتضاء ويستحقه من تاريخ مباشرته
العمل ، ويمكن المدير العام للاوقاف الترخيص
للمرشح الناجح بمباشرة مهامه مدة لا تتجاوز
الشهرين بانتظار صدور الموافقة على تكليفه
نهائيا بامامة المسجد ، ويصرف له مخصص
الامامة عن الشهرين المذكورين .

الفصل الخامس

انتهاء التكليف بامامة المسجد

المادة ١٦ - ينتهى التكليف بامامة المسجد
فى الاحوال التالية .

١ - الوفاة .

٢ - المرض والعجز المانع من القيام
بامامة المسجد .

٣ - الاستقالة .

٤ - الاخلال بأحد الواجبات المبينة فى
المادة ١٤ من هذا النظام .

المادة ١٧ - يصدر القرار بانتهاء التكليف
عن المديرية العامة للاوقاف بناء على تقرير ادارة

الاقواف المحلية أو رئيس الدائرة الوقفية المرفق بمحضر التحقيق المجرى في الاحوال التي تستدعي هذا التدبير .

المادة ١٨ - (المعدلة بقرار المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى رقم ٧٧/١٩)

يمنح امام المسجد الذي انهي تكليفه لاحد الاسباب الواردة في المادة ١٦ منحة شهرية أو مقطوعة تحدد بقرار من المجلس الاداري للدائرة الوقفية التابع لها المسجد يصدقه المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى .

يمكن ان تنتقل هذه المنحة بالوفاة الى زوجة الامام المتوفى أو زوجاته وابويه ان كانوا معسرين والى اولاده غير البالغين الثامنة عشرة من العمر وفق التوزيع الذي يرتأيه المجلس الاداري

الفصل السادس احكام متفرقة وختامية

المادة ١٩ - على كل دائرة وقفية ان ترصد الاعتماد في موازنتها لمخصصات ائمة المساجد في القرى التابعة لها ، الخاضعين لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٠ - يسرى مفعول هذا النظام منذ اليوم الثاني لنشره في الجريدة الرسمية - بيروت في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٩٧ و ١٠ نيسان سنة ١٩٧٧

قرار

المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى رقم ٢ المتخذ بتاريخ ٢٤ صفر ١٣٩٨ الموافق ٢ شباط ١٩٧٨ والمعدل بالقرار رقم ٧ المتخذ بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٣٩٨ الموافق ٦ نيسان ١٩٧٨ (١)

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ .

بناء على القانون الصادر عن مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٥٦ .

بناء على اقتراح اللجنة المؤلفة بموجب قرار المجلس الشرعي رقم ١٨ تاريخ ٤ اب ١٩٧٧ .

يصدر النظام الداخلي للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى التالي :

النظام الداخلي للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

الفصل الاول - مهام الرئيس

المادة الاولى - المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى هو الهيئة المخولة سيطرة اصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون المسلمين الدينية وادارة جميع اوقافها الخيرية ومراقبة تنفيذها ومراقبة اعمال المديرية العامة للاوقاف الاسلامية وذوائر الاوقاف في المناطق ورجالها الادارية ولجانها .

المادة الثانية - رئيس المجلس هو مفتي الجمهورية ويقوم مقامه في رئاسة المجلس وادارة اعماله في الاحوال التي يتعذر فيها عليه القيام بها نائب الرئيس .

المادة الثالثة - يمارس نائب الرئيس صلاحيات رئيس المجلس عندما يحل محله وفقا لاحكام المادة السابقة .

المادة الرابعة - يعتبر المنتخب للمجلس عضوا فيه منذ اعلان نتيجة الانتخاب الى ان تبطل عضويته بمقتضى القانون .

المادة الخامسة - لا تعتبر استقالة العضو نهائية الا بعد عرضها على المجلس والموافقة عليها بالتصويت ويعمد خلال مهلة ثلاثين يوما الى ملء المركز الشاغر بالاستقالة وفقا لاحكام المادة ٤٥ من المرسوم رقم ١٨ المعدل .

وتعتبر الاستقالة نهائية حكما في حال اصرار العضو المستقيل عليها .

الفصل الثاني - صلاحيات الرئيس :

المادة السادسة - يدعو الرئيس المجلس

للانعقاد وفقا لاحكام المادتين ٤٧ و ٤٨ من
المرسوم رقم ١٨ المعدل .

المادة السابعة - يرأس الرئيس المجلس
ويطبق النظام ويراقب اعمال اللجان ويتكلم
باسم المجلس ويدير المناقشات وفقا لاحكام هذا
النظام ويضع مراد جدول الاعمال ويرأس
الاجتماعات التي تجتمع فيها اكثر من لجنة
واحدة ويشرف على ضبط محاضر الجلسات
وخلاصتها وعلى صياغة القرارات أو التوصيات
الصادرة عن المجلس ويفصل في الاعتراضات
التي تقدم على مضمون محاضر الجلسات بعد
مناقشتها ويوقع هذه المحاضر الرئيس والاعضاء
الحاضرون .

المادة الثامنة - يقوم نائب الرئيس بمهام
الرئيس في الاحوال المبينة بالمادة الثانية من هذا
النظام .

الفصل الثالث - انتخاب نائب الرئيس واللجان

المادة التاسعة - يدعى المجلس في مدة
اقصاها ثلاثون يوما بعد انتخابه لعقد جلسة
اولى تخصص فقط لانتخاب نائب الرئيس
واعضاء اللجان المقررة في المادة ٥٤ من المرسوم
رقم ١٨ المعدل .

المادة العاشرة - يجري انتخاب نائب
الرئيس ثم اعضاء اللجان وفق ترتيبها في المادة
٥٤ من المرسوم رقم ١٨ وذلك بالاقتراع السري
ويعتبر نائبا للرئيس من يفوز بالاكثرية النسبية
من اصوات المقترعين ، ويعتبر عضوا في اللجنة
من يحرز اكثر عدد من اصوات المقترعين واذا
تساوت الاصوات بين اثنين أو اكثر يعتبر الاكبر
سنا منتخبا .

يتم انتخاب نائب الرئيس بالتزكية اذا لم
يكن هناك سوى مرشح واحد .

المادة الحادية عشرة - اذا خلت عضوية
احدى اللجان بسبب من الاسباب فعلى رئيس
اللجنة اشعار المجلس بذلك لانتخاب عضو اخر
في اول جلسة يعقدها .

الفصل الرابع - دعوة المجلس الى الانعقاد

المادة الثانية عشرة - يدعى المجلس الى

الاجتماع بموجب كتاب يوجهه الامين العام
بعد موافقة الرئيس الى كل عضو من اعضاء
المجلس يتضمن موعد الجلسة وجدول
اعمالها .

المادة الثالثة عشرة - ترفق بكتاب الدعوة
نسخة من الوثائق العائدة الى القضايا والمواضيع
المدرجة على جدول الاعمال .

المادة الرابعة عشرة - اذا جدت امير
طارئة في الفترة الواقعة بين تاريخ الدعوة
وموعد الجلسة وكان موضوعها مهما ومستوجبا
بحثا عاجلا تضاف الى جدول الاعمال
المقرر وتوزع الوثائق العائدة اليها ، ان وجدت .
بماحق قبل موعد الجلسة بربع وعشرين ساعة
على الاقل وان تعذر ذلك فعند ابتداء الجلسة .
كما يدعى المجلس للانعقاد في مثل تلك
الاحوال اذا طاب ذلك ربع اعضاء المجلس .

المادة الخامسة عشرة - للمجلس ان يقرر
بحث الامور الطارئة قبل القضايا المدرجة على
جدول الاعمال او ارجاء بحثها أو استكمال هذا
البحث في جلسة لاحقة .

الفصل الخامس - نصاب الجلسات

المادة السادسة عشرة - ينعقد المجلس
في الجلسة الاولى باكثرية اعضائه وفي الجلسة
التالية بثلاث اعضائه الا فيما يتعلق بفصل احد
اعضائه أو ادخال تعديل على بعض مواد المرسوم
الاشتراعى رقم ١٨ فلا يصح انعقاده الا بثلاثة
ارباع اعضائه .

المادة السابعة عشرة - ينعقد المجلس في
دورات عادية سائر فصول السنة ما عدا فصل
الصيف ويجتمع المجلس من تلقاء ذاته في الربع
الاخير من السنة بدورة تسلسلية الجلسات
لتدقيق موازنات الاوقاف وتعديلها وتصديقها .

وينعقد بصورة استثنائية :

١ - في أى وقت تطبيقا لاحكام المادة ٤٨
من المرسوم رقم ١٨ المعدل .

٢ - خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما بعد
انتخابه تطبيقا لاحكام المادة التاسعة من هذا
النظام .

المادة الثامنة عشرة - تطبيقاً لاحكام

الفقرة الاخيرة من المادة ٤٦ من المرسوم الاشتراعى رقم ١٨ المعدل بالقرار رقم ٥ تاريخ ٢ اذار ٩٦٧ يعتبر كل عضو يتخلف عن جلسات المجلس او احدى اللجان المنتخب لها ثلاث مرات متوالية بلا عذر مشروع يقبله المجلس ، مستقيلاً حكماً ويقرر المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى تعيين بديل له بناء على اقتراح مفتى الجمهورية او اجراء انتخاب خلف حسب مقتضى الحال المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من المرسوم الاشتراعى رقم ١٨ .

يتخذ المجلس قراره باعتبار عضو المجلس مستقيلاً حكماً على الوجه المبين فى المادة السابقة بعد ان توجه اليه من قبل الامانة العامة مذكرة لبيان اسباب التخلف عن جلسات المجلس او احدى اللجان المنتخب لها . اذا لم يقدم العضو المعنى البيان المطلوب منه خلال اسبوع من تاريخ تبلفه المذكرة اعتبرت استقالته نافذة حكماً دون حاجة الى قرار من المجلس .

الفصل السادس - ادارة اعمال المجلس وجلساته

المادة التاسعة عشرة - بعد اكتمال

النصاب يفتتح الرئيس أو نائب الرئيس الجلسة باسم الله ثم تتلى اسماء الاعضاء المعتدلين عن الحضور واسماء الغائبين بلا عذر وخلاصة محضر الجلسة السابقة ثم يعطى الكلام لمن يريد تصحيح المحضر فاذا وقع خلاف حول التصحيح يحسمه رئيس المجلس بعد المناقشة .

واثر تصديق المحضر يشرع فى بحث القضايا والمواضيع وفق ترتيبها فى جدول الاعمال ما لم يقرر المجلس تعديله أو بحث أمر طارئ .

المادة العشرون - تخصص النصف الساعة

الاولى من الجلسة للمناقشة والاسئلة فى الامور العامة .

المادة الحادية والعشرون - ليس لغير

الاعضاء حضور الجلسات وللرئيس وحده حق المحافظة على النظام وهو يأذن بالكلام وفق

النظام الداخلى وله حق الاشتراك بالتصويت كسائر الاعضاء .

المادة الثانية والعشرون - يجوز تقديم

اقتراح اقبال باب المناقشة فى الموضوع الذى يكون قد تكلم فيه اربعة اعضاء ويقدم هذا الاقتراح خطياً الى الرئيس من عضوين على الاقل فيطرحه للتصويت . وللمجلس حق اقراره أو رفضه فاذا اقره يطرح الموضوع على التصويت فوراً واذا رفضه تستأنف المناقشة فى الموضوع .

المادة الثالثة والعشرون - لكل عضو الحق

بتقديم المشاريع والاقتراحات والدراسات خطياً الى الامانة العامة قبل موعد انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة على الاقل وعلى الامانة العامة توزيعها على اعضاء المجلس فى اول جلسة تعقد . وللمجلس حق اقرار مناقشتها فى الجلسة ذاتها والا فتدرج حكماً فى جدول اعمال الجلسة التالية .

المادة الرابعة والعشرون - للعضو حق

الاولوية فى الكلام :

- اذا كان كلامه يتعلق بتطبيق النظام الداخلى .

- اذا اراد سحب مشروع أو تعديل على مشروع مقدم منه .

- اذا اراد تقديم تعديل لمشروع أو تعديل على التعديل .

وفى هذه الحالات يشترط أن يحصر العضو كلامه بتقديم الاقتراح فقط .

المادة الخامسة والعشرون - للعضو حق

الجواب فوراً ومرة واحدة اذا تعرض لشخصه عضو اخر اثناء المناقشة .

المادة السادسة والعشرون - لايجوز توجيه

الكلام الا للرئيس أو للمجلس برمته .

المادة السابعة والعشرون - تبدأ

المناقشة بتلاوة المشروع واسبابه الموجبة ، وتقرير اللجنة المختصة ثم يعطى الكلام فى الموضوع لرئيس اللجنة أو لمقررها ثم للاعضاء طالبى الكلام حسب الترتيب .

المادة الثامنة والعشرون - بعد الفراغ من مناقشة المشاريع والقرارات يجرى التصويت عليها بالطريقة التالية :

(أ) المشاريع بالناداة بالاسماء .

(ب) القرارات برفع الايدى .

المادة التاسعة والعشرون - يبدأ بالتصويت على الالغاء ثم على التعديلات ويقدم منها ابعدها عن اصل المشروع فاذا سقطت التعديلات يصار الى التصويت على اصل المشروع .

المادة الثلاثون - للمجلس ان يقرر التصديق على المشروع أو تعديله أو رفضه أو اعادته ثانية الى اللجنة التي نظرت فيه أو الى لجنة أخرى . فاذا قرر المجلس رفضه امتنع عليه النظر فيه ثانية خلال المهلة المنصوص عليها في المادة الحادية والاربعين من هذا النظام .

المادة الحادية والثلاثون - اذا انتهت مدة المجلس فمحضر الجلسة الاخيرة تتلى وتصدق في ختامها .

الفصل السابع - لجان المجلس واعمالها

المادة الثانية والثلاثون - تجتمع كل من اللجان الاربع بعد انتخاب اعضائها بدعوة من الامين العام للمجلس فتنتخب اللجنة النضائية رئيسا لها ونائبا للرئيس وتنتخب كل من اللجان الثلاث الباقية رئيسا ومقررا لها ويوقع محضر بذلك وترفع صورة عنه الى المجلس على سبيل المعلومات .

المادة الثالثة والثلاثون - تجتمع كل لجنة بدعوة من الامين العام بناء على طلب رئيس اللجنة أو بعد موافقته .

المادة الرابعة والثلاثون - تتضمن الدعوة موعد الاجتماع وجدول الاعمال وترفق بها الاوراق والمشاريع وتبلغ الى الاعضاء قبل موعد الجلسة باربع وعشرين ساعة على الاقل .

المادة الخامسة والثلاثون - تنظر اللجنة في كل موضوع مطروح عليها بناء على دراسة أو تقرير يضعه رئيس اللجنة أو مقررها ولكل

عضو من اعضاء اللجنة ان يعاق على العراضة أو التقرير بصورة خطية ويمكن لرئيس اللجنة تكليف أحد اعضائها بوضع دراسة أو تقرير في موضوع معين .

المادة السادسة والثلاثون - تعتمد اللجنة الدراسة أو التقرير والتعليق الخطي أو الشفهي اساسا لمناقشة الموضوع لاتخاذ القرار اللازم بشأنه وتتخذ القرارات بالاجماع أو الغالبية وتدرج اسباب المخالفة في متن القرار أو ذيله واذا تساوت آراء الحاضرين يكون صوت الرئيس مرجحا .

يقوم احد موظفي الامانة العامة للمجلس بضبط وقائع جلسات اللجان الاربع وتدوين قراراتها .

المادة السابعة والثلاثون - تتمثل قرارات اللجنة على الدراسة أو التقرير والتعليقات اللاحقة وعلى النتيجة التي انتهى اليها القرار .

المادة الثامنة والثلاثون - تسجل قرارات كل لجنة في سجل خاص بها ويوقعها رئيس اللجنة واعضاؤها وتحفظ ملفات القضايا وسجلات القرارات لدى الامانة العامة .

المادة التاسعة والثلاثون - ترفع الى المجلس قرارات اللجان الخاضعة لتصديقه لمناقشتها واقرارها أو تعديلها كما ترفع اليه الاعتراضات التي يمكن ان ترد عليها .

المادة الاربعون - يحق لرئيس اللجنة ان يطلب بواسطة رئيس المجلس من جميع الدوائر الوقفية أو الدوائر الرسمية المستندات التي يتطلبها درس الموضوع المطروح امامها .

المادة الحادية والاربعون - المشاريع وموازنات الدوائر الوقفية وطلبات اعادة النظر وقرارات المجالس الادارية المنصوص عنها في الفقرة ٤ من المادة ٣٩ من المرسوم ١٨ المعدل التي مضى على تحويلها الى اللجنة المختصة ثلاثون يوما دون ان تنظر فيها اللجنة أو التي مضى عليها ستون يوما دون ان يبت بها في اللجان تعتبر مسحوبة من اللجنة حكما وتعرض على المجلس في أول جلسة يعقدها بعد انقضاء المدة للبت بها .

المادة الثانية والاربعون - اذا كان الموضوع المطروح على البحث متعلقا باكثر من لجنة جاز اجتماع اللجان المختصة برئاسة رئيس المجلس.

المادة الثالثة والاربعون - يجوز للمجلس تعيين لجنة خاصة لموضوع معين وينتخب رئيس هذه اللجنة واعضاؤها على الشكل الذى يعتبره المجلس متناسبا للموضوع.

الفصل الثامن - الامانة العامة

المادة الرابعة والاربعون - تتألف الامانة العامة للمجلس من امين عام و----- عدد من الموظفين الداخلين فى ملاك الامانة العامة أو المنتدبين اليها من دوائر الافتاء والادواقف بقرار من مفتى الجمهورية.

يحدد ملاك الامانة العامة بقرار من المجلس يصدر وفقا لاحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من المرسوم ١٨ المعدل بنسب على اقتراح الامين العام وموافقة اللجنة الادارية والمالية.

المادة الخامسة والاربعون - يعين الامين العام بقرار من مفتى الجمهورية بعد استطلاع رأى المجلس ويشترط فى تعيينه ان يكون حائزا شهادة جامعية ومن ذوى الثقافة العامة والسلوك الاسلامى.

المادة السادسة والاربعون - الامين العام هو الرئيس المباشر لموظفى الامانة العامة يعملون تحت ادارته وينفذون تعليماته فى كل ما يتعلق بأعمال وظائفهم الادارية وطبقا للانظمة والتعليمات العائدة اليها.

المادة السابعة والاربعون - يرتبط الامين العام برئيس المجلس وعند غيابه بنائبه ويتلقى منه التعليمات وينفذها وفقا للانظمة المرعية ويقوم بالاعمال الاتية :

- ١ - حضور جلسات المجلس وتأمين تدوين محاضرها وتنظيم خلاصتها واعداد القرارات التى تصدر عن المجلس ولجانه وليس له حق الاشتراك فى المناقشة مطلقا.
- ٢ - حفظ الملفات والمستندات وتنسيقها وترتيبها.

٣ - اعداد الملفات والمستندات والوثائق لعرضها على المجلس واللجان.

٤ - تنفيذ قرارات المجلس واللجان حسب مضامينها والشروط الواردة فيها وملاحقتها.

٥ - تنفيذ توجيهات الرئيس والتقىيد بمضمون التعاميم واللوائح الصادرة عنه لضبط الشؤون الادارية والمالية فى الامانة العامة.

٦ - التصديق على مستندات الصرف الثبوتية العائدة للمجلس والامانة العامة وفقا لبنود الموازنة المقررة.

٧ - تأمين تبليغ مواعيد جلسات المجلس واللجان الى الاعضاء ضمن المهل وحسب الاصول المقررة فى هذا النظام.

٨ - انتداب من يلزم من موظفى الامانة العامة للمعاونة فى ضبط وقائع جلسات اللجان.

٩ - التنسيق بين اعمال اللجان واجتماعاتها ومقرراتها.

١٠ - موافاة الاعضاء بما يطلبونه من بيانات ومستندات تتعلق بقضايا المجلس تمهيدا لتقديم دراسة أو اقتراح.

١١ - استلام المشاريع والتقارير والاقتراحات وطلبات اعادة النظر والشكاوى والبرقيات وسائر المكاتبات الموجهة للمجلس أو لرئيسه واعضائه واطلاع الرئيس عليها بعد تسجيلها ثم اعطاؤها الوجهة التى تقتضيها طبيعتها.

ولا يجوز له حفظ الاوراق أو الاحتفاظ بها سواء كانت موجهة الى الرئيس أم الى المجلس واعضائه مهما تباينت وجهات النظر بصددتها.

١٢ - ايداع المجلس المواضيع التى تعتبر مسحوبة من اللجان وفقا للمادة الحادية والاربعين من هذا النظام.

١٣ - تقديم تقرير مفصل الى المجلس فى ختام كل سنة عما تم تنفيذه من قرارات وعما انجزه من اعمال أو اعترضه من عقبات.

قرار رقم ٣٦
الصادر عن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى
تاريخ ٢١ محرم ١٣٩٩ و ٢١ كانون الاول
١٩٧٨ (١)

نظام الصندوق المستقل لبيت مال المسلمين

ان المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨
المعدل بالقرار رقم ٥ تاريخ ٢ اذار ١٩٦٧ .

بناء على قانون ٢٨ ايار ١٩٥٦ .

يقرر ما ياتي

المادة الاولى - انشئ بموجب هذا النظام
لدى مفتى الجمهورية اللبنانية صندوق مستقل
سمى :

« الصندوق المستقل لبيت مال المسلمين
في لبنان ، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية
المعنوية وبلاستقلال الاداري والمالي برئاسة
مفتى الجمهورية اللبنانية وتحت اشراف المجلس
الشرعي الاسلامي الاعلى طبقا للشروط الواردة
في هذا النظام .

المادة الثانية - تشمل صلاحية هذا
الصندوق الاراضي اللبنانية بكاملها .

المادة الثالثة - غاية الصندوق رفـع
مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي
والصحي في المناطق اللبنانية لتأمين الحياة
الانسانية الحرة الكريمة لهم حسب مفهوم
الاسلام .

المادة الرابعة - تسري احكام هذا النظام
على كل مسلم في لبنان .

موارد ومصاريف الصندوق

المادة الخامسة - موارد الصندوق هي
الاتية :

١ - اموال فريضة الزكاة التي يؤديها
المسلمون طوعا واختيارا الى الصندوق .

٢ - الصدقات والهبات والتبرعات
والوصايا والمساعدات من اية جهة كانت

المادة الثامنة والاربعون - تسري على
الامين العام احكام موظفي الدوائر الوقفية
وذلك في كل ما لا يتعارض مع احكام هذا
النظام .

المادة التاسعة والاربعون - يضع الامين
العالم باشراف رئيس المجلس مشروع موازنة
المجلس السنوية ويعرضه على اللجنة الادارية
والمالية لدراسته ووضع التقرير الملانم بصده
ويرفع المشروع مع تقرير اللجنة الى المجلس
لمناقشته ولاقرار الموازنة بصورة نهائية .

ينفذ الامين العام بنود الموازنة المقررة من
المجلس .

الفصل التاسع - احكام عامة

المادة الخمسون - لايجوز الجمع بين عضوية
المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ووظائف
الامانة العامة ودوائر الافتاء والاقواف الادارية
والدينية .

اذا انتخب أو عين احد هؤلاء عضوا في
المجلس يلزمه ان يختار بين عضوية المجلس
ووظيفته وذلك خلال اسبوع من تاريخ اعلان
نتائج الانتخاب أو صدور قرار التعيين .

المادة الحادية والخمسون - اذا لم
يستعمل الموظف في الامانة العامة أو دوائر
الافتاء أو الاوقاف خياره خلال اسبوع من انتخابه
أو تعيينه يعتبر مستقila حكما من وظيفته .

المادة الثانية والخمسون - تطبق احكام
المادتين ٥٠ و ٥١ من هذا النظام اعتبارا من ولاية
المجلس القادمة .

المادة الثالثة والخمسون - يعمل باحكام
هذا النظام الداخلي للمجلس الشرعي الاسلامي
الاعلى بعد تصديقه وينشر حسب الاصول .

شرط ان لا تتعارض مع اهداف الصندوق
واحكام الشرع الحنيف وبموافقة مجلس ادارة
الصندوق .

٣ - القروض التي تعقدتها ادارة الصندوق
بموافقة المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى .

المادة السادسة - تنفق اموال فريضة
الزكاة فى مصارفها الشرعية وتنفق اموال
الصندوق الاخرى فى تنمية موارده وفى تحقيق
اهدافه مباشرة أو عن طريق المؤسسات والجمعيات
الاسلامية العاملة ضمن الاهداف المبينة فى
المادة الثالثة .

المادة السابعة - تؤدى فريضة الزكاة
بصورة طوعية واختيارية الى الصندوق وتقبل
من مؤديها . ان طوعية واختيارية تأدية
فريضة الزكاة الى الصندوق لا تعفى المكلفين
بها من تأديتها كاملة باعتبار انها واجب دينى
مفروض لا تبرأ ذمة المكلفين بها من الوجوه
الشرعية الا بتأديتها كاملة .

المادة الثامنة - يمكن تعديل هذا النظام
بالاكثرية المطلقة لاعضاء المجلس الشرعى
الاسلامى الاعلى بناء على اقتراح مفتى
الجمهورية ، أو خمسة من اعضائه على
الاقل .

المادة التاسعة - خلال شهرين من
تصديق هذا النظام يصدر المجلس الشرعى
الاسلامى الاعلى نظاما داخليا خاصا بادارة
الصندوق وتشكيل اجهزته ولجانه .

المادة العاشرة - ينشر هذا النظام فى
الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو الحاجة
ويعمل به من اليوم التالى لصدوره .

بيروت فى ٢١ محرم ١٣٩٩ هـ

و ٢١ كانون الاول ١٩٧٨ م

قرار رقم ٢٠
تاريخ ٢٩ جمادى الاول ١٣٩٩
و ٢٦ نيسان ١٩٧٩

**النظام الداخلى للصندوق المستقل لبيت
مال المسلمين (١)**

ان المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى

بناء على احكام المرسوم الاشتراعى رقم
٥٥/١٨ المعدل بالقرار رقم ٥ تاريخ
١٩٦٧/٣/٢ .

بناء على احكام المادة التاسعة من القرار
رقم ٣٦ تاريخ ٢١ محرم ١٣٩٩ و ٢١ كانون
الاول ١٩٧٩ (النظام الاساسى للصندوق) .

بناء على قرار اللجنة الخاصة تاريخ
١٩٧٩/٣/١٥ .

يقرر

**النظام الداخلى للصندوق المستقل لبيت
مال المسلمين**

الفصل الاول - ادارة الصندوق

المادة الاولى - تسيطر ادارة الصندوق
باليهات التالية :

- اولا - مجلس ادارة الصندوق .
- ثانيا - اللجان العاملة فى المحافظات .
- ثالثا - الجهاز الادارى والجهاز المالى
للصندوق .

الفصل الثانى

١ - مهام مجلس الادارة

المادة الثانية - يتولى مجلس ادارة
الصندوق المهام التالية :

- ١ - رسم السياسة العامة للصندوق .
- ٢ - اعداد مشروعات التنمية وملاحقة
تنفيذها .

٣ - اقرار الموازنة للواردات والمصاريف .

٤ - دراسة المقترحات والتوصيات التى

تتخذها اللجان العاملة أو تعرضها المديرية العامة لشؤون الافتاء أو المديرية العامة للاوقاف أو ترد عليه من المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى .

٥ - اصدار الانظمة اللازمة لسير اعماله واعمال الاجهزة الاخرى .

٦ - وضع الملاك الخاص بموظفى الجهازين الادارى والمالى للصندوق .

٧ - اصدار التعليمات الى الجهازين الادارى والمالى واللجان العاملة ومراقبة تنفيذها .

٢ - تاليف مجلس الادارة

المادة الثالثة - يتألف مجلس ادارة الصندوق من اثنى عشر عضوا منهم ستة اعضاء ينتخبهم المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى من بين اعضائه والستة الاخرون يعينهم مفتى الجمهورية من خارج المجلس .

المادة الرابعة - يكون الاعضاء المنتخبون والمعينون من علماء فى الشرع وعاماء فى القانون وخبراء فى الامور المالية والاقتصادية وفى التربية ، والاجتماع والهندسة والطب والصيدلة ويراعى فى الانتخاب ان لا يتصل عدد العلماء فى الشرع والعلماء فى القانون والخبراء فى الامور المالية والاقتصادية عن اثنين من كل فئة منهم . ويجوز فى التعيين ان يكون الاعضاء من بعض الفئات المذكورة آنفا أو غيرها ودون التقيد بالعدد المحدد لكل فئة منها .

المادة الخامسة - ينضم المدير العام لشؤون الافتاء الى مجلس الادارة بصفتة مقررًا ويحق له الاشتراك فى مناقشة القضايا المطروحة على بساط البحث وليس له حق المشاركة فى التصويت .

٣ - فصل عضو مجلس الادارة وحل المجلس

المادة السادسة - اذا شغل احد مقاعد الاعضاء المنتخبين أو المعينين بسبب الاستقالة وغيرها من الاسباب ، يجرى انتخاب الخلف أو تعيينه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ شغور المقعد .

المادة السابعة - يحق للمجلس الشرعى الاعلى ان يفصل من عضوية مجلس الادارة كل عضو من اعضاء المنتخبين والمعينين يخل بواجبات عضويته اخلايا كبيرا أو يتصرف تصرفات شخصية تسقطه من اهلية الانتساب الى المجلس ، وينتقد المجلس الشرعى الاعلى باكثرية نصف اعضائه على الاقل ويصار الى انتخاب او تعيين الخلف للعضو المفصول وفقا لاحكام المادة الرابعة من هذا النظام .

المادة الثامنة - يجوز حل مجلس الادارة قبل انتهاء مدته لاسباب خطيرة بقرار يتخذه المجلس الشرعى الاعلى منة اعضاءه باكثرية نصف اعضائه على الاقل ، وذلك بناء على طلب مفتى الجمهورية أو سبعة من اعضاء المجلس الشرعى الاعلى أو من مجلس ادارة الصندوق . وتذكر بقرار الحل الاسباب التى اوجبت اتخاذه .

المادة التاسعة - اذا صدر القرار بحل مجلس الادارة يتم انتخاب الاعضاء الستة الجدد من قبل المجلس الشرعى الاعلى وتعين الستة الاخرين من قبل مفتى الجمهورية وفقا لاحكام المادة الرابعة من هذا النظام وذلك خلال عشرين يوما من تاريخ صدور قرار الحل .

المادة العاشرة - يجوز للمجلس الشرعى الاسلامى الاعلى اعادة النظر فى قرار حل مجلس الادارة بناء على طلب مفتى الجمهورية أو خمسة من اعضاء المجلس الشرعى الاعلى أو من مجلس ادارة الصندوق .

٤ - مدة مجلس الادارة

المادة ١١ - مدة المجلس اربع سنوات من تاريخ الانتخاب والتعيين ويتم انتخاب وتعيين الاعضاء للمجلس الجديد قبل عشرين يوما من تاريخ انتهاء مدة المجلس السابق .

المادة ١٢ - يشرف المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى على ادارة الصندوق وعلى طرق جباية امواله وكيفية انفاقها .

٥ - رئاسة مجلس الإدارة

المادة ١٣ - مفتى الجمهورية هو الرئيس الاعلى للصندوق والمجلس ادارته ويمثله لدى المراجع والسلطات العليا في لبنان وخارجه ، ورئاسته العليا دائمة بحكم منصبه ، وله ترؤس اجتماعات المجلس في أى وقت شاء واصدار التوجيهات اليه في مجالات المهام الموكولة الى المجلس .

المادة ١٤ - يكون لمجلس الإدارة رئيس ينتخبه المجلس من بين اعضائه وتستمر مدته من تاريخ انتخابه حتى انتهاء ولاية المجلس .

المادة ١٥ - يقوم رئيس مجلس الإدارة بمهام رئاسة المجلس عند عدم ترؤسه من قبل مفتى الجمهورية ويتولى ادارة اعمال وجلسات المجلس ومنها تعيين مواعيد اجتماعات المجلس وجدول اعمالها والدعوة اليها ، واعطاء الكلام للاعضاء وحصر المناقشات في الموضوعات المطروحة على بساط البحث . واقفال باب المناقشة وصياغة قرارات المجلس وتنفيذها بواسطة اجهزته المختصة .

المادة ١٦ - يجوز اغفاء رئيس مجلس الإدارة من منصبه بناء على طلبه أو طلب مجلس الجمهورية أو خمسة من أعضاء المجلس الشرعى الاعلى أو مجلس ادارة الصندوق وذلك للاسباب المسند اليها الطلب اذا وجدت مستوجبة للاغفاء .

المادة ١٧ - فى حال شغور منصب رئيس مجلس الإدارة للسبب المذكور فى المادة السابقة أو لاي سبب اخر ينتخب مجلس الإدارة رئيسا جديدا يكمل مدة الرئيس السابق .

٦ - انعقاد مجلس الإدارة

المادة ١٨ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة فى الشهر وفى كل مرة تدعو الحاجة الى اجتماعه وينعقد المجلس باكثرية ثلثى اعضائه فى الجلسة الاولى وينصف اعضائه على الاقل فى المرة الثانية كما يجتمع بناء على طلب اربعة من اعضاءه .

ويعقد المجلس جلساته فى دار الفتى-وى ريثما يتخذ مقرا له ولاجهزته مبنى اخر من مباني العاصمة .

المادة ١٩ - ترفق الدعوة بجدول اعمال الجلسة ونسخ الاوراق المتعلقة بالموضوعات أو القضايا المدونة فى الجدول وتبلغ الدعوة ومرفقاتها للاعضاء قبل اسبوع من تاريخ موعد الجلسة وان تعذر تبليغ المرفقات فعند بداية الجلسة .

المادة ٢٠ - لكل عضو من اعضاء المجلس ان يناقش الموضوعات المطروحة على بساط البحث ، وان يقدم ما يكون لديه بصدها من ملاحظات شفوية او تعليقات او اقتراحات خطية للنظر فيها من قبل المجلس .

لا يحق للعضو الكلام فى الموضوع ذاته اكثر من مرتين .

المادة ٢١ - كل عضو من اعضاء المجلس المنتخبين والمعيّنين يتخلف عن الحضور ثلاث جلسات متوالية بلا عذر مشروع يقباله المجلس يعتبر مستقيلا حكما ، ويجرى انتخاب خلف له او تعيينه وفقا لاحكام المادة الرابعة من هذا النظام .

٧ - قرارات مجلس الإدارة

المادة ٢٢ - يتخذ مجلس الإدارة قراراته بالاجماع أو باكثرية اصواته ، وقراراته نافذة باستثناء القرارات المتخذة فى موضوعات البنود ١ و ٢ و ٥ من المادة الثانية من هذا النظام فتخضع لتصديق المجلس الشرعى الاعلى .

المادة ٢٣ - يجوز لمجلس الإدارة بمادة النظر فى قراره بناء على طلب مفتى الجمهورية أو احد اعضاء المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار وذلك لاسباب وجيهة تذكر فى الطلب ، وعلى المجلس البت فى الطلب خلال عشرين يوما من تاريخ وروده ، ولا يجوز طلب اعادة النظر فى القرار ذاته مرة ثانية .

المادة ٢٤ - ينظم محضر لكل جلسة من جلسات مجلس الإدارة يتضمن ملخصاً لوقائعها من المناقشات والتعليقات والمقترحات والقرارات المتخذة بنتيجتها .

يدون المحضر في سجل خاص يوقعه الرئيس والحاضرون من أعضاء المجلس .

المادة ٢٥ - علاوة على طلب إعادة النظر في قرار مجلس الإدارة يحق للمدير العام لشؤون الافتاء الاعتراض على قرارات المجلس اذا جاءت مخالفة للاحكام الشرعية أو لنصوص هذا النظام .

يشمل هذا الحق القرارات الصادرة عن المجلس لأول مرة أو بعد إعادة النظر فيها .

المادة ٢٦ - يرفع الاعتراض الى المجلس الشرعي الاعلى في مهلة عشرة ايام من تاريخ صدور القرار يتضمن الاسباب الداعية لتقديمه والاعتراض يوقف التنفيذ ، ما لم يقرر المجلس عكس ذلك . يبت المجلس في الاعتراض خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديمه .

الفصل الثالث

لجان مجلس الإدارة

المادة ٢٧ - ينتخب مجلس الإدارة في أول جلسة يعقدها ثلاث لجان من بين أعضائه .

الاولى - اللجنة الشرعية والاجتماعية .

الثانية - اللجنة الادارية والمالية .

الثالثة - لجنة الانشاءات والمشاريع الانمائية .

المادة ٢٨ - تتألف كل لجنة من ثلاثة اعضاء وتنتخب رئيساً يكون في الوقت ذاته مقرراً لها ومدتها سنتان قابلة للتجديد وتنتهي بانتهاء ولاية المجلس .

يمكن للجنة ان تنتخب مقرراً من بين أعضائها لقضية معينة .

المادة ٢٩ - بالاضافة الى الاعضاء

الاصلاء ينتخب المجلس عضواً رديفاً لكل لجنة ويقوم العضو الرديف مقام العضو الاصلي عند حصول مانع لهذا الاخير .

المادة ٣٠ - تقوم كل لجنة من اللجان الثلاث بدراسة القضايا والمشارييع المنطبقة موضوعها على تسميتها والداخلية بالتالي في اختصاصها وذلك بناء على احوالها عليها من قبل المجلس أو رئيسه .

المادة ٣١ - تنعقد كل لجنة بكامل أعضائها وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بأكثرية الاصوات وترفعها الى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المقتضى بشأنها .

المادة ٣٢ - يمكن للمجلس ان يعين لجنة خاصة من أعضائه لدراسة موضوع من الموضوعات الداخلة في مهامه وان يضم اليها عند الاقتضاء عضواً واحداً أو اكثر من ذوي الاختصاص البارزين من خارج المجلس .

المادة ٣٣ - تدون القرارات التي تتخذها كل لجنة في سجل خاص يوقعه رئيسها مع أعضائها .

الفصل الرابع

اللجان العاملة في المحافظات

١ - مهامها

المادة ٣٤ - يكون في العاصمة وفي كل من المحافظات الاخرى لجنة عاملة تقوم في نطاق المحافظة التابعة لها بالمهام التالية :

١ - وضع جداول بالاعمال والاحتياجات وتقديم المقترحات والتوصيات الى مجلس الإدارة في كل موضوع يدخل في مهام المجلس أو يتعلق بهدف من اهداف الصندوق المستقل .

٢ - الاشراف على جباية الاموال المستحقة الاداء للصندوق في المحافظات في سبيل القيام بالاعمال المنوطة بها .

٣ - التعاون مع المديرية العامة للاوقاف في العاصمة ومديرى الاوقاف في المحافظات في سبيل القيام بالاعمال المنوطة بها .

٤ - الاشراف على توزيع أموال فريضة

الزكاة المجموعة من المحافظة على المستحقين فيها ، وعند اقتضاء الحاجة يوزع على المستحقين في المحافظات الاخرى بمعرفة مجلس الادارة .

٢ - تأليفها

المادة ٣٥ - تتألف اللجنة العاملة في العاصمة وفي محافظة الشمال من تسعة اعضاء وفي كل من المحافظات الثلاث الاخرى من ستة اعضاء يجرى انتخاب الثلثين من قبل ممثلين اثنين من مجالس ادارة الجمعيات والمؤسسات الاسلامية الخيرية والاجتماعية العاملة فعلياً والمرخص لها رسمياً في المحافظة والمسجلة لدى مجلس ادارة الصندوق والمقبولة منه ، ويعين الثلث الباقي لكل محافظة بقرار من مفتى الجمهورية ويكون المنتخبون والمعينون حكماً من ابناء المنطقة ومن المشهود لهم بالكفاءة والاختصاص في الشؤون الموكولة الى المجلس .

المادة ٣٦ - مدة عضوية اللجنة العامة سنتان من تاريخ انتخابها قابلة للتجديد .

المادة ٣٧ - تنتخب كل لجنة رئيساً لها من بين اعضائها وتستمر رئاسته طيلة مدة اللجنة . عند غياب الرئيس يقوم مقامه اكبر الاعضاء الحاضرين في المجلس سناً .

٣ - انعقادها وقراراتها

المادة ٣٨ - تعقد اللجنة جلساتها بدعوة من رئيسها وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بأكثرية الاصوات وترفع الى مجلس الادارة ما يحتاج من قراراتها الى تصديق المجلس .

المادة ٣٩ - يشترك المدير العام للاوقاف الاسلامية ومدير الاوقاف في كل من المحافظات الاخرى في مناقشة الامور المعروضة على اللجنة التابعة لها وفي اتخاذ قراراتها ، ويكون كل منهما مقررراً لدى اللجنة العاملة التابعة لمحافظة .

المادة ٤٠ - يمكن المدير العام للاوقاف ان ينتدب احد موظفي المديرية العامة للنيابة

عنه لدى اللجنة العاملة في محافظة جبل لبنان .

المادة ٤١ - اذا صدر القرار خلافاً لرأي المدير العام أو لرأي مدير الاوقاف في المحافظات الاخرى يحق لكل منهما استئناف القرار امام مجلس الادارة في مهلة عشرة ايام من تاريخ صدوره .

يبت مجلس الادارة في استئناف القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه ويكون قراره مبرماً .

٤ - حلها

المادة ٤٢ - يجوز حل اللجان العاملة قبل انتهاء مدة كل منها بقرار من مجلس الادارة لاسباب موجبة اذكر في قرار الحل .

يمكن اعادة النظر في قرار الحل من قبل مجلس الادارة بناء على طلب مفتي الجمهورية أو طلب نصف اعضاء اللجنة المنحلة وذلك خلال عشرين يوماً من صدور القرار بحلها .

المادة ٤٣ - في حال صدور القرار بحل اللجنة العاملة يصار الى انتخاب وتعيين اعضاء اللجنة الجديدة خلال شهر من تاريخ قرار الحل وذلك وفقاً لاحكام المادة ٣٥ من هذا النظام .

الفصل الخامس

الجهاز الاداري والجهاز المالي للصندوق

المادة ٤٤ - يكون للصندوق جهاز اداري وجهاز مالي رئيسيان تابعان لمجلس ادارة الصندوق ويكون لهذين الجهازين الرئيسيين فروع في المحافظات وتحدد وظائف كل منهما واصول العمل لديه بقرار من مجلس ادارة الصندوق ويمكن الاستعانة بموظفي الافتاء والاوقاف والمجلس الشرعي لحين تأمين الجهازين المذكورين .

الفصل السادس

احكام متفرقة وختامية

المادة ٤٥ - يعقد مجلس الادارة برئاسة رؤساء اللجان العاملة اجتماعاً مشتركاً

قرار رقم ٢٥

الصادر عن المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى
تاريخ ٥ رجب ١٣٩٩ و ٣١ ايار ١٩٧٩ (١)

ان المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى

بناء لاحكام القانون الصادر بتاريخ ٢٨
ايار ١٩٥٦ .

بناء على الظروف الاستثنائية الراهنة .

يقرر ما يأتى

- اعطاء الحق للمجلس التمرعى الاسلامى
الاعلى فى تمديد ولايته ، وولايه المجالس الادارية
فى الظروف الاستثنائية ويعمل به فورا .
بيروت فى ٩ رجب ١٣٩٩
و ٤ حزيران ١٩٧٩

دوريا مرة فى السنة وكلما دعت الحاجة الى عقده
وذلك للتداول معا فى حاجات مناطقهم فى
المجالات الدينية والاجتماعية والثقافية والصحية
وفى النتائج التى توصلت اليها لجانهم وفى
الوسائل الكفيلة بتنشيط جميع المال للصندوق
وبيان حاجات مناطقهم فى المجالات المذكورة
ولاتخاذ القرارات الملائمة من قبل مجلس الادارة
لتحقيق الاهداف المنشودة .

المادة ٤٦ - يعمل بهذا النظام الداخلى
للصندوق المستقل لبيت مال المسلمين من تاريخ
صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

احكام شرعية

احباس واوقاف واحكار :

- قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م بشأن احكام الوقف .
- قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ هـ بالغاء الوقف على غير الخيرات .
- قرار مجلس الوزراء بالاجراءات التى تتبع امام لجان قسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف .
- قرار وزير العدل رقم ٣٦٠ لسنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م باجراءات شهر الغاء الوقف على غير الخيرات .

احوال شخصية :

- قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ هـ بشأن حماية حق النساء فى الارث .
 - قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ هـ بشأن تيسير الحصول على النفقات الشرعية .
(راجع : اجراءات)
 - قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م فى شان كفالة بعض حقوق المرأة فى الزواج والتطبيق للاضرار والخلع .
- افتاء :

- مرسوم ملكى باللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء .

ماذون شرعى :

- قرار وزير العدل رقم ١٣٩١/٤٦ هـ بشأن لائحة الماذونين .
- قرار أمين العدل رقم (٦٩٥) لسنة ١٣٩٨ هـ بتعديل بعض احكام لائحة الماذونين .

مصنف شريف

- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم رقم (٢٤٠) لسنة ١٣٨٩ هـ ١٩٨٠ م بتكوين لجنة دائمة لمراجعة واعداد المصاحف .

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

بشان أحكام الوقف (١)

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

نزولا على أحكام الشريعة الإسلامية الفراء،
واستجابة لرغبة الشعب العربي المسلم في
الجمهورية العربية الليبية ،

وتأكيدا لما تقضى به المادة السادسة من
دستور اتحاد الجمهوريات العربية ..

وبعد الاطلاع على الاعلان الدستوري
الصادر في ٢ شوال سنة ١٣٨٩ هـ الموافق
١١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ م ،

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في
٩ رمضان سنة ١٣٩١ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩٧١ م بتشكيل لجان لمراجعة التشريعات
وتعديلها بما يتفق مع المبادئ الأساسية
للشريعة الإسلامية ، وعلى القانون المدني الصادر
في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ هـ الموافق
٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ م
باصدار قانون نظام القضاء والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ م
بانشاء هيئة عامة للأوقاف والقوانين المعدلة
له ،

وعلى ما انتهت اليه اللجنة العليا لمراجعة
التشريعات وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة
الصادر في ٩ رمضان سنة ١٣٩١ هـ الموافق
٢٨ أكتوبر ١٩٧١ م المشار اليه ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة
رأى مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الآتى

مادة ١ - تعريف

الوقف هو حبس العين وجعل غلتها او
منفعتها لمن وقفت عليه .

مادة ٢ - الاشهاد على الوقف

من تاريخ العمل بهذا القانون لا يصح
الوقف ولا التغيير في مصارفه وشروطه ولا
الحرمان من الاستحقاق فيه ولا الاستبدال به
الا اذا صدر بذلك اشهاد ممن يملكه لدى احدى
المحاكم الشرعية في الجمهورية العربية الليبية
على الوجه المبين في المادة الثالثة وضبط بدفتر
المحكمة .

ويتم الوقف بالاشهاد دون توقف على
الحوز .

ويثبت الوقف فيما قبل العمل بهذا
القانون بالبينة والشهرة بين الناس والكتابة على
ابواب المساجد ونحو ذلك ، وعلى كتب العلم
لجهة توقف عليها هذه الكتب .

مادة ٣ - سماع الاشهاد والتظلم

سماع الاشهاد المبين بالمادة السابقة من
اختصاص المحكمة الابتدائية الشرعية التى يقع
بدائرتها اعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة .

واذا تبين لمن يسمع الاشهاد وجود ما يمنع
من سماعه رفض سماعه وللطالب أن يتظلم
أمام المحكمة الشرعية من قرار الرفض فى مدى
خمس عشرة يوما من تاريخ صدوره فى مواجهته
أو من تاريخ اعلانه به بكتاب موصى عليه من
قلم الكتاب ان كان غائبا .

كما يجوز لمن يحرم باسهاد ان يتظلم من الحرمان امام المحكمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ علمه به .

وتبت المحكمة في التظلم ويكون قرارها فيه نهائيا .

مادة ٤ - تأييد الوقف وتاقيته

لا يكون وقف المسجد والوقف عليه الا مؤبدا .

اما الوقف على جهات البر الاخرى وعلى المستحقين فيجوز ان يكون مؤبدا او مؤقتا حسبما ينص عليه في اسهاد الوقف وعند الاطلاق يكون مؤبدا .

واذا كان الوقف مؤقتا فلا تتجاوز المدة ستين سنة هجرية من تاريخ الانشاء واذا اقت الوقف على غير الخيرات بالموقوف عليهم فلا يكون على اكثر من طبقتين ، ولا يدخل الواقف في حساب الطبقات .

مادة ٥ - انتهاء الوقف

ينتهي الوقف بانتهاء مدته او بانتهاء الموقوف عليهم .

واذا انتهى الوقف يصبح الموقوف ملكا للواقف ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا ، فان لم يوجد له ورثة يؤول الى الهيئة العامة للأوقاف .

مادة ٦ - انعدام او انقطاع جهة البر الموقوف عليها

اذا كان الوقف على جهة بر لم توجد او كانت وانقطعت او فضل الربح عن حاجتها صرف الربح او ما يفضل منه بأذن من المحكمة الى الفقراء من اقارب الواقف الاقرب منهم فالاقرب ثم للفقراء عامة واذا وجدت الجهة الموقوف عليها عاد الصرف اليها .

وتتولى الهيئة العامة للأوقاف ادارة شئون هذا الوقف والاشراف عليه .

مادة ٧ - وقف العقار والمنقول والوقف على النفس

يجوز وقف العقار والمنقول ولو كان شائعا لا يقبل القسمة .

ويجوز وقف الحصص والاسهم في الشركات التي تستغل اموالها استغلالا جائزا شرعا .

كما يجوز الوقف على النفس بشرط ان يؤول في النهاية الى جهة ير .

مادة ٨ - وقف غير المسلم

وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في الشريعة الاسلامية او كان على قرينة اسلامية .

مادة ٩ - قبول الوقف

لاشترط القبول في صحة الوقف ولا في الاستحقاق الا اذا كان الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا فيشترط القبول لصحة الوقف، فان لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد ، فان لم يوجد يعتبر الوقف منتها .

مادة ١٠ - حالات يبطل فيها الوقف

يعتبر الوقف باطلا في الحالات الآتية :

- ١ - استحقاق الموقوف قبل الوقف .
- ٢ - احاطة الدين بمال الواقف قبل الوقف .
- ٣ - اذا كان الوقف على البنسين دون البنات او بالعكس وذلك مع مراعاة حكم المادة ١٩ .

٤ - اذا كان على منصية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الاوقاف المنشأة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١١ - اقتران الوقف بشرط غير صحيح اذا اقترن الوقف بشرط صحيح صح الوقف وبطل الشرط .

مادة ١٢ - شروط الوقف المقيدة لحرية المستحق لا يعمل بشرط الواقف في الاستحقاق اذا قيد حرية المستحق في الزواج او الإقامة او الاستدانة الا اذا كانت لغير مصلحة .

مادة ١٣ - معاني عبارات الواقفين .

يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر انه اراده ولو بقرينة أو عرف .

مادة ١٤ - تغيير مصارف الوقف وشروطه والاستبدال به

الواقف ما دام حيا ان يغير في مصارف الوقف وشروطه ويستبدل به ولو لم يشترط ذلك لنفسه . فان لم يكن حيا كان ذلك للمحكمة الشرعية المختصة بقاء على طلب المتولى على الوقف أو ذوى الشأن .

وللهيئة العامة للأوقاف ، فيما هي ناظرة عليه أن تطلب من المحكمة المختصة الاذن باجراء التغيير في المصارف والشروط ، ولها الحق في الاستبدال دون توقف على اذن المحكمة .

مادة ١٥ - ايداع اموال البطل واستغلالها

تودع اموال البطل بخزانة الهيئة العامة للأوقاف ، فيما هي ناظرة عليه ، في حساب خاص .

وبالنسبة لاموال البطل الخاصة بالاوقاف التى تخرج عن نظارتها تودع في خزانة المحكمة الشرعية المختصة . ويجوز شراء اعيان جديدة بمال البطل محل اعيان المستبدلة

وانفاق هذه الاموال في انشاء مستغل جديد أو استثمارها في وجه من وجوه الاستثمار الجائز شرعا .

ويكون ذلك باذن من المحكمة الشرعية بالنسبة للأوقاف التى لا تخضع لإدارة الهيئة بقاء على طلب ذوى الشأن فيها . أما بالنسبة للأوقاف التى تتولاها الهيئة فيكون لها هذا الحق دون الرجوع الى المحكمة .

مادة ١٦ - اذا لم يطلب ذوى الشأن تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة السابقة في مدى سنة من ايداع المبالغ خزانة المحكمة كان للمحكمة المودع لديها البطل من تلقاء نفسها أن تشتري أو تنشئ به مستغلات جديدة أو تأذن باستغلاله في وجه من وجوه الاستغلال الجائزة شرعا .

مادة ١٧ - اذا كانت اموال البطل مشتركة بين اكثر من وقف يكون جميع ما ينشأ أو يشتري بها وقفا مشتركا بين الاوقاف المستحقة لهذه الاموال بنسبه ما لكل وقف فيها ويخضع هذا الوقف الجديد لنظر الهيئة اذا كانت الاوقاف خيرية ، ولن تختاره المحكمة اذا كانت اهلية ، وهذا ما لم يكن للواقف شرط فيتبع .

مادة ١٨ - التنازل عن الاستحقاق

والاقرار بالنسب

لا يجوز للمستحق في الوقف أن يتنازل عن الاستحقاق ولا أن يقر به كله أو بعضه للفسير .

واقرار الواقف أو غيره بالنسب على نفسه لا يتعدى الى الموقوف عليهم متى دلت القرائن على انه متهم في هذا الاقرار .

مادة ١٩ - الوقف في حدود الثلث

يجوز للمالك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر ، وتكون العبرة بقيمة ثلث ماله عند موته .

ومع مراعاة حكم المادة ٢٠ ، يجوز له أن يقف كل ماله على من يكون موجودا وقت موته من ذريته ووالديه وزوجه أو أزواجه ، وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء جاز له وقف كل ماله على من يشاء .

مادة ٢٠ - الاستحقاق الواجب

مع مراعاة حكم المادة (٢٢) يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث وأن ينتقل استحقاق كل منهم الى ذريته من بعده وفقا لأحكام هذا القانون . ولا يجب هذا الاستحقاق لمن يكون الواقف قد أعطاه بغير عوض ما يساوى نصيبه عن طريق تصرف آخر . فان كان ما أعطاه أقل مما يجب له استحقاق في الوقف بقدر ما يكمله .

ولا يجوز حرمان أحد ممن ذكر من كل أو بعض الاستحقاق الواجب له ، ولا اشتراط ما يقتضى حرمانه الا اذا كان هناك سبب قوى يقتضى الحرمان .

واذا زال سبب الحرمان يعود له حقه في الاستحقاق .

مادة ٢١ - بالنسبة للأوقاف الصادرة قبل

العمل بهذا القانون والتي نص فيها على حرمان بنات الواقف أو ذريتهم أو البنين أو ذريتهم من الاستحقاق فيها ، وكان واقفوها على قيد الحياة عند العمل بهذا القانون ، يجب أن يكون

لمن حصرم أو ذريته استحقاق في الوقف على الوجه المبين في الفقرة الاولى من المادة السابقة . على الا يطالب أحد ممن يؤول اليه استحقاق بمقتضى هذا النص بشيء عن المدة السابقة على العمل بهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب أن يكون لفرع من توفى من اولاد الواقف في حياته استحقاق في الوقف بقدر ما كان يجب لاصله لو كان موجودا عند موت الواقف وبقدر ما يملكه اذا كان قد أعطاه شيئا بغير عوض أقل مما يستحق .

مادة ٢٣ - الحرمان من الاستحقاق

يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف اذا قتل الواقف قتلا يمنع من الارث شرعا ، وللزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشترط حرمانه اذا تزوج عليها في حياتها أو طلقها .

مادة ٢٤ - الوقف المرتب الطبقات

اذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات فلا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه الى فرعه ولا تنقض قسمة ريع الوقف بانقراض أى طبقة ويستمر ما آل للفرع متنقلا في فروعه الا اذا أدى عدم نقضها الى حرمان أحد من الموقوف عليهم . واذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه الى غلة الحصة التي كان يستحق فيها .

واذا انقرض مستحقو الحصة جميعهم عاد الاستحقاق الى اقرب الطبقات ، والا عاد لأصل الوقف ما لم يكن للواقف نص فيتبع .

مادة ٢٥ - اذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت لمن في طبقته لاقرب الطبقات اليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من اهل الحصة التي كان يستحق فيها .

واذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد احد في طبقة منها صرف الريع الى الطبقة التي تليها الى ان يوجد احد من اهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق اليها .

مادة ٢٦ - المرتبات

اذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف ان علمت الغلة وقته ، وان لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين اصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار ان للموقوف عليهم كل الغلة ولاصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم . على الا تزيد المرتبات في الحالتين على ما شرطه الواقف .

وتنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من اعيان الوقف .

مادة ٢٧ - قسمة الوقف

لكل من المستحقين ان يطلب فرز حصته في الوقف متى كان قابلا للقسمة ولم يكن فيها ضرر ظاهر .

ويعتبر الناظر على الحصة الخيرية كاحد المستحقين في طلب القسمة ، وتحصل القسمة بواسطة المحكمة الشرعية .

مادة ٢٨ - اذا اشترط الواقف في وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او في حكم المعينة وطلبت القسمة ، وفرزت المحكمة الشرعية حصة تضمن غلتها لارباب هذه المرتبات بعد تقديرها على اساس متوسط غلة الوقف في السنوات الخمس الاخيرة العادية ، وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرا عليها من زيادة او نقص .

ويؤدي كل مستحق للخيرات والمرتبات غير الدائمة او غير معينة المقدار ما يناسب حصته في الوقف .

ولا يجوز قسمة الموقوف في حياة الواقف الا برضاه .

مادة ٢٩ - عدم تملك اعيان الوقف بالتقادم او التعدي عليها

في جميع الاحوال لا يجوز تملك اعيان الوقف ولا امواله او اكتساب اي حق عيني عليها بالتقادم مهما طاللت المدة .

ويجوز ازالة التعدي والغصب الواقع على الوقف بالطريق الاداري ولا يخل ذلك بما قد يترتب لجهة الوقف من حقوق او تعويضات .

مادة ٣٠ - من تعدي على الوقف بالهدم او الازالة فعليه اعادته الى ما كان عليه والا فيلزم بدفع قيمة العين والتعويض عما وقع من ضرر .

وتشتري بالقيمة عين اخرى تكون وقفا .

مادة ٣١ - البناء والغراس في ارض الوقف

اذا بنى الموقوف عليه او غرس في ارض الوقف على ان يكون البناء والغرس له ، كان له والا كان وقفا ، وان بنى او غرس في الوقف اجنبي فان بين انه وقف صار وقفا ، وان لم يبين انه وقف فان كان الوقف يحتاج اليه يكون وقفا ويوفي القيمة من غلته قائما ، وان لم يحتج اليه الوقف يكون له نقضه او قيمته منقوضا .

مادة ٣٢ - الاوقاف التي تتولى الهيئة العامة للأوقاف النظر عليها

تتولى الهيئة العامة للأوقاف النظر على الاوقاف الاتي بيانها وذلك ما لم يكن الناظر عليها هو الواقف نفسه او كان لها ناظر بمقتضى شرط الواقف .

١- الأوقاف التي يصرف جميع ريعها على المساجد أو غيرها من الجهات الخيرية أو جهات البر والنفع العام سواء كان ذلك ابتداء أو آل إليها .

٢- الأوقاف التي لا يعلم لها جهة استحقاق .

٣- الأوقاف التي يصرف ريعها على جهة خيرية أو جهة من جهات البر والنفع العام وما زاد عن حاجتها يكون لمستحقين آخرين .

٤- الأوقاف التي يصرف ريع حصّة شائعة فيها أو عين معينة بالذات في جهات الخيرات وذلك بالنسبة إلى تلك الحصّة أو العين .

٥- الأوقاف التي شرط النظر عليها لاية جهة حكومية أو لصاحب منصب أو وظيفة عامة بصفته هذه .

٦- الأوقاف التي تعين الحكومة حارسا قضائيا عليها أو التي توكل في إدارتها من قبل من له حق التوكيل شرعا .

مادة ٣٣ - يكون النظر على الأوقاف والأموال الموقوفة على الزوايا الإسلامية أو التي كان النظر عليها معهودا إلى مؤسسة الزوايا الإسلامية للهيئة العامة للأوقاف .

ويكون للهيئة النظر كذلك على الأوقاف التي كانت تديرها وتتولى النظر عليها كل من إدارة الأوقاف بطرابلس ومصلحة الأوقاف ببنغازي .

مادة ٣٤ - مع مراعاة حكم المادتين السابقتين ، إذا كان الوقف على جهة بركن النظر عليه لمن شرط ثم لمن يصلح له من ذرية الأوقاف وإقاربه ثم للهيئة العامة للأوقاف .

مادة ٣٥ - تعيين الناظر عند القسمة

إذا قسمت المحكمة الوقف أو كان لمستحق نصيب مفرز وجب إقامة كل مستحق ناظرا على حصته متى كان أهلا للنظر عليه ولو خالف ذلك شرط الواقف .

فإذا كانت الحصّة مشتركة لعدة مستحقين أقامت المحكمة أصلهم ناظرا على هذه الحصّة .

وإذا لم يقسم الوقف لا يقام أكثر من ناظر عليه إلا إذا تعينت المصلحة في غير ذلك ، ولا يولى أجنبي على الوقف إذا كان في المستحقين من يصلح للنظر عليه .

وإذا اتفق من لهم اثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين أقامت المحكمة إلا إذا رأت المصلحة في غير ذلك .

ويعتبر صاحب المرتب كمستحق ويقوم ممثل عديم الأهلية أو الغائب مقامه في الاختيار وتقرر المحكمة انتهاء ولاية الناظر الأجنبي متى وجد من المستحقين من يصلح لها .

مادة ٣٦ - أقرار الناظر بالنظر لغره

لا يجوز أقرار الناظر لغره بالنظر على الوقف .

مادة ٣٧ - مسئولية الناظر

يعتبر الناظر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين .

ولا يقبل قوله في الصرف على شئون الوقف أو على المستحقين إلا بسند فيما عدا ما جرى العرف على عدم أخذ سند به .

ويكون الناظر مسئولا عما ينشأ عن تقصيره الجسيم نحو إعيان الوقف وغلاته وكذلك عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على النظر .

مادة ٣٨ - استئانة الناظر على الوقف

لا يجوز للناظر ان يستدين على الوقف الا باذن المحكمة الشرعية وذلك فيما عدا الالتزامات العادية لادارة الوقف واستغلاله .

مادة ٣٩ - تأجير اعيان الوقف

لا يجوز تأجير اعيان الوقف بأقل من أجر المثل وفسخ ما كان بأقل منه عند العقد ما لم يقبل المستأجر دفع أجر المثل أو كان قد روعى في ذلك مصلحة للوقف .

مادة ٤٠ - تقديم كشف الحساب

على كل ناظر على وقف خيرى أو حصة خيرية ان يقدم كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن الوقف المشمول بنظره سنويا الى الهيئة العامة للأوقاف .

واذا تبين للهيئة ان هناك تقصيرا أو سوء تصرف من الناظر ، ترفع الأمر الى المحكمة الشرعية المختصة بالنظر في أمر الناظر .

وكذلك ترفع الهيئة الأمر للمحكمة اذا امتنع الناظر عن تقديم كشف الحساب .

مادة ٤١ - النظر في أمر الناظر

تنظر المحكمة فى تصرف الناظر أو الدعوى المتعلقة بالوقف ، واذا رأت ما يقتضى عزله فلها أن تقيم على الوقف ناظرا مؤقتا يقوم بإدارته الى أن يفصل فى أمر العزل نهائيا ويقام الناظر عليه بالطريق الشرعى .

واذا كلفت المحكمة الناظر أثناء نظر التصرف أو الدعوى بتقديم حساب عن الوقف المشمول بنظره ولم يقدمه مؤيدا بالمستندات فى الميعاد الذى حددته له أو لم ينفذ ما كلفته به مما يتعلق بالحساب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا ، واذا تكرر منه الامتناع

جاز لها زيادة الغرامة الى ما لا يجاوز مائة دينار . ويجوز للمحكمة حرمان الناظر من أجر النظر كله أو بعضه .

فاذا قدم الناظر الحساب أو نفذ ما أمر به وأبدى علرا مقبولا جاز للمحكمة ان تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو تعفيه من الحرمان من كل أو بعض أجر النظر .

مادة ٤٢ - عمارة الوقف

يحتجز الناظر كل سنة ٤ ٪ من صافى ريع مبانى الوقف يخصص للعمارة ويودع ما يحتجز خزانة المحكمة ما لم يكن الناظر هو الهيئة العامة للأوقاف فيتم الايداع بخزانتها .

ويجوز استغلال هذا المال لصالح الوقف الى أن يحين وقت العمارة .

ولا يكون الاستغلال والصرف الا باذن المحكمة ما لم يكن الناظر على الوقف هو الهيئة فيكون لها الحق فى الاستغلال والصرف دون اذن .

اما الاراضى الزراعية فلا يحتجز الناظر من صافى ريعها الا ما تأذن المحكمة باحتجازه للصرف على اصلاحها أو لانشاء وتجديد المبانى والآلات اللازمة لادارتها بناء على طلب ذوى الشأن .

وللناظر ولكل ذى شأن اذا رأى ان المصلحة فى الغاء الأمر بالاحتجاز أو تعديله ان يرفع الأمر الى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة .

وتطبق الاحكام المتقدمة ما لم يكن للواقف شرط يخالفها فيتبع شرط الواقف الا اذا تبين ان المصلحة فى غير ذلك .

مادة ٤٣ - مع مراعاة احكام المادة السابقة

اذا احتاجت اعيان الوقف كلها أو بعضها لعمارة

تزيد نفقتها على ما حجز للعمارة أو على خمس فاضل غلة الوقف في سنة ولم يرض المستحقون بتقديم ، العمارة على الصرف اليهم ، شرط الواقف تقديم العمارة أم لم يشترط ، وجب على الناظر عرض الأمر على المحكمة لتأمر بصرف ما يفي بالعمارة من الغلة أو باحتجاز جميع ما تحتاج اليه منها أو باستخدام الاحتياطي المحجوز إذا كان هناك شيء منه .

ويجوز للمحكمة أن تبيع بعض أعبان الوقف لعمارة باقية إذا لم يكن هناك ما يعمر به بدون رجوع في غلته متى رأت المصلحة في ذلك .

مادة ٤٤ - منع الخلو والحكر والاجارتين

من تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز لناظر الوقف أو الهيئة العامة للأوقاف أن يلجأ إلى تصرف يرتب على أعيان الوقف أو على شيء منها خلوا أو حكرا لمصلحة الغير أو حالة الاجارتين .

مادة ٤٥ - الاعفاء من الضرائب والرسوم

تعفى الاوقاف الخيرية من كافة الضرائب والرسوم المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً كما يعفى المشهد من رسوم الاشهاد بالوقف الخيري أو التغيير اليه وذلك من رسوم الاشهاد بالتغيير في مصارف هذا الوقف وشروطه والاستبدال به .

مادة ٤٦ - ضبط الاشهادات وتسجيلها

يجب على المحاكم الشرعية التي تتولى ضبط الاشهادات بالوقف أو بالتغيير في مصارفه وشروطه أو بالاستبدال بأعيانه أن ترسل إلى الهيئة العامة للأوقاف صوراً من تلك الاشهادات خلال شهر من تاريخ الضبط بدون رسم ويجرى تسجيل هذه الاشهادات لدى الهيئة في سجل خاص طبقاً للنظام المقرر فيها .

مادة ٤٧ - احالة

يُعمل فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .
بالمشهور فالراجح من مذهب الامام مالك .

مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره فيها ويلغى كل نص يخالف أحكامه .

صدر في ١٨ شعبان ١٣٩٢ هـ

الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٧٢ م

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م

بالغاء الوقف على غير الخيرات (١)

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ سبتمبر ١٩٦٩ م

وعلى القانون المدني ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،
وعلى قانون الرسوم القضائية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ م
باصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى قانون التسجيل العقاري الصادر في

جمادى الثانية ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ م ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ م بإنشاء
هيئة عامة للأوقاف والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٢ م
بشأن أحكام الوقف ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء
وموافقة رأي هذا المجلس ،

اصدر القانون الاتي

مادة ١ - لا يجوز الوقف على غير الخيرات .
ويعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر ، فاذا كان الواقف قد اشترط في وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او في حكم معينة مع صرف باقى الربع الى غير جهات البر ، اعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة تضمن غلتها الوفاء بتفقات تلك الخيرات او المرتبات ، ويتبع في تقدير الحصة حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٢ م المشار اليه .

مادة ٢ - ثول الاعيان التى انتهى الوقف فيها الى الواقف اذا كان حيا وكان له حق الرجوع فى الوقف . واستثناء من ذلك اذا ثبت ان استحقاق من سيخلف الواقف فى الاستحقاق كان بموضع مالى او لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ، فان ملك الرقبة يؤول الى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

فان لم يكن الواقف حيا او لم يكن له حق الرجوع فى الوقف ، آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته فى الاستحقاق ، وان كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذريه من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته بقدر حصته او حصة أصله فى الاستحقاق .

ويتبع فى تعيين تلك الحصة احكام القانون

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٢ م المشار اليه .

مادة ٣ - تسرى القواعد المنصوص عليها

فى المادتين السابقتين على اموال البديل وعلى ما يكون متحجزا من صافى ريع الوقف لأغراض العمارة او الاصلاح .

وتسلم هذه الاموال وكذلك الاعيان التى كانت موقوفة الى مستحقيها بناء على طلب اى منهم .

والى ان يتم تسليم هذه الاعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها ولادارتها وتكون له صفة الحارس .

ومع مراعاة احكام هذا القانون ، تسرى على الاعيان التى انتهى فيها الوقف احكام الشيوخ الواردة فى المواد من ٨٣٤ الى ٨٥٤ من القانون المدنى .

مادة ٤ - لا يجوز اتخاذ اجراءات التنفيذ على الاعيان او الاموال التى انتهى فيها الوقف لديون سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على الاشخاص الذين آلت اليهم تلك الاموال او الاعيان بموجب احكامه .

ويجوز لمن كانوا دائنين للوقف ذاته ان ينفذوا بحقوقهم على ريع اعيانه ويتقدمون فى ذلك على دائنى الاشخاص الذين آلت اليهم ملكية تلك الاعيان .

مادة ٥ - على من آلت اليه ملكية عقار او حصة فى عقار او حق انتفاع فيه وفقا لاحكام هذا القانون ان يقوم بشهر حقه طبقا لاحكام قانون التسجيل العقارى المشار اليه .

ويصدر بالاحكام التفصيلية الخاصة

باجراءات هذا الشهر قرار من وزير العدل .

مادة ٦ - تنشأ بوزارة العدل لجنة أو أكثر

تختص بإجراء قسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف بين الأشخاص الذين آلت اليهم ملكيتها طبقاً لهذا القانون ، كما تتولى فرز حصة الخيرات الشائعة في تلك الاعيان .

ويصدر بتشكيل اللجنة وبمكان انعقادها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف ، على أن تكون برئاسة قاض ينسب إليه وزير العدل وعضوية ممثل عن الهيئة العامة للأوقاف وأحد خبراء وزارة العدل .

وتجرى القسمة في جميع الانصباء بناء على طلب أحد ذوى الشأن .

مادة ٧ - يصدر قرار من مجلس الوزراء

بالاجراءات التي تتبع أمام اللجان لنظر طلبات القسمة ، على أن يرجع فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القرار الى احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وتطبق اللجان الاحكام المقررة في شأن القسمة في القانون المدنى والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٢ م المشار اليه ، وفي الحالة التي لا تقبل فيها اعيان الوقف أو بعضها القسمة بغير ضرر أو يتعذر قسمتها بسبب ضالة الانصباء تباع اللجنة هذه الاعيان بالمزاد العلنى طبقاً للاجراءات التي ينظمها قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ويكون قرار ارساء المزاد نهائياً وتنتقل منازعة أصحاب الشأن الى ثمن المبيع ، وتكون هذه اللجان هي المختصة بالفصل في

جميع المنازعات المتعلقة بالقسمة والتي تختص بها المحاكم وفقاً لاحكام القوانين المتقدمة .

مادة ٨ - تعتبر القرارات الصادرة من لجان القسمة بمثابة احكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن ، وتشهر في مصلحة التسجيل العقلى والتوثيق بناء على طلب الهيئة العامة للأوقاف أو أحد ذوى الشأن .

ويكون لكل من المتقاسمين أن ينفذ على نصيبه من الاعيان التي قسمت استيفاء لحقه . ولوزارة العدل أن ترجع على كل مستحق بما يخصه من رسوم الشهر .

مادة ٩ - لكل طرف في اجراءات القسمة أن يظعن في القرارات الصادرة من لجان القسمة أمام محكمة الاستئناف المختصة طبقاً لقانون نظام القضاء خلال ستين يوماً من تاريخ اعلان قرار اللجنة المظنون فيه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتطبق في شأن هذا الطعن القواعد المقررة لنظر الطعون أمام محاكم الاستئناف في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الرسوم القضائية مع مراعاة ما تقضى به احكام هذا القانون .

مادة ١٠ - لا يترتب على رفع الطعن وقف القسمة أو اجراءات البيع ، وللمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ اجراءات البيع مؤقتاً ، اذا طلب ذلك في عريضة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، واذا تعلق الطعن بانصباء المتقاسمين في ثمن المبيع ، أودع الجزء المتنازع عليه خزانة محكمة الاستئناف الى أن تصدر حكمها في النزاع ، ويصرف باقى

التمن الى المستحقين كل بحسب نصيبه غير
المتنازع عليه ، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر
من محكمة الاستئناف .

مادة ١١ - يتبع في تسجيل الطعون ضد
قرارات القسمة والاحكام الصادرة في شأنها
احكام المواد ٥٦ وما بعدها من قانون التسجيل
المقارن المشار اليه .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يخالف احكام
هذا القانون .

مادة ١٣ - على وزيرى العدل والشباب
والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٠ صفر ١٣٩٣ هـ

الموافق ١٥ مارس ١٩٧٣ م

قرار مجلس الوزراء

بالاجراءات التي تتبع امام لجان قسمة

الاعيان التي انتهى فيها الوقف (١)

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ م بشأن الرسوم القضائية ،

وعلى قانون التسجيل العقاري الصادر في

٢ جمادى الثانية ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ م .

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠ م بالغاء الوقف على غير الخيرات ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل

قرر

اولا : في اجراءات اللجان

مادة ١ - يقدم طلب القسمة باسم رئيس اللجنة المختصة من اصل وصورة لدى مدير عبد الشركاء في الوقف والحارس عليه ، وذلك بايداعه امانة سر اللجنة او بارساله اليها بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول .

ويذكر في الطلب اسم الوقف والاعيان المطلوب قسمتها واسم الحارس على الوقف او من يتولى ادارة اعيانه واسماء الشركاء ومحلات اقامتهم بما فيهم طالب القسمة ، كما يتضمن الطلب مقدار حصة الطالب او حصة الخيرات المطلوب فرزها اذا كان الطالب ناظرا على وقف

خيري ويرفق بالطلب ما يكون تحت يد الطالب من مستندات او اوراق مؤيدة لطلبه .

مادة ٢ - تقيد الطلبات التي ترد الى اللجنة في سجل يعد لذلك بأرقام متسلسلة ، ويشتمل السجل على البيانات الاساسية التي يتضمنها الطلب وتاريخ تقديمه والاجراءات والقرارات التي تتخذ في شأنه أولا بأول .

مادة ٣ - يأمر رئيس اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب بتحديد جلسة لنظره امام اللجنة ، وعلى امانة السر ان تبلغ الحارس والشركاء بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بصورة من الطلب وتاريخ الجلسة التي تحدد لنظره ، وبالنسبة للشركاء الذين لا يعلم لهم محل اقامة ينشر في احدى الصحف اليومية قبل الجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل اعلان يذكر فيه اسم الوقف وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة التي تحددت لنظر الطلب امام اللجنة ، ويجوز بأمر رئيس اللجنة لصق اعلانات في الاماكن التي يراها صالحة لتنبيه اصحاب الشأن الى موعد الجلسة .

واللجنة ان تباشر اعمالها ولو تخلف اصحاب الشأن عن الحضور رغم اعلانهم على النحو السابق .

مادة ٤ - تقوم اللجنة بفحص طلبات القسمة وتحقيق جديتها ، وللجنة ان تكلف الحارس على الاعيان التي انتهى فيها الوقف او من يتولى ادارتها ان يقدم جميع الشهادات الصادرة بالوقف والمتضمنة الزيادة فيه او

الاستبلال والأحكام الصادرة في شأنه ، وبياناً بالاعيان المذكورة ومواقعها وبمستحقى الوقت ومحل إقامة كل منهم ونصبه في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م المشار إليه ، وما قد يكون قائماً من منازعات في شأن الوقف . ولكل ذى شأن أن يطلع على الأوراق المقدمة الى اللجنة ، وأن يطلب صوراً منها بعد سداد رسوم تقدر طبقاً لقانون الرسوم القضائية المشار إليه .

مادة ٥ - إذا قامت منازعة جدية حول صفة طالب القسمة كمستحق في الوقف أو ناظر على الوقف الخيري تأمر اللجنة برفض طلبه ، ويجوز لمن رفض طلبه أن يجدده إذا قدم من الأوراق ما يكفي لتأييد طلبه ما دامت القسمة لم تحصل أو أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة .

مادة ٦ - تندب اللجنة من تراه من الخبراء لتقييم المال الشائع وقسمته حصصاً ان كان يقبل القسمة عيناً دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته . وذلك ما لم يتفق الخصوم على خبير معين .

ويتبع في تقدير أتعاب الخبراء وأدائها الأحكام المقررة أمام المحاكم في هذا الشأن .

ثانياً : في إجراءات البيع بالمزاد العلنى

مادة ٧ - إذا كان العقار غير قابل للقسمة ، تصدر اللجنة بعد سماع أقوال أصحاب الشأن قراراً مسبباً بذلك وإجراء بيع العقار بالمزاد العلنى ، على أن يتضمن هذا القرار وصف العقار مع بيان موقعه ومساحته وحدوده

وأرقام القطع والحقوق العينية المرتبة لصالحه أو المترتبة عليه ان وجدت وذلك من واقع شهادة بحالة العقار من مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق ، كما تحدد اللجنة في قرارها موعد ومكان إجراء المزايدة .

مادة ٨ - تضع اللجنة قائمة بشروط البيع تتضمن بيانات العقار المشار إليها في المادة السابقة وشروط البيع والتمن الأساسى ، وتجزئة العقار الى صفقات اذا اقتضى الأمر ذلك والتمن الأساسى لكل صفقة وأسماء الشركاء وموطن كل منهم .

ويرفقاً بالقائمة شهادة عقارية صادرة من مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق تبين حالة العقار ، ولكل شخص أن يطلع على قائمة شروط البيع ومرفقاتها بأمانة سر اللجنة المختصة .

مادة ٩ - تمن أمانة سر اللجنة المختصة عن البيع قبل اليوم المحدد لإجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ولا تقل عن خمسة عشر يوماً ويكون الاعلان والنشر في صحيفة يومية أو أكثر ، وبالصاق نشرات في الأماكن التى يراها رئيس اللجنة صالحة لتنبيه الراغبين في الشراء ومتضمنة نشرة البيع بيان العقار والتمن الأساسى وموعد ومكان إجراء المزايدة ، كما يوضح بها أن من أراد الحصول على معلومات أكثر فعليه أن يرجع في ذلك الى أمانة سر اللجنة .

مادة ١٠ - تبدأ المزايدة بالمناذاة على الثمن ومصاريف إجراءات البيع التى تقدرها اللجنة ، وإذا لم يتقدم مشتر يوجب البيع مع تنقيص الثمن الأساسى بما لا يزيد على العشر ، أو بنفس

التمن الأساسى حسبما تراه اللجنة ، وتحدد جلسة ثانية لاجراء المزايدة ، ويعلن عن البيع طبقا للاجراءات المبينة فى المادة السابقة ، ويعاد ذلك مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال ذلك الى أن يتم ارساء المزايدة .

مادة ١١ - تقرر اللجنة فى الجلسة فورا بارساء المزايدة على من تقدم بأكثر عرض ، ويعتبر العرض الذى لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق منها للمزايدة .

مادة ١٢ - يصبح قرار ارساء المزايدة نهائيا بمضى سبعة أيام من تاريخ صدوره دون أن يقدم الى امانة سر اللجنة تقرير بالزيادة فى التمن بما لا يقل عن العشر ويودع خمس التمن الجديد .

فاذا حصل التقرير والايداع فى الميزان ابلغ بذلك الراسى عليه المزايدة والشركاء وتمتد اجراءات البيع وفقا لما ورد بهذا القرار ، على أنه لا تجوز الزيادة بالعشر على التمن الذى رسا به البيع الثانى .

مادة ١٣ - يجب على من يرسو عليه المزايدة أن يودع حال انعقاد الجلسة عشر التمن الذى رسا به المزايدة والمصاريف ورسوم التسجيل أو يقدم أوراقا مالية أو خطابا من احد المصارف المعتمدة لضمان الوفاء بهذه المبالغ والا أعيد البيع فورا على مسئوليته اذا نقص التمن عن القيمة التى رسا بها المزايدة عليه .

مادة ١٤ - يجب على من يرسو عليه المزايدة أن يودع باقى التمن خزانة المحكمة الابتدائية التى يوجد بها مقر اللجنة خلال شهر من صيرورة

البيع نهائيا الا اذا كان شريكا فى العقار وأعتقه اللجنة من ايداع باقى التمن كله أو بعضه .
واذا تخلف عن الوفاء بباقى التمن فى هذا الموعد يأمر رئيس اللجنة بتحديد جلسة لاعادة بيع العقار على مسئوليته ، ويعلن عن اعادة البيع وتتم المزايدة وفقا لاحكام هذا القرار مع اخطار المشتري المتخلف بتاريخ ومكان جلسة اعادة البيع ، ويلتزم المشتري المذكور بما ينقص من ثمن العقار وبالمصاريف الاضافية ولا حق له فيما يزيد من ثمن العقار ويكون ذلك للشركاء اصحاب العقار .

مادة ١٥ - يجوز للرأسى عليه المزايدة أن يقرر قبل انقضاء الثلاثة أيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بتوكيل عن شخص معين اذا وافقه على ذلك الموكل .

مادة ١٦ - يصدر قرار اللجنة بأرساء المزايدة متضمنا صورة من قرار اجراء البيع لعدم قابلية العقار للقسم ولا تسلم صورة القرار للرأسى عليه المزايدة الا بعد ايداعه كامل التمن والوفاء بسائر شروط البيع وانقضاء موعد زيادة العشر .

وتقوم امانة سر اللجنة بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل قرار مرسى المزايدة خلال الشهر التالى لأداء باقى التمن ، ويترتب على التسجيل منع الرأسى عليه المزايدة سند الملكية المشار اليه فى قانون التسجيل العقارى .

مادة ١٧ - يتبع فى باقى اجراءات البيع احكام قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القرار .

ثالثا : احكام عامة

مادة ١٨ - يجوز لأصحاب الشأن أن يترافعوا أمام اللجنة دون الاستعانة بمحام ما لم تأمر اللجنة بغير ذلك .

مادة ١٩ - للجنة أن تطلب من الجهات الحكومية المختصة ما يكون لديها من بيانات تفيد في انجاز اعمال اللجنة وعلى الجهات المذكورة أن تقدم ما يطلب منها من بيانات أو خبرة في اقرب وقت مستطاع .

وللجنة على وجه الخصوص أن تطلب من مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق ما يلزم لعملها من شهادات أو خلاصات بما هو وارد في الدفاتر والسجلات العقارية وما يتعلق بذلك من صور الخرائط والوثائق المرفقة بملفات تحقيق الملكية والملفات العقارية ، كما للجنة أن تكلف المصلحة المذكورة بالقيام بما تراه لازما من الاعمال الفنية والمساحية اللازمة للاعيان موضوع طلب القسمة .

مادة ٢٠ - يكون لكل لجنة امانة سر تشغل من عدد كاف من الموظفين ينتدبهم وزير العدل ، ويجب أن يحضر في الجلسات وفي جميع اجراءات الاثبات أحد هؤلاء الموظفين يتولى تحرير المحضر والتوقيع عليه مع رئيس اللجنة .

مادة ٢١ - كل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ يكون بواسطة الموظف المختص بأمانة سر اللجنة وبطريق البريد المسجل المصحوب بعلم الوصول ما لم يرد في هذا القرار غير ذلك .

مادة ٢٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ

الموافق : ٢٩ مايو ١٩٧٣ م

قرار وزير العدل

رقم ٣٦٠ لسنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

باجراءات شهر الغاء الوقف على غير الخيرات

وزير العدل ،

بعد الاطلاع على قانون التسجيل العقاري الصادر في ٢ جمادى الثانية ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ م والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م بالغاء الوقف على غير الخيرات .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٩ مايو ١٩٧٣ م بالاجراءات التي تتبع أمام لجان قسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف .

وعلى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م بتشكيل لجان قسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف ،

وبناء على ما عرضه مدير عام ادارة التسجيل العقاري .

قـسـر

مادة ١ - يقدم طلب شهر الغاء الوقف على غير الخيرات الى ادارة أو مكتب التسجيل العقاري الذي تقع العقارات التي انتهى فيها الوقف في دائرة اختصاصه وذلك من أصل وصور بقدر عدد العقارات المشار اليها .

ويجب أن يكون الطلب موقعا عليه من المستحق أو من يقوم مقامه ، وأن يشتمل على اسم الواقف واسماء المستحقين الآخرين ومقدار

نصيب كل منهم ، وكذلك أسماء المستحقين الذين تلقى عنهم المستحق الأخير حقه في الوقف مع ذكر تاريخ وفاتهم وتاريخ إيلولة الاستحقاق إليه والبيانات المتعلقة بالعقارات .

مادة ٢ - يتبع بالنسبة لعقارات الأوقاف المقيدة في سجلات الأوقاف ما يلي :

أولا : يذكر في الطلب المبين في المادة السابقة البيانات الخاصة بـ قيد الوقف في سجلات الأوقاف .

ثانيا : يرفق أصحاب الشأن بالطلب المستندات التي تبين المستحقين لعقارات الوقف وكيفية توزيع غلة هذه العقارات بينهم وحالة العقارات وذلك في ٢٦ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٨ أبريل ١٩٧٣ م تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م المشار إليه .

ثالثا : يقيد الطلب في السجلات المعدة لذلك طبقا للأوضاع المبينة في قانون التسجيل العقاري وتستكمل بيانات سجلات الأوقاف بما يثبت لدى الإدارة أو المكتب من البيانات المذكورة في البند (ثانيا) .

رابعا : تسجل العقارات التي انتهت فيها الوقف في السجلات العقارية بأسماء المستحقين في الوقف في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م المشار إليه ، وذلك على الوجه المبين في قانون التسجيل العقاري .

مادة ٣ - بالنسبة لعقارات الأوقاف الغير مقيدة بالسجلات ، يعتبر الطلب المقدم عنها طلبا لتحقيق ملكيتها ويتبع في شأنه ما يلي :

أولا : يبين في الطلب - بالإضافة الى ما جاء بالمادة الأولى من هذا القرار - البيانات الأخرى الواردة في المادة ١٣ من قانون التسجيل العقاري كما يرفق بالطلب الوثائق والأوراق المطلوبة بالمادتين ١٧ ، ١٨ من القانون المذكور .

ثانيا : يقيد الطلب في سجلات المصلحة المعدة لذلك .

ثالثا : تمضي المصلحة في إجراءات تحقيق الملكية طبقا لأحكام قانون التسجيل العقاري .

رابعا : يصدر القرار بالتسجيل بعد انتهاء إجراءات تحقيق الملكية بأسماء المستحقين في الوقف ، وينفذ على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٤ - يجب على كل صاحب شأن أن يتخذ إجراءات شهر الغاء الوقف على غير الخيرات طبقا لهذا القرار قبل تقديم طلب قسمة الأعيان التي تنتهي فيها الوقف الى اللجنة المختصة بذلك والمشكلة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ م المشار إليه ، وبالنسبة لطلبات القسمة التي قدمت قبل العمل بهذا القرار تكلف اللجان أصحاب الشأن باتخاذ اللازم نحو شهر حقوقهم في العقارات التي انتهت فيها الوقف .

وتقوم اللجنة بالقسمة بعد تمام إجراءات التسجيل على النحو المبين بقانون التسجيل العقاري وهذا القرار .

واستثناء من ذلك يجوز أن تقوم اللجنة بفرز حصص الخيرات قبل تمام إجراءات التسجيل اذا كان الواقف قد اشترط في وقفه خيرات او مرتبات دائمة مع صرف باقى الربح

الى غير جهات البر ولم تكن حصة الخيرات
معينة على وجه التحديد على أن تستعين
اللجنة بإدارة أو مكتب التسجيل العقاري
المختص في القيام بالأعمال الفنية والمساحية
اللازمة .

كما تقدم الإدارة أو المكتب للجنة نتائج
أعمال تحقيق ملكية الأعيان التي انتهى فيها

الوقف في المرحلة السابقة على التسجيل .
وتقوم الإدارة أو المكتب بقيد حصة الخيرات
المفرزة في سجلات الأوقاف العامة . .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
صدر في ٧ شعبان ١٣٩٣ هـ
الموافق ٤ سبتمبر ١٩٧٣ م

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن حماية حق النساء في الارث (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون
الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدواناه :

مادة ١ - يكون ميراث النساء وتعيين انصبتهن
طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية .

مادة ٢ - لا يجوز الامتناع عن اداء ما تستحقه
المرأة من نصيب في الميراث .

ويقصد بالامتناع عدم تسليم المرأة نصيبها
في الميراث أو الحيلولة دون انتفاعها به أو تصرفها
فيه أو حبس غلته عنها أو عدم تمكينها من
مباشرة ما للمالك من حقوق أخرى على ملكه كل
ذلك بشرط ان يكون استحقاق المرأة ثابتا سواء
بالاقرار به أو بصدور حكم نهائي من جهة
مختصة .

مادة ٣ - اذا نازع واضع اليد على التركة
في حق المرأة في الميراث أو نصيبها فيه وجب
عليه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ مطالبة المرأة
بحقها في الميراث بطلب على يد محضر ان يحضر
الى المحكمة المختصة للفصل في النزاع فاذا مضت
هذه المدة اعتبر مقرا بحقها في الميراث وبنصيبها
فيه .

مادة ٤ - كل ميراث استحق لاية امرأة في
الفترة من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى العمل
بهذا القانون يجب اداؤه اليها خلال ثلاثة اشهر
من تاريخ العمل به اذا كان الميراث غير متنازع
فيه ، اما اذا كان متنازعا فيه فيسرى عليه حكم
المادة ٣ من هذا القانون .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب
عليها بالحبس مع الحكم بأداء ما تستحقه المرأة
من ميراث .

مادة ٦ - تنقضى الدعوة العمومية عن الجرائم
التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون اذا ادى
المتهم نصيب المرأة في الميراث قبل صدور حكم
نهائي في الدعوى .

مادة ٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر السلام العامة بطبرق في ١٠
رمضان سنة ١٣٧٨ هـ .

الموافق ١٩ مارس ١٩٥٩ م .

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ م (٢) بشأن تيسير الحصول على النفقات الشرعية

(راجع : اجراءات)

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

في شأن
كفالة بعض حقوق المرأة في الزواج والتطليق
للاضرار والخلع (٣)

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر
في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر
١٩٦٩ م ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ م باصدار
قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون اجراءات المحاكم الشرعية الصادر
في ٤ جمادى الاولى ١٣٧٨ هـ الموافق ١٥ نوفمبر
١٩٥٨ م والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ
٩ رمضان ١٣٩١ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ م
بانشاء لجنة عليا ولجان فرعية لمراجعة القوانين
وتعديلها بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية ،

(١) الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٠ - بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤ في ١٩٧٢/١/٢٣ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٦١ - بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ .

وعلى ما انتهت اليه اللجنة العليا المشار اليها ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدار القانون الآتى

الفصل الأول

فى أهلية الزواج والولاية فيه

مادة ١ - يشترط فى أهلية الزواج البلوغ ، ويقع باطلا زواج الصغير والصغير قبل البلوغ . ومع ذلك لايجوز مباشرة عقدزواج ولاالمصادقة عليه مالم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة هجرية وقت العقد او المصادقة عليه ، مالم تأذن المحكمة بذلك لضرورة تقدرها .

ولا تسمع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة أو الزوج تقل عن السن المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وقت رفع الدعوى .

مادة ٢ - لا يجوز للولى أن يجبر المولى عليه على الزواج .

ويشترط لعقد الزواج اجتماع رأى الولى والمولى عليه ، فاذا بوشر العقد برضا الولى صح العقد واذا انفرد احدهما بالعقد قبل رضا الآخر كان موقوفا على اجازته .

مادة ٣ - اذا منع الولى صاحب الحق ، المولى عليه من الزواج بمن يرضاه لنفسه زوجا ، كان له ان يرفع الأمر الى المحكمة لتأذن بالزواج اذا تبين لها مناسبة ذلك .

ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا تعدد الاولياء وعضلوا جميعا المولى عليه أو اختلفوا .

الفصل الثانى

فى التطبيق للاضرار

مادة ٤ - اذا ادعى أحد الزوجين اضرار الآخر به ضررا لا يستطاع معه دوام العشرة قبل الدخول أو بعده ، يجوز له ان يطلب من المحكمة التفريق بينهما .

وتعقد المحكمة جلسة سرية للاصلاح بين الزوجين فاذا تعذر عليها ذلك عينت حكيمين للتوفيق أو التفريق بينهما وفقا لاحكام المواد التالية :

مادة ٥ - يشترط فى الحكمين المشار اليهما فى المادة السابقة أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين ان أمكن والا فمن غيرهم وان يكونا ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الاصلاح بينهما . ويحلف الحكمان يمينا أمام المحكمة أن يقوموا بمهمتهما بعدل وأمانة .

مادة ٦ - تحدد المحكمة للحكمين تاريخ بدء وانتهاء مهمتهما بما لا يجاوز شهرا ، وتخطرهما والخصوم بذلك .

وللمحكمة ان تعطى للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لانهاء مهمتهما ، فاذا لم يقدموا تقريرهما خلالها عينت غيرهما .

مادة ٧ - على الحكمين ان يتعرفا اسباب الشقاق بين الزوجين ، وان يبذلا جهدهما فى الاصلاح بينهما بأية طريقة ممكنة ، وعليهما السير فى مهمتهما ولو أمتنع أحد الزوجين عن حضور مجلسهما متى تم اخطاره بذلك .

الفصل الثالث

الخلع

مادة ١٢ - الخلع هو تطليق الزوجة لقاء عوض بلفظ الخلع أو الطلاق أو ما في معناهما كالمبارأة .

مادة ١٣ - (أ) يشترط لصحة المخالعة ان يكون كل من الزوجين مستوفيا مايتعلق به من شرائط ايقاع الطلاق .

(ب) اذا كان احدا الزوجين المتخالعين دون سن الرشد لا تنفذ مخالعته الا بموافقة ولى المال ابا أو جدا فاذا كان ولى المال غيرهما يشترط مع ذلك موافقة القاضى .

مادة ١٤ - (أ) لكل من الطرفين الرجوع عن ايجابه فى المخالعة قبل قبول الآخر .

(ب) فاذا كان الرفض من جانب الزوج تعنتا وخيف الا يقيما حدود الله حكم القاضى بالمخالعة مقابل بدل مناسب .

مادة ١٥ - يجب البديل المتفق عليه أو المقضى به فى الخلع ، ولا يسقط بالخلع شىء لم يجعل بدلا فيه .

مادة ١٦ - (أ) اذا اشترط فى الخلع ان تقوم الام المخالعة بارضاع الولد أو حضائته دون أجر أو بالانفاق عليه مدة معلومة فلم تقم بما التزمت به ، كان للاب ان يرجع عليها بما يعدل نفقة الولد أو أجرة حضائته أو رضاعه .

(ب) واذا كانت الأم معسرة يجبر الأب على نفقة الولد وتكون دينا له على الأم .

(ج) واذا ماتت هي أو الولد خلال المدة المعينة رجع الأب بما يصيب المدة الباقية فى مال الأم أو فى تركتها ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٨ - اذا عجز الحكمان عن الاصلاح بين الزوجين وكانت الاساءة كلها من الزوج ، وكانت الزوجة أو الزوجان معا قد طلبا التفريق قرر الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشىء من حقوق الزوجية المترتبة على الزواج والطلاق ، اما اذا كان الزوج وحده هو طالب التفريق اقترحا رفض الدعوى .

مادة ٩ - اذا عجز الحكمان عن الاصلاح بين الزوجين ، وكانت الاساءة كلها من جانب الزوجة قررا التفريق نظير بدل مناسب تدفعه الزوجة . واذا كانت الاساءة مشتركة قررا التفريق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الاساءة ، فان جهل الحال ، ولم يعرف المسمى منهما قرر الحكمان التفريق بينهما دون بدل ان كانت الزوجة أو الزوجان معا قد طلبا التفريق فان كان الزوج وحده هو الطالب اقترحا رفض دعواه .

مادة ١٠ - على الحكمين ان يرفعا الى المحكمة ما يقررانه مع الاسباب المؤيدة لذلك وعلى المحكمة ان تحكم بمقتضاه .

مادة ١١ - ١ - اذا اختلف الحكمان عينت المحكمة حكما ثالثا معهما تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة (٥) .

٢ - فاذا اتفقوا أو اتفقت اغليبيتهم على قرار حكمت المحكمة بمقتضاه .

٣ - واذا استمر الخلاف بينهم سارت المحكمة فى الالاثبات ، فان كانت الزوجة هي الطالبة وثبتت الدعوى حكم بالتطليق بطلقة بائنة ، وان عجزت الزوجة عن الالاثبات حكم برفض الدعوى .

٤ - اما اذا كان الزوج هو طالب التفريق وثبتت دعواه أمرته المحكمة بالتطليق فان امتنع حكمت بالتطليق وحكمت فى الحالين بسقوط مؤخر الصداق ونفقة العدة ومتجمد النفقة السابقة ، وان لم تثبت الدعوى حكم برفضها .

مادة ١٧ - (أ) اذا اشترط الرجل في المخالعة امساك الولد عنده مدة الحضانة صحت المخالعة وكان لحضانته اخذه منه ، ويلزم أبوه بنفقته وأجرة حضانته .

(ب) واذا اشترط ان تمسكه الأم مدة معينة بعد أقصى سن للحضانة صح الخلع أيضا وكان لأبيه ضمه اليه .

مادة ١٨ - لا يجزى التقاص بين نفقة ابولد المستحقة على أبيه ودين الأب على الأم الحاضنة .

مادة ١٩ - يصح خلع المريضة مرض الموت ، ويعتبر البذل عند عدم اجازة الورثة من ثلث مالها فان ماتت وهي في العدة أو بعد انقضائها فلمخالعها الأقل من بدل الخلع ومن ثلث المال وان برئت من مرضها أو أجاز الورثة فله جميع البذل المسمى .

مادة ١٩ - مكررا (أ) - في جميع الاحوال التي يتقرر فيها الخلع أو التطليق للاضرار يجوز ان يكون أداء البذل مؤجلا الى ميسره اذا تحققت المحكمة من عسر الزوجه وكان رفض الزوج تأجيل البذل تعنتا . (١)

مادة ١٩ - مكررا (ب) - لا يمنع صدور حكم بطاعة الزوجة أو اسقاط نفقتها أو نشوزها من طلب التفريق وفقا لاحكام هذا القانون (٢) .

مادة ٢٠ - يلغى كل نص مخالف لاحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢ ذى القعدة ١٣٩٢ هـ
الموافق ٧ ديسمبر ١٩٧٢ م

(١) ، (٢) اضيفت هاتان المادتان بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م الصادر في ١٨ مارس ١٩٧٣ ، وقد نص على العمل به من تاريخ نشره - الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٦ ابريل ١٩٧٣ .

مرسوم ملكي

باللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء (١) (٢)

نحن الرئيس الأول ملك المملكة الليبية

بعد الاطلاع على المواد من ١٤ الى ٢١ من المرسوم
بقانون الصادر في ٢٩ أكتوبر ١٩٦١ بشأن جامعة
السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية ،

وعلى قرار المجلس الأعلى للجامعة الصادر
بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٦٢ ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء
وموافقه رأي المجلس المذكور ،

رسمنا بما هو آت

الباب الأول

في أعمال الهيئة واجراءات انعقادها

مادة ١ - يدعو شيخ الجامعة هيئة كبار العلماء
للاجتماع كلما رأى لزوما لذلك ، ويجب دعوتها
في اواخر كل سنة دراسية لتقرير ما تراه من
اعمال الوعظ والارشاد وشؤون الفتوى وخطبة
الاعمال العلمية التي يقوم بها كل واحد من
اعضاؤها في السنة الدراسية التالية وتوزيعها عليهم
على حسب اختصاصهم مع تحديد نوع العمل
ومقداره .

مادة ٢ - لا يجوز للهيئة اثناء انعقادها ان
تنظر فيما عدا ما عرضه عليها الرئيس ولا يعتبر
اجتماعها صحيحا الا اذا حضره الرئيس فان منعه
مانع من الحضور قام مقامه في رئاسة الجلسة اكبر
الاعضاء سنا ، ولا يكون اجتماعها صحيحا الا
بحضور نصف عدد الاعضاء على الأقل ، وتكون
قراراتها صحيحة بأغلبية الآراء فان تساوت
رجح الرأي الذي منه الرئيس ،

مادة ٣ - ١ - تقوم هيئة كبار العلماء بأعمال
علمية بالإضافة الى ما نصت عليه المادة ١٦ من
قانون الجامعة وتكون على نوعين :

(أ) تدريس يعنى فيه بتربية الملكات ومعرفة
طرق استنباط الاحكام من أدلتها وتحقيق المسائل
العلمية .

(ب) القيام بابحاث علمية في الموضوعات
العامة في المواد المذكورة تنشر في شكل رسائل .

٢ - وتكون فتاوى الهيئة مفصلة الوقائع
مسببة جامعة ، ويكون الوعظ والارشاد في
الموضوعات التي تقوم النفس وتهذبها .

مادة ٤ - تختار هيئة كبار العلماء الكتب
وموضوعات الابحاث وتحدد الاوقات التي تلائم
الاعضاء .

مادة ٥ - تختص هيئة كبار العلماء بالنظر في
جميع المسائل التي تتعلق باعضائها ونظام العمل
فيها بما لا يخالف قانون الجامعة أو نصوص هذه
اللائحة .

مادة ٦ - يخصص لأعمال الهيئة عدد كاف من
الموظفين ويقوم احدهم بتسجيل القرارات الخاصة
بها في سجل خاص .

مادة ٧ - تكون مكافأة عضو الهيئة مائة جنيه
ليبي شهريا وتكون المكافأة مائتا جنيه ليبي
شهريا بالنسبة الى الاعضاء الذين لا يشغلون
وظائف أو مناصب عامة .

وتستحق المكافأة للعضو من تاريخ صدور
الأمر بتعيينه ، ويجوز الجمع بين هذه المكافأة وبين
المرتبات أو المعاشات أو المكافآت الأخرى .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ في ٨ يونيو سنة ١٩٦٧ .

(٢) أيدت الهيئة لمقتى الجمهورية بموجب المادة (٥) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٥/١١/١٩٧٠
بشأن إلغاء قانون انشاء الجامعة الإسلامية (الجريدة الرسمية - العدد ٣ في ٢٣/١/١٩٧٢) .

الباب الثاني

في اجراء المحاكمة

مادة ٨ - تكون محاكمة أعضاء هيئة كبار العلماء سرية وذلك عن الاعمال المشار اليها بالمادة ١٨ من القانون وللهيئة ايقاف العضو المتهم عن اعماله قبل احالته الى التحقيق او اثناءه ان رأت أن المصلحة تتطلب ذلك .

مادة ٩ - يعلن العضو بالتهمة المنسوبة اليه قبل الجلسة المحددة لمحاكمته بأسبوع على الأقل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويشتمل الاعلان على بيان المخالفات والأدلة المثبتة لها بايجاز ، فاذا كان العضو موظفا عاما أرسل الاعلان اليه بواسطة رئيس الجهة التابع لها .

أما اذا كان العضو يقيم مؤقتا خارج ليبيا وكان محله معروفا فيرسل الاعلان لوزارة الخارجية لتتولى اعلانه بالطرق الدبلوماسية مع مراعاة المواعيد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ١٠ - للعضو الذي اعلن بالحضور حق الاطلاع على اوراق التحقيق ونقل صورة منها على نفقته وله ان يدافع عن نفسه كتابة أو شفاها أو بواسطة أحد العلماء أو المحامين .

مادة ١١ - للهيئة ان تستوفي من نقط التحقيق ما ترى ضرورة استيفائه توصلا للحقيقة ولها ان تسمع من ترى ضرورة لسماع اقوالهم .

مادة ١٢ - تصدر الهيئة قرارها بعد المداولة ويجب أن يكون قرارها مسببا .

مادة ١٣ - اذا غاب العضو فتؤجل المحاكمة لاعادة اعلانه ، على انه تجوز محاكمته غايبا اذا تحققت الهيئة من صحة اعلانه ومن عدم وجود عذر مقبول لتخلفه ، وبعد اتاحة الفرصة له لتقديم دفاعه .

مادة ١٤ - يثبت علم العضو بالقرار اذا صدر في مواجهته أو مواجهة وكيله أو اذا بلغ اليه بكتاب يرسله اليه شيخ الجامعة مصحوبا بعلم الوصول ويبلغ هذا القرار الى رئيس الجهة التي للعضو صلة بها .

مادة ١٥ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر دار السلام العامة بطبرق في

١٣ صفر ١٣٨٧ هـ .

الموافق ٢٣ مايو ١٩٦٧ م

قرار وزير العدل

رقم ٤٦ / ١٣٩١ هـ

بشأن لائحة المأذونين (١)

وزير العدل ،

بعد الاطلاع على المادة ٢٣٠ من قانون اجراءات المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ م ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الأحوال المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ جمادى الثانية ١٣٩٠ هـ الموافق ١٨ أغسطس ١٩٧٠ م بشأن بعض الأحكام الخاصة بتعيين المأذونين ،

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢٠ جمادى الثانية ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٧٠ م بشأن شروط تعيين المأذونين والقرارات المعدلة له ،

قرر

الباب الأول

فى تعيين المأذونين وتنظيم شئونهم

مادة ١ - يجرى تعيين المأذونين وتنظيم شئونهم وأعمالهم وفقاً للأحكام الواردة فى هذه اللائحة .

مادة ٢ - ينوب المأذون عن القاضى فى توثيق عقود الزواج والتصديق عليه وإقرارات الطلاق والمراجعة الخاصة بالمسلمين .

مادة ٣ - يكون لكل مديرية مأذون أو أكثر . ويجوز فى حالة تعدد المأذونين فى مديرية واحدة أن يحدد رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية دائرة اختصاص كل منهم .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل اختصاص المأذون أكثر من مديرية واحدة :

مادة ٤ - كلما دعت الحاجة الى تعيين مأذونين يتم الاعلان عن ذلك فى المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وجهات الادارة المحلية بالمنطقة المراد تعيينهم فيها ويشمل الاعلان دائرة عمل المأذون وموعد تقديم الطلبات ، والأوراق اللازمة لتقديمها ، كما يشمل زمان الامتحان ومكانه ومواده وذلك بالنسبة لغير المعفين من الامتحان .

مادة ٥ - يشترط فيمن يعين مأذوناً :

١ - أن يكون ليبيا بالغا من العمر ثلاثين سنة ميلادية ، على أنه يجوز التجاوز عن ذلك فى حالة وجود مرشح واحد فى المنطقة بشرط ألا تقل سنه عن ٢١ سنة .

٢ - أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنابة أو فى جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - ألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبى ماس بالشرف ، أو صدر ضده قرار بالعزل وفقاً لحكم المادة ١٦ من هذه اللائحة ، ما لم يكن قد مضى على ذلك القرار خمس سنوات .

٥ - أن يكون حسن السيرة محمود السمعة .

٦ - أن تثبت لياقته الصحية للقيام بعمله .

٧ - أن يجتاز بنجاح الامتحان المقرر للمأذونين

ما لم يكن معفى منه بمقتضى أحكام هذه اللائحة .

مادة ٦ - يؤدي المرشح للتعين امتحانا في أحكام الزواج والطلاق ونظام المأذونين وواجباتهم والرسوم المتعلقة بعملهم ، ويكون الامتحان تحريريا وشفويا . على أنه يجوز للوزير أن يقرر الاستغناء عن الامتحان الشفوي اذا وجد مقتضى لذلك .

وتضع الوزارة أسئلة الامتحان التحريري وتولى اجراءه وتصحيح الأوراق وعلان النتيجة على أنه يجوز أن تكلف الوزارة بهذه الأعمال كلها أو بعضها لجنة تشكل في دائرة كل محكمة ابتدائية شرعية من رئيس المحكمة وأحد قضاتها تختاره الجمعية العمومية وعضو ثالث تختاره الوزارة .

وتكون النهاية العظمى للدرجات فيه . ٥ .
درجة توزع على النحو الآتي :

٤ . درجة لأحكام الزواج والطلاق ، ونظام المأذونين وواجباتهم والرسوم المتعلقة بعملهم .
١ . درجات لقواعد اللغة العربية والخط والتنسيق .

ويجرى امتحان شفوي ويشمل اختبارا شخصا ، وتكون النهاية العظمى للدرجات فيه . ٥ . درجة .

ولا يعد ناجحا الا من حصل في كل امتحان على نصف النهاية العظمى على الأقل .

ولا يعتد بالنجاح في امتحانات المأذونين السابقة على العمل بهذه اللائحة .

مادة ٧ - يعفى من الامتحان التحريري والشفوي الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية من أحد المعاهد الدينية في الجمهورية

العربية الليبية أو شهادة معادلة لها من أحد المعاهد الدينية الأخرى المعترف بها أو على شهادة أعلى منها .

مادة ٨ - ١ - يرتب المرشحون الذين تتوفر فيهم شروط التعيين في كل منطقة على حدة في كشف واحد بحيث تكون الأسبقية للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه في المادة (٧) مع ترتيبهم بحسب مؤهلاتهم ثم الناجحين في الامتحان بحسب ترتيب نجاحهم ، فان تساوى المؤهل أو تساوت درجات الامتحان تقدم الأكبر سنا .

٢ - وعند التعيين يفضل من بين المرشحين المذكورين المتفرغ لأعمال المأذونية ، فاذا لم يكن من بين المرشحين متفرغ ، أو كان بينهم أكثر من متفرغ واحد فتكون الأفضلية حسب الترتيب الوارد في كشف المرشحين .

مادة ٩ - يؤدي المأذون امام رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة - قبل مباشرة عمله يمينا بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أقوم بتوثيق عقود الزواج والتصديق عليه وقرارات الطلاق والمراجعة وفقا للأحكام الشرعية المعمول بها ، وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق » . .

ويثبت أداء اليمين في محضر يوقعه رئيس المحكمة والمأذون ، ويبلغ بذلك قسم المأذونين بإدارة المحاكم والنيابات .

مادة ١٠ - يتقاضى المأذون لقاء عمله مكافأة شهرية مقدارها ثلاثون جنيها ، وتستحق المكافأة من تاريخ أداء اليمين .

مادة ١١ - يجوز الجمع بين وظيفة المأذون وبين أى عمل آخر متى كان لا يمنع المأذون من أداء واجباته ولا يتعارض مع أعمال المأذونية ، على أنه إذا كان المأذون يشغل وظيفة أو عملاً بمرتب أو أجر أو مكافأة في الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، فلا يستحق المكافأة المنصوص عليها في المادة (١٠) فإذا كان المأذون يشغل وظيفة أو عملاً على نحو ما ذكر ثم انتهت خدمته بها فيستحق المكافأة المذكورة من تاريخ انتهاء الخدمة .

مادة ١٢ - يشرف القاضى الشرعى على المأذونين الذين يعملون في دائرة اختصاصه وله أن يقدم الى رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التابع لها ما يراه من ملاحظات على أعمال هؤلاء المأذونين ، ويتولى رئيس المحكمة ابلاغ ادارة المحاكم والنيابات بهذه الملاحظات مشفوعة برأيه فيها .

وتتولى كل محكمة ابتدائية شرعية قيد اسماء المأذونين الذين يعملون في دائرة اختصاصها في سجل خاص بذلك يعد وفقا للنموذج رقم ٤ المرافق .

مادة ١٣ - تتولى ادارة المحاكم والنيابات شئون المأذونين وفقا لاحكام هذه اللائحة .
ويقوم قسم المأذونين بها باعداد سجل خاص تدون فيه اسماء المأذونين بدائرة كل محكمة ابتدائية شرعية ودوائر اختصاصهم ، كما يعد ملفا خاصا لكل مأذون تودع فيه مسوغات تعيينه والقرارات الصادرة في شأنه وأوراق التحقيقات التى تجرى معه ، وغير ذلك من الأوراق والتقارير المتعلقة بعمله وسلوكه .

مادة ١٤ - على المأذون ان يتخذ له مقرا في المنطقة التى يعمل فيها ، ويجوز أن يسمح له بالتغيب مدة أو مدد لا تجاوز شهرا في السنة اذا وجدت أسباب تقتضى ذلك كما يجوز الاذن له بالتغيب لاداء فريضة الحج لمدة لا تجاوز خمسة وعشرين يوما على أن لا ينتفع بهذه الميزة الا مرة واحدة طوال مدة عمله .

ويصدر بالموافقة على التغيب قرار من مدير ادارة المحاكم والنيابات اذا جاوزت مدة الغياب اسبوعا ، وقرار من رئيس المحكمة مأذونا من منطقة قريية ليحل محل لفائب الى حين عودته .

ويستحق المأذون المكافأة المقررة له خلال المدة التى سمح له بالتغيب فيها ويحرم منها اذا غاب دون اذن أو جاوز غيابه المدة المذكورة
مادة ١٥ - يجوز نقل المأذون من جهة الى أخرى بناء على طلبه أو بموافقته ، ويتم النقل بقرار من وزير العدل بعد اخذ رأى رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التابع لها المأذون .

مادة ١٦ - يلتزم المأذون بمراعاة احكام هذه اللائحة واحكام التعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة العدل ، فاذا خالف شيئا من ذلك وأهمل أو قصر في أداء واجباته ، أو اتى أفعالا تتنافى مع حسن السلوك أو لا تتفق مع كرامة عمله ، فتوقع عليه احدى العقوبات التأديبية الآتية بالقرارات من وزير العدل :

١ - الإنذار .

٢ - الحرمان من المكافأة لمدة لا تجاوز

شهر .

٣ - الوقف مع الحرمان من المكافأة مدة لا تجاوز ستة أشهر .

٤ - العزل .

ويحق لرئيس المحكمة الابتدائية الشرعية توقيع عقوبة الانذار أو الحرمان من المكافأة لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما .

ويكون توقيع العقوبات التأديبية بناء على تحقيق يجرى فيه سماع أقوال المأذون وتحقيق دفاعه .

مادة ١٧ - يجوز وقف المأذون عن عمله بصفة مؤقتة إذا كان ثمة تحقيق جنائى أو ادارى يجرى معه أو كان محالا الى المحاكمة . ويصدر بالوقف قرار من وزير العدل أو رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية . ويحدد القرار مدة الوقف . على أنه لا يجوز الوقف لمدة تجاوز أسبوعا الا بموافقة الوزير .

وتصرف للمأذون نصف المكافأة عن مدة الوقف وإذا انتهى الأمر بعدم ادانته فيصرف له النصف الآخر .

مادة ١٨ - فى حالة خلو وظيفة المأذون أو قيام مانع لديه أو وقفه عن العمل أو غيابه ولو بدون إذن يندب رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أحد المأذونين من منطقة قريبة للقيام بعمل المأذون الى حين زوال السبب الذى تم التدب من اجله ، ويبلغ وزير العدل بقرار التدب بمجرد صدوره ولا يجوز أن تزيد مدة التدب على ثلاثة اشهر إلا باذن من الوزير .

مادة ١٩ - تنهى خدمة المأذون فى حالة الحكم عليه فى جنابة أو فى جنحة مخلة بالشرف ، وفى حالة فقد الجنسية الليبية أو نقص الاهلية ، أو فقد اللياقة الصحية ، كما يجوز إنهاء خدمته بناء على طلبه .

ويصدر بشأن الإنهاء قرار من وزير العدل .

الباب الثانى

فى الاجراءات والنماذج الخاصة بتوثيق

الزواج والطلاق

مادة ٢٠ - يجرى توثيق عقود الزواج والتصادق عليه واقترارات الطلاق والمراجعة على النماذج المبينة فيما يلى :

نموذج رقم ١ فيه عقود الزواج واقترارات المراجعة .

نموذج رقم ٢ ويوثق فيه التصديق على الزواج .

نموذج رقم ٣ وتوثق فيه اقترارات الطلاق . وتقوم كل محكمة شرعية أو نيابة قضاء بتسليم المأذونين الذين يعملون فى دائرة اختصاصها السجلات التى تحوى هذه النماذج . وتعد النماذج المذكورة وغيرها من النماذج المشار اليها فى هذه اللائحة على النحو المرافق لها ، وتعتبر التعليمات الواردة بالنماذج مكملة لها ، ويجب اتباع ما تتضمنه هذه التعليمات من أحكام .

مادة ٢١ - لا يجوز للمأذون أن يتولى توثيق عقد أو اقرار يخصه شخصا أو يخص أحد اقاربه لغاية الدرجة الرابعة .

مادة ٢٢ - على المأذون - قبل توثيق عقد الزواج أو التصديق عليه - أن يتحقق من شخصية الطرفين ، ومن خلوهما من الموانع الشرعية .

مادة ٢٣ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر الا بعد الاطلاع على اقرار الطلاق أو الحكم النهائي به ، ولا يجوز أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها الا اذا قدمت مستنداً رسمياً دالاً على الوفاة ، فاذا لم يقدم للمأذون شيء من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو القاضي الشرعى المختص والعمل بما يأمر به .

مادة ٢٤ - يجب على المأذون - قبل توثيق اقرارات الطلاق أو المراجعة - أن يتحقق من شخصية الطالب كما يتحقق من قيام الزوجية وذلك بالاطلاع على وثيقة الزواج أو التصديق عليه أو حكم نهائى يتضمنه . فاذا لم يقدم للمأذون شيء مما يذكر وجب عمل تصديق على الزوجية قبل ثبات الطلاق أو المراجعة .

مادة ٢٥ - يتحدد اختصاص المأذون بدائرة عمله . واذا اختلف محل اقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون المنطقة التى بها محل اقامة الزوجة ، وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرة عمله .

واذا لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأذون الجهة التى تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص باثبات الطلاق هو مأذون الجهة التى يقيم بها المطلق الا اذا اتفق الطرفان على اثبات الطلاق لدى مأذون آخر .

والمأذون المختص باثبات المراجعة هو المأذون الذى يختاره الزوج .

مادة ٢٦ - يحرر عقد الزواج والتصديق عليه واقرار الطلاق والمراجعة من أربع نسخ تحفظ اخداها بالسجل ، وتعتبر أصلاً للوثيقة، وتسلم نسخة الى كل من الطرفين بعد ختمها وفقاً لحكم المادة التالية وتسلم النسخة الأخيرة الى أمين السجل المدنى المختص بالمنطقة ، ويوقع من تسلم اليه النسخة على الأصل المحفوظ بالسجل بما يفيد الاستلام .

مادة ٢٧ - يجب على المأذون تقديم السجل الى أمين السجل المدنى المختص خلال سبعة أيام على أكثر من تاريخ عقد الزواج أو التصديق عليه أو المراجعة أو اقرار الطلاق ، وتسلم الى أمين السجل المدنى الوثيقة بعد ختم النسخ الأخرى منه .

مادة ٢٨ - يثبت المأذون قيمة الرسوم المتحصلة فى أصل الوثيقة ونسخها ويقوم بتوريدها الى المحكمة أو نيابة القضاء وتحرر المحكمة أو نيابة القضاء ايصالات بقيمة الرسوم المحصلة ، ويقوم المأذون بتسليم هذه الايصالات وتسليمها الى ذوى الشأن .

ويتبع فى شأن تحصيل الرسوم وتوريدها القواعد المقررة قانوناً .

مادة ٢٩ - على المأذون أن يعنى بالمحافظة على السجلات التى تسلم اليه .

وعليه أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير ، واذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة وجب على المأذون أن

يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير الى الفائتها في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المضافة والسطور الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما يلزم زيادته مع الإشارة الى ذلك بنفس الطريقة ، ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على الوثيقة .

مادة ٣٠ - يجب على المأذون - عند انتهاء أي سجل أن يقوم بتسليمه الى المحكمة أو نيابة القضاء المختصة مرفقا بقائمة تعد وفقا للنموذج رقم ٦ . ويقوم الكاتب المختص باستلام السجل المنتهى بعد مراجعة القائمة المرافقة له .

ويتولى الكاتب المذكور اثبات مضمون المحررات التي تحويها السجلات المنتهية في سجل خاص وفقا للنموذج رقم ٥ ويكون هذا السجل بمثابة فهرس لقيد عقود الزواج والتصادق عليه والمراجعة واقرارات الطلاق .

مادة ٣٠ مكرر - (١) على المأذون أن يتقدم بالاقرار السنوي على النموذج المعد لذلك الى المحكمة التي يقع محل عمله في دائرتها قبل منتصف شهر يناير من كل عام ، وعلى رئيس المحكمة إحالة الاقرارات المقدمة اليه الى قسم المأذونين .

مادة ٣١ - يقوم الكاتب المختص بالمحكمة أو نيابة القضاء بعرض السجل المنتهى على رئيس المحكمة أو القاضي الشرعي لمراجعته والتأشير عليه بما يفيد حصول هذه المراجعة ، ومدى مطابقة

العقود والاقارات المثبتة فيه لاحكام الشريعة الاسلامية والقانون ، ويأمر بإيداعه في المكان المعد لذلك بمحفوظات المحكمة أو نيابة القضاء .

مادة ٣٢ - تسلم المحكمة أو نيابة القضاء التي يقع في دائرتها منطقة عمل المأذون سجلا واحدا من كل نوع من السجلات التي تضم النماذج رقم ١ و ٢ و ٣ الى المأذون ، ويجوز أن يسلم اليه سجلان اذا دعت الضرورة الى ذلك ، ولا يجوز للمأذون أن يحتفظ لديه بالسجل المنتهى أكثر من سبعة أيام .

مادة ٣٣ - تقوم وزارة العدل بتزويد وزارة الوحدة والخارجية بالسجلات المحتوية على النماذج رقم ١ و ٢ و ٣ و ٥ لاحتياها الى القنصليات الليبية في الخارج لاثبات عقود الزواج والتصادق عليه واقرارات الطلاق والمراجعة .

مادة ٣٤ - يلغى القرار الصادر في ٢٠ جمادى الثانية ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٢ اغسطس ١٩٧٠ م بشأن شروط تعيين المأذونين والقرارات المعدلة له . كما يلغى كل حكم مخالف لهذه اللائحة .

مادة ٣٥ - يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها ، وتُنشر في الجريدة الرسمية .

صدرت في ١٠ صفر ١٣٩١ هـ

الموافق ٦ ابريل ١٩٧١ م

**قرار أمين العمل رقم (٦٩٥) لسنة ١٣٩٨ هـ
بتعديل بعض أحكام لائحة المأذونين (١)**

أمين العمل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ م في شأن ممارسة اللجان الشعبية لاختصاص التوفيق والتحكيم بين المواطنين ،
وعلى قانون نظام القضاء رقم ٥١ لسنة ١٩٧٦ م ،

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار رقم ٤٦ لسنة ١٣٩١ هـ ،

وعلى القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٣٩٧ هـ
بتعديل بعض أحكام لائحة المأذونين ،

قصور

مادة ١ - يستحق المأذون لقاء عمله مكافأة شهرية مقدارها ثمانون ديناراً .

ويكون مقدار هذه المكافأة ثلاثون دينساراً بالنسبة الى المأذون الذي يشغل وظيفة أو عملاً بمرتب أو أجر أو مكافأة في أحد أجهزة الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة فإذا انتهت خدمته بها استحق المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تاريخ انتهاء خدمته .

مادة ٢ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويلغى كل ما يخالف أحكامه .

صدر في ١٠ ذي القعدة ١٣٩٨ هـ

الموافق ١١ أكتوبر ١٩٧٨ م

قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم
رقم (٢٤٠) لسنة ١٣٨٩ ور ١٩٨٠ م
بتكوين لجنة دائمة لمراجعة واعتماد المصاحف (١)

أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٥٩) لسنة
١٩٧٦ م بتقرير بعض الاحكام الخاصة بمدرسي
القرآن الكريم ،

وعلى رسالة الأخ الأمين العام لرابطة العالم
الاسلامى بمكة المكرمة رقم ٢٢٦٠ م س المتعلقة
بمناشدة حكومات الدول الاسلامية بالعناية
بطباعة كتاب الله وملاحظة المطابع التى تقوم
بطبعة من قبل اللجان المتخصصة فى البلاد
الاسلامية تكون مهمتها مراجعة المصاحف التى
تطبع لديها أو ترد اليها من الخارج .

وعلى رسالة الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة
للضمان الاجتماعى رقم ٢١ ز ٧١/٩١ م ،

وعلى رسالة الأخ الكاتب العام لأمانة التعليم
رقم ٣٢٩٠/٤/١٠ المتضمنة رغبة الأمانة فى تكوين
لجنة دائمة لمراجعة واعتماد المصاحف فى
الجماهيرية ،

وبناء على ما عرضه الكاتب العام فى الخصوص

ق ر ر

مادة ١ - تتكون بأمانة التعليم لجنة متفرغة
من ذوى التخصص والخبرة والاختصاص فى
حفظ القرآن الكريم وقراءاته ورسومه وضبطه
وعلمه من أبناء الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية لمراجعة المصاحف التى
تستوردها وتعدّها للطباعة مختلف الجهات
الرسمية والشعبية داخل البلاد وخارجها .

مادة ٢ - تتولى اللجنة المشار اليها فى المادة
الأولى من هذا القرار الاذن بتداول المصاحف
الشريفة بعد مراجعتها واعتمادها .

ولها أن تأذن لذوى التخصص والاختصاص
من أهل الذكر بطباعة ونشر المصاحف الشريفة

بأحدى الروايات المتواترة كما تتولى المشاركة فى
المؤتمرات الاسلامية الخاصة بالقرآن الكريم
ورسمه وضبطه وقراءاته وسائر علومه ، وتعاون
فنيا مع المعاهد المتخصصة فى القراءات على كل
ما من شأنه النهوض بدارسى القرآن الكريم
ومدرسيه والمهتمين به لدعم النهضة القرآنية
التي نعيشها الجماهيرية .

مادة ٣ - تمارس اللجنة المشار اليها فى
المادة الأولى من هذا القرار نشاطها العلمى من
خلال برنامج سنوى تضعه فى نطاق ميزانيتها
السنوية والتحولية والادارية وفق خطة سنوية
علمية محدودة .

مادة ٤ - للجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة
به من ذوى الاختصاص أو التخصص على المستويات
المحلية والعربية والاسلامية فى الشئون العلمية
التي تتطلب ذلك عند الاقتضاء .

مادة ٥ - تتكون لجنة مراجعة المصاحف
الشريفة المشار اليها فى المادة الأولى من هذا
القرار من خبراء أوائل فى حفظ القرآن الكريم
ومختلف تخصصاته من رسم وضبط وتجويد
وقراءات وعلوم قرآنية وشرعية ولغوية وغيرها .

مادة ٦ - يكون للجنة مكتب متخصص باللجنة
الشعبية العامة للتعليم يديره أمينها المصعد من
قبلها لموسم محدد لا يزيد على عام ميلادى واحد
يجرى قبل موفاة التصعيد من قبل اللجنة لمن
ترى تصعيده لأمانتها فى العام الميلادى الثانى .

مادة ٧ - تعامل اللجنة بجميع أعضائها بحكم
تخصصاتهم وخبراتهم التربوية السابقة معاملة
المعنيين بقانون مجلس قيادة الثورة رقم (٥٩)
لسنة ١٩٧٦ م .

مادة ٨ - تتكون اللجنة المشار اليها فى المادتين
الأولى والخامسة من هذا القرار من الاخسوة
المختصين والمختصين التالية أسماؤهم ، وحسب
الاختصاصات المناطة بكل منهم وفق تخصصه
وخبرته العلمية الطويلة فيه وذلك على النحو
التالى : -

خبير أول في حفظ القرآن الكريم والعلوم الشرعية

٦ - الأخ الأستاذ شكرى أحمد حمادى

خبير أول في حفظ القرآن الكريم وضبطه

٧ - الأخ الأستاذ عبد السلام مختار سنان

خبير أول في حفظ القرآن الكريم ورسنه

٨ - الأخ الأستاذ مصطفى أحمد قشقش

خبير أول في حفظ القرآن الكريم وقراءته

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ ٢٤ جماد الأول ١٣٨٩ هـ ور

الموافق ٩ أبريل ١٩٨٠ م

١ - الأخ الأستاذ أبو بكر ساسى المغربى
خبير أول في حفظ القرآن الكريم والخطوط العربية الرسم الاملائي

٢ - الأخ الأستاذ حسين فرج أبو جازية
خبير أول في حفظ القرآن الكريم وتجوينه

٣ - الأخ الأستاذ رجب محمد غيث
خبير أول في حفظ القرآن الكريم واللغة العربية

٤ - الأخ الأستاذ سالم أحمد الماقورى
خبير أول في حفظ القرآن الكريم والآداب الاجتماعية فى القرآن

٥ - الأخ الأستاذ السنوسى الصادق العربى

جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

أحكام شرعية

أحباس وأوقاف وأحكام :

- دكرينو ١٣ يونيو سنة ١٨٩٥ بشأن إدارة شئون أوقاف الاشراف .
- قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ خاص بخصم المرتبات والنفقات التي تدفع لمستحقى الأوقاف الأهلية التي تديرها وزارة الأوقاف من استحقاقهم .
- قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين في الأوقاف الأهلية إلا في حدود معينة .
- قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .
- مرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .
- قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر .
- قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر .
- قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر في الاقليم المصرى .
- قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الاعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة .
- قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ ببعض أحكام الوقف في الاقليم الجنوبي .
- قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف .
- قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسليم الاعيان التي انتهى فيها الوقف .

- قانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للاقباط الارثوذكس .
- القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن رد الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص الى وزارة الاوقاف .
- قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ بمد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم انهاء الحكر على الاعيان الموقوفة .
- قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن انهاء الاحكار على الاعيان الموقوفة .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن ادارة اوقاف الاقباط الارثوذكس .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة الربح الذي تؤديه المؤسسة الاقتصادية على الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة .
- قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٢/٩/٣٠ بالاجراءات الواجب اتباعها لشهر الغاء الوقف على غير الخيرات .
- قرار وزير الاوقاف رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الاوقاف ادارة الاعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لاشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة .
- قرار وزير الاوقاف رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ بخصوص لجان القسمة المشكلة طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ .
- قرار وزير الاوقاف رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن اجراءات تقديم طلبات الاستحقاق في الاوقاف التي لها مستحقون غير معلومين وبشأن لجنة فحص تلك الطلبات .
- قرار وزير الاوقاف وشئون الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ بشأن منح مكافأة لمن يرشد عن اعيان أو أرض محكرة مملوكة للاوقاف الخيرية .
- قرار وزير الاوقاف رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن انهاء الاحكار .
- حكم المحكمة العليا بتفسير المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

احوال شخصية : يراجع أيضا : اجراءات شرعية ، قضاء .

- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية .
- مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خاص ببعض أحكام الاحوال الشخصية .
- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث .

- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل المواريس والوصايا .
- قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأصدار قانون الوصية .
- مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس .
- مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث .
- قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات .
- قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .
- قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ وبإلغاء القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ .
- قرار وزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ظاهر .
- ديانات ومعتقدات ونحل :
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل لجان التوعية الدينية بالمحافظات (يراجع : وزارات) .
- قرار وزير الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية ومراكزها .
- طرق صوفية :
- قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام الطرق الصوفية .
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام الطرق الصوفية .
- طوائف دينية :
- الحط الهمايوني الصادر في فبراير ١٨٥٦ .
- قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك .

- القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتمييز الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها في البلاد .
- القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦ بإجراءات انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملي العام للاقباط الارثوذكسيين .
- القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس .
- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بتملك الأراضي الزراعية واستبدالها بالنسبة للجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين * (يراجع : زراعة)
- قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بمنصب الامام الاكبر شيخ الأزهر .
- امر عال صادر في ١٤/٥/١٨٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومي .
- امر عال صادر في ١/٣/١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين .
- قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٣/١١/١٩٥٧ باعتلاء لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الاقباط الارثوذكس .
- قرار بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومي للطائفة الانجيلية الوطنية .
- قرار وزير الداخلية بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس الملية للاقباط الارثوذكس .
- قرار وزير الداخلية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملي العام لطائفة الاقباط الارثوذكس وأعضاء المجالس الملية الفرعية .
- ماذون شرعى وموثق متطلب :
- قرار وزير العدل بلائحة الماذونين .
- قرار وزير العدل بلائحة الموثقين المنتدبين .
- مساجد وكنائس ودور عبادة :
- قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء صندوق لمارة المساجد الاهلية والاضرحة بكل محافظة .

- قرار وزير الدولة للاوقاف رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قبول التبرعات التي تخصص لنشر الدعوة الاسلامية ولانشاء وعمارة المساجد والاشراف على أوجه صرفها .

- قرار وزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن مجالس ادارة المساجد وتنظيم جميع التبرعات بها .

مصنف شريف :

- مرسوم صادر فى ١٩٢٧/١١/٥ بوضع نظام لنشر مصحف القرآن .

- قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم طبع ونشر وتوزيع المصحف الشريف ومجموعات الاحاديث النبوية .

دكرينو صادر في ١٣ من يونيه سنة ١٨٩٥

بشأن ادارة شؤون اوقاف الاشراف

بناء على التقرير المرفوع من اللجنة المشكلة
لسن لائحة لنقابة الاشراف ؛

وبناء على موافقة رأى مجلس النظار ؛

امرنا بما هو آت ؛

مادة ١ - يناف نقيب الاشراف بادارة شؤون
اوقاف الاشراف واستغلالها بحسب ما تقتضيه
شروط الواقفين لها وصرف ادارتها في وجوها
المعينة لها وحفظ اعيانها وتعهدها بالاصلاح
بمقتضى التقرير الشرعى الذى صدر باسمه .

مادة ٢ - تقرير النظر الشرعى ووقيات اعيان
اوقاف الاشراف تسجل جميعها بالتفصيل في
دفتر مخصوص في ديوان الاوقاف .

مادة ٣ - يقدم نقيب الاشراف في الشهرين
الاولين من كل سنة لديوان الاوقاف حسابا
تفصيليا عن السنة التى قبلها ببيان ما دخل في

عهدته من الايرادات والمرتببات الموقوفة على
الاشراف وما صرفه منها على مستحقه وفي اوجه
مصارفه الشرعية والذى يتبقى طرفه من ذلك
يرسله مع الحسابات والمستندات لديوان الاوقاف
نقدية لحفظه بخزينته تحت اللزوم .

مادة ٤ - على ديوان الاوقاف مراجعة الحساب
المذكور وتحقيقه وتسجيله بالتفصيل .

مادة ٥ - اذا تاخر تقديم حساب سنة زيادة
عن شهرين فيوقف ديوان الاوقاف صرف المرتببات
التي لوظيفة النقابة بنظارة المالية حين تقديم
الحساب وان ظهر طرف النقيب شئ فيخصم من
المرتبات المذكورة .

مادة ٦ - يناف ديوان الاوقاف بتتيمم المباحث
والتحريات التى تستدعى انتظام واستيفاء
هذه الاعمال .

مادة ٧ - على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا .

— قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٢ •
خاص بخصم المرتبسات والنفقات التي تدفع
لمستحقى الأوقاف الأهلية التي تديرها وزارة
الأوقاف من استحقاقهم .

نحن فاروق الأول ملك مصر

وقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب
القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ — المبالغ المدفوعة من وزارة الأوقاف
مسجلة بصفة مرتبسات شهرية الى مستحقى
الأوقاف الأهلية التي في ادارتها تعتبر مسددة
بحكم القانون مما يستحقونه من ريع الأوقاف
رغما عن الحجز التي توقع ضدهم أو النزول
الذي يصدر منهم عن الريع المذكور بعد دفع
المرتبات .

كذلك يسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ
التي تقضى بها المحاكم أو المجالس الحسبية
لمستحقى الأوقاف الأهلية كنفقات شهرية من
أصل استحقاقهم وتسوى من الاستحقاق
ولو أوقعت حجوز ضد المستحقين أو كانوا قد
نزّلوا عن استحقاقهم قبل دفع هذه المبالغ .

مادة ٢ — اذا خرج وقف من ادارة وزارة
الأوقاف بتعيين ناظر آخر عليه فان المبالغ التي
تكون قد دفعت للمستحقين كمرتبات شهرية أو
نفقات ولم يسمح ريع الوقف بتسويتها ، تكون
واجبة الأداء لوزارة الأوقاف من استحقاق
المدنيين بها . ويكون للوزارة حق امتياز على
استحقاقهم يجيء في الترتيب مع الامتياز المقرر
في الفقرة (ثالثا) من المادة ٦٠١ من القانون
المدنى الأهلى وفي الفقرة (ثانيا) من المادة ٧٢٧
من القانون المدنى المختلط .

مادة ٣ — على وزيرى الأوقاف والعدل تنفيذ
هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

— قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤

بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين
فى الأوقاف الأهلية الا فى حدود معينة

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون
الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لايجوز الحجز على حصة مستحق

فى وقف أو أكثر ولا النزول عنها الا فيما زاد
على الثلث بشرط ألا يقل المبلغ الذى يتناوله
هذا الحظر فى جميع الأحوال عن ١٨٠ ج . م .
ولا يزيد على ٩٠٠ ج . م . من مجموع استحقاقه
السئوى ، وكل حجز أو تنازل يقع على خلاف
ذلك يكون باطلا من تلقاء نفسه وبدون حاجة الى
صدور حكم .

مادة ٢ — ليس لناظر الوقف ولو بعد عزله من
النظر أن يتمسك بأحكام المادة السابقة عند الحجز
على استحقاقه بناء على طلب أحد المستحقين
وفاء لاستحقاقه فى الوقف .

كما أنه ليس للمستحق أن يتمسك بها فيما
يكون عليه من ديون للوقف ولا فى التعويضات
الناشئة عن جريمة أما بالنسبة للنفقات المقررة
على المستحق فلا يصح الحجز أو النزول بسبب
النفقات المذكورة الا فى حدود النسب المنصوص
عليها فى المادتين ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهلى
و ٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط .

مادة ٣ — الاحكام السابقة لاتمنع المحاكم من
أن تقضى للمستحق بنفقة تزيد على المبلغ الذى
لايجوز الحجز عليه ولا النزول عنه تطبيقا للمادة
الأولى . وفى حالة ما اذا كان المستحق مدينا
بنفقة تطبق أحكام المادتين ٤٣٧ من قانون
المرافعات الأهلى و ٤٩٦ من قانون المرافعات
المختلط على كل مبلغ يتجاوز مائة وثمانين جنيها
فى حدود النسب المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٤ — لا يجوز للمستحق استرداد المبالغ
التي قبضها الحاجز أو المتنازل اليه أو المودعة
على ذمة احدهما طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٣٤ .

مادة ٥ — لايجوز الحجز على حصة مستحق
فى وقف أو أكثر ولا النزول عنها بسبب اتفاقات
أو عقود سابقة على ايلولة الاستحقاق اليه وكل
حجز أو تنازل يقع على خلاف ذلك يكون باطلا
من تلقاء نفسه وبدون حاجة الى صدور حكم .
ويسرى هذا على كل استحقاق لم يؤل لمستحقه
وقت صدور هذا القانون .

مادة ٦ — تسرى أحكام هذا القانون على
جميع الديون ولو كانت ثابتة التاريخ بعد ٤
يولية سنة ١٩٣٤ وذلك بالنسبة لمبلغ ١٨٠
ج . م . الى ٦٠٠ ج . م . أما الديون الثابتة التاريخ
قبل ذلك فانه يجوز الحجز والتنازل من أجلها
عما زاد على ثلث الاستحقاق ولو نقص هذا
الثلث عن ١٨٠ ج . م . على الا يزيد المبلغ
المحظور الحجز عليه أو التنازل عنه على
٦٠٠ ج . م .

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٤ ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٢ .

مادة ٨ - على وزيرى الاوقاف والعدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦

باحكام الوقف

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

انشاء الوقف وشروطه

مادة ١ - من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير فى مصارفه وشروطه . ولا الاستبدال به من الواقف الا اذا صدر بذلك اشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بدفتر المحكمة .

مادة ٢ - سماع الاشهادات المبينة بالمادة الاولى عدا ما نص عليه فى المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التى بدائلتها اعيان الوقف كلها او اكثرها قيمة او من يحيلها عليه من القضاة او الموثقين الذين يعينهم وزير العدل لهذا الغرض بالمحكمة المذكورة دون سواهم .

واذا تبين للموثق وجود ما يمنع من سماع الاشهاد ، رفع الامر لرئيس المحكمة ليفصل فيه او يحيله على احدى القضاة .

مادة ٣ - سماع الاشهاد المشتمل على الحرمان الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٢٧ وسماع الاشهاد بالرجوع فى الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون او بالتغيير فى مصارفه من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التى بدائلتها اعيان الوقف كلها او اكثرها قيمة دون غيرها .

وتدعو المحكمة فى الحالة الاولى من يراد حرمانه وفى الحالة الثانية جميع المستحقين فى حياة الواقف ومن يستحقون بمدة مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف او اشهاد التغيير لسماع اقوالهم .

مادة ٤ - يرفض سماع الاشهاد اذا اشتمل

على تصرف ممنوع او باطل بمقتضى احكام هذا القانون او الاحكام الاخرى التى تطبقها المحاكم الشرعية او اذا ظهر ان الشاهد فاقد الاهلية .

وقرار هيئة التصرفات الصادر بسماع او رفض الاشهاد الذى تختص بسماعه يكون من التصرفات التى يجوز استئنافها .

واذا لم يكن قرار الرفض الصادر من رئيس المحكمة او القاضى فى مواجهة الطالب وجب على قلم الكتاب اعلانه به بكتاب موصى عليه .

وللطالب ان يتظلم من هذا الرفض فى مدى سبعة ايام من تاريخ صدوره فى مواجهته من تاريخ اعلانه به .

وتنظر هيئة التصرفات بالمحكمة هذا التظلم، ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٥ - وقف المسجد لا يكون الا مؤبدا ويجوز ان يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتا او مؤبدا ، واذا اطلق كان مؤبدا ، اما الوقف على الخيرات فلا يكون الا مؤقتا ، ولا يجوز على اكثر من طبقتين .

ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف ، رتب بينهم ام لم يرتب ، وان كانوا غير معينين بالاسم اعتبر كل بطن طبقة ولا يدخل الواقف فى حساب الطبقات .

واذا اقت الوقف على غير الخيرات بمدة معينة وجب الا تتجاوز ستين عاما من وقت وفاة الواقف .

ويجوز للواقف تأقيت وقفه الصادر قبل العمل بهذا القانون طبقا لاحكام الفقرات السابقة متى كان له حق الرجوع .

مادة ٦ - اذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح ، صح الوقف وبطل الشرط .

مادة ٧ - وقف غير المسلم صحيح مالم يكن على جهة محرمة فى شريعته وفى الشريعة الاسلامية .

مادة ٨ - يجوز وقف العقار والمنقول .

ولا يجوز وقف الحصة الشائعة فى عقار غير قابل للتقسمة الا اذا كان الباقي منه موقوفا واتحدت الجهة الموقوف عليها او كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة .

ويجوز وقف حصص واسهم شركات الاموال المستغلة استغلالا جائزا شرعا .

مادة ٩ - ولا يشترط القبول في صحة الوقف ولا يشترط كذلك في الاستحقاق مالم يكن الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا ، فانه يشترط في استحقاقها القبول .

فان لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد ، وان لم يوجد أصلا اخذ الموقوف حكم الوقف المنتهى المين في المادة ١٧

مادة ١٠ - يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر انه اراده وان لم يوافق القواعد المفوية .

الرجوع عن الوقف والتغير في مصارفه

مادة ١١ (١) - للواقف ان يرجع في وقفه كله او بعضه ، كما يجوز له ان يغير في مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك، على الا ينفذ التغير الا في حدود هذا القانون .

ولا يجوز له الرجوع ولا التغير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره اذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له ، او ثبت ان هذا الاستحقاق كان بموضع مالى او لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف .

ولا يجوز الرجوع ولا التغير في وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء .

ولا يصح الرجوع أو التغير الا اذا كان صريحا .

الشروط العشرة

مادة ١٢ - للواقف ان يشترط لنفسه لا لغيره الشروط العشرة او ما يشاء منها وتكرارها ، على الا تنفذ الا في حدود هذا القانون .

مادة ١٣ - فيما عدا حق الواقف الذى شرط لنفسه يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه .

اموال البطل

مادة ١٤ - (٢)

مادة ١٥ - (٣)

انتهاء الوقف

مادة ١٦ - ينتهى الوقف المؤقت بانتهاء المدة المعينة او بانقراض الموقوف عليهم ، وكذلك ينتهى في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل انتهاء المدة المعينة او قبل انقراض الطبقة التى ينتهى الوقف بانقراضها . وذلك مالم يدل كتاب الوقف على عود هذه الحصة الى باقى الموقوف عليهم او بعضهم ، فان الوقف فى هذه الحالة لا ينتهى الا بانقراض هذا الباقي أو بانتهاء المدة

مادة ١٧ - اذا انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على ذوى الحصص الواجبة طبقاً للمادة ٢٤ او في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف اذا كان حيا ، فان لم يكن صار ملكا للمستحقين او لذرية الطبقة الاولى او الثانية حسب الاحوال ، فان لم يكن منهم احد صار ملكا لورثة الواقف يوم وفاته والا كان للخزانة العامة .

وان انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على غيرهم او في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف ان كان حيا او لورثته يوم وفاته ، فان لم يكن له ورثة او كانوا وانقضوا ولم يكن لهم ورثة كان للخزانة العامة .

مادة ١٨ - اذا تخرت اعيان الوقف كلها او بعضها ولم تمكن عمارة المتخرب او الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيبا في الغلة غير ضئيل ولا يضرهم بسبب حرمانهم من الغلة وقتا طويلا انتهى الوقف فيه ، كما ينتهى الوقف في نصيب أى مستحق يصبح ما يأخذه من الغلة ضئيلا .

ويكون الانتهاء بقرار من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن .

ويصير ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف ان كان حيا ، والا فللمستحقه وقت الحكم بانتهائه

الاستحقاق في الوقف

مادة ١٩ (٤) -

مادة ٢٠ - يبطل اقرار الموقوف عليه لغيره لكل او بعض استحقاقه كما يبطل تنازله عنه .

مادة ٢١ - اقرار الواقف او غيره بالنسب على نفسه لا يتعدى الى الموقوف عليهم متى دلت القرائن على انه منهم في هذا الاقرار .

(١) مدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٢،٣) المادتان ١٤ . ١٥ الفيت بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف .

(٤) الفيت بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية فى ٢١/٥/١٩٥٣ - العدد ٤٢ مكرر .

مادة ٢٢ - مع عدم الاخلال باحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧ يبطل شرط الواقف اذا قيد حرية المستحق في الزواج او الإقامة ، او الاستدانة الا اذا كانت لغیر مصلحة .

ويبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تفويت مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين .

مادة ٢٣ (١) -

مادة ٢٤ - مع مراعاة احكام المادة ٢٩ ، يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموصودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لاحكام الميراث ، وأن ينتقل استحقاق كل منهم الى ذريته من بعده وفقا لاحكام هذا القانون .

ولا يجب هذا الاستحقاق لمن يكون الواقف قد أعطاه بغير عوض ما يساوي نصيبه عن طريق تصرف آخر ، فان كان ما أعطاه أقل مما يجب له استحقاق في الوقف بقدر ما يكمله .

مادة ٢٥ - لا يجوز حرمان أحد من كل أو من بعض الاستحقاق الواجب له وفقا لاحكام المادة ٢٤ ولا اشتراط ما يقتضي ذلك الا طبقا للنصوص الآتية :

ويعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه .

ويعود له حقه اذا زال سبب الحرمان .

مادة ٢٦ - يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف اذا قتل الواقف قتلا يمنع من الارث قانونا .

مادة ٢٧ - للواقف أن يحرم صاحب الاستحقاق الواجب من كل أو بعض ما يجب له وان يشرط في وقفه ما يقتضي ذلك متى كانت لديه أسباب قوية ترى محكمة التصرفات بعد تحقيقها انها كافية لما ذكر .

وللزوجة أن تحرم زوجها من وقفها او تشتترط حرمانه منه اذا تزوج بغيرها وهي في عصمته او اذا طلقها .

مادة ٢٨ - للواقف أن يجعل استحقاق كل من الزوجين ومن الوالدين لمدة حياته ثم يكون من بعده لذرية الواقف .

مادة ٢٩ - للواقف أن يجعل لفرع من توفى

من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٤ لو كان موجودا عند موت الواقف ، ويقدر ما يكمله ولو تجاوز هذا الاستحقاق ثلث ماله .

مادة ٣٠ - اذا حرم الواقف احدا ممن لهم حق واجب في الوقف بمقتضى احكام هذا القانون من كل أو من بعض ما يجب أن يكون في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة ووزع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة ما زاد في حصة كل منهم ان كانوا من ذوى الحصص الواجبة ، بنسبة ما وقف عليهم ان كانوا من غيرهم .

ولا يتغير شيء من الاستحقاق اذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف ، أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقى منه .

مادة ٣١ - يجوز استغلال الدار الموقوفة السكنى ، وتجاوز السكنى في الدار الموقوفة للاستغلال مالم تقرر المحكمة غير ذلك اذا رفع الامر اليها .

مادة ٣٢ - اذا كان الواقف على الدرية مرتب الطبقات لا يحجب اصل فرع غيره ، ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه الى فرعه .

ولا تنقص قسمة ريع الوقف بانقراض أى طبقة ويستمر ما آل للفرع متنفلا في فروعه على الوجه المبين في الفقرة السابقة الا اذا أدى عدم نقضها الى حرمان أحد من الموقوف عليهم .

مادة ٣٣ - مع مراعاة احكام المادة ١٦ اذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه الى غلة الحصص التي كان يستحق فيها .

واذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الوقف أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات اليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من اهل الحصص التي كان يستحق فيها .

مادة ٣٤ - يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو بطل استحقاقه لرده حكم نصيب من مات .

ويعود الى المحروم نصيبه متى زال سبب الحرمان .

مادة ٣٥ - اذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد في طبقة منها صرف الربيع الى الطبقة التي تليها الى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق اليها .

مادة ٣٦ - اذا جعل الوقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف ان علمت الغلة وقته ، وان لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم ، على الا تزيد المرتبات في الحالين عما شرطه الواقف .

مادة ٣٧ - اذا شرط الواقف سهاماً لبعض الموقوف عليهم مرتبات للبعض الآخر كانت المرتبات من باقى الوقف بعد السهام . فاذا لم يف الباقي بالمرتبات قسم على أصحابها بنسبتها .

مادة ٣٨ - تنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من اعيان الوقف .

مادة ٣٩ - اذا اختص بعض الموقوف عليهم بنصيب مفرز من الاعيان الموقوفة فبيع جبراً في دين على الواقف غير مسجل ، او في دين مسجل على جميع الاعيان الموقوفة ، كان لمستحقيه نصيب في باقى الاعيان الموقوفة يعادل قيمة ما زاد على نصيبه في الدين الذي بيعت العين من اجله .

واذا كان الدين مسجلاً على الحصة التي بيعت دون غيرها ولم يكن مستحقها من أصحاب الأنصبة الواجبة طبقاً للمادة ٢٤ فانه لا يستحق شيئاً في باقى اعيان الوقف . اما اذا كان من أصحاب الأنصبة الواجبة وكان الدين المسجل على العين اقل من قيمتها وقت وفاة الواقف ، وكان الفرق يفي بنصيبه فلا يترتب على بيعها وفاء لهذا الدين أى حق له في المطالبة بأى نصيب في باقى الموقوف ، واذا كان الفرق بين الدين وثمان العين اقل او اكثر من قيمة نصيب المستحق صحح الاستحقاق طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣٠ .

قسمة الوقف

مادة ٤٠ - (١)

مادة ٤١ - اذا شرط الواقف في وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او في حكم معينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تتضمن غلتها ما لا رباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على اساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الاخيرة العادية . وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرا عليها من زيادة او نقص .

مادة ٤٢ - اذا قسم الموقوف بين المستحقين يؤدي كل مستحق للخيرات او المرتبات غير الدائمة او غير معينة المقدار ما يناسب حصته في الوقف .

مادة ٤٣ - لا تجوز قسمة الموقوف في حياة الواقف الا برضائه ويجوز له الرجوع عنها .

النظر على الوقف

مادة ٤٤ - يبطل اقرار الناظر لغيره بالنظر على الوقف منفرداً كان او مشتركاً .

مادة ٤٥ - لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف الا باذن المحكمة الشرعية ، وذلك فيما عدا الالتزامات العادية لادارة الوقف واستغلاله .

مادة ٤٦ - اذا قسمت المحكمة الوقف او كان لمستحق نصيب مفرز وجب اقامة كل مستحق ناظراً على حصته متى كان اهلاً للنظر، ولو خالف ذلك شرط الواقف .

مادة ٤٧ (٢) -

مادة ٤٨ - اذا لم يقسم الوقف لا تقيم المحكمة عليه أكثر من ناظر واحد الا اذا رأت المصلحة في غير ذلك .

ولها في حالة تعدد النظر ان تجعل لاكثرتهم حق التصرف فيما يختلفون فيه .

وفى جميع الاحوال يجوز افراد كل ناظر بقسم من الوقف يستقل بالنظر عليه .

مادة ٤٩ - لا يولى اجنبى على الوقف اذا كان في المستحقين من يصلح للنظر عليه .

فاذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين اقامه القاضي الا اذا رأى المصلحة في غير ذلك .

ويعتبر صاحب المرتب كمستحق بنسبة مرتبه لربيع الوقف ، ويقوم ممثل عديم الاهلية او الغائب مقامه في الاختيار وتقرر هيئة التصرفات

(١) المادة ٤٠ الفيت بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف .

(٢) الفيت بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ٢١/٥/١٩٥٣ - العدد ٤٢ مكرر .

انتهاء ولاية الناظر الاجنبى متى وجد من المستحقين من يصلح لها .

محاسبة الناظر ومسئوليته

مادة ٥٠ - يعتبر الناظر امينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين .

ولا يقبل قوله فى الصرف على شئون الوقف او على المستحقين الا بسند ، عدا ما جرى العرف على عدم اخذ سند به .

والناظر مسئول عما ينشأ عن تقصيره الجسيم نحو اعيان الوقف وغلته . وهو مسئول ايضا عما ينشأ عن تقصيره اليسير اذا كان له اجر على النظر .

مادة ٥١ - اذا كلف الناظر اثناء نظر تصرف او دعوى بتقديم حساب عن الوقف المشمول بنظره ولم يقدمه مؤيدا بالمستندات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة او لم ينفذ ما كلفته به مما يتعلق بالحساب جاز لها ان تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها ، فاذا تكررت الامتناع جاز لها زيادة الغرامة الى مائة جنية .

ويجوز للمحكمة ان تمنح باقى الخصوم فى التصرف او الدعوى هذه الغرامة او جزءا منها .

ويجوز كذلك حرمان الناظر من اجر النظر كله او بعضه .

فاذا قدم الناظر الحساب او نفذ ما امر به وابدى عذرا مقبولا عن التأخير جاز للمحكمة ان تعفيه من كل او بعض الغرامة او من الحرمان من كل او بعض اجر النظر .

مادة ٥٢ - يجوز للمحكمة فى اى درجة من درجات التقاضى اثناء النظر فى اى تصرف او دعوى متعلقة بالوقف ان تحيل الناظر على محكمة التصرفات الابتدائية اذا رأت ما يدعو للنظر فى عزله .

مادة ٥٣ - لمحكمة التصرفات عند احالة الناظر عليها او اثناء النظر فى موضوع العزل - بعد تمكين الناظر من ابداء دفاعه - ان تقيم على الوقف ناظرا مؤقتا يقوم بادارته الى ان يفصل فى امر العزل نهائيا .

عمارة الوقف

مادة ٥٤ - يحتجز الناظر كل سنة ٢٥ فى المائة من صافى ريع مباني الوقف يخصص لعمارتها ويودع ما يحتجز خزانة المحكمة ، ويجوز استغلاله الى ان يحين وقت العمارة ،

ولا يكون الاستغلال والصرف الا باذن من المحكمة .

اما الاراضى الزراعية فلا يحتجز الناظر من صافى ريعها الا ما يأمر القاضى باحتجازه للصرف على اصلاحها او لانشاء او تجديد المباني والآلات اللازمة لادارتها او للصرف على عمارة المباني الموقوفة التى شرط الصرف عليها من هذا الربيع بناء على طلب ذوى الشأن .

وللناظر ولكل مستحق اذا رأى ان المصلحة فى الغاء الامر بالاحتجاز او تعديله ان يرفع ذلك الى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة .

وتطبق هذه الاحكام مالم يكن للواقف شرط يخالفها .

مادة ٥٥ - مع مراعاة احكام المادة السابقة ، اذا احتاجت اعيان الوقف كلها او بعضها لعمارة تزيد نفقتها على خمس فاضل غلة الوقف فى سنة ولم يرض المستحقون بتقديم العمارة على الصرف اليهم ، شرط الواقف تقديم العمارة ام لم يشترطه ، وجب على الناظر عرض الامر على المحكمة لتأمر بعد سماع اقوال المستحقين بصرف جزء من الغلة للقيام بالعمارة او باحتجاز جميع ما تحتاجه اليه العمارة او باستخدام الاحتياطى المبين فى المادة السابقة كله او بعضه .

وتتبع هذه الاحكام فى الصرف على انشاء ما ينمى ريع الوقف عملا بشرط الواقف .

ومع مراعاة احكام المادة ١٨ يجوز للمحكمة ان تبيع بعض اعيان الوقف لعمارة باقية بدون رجوع فى غلته متى رأت المصلحة فى ذلك .

احكام ختامية

مادة ٥٦ - تطبق احكام هذا القانون على جميع الاوقاف الصادرة قبل العمل به عدا احكام الفقرات الثلاث الاولى من المادة ٥ والمادة ٨ والشرط الخاص بنفاذ التغيير فى المادة ١١ وبنفاذ الشروط العشرة فى المادة ١٢ واحكام المادتين ١٦ و ١٧ .

مادة ٥٧ - لا تطبق احكام المادة ٢٠ على الاقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ولا احكام المادة ٢٢ فى الاحوال التى خولفت فيها الشروط الواردة قبل العمل بهذا القانون .

ولا تطبق احكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ على الاوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون التى مات واقفوها ، او كانوا احياء وليس لهم حق الرجوع فيها .

ولا احكام المادة ٢٦ اذا وقع القتل قبل العمل
بهذا القانون .

ولا احكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ في
الاحوال التي نقضت فيها قسمة الربع قبل
العمل بهذا القانون .

مادة ٥٨ - لا تطبق احكام المواد ٣٢ و ٣٣ و
٣٤ و ٣٥ اذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها،
وذلك بدون اخلال باحكام المادتين ٢٤ و ٣٠ في
الاوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٩ - ليس لمن ثبت له استحقاق في

غلة الوقف او زاد استحقاقه فيها بناء على
نطبيق احكام هذا القانون ان يطالب بذلك الا في
الغلات التي تحدث بعد العمل به .

مادة ٦٠ - الاحكام النهائية التي صدرت
قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على
الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفي الخصومة ،
ولو خالفت احكام هذا القانون .

مادة ٦١ (١) -

مادة ٦٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢

بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان
هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بأحكام الوقف .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى
مجلس الوزراء .

وسمى بما هوآت :

مادة ١ - لا يجوز الوقف على غير الخيرات .

مادة ٢ (١) - يعتبر منتها كل وقف لا يكون
مصرفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر .

« فإذا كان الوقف قد شرط في وقفه لجهة
برخيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة
للتعيين مع صرف باقى الربح الى غير جهات البر
اعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة شائعة تضمن
غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات .

ويتبع في تقدير هذه الحصة وافرازها أحكام
المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام
الوقف الا بالنسبة الى غلة الأطيان الزراعية فتكون
غلتها هي القيمة الايجارية حسبما هي مقدرة
بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالاصلاح الزراعى .

مادة ٣ - يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه
المبين فى المادة السابقة ملكاً للواقف ان كان حياً
وكان له حق الرجوع فيه . فان لم يكن آلت
الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته فى
الاستحقاق . وان كان الوقف مرتب الطبقات
آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات
من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو
حصة أصله فى الاستحقاق .

ويتبع فى تعيين تلك الحصة الأحكام المنصوص
عليها فى المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر .

مادة ٤ - استثناء من أحكام المادة السابقة
لا تؤول الملكية الى الوقف متى ثبت أن استحقاق

من سيخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى أو
لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقاً لأحكام المادة
١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف
الذكر . وفى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة الى من
سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته
على الوجه المبين فى المادة السابقة . ويكون
للووقف حق الانتفاع مدى حياته .

ويعتبر اقرار الواقف بأشهاد رسمى بتلقى
العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن
جميعاً متى صدر خلال الثلاثين يوماً التالية للعمل
بهذا القانون .

مادة ٥ - تسرى القواعد المنصوص عليها فى
المواد السابقة على أموال البديل المودعة خزائن
المحاكم وعلى ما يكون محتجزاً من صافى ريع
الوقف لأغراض العمارة أو الاصلاح .

وتسلم هذه الأموال وكذلك الأعيان التى
كانت موقوفة الى مستحقيها بناء على طلب أى
منهم وتكون صفة المستحق السابقة ونصيبه فى
الاستحقاق حجة على ناظر الوقف عند مطالبته
بال تسليم واذا كان فى العين حصة موقوفة
للخيرات اشترك ناظر الوقف مع باقى الملاك فى
تسليم العين . (٢)

والى أن يتم تسليم هذه الأعيان تبقى تحت يد
الناظر لحفظها ولادارتها وتكون له صفة الحارس .

وتسرى فى جميع الأحوال أحكام الشيوخ
الواردة فى المواد من ٨٢٥ الى ٨٥٠ من القانون
المدنى مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة .

مادة ٥ (مكرراً) - لا يجوز اتخاذ اجراءات
التنفيذ على ما ينتهى فيه الوقف ضد الأشخاص
الذين تؤول اليهم ملكية اعيانه طبقاً للمواد
السابقة وذلك عن الديون السابقة على تاريخ
العمل بهذا المرسوم بقانون وكذلك تظل أحكام
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعلم
جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين فى
الأوقاف الأهلية الا فى حدود معينة سارية على
ربح الأعيان التى ينتهى فيها الوقف وذلك
بالنسبة الى الأشخاص الذين تؤول اليهم ملكية
هذه الأعيان طبقاً للمواد السابقة متى كانت
الديون المحجوزة من أجلها أو المتنازل عنها سابقة
على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون . فإذا
كان الدائن قد حول اليه استحقاق مدينة فى
الوقف ضماناً لدينه فان له اذا شهر حقه خلال

(١) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٢/٢٢/١٩٥٢ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

سنة وفقا لاجراءات شهر حق الارث أن ينفذ على نصيب مدينه فى ريع تلك الأعيان وبنفس المرتبه التى كانت له من قبل تحت أى يد كانت هذه الأعيان وذلك استيفاء لدينه فى الحدود المعينة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ويبقى للدائن هذا الحق ما دام مدينه على قيد الحياة .

ويجوز لمن كانوا دائنين للوقف ذاته أن ينفذوا بحقوقهم على ريع أعيانه ويتقدمون فى ذلك على دائنى الأشخاص الذين آلت اليهم ملكية تلك الأعيان كما يكون لهم اذا شهروا حقوقهم خلال سنة وفقا لاجراءات شهر حق الارث أن ينفذوا على ريع تلك الأعيان تحت أى يد كانت .

ويراعى فى تطبيق هذه المادة عدم الاخلال بحكم المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى .

مادة ٦ - على من آلت اليه ملكية عقار أو حصة فى عقار أو حق انتفاع فيه وفقا لأحكام هذا القانون يقوم بشهر حقه طبقا للاجراءات والقواعد المقررة فى شأن شهر حق الارث فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، الخاص بتنظيم الشهر العقارى .

ويصدر بالأحكام التفصيلية الخاصة باجراءات هذا الشهر قرار من وزير العدل .

مادة ٧ - يعتبر منتهيا بسبب زوال صفة الوقف كل حكر كان مرتبا على أرض انتهى وقفها وفقا لأحكام هذا القانون . وفى هذه الحالة تتبع الأحكام المقررة فى المواد ١٠٠٨ وما بعدها من القانون المدنى .

مادة ٨ (١) - تستمر المحاكم الشرعية فى نظر دعاوى القسمة التى رفعت لافراز الحصص فى أوقات أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون كما تختص مع المحاكم المدنية بنظر دعاوى قسمة هذه الحصص اذا كانت شائعة مع حصة موقوفة على الخيرات .

وتستمر المحاكم الشرعية فى نظر دعاوى الاستحقاق التى ترفع فى شأن الأوقاف التى أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون .

ويكون للأحكام التى تصدرها تلك المحاكم فى هذا الشأن اثر الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

مادة ٨ مكررا (٢) - يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا القانون بما فى ذلك دعاوى القسمة .

ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف الا اذا كان مقبولا للمرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية .

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . صدر فى ١٤/٩/١٩٥٢ .

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢

بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر (٣)

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ (٤) - اذا لم يعين الواقف جهة الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف بموا

- (١) ببدله بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ الوقائع فى ٢٠/٥/١٩٥٤ العدد ٤٠ مكرر .
- (٢) مضافة بالقانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ومعدلة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
- (٣) الوقائع المصرية فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ - العدد ٤٢ مكرر .
- (٤) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية فى ٤/٢/١٩٥٧ - العدد ١١ مكرر .

مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربح كله أو بعضه على الجهة التي يعينها دون تقييد بشرط الأوقف .

ويجوز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يغير في شروط إدارة الوقف الخيري .

مادة ٢ (١) - إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الأوقف النظر لنفسه .

فإذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة ، جاز لوزارة الأوقاف أن تنزل عن النظر إلى هذه الجمعية أو الهيئة .

وللجنة شئون الأوقاف عزل الجمعية أو الهيئة عن النظر ، وب عزل أيهما يعود النظر للوزارة .

وإذا كان الوقف ضئيل القيمة أو الربح أو كان على جهة بر خاصة كدار للضيافة أو لفقراء الأسره ، جاز لوزارة الأوقاف أن تنزل عن النظر إلى أحد أفراد أسرة الأوقف ولا ينفذ النزول إلا بتولية الناظر الجديد كما يجوز للوزارة مع الاحتفاظ بالنظر على الوقف أن توكل في الإدارة أو في الصرف أو فيهما معا أحد الأفراد سواء كان من أسره الأوقف أو من غير أفراد أسرته إذا اقتضت مصلحة الوقف ذلك .

مادة ٢ مكررا (٢) - إذا توفي الأوقف الذي شرط لنفسه النظر على الوقف الخيري فعلى ورثته إخطار الوزارة بوفاته والمستندات المتعلقة بالوقف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .

كما يلتزم بالإخطار أيضا واضعوا اليد على حصة الخيرات وعلى الأموال والمستندات المتعلقة بها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمهم بالوفاة . ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وعلى واضعى اليد على حصة الخيرات وعلى الأموال والمستندات المتعلقة بها أن يقوموا بتسليم المستندات المذكورة إلى وزارة الأوقاف .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن واجب التسليم خلال الستين يوما التالية لمطالبة الوزارة بإجرائه .

مادة ٣ (٣) - ومع ذلك إذا كان الوقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية كان النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الأوقف النظر لنفسه .

مادة ٤ - على كل ناظر لوقف مستقل أو شائع سواء انتهت نظارته أو بقيت أن يخطر وزارة الأوقاف بأعيان الوقف ومقره مرفقا بالخطار جميع الشهادات الصادرة به والمتضمنة الزيادة فيه أو الاستبدال منه أو صورها الرسمية على أن يكون الإخطار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(٤) وعلى من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته .

ويعتبر الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل ناظر وقف خيري أدخل بواجب الإخطار المبين بالمادة السابقة أو لم يقدم المستندات وكل ناظر وقف انتهت نظارته وأدخل بواجب تسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف .

مادة ٦ - تلغى المادتان ١٩ و ٤٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - على وزيرى العدل والأوقاف كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ٨ رمضان سنة ١٣٧٢
(٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

(١) مدله بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ - الجريدة الرسمية فى ٢١/٥/١٩٧٠ - العدد ٢١ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ (السابقة الإشارة إليه) .

(٤.٣) مدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية فى ١٢/١١/١٩٥٣ العدد ٩١ مكرر .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على
جهات البر (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
بأحكام الوقف والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن
النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على
جهات البر والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المؤسسة الاقتصادية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل خلال مدة أقصاها ثلاث
سنوات الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر
العامة . وذلك على دفعات وبالتدريج وبما يوازي
الثلاث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الأوقاف
الأعلى أو الهيئات التي تتولى شئون أوقاف غير
المسلمين حسب الأحوال .

مادة ٢ - تتسلم اللجنة العليا للاصلاح
الزراعي سنويا الأراضي الزراعية التي يتقرر
استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٣ (٢) - تؤدي الهيئة العامة للاصلاح
الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف سندتات
تساوي قيمة الأراضي الزراعية والمنشآت الثابتة
وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا
لقانون الاصلاح الزراعي .

وتؤدي الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قيمة
ما يستهلك من السندتات الى المؤسسة
الاقتصادية ، كما تؤدي فوائد السندتات الى من
له حق النظر على الوقف بمقدار ٣٪ سنويا .
ويكون استهلاك تلك السندتات خلال ثلاثين
سنة على الاكثر .

مادة ٤ - تتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال
قيمة ما يستهلك من السندتات في المشروعات التي
تؤدي الى تنمية الاقتصاد القومي وفقا لأحكام
القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

وتؤدي الى من له حق النظر على الوقف ريعا
يحدد سنويا بقرار من رئيس الجمهورية بعد
أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية
بحيث لا يقل عن ٣٥٪ .

مادة ٥ - يتولى من له حق النظر على الوقف
صرف ما يتسلمه من فوائد السندتات والريع
وفقا لشروط الواقف ومع مراعاة أحكام القانون
رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٦ - يجوز الاستثناء من أحكام هذا
القانون بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فيما
لا يجاوز مائتي فدان في كل حالة على حدة
بالنسبة للأراضي الزراعية التي يكون النظر عليها
لغير وزارة الأوقاف ، وكذلك يجوز الاستثناء
فيما يتعلق بطريقة استغلال المستهلك من قيمة
هذه الأراضي .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة
سنة ١٣٧٦ (١٣ يولية سنة ١٩٥٧)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة
١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية
الموقوفة على جهات البر في الاقليم المصرى (٣) .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور
المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر
في مصر بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية
الموقوفة على جهات البر .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ يولية سنة ١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكرر ، ويراجع أيضا القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨

المنشور فيما يلي .

(٢) ممدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية في ٩/٤/١٩٦٠ - العدد ٨٠

(٣) الجريدة الرسمية في ٥ يولية سنة ١٩٥٨ - العدد ١٣

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ يؤذن لوزارة الأوقاف باتمام اجراءات الأتيان الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة التى رسا مزاد استبدالها قبل العمل بالقانون المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٥ مايو سنة ١٩٥٨)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨

بتحويل وزارة الأوقاف ادارة الأعيان التى انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها للأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنشاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تتولى وزارة الأوقاف ادارة الأعيان التى انتهى الوقف فيها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه متى كان المستحقون يقيمون اقامة عادية خارج الجمهورية العربية المتحدة فى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على المستحقين المشار اليهم فى المادة السابقة أن يقدموا بأنفسهم هم أو ورثتهم الى وزارة الأوقاف ما يثبت صفاتهم وقوقهم وبيان محال اقامتهم فى الجمهورية العربية المتحدة وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون .

واذا مضت هذه المدة دون أن يقدموا ما يثبت ذلك اعتبروا فى حكم المنقرضين وتصبح الأعيان المذكورة وقفا خيريا .

ولا تجوز الوكالة أو الانابة من المستحقين أو ورثتهم فى اثبات صفاتهم أو حقوقهم .

(٢) اما بالنسبة للمستحقين الذين يتعذر عليهم الحضور بأنفسهم الى وزارة الأوقاف لأسباب صحية من كبر سن أو مرض . فيمد الأجل المشار اليه بالفقرة الأولى الى ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون . ويجوز لهم أن يثبتوا أعذارهم وشخصياتهم فى مقر سفارة الجمهورية العربية المتحدة المختصة أمام من يندبه وزير الأوقاف لهذا الغرض . وفى هذه الحالة تجوز الوكالة أو الانابة من المستحقين أو ورثتهم فى اثبات صفاتهم وحقوقهم أمام لجنة اثبات الصفات بالوزارة .

مادة ٣ - على كل حائز للأعيان المشار اليها فى المادة الأولى بصفته حازسا أو وكيلًا أو نائبًا قانونيا أو بأية صفة أخرى أن يخطر وزارة الأوقاف بما فى حيازته منها .

ويجب أن يتضمن الاخطار بيانا وافيا بموقعها ومساحتها وحدودها ووجوه استغلالها وريعها وكافة ما يتعلق بها وكذلك بيانا باسمه ولقبه وصفته فى الحيازة وموطنه ومهنته على أن ترفق بهذه البيانات ما يثبتها من مستندات .

ويكون الاخطار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجب أن تسلم الأعيان للوزارة مع كافة ملحقاتها والبيانات والمستندات المتعلقة بها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بواجب الاخطار المبين فى المادة السابقة أو ضمنه بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تسليم الأعيان لوزارة الأوقاف .

مادة ٥ - يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ولوزيرى الأوقاف والعدل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ٥ صفر ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨/٨/٢٠)

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ - العدد ٢٤ مكرر (ب) .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية فى ٢٦/١٢/١٩٥٩ - العدد ٢٨٤ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠

ببعض أحكام الوقف في الاقليم الجنوبي (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الاجراءات المتعلقة بها ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة •

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز للمالك أن يقف كل ماله على الخيرات وله أن يشترط لنفسه الانتفاع بالريع كله أو بعضه مدى حياته - وإذا كان له وقت وفاته ورثة من ذريته وزوجه أو أزواجه أو والديه بطل الوقف فيما زاد على الثلث •

وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف عند موته ويدخل في تقدير ماله الأوقاف الخيرية التي صدرت منه قبل العمل بهذا القانون ويعتده الا اذا كانت أوقافا ليس له حق الرجوع فيها •

ويكون تقدير مال الواقف من اختصاص لجنة شئون الأوقاف المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبناء على طلب ورثته ، ويكون قرارها في ذلك نهائيا ، فاذا قام نزاع بشأن صفة الوارث واستحقاقه كان لكل ذى شأن أن يلجأ الى القضاء للفصل فى النزاع •

وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقدير الطلبات من الورثة والمستندات اللازمة •

مادة ٢ - تلغى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ويلغى كل نص يخالف حكم هذا القانون •

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به فى الاقليم الجنوبي، ولوزير الأوقاف اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير سنة ١٩٦٠)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠

بقسمة الأعيان التى انتهى فيها الوقف (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ بإنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة ،

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الأعيان التى انتهى فيها الوقف ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٨٣٦ من القانون المدنى والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - تتولى وزارة الأوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن قسمة الأعيان التى انتهى فيها الوقف طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ كما تتولى الوزارة فى هذه الحالة فرز حصة الخيرات الشائعة فى تلك الأعيان •

وتجرى القسمة فى جميع الأنصبة ولو كان الطالب واحدا •

مادة ٢ (٣) - تختص باجراء القسمة لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها ومكان انعقادها قرار من وزير الأوقاف ، برئاسة مستشار مساعد بمجلس الدولة يندبه رئيس المجلس وعضوية قاض يندبه وزير العدل وأحد العاملين بوزارة الأوقاف أو هيئة الأوقاف المصرية لا تقل فئته الوظيفية عن فئات المستوى الثانى •

(١) الجريدة الرسمية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ - العدد ٤٠ •

(١) الجريدة الرسمية فى ٨ مارس ١٩٦٠ - العدد ٥٧ •

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ - الجريدة الرسمية فى ١٦/٥/١٩٧٤ - العدد ٢٠ •

مادة ٣ - يقدم طلب القسمة الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة ويذكر فيه اسم الوقف والأعيان المطلوب قسمتها واسم الحارس على الوقف أو من يتولى إدارة أعيانه وأسماء الشركاء ومحلات إقامتهم ومقدار حصة طالب القسمة ويرفق بالطلب الأوراق المؤيدة له .

ويأمر رئيس اللجنة بتحديد جلسة لنظر الطلب أمام اللجنة في ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه كما يأمر بإرسال صورة من الطلب وتاريخ الجلسة التي تحددت لنظره الى الحارس والشركاء يخطاب موصى عليه بعلم الوصول - وبالنسبة للشركاء الغير معلوم لهم محل إقامة يكتفى بإعلان ينشر في إحدى الصحف اليومية قبل الجلسة يذكر فيه اسم الوقف والجلسة التي تحددت لنظر الطلب أمام اللجنة .

مادة ٤ - تختص اللجنة بفحص الطلبات وتحقيق جديتها ويجوز للجنة أن تكلف الحارس على الوقف أو من يتولى إدارة أعيانه أن يقدم جميع الشهادات الصادرة بالوقف والمتضمنة الزيادة فيه والاستبدال منه والأحكام الصادرة في شأنه وبيانا بأعيان الوقف ومقرها والمنازعات القائمة فيه وبمستحقى الوقف ومحل إقامة كل منهم ونصيبه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

وإذا قامت منازعة جديدة حول صفة طالب القسمة كمستحق في الوقف تأمر اللجنة برفض طلبه ويجوز لمن رفض طلبه أن يجدده إذا قدم من الأوراق ما يكفي لتأييد حقه ما دامت القسمة لم تحصل أو أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة .

وإذا قامت منازعة جديدة حول مقدار استحقاق الطالب ورأت اللجنة أن مآل الاجراءات ينتهي الى بيع أعيان الوقف لعدم إمكان القسمة تمضي اللجنة في الاجراءات حسبما هو مدون في هذا القانون أما في حالة ما إذا كانت أعيان الوقف تقبل القسمة عينا فتقرر اللجنة السير في إجراءات القسمة ويكون تقدير حصة الطالب على أساس ما تراه اللجنة ظاهرا من الأوراق .

وفي كل الأحوال تمضي اللجنة في اجراءات القسمة إذا كان حق طالب القسمة نفسه خاليا من النزاع وكان النزاع يدور حول حصة غيره من المستحقين وفي هذه الحالة تتبع اللجنة في شأن قسمة حصص المستحقين المتنازع عليها ما هو مقرر في الفقرة السابقة وللمتضرر أن يرفع دعوى بحقه الى المحكمة .

مادة ٥ - إذا لم يقدم الحارس على الوقف أو من يتولى إدارة أعيانه في الموعد الذي تحدده

اللجنة المستندات والبيانات المطلوبة تحكم عليه اللجنة بغرامة لا تزيد على مائة جنيه - كما يجوز لها أن تحكم بإقالة الحارس أو المدير وإقامة حارس مؤقت يتولى إدارة الوقف الى أن تتم اجراءات القسمة نهائيا ، ويكون حكمها نافذا فورا في الحالين ، على أنه يجوز للجنة اقالة المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى اعتذارا مقبولة .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة من يدلى من الحارس أو المديرين ببيانات غير صحيحة أمام اللجنة وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر . وتنفذ الغرامة بالطريق الإداري .

ولكل ذي شأن أن يطلع على الأوراق المقدمة الى اللجنة وأن يطلب صوراً منها مطابقة للأصل بعد سداد الرسوم التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الأوقاف بحيث لا تتجاوز خمسين قرشا عن كل ورقة .

مادة ٦ - المعمول عليه عند اجراء القسمة في صفة المستحق ونصيبه في الاستحقاق ما جرى عليه عمل الوزارة أو الحارس أو المديرين فيما تحت يدهم من أعيان ومع مراعاة حكم المادة الثالثة من المرسوم رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وما لم يكن قد صدر حكم نهائي في الاستحقاق .

ومع عدم الاخلال بما نص عليه في هذا القانون تتبع لجان القسمة أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تراعى الأحكام المقررة في شأن القسمة في القانون المدني والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(١) ومع ذلك فلا يحكم بانقطاع سير الخصومة عند وفاة أحد ذوى الشأن وتسير اللجان في نظر طلب القسمة بعد أن تعلن ورثة المتوفى لأقرب جلسة وتكون اللجان المبينة في هذا القانون هي المختصة بالفصل في جميع المنازعات التي هي من اختصاص المحاكم وفقا لأحكام القوانين المتقدمة

مادة ٧ - تندب اللجنة من تراه لتقويم المال الشائع وقسمته حصصا ان كان يقبل القسمة عينا دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته ، وذلك ما لم يتفق الخصوم على خبير تعيينه .

وفي الحالة التي لا تقبل فيها أعيان الوقف أو بعضها القسمة بغير ضرر أو يتعذر قسمتها بسبب ضالة الانصباء تباع اللجنة هذه الأعيان بالمزاد العلني طبقا للقرار الذي يصدر من وزير الأوقاف في هذا الشأن كما يكون للجنة في حالة اجراء البيع وتخليف المشتري عن الوفاء بالثمن

سلطة الزامه بفرق الثمن ان وجد ولا حق له في الزيادة بل تكون من حقوق الشركاء . ويكون هذا القرار نهائيا ويوزع الثمن بين ذوى الشأن كل بقدر نصيبه .

(١) فإذا كانت كانت العقارات المطلوب قسمتها عبارة عن منشآت مقامة على أرض محكرة ، ووافقت وزارة الاوقاف على انهاء الحكر ، تباع الارض بما عليها من منشآت ، ويوزع الثمن بين كل من الواقف ومالك الرقبه واصحاب المنشآت طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ . باعادة تنظيم انهاء الحكر على الاعيان زاد أو نقص الثمن ويجب في هذه الحالة تقدير ثمن المنشآت والأرض كل على حدة ليجرى البيع على اساسه فاذا زاد أو نقص الثمن الراس به المزداد للعقار جميعه عن هذا التقدير . وزع الفرق بين المنشآت والأرض بنسبة الثمن الأساسى الذى قدر لكل منها ، ويجوز تقسيط ٦٠٪ من الثمن الراسى به المزداد على خمسة أقساط سنوية متساوية ، مع الريع بواقع ٣٪ وفى هذه الحالة يكون للوزارة حق امتياز البائع على العقار حتى تمام السداد .

فاذا نازع أصحاب المنشآت فى ملكية الارض اودع ثمنها خزانة وزارة الأوقاف حتى يفصل فى النزاع قضائيا وفى حالة عدم انهاء الحكر يتبع فى شأن قسمة العقارات المقامة على الارض المحكرة حكم الفقرة الثانية .

مادة ٨ - مباشر اللجان اعمالها بعد اعلان ذوى الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بطريق النشر فى احدى الصحف اليومية طبقا لما هو مقرر فى المادة الثالثة من هذا القانون

مادة ٩ - اذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوفر فيهم الأهلية ، تحيل لجنة القسمة الأوراق بعد الانتهاء من تقويم المال وقسمته الى حصص الى لجنة الاعتراضات للتصديق على ما تم من اجراءات .

مادة ١٠ (٢) - تشكل بقرار من وزير الاوقاف لجنة أو أكثر تسمى « لجنة الاعتراضات » برئاسة مستشار بمحكمة استئناف القاهرة يندبه وزير العدل وعضوية مستشار مساعد على الأقل من مجلس الدولة يندبه رئيس المجلس وأحد العاملين بالشئون القانونية بوزارة الاوقاف لا تقل فئته الوظيفية عن فئات المستوى الأول .

وتختص لجنة الاعتراضات بالنظر فيما يقدمه أصحاب الشأن من أوجه الاعتراض على الحكم الصادر من لجنة القسمة سواء أكان ذلك يتعلق بتقدير أنصبة المستحقين أو تقويم أعيان الوقف أو غير ذلك كما تختص بالتصديق على الاجراءات اذا كان بين الشركاء غائب أو عديم الأهلية طبقا للمادة السابقة .

ولا يجوز رفع الاعتراض الا بعد انتهاء اللجنة المشار اليها فى المادة ٢ من عملها .

مادة ١١ (٣) - ترفع الاعتراضات على حكم لجنة القسمة من كل خصم الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك بعريضة تقدم الى اللجنة مقابل ايصال بالاستلام ، أو ترسل اليها بخطاب موصى عليه بعد الوصول .

ويدفع للوزارة رسم على الاعتراضات قدر خمسة جنيهات يؤدى عند تقديم الاعتراض واذا حكم بعدم قبول الاعتراض أو برفضه جا الحكم على المعارض بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها تؤول للوزارة .

مادة ١٢ - تعتبر القرارات النهائية للجان القسمة بمثابة أحكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقار والتوثيق بناء على طلب وزارة الاوقاف أو أحد ذوى الشأن وتعلن لذى الشأن طبقا لما هو مبين فى المادة الثالثة .

ويكون لكل من المتقاسمين أن ينفذ على نصيه فى الأعيان التى قسمت تحت يد أى من الحرا، أو المديرين أو الشركاء استيفاء لحقه .

وللوزارة أن ترجع على كل مستحق بما يخصه من رسوم الشهر .

مادة ١٣ - لكل طرف فى اجراءات القسمة أن يطعن فى القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة اذا كان القرار مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، أو اذا واد بطلان فى القرار ، أو بطلان فى الاجراءات فى القرار .

(٤) ويرفع الطعن الى محكمة الاستئناف بعريضة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وبالنشر عند فى احدى الصحف اليومية ، ولا يترتب على رفع

(١) معدلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ جريدة رسمية فى ١٧/٧/١٩٦٩ - العدد ٢٩ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ جريدة رسمية فى ١٦/٥/١٩٧٤ - العدد ٢٠ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ جريدة رسمية فى ١٧/٧/١٩٦٩ - العدد ٢٩ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ جريدة رسمية فى ١٧/٧/١٩٦٩ - العدد ٢٩ .

لطن وقف تنفيذ حكم القسمة الا اذا كان الحكم سادرا بتوزيع ثمن الأعيان الموقوفة على المستحقين، وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ حكم القسمة حتى يفصل فى الطعن المرفوع عنه .

ويكون الحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا غير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية .

مادة ١٤ - لكل ذى شأن لم يختصم فى اجراءات القسمة ان يرفع دعوى بحقه أمام المحكمة المختصة ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ حكم القسمة الى ان يصدر حكم يخالفه من المحكمة المختصة .

ويسرى حكم هذه المادة على من لم يعلن من الخصوم أمام اللجنة بسبب عدم معرفة محل إقامته .

مادة ١٥ - يجوز لكل ذى شأن ولوزارة الأوقاف اشهار طلب القسمة بعد اعلانه طبقا لما هو مبين فى المادة الثالثة من هذا القانون وطبقا للاجراءات المقررة فى شأن شهر صحيفة دعوى الملكية ويكون له نفس الآثار القانونية التى تترتب على اشهار صحيفة دعوى الملكية .

واذا بيع العقار لعدم امكان قسمته أودع خزانة الوزارة جزء من الثمن يعادل القدر محل النزاع حتى يفصل نهائيا ويوزع الباقي بحسب الأنصبة .

مادة ١٦ - تستحق وزارة الأوقاف نظير قيامها بهذه الاجراءات رسما قدره ٣٪ من قيمة الأعيان المقسومة أو المباعة وتقدر هذه القيمة وفقا لما هو مقرر فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ مع مراعاة حكم الفقرة العاشرة من المادة ٧٥ المذكورة ويقسم هذا الرسم على المقتسمين كل بحسب حصته ويعتبر الرسم المذكور شاملا لجميع ما يتحمله الخصوم فى دعوى القسمة بما فيها اتعاب الخبراء ما عدا رسوم استخراج المستندات والشهادات التى تلزم للفصل فى الدعوى .

(١) واذا تنازل طالب القسمة عن طلبه بعد حالته الى الخبرة وتقديم الخير تقريره ، أو قصر الطالب طلباته على فرز حصة الخيرات فى أعيان الوقف ، ألزم بمصاريف الخبرة وبالمصاريف المناسبة التى يقدرها رئيس اللجنة ،

مادة ١٧ - يكون للرسوم المنصوص عليها فى المادة ١٢ والمادة ١٦ امتياز على نصيب كل متقاسم

بقدر المطلوب منه ويكون هذا الامتياز فى مرتبة الامتياز المقرر للمصروفات القضائية بالنصوص عليها فى المادة ١١٣٨ من القانون المدنى .

وعلى كل من يشتري عقارا أو أى حق آخر من الحقوق العينية موضوع القسمة بمقتضى هذا القانون ولم يكن قد مضى على القرار النهائى بالقسمة عشر سنوات أن يتثبت قبل التعاقد من الوفاء بالرسوم المطلوبة لوزارة الأوقاف .

وعلى الوزارة أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة بالرسم المستحق وذلك خلال مدة لا تجاوز أسبوعين ، ويحظر على الموظفين العموميين القيام باجراءات التوثيق أو التسجيل أو القيد فيما يتعلق بأى بيع أو تصرف موضوعه أعيان أو حقوق تمت قسمتها بمقتضى هذا القانون قبل التثبت من سداد الرسوم المستحقة للوزارة .

ويجوز لوزارة الأوقاف تحصيل هذه الرسوم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى .

مادة ١٨ - تستمر المحاكم فى نظر دعاوى القسمة المنظورة أمامها ما لم يطلب أحد الخصوم فى الدعوى إحالتها الى لجنة القسمة بالوزارة وعلى المحكمة فى هذه الحالة أن تحيل الدعوى بحالتها للسير فيها وفقا لأحكام هذا القانون على أن تراعى اللجان التى تحال اليها الدعوى ما يكون قد صدر فيها من أحكام قطعية نهائية .

وذلك كله ما لم تكن الاجراءات قد تمت أمام المحكمة ونهيات الدعوى لصدور الحكم فيها وفقا لما هو مقرر فى المادة ٨٣٩ من القانون المدنى .

أما الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام لجان فحص الطلبات ولجان القسمة ولجنة الاعتراضات فتحال الى لجان القسمة ولجنة الاعتراضات المنصوص عليها فى هذا القانون للسير فيها وفقا لأحكامه وذلك ما لم يكن الدعاوى قد قفل فيها باب المرافعة .

مادة ١٩ - يلغى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم الجنوبي .

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ رمضان ١٣٧٩ (أول مارس سنة ١٩٦٠)

قوار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠

في شأن تسليم الأعيان التي انتهى فيها الوقف (١)
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن
لائحة اجراءات وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة
له .

وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاه
نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرو القانون الآتى :

مادة ١ - تسلم الى ذوى الشأن خلال سنة من
تاريخ العمل بهذا القانون الأعيان التي انتهى فيها
الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف متى قاموا
بسداد الحقوق المترتبة للوزارة على هذه الأعيان
بسبب الحراسة وذلك بعد اخطارهم بخطابات
موصى عليها . يعلم الوصول .

(٢) فاذا مضت هذه المدة دون أن يتقدم ذوو
الشأن أو وكلاؤهم لتسليمها وإيفاء الحقوق المترتبة
للوزارة قامت وزارة الأوقاف ببيعها بالمزاد العلنى
وفقا للاجراءات التي يصدر بها قوار من وزير
الأوقاف ويوزع باقى الثمن بين أصحاب الشأن كل
بقدر نصيبه .

مادة ٢ - تستحق وزارة الأوقاف نظير قيامها
باجراءات البيع ربما قدره ٢٪ من ثمن الأعيان
المبيعة ويخصم هذا الرسم من الثمن دون حاجة
الى اتخاذ أى اجراء .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة
الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبى .

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ رمضان سنة
١٣٧٩ (أول مارس سنة ١٩٦٠) .

قوار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠

فى شأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على
جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم
استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات
البر .

قرو القانون الآتى :

مادة ١ - يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢
لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الاراضى الموقوفة
على بطريرك وبطريركية الاقباط
الأرثوذكس والمطرانيات والأديرة والكنائس
وجهاث التعليم القبطية الأرثوذكسية وجهاث البر
الأخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتى
فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتى
فدان من الاراضى البور .

مادة ٢ - تنشأ هيئة تسمى « هيئة اوقاف
الاقباط الأرثوذكس » تكون لها الشخصية
الاعتبارية ، تتولى اختيار القدر المحدد فى المادة
السابقة واستلام قيمة الاراضى المستبدلة .

وتحدد اختصاصات هذه الهيئة بققرار من
رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يدير الهيئة مجلس ادارة يشكل من
بطريرك الاقباط الأرثوذكس رئيسا ومن عدد من
المطارنة وعدد مماثل من الاقباط الأرثوذكس من
ذوى الخبرة يعينون بققرار من رئيس الجمهورية
بناء على ترشيح البطريرك أعضاء .

ويرأس اجتماعات مجلس الادارة من ينوبه
البطريرك من المطارنة ، فاذا حضر البطريرك
الاجتماع كانت له الرئاسة .

مادة ٤ - تؤدى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى
قيمة المستبدل من الاراضى الزراعية المبينة فى
المادة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه والمنشآت الثابتة وغير الثابتة القائمة
عليها نقدا .

مادة ٥ - تتولى حصر الاراضى الزراعية

(١) الجريدة الرسمية فى ٨ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ٥٧ .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ١١/٤/١٩٦٠ - العدد ٨٢ .

(٣) الجريدة الرسمية فى ١٩ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ .

المستبدلة وتقدير قيمتها لجنة من الفنيين يصدر بتشكيلها قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

مادة ٦ - يستمر القائمون عند العمل بهذه القانون على إدارة الأراضي الموقوفة التي تختارها هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس طبقاً لأحكام المادة الثانية في عملهم إلى أن تصدر الهيئة قرارات بتثبيتهم أو بإحلال غيرهم محلهم .

مادة ٧ - يقوم ديوان المحاسبة بفحص حسابات الهيئة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوي إليها بنتيجة هذا الفحص .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يونيه سنة ١٩٦٠) .

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣

بشأن رد الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص إلى وزارة الأوقاف (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ - ترد لوزارة الأوقاف جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص ، التي سبق استبدالها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية .

ويقصر الرد على الأراضي الزراعية التي لم تصرف فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، كما ترد إلى وزارة الأوقاف جميع أراضي الأوقاف التي تقع داخل كردون المدن ، وكانت من قبل أراضي زراعية .

مادة ٢ - تتولى هيئة الأوقاف المصرية إدارة واستغلال الأراضي التي ترد بمقتضى المادة السابقة وذلك على الوجه المبين في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ، ويؤول صافي الربح إلى وزارة الأوقاف للصرف منه في تنفيذ شروط الواقفين .

مادة ٣ - تقدر قيمة ما تصرفت فيه الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من الأراضي الزراعية المشار إليها في المادة الأولى وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي .

وتؤديها الدولة لهيئة الأوقاف المصرية نقداً ، بعد خصم قيمة السندات التي تم استهلاكها .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٣) .

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤

بمعد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية ،

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال باختصاصات هيئة الأوقاف المصرية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة لمدة خمس سنوات تبدأ من التاريخ التالي لانتهاء مدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ بمعد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يونيه سنة ١٩٧٤) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٣١/٥/١٩٧٣ . ثم صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ ونص على أن يستمر

العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ من تاريخ انتهاء المدة المحددة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ حتى

٢١/١٢/١٩٨٠ . الجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ٢٤/٤/١٩٨٠ .

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢
في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ،
وقد أصدرناه :

المادة الأولى - يعتبر حق الحكر منتهيا دون تعويض فى الاعيان الموقوفة الخالية من أى بناء أو غراس عند العمل بهذا القانون ، وتعتبر الأرض ملكا خالصا لجهة الوقت ولا يعتد بأى بناء أو غراس تقام فى الأرض الفضاء المحكرة بعد العمل بهذا القانون .

المادة الثانية - ينتهى حق الحكر على الأعيان الموقوفة المشغولة ببناء أو غراس بقرار يصدره وزير الأوقاف ويختص الوقف مالك الرقبة بثلاثة أرباع ثمن الأرض والمحكر بباقى ثمنها وذلك بالإضافة الى الأقل من ثمن البناء أو الغراس مستحقى الإزالة أو البقاء .

المادة الثالثة - ينشر القرار الصادر بإنهاء الحكر فى الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين ويلصق لمدة أسبوع على العقار ويعلن المحكر أو واضع اليد الظاهر بقرار الإنهاء ويجب أن يتضمن الإعلان اسم الوقف مالك الرقبة والمحكر طبقا لما هو ثابت فى سجلات الأوقاف أو واضع اليد الظاهر مع بيان العقار ومساحته ومنطقة الأوقاف التابع لها .

ويخطر مكتب الشهر العقارى المختص بصورة من القرار المذكور لقيده فى سجل خاص .
المادة الرابعة - على محكر العقار وكل ذى شأن أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ نشر قرار إنهاء الحكر فى الوقائع المصرية الى منطقة الأوقاف المصرية التابع لها العقار ببيان على النموذج المعد لذلك يشتمل على اسمه وصناعته وبيان العقار وما عليه من بناء أو غراس وحقوقه على العقار ورغبته فى فرز حصة له فى الأرض

تعادل التعويض المقرر له أو استبدال باقى الأرض ويرفق بهذا البيان المستندات المثبتة لحقه وترسل المنطقة البيانات والمستندات المرفقة بها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة المختصة ببحثها مشفوعة بمعلوماتها ووجهة نظرها .

المادة الخامسة - تشكل لجنة قضائية بكل منطقة من رئيس محكمة يندبه وزير العدل تكون له الرئاسة ومن أربعة أعضاء يمثلون كلا من الملكية العقارية والشئون القانونية بهيئة الأوقاف المصرية والهيئة المصرية العامة للمساحة ومصلحة الشهر العقارى بحيث لا تقل درجة كل منهم عن الدرجة الثانية وتختار كل جهة من يمثلها وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يأتى :

١ - تحديد المحكر أو المنتفع الظاهر للأرض الذى انتقل اليه حق الحكر من المحكر أو خلفه .

٢ - تقدير ثمن الأرض .

٣ - تقدير ثمن ما على الأرض من بناء أو غراس وفقا لما تقضى به المادة ١٠١٠ من القانون المدنى .

٤ - فرز حصة للمحكر من الأرض تعادل التعويض المقرر له اذا كانت الأرض تقبل القسمة عينا .

٥ - الفصل فى كافة المنازعات التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون .

وللجنة فى سبيل أداء مهمتها فحص وتحقيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا فى الحضور وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من العاملين الفنيين والاداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة .

ويعلن ذوو الشأن ورئيس هيئة الأوقاف المصرية بقرارات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورهما .

وتبين اللائحة التنفيذية للقانون الاجراءات الواجب اتباعها أمام اللجنة للتفصل فى الموضوعات التى تعرض عليها .

المادة السادسة - لذوى الشأن ورئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية الطعن فى قرارات اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة السابقة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورهما .

ويكون الحكم الصادر فى الطعن من المحكمة الابتدائية نهائيا غير قابل للطعن بأى وجه من أوجه الطعن .

المادة السابعة - يجوز للمحتكر أن يطلب استبدال ثلاثة أرباع الأرض التى اختص بها الوقف بما يقابلها من الثمن الذى قدرته اللجنة المنصوص عليها فى المادة الخامسة وذلك بشرط أن يبدى رغبته فى الاستبدال خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة إذا صدر فى حضوره، أو من تاريخ اعلانه به إذا صدر فى غيبته .

وإذا تم الطعن فى قرار اللجنة فيتم تسوية باقى مستحقات كل من الوقف مالك الرقبة والمحتكر وفقا لما يصدر به الحكم النهائى طبقا للقواعد التى وضعها مجلس إدارة الهيئة .

المادة الثامنة - لهيئة الأوقاف المصرية الحق فى الاحتفاظ بالعقار كله إذا رأت المصلحة فى ذلك مع صرف ربع ثمن الأرض وقيمة البناء أو الغراس للمحتكر وذلك وفقا للقيمة التى قدرتها اللجنة المشار إليها فى المادة الخامسة على أن تبدى الهيئة رغبته فى ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صيرورة قرار اللجنة نهائيا .

المادة التاسعة - يجوز لهيئة الأوقاف المصرية بيع الأرض الصادر عنها قرار انهاء حق الحكر بالمزاد العلنى فى الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يتقدم المحتكر بالبيان المنصوص عليه فى المادة (٤) .

(ب) إذا أصدرت اللجنة القضائية قرارها بعدم ثبوت صفة المحتكر وأصبح هذا القرار نهائيا أما بفوات مواعيد الطعن فيه أو برفض الطعن من المحكمة الابتدائية .

(ج) إذا لم يبدى المحتكر رغبته فى الاستبدال ولم تر الهيئة الاحتفاظ بالعقار وكان العقار غير قابل للقسمة .

(د) إذا تعدد المحتكرون وتقدم بعضهم ببيانه ورغبته فى الاستبدال دون الآخرين ولم يكن من الممكن تجزئة الأعيان بسبب ضالة الأنصبة .

ويتم البيع بالمزاد العلنى وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة ويشمل البيع ما على الأرض من بناء أو غراس ، وإذا زاد أو نقص الثمن الراسى به المزاد للعقار جميعه عن التقدير الذى قدرته اللجنة المنصوص عليها فى المادة الخامسة وزع الفرق بين المنشآت والأرض بذات النسبة المقررة للثمن الأساسى الذى قد قدر لكل منهما .

ويودع نصيب المحتكر أو المنتفع الظاهر خزانة الهيئة على ذمته بعد تحصيل المصروفات الادارية التى تحددها اللائحة التنفيذية على ألا تتجاوز ١٠٪ من المتحصل لصالح المحتكر .

المادة العاشرة - إذا قبل المحتكر أو المنتفع الظاهر الاستبدال فيوقف تحصيل مقابل الانتفاع من تاريخ سداد الثمن ، أما إذا كان البيع مقسما فيزداد الثمن وتقسط الزيادة مع الأقساط وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة .

المادة الحادية عشرة - يتم الاستبدال بالتوقيع على العقد من وزير الأوقاف أو من ينوبه فى ذلك ويشهر العقد .

المادة الثانية عشرة - يتبع فى شأن الأحكام التى صدرت قرارات بانهاؤها قبل العمل بهذا القانون الاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة وذلك فيما عدا الأحكام التى تمت اجراءاتها نهائيا وقام المحتكر بسداد الثمن أو

معجلاه ويتم في هذه الحالة الاستبدال بمقتد يوقمه
وزير الأوقاف أو من ينيبه في ذلك .

المادة الثالثة عشرة - تحال جميع المواد التي
كانت منظورة أمام اللجان المشكلة وفقا لأحكام
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء
الحكر على الأعيان الموقوفة الى اللجان القضائية
المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بالحالة
التي تكون عليها ، وعلى سكرتارية هذه اللجان
إخطار ذوي الشأن بالميعاد الذي تحدد لنظرها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على المواد
المنظورة أمام لجان القسمة اذا كانت مؤجلة لإصدار
القرار .

المادة الرابعة عشرة - يصدر وزير الأوقاف
قرار باللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة
أشهر من تاريخ العمل به .

المادة الخامسة عشرة - يلغى القانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم الحكر على الأعيان
الموقوفة كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا
القانون على أن يستمر العمل باللائحة التنفيذية
للقانون المذكور لحين صدور اللائحة التنفيذية
المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك فيما لا
يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ينشر هذا القانون
في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان
سنة ١٤٠٢ (١٣ يونية سنة ١٩٨٢)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠
في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على
جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ،

قرر :

مادة ١ (٢) - يشكل مجلس إدارة هيئـة
الأقباط الأرثوذكس على الوجه الآتي :

١ - البابا بطريرك الأقباط الأرثوذكس
رئيساً

٢ - الأنبا اسناسيوس ، اسقف بنى سويف

٣ - الأنبا مكسيموس ، اسقف القليوبية .

٤ - الأنبا دوماديوس ، اسقف الجيزة .

٥ - الأنبا فيلبس ، اسقف الدقهلية .

٦ - الأنبا يؤنس ، اسقف الغربية .

٧ - الأنبا بيشوى ، اسقف دمياط وكثر
الشيخ .

٨ - اللواء توفيق اسحق .

٩ - الاستاذ ادوارد ميخائيل .

١٠ - الاستاذ عادل عازر بسطوروس .

١١ - الدكتور جورج رمزى استينو .

١٢ - الدكتور حنا يوسف حنا .

١٣ - اللواء عبده اسحق روفائيل .

مادة ٢ - تختص هيئـة أوقاف الأقباط
الأرثوذكس بما يأتى :

(أ) الاشراف على إدارة جميع الأوقاف من أطياف
وعقارات ومحاسبة القائمين على ادارتها عن إيراداتها
ومصروفاتها ، ولها فى هذه السبيل أن تضع
النظم التى تراها كفيلة بحسن إدارة الأوقاف
وضبط حساباتها وصيانة أموالها واستغلالها
فى أفضل الوجه وحصر أملاكها وموجوداتها .

(ب) اعداد الميزانية السنوية العامة لإيرادات
ومصروفات الأوقاف .

(ج) توزيع ريع الأعيان الموقوفة على الجهات
الموقوفة عليها بحسب احتياجاتها الحقيقية وبما
يكفل المحافظة على تحقيق أغراضها الأصلية .

(د) توجيه الفائض بعد احتياجات الجهات
الموقوفة عليها نحو مرافق الإصلاح أو وجوه
الاستغلال التى تراها .

(هـ) تعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف

مادة ٣ - رئيس الهيئـة هو الذى يمثلها قانوناً

مادة ٤ - ينعقد مجلس إدارة الهيئـة بدعوة من
الرئيس أو بناء على طلب ثلاثة من الأعضاء على
الأقل ، ولا يصح انعقاده الا بحضور خمسة من
الأعضاء على الأقل .

وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا
تساوت الأصوات رجح رأى الجانب الذى منه
الرئيس . ويضع مجلس الإدارة نظاماً داخلياً
ينظم اجتماعاته ومواعيد عقدها وتوزيع الأعمال
بين أعضائه .

مادة ٥ - ينتخب مجلس الإدارة فى أول انعقاد
له وكيلًا وسكرتيراً .

مادة ٦ - لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة
أو بدل حضور عن عملهم .

مادة ٧ - لمجلس الإدارة أن يستعين فى أداء
عمله برأى ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت
معدود فى المداولات ، وأن يعين الموظفين اللازمين
لتنفيذ قراراته وأن يحدد أجورهم ومكافأاتهم .

مادة ٨ - تسقط العضوية عن كل عضو من
أعضاء مجلس الإدارة يتغيب عن الحضور بغير
عذر مقبول ثلاث مرات متتالية .

مادة ٩ - يعين مجلس الإدارة مراقباً أو أكثر
للحسابات ويكون له سائر الاختصاصات التى
لمراقبى حسابات شركات المساهمة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة
١٣٨٠ (١٩ يوليـة سنة ١٩٦٠) .

(١) الجريدة الرسمية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ - العدد ١٧٤ .

(٢) ممدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٧ الجريدة الرسمية العدد ٤٦ فى ٧/١١/١٩٧٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٠

بتحديد نسبة الريع الذى تؤديه المؤسسة الاقتصادية على الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة والتي استبدلت بسندات الاصلاح الزراعى وتم استهلاكها وذلك عن عام ١٩٦٠ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ،

قرر :

مادة ١ - يحدد بواقع ٣٥٪ الريع الذى تؤديه المؤسسة الاقتصادية عن الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة والتي استبدلت بسندات الاصلاح الزراعى وتم استهلاكها وذلك عن عام ١٩٦٠ .

مادة ٢ - على رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار .

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠) .

قرار بالاجراءات الواجب اتباعها لشهر الفاء الوقف على غير الخيرات (٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات .

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يقدم الطلب الخاص بشهر قائمة الفاء الوقف للمأمورية أو المأموريات التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا من المستحق طالب الشهر أو من يقوم مقامه أو من ذى شأن وأن يشتمل على اسم الواقف واسماء المستحقين الذين تلقى عنهم المستحق الأخير حقه فى الوقف مع ذكر تاريخ وفاته وتاريخ ايلولة الاستحقاق اليه والبيانات المتعلقة

بالعقار والبيانات الخاصة بالتكليف وذلك طبقا للموضع فى البندين (ثالثا وخامسا) من المادة ٢٢ من قانون الشهر العقارى .

ويجب فوق ما تقدم أن توضح بالطلب البيانات المتعلقة برسم ايلولة المستحق وما دفع منه اذا كان الاستحقاق لاحقا لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم ايلولة على التركات .

مادة ٢ - يجب أن تقرن بالطلب الأوراق الآتية :

(اولا) الاشهاد الشرعى بالوقف .

(ثانيا) ما يثبت صفة من يقوم مقام الطالب ان وجد .

(ثالثا) كشوف رسمية عن عقارات الوقف مستخرجة من دفاتر التكليف وعوائد المباني .

(رابعا) شهادة من مصلحة الضرائب برسم ايلولة المستحق وما دفع منه .

(خامسا) حكم من المحكمة بتعين الحصة الشائعة للخبرات والمترتبات بالنسبة الى الوقف ان لم تكن معينة على وجه التحقيق .

(سادسا) مصادقة من الناظر والمستحق على نصيب كل منهم أو حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأنصبة .

مادة ٣ - يقدم الطالب للمأمورية قائمة جرد العقارات ومعها صورة الطلب المؤشر عليها بقبول اجراء الشهر ويبين فى هذه القائمة ما يستحقه الطالب من حصة شائعة طبقا للوارد فى حجة الوقف .

وتأشر المأمورية على قائمة الجرد بما يفيد صلاحيتها للشهر ذلك بعد التحقق من اشتغالها على البيانات الموضحة بصورة الطلب المسلمة للطالب .

وبعد التوقيع على القائمة من طالب الشهر أو من يقوم مقامه والتصديق على توقيعه واداء الرسم النسبى تقدم لمكتب الشهر المختص لاجراء شهرها وفقا للمادتين ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٠ المحرم سنة ١٣٧٢ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢) .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ - العدد ٢٦٦ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢٨ فى ٢/١٠/١٩٥٢ .

قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن تنفيذ القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة (١)

وزير الأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يقدم المستحقون المشار اليهم في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ أو ورثتهم طلبات لاثبات شخصياتهم وحقوقهم الى مدير عام قسم الأوقاف وعلى الطالب أن يبين اسمه وعنوانه في الجمهورية العربية المتحدة وصفته واسم الوقف أو الأوقاف التي يستحق فيها نصيبه في كل منها ويرفق بالطلب ما يرى تقديمه من مستندات .

مادة ٢ - يخصص في الوزارة موظف أو أكثر لتلقى الطلبات المشار اليها في المادة السابقة وقيدتها في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ويسلم صاحب الشأن ايصال مبينا به رقم الطلب وتاريخ تقديمه . ويرفع الطلب فورا الى قسم الأوقاف ليبدى رايه وملاحظاته عليه ويرفق به جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ويحيله بعد استيفاء هذه الاجراءات الى لجنة اثبات الصفات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار في ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ تقديمه ، ويخطر صاحب الشأن بذلك ويتاريخ الجلسة المعينة لنظر طلبه للحضور أمامها شخصيا .

مادة ٣ - تشكل لجنة اثبات الصفات من مدير عام قسم الأوقاف رئيسا وعضوية مستشار مساعد بقسم القضايا للأحوال الشخصية ومدير قسم النظار .

ويقوم بأعمال السكرتارية أحد موظفي الوزارة يندب لهذا الغرض .

وتتولى هذه اللجنة فحص الطلبات في حضور صاحب الشأن بنفسه وتصدر قراراتها في ذلك بأغلبية الآراء وتكون مسببة وتعلن لصاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وإذا لم يحضر صاحب الشأن بنفسه أمام اللجنة في الموعد المحدد انظر طلبه أو اناب غيره في الحضور اعتبر طلبه كان لم يكن .

مادة ٤ - لذوى الشأن التظلم من قرارات اللجنة الى وزير الأوقاف ويسلم التظلم الى الموظف الذى يندب لذلك مقابل ايصال أو يرسل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك خلال سبتين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بالقرار ويقيد التظلم فى سجل بعد ذلك .

مادة ٥ - تشكل لجنة لفحص التظلمات التي يقدمها ذوى الشأن برئاسة مستشار بمحكمة استئناف القاهرة يعينه وزير العدل وعضوية مستشار بقسم قضايا وزارة الأوقاف يعينه وزيرها واحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو من فى درجتهم يعينه وزير العدل .

ويتولى أعمال السكرتارية أحد موظفي الوزارة يندب لهذا الغرض .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء وتعلن الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وتعتبر قراراتها نهائية .

مادة ٦ - ينشأ سجل بقسم الأوقاف تقيد فيه الاخطارات التي ترد من الحائزين المشار اليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ وتاريخ ورودها وما تضمنه من بيانات .

كما ينشأ سجل آخر ترصد فيه الأعيان التي تتسلمها الوزارة طبقا لأحكام القانون المشار اليه واسم الوقف وتاريخ استلامه والمستندات المتعلقة به وأسماء المستحقين اذا ما عرفوا والحائزين وسند حياتهم .

مادة ٧ - الطلبات المقدمة من المستحقين والاطارات المقدمة من الحائزين قبل العمل بهذا القرار تقيد بالسجلات بالأوضاع المعينة فى هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢

بخصوص لجان القسمة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف (١)

نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ، وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسليم الأعيان التي انتهى فيها الوقف ،

وعلى محضر مجلس الوكلاء بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٦٢ ،

قرر

مادة ١ - على سكرتارية لجان القسمة

المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه عمل بيان بالمواد المنظورة أمام لجان القسمة ومؤجلة لعدم تقديم المستحقين أو الحراس البيانات والمستندات المطلوبة منهم .

مادة ٢ - اذا لم يقدم المستحقون البيانات المطلوبة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار وكانت الأعيان المطلوب قسمتها في حراسة الوزارة تتخذ الاجراءات لبيع هذه الأعيان بالمزاد العلني طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وتخطر وزارة الاصلاح الزراعي بجلسة البيع للنظر في الدخول في المزاد .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريراً في ١٦ صفر سنة ١٣٨٢ (١٨) يوليو سنة ١٩٦٢) .

قرار وزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣

بشأن اجراءات تقديم طلبات الاستحقاق فى
الأوقاف التى لها مستحقون غير معلومين وبشأن
لجنة فحص تلك الطلبات (١)

وزير الأوقاف وشئون الأزهر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢
بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٦٢ باللائحة
التنفيذية لوزارة الأوقاف ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢
الخاص باجراءات تنفيذ القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٦٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يقدم المستحقون الوارد ذكرهم فى
المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار
اليه أو ورثتهم طلبات استحقاقهم فى الأوقاف
الأهلية التى لها مستحقون غير معلومين الى ادارة
المحاسبة والأعمال الشرعية على الأسس الذى
تعدده الوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ النشر عن
تلك الأوقاف وعلى الطالب أن يبين اسمه وعنوانه
وصفته واسم الوقف أو الأوقاف التى يطالب
بالاستحقاق فيها ونصيبه فى كل منها ويرفق
بالطلب ما يرى تقديمه من المستندات .

مادة ٢ - يخصص فى الوزارة موظف أو أكثر
لكي يتلقى هذه الطلبات ويقيدها مرتبة بترتيب
دورها فى سجل خاص يثبت فيه تاريخ تقديمها
ورقم قيدها ويسلم صاحب الشأن ايضالا مبينا
به رقم الطلب وتاريخ تقديمه ثم يرسل الطلب
فورا الى ادارة الأوقاف والمحاسبة فتبدى رأيها فيه
وترفق به جميع الأوراق والمستندات المتعلقة
بموضوعه ثم تحيله الى لجنة فحص الطلبات
المنصوص عليها فى المادة التالية فى ميعاد لا يجاوز
شهرًا من تاريخ تقديمه وتقوم اللجنة باخطار
صاحب الشأن بتاريخ الجلسة المعينة لنظر طلبه
للحضور امامها .

مادة ٣ - تشكل لجنة فحص الطلبات برئاسة
قاضى تعينه وزارة العدل وعضوية قاض آخر
تعينه وزارة العدل وأحد أعضاء ادارة الشئون
القانونية ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الأوقاف
ويكون للجنة الحق فى أن تأخذ من قواعد قانون
المرافعات بالقدر الذى تراه متلائما مع طبيعة
عملها .

وتعقد اللجنة جلساتها بديوان عام وزارة
الأوقاف بالقاهرة أو بأى مكان آخر تختاره الوزارة
ويندب العدد اللازم من موظفى الوزارة لاقبال
بعمل السكرتارية باللجنة .

وتتولى هذه اللجنة فحص الطلبات التى تقدم
اليها وتصدر قراراتها فيها بأغلبية الآراء على أن
تكون مسببة وأن تعلن لصاحب الشأن بكتاب
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٤ - تنشر كشوف الحصر التى أعدها
الوزارة والموضحة بها أسماء الأوقاف وأعيانها
ومقارها ومساحتها وحدودها فى جريدتين يوميتين
كما تلصق لمدة ثلاثة شهور على الباب الرئيسى
لمقر ديوان عام الوزارة وبمقر الشرطة أو العمدة
فى المدينة أو القرية التى توجد بدائرتها أعيان
الوقف .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،
ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٤ ذى الحجة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل
١٩٦٣) .

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩

بشأن منح مكافأة لمن يرشد عن أعيان أو أرض
محكرة ممازكة للأوقاف الخيرية وبإلغاء القرار
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ (٢)

وزير الأوقاف وشئون الأزهر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٢ لسنة
١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ ،

قرر

مادة ١ - تمنح الوزارة من يرشدها عن
وقف خيرى أو أرض محكرة من وقف خيرى فو

(١) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٨ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٢٣٤ فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

- نظارتها مكافأة مقدارها (٥٪) من قيمتها وذلك وفقا للشروط الآتية :
- (أ) أن يكون الوقف أو الحكر مجهولين للوزارة وغير ثابتين بسجلاتها .
- (ب) أن يقدم المرشد للوزارة المستندات والبيانات التى تثبت حقها .
- (ج) أن يثبت حق الوقف فعلا اما بالاتفاق مع واضع اليد أو بحكم نهائى .
- واذا كان المرشد من العاملين بالوزارة منح مكافأة طبقا للقواعد المتقدمة .
- مادة ٢ - تمنح الوزارة من يرشدها عن أعيان أو أراضى مقتصبة من وقف خيرى معلوم لها وثابت فى سجلاتها مكافأة مقدارها (١٪) من قيمتها وذلك وفقا للشروط الآتية :
- (أ) أن يقدم المرشد للوزارة المستندات والبيانات التى تثبت حقها .
- (ب) أن يثبت حق الوقف فعلا اما بالاتفاق مع واضع اليد أو بحكم نهائى
- (ج) أن يثبت للوزارة من التحقيق الذى تجريه أن الارشاد قد خلا من أية طرق احتيالية للتوصل من جانب المرشد للحصول على المكافأة
- واذا كان الارشاد من أحد العاملين بالوزارة وتوافرت فى حقه الشروط السابقة منح مكافأة تشجيعية .
- مادة ٣ - يلغى القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
- تحريرا فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٩ (٢ يولية سنة ١٩٦٩)
- قرار وزارى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن انتهاء الأحكام
- نائب رئيس الوزراء للشئون الدينية ووزير الأوقاف .
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم انتهاء الحكر على الأعيان الموقوفة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
- وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض بالاختصاصات ،
- وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية ،
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ باصدار لائحة تنظيم العمل بهيئة الأوقاف المصرية .
- وعلى مذكرة السيد رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف المصرية المؤرخة ١٩٧٣/٩/٣ ،
- قرر :
- مادة ١ - يفوض رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف المصرية فى اصدار القرارات اللازمة لانتهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة اذا اقتضت المصلحة ذلك .
- مادة ٢ - يصدر رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف القرارات اللازمة بتشكيل لجان التمييز فى المحافظات المختلفة وكذلك لجان شئون الأحكام .
- مادة ٣ - يتولى رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف ، التوقيع على عقود الاستبدال النهائية. وله أن يكلف أحد العاملين بالهيئة بهذا الاجراء فى حالة غيابه وذلك نيابة عن وزير الأوقاف .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
- تحريرا فى ٥ شوال سنة ١٣٩٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٣) .

باسم الشعب

المحكمة العليا (١)

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٥ من
نوفمبر سنة ١٩٧٧ الموافق ٢٤ من ذي القعدة
سنة ١٣٩٧ .

المؤلفة برئاسة السيد المستشار بدوى
إبراهيم حمودة ، رئيس المحكمة .

وحضور السادة المستشارين عمر حافظ
شريف وعلى أحمد كامل وأبو بكر محمد عطية
نواب رئيس المحكمة وطة أحمد أبو الخير ومحمد
فهمى حسن عشرين وكمال سلامة عبد الله ،
أعضاء .

وحضور السيد المستشار محمد كمال
محفوظ ، المفوض .

وحضور السيد / سيد عبد البارى إبراهيم
أمين السر .

اصدورت القرار الآتى

فى طلب التفسير المقيّد بجدول المحكمة

العليا برقم ٩ لسنة ٨ القضائية المقدم من السيد
المستشار وزير العدل .

« بطلب تفسير الفقرة الاولى من المادة ٢
من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على
الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات
البر - المعدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣
لبيان ما اذا كانت وزارة الأوقاف هي التى تتولى
النظر على الأوقاف الخيرية التى فيها الواقف
شخصا اعتباريا وبالتالى تختص هيئة الأوقاف
المصرية بإدارتها واستثمارها أم يكون النظر على
هذه الأوقاف لمن يمثل الشخص الاعتبارى
الواقف ومن ثم لاتختص هيئة الأوقاف المصرية
بإدارتها واستثمارها » .

قررت المحكمة :

« أنه فى تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة
الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن
النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها
على جهات البر - المعدلة بالقانون رقم ٥٤٧ سنة
١٩٥٣ - يكون لوزارة الاوقاف ولاية النظر على
الاوقاف الخيرية متى كان الواقف شخصا
اعتباريا ولو شرط النظر عليها لمن يمثله قانونا »

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية (١)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران العالمان الرقيمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولية سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ الصادر فى هذا اليوم .

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المؤلفة من حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم من العلماء .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقائق وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

الباب الاول

فى النفقة

القسم الاول

فى النفقة والعدة

مادة ١ (٢) - تجب النفقة للزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح اذا سلمت نفسها اليه ولو حكما ، موسرة كانت أو مختلفة معه فى الدين .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن وصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف

ولا تجب النفقة للزوجة اذا ارتدت أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها بدون حق أو اضطرت الى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجية خروجها من مسكن الزوجية - بدون اذن زوجها- فى الأحوال التى يباح فيها ذلك بحكم الشرع أو يجزى بها العرف أو عند الضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر ان استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب باساءة الحق أو منافاة لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الاتفاق مع وجوبه ولا تسقط الا بالأداء أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية - لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها الا فيما يزيد على ما يفي بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ويتقدم فى مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

مادة ٢ - المطلقة التى تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما فى المسادة السابقة من تاريخ الطلاق .

مادة ٣ (٣) -

القسم الثانى

فى العجز عن النفقة

مادة ٤ - اذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة فى ماله فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضى فى الحال . وان ادعى العجز فان لم يثبت طلق عليه حالا وان اثبتة أمهله مدة لا تزيد على شهر . فان لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

(١) صدر فى ١٢/٧/١٩٢٠

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع (١) فى ٢١/٦/١٩٧٩

(٣) ملفاة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المنشور فيما يلى :

مادة ٥ - إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وان لم يكن له مال ظاهر أعذر اليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فان لم يرسل ماتنفق منه زوجته على نفسها أو لسم يحضر للانفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الاجل

فان كان بعيد الغيبة لايسهل الوصول اليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

مادة ٦ - تطليق القاضي لعدم الانفاق يقع رجعيا وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت ايساره واستعد للانفاق في أثناء العدة فان لم يثبت ايساره ولم يستعد للانفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثاني في الانفود

مادة ٧ (١) -

مادة ٨ - إذا جاء المفقود أو لم يجرى وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني مالم يكن عقده في عدة وفاة الأول .

الباب الثالث في التفريق بالعيب

مادة ٩ - للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لايمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولايمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠ - الفرقة بالعيب طلاق بائن .

مادة ١١ - يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها .

الباب الرابع في أحكام متفرقة

مادة ١٢ (٢) -

مادة ١٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

خاص ببعض أحكام
الأحوال الشخصية (٣).

نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمران العاليان الرقيمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يولييه سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ ، والقانون نمرة ٢٤ الصادر في هذا اليوم المعدل للمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ - الطلاق

مادة ١ - لايقع طلاق السكران والمكره .

مادة ٢ - لايقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير .

مادة ٣ - الطلاق المقترون بعدد لفظا أو إشارة لا يقع الا واحدة .

مادة ٤ - كنايات الطلاق وهي ما تحتحل الطلاق وغيره لايقع بها الطلاق ألا بالنية .

مادة ٥ - كل طلاق يقع رجعيا الا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه باثنا في هذا القانون والقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ .

مادة ٥ مكررا (١) - يجب على المطلق أن يبادر الى توثيق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص وتترتب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فاذا لم تحضره كان على المطلق اعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر مع شخصها أو في محل اقامتها الذي يرشد عنه المطلق، وعلى الموثق تسليم نسخة اشهاد الطلاق الى المطلقة أو من يتوب عنها وذلك كله وفق الأوضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل .

٢ - الشقاق بين الزوجين والتطابق للفرار

مادة ٦ - اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقه باثنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكيمين وقضى على الوجه المبين بالمواد (٧-٨-٩-١٠-١١) **مادة ٦ مكررا (٢) -** على الزوج أن يقدم للموثق اقرارا كتابيا يتضمن حالته الاجتماعية فاذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال اقامتهن وعلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه .

ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك اخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها .

ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب

للضرر ، مالم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا .

مادة ٦ مكررا ثانيا (٣) - اذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع .

وتعتبر ممتنعة دون حق اذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج اياها للعودة على يد محضر وعليه أن يبين في هذا الاعلان المسكن .

وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند اليها في امتناعها عن طاعته والا حكم بعد قبول اعتراضها .

ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض اذا لم تتقدم في الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فاذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة اجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ الى ١١ من هذا القانون .

مادة ٧ - (٤) - يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين ان أمكن والا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الاصلاح بينهم

مادة ٨ (٥) - (أ) - يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء ماموريتهم على أن لا تجاوز مدة ستة شهور وتخطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك . وعليها تحليف كل الحكمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وبأمانة .

(ب) يجوز للمحكمة أن تعطى للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة شهور فان لم يقدموا تقريرهما اعتبرتاهما غير متفقين .

مادة ٩ (٦) - لا يؤثر في سير عمل

(١) المادة ٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع المرسوم رقم

١٩٧٩/٦/٢١

(٢،٣) المادتان ٦ مكررا و ٦ مكررا ثانيا أضيفتا بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه

(٦،٥،٤) معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه

الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره .

وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

مادة ١٠ (١) - إذا عجز الحكمان عن الإصلاح

١ - فإن كانت الاساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائمة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢ - إذا كانت الاساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التفريق نظير بدل مناسب يقدرانه تلزم به الزوجة .

٣ - وإذا كانت الاساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الاساءة .

٤ - وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تقريفا دون بدل .

مادة ١١ (٢) - على الحكمين أن يرفعوا تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها . فإن لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين المبينة في المادة (٨) .

وإذا اختلفوا أو لم يقدموا التقرير في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الاثبات وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بائمة مع استقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها والزامها التعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى .

٣ - التطلق لفية الزوج أو لحبسه

مادة ١٢ - إذا غاب الزوج سنة فاكتر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي

تطبيقها بائها إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

مادة ١٣ - إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .

فإذا انقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضي بينهما بتطبيقه بائمة .

وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا أعذار وضرب أجل .

مادة ١٤ - لزوج المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فاكتر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه بائها للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

٤ - دعوى النسب

مادة ١٥ - لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولالولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لاكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٥ - النفقة والعدة

مادة ١٦ (٣) - تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على الاتقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفى بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوافر شروطه أن يفرض للزوجة في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فورا إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

وللزوج أن يجري المقاصة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائيا بحيث

لا يقل ما تقبضه الزوجة عن القدر السنوي يفى
بحاجتها الضرورية .

مادة ١٧ - لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة
تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الارث
بسبب الزوجة المطلقة توفى زوجها بعد سنة من
تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ - لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة
صادرة بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة
من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل
العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره الا بمقدار
ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

مادة ١٨ مكررا (١) - الزوجة المدخول
بها في زواج صحيح اذا طلقها زوجها بدون
رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة
عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الاقل وبمراعاة
حال المطلق يسرا وعسرا وظروف الطلاق ومدة
الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد
هذه المتعة على أقساط .

مادة ١٨ مكررا ثانيا (٢) - اذا لم يكن
للصغير مال فنفقته على أبيه .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم الى أن
تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها والى أن
يتم الابن الخامسة عشرة من عمره قادرا على
الكسب المناسب ، فان أتمها عاجزا عن الكسب
لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم
لامثاله ولاستعداده أو بسبب عدم تيسر هذا
الكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن
لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في
المستوى اللائق بأمثالهم .

٦ - المهر

مادة ١٩ - اذا اختلف الزوجان في مقدار

المهر فالبينة على الزوجة فان عجزت كان القول
للزوج بيمينه الا اذا ادعى ما لا يصح أن يكون
مهرا لمثلها عرفا فيحكم مهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد
الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

٧ - سن الحضانة

مادة ٢٠ (٣) - ينتهى حق حضانة النساء
ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن
اثنى عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن
إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشر والصغيرة
حتى تتزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضانة
اذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .

ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير
أو الصغيرة وللإجداد مثل ذلك عند عدم وجود
الأبوين .

واذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقا ، نظمها
القاضي على أن تتم في مكان لا يضر الصغير أو
الصغيرة نفسيا .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهرا ، ولكن اذا امتنع
من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره
القاضي فان تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم
واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتا الى من يليه من
أصحاب الحق فيها لمدة يقدرها .

ويثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم
من النساء ، مقدما فيه من يدلى بالأم على من يدلى
بالأب ، ومعتبرا فيه الأقرب من الجهتين على
الترتيب التالي :

الأم ، فأم الأم وان علت ، فأم الأب وان
علت ، فالأخوات الشقيقات فالأخوات لأم ،
فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة فبنت
الأخت لأم ، فالخالات بالترتيب المتقدم في
الأخوات ، فبنت الأخت لأب ، فبنات الاخ بالترتيب
المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخالات
الأم بالترتيب المذكور ، فخالات الأب بالترتيب

(٢٠١) المادتان ١٨ مكرر و ١٨ مكررا ثانيا مضافتان بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه

(٣) المادة ٢٠ معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

المذكور ، فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فاذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أولم يكن منهن أهل للحضانة أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق فى الحضانة الى العصبات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق فى الارث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الاخوة .

فان لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق فى الحضانة الى محارم الصغير من الرجال غير العصبات على الترتيب الآتى :

الجد لأم ، ثم الاخ لأم ، ثم ابن الاخ لأم ، ثم العم لأم ، ثم الخال الشقيق فالخال لأب ، فالخال لأم .

٨ - المفقود

مادة ٢١ (١) - يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد اربع سنين من تاريخ فقدته على أنه بالنسبة الى المفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم .

واما فى جميع الأحوال الأخرى فيفرض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ان كان المفقود حيا او ميتا .

مادة ٢٢ (٢) - بعد الحكم بموت المفقود أو

صدور قرار وزير الحربية باعتباره ميتا على الوجه المبين فى المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسيم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم أو القرار .

٩ - احكام عامة

مادة ٢٣ - المراد بالسنة فى المواد من (١٢ الى ١٨) السنة التى عدد ايامها ٣٦٥ يوما .

مادة ٢٣ - مكررا (٣) - يعاقب المطالب بحق الحبس مدة لا تجاوز ستة شهور وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا خالف ايا من الأحكام المنصوص عليها فى المادة الخامسة مكررا من هذا القانون أو أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال اقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقاته .

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها اذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه هذا القانون ويجوز أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة .

مادة ٢٤ - تلغى المواد (٣ و ٧ و ١٢) من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ التى تتضمن احكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث

فيه الوصية .

وهو بعد الديباجة :

مادة ١ - يعمل فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالموارث المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

احكام الموارث

الباب الاول

احكام عامة :

مادة ١ - يستحق الارث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضى .

مادة ٢ - يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا .

ويكون الحمل مستحقا للارث اذا توافر فيه ما نص عليه فى المادة ٤٣ .

مادة ٣ - اذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولا فلا استحقاق لاحدهما فى تركة الآخر سواء كان موتهما فى حادث واحد أم لا .

مادة ٤ - يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :

(أولا) ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن .

(ثانيا) ديون الميت .

(ثالثا) ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ

ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة ، فاذا لم يوجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :

(أولا) استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

(ثانيا) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة وما بقى منها الى الخزانة العامة .

مادة ٥ - من موانع الارث قتل المورث عمدا سواء أكان القاتل فاعلا أصليا أم شريكا أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذه اذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغاً من العمر خمس عشرة سنة وتعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

مادة ٦ - لا توارث بين مسلم وغير مسلم . ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض واختلاف الدارين لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين الا اذا كانت شريعة الدار الاجنبية تمنع من توريث الأجنبى عنها .

الباب الثانى

فى اسباب الارث وأنواعه

مادة ٧ - اسباب الارث: الزوجية والقرباة والعصوبة السببية . يكون الارث بالزوجية بطريق الفرض ويكون الارث بالقرباة بطريق الفرض أو التعصيب أو بهما معا ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

فاذا كان لوارث جهتا أرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ ، ٣٧ .

القسم الاول

فى الارث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدّر للموارث فى

التركة ، ويبدأ في التوريث بأصحاب الفرض وهم :

الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ،
الأخت لأم ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات
الابن ، وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، الأخوات
لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .

مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب
فرض السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن
نزل والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه
إلى الميت أنثى . وله فرض السدس على الوجه
المبين في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - لأولاد الأم فرض السدس للواحد
والثلث للآخرين فأكثر ذكورهم وأناتهم في القسمة
سواء . وفي الحالة الثانية إذا استغرقت الفروض
التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة
الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقه أو أكثر
ويقسم الثلث بينهم جميعاً على الوجه المتقدم .

مادة ١١ - للزوج فرض النصف عند عدم
الولد وولد الابن وإن نزل ، والربع مع الولد
أو ولد الابن وإن نزل . وللزوجة ولو كانت
مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهي في العدة أو
الزيجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن
وإن نزل ، والثلث مع الولد أو ولد الابن وإن
نزل . وتعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في
حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق
في ذلك المرض وهي في عدته .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(أ) للواحدة من البنات فرض النصف
وللاثنين فأكثر الثلثان .

(ب) وبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند
عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ،
ولهن واحدة أو أكثر - السدس مع البنت أو
بنت الابن الأعلى درجة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ ،
٢٠ :

(أ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض
النصف وللاثنين فأكثر الثلثان .

(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره
عند عدم وجود أخت شقيقة ، ولهن واحدة أو
أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

مادة ١٤ - للأم فرض السدس مع الولد أو
ولد الابن وإن نزل أو مع اثنين أو أكثر من
الأخوة والأخوات ولها الثلث في غير هذه الأحوال
غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط
كان لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج .

والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو
الجد الصحيح وإن علت ، وللجدة أو الجدات
السدس ، ويقسم بينهم على السواء لا فرق بين
ذات قرابة وذات قرابتين .

مادة ١٥ - إذا زادت انصباة أصبح
القروض على التركة قسمت بينهم انصباة في
الارث .

القسم الثاني

في الارث بالتعصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض
أو وجد ولم تستغرق الفروض التركة كانت
التركة أو ما بقي منها بعد الفروض للعصبة
من النسب .

والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

١ - عصبة بالنفس .

٢ - عصبة بالغير .

٣ - عصبة مع الغير .

مادة ١٧ - للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم
بعضها على بعض في الارث على الترتيب الآتي :

١ - البنوة : وتشمل الأبناء وأبناء الابن
وإن نزل .

٢ - الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح

وان علا .

٣ - الأخوة : وتشمل الأخوة لأبوين والأخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وان نزل كل منهما .

٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وان علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وان نزلوا .

مادة ١٨ - اذا اتحدت العصبية بالنفس في الجهة كان المستحق للارث أقربهم درجة للميت .

فاذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة . فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة .

فاذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الارث بينهم على السواء .

مادة ١٩ - العصبية بالغير من :

١ - البنات مع الأبناء .

٢ - بنات الابن وان نزل مع أبناء الابن وان نزل اذا كانوا في درجتهم مطلقا أو كانوا أنزل منهم اذا لم ترثن بغير ذلك .

٣ - الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين والأخوات لأب مع الأخوة لأب .

ويكون الارث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ - العصبية مع الغير من :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وان نزل ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض . وفي هذه الحالة يعتبرون بالنسبة لباقي العصبيات كالأخوة لأبوين أو لأب وياخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة ٢١ - اذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وان نزل استحق السدس فرضا

والباقي بطريق التعصيب .

مادة ٢٢ - اذا اجتمع الجد مع الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان :

الأولى - أن يقامسهم كاخ ان كانوا ذكورا فقط أو ذكورا واناثا أو اناثا عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .

الثانية - أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب اذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمة أو الارث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الارث أو تنقصه عن السدس واعتبر صاحب فرض بالسدس ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الأخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث

في الحجب

مادة ٢٣ - الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الارث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر والمحجوب يحجب غيره .

مادة ٢٤ - المحروم من الارث لمانع من موانعه لا يحجب أحدا من الورثة .

مادة ٢٥ - تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ويحجب الأب الجدة لأب . كما يحجب الجد الصحيح الجدة اذا كانت أصلا له .

مادة ٢٦ - يحجب اولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وان علا والولد وولد الابن وان نزل .

مادة ٢٧ - يحجب كل من الابن وابن الابن وان نزل بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة ويحجبها أيضا بنتان أو بنتا ابن أعلا منهما درجة ما لم يكن معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ١٩ .

مادة ٢٨ - تحجب الأخت لأبوين كلا من الابن وابن الابن وان نزل والأب .

مادة ٢٩ - تحجب الأخت لأب كل من الأب والابن وان نزل كما يحجبها الاخ لأبوين والاخت لأبوين واذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ والاختان لأبوين اذا لم يوجد اخ لأب .

الباب الرابع

فى الرد

مادة ٣٠ - اذا لم تستغرق الفروض التركية ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . ويرد باقى التركية الى أحد الزوجين اذا لم يوجد عصبية النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

الباب الخامس

فى ارث ذوى الأرحام

مادة ٣١ - اذا لم يوجد أحد من العصبية بالنسب ولا أحد من ذى الفروض النسبية كانت التركية أو الباقي منها لذوى الأرحام .

وذوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض فى الارث على الترتيب الآتى :

الصف الأول - أولاد البنات وان نزلوا .
وأولاد بنات الابن وان نزلوا .

الصف الثانى - الجد غير الصحيح وان علا ،
والجدة غير الصحيحة وان علت .

الصف الثالث - أبناء الاخوة لأم وأولادهم وان نزلوا . وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وان نزلوا . وبنات الاخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وان نزلوا ، وبنات أبناء الاخوة لأبوين أو لأب وان نزلوا ، وأولادهم وان نزلوا .

الصف الرابع - يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض فى الارث على الترتيب الآتى :

الأولى - أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .

الثانية - أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وان نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وان نزلوا . وأولاد من ذكرنا وان نزلوا .

الثالثة - أعمام أبى الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت وعماتها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

الرابعة - أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة

وان نزلوا ، وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائه وان نزلوا ، وأولاد من ذكرنا وان نزلوا .

الخامسة - أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

السادسة - أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وان نزلوا ، وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وان نزلوا ، وأولاد من ذكروا وان نزلوا وهكذا .

مادة ٣٢ - الصف الأول من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة . فان استووا فى الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوى الرحم .

وان استووا فى الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون لصاحب فرض اشتركوا فى الارث .

مادة ٣٣ - الصف الثانى من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة فان استووا فى الدرجة قدم من كان يدلى بصاحب فرض وان استووا فى الدرجة وليس فيهم من يدلى بصاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض فان اتحدوا فى حيز القرابة اشتركوا فى الارث ، وان اختلفوا فى الحيز فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم .

مادة ٣٤ - الصف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة . فان استووا فى الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، والأقدم أقواهم قرابة للميت فمن كان أصله لأبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى ممن كان أصله لأم . فان اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الارث .

مادة ٣٥ - فى الطائفة الأولى من طوائف الصف الرابع المبينة بالمادة ٣١ اذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته قدم أقواهم قرابة . فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وان تساوا فى القرابة اشتركوا فى الارث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

مادة ٣٦ - في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة . على الأبعد ولو من غير حيزه . وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم . وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ - لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ - في ارث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

الباب السادس

في الارث بالعصوبة السببية

مادة ٣٩ - العاصب السببى يشمل :

١ - مولى العتاقة ومن اعتقه أو اعتق من اعتقه .

٢ - عصبه المعتق أو عصبه من اعتقه أو اعتق من اعتقه .

٣ - من له الولاء على مورث أمة غير حرة الأصل بواسطة أبيه . سواء أكان بطريق الجر أم بغيره . أو بواسطة جده بدون جر .

مادة ٤٠ - يرث المولى ذكراً أو أنثى معتقة على أى وجه كان العتق ، وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ إلا ينقص نصيب الجد عن السدس ، وعند عدمه ينتقل الارث الى معتق المولى ذكراً كان أو أنثى ثم عصبته بالنفس وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ، ثم من له الولاء على جده وهكذا .

الباب السابع

في استحقاق التركة بغير ارث في المقر له بالنسب

مادة ٤١ - إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب

ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن اقراره .

ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

الباب الثامن

في أحكام متنوعة

القسم الأول - في الحمل

مادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركه المتوفى أوفر النصيبين أنه ذكر أو أنثى .

مادة ٤٣ - إذا توفى الرجل عن زوجته أو معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حياً لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة .

ولا يرث الحمل غير أبيه إلا فى الحالتين الآتيتين :

الأولى - أن يولد حياً لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة إن كانت أمه معتدة عدة موت أو فرقة . ومات المورث أثناء العدة .

الثانية - أن يولد حياً لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

مادة ٤٤ - إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة فى نصيبه من الورثة وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثانى - فى المفقود

مادة ٤٥ - يوقف للمفقود من تركه مورثه نصيبه فيها فإن ظهر حياً أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من نصيبه بأيدي الورثة .

القسم الثالث - فى الخنثى

مادة ٤٦ - للخنثى المشكل وهو الذى لا يعرف أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين وما بقى من التركة يعطى لباقي الورثة .

القسم الرابع - فى ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ - مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها .

القسم الخامس - فى التخرج

مادة ٤٨ - التخرج هو أن يتصالح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شئ معلوم .

فاذا تخرج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله فى التركة ، واذا تخرج أحد الورثة مع باقيهم فان كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه فيهم بنسبه انصباهم فيها . وان كان المدفوع من مالهم ولم ينص فى عقد التخرج على طريقة قسمة نصيب الخارج قسم عليهم بالسوية فيهم .

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

بيان القانون الواجب التطبيق فى مسائل الموارث والوصايا (١)

وهو بعد الديباجة :

مادة ١ - قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الاسلامية فيها هى قانون البلد فيما يتعلق بالموارث والوصايا على أنه اذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته فى حكم الشريعة الاسلامية وقوانين الميراث والوصية أن يتفقوا على أن يكون التورث طبقا لشريعة المتوفى .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

باصدار قانون الوصية (٢)

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يعمل فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالوصية بالأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ،

وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(صدر بقصر المنتزه فى ٢٤ رجب ١٣٦٥
(٢٤ يونيه ١٩٤٦))

وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

أحكام الوصية

الباب الأول

فى أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف الوصية وركنها وشرايطها

مادة ١ - الوصية تصرف فى التركة مضاف الى ما بعد الموت .

صيغة الوصية

مادة ٢ - تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فاذا كان الموصى عاجزا عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة .

ولا تسمع عند الانكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية الا اذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جمعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها .

شروط صحة الوصية

مادة ٣ - يشترط فى صحة الوصية الا تكون بمعصية أو لا يكون الباعث عليها منافيا لمقاصد الشارع .

واذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية الا اذا كانت محرمة فى شريعته وفى الشريعة الاسلامية .

الوصية المعلقة بالشرط أو المقترنة به

مادة ٤ - مع مراعاة أحكام المادة الثالثة تصح الوصية المضافة أو المعلنة بالشرط أو المقترنة

به ، وان كان الشرط صحيحا وجبت مراعاته مادامت المصلحة فيه قائمة ولا يراعى الشرط ان كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه .

والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيًا عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة .

ما يشترط في الموصى

مادة ٥ - يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع قانونا على أنه اذا كان محجورا عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية جازت وصيته باذن المجلس الحسبى .

ما يشترط في الموصى له

مادة ٦ - يشترط في الموصى له .

١ - أن يكون معلوما .

٢ - أن يكون موجودا عند الوصية ان كان معينا .

فان لم يكن معينا لا يشترط أن يكون موجودا عند الوصية ولا وقت موت الموصى وذلك مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٢٠ .

الوصية للجهات

مادة ٧ - تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر وللمؤسسات العلمية والمصالح العامة وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شؤونها ما لم يتعين المصرف بعرف أو دلالة ، وتصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير .

مادة ٨ - تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلا فان تعذر وجودها بطلت الوصية .

الوصية مع اختلاف الدين والدار

مادة ٩ - تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعا لبلد اسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير اسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى

ما يشترط في الموصى به

مادة ١٠ - يشترط في الموصى به :

١ - أن يكون مما يجرى فيه الارث أو يصح أن يكون محلا للتعاقد حال حياة الموصى .

٢ - أن يكون متقوما عند الموصى ان كان مالا .

٣ - أن يكون موجودا عند الوصية في ملك الموصى ان كان معينا بالذات .

الوصية بالخلو وبال حقوق التي تنتقل بالارث

مادة ١١ - تصح الوصية بالخلو وبال حقوق التي تنتقل بالارث ومنها حق المنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

الوصية بالاقراض

مادة ١٢ - تصح الوصية باقراض الموصى له قدرا معلوما من المال ولا ينفذ فيما زاد عن هذا المقدار على ثلث التركة الا بأجازة الورثة .

الوصية بقسمة اعيان التركة

مادة ١٣ - تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوفاة الموصى فان زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .

بطلان الوصية

مادة ١٤ - تبطل الوصية بجنون الموصى جنونا مطبقا اذا اتصل بالموت .

وكذلك تبطل بالنسبة للموصى له اذا مات قبل موت الموصى .

مادة ١٥ - تبطل الوصية اذا كان الموصى به معينا وهلك قبل قبول الموصى له .

مادة ١٦ - لا تبطل الوصية بالحجر على الموصى للسفه أو الغفلة .

موانع استحقاق الوصية

مادة ١٧ - يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى أو المورث عمدا سواء أكان القاتل فاعلا أصليا أم شريكا أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالاعدام على الموصى وتنفيذه وذلك اذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغا من العمر

خمس عشرة سنة . ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

الفصل الثانى

الرجوع عن الوصية

مادة ١٨ - يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة .

ويعتبر رجوعا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينه أو عرف على الرجوع عنها .

ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به .

جحد الوصية

مادة ١٩ - لا يعتبر رجوعا عن الوصية جحدها ولا ازالة بناء العين الموصى بها ولا الفعل الذى يزيل اسم الموصى به أو بغير معظم صفاته ولا الفعل الذى يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه الا بها الا اذا دلت قرينة أو عرف على أن الموصى يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

الفصل الثالث

قبول الوصية وردها

من يكون منه قبول الوصية

مادة ٢٠ - تلزم الوصية بقبولها من الوصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى فاذا كان الموصى له جنينا أو قاصرا أو محجوزا عليه يكون قبول الوصية أو ردها ممن له الولاية على ماله بعد اذن المجلس الحسبى .

ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانونا فان لم يكن لها من يمثلها لزم الوصية بدون توقف على القبول .

موت الموصى له قبل الوصية أو ردها

مادة ٢١ - اذا مات الموصى له قبل قبول الوصية وردها قام ورثته مقامه فى ذلك .

مدة قبول الوصية أو ردها

مادة ٢٢ - لا يشترط فى القبول ولا فى الرد أن يكون فور الموت . ومع ذلك تبطل الوصية اذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الوصية الموصى له باعلان رسمى مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها ومضى على علمه بذلك ثلاثون يوما كاملة خلاف مواعيد المسافة القانونية

ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول .

قبول بعض الوصية ورد البعض

مادة ٢٣ - اذا قبل الموصى له بعض الوصية ورد البعض الآخر لزم الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد واذا قبلها بعض الموصى لهم وردها الباقيون لزم بالنسبة لمن قبلوا وبطلت بالنسبة لمن ردوا .

رد الوصية قبل موت الموصى وبعده

مادة ٢٤ - لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى .

فاذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقبل القبول بطلت فيما رد واذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول وقبل منه ذلك أحد من الورثة انفسخت الوصية وان لم يقبل منه ذلك أحد منهم بطل رده .

وقت استحقاق الوصية

مادة ٢٥ - اذا كان الموصى له موجودا عند موت الموصى استحق الموصى به من حين الموت ما لم يفد نص الوصية ثبوت الاستحقاق فى وقت معين بعد الموت .

وتكون زوائد الموصى به من حين الملك الى القبول للموصى له ولا تعتبر وصية وعلى الموصى له نفقة الموصى به فى تلك المدة .

الباب الثانى

احكام الوصية

الفصل الاول

فى الموصى له

الوصية للمعدوم

مادة ٢٦ - تصبح الوصية بالأعيان للمعدوم ولما يشمل الموجود والمعدوم ممن يحصون فسان لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكا لورثة الموصى .

وان وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة له الى أن يوجد غيره فيشارك معه فيها . وكل من يوجد منهم يشترك فيها مع من يكون موجودا وقت ظهور الغلة الى حين اليأس

من وجود مستحق آخر فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعا ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه .

مادة ٢٧ - إذا كانت الوصية لمن ذكروا في المادة السابقة بالمنافع وحدها ولم يوجد منهم أحد عند وفاة الموصى كانت لورثة الموصى .

وان وجد مستحق حين وفاة الموصى أو بعدها المنفعة كانت له ولكل من يوجد بعده من المستحقين الى حين انقراضهم فتكون المنفعة لورثة الموصى وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصى لهم ردت العين لورثة الموصى .

مادة ٢٨ - إذا لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انفرد بالغلة أو العين الموصى بها إلا إذا دلت عبارة الموصى أو قامت قرينة على أنه قصد التعدد ففي هذه الحالة يصرف للموصى له نصيبه من الغلة ويعطى الباقي لورثة الموصى وتقسم العين بين الموصى له وبين ورثة الموصى عند اليأس من وجود مستحق آخر .

الوصية للطبقات

مادة ٢٩ - إذا كانت الوصية بالمنافع لأكثر من طبقتين لا تصح إلا للطبقتين الأوليين فإذا كانت الوصية مرتبة الطبقات يكون استحقاق الطبقة الثانية عند اليأس من وجود أحد من أهل الطبقة الأولى أو انقراضهم واليأس من وجود غيرهم مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين السابقتين .

وإذا انقرضت الطبقات كانت العين تركة إلا إذا كان قد أوصى بها أو ببعضها لغيرهم .

الوصية لمن لا يحرصون

مادة ٣٠ - تصح الوصية لمن لا يحرصون ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعميم أو المساواة .

ومن له تنفيذ الوصية هو الموصى المختار فإن لم يوجد فهيئة التصرفات أو من تعينه لذلك .

الوصية لمن يحرصون

مادة ٣١ - إذا كانت الوصية لقوم محصورين بلفظ يتناولهم ولم يعينوا بأسمائهم وكان بعضهم غير أهل للوصية وقت وفاة الموصى كان جميع ما أوصى به مستحقا للآخرين مع مراعاة أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

مادة ٣٢ - إذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم جميعا كان لكل معين فرد من أفراد الجماعة المحصورة ولكل جماعة غير محصورة ولكل جهة سهم من الموصى به .

مادة ٣٣ - إذا كانت الوصية للمعينين عاد الى تركه الموصى ما أوصى به لمن كان غير أهل للوصية حين الوفاة .

عود ما أوصى به الى التركة

مادة ٣٤ - إذا بطلت الوصية لمعين أو لجماعة عاد الى تركه الميت ما أوصى به اليهم ويخاص الورثة به ارباب الوصايا الباقية اذا ضاق عنها محل الوصية .

الوصية للحمل

مادة ٣٥ - تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

١ - إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية .

٢ - إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حيا لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من وقت الوصية ما لم تكن الحامل وقت الوصية معتدة لوفاة أو فرقة بئنة فتصبح الوصية اذا ولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الموت أو الفرقة البائنة .

وإذا كانت الوصية لحمل من معين اشترط لصحة الوصية مع ما تقدم ثبوت نسبة من ذلك المعين .

وتوقف غلة الموصى به الى أن ينفصل الحمل حيا فتكون له .

تعدد الحمل

مادة ٣٦ - إذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر بولدين حين أو أكثر كانت الوصية بينهم بالتساوى إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك .

وان انفصل أحدهم غير حى استحق الحى منهم كل الوصية .

وان مات أحد الأولاد بعد الولادة كانت حصته بين ورثته في الوصية بالأعيان وتكون لورثة الموصى في الوصية بالمنافع .

الفصل الثاني

الموصى به

الوصية للوارث وبما زاد عن الثلث

مادة ٣٧ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير أجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه .

وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ما له أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة .

وصية المدين

مادة ٣٨ - تصح وصية المدين المستغرق ما له بالدين ولا تنفذ إلا ببراءة ذمته منه فان برئت ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاء الدين .

مادة ٣٩ - إذا كان الدين غير مستغرق وأستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يرجع بقدر الدين الذي استوفى في ثلث الباقي من التركة بعد وفاء الدين .

الوصية بمثل نصيب الوارث

مادة ٤٠ - إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى أستحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائدا على الفريضة .

مادة ٤١ - إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى أو بمثل نصيبه أستحق الموصى له نصيب أحدهم زائدا على الفريضة ان كان الورثة متساوين في الميراث وقدر نصيب أقلهم ميراثا زائدا على الفريضة ان كانوا متفاضلين .

مادة ٤٢ - إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة ونصيب أحد ورثة الموصى أو بمثل نصيبه سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه قدرت حصة الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها . ويقسم الثلث بينهما بالمحاصة إذا ضاق عن الوصيتين وإذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع ندر الموصى به بما يساويه من سهام التركة .

احكام الوصية إذا كان في التركة دين أو مال غائب

مادة ٤٣ - إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب

فان خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة أستحقه الموصى له والا أستحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقي للورثة وكلما حضر شيء أستحق الموصى له ثلثه حتى يستوفى حقه .

مادة ٤٤ - إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها دين أو مال غائب أستحق الموصى له سهمه في الحاضر منها . وكلما حضر شيء أستحق سهمه فيه .

مادة ٤٥ - إذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب أستحق الموصى له سهمه في الحاضر من هذا النوع أن كان هذا السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة والا أستحق الموصى له من سهمه بقدر ثلثه من النوع الموصى بسهم فيه على الا يضر ذلك بالورثة فان كان يضر بهم أخذ الموصى له قيمة ما بقي من سهمه في النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفى حقه .

مادة ٤٦ - في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين مستحق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة فيه بقدر نصيب الوارث فيما هو من جنسه واعتبر بذلك مالا حاضرا .

وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضرا ان كان مساو لنصيب الوارث في الحاضر من التركة أو أقل . فان كان أكثر منه اعتبر ما يساوى هذا النصيب مالا حاضرا .

وفي هذه الحالة لا يستولى الوارث على نصيبه في المال الحاضر الا اذا أدى ما عليه من الدين . فان لم يؤديه باعه القاضى ووفى الدين من ثمنه . وتعتبر أنواع النقد وأوراقه جنسا واحدا .

هلاك الموصى به أو استحقاقه

مادة ٤٧ - إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو أستحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك بنصه أو أستحق أخذ الموصى له ما بقي منه أن كان يخرج من ثلث التركة والا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ - إذا كانت الوصية بحصة شائعة في معين فهلك أو أستحق فلا شيء للموصى له . وإذا هلك البعض أو أستحق أخذ الموصى له جميع وصيته من الباقي ان وسعها وكانت تخرج من ثلث المال والا أخذ الباقي جميعه ان كان يخرج

من الثلث أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث .

مادة ٤٩ - إذا كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من ثلث المال والا أخذ منه بقدر الثلث وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بحصة شائعة فيه .

الفصل الثالث

في الوصية بالمنافع

الوصية بالمنافع مدة معلومة

مادة ٥٠ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مدة معلومة المبدأ أو النهاية استحق الموصى له المنفعة في هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى اعتبرت الوصية كأن لم تكن وإذا انقضى بعضها استحق الموصى له المنفعة في باقيها .
وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصى .

منع الورثة الموصى له بالانتفاع في المدة

مادة ٥١ - إذا منع أحد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بدل المنفعة ما لم يرضى الورثة كلهم أن يعوضوه بالانتفاع مدة أخرى .

وإذا كان المنع من جميع الورثة كان الموصى له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى وتضمينهم بدل المنفعة .

وإذا كان المنع من الانتفاع من جهة الموصى أو لعذر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المانع .

الوصية المؤبدة أو المطلقة

مادة ٥٢ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة استحق الموصى لهم المنفعة على وجه التأييد فإذا كانت الوصية مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصرين بظن انقطاعهم استحق الموصى لهم المنفعة إلى انقراضهم .
ويجب مراعاة أحكام المادتين السابقتين إذا كانت الوصية بمدة معلومة المبدأ والنهاية أو بمدة معينة القدر غير معلومة المبدأ والنهاية .

الوصية بمنفعة الوقف

مادة ٥٣ - إذا كانت الوصية بالمنفعة بمدة معينة ولقوم محصورين ثم من بعدهم لمن لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر ولم يوجد أحد من

المحصرين في خلال ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى أو في خلال المدة المعينة للمنفعة أو وجد في خلال هذه المدة وانقرض قبل نهايتها كانت المنفعة في المدة كلها أو بعضها على حسب الأحوال لما هو أعم نفعاً من جهات البر .

الانتفاع بالموصى به على أي وجه بشرط عدم الضرر

مادة ٥٤ - إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير الذي أوصى به جاز للموصى له أن ينتفع بها أو يستغلها على الوجه الذي يراه بشرط عدم الإضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

الوصية بالغلة أو الثمرة

مادة ٥٥ - إذا كانت الوصية بالغلة أو الثمرة فللموصى له الغلة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يتجدد منها مستقبلاً ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك .

الوصية بالبيع أو بالتأجير

مادة ٥٦ - إذا كانت الوصية ببيع العين للموصى له بثمن معين أو بتأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مسماة وكان الثمن أو الأجرة أقل من المثل بغبن فاحش يخرج من الثلث أو بغبن يسير نفذت الوصية .

وإن كان الغبن الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له دفع هذه الزيادة .

استيفاء المنفعة الموصى بها

مادة ٥٧ - تستوفى المنفعة بقسمة الغلة أو الثمرة بين الموصى له وورثة الموصى بنسبة ما يخص كل فريق أو بالتأجير زماناً أو مكاناً أو بقسمة العين إذا كانت تحتل القسمة من غير ضرر .

ضريبة الموصى به على من يستوفى المنفعة

مادة ٥٨ - إذا كانت الوصية لمعين بالمنفعة ولاخر بالرقبة فإن ما يفرض على العين من الضرائب وما يلزم لاستيفاء منفعتها يكون على الموصى له بالمنفعة .

متى تسقط الوصية بالمنفعة

مادة ٥٩ - تسقط الوصية بالمنفعة بوفاة الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين التي أوصى له بمنفعتها وبإسقاط حقه فيها لورثة الموصى يعوض أو بغير عوض وباستحقاق العين .

حق الورثة في بيع نصيبهم في العين

مادة ٦٠ - يجوز لورثة الموصى بيع نصيبهم في العين الموصى بمنفعتها بغير حاجة الى اجازة الموصى له .

إذا لم يبدأ الاستحقاق في ظرف ٣٣ سنة بطلت الوصية

مادة ٦١ - اذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة أو لمدة حياته أو مطلقة استحق الموصى له بالمنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى .

تقدير الوصية بالمنافع

مادة ٦٢ - اذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها .

فاذا كانت الوصية لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

تقدير الوصية بالحقوق

مادة ٦٣ - اذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين محملة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه .

الفصل الرابع

الوصية بالمرتبات

الوصية بالمرتب من رأس المال

مادة ٦٤ - تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال لمدة معينة ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة .

فاذا زاد ما أوقف لضمان تنفيذ الوصية على ثلث التركة ولم يجز الورثة الزيادة يوقف منه بقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفي غلته الى أن يستوفى الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو الى أن تنتهي المدة أو بموت الموصى له .

الوصية بالمرتب من الغلات

مادة ٦٥ - اذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وغير محملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به فان خرج من ثلث المال نفذت الوصية وان زاد

عليه ولم يجز الورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المربى وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى .

الوصية بمرتب مدى الحياة

مادة ٦٦ - اذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له يقدر الأطباء حياته ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ ان كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف ما يقل المربى الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ ان كانت الوصية بمرتب من الغلة .

فاذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأطباء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده ، واذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو عاش الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأطباء فليس له الرجوع على الورثة .

إذا نقصت أو زادت الغلة عن المربى

مادة ٦٧ - اذا لم تف غلة الموقوف من التركة لتنفيذ الوصية بمرتب من رأس المال يبيع منه ما يفي بالمربى واذا زادت الغلة عن المربى ردت الزيادة الى ورثة الموصى .

ويوقف ما يزيد من الغلة عن المربى الموصى به في الغلة حتى تنتهي مدة الانتفاع فاذا لم يفل الموقوف من التركة ما يكفي لتنفيذ الوصية في احدى السنوات استوفى الموصى له ما نقصه من الغلة الزائدة .

فاذا كانت الوصية تنص على أن المربى يستوفى سنة فسنة أو قامت قرينة على ذلك ردت الزيادة السنوية لورثة الموصى .

الوصية لجهة بر دائمة

مادة ٦٨ - اذا كانت الوصية بالمرتبات لجهة لها صفة الدوام مطلقة أو مؤبدة يوقف من مال الموصى ما تضمن غلته تنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث الا باجازة الورثة .

واذا اغل الموقوف أكثر من المربى الموصى به استحقته الجهة الموصى لها واذا نقصت الغلة عن المربى فليس لها الرجوع على ورثة الموصى .

جواز استيلاء الورثة على العين التي خصصت لاستيفاء المرتب من غلتها

مادة ٦٩ - فى الأحوال المبينة فى المواد من ٦٤ الى ٦٧ يجوز لورثة الموصى الاستيلاء على الموقوف لتنفيذ الوصية بالمرتب أو التصرف فيه بشرط أن يودعوا فى جهة يرضاها الموصى له أو يعينها القاضى جميع المرتبات نقدا ويخصص المبلغ المودع لتنفيذ الوصية . فإذا مات الموصى له قبل نفاذ المبلغ المودع رد الباقي لورثة الموصى .

ويزول كل حق للموصى له فى التركة بالايدياع والتخصيص .

الوصية بالمرتبات لطبقة أو طبقتين

مادة ٧٠ - لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو من الغلة لغير الموجودين من الطبقتين الأوليين من الموصى لهم وقت موت الموصى ويقدر الأطباء حياة الموجودين وتنفذ الوصايا بمراعاة الأحكام المبينة فى الوصايا فى المعينين .

الفصل الخامس

أحكام الزيادة فى الوصى به

مادة ٧١ - اذا غير الموصى معالم العين الموصى بها أو زاد فى عمارتها شيئا مما لا يستقل بنفسه كالمرمة والتخصيص كانت العين كلها وصية .
وان كانت الزيادة مما يستقل بنفسه كالغراس والبناء شارك الورثة الموصى له فى كل العين بقيمة الزيادة قائمة .

مادة ٧٢ - اذا هدم الموصى العين الموصى بها وأعاد بناءها على حالتها الأولى ولو مع تغيير معالمها كانت العين بحالتها الجديدة وصية .

وان عاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمته مع الموصى له فى جميع العين .

مادة ٧٣ - اذا هدم الموصى العين الموصى بها وضم الأرض الى أرض مملوكة له وبنى فيها اشترك الموصى له مع الورثة فى جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

مادة ٧٤ - استثناء من أحكام المواد ٧١ فقرة ثانية و ٧٢ فقرة ثانية و ٧٣ اذا كان ما دفعه

الموصى أو زاده فى العين يتسامح فى مثله عادة ألحقت الزيادة بالوصية وكذلك تلحق الزيادة التى لا يتسامح فيها اذا وجد ما يدل على أن الموصى قصد إلحاقها بها .

مادة ٧٥ - اذا جعل الموصى من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين مملوكة وحده لا يمكن معها تسليم الموصى به منفردا اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل السادس

الوصية الواجبة

الوصية الواجبة لفرع الولد

مادة ٧٦ - اذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته أو كان حيا عند موته وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وان كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وان نزلوا على ما يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وان نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم الى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات .

الوصية بزيادة أو بأقل

وبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض

مادة ٧٧ - اذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية وان أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .

وان أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه .

ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقى الثلث فان ضاق عن ذلك فمنه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

تقديم الوصية الواجبة على غيرها من الوصايا

مادة ٧٨ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .

فاذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقى ثلث التركة ان وفى والا فممنه ومما أوصى به لغيرهم .

تقسيم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها

مادة ٧٩ - فى جميع الأحوال المبينة فى المادتين السابقتين يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة احكام الوصية الاختيارية .

الفصل السابع

فى تزاحم الوصايا

مادة ٨٠ - اذا زادت الوصايا على ثلث التركة واجازها الورثة وكانت التركة لا تقى بالوصايا أو لم يجيزوها وكان الثلث لا يقى بها قسمت التركة أو الثلث على حسب الأحوال بين الوصايا بالمحاصة .

وذلك مع مراعاة الا يستوفى الموصى له بعين نصيبه الا من هذه العين .

تزاحم الوصايا بالقربات

مادة ٨١ - اذا كانت الوصية بالقربات ولم يف بها ما تنفذ فيه الوصية فان كانت متحدة الدرجات كانت متساوية فى الاستحقاق وان اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل .

تزاحم الوصايا بالمرتبات

مادة ٨٢ - اذا تزاحمت الوصايا بالمرتبات ومات بعض الموصى لهم أو انقطعت من الجهات الموصى لها بالمرتب كان نصيبهما لورثة الموصى .

مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء .

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

رسم بما هو آت :

مادة ١ - فيما عدا الأحوال الأخرى التى ينص عليها قانون الأحوال الشخصية لسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها تتبع الأحكام الآتية :

مادة ٢ - تسلب الولاية ويسقط كل ما يترتب عليها من حقوق عن :

١ - من حكم عليه لجريمة الاغتصاب أو هتك العرض أو لجريمة مما نص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة اذا وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

٢ - من حكم عليه لجناية وقعت على نفس أحد من تشملهم الولاية أو حكم عليه لجناية وقعت من أحد هؤلاء .

٣ - من حكم عليه أكثر من مرة لجريمة مما نص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

ويترتب على سلب الولاية بالنسبة الى صغير سلبها بالنسبة الى كل من تشملهم ولاية الولى من الصغار الآخرين فيما عدا الحالتين المشار اليهما فى البند ٢ اذا كان هؤلاء الصغار من فروع المحكوم بسلب ولايته وذلك ما لم تأمر المحكمة بسلبها بالنسبة اليهم أيضا .

مادة ٣ - يجوز أن تسلب أو توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة الى كل أو بعض من تشملهم الولاية فى الأحوال الآتية :

١ - اذا حكم على الولى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٢ - اذا حكم على الولى لجريمة اغتصاب أو هتك عرض أو لجريمة مما نص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

٣ - اذا حكم على الولى أكثر من مرة لجريمة تعريض الأطفال للخطر أو الحبس بغير وجه حق أو لاعتداء جسيم متى وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

٤ - اذا حكم بإيداع أحد المشمولين بالولاية دارا من دور الاستصلاح وفقا للمادة ٦٧ من قانون

العقوبات أو طبقا لنصوص قانون الأحداث المتشردين .

٥ - إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الادمان على الشراب أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو التوجيه ولا يشترط في هذه الحالة أن يصدر ضد الولي حكم بسبب تلك الأفعال .

مادة ٤ - يحكم بسلب الولاية ولو كانت الأسباب التي اقتضت سلبها سابقة لقيام الولاية أو لقيام سببها .

مادة ٥ - إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو بوقفها عهدت بالصغير الى من يلي المحكوم عليه فيها قانونا فان امتنم أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بالصغير الى أى شخص آخر ولو لم يكن قريبا له متى كان معروفا بحسن السمعة وصالحا للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأجد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض . وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تفوض من عهدت اليه بالصغير بمباشرة كل أو بعض حقوق الولاية .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية فوضت مباشرة الحقوق التي حرمت الولي منها الى أحد الأقارب أو الى أى شخص مؤتمن أو الى معهد أو مؤسسة مما ذكر على حسب الأحوال .

مادة ٦ - تقدر المحكمة نفقة للصغير على من تلزمه النفقة .

مادة ٧ - إذا وقعت جريمة على صغير أو منه مما يوجب أو يجيز سلب الولاية جاز لسلطة التحقيق أو الحكم أن تعهد بالصغير الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه أو الى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل فى الجريمة وفى شأن الولاية .

مادة ٨ - يجوز للمحكمة الجنائية حين تقضى بالعقوبة على الولي فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الثانية وفى البنود الأربعة الأولى من المادة الثالثة أن تحكم أيضا بسلب الولاية أو الحد منها . أما ما يترتب على ذلك من تدابير وآثار فتحكم فيه المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة أو ذى الشأن وفقا لأحكام هذا القانون ولقانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٩ - فى الأحوال المنصوص عليها فى البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ يجوز للمحكمة بدلا من الحكم بسلب الولاية أو وقفها أن تعهد الى وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشراف على تربية الصغير أو تعليمه اذا رأت فى ذلك مصلحة له وللوزارة المذكورة ان تفوض فى ذلك أحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض .

وإذا لم تتحقق الفائدة من هذا الاشراف لسبب يرجع الى الولي جاز رفع الأمر للمحكمة للنظر فى سلب ولايته أو وقفها .

مادة ١٠ - يترتب على سلب الولاية على النفس سقوطها عن المال ولا يجوز أن يقام الولي الذى حكم بسلب ولايته وصيا أو مشرفا أو قيما ، كما لا يجوز أن يختار وصيا .

مادة ١١ - يجوز للأولياء الذين سلبت ولايتهم وفقا للبند ٢ أو ٣ من المادة الثانية أو سلبت ولايتهم أو بعض حقوقهم فيها وفقا للبند ١ أو ٢ أو ٣ من المادة الثالثة أن يطلبوا استرداد الحقوق التي سلبت منهم اذا رد اعتبارهم .

وجوز لهم ذلك أيضا فى الأحوال المنصوص عليها فى البندين ٤ و ٥ من المادة الثالثة اذا انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بسلب الولاية .

مادة ١٢ - يقصد بالولي فى تطبيق أحكام هذا القانون الأب والجد والأم والوصى وكل شخص ضم اليه الصغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص

مادة ١٣ - على وزيرى العدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٨ ذى العقدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يولية سنة ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢

بأحكام الولاية على المال

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ باصدار قانون المحاكم الحسبية .

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

وبناء على ما عرضه وزير العدل .

وسم بما هو آت :

مادة ١ - يعمل في مسائل الولاية على المال بالنصوص المرافقة لهذا القانون فيما عدا أحكام المادة ١٦ بالنسبة للاموال التي آلت للقاصر قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - يلغى الكتاب الأول من قانون المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وكذلك يلغى كل ما كان مخالفا للأحكام المقررة في النصوص المرافقة لهذا القانون .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يولية سنة ١٩٥٢)

الباب الأول

فى القصر

الفصل الأول - فى الولاية

مادة ١ - للأب ثم للجد الصحيح اذا لم يكن الأب قد اختار وصيا للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها الا باذن المحكمة .

مادة ٢ - لايجوز للولى مباشرة حق من حقوق الولاية الا اذا توافرت له الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو .

مادة ٣ - لا يدخل فى الولاية ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبرع اذا اشترط المتبرع ذلك .

مادة ٤ - يقوم الولى على رعاية أموال القاصر وله ادارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة فى هذا القانون .

مادة ٥ - لايجوز للولى التبرع بمال القاصر الا لأداء واجب انسانى أو عائلى وبأذن المحكمة .

مادة ٦ - لا يجوز للولى أن يتصرف فى عقار القاصر نفسه أو لزوجه أو لأقاربه أو لأقاربها الى الدرجة الرابعة الا بأذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر لدين على نفسه .

مادة ٧ - لا يجوز للأب أن يتصرف فى العقار أو المحل التجارى أو الأوراق المالية اذا زادت قيمتها على ثلثائمه جنيه الا بأذن المحكمة .

ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الاذن الا اذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر فى خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة .

مادة ٨ - اذا كان مورث القاصر قد أوصى بأن لا يتصرف وليه فى المال الموروث فلا يجوز للولى أن يتصرف فيه الا بأذن المحكمة وتحت اشرافها .

مادة ٩ - لا يجوز للولى اقراض مال الصغير ولا اقتراضه الا بأذن المحكمة .

مادة ١٠ - لا يجوز للولى بغير اذن المحكمة تأجير عقار القاصر لمدة تمتد ما بعد بلوغه سن الرشد بسنة .

مادة ١١ - لا يجوز للولى أن يستمر فى تجارة آلت للقاصر الا بأذن من المحكمة وفى حدود هذا الاذن .

مادة ١٢ - لا يجوز للولى أن يقبل هبة أو وصية للصغير محملة بالتزامات معينة الا بأذن المحكمة .

مادة ١٣ - لا تسرى القيود المنصوص عليها فى هذا القانون على مآل الى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال .

مادة ١٤ - للأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر الا اذا نص القانون على غير ذلك .

مادة ١٥ - لايجوز للجد بغير اذن المحكمة التصرف فى مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو اضعافها .

مادة ١٦ - على الولى أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول اليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التى يقع بدائلتها موطنه فى مدى شهرين من بدء الولاية أو من ايلولة هذا المال الى الصغير .

ويجوز للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخير فى تقديمها تعريضا لمال القاصر للخطر

مادة ١٧ - للولى أن ينفق على نفسه من مال الصغير اذا كانت نفقته واجبه عليه . وله كذلك أن ينفق منه على من تجب على الصغير نفقته .

مادة ١٨ - تنتهى الولاية ببلوغ القاصر احدى وعشرين سنة ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه .

مادة ١٩ - إذا انتهت الولاية على شخص فلا تعود الا اذا قام به سبب من أسباب الحجر .

مادة ٢٠ - اذا اصبح أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها .

مادة ٢١ - تحكم المحكمة بوقف الولاية اذا اعتبر الولي غائبا أو اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على سنة .

مادة ٢٢ - يترتب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها سقوطها أو وقفها بالنسبة الى المال .

مادة ٢٣ - اذا سلبت الولاية أو حذمتها أو وقفت فلا تعود الا بقرار من المحكمة بعد التثبت من زوال الأسباب التي دعت الى سلبها أو الحد منها أو وقفها .

ومع ذلك لا يقبل طلب استرداد الولاية الذي سبق رفضه الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الحكم النهائي بالرفض .

مادة ٢٤ - لا يسأل الأب الا عن خطئه الجسيم أما الجد فيسأل مسئولية الوصي .

مادة ٢٥ - على الولي أو ورثته رد أموال القاصر اليه عند بلوغه . ويسأل هو أو ورثته عن قيمة ما تصرف فيه باعتبار القيمة وقت التصرف .

ولا يحاسب الأب على ما تصرف فيه من ريع مال القاصر . ومع ذلك يحاسب عن ريع المال الذي وهب للقاصر لغرض معين كالتعليم أو القيام بحرفة أو مهنة .

مادة ٢٦ - تسرى على الجد الأحكام المقررة في هذا القانون في شأن الحساب .

الفصل الثاني

في الوصاية

أولا - في تعيين الأوصياء

مادة ٢٧ - يجب أن يكون الوصي عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة .

ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصيا :

١ - المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو الماسة بالشرف أو النزاهة ومع ذلك اذا انقضت على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على خمس

سنوات جاز عند الضرورة التجاوز عن هذا الشرط .

٢ - من حكم عليه لجريمة كانت تقتضى قانونا سلب ولايته على نفس القاصر لو أنه كان في ولايته .

٣ - من كان مشهورا بسوء السيرة أو من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٤ - المحكوم بافلاسه الى أن يحكم برد اعتباره

٥ - من سبق أن سلبت ولايته أو عزل من الوصاية على قاصر آخر .

٦ - من قرر الأب قبل وفاته حرمانه من التعيين متى بنى هذا الحرمان على أسباب قوية ترى المحكمة بعد تحقيقها أنها تبرر ذلك ويثبت الحرمان بورقة رسمية أو عرفية مصدق على امضاء الأب فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بامضائه

٧ - من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجة وبين القاصر نزاع قضائي أو من كان بينه وبين القاصر أو عائلته عداوة اذا كان يخشى من ذلك كله على مصلحة القاصر .

ويجب على كل حال أن يكون الوصي من طائفة القاصر فان لم يكن فمن أهل مذهبه والا فمن أهل دينه .

مادة ٢٨ - يجوز للأب أن يقيم وصيا مختارا لولده القاصر أو للحمل المستكن ويجوز ذلك أيضا للمتبرع في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣ .

ويشترط أن يثبت الاختيار بورقة رسمية أو عرفية مصدق على توقيع الأب أو المتبرع فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بامضائه .

يجوز للأب والمتبرع بطريق الوصية في أى وقت أن يعدلا عن اختيارهما .

وتعرض الوصاية على المحكمة لتثبيتها .

مادة ٢٩ - اذا لم يكن للقاصر أو للحمل المستكن وصى مختار تعين المحكمة وصيا . ويبقى وصى الحمل المستكن وصيا على المولود ما لم تعين المحكمة غيره .

مادة ٣٠ - يجوز عند الضرورة تعيين أكثر من وصى واحد وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد الا اذا كانت المحكمة قد بينت اختصاصا لكل منهم في قرار تعيينه أو في قرار لاحق ومع

ذلك لكل من الأوصياء اتخاذ الاجراءات الضرورية أو المستعجلة أو المتمحضة لنفع القاصر .

وعند الاختلاف بين الأوصياء يرفع الأمر الى المحكمة لتأمر بما يتبع .

مادة ٣١ - تقيم المحكمة وصيا خاصا تحدد مهمته وذلك في الأحوال الآتية :

(أ) اذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو مع مصلحة قاصر آخر مشمول بولايته .

(ب) اذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه و مع من يملكه الوصي .

(ج) ابرام عقد من عقود المعارضة أو تعديله أو فسخه أو ابطاله أو الغاؤه بين القاصر وبين الوصي أو أحد من المذكورين في البند ب .

(د) اذا آل الى القاصر مال بطريق التبرع و شرط المتبرع ألا يتولى الولي ادارة المال .

(هـ) اذا استلزمت الظروف دراية خاصة لأداء بعض الاعمال .

(و) اذا كان الولي غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية .

مادة ٣٢ - تقيم المحكمة وصيا مؤقتا اذا حكم بوقف الولاية ولم يكن للقاصر ولي آخر . وكذلك اذا وقف الوصي أو حالت ظروف مؤقتة دون أدائه لواجباته .

مادة ٣٣ - يجوز للمحكمة أن تقيم وصي خصومة ولو لم يكن للقاصر مال .

مادة ٣٤ - تسرى على الوصي الخاص والوصي المؤقت ووصي الخصومة أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون مع مراعاة ما تقتضيه طبيعته مهمة كل منهم .

مادة ٣٥ - تنتهى مهمة الوصي الخاص والوصي المؤقت بانتهاء العمل الذى أقيم لمباشرة أو المدة التى اقتضت بها تعيينه .

ثانيا - فى واجبات الأوصياء

مادة ٣٦ - يتسلم الوصي أموال القاصر ويقوم على رعايتها وعليه أن يبذل فى ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور وفقا لأحكام القانون المدنى .

مادة ٣٧ - للمحكمة أن تلزم الوصي بتقديم

تأمينات بالقيمة التى تراها وتكون مصروفات تقديم هذه التأمينات على حساب القاصر .

مادة ٣٨ - لايجوز للوصي التبرع بمال القاصر الا لأداء واجب انساني أو عائلى وبإذن من المحكمة

مادة ٣٩ - لا يجوز للوصي مباشرة التصرفات الآتية الا بإذن من المحكمة .

أولا - جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله . وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة

ثانيا - التصرف فى المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل فى أعمال الادارة .

ثالثا - الصلح والتحكيم الا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الادارة .

رابعا - حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة .

خامسا - استثمار الأموال وتصفياتها .

سادسا - اقتراض المال واقرضه .

سابعا - ايجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات فى الأراضى الزراعية ولمدة أكثر من سنة فى المباني .

ثامنا - ايجار عقار القاصر لمدة تمتد الى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة .

تاسعا - قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .

عاشرا - الانفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم الا اذا كانت النفقة مقضيا بها بحكم واجب النفاذ .

حادى عشر - الوفاء الاختيارى بالالتزامات التى تكون على التركة أو على القاصر .

ثانى عشر - رفع الدعاوى الا ما يكون فى تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له .

ثالث عشر - التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذا الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .

رابع عشر - التنازل عن التأمينات واضعافها

خامس عشر - ايجار الوصى أموال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربهما إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصى نائباً عنه .

سادس عشر - ما يصرف في تزويج القاصر .

سابع عشر - تعليم القاصر إذا احتاج للنفقة والنفاق اللازم لمباشرة القاصر مهنة معينة .

مادة ٤٠ - على الوصى أن يستأذن المحكمة في قسمة مال القاصر بالتراضي إذا كانت له مصلحة في ذلك فإذا أذنت المحكمة عينت الأسس التي تجرى عليها القسمة والإجراءات الواجبة الاتباع . وعلى الوصى أن يعرض على المحكمة عقد القسمة للتثبت من عدالتها . وللمحكمة في جميع الأحوال أن تقرر اتخاذ إجراءات القسمة القضائية .

وفي حالة القسمة القضائية تصدق المحكمة الابتدائية التي تتبعها محكمة القسمة على قسمة الأموال إلى حصص .

ولهذه المحكمة عند الاقتضاء أن تدعو الخصوم لسماع أقوالهم في جلسة تحدد لذلك .

وإذا رفضت التصديق تعين عليها أن تقسم الأموال إلى حصص على الأسس التي تراها صالحة بعد دعوة الخصوم .

ويقوم مقام التصديق الحكم الذي تصدره المحكمة بوصفها محكمة استئنافية بتكوين الحضور .

مادة ٤١ - إذا رفعت دعوى على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب من وارث آخر جاز للمحكمة بناء على طلب من ينوب عنه أو بناء على طلب النيابة العامة أن توقف القسمة مدة لاتجاوز خمس سنوات إذا ثبت لها أن في التعجيل بها ضرراً جسيماً .

مادة ٤٢ - يجب على الوصى أن يعرض على المحكمة بغير تأخر ما يرفع على القاصر من دعاوى وما يتخذ قبله من إجراءات التنفيذ وأن يتبع في شأنها ما تأمر به المحكمة .

مادة ٤٣ - على الوصى أن يودع باسم القاصر إحدى خزائن المحكمة أو أحد المضارف حسبما تشير به المحكمة كل ما يحصله من نقود بعد استبعاد النفقة المقررة والمبلغ الذي تقدره المحكمة إجمالاً لحساب مصروفات الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه .

ولا يجوز أن يسحب شيئاً من المال المودع إلا بأذن من المحكمة .

مادة ٤٤ - على الوصى أن يودع باسم القاصر المصرف الذي تشير به المحكمة ما ترى لزوماً لايداعه من أوراق مالية ومجوهرات ومصوغات وغيرها ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها .

وليس له أن يسحب شيئاً منها بغير إذن المحكمة .

مادة ٤٥ - على الوصى أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عن إدارته قبل أول يناير من كل سنة .

ويعفى الوصى عن تقديم الحساب السنوي إذا كانت أموال القاصر لا تزيد على خمسمائة جنيه ما لم تر المحكمة غير ذلك .

وفي جميع الأحوال يجب على الوصى الذي يستبدل به غيره أن يقدم حساباً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء وصايته .

مادة ٤٦ - تكون الوصاية بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصى أن تعين له أجراً أو أن تمنحه مكافأة عن عمل معين .

ثالثاً - في انتهاء الوصاية

مادة ٤٧ - تنتهى مهمة الوصى :

- (أ) ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه .
- (ب) بعودة الولاية للولى .
- (ج) بعزله أو قبول استقالته .
- (د) بفقد أهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر .

مادة ٤٨ - إذا توافرت أسباب جدية تدعو للنظر في عزل الوصى أو في قيام عارض من العوارض التي تزيل أهليته أمرت المحكمة بوقفه .

مادة ٤٩ - يحكم بعزل الوصى في الحالات الآتية :

- (أ) إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للوصاية وفقاً للمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائماً وقت تعيينه .
- (ب) إذا أساء الإدارة أو أهمل فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة القاصر .

مادة ٥٠ - على الوصى خلال الثلاثين يوما التالية لانتها الوصاية أن يسلم الأموال التي في عهده بمحضر الى القاصر متى بلغ سن الرشد أو الى ورثته أو الى الولي أو الوصى أو الوصى المؤقت على حسب الأحوال وعليه أن يودع قلم الكتاب في الميعاد المذكور صورة من الحساب ومحضر تسليم الأموال .

مادة ٥١ - اذا مات الوصى أو حجر عليه أو اعتبر غائبا التزم ورثته أو من ينوب عنه على حسب الأحوال تسلم أموال القاصر وتقديم الحساب

مادة ٥٢ - يكون قابلا للإبطال كل تعهد أو مخالصة تصدر لمصلحة الوصى ممن كان في وصايته وبلغ سن الرشد اذا صدرت المخالصة أو التعهد خلال سنة من تاريخ تقديم الحساب المشار اليه في المادة ٤٥ .

مادة ٥٣ - (أ) كل دعوى للقاصر على وصية أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامه تسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ بلوغ القاصر سن الرشد أو رفع الحجر أو موت القاصر أو المحجور عليه .

(ب) ومع ذلك فان انتهت الوصاية أو القوامه بالعزل أو بالاستقالة أو الموت فلا تبدأ مدة التقادم المذكورة الا من تاريخ تقديم الحساب الخاص بالوصاية أو القوامه .

مادة ٥٤ - للولى أن يأذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة فى تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ويكون ذلك بأشهاد لدى الموثق وله أن يسحب هذا الاذن أو يحد منه بأشهاد آخر مع مراعاة حكم المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات .

مادة ٥٥ - يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصى أن تأذن للقاصر الذى بلغ الثامنة عشرة فى تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها واذرقت المحكمة الاذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار النهائى بالرفض .

مادة ٥٦ - للقاصر المأذون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن يفي ويستوفى الديون المترتبة على هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يؤجر الأراضي الزراعية والمباني لمدة تزيد على سنة ولا أن يفي الديون الأخرى ولو كانت ثابتة بحكم واجب النفاذ أو سند تنفيذى آخر الا باذن خاص من المحكمة أو من الوصى فيما يملكه من ذلك .

ولا يجوز للقاصر أن يتصرف فى صافى دخله الا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانونا .

مادة ٥٧ - لايجوز للقاصر سواء كان مشغولا بالولاية أو بالوصاية أن يتجر الا اذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذنت المحكمة فى ذلك اذنا مطلقا أو مقيدا .

مادة ٥٨ - على المأذون له فى الإدارة أن يقدم حسابا سنويا يؤخذ عند النظر فيه رأى الوصى وللمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله احدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ولا يجوز له سحب شىء منه الا باذن منها .

مادة ٥٩ - اذا قصر المأذون له فى الإدارة فى تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف فى إدارته أو قامت أسباب يخشى معها من بقاء الأموال فى يده جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو احد ذوى الشأن أن تحد من الاذن أو تسلب القاصر اياه بعد سماع أقواله .

مادة ٦٠ - اذا أذنت المحكمة فى زواج القاصر الذى له مال كان ذلك اذنا له فى التصرف فى المهر والنفقة مالم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الاذن أو فى قرار لاحق .

مادة ٦١ - للقاصر أهلية التصرف فيما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ويصح التزامه المتعلق بهذه الأغراض فى حدود هذا المال فقط .

مادة ٦٢ - للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردى وفقا لأحكام القانون وللمحكمة بناء على طلب الوصى أو ذى شأن انهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبله أو لمصلحة أخرى ظاهرة .

مادة ٦٣ - يكون القاصر الذى بلغ السادسة عشرة أهلا للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذى يكسبه من مهنته أو صناعته .

ومع ذلك فللمحكمة اذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القاصر فى التصرف فى ماله المذكور وعندئذ تجرى أحكام الولاية والوصاية .

مادة ٦٤ - يعتبر القاصر المأذون من قبل وليه أو المحكمة أو نص القانون كامل الأهلية فيما أذن له فيه وفى التقاضى فيه .

الباب الثاني

في الحجر والمساعدة القضائية والغيبة

الفصل الأول - في الحجر

مادة ٦٥ - يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للغفلة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقييم المحكمة على من يحجر عليه قيما لإدارة أمواله وفقا لأحكام المقررة في هذا القانون .

مادة ٦٦ - النفقات اللازمة للعناية بالمحجور عليه مقدمة على ما عداها .

مادة ٦٧ - يجوز للمحجور عليه للسفه أو الغفلة باذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفي هذه الحالة تسرى عليه الأحكام التي تسرى في شأن القاصر المأذون .

مادة ٦٨ - تكون القوامة للابن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة .

مادة ٦٩ - يشترط في القيم ما يشترط في الوصى وفقا للمادة ٢٧ ومع ذلك لا يحول قيام أحد السببين المنصوص عليهما في البندين ١ و ٤ من المادة المذكورة دون تعيين الابن أو الأب أو الجد إذا رأت المحكمة مصلحة في ذلك .

الفصل الثاني - في المساعدة القضائية

مادة ٧٠ - إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٣٩ .

ويجوز لها ذلك أيضا إذا كان يخشى من انفراد الشخص بمباشرة التصرف في ماله بسبب عجز جسماني شديد .

مادة ٧١ - يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة .

وإذا امتنع عن الاشتراك في تصرف جاز رفع الأمر للمحكمة فإن رأت أن الامتناع في غير محله أذنت المحكوم بمساعدته بالانفراد في إبرامه أو عينت شخصا آخر للمساعدة في إبرامه وفقا للتوجيهات التي تبينها في قرارها .

وإذا كان عدم قيام الشخص الذي تقررت مساعدته قضائيا بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد رفع الأمر للمحكمة ولها أن

تأمر بعد التحقيق بانفراد المساعد بإجراء هذا التصرف .

مادة ٧٢ - يسرى على المساعد القضائي حكم المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧٣ - يعتبر المساعد القضائي في حكم النائب في تطبيق أحكام المواد ١٠٨ و ٢٨٢ و ٤٧٩ من القانون المدني .

الفصل الثالث - في الغيبة

مادة ٧٤ - تقيم المحكمة وكيلا عن الغائب كامل الأهلية في الأحوال الآتية متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه .

أولا - إذا كان مفقودا لا تعرف حياته أو مماته .

ثانيا - إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم خارج المملكة المصرية . واستحال عليه أن يتولى شئونه بنفسه أو أن يشرف على من ينوبه في إدارتها .

مادة ٧٥ - إذا ترك الغائب وكيلا عاما تحكم المحكمة بتبنيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصى والا عينت غيره .

مادة ٧٦ - تنتهي الغيبة بزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا .

الباب الثالث

أحكام عامة

الفصل الأول - أحكام مشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة

مادة ٧٧ - تحسب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

مادة ٧٨ - يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ويسرى على القامة والوكلاء عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء .

مادة ٧٩ - يسرى في شأن قسمة مال الغائب والمحجور عليه ما يسرى في شأن قسمة مال القاصر من أحكام .

الفصل الثاني - في المشرف

مادة ٨٠ - يجوز تعيين مشرف مع الوصى ولو كان مختاراً وكذلك مع القيم والوكيل عن الغائب

مادة ٨١ - يراقب المشرف النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب في إدارته وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر تقتضى المصلحة رفعه إليهما .

وعلى النائب أو الوكيل إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة الأموال وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال

ويجب على المشرف إذا خلا مكان النائب أو الوكيل أن يطلب إلى المحكمة إقامة النائب أو وكيل جديد وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر .

مادة ٨٢ - يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره عن أعماله ومسئوليته عن تقصيره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل على حسب الأحوال .

مادة ٨٣ - تقرر المحكمة انتهاء الإشراف إذا رأت زوال دأعيه .

الفصل الثاني - في الجزاءات

مادة ٨٤ - إذا قصر الوصى في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون أو أوقف تنفيذ القرارات التي تصدرها المحكمة جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرمانه من أجره كله أو بعضه وعزله أو بأحد هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه الغرامة أو جزء منها .

ويجوز إعفاء الوصى من الجزاء المالى كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذى ترتب عليه الحكم أو قدم أعذاراً تقبلها المحكمة .

مادة ٨٥ - إذا نفذ على ممتلكات النائب المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا حق له إلا فى استرداد ما حصل من التنفيذ .

أما إذا رسا المزايد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصروفات التنفيذ ما لم يكن هناك مانع فاذا وجد

فلا يكون له إلا استرداد الثمن الذى رسا به المزايد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصروفات .

مادة ٨٦ - إذا أخل النائب بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسئولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب ذلك وعلى كل حال يسأل مسئولية الوكيل بأجر .

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد السابقة على القيم والمساعد القضائي والوكيل عن الغائب والوصى الخاص والوصى المؤقت .

مادة ٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل وصى أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الاساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراقه لمن حل محله فى الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢

بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير واث (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الدكرى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بتنظيم أعمال بيت المال ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارىث .

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ فى شأن رسم الأيلولة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون المدنى ،

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة

كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تؤول الى الدولة ملكية التركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتي يخلفها المتوفون من غير وارث ايا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم .

وتعد الادارة العامة لبيت المال بوزارة الخزانة قوائم عن العقارات التي تتضمنها هذه التركات وتشهر بدون رسم .

مادة ٢ (١) - ينقضى كل حق يتعلق بالتركة ولو كان سببه الميراث بمضى ١٥ سنة تبدأ من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون ما لم يتخلل هذه المدة سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه . وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين التي تقضى بمدد تقادم أقل .

واذا كان التصرف قد تم في اصول التركة كلها أو بعضها قبل أن يتقرر حق ذوى الشأن فيها انتقل حقهم في هذه الاصول الى صافي ثمنها .

وعلى كل من يثبت له حق في هذه التركة أن يؤدي كافة المصروفات والضرائب والرسوم المنصوص عليها في هذا القانون بنسبة النصيب الذي آل اليه .

ولا تبدأ مدة التقادم في شأن من ثبت لهم حقوق في هذه التركات بالنسبة للمصروفات والضرائب والرسوم التي يلتزمون بأدائها الا من تاريخ ثبوت حقهم فيها .

مادة ٣ - على مالكي ومؤجري المساكن والاماكن التي يتوقى بها من لا وارث له والمقيمين

مع المتوفى وخدمه وعلى رجال الادارة المختصين ومديرى المستشفيات والمصحات والملاجيء أن يبلغوا الجهات التي يعينها وزير الخزانة بقرار يصدر منه عن الوفاة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

مادة ٤ (٢) - على الادارة العامة لبيت المال أن تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على الاموال الظاهرة للمتوفى ، وأن تقوم على وجه الاستعجال باجراء التحريات الادارية للثبوت من صحة هذا البلاغ فاذا ظهر من هذه التحريات أن البلاغ غير صحيح ألغيت اجراءات التحفظ على التركة والا قامت باجراء الحصر والجرد والتقييم ، فاذا تبين لها أن قيمة عناصر التركة تزيد على مائتى جنيه أصدرت بيانا باسم المتوفى من غير وارث ظاهر .

ويجب نشر هذا البيان مرة في صحيفة يومية واسعة الانتشار ، واذا زادت قيمة عناصر التركة عن خمسمائة جنيه يجب نشر البيان مرتين في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على أن تمضى بين النشرة الاولى والنشرة الثانية مدة لا تزيد على خمسة أيام .

مادة ٥ - على المديرين والمشرفين والحائزين بأية صفة كانت لأى مال من مال التركات المشار اليها في المادة الاولى ، وعلى المدينين بها أن يقدموا بيانا عنها على النموذج المعد لذلك الى مندوب الادارة العامة لبيت المال خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشرة الثانية .

مادة ٦ - تشكل بقرار من وزير الخزانة لجان تكون مهمتها حصر هذه التركات وجردها ويكون لها الحق في دخول مسكن المتوفى وأملاكه الأخرى والاماكن التي تكون بها أموال منقولة مملوكة له وذلك لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على هذه الأموال .

واذا كان المتوفى أجنبيا تعين على اللجنة المختصة أن تخطر بوقت كاف ، فنصل الدولة التي ينتمى اليها لحضور عمليتى الحصر والجرد فان لم يحضر كان لها أن تباشر عملها في غيابه .

مادة ٧ تقوم اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بتقويم عناصر التركة وعليها أن تودع النقود خزانة المحافظة لحساب التركة .

واذا كان بين موجودات التركة أوراق مالية أو مصوغات أو مجوهرات أو تحف أو أشياء ذات أهمية خاصة أو يتعذر تقدير قيمتها محليا

(١) معدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ - جريدة رسمية في ٢٠/٥/١٩٧١ عدد ٢٠ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ (السابقة الاشارة اليه) .

كان عليها أن ترسلها لوزارة الخزانة للحفاظ عليها بعد تقدير قيمتها بمعرفتها أو بواسطة من ترى الاستعانة بهم من الخبراء الفنيين .

مادة ٨ - تسلم الأراضي الزراعية للإدارة العامة للملاك وطرح النهر ، أما العقارات المبنية والأراضي الفضاء المخصصة للبناء فتسلم لوزارة الإسكان والمرافق العامة لإدارتها لحساب التركة حتى تتم تصفيتها أو يتقرر تسليمها لصاحب الحق فيها .

وتصنف من تاريخ الوفاة جميع أنواع النشاط التجارى أو المهني التي كان يزاولها المتوفى .

مادة ٩ - تصنف كافة عناصر التركة على وجه السرعة ويودع صافي ثمنها بالخزانة العامة لحساب التركة حتى يتقرر حق ذوى الشأن فيها أو تنتهى المدة المنصوص عليها بالمادة الثانية .

ويجوز بالنسبة الى العناصر التي يقوم بشأنها نزاع جدى أرجاء تصفيتها الى أن يتم الفصل نهائيا فى هذا النزاع .

مادة ١٠ - تعفى اموال التركات المنصوص عليها فى المادة الاولى من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق للحكومة ومجالس المحافظات والمدن والقرى .

ولا يسرى هذا الاعفاء فى شأن من ثبت لهم حقوق فى هذه التركات .

مادة ١١ - فى حالة ظهور مستحق للتركة يخصم من نصيبه رسم قدره ١٠٪ من اجمالى الايراد نظير اعمال الادارة و ٥٪ من اجمالى الثمن نظير اجراءات التصفية كما يخصم منه سائر المصروفات الفعلية الاخرى .

مادة ١٢ - يكون للرسوم المستحقة للخزانة العامة ونفقات الحصر والجرد والتقدير والادارة والتصفية واجور اهل الخبرة وغيرها من المصروفات التي تؤدبها الخزانة حق الامتياز فى مرتبة المصروفات القضائية ويحتج بها على كل من استفاد من هذه الاجراءات .

مادة ١٣ - يعاقب كل من يخالف احكام المادة ٣ بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات كما يعاقب كل من أخفى بسوء نية مالا منقولا او مستندات تتعلق بأموال التركة بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤ - يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الخزانة القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ شوال سنة ١٣٨١ (١٠ مارس سنة ١٩٦٢) .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ (١)

بشأن تعديل احكام بعض النفقات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الإبناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمرا من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له .

والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الإبناء أو الوالدين .

مادة ٢ - لا يترتب على أى اشكال مقدم من المحكوم عليه وقف اجراءات التنفيذ بالنسبة لاي من الديون المشار اليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

مادة ٣ - على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى المادة (١) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الاعلان ، وذلك من أحد فروع أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي يحيل اليها البنك المبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التي تخصص لهذا الغرض .

مادة ٤ - استثناء مما تقرره القوانين فى

شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين ما نص عليه في المادة (١) من هذا القانون في حدود النسب الآتية :

(١) ٢٥٪ للزوجة أو المطلقة ، وفي حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥٪ للأب أو الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠٪ للزوجة أو المطلقة والأب أو أكثر أو الوالدين .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التي يجوز الحجز عليها ٤٠٪ أيًا كان دين النفقة المحجوز من أجله .

مادة ٥ - إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعى أو فرعه أو وحدة الشئون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

مادة ٦ - لبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقا لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ الملمزم بها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

مادة ٧ - على الوزارات والمصالح الحكومية

وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقا للمادة (٤) من هذا القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة الى إجراء آخر .

مادة ٨ - فى حالة التزام بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل الى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعى نقادا لحكم أو لأمر ما نص عليه فى هذا القانون صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .

مادة ١٠ - يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون فى القوانين الأخرى .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال
الشخصية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠
 بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال
 الشخصية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
 الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
 بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨
 بإصدار القانون المدنى ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار
 قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى
 شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين
 المؤجر والمستأجر ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى

المادة الاولى - تضاف الى القانون رقم ٢٥
 لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام (٥ مكررا) ،
 (٦ مكررا) ، (٦ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا) ،
 (١٨ مكررا ثانيا) ، (٢٣ مكررا) تكون
 نصوصها كالآتى ٠٠ (٢)

المادة الثانية - يستبدل بنص المادة (١) من
 القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة
 وبعض مسائل الأحوال الشخصية النص
 الآتى ٠٠٠ (٣)

المادة الثالثة - تستبدل بنصوص المراد
 ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٦ و ٢٠ من القانون
 رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال
 الشخصية النصوص الآتية ٠٠٠ (٤) .

المادة الرابعة - للمطلقة الحاضنة بعد
 طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية
 المؤجر ، ما لم يهين المطلق مسكنا آخر مناسباً ،
 فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة
 فللمطلق أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن
 إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً .

وتختص المحكمة الابتدائية بالفصل فى
 الطلبين المشار اليهما فى الفقرة السابقة .

ويجوز للنائب العام أو المحامى العام اصدار
 قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة
 المسكن المشار اليه حتى تفصل المحكمة نهائياً فى
 النزاع .

المادة الخامسة - على المحاكم الجزئية أن
 تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد
 لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم
 الابتدائية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك
 بالحالة التى تكون عليها ، وفى حالة غياب أحد
 الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الاحالة اليه مع
 تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة
 التى أحيلت اليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على
 الدعاوى المحكوم فيها وتبقى خاضعة لأحكام
 النصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

المادة السادسة - يلغى كل ما يخالف
 أحكام هذا القرار .

المادة السابعة - ينشر هذا القرار فى
 الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ،
 ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر برباسة الجمهورية فى ٢٥ رجب سنة
 ١٣٩٩ (٢٠ يونيو سنة ١٩٧٩)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع (١) فى ١٩٧٩/٦/٢١

(٤،٣،٢) وضعت التعديلات فى مكانها المناسب من القانون الاصل .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث المدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ وبالفاء القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ (١) وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث المدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم الادارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي ،

وعلى القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي في ١٩٧٢/٧/٣١ في شأن اصدار لائحة جديدة للقانون المشار اليه ،

قرر :

مادة ١ - على الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٣) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وهم مالكي ومؤجري المساكن والأماكن التي يتوفى بها من لا وارث له والمقيمين مع المتوفى وخدمه ورجال الادارة المختصين ومديري المستشفيات والمصحات والملاجيء أن يبلغوا بنك ناصر الاجتماعي أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه بالمحافظة التي حدثت بدائرتها وفاة من لا وارث له وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

وفي حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية ، فعلى القنصلية المصرية التي تحدث بدائرتها اختصاصها وفاة من لا وارث له

ابلاغ المركز الرئيسي لبنك ناصر الاجتماعي بذلك .

ويتضمن البلاغ المشار اليه اسم المتوفى وجنسيته ومهنته ومحل اقامته ومكان وفاته ومحل عمله وكافة المعلومات المتعلقة بعناصر التركة .

مادة ٢ - تقوم الادارة العامة لبيت المال لبنك ناصر الاجتماعي أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه فور وصول البلاغ المشار اليه بآثبات البيانات الواردة فيه في السجل الخاص بذلك واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحفاظ على أموال المتوفى بحضور مأمور الضرائب المختص وأحد ضباط أو أمناء الشرطة وتحرر محاضر بهذه الاجراءات ترفق نسخة منها بملف التركة ويثبت اجراء التحفظ بالسجل المشار اليه .

فاذا ظهر من التحريات عدم صحة البلاغ المشار اليه تلغى اجراءات التحفظ على أموال التركة وذلك بقرار من مدير عام الادارة العامة لبيت المال بالبنك اذا كانت عناصر التركة غير معلومة أو كانت قيمتها لا تجاوز ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) فاذا زادت عناصر التركة على هذا القدر يكون الاعفاء بقرار من مدير عام هيئة بنك ناصر الاجتماعي .

مادة ٣ - تقوم الادارة العامة لبيت المال بالبنك بعد التحقق من صحة البلاغ المشار اليه باجراء الحصر والجرد والتقييم لعناصر التركة مع نشر بيان باسم المتوفى من غير وارث ظاهر والمعلومات التي ترشد عن شخصيته في صحيفة يومية واسعة الانتشار مرة واحدة اذا كانت عناصر التركة تزيد على مائتي جنيه . واذا زادت على خمسمائة جنيه ينشر البيان في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على أن يمضي بين كل نشرة مدة لا تزيد على خمسة أيام .

وتقوم هذه الادارة العامة أو أحد فروع البنك الذي يقع مكان الوفاة في دائرة اختصاصه بنشر صورة هذا البيان بمقره ، وفي حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية فان النشر يتم بمقر المركز الرئيسي للادارة العامة لبيت المال بالبنك .

مادة ٤ - على الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والحائزين بأية صفة كانت لاي مال من أموال الشركات الشاغرة الكائنة بجمهورية مصر العربية والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسياتهم أن يقدموا بياناً عنها إلى الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه خلال ثلاثين يوماً من النشر للمرة الثانية .

مادة ٥ (١) - تشكل لجان التحفظ والحصر والجرد والتقييم والتصفية المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ على الوجه الآتي :

- ١ - عضو قانوني { من العاملين بالبنك
- ٢ - عضو مالي { وتكون الرئاسة لأقدمهما
- ٣ - مأمور ضرائب
- ٤ - أحد ضباط أو أمناء الشرطة

ويضم إلى هذه اللجان عضو فني مختص يختاره رئيس بنك ناصر الاجتماعي وذلك إذا كان ضمن عناصر الشركة أراضي زراعية أو عقارات مبنية أو أراضي مخصصة للبناء .

مادة ٦ - يكون للجان المذكورة بالمادة السابقة الحق في دخول سكن المتوفى وأملاكه الأخرى والأماكن التي يكون بها أموال منقولة مملوكة له واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحصر والجرد والتقييم والبيع والمحافظة على أموال الشركة .

ويتعين على اللجنة إذا كان المتوفى أجنبياً أن تخطر قبل إجراء الحصر والجرد بوقت كاف قنصل الدولة التي ينتمي إليها فان لم يحضر كان لها أن تباشر عملها في غيابه .

مادة ٧ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته بدعوة اللجنة المذكورة لمباشرة مهمتها فور الانتهاء من إجراءات التحفظ أو النشر .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة ومندوب الإدارة العامة لبيت المال بالبنك .

وعلى اللجنة أن تثبت أعمالها في محاضر مستوفاة وتشتمل على بيان عناصر الشركة تفصيلاً مع وصفها وصفاً دقيقاً .

وإذا ثبت أن المتوفى كان يباشر نشاطاً تجارياً أو مهنياً فعلى اللجنة أن تثبت في محاضرها

حالة الدفاتر والسجلات المتعلقة بهذا النشاط وتقوم بتقييم صفحاتها ووضع خطوط مميزة على الأجزاء البيضاء من الصفحات المكتوبة والتأشير على جميع الصفحات بتوقيعات أعضاء اللجنة .

ويجوز للجنة في هذه الحالة أن تستعين بعضو فني تختاره من بين المشتغلين بنشاط مماثل أو بمندوب من الغرفة التجارية بالمحافظة

وتجرى تصفية كافة عناصر الشركات الشاغرة عن طريق الإدارة العامة لبيت المال بالبيع بالمزاد العلني أو المظاريف المغلقة أو الممارسة أو بالطريق المباشر أو بأي شكل يقتضيه صالح الشركة وذلك بقرار من مدير عام الإدارة العامة لبيت المال .

ويصدر رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي التعليمات التي يجب اتباعها في هذا الشأن ، كما يجوز له أن ينوب إحدى الجهات المختصة في مزاوله الأعمال وللتصرفات العقارية نظير عمولة يتفق عليها .

مادة ٨ - على لجان الحصر والجرد والتقييم موافاة الإدارة العامة لبيت المال بالبنك فور الانتهاء من مهمتها بصورة من محاضرها وإذا كان من بين موجودات الشركة أوراق مالية أو مجوهرات أو تحف أو الأشياء ذات أهمية خاصة أو أشياء يتعذر تقييمها محلياً يتعين عليها إثبات هذه الأشياء تفصيلاً في محضر مستقل وعمل الإحراز اللازمة لها وإرسالها إلى الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي لتقييمها والتحفظ عليها بمعرفتها .

كما تقوم هذه اللجان بموافاة الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي بأذون إيداع النقود بأحد فروع بنك ناصر الاجتماعي أو البنوك التجارية باسم الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي (الإدارة العامة لبيت المال) .

مادة ٩ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك السجلات اللازمة لقيود الإخطارات التي ترد إليها عن الشركات الشاغرة وقيد ملخص عناصر الشركات المشار إليها والإجراءات التي اتخذت بشأنها وكذلك المطالبات المتعلقة بها التي تقطع التقادم .

مادة ١٠ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك سجلاً خاصاً بالشركات الشاغرة الكائنة بجمهورية مصر العربية والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسياتهم يثبت فيه

جميع عناصر هذه التركات من ثابت ومنقول وقيمتها وكافة الإجراءات التي تتخذ وذلك من تاريخ الاخطار عن الوفاة حتى تاريخ التصفية النهائية .

كما تعد سجلات خاصة بالمقارنات المتعلقة بالتركات الشاغرة تثبت فيه كافة البيانات اللازمة كأوصافها ومواقعها وأثمانها والقيمة الإيجارية لكل وحدة سكنية والمتحصلات وأجراءات الشهر والتصفية والتسليم .

مادة ١١ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك بامساك حساب خاص لكل تركة وتقوم بسداد ما قد يكون مستحقا على المتوفى من ضرائب أو رسوم أو ديون مما تتحمل به التركة في قيمة صافي ما آل إلى الإدارة العامة لبيت المال بينك ناصر الاجتماعى من أموال المتوفى بعد خصم المصروفات المستحقة لها على أن يراعى في هذا الشأن ما ينص عليه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من انقضاء كل حق يتعلق بالتركة لو كان بسبب الميراث بمضى ١٥ سنة من تاريخ الوفاة مع عدم الإخلال بأحكام القوانين التي تقضى بمدد تقادم أقل .

مادة ١٢ - تسلم إلى من يثبت حقه في الارث خلال مدة التقادم المنصوص عليها في المادة السابقة أصول التركة أو ثمنها وذلك بصور قرار الإفراج على النحو الموضح بالمادة الثانية من هذه اللائحة وذلك بعد خصم ما يأتى :

(١) كافة الضرائب والرسوم المستحقة على المتوفى وعلى التركة حتى تاريخ التسليم .

(ب) يخصم من نصيب المستحق في التركة ١٠٪ من اجمالى الايراد نظير أعمال الإدارة ، ٥٪ من اجمالى الثمن نظير إجراءات التصفية ، كما يخصم منه كافة المصروفات الفعلية .

ويراعى في هذا الشأن ما نصت عليه المادة (١٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من امتياز الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة والبنك ونفقات الحصر والجرد والتقييم والإدارة والتصفية وغيرها من أجور أهل الخبرة والمصروفات الأخرى .

مادة ١٣ - يجوز لمدير عام بيت المال ارجاء تصفية عناصر التركات التي يقوم بشأنها نزاع جدى إلى أن يتم الفصل النهائى في هذا النزاع .

مادة ١٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٩ رجب سنة ١٣٩٣ (٨ أغسطس سنة ١٩٧٣)

وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

قرار وزارى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ (١)

بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ظاهر .

وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

وعلى القرار رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٣ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ ،

قررت :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥ من القرار الوزارى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ النص الآتى :

تشكل لجان التحفظ والحصر والجرد والتقييم والتصفية المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ على الوجه الآتى :

- ١ - عضو قانونى { من العاملين بالبنك
- ٢ - عضو مالى { وتكون الرئاسة لأقدمهما
- ٣ - مأمور ضرائب
- ٤ - أحد ضباط أو أمناء الشرطة

ويضم الى هذه اللجان عضو فنى مختص
بختاره رئيس بنك ناصر الاجتماعى وذلك اذا
كان ضمن عناصر التركة اراضى زراعية او
عقارات مبنية او اراضى مخصصة للبناء .

مادة ٢ - لا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا
بحضور عضوين من تشكيلها بينهما رئيس اللجنة

مادة ٣ - يلغى كل نص يخالف احكام المادة
السابقة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٩٧
(٣ مايو سنة ١٩٧٧)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن حل المحافل البهائية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة باقليمى الجمهورية ويوقف نشاطها .

ويحظر على الافراد والمؤسسات والهيئات القيام بأى نشاط مما كانت تباشره هذه المحافل والمراكز .

ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لانهاء نشاط تلك المحافل والمراكز .

مادة ٢ - تؤول اموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها الى الجهات التى يعينها وزير الداخلية بقرار يصدره ، وله تعيين حارس على الاموال والمستندات والاوراق المملوكة لها .

مادة ٣ - على كل من يكون مدينا او حائزا لى مال من الاموال التى لهذه المحافل والمراكز ان يقدم عنها اقرارا للحارس المشار اليه فى المادة السابقة خلال اسبوعين ، وعليه ان يسلمها اليه فى الميعاد الذى يحدده .

وكذلك يجب على كل من يدعى استحقاقه لاية اموال او حقوق عينية او شخصية قبل هذه المحافل والمراكز ان يتقدم للحارس بالاقرار بما يدعيه مشفوعا بما قد يكون لديه من عقود

او مستندات خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة والا سقط حقه فى المطالبة بما يدعيه .

ويجوز للحارس الغاء العقود المبرمة مع تلك المحافل والمراكز دون ان يترتب على هذا الالفاء اى حق فى التعويض .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او الف ليرة او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٠)

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠

بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن

حل المحافل البهائية ومراكزها (٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن حل المحافل البهائية ومراكزها ،

قرر :

مادة ١ - يعين السيد / محمد احمد المصرى مدير عام مصلحة التفتيش العام حارسا على الاموال والمستندات والاوراق المملوكة للمحافل البهائية ومراكزها بالاقليم الجنوبى .

مادة ٢ - تؤول اموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها بالاقليم الجنوبى الى جمعيات المحافظة على القرآن الكريم - بالمحافظة الكائن بدائرتها المحفل او المركز البهائى .

تحريرا فى ٧ صفر سنة ١٣٨٠ (٣١ يوليه سنة ١٩٦٠)

(١) الجريدة الرسمية فى ٩ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٠ - العدد ٦٤ .

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن نظام الطرق الصوفية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

الباب الأول

أهداف الطرق الصوفية وتنظيماتها

الفصل الأول

أهداف الطرق الصوفية

مادة ١ - تستهدف الطرق الصوفية بكافة تشكيلاتها التربية الدينية والروحية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والدعوة إلى العمل بها بالوعظ والارشاد وتنظيم الذكر الصوفى وغير ذلك من السبل والوسائل الصوفية طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - لا يجوز لأعضاء الطرق الصوفية القول بعقائد أو اتيان أفعال أو إقامة موالد أو احتفالات أو اذكار تخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب ولا يجوز لأى منهم ارتكاب ما يلى :

أولاً : القول بأفكار أو بآراء أو بعقائد مخالفة للشريعة الإسلامية .

ثانياً : اتيان أعمال لا تتفق مع الآداب الإسلامية

ثالثاً : ممارسة الذكر الصوفى أو إقامة الموالد وفقاً للأوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والاجراءات التى يلتزم بها رجال الطرق الصوفية فى مباشرة أنشطتهم بما يتفق مع الكتاب والسنة والمبادئ الصوفية الصحيحة .

الفصل الثانى

المجلس الأعلى للطرق الصوفية

مادة ٣ - المجلس الأعلى للصوفية هيئة لها الشخصية المعنوية المستقلة . أغراضها دينية وروحية واجتماعية وثقافية ووطنية وتلتزم فى كل

نشاطها بكتاب الله وسنة رسوله وتعتبر أموال المجلس أموالاً عامة ومقره مدينة القاهرة .

مادة ٤ - يختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بما يلى :

١ - الاشراف العام على النشاط الصوفى ودعمه .

٢ - الموافقة على انشاء الطرق الصوفية الجديدة والاشراف على نشاط كل الطرق الصوفية أو نشاط أعضائها .

٣ - اصدار قرارات بحظر نشاط أية فئة أو جماعة أو شخص يزعم الانتماء إلى الطرق الصوفية أو يباشر نشاطاً صوفياً ولم يكن مدرجاً ضمن سجلات الطرق الصوفية ويسرى هذا الحظر على أى شخص أو جماعة تخرج على الطريقة التابعة لها على نحو يترتب عليه الخلاف والنزاع بين الطرق المختلفة مما يهدد كيانها واستقلالها وذاتيتها الصوفية .

٤ - ابداء الرأى فى التشريعات المتعلقة بتنظيم الطرق الصوفية ووضع اللوائح الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية والمشايخ الصوفية بمراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

٥ - الموافقة على تعيين وتاديب وعزل مشايخ الطرق الصوفية ووكلائهم .

٦ - الترخيص من الناحية الدينية والصوفية بالموالد والمواكب الصوفية وتنظيمها بكافة أنحاء الجمهورية والاشراف عليها .

٧ - النظر فى المنازعات والمخالفات النظامية ذات الطبيعة الصوفية البحتة التى تنشأ بين أعضاء الطرق الصوفية المختلفة .

٨ - الاشراف على الأضرحة والزوايا الأهلية التى ليس لها أوقاف أو مرتبات من وزارة الأوقاف والنظر فى الشئون الخاصة بها .

٩ - تعيين مشايخ وخدمة وخلفاء الأضرحة التابعة للمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتاديبهم .

١٠ - انشاء مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم بالأضرحة والزوايا الصوفية .

١١ - تمثيل الطرق الصوفية فى المؤتمرات

الصوفية الدولية وتنظيم المؤتمرات الصوفية المحلية والإشراف عليها .

مادة ٥ - يشكل المجلس الأعلى للطرق الصوفية من :

- ١ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية رئيساً
- ٢ - عشرة أعضاء من مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين لعضوية المجلس
- ٣ - ممثل للأزهر يختاره شيخ الأزهر
- ٤ - ممثل لوزارة الأوقاف يختاره الوزير
- ٥ - ممثل لوزارة الداخلية يختاره الوزير
- ٦ - ممثل لوزارة الثقافة يختاره الوزير
- ٧ - ممثل للأمانة العامة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية يختاره الوزير المختص

مادة ٦ - تنتخب الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية بطريق الانتخاب السري المباشر عشرة أعضاء من بينهم لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية وذلك لمدة ثلاث سنوات ولا يكون انعقاد هذه الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور (٣٠) شيخاً من مشايخ الطرق الصوفية بأنفسهم على الأقل . ولا يعتبر منتخبا لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية إلا من يحصل على أغلبية أصوات الحاضرين .

ويتم إجراء الانتخاب قبل انقضاء مدة الثلاث سنوات بستين يوماً على الأقل وذلك بمقر المجلس المحلى لمحافظة القاهرة وبإشراف رئيس هذا المجلس وبحضور محافظ القاهرة أو من يمثله ويجرى الانتخاب لاختيار من يحل محل من انتهت عضويته في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وفقاً للقواعد السابقة ويحل من ينتخب في هذه الحالة محل من انتهت عضويته للمدة الباقية من مدته .

مادة ٧ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار من رئيس الجمهورية من بين مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية بعد أخذ رأى المجلس المذكور .

مادة ٨ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية هو الرئيس الأعلى للطرق الصوفية بالجمهورية ويرأس

المجلس الأعلى للطرق الصوفية والجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية بحكم منصبه .

وهو الممثل القانوني للمجلس الأعلى للطرق الصوفية أمام القضاء وفي علاقته بالغير .

ويختار رئيس المجلس من بين أعضائه المنتخبين من ينوب عنه في رئاسة الجلسات التي يطرأ عليه عذر يمنعه من حضورها . فإذا لم يتيسر ذلك في حالة غياب الرئيس لأى سبب كان رأس المجلس أقدم أعضائه المنتخبين أو أكبرهم سناً بحسب الأحوال .

مادة ٩ - ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية مرة كل شهر على الأقل ويدعو رئيس المجلس أعضائه إلى اجتماع المجلس كتابة قبل موعد انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويجب على من يمنعه عذر من أعضائه من الحضور إخطار الرئيس كتابة بذلك قبل الميعاد المحدد للاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا بحضور ستة من أعضائه المنتخبين على الأقل .

مادة ١٠ - يجوز أن ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بصفة طارئة بناء على طلب رئيسه أو بناء على طلب كتابى مسبب من خمسة على الأقل من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية وينعقد المجلس بقوة القانون في هذه الحالة بناء على إعلان الدعوة من طالبى الاجتماع إلى أعضاء المجلس بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك إذا لم يقم رئيس المجلس بدعوته للانعقاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الطلب .

ولا ينظر المجلس في هذه الاجتماعات الطارئة إلا فى المسائل الواردة فى جدول أعماله .

مادة ١١ - يضع المجلس الأعلى للطرق الصوفية جدول الأعمال للاجتماعات المجلس وعليه أن يدرج فى هذا الجدول الموضوعات التى يطلب أعضاء المجلس من مشايخ الطرق الصوفية إدراجها كتابة قبل الموعد المحدد لانعقاد المجلس بيومين على الأقل .

ولرئيس المجلس وحده ضبط نظام الجلسة والاذن بالكلام .

ويسوقع الرئيس مع أمين المجلس محاضر اجتماعاته .

ويجب أن يبلغ الرئيس هذه المحاضر إلى الوزراء الممثلة لوزارتهم فى المجلس وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ الجلسة .

ويجب أن يخطر وكيل المشيخة الصوفية العامة لكل تصريح بالموالد والمواكب في دائرة اختصاصه ويختص الوكيل بالإشراف على هذه الموالد والمواكب وكفاءة خلوها من كل ما يخالف هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٧ - يختص وكيل المشيخة الصوفية العامة باثبات جميع الوقائع المخالفة للقانون والنظام المتعلقة بالطرق الصوفية وأعضائها وتحرير تقارير عنها واحالتها الى الجهة المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز لوكيل المشيخة عند الضرورة الأمر بالوقف المؤقت لأي من أعضاء الطرق الصوفية أو المسئولين فيها في نطاق اختصاصه وذلك حتى تفصل جهة التأديب المختصة في الأمر .

مادة ١٨ - يجب على وكيل المشيخة الصوفية العامة أن يرسل ما يصدره من قرارات تأديبية بالنسبة لأعضاء الطرق الصوفية أو المسئولين عنها الى المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ صدورهما ويختص المجلس بالفصل في التظلمات التي تقدم اليه من هذه القرارات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

ويبلغ المجلس الأعلى للطرق الصوفية السلطات الادارية المختصة بما أصبح نهائياً وقابلاً للتنفيذ من القرارات المذكورة وذلك لتنفيذه بالطرق الادارية اذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ١٩ - يحتفظ وكيل المشيخة الصوفية العامة بجميع الدفاتر التي تحدد بقرار من شيخ مشايخ الطرق الصوفية ويلتزم بحفظها للعمل بها في نطاق اختصاصه وذلك كله وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٠ - يلتزم وكيل المشيخة الصوفية العامة باخطار المشيخة العمومية عن خلو أى ضريح أو زاوية في نطاق اختصاصه من أحد العاملين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين من يحل محله وذلك خلال سبعة أيام على الأكثر من هذا الحلو .

ويخطر الوكيل المشيخة العمومية بالشئون المتعلقة بالأضرحة والزوايا التي تدخل في اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها .

مادة ٢١ - يختص شيخ مشايخ الطرق الصوفية باصدار قرارات تأديب وكلاء المشيخة

مادة ١٢ - تسقط عضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية ممن يتخلف من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية عن حضور جلساته أكثر من أربع مرات في السنة الواحدة بدون عذريقبله المجلس ويصدر اسقاط العضوية قرار من ثلثي أعضائه بعد تحقيق دفاع العضو وذلك طبقاً للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ - تصدر قرارات المجلس الأعلى للطرق الصوفية بأغلبية أصوات الحاضرين وذلك فيما عدا الحالات التي ورد بشأنها نص خاص في هذا القانون ويتولى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية تنفيذ قرارات المجلس .

وعلى السلطات والجهات العامة المختصة معاونة المجلس الأعلى للطرق الصوفية في تنفيذ قراراته الصادرة بالمطابقة للقانون بالطرق الادارية اذا اقتضى الأمر بذلك .

الفصل الثالث

وكلاء المشيخة الصوفية العامة

مادة ١٤ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية وكلاء للمشيخة الصوفية العامة بسائر المحافظات والأقسام والمراكز ويشترط فيمن يعين وكيلاً لمشيخة الطرق الصوفية نفس الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون .

ويجب أن يكون الوكيل من أفاضل الجهة التي يتم تعيينه فيها ، ولا يجوز تعيين من يشغل منصب نائب رئيس طريقة من الطرق الصوفية وكيلاً للمشيخة العامة الا اذا تخطى عن هذا المنصب قبل التعيين .

وتخطر المحافظة التي يعين في نطاقها وكيل المشيخة الصوفية العامة بتعيينه وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية واسعة الانتشار على الأقل .

مادة ١٥ - لا يجوز أن يلقب وكيل المشيخة العامة بأنه شيخ مشايخ الطرق الصوفية في دائرة اختصاصه ولا يجوز له أن يستخدم سوى وصف وكيل المشيخة الصوفية العامة .

مادة ١٦ - يتولى وكيل المشيخة الصوفية العامة الاشراف العام على شئون الطرق الصوفية بدائرة اختصاصه وله حق تمثيل المشيخة العامة والتحدث باسمها أمام الجهات الرسمية في هذا النطاق ويكون تابعا مباشرة لشيخ مشايخ الطرق الصوفية .

الفصل الخامس

الطرق الصوفية ومشايخها

مادة ٢٧ - حددت الطرق الصوفية المعتمدة عند العمل بهذا القانون في الجدول المرفق ولا يجوز انشاء أو تنظيم أية طريقة صوفية جديدة الا اذا كانت لا تشابه طريقة من الطرق الموجودة في اسمها أو اصطلاحها ويصدر لذلك قرار من وزير الأوقاف وشئون الأزهر بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

ويكون ترتيب الطرق الصوفية اذا اشتركت في موكب أو اجتماع بحسب ترتيبها في الجدول المذكور ويكون ترتيب الطرق الصوفية الجديدة تاليا لهذه الطرق بحسب تاريخ نشر القرار الصادر بانشائها في الجريدة الرسمية وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٨ - يكون لكل طريقة من الطرق الصوفية شيخ وشيخ الطريقة هو الرئيس الروحي والاداري لها ، ويتولى مسئولياته في الاشراف على شئون طريقته مستقلا عن باقى مشايخ الطرق الصوفية .

مادة ٢٩ - يجب أن يتوفر فيمن يعين شيخا لطريقة من الطرق الصوفية الشروط الآتية :

(أ) أن يكون بالغاً سن الرشد متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة .

(ب) ألا يكون محكوما عليه فى جنابة أو فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالتين .

(ج) أن يكون مجيدا للقراءة والكتابة وملما بمبادئ الشريعة الاسلامية .

(د) أن يكون متمتعاً بسمعة طيبة وخلق كريم .

(هـ) أن يكون أهل العرفان والكمال ذوى التقوى والصلاح .

(و) ألا يكون شيخا لطريقة صوفية أخرى .

ويصدر بتعيين شيخ الطريقة قرار من المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

الصوفية العامة ونقلهم وعزلهم ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

الفصل الرابع

الجمعية العمومية للطرق الصوفية

مادة ٢٢ - تشكل الجمعية العمومية للطرق الصوفية من كافة مشايخ الطرق الصوفية المعتمدة .

ويكون مشايخ الطرق الصوفية ووكلائهم المعينون طبقا لهذا القانون من أعضاء الجمعية العمومية للطرق الصوفية عند مباشرتها ما يلى :

(أ) انتخاب أعضاء المجلس الأعلى بالطرق الصوفية .

(ب) مباشرة الاختصاصات المبينة فى البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة (٤) .

مادة ٢٣ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية للاجتماع بصفة دورية مرة كل سنة على الأقل وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢٤ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا الا بحضور نصف أعضائها فاذا لم يتكامل العدد اللازم لصحة الاجتماع يؤجل لمدة ساعة ويكون الانعقاد التالى صحيحا بحضور ثلث الأعضاء .

مادة ٢٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا فى حالة انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية وغير ذلك من الأمور المبينة فى المادة (٢٢) الا بحضور ثلاثين عضوا من مشايخ الطرق الصوفية بأنفسهم .

فاذا لم يتكامل العدد اللازم لصحة انعقاد الجمعية يؤجل انعقادها لمدة ساعة .

فاذا لم يتكامل هذا العدد فى الاجتماع التالى تؤجل الجمعية لاجتماع جديد بعد عشرة أيام على الأقل . ويكون اجتماع الجمعية فى هذه الحالة صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

مادة ٢٦ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، تصدر قرارات الجمعية العمومية للطرق الصوفية بأغلبية آراء الحاضرين وعند الانقسام يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي احدى الجرائد اليومية الواسعة الانتشار على الأقل .

مادة ٣٠ - تكون الأولوية في الترشيح لشغل منصب شيخ طريقة من الطرق الصوفية عند خلوه من بين من تتوافر فيهم الشروط اللازمة على النحو التالي :

(أ) الابن الأكبر لشيخ الطريقة السابق فاذا كان هذا الابن قاصرا عين شيخا للطريقة على أن يعين وكيلا حتى يبلغ سن الرشيد ثم يأتي في المرتبة من بعده أكبر أبناء هذا الابن وهكذا . . . الخ .

(ب) اخو شيخ الطريقة السابق ويكون الشقيق منهم مقدما على غيره .

(ج) ذوى قربنى شيخ الطريق السابق الأقرب فالأقرب منهم .

(د) كبار رجال الطريقة ممن تترفر فيهم الشروط الأهلية لشغل المنصب .

مادة ٣١ - يجوز لشيخ الطريقة أن يطلب من المجلس الأعلى للطرق الصوفية تعيين وكيل للطريقة لمساعدته في أعماله ويشترط لتعيين الوكيل توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩) .

مادة ٣٢ - لا يجوز للوكلاء المنصوص عليهم في المادة السابقة ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٣٣ - يعين شيخ الطريقة نوابا له وخلفاء وخلفاء الخلفاء بسائر المحافظات والمراكز والأقسام من بين ذوى الكفاءة والأهلية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩) .

ولا يجوز لشيخ الطريقة منح أجازة خلافة الا لمن تتوفر فيه هذه الشروط ويجب أن تتضمن الاجازة بيانا لواجبات الخليفة في مقام الارشاد والحدود التي يتعين عليه التزامها .

ويحظر منح اجازات خلافة دون أسماء محددة لتوزيعها على من يرغب في الخلافة .

ويجب اخطار المشيخة الصوفية العامة بهذه التعيينات كتابة خلال أسبوع من تاريخ التعيين وللمشيخة الطرق الصوفية حق الاعتراض على أى تعيين يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارها به وذلك كله طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٤ - يشترط فيمن يقبل من أعضاء الطرق الصوفية أن يتوفر فيه الشرطان المنصوص عليهما في البندين (٢ ، ٤) من المادة (٢٩) .

مادة ٣٥ - لا يجوز لشيخ الطريقة أن يفرض على مريديه أو خلفائه عوائد أو قروض أو مبالغ دورية أيا كانت تسميتها .

ولا يجوز كذلك فرض رسوم أو أية مبالغ على تعيين خليفة أو نائب له .

ومع ذلك يجوز قبول ما يقدم للطريقة من تبرعات صادرة عن اختيار المتبرع ورغبته الخالصة في التبرع ويجب اخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية بهذه التبرعات خلال أسبوع من تاريخ قبول الطريقة لها ويتم قبول كل طريقة للتبرعات التي تقدم اليها طبقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٦ - يعد بمقر كل طريقة سجلات لتسجيل أسماء أعضاء الطريقة وأسماء النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء ويجب تقديم هذه السجلات لـمشيخة الطرق الصوفية ولغيرها من السلطات المختصة للإطلاع عليها عند طلبها .

كما يجب على شيخ كل طريقة أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي تحددها اللائحة التنفيذية ويجب أن تكون هذه الدفاتر والسجلات مصدقا عليها من المشيخة العمومية للطرق العمومية للطرق الصوفية .

ويجب تسليم هذه الدفاتر فور خلو الطريقة من شيخها الى مشيخة الطرق الصوفية .

وتعاد هذه الدفاتر والسجلات الى المشيخة فور تعيين شيخ جديد لها .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات الخاصة بالقيد في السجلات المذكورة وكيفية التصديق عليها من المشيخة العمومية للطرق الصوفية وكيفية المحافظة عليها .

مادة ٣٧ - يجب على كل شيخ طريقة أو خليفة جمع مريديه في مواعيد دورية في زاوية من الزوايا أو في محل مخصوص للذكر الصوفى ثم للتعليم والارشاد بعد ذلك .

ويجوز أن يكلف الشيخ أو الخليفة مقرئا للحلقة ليتلو فيها القرآن الكريم وليقدم شرحا للعقيدة والشريعة والآداب الاسلامية الصوفية .

مادة ٣٨ - يجب على شيخ الطريقة المرور في مواعيد دورية منظمة على خلفائه ونوابه والتفتيش

على أعمالهم وكيفية قيامهم بما عهد به اليهم من الارشاد .

ويجب على شيخ الطريقة اخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية بالتقارير الدورية التي يعدها في هذا الشأن ويجب أن يضمنها ما يراه من اقتراحات تدخل في اختصاص المشيخة العمومية وفي اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية وذلك كله في المواعيد وطبقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٩ - لا يجوز لنواب مشايخ الطرق الصوفية في الأقاليم أن يستخدموا لقب « شيخ الطريقة بالجهة » بل يجب أن يقتصر لقبهم على نائب شيخ الطريقة بهذه الجهة .

الباب الثاني

الأنشطة الصوفية

الفصل الأول

الموالد والمواكب الصوفية

مادة ٤٠ - لا يجوز للسلطة الادارية المختصة الترخيص باقامة مولد أو يسير المواكب الجماعية للطرق الصوفية بأية جهة من جهات الجمهورية ، ولا التصريح بسير المواكب الصوفية لطريقة من الطرق في عواصم المحافظات الا بعد صدور اذن بذلك من المشيخة العمومية للطرق الصوفية، ولوكيل المشيخة الصوفية العامة الاذن في حدود اختصاصه لمن يرغب من نواب الطرق الصوفية في تسير موكب صوفى .

وتتولى المشيخة الصوفية العامة أو وكيلها المختص اخطار السلطات الادارية المختصة بالاذن بالتصريح بالمولد أو الموكب كما تتولى الاشراف على هذه المواكب والموالد وتنظيمها بالتعاون مع هذه السلطات .

مادة ٤١ - لا يجوز أن يصاحب أى موكب من المواكب الصوفية أو مولد من الموالد أى تجميع أو فعل يتنافى مع الأصول أو القواعد الدينية والصوفية أو مع ما تقتضيه المواكب أو الموالد من خشوع أو وقار أو يخالف الآداب الشرعية الاسلامية أو يتعارض مع النظام العام أو الآداب

وتنظم اللائحة التنفيذية الشروط اللازم توافرها فيمن يرخص له باقامة الموالد وتسير المواكب وآدابها والقواعد التي يخضع لها اقامتها والاشراف عليها .

الفصل الثاني

مجلس الذكر والاحتفالات الدينية

مادة ٤٢ - لا يجوز اقامة مجالس للذكر الصوفى بأى مسجد الا باذن من مشيخة الطرق الصوفية ويجب كذلك الحصول على موافقة وزارة الأوقاف وشئون الأزهر اذا كانت حلقة الذكر فى أحد المساجد التابعة لهذه الوزارة .

ويتم الحصول على الاذن أو الموافقة ، كما يتم الاشراف على مجالس الذكر طبقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٣ - تتولى المشيخة العامة للطرق الصوفية الاشتراك فى تنظيم الاحتفالات الدينية الرئيسية والموافقة على كيفية اشتراك الطرق الصوفية فيها وتنظيم اقامة السراقات واقامة الندوات الصوفية وتنظيم الوعظ والارشاد ومحاربة البدع والمنكرات التي تتنافى مع الشريعة الغراء أو الحلق الصوفى القويم فى هذه الاحتفالات

الفصل الثالث

المعاهد والمؤتمرات الصوفية الاسلامية

مادة ٤٤ - يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يقترحه المجلس الأعلى للطرق الصوفية وبعد موافقة مجلس الوزراء بإنشاء معهد أو أكثر للدراسات الصوفية الاسلامية ويقبل فى الالتحاق بها حملة المؤهلات من المشتغلين بالتصوف من أعضاء الطرق الصوفية ويحدد القرار النظام الدراسى بهذه المعاهد ويجب أن يتضمن تحديد مدة الدراسة والمواد التي تدرس فى المعهد المذكور والمصروفات التي تحصل من كل دارس وتحديد وتقويم الشهادة التي تعطى للخريجين .

ويكون لهؤلاء الخريجين أولوية شغل المناصب المختلفة فى التشكيلات الصوفية اذا ما توافرت فيهم الشروط الأخرى كما أن لهم أولوية تمثيل الطرق الصوفية محليا ودوليا .

مادة ٤٥ - يدعو شيخ مشايخ الطرق الصوفية الى عقد مؤتمرات محلية بعواصم المحافظات سنويا وكلما دعت الضرورة الى ذلك لنشر التوعية الدينية والصوفية والوطنية ومقاومة التيارات المخالفة للشريعة الغراء ويحضر هذه المؤتمرات رجال الطرق الصوفية ويشرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية على تنظيم هذه المؤتمرات وعقدتها والاتفاق عليها وعلى توزيع الكتب والرسائل

والنشرات الصوفية والدينية خلالها وذلك كله طبقاً للقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٦ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية لعقد مؤتمرات دولية لسائر المشتغلين بأمور التصوف من شتى البلدان العربية والإسلامية أو غيرها وذلك بقصد توطيد الروابط بين رجال الطرق الصوفية وتعميق الأبحاث الصوفية ونشرها على أوسع نطاق .

ويجوز للمجلس أن يقرر إفاد مبعوثين من أعضاء الطرق الصوفية لهذه المؤتمرات بقصد العمل على توحيد حركة المنظمات الصوفية ودعمها .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بوضع تنظيم المؤتمرات الصوفية الدولية والمحلية وكيفية عقدتها والانفاق عليها ونظام الاشتراك في المؤتمرات الصوفية الدولية الخارجية والقواعد التي تتبع في اختيار المبعوثين إلى هذه المؤتمرات والمبالغ التي تصرف إليهم وذلك كله طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٧ - يعين لكل ضريح تابع للمجلس الأعلى للطرق الصوفية بقرار من المشيخة الصوفية العامة شيخ خدمة للضريح وعاملون لخدمته وفقاً للحاجة وطبقاً للأوضاع والإجراءات ، والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون تعيين الشيخ للتكايا والأضرحة التي لها نظام شرعي بعد أخذ رأى الناظر ويعمل بشروط الواقف في هذا الشأن إذا كان وارد تنظيم لذلك في شروط الوقف .

مادة ٤٨ - يكون لكل من خدم الضريح خدمة سليمة لمدة خمس سنوات الأولوية على غيره في التعيين للقيام بخدمته ولو لم يكن من ذرية صاحب الضريح ثم تكون الأولوية بعد ذلك لذرية صاحب الضريح الأقرب فالأقرب منهم .

ولا يجوز تعيين أحد في هذه الوظيفة إلا بعد التحقق من مراعاة الأولوية المذكورة وذلك كله طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٩ - يتم جمع النذور من الضريح بواسطة الشيخ المعين لخدمته وبحضور العاملين المعينين فيه وممثل قسم أو نقطة الشرطة المختصة ويجرى حصر هذه الحصيلة وتقسيمها إلى حصص متساوية في اليوم الأخير من كل شهر ويخصص جزء من هذه الحصيلة لإقامة شعائر الضريح

ويصرف الباقي لشيخ الخدمة ولغيره من العاملين في الضريح وفقاً للقرارات الصادرة بتعيينهم وبمراعاة القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

ميزانية المنظمات الصوفية ونظامها المالي

مادة ٥٠ - يضع المجلس الأعلى للطرق الصوفية الميزانية السنوية للمجلس بعد أخذ رأى شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية الحاضمة لأشراف المجلس وتتكون إيرادات هذه الموازنة مما يلي :

(أ) المبالغ التي ترصدها الدولة في ميزانيتها للطرق الصوفية سنوياً .

(ب) الهبات والتبرعات والإعانات المقدمة من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية المختلفة في الداخل والخارج .

(ج) الاشتراكات الشهرية أو السنوية التي تحصل من أعضاء الطرق الصوفية طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(د) ١٠٪ من حصيلة صناديق النذور في المساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف وتبدأ السنة المالية للمجلس الأعلى وللطرق الصوفية وتنتهى مع السنة المالية للدولة .

ويجب إعداد مشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية قبل موعد العمل بها بميعاد كاف كما يجب أن تشمل الموازنة إيرادات ومصروفات المجلس الأعلى للطرق الصوفية والمشايخ العامة للطرق الصوفية وكل طريقة من الطرق الصوفية الحاضمة لأشراف هذا المجلس .

مادة ٥١ - لا يجوز لأى من تشكيلات الطرق الصوفية المختلفة المنظمة في هذا القانون أو لأحد أعضائها أياً كانت مرتبته عليها أو لأحد العاملين في خدمتها تحصيل أو قبول أية رسوم أو مبالغ مقابل نظر المنازعات أو الشكاوى الصوفية أو التعيين في المناصب الصوفية المختلفة .

ويجب أن يتم تحصيل الاشتراكات السنوية والشهرية وغير ذلك من المبالغ التي يجوز تحصيلها طبقاً لأحكام هذا القانون بمراعاة الإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ومع ذلك يجوز لتشكيلات الطرق الصوفية قبول التبرعات للأغراض التي تقوم عليها الطرق الصوفية ويجب لقبول التبرعات التي تقدم من

جهات أجنبية أو دولية موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية عليها وذلك كله طبقا للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٢ - تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات المتعلقة بإعداد الموازنة الخاصة بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتحدد أبواب وأقسام وبنود الإيرادات والمصروفات التي تعد على أساسها هذه الموازنة .

كما تنظم هذه اللائحة اجراءات عرض مشروع الموازنة السنوية على الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية لاقرارها والعمل بها ويجب ألا تقل الأغلبية اللازمة لاقرارها عن ثلثي أعضاء هذه الجمعية الحاضرين للاجتماع .

كما تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات الصرف من الاعتمادات المدرجة بالميزانية المذكورة وسلطات الصرف في المنظمات الصوفية المختلفة واختصاصات كل منها وذلك تحت اشراف العالم للمجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه .

مادة ٥٣ - يجب أن يعد ويعرض الحساب الختامي السنوي للمجلس الأعلى للطرق الصوفية على الجمعية العمومية للطرق الصوفية في المواعيد التي تعرض ويعتمد فيها الحساب الختامي للدولة وتنظيم اللائحة التنفيذية للقواعد والاجراءات المتعلقة بعرض الحساب الختامي واعتماده من الجمعية العمومية .

ويتم اعتماد الحساب الختامي من الجمعية العمومية للطرق الصوفية واخلاء طرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه وغيرهم ممن لهم سلطة الصرف بمنظمات الطرق الصوفية بالأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة .

الباب الرابع

تأديب أعضاء المنظمات الصوفية

مادة ٥٤ - يعاقب تأديبيا كل من يخالف احكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له من أعضاء الطرق الصوفية أيا كانت مرتبته أو صفته فيها وتكون العقوبات التأديبية كما يلي :

أولا - الانذار :

ويوقع على من يثبت أنه خالف هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له أو أتى عملا أو فعلا

مخالفا الأصول الصوفية أو يكون من شأنه المساس بكرامة المنتسبين اليها .

ثانيا - الوقف لمدة لا تزيد على سنة :

ويوقع على من يثبت أنه أتى فعلا أو مخالفة للقواعد والآداب الصوفية والحلقية .

ثالثا - العزل والطرده والاعلان :

ويوقع على من يثبت عليه من أعضاء الطرق الصوفية المختلفة أنه ارتكب مخالفة خطيرة تمس الكرامة أو أتى فعلا أو عملا جسيما مخالفا لنصوص هذا القانون أو لائحته التنفيذية ويصدر القرار بتوقيع هذا الجراء بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

ويجب على المجلس اصدار قرار بالعزل والطرده على كل من يصدر ضده حكم في جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة وعلى كل من يثبت ارتكابه مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٢) وعلى أى وكيل للمشيخة يثبت اصداره قرارا تأديبيا مشوبا بالتعسف العمدى ومخالفة الحق والعدالة .

وعلى كل من يجمع أموالا أو تبرعات أيا كانت تسميتها بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويجب نشر القرار في الجريدة الرسمية اذا كان من صدر ضده ممن يجب أن ينشر قرار شغلهم للمنصب طبقا لأحكام هذا القانون .

وفى جميع الأحوال ، ينشر القرار فى احدى الجرائد اليومية الواسعة الانتشار على الأقل .

مادة ٥٥ - يختص شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية بالنظر فى المخالفات النظامية أو المنازعات البحتة التى تقع بين أعضاء الطريقة .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات والمنازعات المشار إليها فى الفقرة السابقة اذا كانت متعلقة بإحدى مشايخ الطرق الصوفية والوقائع والمنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء طرق صوفية مختلفة .

ويختص وكلاء مشيخة الطرق الصوفية بنظر ما يقع من هذه المخالفات والمنازعات بالمحافظات الأخرى غير القاهرة .

ويجوز التظلم من القرارات التى يصدرها المشايخ أو الوكلاء المشار اليهم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بكتاب موصى

عليه يعلم الوصول بها أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٥٦ - يلتزم المجلس الأعلى للطرق الصوفية في الدعاوى التأديبية التي يختص بها كما يلتزم مشايخ الطرق الصوفية وغيرهم من الذين يختصون بتوقيع الجزاءات التأديبية على أعضائها بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية والقواعد الصوفية الصحيحة والاجراءات الأساسية اللازمة لتحقيق العدالة وتحقيق دفاع المتهم قبل توقيع الجزاء عليه وكذلك بالاجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الخامس

احكام عامة وختامية

مادة ٥٧ - تلتزم الجمعية العمومية للطرق الصوفية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية في اجراءاته وقراراته وأعماله بالقواعد المقررة في الشريعة الإسلامية والقواعد المتفق عليها في الطرق الصوفية . وتصدر قرارات الجمعية العمومية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية في المسائل الداخلة في اختصاص أى منهما طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية نهائية وملزمة ما دامت شرعية وقانونية وتسرى على كل من ينتمى الى الطرق الصوفية .

مادة ٥٨ - تعفى أموال المجلس الأعلى للطرق الصوفية سواء كانت أموالا ثابتة أو منقولة وأموال جميع الطرق الصوفية الخاضعة لأحكام هذا القانون من كافة الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .

كما تعفى جميع الدعاوى والأوراق والسجلات والمستندات والأوراق المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية من رسوم الدفعة .

وتعفى مقار المجلس الأعلى للطرق الصوفية ومقار الطرق الصوفية المختلفة من قيمة مقابل استهلاكها من المياه والكهرباء في حدود متوسط استهلاكها في السنة السابقة على العمل بهذا القانون .

ويحدد بقرار من المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنك القطاع العام الذى تودع فيه أموال المنظمات الصوفية المختلفة .

مادة ٥٩ - تحدد فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاعلام والشعارات التي تستخدمها منظمات الطرق الصوفية المختلفة وأحوال استخدامها والدفاتر والسجلات التي يجب أن

تمسك بها هذه المنظمات وبصفة خاصة المجلس الأعلى للطرق الصوفية كما تنظم هذه اللائحة طريقة القيد في هذه الدفاتر والسجلات والبيانات التي تدرج بها وكيفية التصديق عليها وحفظها ويشرف رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية وشيخ كل طريقة من الطرق الصوفية على تنظيم هذه الدفاتر والقيد بها وحفظها على النحو الذى تحدده اللائحة المذكورة .

مادة ٦٠ - تسرى على العاملين في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وعلى العاملين في الطرق الصوفية المختلفة فيما يتعلق بتعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ونقلهم وسائر ما يتعلق بشئونهم القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون وقانونى العمل والتأمينات الاجتماعية .

مادة ٦١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب كل من ينتحل صفة من صفات مشايخ الطرق الصوفية أو ينتحل صفة فى تمثيل أية طريقة منها أو صفة العضوية منها أو ينتحل صفة شغل أى منصب أو وظيفة أو عمل أو يدعى أية صلة بالطرق الصوفية أو منظمة من منظماتها الخاضعة لأحكام هذا القانون أو يستخدم شعارا أو علما من شعاراتها أو أعلامها بدون وجه حق ، بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٢ - يلغى الأمر الحديوى الصادر فى ٢ من يونية سنة ١٩٠٣ بإصدار لائحة الطرق الصوفية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦٣ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية خلال ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٦٤ - يستمر العمل باللوائح والأنظمة الداخلية المعمول بها وقت نشر هذا القانون في تنظيم وسير العمل بالمنظمات الصوفية المختلفة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه وحتى تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية له .

مادة ٦٥ - يستمر شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومشايخ الطرق الصوفية الحاليين في مباشرة اختصاصاتهم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٦

(٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦)

جدول

باسماء الطرق الصوفية بجمهورية مصر العربية

رقم مسلسل	الطريقة
٢٨	السجادة الوفائية
٢٩	السجادة العنانية
٣٠	الحمودية الأحمدية
٣١	الرحيمية القنائية
٣٢	المحمدية الشاذلية
٣٣	الفيضية الشاذلية
٣٤	السعيدية الشرنوبية
٣٥	المغازية الخلوتية
٣٦	العزازية
٣٧	الهرابية الحفنية
٣٨	المصلحية الخلوتية
٣٩	المسلمية الخلوتية
٤٠	الدمرداشية
٤١	الجهرية الشاذلية
٤٢	العتيمية الخلوتية
٤٣	المدنية الشاذلية
٤٤	الشهاوية البرهامية
٤٥	السيبانية التقبلية
٤٦	البهوتية الخلوتية
٤٧	الفرغلية الأحمدية
٤٨	الزاهدية الأحمدية
٤٩	الحضيرية الخلوتية
٥٠	الشبراوية الخلوتية
٥١	العفيفية الهاشمية
٥٢	المروانية الخلوتية
٥٣	النقشبندية
٥٤	الحبيبية
٥٥	العزمية الشاذلية
٥٦	العلوانية الخلوتية
٥٧	الهاشمية المدنية الشاذلية
٥٨	الجنيدية الخلوتية
٥٩	الجودية الخلوتية
٦٠	القاياتية
٦١	الخليلية
٦٢	الكتانية الأحمدية
٦٣	الفاسية الشاذلية
٦٤	الجهرية الأحمدية
٦٥	المجاهدية البرهامية
٦٦	السعدية
٦٧	الحامدية الشاذلية

رقم مسلسل الطريقة

١	المرازقة الأحمدية
٢	الكناسية الأحمدية
٣	المنافية الأحمدية
٤	السلامية الأحمدية
٥	الأنبائية الأحمدية
٦	الخلبية الأحمدية
٧	التشعانية الأحمدية
٨	الشعبية الأحمدية
٩	الشناوية الأحمدية
١٠	السطوحية الأحمدية
١١	البيومية الأحمدية
١٢	الرفاعية
١٣	البرهامية
١٤	القادرية القاسمية
١٥	القادرية الفارضية
١٦	الميرغنية الحتمية
١٧	القاسمية الشاذلية
١٨	الهندوشية الشاذلية
١٩	العروسية الشاذلية
٢٠	السلامية الشاذلية
٢١	القاوقجية الشاذلية
٢٢	الأدرسية الشاذلية
٢٣	السمانية الخلوتية
٢٤	الضييفية الخلوتية
٢٤	الضييفية الخلوتية
٢٥	العفيفية الشاذلية
٢٦	الشرنوبية البرهامية
٢٧	السجادة البكرية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن
نظام الطرق الصوفية ،

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للطرق
الصوفية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

المادة الأولى - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية
للنظام رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام
الطرق الصوفية المرفقة .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة
١٣٩٨ (٣٠ يناير سنة ١٩٧٨)

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية

الباب الأول (السبل والوسائل الصوفية)

مادة ١ - تتألف الطريقة الصوفية
وحداتها من الناحية الروحية من العناصر
الآتية :

(أ) الخليفة وهو قدوة من أهل العرفان
والكمال ذوى التقوى والامام بمبادئ الشريعة
لتابعيه ومريديه ومرتبته الروحية مستقلة عن
الترتيب الادارى للطريقة الذى يتكون من شيخ
الطريقة والنواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء .

(ب) جماعة من الآخذين بأسباب الطريق وعزم
الارادة من التسائبين والمريدين والمسترشدين
بمنهج الطريق وقدوته ويجرى تربيتهم روحيا
حسب منهج الطريقة .

(ج) منهج للطريقة بسند صحيح الى رسول

الله صلى عليه وسلم يعتمد على الخصائص
المذكورة فى المادة التالية :

مادة ٢ - يعتمد المنهج الروحي للطريقة
على الأمور الآتية :

١ - جملة المندوبات والآداب التى توصى
بها الطريقة والمكروهات حسب شعارها ، وكذا
ترتيب الخلوات وكيفية وطرق الذكر ومجالسه
وتنظيم الحضرات . ولا يجوز للطريقة أن تفرض
على اتباعها أوامر أو نواهي غيرها شرع الله تعالى
للمسلمين ولا أن تحل حراما أو تحرم حلالا .

٢ - الارشاد الى دقائق الاقتداء بالنبي
صلى الله عليه وسلم وتفاصيل الآداب الاسلامية
والأخذ بأسباب التسامى فى السلوك بتجرى
مدارج أحسن الاحسان للسمو بالنفس الى الكمال
وتخليصها من الخلق الذميم واكسابها أسباب
العمل القويم بسند صحيح الى النبي صلى الله
عليه وسلم مع الاسترشاد بالصالحين ومحبة
آل البيت واحترامهم وأقطاب الطريق .

٣ - طائفة من الاوراد والأحزاب الخاصة
بالطريقة .

والورد هو ما توصى الطريقة بالقيام به
من العبادات والأدعية بصورة دورية مستمرة .

أما الحزب فهو مجموعة من الآيات القرآنية
أو الأذكار أو الأدعية الخاصة بالطريق .

مادة ٣ - يبدأ السلوك بأن يعهد الشيخ
أو المرشد الى من يتقدم اليه بالتوبة بالكف عن
المحارم والاقلاع عن المعاصى والتزام منهج الطريقة
مع الاجتماع مع اخوانه على المحبة فى الله والطاعة
وارادة الطريق مقومة فلا يجوز للمرشدين
التصدى للمريدين أو التنافس على ضمهم فيما
بينهم .

مادة ٤ - يكون التدرج فى السلوك من
حال الابتداء الى ما فوقها من المراتب طبقا لمنهاج
كل طريقة مع الأخذ بالوسائل الصوفية الآتية
حسب منهج كل طريقة :

١ - التوبة .

٢ - ربط القلب بذكر الله وتحقيق الشهادة

والوحدانية معنى وعملا .

٣ - الخلوات والعبادات والأذكار .

٤ - التعلم والتفقه في الدين .

٥ - التزام الواجبات العامة سواء في داخل نطاق الطريقة أو في المجتمع كله مع اتباع العادات والأحكام الإسلامية ما أمكن في شئون الحياة العادية .

ولا تجوز الاجازة لرتبة الخلافة الا لمن استوفى أسباب التدرج السابقة من ١ الى ٤ والتي يكون بها من أهل العرفان والكمال ذوى التقوى والصلاح القادرين على تحمل مسئولية الواجبات العامة المذكورة في البند الخامس .

ويصدر المجلس الأعلى للطرق الصوفية ميثاق عهد بأداب الصوفية بين الطرق المعترف بها يشمل الوسائل الخاصة بالارشاد وسبله

مادة ٥ - يكون على المجازين لمرتبة الخلافة للطريق القيام مباشرة أو بالواسطة بالواجبات الآتية :

١ - ارشاد المريدين والاشراف عليهم وتربيتهم من المبتدئين الى ما يعلوها .

٢ - اقامة الحضرات الدينية ومجالس الذكر وتحديد مواعيدها ومناسبات وأماكن اقامتها والمشراف عليها وعلى ما يدور فيها - وافتتاحها .

٣ - العمل على تنمية أسباب التأخى والتضامن والمحبة في الله بين أبناء الطريقة والمريدين التابعين له .

٤ - العمل على تحديد وسائل وطرق تحفيظ المريدين والتابعين حسبما تتحمله قدرتهم وثقافتهم من آيات الكتاب والأحاديث النبوية الشريفة وأوراد الذكر ، والعمل على تعليمهم وتلقينهم مبادئ الدين الحنيف واحكامه وسير النبوة الشريفة وأقطاب الاسلام وعلمائه وسير المجاهدين في الله وفي سبيل الحق ، وأصول الطريق ومنهاجه .

٥ - المؤاخنة للمخطئين وحل المنازعات طبقا للقانون وهذه اللائحة واللوائح الداخلية .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالمنهج الخاص بكل طريقة ينظم الارشاد الصوفى العام طبقا للمضوابط الاسلامية وذلك بالمستويات الآتية :

أولا : المرحلة الشعبية :

وتقوم على محو الأمية لمن يلزمه ذلك ومدارسة وتدريس السيرة النبوية تفصيلا وتحفيظ قدر كاف من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأنواع العبادات وطرقها وأسسها الصحيحة . وإقامة النوادي الدينية للأطفال والعمل على انشاء مراكز للتأهيل المهني وذلك حسبما تحدده لائحة التعليم التي يصدرها المجلس الأعلى لهذه المرحلة وبمراعاة القوانين واللوائح المعمول بها .

ثانيا : المرحلة العامة :

ويقل بها المتفوقون من الناجحين في المرحلة الأولى والحائزون على الشهادة الاعدادية أو ايعادها على الأقل مع اجراء اختبار قدرات في حفظ قدر من آيات الذكر الحكيم وفق ما تقرره لائحة التعليم في ذلك .

وتقوم هذه المرحلة على أصول الثقافة الاسلامية (النظم الاسلامية والقضايا المصيرية للشعوب الاسلامية) ، وقدر من القرآن الكريم والأحاديث النبوية والتاريخ الاسلامى واللغة العربية وسير بعض أئمة التصوف .

ثالثا : المرحلة العالية :

وتتولاها معاهد الدراسات الصوفية الاسلامية طبقا لما يحدده القرار الجمهورى الذى يصدر فى هذا الشأن طبقا للمادة (٤٤) من القانون .

مادة ٧ - يضع رئيس المجلس الاعلى للطرق الصوفية برنامجا سنويا قبل بدء السنة المالية يتضمن المؤتمرات المحلية المزمع القيام بها خلال العام بعواصم المحافظات ويقوم بعرض هذا البرنامج على المجلس الأعلى للطرق الصوفية للمناقشة وتنظيم اشرافه على تنظيمها وأماكن عقدتها وماهية الكتب والنشرات والوسائل الصوفية والدينية التى سيتم توزيعها أو مناقشتها فى تلك المؤتمرات ، مع تحديد الاجراءات التى

تتبع في اعداد جداول أعمال تلك المؤتمرات وفق ما تشير به اللائحة الداخلية .

مادة ٨ - يعرض رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية على المجلس وفق برنامج السابق عن المؤتمرات تقارير عن أهمية هذه المؤتمرات وضرورات عقدتها والتيارات المخالفة للشريعة الغراء والتي تحدو الى عقد هذه المؤتمرات وما يتبع خلالها كما يقوم بعرض أسماء من يعهد اليهم بالمحاضرة أو بأعمال التوعية خلالها ومؤهلاتهم وشخصياتهم .

ويبين المجلس الأعلى للطرق الصوفية اوضاع المكافآت والمعاملة التي تطبق على القائمين بأعمال التوعية والتنظيم لعقد هذه المؤتمرات ومباشرتها وبما يطرح بها من وسائل الصوفية وكتيباتها ونشراتها .

مادة ٩ - تكون الدعوة الى المؤتمرات الدولية أو الاشتراك فيها بقرار يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية بناء على اقتراح رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أو خمسة من أعضاء المجلس ويجب أن يشتمل القرار :

١ - المناسبة أو الضرورة الداعية لهذا المؤتمر والنتائج المرجوة منه .

٢ - الاتصالات التمهيدية التي سبقت التقدم بالفكرة لعقد المؤتمر أو الايفاد للاشتراك فيه .

٣ - الاشخاص الذين سيشترون في هذه المؤتمرات والبيانات المتعلقة بهم على وجه التفصيل .

٤ - عناوين ومواضيع البحوث التي سيقدمها هؤلاء المشتركين وطريقة اعتمادها قبل القائمين أو تقديمها لهذه المؤتمرات .

٥ - تحديد الحد الأدنى للتكاليف الاجمالية للاشتراك في المؤتمرات الأجنبية أو تلك التي سيدعى الى اقامتها بالداخل .

مادة ١٠ - يتم بالاتفاق بين المشيخة العامة للطرق الصوفية وبين السلطات المختصة دراسة أساليب مراقبة حسن الآداب العامة ووسائل الحد من أماكن اللهو وألعاب الميسر وفرق الرقص

وغيرها من الصور الخارجة عن الشريعة في الموالد والاحتفالات الدينية .

وتراعى القواعد والآداب الدينية التي ينص عليها الشرع خلال إقامة الموالد والمواكب الصوفية بما يكفل لها من الوقار والطهارة وما تهدف اليه من معان سامية باحياء ذكريات عطرة .

ولا يجوز إقامة الموالد أو تسمير المواكب الصوفية ومجالس الذكر لغير أبناء الطرق التي تضمن القانون اعتبارها من الطرق الصوفية .

ويكون شيخ الطريقة بنفسه أو بمن يندبه مسئولاً عن الاشراف على ما تقوم به الطريقة من احياء ليالى الموالد وتسمير المواكب الصوفية واحتفالاتها الدينية ومجالس الذكر .

ويجب اخطار وكلاء المشيخة العامة بجميع هذه الموالد والمواكب التي تقام في دائرة اختصاصه ليتولى الاتصال بالجهات الادارية في هذا الشأن والمشراف على إقامة المولد أو تسمير المواكب لاتخاذ ما يراه مناسباً للمحافظة على كرامة الاحتفال وهيئته ويعتبر مسئولاً أمام المشيخة العامة عن كل خروج على الأصول الدينية المرعية أو الملاحظات التي يبيدها وكيل المشيخة العامة في ذلك .

مادة ١١ - يتبع مانص عليه في المادة السابقة بالنسبة لإقامة مجالس الذكر والاحتفالات الدينية :

مادة ١٢ - تختص المشيخة العامة للطرق الصوفية باصدار تصاريح إقامة الموالد والاحتفالات الدينية وتنظيم وإقامة الموالد ومجالس الذكر وسير مواكب الاحتفالات في المواسم والأعياد الدينية على أن يراعى في ذلك تنسيق مواعيد الاحتفالات الدينية للطرق الصوفية المختلفة ومواكبها وموافقتها للمناسبات الدينية الرسمية أو الصوفية .

مادة ١٣ - يحدد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بقرار منه الأضرحة التي تتطلب تعيين شيخ لخدمتها وكذا العاملين اللازمين لكل منها .

ويشترط فيمن يعين شيخاً للضريح أن يكون ملماً بأصول الدين والعبادات حافظاً لقدر كاف من القرآن الكريم .

مادة ١٤ - يكون جمع النذور في المناسبات الدينية حسبما يقرره المجلس الأعلى للطرق الصوفية عموماً أو بالنسبة لكل ضريح وتشكيل لجنة لهذا الغرض من :

١ - وكيل المشيخة العامة للطرق الصوفية المختصة بالمنطقة رئيساً

٢ - شيخ الضريح

٣ - العاملين بالضريح

٤ - ممثل قسم أو نقطة الشرطة

المختصة أعضاء

وتختص هذه اللجنة بعمل محضر عند فتح الصندوق يثبت فيه على وجه الخصوص :

(١) اجراءات الفتح وحصر وتقييم قيمة جملة النذور بالضريح .

(ب) توزيع النسب المقررة لأوجه صرف النذور وفقاً للقانون .

الباب الثاني

الدفاتر والسجلات

مادة ١٥ - تحتفظ المشيخة بالدفاتر والسجلات الخاصة بها وعلى الأخص :

١ - سجل الخطابات الواردة وصور الخطابات الصادرة .

٢ - سجلات التعليمات كالقوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية والمنشورات والنشرات والأوامر التنفيذية وغيرها مما تستدعيه حاجة العمل .

٣ - سجل المستندات المالية للميزانية وأوجه النشاط الصوفي وسجلات الدفاتر المحاسبية التي تشمل الموقف المالي للطرق الصوفية جميعها .

٤ - الدفاتر والسجلات وملفات الحفظ اللازمة للعمل في المجلس الأعلى للطرق الصوفية

مادة ١٦ - كافة الدفاتر والسجلات التي تنص عليها هذه اللائحة وكذلك السجلات والوثائق والأوراق المتعلقة بأنشطة الطرق الصوفية تحفظ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ

اكتمالها في ديوان المشيخة العامة بعد التأشير في نهايتها بما يفيد ذلك .

وتتبع التعليمات التي يصدرها (رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية) بقرار منه في حفظ المستندات والوثائق المشار إليها لمدد أخرى بعد ايداعها ديوان المشيخة العامة حسبما اذ كانت تشمل بيانات دائمة لا يستغنى عنها أو تلك التي يقتضى العمل الرجوع إليها خلال مدة معينة أو تلك المستغنى عنها ولا حاجة للرجوع إليها .

مادة ١٧ - يحتفظ وكيل المشيخة العامة بالدفاتر اللازمة لتنفيذ القانون وخاصة الدفاتر الآتية :

١ - دفتر بيان بالطرق الصوفية بدائرة اختصاصه والمشرفين الإداريين والصوفيين عليها

٢ - دفتر قيد واعطاء تصاريح اقامة الموائد والمواكب الشرعية وترتيبها والاشراف عليها .

٣ - دفتر أحوال اثبات الوقائع المخالفة للقانون والنظم المتعلقة بالطرق الصوفية بدائرة اختصاص وكيل المشيخة .

٤ - دفتر قيد صور التقارير التي يرفعها المشرفون على الطرق الصوفية بالمنطقة وكذلك صور التقارير التي يرفعها وكيل المشيخة الى الجهات المختصة .

٥ - دفتر أحوال وبيانات الأضرحة والزوايا في المنطقة .

٦ - دفتر قيد القضايا التأديبية واجراءاتها وماتم فيها .

مادة ١٨ - ١ - تقوم المشيخة العامة للطرق الصوفية بأعداد الدفاتر التي يجرى القيد فيها في الطرق المختلفة .

٢ - تقوم المشيخة العامة باعتماد تلك الدفاتر وختمها بختم المشيخة العامة صفحة صفحة والتوقيع عليها من الموظف المختص في أولها وفي نهايتها عند ردها للمشيخة العامة للحفظ بعد انتهاء مدة حفظها بديوان الطريقة وورودها لديوان المشيخة العامة ويعطى كل دفتر رقماً عاماً أو رمزاً للتسجيل بالمشيخة العامة ويكون هو المستخدم في مكاتبات الطريقة .

٣ - لا يجوز استعمال غير تلك الدفاتر في الأغراض التي نص عليها القانون وهذه اللائحة ولا يعتمد أى بيان مما أوجب القانون أو هذه اللائحة قيده في هذه الدفاتر والسجلات ما لم يكن مثبتا بهذه الدفاتر .

مادة ١٩ - يكون القيد في هذه الدفاتر والسجلات بمعرفة شيخ الطريقة أو من يعهد اليه بذلك .

ويراعى من القائم بالقيد في تلك الدفاتر عدم الكشط أو التحشير أو التغيير في بياناتها

مادة ٢٠ - يجب تقديم الدفاتر التي تنص عليها هذه اللائحة للمشيخة العامة للطرق الصوفية سنويا لاعتمادها والتصديق عليها .

مادة ٢١ - يقوم شيخ الطريقة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأكثر بتقديم التقارير المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون ويجب أن تتضمن التقارير بصفة خاصة ببيانا مفصلا بجهود الطريقة في رفع مستوى أبنائها دينيا وماديا والخدمات التي قدمتها الطريقة لهم وجهودها في نشر الوعي الدينى ومقاومة الانحراف ومدى ماحققته من أهداف الصوفية والاسلام .

ويكون تسليم هذه التقارير بالتسليم وتوقيع المختص بالمشيخة على الصورة بالاستلام أو بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

كما يجب عرض تلك التقارير على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أو من ينوب عنه غيابه وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ ورودها للمشيخة العامة .

مادة ٢٢ - يحتفظ كل شيخ طريقة من الطرق الصوفية بالدفاتر والسجلات الآتية :

١ - سجل لتسجيل أسماء النواب بدرجاتهم والخلفاء وخلفاء الخلفاء والمريدين .

٢ - دفتر قيد اجتماعات شيخ الطريقة بأبناء الطريقة والمريدين .

٣ - دفتر تفتيش شيخ الطريقة على النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء .

٤ - سجلات التقارير الدورية التي يعدها مشايخ الطرق .

٥ - دفتر لاثبات أحوال الطريقة يتضمن بيانات اعلامها وشعاراتها وتواريخ الحضرات والواكب والموالد والمناسبات الدينية وما يتصل بالاضحة والزوايا على وجه التفصيل .

الباب الثالث

الميزانية والنظام المالى

مادة ٢٣ - يجب أن تشتمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على جميع الإيرادات والمصروفات المقدرة على مدى السنة المالية .

وتبدأ السنة المالية لميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

وتشتمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على ما يأتى :

أولا : قسم المصروفات ويضم :- الأبواب التالية :

١ - المرتبات والأجور .

٢ - المصروفات العامة .

٣ - الاستخدامات الاستثمارية .

ثانيا : قسم الإيرادات ويتضمن ما يلى :

١ - المبالغ التي ترصدها الدولة في ميزانيتها للطرق الصوفية .

٢ - الاعانات والهبات والتبرعات .

٣ - الاشتراكات .

٤ - نسبة حصيلة صناديق الزكوة المنصوص عليها في القانون .

وتوضح اللائحة المالية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية التقسيمات التي يتضمنها قسم المصروفات والإيرادات .

مادة ٢٤ - تختص الإدارة المالية بالمشيخة العامة للطرق الصوفية بالآتى :

١ - اعداد تقارير دورية بعد فحص الحالة المالية للمشيخة العامة وتشكيلاتها الصوفية

وتعرض هذه التقارير على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أولا بأول للاحاطة واتخاذ ما يراه بشأنها .

٢ - اعداد اقتراحات الميزانية بقسميها وأبوابها وفروعها وبنودها . ويجب عرض هذه الاقتراحات على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل .

مادة ٢٥ - يقدم مشايخ الطرق كل فى حدود اختصاصه للإدارة المالية فى موعد غايته نهاية أغسطس من كل عام بناء على اخطار توجهه الإدارة المالية فى مايو من كل سنة بيانا يتضمن ما يلى :

١ - مشروع ميزانية كل طريقة من الطرق الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى متضمنا إيراداتها ومصروفاتها طبقا للنظام الذى تقرره اللائحة المالية .

٢ - الاشتراكات الشهرية أو السنوية التى تحصل من أعضاء الطرق الصوفية .

٣ - سائر المبالغ التى تستحقها المشيخة العامة للطرق الصوفية قبل الطرق الصوفية وما يتبعها .

٤ - الأوجه والمشروعات والاقتراحات التى يطلبها وكلاء المشيخة والطرق الصوفية والتى تتطلب الصرف عليها من ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

٥ - سائر البيانات والملاحظات والطلبات التى يرى وكلاء المشيخة الصوفية العامة والطرق الصوفية أهميتها والمتعلقة بالميزانية .

ولا يجوز بأى حال تقديم أية طلبات فيما يتعلق بالفقرتين (٣ ، ٤) من هذه المادة بعد الميعاد المذكور .

مادة ٢٦ - يقوم رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بإيداع مشروع الميزانية السنوية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية مقر مشيخة الطرق الصوفية قبل موعد انعقاد المجلس الأعلى لنظر الميزانية بشهر على الأقل .

ويجب اخطار جميع مشايخ الطرق بذلك بكتاب موصى عليه بعلم وصول فور الإيداع .

ويجوز لوكلاء المشيخة ومشايخ الطرق الاطلاع على مشروع الميزانية أو أن يطلبوا من المشيخة صورة معتمدة من المشروع على نفقتهم .

مادة ٢٧ - يدعى المجلس الأعلى للانعقاد عقب انتهاء المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة طبقا للإجراءات المنصوص عليها فى القانون لنظر مشروع الميزانية .

ويعرض مشروع الميزانية بعد استيفاء الإجراءات السابقة على المجلس الأعلى للطرق الصوفية فى موعد غايته نهاية نوفمبر من كل عام ليتولى المجلس مناقشته بابا بابا بمحتواه وإدخال ما يراه من تعديلات .

وتدعى الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية طبقا للإجراءات المقررة فى القانون واللائحة الداخلية فور اعتماد المجلس الأعلى للميزانية .

ويعرض المشروع النهائى للميزانية بعد اقراره فى صورته النهائية من المجلس الأعلى للطرق الصوفية على الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية لاعتماده .

مادة ٢٨ - لا يجوز نقل مبالغ من باب لآخر أو تجاوزه الا بموافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٢٩ - يحدد ما يدفعه أعضاء الطرق الصوفية من اشتراكات طبقا للقواعد الآتية :

١ - أن يكون الاشتراك العام فى الحدود الميسورة للقدرة العامة لأعضاء الطرق الصوفية .

٢ - يكون الاشتراك الخاص طبقا لقرار يقدمه العضو ويعتبر الاقرار ساريا ما لم يقدم العضو بتغييره .

٣ - تقوم الطريقة التى ينتمى اليها العضو بالحصول وتكون مصروفاته على جانبها ولا تقل هذه النسبة عن جزء من ثمانية من المبالغ المحصلة (١٢٪) وكذا تتحمل الطريقة

المصروفات الادارية حتى ارسال الاشتراكات الى
المشيخة العامة .

ويتم تحصيل قيمة الاشتراكات على الوجه
الآتى :

١ - يتم الدفع فى مقابل إيصال دال على
السداد من أصل وصورة بالكربون ذى الوجهين
يوضح فيه اسم العضو وقيمة المبلغ المدفوع
وتاريخه والمستلم وتوقيع المستلم المعتمد .

٢ - تقوم المشيخة العامة بمسد الجهات
المرخص لها بتحصيل الاشتراكات بدفاتر قسائم
التحصيل من أصل وصورة مختومة ومعتمدة
بختم المشيخة العامة .

٣ - يسلم الايصال للعضو وتحفظ
الصورة بالدفتر لدى الجهة القائمة بالتحصيل
ويرسل مع التقرير المنصوص عليه فى المادة
(٢٣) من هذه اللائحة للمشيخة العامة للطرق
الصوفية للحفظ للمدة التى تقرها اللائحة
المالية .

٤ - يتم تحديد المختص بالتحصيل بقرار
من شيخ المشايخ بالنسبة للديوان العام بالمشيخة
وبقرار من وكلاء المشايخ كل فى حدود اختصاصه
وذلك بناء على عرض شيخ الطريقة وتخطر المشيخة
العامة باسم المختص وبيانات كاملة عنه
وصورة واضحة من توقيعه المعتمد ويجب أن
يكون من أبناء الطرق الصوفية ومن الأعضاء
العاملين فيها ويتم هذا الاخطار خلال أسبوعين من
الاختيار على الأكثر .

مادة ٣٠ - مع مراعاة الاحكام المنصوص
عليها فى القانون تتبع الاجراءات السابقة فى
قبول الهبات والتبرعات .

مادة ٣١ - يتم تسليم قسائم التحصيل
بأرقامها المسلسلة وقسائمها المرقمة والمعتمدة
للمختص بالتحصيل وتعتبر عهده الشخصية
ومسئوليته الكاملة الى حين اعادتها لـديوان
المشيخة العامة وتسليمها للمختص . ولا يتم
هذا التسليم الا بعد التأكد من توريد جميع
المبالغ التى تم تحصيلها بموجب دفتر المسلم
الى الجهة المحددة باللائحة الداخلية .

مادة ٣٢ - تودع أموال المشيخة العامة
بنك مصر فرع القاهرة بالحساب رقم ٠٠٠٠٠
أو أحد فروعها بالاقاليم لنفس رقم الحساب ويتم
الصرف من الاعتمادات المدرجة بميزانية المجلس
الأعلى للطرق الصوفية بتوقيع مدير الادارة المالية
واعتماد رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٣٣ - تقوم الادارة المالية بإثبات
الايرادات والمصروفات الفعلية فى سجلات خاصة

ويتم تقفيل تلك الحسابات فى نهاية
السنة واعداد الحساب اختتامى فى جميع الطرق
الصوفية التابعة للمشيخة العامة وديوان المشيخة
العامة وارسالها للادارة المالية لاعدادها للعرض
على المجلس الأعلى للطرق الصوفية فى المواعيد
وطبقا للاجراءات التى تنص عليها اللائحة
المالية .

وتقوم الجمعية العمومية سنويا بانتخاب
مراجع للحسابات من ضمن من يرشحهم رئيس
المجلس الأعلى للطرق الصوفية وأعضاء الجمعية
العمومية لذلك قبل موعد انعقاد الجمعية بشهر
على الأقل ويودع هذا الترشيح رفق مشروع
الميزانية عند ايداعه لمشروع الميزانية طبقا للمادة
التالية .

مادة ٣٤ - يجب تمكين المراجع من القيام
بواجباته ووضع جميع المستندات والدفاتر
تحت تصرفه فى أى وقت .

وتحدد اللائحة المالية وسائل المراجعة
وطرق الاشراف والرقابة على تنفيذ الميزانية .
ويرفع المراجع تقريره عن الحساب الختامى الى
الجمعية العمومية عن قيامه بمهمته ويجب أن
يتضمن التقرير أن الادارة قامت بتقديم جميع
ما طلب منها من الأوراق والمستندات وتسهيل
قيامه بمهمته أو الاقاء من عقبات وأن التقرير
يمثل الحالة الواقعية والحسابية بالمجلس
الأعلى للطرق الصوفية .

الباب الرابع المساءلة التأديبية

مادة ٣٥ - لا يجوز توقيع عقوبة على أعضاء
الطرق الصوفية الا بعد تحقيق كامل يكفل لهم
الفرصة لابتداء أقوالهم وتحقيق دفاعهم بعـد

مواجهتهم بالمخالفات المنسوبة اليهم .

ويجب أن يكون التحقيق كتابة بحضور كاتب غير أنه بالنسبة الى المخالفات التى لاتجاوز عقوبتها التنبيه أو الانذار فيجوز أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى العقوبة وفى جميع الأحوال يجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة كتابيا ومسببا .

مادة ٣٦ - تقيد الشكوى المقدمة ضد المحال فى دفتر برقم مسلسل طبقا للاوضاع التى تحددها اللائحة الداخلية ويجب أن يفتح ملف لكل شكوى برقم مسلسل وتثبت به البيانات الجوهرية المتعلقة بالشكوى وتضم له جميع الأوراق المتعلقة بها وتعلى على الملف .

مادة ٣٧ - تتم الاحالة الى التحقيق بقرار من :

(أ) رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالنسبة للمخالفات المتعلقة بأحد الوكلاء أو مشايخ الطرق الصوفية والتى توقع عقوبة العزل والطرده والاعلان وكذا المنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء الطرق الصوفية المختلفة .

(ب) من يندبه وكلاء المشيخة أو مشايخ الطرق الصوفية كل فى حدود اختصاصه .

ويقيد الاتهام وما تم فيه الى آخر مراحل فى الدفاتر المخصصة لذلك والتى تعد طبقا للنموذج الذى تبينه اللائحة الداخلية .

مادة ٣٨ - تقوم ادارة الشئون القانونية بتحقيق المخالفات التى يختص رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالاحالة فيها .

ويتولى من يندبه وكيل المشيخة أو شيخ الطريقة التحقيق فى المخالفات التى يختص كل منهما بتوقيع الجزاء فيها على أن يخطر المشيخة العامة بذلك .

مادة ٣٩ - تخطر سلطة التحقيق المستجوب بالتاريخ المحدد لاجراء التحقيق ومكانه ويكون الاخطار كتابة فى محل اقامته الثابت فى السجلات اذا لم يتبين المحقق محل اقامته قام باخطار المشيخة

العامة أو وكيل المشيخة أو شيخ الطريقة التابع لها كل حسب اختصاصه .

وتتبع هذه الطريقة فى كافة احوال الاخطار التى تتطلبها هذه اللائحة ويجوز للمحقق فتح باب التحقيق بعد هذا الاخطار لاثبات البيانات العاجلة التى يخشى عليها من الوقت .

مادة ٤٠ - اذا تم التحقيق كتابة وجب ان يثبت فى محضره تاريخ ومكان وساعة افتتاح المحضر واقفاله واسم المحقق وكاتب التحقيق وكل ما يتخذ المحقق من اجراءات ويجب توقيع من يسأل فى التحقيق فى نهاية أقواله وعلى الصفحات التى تتضمن هذه الأقوال ويتعين على المحقق وكاتب التحقيق التوقيع على كل صفحة فى صفحات المحضر .

مادة ٤١ - للمحقق سلطة استدعاء من يرى أخذ أقواله من الشهود وله أن يطلب ما يرى الاطلاع عليه من الأوراق .

مادة ٤٢ - اذا أدلى المستجوب بأقواله ورفض التوقيع عليها أو رفض الادلاء بأقواله أو لم يحضر فى الموعد المحدد دون عذر مقبول كان على سلطة التحقيق اثبات ذلك فى المحضر ويجوز لها فى هذه الحالة اجراء التحقيق أو استكمالها واصدار توصياتها فى شأن المستجوب فى غيابه ودون توقيعه .

مادة ٤٣ - اذا كشف التحقيق عن ارتكاب المستجوب جريمة من جرائم القانون العام وجب على السلطة القائمة على التحقيق رفع الأوراق بمذكرة الى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية لاحالة الموضوع الى الجهات المختصة لتتخذ اتراه بشأنه .

ويجوز فى هذه الحالة وقف المستجوب عن ممارسة النشاط الصوفى .

مادة ٤٤ - يعرض محضر التحقيق على السلطة المختصة بتوقيع العقوبة موضحا به رأى المحقق ويجب أن يتم هذا العرض خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق

فاذا تبين للمختص بتوقيع الجزاء ان المحال مستحق عقوبة العزل والطرده والاعلان رفع الامر الى المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع اخطار

المحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة.

مادة ٤٥ - تكون الاحالة في الأحوال التي يختص بها المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات بقرار احالة مرفق بمذكرة التحقيق معلى بها لمحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة .

ولا يجوز أن تجرى المحاكمة التأديبية قبل شهر من الاخطار .

وتتخذ في هذه المحاكمة جميع الاجراءات التي تتطلبها الشريعة الاسلامية وكذا المنصوص عليها بشأن المحاكمات التأديبية المبينة بقانون مجلس الدولة ويجوز حضور المحامين في هذه المحاكمات .

مادة ٤٦ - يخطر المستجوب كتابة بالقرار الصادر من السلطة المختصة وتحفظ الأوراق بعد ذلك وبعد الاستيثاق من التنفيذ .

مادة ٤٧ - تقيّد التظلمات المقدمة للمجلس الأعلى في دفتر خاص بها مسلسل بالتاريخ والرقم . ويعطى التظلم رقما مسلسلا بالرقم والسنة التي تبدأ من أول أكتوبر كل عام .

ويفتح للتظلم ملف مستقل يتضمن البيانات الجوهرية ويضم اخطار التظلم وجميع الأوراق الخاصة بالتحقيق وقرار الاحالة ومحاضر الجلسات والقرار الذي يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية وماتم في تنفيذ القرار .

وتعلّى الأوراق على الملف وتتبع في نظر التظلم ذات الاجراءات التي تتبع في المحاكمة التأديبية التي تتم بمعرفة المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٤٨ - ١ - مع مراعاة القواعد المشار اليها باللائحة والخاصة بالمساءلة التأديبية يجب عرض أمر العضو الذي يتخلف عن حضور جلستين متتاليتين من جلسات المجلس دون عذر مقبول على المجلس في أول جلسة عادية للنظر في أمر انذار العضو المتخلف باسقاط عضويته بالمجلس اذا ما استمر تخلفه بجلسة رابعة دون عذر .

٢ - اذا استمر تخلف العضو أربع جلسات متتالية دون عذر ورغم الانذار المرسل اليه

باسقاط عضويته يحال الى التحقيق بقرار يصدره رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية الى لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض .

٣ - يقوم بالتحقيق لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء من المجلس الأعلى للطرق الصوفية يختارهم رئيس المجلس بقرار منه .

٤ - عقب انتهاء التحقيق تعرض نتيجته على المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمذكرة موضحا بها ما انتهت اليه اللجنة واآتره بشأن العضو مزيلة برأى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية

٥ - للمجلس الأعلى بعد الاطلاع على التحقيق المشار اليه والمذكرة المرفقة به أن يتخذ القرار بشأنه في أول جلسة عادية له ويجب أن يكون اتخاذ المجلس لقرار اسقاط العضوية وفقا للإجراءات ، وبالنسبة التي أشارت اليها المادة ١٢ من القانون وله أن يتضى بغير ذلك وفق ما يستقر عليه الرأى رفى جميع الأحوال يجب أن يكون قراره مسببا .

٦ - للجنة القائمة بالتحقيق أن تستعين بمن ترى الحاجة الى الاستعانة به أو برأيه في الوصول الى قرارها أو انتهاء اجراءات التحقيق .

مادة ٤٩ - يقوم المجلس الأعلى للطرق الصوفية باصدار النظم واللوائح الآتية :

١ - اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية .

٢ - اللائحة المالية .

٣ - لائحة الشئون التعليمية والثقافية والاعلامية لمشيخة الطرق الصوفية .

٤ - لائحة العاملين بالمشيخة العامة للطرق الصوفية .

٥ - التنظيم الهيكلى العام للمشيخة العامة للطرق الصوفية ويقوم مشايخ الطرق باعداد النظم واللوائح المطبقة في الطرق التي تتبعهم في حدود القانون واللائحة التنفيذية والقواعد المقررة في اللوائح التي يصدرها المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

ولا تكون نافذة الا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ بخصوص الإصلاحات

بعد الألقاب

لما كان من أقدم أفكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعنى الشاهانية التى هى وديعة البارى ليدى المؤيدة الملوكانية واستكمالها من كل جهة شوهدت والله الحمد بكثرة وافرة أثمار همتى المخصوصة الشاهانية التى ظهرت فى هذا الباب منذ يوم جلوسى الهمايونى المقرون باليمن وقد أخذت معموريه ملكنا وثروته ملتنا فى الازدياد من وقت الى وقت الا أنه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب تجديد وتأكيد النظمات الخيرية التى توفقت بوضعها وتأسيسها لحد الآن لا يصلح الحالة الموافقة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالى المهم الذى حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة الى درجة الكمال ولا سيما الآن حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التى لدولتى العلية فى الخارج بحسب تأثير المساعى الجميلة من حمية عموم تبعنى الشاهانية وهمة ومعاونة نواب الدول المفخمة الخيرية التى هى معنا باتفاق خاص باهر الاخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية أصبح من اقتضاء ارادة مراحمى المعتادة الملوكانية أن تترقى آنا فانا فى الداخل أيضا الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطنتى السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعنى الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية الوطنية والمتساوين فى نظر معدلة شفقتى الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت ارادتى العادلة السلطانية باجراء الخصوصات الآتية وهى :

بما أن تلك التأمينات التى صار الوعد والاحسان بها من طرفى الاشراف السلطانى لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس فى حق جميع تبعنى الموجودين فى أى دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطى الهمايونى الذى تلى فى كلخانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأبيدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل اخراجها بكمالها الى الفعل أما الامتيازات والمعافيات الروحية جميعا التى أعطيت من طرف أجدادى العظام أو أحسن بها فى السنين الأخيرة الى جماعة المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة الموجودين فى ممالكى المحروسة الشاهانية فقد صار تقريراها وإبقاؤها الآن أيضا انما يلزم أن تحصل المبادرة فقط الى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة

امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة فى اصلاحاتها التى أوجبها الوقت واثار التمدن والمعارف المكتسبة فى مجالس مخصوصة تشكل فى البطركخانات بارادتى واستحسنانى الملوكى تحت نظارة بابنا العالى وتجبر على عرضها والافادة عنها الى بابنا العالى ويصير توفيق الرخصة والاقتدار اللذين صار التكرم باعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان أبى الفتح محمد خان الثانى ومن خلفائه العظام الى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذى صار التأمين به لهم من تيات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك اجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا الى أحكام براءة البطركية العلية بالصحة والتعام وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والأبيسكوبس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقا الى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحانيين ثم يصير منع الجوائز والعائدات التى تعطى الى الرهبان تحت أى صورة واسم كن بالكلية ويتخصص عرضها معينة الى البطاركة ورؤساء الجماعات وكذلك يتعين معاشات الى باقى الرهبان وعلى وجه الحقانية بالنظر الى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذى يعطى بعد الآن وتحال ادارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل ايراث سكنته الى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغى أن يقع موانع فى تعمير وترميم الأبنية المختصة باجراء العبادات فى المداين والقصبات والقرى التى جميع أهاليها من مذهب واحد ولا فى باقى محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وانشائها مرة الى بابنا العالى لكى تقبل الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتى السنية الملوكانية أو تتبين الاعتراضات التى ترد فى ذلك الباب بظرف مدة معينة اذا وجد فى محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عد اجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة فى ذلك الموضع ظافره وعلنا أما فى المدن والقصبات والقرى التى تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكائنها ومقابرها اتباعا

للأصول السابق ذكرها فى المحلة التى تسكنها على حدتها لكن متى مزما أبنية يقتضى انشاؤها جديدا يلزم أن تستدعى بطارنتها أو جماعة مطارنتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى فتصدر رخصتنا عند ما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التى تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شئ وينبغى أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليحجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التى تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتى السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانونا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد فى ممالكى المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلا من تبعتى الشهانية عن اجراء فرائض ديانتها ولا يعاين من جراء ذلك جورا ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانتها ومذهبها أما انتخاب ونصب مأمورى سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بتنسيتى وإرادتى الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتى العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون فى خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون فى المأموريات امتثالا الى النظمات المرعية الاجراء فى حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتى السنية يقبلون جميعا عند ما يفون الشرائط المقررة سواء كان من وجهة السن أو الامتحانات فى النظمات الموضوعية للمكاتب بدون فرق ولا تمييز فى مكاتب دولتى العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع ولكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميهما تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفى الشاهانى أما بجميع الدعاوى التى تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقى تابعى المذاهب المختلفة الغير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال الى دواوين مختلطة والمجالس التى تعقد بين طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود الذين يقيمانيهم البغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائما واحدة فواحدة بيمين يحرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم أما الدعاوى العائدة الى الحقوق

العادية فينبغى أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالى وقاضى البلدة فى مجالس الايالات والألوبة المختلطة أيضا وتجاى المحاكمات الواقعة فى هذه المحاكم والمجالس علنا وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الأرتية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى اذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطريرك أو الرؤساء والمجالس وينبغى تميم أصول ونظمات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالالسن المختلفة المستعملة فى ممالكى المحروسة الشهانية وتحصل المباشرة فى ظرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الامكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع اصلاح أصول الجنسية فى جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الانسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضا كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التى تمثل الأذية والاضرار فى الحبوس ما عدا المعاملات الموافقة للنظمات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتى السنية وما يحصل من التى تقع خلافا لذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجرى تكدير المأمورين الذين يأمرن بها الأشخاص الذين يجرونها فعلا وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضا وينبغى أن تنتظم أمور الضبطية فى دارعمل أخيرا نظام مخصوص بحق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصرفات سلطنتى السنية فى كل سنة ينبغى أن يحصل الاعتناء باجراء أحكامها بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من المأموريات وتجلب مخصصا من طرف جلالة مقام وكالتى المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفى الأشرف الشاهانى لكى يوجدوا فى المجلس العالى عند التذكر فى المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتى السنية وهؤلاء المأمورين يتعينون لسنة واحدة وعندما يبتدئون فى مأموريتهم يجرى تحليفهم وينبغى أن أعضاء المجلس العالى يفحصون ويفيدون فى اجتماعاتهم العادية والتى هى فوق العادة عن آرائهم ومطالعاتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلا من جراء ذلك وتجبرى أحكام القوانين الموضوعية فيما يخص الفساد والارتكاب والاعتساف توقيفا الى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتى السنية من أى صنف كانوا أو فى أية مأمورية وجدوا ويصير تصحيح أصول سكة دولتى العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمرها

المالية كالباتكات وتعين الرأس المال المقتضى الى
الخصوصيات التى هى منبع الثروة المادية لمالكى
المحروسة الشاهنة وتفتح الطرق والجداول
المقتضية لأجل نقل محصولات ممالك الشاهانية
وتجرى التسهيلات الصحيحة يمنع الأسباب الحائلة
دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت الى
استفادة المعارف والعلوم والرأس المال لأجل
ذلك من أوربا وتوضع فى موقع الاجراء شيئا
فشيئا مع النظر المدق فى أسبابها فانت أذن أيها

الصدر الأعظم المدوح الشيم المشار اليه انت أعلن
واشع فرمانى هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب
أصوله فى دار السعادة وفى كل طرف من ممالك
الشاهانية وابذل جل الهمة باجراء مقتضيات
الخصوصيات المشروحة على المبين واستحصل
واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن
تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعية الاجراء على
الدوام والاستمرار وهكذا أعلموا وعلى علامتى
الشريفة اعتمدوا .

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥

بشان الأرمن الكاثوليك (١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على فرمان الهمايوى الصادر من الباب العالى لمطران الأرمن الكاثوليك بالاستانة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٤٦ (٦ يناير سنة ١٨٣٠) ،

وبعد الاطلاع على فرمان الهمايوى الصادر من الباب العالى البطريرك الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٩٦ (١١ أغسطس سنة ١٨٧٩) ،

وبعد الاطلاع على العريضة المقدمة من أعيان طائفة الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بالاتحاد مع مطرانهم ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظرا الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

مادة ١ - تصدق على القانون النظامى لطائفة الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى الملحق بأمرنا هذا .

مادة ٢ - على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

القانون الأساسى

لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر

الفصل الأول

فى تشكيل مجلس الادارة

مادة ١ - يشكّل بكل من مدينتى القاهرة والاسكندرية مجلس ادارة لطائفة الأرمن الكاثوليك مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمانيون وأحدهم من الكليريكيين فمجلس القاهرة يرأسه المطران أو من ينوب عنه ومجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه .

مادة ٢ - أن الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة ينتخبون بأكثرية الأصوات بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالقاهرة وأعضاء مجلس ادارة الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التى تنعقد فى كل من المدينتين المذكورتين

طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون لمدة ثلاث سنوات مع جواز اعادة انتخابهم أما العضو الكليريكى اللازم لمجلس القاهرة فيعينه المطران والعضو الكليريكى اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران أيضا بناء على طلب النائب وهذا التعيين يكون لمدة ثلاث سنوات مع جواز تثبيتهما بعد هذه المدة .

مادة ٣ - لا يجوز انتخاب أحد بصفة عضو فى مجلس الادارة الا اذا كان حائزا للشروط المبينة فى المادة ٢٥ التى تؤهله لأن يكون عضوا بالجمعية العامة ويجب أن يكون سن الأعضاء ٢٥ سنة كاملة على الأقل .

مادة ٤ - اذا خلت وظيفة أحد الأعضاء العلمانيين فينتخب خلفا له أحد المترشحين الذين لم يجرى انتخابهم ممن حازوا أكثرية الأصوات وقت الانتخاب ويبقى هذا الخلف الى أن تنقضى المدة كان معين لها سلفه .

مادة ٥ - ينتخب مجلس الادارة وكيلاً له من أعضائه العلمانيين وهذا الوكيل يترأس على المجلس وعلى اللجان المنوّه عنها فى المادتين السابعة والثامنة وذلك فى غياب المطران والنائب العام بالقاهرة أو النائب بالاسكندرية أو من ينوب عنهم بصفة رسمية .

مادة ٦ - لكى تكون قرارات المجلس قانونية يجب أن يحضر بالذاكرة ستة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات واذا انقسمت هذه الأصوات الى قسمين متوازيين فتكون الأرجحية للقسم الذى يناهز له الرئيس ويجرى اتباع هذه الأحكام فى اللجان المنصوص عنها بالمادتين السابعة والثامنة .

مادة ٧ - كل من مجلسى القاهرة والاسكندرية يعين سنوياً من أعضائه لجنة مركبة من خمسة أعضاء لتفصل فى المسائل المنوّه عنها بالمادة السادسة عشرة فلجنة القاهرة يترأس عليها النائب أو من ينوب عنهما ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونية الا اذا كان حاضرا بالذاكرة ثلاثة أعضاء على الأقل .

مادة ٨ - يتحد فى كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لينتخبا لجنة يكون من اختصاصها الفصل بصفة استثناف فى القرارات التى تصدر من لجنتى أول درجة فهذه اللجنة يترأس عليها المطران أو من ينوب عنه وتكون مؤلفة من ثمانية أعضاء يختارون من بين أعضاء مجلسى القاهرة والاسكندرية أو من الخارج اذا احتاج الحال لذلك

بحيث يكون لهؤلاء معلومات أو خبرة خصوصية بالمواد الشرعية التي يحال على اللجنة الفصل فيها وقرارات لجنة الاستئناف هذه لا تكون قانونية الا اذا كان حاضرا بالذاكرة خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٩ - يلتئم مجلس القاهرة بدار البطريركخانة ومجلس الاسكندرية بدار النيابة كلما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما يصير التثامها بدون اعلان مرة في كل شهر على الأقل في اليوم والساعة اللذين تعينهما هذه المجالس .

مادة ١٠ - كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها بالمواد السابقة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها .

مادة ١١ - يستمر الأعضاء على تأدية وظائفهم لحين التصديق على انتخاب الخلف .

الفصل الثاني

في اختصاصات وواجبات المجلس

مادة ١٢ - يباشر المجلس جرد كافة ممتلكات الطائفة من عقارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية الخ الخ .

وهذا الجرد يشمل أيضا كافة مستندات الملكية وكل ما كان من حقوق الطائفة ويجب أن يكون مستوفى العمل ويجرى تعديله في كل سنة اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ١٣ - يتخذ المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة الممتلكات المذكورة ويصدر قراراته بشأن المشتروات والمبيعات والمبادلات والايجارات والأبنية والترميمات الخ .

مادة ١٤ - يهتم المجلس بأن يكون العمل بغاية الانتظام بسجلات المعمودية والزواج والدفن المختصة بكل كنيسة .

مادة ١٥ - يعين المجلس المجل السنوى الذى يلتزم بدفعه للبطريركخانة أو للنيابة كل أرمنى كاثوليكي وطنى ليكون له حق الاشتراك بجمعيات الطائفة العمومية وهذا المجل لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتجاوز الخمسين قرشا .

مادة ١٦ - تختص اللجان المنوه عنها فى المادتين السابعة والثامنة بفصل جميع المسائل المتعلقة بادارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التى تقسح بين الأرمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصة بهم فيما يتعلق

بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أى مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها الا باحضر أشخاص تابعين لطوائف أخرى أمام اللجنة بصفة خصوم فى الدعوى ولا مسائل المواريث الحالية عن الوصية الا فى حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام اللجنة المذكورة .

مادة ١٧ - يضع المجلس لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمرتبات وواجبات وتأديب العمال والموظفين .

مادة ١٨ - يضع المجلس لائحة بشأن الاجراءات الواجب اتباعها وتعريف الرسوم المقتضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المخولة له بهذا القانون .

مادة ١٩ - هاتان اللائحتان والتعريف تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يضاف اليها فيما بعد .

مادة ٢٠ - القرارات التى تصدر من لجان الأحوال الشخصية فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاتها المخولة لها بهذا القانون تبلغ وتنفذ بالطرق الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن تحت مسئوليتهم .

الفصل الثالث

فى الجمعيات العمومية

مادة ٢١ - تلتئم بكل سنة جمعية عمومية من أعضاء طائفة الأرمن الكاثوليك فالأعضاء المقيدة أسماؤهم فى البطريركخانة بالقاهرة يجتمعون فيها تحت رئاسه المطران أو من ينوب عنه يوم الأحد الثانى من شهر فبراير الساعة عشرة صباحا أما الأعضاء المقيدة أسماؤهم فى النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت رئاسة النائب أو من ينوب عنه يوم الأحد الثالث من شهر يناير الساعة عشرة صباحا والغرض من هذا الاجتماع هو :

أولا - سماع تلاوة التقرير عن ادارة السنة الماضية وفحص حساباتها والتصديق عليها .

ثانيا - المذاكرة فى كل المسائل أو الاقتراحات التى تهم الطائفة .

أما أصوات الانتخاب عن قسم الاسكندرية فتقدم لقسم القاهرة الذى يختص به تقرير نتيجة الانتخابات نهائيا .

مادة ٢٢ - كل من قسمى القاهرة والاسكندرية ينتخب الأعضاء اللازمين لمجلس ادارته ويجوز لكل منهما المذاكرة فى كل المسائل والاقتراحات التى تهمه بنوع خصوصى .

مادة ٢٣ - تعمل الميزانية السنوية باتفاق مجلس إدارة الطائفة وبعد اجتماعها مرة أو أكثر إذا لزم الحال لذلك ويجب تقريرها قبل ٣١ ديسمبر ليتسنى لكل أعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية أن يطلعوا عليها سواء كان بمركز البطريركخانة أو بدار النيابة بالاسكندرية .

مادة ٢٤ - لكل من مجلس إدارة القاهرة والاسكندرية أن يستدعى أعضاء الطائفة لجمعية عمومية غير اعتيادية كلما اقتضت ذلك مصلحة الطائفة وبهذا الحالة يجب أن تتوضح جليا المواد المترآى لزوم البحث فيها .

مادة ٢٥ - لا يحق لأحد الدخول بالجمعيات العمومية الا اذا كان حائزا للشروط الآتية :

أولا - أن يكون أرمنيا كاثوليكيًا من رعايا الحكومة المحلية بالغا من العمر واحد وعشرين سنة على الأقل .

ثانيا - يجب أن يكون اسمه مقيدا بدفاتر البطريركخانة أو النيابة من مدة سنتين على الأقل وأما عن السنتين الأولين التابعتين لصدور هذا القانون فيكتفى الحال بأن يكون اسمه مقيدا بالدفاتر المذكورة .

ثالثا - أن يدفع الجعل السنوى المنصوص عنه فى بند ١٥ .

رابعا - أن لا يكون حكم عليه مطلقا بسبب جنائية أو جتحة مما يخل بشرفه .

خامسا - أن لا يكون محجورا عليه أو مفلسا .

مادة ٢٦ - لا تكون مداولة الجمعية العمومية قانونية الا اذا اجتمع فيها على الأقل سواء كان شخصا أو بطريق الاستنابة ثلثا الأعضاء الواردة أسماؤهم بدفاتر البطريركخانة أو النيابة ممن توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة واذا لم يتحصل بالاجتماع الأول على العدد المذكور فيباشر بعمل اجتماع ثانى وما يصدر من القرارات فى هذا الاجتماع الأخير يكون قانونيا مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٧ - أعضاء الطائفة الذين لهم حق الانتخاب وغير متيسر لهم الحضور شخصا فى الجمعيات العمومية سواء كان بالنظر لاقامتهم خارجا عن القاهرة أو عن الاسكندرية أو لأى سبب آخر

يجوز لهم أن ينتدبوا عضوا آخر من أبناء الطائفة بدلا عنهم ويحولوا له حقوقهم لهذا الغرض بواسطة افادة ترسل منهم للرئيس .

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧

بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة ١ - يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء ، كما تصدر بناء على عرضه الارادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد .

مادة ٢ - تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامى وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى .

مادة ٣ - يجرى حكم القاعدة المشار اليها فى المادة الأولى على ما للملك من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين والآخرين وبالمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها .

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة الثانية من هذا القانون تعرض ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة فى شهر مايو ١٩٢٧ على البرلمان .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى القبة فى ٢٩ ذى القعدة ١٣٤٥
(٣١ مايو ١٩٢٧) الوقائع المصرية فى
١٦/٥/١٩٢٧ ص ١ من العدد ٥٢ .

قرار رئيس الجمهورية

بإصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦
باجراء انتخابات أعضاء ونواب المجلس الملى العام
للأقباط الأرثوذكسيين (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥
بإيقاف العمل ببعض أحكام الأمر العالى الصادر
فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب
واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين
العمومى المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧
و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من
أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن لائحة الانتخاب الجديدة
للمجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس والمجالس
الفرعية التابعة له .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يتولى وزير الداخلية اجراء انتخاب
أعضاء ونواب المجلس الملى العام فى مدة أقصاها
شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وله تعديل
الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى لائحة
الانتخاب الصادرة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤
المشار اليها وذلك لكى تتم الانتخابات المذكورة
خلال الموعد السالف الذكر .

مادة ٢ - الى أن تتم عملية الانتخاب المشار
اليها فى المادة السابقة تباشر اختصاصات المجلس
الملى العام الهيئة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء
الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥
المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون
من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ ذى القعدة
سنة ١٣٧٥ (٣ يوليه سنة ١٩٥٦) .

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١

ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية
وبطيريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس (٢)
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد
أصدرناه :

مادة ١ - يكون تشكيل اللجنة المختصة
باختيار قائم مقام البطيريك المنصوص عليها فى
المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطيريك
الأقباط الأرثوذكس الصادر باعتمادها قرار
رئيس الجمهورية بتاريخ الثانى من نوفمبر سنة
١٩٥٧ ، من المجمع المقدس ومن أعضاء مجلس
ادارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس المشكل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠
المعدل بالقرار رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، وأعضاء
لجنة ادارة الأوقاف الحيرية لبطيركية الأقباط
الأرثوذكس المشكلة طبقا لقرارى رئيس الجمهورية
رقمى ٢٣٢٦ لسنة ١٩٦٧ و ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ٢ - يتم اختيار الأعضاء من غير رجال
الدين سواء بالنسبة للجنة الترشيح المنصوص
عليها فى المادة ٣ من لائحة ترشيح وانتخاب
بطيريك الأقباط الأرثوذكس أو بالنسبة للجنة
قيد الناخبين المنصوص عليها فى المادة ٩ من
اللائحة المذكورة ، من بين أعضاء مجلس ادارة
هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة
ادارة الأوقاف الحيرية لبطيركية الأقباط
الأرثوذكس المشار اليهما فى المادة السابقة .

مادة ٣ - تتم تزكية من يريد ترشيح نفسه
لمنصب بابا الاسكندرية وبطيريك الكرازة
المرقسية للأقباط الأرثوذكس المشار اليها فى
المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بواسطة ستة
من المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة ، أو
من اثنى عشر عضوا من أعضاء مجلس ادارة هيئة
أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة ادارة
الأوقاف الحيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس
المذكورتين .

مادة ٤ - تبدأ اجراءات الترشيح والانتخاب
لمنصب بابا الاسكندرية وبطيريك الكرازة
المرقسية للأقباط الأرثوذكس طبقا لأحكام لائحة
ترشيح وانتخاب بطيريك الأقباط الأرثوذكس

(١) الوقائع المصرية فى ٩ يوليه سنة ١٩٥٦ - العدد ٥٥ مكرر .

(٢) الجريدة الرسمية فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٧١ العدد ١٧ .

ولاحكام هذا القانون اعتبارا من اليوم التالى
لنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

مادة ٥ - يكون تنظيم قواعد واجراءات
ترشيخ وانتخاب بابا الاسكندرية وبطريق
الكراسة المرقسية للاقباط الارثوذكس بقرارات
من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة
الرسمية . ويعمل به اعتبارا من ٩ مارس سنة
١٩٧١ ، وعلى وزير الداخلية اصدار القرارات
المنفذة له .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ
كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٦ صفر
سنة ١٣٩١ هـ (٢٢ ابريل سنة ١٩٧١) .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٩

بشان بعض الاحكام الخاصة بمنصب
الامام الاكبر شيخ الأزهر (١)
باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ،
وقد أصدرناه :

المادة الاولى - يكون تعيين الامام الاكبر
شيخ الأزهر واحالته الى التقاعد بقرار من رئيس
الجمهورية دون التقييد بالسن المقررة للتعيين
وترك الخدمة فى القوانين المعمول بها .
ويتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس
الوزراء ، ويعامل معاملته من حيث المعاش .

المادة الثانية - ينشر هذا القانون فى
الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ
كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢١ صفر
سنة ١٣٩٩ (٢ يناير سنة ١٩٧٩) .

١٤ مايو ١٨٨٣ - أمر عال (١)

تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي

اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات وسير المجلس الذي تشكل لادارة ما يتعلق بطائفة الأقباط الأرثوذكسيين على مقتضى ما أشير بأمرنا الصادر لدولتكم .

بتاريخ ٤ جمادى الأول سنة ١٣٠٠ الموافق ٢ مارس سنة ١٨٨٣ نمرة ١ عرض المؤلف من أربعة أبواب تشتمل على ثمانية وثلاثين مادة وبناء على ما قرره مجلس النظار بالموافقة على ما تضمنته تقدمت لطرفنا مع مكاتبتكم المورخة ١٩ ج سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٣ نمرة ٣٣ لاستحصال أمرنا باعتمادها وحيث أنها وافقت ارادتنا فلا بأس من اتباعها والاجراء بمقتضاها ولزم اصداره لدولتكم بذلك .

وهذه هي اللائحة :

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي .

الباب الأول

في ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ١ (٢) - يشكل مجلس عمومي لجميع الأقباط بالقطر المصري للنظر في كافة مصالحهم الداخلية في دائرة اختصاصاته التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه في مصر بالدار البطريركية .

« وإذا لم يتم الانتخاب قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابقة تولت اختصاصات المجلس العام تحت رئاسة البطريرك هيئة مؤلفة من عدد من أبناء الطائفة يعادل عدد أعضاء المجلس ونوابه ، وذلك بصفة مؤقتة اقصاها ثلاثة أشهر يجرى فيها الانتخاب ويصدر المرسوم باعتماد الأعضاء والنواب المنتخبين » .

ويكون تعيينهم من الوزراء السابقين وأعضاء مجلس البرلمان الحاليين والسابقين ومستشاري المحاكم ومجلس الدولة ، والقضاة الحاليين والسابقين وأعضاء المجلس الملى السابقين .

ويعين أعضاء هذه الهيئة بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الداخلية .

فاذا لم يحصل الانتخاب في هذه المدة تولى وزير الداخلية عملية الانتخاب بما يسبقها من اجراءات في مدة أقصاها شهران .

وله في الحالتين تعديل المواعيد المنصوص عليها في لائحة الانتخاب الصادرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ لكي تتم الانتخابات في خلال هذه المواعيد .

مادة ٢ (٣) - يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضوا واثني عشر نائبا يعينون بالانتخاب في جمعية عمومية يكون عدد أعضائها مائة وخمسين بالأقل وتنعقد تحت رئاسة حضرة البطريرك .

مادة ٣ (٤) - يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك .

مادة ٤ (٥) - يتعين أحد أعضاء المجلس وكيلا للرئيس يقوم مقامه عند غيابه أو حدوث عذر له يمنعه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة أعضاء ونواب المجلس بانضمامهم مع حضرة البطريرك في أول الجلسة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة .

مادة ٥ - يكون تعيين الأعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب

مادة ٦ - قبل انتهاء مدة الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين آخر سواء كانوا من الأعضاء والنواب السابقين أو غيرهم مع مراعاة ما يتقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم لصدور الأمر العالي باعتمادهم انما يجب على المجلس الذي يكون موجودا أن يستمر على اداء العمل حتى يتم تعيين الأعضاء والنواب الآخرين .

مادة ٧ - يشترط فيمن يجوز انتخابه عضوا أو نائبا أن يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح أو امدادية أو مستودعا ولا ممن يدخلون في القرعة وأن يكون سنه ثلاثين سنة بالأقل وأن يكون من المتدربين في الأمور والمصالح ومن ذوي الاستقامة والشرف .

(١) صادر في ١٤/٥/١٨٨٣ .

(٢) المادة الاولى معدلة بالقانون ٤٨ سنة ١٩٥٠ - الوقائع المصرية في ١/٥/١٩٥٠ - العدد ٤٤ ملحق .

(٣، ٤، ٥) معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ .

الباب الثاني

في اختصاصات المجلس

مادة ٨ (١) - يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للقباط عمومًا وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقراهم ومطبتهم وكافة المواد المعتادة نظرها بالبطريركية.

مادة ٩ - يختص المجلس فيما يتعلق بالأوقاف بما يأتي :

(أولاً) حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس وغيرها وقيدها بسجل مخصوص .

(ثانياً) جميع الحجج والتقاسيط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الأوقاف وحفظها بالبطريركية من بعد تسجيلها بسجل مخصوص .

(ثالثاً) طلب كشوفات ببيان المتأخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف .

(رابعاً) الاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات عن المصروفات بخزينة البطريركية لصالح وقف أصله بمراعاة شروط الواقف .

(خامساً) إدارة الأوقاف المذكورة وإجراء ما يؤول منه تحسين حالتها والنظر فيما يلزم لها من إنشاء وتصليح والترخيص بإجراء ما يرى لزومه من ذلك .

مادة ١٠ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس إجراء ما يأتي :

(أولاً) تعيين عدد التلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة وسن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بعد عرضها لنظارة المعارف والتصديق عليها منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلزم انما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المنشوء عنه في المادة السابعة عشرة .

(ثانياً) مراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة تقدم التلامذة وملاحظة تنفيذ ما يتقرر من الترتيبات .

(ثالثاً) النظر فيما يتعلق بالإيرادات المخصصة أو التي تخصص للمدارس وربط المصروفات اللازمة لها نحو مرتبات عموم المستخدمين وغيرها .

(رابعاً) اختبار التلامذة بامتحانات عمومية كانت أو خصوصية .

(خامساً) افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية وإيجاد كتبها وترتيب وتنظيم ما يكون موجوداً منها .

(سادساً) كافة ما يتعلق بإدارة المدارس خلاف ما ذكر آنفاً .

مادة ١١ - تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة وتفتيش نظارة المعارف .

مادة ١٢ - يختص المجلس فيما يتعلق بالمطبعة بإجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بحسب قانون المطبوعات .

مادة ١٣ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالفقرة إجراء ما يأتي :

(أولاً) حصر وجمع الإيرادات المخصصة للفقراء .

(ثانياً) توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وصرف ما يرتب لكل منهم في الأوقات اللازمة .

(ثالثاً) صرف ما يلزم لدفن المعدمين وتربية أيتامهم بقدر الامكان .

(رابعاً) البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الإيرادات وتحسين حالة الفقراء وإجراء ما يؤدي لذلك .

مادة ١٤ - يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والأديرة بما يأتي :

(أولاً) حصر عدد الكنائس وقسوسها وخدمتها وعدد الأديرة والرهبان وغيرها الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها في المستقبل .

(ثانياً) حصر الامتعة الموجودة بتلك الكنائس والأديرة بما فيها الكتب وقيدها بسجل بالبطريركية في عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريركية على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القبيل في المستقبل بالسجل المذكور .

(ثالثاً) تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يعتمد أو يتزوج أو يتوفى وملاحظة إجراء

القييد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك في كل شهر لقيدها بسجل عمومي معد لذلك بالبطريكةخانة .

(رابعاً) المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالأديرة ورسامة القسوس وترقيهم للرتب الكنسية ومراقبة سيرهم .

مادة ١٥ - على المجلس ان يشكل قلماً للإدارة بالبطريكةخانة ويعين له من يلزم من المديرين والعمال سواء كانوا من الكليروس أو من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم .

مادة ١٦ - من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة فيما عدا ما هو من اختصاص المجالس الحسبية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية . انما مسائل المواريث لا تنظر الا باتفاق جميع أولى الشأن فيها ويجوز له أن يشترك مع المجلس الروحاني (المذكور في المادة الآتية) ثم الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الكليروس فيها ، وعليه أيضاً ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريكةخانة ولكي تكون معتبرة ومعمولا بها يلزم الحتم على ما يسجل منها بختم المجلس .

مادة ١٧ - (١) ينتخب بمعرفة بطريرك باتحاده مع المجلس أربعة من الكليروس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من ينتدبه لينوب عنه في حالة غيابه والفصل في الدعاوى التي تتقدم على الكليروس بحسب قانون الكنيسة .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس تعيين قوميونات من طرفه من ضمن أعضائه أو من غيرهم وتكليفها بالأعمال التي يرى له لزوم إحالتها عليها من الأعمال الداخلة في دائرة اختصاصاته .

مادة ١٩ - وكذلك يجوز للمجلس أن يرتب مجالس فرعية بالجهات المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود المقررة في هذه اللائحة .

ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس

الروحاني الذي يعينه حضرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي أما الأعضاء فيصير انتخابهم بمعرفة جمعية تتركب ممن يلزم من أهالي الجهة المراد تشكيل المجلس فيها تحت رئاسة من يتعين رئيساً للمجلس المذكور .

مادة ٢٠ - متى تم انتخاب أعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة يتقدم كشف بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدور الأوامر اللازمة للجهة المعين فيها بمعرفتهم واعتمادهم .

الباب الثالث

في نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفي المداولة

مادة ٢١ - نظام الجلسة وجمع الآراء منوطان بالرئيس .

مادة ٢٢ - (١) تعقد جلسات المجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة انما اذا طرأ أمر مهم في أثناء هذه المدة يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها وكذلك اذا رأى خمسة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لعرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم أن يطلبوا عقده من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منهما أن يجيب الطلب .

مادة ٢٣ - يلزم أن تكون الجلسة مركبة من جميع الأعضاء والرئيس انما عقد المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الأعضاء والنواب ومع ذلك يصح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان (٢) .

مادة ٢٣ مكررة (٣) - يجوز للمجلس أن يشكل به دائرتين أو أكثر لنظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وتصدر الأحكام من خمسة أعضاء أو أعضاء ونواب .

مادة ٢٤ - اذا رأى أحد الأعضاء أن لا يتيسر له الحضور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للحضور من الرئيس أو الوكيل قبل يوم الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل كي يدعى النائب عنه ليقوم مقامه .

مادة ٢٥ - اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس أو وكيله في حالة غيابه

أن يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم المعين بيومين بالأقل .

مادة ٢٦ - لا يرخص لأحد خلاف أرباب المجلس فى الدخول فى محله حال انعقاده ما لم يكن يطلب منه .

مادة ٢٧ - لا تجوز المداولة فى المجلس فى جملة أمور مما بل يجب روية الأمور بالدور والنمر باعتبار تاريخ ورودها أو رفعها له انما يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بدون مراعاة ذلك .

مادة ٢٨ - تكون المداولة فى المجلس على النظام الآتى وهو أنه بعد أن تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئا فى توجه السؤال بآخرهم فى الجلسة وبعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصدر القرار بما اتحدت فيه الآراء أو بما توفقت له الأغلبية .

مادة ٢٩ (١) - أحكام المجلس التى تصدر منه فى دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت باتحاد الآراء أو بالآراء أو بالأغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس أو وكيله فى حالة غيابه أو حدوث عذر له .

مادة ٣٠ - تتحرر محاضر الجلسات فى دفتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه المجلس لذلك من الأعضاء أو النواب ويوقع عليها هو الرئيس أو الوكيل .

مادة ٣١ - اذا حضر فى الجلسة عدد شفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر الأغلبية لأحد الاقسام فيترجىح أى القسم الذى ينضم اليه رئيس الجلسة .

مادة ٣٢ - اذا غاب الرئيس أو وكيله فى الوقت المعين للاجتماع يتولى رئاسة المجلس موقتا من ينتخبه المجلس من الأعضاء .

مادة ٣٣ - اذا استعفى أو توفى واحد أو أكثر من الأعضاء أو النواب فى أثناء مدة الخمس سنين جاز للمجلس أن ينتخب بدلهم بمعرفته متى كان عدد المستعفين أو المتوفين فى آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويصير العرض عمن ينتخب وبعد صدور الأمر بالاعتماد يتعين للمدة الباقية من مدة السلف .

مادة ٣٤ - من يستعفى من المجلس لسبب غير مقبول ناشئ عن مجرد ارادته لا يجوز انتخابه فى الدفعة التالية .

مادة ٣٥ - لا يجوز للأعضاء ولا للنواب الانقطاع عن الحضور بالمجلس بغير عذر مقبول فاذا انقطع أحدهم ثلاث مرات ولم يسد أعذارا مقبولة فيصدر له انذار بعدم التأخير من الرئيس أو وكيله وان انقطع بعد ذلك ثلاث مرات أخرى يعد مستعفيا لسبب غير مقبول أو ينتخب بدله .

الباب الرابع

احكام ختامية

مادة ٣٦ - يعتبر ابتداء مدة الخمس سنين فيما يختص بالأعضاء والنواب الذين تقدم انتخابهم على تحرير هذه اللائحة من تاريخ صدور الأمر العالى عليها من الحضرة الفخمية الخديوية .

مادة ٣٧ - كل من رأى من أبناء الملة أمرا نافعا مما يتعلق بالاختصاصات الموضحة فى هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه .

مادة ٣٨ - اذا ظهر من الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه اللائحة لزوم تعديل شئ منها أو إضافة علاوات عليها يعرض عن ذلك للحكومة وبعد صدور الأمر بالاعتماد يتبع الاجراء .

امر عال (٢)

بشان الانجليين الوطنيين

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على فرمان الهايولى الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضى بجعل الانجليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها ،

وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية السننية الصادرة فى ٤ يونيه سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل لهذه الطائفة فى القطر المصرى (توفى من عهد قريب) ،

وحيث انه من الضرورى تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضوا بالطائفة المذكورة تعيينا أدق وأوضح مما هو عليه الآن وايجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة فى ادارة شؤون هاته الطائفة ،

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا ونأمر بها هو آت :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصري ما عدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسميا لها سلطات ذات اختصاص بمواد الأحوال الشخصية وما عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئة دينية أكبر منها لها نظام في هذا القطر .

مادة ٢ - لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقا لأمرنا هذا .

مادة ٣ - يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطنا أو مقيما عادة في القطر المصري وحائزا لأحد الشروط الآتية وهي :

(أولا) أن يكون عضوا أو متشيعا لكنيسة انجيلية معترف بها .

(ثانيا) أن يكون انجيلي الأصل من جهة الأب بالكيفية المقررة بأمرنا هذا .

(ثالثا) أن يكون انجيلي الأصل من جهة الأب على الأقل وان لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضوا في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير انجيلية .

الباب الثاني

ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ٤ - يشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية حولها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المجلس المذكور .

مادة ٥ - مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها ومخول لها الحق في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ينتخبون أو يعينون وينفصلون طبقا لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة .

ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التي تخول لهم الحق في إعادة انتخابهم أو إعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب الا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما

في حالة التعيين فيجوز لاية تخويل حق إجراء التعيين لاية سلطة من سلطات الكنيسة متى قضت الضرورة بذلك .

مادة ٦ - يشترط فيمن ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي أن يكون حائزا للشروط الآتية وهي :

(أولا) أن يكون انجيليا وطنيا ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل .

(ثانيا) أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية .

(ثالثا) أن لا يكون حكم عليه مطلقا بعقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضا بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الآداب .

(رابعا) أن لا يكون مفلسا .

مادة ٧ - انتخاب أو تعيين مندوبي المجلس العمومي يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخب أو عين مندوبا وبما يحصل في الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي نبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار اليه .

مادة ٨ - يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثني عشر مندوبا ينتخبون بمعرفة الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب وذلك بدون الإخلال بحق الانتخاب الذي يجوز تخويله فيما بعد لكنائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة .

مادة ٩ - على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بإيجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي أو عند التصريح لكنيسة بإزدياد مندوبينها أن يراعى عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائبين عن الوطنيين في إدارة شؤونها .

مادة ١٠ - لا يجوز تخويل إحدى الكنائس أكثر من مندوبين اثنين اذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء متشيعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين لكافة الكنائس التي لها مندوبون بالمجلس .

ومع ذلك إذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يحسب بواحد وتوصلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات .

مادة ١١ - لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبي أية كنيسة الا من بعد أخذ رأى المجلس العمومي .

مادة ١٢ - مصاريف المجلس العمومي تقوم بها الكنائس التي لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفي حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجوز لناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومي أن يحرمها من حقها في الانتخاب .

الباب الثالث

الوكيل والنائب

مادة ١٣ - وكيل الطائفة يكون حتما رئيسا للمجلس العمومي وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضوا بالمجلس العمومي .

مادة ١٤ - يقوم النائب مقام الوكيل في أعماله في حالة موته أو تغيبه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها .

مادة ١٥ - ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومي لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف ولا يجوز انتخاب أحد وكيلًا أو نائبًا الا إذا كان حائزا للشروط المقررة للتعين بصفة عضو بالمجلس العمومي ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية .

مادة ١٦ - إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومي وكيلًا أو نائبًا فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلو بسبب عرض .

مادة ١٧ - يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب إذا تراى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومي لأنه فقد الشروط التي تؤهله لعضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته .

مادة ١٨ - إذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب

لأى سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومي خلفا له حائزا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف الى أن تنقضى المدة التي كان معين لها الوكيل أو النائب .

الباب الرابع

فيما للمجلس العمومي وما عليه من الواجبات

مادة ١٩ - يختص المجلس العمومي بمنع عنوان (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد في المادة الأولى ومؤلفه من أعضاء ومتشيعين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين .

ويراعى المجلس العمومي عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المتشيعين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التي يحتمل استدامته فيها .

مادة ٢٠ - يختص المجلس العمومي أيضا بمنع لقب انجيلي وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيلي من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وداخله في التعريف الوارد في المادة الثانية من أمرنا هذا ويتخذ المجلس سجلا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة انجيليين طبقا لأحكام هذه المادة

مادة ٢١ - يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص غير انجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل المواريث الخالية من الوصية الا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور .

مادة ٢٢ - يتبع المجلس العمومي في مواد الأحوال الشخصية التي من اختصاصها النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسميا بصفة كنائس انجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فانه لا يترتب على أى نص من هذه النصوص ولا على أى حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي طبقا لها الزام أحد من القسس بأن يعقد زواج

تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف
أمام المجلس العمومي بأجمعه .

مادة ٢٧ - كل لائحة وضعها المجلس العمومي
أثناء تأدية وظائفه المخولة له بموجب أمرنا هذا
تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها .

الباب الخامس

احكام ختامية

مادة ٢٨ - الكنيستاتان الآتى بيانها تعتبران
بموجب أمرنا هذا كنيستتين انجيليتين وهما
الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية .

الرسالة الهولندية فى قلوب

مادة ٢٩ - يبدأ المجلس العمومي فى أعماله من
التاريخ الذى يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون
هذا التاريخ قريبا بقدر الامكان من تاريخ انتخاب
المندوبين الأولين فى المجلس العمومي للكنائس
المبينة فى المادة الثامنة من أمرنا هذا .

مادة ٣٠ - ينتخب المجلس العمومي فى اجتماعه
الأول وكيلًا ونائبًا يبقيان فى العمل لغاية ٣١
ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحال بوظيفة
وكيل وبوظيفة نائب الى أن يصدق على الانتخاب
المذكور .

مادة ٣١ - القرارات التى تصدر من المجلس
العمومي فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاته
المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه
بمعرفة جهة الادارة .

مادة ٣٢ - على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ
أمرنا هذا كل فيما يخصه .

شخصين يكون لاحدهما زوج مطلق على قيد
الحياة أو الزام كنيسة غير التى يكون عقد الزواج
بمقتضى المذهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل
هذا الزواج لغرض دينى محض .

مادة ٢٣ - التصريح بعقد اكليل الزواج بين
الانجيليين الوطنيين يسوغ اعطاؤه بمعرفة
المجلس العمومي لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس
لها قسس مآذنون بناء على طلب هذه الكنيسة .

مادة ٢٤ - يتخذ المجلس سجلا لعقود الزواج
التي تحصل بين الانجيليين الوطنيين ويضع
القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المقتضى
تسجيلها فى السجل المذكور .

وتعطى فى كل وقت ملخصات من هذا السجل
لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقرر بعد .

مادة ٢٥ - يضع المجلس العمومي لائحة (١)
مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات
والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس
ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد
أو يلغىها أو يضيف إليها ما يرى اضافته .

مادة ٢٦ - يضع المجلس العمومي قواعد بشأن
الاجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضى
تحصيلها لسبب قيامه بالأعمال المخولة له بأمرنا
هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد
أو يلغىها أو يضيف إليها ما يرى اضافته .

وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له
من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة
أن يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض
أعضائه سواء كان فى جهات مخصوصة أو لنوع
مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى
لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التى

قرار رئيس الجمهورية

باعتتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢
باعتتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط
الأرثوذكس ، المعدل بالأمر رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦
وعلى مارتآه مجلس الدولة ،

قرو :

مادة ١ - تعتمد لائحة ترشيح وانتخاب
بطريرك الأرثوذكس المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - يلغى الأمران رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢
ورقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليهما .

مادة ٣ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرارات
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.
صدر برباسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الآخر
سنة ١٣٧٧ (١٩٥٧/١١/٢)

لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط
الأرثوذكس

الباب الأول

فى اختيار القائم مقام البطريرك

مادة ١ - اذا خلا كرسى البطريرك بسبب
وفاة شاغله . أو لى سبب آخر فيجتمع المجمع
المقدس والمجلس الملى العام . بناء على دعوة أقدم
المطارنة رسامة وبرياسته ، فى ميعاد لا يجاوز
سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسى ، لاختيارأحد
المطارنة قائما مقام البطريرك .

ويصدر أمر جمهورى بتعيين القائم مقام
البطريرك ، ليتولى إدارة شئون البطريركية
الجارية ، بحسب القوانين والقواعد الكنسية.
وطبقا للوائح المعمول بها ، وذلك الى أن يتم تعيين
البطريرك .

الباب الثانى

فى الترشيح للكرسى البطريركى

مادة ٢ - يشترط فىمن يرشح للكرسى
البطريركى :

(أ) أن يكون مصريا قبطيا أرثوذكسيا .

(ب) أن يكون من طغمة الرهبنة المتبتلينالذين
لم يسبق لهم زواج ، سواء كان مطرانا أو أسقفا
أو راهبا ، وأن تتوافر فيه جميع الشروط المقررة
فى القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية .

(ج) أن يكون قد بلغ من العمر ، أربعين سنة
ميلادية على الأقل عند خلو الكرسى البطريركى ،
وأن يكون قد قضى فى الرهبنة عند التاريخ
المذكور مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما .

مادة ٣ - تتولى وضع قائمة المرشحين للكرسى
البطريركى ، لجنة تؤلف من القائم مقام البطريرك
رئيسا ، ومن ثمانية عشر عضوا ، يختارهم
المجمع المقدس بحيث يكون نصفهم من المطارنة
والأساقفة ، والنصف الآخر من أعضاء المجلس
الملى العام أو نوابه الحاليين أو السابقين .

ويجب أن يتم تأليف هذه اللجنة خلال شهر
من تاريخ خلو الكرسى البطريركى على الأكثر ،
ويكون اجتماعها بناء على دعوة الرئيس ، فاذا
غاب أو منعه من الحضور مانع ، ناب عنه فى
توجيه الدعوة وفى الرئاسة ، أقدم المطارنة
رسامة ، ولا يكون هذا الاجتماع صحيحا الا اذا
حضره ثلثا أعضاء كل من الهيئتين المكونتين لها ،
فاذا لم يتكامل هذا العدد أرجى الاجتماع الى
جلسة أخرى ، ويكون هذا الاجتماع فيها صحيحا
ايا كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة
للحاضرين .

مادة ٤ - على من يريد ترشيح نفسه لمنصب
البطريرك ، أن يقدم الى اللجنة المشار اليها فى
المادة السابقة ، خلال شهرين من تاريخ خلو
المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة ، أو من
الكرسى ، تزكية مكتوبة موقعة من ستة من
اثنى عشر عضوا أو نائبا من أعضاء المجلس الملى
العام ونوابه الحاليين أو السابقين .

وتعطى ايصالات لمقدمى هذه التزكيات ، كما
تقيد فى دفتر خاص يبين فيه تاريخ ورود كل
منها وساعته .

ولا يجوز لأحد من المذكورين أن يوقع أكثر من
تزكيتين والا اعتبر توقيعيه صحيحا على التزكيتين
السابقتين فى القيد بدفتر التزكيات وباطلا فيما
تلاهما .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فانه يشترط فيمن يقيد بجدول الناخبين من الأراخنة .

(أ) أن يكون قد بلغ من العمر خمسة وثلاثين سنة ميلادية على الأقل في تاريخ خلو الكرسي البطريكي .

(ب) أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية أو أن يكون موظفا حاليا أو سابقا في الحكومة المصرية ، أو الهيئات العامة ولا يقل مرتبه عن أربعمئة وثمانين جنيها سنويا - أو موظفا بأحد المصارف أو الشركات أو المحال التجارية أو ما يماثلها ولا يقل مرتبه عن ستمئة جنيها سنويا - أو يكون ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن مائة جنيها سنويا ، ويشترط في الحالة الأخيرة أن يكون الناخب ممن يحسنون القراءة والكتابة .

(ج) أن يتم اختياره بمعرفة إحدى الجهات الموكل اليها ذلك في المادة التالية بالطريقة التي تحددها لجنة الترشيح .

مادة ٩ - يقوم بتحرير جدول الناخبين لجنة تؤلف من ثلاثة من رجال الدين واثنين بين أعضاء المجلس الملى العام أو نوابه ، الحاليين أو السابقين، ويختار القائم مقام البطريك أعضاء اللجنة وتكون رئاستها لأعلى رجال الدين من أعضائها رتبة أو لأقدمهم رسامة .

وتقوم هذه اللجنة - طبقا للبيانات الكتابية التي تتلقاها - بقيد أسماء الناخبين من الفئات الآتية :

(أ) المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها وأمنائها .

(ب) أعضاء المجلس الروحي بالقاهرة ووكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة في المدن والبنادر .

(ج) أربعة وعشرون كاهنا من كهنة القاهرة وسبعة من كهنة الاسكندرية .

(د) الوزراء الأقباط الحاليين والسابقين ، وأعضاء مجلس الأمة الحاليين من الأقباط .

(هـ) أعضاء ونواب المجلس الملى العام الحاليين والسابقين .

(و) اثنين وسبعين من أراخنة مدينة القاهرة، وأربعة وعشرين من أراخنة مدينة الاسكندرية تختارهم لجنة الترشيح .

(ز) اثني عشر من أراخنة كل أبروشية في الجهات الأخرى تختارهم لجنة برياسة مطران أو

مادة ٥ - تجتمع لجنة الترشيح خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء ميعاد تقديم التزكيات المبين في المادة السابقة ، وتقوم بفحص التزكيات المقدمة لها ، وتستبعد ما كان منها مخالفا لما نص عليه في المادة السابقة ، ثم تعد قائمة بالتزكيات الباقية منها ، وتقوم بعرضها بعد نهاية المدة المذكورة في الدار البطريكية بالقاهرة وفي دور المطرانيات بالجهات الأخرى مدة خمسة عشر يوما، وتعلن عن اجراء هذا العرض في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية .

مادة ٦ - يجوز لكل ناخب مقيد في جدول الانتخاب البطريكي أن يطلب في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر استبعاد من لا يرى فيه الأهلية ، أو توافر الشروط اللازمة للكرسي البطريكي ، وذلك بعريضة يقدمها لرئيس اللجنة مبينا فيها الأسباب وتعطى ايصالات لمقدمي هذه الطلبات .

وتتولى اللجنة خلال الشهر التالى لانتهاء ميعاد تقديم الطلبات فحص التزكيات والفصل في الطلبات سالفة الذكر ، ولها الحق في استبعاد أى شخص من مقدمي التزكيات اذا لم تتوافر فيه الشروط المشار اليها في المادة الثانية .

وتضع اللجنة القائمة النهائية بأسماء المرشحين اللاتنين للكرسي البطريكي من بين مقدمي التزكيات الذين تتوافر فيهم الشروط ، على ألا يقل عددهم عن خمسة ولا يزيد عن سبعة، وترتب أسماءهم بحسب الحروف الهجائية .

مادة ٧ - تحدد اللجنة موعدا للانتخاب ، وتعلق صورة من القائمة النهائية للمرشحين على باب دار البطريكية بالقاهرة ، وعلى باب كل مطرانية في الجهات الأخرى ، ويبين في ذيلها موعد الانتخاب ودعوة الناخبين في الزمان والمكان المحددين له ، ويجب ألا يجاوز هذا الموعد ثلاثين يوما من تاريخ النشر .

وينشر عن ذلك في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية .

الباب الثالث في انتخاب البطريك أولا - الناخبون

مادة ٨ - يعد بديوان البطريكية جدول لقيد أسماء الناخبين ويشترط في الناخب ، أن يكون مصريا قبطيا أرثوذكسيا وأن يكون معروفا بصديق ايمانه المستمر بالكنيسة والا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة ماسة بالشرف .

أسقف الأبروشية وعضوية خمسة من الأراخنة الذين يختارهم المطران أو الأسقف المذكور لهذا الغرض .

(ح) أصحاب الصحف ، ورؤساء تحريرها ، ومحرري الصحف اليومية من الأقباط بشرط أن يكونوا أعضاء في نقابة الصحفيين .

وتقيد أسماء الناخبين من الفئات الخمس الأولى بناء على بيانات من القائم مقام البطريك .

كما تقيد أسماء الناخبين من الفئة السادسة بناء على بيانات لجنة الترشيح ومن الفئة السابعة بناء على بيانات المطران أو الأسقف حسب الأحوال ومن الفئة الثامنة بناء على بيانات نقابة الصحفيين .

ويحصل القيد بدون رسم ، ويجب أن يتم خلال شهرين من تاريخ خلو الكرسي البطريكي

مادة ١٠ - بانتهاء اعداد جدول الناخبين على الوجه المبين في المادة السابقة ، ينشر عن ذلك في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية ويعرض هذا الجدول بالدار البطريكية لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان المشار اليه .

ولكل من أهمل قيد اسمه بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بغية ان يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد ولكل من كان اسمه مقيد في الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد بغير حق أو قيد اسم من أهمل قيده بغير حق ، أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

وتقدم هذه الطلبات الى القائم مقام البطريك خلال مدة العرض والخمسة عشر يوما التالية لها وتعطى لمقدميها ايصالات ، وتفصل فيها لجنة برياسة القائم مقام البطريك وعضوية اثنين تختارهما لجنة الترشيح يكون أحدهما من رجال الدين .

وقرارات هذه اللجنة نهائية ، وتقوم لجنة القيد بتنفيذها ، على أنه اذا قررت اللجنة حذف اسم أحد الأراخنة المشار اليهم في البندين السادس والسابع من المادة التاسعة ، تقوم لجنة الترشيح باختيار من يحل محله ممن تتوافر فيهم الشروط الواردة بهذه اللائحة وتقوم لجنة القيد بدرج أسماء من يقع عليهم الاختيار في الجدول .

مادة ١١ - تسلم لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب شهادة بذلك يبين فيها اسم الناخب ولقبه وصناعته وسنه وقت القيد ومحل أقامته

ورقم القيد وتاريخه ، ويوقع هذه الشهادة رئيس لجنة القيد وتختتم بخاتم البطريكية .

ويقوم بالتسليم رئيس لجنة القيد أو أحد المطارنة أو الأساقفة ، كل في الأبروشية التي يقع بدائرتها محل اقامة الناخب ، ويوقع الناخب عند تسلمه الشهادة كما يوقع من قام بتسليمها اليه على حافظة تعد لهذا الغرض .

ويجب أن يتم تسليم هذه الشهادات قبل اليوم المعين لعملية الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل .

ثانيا - عملية الانتخاب

مادة ١٢ - تؤلف لجنة الانتخاب ، من القائم مقام البطريك رئيسا ، ومن ثلاثة من رجال الدين ، يختارهم المجمع المقدس ، وثلاثة من الأراخنة تختارهم لجنة الترشيح قبل الموعد المعين للانتخاب بثلاثة أيام على الأقل .

ويعهد الرئيس الى أحد أعضائها بأعمال السكرتارية .

ويحضر عملية الانتخاب مندوب من وزارة الداخلية بناء على طلب رئيس هذه اللجنة .

واذا غاب الرئيس أو منعه عن الحضور مانع، ناب عنه أقدم المطارنة الحاضرين رسامة ، واذا غاب أحد أعضاء اللجنة اختار الرئيس من يحل محله من الناخبين الحاضرين في جمعية الانتخاب .

مادة ١٣ - تجتمع اللجنة المذكورة بالدار البطريكية في اليوم المعين لاجراء الانتخاب وتستمر عملية الانتخاب من الساعة التاسعة صباحا الى الخامسة مساء واذا وجد في جمعية الانتخاب في الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدأوا آراءهم فتحرر اللجنة قائمة بأسمائهم وتستمر في عملها حتى تنتهي من تلقي آرائهم . ويكون الانتخاب صحيحا مهما كان عدد الناخبين الحاضرين .

مادة ١٤ - لا يدعى أمام لجنة الانتخاب لبدء الرأي سوى الناخبين المقيدة أسماءهم في الجدول المشار اليه في المادة الثامنة من هذه اللائحة .

واستثناء من ذلك ، تتلقى لجنة الانتخاب آراء مندوبي الكنيسة الأثيوبية التي يدلون بها بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم الرسميين ، وهؤلاء المنوبون هم :

(أ) أصحاب النيابة المطران والأساقفة والأتشجي .

(ب) مندوب حضرة صاحب الجلالة الامبراطور .

(ج) أربعة وعشرون كبيراً من كبراء
الامبراطورية ، يعينهم الامبراطور .

ويتم تحديد اسماء هؤلاء الناخبين باخطار
يتلقاه القائم مقام البطريك من السفارة الاثيوبية
بالتاهرة .

مادة ١٥ - تعد بطاقات مرقمة في دفاتر بقدر
عدد الناخبين المقيدين بالجدول وتختتم هذه
البطاقات بخاتم رئيس لجنة الانتخاب ، وتسلم
لكل ناخب عند حضوره الى جمعية الانتخاب في
اليوم المعين لذلك البطاقة التي تحمل اسمه ورقم
قيده بالجدول ، ويوقع باستلامها على سجل يعد
لذلك وتوضع بطاقات المتخلفين عن الحضور من
الناخبين المقيدين في ظرف يكتب عليه عددها
ويسلم الى رئيس لجنة الانتخاب ليقوم بمراجعة
العدد وختم الظرف بالجمع الأحمر .

وتقوم بتسليم البطاقات والاشراف على جمعية
الانتخاب لجنة تؤلف من ستة من الناخبين
تختارهم لجنة الترشيح قبل يوم الانتخاب بثلاثة
ايام على الأقل .

مادة ١٦ - عند حضور الناخب امام لجنة
الانتخاب ، عليه أن يسلم الى سكرتيرها البطاقة
المشار اليها في المادة السابقة ، وعلى السكرتير
أن يقوم ببطي البطاقة ووضعها في صندوق يعد
لذلك ، ثم يسلم الناخب ورقة انتخاب .

وتعد هذه الورقة بحيث تشمل اسماء
المرشحين الواردة بالقائمة النهائية المشار اليها
في المادة السادسة .

ويكون ابداء الرأي ، بأن يتنحى الناخب خلف
سائر ويقوم بشطب اسماء المرشحين الذين لا
يرغب في اختيارهم بحيث لا تزيد الاسماء الباقية
بدون شطب على ثلاثة .

ولا يجوز للناخب أن يكتب اسمه على ورقة
الانتخاب ، أو يضع عليها أية علامة أو اشارة
تميزها ، أو تدل عليه ، والا اعتبرت الورقة
باطلة .

مادة ١٧ - بعد اتمام عملية الانتخاب ، تقوم
اللجنة باحصاء عدد الناخبين المتخلفين وعدد
ممثلي الكنيسة الاثيوبية ، ثم تفتح صندوق
البطاقات ، وصندوق أوراق الانتخاب للتحقق من
ان عدد البطاقات مضافا اليه عدد الناخبين
المتخلفين يطابق الناخبين المقيدين في جدول
الانتخاب ومن ان عدد أوراق الانتخاب مضافا اليه

عدد الناخبين المتخلفين يطابق عدد الناخبين
المقيدين في جدول الانتخاب مضافا اليه عدد ممثلي
الكنيسة الاثيوبية .

وبعد أن يقوم السكرتير باثبات ذلك في
المحضر تقوم اللجنة بفرز الآراء ، وتفصل في
جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة
ابداء كل ناخب رأيه أو بطلانه .

تكون مداوات اللجنة سرية ، وتصدر قراراتها
بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوى الأصوات
يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس

وباتمام الفرز يعلن الرئيس اسماء الثلاثة
الحائزين على أغلب الأصوات حسب ترتيب
حصولهم عليها .

ويحرر سكرتير اللجنة محضرا بأعمالها من
نسختين ، يوقع من الرئيس والأعضاء ومندوب
وزارة الداخلية ، ويحدد في المحضر يوم الأحد
التالى لعملية الانتخاب موعدا لاجراء القرعة
الهيكلية بالكنيسة المرقسية الكبرى بالقاهرة .

وترسل نسخة من هذا المحضر الى وزارة
الداخلية ، أو النسخة الأخرى فتحفظ بالبطريكية
وكذلك سائر أوراق عملية الانتخاب بعد وضعها
في مظايف وختمها بالجمع الأحمر .

مادة ١٨ - يعلن القائم مقام البطريك عن
موعد اجراء القرعة الهيكلية ومكانه وتتم القرعة
وفقا للقواعد والتقاليد الكنيسية .

ويعلن القائم مقام البطريك ، اسم من اختارته
القرعة . ويعمل عن ذلك محضر يحرر من نسختين
ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء
المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة
منه لوزارة الداخلية في اليوم التالى .

ويصدر قرار جمهورى بتعيين البطريك ويقوم
القائم مقام البطريك برسامته وفقا لتقاليد
الكنيسة .

الباب الرابع

حكم عام وآخر وقتى

مادة ١٩ - يجوز عند الضرورة بقرار من لجنة
الترشيح اطالة المواعيد المبينة في هذه اللائحة
أو تقصيرها .

مادة ٢٠ - عند تطبيق أحكام هذه اللائحة
لأول مرة يعتبر تاريخ العمل بها تاريخا لحلو
الكرسى البطريكي .

قرار بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية (١)

بعد الاطلاع على المشروع الذى وضعه أخيرا المجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية بالقطر المصرى للائحة الاجراءات الداخلية وغيرها طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين

وبعد أخذ رأى قسم قضايا الوزارة . والاطلاع على المادة ٢٧ من الأمر المشار اليه ،

وقد صدق على اللائحة المذكورة وهى المشتملة على سبعين مادة والمرفقة بهذا القرار .

اللائحة الداخلية للمجلس

الملى الانجيلى العمومى بمصر

الباب الاول

فى اجتماع المجلس العمومى

مادة ١ - يعقد المجلس جلساته علانية فى مدينة مصر وفى المواعيد التى يقررها ، ولكن يجوز له أن يجعل الجلسة سرية اذا كان الموضوع المنظور أمامه يقتضى ذلك حفظا للأداب ولكرامة المتقاضين

ومع ذلك فيجوز له اذا رأى موجبا لذلك أن يعقد جلساته فى غير مدينة مصر .

مادة ٢ - اذا طرأت دعاوى جديدة مستعجلة تستدعى اجتماع المجلس فى غير ميعاده المحدد جاز لوكيل الطائفة أو نائبه بناء على طلب ذوو الشأن أو أحد أعضاء المجلس أن يبلغ أعضاء المجلس صورة طلب الطالب ويجمع أجوبة الأعضاء على الاجتماع من عدمه ، فان أجمع سبعة منهم على لزوم الاجتماع استدعى الاعضاء لعقد المجلس فى الميعاد الذى يحدده لذلك بحيث لا يقل عن عشرة أيام من يوم الاعلام بالحضور ولا يزيد عن خمسة عشر يوما .

مادة ٣ - ضبط الجلسة وحفظ نظامها منوطان برئيسها . وفى حالة حصول تشويش يجوز للرئيس أن يوقف الجلسة الى أن يعود اليها نظامها .

مادة ٤ - اذا اجتمع فى المجلس ثلاثة أرباع أعضائه (مع اعتبار الكسر واحدا) كان اجتماعه صحيحا وقراراته صحيحة سواء اصدرت باجماع الآراء أو الأغلبية .

مادة ٥ - اذا كان عدد المجتمعين من الأعضاء يزيد عن نصف أعضاء المجلس ويقل عن ثلاثة أرباع أعضائه فلا تكون قراراته صحيحة نافذة الا اذا صدرت من أغلبية لا يقل عددها عن نصف مجموع أعضاء المجلس مع اعتبار الكسر واحدا .

مادة ٦ - اذا انقطع الرئيس أو النائب أو أحد الأعضاء بغير عذر مقبول عن الحضور فى الجلسات ثلاث مرات متوالية ينذره المجلس فاذا انقطع بعد ذلك مرتين أخريتين متواليتين بغير عذر مقبول عد مستعفيا .

الباب الثانى

فى لجنة الأمور المستعجلة واختصاصاتها

مادة ٧ - يعين المجلس الآن لجنة يكون مركزها مصر تؤلف من ثلاثة أعضاء برئاسة من يعينه المجلس منهم وتجتمع كل أسبوعين مرة للأمور المستعجلة الآتى بيانها وبالقيد الآتية :

أولا : اصدار الشهادات المثبتة للورثة

ثانيا : تقدير النفقات الشرعية

ثالثا : اتخاذ الاجراءات اللازمة لحصر تركات المتوفين والمفقودين والمحجور عليهم وتنصيب الأوصياء والقوام ووكلاء الغائبين فى حالة اتفاق الورثة أو تعيين المديرين بالكيفية المنصوص عنها فى المادة ٣٨ . وكذا فى حالة ما اذا مات انجيلي عن قصر أو حمل مستكن بدون وصى مختار أن يتعين مؤقتا وصيا ليقوم بحصر التركة .

رابعا : مراقبة تحصيل الرسوم ومصاريف المجلس .

خامسا : مراقبة أعمال دفاتر التسجيل

سادسا : تحويل القضايا على الجلسات بالكيفية المبينة فى المادة ١٤ .

سابعا : معافاة الفقراء من الرسوم بمقتضى شهادات من مجلس الكنيسة أو القائم مقامه التابع لها طالب المعافاة .

(ثامنا) فى اتخاذ الاجراءات اللازمة الموصلة للصالح فى جميع القضايا الداخلة فى اختصاص

المجلس أو اللجنة وعرض شروط الصلح على المجلس للتصديق عليها .

الباب الثالث

في رفع الدعوى

مادة ٨ - من أراد اثبات وراثته لمورث يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك للجنة الأمور المستعجلة المذكورة يبين فيه اسم المورث أو المورثين وتاريخ وفاتهم بالضبط ومحل إقامتهم ومحل وفاتهم وأسماء الورثة ومحل إقامتهم وسلسلة نسبهم وأسماء شهود الوفاة والورثة وصنائعهم أو وظائفهم ومحل إقامتهم وكشف الأعيان أو المنقولات المتروكة عن المورث أو المورثين وقيمتها بالتقريب .

مادة ٩ - يعلن بالورثة بصورة من طلب الطالب ويحدد لهم خمسة عشر يوما غير مواعيد المسافة القانونية لبدء ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم، وفي الوقت نفسه تجرى اللجنة التحريات بواسطة رعاة وشيوخ الكنائس وغيرهم من الموثوق بصدقهم عن حقيقة دعوى الطالب ثم تسمع شهادة شهود، فإن لم يبد بقيمة الورثة اعتراضات مقبولة وثبتت للجنة صحة دعوى الطالب تعطيه اللجنة شهادة بالوراثة .

مادة ١٠ - يجوز لذوى الشأن الطعن في هذه الشهادة أمام المجلس العمومى فى أى وقت شاءوا .

مادة ١١ - اذله أبدى بقية الورثة نزاعا فى وراثة الطالب تحول اللجنة الطلب على المجلس العمومى فى أول جلسة تعقد بعد ذلك ويعلن الطالب وبقيّة الورثة بأن يحضروا مع شهودهم فى اليوم المحدد أمام المجلس العمومى .

مادة ١٢ - يرفع المدعى دعواه بعريضة يقدمها للمجلس موقعا عليها منه يبين فيها :

(أولا) اسمه ولقبه وصنعتة وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثانيا) اسم المدعى عليه ولقبه وصنعتة وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثالثا) موضوع الدعوى بالتفصيل .

(رابعا) الأدلة التى يرتكن عليها فى دعواه .

(خامسا) طلباته .

ويجب على المدعى أن يرسل مع العريضة

المذكورة صورا منها موقعا عليها منه بقدر عدد المدعى عليهم .

مادة ١٣ - اذا جاءت العريضة المذكورة غير مستوفية الشرائط المذكورة آنفا وجب على كاتب المجلس ان يطلب من مقدمها استيفاءها بعد عرضها على رئيس المجلس أو نائبه والتأشير منه بذلك .

مادة ١٤ - عند ورود عريضة الدعوى بعد استيفاء ما ذكر يقيد كاتب المجلس القضية فى دفتر القضايا ويذكر بالاختصار موضوعها والطلبات المدونة بالعريضة ويعطيها نمرة سلسلة بحسب ورودها ثم يقدمها لأقرب جلسة للجنة الأمور المستعجلة وهى تحدد لها جلسة تكون بعد أسبوعين على الأقل أمامها ان كانت القضية من اختصاصها والا فأمام المجلس العمومى . وعند ذلك تسلم العرائض المذكورة لمقدمها لأعلانها للمدعى عليهم بواسطة مندوبين يعينون من المجلس العمومى ويكلف بالحضور فى الميعاد المحدد للمناقشة فى موضوع الدعوى . وعلى الطالب حينئذ أن يرد الأصل بعد اعلانه الى قلم كتاب المجلس قبل الجلسة بثلاثة أيام .

مادة ١٥ - ميعاد التكليف بالحضور لا يجوز أن يكون أقل من ثمانية أيام من يوم الاعلان .

مادة ١٦ - مواعيد الاعلانات على وجه العموم يضاف اليها مواعيد المسافات المقررة فى قانون المرافعات الأهلى .

الباب الرابع

فى حضور الخصام أو وكلائهم

مادة ١٧ - يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يوكل عنه من يشاء توكيلا رسميا من المحامين المقررين أمام المحاكم النظامية أو من الأقرباء لغاية الدرجة الرابعة للحضور عنه باليوم المحدد . كما يجوز للمدعى عليه فى أول جلسة أن يكتفى بارسال تقرير موقع عليه منه يبين فيه أوجه دفع الدعوى على شرط أن يصدق على توقيعه من راعى الكنيسة التابع لها أو المقيم فى دائرتها .

الباب الخامس

فى الأحكام

مادة ١٨ - بعد مناقشة الخصوم فى الموضوع تحصل المداولة سرا وبعدها يأخذ الرئيس اراء الأعضاء وما تقرره الأغلبية يدون فوراً فى الدفتر المعد لذلك ويوقع عليه من الرئيس والكاتب ثم يشرع فوراً فى تحرير أسباب الحكم . وبعد التصديق عليها من المجلس ينطق الرئيس بالحكم

الباب السادس

فى طرق الطعن فى الأحكام

مادة ٢٦ - حكم اللجنة فى تقدير النفقات الشرعية لطالبيها يكون حكما ابتدائيا قابلا للاستئناف أمام المجلس العمومى فى ظرف ثلاثين يوما من اعلانه غير مواعيد المسافة غير أن الاستئناف لا يوقف تنفيذه .

مادة ٢٧ - تقسم المعارضة فى الأحكام الغيابية بعرائض بالكيفية المبينة فى المادة ١٢ ويتبع فيها الاجراءات المنصوص عنها بالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ .

مادة ٢٨ - لا تقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة فى المعارضة .

مادة ٢٩ - يترتب على المعارضة أو الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الا فى أحكام النفقة والأحكام الصادرة بالتحقيقات على أنواعها أو بأجرا، الوسائل التحفظية .

مادة ٣٠ - يجوز التماس إعادة النظر فى الحكم النهائى الصادر من المجلس فى المواعيد الآتية اذا وجد فيه سبب من الأسباب التالية .

(أولا) اذا كان صدور الحكم مترتبا على أوراق ثبت تزويرها بحكم نهائى من الجهة المختصة . وفى هذه الحالة يكون ميعاد الالتماس ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم بالتزوير .

(ثانيا) اذا صدر الحكم المذكور من هيئة لم يتوفر فيها العدد القانونى المنوئ عنه بالمادتين ٥ و ٤ .

(ثالثا) اذا صدر حكم بشئ لم يطلبه أحد الخصوم أو لم يحكم فى أحد الطلبات وفى هاتين الحالتين تكون إعادة النظر قاصرة على الطلب المحكوم به أو المهمل .

(رابعا) اذا صدرت أحكام متناقضة فى موضوع واحد بين ذوى الشأن .

وفى أحوال الفقرة الثانية والثالثة والرابعة يكون ميعاد الالتماس ثلاثين يوما من يوم اعلان الحكم .

وهذا الالتماس لا يجوز الحكم فيه الا من هيئة مؤلفة من ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل كالمقصود عنها بالمادة ٤ .

مادة ٣١ - الحكم الذى يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذى يصدر فى

أسبابه ثم يسجل الحكم المذكور برمته فى الدفتر المعد لذلك بعد التوقيع عليه من جميع الأعضاء .

مادة ١٩ - اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين يكون أخذ الآراء قاصرا على الرأيين الصادرين من الأكثر عددا .

وفى هذه الحالة يجب على كل عضو من الفريق الأقل عددا أن ينضم الى ما يفضله من الرأيين وان لم يفعل اعتبر منضما لرأى الأغلبية .

مادة ٢٠ - فى حالة مساواة أصوات الجانبين يرجح رأى الفريق المنضم اليه الرئيس .

مادة ٢١ - الأحكام يجب أن تشتمل على اسم رئيس الجلسة وأعضائها الذين أصدروا الحكم وتاريخ صدورهما وأسماء الخصوم والقابهم وصنعتهم ووظيفتهم ومحل أقامتهم وبيان وقائع الدعوى والأسباب التى تبنى عليها الأحكام .

مادة ٢٢ - اذا أصبحت القضية صالحة للحكم بالتقارير المقدمة من طرفى الخصوم يحكم فى القضية أما اذا رأت لجنة الأمور المستعجلة فى حالة اختصاصها بالقضية أو المجلس عند نظر القضية بعد الاطلاع على التقارير المذكورة ضرورة حضور الخصوم شخصا أو الوكلاء عنهم فيصدر بذلك ويكلفون بالحضور بالجلسة التى تحدد فان تأخر كلاهما عن الحضور بغير عذر مقبول تشطب القضية أما اذا تخلف البعض عن الحضور بغير عذر مقبول فيحكم فى القضية بالحالة التى هى عليها .

مادة ٢٣ - اذا لم يحضر المدعى عليه بعد الاعلان الأول ولم يرسل تقريراً يدفع الدعوى يحكم فى القضية حكما غيابيا يكون قابلا للمعارضة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم . أما اذا حضر المدعى عليه دون المدعى فيجوز له أن يطلب شطب القضية أو الحكم فيها غيابيا .

مادة ٢٤ - كافة الرسوم يحكم بها على المحكوم عليه . وللمجلس أو اللجنة تخصيصها اذا وجد سبب لذلك أما رسوم طلب ثبوت الوراثية التى لم يحصل فيها نزاع فانها تكون على طالبها .

مادة ٢٥ - اعلان الأحكام وتنفيذها يكونان بواسطة الادارة .

موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز إعادة النظر فيهما مطلقا .

الباب السابع

في كيفية حصر التركات واثبات الوراثه و تنصيب

الاوصياء والقوام والوكلاء

الباب الثامن

في أعمال المجلس

مادة ٤٧ - يعين كاتب أو أكثر للمجلس ويناط بالأعمال الآتية :

(أولا) ضبط محاضر الجلسات .

(ثانيا) تسجيل الأحكام .

(ثالثا) استخراج الصور التي يطلبها ذوو الشأن .

(رابعا) قبض الرسوم وقيدھا في الدفاتر بتواريخ ورودھا .

(خامسا) عملية التسجيلات المنوھ عنها بالمواد السابقة .

مادة ٤٨ - يجب على كاتب المجلس أن يتلو على الخصوم والشهود أقوالهم وشهادتهم قبل التوقيع عليها منهم ، فان أبدى أحدهم ملاحظة ورأى المجلس أنها مطابقة للواقع وجب اثباتها .

مادة ٤٩ - عند تقديم أوراق من الخصوم بصفة مستندات يجب على مقدمها أن يؤشر على كل منها بخطه وامضائه ان كان يعرف الكتابة والا بتوقيعه بأنها مقدمة منه . ثم يحرر بها حافظة على نسختين يبين فيهما عدد الأوراق وتواريخها مضمون كل ورقة بالايجاز ويوقع على كل النسختين من كاتب المجلس ومن الخصم الذي قدم المستندات ثم يستلم الخصم إحدى النسختين والأخرى يحفظها كاتب المجلس في أوراق القضية .

مادة ٥٠ - اذا رأى كاتب المجلس أن في المستندات المقدمة شطباً أو كشطاً أو لحساً أو مثل ذلك مما يوجب شبهة في المستند وجب على الكاتب أن يثبت ذلك في الحافظة ويوقع عليه من مقدم المستند . واذا رفض التوقيع وجب على كاتب المجلس رد المستند اليه ليقدمه هو بشخصه للجلسة وعند ذلك يثبت المجلس في محضر الجلسة ما يراه في حالة المستند .

مادة ٥١ - اذا حصل طعن بالتزوير في أحد المستندات المقدمة وجب ابقاء السند محفوظاً مع أوراق القضية حتى يطلب من جهات الحكومة المختصة بمحاكمات التزوير ذلك بدون اخلال

بما للمجلس من السلطة في تحقيق صحة المستند أو عدمه وتقديره حق قدره في الدعوى المنظورة .

مادة ٥٢ - يجوز على كل حال لمقدم المستند المحجوز بسبب الطعن بالتزوير ان يطلب صورة رسمية منه مع مراعاة مقتضى المادة ٥٤ .

مادة ٥٣ - اذا مضت مدة سنة من تاريخ الطعن بالتزوير ولم يطلب ذلك المستند من جهة الحكومة جاز لمقدمه طلب سحبه مع مراعاة القواعد الآتية :

مادة ٥٤ - المستندات المقدمة لاثبات علل الطلاق متى صدر حكم به بناء عليها يجب حفظها مع أوراق القضية ولا يجوز تسليمها لمقدمها وكذا لا يجوز اعطاء صور منها الا بقرار من المجلس اذا رأى سبباً جوهرياً لذلك .

مادة ٥٥ - ما عدا ما تقدم ذكره من المستندات يجوز سحبه بالكيفية الآتية وفي الأحوال الآتية :

اذا قدم طلب سحب المستندات قبل عرضها على المجلس أو بعد صدور الحكم قطعياً تسلم بمجرد طلب ذلك من كاتب المجلس المسلم له بالايصال اللازم على الحافظة أما اذا عرضت المستندات على المجلس قبل طلب سحبها وصدر من المجلس قرار فرعى بناء عليها فلا يجوز سحبها الا بقرار من المجلس متى رأى عدم لزوم بقائها بأوراق القضية .

مادة ٥٦ - قبض الرسوم يجب أن يكون بقسائم منمرة الصحائف على صورتين يوقع على كل منهما من دافع الرسوم ومن الكاتب الذي استلمها ويستلم دافع النقدية قسيمة والأخرى تبقى تحت يد الكاتب ملصقة بدفتر القسائم .

مادة ٥٧ - في نهاية كل يوم يسلم الكاتب النائب المجلس المبالغ التي حصلها ويكون التسليم بمقتضى حواظ على صورتين يوقع على كل منهما من الكاتب ومن نائب المجلس وتسلم احدهما للكاتب والاخرى تحفظ تحت يد النائب .

مادة ٥٨ - المبالغ الزائدة من المتحصلات عن مصاريف المجلس يجب أن تودع باسم المجلس بأحد البنوك التي يعينها والسحب منها يكون بقرار من المجلس أو من لجنة الأمور المستعجلة في حال لزوم ذلك لمصاريف مستعجلة .

مادة ٥٩ - ترسل كل كنيسة للمجلس العمومي كشفاً بأسماء المصرح لهم من قبلها بعقد الزواج ومحل اقامتهم وأسماء البلاد الداخلة في دائرة عمل كل منهم وكشفاً بامضاءاتهم للمضاهاة عليها عند اللزوم .

الباب التاسع

فى المبالغ التى تزيد عن مصاريف المجلس

مادة ٦٠ - فى كل جلسة من جلسات المجلس العمومى يجب على الكاتب أن يعرض على المجلس كشفا بالرسوم المتحصلة والمصاريف والمبالغ الزائدة المودعة بالبنوك مصحوبا بمستندات ذلك لمراجعتها .

الباب العاشر

فى الدفاتر

مادة ٦١ - يتخذ المجلس الدفاتر الآتية وهى :

- (أ) دفتر لقيود القضايا التى ترد واعطائها نمرا مسلسلة بحسب ورودها .
- (ب) دفتر يومية لقيود مواعيد القضايا .
- (ج) دفتر فهرست للقضايا .
- (د) دفتر لقيود نص الأحكام التى تقررها الأغلبية عند المداولة .
- (هـ) دفتر لتسجيل الأحكام برمتها أى نصوصها وأسبابها .
- (و) دفتر لتسجيل قوائم حصر التركات التى يكون فيها قصر أو محجور عليهم أو غائبون عينية منقطعة .
- (ز) دفتر لتسجيل الوصايا .

(ح) دفتر لقيود اسماء الانجيليين الذين يمنحهم المجلس لقب «انجيلي» فى الحالة المعينة فى المادة ٢٠ من الأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس وكذا الكنائس التى يمنحها المجلس العمومى عنوان «كنيسة انجيلية» .

(ط) دفتر لقيود الأعيان الموقوفة وقفا انجيليا خيريا .

(ك) دفتر كويا لطبع كافة المكاتبات الصادرة من المجلس .

(ل) دفتر لقيود ملخص الافادات الواردة للمجلس .

(م) دفتر لتسجيل شهادات الزواج .

(ن) دفتر لتسجيل الرخص التى تعطى بعقد الزواج من المجلس العمومى لرؤساء الكنائس الانجيلية الذين ليس لهم قسوس مأذونون بذلك .

(س) دفتر لقيود المعارضات والاستئنافات فى تواريخ تقديمها وتاريخ الجلسة المحددة لها .

مادة ٦٢ - يجب أن يعمل لكل قضية ملف خصوصى تحفظ فيه محاضر الجلسات والأحكام والمستندات الخاصة بالقضية ويبين على ظهر الملف بيان الأوراق المحتوى عليها .

مادة ٦٣ - تسجيل الأحكام فى الدفاتر المعدة لذلك يكون فى ظرف ثمانية أيام بالأكثر من يوم صدورها .

مادة ٦٤ - عدم تسجيلها فى الميعاد المذكور لا يترتب عليه بطلان ، وانما يترتب عليه مسؤولية المكلفين بذلك .

مادة ٦٥ - الكتابة فى الدفاتر والمحاضر تكون بلا ضرب ولا كشط ولا حشر بين الأسطر ولا تخلل بياض . وفى حالة الغلط أو السهو الذى يترتب عليه لزوم حذف أو زيادة أو تغيير بعض الكلمات يجب على الكاتب أن يضع نمرا فوق كل كلمة يراد حذفها أو تغييرها ويذكر بعد نهاية الكتابة عدد الكلمات الملقاة ، ثم تكتب الكلمات التى حلت محلها ثم تمضى الكتابة أو تختتم ممن أمضى أو ختم الكتابة الأصلية .

مادة ٦٦ - جميع دفاتر المجلس يجب أن تكون منمورة الصحائف وممضاة من رئيس المجلس أو نائبه ومختومة بختم المجلس .

الباب الحادى عشر

فى شهادات عقود الزواج

مادة ٦٧ - يوزع المجلس على أولئك المصرح لهم بعقد الزواج دفاتر تحتوى على قسائم الزواج منمورة الصحائف مختوما على كل منها بختم المجلس العمومى كل صفحة ذات أربع قسائم بخانات تملأ بالبيانات الآتية :

(أولا) اسم الزوج وصنفته وعمره وبلده ومديريته ومحل ولادته اسم والده ولقبه .

(ثانيا) اسم الزوجة وصنفتها وعمرها وبلدها ومديريتها ومحل ولادتها واسم والدها ولقبه .

(ثالثا) تاريخ عقد الزواج ومحل عقد الزواج والبلدة والمديرية التابعة لهما .

(رابعا) اذا كان سبق للزوجين أو لأحدهما زواج قبل هذا أو لم يسبق وفى الحالة الأولى يبين اسم الزوج أو الزوجة السابقين وكيفية انحلال الزواج سواء كان بموت أو بحكم .

(خامسا) كنيسة الجهة والكنيسة العمومية
التابع لهما كل من الزوجين .

(سادسا) خانة الملحوظات يبين فيها خلاصة
التحريرات التي أجريت للتحقق من عدم وجود
موانع للزواج .

(سابعا) اسماء شهود الزواج وبلدهم
ومديريتهم .

(ثامنا) خانة نمرة التسجيل بالسجل
العمومي وتاريخه .

(تاسعا) محل امضاء عاقد الزواج .

مادة ٦٨ - عند عقد الزواج يملا من عقده
الخانات بالبيانات الموضحة آنفة الذكر ثم يوقع
عليها هو الزوج والزوجة والشهود بامضائهم ان
كانوا يعرفون الكتابة والا فباختامهم . وبعدها
ترسل ثلاث قسائم لمجلس الطائفة لتسجيلها
ووضع نمرة وتاريخ التسجيل عليها والتصديق
على ذلك التسجيل بامضاء كاتب ونائب المجلس
وختم المجلس العمومي ثم تحفظ احدى القسائم
بمحفوظات المجلس وترد القسيمان الباقيتان لمن
عقد الزواج ليسلم احدهما للزوج والأخرى
للزوجة ويضع نمرة وتاريخ التسجيل على القسيمة
الثانية المحفوظة عنده .

مادة ٦٩ - تسجل القسيمة المذكور . برمتها
بدفتر تسجيل الزواج .

مادة ٧٠ - يجب على كل مصرح له بعقد
الزواج عند نهاية دفتر القسائم أن يرسله للمجلس
العمومي لحفظه بدفتر خانة المجلس العمومي ويطلب
خلاله .

قراد (١)

بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية
للاقباط الأرثوذكس

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على مشروع لائحة الاجراءات
الداخلية للمجالس المالية للاقباط الأرثوذكس .

وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٣ لسنة
١٩١٢ .

قد صدقنا على تلك اللائحة وهي المرفقة بهذا
والمستلمة على ثلاثين مادة .

لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس

المالية للاقباط الارثوذكس

الباب الاول

اختصاص المجلس الملى العام

الفصل الاول

الجمعية العمومية

مادة ١ - ينظر المجلس الملى العام بصفة جمعية
عمومية فى المسائل المبينة فى المواد ٨ و ٩ و ١٠
العالى الصادر فى سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون
و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٣٧ من الأمر
العالى الصادر سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون
نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة
١٩١٢ المشتملين على اللائحة النظامية لمجلس
الطائفة المالية فضلا عن الاختصاصات السابق
تعيينها فى المواد السالفة الذكر فان المجلس
يكون مختصا أيضا بالنظر فيما يأتى :

(أولا) وضع اللوائح الداخلية للمجلس العام
وللمجالس الفرعية .

(ثانيا) وضع النظامات اللازمة للمدارس
والكنائس والاقواف التابعة للمجلس العام
والمجالس الفرعية .

(ثالثا) النظر فى جميع الشؤون المتعلقة
بالاقواف التابعة للمجلس العام وعلى الأخص ما
يتعلق بدارتها . والنظر أيضا فى القرارات التى
تصدر من المجالس الفرعية بشأن الاوقاف
والمدارس والكنائس والفقراء .

(رابعا) تقرير الميزانية العمومية للبطريركية
وكذلك للمدارس والكنائس . والاقواف التابعة
للمجلس العام .

(خامسا) تعيين وعزل الموظفين والمستخدمين
الاداريين بالبطريركية والكنائس والاقواف التابعة
للمجلس العام وكذلك الموظفين والمستخدمين
الفنيين والاداريين بالمدارس التابعة للمجلس
العام .

(سادسا) تنصيب مديرين للاقواف التابعة
للمجلس العام وعزلهم وفحص حساباتهم
والتصديق عليها .

(سابعا) اتخاذ التدابير اللازمة فيما يختص
بالشكاوى التى ترفع ضد اعضاء المجلس الملى
العام والمجالس الفرعية .

(ثامنا) تسوية ما قد يقع من الخلاف بين المجالس الفرعية .

(تاسعا) الحكم بالسقوط من العضوية بالنسبة لأعضاء المجلس الملى العام والمجالس الفرعية للأسباب المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٢ - تنعقد الجمعية العمومية فى يوم الاثنين الاول من كل شهر .

ويجب على الرئيس دعوتها للاجتماع فى جلسة غير عادية اذا طلب ذلك كتابة خمسة من الأعضاء على الأقل .

الفصل الثانى

لجنة الاستئناف فى مسائل الأحوال الشخصية .

مادة ٣ - يعين المجلس الملى العام من بين أعضائه دائرة أو دائرتين مؤلفتين من الرئيس أو نائب الرئيس ومن خمسة أعضاء يكون منهم أربعة على الأقل من الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤ - تنظر هاتان الدائرتان بصفة استئنافية فى القرارات الصادرة من المجالس الفرعية فى مسائل الأحوال الشخصية بمراجعة القيود المقررة فى القانون .

الباب الثانى

المجالس الفرعية

مادة ٥ - يكون كل مجلس من المجالس الفرعية المشكلة طبقا للمادة التاسعة عشرة من القانون مؤلفا من ستة أعضاء منهم عضوان من الاكليروس وأربعة أعضاء منتخبون طبقا لأحكام لائحة الانتخابات .

مادة ٦ - يكون أحد العضوين الاكليريكيين أسقف أو مطران الجهة أو رئيسا روحيا يعينه غبطة البطريرك وبالاتفاق مع المجلس العام وتكون له الرئاسة .

ويختار المجلس الفرعى أحد أعضائه المنتخبين نائبا للرئيس ليتولى الرئاسة اذا غاب الأسقف أو المطران أو الرئيس الروحى أو حدث له ما يمنعه عن الحضور .

مادة ٧ - ينظر المجلس الفرعى فى دائرة اختصاصه فى جميع المسائل الداخلة فى اختصاص المجلس العام وقرارات المجالس الفرعية الخاصة بالمدارس والكنائس والأوقاف والفقراء يجب عرضها على المجلس الملى العام للتصديق عليها .

مادة ٨ - ينظر المجلس الفرعى ابتدائيا وفى دائرة اختصاصه فى مسائل الأحوال الشخصية وذلك بحسب الحدود المعينة فى القانون وتكون أحكامه قابلة للطعن بطريق الاستئناف أمام احدى الدائرتين المنصوص عنهما فى المادة الثالثة من هذه اللائحة .

أما الأحكام القاضية بالطلاق فيجب عرضها على احدى الدائرتين المذكورتين ولو لم يرفع عنها استئناف ولا تكون هذه الأحكام نافذة الا بعد تصديق هذه الدائرة عليها .

مادة ٩ - لا تكون مداولات أو أحكام المجلس الفرعى صحيحة الا اذا صدرت من ثلاثة أعضاء على الأقل منهم اثنان من الأعضاء المنتخبين .

الباب الثالث

فى المرافعات

مادة ١٠ - تقدم عرائض الدعاوى والطلبات للمجلس الملى العام وللمجالس الفرعية من أصحاب الشأن من أصل ومن صور بقدر عدد المدعى عليهم ويكون تحديد الجلسة بمعرفة رئيس المجلس وهو الذى يؤشر على الأصل بتاريخ تلك الجلسة .

مادة ١١ - يكلف أصحاب الشأن بالحضور أمام المجلس الملى العام والمجالس الفرعية بموجب طلب حضور يعلن اليهم . ولأجل أن يكون هذا الاعلان صحيحا يجب حصوله عن يد مندوب من المجلس العام أو المجالس الفرعية أو عن يد مندوب من قبل السلطة الادارية أو عن يد محضر .

مادة ١٢ - يحصل الاعلان بإبلاغ الخصم صورة من الورقة المقتضى اعلانها .

ويطلب من الشخص الذى تسلم اليه الصورة أن يوقع على الأصل بالاستلام .

فاذا لم يكن قادرا على التوقيع أو امتنع عنه يؤشر بذلك على الأصل ويوقع على هذا التاثير شاهدان وتتبع على كل حال بشأن هذا الاعلان القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنى الأهلى متى كان من الممكن تطبيقها .

مادة ١٣ - المجلس المختص بالنظر فى الدعوى هو المجلس الذى يقيم فى دائرته المدعى عليه فان تعدد المدعى عليهم واختلف مجال اقامتهم تقدم الدعوى الى المجلس الذى يقيم فى دائرته أحدهم أما فى مسائل التركات فالمجلس المختص

هو الذى يكون فى دائرته آخر محل إقامة للمتوفى .

مادة ١٤ - اذا تخلف أحد طرفى الخصوم عن الحضور فاذا كان الذى تخلف هو المدعى جاز للمدعى عليه أن يطلب الحكم فى أصل الدعوى أو ابطال المرافعة واذا كان الذى تخلف هو المدعى عليه جاز للمدعى أن يطلب الحكم فى غيبته . فاذا تخلف الطرفان عن الحضور تشطب الدعوى .

مادة ١٥ - ميعاد التكليف بالحضور فى جميع الدعاوى بما فى ذلك دعاوى الاستئناف والمعارضة والتماس إعادة النظر هو ثمانية أيام من تاريخ الاعلان مضافا اليها مسافة الطريق المقررة فى قانون المرافعات الأهل .

وفى حالة الاستعجال يجوز لرئيس المجلس أن يأمر بتخفيض هذا الميعاد الى يومين كاملين .

مادة ١٦ - تقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الغيبة .

وميعاد تقديم المعارضة هو ثمانية أيام كاملة من تاريخ اعلان الحكم الغيابى بالطريقة المبينة فى المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة .

مادة ١٧ - ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم .

مادة ١٨ - يجوز للأخصام التماس إعادة النظر فى الأحكام الانتهائية الصادرة من المجلس العام بالطريقة المبينة فى المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة وذلك بناء على سبب من الأسباب الآتية :
(أولا) اذا لم يحكم فى أحد الطلبات المقدمة للمجلس .

(ثانيا) اذا حصل فى أثناء نظر دعوى غش من الخصم الآخر ويرتب عليه تأثير فى رأى أعضاء المجلس فى الحكم .

(ثالثا) اذا ثبت بعد صدور الحكم تزوير الأوراق التى بنى عليها هذا الحكم أو حكم بتزويرها .

(رابعا) اذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة كانت محجوزة بفعل الخصم .

(خامسا) اذا حكم بأشياء لم تطلبها الأخصام .

(سادسا) اذا كان الحكم مناقضا لبعضه لبعض .

وميعاد التماس إعادة النظر ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم الحضورى أو من اليوم الذى لا تقبل فيه المعارضة فى الحكم الغيابى ومع ذلك فانه فى الأوجه الثانى والثالث والرابع المنصوص عنها فيما تقدم يوقف سريان هذا الميعاد لغاية اكتشاف الغش أو التزوير أو لغاية الحصول على الأوراق التى كانت سحببت بطريق الاختلاس .

مادة ١٩ - المعارضة والاستئناف يترتب عليهما إيقاف تنفيذ الأحكام الابتدائية الا اذا كانت صادرة فى مسائل النفقة والحجر والحضانة وكانت مشمولة بالنفاذ المؤقت أما التماس إعادة النظر فلا يوقف التنفيذ .

ومع ذلك فان الحكم بالطلاق يوقف تنفيذه اذا تقدم عنه التماس إعادة نظر ولا يكون فى أى حال من الأحوال واجب التنفيذ الا بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه .

مادة ٢٠ - تصدر الأحكام فى جلسة المرافعة نفسها أو فى تاريخ تال يعينه المجلس .

مادة ٢١ - يجب على الخصوم الحضور فى الجلسة بأنفسهم أو بوكيل عنهم ولا يقبل فى المرافعة عنهم الا من كان محاميا مقبولا لدى المحاكم الأهلية أو المختلطة أو الشرعية أو كان قريبا لهم الى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة الأخيرة .

مادة ٢٢ - للمجلس أن يقرر حضور الخصوم شخصا امامه اذا رأى ضرورة لذلك .

مادة ٢٣ - تحكم المجالس المالية فى مواد الأحوال الشخصية بحسب قانون الأحوال الشخصية القبطى الارثوذكسى والا فبمقتضى قواعد العدل والانصاف .

مادة ٢٤ - يجب أن يكون الحكم مشتملا على أسماء الأعضاء الذين أصدروه وأسماء الخصوم وأن يبين فيه موضوع الدعوى باختصار وطلبات الخصوم والأسباب التى بنى عليها وتاريخ النطق به ويوقع عليه من الرئيس والسكرتير .

مادة ٢٥ - تعطى صورة تنفيذية من الحكم لمن صدر فى مصلحته وتقدم هذه الصورة من صاحب الشأن الى جهات الادارة لتنفيذها .

مادة ٢٦ - يجوز رد أى عضو من الأعضاء اذا كانت بينه وبين أحد الخصوم قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة (بما فى ذلك هذه الدرجة الأخيرة) أو اذا كان له به علاقة من شأنها أن توجد شكاً فى عدم تحيزه .

مادة ٢٧ - طلب الرد يقدم قبل المرافعة الى المجلس التابع له العضو المطلوب رده والمجلس يفصل فيه نهائيا .

مادة ٢٨ - يحكم فى طلب الرد بدون مرافعة وبوجه الاستعجال .

مادة ٢٩ - كل طلب يقيد فى دفتر يسمى « الجدول العمومى » .

ويبين فيه تاريخ القيد ونمرة القضية وأسماء الخصوم وموضوع الدعوى ونص الحكم الذى يصدر فيها وتاريخه وعند الطعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف أو التماس إعادة النظر يتأثر بالجدول المذكور بحصول هذا الطعن وبالحكم النهائى الذى يصدر فيه .

مادة ٣٠ - فيما يتعلق بالأوضاع والمواعيد غير المنصوص عنها فى هذا الباب يرجع الى الأوضاع والمواعيد المقررة فى قانون المرافعات المدنى الأهلى .

قرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣

بشأن انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس وأعضاء المجالس المالية الفرعية (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن لائحة انتخاب المجلس الملى العام والمجالس التابعة له ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

الفصل الأول

انتخاب المجلس الملى العام

مادة ١ - تقوم مديرية أمن القاهرة بأعداد جدول تدون فيه أسماء الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا

القرار ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم بأعداده لجنة تشكل على الوجه الآتى : (٢)

ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عميد رئيسا
ثلاثة من ضباط الشرطة
أربعة من الذين تتوافر فيهم شروط
الناخب المنصوص عليها فى المادة ٣ أعضاء
من هذا القرار .

٢ - ويجوز تشكيل لجان ورعية على الوجه السابق بدائرة اختصاص المديرية تتولى اجراء هذا القيد تشكل كل منها برئاسة عقيد .

مادة ٢ - تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء فى الزمان والمكان اللذين يحددهما مدير أمن القاهرة .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد اسمه فى الجدول المشار اليه ما يأتى :

أولا - أن يكون مصرى الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره فى تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية ، وينقص السن الى احدى وعشرين سنة لمن كان حاصلا على احدى الشهادات العالية .

ثانيا - أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يماثل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن مائة وعشرين جنيها مصريا سنويا .

او أن يكون تاجرا لا تقل قيمة ايجار محله عن ستين جنيها فى السنة أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو ان يكون مالكا لعقار لا تقل ضريبته عن عشرين جنيها مصريا سنويا ويشترط فى هذه الأحوال الأخيرة أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ثالثا - أن يكون مقيدا فى جدول الانتخاب العام .

رابعا - أن يكون له محل اقامة شرعى فى دائرة اختصاص محافظة القاهرة .

خامسا - أن يحضر بنفسه لقيد اسمه فى القوائم ، ولا يقبل القيد بطريق الوكالة ويكون

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ - العدد ١١٦ .

(٢) أضيفت بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ٢٤/٥/١٩٧٣ .

الوقائع المصرية فى ٢٦/٥/١٩٧٣ العدد ١١٦ تابع .

للجنة القيد تكليف طالب القيد باثبات توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٤ - تعطى شهادة انتخاب موقعا عليها من رئيس اللجنة لكل ناخب يتم قيده في الجدول ويوقع الناخب بتسليمها في خانة تعد لذلك بجدول قيد الناخبين .

مادة ٥ - تنتهي لجنة القيد من عملها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار وتقوم بتفصيل الجدول ثم تثبت في أول سطر خال من الكتابة بعد آخر اسم من أسماء المقيدين جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلي ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٦ - تقوم لجنة القيد بعرض احدى نسختي الجدول على الناخبين بمقر انعقادها خلال الثلاثة أيام التالية لانتها الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة ويرسل النسخة الأخرى مع محضر الى مدير أمن القاهرة ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٧ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أعمل قيده بدون حق أو حدث خطافي البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .

ولكل ناخب مقيم في الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه بغير حق وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مديرية أمن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨ - تفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة لجنة تؤلف من مدير أمن القاهرة رئيسا ومن قاض يختاره رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهي من عملها في موعد لا يجاوز الثلاثة أيام التالية لانقضاء المدة المقررة لتقديم الطلبات المشار اليها في المادة السابقة .

وتكون قراراتها نهائية وتبلغ لنوى الشأن ، وللجنة تحرير الجدول تنفيذها فورا .

مادة ٩ - يقبل مدير أمن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانقضاء المدة المقررة للفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة طلبات الترشيح لعضوية المجلس الملى العام .

مادة ١٠ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس الملى العام ما يأتى :

أولا - أن يكون مقيما في جدول الناخبين المشار اليه في المادة الأولى من هذا القرار ، ولا يقل عمره يوم الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

ثانيا - أن يكون حاصلا على مؤهل عال ، أو أن يكون موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يقل مرتبه عن أربعمئة وثمانين جنيها سنويا أو موظفا باحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية وما يماثلها بشرط ألا يقل مرتبه عن ستمئة جنيه سنويا أو أن يكون من ذوى الاملاك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تقل عن مائة جنيه سنويا .

ثالثا - أن يدفع تأمينا قدره عشرون جنيها ويصادر هذا التأمين لصالح الجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت .

رابعا - ألا يكون من العاملين فى الخدمة العسكرية أو فى الاحتياط .

مادة ١١ - يحضر مدير أمن القاهرة قائمة بأسماء من قدموا أوراق ترشيحهم وتعرض فى الأماكن التى يحددها لمدة الثلاثة أيام التالية لانقضاء الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليها فى المادة (٩) ويثبت فى ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيمة أسماؤهم فى الجدول الى انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام فى اليوم التالى لانقضاء مدة العرض المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ١٢ - تتألف لجنة الانتخاب من :

أولا - أحد المطارنة يختاره وزير الداخلية ، رئيسا .

ثانيا - قاض يعينه وزير الداخلية بناء على ترشيح وزارة العدل .

ثالثا - أربعة من ضباط الشرطة يعينهم وزير الداخلية ويكون أحدهم سكرتيرا للجنة .

رابعا - ثلاثة أعضاء يختارهم القاضى المعين للجنة من الناخبين الذين يوجدون فى جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المقرر لاجراء الانتخاب وتبدأ اللجنة عملها فى الساعة الثامنة صباحا وتنتهى فى الساعة الخامسة

أولا - مساعد وزير الداخلية للشئون المالية والإدارية رئيسا

ثانيا - مستشار الدولة بوزارة الداخلية أو من ينيبه
ثالثا - مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة الداخلية أعضاء

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

ويكون ميعاد تقديم الطعون في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم الذي أجرى فيه الانتخاب (١)

الفصل الثاني

انتخابات المجالس المالية الفرعية

مادة ١٧ - تقوم مديريات الأمن المختصة في المحافظات - عدا محافظة القاهرة - بأعداد جدول تدون فيه ناخبى كل مجلس فرعى ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم بأعداده لجنة تؤلف بقرار من مدير الأمن على الوجه الآتى :

ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد رئيسا
ثلاثة من ضباط الشرطة
ثلاثة من الذين تتوافر فيهم شروط الناخب انصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القرار أعضاء

مادة ١٨ - تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء فى الزمان والمكان اللذين يحددهما مدير الأمن .

مادة ١٩ - يشترط فيمن يقيد اسمه فى الجدول المشار اليه فى المادة ١٧ ما يأتى :

أولا - أن يكون مصرى الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره فى تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية وتنقص السن الى احدى وعشرين سنة لمن كان حاصلا على احدى الشهادات العامة .

ثانيا - أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو بأحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يماثل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن ستين جنيها مصريا سنويا أو أن يكون تاجرا لا تقل قيمة ايجار محله عن ثلاثين

مساء وإذا وجد فى جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدوا آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة فى عملها حتى تنتهى من تلقى آرائهم .

مادة ١٣ - تتألف جمعية الانتخاب من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى الجدول المشار اليه فى المادة الأولى من هذا القرار ومن ثمانية ناخبين يختارهم كل مجلس ملى فرعى من بين أعضائه ومن بين الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جدولته .

وتقوم مديرية أمن القاهرة بأعداد قائمة بأسماء الناخبين المقيدة أسماؤهم فى الجدول والناخبين الذين اختارتهم المجالس الفرعية وتسلم هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة التأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ١٤ - تطبع بطاقة انتخاب شاملة لأسماء جميع المرشحين ويكون ابداء الرأى بشطب اسم كل مرشح لا يوافق الناخب عليه .

ويقوم الناخب بطلى البطاقة بحيث تكون الكتابة من الداخل ويسلمها لرئيس اللجنة ليضعها فى الصندوق .

مادة ١٥ - تقوم لجنة الانتخاب بفرز الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمداومات سرية .

وباتمام الفرز تعلن اللجنة انتخاب اثنى عشر عضوا لعضوية المجلس العام واثنى عشر نائبا بترتيب حصول كل منهم على أكثر الأصوات وتبلغ النتيجة فورا الى وزارة الداخلية ومديرية أمن القاهرة .

وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ترسل احدهما لمدير أمن القاهرة والثانية لوزارة الداخلية .

مادة ١٦ - تقدم الطعون فى عملية الانتخاب وضد الأعضاء الفائزين الى وزير الداخلية ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقا عليه من جهة التوثيق الرسمية وتفصل فى هذه الطعون لجنة تتألف من :

(١) أضيفت بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ١٩٧٣/٥/٢٤ .

الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٥/٢٦ العدد ١١٦ تابع .

جنيها في السنة أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو أن يكون مالكا لعقار لا تقل ضريبته عن عشرة جنيهات مصرية سنويا بشرط أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ثالثا - أن يكون مقيدا في جدول الانتخاب العام .

رابعا - أن يكون له محل إقامة شرعى فى دائرة المجلس الملى الفرعى .

خامسا - أن يحضر بنفسه لقيد اسمه فى القوائم ولا يقبل القيد بطريق الوكالة ويكون للجنة القيد تكليف طالب القيد باثبات توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٢٠ - تعطى شهادة انتخاب موقع عليها من رئيس اللجنة لكل ناخب يتم قيده فى الجدول ، ويوقع الناخب بتسلمها فى خانة تعد لذلك بجدول قيد الناخبين .

مادة ٢١ - تنتهى لجنة القيد من عملها خلال اسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار وتقوم بتقفل الجدول ثم تثبت فى أول سطر خال من الكتابة بعد آخر اسم من أسماء المقيدى جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلى ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٢٢ - تقوم لجنة القيد بعرض احدى نسختى الجدول على الناخبين بمقر انعقادها خلال اليوم التالى لانتها الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة وترسل النسخة الأخرى مع محضر العرض الى مدير الأمن ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٢٣ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أهمل قيده بدون وجه حق أو حدث خطأ فى البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .

ولكل ناخب مقيد فى الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه بغير حق .

وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مدير الأمن خلال اليومين التالىين لليوم الذى يتم فيه عرض الجدول طبقا للمادة السابقة .

مادة ٢٤ - تفصل فى الطلبات المشار اليها فى ائادة السابقة لجنة تؤلف من مدير الأمن رئيسا ومن قاض يختاره رئيس المحكمة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهى من عملها فى موعد لا يجاوز اليومين التالىين لليوم المقرر لتقديم الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة .

وتكون قراراتها نهائية وتبلغ لذوى الشأن وللجنة تحرير الجدول تنفيذها فورا .

مادة ٢٥ - يقبل مدير الأمن خلال اليوم التالى لانقضاء المدة المقررة للفصل فى الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة طلبات الترشيح لعضوية المجلس الملى الفرعى .

مادة ٢٦ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس الملى الفرعى ما يأتى :

(أولا) أن يكون مقيدا فى جدول الناخبين المشار اليه فى المادة ١٧ من هذا القرار ولا يقل عمره فى يوم الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

(ثانيا) أن يكون حاصلا على مؤهل عال أو أن يكون موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يقل مرتبه عن مائتين وأربعين جنيها سنويا أو موظفا باحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يماثلها بشرط ألا يقل مرتبه عن ثلاثمائة جنيه سنويا أو تاجرا لا يقل ايجار محله التجارى عن مائة جنيه سنويا أو أن يكون من ذوى الأملاك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تقل عن خمسين جنيها سنويا .

(ثالثا) أن يدفع تأمينا قدره عشرة جنيهاات ويصادر هذا التأمين لصالح الجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل على عشر الأصوات التى أعطيت .

(رابعا) ألا يكون من العاملين فى الخدمة العسكرية أو فى الاحتياط .

مادة ٢٧ - يحرم مدير الأمن قائمة بأسماء من قدموا أوراق ترشيحهم وتعرض فى الأماكن التى يحددها لمدة اليومين التالىين لانقضاء الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليه فى المادة ٢٥ ويثبت فى ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم فى الجدول الى انتخاب أعضاء المجلس الملى الفرعى فى اليوم التالى لانقضاء مدة العرض المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٢٨ - تتألف لجنة الانتخاب من :

(أولا) ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد يعينه وزير الداخلية رئيسا

(ثانيا) ضابط شرطة يعينه وزير الداخلية سكرتيرا للجنة

(ثالثا) ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس اللجنة من الناخبين الذين يوجدون في جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المقرر لاجراء الانتخاب أعضاء

تبدأ اللجنة عملها في الساعة الثامنة صباحا وتنتهى في الساعة الخامسة مساء ، واذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدو آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة في عملها حتى تنتهى من تلقي آرائهم .

مادة ٢٩ - يقوم مدير الأمن باعداد قائمة بأسماء الناخبين المقيدة أسماؤهم في الجدول وتسلم هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة التأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ٣٠ - تطبع بطاقات انتخاب شاملة لأسماء جميع المرشحين ويكون ابداء الراى بشطب اسم كل مرشح لا يوافق الناخب عليه ويقوم الناخب ببطي البطاقة بحيث تكون الكتابة من الداخل ويسلمها لرئيس اللجنة لوضمها في الصندوق .

مادة ٣١ - تقوم لجنة الانتخاب بفرز الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمداولات سرية .

وباتمام الفرز تعلن اللجنة انتخاب الخمسة الذين حصلوا على أكثر الأصوات أعضاء للمجلس الملى الفرعى ، وذلك فيما عدا الاسكندرية فيعلن انتخاب سبعة أعضاء وتبلغ النتيجة لوزارة الداخلية ومديرية الأمن .

وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ترسل احدهما لوزارة الداخلية وتحفظ الثانية بمديرية الأمن .

مادة ٣٢ - تقدم الطعون في عملية الانتخاب ضد الأعضاء الفائزين الى وزير الداخلية في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم الذى أجرى فيه الانتخاب ، ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقا عليه من جهة التوثيق الرسمية وتفصل في هذه الطعون اللجنة المشار اليها في المادة ١٦ من هذا القرار ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

مادة ٣٣ - تجتمع المجالس الفرعية الجديدة خلال أسبوع من اليوم الذى أجرى فيه الانتخاب لينتخب كل مجلس ثمانية من أعضائه ومن الناخبين المقيدين بجدوله والذين سيشتركون في انتخاب أعضاء المجلس الملى العام ، وتبلغ أسماؤهم الى مدير الأمن ليقوم بتبليغها فورا الى مدير أمن القاهرة .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٣ (١٢ أبريل سنة ١٩٧٣) .

قرار بلائحة المأذونين (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ،

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار المؤرخ فى ٧ فبراير سنة ١٩١٥ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٩ يولييه سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة المأذونين المشار اليها ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الأول

انشاء المأذونيات وتعيين المأذونين ونقلهم

مادة ١ - تنشأ المأذونية بقرار من وزير العدل ويكون لكل جهة مأذون أو أكثر .

مادة ٢ (٢) - تختص دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر فى المسائل الآتية : -

(أ) تقسيم المأذونيات .

(ب) ضم أعمال مأذونية الى أخرى .

(ج) (٣) - أن يكون حائزا لشهادة التخصص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة العالية من احدى كليات الجامع الأزهر أو أى شهادة من كلية جامعية أخرى تدرس فيها الشريعة الاسلامية كمادة أساسية .

(د) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم .

(هـ) تأديب المأذونين .

وتسجل القرارات التى تصدرها اللجنة فى دفتر يعد لذلك .

مادة ٣ - يشترط فيمن يعين فى وظيفة المأذون :

(أ) أن يكون مصرياً مسلماً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(ب) ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية .

(ج) أن يكون حائزاً لشهادة التخصص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة العالية من احدى كليات الجامع الأزهر .

(د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو النزاهة .

(هـ) أن يكون لاثقا طبيا للقيام بأعباء وظيفته وثبتت هذه اللياقة من طبيب موظف بالحكومة .

مادة ٣ (٤) - عند خلو المأذونية أو انشاء مأذونية جديدة يعلن عن فتح باب الترشيح فيها وذلك فى اللوحة المعدة لنشر الاعلانات بالمحكمة الجزئية التى تتبعها جهة المأذونية وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الادارى التى تقع بدائرة المأذونية وذلك لمدة ثلاثة شهور ولا يجوز قبول طلبات ترشيح جديدة بعد الميعاد المذكور .

مادة ٤ (٥) - يرشح المأذون من أهل الجهة المراد انتعيين فيها أو النقل اليها ويعتبر من أهل الجهة من يقيم بالمدينة التى بها جهة المأذونية والمولدون بالقرية التى بها المأذونية أو المقيمون بها ، ويكون الترشيح بناء على طلب عشرة أشخاص على الأقل من أهالى جهة المأذونية المسلمين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج من المادة الثالثة ويقدم الطلب الى المحكمة الجزئية التابع لها تلك الجهة ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح .

ويقدم الطلب الى المحكمة الجزئية الشرعية التابعة لها تلك الجهة .

ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح المنصوص عليه فى الفقرة الأولى .

وفى حالة نزاحم طالب التعيين مع طالب النقل تجرى الأفضلية بينهما طبقاً لنص المادة ١٢ من هذه اللائحة .

واذا لم يتقدم أحد للترشيح من أهل الجهة يقبل ترشيح سواء من غير أهلها ويفضل الأقرب اليها جهة .

مادة ٥ - اذا لم يرشح من يكون حائزاً لاحدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة الثالثة جاز

(١) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٢/٢٦/١٩٥٥ الوقائع المصرية فى ٢٩/١٢/١٩٥٥ - العدد ١٠١ .

(٣،٢) معدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٣٥ لى ٧٢ . الوقائع المصرية عدد ١٩٤ فى ٢٣/٨/١٩٧٢ .

(٥،٤) أضيفت بالقرار الوزارى رقم ٦٣٥ لى ٧٢ المشار اليه .

ترشيح غيره ممن يكون حائزا لشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد التابعة له أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء بشرط أن ينجح فى الامتحان المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة .

وإذا لم يرشح من يكون حائزا لأحدى الشهادات المتقدمه جاز ترشيح غيره بشرط أن ينجح فى الامتحان المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة .

مادة ٦ (١) - إذا لم يرشح فى جهة من يصلح أن يكون مأذونا وكانت أعمال مأذونية تلك الجهة قليلة جاز للدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية أن تقرر ضم أعمال مأذونية تلك الجهة الى مأذونية جهة أخرى ولا ينفذ هذا القرار الا بعد تصديق وزير العدل عليه .

فإن تعذر الضم أو كانت أعمال المأذونية كثيرة جاز لوزير العدل أن يرخص فى ترشيح من يصلح أن يكون مأذونا من غير أهل الجهة مع مراعاة ما تقضى به المواد ٣ و ٤ و ٥ .

مادة ٧ (٢) - على من يرشح للمأذونية أن يقدم للمحكمة الجزئية .

- (أ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .
- (ب) الشهادة الدراسية المطلوبة .

(ج) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعا عليها من اثنين من موظفى الحكومة الدائمين ممن لا يقل راتب كل منهم عن عشرين جنيها شهريا أو من العمدة أو نائبه واثنين من أعيان الجهة مصدقا عليها من المصلحة أو الجهة الادارية التابعين لها .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السير وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار بالتعيين وجب تجديدهما .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالاعفاء منها لمن تقل سنه عن ثلاثين سنة .

مادة ٨ - على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد فى دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق الى المحكمة الكلية .

وعلى قلم كتاب المحكمة الكلية أن يقيد فى دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح ومواد تأديب المأذونين استتالتهم برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية .

مادة ٩ (٣) - يكون امتحان المرشحين المشار اليهم فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة فى الفقه ولائحة المأذونين وفيما لم يسبق امتحانهم فيه من المواد المبينة فى الفقرة التالية .

ويكون امتحان المرشحين المشار اليهم فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة فى الفقه (أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بها) وفى لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط .

ويخطر المرشح بالمواد التى سيتمتحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .

مادة ١٠ (٤) - توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تنتدبه لذلك من أعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات فى امتحان الفقه ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى لكل من لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ١١ - لمن رسب فى مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي سنة أشهر وقبل مضي سنة إلا اذا تقسم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه فى جميع المواد .

مادة ١٢ (٥) - بعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر الدائرة قرارا بتعيين من تتوافر فيه الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذا الا بعد تصديق الوزير عليه .

وفى حالة تعدد من تتوافر فيهم شروط التعيين يفضل من يحمل مؤهلا أعلى ثم الحائز لدرجات أكثر فى الامتحان المنصوص عليه فى المادة التاسعة ثم الحائز لدرجات أكثر فى أحكام الزواج والطلاق وعند التساوى يقدم حنفى المذهب ثم يكون التفضيل بطريق القرعة .

مادة ١٣ - لا يجوز الجمع بين وظيفة المأذون ووظيفة حكومية أو مهنة المحاماة أو التدريس أو

أى عمل لا يتفق مع المأذونية أو يمنع المأذون من مزاوله العمل فيها على الوجه المرضى .

ومع ذلك يجوز لوزير العدل عند الاقتضاء أن يرخص فى الجمع بين المأذونية أو أى عمل آخر اذا كانت المأذونية فى جهة من جهات مركز عنبية والواحات البحرية ومحافظات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الجنوبية والغربية ولم يتيسر تعيين من يتفرغ للمأذونية .

مادة ١٤ (١) - يجب على المأذون أن يقدم الى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضمانا قيمته مائة جنيه طبقا للأحكام المنصوص عليها فى لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٥ (٢) - اذا توفى المأذون أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها احالة أعماله الى مأذون أقرب جهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود المأذون الى عمله .

وعند انشاء مأذونية تحال أعمالها مؤقتا الى مأذون أقرب مأذونية لها الى أن يعين لها مأذون .

واذا طلب الأهالى احالة اعمال مأذونيتهم الى مأذون جهة بعيدة أو رأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره يعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية لتصدر قرارا بذلك .

مادة ١٦ - عند احالة عمل مأذون الى مأذون آخر احالة مؤقتة تسلم اليه دفاتر المأذونية المحالة لاستعمالها فان كانت الاحالة بسبب ضم المأذونية يلغى ما يكون موجوده من القسائم البيضاء فى دفاتر المأذونية المضمونة .

مادة ١٧ - تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفا لكل مأذون يحتوى على طلبات الاجازة والترخيص بها واطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاطارات الواردة من المحكمة الكلية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة ضده .

الباب الثانى

اختصاص المأذونين

مادة ١٨ - يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

ومع ذلك فللعلماء المقيدة أسماؤهم فى أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد بحضور المأذون الذى يتولى توثيق العقد بعد تحصيل رسمه .

وعلى المأذون فى هذه الحالة ان ينبه من يلحق صيغة العقد الى ما قد يوجد من الموانع فان لم يقبل امتنع المأذون عن توثيق العقد وأخطر المحكمة فورا بذلك .

مادة ١٩ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج اذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو اجنبى الجنسية .

مادة ٢٠ - اذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون الجهة التى بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مأذون آخر وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا المأذون بذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة فى دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى .

واذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأذون الجهة التى تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التى يقيم بها المطلق الا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

والمأذون المختص بقيد الرجعة هو المأذون الذى يختاره الزوج .

الباب الثالث

واجبات المأذونين

الفصل الأول

واجبات عامة

مادة ٢١ (٣) - على المأذون أن يتخذ له مقرا ثابتا فى الجهة التى عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة أكثر من ثلاثة أيام الا بعد الترخيص له فى ذلك من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفى هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال اليه أعمال المأذونية ، فاذا تغيب

(١) مدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦١/٨/٣١ الوقائع المصرية ٦١/٩/١١ العدد ٧٢

(٢) مدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥٥/١٢/٢٦ المشار اليه .

(٣) مدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥٥/١٢/٢٦ المشار اليه .

لمدة تقل عن ذلك وجب عليه أن يخطر المحكمة بتغيبه وبعودته .

وإذا غاب بدون اخطار أو غاب أكثر من ثلاثة أيام بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى شأنه .

مادة ٢٢ - يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه والرجعة وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون الى المحكمة فور انتهائه بإيصال .

ويجوز عند الاقتضاء إعطاء دفتر جديد للمأذون قبل انتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول .

ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ٢٣ - إذا لم يكن بالمحكمة الكلية أو الجزئية دفاتر معدة لقيد العقود والاشهادات فللقاضى أن يأذن فى اجراء العقود والاشهادات لدى مأذون جهة أخرى بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ .

مادة ٢٤ - على المأذون أن يحرر وثائق الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها فى نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدنى ، ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق الى أمين السجل الذى حدثت بدائرته الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابرامها. وذلك لقيدها فى السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ولا يسلم المأذون الى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما الا بعد تمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايضالا على الأصل الباقي فى الدفتر .

وإذا لم يتسلم صاحب الشأن الصورة الخاصة به فى يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدنى وجب على المأذون أن يرسل هذه الصورة فى اليوم التالى على الأكثر الى المحكمة لترسلها اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ان كان يقيم فى الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية أن كان يقيم فى بلد أجنبى .

مادة ٢٥ (١) - يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بامضاءاتهم فإن كان أحدهم يجهل الكتابة والقراءة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة ابهامه .

ويجوز بالنسبة للأشخاص التابعين لمحاكم غريبة والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الإبهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٦ - إذا توفى المأذون قبل تمام توثيق العقد أو الاشهاد يعمل تصديق لهذا العقد أو الاشهاد بمعرفة المأذون المحالة اليه أعمال المأذون المتوفى تحت اشراف المحكمة ولا يحصل رسم جديد على التصديق .

مادة ٢٧ - على المأذون ان يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود وبخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

وإذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة وجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير الى الغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملغاة والسطر الموجودة فيه ، وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلزم زيادته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .

وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٨ - تسلم الى المأذون جداول يدون فيها رقم قسيمة تم تحريرها بالدفتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف القانونى الذى تحويه باختصار .

ويقوم المأذون بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما ويبلغ الاصل الى المحكمة .

مادة ٢٩ - إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب (الصورة) الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع بالدفتر بدل الوثيقة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الاصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من المأذون وتقيد فى ورقة عادية تختم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد أو اشهاد عقد وتلصق بالدفتر .

مادة ٣٠ - إذا فقد دفتر المأذون تجمع الوثائق

الخاصة بأصحاب الشأن منهم ان وجدت أو تجمع البيانات الخاصة بما دون في هذا الدفتر من الجداول طبقا لما هو مبين في المادة السابقة . وترتب على حسب صدورهما وتجلد وتحفظ بالمحكمة مكان الدفتر وتسلم صور من الوثائق لأصحابها بدون رسم .

مادة ٣١ - على المأذون في القسرى أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها أو الى صراف الجهة الواقع في دائرتها اختصاصه أو الى أقرب مكتب للبريد ويبين عند التوريد اسم المحكمة المورد لها الرسم .

وعلى المأذون في البلد التي بها محاكم أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها .

ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد في الحال .

أما المأذونون التابعون لمحاكم غنبيه والقصر والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد في الحال .

مادة ٣٢ - على المأذون أن يقدم كل شهر دفتري الزواج والطلاق الى المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولو لم يعمل بهما .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها المأذونون للمراجعة .

أما المأذونون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فانهم يقدمون دفاترهم للمراجعة كذلك في نهاية هذه المدة .

الفصل الثاني

واجبات المأذونين الخاصة بمقود الزواج

مادة ٣٣ (١) - على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وان لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منها بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما

تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورهما كما يثبت ذلك بالنسبة الى الزوجة ان كانت لها بطاقة وعليه اثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني أن كان ذلك معلوما لهما .

مادة ٣٣ م (٢) - لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي لهن معاش أو مرتب في الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتى جنيه الا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب اخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣٤ (٣) - يعتمد المأذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك الا اذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط في الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التي صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذي أجرى تقدير السن ويصم على الشهادة بأبهام وليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة الى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من العمدة أو نائبه .

مادة ٣٥ (٤) - لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو الذين في خدمة الجيش الا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج .

وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج المرضى

(١) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦١/١٢/١٢ - الوقائع المصرية فى ٦١/١٢/٢٥ العدد ١٠٢ .

(٢) مضافة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦٢/١٠/٢٤ - الوقائع المصرية فى ٦٢/١١/٥ العدد ٨٧ .

(٣) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦٢/١٠/٢٤ الوقائع المصرية فى ٦٢/١١/٥ العدد ٨٧ .

(٤) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥٧/٩/٢٤ الوقائع المصرية فى ٥٧/٩/٣٠ العدد ٥٦ .

الفصل الثالث

واجبات المأذونين الخاصة بأشهادات الطلاق

مادة ٣٩ - على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجه لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالأشهاد رقم بطاقة المطلق وجهه صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة الى المطلقة الى الحاضرة ان كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الالفاظ التى صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على المأذون أن يدون بالأشهاد كل ما اتفق عليه أمامه فى شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٤٠ - لا يجوز للمأذون أن يقيد الطلاق الا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائى يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية - وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر فى اشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التى صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للمأذون شئ مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل اثبات الطلاق .

مادة ٤١ - إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق فى أصل وثيقة الزواج وأن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر فى الدفتر أو لتخطر الجهة التى يكون بها العقد لاجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لاختار قناصل جمهورية مصر بالطلاق ان كان العقد من توثيقهم لاجراء التأشير .

مادة ٤٢ - على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من اشهادات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبيا وذلك لاختار القنصلية التابع لها بمضمون الاشهاد .

بمصلحة السجون ذكورا واناثا الا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المطلقة رجعيا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس أو مصلحة السجون والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السياره والسجانين والسجانات بمصلحة السجون الا بترخيص من المصلحة التابعين لها وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٦ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر الا بعد الاطلاع على اشهاد الطلاق أو حكم نهائى به .

فاذا لم يقدم للمأذون شئ من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

واشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٣٧ - لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها الا اذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة ، فان لم تقدم امتنع المأذون عن العقد الا بأذن من القاضى ، ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الاذن .

ولا تعتبر تراخيص الدفن مستندا فى اثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٨ - على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج والتصادق عليه خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

وعليه أيضا أن يخطر الجهات المختصة إذا كانت الزوجة تتقاضى معاشا أو مرتبا من الحكومة .

البنات الرابع

الفصل الأول

تأديب المأذونين

مادة ٤٣ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

- ١ - الأنداز .
- ٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .
- ٣ - العزل .

مادة ٤٤ (١) - لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات ، فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية .

وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة ١٧ .

ولها أن تأمر بأجراء أى تحقيق عند الاقتضاء - كما أن لها أن تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

وللجنة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لأكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٤٥ - إذا اتهم المأذون في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف ، عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في وقفه عن العمل حتى يفصل في التهم الموجهة إليه .

مادة ٤٦ - القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه - وله أن يعدله أو يلغيه ، وإلى أن يصدر قرار الوزير يجب وقف المأذون عن عمله .

الفصل الثاني

أحكام استثنائية وقتية وختامية

مادة ٤٧ - على كل من يجمع بين عمل المأذونية وأى وظيفة أو أى مهنة أو عمل آخر أن يختار أيهما في خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ، وعليه أن يرسل اخطارا كتابيا بذلك إلى رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية المقيم في دائرتها في خلال المدة المذكورة ، على أن يرفق بالخطار ما يثبت أنه لم يعد يمارس أى عمل من تلك الأعمال إذا اختار المأذونية . فإن انقضت المدة المشار إليها دون وصول الخطار بالاختيار عد مفصولا من عمله كمأذون ، وذلك مع عدم الإخلال بما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٣ .

ويستثنى من هذا الحكم ومن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٣ المأذونون الذين يجمعون وقت صدور هذا القرار بين وظيفة المأذونية ووظائف التدريس أو الإمامة أو الأذان بالمساجد ويبقى لهم حق مزاوله هذه الوظائف .

مادة ٤٨ - تلغى لائحة المأذونين الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩١٥ وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من أحكام .

مادة ٤٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (٤ يناير سنة ١٩٥٥) .

قرار بلائحة الموثقين المنتدبين (٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية للتوثيق ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

تعيين الموثقين المنتدبين ونقلهم

مادة ١ - تحدد الجهات التي يعين فيها موثق منتدب بقرار من وزير العدل ويجوز أن يكون لكل جهة موثق منتدب أو أكثر .

(١) معدلة بقرار وزير العدل الصادر في ٥٥/١٢/٢٦ المشار إليه .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠١ .

مادة ٢ - تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر فى المسائل الآتية :

- (أ) تحديد اختصاص الموثقين المنتدبين بدائرتها .
- (ب) ضم أعمال موثق منتدب الى آخر .
- (ج) تعيين الموثقين المنتدبين وقبول استقالتهم .
- (د) تأديبهم .

مادة ٣ - يشترط فيمن يعين موثقا منتدبا :

- (أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (ب) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .
- (ج) أن يكون ملماً بأحكام شريعة الجهة الدينية التى يتولى توثيق عقود الزواج بها .
- (د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو بالنزاهة .
- (هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعمال وظيفته وتثبت هذه اللياقة بشهادة من طبيب موظف بالحكومة .

مادة ٤ - يقدم طلب الترشيح لوظيفة موثق منتدب الى المحكمة الجزئية التابع لها الجهة التى يرغب فيها المرشح ويرافق الطلب :

(أ) شهادة الميلاد .

(ب) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعا عليها من اثنين من موظفى الحكومة الدائمين لا يقل راتب كل منهما عن عشرين جنيهاً أو من العمدة أو نائبه واثنين من أعيان الجهة ويكون مصدقا عليها من المصلحة أو الجهة الادارية التابعين لها .

(ج) بيان عن مؤهلاته .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السيرة وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار بالتعيين وجب تجديدهما .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالاعفاء منها لمن تقل سنه عن ٣٠ سنة .

وإذا كان المرشح من رجال الدين يكفى أن يقدم شهادة من الجهة الدينية التى يتبعها بأنه ممن

تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٥ - على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيّد فى دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداءً من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق الى المحكمة الكلية .

مادة ٦ - يكون امتحان المرشحين فى الأحكام الدينية للجهة المرشح للتوثيق فيها وفى لائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب .

ويخطر المرشح بالمواد التى سيتمحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .

ويعفى من تأدية الامتحان رجال الدين .

مادة ٧ - توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو امام من تندبه لذلك من أعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات فى الأحكام الدينية ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى لللائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ٨ - لمن رسب فى مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة الا اذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه فى جميع المواد .

مادة ٩ - بعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً الا بعد تصديق الوزير عليه .

وفى حالة تعدد من تتوافر فيهم الشروط يفضل الحائز على درجات أكثر فى الامتحان الخاص بالأحكام الدينية .

مادة ١٠ - لا يجوز الجمع بين وظيفة موثق منتدب وأى عمل آخر يمنع الموثق المنتدب من مواصلة عمله على الوجه المرضى .

مادة ١١ (١) - يجب على الموثق المنتدب أن يقدم الى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً قيمته مائة جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها

فى لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير ١٩٥٠ .

ويجوز للموثق المنتدب بجهات : عنينة والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والصحرى الجنوبية والغربية أن يقدم كفيلا مقتدرا يتعهد بدفع ما يتأخر الموثق المنتدب فى أدائه للخرانة من الرسوم ورسم الدفعة لغاية مبلغ مائة جنيه .

مادة ١٢ - اذا توفى الموثق المنتدب أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها احواله الى أقرب موثق منتدب للجهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود الموثق المنتدب الى عمله .

واذا طلب الأهالى احواله أعمال التوثيق الى موثق منتدب بجهة أخرى أو رأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره فيعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها بالمادة الثانية لتصدر قرارا بما تراه .

مادة ١٣ - عند احواله عمل موثق منتدب الى آخر احواله مؤقتة تسلم اليه دفاتر التوثيق الخاصة بالجهة المحالة اليه لاستعمالها .

فان كانت الاحالة بسبب الضم يلغى ما يكون موجودا من القسائم البيضاء فى دفاتر الجهة المضمومة .

مادة ١٤ - تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفا لكل موثق منتدب يحتوى على طلبات الاجازة والترخيص بها واطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاطارات الواردة من المحكمة الابتدائية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة ضده .

اختصاص الموثقين المنتدبين

مادة ١٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينية التى يقوم بالتوثيق

مادة ١٦ - اذا اختلف محل اقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التى بها محل اقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز

للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد موثق منتدب آخر . وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا الأخير بعملية التوثيق عدم وجود مانع شرعى أو قانونى يمنع من الزواج ، واذا لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت جاز أن يتولى توثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التى تكون بها الزوجة وقت طلب توثيق العقد .

والموثق المنتدب المختص بقيد الطلاق هو موثق الجهة التى يقيم بها المطلق الا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة موثق منتدب آخر .

واجبات عامة

مادة ١٧ (١) - على الموثق أن يتخذ له مقرا ثابتا فى الجهة التى عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة لأكثر من أسبوع الا بعد الترخيص له من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفى هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال اليه أعمال الدائرة اذا لم يكن فى الدائرة موثق منتدب آخر يقوم بالعمل .

واذا غاب أكثر من أسبوع بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى شأنه .

مادة ١٨ - يكون لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه الى المحكمة فوراً بإيصال .

ويجوز عند الاقتضاء اعطاؤه دفترا آخر قبل انتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ١٩ - اذا لم يكن بالمحكمة دفاتر معدة لتوثيق عقود الزواج والاشهادات فللقاضى أن يأذن فى اجرائها لدى موثق منتدب لجهة أخرى .

مادة ٢٠ (٢) - على الموثق المنتدب أن يحضر الوثيقة فى نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدنى ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر وعليه أن يقدم ما يبرمه من الوثائق والشهادات الى أمين السجل الذى حدثت بدائره الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابرامها وذلك لقيدها فى السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

(١) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥٦/٤/٧ الوقائع المصرية فى ٥٦/٤/١٦ العدد ٣١ .

(٢) معدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦١/١٢/١٢ الوقائع المصرية فى ٦١/١٢/٢٥ العدد ١٠٢ .

ولا يسلم الموثق المنتدب الى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما الا بعد تمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايصالا على الأصل الباقي فى الدفتر .

واذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به فى يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدنى وجب على الموثق المنتدب أن يرسل هذه الصورة فى اليوم التالى على الأكثر الى المحكمة لترسلها اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ان كان يقيم فى الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية ان كان يقيم فى بلد أجنبى .

تكن المطلقة حاضرة فى المجلس وجب على الموثق المنتدب أن يرسل الوثيقة الخاصة بها فى اليوم التالى على الأكثر الى المحكمة لترسلها اليها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ان كانت تقيم فى الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية ان كانت تقيم فى بلد أجنبى .

مادة ٢١ - يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصورتى الوثيقة بامضاءاتهم فان كان أحدهم يجهل القراءة والكتابة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة ابهامه .

ويجوز بالنسبة الى الأشخاص التابعين لجهات غربية والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الابهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٢ - على الموثق المنتدب أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود وبخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

واذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة وجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير الى الغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملقاة والسطر الموجود فيه .

واذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلزم زيادته كذلك .

ويوقع الموثق المنتدب على جمع ما ذكر هو من وقع على العقد . وعلى الموثق المنتدب أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٣ - يسلم الى الموثق المنتدب جداول يدون فيها رقم كل قسيمة تم تحريرها بالدفتر

وأسماء أطرافها وموضوع التصرف باختصار ويقوم بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما ويبلغ الأصل الى المحكمة .

مادة ٢٤ - اذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب الصورة الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع فى الدفتر بدلا من الصورة المفقودة على ان تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

واذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من الموثق المنتدب وتقيد فى ورقة عادية تختم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد وتلصق بالدفتر .

واذا فقد الدفتر بأكمله تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم ان وجدت أو تجمع البيانات بما دون فى هذا الدفتر من الجداول طبقا لما هو مبين بالفقرة السابقة وتجلىد وتحفظ مكان الدفتر وتسلم صور لأصحابها بدون رسم .

مادة ٢٥ - على الموثق المنتدب فى القرى أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها أو الى صراف الجهة الواقع فى دائرتها اختصاصه أو الى أقرب مكتب للبريد .

وعلى الموثق المنتدب فى البلد التى بها محاكم أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد فى الحال .

أما الموثقون المنتدبون لجهات : غربية والقصير والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد فى الحال .

مادة ٢٦ - على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفتري الزواج والطلاق الى المحكمة الجزئية التابع لها وفى حالة ما اذا لم يعمل بالدفتر يكتفى باخطار المحكمة بذلك ويقدم الدفتر للمراجعة كل ثلاثة شهور .

وتعين المحكمة الأيام التى يحضر فيها الموثق المنتدب للمراجعة أما الموثقون المنتدبون للذين يوردون كل ثلاثة أشهر فانهم يقدمون دفاترهم للمراجعة فى نهاية هذه المدة .

مادة ٢٧ (١) - على الموثق المنتدب قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وأن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية، وأن يعتمد على تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج ووجهه صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة . وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوما لهما

مادة ٢٨ (٢) - لا يجوز عقد الزواج إذا كان سن الزوج أقل من ١٨ سنة و سن الزوجة أقل من ١٦ سنة ويعتمد الموثق المنتدب فى معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصم على الشهادة بأبهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة إلى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من العمدة أو نائبه .

مادة ٢٩ - لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو مصلحة السجن أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج السجناء والمرضى بمصلحة السجن ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المطلقة رجعيًا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس والحفر النظميين بالسكة الحديد وعساكر الحفر السيارة إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٠ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على اشهاد الطلاق أو على حكم نهائى به

فإذا لم لم يقدم للموثق المنتدب شئ من ذلك وجب عليه رفع الأمر إلى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به

ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

واشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٣١ - لا يجوز توثيق عقود القاصرات اليتيمات اللاتى لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد على مائتى جنيه إلا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التى تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

مادة ٣٢ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها إلا إذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة فإن لم تقدم امتنع عن العقد إلا بأذن من القاضى ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الاذن ولا تعتبر تراخيص الدفن مستندا فى إثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٣ - على الموثق المنتدب أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

واجبات الموثقين المنتدبين الخاصة بشهادات الطلاق

(١) المعدلة بقرار وزير العدل الصادر ٦١/١٢/١٢ - والمشار إليه .

(٢) المعدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٦٢/١٠/٢٤ الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/١١/٥ - العدد ٨٧ .

مادة ٣٤ (١) - فى الأحوال التى تسمح بها شريعة الجهة الدينية التى يتبعها الموثق بإجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق باطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

مادة ٣٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يقيّد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائى يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرا أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهة المختصة .

وعلى الموثق المنتدب أن يذكر فى أشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التى صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للموثق المنتدب شيء مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل اثبات الطلاق .

مادة ٣٦ - إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة الموثق المنتدب نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق فى أصل وثيقة الزواج وإن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر فى الدفتر أو لتخطر الجهة التى يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لإخطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إن كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

تأديب الموثقين المنتدبين

مادة ٣٧ - العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الموثقين المنتدبين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هى :

(أ) الإنذار .

(ب) الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .

(ج) الإبعاد عن عملية التوثيق .

مادة ٣٨ - لرئيس الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية أن ينذر الموثق المنتدب بسبب ما

يقع منه من مخالفات فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة .

وعلى الدائرة إخطار الموثق المنتدب للحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه فى المادة الرابعة عشرة ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء وتندب لذلك أحد أعضائها أو أى موصف بنيابة الأحوال الشخصية كما لها أن تقرر وقف الموثق المنتدب عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبيا .

ولها أن توقع عليه أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة الموثق المنتدب أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٣٩ - إذا اتهم الموثق المنتدب فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى وقفه عن العمل حتى يفصل فى التهم الموجهة إليه .

مادة ٤٠ - القرارات الصادرة بغير الإبعاد عن عملية التوثيق نهائية أما قرار الإبعاد فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو يلغيه ويبقى الموثق المنتدب موقوفا عن عمله إلى يصدر قرار الوزير .

حكم وقتى

مادة ٤١ - استثناء من أحكام المواد من ١ إلى ٨ تعد الرئاسة الدينية لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية كشفا بأسماء رجال الدين أو غيرهم الذين يرغبون فى الترشيح فى وظيفة موثق منتدب ويبلغ هذا الكشف لوزارة العدل فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ هذا القرار مع بيان الجهة التى يرغب كل منهم فى الترشيح فيها وبعد اعتماد التعيين من الوزير يبلغ قرار الوزير إلى المحكمة المختصة لقيده فى دفترها .

مادة ٤٢ - يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٥٦ ،

تحريرا فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥
(٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

**قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٤ (١)
بإنشاء صندوق لعمارة المساجد الأهلية
والأضرحة بكل محافظة**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد
أصدرناه :

مادة ١ - ينشأ في كل محافظة صندوق يسمى
« صندوق عمارة المساجد الأهلية والأضرحة »
يكون له الشخصية الاعتبارية ، ويعد هيئة
عامة .

مادة ٢ - يشكل مجلس إدارة الصندوق من
المحافظ رئيساً وعضوية كل من :

(أ) عضو يختاره المحافظ من كبار العاملين
بالمحافظة .

(ب) عضو من أعضاء المجلس الشعبى بالمحافظة
يختاره المجلس الشعبى .

(ج) عضو من أمانة الاتحاد الاشتراكي
بالمحافظة يختاره أمين الاتحاد الاشتراكي
بالمحافظة .

(د) مدير مديرية الأوقاف بالمحافظة .

(هـ) ممثل مديرية الشئون الاجتماعية
بالمحافظة .

(و) وكيل مديرية الأوقاف لشئون الدعوة .

(ز) ممثل فن الأقسام الهندسية بمديرية
الأوقاف بالمحافظة يختاره مدير مديرية الأوقاف .

(ح) ممثل عن مديرية الإسكان بالمحافظة
يندبه المحافظ .

(ط) ممثل عن المديرية المالية بالمحافظة يندبه
المحافظ .

(ك) ثلاثة من المهتمين بشئون الدعوة الإسلامية
بالمحافظة يختارهم وزير الأوقاف .

ويدعى لحضور اجتماعات المجلس عضوان
من أعضاء مجلس الشعب بالمحافظة تختارهما
الجموعة الإقليمية ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً
إلا بدعوتهما .

وفي حالة تغيب رئيس المجلس تكون الرئاسة

الأعلى الأعضاء الموظفين درجة وعند التساوى في
الدرجة تكون الرئاسة لأقدمهم .

ويتولى مدير مديرية الأوقاف أمانة الصندوق
ويكون وكيل المديرية لشئون الدعوة سكرتيراً
له .

مادة ٣ - يتولى الصندوق تلبية احتياجات
المساجد الأهلية والأضرحة بالمحافظة على نحو
يمكنها من القيام برسالتها الجلية وله في سبيل
ذلك الاختصاصات الآتية :

(أ) حصر المساجد الأهلية والأضرحة غير التابعة
لوزارة الأوقاف بالمحافظة واعتماد سجلات
تبين فيها حالة كل مسجد وضريح ونظام
سير العمل به وما يحتاج في سبيل أداء
رسائلته وترتيب الاحتياجات بحسب
أهميتها ووضع الخطة والبرنامج اللازم
لمواجهتها والتي تتقدم بها اللجان التي
تشكل بقرار من المحافظ في الأقسام
والمراكز والبنادر بناء على اقتراح مديرية
الأوقاف المختصة .

(ب) صيانة وفرش وتهيئة المساجد الأهلية
والأضرحة لأداء رسالتها والإسهام في إنشاء
المساجد الأهلية في المناطق التي تحتاج
لذلك .

(ج) وضع اللوائح المالية والإدارية المنظمة بعمل
الصندوق .

(د) وضع القواعد الخاصة بصناديق النذور
القائمة في المساجد الأهلية والأضرحة .

(هـ) اقرار ميزانية الصندوق وحسابه الختامي .

(و) النظر في الموضوعات التي ترى وزارة
الأوقاف أو المحافظة أو مديرية الأوقاف
عرضها على المجلس .

مادة ٤ - لا تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة
إلا بعد اعتمادها من وزير الأوقاف .

وتعتبر هذه القرارات نافذة إذا انقضت ثلاثون
يوماً من تاريخ عرضها على الوزير دون اعتراض
منه عليها .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بالاختصاصات المخولة
لوزارة الأوقاف في شأن الإشراف والتفتيش
والتوجيه الدينى والفنى بالنسبة إلى العاملين في
المساجد الأهلية ، تتولى أجهزة مديرية الأوقاف

في كل محافظة تنفيذ قرارات مجلس ادارة الصندوق ويتولى المحافظ متابعة تنفيذ تلك القرارات .

مادة ٦ - تتكون موارد الصندوق من :

(أ) ٢٥٪ من ريع الأوقاف المخصصة للمساجد .

(ب) الاعتمادات التي تخصصها وزارة الأوقاف في موازنتها من اعانة تعمير مساجد الأهالي وما يدعم هذا الاعتماد من اعانات نشرودعم الدعوة الاسلامية ومن اعتمادات تنفيذ شروط الواقفين .

(ج) المبالغ التي تقدمها المحافظة لأغراض الصندوق بحيث لا تقل عن ١٠٪ من حصيلة صندوق الخدمات بالمحافظة .

(د) التبرعات والهبات التي تقدم لهذا الغرض وفقا للقواعد والشروط التي يضعها مجلس الادارة .

مادة ٧ - تودع أموال الصندوق في حساب مستقل في أحد البنوك بعاصمة المحافظة ويرحل فائض الاعتمادات والموارد من سنة الى أخرى .

مادة ٨ - يكون للصندوق سنة مالية تبدأ من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر وحساب ختامى يعدة مدير الأوقاف بالمحافظة ويعرض على مجلس ادارة الصندوق لاعتماده .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٣٩٤ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤) .

قرار وزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن تنظيم قبول التبرعات التي تخصص لنشر الدعوة الإسلامية ولانشاء وعمارة المساجد والاشراف على أوجه صرفها (١)

وزير الدولة للأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ،

قرر

مادة ١ - يتم قبول التبرعات التي تقدم من الأفراد والأشخاص الاعتبارية باسم وزارة الأوقاف مخصصة لنشر الدعوة الإسلامية ولانشاء وعمارة المساجد بقرار من وزير الدولة للأوقاف

مادة ٢ - تودع حصيلة هذه التبرعات في حساب خاص في البنك المركزي باسم « حساب تبرعات لنشر الدعوة ولعمارة المساجد » ولا يتم الصرف منه الا بناء على موافقة الوزير وبما يتفق مع أغراض المتبرعين .

مادة ٣ - تشكل لجنة بوزارة الأوقاف برئاسة الوزير وعضوية كل من :

* وكيل الوزارة للدعوة .

* وكيل الوزارة للشئون الهندسية .

* وكيل الوزارة للشئون المالية .

* المستشار القانوني للوزير .

وتختص هذه اللجنة بالنظر فيما يأتي :

١ - تحديد أوجه وأولويات صرف حصيلة التبرعات بما يتفق مع أغراض المتبرعين .

٢ - تحديد الأغراض التي توجه اليها التبرعات التي خلت من بيان أوجه محسنة لصرافها .

٣ - الرقابة على صرف حصيلة التبرعات فيما وجهت اليه .

٤ - النظر في تقارير المتابعة الدورية التي يقدمها أعضاء اللجنة كل في حدود اختصاصه عما تم انجازه من أعمال وما يراه من اقتراحات لسرعة تنفيذها .

٥ - ما يرى الوزير عرضة عليها من موضوعات متصلة باختصاصها .

مادة ٤ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة من الوزير ويكون وكيل الوزارة لشئون الدعوة مقررا لها يتولى اعداد جدول أعمالها ومتابعة تنفيذ قراراتها . كما يتولى مدير السكرتارية الخاصة بالوزير أعمال السكرتارية الخاصة للجنة .

مادة ٥ - يخضع الصرف من حصيلة هذه التبرعات للأحكام والأنظمة المالية المقررة بما لا يتعارض مع الشروط والقرارات الصادرة بقبول هذه التبرعات .

مادة ٦ - تمسك ادارة الشئون المالية سجلات خاصة تقيد فيها حركة حساب حصيلة هذه التبرعات كما يفتح حساب لهذا الغرض ضمن المجموعة الدفترية بالمراقبة العامة للحسابات بالوزارة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى ما يخالفه من أحكام ،

تحريرا في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ (٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢) .

**قرار وزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢
في شأن مجالس ادارة المساجد وتنظيم جميع
التبرعات بها (١)**

وزير الدولة للأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٦٢
باللائحة التنفيذية لوزارة الأوقاف والقرارات
المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢
في شأن تكوين مجالس ادارة المساجد التابعة
لوزارة الأوقاف وتنظيم جمع التبرعات بها ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

أولاً : في تشكيل مجالس ادارة المساجد :

مادة ١ - يكون لكل مسجد من المساجد
التابعة لوزارة الأوقاف والخاضعة لاشرفها مجلس
ادارة يصدر بتشكيله قرار من وزير الدولة للأوقاف
بناء على ترشيح مديرية الأوقاف المختصة .

مادة ٢ - يشكل مجلس الادارة من عدد
من الاعضاء لا يقل عن خمسة ولا يتجاوز خمسة عشر
عضواً ويجوز تجاوز هذا العدد في مجالس الادارة
التي تشكل في المساجد ذات الأهمية الخاصة
التي تحدد بقرار من وزير الدولة للأوقاف .

مادة ٣ - يجوز في الحالات التي تقدرها
الوزارة أن يشكل مجلس ادارة يشمل اختصاصه
عدداً من المساجد في المدينة أو الحي أو القرية على
أن يكون مقره المسجد الرئيسي بها ويجوز - في
هذه الحالة - أن يخصص لكل مسجد من هذه
المساجد نشاط أو أنشطة معينة يقوم عليها ويتولى
رعايتها تحت اشراف مجلس الادارة .

مادة ٤ - يشترط فيمن يعين عضواً في
مجلس ادارة المسجد :

(أ) أن يكون معروفاً بالورع والتقوى في
ماضيه وحاضره .

(ب) أن يكون من المهتمين بالشئون الدينية
والاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها من
الأنشطة التي تتصل برسالة المسجد .

(ج) أن يكون من المؤمنين برسالة المسجد
راغباً في الخدمة العامة من خلاله .

(د) ألا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة .

مادة ٥ - يكون عضواً في مجلس ادارة
المسجد بحكم وظيفته شيخ المسجد أو إمامه ويمثل
وزارة الأوقاف كما يكون عضواً في مجلس ادارة
المسجد الأهلي الخاضع لاشرف وزارة الأوقاف
من بنى المسجد أو أحد أولاده أو افراد أسرته ممن
تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة
السابقة .

مادة ٦ - يرأس الاجتماع الأول لمجلس الادارة
ممثلاً لوزارة الأوقاف ويتم في هذا الاجتماع انتخاب
رئيس مجلس الادارة ونائبه وأمين المجلس وأمين
الصندوق على أن يكون الأخير من بين العاملين بالدولة
وتكون مدة كل منهم سنتين ويجوز تجديدها .

ثانياً : في اختصاصات مجالس الادارة :

مادة ٧ - يقوم مجلس الادارة بإسارسة
مستوياته في اطار سياسة وزارة الأوقاف التي
تهدف الى جعل المسجد مركز اشعاع في البيئة
المحيطة به بحيث يجد فيه المواطن الى جانب القيم
الدينية الاصيلية الخدمات الاجتماعية والثقافية
والصحية وغيرها مما يتصل برسالة المسجد
وساعد على ربط الجماهير به وشدهم الى ساحته .

ويتولى مجلس الادارة تحقيقاً لذلك تحت
اشراف وزارة الأوقاف ورقابتها وبالتعاون
والتنسيق معها - الأمور الآتية :

- الاشراف على نظافة المسجد وحسن سير
العمل به على أن يقتصر دور مجلس الادارة
بالنسبة للمساجد الحكومية على ابلاغ مديرية
الأوقاف المختصة بأوجه ملاحظاتهم وتوصياتهم
بالنسبة للعاملين بها .

- المحافظة على ممتلكات المسجد والعمل على صيانة وتجديد مرافقه .

- الاشراف على المحاضرات والدروس والندوات الدينية التي تغطي كافة مجالات الثقافة الدينية وتلبي احتياجات البيئة المحيطة بالمسجد وذلك في نطاق التوجيه العام للوزارة .

- التخطيط والاشراف على النشاط الثقافي والاجتماعي والصحي وغيرها من الأنشطة التي تتفق مع رسالة المسجد والعمل على اجتذاب العناصر الصالحة من رواد المسجد وفي البيئة المحيطة به وتشجيعها على المعاونة في أداء هذه الأنشطة .

- الاشراف على الاحتفالات الدينية التي تقام في المسجد في المناسبات الدينية المختلفة والعمل على تنظيمها تنظيما يساعد على ابراز القيم الدينية الاصيلة في صور محبة الى النفوس .

- العناية بحلقات تخفيظ القرآن الكريم في المسجد .

- الاشراف على مكتبة المسجد وتنظيمها والعمل على تزويدها بالكتب النافعة .

- العناية بدروس التقوية لطلاب الجامعات والمدارس في المسجد .

- ترشيح عدد من الشخصيات الاسلامية القادرة على الخطابة للاستعانة بها فيلقاء خطب الجمعة في حالات الضرورة التي يتعذر فيها وصول الامام المعين للجامع لاقامة شعائر صلاة الجمعة .

- الاشراف على جمع التبرعات داخل المسجد أو المساجد التي يشرف عليها لتمويل الأنشطة التي يتولاها .

- وضع أولويات للاتفاق بالنسبة للموارد المخصصة لمجلس الإدارة .

مادة ٨ - يجوز لمجلس الإدارة ضمنا لحسن سير العمل وتحديد الاختصاصات بين أعضائه أن يشكل لجانا يرأس كلا منها عضو من أعضاء مجلس

الإدارة تتولى تحت اشرافه القيم بنشاط من الأنشطة التي يتولاها ، على أن يقدم رئيس كل لجنة تقريراً شهرياً عن نشاط لجنته الى مجلس الإدارة .

ثالثا : في نظام سير العمل في مجلس الإدارة :

مادة ٩ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه كما يدعو للاجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه أو طلب مديرية الأوقاف المختصة ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ويصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس وفي حالة غياب الرئيس تكون الرئاسة لنائبه ثم لأكبر الأعضاء سنا .

مادة ١٠ - يقوم الأمين العام لمجلس الإدارة بأعمال الأمانة العامة والاشراف على تحرير محاضر جلساته واثباتها في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس بعد توقيعه من الأمين العام ، كما يقوم بإبلاغ قرارات المجلس الى مديرية الأوقاف المختصة خلال أسبوع من تاريخ صدورهما ، ولا تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة الا بعد اعتمادها من مديرية الأوقاف المختصة .

مادة ١١ - رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بعد اعتمادها من مديرية الأوقاف المختصة .

مادة ١٢ - يقدم رئيس مجلس الإدارة كل ستة اشهر تقريراً عن أوجه نشاطه التي يمارسها واقتراحاته بشأن دعم هذا النشاط ، وأزالة المعوقات التي تعترضه الى مديرية الأوقاف المختصة ، وعلى المديرية أن ترفع التقرير مشفوعاً بملاحظات الى وكيل الوزارة لشنون الدعوة .

رابعاً : فى المؤتمر العام لمجالس الإدارة :

مادة ١٣ - يعقد مؤتمر عام سنوياً برئاسة وزير الدولة للأوقاف - لرؤساء مجالس إدارة المساجد على مستوى الجمهورية تمثل فيه كل محافظة بمندوبين أحدهما يمثل المساجد الحكومية والآخر يمثل المساجد الأهلية .

ويختص هذا المؤتمر بدراسة وتقييم نشاط المجالس خلال العام السابق على انعقاد المؤتمر ومناقشة الإيجابيات والسلبيات التى تخللتها واتخاذ القرارات والتوصيات التى تساعد على دعم نشاطها .

ويكون وكيل وزارة الأوقاف لشئون الدعوة أميناً عاماً لهذا المؤتمر ويتولى التحضير له وإعداد جدول أعماله على ضوء الاتصال بمديريات الأوقاف المختصة وما يتلقاه من تقارير عن نشاط هذه المجالس .

خامساً : فى مدة مجلس الإدارة :

مادة ١٤ - مدة مجلس الإدارة أربع سنوات يصدر بعدها قرار من وزير الدولة للأوقاف بإعادة تشكيله ويجوز قبل انتهاء هذه المدة حل مجلس الإدارة بقرار من وزير الدولة للأوقاف إذا لم يجتمع ثلاثة اجتماعات متتالية دون عذر تقبله الوزارة أو ارتكب من المخالفات ما يستوجب هذا الإجراء .

كما تسقط العضوية عن أى عضو من أعضاء مجلس الإدارة يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر تقبله مديرية الأوقاف المختصة أو ارتكب من المخالفات ما يستوجب إسقاط عضويته .

سادساً : فى الموارد والأحكام المالية :

مادة ١٥ - تتكون الموارد المالية التى تختص لخدمة الأنشطة التى يقوم عليها مجلس الإدارة مما تخصصه وزارة الأوقاف من أموال ومن التبرعات والهبات التى يتم جمعها داخل المساجد أو المساجد التى يشرف عليها مجلس الإدارة .

مادة ١٦ - يتم الصرف من هذه الموارد تحت

إشراف ورقابة مديرية الأوقاف المختصة ووفقاً للأولويات التى يضعها مجلس الإدارة وتعتمدها المديرية .

مادة ١٧ - يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ أوجه الانفاق المعتمدة وفقاً للأحكام والقواعد المالية التى تضعها الوزارة ويصدر بها قرار من وكيل الوزارة لشئون الدعوة .

سابعاً : فى تنظيم جمع التبرعات بالمسجد :

مادة ١٨ - يكون جمع التبرعات داخل المسجد - تحت إشراف مجلس الإدارة - فى صناديق مغلقة مختومة بخاتم المديرية المختصة أو بموجب إيصال مرقمة ومختومة يتم صرفها من مديرية الأوقاف المختصة ويحظر جمع التبرعات بغير ذلك إلا بناء على موافقة الوزارة ووفقاً للقواعد التى تضعها .

مادة ١٩ - لا يجوز فتح صناديق التبرعات إلا فى الموعد الذى تحدده لذلك مديرية الأوقاف المختصة بواسطة لجنة من خمسة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة يكون من بينهم إمام المسجد وأمين الصندوق وبحضور ممثل لمديرية الأوقاف فى الأحوال التى ترى فيها مقتضى لذلك .

مادة ٢٠ - يتم إيداع حصيلة التبرعات النقدية فى حساب خاص فى أحد البنوك أو فى صندوق البريد الذى تختاره مديرية الأوقاف المختصة . أما التبرعات العينية فتوجه لخدمة المسجد بناء على موافقة المديرية .

مادة ٢١ - يعد مجلس الإدارة سجلاً خاصاً يكون فى عهدة أمين الصندوق تدون به حصيلة الإيرادات والمصروفات وتثبت قيمة التبرعات العينية والأوجه التى خصصت لها ، كما يحتفظ أمين الصندوق فى ملف خاص بالمستندات الخاصة بالإيرادات والمصروفات .

مادة ٢٢ - يجوز توجيه بعض حصيلة التبرعات لدعم أوجه النشاط فى المساجد الأخرى داخل نطاق المحافظة والتى تحتاج إلى دعم بعد موافقة مديرية الأوقاف المختصة .

مادة ٢٣ - يضع وكيل الوزارة لشئون المالية والإدارية بالأوقاف مع وكيل الوزارة لشئون

الدعوة القواعد المنظمة لاحكام الرقابة
المالية على جمع التبرعات وصرفها ويكون مستقولا
عن متابعة تنفيذها .

مادة ٢٤ - تستمر مجالس الادارة الحالية
في مباشرة اختصاصاتها وفقا لاحكام هذا القرار

الى ان يتم تشكيل مجالس ادارة جديدة وفقا
لاحكامه .

مادة ٢٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ
نشره في الوقائع المصرية ، ويلغى كل ما يخالفه
من احكام .

تحريرا في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٤٠٣
(١٤ مارس سنة ١٩٨٢)

مرسوم

بوضع نظام لنشر مصحف القرآن

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٤٩ من الدستور التى تنص على أن الاسلام دين الدولة ،

وعلى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الاسلامية الأخرى ،

وبما أن ثمة عرفا ثابتا مرعيا يجعل للحكومة أبدا حق المحافظة على ضبط القرآن والقيام على صحة نقله ونشره ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المشار اليه ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز طبع القرآن كله أو بعضه أو نقله بأية وسيلة أخرى قبل الحصول مقدما على ترخيص من وزارة الداخلية .

ويجب أيضا الحصول مقدما على ترخيص من الوزارة المشار اليها لأجل بيع أى طبعة من القرآن بوشرت فى مصر أو استوردت من الخارج ولأجل توزيعها .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص الى وزارة الداخلية ويجب أن يكون مصحوبا بنسخة من النص الذى يراد طبعه أو نقله أو عرضه للبيع .

وتبلغ وزارة الداخلية قرارها الى الطالب بعد أخذ رأى شيخ الجامع الأزهر فى ميعاد شهرين من تاريخ تقديم الطلب ويتحدد هذا التاريخ باعلام يسلم للطالب .

وعلى الطالب أن ينفذ بالدقة الكاملة كل ما أشير به فى الترخيص خاصا بالطبع .

ويجب ايراد تاريخ الترخيص ورقمه فى كل نسخة من الطبعة التى رخص بطبعها أو بعرضها للبيع .

مادة ٣ - يسوغ لوزارة الداخلية أن تضبط وتصادر كل نسخة من القرآن تطبع أو تعرض للبيع أو توزع على وجه يخالف أحكام المادتين المتقدمتين .

احكام وقتية

مادة ٤ - يجوز لوزارة الداخلية فيما يختص بما يكون معروضا للبيم من طبعات القرآن فى تاريخ العمل بهذا المرسوم أن تضبط بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر كل نسخة من القرآن تتضمن أغلاطا مطبعية من شأنها أن تحرف نص الآيات وأن تطلب من الناشر أو الملتزم تصحيحها فإذا لم يقم بما أمرته به الوزارة فى الأجل الذى ضربته له أو اذا كانت الأغلاط المطبعية بحيث لا يتيسر تصحيحها فتصادر جميع نسخ هذه الطبعة .

مادة ٥ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار وزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤
بتنظيم طبع ونشر وتوزيع المصحف الشريف
ومجموعات الأحاديث النبوية (١)

نائب رئيس الوزراء للشئون الدينية ووزير الأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرو :

مادة ١ - تختص وزارة الأوقاف بطبع ونشر المصحف الشريف ومجموعات الأحاديث النبوية وذلك بعد مراجعتها من اللجنة المختصة بالأزهر

مادة ٢ - لوزير الأوقاف منح الهيئات والمؤسسات والشركات ودور الطبع والنشر والأفراد تراخيص بطبع ونشر المصحف الشريف أو أجزائه أو مجموعات الأحاديث النبوية وذلك بناء على طلب يقدم من طالب الترخيص مستوفى التمتعة موضحا به عدد النسخ المطلوب طبعها وفئات الأحجام ونوع الورق المستعمل وجميع المواصفات الفنية الخاصة بالطباعة والشكل وكذلك الثمن المقترح للبيع للجمهور .

مادة ٣ - يتعهد طالب الترخيص كتابة عند تقديم الطلب بأن يتم الطبع على مستوى لائق بجلال القرآن وقديسية السنة الشريفة والالتزام بجميع المواصفات الواردة بطلب الترخيص وعدم تجاوز العدد أو الثمن المصرح به

وبتقديم أربع نسخ من التجارب الطباعية المطلوب التصريح بطبعها ونشرها .

مادة ٤ - يقدم طالب الترخيص بمجرد صدور الاذن المبدئي له بالطبع التجارب الطباعية المشار اليها في المادة السابقة الى وزارة الأوقاف التي

تحيلها الى لجنة المراجعة المختصة بالأزهر فاذا وافقت عليها يصدر وزير الأوقاف ترخيصا بالطبع والنشر يبين فيه المواصفات الفنية الخاصة بالطباعة والشكل ، التي يتعين الالتزام بها وكذلك عدد النسخ المسموح بطباعتها وثمان البيع .

ولا يجوز طبع تلك التجارب الا بعد صدور الترخيص المشار اليه وتعطى علامة خاصة يلتزم المرخص له بطباعتها على جميع النسخ المرخص بها .

مادة ٥ - لا يجوز منح التراخيص المشار اليها في المادة (٢) من هذا القرار لكل من صدر ضده حكم نهائي بمخالفة أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والقرارات المنفذة له ما لم تمض خمس سنوات صيرورة الحكم نهائيا .

مادة ٦ - لا يجوز ادخال المصاحف أو الأجزاء القرآنية أو مجموعات الأحاديث النبوية الى الاراضى المصرية بقصد النشر أو التوزيع الا باذن من وزير الأوقاف وبعد مراجعتها من اللجنة المختصة بالأزهر بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن يحدد فيه نوع النسخ وعددها والجهة الواردة منها .

مادة ٧ - على الجهات المختصة تسليم وزارة الأوقاف كميات المصاحف والأجزاء القرآنية ومجموعات الأحاديث النبوية التي تطبع أو تنشر أو توزع أو تعرض على خلاف أحكام هذا القرار وتتم مصادرتها طبقا للقانون ، وتعرض النسخ المصادرة على لجنة المراجعة المختصة بالأزهر فاذا ثبتت صحتها قامت الوزارة بتوزيعها على المساجد أو المعاهد أو غيرها من الجهات .

فاذا اتضح أن النسخ المصادرة أى خطأ أو تحريف أعدمتم بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير الأوقاف .

مادة ٨ - تظل التراخيص الممنوحة قبل صدور هذا القرار سارية المفعول في حدود الكميات والمدد المقررة لها ولا تجدد الا طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (٢٩ مايو سنة ١٩٧٤) .

مغرب

المملكة المغربية

أحكام شرعية

أحوال شخصية : مدونة الأحوال الشخصية .

- ظهير شريف رقم ١/٥٧/٣٤٣ تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الاول والثاني المتعلق اولهما بالزواج والثاني بانحلال ميثاقه .
- ظهير شريف رقم ١/٥٧/٣٧٩ تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الثالث المتعلق بالولادة ونتائجها .
- ظهير شريف رقم ١/٥٨/١٩ تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الرابع المتعلق بالاهلية والبنائية الشرعية.
- ظهير شريف رقم ١/٥٨/٧٣ تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الخامس المتعلق بالوصية .
- ظهير شريف رقم ١/٥٨/١١٢ تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب السادس المتعلق بالميراث .
- ظهير شريف رقم ١/٦٠/٢٠ بشأن انعقاد الأنكحة بين المغاربة والأجانب أو المغريبات والأجانب جريا على الصيغ المعينة في الحالة المدنية .
- ظهير شريف رقم ١/٦٢/١٠٢ تعفى بموجب من اداءات المحافظة على الأسلاك العقارية منساطرات تحفيظ بعض الأملاك الحبسية .
- ظهير شريف رقم ١/٦٢/١٥٤ في تخلي بيت المال عن حقوقه الارثية لفائدة شركائه في الارث .
- قرار وزارى في ضبط تدبير أموال الغائبين من طرف وكلاء الغياب .

نصوص عامة

الحمد لله وحده

ظهير شريف رقم ١٥٧٣٤٣ ر ١٥٧٣ كعج (١)

تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الأول والثاني المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بالانحلال ميثاقه

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنه بناء على الظهير الشريف رقم ١٩٠ ر ١٥٧٣ المؤرخ ب ٢٢ محرم ١٣٧٧ الموافق ١٩ غشت ١٩٥٧ المتعلق بأحداث لجنة لوضع مدونة لأحكام الفقه الاسلامي

وبناء على مداولات اللجنة واجماعها على تقديم مشروع يتعلق بالزواج وانحلال ميثاقه ، أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل الأول - ستنتشر سلسلة كتب في موضوع أحكام الأحوال الشخصية ، ويتألف من مجموعها مدونة تحمل اسم : « مدونة الأحوال الشخصية »

الفصل الثاني - تطبق في سائر مملكتنا مقتضيات الكتاب الأول والثاني الملحقين بظهيرنا هذا المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بالانحلال ميثاقه ابتداء من فاتح يناير سنة ١٩٥٨ ،

الفصل الثالث - ان جميع القضايا المعروضة على محاكم القضاة قبل صدور هذا الظهير تطبق فيها الأحكام الفقهية المعمول بها سابقا الى نهاية البت في الدعوى

الفصل الرابع - يلغى العمل بجميع المقتضيات المخالفة لما نص عليه الكتاب الأول والثاني المشار اليهما في الفصل الثاني أعلاه أو التي لا تتلاءم معها ابتداء من تاريخ تطبيق هذا الظهير الشريف والسلام .

وحرر بالرباط في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه

المدونة

قانون الأحوال الشخصية

الكتاب الأول

الزواج

الباب الأول

الزواج والخطبة

الفصل الأول - الزواج ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة على وجه البقاء غايته الاحسان والعفاف مع تكثير سواد الأمة بإنشاء أسرة تحت رعاية الزوج على أسس مستقرة تكفل للمتعاقدین تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام وود واحترام .

الفصل الثاني - الخطبة وعد بالزواج وليست بزواج ويدخل في حكمها قراءة الفاتحة وما جرت به العادة والعرف من تبادل الهدايا .

الفصل الثالث - لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة ، للخاطب أن يسترد الهدايا الا اذا كان العدول عن الخطبة من قبله .

الباب الثاني

أركان العقد وشروطه

الفصل الرابع - ينعقد الزواج بإيجاب من أحد العاقدین وقبول من الآخر بواسطة الفاظ تفيد معنى النكاح لغة أو عرفا .

٢ - يصح الإيجاب والقبول من العاجز عن النطق بالكتابة أن كان يكتب والا فبإشارته المعلومة .

الفصل الخامس - ١ - يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين عدلين سامعين في مجلس واحد الإيجاب والقبول من الزوج أو نائبه ومن الأولى بعد موافقة الزوجة وتفويضها له .

٢ - لابد من تسمية مهر للزوجة ولا يجوز العقد على إسقاطه .

٣ - يجوز للقاضي - بصفة استثنائية - سماع دعوى الزوجية واعتماد البيئة الشرعية في اثباتها

الفصل السادس - يجب أن يكون كل من الزوجين بالغاً خلوا من الموانع الشرعية

الفصل السابع - للقاضي الاذن في زواج المجنون أو المعتوه اذا ثبت بتقرير هيئة من أطباء الأمراض العقلية ، وأن زواجه يفيد في علاجه وأطلع الطرف الآخر على ذلك ورضى به

الفصل الثامن - تكمل أهلية النكاح في الفتى بتمام الثامنة عشرة فان خيف العنت رفع الأمر الى القاضي وفي الفتاة بتمام الخامس عشرة من العمر

الفصل التاسع - الزواج دون سن الرشد القانوني متوقف على موافقة الولي فان امتنع من الموافقة وتمسك كل برغبته رفع الأمر الى القاضي

الفصل العاشر - يجوز للولي أن يوكل من يعقد نكاح وليته كما للزوج أن يوكل من يعقد عنه

٢ - ليس للقاضي أن يتولى بنفسه تزويج من له الولاية عليه من نفسه ولا من أصوله ولا من فروعه

الباب الثالث

الولاية في الزواج

الفصل الحادي عشر - الولي في الزواج هو الابن ثم الأب أو وصيه ثم الأخ فابن الأخ فالجد للأب فالأقربون بعد بالترتيب ويقدم الشقيق على غيره فالكافل فالقاضي فولاية عامة المسلمين بشرط أن يكون ذكرا عاقلا بالغاً

الفصل الثاني عشر - ١ - الولاية حق للمرأة فلا يعقد عليها الولي الا بتفويض من المرأة على ذلك الا في حالة الاجبار المنصوص عليها فيما يلي :

٢ - لا تباشر المرأة العقد ولكن تفوض لوليها أن يعقد عليها

٣ - توكل المرأة الوصي ذكرا تعتمده لمباشرة العقد على من هي تحت وصايتها .

٤ - لا يسوغ للولي ولو أبا أن يجبر ابنته البالغ ولو بكرا على النكاح الا بأذنها ورضاها الا اذا خيف على المرأة الفساد للقاضي الحق في اجبارها حتى تكون في عصمة زوج كفء يقوم عليها .

الفصل الثالث عشر - اذا عضل الولي المرأة أمره القاضي بتزويجها فان امتنع زوجها القاضي بصداق أمثالها لرجل كفء لها

الفصل الرابع عشر - (أ) الكفاءة المشتركة في لزوم الزواج حق خاص بالمرأة والولي

(ب) الكفاءة تراعى حين العقد ويرجع في تفسيرها الى العرف .

الفصل الخامس عشر - يعتبر التناسب العرفي في السن بين الزوجين حقا للزوجة وحدها .

الباب الرابع

الصداق

الفصل السادس عشر - الصداق ما يبذله الزوج من المال المشعر بالرغبة في عقد الزواج لانشاء أسرة وتثبيت أسس المودة والعشرة .

الفصل السابع عشر - ١ - كل ما صح التزامه شرعا صلح أن يكون مهرا
٢ - لا حد لأقل المهر ولا لأكثره .

الفصل الثامن عشر - المهر ملك للمرأة تتصرف فيه كيف شاءت ولا حق للزوج في مطالبته لها بأثاث أو مفروش أو لباس عوضا عن الصداق الذي أصدقه أياها .

الفصل التاسع عشر - يمنع أن يأخذ الولي - أب أو غيره - من الخاطب شيئا لنفسه مقابل تزويجه ابنته أو من له الولاية عليها .

الفصل العشرون - ١ - يجوز تعجيل المهر أو تأجيله لأجل مسمى كلا أو بعضا حين العقد .

٢ - يجب المهر كله أو بعضه عند الدخول

٣ - يستحق المهر كله بالموت أو بالدخول

الفصل الواحد والعشرون - ليس للزوج أن يجبر زوجته على البناء حتى يمكنها من حال صداقها فاذا سلمت نفسها له ليس لها بعد ذلك الا المطالبة بالصداق كدين في الذمة ولا يترتب الطلاق عن تعذر الوفاء به .

الفصل الثاني والعشرون - يجب للزوجة نصف الصداق ان طلقها زوجها قبل البناء بها اختياريا فان فسخ النكاح أو رده الزوج بعيب في الزوجة لم يجب لها شيء وكذلك اذا رده هي بعيب فيه فان وقع بعد الدخول لزم الصداق كله

الفصل الثالث والعشرون - اذا رضيت الرشيدة أن تتزوج بأقل من صداق مثلها لم يكن لأوليائها اعتراض عليها .

الفصل الرابع والعشرون - ان اختلف الزوجان

في قبض حال الصداق فالقول قول الزوجة قبل الدخول والقول قوله بعد الدخول.

الباب الخامس

موانع الزواج

الفصل الخامس والعشرون - موانع الزواج
قسمان مؤبدة وموقته: فالمؤبدة القرابة والمصاهرة والرضاع ووطء العاقد في العدة ولو بعدها واللعان ، والموقته تعلق حق الغير بزواج أو عدة

الفصل السادس والعشرون - المحرمات بالقرابة
أصول الرجل وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل وإن علا

الفصل السابع والعشرون - المحرمات بالمصاهرة
أصول الزوجات بمجرد العقد وفصولهن بشرط الدخول بالأم وزوجات الإباء وإن علوا وزوجات الأولاد وإن سفلوا بمجرد العقد

الفصل الثامن والعشرون - ١ - يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمصاهرة .

٢ - يعد الطفل الرضيع خاصة - دون أخوته وأخواته - ولدا للمرضعة وزوجها

٣ - لا يمنع الرضاع من الزواج إلا إذا حصل في الحولين الأولين خمس مرات يقينا والرضعة لا تحسب إلا إذا عدت في العرف رضعة كاملة

الفصل التاسع والعشرون - المحرمات حرمة موقته :

١ - الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا حرم عليه التزوج بالأخرى وذلك كالجمع بين الأختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم أو من الرضاع ويستثنى من ذلك الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها
٢ - الزيادة في الزوجات على القدر المسموح به شرعا

٣ - أن يتزوج الرجل امرأة طلقها ثلاث مرات متتابة إلا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر دخل بها دخولا يعتد به شرعا

٤ - زواج المطلقة من آخر يهدم الثلاث السابقة فإذا عادت إلى مطلقها يملك عليها ثلاثا جديدة

٥ - زواج المسلمة بغير المسلم

٦ - التزوج بامرأة هي في عصمة آخر أو في عدة أو استبراء

الفصل الثلاثون - ١ - إذا خيف عدم العدل بين الزوجات لم يجز التعدد

٢ - للمتزوج عليها إذا لم تكن اشترطت الخيار أن ترفع أمرها للقاضي لينظر في الضرر الحاصل لها ولا يعقد على الثانية إلا بعد اطلاعها على أن يريد الزواج منها متزوج بغيرها

الفصل الواحد والثلاثون - للمرأة الحق في أن تشترط في عقد النكاح أن لا يتزوج عليها زوجها وأنه إذا لم يف الزوج بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح

الباب السادس

أنواع الزواج وأحكامها

الفصل الثاني والثلاثون - ١ - إذا توافرت في عقد الزواج أركانه وسائر شروط انعقاده كان صحيحا

٢ - كل زواج تم ركنه بالإيجاب والقبول واختلت بعض شروطه فهو فاسد

الفصل الثالث والثلاثون - الزواج الصحيح
النافذ تترتب عليه جميع آثاره من حقوق الزوجية وواجباتها

الفصل الرابع والثلاثون - الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

١ - المساكنة الشرعية

٢ - حسن المعاشرة وتبادل الاحترام والعطف والمحافظة على خير الأسرة

٣ - حق التوارث بين الزوجين

٤ - حقوق الأسرة كنسب الأولاد وحرمة المصاهرة

الفصل الخامس والثلاثون - حقوق المرأة على الزوج :

١ - النفقة الشرعية من طعام وكسوة وتمريض واسكان

٢ - العدل والتسوية إذا كان الرجل متزوجا بأكثر من واحدة

٣ - السماح للزوجة بزيارة أهلها واستزارتهم بالمعروف

٤ - للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته

الفصل السادس والثلاثون - حقوق الرجل على المرأة :

١ - صيانة الزوجة نفسها واحسانها

٢ - طاعة الزوجة لزوجها بالمعروف

٣ - ارضاع اولادها عند الاستطاعة

٤ - الاشراف على البيت وتنظيم شؤونه

٥ - اكرام والدي الزوج وأقاربه بالمعروف

الفصل السابع والثلاثون - ١ - النكاح الفاسد

لعقده يفسخ قبل الدخول وبعده وفيه المسمى بعد الدخول والفاسد لصدقه يفسخ قبل الدخول ولا صدق فيه ويثبت بعد الدخول بصدق المثل

٢ - كل زواج مجمع على فساد كالمحرمة بالصهر منفسخ بدون طلاق قبل الدخول وبعده ويترتب عليه تعيين الاستبراء وثبوت النسب ان كان حسن القصد أما اذا كان مختلفا في فساده فيفسخ قبل الدخول وبعده بطلاق ويترتب عليه وجوب العدة ، وثبوت النسب ويتوارثان قبل وقوع الفسخ

الفصل الثامن والثلاثون - اذا اقترن العقد بشرط ينافي نظامه الشرعي أو ينافي مقاصده كان الشرط باطلا والعقد صحيحا ، وليس مما ينافي مقاصد العقد أن تشترط الزوجة مثلا الاشتغال في المصالح العامة للبلاد

الباب السابع

في التنازع بين الزوجين

الفصل التاسع والثلاثون - اذا اختلف الزوجان في متاع البيت ولا بينة لهما فالقول للزوج بيمينه في المعتاد للرجال وللزوجة بيمينها في المعتاد للنساء ، وان كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منهما بينة - أما في المعتاد للرجال والنساء معا فيحلف كل منهما ويقتسمانه

الفصل الأربعون - اذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحى وورثة الميت كان حكم الوارث حكم الموروث في الفصل السابق

الباب الثامن

الأعمال الادارية التي تسبق الزواج

الفصل الواحد والأربعون - يتولى العقد عدلان منتصبان للاشهاد وذلك بعد توفر الأسباب الآتية :

١ - شهادة من ممثل السلطة الادارية باسم

كل من الخاطب والمخطوبة وسنه ومحل اقامته واسم وليه

٢ - ما يبين حالة الزوج الشخصية

٣ - ما يثبت انفصام الزوجية بالنسبة لمن سبق زواجها للتحقق من انقضاء عدتها وخلوها من مانع شرعى

الفصل الثاني والأربعون - يتضمن رسم الزواج ما يلي :

١ - اسم الزوجين ونسبهما وموطن كل منهما ونسبهما وتعريفهما واتميتها مثلا واسم الولي

٢ - وقوع العقد وتاريخه ومكانه ومعرفة قدره من طرف الزوجين والولي

٣ - بيان شامل عن حالة الزوجة من حيث كونها بكرا أم ثيبا يتيمة أم ذات أب واليتيمة مهملة أم عليها وصى أو مقدم من قاض - والثيب مطلقة أو متوفى عنها وانقضت عدتها .

٤ - الاشارة الى شهادة ممثل السلطة الادارية مع النص على الرقم الذى تحمله .

٥ - مقدار المهر مع التنصيص فيه على المعجل منه والمؤجل وهل قبض عيانا أو اعترافا

٦ - توقيع العدلين بشكلهما وأداء القاضى مع طابعه

الفصل الثالث والأربعون - يسجل نصرالعقد بسجل الأنكحة لدى المحكمة وترسل نسخة منه الى ادارة الحالة المدنية وتحوز الزوجة أو من ينوب عنها الرسم الاصلى فى أجل لا يتعدى ١٥ يوما من تاريخ العقد .

كما للزوج الحق فى أخذ نسخة منه

الكتاب الثانى

انحلال ميثاق الزوجية وآثاره

الباب الأول

الطلاق

الفصل الرابع والأربعون - الطلاق هو حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له فى ذلك أو الزوجة ان ملكت هذا الحق أو القاضى

الفصل الخامس والأربعون - محل الطلاق

المرأة التي في نكاح صحيح أو المعتدة من طلاق رجعي ولا يصح على غيرها الطلاق ولو معلقا

الفصل السادس والأربعون - يقع الطلاق
بالمفظة المفهم له وبالكتابه ويقع من العاجز عنهما
باشمارته المعلومة

الفصل السابع والأربعون - اذا وقع الطلاق
والمرأة حاضرا أجبر القاضي الزوج على الرجعة

الفصل الثامن والأربعون - يجب تسجيل
الطلاق لدى شاهدين عدلين منتصبين للاشهاد

الفصل التاسع والأربعون - لا يقع طلاق
المسكران الطافح والمكره وكذا الفضبان اذا كان
مطبقا أو أشد غضبه .

الفصل الخمسون - الحلف باليمين أو الحرام لا
يفع به طلاق

الفصل الواحد والخمسون - الطلاق المقترن
بعدد لفظ أو إشارة أو كتابة لا يقع الا واحدا .

الفصل الثاني والخمسون - الطلاق المعلق على
فعل شيء أو تركه لا يقع .

الباب الثاني

التطليق

الفصل الثالث والخمسون - التطليق لعدم
الانفاق :

١ - يجوز للزوجة أن تطلب من القاضي
تطليقها من زوجها الحاضر اذا امتنع من الانفاق
عليها فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه
بالنفقة في ماله فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل
أنه موسر أو معسر ولكن أصر على عدم الانفاق
طلق عليه القاضي في الحال وان ادعى العجز وأثبتته
أمهله القاضي مدة مناسبة لا تتجاوز ثلاثة أشهر
فان لم ينفق طلقها عليه فان لم يثبت امره بالانفاق
أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه

٢ - التطليق من أجل الانفاق يقع رجعيا
وللزوج أن يراجع زوجته في العدة بشرط أن
يثبت يساره ويظهر استعداد له للانفاق

الفصل الرابع والخمسون - التطليق للعيب :

١ - اذا وجدت الزوجة بزوجها عيبا مستحكما
لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن يزيد على
سنة ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون
والجزام والبرص والسل - فانها تطلب من القاضي
تطليقها منه سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل

العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض
به ويؤجله القاضي سنة فان برىء والا طلقها عليه

٢ - يستجاب لطلب المرأة التطليق بدون
ناجيل في عيوب الفرج التي لا يرجى برؤها

٣ - اذا تزوجته عالة بالعيب أو حدث العيب
بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها
فليس لها طلب التطليق لأجله

٤ - اذا كان بالزوجة عيب كالجنون والجذام
والبرص والسل وداء الفرج المانع من الوطء أو
لذته وعلم الزوج به قبل الدخول فله الخيار أن
شاء طلق ولا شيء عليه وان شاء دخل ولزمه
الصداق كاملا فان لم يعلم الا بعد الدخول أبقى
عليها ان شاء وان شاء ردها واسترد ما زاد على
أقل المهر عرفا منها ان كانت هي التي غرتة وان
كان الغار وليها رجع عليه بما دفعه .

٥ - يستعان بأهل الخبرة من الأطباء في معرفة
العيب

الفصل الخامس والخمسون - الطلاق الذي
يوقعه القاضي لعله من العلل المذكورة في الفصل
السابق طلاق بائن

الفصل السادس والخمسون - التطليق
للضرر :

١ - اذا ادعت الزوجة على زوجها اضراره بها
بأي نوع من أنواع الضرر الذي لا يستطاع معه دوام
العشرة بين أمثالها وثبت ما ادعته وعجز القاضي
عن الاصلاح بينهما طلقها عليه .

٢ - اذا رفض طلب التطليق وتكررت الشكوى
ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكيمين للسداد
بينهما .

٣ - على الحكيمين أن يتفهما أسباب الشقاق بين
الزوجين ويبذلا جهدهما في الاصلاح فان أمكن على
طريقة معينة قرراها واذا عجزا عن الاصلاح رفع
الامر الى القاضي لينظر في القضية على ضوء
تقريرهما .

الفصل السابع والخمسون - التطليق لغيبة
الزوج :

١ - اذا غاب الزوج في مكان معروف مدة تزيد
على سنة بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى
القاضي تطليقها بائنا اذا تضررت من بعده عنها
ولو كان له مال يستطيع الانفاق منه .

٢ - ان أمكن وصول الرسائل الى الغائب

الباب الرابع

انواع الطلاق واحكامه

الفصل السادس والستون - كل طلاق أوقعه القاضى فهو بائن الا طلاق المولى والمعسر بالنفقة .

الفصل السابع والستون - كل طلاق أوقعه الزوج فهو رجعى الا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والخلع والمملك .

الفصل الثامن والستون - للزوج فى الطلاق الرجعى أن يراجع مطلقته بدون صداق ولا ولى أثناء العدة ولا يستقط هذا الحق بالاسقاط .

الفصل التاسع والستون - تبين المرأة بانقضاء عدة الطلاق الرجعى .

الفصل السبعون - الطلاق البائن دون الثلاث يزيل الزوجية حالا ولا يمنع من تجديد عقد الزواج .

الفصل الواحد والسبعون - الطلاق المكمل للثلاث يزيل الزوجية حالا ويمنع من تجديد العقد على الزوجة الا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر دخل بها فعلا دخولا شرعيا .

الباب الخامس

آثار انحلال الزواج

العدة

الفصل الثانى والسبعون - أولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن .

الفصل الثالث والسبعون - المطلقة بعد المسيس غير الحامل ان كانت تحيض عدتها ثلاثة أطهار واليايسة والتى لا تحيض تعتدان ثلاثة أشهر ومتأخرة الحيض أو التى لم تميزه من غيره تتربص تسعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر .

الفصل الرابع والسبعون - عدة المتوفى عنها غير الحامل أربعة أشهر وعشرة أيام كاملة .

الفصل الخامس والسبعون - اذا ادعت المعتدة الريبة فى الحمل ونوزعت فى ذلك عرضت على اهل المعرفة .

الفصل السادس والسبعون - أقصى أمد الحمل سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة فاذا انقضت السنة وبقيت الريبة فى الحمل رفع من يهمل الامر أمره الى القاضى ليستعين ببعض الخبراء من الأطباء على التوصل الى الحل الذى

ضرب له القاضى أجلا وأعذر اليه بأنه يطلقها عليه ان لم يخضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها .

فاذا انقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا تأكد القاضى من استمرارها على طلب الفراق ثم قضى بينهما بتطليقة بائنة .

وان لم يمكن وصول الرسائل الى الغائب عين القاضى عنه وكيلًا وتلوم له باجتهاده فان حضر والا طلقها القاضى بلا أعذار وضرب أجل .

الفصل الثامن والخمسون - التطليق للايلاء أو الهجر :

اذا آلى الزوج أو حلف على هجر زوجته وترك المسيس جاز للزوجة أن ترفع أمرها الى القاضى الذى يؤجله أربعة أشهر فان لم يفتى بعد الاجل طلقها عليه وهذا الطلاق رجعى .

الفصل التاسع والخمسون - فى حالة الترافع لدى القاضى وعدم تأتى مساكنة الزوجين وقت جريان الدعوى يمكن للزوج أن يرشح بعض أقاربه للزوجة لتختار عند من تقيم ريشما يصدر الحكم فى شأنهما فان لم تختار من بينهم واحدا فللزوج أن يختار من بين أقاربها من تنزل عنده فاذا امتنعت أنزلها القاضى فى دار الثقة ويجرى الزوج النفقة عليها فى مختلف الاحوال .

الفصل الستون - يلزم كل مطلق بتمتع مطلقته اذا كان الطلاق من جانبه بقدر يسره وحالها الا التى سمى لها الصداق وطلقت قبل الدخول .

الباب الثالث

الخلع

الفصل الواحد والستون - للزوجين أن يتراضيا على الطلاق بالخلع .

الفصل الثانى والستون - تخالع الرشيدة عن نفسها والتى دون سن الرشد القانونى اذا خولعت وقع الطلاق ولا تلزم ببذل الخلع الا بموافقة ولى المال .

الفصل الثالث والستون - يشترط لاستحقاق الزوج ما خولع به أن يكون خلع المرأة اختيارا منها لفراق الزوج من غير اكراه ولا ضرر .

الفصل الرابع والستون - كل ما صح التزامه شرعا صلح أن يكون بدلا فى الخلع .

الفصل الخامس والستون - لا يجوز الخلع بشيء تعلق به حق الأولاد اذا كانت المرأة معسرة .

الحمد لله وحده

ظهير شريف رقم ١٥٧٣٧٩ (١)

تطبق بموجب في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الثالث المتعلق بالولادة ونتائجها .

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنه بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم ١٥٧٣٤٣ ر كع المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر ١٩٥٧ المطبق بموجب في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الاول والثاني المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بانحلال ميثاقه .

وبناء على مداوات اللجنة واجماعها على تقديم مشروع يتعلق بكتاب الولادة ونتائجها .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد

تطبق في سائر مملكتنا مقتضيات الكتاب الثالث الملحق بظهيرنا هذا المتعلق بالولادة ونتائجها . وذلك حسب القواعد المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف رقم ١٥٧٣٤٣ ر كع المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر سنة ١٩٥٧ المشار اليه أعلاه والسلام .

وحرر بالرباط في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٧٧ الموافق ل ١٨ دجنبر سنة ١٩٥٧ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه .

الكتاب الثالث

الولادة ونتائجها

الباب الاول

النسب

الفصل ٨٣ - ١ - البنوة الشرعية هي التي يتبع الولد فيها أباه في الدين والنسب ويبنى عليها الميراث وينتج عنها موانع الزواج ويترتب عليها حقوق وواجبات أبوية وبنوية .

٢ - البنوة غير الشرعية ملغاة بالنسبة للأب فلا يترتب عليها شيء من ذلك اطلاقا وهي بالنسبة للام كالشرعية لأنه ولدها .

٣ - والتبني العادي ملغى لا ينتج عنه اثر من

يفضى الى الحكم بانتهاء العدة أو الى امتدادها الى أجل يراه الأطباء ضروريا لمعرفة ما في البطن هل علة أم حمل .

الفصل السابع والسبعون - كل من طلقت طلاقا رجعيا ثم مات زوجها في العدة انتقلت الى عدة الوفاة .

الفصل الثامن والسبعون - تبدأ العدة من تاريخ الطلاق أو التطليق أو الوفاة أو الفسخ أو المفارقة في النكاح الفاسد .

الفصل التاسع والسبعون - لا تلزم العدة قبل الدخول والحلوة الصحيحة الا للوفاة .

الباب السادس

الاجراءات الادارية الطلاق

الفصل الثمانون - اذا سمع الشاهدان الطلاق سجلاه ولا يحزر مجردا عن مستند الزوجية فاذا لم يحضر مستند الزوجية رفع الشاهدان الامر الى القاضي .

الفصل الواحد والثمانون - ١ - يجب النص في رسم الطلاق على اسم كل من المتفارقين ونسبهما ومحل سكنهما وتعريفهما بواسطة الورقة الشخصية أو التعريف الاداري .

٢ - وأن تقع الاشارة الى عقد الزواج بعدده وصحيفته وتاريخه وهل هو في مسامطة الطلاق أو أعلاه .

٣ - وأن ينص على نوع الطلقة والعدد الذي بلغت اليه .

٤ - رسم الطلاق حق للزوجة يجب أن تحوزه في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما وللزوج الحق في أن يتمسك بنسخة منه .

٥ - اداءات الطلاق على الزوج .

٦ - اذا وقع الطلاق تعين على القاضي أن يرسل الى المطلقة يعلمها به فور وقوعه .

الباب السابع

الفصل الثاني والثمانون - كل مالم يشمل هذا القانون يرجع فيه الى الراجح أو المشهور أو ما جرى به العمل من مذهب الامام مالك .

آثار البنوة أما تبني الجزاء أو الوصية ويعرف بالتنزيل منزلة الولد فلا يثبت به نسب ويجرى على أحكام الوصية .

الفصل ٨٤ - أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها سنة مع مراعاة ما ورد في الفصل ٧٦ - فيما يخص الريبة .

الفصل ٨٥ - الولد للفراش ان مضى على عقد الزواج أقل مدة الحمل وأمكن الاتصال والا فالولد المستند لهذا العقد غير لاحق .

الفصل ٨٦ - ١ - ولد الزوجة من زواج فاسد بعد الدخول اذا ولد لستة أشهر فأكثر من تاريخ الدخول يثبت نسبه الى الزوج حسب الفصل ٣٧ ٢ - واذا ولد بعد فراق لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به خلال سنة من تاريخ الفراق مع مراعاة ما ورد في الفصل ٧٦ .

الفصل ٨٧ - الحالية من الزوج اذا وطئت بشبهة وجاءت بولد ما بين أقل مدة الحمل وأكثرها يثبت نسبه من الواطيء .

الفصل ٨٨ - متى ثبت النسب ولو بكنكاح فاسد أو بشبهة ترتب عليه جميع نتائج القرابة فيمنع النكاح في الدرجات الممنوعة وتستحق به نفقة القرابة والارث .

الفصل ٨٩ - يثبت النسب بالفراش أو باقرار الاب أو بشهادة عدلين أو بينة السماع بأنه ابنه ولد على فراشه من زوجته .

الفصل ٩٠ - لا ينتفى الولد عن الرجل أو حمل الزوجة منه الا بحكم القاضي .

الفصل ٩١ - يعتمد القاضي في حكمه على جميع الوسائل المقررة شرعا في نفى النسب .

الباب الثاني

الاستلحاق

الفصل ٩٢ - الاقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لمجهول النسب يثبت به النسب من المقر بالشروط الآتية :

١ - أن يكون المقر ذكرا .

٢ - أن يكون عاقلا .

٣ - أن يكون الولد المقر به مجهول النسب .

٤ - أن لا يكذب المستلحق - بكسر الحاء - عقل أو عادة .

الفصل ٩٣ - الاقرار بما فيه تحميل النسب على الغير كابن الابن والجد والاختوة والعمومة وبنوة العم لا يثبت به النسب وانما يؤخذ به المال بعد التاني مع اليمين وبيان الوجه من أشقية وغيرها .

الفصل ٩٤ - تحتفظ المرأة المتزوجة باسمها العائلي وتوقع به وليس للزوج أن يلزمها بحمل اسمه أو نسبه .

الفصل ٩٥ - يثبت الاستلحاق بأشهاد رسمي أو بخط يد المستلحق الذي لا يشك فيه .

الفصل ٩٦ - متى ثبتت بنوة ولد مجهول النسب بالاستلحاق أو بحكم القاضي أصبح الولد شرعيا يتبع أباه في نسبه ودينه ويتوارثان وينتج عنه موانع الزواج ويترتب عليه حقوق وواجبات الابوة والبنوة .

الباب الثالث

الحضانة

الفصل ٩٧ - الحضانة حفظ الولد مما قد يضره قدر المستطاع والقيام بتربيته ومصلحته .

الفصل ٩٨ - يشترط لاهلية الحضانة :

١ - العقل .

٢ - البلوغ .

٣ - والاستقامة .

٤ - والقدرة على تربية المحضون وصيانتهم صحة وخلقا .

٥ - والسلامة من كل مرض معد أو مانع من قيام الحاضن بالواجب .

الفصل ٩٩ - ١ - الحضانة من واجبات الابوين ما دامت الزوجية قائمة بينهما فاذا انفكت فالام أولى بحضانة ولدها من غيرها ثم أمها ثم أم أمها ثم أخت الأم الشقيقة ثم التي للأم ثم الأم للاب ثم أم الأب ثم جدة الأب من أمه أو أبيه وان علت ثم أخت المحضون ثم عمته ثم عمة الأب ثم خالة الأب ثم ابنة الأخ ثم ابنة الاخت ثم أخو المحضون ثم الجد من قبل الأب ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابنه ويقدم في الجميع الشقيق ثم الذي للأم ثم الذي للأب .

٢ - الوصى مقدم على سائر العصبات في المحضون الذكور وفي الانثى حال صغرها مطلقا وفي حال كبرها إذا كان محرما أو كان أمينا متزوجا .

الفصل ١٠٠ - يراعى هذا الترتيب ان كان الاول مستحقاً للحضانة والا انتقلت الى الذى يليه وكذلك ان سقطت حضانتها أو كان معدوماً .

الفصل ١٠١ - اذا تساوى مستحقو الحضانة فى الرتبة فللقاضى حق اختيار الاصلح .

الفصل ١٠٢ - تمتد الحضانة حتى تدخل الانثى ويبلغ الذكر .

الفصل ١٠٣ - أجره الحضانة ومصاريفها على المكلف بنفقة المحضون وهى غير أجره الرضاعة والنفقة .

الفصل ١٠٤ - لا تستحق الام أجره للحضانة فى حال قيام الزوجية أو فى عدة الطلاق الرجعى .

الفصل ١٠٥ - زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون أو وصى عليه يسقط حضانتها مالم تكن وصيا أو مرضعاً لم يقبل غيرها .

الفصل ١٠٦ - سكوت من له الحق فى الحضانة مدة سنة بعد علمه بالدخول يسقط حضانتها .

الفصل ١٠٧ - اذا استوطنت الحاضنة ببلدة أخرى يعسر فيها على أبى المحضون أو وليه مراقبة أحوال المحضون والقيام بواجباته سقطت حضانتها

الفصل ١٠٨ - اذا كانت الحاضنة على غير دين أبى المحضون ولم تكن أما لم يكن لها حق الحضانة الا فى السنين الخمس الاولى من عمر المحضون فإذا كانت الحاضنة أما صحت حضانتها بشرط أن لا يتبين استغلالها للحضانة لتنشئة المحضون على غير دين أبيه .

الفصل ١٠٩ - للاب وغيره من أولياء المحضون حق العناية بشؤونهم فى التأديب والتوجيه لاماكن الدراسة ولكنه لا يبيت الا عند حاضنته الا اذا رأى القاضى مصلحة المحضون فى غير ذلك .

الفصل ١١٠ - تعوز الحضانة لمستحقها اذا ارتفع عنه العذر غير الاختيارى الذى منعه منها .

الفصل ١١١ - اذا كان الولد محضوناً لاحد الوالدين فلا يمنع الآخر من زيارته وتعهد أحواله واذا طلب نقله اليه للزيارة فله ذلك على الاقل مرة فى كل أسبوع مالم ير القاضى مصلحة المحضون فى غير ذلك .

الباب الرابع الرضاع

الفصل ١١٢ - أجره رضاع الولد على المكلف بنفقته .

الفصل ١١٣ - لا تستحق الام أجره الرضاع حال قيام الزوجية أو فى عدة الطلاق الرجعى .

الفصل ١١٤ - المتبرعة أحق بالارضاع من الام الطالبة للاجرة اذا كان الاب ضعيفاً ويكون الارضاع فى بيت الام .

الباب الخامس النفقة

الفصل ١١٥ - نفقة كل انسان فى ماله الا الزوجة فنفقته على زوجها .

الفصل ١١٦ - أسباب النفقة - الزوجية والقرابة والالتزام .

الفصل ١١٧ - تجب نفقة الزوجة على زوجها بمجرد الدخول بها وكذلك اذا دعت للدخول بعد أن يكون قد عقد عليها عقداً صحيحاً .

الفصل ١١٨ - تشمل نفقة الزوجة السكنى والطعام والكسوة والتمريض بالقدر المعروف وما يعتبر من الضروريات فى العرف والعادة .

الفصل ١١٩ - ١ - يراعى فى تقدير النفقة وتوابعها يسر الزوج وحال الزوجة وعادة أهل البلد وحال الوقت والاسعار مع اعتبار التوسط .

٢ - ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها فى دار واحدة بغير رضاها .

الفصل ١٢٠ - لا يقبل طلب الزيادة أو النقص فى النفقة المفروضة قبل مضي سنة على فرضها الا فى الظروف الاستثنائية .

الفصل ١٢١ - يحكم للزوجة بالنفقة من تاريخ امساك الزوج عن الانفاق الواجب عليه ولا تسقط بمضى المدة .

الفصل ١٢٢ - تسقط نفقة الزوجة :

١ - بوفاة الزوج .

٢ - بالابراء منها .

٣ - بخروج المطلقة رجعيًا من بيت عدتها بدون عذر ولا رضى زوجها .

الفصل ١٢٣ - ١ - نشوز الحامل لا يسقط نفقتها .

٢ - نشوز غير الحامل لا يسقط نفقتها غير إنه للقاضي إيقاف نفقتها اذا حكم عليها بالرجوع لبیت الزوجية أو الفراش وامتنعت .

ولا يؤثر الاستئناف في إيقاف النفقة ما لم يقضى بإلغاء الحكم .

الفصل ١٢٤ - النفقة في الأقارب تجب على الاولاد للوالدين وعلى الوالد لاولاده .

الفصل ١٢٥ - توزع نفقة الآباء على الإبناء عند تعدد الاولاد بحسب يسر الاولاد لا بحسب أرثهم .

الفصل ١٢٦ - ١ - يجب على الأب الانفاق على أولاده الصغار والعاجزين عن الكسب .

٢ - تستمر النفقة على الانثى الى أن تجب نفقتها على الزوج وتستمر على الذكر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب .

٣ - مالم يكن طالبا يتابع دراسته فتستمر نفقته حتى ينيها أو يبلغ الواحدة والعشرين من عمره .

الفصل ١٢٧ - يجب للاولاد والابوين النفقة وما يتبعها من المؤونة والكسوة والسكنى والتعليم للاولاد على قدر حال المنفق وعوائد المجتمع الذي يعيشون فيه .

الفصل ١٢٨ - انما تجب على الانسان نفقة أبويه وأولاده بعد أن يكون له مقدار نفقة نفسه .

الفصل ١٢٩ - اذا عجز الأب عن الانفاق على ولده وكانت الام غنية وجبت عليها النفقة .

الفصل ١٣٠ - يقضى بنفقة الابوين من تاريخ الادعاء وبنفقة الاولاد من تاريخ الامتناع .

الفصل ١٣١ - من التزم بنفقة الغير صغيرا كان أو كبيرا لمدة محدودة لزمه ما التزمه واذا كانت المدة غير محدودة اعتمد القاضي على العرف في تحديدها .

الفصل ١٣٢ - يجب سد رمق المضطر على من عنده فضل .

الحمد لله وحده

ظهير شريف رقم ١٩٠٨٠١٩ (١)

تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الرابع المتعلق بالاهلية والنيابة الشرعية .

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأمره أنه بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم ١٣٤٣ر٥٧٧ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر ١٩٥٧ الذي طبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الاول والثاني المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بانحلال ميثاقه .

وبناء على الظهير الشريف رقم ١٣٧٩ر٥٧٧ المؤرخ ب ٢٥ جمادى الاولى ١٣٧٧ الموافق ١٨ دجنبر ١٩٥٧ الذي طبق بموجبه في سائر المملكة المغربية الكتاب الثالث المتعلق بالولادة ونتائجها .

وبناء على مداوات اللجنة واتفاقها على تقديم مشروع يتعلق بالاهلية والنيابة الشرعية .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

فصل فريد - تطبق في سائر مملكنا ابتداء من تاريخ نشر هذا الظهير في الجريدة الرسمية مقتضيات الكتاب الرابع المتعلق بالاهلية والنيابة الشرعية وذلك حسب القواعد المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف رقم ١٣٤٣ر٥٧٧ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر ١٩٥٧ المشار اليه أعلاه والسلام .

وحرر بالرباط في ٤ رجب ١٣٧٧ الموافق ٢٥ يناير ١٩٥٨ .

وسجل بوزارة الداخلية بتاريخه .

الكتاب الرابع

الاهلية والنيابة الشرعية

الباب الاول

أحكام عامة

الفصل ١٣٣ - كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يثبت سفهه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية .

الفصل ١٣٤ - لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه

المدنية من كان فاقد التمييز لصغير في السن أو جنون .

الفصل ١٣٥ - كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيا يكون ناقص الأهلية .

الفصل ١٣٦ - يخضع فاقد الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصاية أو التقديم بالشروط ووفقا للقواعد المقررة في هذه المدونة .

الباب الثاني

الصغير

الفصل ١٣٧ - يعتبر مجبورا للصغير من لم يبلغ سن الرشد .

سن الرشد القانوني إحدى وعشرون سنة شمسية كاملة .

الفصل ١٣٨ - الصغير الذي لم يتم الثانية عشرة من عمره يعتبر فاقد التمييز حكما .

الفصل ١٣٩ - ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة .

الفصل ١٤٠ - ١ - ليس للصغير المميز أن يتسلم أمواله قبل رشده .

٢ - للولي أو من يقوم مقامه بعد إذن القاضي أن يأذن له إذا رأى عليه مخايل الرشد وأتم الخامسة عشرة من العمر بتسلم قدر من أمواله لإدارتها بقصد التجربة .

٣ - للقاضي عند امتناع الولي عن الإذن أن يأذن له إذا رأى في تصرفه نفعا فإذا ظهر سوء تصرفه ألغى القاضي ذلك الإذن .

الفصل ١٤١ - تصرفات المميز العوضية موقوفة على نظر وليه فله الإمضاء والرد حسب المصلحة الراجحة وقت النظر .

الفصل ١٤٢ - يعتبر المأذون في حالة الاختبار كامل الأهلية فيما أذن له به وفي التقاضي فيه .

الفصل ١٤٣ - للولي أن يحجز الصغير بعد ما أذنه ويبطل ذلك الإذن على الوجه الذي أذن له فيه .

الباب الثالث

المجنون والسفيه

الفصل ١٤٤ - المجنون فاقد العقل سواء كان جنونه مطبقا يستغرق جميع أوقاته أو متقطعا بحيث تعثره فترات يثوب اليه عقله فيها .

السفيه هو المبذر الذي يصرف ماله فيما لا فائدة فيه وفيما يعده العقلاء عبثا .

الفصل ١٤٥ - المجنون والسفيه يحجر عليهما القاضي من وقت ثبوت حالتهما بذلك ويرفع عنهما الحجر اعتبارا من وقت زوال الجنون والسفه حسب القواعد الواردة في هذه المدونة ويعتمد القاضي في ذلك أهل المعرفة وسائر وسائل الإثبات الشرعية .

الفصل ١٤٦ - تصرفات المجنون والسفيه غير نافذة إذا صدرت في حالة الجنون أو السفه .

الباب الرابع

النيابة الشرعية

الفصل ١٤٧ - النيابة الشرعية عن القاصر اما ولاية أو وصاية أو تقديم .

الفصل ١٤٨ - صاحب الولاية المعين في الشرع وهو الأب والقاضي يسمى وليا والذي عينه الأب أو وصيه يسمى وصيا والذي عينه القاضي يسمى مقدما .

الفصل ١٤٩ - للأب الولاية على شخص القاصر وعلى أمواله معا حتى تكمل أهليته وهو ملزم بالقيام بها .

الفصل ١٥٠ - إذا كان الأب فقيرا فللقاضي منعه من أخذ مال ولده وإن خشي تفويته له وضع عليه مشرفا .

الفصل ١٥١ - ١ - يجوز للأب أن يقيم وصيا لولده القاصر أو الحمل وله أن يرجع عن إيصائه .

٢ - تعرض الوصاية بمجرد وفاة الأب على القاضي لتبنيها .

الفصل ١٥٢ - ١ - يعين القاضي مقدما إذا لم يكن للقاصر أو الحمل وصي .

الفصل ١٥٣ - يجب في المقدم أن يكون ذا أهلية كاملة حازما ضابطا أميناً يوكل للقاضي اعتبار شرط الملاء .

الفصل ١٥٤ - لا يجوز أن يكون مقدما :

الباب السادس

تصرفات تستوجب اذن القاضي

الفصل ١٥٨ - لا يجوز للوصى ولا المقدم أن يباشر التصرفات الآتية الا باذن من القاضي .

١ - التصرف في عقار القاصر أو المهم من أمواله بالبيع والشراء أو الشركة أو الاقتراض أو الرهن أو القسمة أو المخارطة أو أى نوع من أنواع التصرفات المرتبة لحق عينى أو المفوتة لأصل أو ما يؤدي الى تفويته .

٢ - استثمار أموال القاصر أو اقتراضها لنفسه .

٣ - اكرأؤه للغير عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات .

٤ - اكرأء عقار القاصر لمدة تمتد الى سنة بعد بلوغه سن الرشد .

٥ - قبول التبرعات المقيدة بشرط أو رفضها .

٦ - الانفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم الا اذا كانت النفقة محكوما بها حكما مبرما .

٧ - تنفيذ الالتزامات الشرعية أو القانونية التي تكون على التركة أو على القاصر مالم يكن قد صدر بها حكم نهائى .

٨ - الصلح والتحكيم .

٩ - رفع الدعاوى الا ما يكون فى تأخير ضرر على القاصر أو ضياع حق له .

١٠ - التنازل عن الدعاوى واسقاط حقه فى طرق المراجعة القانونية .

١١ - استئجار أموال القاصر لنفسه أو ايجارها لزوجته أو لأمه أو لابيه أو لآخيه أو لصهره أو لمن يكون الوصى أو المقدم نائباً عنه .

١٢ - ما يصرف فى تزويج القاصر .

الباب السابع

التصرف فى عقار القاصر بالبيع والشراء

الفصل ١٥٩ - بأذن القاضي فى بيع العقار بعد أن يثبت لديه بحجة شرعية :

١ - ان الضرورة تدعو لبيع العقار .

٢ - وإن هذا العقار هو الاولى بالبيع من غيره .

١ - المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو اساءة الاتمان أو تزويرا أو فى جريمة من الجرائم المخلة بالاخلاق .

٢ - المحكوم بافلاسه الى أن يرد اليه اعتباره .

٣ - من كان بينه وبين القاصر نزاع قضائى أو خلاف عائلى يخشى منه على مصلحة القاصر .

الفصل ١٥٥ - ١ - للقاضى أن يجعل على المقدم مشرفاً مهمته مراقبة تصرفات المقدم وارشاده لما فيه مصلحة مال القاصر وتبليغ ما قد يراه من تقصير أو يخشاه من إتلاف فى مال القاصر .

٢ - وللقاضى أن يشرك فى التقديم شخصين أو أكثر اذا رأى مصلحة القاصر أو السداد فى ذلك .

٣ - وله عند تساوى موجبات المرشحين للتقديم اختيار الاصلح للقاصر .

الفصل ١٥٦ - يعهد لوزير العدل تأسيس هيئة يناط بها مساعدة القاضى فى اختصاصاته المتعلقة بشؤون المحاجير .

الفصل ١٥٧ - بمجرد تحمل الوصى أو المقدم أعباء الوصاية أو التقديم يقوم بالاجراءات الآتية :

١ - احصاء مال القاصر باشهاد عدلين يعينهما القاضى لذلك .

٢ - الاحتفاظ بالمنقول بعد تقويمه أو بيعه بما فيه مصلحة .

٣ - تحديد النفقة السنوية للقاصر بصفة شرعية ولمن تجب نفقته عليه وكذلك تحديد أجره الوصى أو المقدم بالمعروف أن طالب بها .

٤ - الايداع باسم القاصر فى خزانة الدولة كل ما يحصله من نقوده وما يرى القاضى لزوما لايداعه من المستندات والوثائق والحلى وغيرها ولا يسحب منها شئ الا باذن القاضى .

٥ - تحديد مدخولاته الناتجة عن ادارة أمواله .

٦ - اجراء القسمة أو المخارطة عند الاقتضاء .

٧ - تقديم حساب سنوى مؤيد بالحجج والمستندات على يد عدلين ومحاسبين يعينهم القاضى ويحرر العدلان بذلك رسماً يسجلانه بالكناش المعد لذلك الذى يحال بعد ذلك الى القاضى لمراجعته وتسجيله بكناش المحكمة الخاص بالمحاجير ثم يعاد الكناش الى الوصى أو المقدم .

٣ - ويبيعه بالمزاد العلني .

٤ - وعدم وجود زائد على الثمن الذي أعطى فيه .

٥ - وكون الثمن نقدا وحالا .

الفصل ١٦٠ - يأذن القاضي في شراء العقار إذا ثبت لديه ان شراء ذلك العقار فيه مصلحة للقاصر .

الفصل ١٦١ - ليس للوصي أو المقدم أن يشتري من أموال القاصر لنفسه الا ما كانت فيه مصلحة ظاهرة للقاصر .

الفصل ١٦٢ - إذا أذن القاضي الوصي أو المقدم في العقد لنفسه على شيء من أموال القاصر لموافقة المصلحة له وجب تعيين من يقوم مقام القاصر ليقبل عنه ويحافظ على مصلحته مع الوصي أو المقدم المتعاقد معه .

الفصل ١٦٣ - تحدد أجرة الوصي أو المقدم من يوم الطلب لما يستقبل .

الباب الثامن

انتهاء مهمة الوصي أو المقدم

الفصل ١٦٤ - تنتهي مهمة الوصي أو المقدم في الاحوال الآتية :

١ - بموت القاصر أو موت الوصي أو المقدم أو فقدهما .

٢ - ببلوغه سن الرشد الا اذا بلغه سفيها أو مجنونا وحكم القاضي باستمرار التحجير عليه .

٣ - بانتهاء العمل الذي أقيم الوصي أو المقدم لمباشرته أو انقضاء المدة التي حدد بها تعيين الوصي الموقت أو المقدم الموقت .

٤ - بقبول عذره في التخلي عن مهمته .

٥ - بزوال أهليته أو بعزله .

الباب التاسع

الرشد والترشيد

الفصل ١٦٥ - ينطلق القاصر من الحجر اذا بلغ سن الرشد مالم يحجر عليه لداع آخر من دواعي التحجير .

١ - يمكن ترشيد القاصر اذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأنس الوصي رشده بعد اتخاذ الاجراءات الشرعية .

٢ - اذا اختلف القاصر مع وصيه أو مقدمه رفع الامر الى القاضي .

الفصل ١٦٦ - ١ - اذا رأى الوصي أو المقدم قبيل بلوغ القاصر سن الرشد انه مجنون أو سفيه رفع الامر الى القاضي لينظر في استمرار الحجر عليه بمقتضى الموجبات الشرعية .

الباب العاشر

عزل الوصي أو المقدم

الفصل ١٦٧ - يعزل الوصي أو المقدم بحكم من القاضي للأسباب الآتية :

١ - اذا فقد شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل ١٥٣ أو طرأ عليه مانع من الموانع المنصوص عليها في الفصل ١٥٤ من هذا القانون .

٢ - اذا ثبت لدى القاضي ان في أعمال الوصي أو المقدم أو في إهمالهما ما يهدد مصلحة القاصر أو ظهرت في حسابهما ريبة تخل بالأمانة .

الفصل ١٦٨ - ١ - على الوصي أو المقدم الذي انتهت مهمته أن يسلم الأموال التي في عهده ويقدم عنها حسابا بالمستندات الى من يخلفه أو الى القاصر الذي رشد أو الى ورثته ان توفي وذلك في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما وعليه أيضا أن يقدم صورة عن الحساب الى القاضي .

٢ - اذا توفي الوصي أو المقدم أو فقدا أو وقع تحجيرهما فعلى الورثة أو من يقوم مقام الحاجر أن يسلموا أموال القاصر المعينة ويؤدوا ما ترتب في ذمة الحاجر من ماله .

الفصل ١٦٩ - اذا أخل الوصي أو المقدم بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون يعد مسؤولا في ماله عما يلحق القاصر من ضرر بسبب تقصيره وضامنا له .

الفصل ١٧٠ - كل من انتهت وصايته أو تقديمه وامتنع دون عذر مقبول من تسليم أموال القاصر لمن حل محله أو للقاصر بعد رشده ضمن ما تلف منها .

الفصل ١٧١ - كل تعهد أو ابراء أو مصالحة يحصل عليها الوصي أو المقدم من القاصر الذي رشد قبل تصفية الحساب وتنفيذ مقتضياته نهائيا يعرض على القاضي لتسليمه أو رفضه .

الفصل ١٧٢ - كل ما لم يشمل هذا القانون يرجع فيه الى الراجح أو المشهور أو ما جرى به العمل من مذهب الامام مالك .

الحمد لله وحده

ظهير شريف رقم ١٥٨٠٧٣ و ١٩٥٨ (١)

تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الخامس المتعلق بالوصية .

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأمره انه بناء على الظهير الشريف رقم ١٥٧٣٤٣ و ١٩٥٧ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر ١٩٥٧ المطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الاول والثاني المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بالتحلل ميثاقه .

وبناء على الظهير الشريف رقم ١٥٧٣٧٩ و ١٩٥٧ المؤرخ ب ٢٥ جمادى الاولى ١٣٧٧ الموافق ١٨ دجنبر ١٩٥٧ المطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الثالث المتعلق بالولادة ونتائجها .

وبناء على الظهير الشريف رقم ١٥٨٠١٩ و ١٩٥٨ المؤرخ ب ٤ رجب ١٣٧٧ موافق ٢٥ يناير ١٩٥٨ المطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الرابع المتعلق بالاهلية والنيابة الشرعية .

وبناء على مداوات اللجنة واتفاقها على تقديم مشروع يتعلق بالوصية .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد - تطبق في سائر مملكتنا ابتداء من تاريخ نشر هذا الظهير الشريف في الجريدة الرسمية مقتضيات الكتاب الخامس المتعلق بالوصية وذلك حسب القواعد المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف رقم ١٥٧٣٤٣ و ١٩٥٧ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نونبر ١٩٥٧ المشار اليه أعلاه والسلام .

وحرر بالرباط في ٣٠ رجب عام ١٣٧٧ الموافق ل ٢٠ يبرابر سنة ١٩٥٨ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه :

الكتاب الخامس

الوصية

احكام عامة

الفصل ١٧٣ - الوصية عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته .

الفصل ١٧٤ - يشترط في صحة عقد الوصية

خلوصه من التناقض والتخليط مع سلامته مما حظر شرعا .

الباب الاول

الموصى

الفصل ١٧٥ - يشترط في الموصى أن يكون مميزا .

تصح الوصية من المجنون حال افاخته ومن السفیه .

الباب الثاني

الموصى له

الفصل ١٧٦ - لا وصية لوارث .

الفصل ١٧٧ - تصح الوصية لكل من صح شرعا تملكه للموصى به حقيقة أو حكما .

الفصل ١٧٨ - تصح الوصية لمن كان موجودا وقتها أو كان منتظرا الوجود .

الفصل ١٧٩ - يشترط في الموصى له :

١ - أن لا تكون له صفة الوارث وقت موت الموصى .

٢ - عدم قتله للموصى عمدا عدوانا الا اذا علم الموصى قبل موته ولم يغير .

الباب الثالث

الايجاب والقبول

الفصل ١٨٠ - يقع الايجاب في عقد الوصية من جانب واحد وهو الموصى .

الفصل ١٨١ - يصح تعليق الوصية بالشرط وتقييدها به ان كان الشرط صحيحا والشرط الصحيح ما كان فيه مصلحة للموصى أو للموصى له أو لغيرهما ولم يكن مخالفا لمقاصد الشرع .

الفصل ١٨٢ - للموصى حق الرجوع في وصيته والغاؤها ولو التزم عدم الرجوع وله ادخال شروط عليها واشراك الغير فيها والفناء بعضها كما شاء وفي أي وقت يشاء في صحته أو مرضه .

الفصل ١٨٣ - يقع الرجوع عن الوصية بالقول الصريح أو الضمني أو بالفعل كبيع العين الموصى بها .

الفصل ١٨٤ - الوصية لغير معين لا تحتاج الى قبول ولا ترد برد أحد .

الفصل ١٨٥ - الوصية لشخص معين ترد برده اذا كان كامل الاهلية ويرث ورثته هذا الحق عنه .

الفصل ١٨٦ - لا يعتبر رد الموصى له الا بعد وفاة الموصى .

الفصل ١٨٧ - يجوز رد بعض الوصية وقبول بعضها كما يجوز ذلك من بعض الموصى لهم الكامل الاهلية وتبطل بالنسبة للمردود والراد فقط .

الباب الرابع

الموصى به

الفصل ١٨٨ - يجب في الموصى به أن يكون قابلا للتملك في نفسه .

الفصل ١٨٩ - اذا زاد الموصى في المعين الموصى بها فان كانت الزيادة مما يتسامح بمثله عادة أو وجد ما يدل على أن الموصى قصد الحاقها بالوصية أو كان الشيء المزيد لا يستقل بنفسه فانها تلحق بالوصية وان كانت الزيادة مما يستقل بنفسه شارك مستحق الزيادة الموصى له في المجموع بحصة تعادل قيمة الزيادة القائمة .

الفصل ١٩٠ - يصح أن يكون الموصى به عينا ويصح أن يكون منفعة لمدة معلومة أو مؤبدة .

الباب الخامس

شكل الوصية

الفصل ١٩١ - تنعقد الوصية بما يدل عليها من عبارة أو كتابة وكذلك الإشارة المفهمة اذا كان الموصى عاجزا عنهما .

الفصل ١٩٢ - يشترط في صحة الوصية ان يصدر بها اشهاد عدلي أو يحرق بها عقد يوقع عليه الموصى بامضائه فان عرضت ضرورة قاهرة لوقوع وصية لفظية أمام من اتفق حضورهم لها ممن تقبل شهادتهم وهم غير منتصبين وحال ذلك دون كتابتها ولم تسفر عملية البحث والتحقيق عن ريبة في شهادتهم بها صحت أن أدت من يوم التمكن من الاداء وعمل بها مطلقة أو مقيدة بما وجد وبطلت ان قيدت بما فقد .

الفصل ١٩٣ - يجب أن يصرح في عقد الوصية بالمنعقدة بخط يد الموصى أو بتلاوته لنصها ما يؤذن بالامر بتنفيذها .

الفصل ١٩٤ - كل اشهاد بوصية أو رجوع عنها تم بعدلين يجب أن يحرق ويسجل بكناش المحكمة المختصة داخل ثلاثة أيام تبندى من وقت تلقى الاشهاد .

الباب السادس

تنفيذ الوصية

الفصل ١٩٥ - ينفذ الوصية من أسند اليه الموصى تنفيذها فان لم يوجد فمن يعينه القاضي لذلك .

الفصل ١٩٦ - لا تنفذ الوصية في تركة استغرقها الدين الا بإجازة الدائن الكامل الاهلية أو بسقوط الدين .

الفصل ١٩٧ - اذا كانت الوصية بمثل نصيب أحد الورثة من غير تعيين للموصى له جزء من عدد رؤوسهم وليس له ما زاد على الثلث الا بإجازة الورثة الرشداء .

الفصل ١٩٨ - يعتبر الثلث بالنسبة لما تبقى من التركة بعد وفاء الحقوق التي تخرج قبلها من التركة .

الفصل ١٩٩ - اذا ضاق الثلث عن الوصايا المتساوية رتبة تحاص أهل الوصايا في الثلث ثم من كانت وصيته في شيء معين أخذ حصته من ذلك الشيء بعينه ومن كانت وصيته في غير معين أخذ حصته من سائر الثلث .

٢ - يتحاص صاحب المعين بالجزء المأخوذ من نسبة قيمة المعين من مجموع التركة .

الفصل ٢٠٠ - اذا أجاز الورثة وصية لوارث بعد موت الموصى في مرضه المخوف المتصل بموته أو استأذنهم فيه فأذنوه لزم ذلك لمن كان كامل الاهلية منهم .

الفصل ٢٠١ - من أوصى لحمل معين وتوفى فللورثة غلة الموصى به الى أن ينفصل حيا فتكون له .

الفصل ٢٠٢ - اذا وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى أو بعده كانت الغلة له وكل من وجد منهم بعده شاركه في الغلة الى حين اليأس من وجود غيرهم فتكون العين والغلة لمن وجد منهم ويكون نصيب من مات منهم تركة عنه .

الفصل ٢٠٣ - من أوصى بشيء معين لشخص ثم أوصى به لآخر قسم بينهما .

الفصل ٢٠٤ - ان مات الموصى له بعد ان استهل صارخا استحق وصيته وعد ما استحقه من جملة تركته ويحيا بالذكر بعد الانحصار .

الفصل ٢٠٥ - من أوصى الله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة معينة صرفت وصيته في وجوه الخير .

الفصل ٢٠٦ - الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية والعلمية وسائر المصالح العامة تصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شؤونها .

الفصل ٢٠٧ - تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ينتظر وجودها فان تعذر وجودها صرفت الوصية الى أقرب مجانس لتلك الجهة .

الفصل ٢٠٨ - تعتبر قيمة العين في الوصية بالمنافع .

الفصل ٢٠٩ - اذا هلك الموصى به المعين أو استحق في حياة الموصى فلا شيء للموصى له فاذا هلك أو استحق بعضه أخذ الموصى له ما بقي ضمن حدود ثلث التركة بدون اعتبار القدر الذي هلك .

الفصل ٢١٠ - اذا كان الموصى له من سيولد لشخص ثم مات ذلك الشخص ولم يترك ولدا ولا حملا عادت الوصية ميراثا .

الفصل ٢١١ - تبطل الوصية بما يلي :

- ١ - بموت الموصى له قبل الموصى .
- ٢ - بهلاك الموصى به المعين قبل وفاة الموصى .
- ٣ - برجوع الموصى عن الوصية صراحة أو دلالة .
- ٤ - برد الموصى له الرشيد بعد وفاة الموصى .

الباب السابع

التنزيل

الفصل ٢١٢ - مسألة التنزيل أن يقول المنزل ، فلان وارث مع ولدي أو مع عدد ولدي أو الحقوه بميراثي أو ورثوه في مالي أو يكون له ابن ابن قد مات أبوه فيقول ورثوه مكان أبيه ، وهي كسائر الوصايا لا تجاوز الثلث الا بالاجازة .

الفصل ٢١٣ - اذا كان في مسألة المنزل -

كسرا ذو فرض وكانت عبارته صريحة في تسوية الملحق بالملحق به حسبت الفريضة بطريقة العول حيث يدخل بها ضرر الوصية على الجميع .

وان لم تكن عبارته صريحة في التسوية حسبت الفريضة بقطع النظر عن المنزل - فتحا - وأعطى له مثل ما أعطى للملحق به ، ثم تجمع الحظوظ الباقية لذوي الفروض وغيرهم وتجعل الفريضة كأنه لا تنزيل ، حيث يدخل ضرر الوصية على ذوي الفروض .

الفصل ٢١٤ - اذا لم يكن في مسألة المنزل - كسرا - ذو فرض ، فان كان المنزل فتحا - ذكرا جعل كواحد من ذكور الورثة وان كان أنثى جعلت كواحدة من إناثهم .

الفصل ٢١٥ (١) - اذا كان المنزل - فتحا - متعددا وفيهم ذكور وإناث وكان المنزل قد قال يعطون ما كان يرثه أبوهم لو كان حيا أو قال أنزلوهم منزلته قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

الفصل ٢١٦ - كل مالم يشمل هذا القانون يرجع فيه الى الراجح أو المشهور أو ما جرى به العمل من مذهب الإمام مالك .

الحمد لله وحده

ظهير شريف رقم ١١٢/١٥٨ (٢)

تطبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب السادس المتعلق بالميراث .

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنه :

بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم ١٣٤٣/١٥٧ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٥٧ الذي طبق بموجبه في سائر المملكة المغربية مقتضيات الكتاب الأول والثاني المتعلق أولهما بالزواج وثانيهما بانحلال ميثاقه .

وبناء على مداوات اللجنة واتفاقها على تقديم مشروع يتعلق بالميراث .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد - تطبق في سائر مملكتنا ابتداء من تاريخ نشر هذا الظهير في الجريدة الرسمية

(١) صحح بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٧ في ١٦ مايو ١٩٥٨ .

(٢) الجريدة الرسمية ٢٣٧١ في ٤/٤/١٩٥٨ .

مقتضيات الكتاب السادس طيه المتعلق بالميراث وذلك حسب القواعد المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف رقم ١٣٤٣ر/٥٧١ المؤرخ ب ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٧ الموافق ل ٢٢ نوفمبر ١٩٥٧ المشار اليه أعلاه .

وحرر بالرباط في ١٣ رمضان ١٣٧٧ الموافق ٣ أبريل ١٩٥٨ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه .

الكتاب السادس

الميراث

احكام عامة

الفصل ٢١٧ - التركة مجموع ما يتركه الميت من مال أو حقوق مالية .

الفصل ٢١٨ - تتعلق بالتركة حقوق خمسة تخرج على الترتيب الآتي :

١ - الحقوق المتعلقة بعين التركة .

٢ - نفقات تجهيز الميت بالمعروف .

٣ - ديون الميت المطلقة .

٤ - الوصية الصحيحة النافذة .

٥ - الموارث بحسب ترتيبها في هذه المدونة فإذا لم يوجد ورثة آلت التركة الى بيت المال (١) .

الفصل ٢١٩ - الارث انتقال حق بموت مالكة بعد تصفية التركة لمن استحقه شرعا بلا تبرع ولا معاوضة .

الفصل ٢٢٠ - يستحق الارث بموت الموروث حقيقة أو حكما وتحقق حياة وارثه بعده .

الفصل ٢٢١ - الميت حكما من انقطع خبره وحكم القاضي باعتباره ميتا .

الفصل ٢٢٢ - المفقود مستصحب الحياة بالنسبة لما له فلا يورث ولا يقسم بين ورثته الا بعد حكم القاضي بتمويلته ، ومحتمل الحياة في حق نفسه وكذلك في حق غيره فيوقف الحظ المشكوك فيه الى أن يثبت في أمره .

الفصل ٢٢٣ - يحكم بموت المفقود في حالة استثنائية يغلب عليه فيها الهلاك بعد مضي سنة من تاريخ اليأس من الوقوف على خبر حياته أو مماته .

أما في جميع الاحوال الاخرى فيفوض أمد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضي وذلك كله بعد التحري والبحث عنه بما أمكن من الطرق لدى الهيئات المختصة بالبحث عن المفقودين .

الفصل ٢٢٤ - اذا مات جماعة معا وكان بعضهم يرث بعضا ولم يتوصل الى معرفة السابق منهم فلا استحقاق لاحدهم في تركة الآخر سواء كانت الوفاة في حادث واحد أم لا .

الباب الاول

اسباب الارث وشروطه

الفصل ٢٢٥ - أسباب الارث كالزوجية والقربة أسباب شرعية لا تكتسب بتعاهد ولا بوصية فليس لكل من الوارث أو الموروث اسقاط صفة الوارث أو الموروث ولا التنازل عنه للغير .

الفصل ٢٢٦ - يشترط في استحقاق الارث ما يلي :

١ - تحقق موت الموروث حقيقة أو حكما .

٢ - وجود وارثه عند موته حقيقة أو حكما .

٣ - العلم بجهة الارث .

الفصل ٢٢٧ - اذا تحققت حياة المولود بصراح أو رضاع ونحوهما ورث والا فلا .

الفصل ٢٢٨ - لا توارث بين مسلم وغير المسلم ولا بين من نفى الشرع نسبه ومن نفاه عنه ولا بين ولد الزنى والزاني .

الفصل ٢٢٩ - من قتل موروثه عمدا وعدوانا وان أتى بشبهة لم يرث من ماله ولا دينه ولا يحجب وارثا ومن قتله خطأ ورث من المال دون الدية وحجب .

الباب الثاني

طرائق الارث

الفصل ٢٣٠ - الورثة ثلاثة أصناف وارث بالفرض فقط ووارث بالتعصيب فقط ووارث بهما جمعا أو انفرادا .

الفصل ٢٣١ - الفرض سهم مقدر للوارث في التركة ويبدأ في التوريث بأصحاب الفروض .

الفصل ٢٣٢ - اذا لم يوجد أحد من ذوى

الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركية كانت التركية أو ما بقي منها للعصبة بعد أخذ ذوى الفروض فروضهم .

الفصل ٢٣٣ - الوارث بالفرض فقط أربعة :
الأم والجددة والزوجة والاخت للام .

الفصل ٢٣٤ - الوارث بالتعصيب فقط ستة :
الابن - وابن الابن - والاخ الشقيق - والاخ للاب - والعم - وابن الأخ .

الفصل ٢٣٥ - الوارث بالفرض والتعصيب
جميعا خمسة : الاب - والجد - والزوج - وابن العم - والاخ للام .

الفصل ٢٣٦ - الوارث بالفرض أو التعصيب
ولا يجمع بينهما أربعة : البنت - وبنت الابن - والاخت الشقيقة - والاخت للاب .

الباب الثالث

اصحاب الفروض

الفصل ٢٣٧ - الفروض المقدرة ستة : النصف والربع والثلثان والثلث والسدس .

الفصل ٢٣٨ - لفظ الولد الوارد فيما يلي يطلق
على الذكر والانثى .

الفصل ٢٣٩ - اصحاب النصف خمسة :

١ - الزوج بشرط عدم الفرع الوارث للزوجة ذكرا كان أو أنثى .

٢ - والبنت بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى .

٣ - وبنت الابن بشرط انفرادها عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى وولد الابن في درجتها .

٤ - والاخت الشقيقة بشرط انتقاء الشقيق والاب وولد الصلب وولد الابن وولد الصلب ذكرا كان أو أنثى .

٥ - والاخت للاب بشرط انفرادها عن الاخ والاخت للاب وعمن ذكر في الشقيقة .

الفصل ٢٤٠ - اصحاب الربع اثنان :

١ - الزوج اذا وجد فرع وارث للزوجة .

٢ - والزوجة اذا لم يكن للزوج فرع وارث .

الفصل ٢٤١ - وارث الثمن واحد :

١ - الزوجة اذا كان للزوج فرع وارث .

الفصل ٢٤٢ - اصحاب الثلثين أربعة :

١ - ابنتان فأكثر بشرط انفرادهما عن الابن .
٢ - وبنتا الابن فأكثر بشرط انفرادهما عن ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى وابن الابن في درجتها .

٣ - والشقيقتان فأكثر بشرط انفرادهما عن الشقيق الذكر وعن الاب وولد الصلب ذكرا كان أو أنثى .

٤ - والاختان للاب فأكثر بشرط انفرادهما عن الاخ للاب وعمن ذكر في الشقيقتين .

الفصل ٢٤٣ - اصحاب الثلث ثلاثة :

١ - الأم بشرط عدم الفرع الوارث وعدم اثنين فأكثر من الاخوة ولو حجبا .

٢ - والمتعدد من الاخوة للام بشرط انفرادهم عن الاب وعن الجد للاب وعن ولد الصلب وولد الابن ذكرا كان أو أنثى .

٣ - والجد ان كان مع اخوة وكان الثلث أحظى له .

الفصل ٢٤٤ - اصحاب السدس :

١ - الاب بشرط وجود الولد أو ولد الابن ذكرا كان أو أنثى .

٢ - والأم بشرط وجود الولد أو ولد الابن أو اثنين فأكثر من الاخوة وارثين أو محجوبين .

٣ - وبنت الابن ولو تعددت بشرط كونها مع بنت واحدة وان لا يكون معها ابن ابن في درجتها .

٤ - والاخت للاب ولو متعددة بشرط كونها مع شقيقة واحدة وانفرادها عن الاخ للاب والاب والولد ذكرا كان أو أنثى .

٥ - والاخ للام بشرط أن يكون واحدا ذكرا كان أو أنثى وبشرط انفراده عن الاب والجد والولد وولد الابن ذكرا أو أنثى .

٦ - والجددة اذا كانت منفردة سواء كانت لام أو لاب فان اجتمعت جدتان قسم السدس بينهما ان كانتا في رتبة واحدة أو التي للام أبعد فان كانت التي للام أقرب اختصت بالسدس .

٧ - والجد للاب عند وجود الولد أو ولد الابن وعند عدم الاب .

الباب الرابع

الارث بطريق التعصيب

الفصل ٢٤٥ - العصبية ثلاثة أنواع :

- عصبية بالنفس
- عصبية بالغير
- عصبية مع الغير

الفصل ٢٤٦ - للعصوبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض فى الارث على الترتيب الآتى :

- ١ - البنوة وتشمل الابناء وأبناء الابن وان سفل
- ٢ - الابوة وتشمل الاب والجد العصبى وان علا والاخوة وتشمل الاشقاء والاخوة للاب
- ٣ - أبناء الاخوة وان سفلوا
- ٤ - العمومة وتشمل أعمام الميت لابوين أو لاب وأعمام أبيه كذلك وأعمام جده العصبى وان علا وأبناء من ذكروا وان سفلوا

الفصل ٢٤٧ - ١ - اذا اتحدت العصبية بالنفس فى الجهة كان المستحق للارث أقربهم درجة الى الميت

٢ - اذا اتحدوا فى الجهة والدرجة كان التقديم بقوة القرابة فمن كانت قرابته من الأبوين قدم على من كانت قرابته من الاب فقط

٣ - اذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة كان الارث بينهم على السواء

الفصل ٢٤٨ - العصبية بالغير هن :

- ١ - البنات مع الإبناء

٢ - بنات الابن وان نزل مع أبناء الابن وان نزل اذا كانوا فى درجتهم مطلقاً أو كانوا أنزل منهم اذا لم يرثن بغير ذلك

٣ - الاخوان لأبوين مع الاخوة لابوين والاخوات لاب مع الاخوة لاب ويكون الارث بينهم فى هذه الاحوال للذكر مثل حظ الانثيين

الفصل ٢٤٩ - العصبية مع الغير هن :

الاخوات لابوين أو لاب مع البنات أو بنات الابن وان نزل ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض

وتعتبر فى هذه الحالة الاخوات لابوين كالاخوة لابوين وتعتبر الاخوات لاب كالاخوة لاب ويأخذن أحكامهم بالنسبة لباقي العصبيات فى التقديم بالجهة والدرجة والقوة

الفصل ٢٥٠ - اذا اجتمع الاب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وان نزل استحق السدس فرضاً والباقي بطريق التعصيب

الفصل ٢٥١ - ١ - اذا اجتمع الجد العصبى مع الاخوة الاشقاء خاصة أو مع الاخوة للاب كذلك ذكورا أو اناثا أو مختلطين فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة

٢ - واذا اجتمع مع مجموع الصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة للاب فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة

٣ - واذا اجتمع مع الاخوة وذوى الفروض فله الأفضل من ثلاثة سدس جميع المال أو ثلث ما بقى بعد ذوى الفروض أو مقاسمة الاخوة كذكر منهم وتجرى المعادة فى كل ما ذكر

الباب الخامس

الحجب

الفصل ٢٥٢ - الحجب منع وارث معين من كل الميراث أو بعضه بقريب آخر

الفصل ٢٥٣ - الحجب نوعان :

- ١ - حجب نقل من حصة الارث الى أقل منها
- ٢ - حجب الاسقاط من الميراث

الفصل ٢٥٤ - حجب الاسقاط لا ينال ستة من الوارثين وهم :

الابن - والبنت - والاب - والام - والزوج - والزوجة

الفصل ٢٥٥ - يحجب حجب اسقاط :

١ - ابن الابن وبنت الابن يحجبهما الابن خاصة والقريب من ذكور الحفدة يحجب البعيد من ذكورهم واناثهم

٢ - الجد يحجبه الاب خاصة والجد القريب يحجب الجد البعيد

٣ - والاخ الشقيق والشقيقة يحجبهما الاب والابن وابن الابن

٤ - والاخ للاب والاخت للاب يحجبهما الشقيق ومن حجه ولا تحجبهما الشقيقة

٥ - وابن الأخ الشقيق يحجبه الجد والأخ للأب ومن حجبه .

٦ - وابن الأخ للأب يحجبه ابن الأخ الشقيق ومن حجبه .

٧ - والعم الشقيق يحجبه ابن الأخ للأب ومن حجبه .

٨ - والعم للأب يحجبه العم الشقيق ومن حجبه .

٩ - وابن العم الشقيق يحجبه العم للأب ومن حجبه .

١٠ - وابن العم للأب يحجبه ابن العم الشقيق ومن حجبه .

١١ - والأخ للأم والأخت للأم يحجبهما الابن والبنت وابن الابن وبنت الابن وإن سفل والأب والجد وإن علا .

١٢ - والجددة للأم تحجبها الأم خاصة .

١٣ - والجددة للأب يحجبها الأب والأم .

١٤ - القربى من جهة الأم تحجب البعدى من جهة الأب .

الفصل ٢٥٦ - يحجب حجب نقل :

١ - الأم - حيث ينقلها من الثلث إلى السدس الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن واثنان فأكثر من الأخوة والأخوات سواء كانوا أشقاء أو للأب أو للأم .

٢ - الزوج - حيث ينقله الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن من النصف إلى الربع .

٣ - الزوجة - حيث ينقلها الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن من الربع إلى الثمن .

٤ - بنت الابن - تنقلها البنت الواحدة من النصف إلى السدس كما تنقل اثنتين فأكثر من بنات الابن من الثلثين إلى السدس .

٥ - الأخت للأب - تنقلها الشقيقة من النصف إلى السدس وتنقل اثنتين فأكثر من الثلثين إلى السدس .

٦ - الأب - ينقله الابن وابن الابن من التعصيب إلى السدس .

٧ - الجد - عند عدم الأب ينقله الابن وابن الابن من التعصيب إلى السدس .

٨ - البنت - ٩ - وبنت الابن - ١٠ - والأخت

الشقيقة - ١١ - والأخت للأب ينقل كل واحدة منهم فأكثر أخوها عن فرضها ويعصبها - ١٢ - الأخوات الشقائق - ١٣ - والأخوات للأب تعصبهن البنات فتتقلهن البنت الواحدة فأكثر من الفرض إلى التعصيب .

الباب السابع

مسائل خاصة

الفصل ٢٥٧ - مسألة المعادة

إذا كان مع الأخوة الأشقاء أخوه للأب عاد الأخوة الأشقاء الجد بالأخوة للأب فمنعوه بهم كثرة الميراث ثم يأخذ الأشقاء إن كانوا أكثر من أخت حسب الأخوة للأب وإن كانت شقيقة واحدة استكملت فرضها وكان الباقي بين الأخوة للأب للذكر مثل حظ الانثيين .

الفصل ٢٥٨ - مسألة الاكدرية والغراء

لا يفرض للأخت مع الجد في مسألة إلا في الاكدرية وهي زوج وأخت شقيقة أو لأب وجد فيضم الجد ما حسب له إلى ما حسب لها ويقسمان للذكر مثل حظ الانثيين أصلها من ستة وتعمل إلى تسعة وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية .

الفصل ٢٥٩ - مسألة المالكية

إذا اجتمع مع الجد زوج وأم وأخ للأب وأخوة لأم فرض للزوج النصف وللأم السدس وللجد ما بقي ولا يأخذ الأخوة للأم شيئاً لأن الجد يحجبهم ولا يأخذ الأخ للأب شيئاً .

الفصل ٢٦٠ - مسألة شبه المالكية

إذا كان مع الجد زوج وأم وأخ شقيق وأخوة لأم فالجد يأخذ ما بقي بعد ذوى السهام دون الأخ لأن الجد يحجبه .

الفصل ٢٦١ - مسألة الحرقاء

إذا اجتمعت أم وجد وأخت شقيقة أو لأب فرض للام الثلث وما بقي يقسمه الجد والأخت للذكر مثل حظ الانثيين .

الفصل ٢٦٢ - مسألة المشتركة

يأخذ الذكر من الأخوة كالانثى في المشتركة وهي زوج وأم أو جدة وأخوة لأم وأخوة أشقاء فيشتركان في الثلث الأخوة للام والأخوة الأشقاء الذكور والاناث في ذلك سواء على عدد رؤسهم لأن جميعهم من أم واحدة .

الفصل ٢٦٣ - مسألة الغراوين

إذا اجتمعت زوجة وأبوان فللزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي وهو الربع وللأب ما بقي فإذا اجتمع زوج وأبوان فللزوجة النصف وللأم ثلث ما بقي وهو السدس وما بقي للأب .

الفصل ٢٦٤ - مسألة المباحلة

إذا اجتمع زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب كان للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث أصلها من ستة وتعمل إلى ثمانية للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان .

الفصل ٢٦٥ - المنبرية

إذا اجتمعت زوجة وبناتان وأبوان صحت فريضتهم من أربعة وعشرين وتعمل إلى سبعة وعشرين للبنتين الثلثان - ستة عشر - وللأبوين الثلث - ثمانية ، وللزوجة الثمن ثلاثة ، ويصير ثمنها تسعا .

الباب الثامن

وصية واجبة

الفصل ٢٦٦ - من توفي وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لاحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط الآتية :

الفصل ٢٦٧ - الوصية الواجبة لهؤلاء الاحفاد تكون بمقدار حصتهم مما يرثه أبوهم عن أصله المتوفى على فرض موت أبيهم اثر وفاة أصله المذكور على أن لا يتجاوز ذلك ثلث التركة .

الفصل ٢٦٨ - لا يستحق هؤلاء الاحفاد وصية ان كانوا وارثين لأصل أبيهم جدا كان أو جدة أو كان قد أوصى لهم أو أعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة فإن أوصى لهم بأقل من ذلك وجبت تكملته وإن أوصى بأكثر كان الزائد متوقفا على اجازة الورثة وإن أوصى لبعضهم فقط وجبت الوصية للآخر بقدر نصيبه على نهج ما ذكر .

الفصل ٢٦٩ - تكون هذه الوصية لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وإن نزل واحدا كانوا أو أكثر للذكر مثل حظ الانثيين يحجب فيها كل أصل فرعه دون فرع غيره ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط .

الباب التاسع

تصفية التركة

الفصل ٢٧٠ - على القاضي ان يتخذ عند الاقتضاء جميع ما يجب من الاحتياطات المستعجلة

للمحافظة على التركة وله بوجه خاص ان يقرر وضغ الاختتام وايداع النقود والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة .

الفصل ٢٧١ - يأمر القاضي باتخاذ هذه الاجراءات اما من تلقاء نفسه اذا كان في الورثة قاصر ولا وصى له وكذلك اذا كان احدهم غائبا .

واما بطلب من النيابة العامة اذا كان الهالك بيده شيء من ممتلكات الدولة وفي هذه الحال لا تتخذ تلك الاجراءات الا بالنسبة لتلك الممتلكات كما يمكن للقاضي أن يأمر باتخاذ هذه الاجراءات بقدر ما يقتضيه حال المطلوب ان طلبها منه أحد المعنيين بالأمر وكان هناك ما يبررها .

الفصل ٢٧٢ - لا يجوز لاي وارث قبل تصفية التركة ان يتصرف في مال التركة الا بما تدعو اليه الضرورة المستعجلة ولا ان يستوفى ما لها من ديون أو يؤدي ما عليها بدون إذن المصفي .

الفصل ٢٧٣ - يعين القاضي لتصفية التركة من يتفق الورثة على اختياره فاذا لم يتفقوا على احد ورأى القاضي موجبا لتعيينه اجبرهم على اختياره على ان يكون من الورثة بقدر استطاع وذلك بعد سماع أقوال هؤلاء وتحفظاتهم .

الفصل ٢٧٤ - يكون المصفي واحدا أو متعددا . وتجري في حقه أحكام الوكالة فيما ينص عليه في رسم تعيينه .

الفصل ٢٧٥ - للمصفي أن يرفض تولي هذه المهمة أما التخلي عنها بعد توليها فيجزي فيه مجري أحكام الوكالة وللقاضي أيضا استبدال المصفي بالغير متى وجدت أسباب تبرره وطلبه احد المعنيين بالأمر .

الفصل ٢٧٦ - تكون للمصفي المهام التي ينص عليها في رسم تعيينه .

الفصل ٢٧٧ - يحدد في رسم التعيين الاجل الذي يتعين فيه على المصفي ان يقدم نتيجة احصاء التركة .

الفصل ٢٧٨ - للمصفي أن يطلب من القاضي اجرا عادلا على قيامه بمهمته .

الفصل ٢٧٩ - نفقات التصفية على التركة .
الفصل ٢٨٠ - على المصفي بمجرد تعيينه ان يقوم باحصاء جميع ممتلكات الهالك بواسطة عدلين طبقا لقواعد الاحصاء الجاري بها العمل .

كما ان عليه ان يقوم بالبحث عما للتركة من ديون لها أو عليها وعلى الورثة ان يبلغوا الى علم

المصفي جميع ما يعلمونه من ديون على التركة
• وحقوق لها •

الفصل ٢٨١ - بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الاحصاء يقدم قائمة مفصلة يثبت فيها جميع ما خلفه الهالك من عقار ومنقولات •
وعليه ان يثبت في هذه القائمة ما يكشف عنه أوراق الموروث وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق وديون وما يصل الى علمه عنها من أى طريق كان ويجوز للمصفي أن يطلب من القاضي مد هذا الميعاد اذا وجدت ظروف تبرر ذلك •

الفصل ٢٨٢ - بعد اطلاع القاضي على الاحصاء تصفي التركة تحت مراقبته •

الفصل ٢٨٣ - على المصفي في أثناء تصفية التركة ان يقوم بما يلزم من اعمال الادارة وعليه أيضا ان ينوب عن التركة في الدعاوى وأن يستوفي مالها من ديون قد حلت ويكون على المصفي ولو لم يكن ماجورا مسؤولية الوكيل الماجور وللقاضي ان يطالبه بتقديم حساب عن ادارته في مواعيد دورية •

الفصل ٢٨٤ - يستعين المصفي في تقدير قيمة اموال التركة بالعرفاء أو بمن يكون له في ذلك دراية خاصة •

الفصل ٢٨٥ - يقوم المصفي بعد استئذان القاضي وموافقة الورثة بوفاء ديون التركة التي تعين قضاؤها أما الديون التي وقع النزاع فيها فتسوى بعد الفصل فيها نهائيا •

الفصل ٢٨٦ - على المصفي في حالة اعسار التركة أو في حالة احتمال اعسارها أن يوقف تسوية أي دين ولو لم يقم في شأنه نزاع حتى يفصل نهائيا في جميع المنازعات المتعلقة بديون التركة •

الفصل ٢٨٧ - يقوم المصفي بوفاء ديون التركة مما يحصله من حقوقها وبما تشتمل عليه من نقود ومن ثمن ما في التركة من منقول فان لم يكن كل ذلك كافيا فمن ثمن ما يفي بذلك من عقار التركة •

وتباع منقولات التركة وعقاراتها بالمزاد العلني الا اذا اتفق الورثة على أن يتولوا ذلك لانفسهم بقيمته المقررة من طرف العرفاء أو بواسطة المزايدة فيما بينهم •

الفصل ٢٨٨ - يتولى المصفي بعد تسوية ديون التركة تنفيذ الوصايا •

الباب العاشر

تسليم التركة وقسمتها

الفصل ٢٨٩ - بعد تنفيذ التزامات التركة يتسلم الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي ما بقي منها •

ويجوز للورثة بمجرد تمام احصاء التركة المطالبة بأن يتسلموا على الحساب الاشياء أو النقود التي لا يتوقف عليها في تصفية التركة وان يتسلموا بعضا منها بشرط ألا تتجاوز حظهم في الارث الا اذا رضى الورثة جميعا بذلك •

الفصل ٢٩٠ - لكل وارث الحق في أن يتسلم من العدلين نسخة من اراثته ونسخة من زمام التركة تبين مقدار نصيبه في الارث وتعيين ما آل لكل واحد من اموال التركة •

الفصل ٢٩١ - لكل من استحق نصيبا من التركة بطريق الغرض أو التعصيب أو الوصاية الحق في أن يطلب تمييزه بطريقة شرعية •

الفصل ٢٩٢ - اذا كان في التركة عقارات تقبل الفسدة لتقليل ضرر الشركة ندب المصفي الورثة لذلك فاذا قبلوا تولى اجراءها فاذا لم ينعقد اجماعهم على ذلك رفع الراغب منهم في القسمة الامر الى القاضي الذي يجريها طبقا للموجبات الشرعية •

الفصل ٢٩٣ - للقاضي رفع ضرر الشركة وحفظا للحقوق والاموال من الضياع ان يحكم بالقسمة •

الفصل ٢٩٤ - تسرى على قسمة التركة القواعد المقررة في القسمة •

الفصل ٢٩٥ - اذا لم تشمل القسمة جميع اموال الموروث وقت وفاته فان الاموال التي لم تدخل في القسمة تؤول شائعة الى الورثة طبقا لقواعد الميراث •

الفصل ٢٩٦ - التركات التي لم تصف قبل تاريخ نشر هذا القانون يجوز لورثتها ان يطالبوا بتطبيق احكام هذه المدونة عليها •

الفصل ٢٩٧ - كل ما لم يشمله هذا القانون يرجع فيه الى الراجح أو المشهور أو ما جرى به العمل من مذهب الامام مالك •

ظهير شريف رقم ١٠٢ - ٦٢ - ١ تغنى بموجبه
من أدايات المحافظة على الاملاك العقارية مسطرات
تحفيظ بعض الاملاك الحبسية (٢)

الحمد لله وحده

الطابع الشريف

(بداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن
الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماء الله
واعز أمره أنه :

بمقتضى الظهير الشريف الصادر فى ٩
رمضان ١٣٣١ (١٢ غشت ١٩١٣) بشأن تحفيظ
العقارات وكذا الظواهر الشريفة الصادرة بتغييره
أو تميمه ،

وبناء على القرار الوزيرى الصادر فى ٢١
رجب ١٣٣٣ (٤ يونيو ١٩١٥) بسن نظام
لمصلحة المحافظة على الاملاك العقارية وكذا
القرارات الوزيرية الصادرة بتغييره أو تميمه ،
وبناء على الدستور الصادر الامر بتنفيذه
يوم ١٧ رجب ١٣٨٢ (١٤ دجنبر ١٩٦٢) ،

اصدونا امرنا الشريف بما ياتى :

فصل فريد - خلافا للمقطع الرابع من
الفصل ١٥ من الظهير الشريف المشار اليه اعلاه
المؤرخ فى ٩ رمضان ١٣٣١ (١٢ غشت ١٩١٣)
وللفصل ٥٢ من القرار الوزيرى المشار اليه
اعلاه المؤرخ فى ٢١ رجب ١٣٣٣ (٤ يونيو ١٩١٥)
فان مسطرات تحفيظ الاملاك الحبسية ، باستثناء
الحبس العائلى ، التى يطلب النظر اجرائها بعد
موافقة وزير الاحباس تغنى من صوائر ايداع
مطلب التحفيظ والسلام .

وحرر بالرباط فى ١٧ ربيع الثانى ١٣٨٣
(٧ شتنبر ١٩٦٣)

ظهير شريف رقم ١٥٤ - ٦٢ - ١
فى تغلى بيت المال عن حقوقه الارثية لفائدة
شركائه فى الارث (١)

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماء الله
واعز أمره اننا اصدونا أمرنا الشريف بما يلى :

الفصل الأول - اذا كانت للدولة حقوق
ارثية بصفقتها وارثه بالتعصيب ، فان الحظ الذى
ينوب بيت المال يتخلى عنه للورثة الفرضيين ان
كانوا موجودين .

ويوزع هذا الحظ بين الشركاء فى الارث
بالنسبة للجزء الموروث المخصص بكل واحد
منهم .

الفصل الثانى - اذا لم يكن هناك ورثة
فرضيون ، فان مصلحة الاملاك المخزنية بوزارة
المالية تحوز الميراث لفائدة بيت المال .

الفصل الثالث - تطبق مقتضيات ظهيرنا
الشريف هذا على الموارث التى لم تتم تصفيتها
وقت اجراء العمل به والسلام .

وحرر بالرباط فى ٢٩ جمادى الاولى ١٣٨٢

الموافق ٢٩ اكتوبر ١٩٦٢ .

ظهير شريف رقم ١٦٠.٢٠ بشأن انعقاد
الانكحة بين المغاربة والاجنبيات أو المغريبات
والاجانب جريا على الصيغ المعينة في الحالة
المدنية (١)

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز
أمره أنه :

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في ٩ رمضان
١٣٣١ الموافق ل ١٢ غشت ١٩١٤ بشأن
الوضعية المدنية للفرنسيين والاجانب وخصوصا
الفصل ١١ منه .

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ٢٤
شوال ١٣٣٣ الموافق ل ٤ شتنبر ١٩١٥ بشأن
تأسيس حالة مدنية في المنطقة الجنوبية من
الايالة الشريفة وخصوصا الفصل الأول منه .

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ١٨ جمادى
الأولى ١٣٦٩ الموافق ل ٨ مارس ١٩٥٠ بشأن
تمديد نظام الحالة المدنية المؤسسة بمقتضى الظهير
الشريف المذكور سابقا والمؤرخ في ٢٤ شوال
١٣٣٣ الموافق ل ٤ شتنبر ١٩١٥ .

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ١٩ ذي
الحجة ١٣٧٧ الموافق ل ٧ يوليوز ١٩٥٨ انطبقة
بموجبه في منطقة طنجة النصوص المتعلقة بالحالة
المدنية المعمول بها في المنطقة الجنوبية :

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ١٥ محرم
١٣٧٩ الموافق ل ٢١ يوليوز ١٩٥٩ المطبقة بموجبه
في المنطقة السابقة للحماية الاسبانية النصوص
المتعلقة بالحالة المدنية المعمول بها في المنطقة
الجنوبية .

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ٢٨ ربيع
الثاني ١٣٧٧ الموافق ل ٢٢ نونبر ١٩٥٧ المحتوي
على مدونة الأحوال الشخصية والارثية (الكتابان
الأول والثاني) .

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في ٢١ صفر
١٣٧٨ الموافق ل ٦ شتنبر ١٩٥٨ بشأن الجنسية
المغربية وخصوصا الفصل ٣ منه أصدرنا أمرنا
الشريف بما يأتي :

**الفصل الأول - ان الانكحة بين المغاربة
والاجنبيات من جهة ، والمغريبات والاجانب من
جهة أخرى ما لم تكن ممنوعة في قانون الأحوال
الشخصية الجاري على الزوج المغربي يجوز أن
يقوم بمراسم انعقادها بطلب من الزوجين ضابط
الحالة المدنية وفقا لمقتضيات الظهير الشريف المشار
اليه أعلاه المؤرخ في ٢٤ شوال ١٣٣٣ الموافق
ل ٤ شتنبر ١٩١٥ .**

**الفصل الثاني - ان انعقاد النكاح حسب
صيغة الحالة المدنية يتوقف مع ذلك كله على سابق
الاشهاد به طبق الشروط المنصوص عليها من حيث
الجوهر والصيغة في قانون الأحوال الشخصية
الجاري على الزوج المغربي .**

وفي هذا الصدد يتعين على الزوج المغربي ان
يقدم لضابط الحالة المدنية رسم الاشهاد بالنكاح
على أن هذا الرسم يجب تسليمه بمجرد تحريره ،
وعند الاقتضاء أثر الخطاب عليه لينعقد فورا
النكاح حسب صيغة الحالة المدنية .

**الفصل الثالث - ان الانكحة المشار اليها في
الفصل الاول التي قام بمراسم انعقادها ضابط
الحالة المدنية قبل تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا
تعتبر صحيحة ان كانت الشروط المنصوص عليها
من حيث الجوهر والصيغة في قانون الأحوال
الشخصية الجاري على الزوج المغربي قد روعيت
وكانت تلك الانكحة لا يمنعها القانون المذكور
والسلام .**

وحرر بالرباط في ٦ رمضان عام ١٣٧٩
موافق ٤ مارس ١٩٦٠ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه

قرار وزاري

في ضبط تدبير أموال الغائبين من طرف وكالة

الغياب (١)

ان وزير العدل ووزير المالية .

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في ١٦ شعبان ١٣٤٢ الموافق ل ٢٢ مارس ١٩٢٤ بشأن ضبط وظيفة وكيل الغياب ولا سيما الفصلين الرابع والثامن منه .

وبناء على المنشور الوزيري الصادر في ٢٣ رمضان ١٣٣٣ الموافق ل ١٤ غشت ١٩١٥ ولا سيما الباب الثالث منه بشأن تدبير أموال الغائبين .

ونظرا للمنشور رقم ٣٠٢ الذي أصدره وزير العدل في تاريخ ٧ ربيع الثاني ١٣٥٥ الموافق ل ٢٧ يونيو ١٩٣٦ بشأن تقديم حسابات وكالة الغياب .

يقران ما يلي :

الفصل الأول - يعهد الى وكيل الغياب بحيازة وتدبير أموال الغائبين تحت مراقبة القاضي وطبق الكيفيات التي يقتضيها الشرع .

الفصل الثاني (٢) - يجب على وكيل الغياب أن يمسك السجلات الآتي بيانها :

أولا - سجل الرسائل الصادرة تقييد فيه حسب التاريخ جميع الرسائل التي يوجهها هذا الموظف لأجل المصلحة .

ويجب أن يحتفظ بالرسائل الواردة بخصوص تسيير المصلحة من بين المحفوظات .

ثانيا - سجل تقييد فيه حسب التاريخ حسابات الغائبين ويتضمن كل حساب من هذه الحسابات في الصفحة اليسرى مختلف العوارض التي يمكن أن تطرأ خلال التصفية وفي الصفحة اليمنى حسب التاريخ بيان المداخل والمصاريف الذي يقوم مقام الدفتر الكبير .

ثالثا - دفتر يومي يواظب فيه يوميا بدقة على ضبط محاسبة المداخل والمصاريف مع الاستناد الى الحسابات التي تهمها .

رابعا - سجل عمليات الايداع والسحب التي يمكن لوكيل الغياب أن ينجزها في صندوق الايداع والتسيير .

الفصل الثالث (٣) - لا يمكن لوكيل الغياب أن يحفظ لديه في أي حال من الأحوال مبلغا يفوق ٥٠.٠٠٠ فرنك يخصصها بالمصاريف العادية على أن الزائد يجب أن يدفع الى صندوق الايداع والتسيير بصفة منتظمة في حساب « وكيل الغياب بمدينة كذا أو بقرية كذا » .

وفي حالة ما اذا بلغت المصاريف الجارية مجموعا يفوق القدر المذكور ، يمكن لوكيل الغياب ان يطلب أذنا خصوصا قصد الاحتفاظ بمبلغ يفوق القدر المبين أعلاه .

الفصل الرابع - يتحتم على وكيل الغياب أن يقدم في نهاية كل سنة الى قاضي دائرته حساباته للمداخل والمصاريف قصد مراقبتها والمصادقة عليها طبقا للفصل الرابع من الظهير الشريف انشار اليه أعلاه الصادر في ١٦ شعبان ١٣٤٢ الموافق ل ٢٢ مارس ١٩٢٤ بشأن تنظيم وظيفة وكيل الغياب .

ثم يخبر بذلك وزير العدل تحت رعاية القاضي .

الفصل الخامس - يلغى :

أولا - الباب الثالث من المنشور الوزيري المشار اليه أعلاه الصادر في ٢٣ رمضان ١٣٣٣ الموافق ل ١٤ غشت ١٩١٥ .

ثانيا - المنشور رقم ٣٠٢ المشار اليه أعلاه الصادر من وزير العدل بتاريخ ٧ ربيع الثاني ١٣٥٥ الموافق ل ٢٧ يونيو ١٩٣٦ .

الفصل السادس - يطبق هذا القرار في مجموع التراب المغربي غير أنه سيجرى العمل به في المنطقة القديمة للحماية الاسبانية في التاريخ المقرر لتطبيق الظهير الشريف الصادر في ١٦ شعبان ١٣٤٢ الموافق ل ٢٢ مارس ١٩٢٤ والممد مفعوله الى هذه المنطقة بموجب قرار وزيري صدر في تاريخ ٦ مارس ١٩٥٩ والسلام .

وحرر بالرباط في ٦ مارس ١٩٥٩

(١) الجريدة الرسمية - عدد ٢٤٢٣ في ١٩٥٩/٤/٣

(٣،٢) معدلة بالقرار الصادر في ١٩٥٩/٧/٣ . الجريدة الرسمية عدد ٢٤٢٣ في ١٩٦٠/١/٢٢

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجمهورية العربية اليمنية

لها

أحكام شرعية

— قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية

أحكام وأوقاف وأحكام :

- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوقف .
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم العلاقة بين وزارة الأوقاف وبين الأشخاص المتعاملين مع الوقف بالنسبة لمعاملات الوقف والمقاييس وبساتين المساجد والكريات المعرضات وغيرها .

— قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الانتفاع بأراضي الأوقاف .

أحوال شخصية :

- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون الأسرة .
- قرار مجلس القيادة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تيسير الزواج .
- قرار مجلس القيادة رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن المواريث الشرعية .
- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوصية .

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٥ م
بإنشاء الهيئة العلمية لتقنين احكام
الشريعة الاسلامية (١)

باسم الشعب

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة

١٩٧٤ م

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٤/١٠/٢٢ م بشأن تنظيم سلطات الدولة
العليا في المرحلة الانتقالية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

وافق مجلس الشورى على القانون الآتي

نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ هيئة شرعية تسمى « الهيئة
العلمية لتقنين الشريعة الاسلامية » وتشكل من
رئيس وعشرة اعضاء من كبار العلماء الشرعيين
والقانونيين على أن تتوفر فيهم الكفاءة وان يكونوا
معروفين بالرأى والفضل والنزاهة والاخلاص
ويصدر بتسميتهم قرار جمهورى بناء على ترشيح
من وزير العدل .

مادة ٢ - تتولى الهيئة تقنين احكام الشريعة
الاسلامية المتعلقة بالمعاملات وفق الاسس التالية:

أولا - يجب ألا يخالف ما تقره الهيئة
ما ورد عليه نص من كتاب أو سنة ووقع عليه
اجماع .

ثانيا - تعمل اللجنة على الاستمداد من
مجموعة المذاهب الاجتهادية والأخذ بأقوى ما فى

كل منها والاعتماد على أصول الفقه الاسلامى المجرد
وقواعده العامة فى معالجة الاوضاع الفقهية
المستجدة .

ثالثا - تجميع المباحث والفروع وردھا الى
مواطنيها مع مراعاة وضع القواعد الكلية والتي
تعتبر كل واحدة منها أصلا فقهيًا تدور عليه
وتتفرع عنه أحكام فرعية تطبيقية من أبواب
موضوعات شتى أولا .

رابعا - يتم ترتيب وترقيم المواضيع
وصياغتها بما يتفق ومقتضى الصياغة القانونية
بحيث تشتمل النصوص المقننة على احكام أمره
وعامة وبعبارة سهلة والاقتصار على قول واحد
يعمل به فى كل مسألة .

خامسا - يفرد لكل من الاحكام الاساسية
والموضوعية والاحكام الشكلية باب خاص بها .

مادة ٣ - لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا
الا بحضور أغلبية ثلثى أعضائها وتتخذ القرارات
بأغلبية الحاضرين .

مادة ٤ - تقدم الهيئة نتائج عملها الى مجلس
الشورى ويكون لها فى المجلس ولجانه صفة
الاستعجال .

مادة ٥ - تعتمد الحكومة جميع النفقات
المالية والتسهيلات اللازمة لعمل الهيئة بما يكفل
ضمان السرعة فى انجاز التقنين وفقا لقرار يصدر
من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٦ - يعمل بهذا القانون من تاريخ
صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر بمجلس القيادة بتاريخ ١٣٩٥/٥/٨ هـ
الموافق ١٩٧٥/٥/١٨ م

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٦ م بشأن الوقف (١)

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ بتنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وعلى قرار مجلس القيادة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ م بتشكيل الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية .

واستنادا الى ما انتهت اليه الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية في شأن الوقف .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر

الباب الاول

الوقف - أركانه - شروطه - أحكامه

الفصل الاول

الوقف وأركانه

مادة ١ - الوقف هو حبس مال والتصدق بمنفعته أو ثمرته على سبيل القرية تأبيدا وهو نوعان :

١ - وقف أهل .

٢ - وقف خيرى .

مادة ٢ - الوقف الاهلى هو ما وقف على النفس أو الذرية ، والوقف الخيرى هو ما وقف على جهات البر العامة أو الخاصة مثل كوائن زبير

والكوائن عبسارة عن أوقاف من واقفين متعددين جهل ماوقفه كل واحد منهم وجهلت مصارفها فضمت الى الوقف الكبير وصرف ماعين عليها للمدارس والمساجد وغيرها .

مادة ٣ - يكون الوقف بإيجاب من الواقف يقف به مالا معيناً منقولاً أو غير منقول مملوكاً له ، ويتصدق بمنفعته أو ثمرته على معين شخصاً كان أو جهة عامة أو خاصة ، ويتم قولاً أو كتابة بلفظ صريح أو كناية أو بالفعل، كما يتم بالإشارة المفهمة من الأخرس .

ويجب أن يقترن الإيجاب بنية القرية الا انه فى غير الصريح لابد من دلالة يظهر بهـ مراد الواقف .

مادة ٤ - لا يشترط فى الوقف القبول وانما للموقوف عليه أن يرد الاستحقاق ، وإذا رد استحقاقه بطل حقه فيه ، ولا رجوع فى الرد .

مادة ٥ - يكون الوقف بلفظ صريح كقوله وقفت أو حبست ، وبلفظ الكتابة كقوله تصدقت ويكون بالفعل كأن يفعل الواقف شيئاً ظاهره التسهيل مع النية كنصب جسر لمرور الناس عليه أو تعليق باب فى مسجد أو تركيبة .

مادة ٦ - اذا تم الوقف قولاً أو كتابة أو إشارة وجب الاشهاد عليه ما لم يكن بخط الواقف

مادة ٧ - أركان الوقف أربعة هى :

١ - صيغة انشائه (الإيجاب) .

٢ - الواقف .

٣ - الموقوف (العين الموقوفة) .

٤ - الموقوف عليه (المصروف) .

مادة ٨ - يصح الوقف منجزاً أو مضافاً الى ما بعد الموت .

مادة ٩ - يصح الوقف معلقاً على شرط ألا يكون محظوراً .

مادة ١٠ - اذا اقترن الوقف بشرط لا يتعلق بغرض (مصلحة) للواقف أو لغيره صح الوقف وبطل الشرط .

مادة ١١ - يشترط فى الواقف ما يأتى :

١ - ان يكون مكلفاً .

٢ - ان يكون مختاراً .

٣ - ان يكون مطلق التصرف .

٤ - أن يكون مالكا للمال المراد وقفه .

٥ - أن لا يكون مدينا بدين سابق على الوقف مستغرق لجميع ماله أو لا يكفى ما تبقى من ماله بعد الوقف لسداده مالم يجز الوقف من له الدين .

مادة ١٢ - إذا حبس غير المسلم مالا على جهة ما ظاهره البر قبل منه وأخذ حكم الوقف وتتولاه جهة الولاية العامة .

مادة ١٣ - لا يصح وقف الفضولى ولا تلحقه الاجازة .

مادة ١٤ - لا يصح الوقف فرارا من دين أو شفعة ، ولا بحيلة كالتحايل على أحكام الارث .

مادة ١٥ - لا يصح للشخص أن يقف أكثر من ثلث ماله إذا كان له وارث حال الوقف .

مادة ١٦ - يشترط فى الموقوف (العين الموقوفة) ما يأتى :

١ - أن يكون مالا معيناً منقولاً أو غير منقول .

٢ - أن يكون له منفعة أو ثمرة مع بقاء عينه .

٣ - أن يكون مملوكاً للواقف .

مادة ١٧ - يصح أن يكون الموقوف مشاعاً فيما ينقسم وما لا ينقسم .

مادة ١٨ - إذا وقف الواقف ما يصح وقفه وما لا يصح صح الوقف فيما يصح وبطل فيما لا يصح .

مادة ١٩ - لا يصح التخيير فى الوقف ولا تعليق تعيينه فى الذمة .

مادة ٢٠ - إذا وقف احد الشئتين ولم يعين كان له التعيين فى حياته ، فان مات ولم يعين كان لورثته التعيين الا ان يختلفوا فيكون للحاكم تعيين الوقف فى الاقل قيمة .

مادة ٢١ - إذا وقف جزءا معيناً كالربع

ونحوه من غلة عين تصرف فى مصرف معين صح الوقف ويكون مشاعاً فى العين بقدره .

أما اذا عين الغلة كيلا أو وزنا أو عدا أو نحوه فلا يصح الوقف .

مادة ٢٢ - يشترط فى الموقوف عليه (المصرف) ما يأتى :

١ - أن يكون معيناً ، ويعتبر المصرف معيناً فى الفقهاء اذا لم يعينه الواقف ويكون للواقف الى حين موته تعيين مصرف آخر فاذا مات ولم يعين استمر الصرف للفقهاء .

٢ - أن يكون فى قرينة حقيقة شرها .

٣ - أن يكون على الوجه الذى عينه الواقف موضعاً للمصرف زماناً ومكاناً .

مادة ٢٣ - لا يشترط وجود المصرف فى الحال متى كان وجوده فى المستقبل محتملاً .

مادة ٢٤ - للواقف فى حياته نقل المصرف الى مصرف آخر فى مبرة ماثلة أو مبرة أصاح .

مادة ٢٥ - يجوز لمتولى الوقف بإشراف الحاكم وتسويغه نقل المصرف من مبرة الى مبرة ماثلة أو أصلح منها .

مادة ٢٦ - فى الصرف على الفقراء يقدم الفقراء من ذرية الواقف فى الصرف والحيث فقط .

مادة ٢٧ - اذا زال المصرف أو شرطه أو زمانه أو مكانه فلا يبطل الوقف وانما يكون للواقف فى حياته تعيين مصرف آخر فاذا كان الواقف قد مات اعتبر الوقف منقطع المصرف .

مادة ٢٨ - الوقف المنقطع المصرف يصرف فى مبرة ماثلة أو أصلح منها بإشراف الحاكم وتسويغه ويقدم ورثة الموقوف عليه وورثة الواقف مهما تحققت فيهم المبرة .

الفصل الثالث

أحكام الوقف العامة

مادة ٢٩ - اذا تم الوقف مستوفياً أركانه وشروطه على النحو المبين فى الفصلين المتقدمين فهو صحيح وتترتب عليه جميع اثاره المبنية

فى هذا القانون مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المواد التالية :

مادة ٣٠ - نصوص الواقف كلها مرعية الا فيما ينافى القربة .

مادة ٣١ - الوقف على النفس خاصة أو على وارث أو الورثة أو على الذرية أو على الاولاد واولاد الاولاد باطل ما لم يكن المذكورون داخلين فى عموم جهة بر عينها الواقف فى الحال فيعامل الواحد منهم كاحد أفرادها ، أو كان الموقوف عليه عاجزا كالأعمى والأشل وليس له ما يكفيه وفى هذه الحالة اذا زال عجزه أو مات اعتبر الوقف منقطع المصرف ويأخذ حكمه المبين فى المادة ٢٨ من هذا القانون .

مادة ٣٢ - الوقف على شخص معين غير من ذكرها فى المادة السابقة صحيح اذا تحققت فيه القربة تصريحاً من الواقف أو ظاهراً كفضيلة علم أو عبادة أو غيرها وإذا مات الموقوف عليه اعتبر الوقف منقطع المصرف ويأخذ الحكم المبين فى المادة ٢٨ من هذا القانون .

وإذا لم تتحقق القربة فى الشخص الموقوف عليه على النحو المبين فى الفقرة السابقة كان الوقف باطلاً .

مادة ٣٣ - اسناد النظر على الوقف لاحد الورثة أو لاحد الذرية أو لغيرهم دون قربة صريحة أو ظاهرة اذا قصد به الصرف له فهو غير صحيح وإذا قصد به الصرف فيما فيه قربة عينها الواقف فهو صحيح .

مادة ٣٤ - الوقف فى درس أو للقراءة للوارث لما تيسر غير صحيح .

مادة ٣٥ - الوقف بالتسلاوة المطلقة أو لمعين صحيح وتعتبر اجرة المثل فى المعين وما تبقى يعود للورثة وفى المطلقة كامل الغلة .

مادة ٣٦ - الوقف على الديوان لاطعام الفقراء والغرباء الوافدين اليه صحيح ، وإذا زادت الغلة عن حاجة المصرف صرفت فى مبرة مماثلة بإشراف الحاكم .

مادة ٣٧ - لا يصح الوقف على الحضرات

وأحياء الليالى والموالد والاولياء والقبور وانارتها وتشبيدها أما الاوقاف القديمة منها المعينة من الحكومة للمصالح فتستمر اقراراً لما سبق وما لم يعين فى المصالح يصرف فيها .

الفصل الرابع

احكام خاصة بالوقف على المسجد

مادة ٣٨ - اذا كان بناء المسجد مفتوحاً الى مباح محض الناس فيه على سواء ، سواء أكان البناء فى ملك البانى أو فى مباح محض أو فى حق عام باذن الحكومة وليس فيه ضرر فهو وقف ويصح الوقف عليه وعلى مصالحه .

مادة ٣٩ - يجوز باذن من الحاكم نقل مواد المسجد ومصرفه من قفر الى محل أهل بالسكان للمصلحة .

مادة ٤٠ - يجوز لكل الناس إعادة المتهدم فى المسجد تبرعاً من أهوالهم بغير اذن .

مادة ٤١ - يجوز نقض المسجد للتوسيع مع الحاجة وظن قدرة الناقض على اعادته باذن الحاكم ولا ضمان على الناقض اذا عجز عن الاصلاح ويكون للتوسعة حكم الاصل .

مادة ٤٢ - يجوز فعل ما يرغب الناس فى المسجد وانارته للقراءة ونسخ كتب الهداية

مادة ٤٣ - يجوز للجهة المختصة صرف فائض غلة الوقف على المسجد على المساجد الاخرى .

الفصل الخامس

احكام خاصة بالوقف الاهلى

مادة ٤٤ - الاوقاف الاهلية القديمة التى لا تتفق شروطها مع الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون اذا كانت قد صدرت فيها احكام شرعية بصحتها ، أو كان الورثة قد تراضوا عليها أو مضى عليها اربعون عاماً تبقى على ما هى عليه ولا تنقض الا بتراض جميع أهل المصرف أو اغليهم بحسب الاستحقاق واوفرهم صلاحاً ، ويقدم الطلب للمحكمة المختصة لتحقيقه والاذن بنقض الوقف اذا تحققت المصلحة .

مادة ٤٥ - إذا حكمت المحكمة بنقض الوقف الأهل القديم طبقا لما هو مبين بالمادة السابقة تؤول ملكية اعيان الوقف للموقوف عليهم كل بقدر استحقاقه الحال ، ومن مات من طبقة المستحقين الحاليين وله ورثة عند وفاته فيحل ورثته وورثة من مات منهم محله بقدر استحقاقه لو كان حيا كل بقدر نصيبه في الميراث .

مادة ٤٦ - إذا اختلف الموقوف عليهم في الوقف الأهل القديم المنقوض طبقا للمنصوص عليه في المادة ٤٤ على الاستحقاق او القسمة فيما بينهم ولم يكن قد صدر في الاستحقاق حكم سابق يجب اتباعه عين الحاكم استحقاق كسل منهم على الفرائض الشرعية ان علمت وان التبس الامر فعلى رؤوس الموجودين ذكرًا وانثى واجرى القسمة بينهم طبقا لما هو منصوص عايه في المادة ٤٥ مع عدل أو عدول يختارهم اذا لزم الامر ويفضل من يتفق الورثة أو أغلبهم على اختياره .

الباب الثاني

في الولاية على الوقف

الفصل الاول

فيمن له الولاية وشروطه

مادة ٤٧ - الولاية على الوقف للواقف ثم لمنصوبه وصيا أو وليا ثم للموقوف عليه ثم لذي الولاية العامة أو الحاكم أو من يعينه أحدهما لذلك .

ويجوز لذي الولاية الخاصة اسناد الولاية لمن يرى فيه الصلاح بغير عوض .

مادة ٤٨ - التنازل عن الولاية اذا كان بعوض باطل ، وتبطل ولاية التنازل ويعود الوقف لذي الولاية العامة .

مادة ٤٩ - يشترط في متولى الوقف ان يكون مسلما مكلفا عدلا حسن السيرة والسلوك قادرا على التصرف والعمل بما نص عليه الواقف .

واذا فقد المتولى شرطا من هذه الشروط بطلت ولايته .

مادة ٥٠ - لا تبطل ولاية أصلها صاحب الولاية العامة أو الحاكم بموته .

مادة ٥١ - ليس لذي الولاية العامة أو الحاكم ابطال ولاية أو تعيين ولي آخر ما دام الولي مستوفيا لشروط الولاية .

مادة ٥٢ - لا يجوز اقامة أكثر من متولى واحد على الوقف الا اذا تعددت اعيانه وتحققت المصلحة في تعيين متولى لكل منها . واذا تعدد الموقوف عليهم المستحقون للولاية اختار الحاكم أصلهم للولاية فان تساوا عين أحدهم لها .

الفصل الثاني

(في المسوغات في الوقف للتصرف فيه)

(وفي غلته وحكمه)

مادة ٥٣ - اصلاح عين الوقف مقدم على الصرف في مصالحه .

والصرف في مصالح الوقف مقدم على اصلاح عين الموقوف عليه .

واصلاح عين الموقوف عليه مقدم على الصرف في مصالحه .

مادة ٥٤ - لا يجوز التصرف في الوقف الا باذن الجهة المختصة وفي الأحوال المبينة في هذا القانون .

مادة ٥٥ - اذا لم تكن غلة الوقف كافية لاصلاح ما تلف من الوقف فيجوز بيع بعضه لاصلاح البعض الآخر منه اذا لم يكن هناك فائض من غلات أوقاف أخرى .

مادة ٥٦ - لا يجوز بيع بعض الوقف لاصلاح عين الموقوف عايه الا اذا كان الواقف لهما واحدا .

مادة ٥٧ - اذا بطل نفع الوقف في المقصود أو نقصت غلته بالقياس الى قيمته جاز بيعه بما لا يقل عن مثل قيمته زمانا ومكانا والاستعاضة عنه بما ينفع في المقصود او يغل أكثر مع تحقق المصلحة .

مادة ٥٨ - يجوز شراء مستغل بفائض الغلة ويعتبر المستغل المشتري ملكا للوقف ولكن لا يجوز التصرف فيه الا باذن الجهة المختصة

مع تحقق المصلحة ، وتصرف غلة المستقل المملوك للوقف في مصارف الوقف .

مادة ٥٩ - لا يجوز اغتصاب الوقف وإذا اغتصب وقف وجب على متوليه استرجاعه ويجب على المقتصب إرجاعه فإذا كان قد تلف ضمن المقتصب عوضه مع مراعاة القيمة زمانا ومكانا بأوقافها قيمة وقت القصب أو الطلب .

وإذا كان قد تصرف فيه وتعذر عليه استرجاعه ضمن غلته إلى حين استرجاعه .

مادة ٦٠ - العرض عن الوقف أو عن بعضه يكون وقفا مثله وينتفع به وتصرف غلته في مصارف الوقف .

الفصل الثالث

فيما يجب على المتولى فعله

وما يجوز له وما لا يجوز

مادة ٦١ - يجب على المتولى تنفيذ شروط الواقف والتقييد بها زمانا ومكانا .

مادة ٦٢ - يجب على المتولى المحافظة على عين الوقف وعين الموقوف عليه وأموال الوقف المشتراة من فائض غلته ورعايتها وإصلاح ما تلف منها وأجراء الترميمات وغيرها مما يلزم لصيانتها مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣ من هذا القانون .

مادة ٦٣ - يجب على المتولى استغلال عين الوقف وإدارتها واستعمالها فيما أعدت له والانفاق من غلته فيما يلزم لذلك وإصلاح التالف والمتهدم على الترتيب المبين في المادة ٥٣ من هذا القانون .

مادة ٦٤ - يجب على المتولى استرجاع المقتصب من الوقف والرجوع على المقتصب بالضمان والغلة طبقا للمبين بالمادة ٥٩ من هذا القانون .

مادة ٦٥ - يجوز لمتولى الوقف القيام بالتصرفات المنصوص عليها في الفصل السابق بالشروط المنصوص عليها فيه مع تحقق المصلحة

مادة ٦٦ - يجوز للمتولى معاملة نفسه

في الصرف كواحد من جنس الموقوف عليهم إذا توفرت فيه الشروط .

مادة ٦٧ - يجوز للمتولى دفع العين الموقوفة إلى المستحق إذا كان شخصا معيناً أو جهة لها من يمثلها لاستغلالها بأجرة المثل .

مادة ٦٨ - لا يجوز للمتولى تأجير عين الوقف أو أملاكه لأكثر من ثلاث سنوات سواء كان للحرث أو للبناء . ولا يمنع ذلك من تجديد الإجازة مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٦٩ - لا يجوز للمتولى تأجير عين الوقف أو أملاكه بأقل من أجرة المثل زمانا ومكانا .

مادة ٧٠ - لا يجوز للمتولى أن يستدين للوقف إلا بإذن الجهة المختصة مع تحقق المصلحة إلا ما يلزم لإدارة الوقف واستغلاله .

الفصل الرابع

في محاسبة متولى الوقف

مادة ٧١ - يجب على متولى الوقف في خلال شهرين من تاريخ توليه للوقف إبلاغ وزارة الأوقاف أو الحاكم المختص بالوقف الذي يتولى عليه مع بيان اسم الواقف ونوع الوقف وتعيين أملاكه ومصرفه وتسليم صورة من مستندات الوقف وذلك إذا لم يكن قد سبق الإبلاغ عن الوقف وتسليم صورة من مستنده ويجب على وزارة الأوقاف أو الحاكم المختص فوراً إبلاغ أيهما إبلاغ الآخر وقيد بيانات الوقف في الدفتر المعتمد لذلك إذا لم يكن قد سبق قيده .

ويجب على الجهة المختصة بوزارة الأوقاف محاسبة متولى الوقف طبقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون وطبقاً للمعمول به في هذا الشأن .

مادة ٧٢ - يجب على المتولى تقديم حساب مؤيد بالمستندات للجهة المختصة كل عام ، وعلى الجهة المختصة فور تقديم الحساب فحصه وإصدار قرارها فيه .

مادة ٧٣ - لا يقبل قول المتولى في الصرف

في شئون الوقف الا بسند عدا ما جرى العرف فيه من عدم أخذ سند به .

مادة ٧٤ - يصدر قرار الجهة المختصة بعد فحص الحساب باعتماده على النحو الذي يتحقق به انه صحيح وتكلف المتولى بتسليمها فائض الغلة .

ويجب على الجهة المختصة ايداع فائض غلات الأوقاف أحد المصارف لأصرف منها عند الحاجة في شئون اصلاح التالف وتجديد العمارة وتحسين الغلة ويقدم الوقف الذي له فائض غلة بقيمة هذا الفائض .

مادة ٧٥ - يجب على الجهة المختصة بوزارة الأوقاف اعداد ميزانية عامة للأوقاف واعداد ميزانية خاصة لكل وقف وابلاغ متوليها بها ، ولا يجوز للمتولى تجاوز الميزانية الموضوعة له الا باذن منها مع تحقق المصلحة .

مادة ٧٦ - اذا تأخر المتولى عن تقديم الحساب في موعده أو تقديم المستندات المؤيدة له وطالبته الجهة المختصة بذلك فلم يمثل جاز لها وقفه عن مباشرة اعمال الولاية وتنصيب منصوب مؤقت الى ان يقدم ما تأخر في تقديمه .

واذا قامت قرائن على أن المتولى فرط أو خان جاز للجهة المختصة وقفه عن مباشرة اعمال الولاية وتنصيب منصوب مؤقت بدله الى أن يتم فحص الحساب وتظهر براءة المتولى .

مادة ٧٧ - يجوز للجهة المختصة حرمان المتولى من أجرته على الولاية كلها أو بعضها اذا كانت ولايته بأجرة وذلك اذا تأخر في تقديم الحساب والمستندات المؤيدة له أو ظهر تفريطه أو خيانتة عن المدة التي حصل فيها ذلك ، ويجوز لها عزله في حالة التفريط ويجب عليها عزله في حالة الخيانة .

مادة ٧٨ - اذا تبينت الجهة المختصة خيانة المتولى فعليها تقديمه للجهة المختصة لعقابة .

الفصل الخامس

في ضمان متولى الوقف ومستاجره

مادة ٧٩ - لا يضمن المتولى من غلات

الوقف الا ما قبض ان خان أو فرط أو كان اجيرا مشتركا فيما يضمن فيه الاجير المشترك .

مادة ٨٠ - اذا قصر المتولى في مطالبة مفتصب الوقف برده وغلته في مسدة الفصص واستحال استرداد العين أو الحصول على الاجرة بسبب ذلك ضمن المتولى ما قصر في المطالبة به في حينه طبقا لما هو مبين في المادة ٥٩ من هذا القانون .

مادة ٨١ - المستاجر عين الوقف أو املاكه ضامن لها ولغلتها بما أتلفه منها وكل نقص في الغلة اذا فرط أو أهمل وترفع يده ، ولايجوز لورثته قسمة الأوقاف المؤجرة له الا معاشية ويختص بها القوى الامين والا رفعت يدهم .

مادة ٨٢ - ليس لمستاجر عين الوقف أو املاكه حق اليد الا في العناء الظاهر كالغرس والبناء والاصلاح اذا كان ذلك بأمر المتولى .

فصل ختامي :

مادة ٨٣ - اذا كانت عين الوقف مدونة في دفتر حصر الأوقاف (المسودة الحافلة) بخطوط أمناء معتبرين وظهر ما يخالفها فالعبرة بالمسودة .

ويثبت الوقف بالشهرة المستفيضنة والديوع في المحلة ، ولا يكتفى الحاكم بشهادة شاهدين على الشهرة حتى يبعث من يثق به الى المحلة فاذا كان أهلها كلهم أو اغلبهم مجتمعين عليها عمل بها .

مادة ٨٤ - ما لم يذكر في هذا القانون يعمل فيه بأقوى الادلة في الشريعة الاسلامية التي انتزع منها هذا القانون .

مادة ٨٥ - ما اشكل من مواد هذا القانون فيرجع الى المذكرة التفسيرية التي هي جزء من هذا القانون .

مادة ٨٦ - يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمجلس القيادة

بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى ١٣٩٦ هـ .

الموافق ل ٢٣ مايو ١٩٧٦ م .

قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٩ م بشأن تنظيم العلاقة بين وزارة الأوقاف

وبين الأشخاص المتعاملين مع الوقف بالنسبة
لمعاملات الوقف والمقاييس وبساتين المساجد
واكرات العرضات وغيرها

وتيسر مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢) لسنة
٦٨ م في شأن تنظيم واختصاصات وزارة الأوقاف
ولائحة اجراءاتها .

وعلى قرار مجلس الوزراء برقم (٢٠) لسنة
١٩٦٨ م بتشكيل لجنة قضائية ادارية للنظر في
مسائل الوقف المقدمة من قبل السيد/وزير
الأوقاف .

وعلى قرار الاستئناف واللجنة القضائية المشار
اليها رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ م

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة :

وعلى عرض وزير الأوقاف

وبعد موافقة مجلس الوزراء

قرر ما يلي :

مادة ١ - (١) يعتبر ايجار المعمور التابع
للأوقاف كايجار المثل في المعمور الحر طبقا للزمان
والمكان .

(ب) يقوم كامل المعمور وتقدر غرامة المستاجر

المأذون له بالبناء ويسمى اليد العرفية ويكون
للغرامة حصتها من الايجار بمقدار نسبتها من
كامل المعمور والعرضه .

(ج) في حالة رفض المستاجر الاول دفع اجرة
المثل للزمان والمكان يكون لوزارة الأوقاف الحق
في دفع الغرامة وتاجير المعمور لمن شاءت بأجرة
المثل للزمان والمكان . ويكون هذا فيما أصلحه
المستاجر أو غرم فيه من لا ينفصل ، أما ما ينفصل
فالمستاجر مخير بين أن يرفع ما وضعه أو يأخذ
قيمته دون تقديره بنسبة من قيمة المعمور .
أما غير المأذون له بالبناء فلا حق له ولا تنطبق
عليه الفترتين ١ ، ب الواردتين في هذه المادة .

مادة ٢ - تعامل المعاش من الأرض الزراعية
وبعض الغيول معاملة الملك الحر في الغلة وغيرها .

مادة ٣ - تنظم العلاقة بين الوقف والقشامين
طبقا للقرار الشرعي رقم ٩ لسنة ٦٩ م الصادر
من المحكمة العليا للاستئناف ومن اللجنة المكونة
بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة
١٩٦٨ م بتشكيل لجنة قضائية ادارية للنظر في
مسائل الوقف المقدمة من قبل السيد/وزير
الأوقاف .

مادة ٤ - لوزارة الأوقاف أن ترفع ايجارات
العرضات فيما تؤجره من الآن وصاعدا يدفع فيه
ما يسمى حق الاذن .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره
وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بالقصر الجمهوري بصنعاء بتاريخ
/ / ١٩٦٩ م .

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ م بتنظيم الانتفاع بأراضي الاوقاف (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم ١ لسنة ١٩٧٤ م

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ م بتنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ م فى شأن تنظيم واختصاصات وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٩ م بشأن تنظيم وزارة الاوقاف

وعلى القرارات الاستثنائية الشرعية الصادرة بتاريخ ١٣٨٤/١١/٢٤ هـ و ١٣٩٥/٣/٩ هـ (الموافق ١٩٧٥/٣/٢١ م)

وبناء على عرض الاخ / وزير الاوقاف

وبعد موافقة مجلس الوزراء

قـرـر

مادة ١ - ليس للاجير فى مقابل السقية فى الاراضى البيضاء عدا المراهق الا مبلغ أقصاه

مائة ريال للبننة العشارى الواحدة وذلك سواء من المواطن أو الوقف أو الدولة

مادة ٢ - اذا كان فى الارض عناء ظاهر من زرع أو غرس أو بناء فيقدر تكليف غرامته بواسطة عدلين خبيرين يختارهما الطرفان وبسعر وقت التقدير مع عدم الاعتبار لما يسمى باليد وانما العناء الظاهر

مادة ٣ - يمنع أى تصرف من الاجراء الا بواسطة الاوقاف وفى محكمتها الشرعية ويعتبر باطلا كل ما يقع خارج الوزارات وبدون موافقتها

مادة ٤ - يطبق القرار الاستثنائي الخاص ببطلان الايدى فى المعمرات وعلى الوزارة تسليم غرامة الاصلاح الثابتة للمستأجرين والتأجير باجرة المثل فى المعمر الحر لهم أو لغيرهم اذا استعنوا عن ذلك وتمنع المتأجرة فيها لبطلانها

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية ، كما يسرى مفعوله على ما سبق من معاملة مخالفة لاحكامه وتوفرت فيها سوء النية وعلى وزارات الاوقاف والمالية والعدل والداخلية تنفيذه كل فيما يخصها

صدر بمجلس الوزراء

بتاريخ ٢٨ جمادى الاخرة ١٣٩٦ هـ

الموافق ٢٦/يوليو / ١٩٧٦ م

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ م بإصدار قانون الأسرة (١)

رئيس مجلس القيادة :

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ م بشأن تنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وعلى بيان مجلس القيادة الصادر بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٧ م .

وعلى قرار مجلس القيادة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ م بتنظيم السلطة القضائية والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ م بشأن المواريث الشرعية .

وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٧٦ م بشأن تيسير الزواج .

وبناء على ما أقرته الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة وما أقره مجلس القضاء الأعلى ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون الأسرة المرافق

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر بمجلس القيادة

بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٩٧ هـ الموافق ٨ يناير ١٩٧٨ م .

قانون الأسرة

**الكتاب الاول
فى عقد الزواج**

**الباب الاول
فى انعقاد الزواج**

الفصل الاول

اركان الزواج وشروطه

مادة ١ - الزواج هو الارتباط بين الزوجين بميثاق شرعى به تحل المرأة للرجل شرعا وينشئان معا اسرة قوامها حسن العشرة .

مادة ٢ - لا يعتبر زواجا : الخطبة أو الوعد بالزواج أو قبض المهر أو قبول الهدايا أو مشاكل ذلك ، ولكل من الطرفين فى هذه الاحوال الرفض ويرجع الخاطب بما عجله من المهر أو قيمته عند القبض ، واذا كان الرفض من جانب المخطوبة فيلزمها رد ما قدم اليها من الهدايا .

مادة ٣ - يتم الزواج فى مجلس واحد بإيجاب من مكلف ذكر غير محرم بلفظ يفيد التزويج حسب العرف وقبول مثله من مثله قبل الاعراض ، ويجب ان يكون الايجاب والقبول منجزين غير دالين على التوقيت ، ويلغى كل شرط لا يتعلق به غرض لاحد الزوجين .

مادة ٤ - اذا اقترن الزواج بشرط جائز شرعا تعلق بفرض لاحد الزوجين صح العقد ووجب الشرط ولا سبيل لنقضه الا برضاء من شرط له منهما .

مادة ٥ - يتم العقد باللفظ وبالكتابة وبالرسالة من الغائب ، ويقرا كتاب الغائب أو رسالته مجلس بلوغ الخبر .

ويصح العقد من المصمت والاخرس وبالإشارة المفهمة .

مادة ٦ - يشترط لتمام عقد الزواج

حضور شاهدين مسلمين عدلين وان يسمعا كلام المتعاقدين أو الرسالة .

مادة ٧ - كل عقد بنى على إكراه الزوج أو الزوجة البالغين لا اعتبار له .

مادة ٨ - يجوز باذن الحاكم تزويج المريض عقليا اذا ثبت ان زواجه لا يضر بأحد ويفيد نفعاً شئونه ويشترط رضا الطرف الآخر رضاه صريحا .

مادة ٩ - يجوز للرجل تبعد الزوجات الى اربع مع القدرة على العدل والا فواحدة .

مادة ١٠ - اذا اسلم غير المسلمين مع زوجاتهم اقروا على انكحتهم الا فيما حرمة الاسلام

مادة ١١ - يجب على الامين الذى يتولى صيغة العقد وعلى الزوج وعلى الزوجة أن يقيدوا ورقة عقد الزواج لدى الجهة المختصة فى الدفتر المعد لذلك فى خلال أسبوع من تاريخ العقد والا عوقب كل منهم طبقا لما هو مقرر فى قانون العقوبات واذا قام أحد من تقدم ذكرهم بتمديد الورقة سقط الالتزام عن الآخرين .

الفصل الثانى الولاية فى الزواج

مادة ١٢ - ولى عقد الزواج هو الاقرب فالاقرب على الترتيب الآتى : الأب وان علا الابن وان سفل ثم الاخوة ثم الاخوة ثم ابناؤهم ثم الاعمام ثم ابناؤهم ثم اعمام الاب ثم ابناؤهم كذلك، ويقدم من تكون قرابته لأب وأم واذا تعدد من هم فى درجة واحدة كانت الولاية لكل منهم ويصح عقد من سبق منهم ويبطل عقد من تأخروا اذا عقدوا لاكثر من شخص واحد فى وقت واحد أو أشكل ذلك بطل العقد .

مادة ١٣ - الحاكم ولى من لا ولى له ، واذا ادعت امرأة مجهولة النسب بأن لا ولى لها مع عدم المنازع صدقت بعد بحث الحاكم والتأكد بيمينها .

مادة ١٤ - اذا كان الولى الأقرب مخالفا فى الملة أو مجنونا أو تعذر الاتصال به أو خفى مكانه أو ظهر منه ادنى عطل انتقلت الولاية لمن يليه ، ولا يقبل قول المرأة فى ذلك الا ببرهان .

مادة ١٥ - يعتبر الولى عاطلا اذا امتنع عن تزويج المرأة وهى بالغة عاقلة راضية من كفه الا أن يكون ذلك منه تزيثا لتعرف حال الخاطب .

مادة ١٦ - يصح ان يتولى عقد الزواج عن طرفيه شخص واحد ينطق بصيغة الإيجاب والقبول فى مجلس العقد .

مادة ١٧ - تصح الوكالة فى الزواج ولو كان الولى الموكل غائبا غيبة منقطعة ، ويجوز للوكيل أن يزوج نفسه بمن وكل بتزويجها الا اذا شرط غير ذلك ، كما يصح للولى أن يزوج نفسه بمن له الولاية عليها ، وكل ذلك فيمما لا يتعارض مع احكام المادة ٢٠ من هذا القانون .

مادة ١٨ - من أجرى عقد الزواج دون ولاية أو وكالة فهو فضولى ، وعقد الزواج من الفضولى يعتبر كلا عقد .

مادة ١٩ - لا يصح تزويج الصغير دون بلوغه خمس عشرة سنة ولو قبل وليه ذلك .

مادة ٢٠ - يشترط رضا المرأة ، ورضا البكر سكوتها ورضا الثيب نطقها .

ولا ينفذ عقد الولى للبالغة الا برضاها .

وعقد ولى الصغيرة لها صحيح شريطة موافقتها عند الزفاف ، ولا يجوز الخلوة بها ولا زفافها ولا الدخول بها الا اذا بلغت سنا لا تقل عن ست عشرة سنة هجرية على أن تكون صالحة للوط .

ويعاقب من يخالف احكام هذه المادة بالجس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات بالاضافة الى ارش مايكاد يحصل من جنابة وما يترتب على ذلك من غرامة .

الفصل الثالث فى موانع الزواج

مادة ٢١ - يحرم على المرء من النسب: اصوله وفصوله ونساؤهم ومن تناسل من ابويه وأول درجة من نسل اجداده وان علوا وأصول زوجته لمجرد العقد عليها وفصولها بعد الدخول بها .

ويشترط لتحريم غير الاصول والفروع
ان يكون النسب من نكاح صحيح .

مادة ٢٢ - يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وتثبت الحرمة من الموضع وزوجها حال الرضاع ولا يثبت الرضاع الا بامتصاص الرضيع من ثدى الموضع فى الحولين الاولين خمس رضعات متفرقات .

مادة ٢٣ - يحرم على الرجل الزواج فى الاحوال الآتية :

١ - المخالفة فى الملة مالم تكن كتابية .

٢ - المرتدة عن دين الاسلام .

٣ - المتزوجة بغيره .

٤ - الملائنة على من لاعنها .

٥ - المطلقة منه ثلاثا قبل ان تدخل بزواج آخر وتعتد منه .

٦ - المعتدة لغير من تعتد منه فى طلاق رجعى أو بينونة صغرى .

٧ - المحرمة بحج أو عمرة .

٨ - الخنثى المشكل .

٩ - امرأة المفقود قبل الحكم بارتجاع الزواج .

مادة ٢٤ - يحرم على الرجل الجماع بين امرأتين لو فرض ان احدهما ذكر حرمت عليه الاخرى من الطرفين .

مادة ٢٥ - يحرم على الرجل الجماع بين اكثر من اربع زوجات فى عصمته ، وتعتبر المعتدة من طلاق رجعى فى عصمة مطلقها الى ان تنقض عدتها .

مادة ٢٦ - يحرم على المسلمة الزواج بغير المسلم .

الباب الثانى فى احكام الزواج

الفصل الاول قواعد عامة

مادة ٢٧ - كل زواج استوفى اركانها وشرائطه المبينة فى الباب السابق فهو صحيح

وتتربط عليه منذ انعقاده جميع آثار الزواج المنصوص عليها فى هذا القانون ما لم يكن موقوفا ولو لم يعقبه دخول .

ويعتبر الزواج موقوفا قبل الرضا ممن يملكه ، واذا تم الرضا سرت آثار الزواج من وقت العقد .

مادة ٢٨ - الزواج الذى لم يستوف اركانه وشرائطه المبينة فى الباب السابق باطل ولا تتربط عليه قبل الدخول اية آثار ويجب التفريق بين الطرفين قضاء ان لم يكن قد تم رضا .

مادة ٢٩ - تتربط على الزواج الباطل اذا أعقبه دخول الآثار الآتية :

١ - وجوب مهر المثل أو المهر المسمى أيهما أقل .

٢ - ثبوت النسب على الوجه المبين فى هذا القانون .

٣ - وجوب العدة عقب المفارقة رضا أو قضاء وعقب الموت .

٤ - حرمة المصاهرة .

٥ - سقوط الحد (عن دخل جاهلا) .

الفصل الثانى

فى المهر

مادة ٣٠ - يلزم المهر للمفقود بها بعدد صحيح ، وهو ما حصل عليه التراضى معينا مالا أو منفعة اذا لم يتجاوز ماقررتة الدولة .

فاذا لم يسم تسمية صحيحة أو نسي مسمى بحيث لم يعرف وجب مهر المثل فيما لا يتعارض واحكام قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ م بشأن تيسير الزواج .

مادة ٣١ - يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كله أو بعضه ، ولا يمنع تأجيل ولى المرأة للمهر مطالبتها به مالم يكن التأجيل برضاها .

مادة ٣٢ - يجب المهر كله بالدخول الحقيقى ويستحق بموت الزوجين أو أحدهما .

مادة ٣٣ - يستحق نصف المهر المسمى بالطلاق أو بالفسخ اذا كان من جهة الزوج قبل

مادة ٣٨ - تعتبر الزوجة ناشزا اذا خرجت عن طاعة زوجها ، ولا تعتبر الزوجة خارجة عن طاعة زوجها فى الاحوال الآتية :

١ - اذا لم يؤد اليها معجل مهرها .

٢ - اذا لم يهئ لها السكن الشرعى .

٣ - اذا لم تكن آمنة معه على نفسها أو مالها

٤ - اذا امتنع عن الانفاق عليها ولم يمكن تنفيذ الحكم بنفقتها لعدم وجود مال ظاهر له .

مادة ٣٩ - يجب على الزوج لزوجته ما يأتى:

١ - اعداد مسكن شرعى مما يليق بمثلها من مثله .

٢ - نفقة وكسوة مثلها من مثله .

٣ - العدل بينها وبين سائر زوجاته : فى الانفاق والمبيت والقيولة اذا اجتمعن معا فى ميل واحد .

مادة ٤٠ - يشترط فى المسكن الشرعى ان يكون مستقلا تآمن فيه الزوجة على نفسها ومالها ، ويعتبر فى ذلك حال الزوج ومسكن أمثاله وعرف البلد وعدم مضارة الزوجة وللزوج ان يسكن مع زوجته وأولاده منها ومن غيرها ولو كانوا بالغين ، وأبويه ومحارمه من النساء اذا كان اسكانهم واجبا عليه بشرط اتساع المسكن لسكانهم وعدم مضارة الزوجة وان لا تكون قد اشترطت غير ذلك عند العقد .

الكتاب الثانى

فى انحلال الزواج واحكامه

مادة ٤١ - ينتهى الزواج بالفسخ أو بالطلاق أو بالموت .

الباب الاول

فى فسخ الزواج

مادة ٤٢ - يشترط فى الفسخ لفظه أو ما يدل عليه .

مادة ٤٣ - لا يفسخ الزواج الا بحكم الحاكم .

الدخول فاذا كان الفسخ من جهة الزوجين معا أو من جهة الزوجة فقط فلا يستحق من المهر شيء ويكون على الزوجة رد ما قبضته مما لا يستحق لها ولا يلزمها رد مثل ما وهبته لزوجها .

مادة ٣٤ - اذا لم يسم المهر تسمية صحيحة فللمرأة المطلقة قبل الدخول المتعة ، وهى كسوة مثلها من مثله بمالا يزيد على نصف مهر المثل ، مع مراعاة مانص عليه فى المادة ٣٠ من هذا القانون بالنسبة لقرار الدولة .

مادة ٣٥ - يلزم للمخلوط بها مهر المثل .

مادة ٣٦ - يجوز للمرأة قبل دخول برضاها كبيرة أو برضاء وليها صغيرة أن تمتنع عن الدخول الى ان يسمى لها مهر ويسلم مالم يؤجل منه ، فاذا أجل لمدة معلومة أو بحسب ما جرى عليه العرف فليس لها الامتناع قبل حلول الاجل ، مع مراعاة ما هو منصوص فى المادة (٣١) .

الفصل الثالث

فى العشرة الحسنة

مادة ٣٧ - للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الاسرة وعلى الاخص فيما يلي:

١ - الانتقال معه الى منزل الزوجية مالم تكن قد اشترطت عليه فى العقد البقاء فى منزلها أو منزل اسرتها فيكون عليها تمكينه من السكن معها والدخول عليها .

٢ - تمكينه منها صالحة للوطء المشروع فى غير حضور أحد .

٣ - امتثال امرأة والقيام بعملها فى بيت الزوجية مثل غيرها .

٤ - عدم الخروج من منزل الزوجية الا باذنه ، وليس للزوج منع زوجته من الخروج لعذر شرعى أو ماجرى العرف بمثلها مما ليس فيه الاخلال بالشرف ولا بواجباتها نحوه وعلى الاخص الخروج فى اصلاح مالها أو اداء وظيفتها .

ويعتبر عنرا شرعيا للمرأة خدمة والديها العاجزين وليس لهما من يقوم بخدمتهما أو احدهما غيرها .

ولا يترتب على الفسخ شيء قبل الحكم به .

وإذا كان سبب الفسخ مما يجعل المرأة غير حل للرجل امتنعت المعاشرة الزوجية ووجب الحيلولة بينهما الى حين الحكم بالفسخ .

وفي جميع الاحوال اذا كان الفسخ بعد الدخول تجب العدة أو الاستبراء عند الحكم به .

مادة ٤٤ - اذا كان بين الزوجين سبب من اسباب التحريم حكم بفسخ الزواج .

مادة ٤٥ - لكل من الزوجين معا ، الفسخ اذا وجد بزوجه عيبا منفردا سواء كان العيب قائما قبل العقد أو طرا بعده . ويعتبر عيبا في الزوجين معا : الجنون والجذام والبرص . ويعتبر عيبا في الزوجة القرن والرتق والعفل .

ويستقط الحق في طلب الفسخ بالرضا بالعيب صراحة أو ضمنا الا في الجنون والجذام والبرص وغيرها من الامراض المعدية المستعصي علاجها فانه يتجدد الخيار فيها وان سبق الرضا .

ويثبت العيب اما باقرار من هو موجود به أو بتقرير من طبيب مختص .

مادة ٤٦ - الكفاءة معتبرة في الدين والخلق وعمادها التراضي ولكل من الزوجين طلب الفسخ لانعدام الكفاءة .

مادة ٤٧ - اذا أسلم الزوج وكانت الزوجة غير كتابية وأبت الاسلام أو اعتناق دين كتابي حكم بالفسخ .

وإذا أسلمت الزوجة وأبى الزوج الاسلام حكم بالفسخ .

وإذا ارتد الزوج أو الزوجة عن الاسلام حكم بالفسخ .

مادة ٤٨ - لزوجة المتدرد عن الاتفاق في حال اليسار الفسخ اذا تعذر استيفاء حقها في النفقة منه أو من ماله .

مادة ٤٩ - لزوجة المعسر المتدرد عن الكسب وهو قادر عليه أو العاجز عنه الفسخ اذا امتنع عن الطلاق .

مادة ٥٠ - لزوجة الغائب في مكان مجهول

أو خارج الوطن فسخ عقد نكاحها بعد انقضاء سنة واحدة لغير المنفق وبعد سنتين للمنفق .

مادة ٥١ - اذا كان الرجل متزوجا باكثر من واحدة مع عدم القدرة على الاتفاق والسكن فلكل منهن طلب الفسخ ، وبعد الطلب يخيره الحاكم بين الامساك بواحدة وطلاق الاخرى . فان امتنع فسخ الحاكم زواج من طلبت .

مادة ٥٢ - اذا طلبت المرأة الحكم بالفسخ للكرامية وجب على الحاكم أن يتحرى السبب فان ثبت له بعث حكما من أهله وحكما من أهلها للاصلاح بينهما والا أمر الزوج بالطلاق فان امتنع حكم بالفسخ وعليها ان ترجع المهر .

مادة ٥٣ - اذا طلبت المرأة الحكم بالفسخ لادمان الزوج الخمر وثبت ذلك حكم الحاكم بفسخ الزواج ولا يرد المهر .

مادة ٥٤ - اذا طلبت المرأة الحكم بالفسخ عند البلوغ حكم لها ، ووجب عليها رد المهر ما لم يكن قد دخل بها .

مادة ٥٥ - الفسخ للاسباب المتقدمة والمبينة في هذا الباب يعتبر بينونة صغرى ولا يهدم عدد الطلقات ولا يعد طلقة .

مادة ٥٦ - اذا اختلف الرجل والمرأة في عقد الزواج أو فسخه أو بطلانه أو تسمية المهر أو تعيينه أو قبضه أو زيادته أو نقصه فالبيينة على المدعى والقول للمنكر مع يمينه .

الباب الثاني

في الطلاق والخلع

الفصل الاول

في الطلاق واحكامه

مادة ٥٧ - الطلاق قول مخصوص أو ما في معناه به يفك الارتباط بين الزوجين وهو صريح لا يحتمل غيره انشاء أو اقرارا أو نداء خبرا ولو كان هازلا وكناية تحتمل انطلاق وغيره ويشترط فيها قصد اللفظ والمعنى جميعا . ويقع الطلاق باللغة العربية وبغيرها لمن يعرف معناه وبالكتابة والاشارة المفهمة عند العاجز عن النطق .

مادة ٥٨ - يملك الزوج على زوجته ثلاث طلقات تتجدد بدخول زوج آخر بها دخولا حقيقيا .

مادة ٥٩ - يقع الطلاق من زوج مختار مكلف أو من وكيله ولو كانت الزوجة .

وللحاكم أن يأذن لولي المجنون أو المعتوه بإيقاع الطلاق عنه اذا وجد سببا يدعو لذلك وتحققت المصلحة .

مادة ٦٠ - لا يقع طلاق السكران الذي فقد عقله ولم يبق له أى تمييز متى دلت على ذلك قرائن الاحوال من أقواله وأفعاله .

مادة ٦١ - يقع الطلاق سنيا كان أو بدعيا

مادة ٦٢ - الطلاق لا يتبع الطلاق مالم تتخلله رجعة قولية أو فعلية .

مادة ٦٣ - الطلاق المقترن بعدد قل أو كثر يقع طلقة واحدة .

مادة ٦٤ - اذا لم يقيد الطلاق بشرط أو وقت وقع فورا .

مادة ٦٥ - الطلاق المشروط يترتب على شرطه نفيا أو اثباتا .

مادة ٦٦ - يقع الطلاق رجعيا اذا حصل بعد دخول حقيقى على غير عوض مال أو منفعة ولم يكن مكملًا للثلاث فاذا انتهت العدة ولم تحصل مراجعة كان الطلاق بائنا بينونة صغرى، واذا كان الطلاق مكملًا للثلاث كان بائنا بينونة كبرى .

مادة ٦٧ - الطلاق الرجعى لا يزيل الزوجية وللزوج ان يراجع زوجته خلال العدة فاذا انقضت العدة دون مراجعة اصبح الطلاق بائنا بينونة صغرى .

مادة ٦٨ - الطلاق البائن يزيل الزوجية حالا فان كان بائنا بينونة صغرى فانه لا يمنع المطلق من الزواج بمطلقته بعقد ومهر جديدين خلال العدة أو بعدها واذا كان بائنا بينونة كبرى بأن كان مكملًا للثلاث حرمت المرأة على مطلقها مالم تتزوج بآخر يدخل يدخل بها دخولا حقيقيا وتعتد منه فيجوز للاول ان يتزوجها بعقد ومهر جديدين .

مادة ٦٩ - اذا اتفق الزوجان على وقوع الطلاق واختلفا على كونه رجعيا أم بائنا فالقول

لمنكر البائن الا ان يكون الزوج مقرا بأنه طالقها ثلاثا فالقول قوله .

واذا قطعت المرأة بالتحريم وعجزت عن تقديم البرهان واستمرت فى الامتناع اعتبرت ناشزة .

واذا اختلف الزوجان على وقوع الطلاق فى وقت مضى فالقول لمنكر وقوعه واما فى الحال والمستقبل فالقول للزوج مطلقا فى وقوعه وانكاره .

واذا اختلفا على تقييد الطلاق بشرط أو وقت فالقول لمنكر تقييده .

واذا اختلفا على حصول الشرط فالقول لمنكر حصوله ان كان اثباتا ولمدعى حصوله ان كان نفيا .

واذا اختلفا على ماهية الشرط أو وصفه فالقول للزوج والقول لمنكر المجاز دائما .

الفصل الثانى

فى الخلع واحكامه

مادة ٧٠ - الخلع هو فرقة بين الزوجين فى مقابل عوض من الزوجة أو من غيرها مالا أو منفعة ولو كان بأكثر مما يلزم بالعقد أو كان مجهولا .

مادة ٧١ - يتم الخلع بالرضا بين الزوجين أو مايدل عليه عقدا كان أو شرطا .

ويشترط فى الخلع ما يشترط فى الطلاق وان تكون الزوجة حائزة التصرف بالنسبة للعوض ولا يشترط فيها النشوز .

مادة ٧٢ - يعتبر الخلع طلاقا بائنا بينونة صغرى مالم يكن مكملًا للثلاث فبائنا بينونة كبرى ويجب فى الخلع الوفاء بالبذل .

الباب الثالث

فى الرجعة والعدة والاستبراء

الفصل الاول

فى الرجعة

مادة ٧٣ - تتم الرجعة بالقول ولو هازلا أو بالفعل غير مشروطة بوقت أو بغيره وتصح بغير رضا الزوجة واوليائها .

مادة ٧٤ - اذا كانت الرجعة بالقول فيجب على الزوج الاشهاد عليها واعلام الزوجة بها فان كانت صغيرة أو مجنونة فاعلام وليها .

مادة ٧٥ - اذا اختلف الرجل والمرأة بعد انقضاء العدة على حصول الرجعة فالقول لمنكرها .

مادة ٧٦ - اذا ادعت المرأة ان عدتها قد انقضت ولا منازع لها في ذلك صدقت بيمينها ،الم يغلب على الظن كذبها .

الفصل الثاني في العدة

مادة ٧٧ - العدة اما عن طلاق أو فسخ أو موت .

مادة ٧٨ - عدة الطلاق أو الفسخ لا تجب الا بعد الدخول وتبدأ في الطلاق من تاريخ وقوعه الا ان تكون المرأة غير عالة به فمن تاريخ علمها وتبدأ في الفسخ من تاريخ الحكم به . وعدة الموت تجب قبل الدخول وبعده وتبدأ من تاريخ علم المرأة بوفاة زوجها ويجب الاستبراء في الدخول بشبهة ويبدأ من تاريخ العلم بالمانع .

مادة ٧٩ - تنقضى عدة الحامل في جميع الاحوال بوضع جميع حملها متخلفا .

وعدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل أربعة أشهر وعشرة أيام .

مادة ٨٠ - عدة الطلاق لغير الحامل كالآتي:

١ - لذات الحيض ثلاث حيض غير التي طلقت وهي فيها .

٢ - لغير ذات الحيض كالصغيرة والآيسة ثلاثة أشهر .

واذا بلغت الصغيرة بالحيض خلالها استأنفت ثلاث حيض .

٣ - المنقطعة لعارض تتربص ثلاثة أشهر فاذا لم يعد فيها الحيض انقضت عدتها بها وان عاودها الحيض خلالها استأنفت ثلاث حيض .

٤ - عدة المستحاضة ثلاث حيض ان كانت ذاكرة لوقتها وعددها والا فثلاثة أشهر واذا توفي الزوج أثناء العدة من طلاق رجعي استأنفت المرأة

عدة الوفاة من تاريخ علمها بوفاة زوجها .

مادة ٨١ - المخالعة تعتد بحيضة ان كانت من ذوات الحيض والا فبثلاثة أشهر .

مادة ٨٢ - العدة في الفسخ كالآتي :

١ - المنكوحة باطلا تستبرئ بحيضة ان كانت من ذوات الحيض والا فبثلاثة أشهر .

٢ - سائر المفسوخات حكمهن حكم المطلقات على ما هو مبين بالمادة (٨٠) .

مادة ٨٣ - في الاحوال التي تنقضى فيها العدة بالحيض يكون القول في ذلك للمرأة مع يمينها اذا ادعت المعتاد ، فان ادعت غير المعتاد حكم بالغالب في كل شهر حيضة .

مادة ٨٤ - العدة من طلاق رجعي لها ثمانية أحكام هي :

١ - الرجعة - ٢ - التوارث بين الزوجين - ٣ - عدم جواز الخروج الا باذنه - ٤ - وجوب السكن - ٥ - وجوب النفقة - ٦ - تحريم من يحرم الجمع بينها وبين المطلقة - ٧ - تحريم الزواج بخامسة - ٨ - استئناف العدة لو مات أو راجع ثم طلق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٨٠) .

مادة ٨٥ - العدة من الطلاق البائن لها ستة أحكام هي :

١ - عدم الرجعة - ٢ - عدم الارث - ٣ - جواز الخروج دون اذن - ٤ - عدم وجوب السكن - ٥ - عدم وجوب النفقة - ٦ - جواز نكاح من يحرم الجمع بينها وبين المطلقة .

الفصل الثالث

في الاستبراء

مادة ٨٦ - تستبرئ الحامل من زنى بموضع حملها وغير الحامل بحيضة ان كانت من ذوات الحيض والا فبثلاث أشهر .

مادة ٨٧ - من اسلمت دون زوجها تستبرئ ان كانت حاملا بوضع حملها وغير الحامل بحيضة ان كانت من ذوات الحيض والا فبثلاث أشهر .

الباب السابع فى الظهار والايلاء واللعان والفكود

الفصل الاول فى الظهار واحكامه

مادة ٨٨ - الظهار قول يتسم بلفظ أو
ماشاكله يشبه به الرجل زوجته التى تحته بأمه
نسباً أو بجزء منها .

ويقع الظهار صريحا أو كناية ويكون مطلقا
أو مؤقتا .

مادة ٨٩ - يشترط للظهار أن يكون من
زوج مكلف مسلم لزوجته التى تحته ، ويشترط
النية مع المنكح فان نوى غير الظهار لا تترتب
احكامه .

مادة ٩٠ - يكون الظهار بلفظة كقوله
ظاهرتك أو انت مظهرة ، ويسكون كناية كان
يشبهه الرجل زوجته بأمه أو بجزء منها ويكون
مؤقتا كان يقول ظاهرتك شهرا .

مادة ٩١ - يقع الظهار ولو قيده الزوج
بوقت أو بشرط .

مادة ٩٢ - يترتب على الظهار تحريم وطء
الزوجة المظهرة ومقدماته ، وللزوجة المظهرة
منع زوجها من ذلك .

مادة ٩٣ - يرتفع التحريم فى المطلق
بالكفارة بعد ارادة الوطء ، واذا اتى الرجل
زوجته قبل الكفارة فلا ينقض التحريم ويحرم
عليه الاستمرار فى الوطء حتى يكفر .

مادة ٩٤ - ينقض التحريم فى المؤقت
والمشروط بانقضاء الوقت أو وقوع الشروط
ولا كفارة أما قبل ذلك ، فبالكفارة حسبما تقدم .

مادة ٩٥ - للزوجة طلب رفع التحريم عند
الحاكم ، ويلزم الحاكم الزوج بالتكفير أو الطلاق
والا حبسه حتى يكفر أو يطلق .

مادة ٩٦ - تعدد الكفارات بتعدد المظاهرات
من الزوجات ولو تم الظهار بالنسبة لهن بلفظ
واحد ولا يتعدد اللفظ قبل ان يتماسا .

مادة ٩٧ - كفارة الظهار - حيث لاعتق -
صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام
ستين مسكينا .

الفصل الثانى فى الايلاء واحكامه

مادة ٩٨ - الايلاء يمين يصدر من الزوج بأن
لا يظا زوجته ويكون صريحا أو كناية مطلقا أو
مؤقتا .

مادة ٩٩ - يشترط فى الايلاء ان يصدر
اليمين من زوج مكلف مختار غير أخرس بلفظ
صريح أو ما يفيد له زوجته بعد وطئها .

مادة ١٠٠ - اذا آلى الرجل من زوجته ثم
عطف على أخرى فلا يقع الايلاء على الأخرى بالعطف
ويقع فى حق الاولى .

مادة ١٠١ - يكون الايلاء صريحا بان يحلف
الرجل بأن لا يجمع زوجته فى قبلها ، ويكون
كناية كان يحلف ان لا يقرب منها أو بأن لا يجمع
رأسيهما وسادة .

مادة ١٠٢ - يلزم المؤلى من زوجته الرجوع
الى ما كان عليه فان رجع فعليه كفارة الحنث .

مادة ١٠٣ - للزوجة تربص أربعة أشهر
من وقت الايلاء فان لم يرجع الزوج طالبت
الزوجة عند الحاكم بالرجوع ويلزمه الحاكم
بالرجوع أو الطلاق فان أبى حبسه حتى يرجع
أو يطلق .

مادة ١٠٤ - يكون الرجوع من الزوج
القادر بالوطء وعليه كفارة الحنث ، ويكون من
العاجز باللفظ ولا كفارة الا اذا وطئها .

مادة ١٠٥ - اذا اختلفا فالقول لمن ينفى
الايلاء أو عدم مضى الوقت والبيئة على مدعى وقوعه
أو مضى الوقت .

الفصل الثالث فى اللعان واحكامه

مادة ١٠٦ - اللعان ايمان يكذب بها كل
من الزوجين الآخر ، به يرتفع النكاح بينهما
بحكم الحاكم ويوجب رضى زوج مكلف مسلم

لزوجته العفيفة في الظاهر الصالحة للوطء والباقية تحته عن نكاح صحيح أو شبهة ولو في العدة ذلك الرمي - بزنى في حال يوجب الحد ولو اضاف الزنى الى ما قبل العقد له بها أو لم يرمها بالزنى ولكن وقعت نسبة ولده منها الى الزناء مصرحا لا كاتبا ولا بينة له ولا اقرار منه بالولد ولا منها بالزنى .

مادة ١٠٧ - يجوز لكل من الزوجين طلب اللعان لدن الحاكم وعلى الحاكم ان يعظهما ويحثهما على التصديق فان امتنعا بدا بتحليف الزوج اربعا بأن يقول :

(والله العظيم انى لصادق فيما ربيتك به من الزناء ونفى ولدك هذا ان كان هناك ولد) ويزاد في الخامسة بأن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين .

ثم تحلف المرأة اربعا كذلك .

ويزاد في الخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين .

ويزاد الترتيب في الحلف بحيث اذا حلفت أولا وجب إعادة تحليفها بعد تحليف الزوج مالم يحكم .

مادة ١٠٨ - اذا تم الحلف على الوجه المبين في المادة السابقة حكم الحاكم بالتفريق بين المتلاعنين ونفى نسب الولد من الزوج ، ويرتفع النكاح ويسقط الحد عن الرجل وتحرم عليه المرأة ابدًا .

مادة ١٠٩ - اذا امتنع الرجل عن الايمان ولو مرة واحدة حد للذف واذا امتنعت المرأة كذلك حدت للزنى .

مادة ١١٠ - اذا رجع الملاح عن نفى الولد في حياته صح الرجوع ولحق الولد به ويحد للذف ويبقى التحريم مؤبداً .

الفصل الرابع في المفقود واحكامه

المادة ١١١ - يحكم الحاكم بموت المفقود بمضى سبعين سنة من تاريخ ميلاده الا اذا كان قد خرج في حالة تغلب فيها موته كالحرب ونحوها فيحكم الحاكم بموته بعد أربع سنوات

من غيابه ويجب التحرى بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ان كان المفقود حيا أو ميتا .
مادة ١١٢ - اذا تبين ان المفقود الذي حكم بموته حتى بعد أن تزوجت زوجته بغيره فزوجته له مالم يحكم الحاكم بفسخ نكاح الاول فتكون للثاني :

وحكم من نعى اليها زوجها حكم زوجة المفقود .

الكتاب الثالث في القرابة واحكامها

الباب الاول في النسب والرضاعة والحضانة

الفصل الاول في ثبوت النسب

مادة ١١٣ - يثبت نسب الولد لابيـــــه بالفراش وهو الزواج الصحيح المستوفى لاركانه وشرائطه وما يلحق به وهو المنصوص عليه في المادة (١٢٦) مع امكان الوطء والبلوغ ومضى أقل مدة الحمل من يوم امكان الوطء .

مادة ١١٤ - تثبت بنوة الولد لامه بمجرد ثبوت الولادة (ولو بغير اقرارها وبدون قيد أو شرط) .

مادة ١١٥ - تثبت بنوة مجهول النسب أو الحمل المحقق لمن يقر بينوته ولو في مرض الموت بشروط هي :

١ - ان لا يكذب العقل أو العادة أو الشرع .

٢ - ان لا يقر الرجل بأنه ولده من زنى .

٣ - ان لا يرد المقر له ان كان بالغاً أو لا يرد بعد البلوغ ان كان صغيراً واذا كان المقر امرأة متزوجة أو معتدة ولم تتوافر شروط النسب لزوجها طبقاً لما هو مبين بالمادة (١١٣) فلا يثبت نسب الولد من زوجها الا بتصديقه .

مادة ١١٦ - اذا أقر مجهول النسب بالابوة أو الامومة لآخر يثبت نسبه للمقر له بتصديق الاخير له وبشرط ان لا يكذب العقل أو العادة أو

الشرع وان لا يصرح الرجل بأنه ولده من زنى .

مادة ١١٧ - اذا كان الاقرار بالجهول النسب بالابوة أو الامومة فلا يثبت النسب فى حق غير المقر الا بتصديق الاصل المشترك أو الفرع المتصل (الواسطة) مع توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (١١٦) .

مادة ١١٨ - متى ثبت النسب بالاقرار فلا رجوع عنه وتترتب عليه جميع احكام النسب .

ويعتبر السكوت تصديقا اذا علم المقر له بالاقرار وعرف ان له الانكار وان السكوت تصديق لا ملجئ اليه .

مادة ١١٩ - يعتبر الرجل بالغاً اذا ادعى الاحتلام مع الاحتمال وكان ابن عشر سنوات فما فوقها . وتعتبر المرأة بالغاً اذا ادعت الاحتلام مع الاحتمال وكانت بنت تسع سنوات فما فوقها وفى جميع الاحوال يعتبر الشخص بالغاً اذا كان ابن خمس عشرة سنة فما فوقها وعند الاختلاف فى احتمال البلوغ أو فى تقدير السن لعدم وجود اثبات رسمى يستعان بطبيب مختص .

مادة ١٢٠ - أقل مدة الحمل ستة أشهر واغلبها تسعة أشهر ولا حد لاكثرها مع ظهور القرائن الدالة عليه واستمرارها وتقرير الطبيب المختص .

مادة ١٢١ - اذا وضعت المرأة وادعت بقاء حمل آخر ودلت القرائن على صدقها وايدها طبيب مختص الحق الولد بالزوج .

مادة ١٢٢ - ما ولدته المرأة حيا قبل انقضاء العدة من طلاق رجعى ثبت نسبه لمطلقها وما ولدته قبل انقضاء العدة من طلاق بائن يلحق بمطلقها اذا أتت به من يوم الطلاق فى مدة الحمل المبينة بالمادة (١٢٠) .

مادة ١٢٣ - اذا أتت المرأة بالولد بعد اقرارها بانقضاء العدة لدون ستة أشهر من وقت الاقرار الحق الولد بمطلقها فى الطلاق الرجعى مطلقا ويلحق به فى البائن اذا أتت به من يوم الطلاق فى مدة الحمل المبينة فى المادة (١٢٠) .

مادة ١٢٤ - اذا اتفق فراشان مترقبان وعادت الزوجة الى زوجها الاول فيلحق الولد

بالزوج الآخر اذا أتت به لستة أشهر من يوم امكان وطئه لها فان أتت به لدون ستة أشهر الحق بالزوج الاول .

مادة ١٢٥ - يلحق الولد بالزوج المتوفى اذا أتت به المرأة من تاريخ الوفاة فى مدة الحمل المبينة فى المادة (١٢٠) .

مادة ١٢٦ - يلحق نسب الولد بالرجل فى الزواج الذى لم يستوف أركانه وشرائطه وفى المغلوط بها اذا أتت به المرأة لستة أشهر فاكثر بعد الدخول الحقيقى وقبل المفارقة فان أتت به بعد المفارقة أو التفريق الحق بالرجل اذا أتت به من تاريخ المفارقة أو التفريق فى مدة الحمل المبينة فى المادة (١٢٠) .

مادة ١٢٧ - لا يثبت النسب بالتبنى ولو كان المتبنى مجهول النسب .

الفصل الثانى فى الرضاعة واحكامها

مادة ١٢٨ - يجب على الام ارضاع ولدها اذا تعذر ارضاعه من أخرى وهى أحق بارضاع ولدها ما لم تطلب أجراً يزيد على المعتاد من مثلها لمثله واذا أرضعته أخرى يكون ذلك عند أمه ما لم تسقط حقها فى الحضانة .

مادة ١٢٩ - تستحق المرضع نفقة وكسوة مثلها من مثله لمدة لا تزيد على عامين من وقت الولادة وتكون ديناً لا يسقط الا بالاداء أو بالابراء

الفصل الثالث فى الحضانة واحكامها

مادة ١٣٠ - الحضانة هى حفظ الصغير الذى لا يستقل بأمر نفسه وتربيته ووقايته مما يهلكه أو يضره بما لا يتعارض مع حق وليه وهى حق للصغير فلا يجوز النزول عنها وانما تمتنع بموانعها وتعود بزوالها .

مادة ١٣١ - مدة الحضانة سبع سنوات الا ان يرى الحاكم الزيادة عليها لمقتضى فله ذلك ولو الى عشر سنوات .

مادة ١٣٢ - يشترط فى الحاضن البلوغ والعقل والامانة على الصغير والقدرة على تربيته وصيائه بدنيا وأخلاقيا وان كانت الحاضن امرأة

فيشترط زيادة على ما تقدم أن لا تكون مرتدة عن الاسلام وان لا تمسكه عند من يبغضه وان لا تشغل عن الحضانة خارج البيت الا اذا وجد من يقوم بحاجته وان كان رجلا فيشترط أيضا اتحاد الدين .

مادة ١٣٣ - الام أولى بحضانة ولدها بشرط ثبوت أهليتها للحضانة واذا اسقطت حقها فلا يسقط الا اذا قبل الولد غيرها والا أجبرت لان الحق للصغير ولا يجوز لزوجها الآخر منعها حيث لا يوجد غيرها ولا يمنع سوء خلقها من حقها في الحضانة حتى يبلغ الخامسة من عمره .

مادة ١٣٤ - اذا ماتت الام أو بطلت حضانتها انتقلت الحضانة الى أمهاتها وان علون ثم خالات الصغير ثم الاب المسلم ثم أمهات الاب وان علون ، ثم أمهات أب الام ، ثم الاخوات ثم بنات الخالات ثم بنات الاخوات ، ثم بنات الاخوة ، ثم العمات ثم بناتهن ، ثم بنات العم ثم عمات الاب ، ثم بناتهن ، ثم بنات أعمام الاب .

واذا انعدم النساء انتقلت الحضانة الى الاقرب فالاقرب من الذكور العصبية المحارم فان لم يوجد فالاقرب من ذوى الرحم المحارم فان عدموا فالعصبية غير المحارم فان عدموا فـذوى الارحام المحارم .

ويقدم فى كل درجة ذوو السببين على ذى السبب الواحد ، ثم ذوى الام على ذوى الاب فاذا كانا على سواء كانت الحضانة للاصلح فان تساويا فى الصلاح يرجع للحاكم ويجوز للحاكم ان يتجاوز عن الترتيب فى الحضانة اذا رأى فى ذلك مصلحة للصغير .

مادة ١٣٥ - تنتقل الحضانة من الحاضن الى من يليه بأحد أمور هي : الجنون ونحوه من المنفرات كالجذام والبرص وكذا العمى والاهمال والفسق وترك حفظ الصغير والزواج الا أن يكون بذى رحم للصغير .

مادة ١٣٦ - يجوز للاب وسائر الاولياء نقل الطفل من حضانة حاضنة أولى الى حاضنة أخرى بشرطين :

١ - أن تكون الحاضنة الاخرى مثل الاولى فى الحفظ والتربية أو أحسن منها .

٢ - أن تكون الحاضنة الاولى قد طلبت أجرا فوق أجر المثل والبيئة فى ذلك على الولي .

مادة ١٣٧ - على الحاضن القيام بما يصلح الطفل الا النفقة وتوابعها فهى على من تلزمه طبقا للمبين فى باب النفقات .

ويجوز للحاضن نقل الطفل الى بلده ما لم يكن فيه ضرر على الطفل ماديا أو معنويا أو أخلاقيا ، واذا كان الصغير عند أحد والديه كان للآخر حق رؤيته بالطريقة التى يتفقان عليها أو بما يراه الحاكم .

مادة ١٣٨ - يستحق الحاضن أجره حضانة من مال الطفل ان كان له مال أو ممن تلزمه نفقته كما هو مبين فى باب النفقات .

وتقدر أجره الحضانة بقدر حال من تلزمه ، ولا تستحق الحاضن أجره اذا كانت فى عصمة أبى الصغير ، واذا كان الاب معسرا تكون أجره الحضانة من مال الام ولا رجوع لها وان كانت من مال غير الام فباذن الحاكم وله الرجوع بها .

مادة ١٣٩ - يضمن الحاضن اذا فرط عالما كل جناية فى الطفل ويكون ضمان الخطا مع الجهل على العاقلة .

الفصل الرابع

فى الكفالة بعد انتهاء الحضانة واحكامها

مادة ١٤٠ - متى استغنى الولد بنفسه ذكر أو انثى خير بين أبيه وأمه عند اختلافهما مع وجود المصلحة واذا اختلف من لهم الكفالة غير الاب والام اختار الحاكم من فيه المصلحة للولد بعد استطلاع رأيه .

الباب الثانى

فى النفقات واحكامها

مادة ١٤١ - النفقة هى المؤمن اللازمة فى مال الشخص لغيره لسبب أو نسب وتشمل الغذاء والكسوة والسكن والمعالجة والاخضرار ونحو ذلك .

الفصل الاول

نفقة الزوجية

مادة ١٤٢ - تجب النفقة للزوجة كيف كانت على زوجها كيف كان من وقت العقد غذاء

وكساء ومسكنًا وقراشًا ومعالجة وخدامًا والعبرة بحال الزوج يسرا وعسرا .

وتقدم نفقة الزوجة على غيرها من النفقات :

مادة ١٤٣ - تجب على الزوج نفقة زوجته المطلقة منه رجعيا والحامل مطلقا الى ان تنتهى العدة .

مادة ١٤٤ - مع مراعاة ما نص عليه في المادة (٣٨) لا تلزم النفقة للناشزة البالغة العاقلة الغير المسجونة ظلما .

والقول قول الزوجة المطيعة في نفى النشوز في الماضي وفي مدته .

مادة ١٤٥ - لا يسقط حق الزوجة في الماضي بالمطل ولا في المستقبل بالابراء ويعتبر تحمل النفقة للزوجة تمليكا لها فيما استهلكته واسقاط النفقة ولا تسقط الا بالابراء .

ويجوز للزوجة ابراء الزوج مما استحقته من النفقة في الماضي واذا تبرع شخص بنفقة الزوجة فلا تسقط الا اذا كان المتبرع عن الزوج

مادة ١٤٦ - اذا تمرد الزوج عن الانفاق على زوجته أو غاب وثبت أنه لا ينفق عليها قرر لها الحاكم نفقة من مال زوجها وفقا لما تقدم في المادة (١٤٣) .

والقول للزوجة في نفى الانفاق في الماضي

مادة ١٤٧ - اذا تعذر حصول المرأة على النفقة من زوجها كانت نفقتها على من تجب عليه فيما لو كانت غير متزوجة .

ويجوز للزوجة أن تقترض من النفقة المقدرة لها قضاء أو رضاء من غير من تجب نفقتها عليه . ويكون لمن أدى النفقة في الحالتين الرجوع على الزوجة بما أداه وهي ترجع على الزوج .

الفصل الثاني

في نفقة الاقارب

مادة ١٤٨ - لا نفقة للاقارب مع اختلاف الدين الا للاصول وتقدر نفقة الاقارب قدر حاجة المنفق عليه من قبل المنفقين .

مادة ١٤٩ - نفقة الولد المعسر الصغير او

المجنون على أبيه وان علا الاقرب فالاقرب الموسر أو المعسر القادر على الكسب ، فان كان الاب وان علا معسرا أو غير قادر على الكسب فعلى الأم الموسرة ثم على سائر الاقارب بالشروط المبينة في المادة (١٥٥) . من هذا القانون .

واذا كان الولد موسرا فنفقته من ماله .

مادة ١٥٠ - نفقة الولد البالغ العاقل المعسر عاجز عن الكسب أو المشغول بطالب العلم الى الثانوية العامة بشرط أن لا يتجاوز سن العشرين لنيلها على أبويه اثلاثا حسب الارث ان كانا موسرين فان كان أحدهما معسرا فعلى الموسر منهما الا ان يكون له ولد موسر فنفقته على ولده الموسر .

وحكم نفقة البنت البالغة المعسرة ولو كانت قادرة على الكسب ولو كانت لا تتكسب اذا كانت غير متزوجة حكم نفقة الصغير المبين في المادة السابقة .

مادة ١٥١ - على الاب الموسر ان يزوج ولده المعسر زوجة واحدة عند الحاجة .

مادة ١٥٢ - نفقة الاب وان علا والأم وان علت المعسر ولو كانا قادرين على الكسب - في الولد وأن نزل الاقرب الموسر ذكرا كان أو انثى كبيرا كان أو صغيرا ، وتقسم بين اولاد الطبقة الواحدة الموسرة على الرؤوس .

وتقدم نفقة الام ثم نفقة الاب على نفقة سائر الاقارب .

مادة ١٥٣ - تلزم نفقة زوجة الاب المعسر على ابنه الموسر واذا تعددت زوجات الاب فلا تلزم الابن غير نفقة واحدة منهن .

ويجب على الابن الموسر ان يسعف أباءه المعسر بزوجة .

واذا كان الاب مزمنا أو مريضا ويحوجه ذلك الى زوجة تقوم بشأنه أو خادم يخدمه وجبت نفقة الزوجة والخادم على ولده الموسر .

مادة ١٥٤ - للاب المعسر أن يستنفق من مال ولده الصغير والمجنون بقدر حاجته ولو بالبيع دون اذن الحاكم .

وليس للاب أن يأخذ من مال ابنه البالغ حاضرا أو غائبا أن تعود الا بأذن الحاكم .

مادة ١٥٥ - تجب نفقة القريب المعسر العاجز عن التكسب على قريبه الموسر الوارث لو فرض موته واذا تعدد الورثة الموسرون تكون النفقة عليهم جميعا كل بقدر حصته في الميراث والاخذام للأقارب لا يجب الا للمعجز .

مادة ١٥٦ - تسقط نفقة القريب عن المدة الماضية بعدم المطالبة ممن تلزمه النفقة الا اذا كان المنفق عليه والدا أو ولدا صغيرا أو مجنونا . ولا يجوز للحاكم ان يحكم بها في حالة الطلب لأكثر من شهرين سابقين على رفع الدعوى

مادة ١٥٧ - في حكم النفقة يعتبر الشخص موسرا اذا كان يملك من المال زائدا على ما يكفيه هو ومن تلزمه نفقته ممن هو أخص من القريب المعسر الى وقت الدخول الدائم ، الذي يدخل عليه من وظيفة أو غلة أو تجارة أو صناعة وينفق على القريب المعسر من الزيادة وان لم يكن له دخل دائم فالى الحول ينفق من الزيادة على كفاية الحول .

ويعتبر الشخص معسرا اذا كان عكس ما سبق ولا يعطى الا اذا لم يبق له قوت يوم وليلة

مادة ١٥٨ - اذا اختلف القريان وجبت البينة على طالب النفقة مع اللبس في الاعسار والايثار .

فصل ختامى

مادة ١٥٩ - ما لم يذكر في هذا القانون يعمل فيه بأقوى الادلة في الشريعة الاسلامية المنتزعة منها هذا القانون .

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ م بشأن تيسير الزواج (١)

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر بتاريخ

٢٢/١٠/١٩٧٥ م بتنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦م بتنظيم السلطة القضائية والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦م بتنظيم شئون المحافظات والنواحي

وبناء على ما عرضه عاينا العاماء فى قرارات وتوصيات الحلقة العاشرية الاولى من ضرورة المحافظة على كيان المجتمع اليمنى عقائديا وتربويا واخلاقيا وما توصات اليه الحلقة بخصوص تيسير الزواج بهدف حل المشاكل الاجتماعية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يحدد المهر بما يساوى اربع جنيهات ذهبية من الريالات وقت التسليم .

مادة ٢ - ويحدد ما يأخذه ولى المرأة باسم (تكاليف العرس) او ما يسمى « بالشرط » بما يعادل قيمة اربع جنيهات ذهبية من الريالات ويسرى هذا التحديد بالنسبة للكسوة .

مادة ٣ - يحدد ما يدفع لأم المرأة بما يعادل قيمة جنيه واحد ذهب من الريالات وليس على ولى المرأة ان يصحبها أى شئ من الكسوة أو غيرها عند الزفاف ولا يلتزم الزوج بدفع أى شئ عند الخطبة .

مادة ٤ - لا يلتزم الرجل بأن يدفع للمرأة العذراء ما يسمى (حق الصباح) عرفا أو « الفتاشة » أو « الدخول » الا ما يعادل قيمة جنيه واحد ذهب من الريالات فقط كحد أعلى .

مادة ٥ - لايجوز ان يؤخذ للمرأة الثيب أكثر من نصف المبالغ الموضحة بالمواد السابقة .

مادة ٦ - تعتبر جميع التقديرات المتقدمة انها الحد الاعلى الذى لايجوز لاحد ان يتجاوزه .

مادة ٧ - لا تنطبق التيسيرات المبينة فى المواد السابقة الا على من يتزوج لأول مرة أو كان

مضطرا للزواج بسبب الوفاة لزوجته الوحيدة أو لمرضها الذي استعصى علاجه أو لتهربها أو لسوء سلوكها .

مادة ٨ - تمنع العادات السيئة في العرس مثل اطلاق العيارات النارية والطماش واستعمال مواكب السيارات .

مادة ٩ - تمنع العادات والتقاليد المرهقة والتي كان يتعلل بها من يجازفون فيما يشترطونه من النقود وهذه العادات هي : بدوة السابغ والشكمة وبدوة الولاد وبدوة الختان فهذه العادات الاربعة تمنع منعاً باتاً ولا مانع من ان يزور اهل الوالدة ابنتهم ولكن بدون ان يكلفوا أنفسهم بأى شيء أو يكلفوا الزوج أى شيء على ان كل لوازم الولادة والختان ونحوهما من اختصاصات الزوج نفسه .

مادة ١٠ - يكتفى في ولايم العرس بحملة شاي لأقارب الزوجين والجيران فقط وتمنع ولائم الطعام .

مادة ١١ - يعاقب كل من يخالف احكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ بغرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال فضلا عن مصادرة المبلغ الزائد على ما حددته المواد الخمس الاولى في هذا القانون ، وتخصص حصيلة هذه المبالغ لصالح التطوير وتدفع الى هيئات التعاون الاهلي للتطوير .

مادة ١٢ - استثناء من احكام المواد السابقة لولى المرأة ان يشترط على الزوج اذا كان غير يمينى الجنسية مايجاوز التقديرات المحددة في هذا القانون ويجب ان لا تقل الزيادة عن عشرين الف ريال وليس للمرأة ولا لولى امرها سوى ماحدد بهذا القانون وتؤول الزيادة الى الهيئات التعاونية للتطوير .

مادة ١٣ - على من يريد ان يتزوج باخرى فى حالة عدم انجاب زوجته لاولاد أن يدفع خمسة آلاف ريال للزوجة الاولى أو لصالح هيئة التطوير وله الخيار ، وهذه الخمسة غير ما سيدفعه بحسب القانون للمرأة الجديدة ولولى امرها ،

أما من يريد الزواج باخرى بدون المبرر المذكور فعليه ان يدفع عشرة آلاف ريال لصالح هيئة التطوير ان كانت الزوجة الاولى من قبل قرار التيسير اما ان كانت الاولى ممن تزوجن بحسب قرار التيسير فتدفع العشرة آلاف المذكورة للزوجة الاولى نفسها ، وكذا ان اراد ان يخرجها يدفع لها عشرة آلاف ريال .

مادة ١٤ - على المحافظين وحكام النواحي تنفيذ احكام هذا القرار بقانون . ويتولى الحكام كل فى دائرة اختصاصه الاشراف على عقود الزواج والتصديق عليها فى المحاكم وضبط كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو أى امتناع عن تنفيذه . وتتولى هيئات التعاون الاهلي للتطوير متابعة يعود لصالحها من حصيلة المخالفات المعاقب عليها .

مادة ١٥ - يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية وعلى مجلس القضاء الاعلى متابعة تنفيذه .

صدر بمجلس القيادة بتاريخ ١٣ شوال ١٣٩٦ هـ الموافق ١٠/٧/١٩٧٦ م .

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ م بشأن المواريث الشرعية (١)

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ م بتنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وعلى قرار مجلس القيادة رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٥ م بتشكيل الهيئة العلمية لتقنين احكام الشريعة الاسلامية .

واستنادا الى ما انتهت اليه الهيئة العلمية لتقنين احكام الشريعة الاسلامية بشأن المواريث الشرعية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر القانون المرفق بهذا •

صدر بمجلس القيادة بتاريخ ٢٤/٢/١٣٩٦ هـ

الموافق ٢٤/٣/١٩٧٦ م •

« قانون الموارث الشرعية »

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - يسمى هذا القانون بقانون الموارث الشرعية •

مادة ٢ - يقصد بالتعابير التالية المعاني الموضحة أمام كل واحد منها :

الارث : هو عبارة عن انتقال الاموال والحقوق الخاصة بالميت الى من يرثه •

المؤرث : هو الشخص الذي توفي أو حكم بموته •

الوارث : هو من يستحق نصيبا في تركه الميت بسبب القرابة أو الزوجية •

الموروث : هو عبارة عن الحقوق والاموال التي تركها الميت •

السبب : هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم •

المانع : هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم •

الفرض : هو النصيب الذي قدرته الشريعة الاسلامية للوارث لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول •

العاصب : هو من ليس له سهم مقدر في التركة ويأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض واذا انفرد أخذ المال كله •

العاصب بنفسه : هو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت انثى ولا يحتاج في التعصيب الى غيره •

العاصب بغيره : هو كل انثى صاحبة فرض تحتاج في التعصيب الى غيرها وتشترك في العصوبة •

العاصب مع غيره : هو كل انثى صاحبة

فرض تحتاج في التعصيب الى غيرها ولا تشترك في العصوبة •

الحجب : هو منع من قام به سبب الارث من نصيبه كله أو بعضه •

العول : هو زيادة في عدد سهام ذوي الفروض ونقصان من مقادير انصباهم في التركة

الرد : هو ضم الباقي من التركة على اصحاب الفروض غير الزوجين بنسبة فروضهم حيث لا عاصب •

ذو الرحم : المراد به كل قريب ليس بذي سهم ولا عصبة •

الجد الصحيح : هو الذي لا يتوسط بينه وبين الميت انثى (الجد العصبى) •

الجدة الصحيحة هي التي لا يدخل بينهما وبين الميت جد غير وارث •

الخنثى المشكل : هو من له آلة ذكر وانثى ولم يتبين حاله •

المفقود : هو الغائب الذي لم تعلم حياته ولا موته •

ولد الزنا : هو من لم يثبت له نسب بمقد صحيح •

ولد اللعان : هو من ولد على فراش زوجية وانكر الزوج بنوته وحكم الحاكم بنفى نسبه •

أصل المسألة : هو أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة •

التصحيح : هو ان يضرب أصل المسألة أو عولها في أقل عدد يمكن معه ان يستحق كل وارث بانفراده قدر من السهام برقم صحيح وحاصل الضرب هو أصل المسألة بعد التصحيح •

مادة ٣ - لا استحقاق لاحد في تركته المؤرث الا بعد تحقق وفاته أو صدور حكم من القضاء باعتباره ميتا مع مراعاة حياة الوارث عند الوفاة حقيقة أو حكما •

مادة ٤ - اذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولا فلا استحقاق لاحدهما في تركته الآخر سواء كان موتهما في حادث واحد ام لا •

مادة ٥ - يتعلق بتركة الميت حقوق اربعة مقدم بعضها على بعض :

(أ) اخراج مؤن التجهيز من الموت الى الدفن ونفقة معتدته .

(ب) قضاء ما ثبت عليه من دين .

(ج) تنفيذ ما يصح من الوصايا .

(د) تقسم الباقي بين الورثة .

مادة ٦ - أسباب الارث .

• نكاح

• ونسب

• وولاء

والارث بالنكاح يكون بطريق الفرض اما الارث بالنسب فيكون بطريق الفرض أو التعصيب أو بهما معا أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والعول والرد .

أما الولاء فقد ترك الكلام عنه لعدم وجوده حاليا .

• موانع الارث

مادة ٧ - القتل مانع من الميراث الا ما استثنى في المذكرة التفسيرية المرفقة بهذا القانون .

مادة ٨ - لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين واختلاف الدارين لا يمنع الارث .

مادة ٩ - اذا كان لوارث جهتا ارث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادة (٢٤) من هذا القانون .

مادة ١٠ - المستحقون للتركة في هذا القانون ستة أصناف مقدم بعضها على بعض على النحو التالي :

(أ) أصحاب الفروض .

١ - البنات وبنات الابن وان نزلن .

٢ - الاخوات الشقيقات .

٣ - الاخوات لأب .

٤ - الأم .

٥ - الاخ لام أو الاخت لام .

٦ - الزوج أو الزوجة .

٧ - الجدة لام أو لأب .

٨ - الاب وابوه وان علا في حالة المادة

(٢٤) .

(ب) العصبات النسبية :

١ - الذكور : وهم (الابن وابن الابن وان

نزل ، الاب وابوه وان علا ، في حالة الاخ الشقيق

والاخ لأب ، ابن الاخ الشقيق وان نزل ، ابن

الاخ لأب وان نزل ، العم الشقيق ، العم لأب ، ابن

العم الشقيق وان بعد ، ابن العم لأب وان بعد .

٢ - الاناث : البنات ، بنات الابن ،

الاخوات الشقيقات ، الاخوات لأب كل ذلك اذا

وجد معهن من يعصبهن .

(ج) ذوو الارحام .

(د) المقر له بنسب .

(هـ) الموصى له بأكثر من الثلث حيث

لا وارث .

(و) الخزانة العامة (بيت المال) .

الباب الثاني

الفروض المقسمة وأصحابها

مادة ١١ - تحدد الفروض على النحو التالي :

١ - النصف ، ٢ - الربع ، ٣ - الثمن ، ٤ - الثلثان ، ٥ - الثلث ، ٦ - السدس .

مادة ١٢ - النصف وهو لخمس أصناف :

١ - الزوج اذا لم يكن للميت فرع وارث .

٢ - البنت الواحدة اذا لم يكن لها معصب .

٣ - بنت الابن الواحدة اذا لم يكن لها معصب ولم تحجب .

٤ - الاخت الشقيقة الواحدة اذا لم يكن لها معصب ولم تحجب .

٥ - الأخت للاب الواحدة اذا لم يكن معها
معصب ولم تحجب .

مادة ١٣ - الربع ويستحقه ثلاثة أصناف :

١ - الزوج اذا كان للميت فرع وارث .

٢ - الزوجة أو الزوجات اذا لم يكن للميت
فرع وارث .

٣ - الام في حالة ما اذا كان الورثة زوجة
وأبوين .

مادة ١٤ - الثمن وهو فرض الزوجة أو
الزوجات اذا كان للميت فرع وارث .

مادة ١٥ - الثلثان وهو لاربعة أصناف :

١ - البناتان فأكثر اذا لم يكن معهن معصب

٢ - بنتا الابن فأكثر اذا لم يكن معهن
معصب ولم يحجب .

٣ - الاختان الشقيقتان فأكثر اذا لم يكن
معهن معصب ولم يحجب .

٤ - الاختان لاب فأكثر اذا لم يكن معهن
معصب ولم يحجب .

مادة ١٦ - الثلث وهو لصنفين :

١ - الأم اذا لم يكن للميت فرع وارث ولا
اثنان فصاعدا من الاخوة والاخوات .

٢ - الاخوان لأم فأكثر اذا لم يكن للميت
فرع وارث ولا أصل ذكر مع مراعاة انه في حالة
ما اذا استغرقت السهام التركة وكان مع الاخوة
لأم أخ شقيق أو أكثر فانه يشاركهم في الثلث .

مادة ١٧ - السدس : ويستحقه من يأتي :

١ - الاب اذا كان للميت فرع وارث .

٢ - الجد الصحيح اذا كان للميت فرع
وارث ولم يحجب .

٣ - الأم اذا وجد للميت فرع وارث أو
اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات وهو لها في
مسألة زوج وأبوين .

٤ - بنت الابن فأكثر مع البنت الواحدة
تكملة للثلثين اذا لم تعصب .

٥ - الأخت لاب فأكثر مع الأخت الشقيقة
الواحدة تكملة للثلثين اذا ورثت .

٦ - الاخ لأم أو الأخت اذا كان لأم ولم يكن
للميت فرع وارث ولا أصل ذكر .

٧ - الجدة أو الجدات اذا لم يحجب .

الباب الثالث التعصيب

مادة ١٨ - العصبية من النسب ثلاثة
أنواع :

١ - عاصب بنفسه .

٢ - عاصب بغيره .

٣ - عاصب مع غيره .

مادة ١٩ - للعصبية بالنفس جهات أربع
مقدم بعضها على بعض في الارث على الترتيب
الآتى :

١ - الابن ثم ابن الابن وان نزل .

٢ - الاب ثم الجد الصحيح وان علا .

٣ - الاخوة الاشقاء ثم الاخوة لاب ثم بنو
الاخوة الاشقاء ثم لاب وان نزل كل منهم .

٤ - العم لأبوين ثم لأب ثم ابن العم لأبوين
ثم لاب وان بعدوا .

مادة ٢٠ - كل من كان أقرب الى الميت
درجة من العصبية بالنفس فهو أولى بالميراث كالابن
ثم الاب وكل من كان ذا قرابتين فانه أولى من ذي
قرابة واحدة سواء كان ذو القرابتين ذكرا أو
أنثى فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة
كان الارث بينهم .

مادة ٢١ - العصبية بالغير :

(أ) البنات مع الإبناء .

(ب) بنات الابن وان نزلن مع أبناء الابن
وان نزلوا اذا كانوا في درجتهم مطلقا أو كانوا
أنزل منهم اذا لم يرثن بغير ذلك .

(ج) الاخوات لأبوين مع الاخوة لأبوين
والاخوات لاب مع الاخوة لاب مع مراعاة ان يكون

الارث في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الانثيين .

مادة ٢٢ - العصبية مع الغير : الاخوات لابوين أو لاب مع البنات أو بنات الابن وان نزلن مع مراعاة ان يكون لهن الباقي في التركة بعد الفروض وفي هذه الحالة تعتبر الاخوات لابوين كالاخوة لابوين والاخوات لاب كالاخوة لابوين يأخذن احكامهم بالنسبة لباقي العصبية في التقديم بالجهة والدرجة أو القوة .

مادة ٢٣ - (أ) اذا اجتمع الجد العصبى مع الاخوة أو الأخوات لابوين أو لاب فانه يقاسمهم كاخ مالم تنقصه المقاسمة عن السدس فيرد اليه ان كانوا ذكورا واناثا أو اناثا عصبية البنات أو بنات الابن .

(ب) اذا كان الجد مع اخوات لم يعصبن بالذكر ولا مع البنات أو بنات الابن فانه يستحق الباقي بعد اصحاب الفروض بطريقة التعصيب :

ولما اذا كانت المقاسمة والارث بالتعصيب على الوجه المتقدم يحرم الجد من الارث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس .

مادة ٢٤ - اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت أو بنت الابن وان نزلن استحق الجد السدس فرضا والباقي بطريق التعصيب .

(أ) اذا اجتمع الاب او الجد مع الابن أو ابن الابن فليس له الا السدس فرضا والباقي للورثة تعصيبا .

(ب) اذا انفرد الاب او الجد بنفسه فانه يأخذ المال كله بالتعصيب .

الباب الرابع

الحجب

مادة ٢٥ - الحجب نوعان هما :

(أ) حجب نقصان .

(ب) حجب حرمان .

مادة ٢٦ - حجب النقصان مقصور على ذوى الفروض الخمسة :

(أ) الزوج : ويحجب من النصف الى الربع بالفرع الوارث .

(ب) الزوجة : أو الزوجات : وتحجب أو يحجب من الربع الى الثمن بالفرع الوارث .

(ج) الام : وتحجب من الثلث الى السدس بالفرع الوارث وبالاثنين فأكثر من الاخوة أو الاخوات مطلقا ولو لم يرثوا .

وتحجب من ثلث المال الى ثلث الباقي بأحد الزوجين مع الاب .

(د) بنات الابن وتحجب الواحدة منهن من النصف الى السدس والمتعدد منهن يحجب من الثلثين الى السدس بالبنت .

(هـ) الاخوات لاب تحجب الواحدة منهن من النصف الى السدس والمتعددة من الثلثين الى السدس بالاخت الشقيقة .

مادة ٢٧ - حجب الحرمان (الاسقاط) يدخل على أحد عشر صنفا على النحو التالى :

١ - يحجب ولد الابن ومن تحته من الاولاد بالابن والاعلى من اولاد الابناء يحجب من تحته .

٢ - يحجب الجد ومن فوقه من الاجداد والجدات من قبله بالاب وكل جد قريب يحجب الجد البعيد .

٣ - تحجب الجدات من أى جهة بالام .

٤ - يحجب الاخ / لاه وام بالابن وابن الابن وان نزل والاب .

٥ - يحجب الاخ لاب بالابن وابن الابن وان نزل والاب والاخ لاب وام والأخت لاب وام اذا عصبتها البنت أو بنت الابن وان نزل .

٦ - يحجب الاخ لام بالولد وولد الابن وان نزل ذكرا كان أو انثى والاب والجدوان علا .

٧ - يحجب ابن الاخ لاب وام بالابن وابن الابن وان نزل والاب والجد وان علا والاخ لاب وام والاخ لاب أو الأخت لابوين أولاب اذا عصبتها البنت أو بنت الابن .

٨ - يحجب ابن الاخ / لاب بالابن وابن الابن وان نزل والاب والجدة وان علا والاخ لابه وام والاخ لآب وابن الاخ لآب وام والاخ لآبوين اذا عصبت بالفرع الوارث :

٩ - يحجب الأعمام وبنوهم بالاب والجدة وان علا ، والابن وابن الابن وان نزل ، والاخ الشقيق والاخ لآب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لآب والأخت لآب وام او لآب اذا عصبت .

١٠ - تحجب بنات الابن بالبنتين فاكثر اذا لم يكن معهن معصب .

١١ - تحجب الاخوات لآب بالاخنتين لآبوين فاكثر اذا لم يكن معهن أخ معصب .

الباب الخامس الرد

مادة ٢٨ - اذا لم توجد عصبية من النسب ولم تستغرق القروض التركية فيرد الباقي على أصحاب القروض بنسبة فروضهم باستثناء الزوجين فلا رد عليهما .

الباب السادس في ارث ذوى الارحام

مادة ٢٩ - ذوى الارحام اربعة اصناف على النحو التالي : - الصنف الاول من ينتمى الى الميت وهم :

(أ) اولاد البنت ذكورا كانوا أم اناثا لهم ميراثها ويقسم بينهم بالسوية .

(ب) اولاد بنت الابن واولاد بنات الابن ذكورا كانوا أو اناثا لهم ميراثها أو ميراثهن (النصف أو الثلثان أو السدس اذا كانوا مع من يدل بالبنت) .

مادة ٣٠ - الصنف الثانى : من ينتمى الى ابوى الميت :

(أ) اولاد الاخ لآب وام أو لاحدهما لكل ميراث أمه مع الاجتماع والانفراد فرضا وردا .

(ب) بنات الاخ / لآب وام أو لابن حكمهن حكم من يدل بهن الى الميت اجتماعا وانفرادا .

(ج) بنات ابن الاخ لآبوين أو لآب وحكمهن حكم من أدلى بهن .

(د) اولاد الاخ لام حكمهم حكم من يدعون به ولهم ميراثه يقتسمونه بينهم على عدد رؤوسهم ويستوى فيه الذكر والانثى .

مادة ٣١ - الصنف الثالث من ينتمى الى جد الميت أو جدتيه وهم :

(أ) بنت العم لآب وام أو لآب وبنت ابن العم لآبوين أو لآب وحكمهن حكم من يدلن به من آبائهن ويعامل معاملتهن اولاد العم لام وأولاد العمات وعمات الاب والعمة لام وبنات أعمام الام وكل من يدل بالآب .

(ب) العم لآب والعمة مطلقا سواء كانت لآبوين أو لاحدهما ينزلون منزلة الاب .

(ج) الاخوال والخالات لآبوين أو لاحدهما وحكمهم انهم ينزلون منزلة الام ويأخنون ماتأخذهم ويقسم المال بينهم اذا انفردوا فرضا وردا (ونصيب الام الثلث مع عدم الحاجب أو السدس اذا كان هناك حاجب) مع مراعاة انه فى حالة ما اذا اجتمع ثلاثة أخوال متفرقين فانه يكون للخال من الام السدس والباقي للخال الشقيق اما اخوال الاب وخالاته وأخوال الام وأعمامها وعماتها واولادهم فينزل كل منهم منزلة ولد من يدلون به لامنزلة من يدلون من الاجداد والجدة .

مادة ٣٢ - الصنف الرابع من ينتمى اليهم الميت وهم :

(أ) أب الام ينزل منزلة الأم .

(ب) ام الاب تنزل منزلة الام .

(ج) الاجداد والجدة المحجوبون ينزلون منزلة اولادهم ولهم ميراث من ينزلون منزلته .

مادة ٣٣ - الذكر والانثى من ذوى الارحام يتساوون فى الارث اذا كانوا فى درجة واحدة متفقين بالادلة بنسب واحد أما اذا اختلفوا فلكل ميراث من يدل به مع مراعاة تفاضلهم بأسبابهم ويرثون ما يرث أسبابهم تسهيمًا أو تعصيبًا فيحجبون من يحجبه سببه ويعصبون من يعصبه سببه .

الباب السابع

في استحقاق التركة للمقر له بنسب

مادة ٣٤ - يستحق المقر له بنسب التركة أو جزءا منها اذا كان مجهول النسب ولم يقم به مانع من موانع الارث مع مراعاة أن يكون المقر له حيا حقيقة أو حكما عند موت المؤثر وان لا يرد الاقرار اذا كان بالغاً وان يدخل الاقرار على المقر ضرراً وان يكون المقر مكلفاً مختاراً لا يعام هزله ولا كذبه عقلاً ولا شرعاً .

الباب الثامن

في احكام متنوعة

القسم الاول

في الحمل

مادة ٣٥ - يؤخر للحمل من تركة المتوفى نصيب ذكر حتى يتبين نوع الحمل ولا يرث الحمل الا اذا ولد اكثره حيا لستة اشهر على الاقل مع مراعاة انه لاحد لاكثر مدة الحمل في حالة استمرار القرائن .

مادة ٣٦ - اذا زاد المؤخر للحمل عملاً يستحقه رد على من يستحقه من الورثة اما اذا نقص المؤخر فيرجع على من دخلت عليه الزيادة في نصيبه .

القسم الثاني

في المفقود

مادة ٣٧ - نصيب المفقود يخرج من التركة ويوقف فان ظهر حيا حقيقة أو بحكم الحاكم وقت موت المؤثر أخذه والا وزع الموقوف على من يستحقه من الورثة وقت وفاة المؤثر .

القسم الثالث

في ميراث الخنثى المشكل

مادة ٣٨ - ميراث الخنثى المشكل نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى وما بقي فيعطى للورثة .

القسم الرابع

في ميراث ولد الزنا واللعان

مادة ٣٩ - ولد الزنا وولد اللعان يرث أمه وقرباتها وترثهم هي وقرباتها .

الباب التاسع

احكام ختامية

مادة ٤٠ - على متسولي القسمة أن ينظر أولا الى سهام الورثة ويستخرج منها المخرج الجامع حسب تفصيل ذلك في حساب الفرائض ومنه يقسم والمخرج الجامع يخرج بطريقتين :

(أ) بطريقة القيراط وهو ما تجرى به المعاملة في اليمن والوحدة فيه أربعة وعشرون قيراطا يقسم ولو بكسر .

(ب) استخراج الوحدة الجامعة من مخارج ذوى السهام الست التى سبق تفصيلها بحيث يصير نصيب كل وارث جبراً لا كسر فيه حسبها هو معروف في علم الفرائض وان كان الورثة عصبه أو عصبه فقط فمسألتهم تخرج من مبلغ عدد رؤوسهم بعد البسط للذكر مثل حظ الانثيين

مادة ٤١ - كل تركة اجتمع فيها ثلث وما بقى (أم وأخ) أو ثلثان وما بقى (بنتان وأخ) أو ثلث وثلثان (اختان شقيقتان واختان لأم) فاصل مخرجها من ثلاثة .

مادة ٤٢ - كل تركة اجتمع فيها نصفان (أخت وزوج) أو نصف وما بقى (بنت وأخ) أو نصف وثلث ما بقى (زوج وابوان) فاصل مخرجها من اثنين .

مادة ٤٣ - كل تركة اجتمع فيها ربع وما بقى (زوج وابن) أو ربع ونصف وما بقى (زوج وبنت وأخ) أو ربع وثلث ما بقى (زوجة وابوان) فاصل مخرجها من أربعة .

مادة ٤٤ - كل تركة اجتمع فيها ثمن وما بقى (زوجة وابن) أو ثمن ونصف وما بقى (زوجة وبنت وأخ) فاصل مخرجها من ثمانية .

مادة ٤٥ - كل تركة اجتمع فيها السدس والثلث مع النصف (زوج واخوان لأم وأم) فاصل مخرجها من ستة وتعول الى سبعة (زوج

واخت لابوين وأخت لاب (أو الى ثمانية) زوج
وأم وأخت (أو الى تسعة) زوج وأم وأخت وجد
أو الى عشرة (زوج وأم وإخوان) لأم وأخت
لابوين وأخت لاب .

مادة ٤٦ - كل تركة اجتمع فيها الربع
والسدس أو الثلث فأصل مخرجها من اثني عشر
(زوجة وإخوان لأم وأم وعصبة) وقد تعول الى
ثلاثة عشر (زوج وأم وبنت وبنت ابن) أو الى
خمس عشرة (زوج وإخوان وبنتان) أو الى سبعة
عشر (أم وزوجة وإخوان لأم وإختان لاب أو إختان
لاب وأم) .

مادة ٤٧ - كل تركة اجتمع فيها الثمن مع
السدس أو الثلث فأصل مخرجها من أربعة
وعشرين (إخوان وبنت وزوجة) وتعول الى سبعة
وعشرين (إخوان وبنتان وزوجة) .

مادة ٤٨ - كل تركة اجتمع فيها نصف وما
بقي ورد على صنف فأصل مخرجها من اثنين
(زوج وأم) أو ربع وما بقي ورد على صنف فأصل
مخرجها من أربعة (زوج وبنت) أو ثمن وما بقي
ورد على صنف فأصل مخرجها من ثمانية (زوجة
وبنت) وكل تركة فيها نصف وما بقي ورد على
صنفين فأصلها من أربعة (زوج وأخ لأم وجدة) .

مادة ٤٩ - كل تركة اجتمع فيها ربع وما
بقي ورد على اثنين فأصل مخرجها من ثمانية
(زوجة وأخ لأم وجدة) .

مادة ٥٠ - كل تركة اجتمع فيها ربع وما
بقي رد على ثلاثة فأصل مخرجها من أربعة
(زوجة وإخوان لأم وأم) وكل تركة اجتمع فيها
ربع وما بقي رد على أربعة فأصلها من ستة عشر
(زوج وبنت وأم) .

مادة ٥١ - وكل تركة فيها ثمن وما بقي
ورد على أربعة فأصلها من اثنين وثلاثين (زوجة
وبنت وأم) .

مادة ٥٢ - وكل تركة فيها ثمن وما بقي
ورد على خمسة فأصلها من أربعين (زوجة وبنت
وبنت ابن وأم) .

(المناسخة)

مادة ٥٣ - وهي أن يموت وارث من الورثة

أو أكثر قبل قسمة تركة المورث الأول فانه لا يمكن
قسمة تركة الميت الثاني الا بعد قسمة الدرجة
الأولى وللإختصار فانه لا بد لمثل هذه المسألة من
صورتين ، الصورة الأولى وهي اذا كان مخرج
مسألة الميت الأول موافقة لمخرج مسألة الميت
الثاني كان توفي شخص عن أب وأم وابنتين فلكل
من الابن والأم سدس فمخرجها من ستة ثم توفت
احدى الابنتين عن جدتها وبعدها وبعدها فمخرج
هذه المسألة أيضا من ستة منكسرة على ثلاثة رأس
الجد برأسين والاخت برأس فيضرب الثلاثة في
الستة أصل المسألة الأولى تصح من ثمانية عشر
للجدة السدس من كلا المسألتين وللجد عشرة
 وخمس للاخت فالجد عصب الاخت .

الصورة الثانية : اذا كان مخرج المسألة
الثانية يباين مخرج المسألة الأولى كان يتوفى
شخص عن أم وابنتين فالمسألة من ستة وتصح
من اثني عشر ثم توفي احد الابنين عن ولدين
وبيدهما حصة ابيهما خمسة لا توافق مخرج
المسألة الأولى ولا تنقسم فمخرج ذلك من عدد
رؤوسهما اثنان منكسرة على أربعة فتضرب الأربعة
في مخرج الأولى ستة تصح من أربعة وعشرين
للأم السدس أربعة ولعمهما عشرة ولكل من الابنين
في المسألة الثانية خمسة .

مادة ٥٤ - احكام هذا القانون كل لا يتجزأ
ويكمل بعضه بعضا وكل ما لم يرد به نص خاص
في هذا القانون فيرجع فيه الى الدليل الشرعي .

مادة ٥٥ - تلغى أى قاعدة أو نظام أو حكم
يتعارض مع نصوص هذا القانون أما القضايا
السابقة تاريخها على العمل بهذا القانون فيعمل
بها حسب القواعد المتبعة حين رفعها .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القرار بقانون في
الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٤٢) لسنة
١٩٧٦ م في شأن الوصية (١)

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة

١٩٧٤ م

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٥/١٠/٢٢ م بتنظيم الاوضاع الدستورية
للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ م بإنشاء
الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية
واستنادا الى ما انتهت اليه الهيئة العلمية لتقنين
أحكام الشريعة الاسلامية بشأن الوصية .

وبناء على عرض الاخ / وزير العدل .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرور

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون الوصية
الموافق مع هذا القرار .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار بقانون من
تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمجلس القيادة

بتاريخ ١٣ ربيع الاول ١٣٩٦ هـ .

الموافق ل ١٤ مارس ١٩٧٦ م

قانون الوصية

الباب الاول في الوصية

الفصل الاول

في اركان الوصية وشروطها

مادة ١ - الوصية تصرف مضاف الى ما بعد
الموت .

ويخرج ما يجب الايضاء به كتجهيز الميت
والزكاة والحج والديون المتعلقة بالثمة من رأس
التركة .

مادة ٢ - اركان الوصية أربعة :

١ - صيغة الوصية :

٢ - الموصى :

٣ - الموصى له :

٤ - الوصية :

مادة ٣ - تنعقد الوصية باللفظ أو
بالكتابة وعند العجز بالاشارة المفهمة وتسم
بالايجاب فيما لا محذور فيه ولا حياة ولا يشترط
فيها القبول .

ويجب الاشهاد على الوصية ما لم يثبت
أنها بخط الموصى .

مادة ٤ - يشترط في الموصى :

١ - أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً غير
محجور عليه .

٢ - أن لا يكون مديناً بدين مستغرق .

مادة ٥ - يشترط في الموصى له :

١ - أن لا يكون جهة معصية .

٢ - أن يكون معلوماً .

٣ - أن يكون موجوداً وقت انشاء الوصية .

٤ - أن لا يكون وارثاً عند موت الموصى .

٥ - أن لا يكون قاتلاً للموصى إلا اذا تقدمت
الجناية الوصية .

مادة ٦ - يشترط في الموصى به :

١ - أن يكون مالا له قيمة أو منفعة لمثلها
أجره .

٢ - أن يكون موجوداً ومملوكاً للموصى عند
موته .

٣ - أن يكون في حدود ثلث التركة اذا كان
للموصى ورثة .

الفصل الثاني

مبطلات الوصية

مادة ٧ - تبطل الوصية بأمر هي :

١ - تلف العين الموصى بها قبل وفاة
الموصى :

٢ - رد الموصى له للوصية بعد وفاة
الموصى على ما سيأتى بيانه في المادة (٣٢) من
هذا القانون .

٣ - موت الموصى له أو اكتشاف موته قبل
وفاة الموصى .

٤ - موت الموصى له مع الموصى فى وقت واحد بحيث لا يعرف من منهما مات أولا .

٥ - انقضاء وقت الوصية المؤقتة فى المنافع لا فى الاعيان فيلغى التوقيت ويؤيد .

٦ - رجوع الموصى عن ما أوصى به قولاً أو أفعل على ما سيأتى بيانه فى المادة (٣١) من هذا القانون .

٧ - جنون الموصى جنونا استمر حتى موته

٨ - قتل الموصى له الموصى عمداً أو خطأ أو شهادة زور أدت الى قتله الا اذا تقدمت الجناية الوصية .

٩ - اذا كان الموصى مديناً بدين يستغرق كل ماله .

١٠ - رجوع المجيز عن اجازة تمت فى حياة الموصى .

الفصل الثالث

حكم الوصية

الفرع الاول

احكام تتعلق بالموصى له

مادة ٨ - لا تصح الوصية للوارث الا باجازة الورثة .

مادة ٩ - لا تصح الوصية لوارث الوارث فى حياة مورثه المبرر يعوقه عن التكسب كالاغنى والاشل وامثالهما .

مادة ١٠ - لا تصح الوصية لغير الوارث فيما زاد على ثلث التركة الا باجازة الورثة وتصح بكل التركة لمن لا وارث له .

ويخرج الثلث من ثلث المال الحاضر ، فان كان له مال غائب فيخرج الثلث منه عند حضوره .

مادة ١١ - لا تصح اجازة الوصية الا من بالغ عاقل مختار بعد وفاة الموصى .

مادة ١٢ - لا تصح الوصية الالمعين شخصاً كان او جهة عامة او خاصة فاذا لم يمكن تعيين الموصى له لن تصح له الوصية .

مادة ١٣ - تصح الوصية للحمل ولا تنفذ الا اذا انفصل حياً لدون ستة أشهر من حين الوصية الا اذا علم وجوده بقرائن ظاهرة أو بقول طبيب مختص .

مادة ١٤ - تصح الوصية لمختلف الملة غير الحربى وكذا للاجنبى غير اليمنى .

وانتقال الاموال والمعاملة بالمثل متروك لولى الامر .

مادة ١٥ - الايصاء فى افضل انواع البر يحمل على الجهاد أو على العلم أو سائر المبررات والمرجح هو الظروف ومقتضيات الاحوال .

الفرع الثانى

احكام متعلقة بالموصى به

مادة ١٦ - تصح الوصية بالمنافع كما تصح بالاعيان ولا تتوارث المنافع الا بنص من الموصى .

مادة ١٧ - اذا مضت المدة المعينة للانتفاع قبل موت الموصى أو مات الموصى له قبل بدء مدة الانتفاع (فلا وصية) .

ويسقط حق الموصى له بعدم الانتفاع فى المدة المحددة .

مادة ١٨ - الايصاء بمطابق الغلة أو الشجرة أو النتاج يحمل على الموجود منها عند وفاة الموصى فان لم يكن ثمة موجود فلاول غلة أو ثمرة أو نتاج الا اذا ظهر من قصده الموصى الاستمرار فتأخذ الوصية حكم الوقف .

مادة ١٩ - الايصاء بالنصيب والسهم من ماله يحمل على مثل اقل الورثة نصيباً وسهماً ان كان له ورثة ولا يزداد السهم على السدس ولا النصيب على النصف حيث لا ورثة مالم يكن ثمة عرف قائم .

مادة ٢٠ - الايصاء بشئ أو بجزء غير معين يعلق على تفسير الورثة .

مادة ٢١ - اذا أوصى بأن يعطى فلان ما ادعى أو ما فى دفتره فيعتبر هذا فى حكم الاقرار بالدين ما لم يكذبه الظاهر ، ويخرج من رأس

التركة ، فاذا كذبه الظاهر اعتبر وصية ويخرج من الثلث لغير الوارث .

مادة ٢٢ - اذا أوصى بعين لجهة تباع كانت غلتها للموصى له من وقت الوفاة الى البيع ما لم يقصد الثمن فتكون الغلة للورثة .

مادة ٢٣ - اذا أوصى بأرض وعينها بإشارة أو لقب أو يحج عنه بثمانها فان الغلة قبل البيع للورثة .

مادة ٢٤ - اذا أوصى بعين لمعين تخرج من ثلث التركة استحقها الموصى له ولا حق للوارث فيها .

واذا أوصى بعين يحج بها أو تصرف لجهة واستأجر الوصى بالعين أو صرفها بعينها فلا أولوية للوارث الا اذا عرف من قصد الموصى التخلص فتكون الأولوية في شرائها للوارث ووارثه .

مادة ٢٥ - اذا أوصى بثلث ماله وعينه في كرائم الاموال فلا ينفذ من المعين الا بقدر ثلثه . ويستوفى الموصى له الباقي من التركة .

مادة ٢٦ - يستحق الوارث البالغ العاقل أو وصى القاصر عن القاصر شفعة الأولوية فيما باعه الوصى لقضاء الديون أو تنفيذ الوصايا اذا لم يكن قد اذن بالبيع من قبل أو أجاز من بعد ولكل وارث الشفعة بقدر نصيبه .

ويأخذ الوارث المال بقيمته لا بالثمن الذي دفع فيه الا أن تكون التركة مستغرقة « بالدين » أو تنقص عن تنفيذ الوصايا فيأخذ الوارث المال بالأكثر وعلى الوارث عند الطلب التسليم والانفذ تصرف الوصى .

وتبطل شفعة الورثة بالتراضي كالشفعة . واذا قصر وصى القاصر في طلب الشفعة للقاصر فللقاصر الطلب عند البلوغ .

الفرع الثالث تزام الوصايا

مادة ٢٧ - الايصاء بالتشريك كما اذا أوصى لفلان وفلان وأوصى لفلان والمسجد يحمل على التنصيف .

مادة ٢٨ - اذا تواردت الوصايا على عين معينة فالعمل بالوصية الاخيرة .

مادة ٢٩ - اذا تزامت الوصايا التبرعية دون تعيين فتعتبر من الثلث ويسقط بينها .

مادة ٣٠ - اذا أوصى بالثلث لشخص ثم أوصى بالثلث لشخص آخر اشتركا معا في الثلث ما لم ينص الموصى على أن «أوصى به للآخر هو عين ما أوصى به للاول فانه يكون رجوعا .

الفصل الرابع في الرجوع عن الوصية وردها وقبولها

مادة ٣١ - للموصى الى حين موته الرجوع عن الوصية قولاً أو فعلاً كما اذا تصرف في العين الموصى بها أو هدمها أو غير معاملها .

ولا يعتبر تغيير اسم العين الموصى بها أوصافاتها رجوعاً . واذا أضاف الموصى الى العين الموصى بها دون أن تتغير معاملها اشترك الورثة مع الموصى له فيما تناولته الاضافة .

والنصف المحجوز لا رجوع فيه الا ان يكون في مرض الموت أو كانت فيه حيلة فيأخذ حكم الوصية .

مادة ٣٢ - للموصى له بعد موت الموصى رد الوصية أو قبولها بعد موت الموصى ويبطل رد الوصية قبل موت الموصى ويجوز الرجوع عن القبول ويعتبر فسخا للوصية .

واذا علم الموصى له بالوصية بعد وفاة الموصى ولم يحضر عند حصر الاموال أو قسمتها وطلبه الوارث عند الحاكم فامتنع عن الحضور بغير عذر أو حضر وسكت حكم الحاكم باعتباره راداً للوصية .

ويقوم وصى القاصر والمجنون مقام القاصر في رد الوصية وقبولها ويلزم اذن الحاكم لرد الوصية .

الفصل الخامس في الوصية الواجبة

مادة ٣٣ - اذا توفي شخص ذكر كان أو أنثى عن اولاد ابن غير وارثين له أو كانوا موصي

لهم بقدر يقل عن ميراث أبيهم فيه لو كان حيا عند موته وكانوا فقراء أو أولاد بنت من الطبقة الاولى والدهم فقير ، ولم يقصدهم المتوفى أو يوصى لهم أو أوصى لهم بأقل من نصيب مورثهم فيه لو فرض حيا فيرضخ لهم من تركته بقدر نصيب مورثهم منه لو فرض حيا أو ما يكمله بشرط ألا يتجاوز ذلك ثلث التركة .

وإذا تعدد الابناء المتوفون بتون وبنات على النحو المتقدم ذكره اشترك ابناؤهم وابناء البنات من الطبقة الاولى في ثلث التركة بقدر نصيب أصله . ويحتجب كل أصل من أبناء الابناء فرعته وتقدم الوصية الواجبة على غـيرها من الوصايا التبرعية .

مادة ٣٤ - تجب التسوية بين الاولاد في الزواج والتعليم فإذا لم يوص سوى الحاكم بينهم وتخرج التسوية من راس التركة .

الباب الثاني في الوصى

الفصل الاول في تعريف الوصى وشروطه

مادة ٣٥ - الوصى هو الذى يقيمه المورث في تركته لتنفيذ وصاياه بقضاء ديونه ورعاية قصاره واموالهم ويجوز للوصى ان يوصى غيره فيما هو وصى فيه ويقوم وصية مكانه .

مادة ٣٦ - الوصى مقدم على الحاكم وإذا مات ولم يوص فى رعاية الصغار واموالهم يقدم الاب ثم الجد ثم وصيه .

مادة ٣٧ - يعين الحاكم منصوبا (وصيا) لمن لا وصاية له .

مادة ٣٨ - اذا توفى الوصى او حجر عليه او افلس فعلى الحاكم ان يعين منصوبا (وصيا) عن القاصر واذا غاب أو اعتقل وخشى من غيابه أو اعتقاله تعرض مصلحة القاصر للضياع فعلى الحاكم ان يعين منصوبا (وصيا) مؤقتا .

مادة ٣٩ - اذا مات المورث عن ورثة بالغين دون أن يوصى لاحد منهم وعليه ديون وله حقوق

فعند اختلاف الورثة يعين الحاكم من بينهم من يقوم بهذه الواجبات .

وإذا قبض أحد الورثة شيئا فليس له ان يستبد به ولو بقدر نصيبه في التركة .

وإذا اشترى الوارث بماله من التركة وطلبت الورثة اشتراكهم فيه كل بقدر نصيبه اجبوا الى ذلك والا كان لهم الرجوع بعين ما لهم .

مادة ٤٠ - اذا مات وهو مسافر ولم يوص احدا فلرفيقه في السفر ولاية تجهيزه ودفنه وحفظ ماله وتسليمه الى الورثة .

مادة ٤١ - المشرف والرقيب والمشروط علمه ورأيه يقتصر عملهم على الاشراف أو الرقابة أو العلم والرأى الا اذا نص الموصى على غير ذلك .

مادة ٤٢ - يشترط في الوصى ان يكون بالغا عاقلا آمينا مقتدرا على حمل الوصاية حسن التصرف والسلوك .

مادة ٤٣ - من بطلت وصايته بشرط من الشروط المذكورة في المادة السابقة فعلى الحاكم ان يعين منصوبا (وصيا) بدله .

مادة ٤٤ - اذا رفع الى الحاكم انه يخشى من تصرف الوصى في أموال القاصر الضرر وقامت قرائن على ذلك توقف تصرف الوصى باذن الحاكم اما اذا ثبت الضرر بطلت وصايته وعين الحاكم منصوبا (وصيا) بدله .

مادة ٤٥ - اذا رأى الحاكم من الوصى ما يهدد مصلحة القاصر أو رأى عند محاسبة له خيانة كان عليه تعيين منصوب (وصيا) غيره .

مادة ٤٦ - في الاحوال التى يعين فيها الحاكم منصوبا «وصيا» يكون الحاكم هو المسئول الاول على أموال القاصر .

الفصل الثاني في ولاية الوصى واجره

مادة ٤٧ - تثبت الوصاية للموصى بتعيين من جهة الموصى وعدم رده الوصية وتوافر شروط الوصاية فيه .

مادة ٤٨ - اذا أوصى واطلق عمت الوصاية التصرفات .

واذا أوصى وقيد بوقت أو بغيره أو عين فليس للوصى أن يتعدى ما قيد به أو ما عين له .

مادة ٤٩ - إذا تعدد الأوصياء فليس لأحدهم الانفراد في غير تجهيز الميت وشراء حاجة الطفل والخصومة في الحقوق ورد الوديعة وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا من الثلث وبيع ما يخاف عليه من التلف وجمع الأموال الضائعة إلا بنص من الموصى .

مادة ٥٠ - إذا اختلف الأوصياء فليس لأحدهم أن ينفرد وينوب الحاكم عنهم إلى أن يجتمعوا .

مادة ٥١ - إذا اشترط الموصى اجتماع الوصيين ومات أحدهما بطلت وصاية الآخر ، أما إذا غاب أحد الوصيين أو تمرد كانت الولاية للحاكم إلى أن يجتمعا أو يعود الغائب .

مادة ٥٢ - لا ولاية للوارث مع وجود الوصى فيما أوصى به .

مادة ٥٣ - قضاء الفضولي دين الموصى أو تنفيذ وصاياه متوقف على اجازة الوصى فإذا أجاز كان للفضولي الرجوع بما سلمه في ذلك .

مادة ٥٤ - تكون الوصاية تبرعا وبغير أجر إلا إذا نص الموصى أو طلب الوصى ، وإذا طلب الوصى اجرا قدره له الحاكم بأجرة المثل ويسرى الاجر من تاريخ الطلب .

مادة ٥٥ - اجرة الوصى تخرج من رأس المال مطلقا إذا كانت اجرة مثل فإذا أزداد الموصى كانت الزيادة وصية .

مادة ٥٦ - كل ما يفرمه الوصى في حفظ مال القاصر والدفاع عنه يحسب على القاصر ويشترط تجويز الحاكم فيما خالف المعتاد أو زاد على المثل .

الفصل الثالث

فيما يجوز للوصى وما لا يجوز

مادة ٥٧ - لا يصح للوصى التبرع من مال القاصر إلا فيما جرى به العرف من رد تبرعات

أو هبات كانت قد وصلت إلى والده في الاعراس والموت ونحو ذلك .

مادة ٥٨ - للوصى التصرف فيما فيسه مصلحة القاصر أو كان لازما لإدارة المال الذي في يده ولا يصح له التصرف في غير ذلك إلا بأذن الحاكم .

مادة ٥٩ - لا يجوز للوصى تأجير أموال القاصر لأكثر من ثلاث سنوات .

مادة ٦٠ - لا يجوز للوصى تأجير أموال القاصر بأقل من أجر المثل .

مادة ٦١ - مع مراعاة ما نص عليه في قانون الأسرة بالنسبة للأب لا يصح للوصى الانفاق على القاصر أو على من تجب على القاصر نفقته إلا بتقدير من الحاكم .

مادة ٦٢ - لا يجوز للوصى أن يتنازل عن دعاوى القاصر أو اسقاط حقرقه إلا بأذن من الحاكم .

مادة ٦٣ - يجب على الوصى بإذن من الحاكم إيداع أحد المصارف مال القاصر من نقد للمضاربة وحل للخشية عليها ويكون الإيداع مضمونا من البنك لأنه مؤجر .

ولا يجوز للوصى سحب شيء من المودع إلا بأذن الحاكم .

مادة ٦٤ - القول في التصرف بقول الوصى فيما ظاهره المصلحة وذلك كالشراء وبيع سريع الفساد والمنقول غير النفيس والانفاق المعتاد وأما فيما عدا ذلك فالظاهر عدم المصلحة وعلى الوصى البينة .

وتصرف الوصى في كرائم الاموال من المنقول وفي العقار متوقف نفوذه على ثبوت المصلحة .

الفصل الرابع

مادة ٦٥ - يجب على الوصى وعلى الورثة البالغين وعلى كل من في يده مال من التركة إذا مات الميت وله قصر إبلاغ الحاكم لحصر أموالهم في دفتر المحكمة وتسليمه للوصى .

مادة ٦٦ - يجب على الوصى على الحمل ان يبلغ الحاكم بانفصال الحمل حيا أو ميتا أو بانقضاء مدة الحمل طبقا لما هو مقرر فى قانون الاسرة .

مادة ٦٧ - يجب على الوصى تقديم حساب للحاكم عن ادارته لاموال القاصر مؤيدا بالمستندات لكل عام .

ويجب عليه ايداع الفائض من واقع كشف الحساب الذى يقدمه أو ما يلزمه به الحاكم نتيجة فحص الحساب باسم القاصر فى احد المصاريف . وللحاكم اعفاء الوصى من المجاسبة مستقبلا اذا كان مال القاصر لا يقل ما يقبض عن حاجته .

الفصل الخامس

فيما يضمنه الوصى

مادة ٦٨ - يضمن الوصى اذا خان أو تعدى أو فرط أو صرف المال فى غير مصرفه الذى عينه الموصى .

مادة ٦٩ - اذا اجر الوصى مال القاصر باقل من اجر المثل .

مادة ٧٠ - اذا مات الوصى ولم يعلم مصير مال القاصر كان ما تسلمه بسبب الوصاية ديناً على تركته .

الفصل السادس

فى انتهاء وصاية الوصى

مادة ٧١ - تنتهى وصاية الوصى بموته أو بعزله أو باستمفائه لعذر مقبول ما لم يتعين عليه وجوب القيام بالوصية أو خشى على المال تلفه وبالنسبة للقاصر أيضا بموت القاصر أو ببلوغه سن الرشد .

مادة ٧٢ - متى انتهت وصاية الوصى الزم هو أو ورثته بتقديم حساب ختامى مؤيد بالمستندات عن وصايته وتسليم القاصر الذى بلغ رشده ما بيده من أمواله ولا تبرأ ذمة الوصى أو ورثته الا باعتماد الحساب الختامى من الحاكم أو من القاصر بعد بلوغه سن الرشد .

جَمْهُورِيَّةُ الْيَمَنِ الدِّيمُقْرَاطِيَّة

أحكام الأسرة

أحوال شخصية :

- قانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ بشأن الأسرة .
- قرار وزارى رقم ٦ لعام ١٩٧٤ بشأن تحديد اللجنة الشعبية لأغراض المادة ٢٥ (ب) من قانون الأسرة .
- قرار وزارى رقم ٩٨ لعام ١٩٧٤ لأغراض المواد ١١ و ٢٩ و ٣٠ من قانون الأسرة .
- قرار وزارى رقم ٣٤ لعام ١٩٧٥ بشأن اجراءات الزواج خلال مدة العدة فى الطلاق الرجمى .

قانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ م بشأن الأسرة (١)

باسم الشعب ،

رئيس مجلس الرئاسة

استناداً للمواد ٩١ و ٩٢ و ١١٩ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا الأخ وزير العدل والأوقاف ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة

أصدر القانون التالي :

المقدمة :

تقديرًا من السلطة لدور الأسرة في بناء المجتمع وتربية أبنائه تربية صالحة تجعل من نشته عناصر حريصة على الوطن يبذلون أرواحهم من أجل حمايته وبناء صرح اليمن الديمقراطي الموحد المعبرة عن آمال جماهير الشغيلة

وحرصًا من الدولة على ضرورة تنظيم علاقات الأسرة تنظيمًا يتماشى مع مبادئ وأهداف برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية وينهى إلى الأبد كافة العلاقات القديمة التي حكمت روابط الأسرة اليمنية وأعاقتها عن القيام بدورها الإيجابي في بناء المجتمع .

وحيث أن الروابط الأسرية بكافة أشكالها لم تخضع لنظام موحد سوى العلاقات الإقطاعية التي جعلت من أنبل الروابط الانسانية محلا للمتاجرة وجعلت مصير المرأة اليمنية مرهونا بمن يدفع الثمن غاليا

وبما أن شغيلة شعبنا قد عبرت عن سخطها واستنكارها لاستمرار الأوضاع السيئة للروابط الأسرية فقد كان لزاما على سلطة الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ان تعزز نضال الجماهير اليمنية بهذا القانون «قانون الأسرة» الذي ينظم لأول مرة علاقات الأسرة اليمنية بشكل يفتح لها آفاق رحبة للعمل الخلاق والعلاقات الثورية المتكافئة التي تدفع بمزيد من الانتاج والتطوير والابداع .

مادة ١ - يسمى هذا القانون «قانون الأسرة» .

الباب الأول : الزواج

الفصل الأول : الزواج والخطبة

مادة ٢ - الزواج عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات أساسه التفاهم

والاحترام المتبادل وغايته خلق الأسرة المتماسكة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع .

مادة ٣ - الخطبة هي اتفاق يسبق عقد الزواج غايته توفير الظروف الملائمة للطرفين الراغبين بالزواج ضمانًا لإنشاء حياة زوجية مستقرة ، ويخطر على أهل الفتاة المراد خطبتها الانفراد بالموافقة على الخطبة دون استشارتها وأخذ موافقتها

مادة ٤ - يجوز خلال فترة الخطبة تبادل الهدايا الرمزية التي لا تشكل جزءًا من المهر ، ولا يجوز إعادتها عند العدول عن الخطبة من قبل أى من الخطيبين ، ويجوز للجهة المختصة بتنفيذ هذا القانون وضع حداً أعلى لقيمة الهدايا الرمزية يتفق مع مستوى المعيشة السائدة كما يجوز لها تحديد ما لا يعتبر من الهدايا الرمزية .

الفصل الثاني : عقد الزواج وشروعه

مادة ٥ - ينعقد الزواج برضاء الطرفين المعنيين وبأى الفاظ تفيد معنى الزواج أو بالكتابة أو بالإشارة المفهومة من فاقد القدرة على النطق .

مادة ٦ - لا يعتبر عقد الزواج نافذا إلا :
(أ) بالتسجيل أمام المأذون الرسمي .

(ب) بتوقيع الزوجين على وثيقة وسجل الزواج .

مادة ٧ - يشترط في انعقاد الزواج أن يتم الرجل الثامنة عشرة سنة والمرأة السادسة عشر سنة .

مادة ٨ - لا يكون عقد الزواج صحيحا إلا بحضور شخصين بالغين عاقلين .

مادة ٩ - لا يجوز إجراء عقد زواج فيه تفاوت في السن يتجاوز عشرين عاما إلا اذا كانت المرأة قد بلغت من العمر خمسة وثلاثين عاما .

مادة ١٠ - يجوز التوكيل في عقد الزواج .

مادة ١١ - (أ) لا يجوز الزواج من ثانية الا باذن كتابي من المحكمة الجزئية المختصة وليس للمحكمة أن تمنح الاذن الكتابي الا اذا ثبت لديها أحد الأمور التالية :

١ - عقم الزوجة بتقرير طبي شريطة أن لا يكون الزوج قد عرف قبل الزواج .

٢ - مرض الزوجة مرضاً مزمناً أو معدياً

بتقرير طبي شريطة أن لا يكون قابلاً للشفاء .

(ب) يصبح اذن المحكمة الكتابي نافذ المفعول اذا لم يتم الطعن فيه أمام المحكمة الا على درجة خلال شهر من تاريخ اصداره .

الفصل الثالث : المحارم

مادة ١٢ - يحرم على الشخص أصوله وفروعه وفروع أبويه والدرجة الأولى من فروع أجداده .

مادة ١٣ - يحرم على الرجل :

(أ) زوجة أصله وفرعه وموطوءه أحدهما .

(ب) أصل موطنه وفرعها وأصل زوجته .

مادة ١٤ - ١ - (أ) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمصاهرة .

(ب) يشترط في الرضاع للتحريم أن يكون في العامين الأولين وأن يبلغ خمس رضعات متفرقات يكتفى الرضيع في كل منها قل مقدارها أو أكثر .

٢ - لا يترتب أي أثر على الحول بين المحارم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من هذا القانون .

مادة ١٥ - لا يجوز الزواج بزوجة آخر ولا بمعتدته .

الفصل الرابع : آثار الزواج غير الصحيح

مادة ١٦ - تترتب على الزواج الذي لا تكتمل شروطه المقررة في هذا القانون النتائج التالية فقط :

١ - نسب الأولاد .

٢ - حرمة المصاهرة .

٣ - عدة الفراق عند المفارقة أو الموت .

الفصل الخامس : مسكن الزوجة والنفقة والمهر

مادة ١٧ - يشترك الزوجان في تحمل نفقات الزواج وتوفير متطلبات منزل الزوجية حسب قدراتهما .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يزيد مبلغ المهر بشطريه المعجل والمؤجل عن مائة دينار .

مادة ١٩ - لا يجوز دفع أية مبالغ أخرى بسبب الزواج خلافا لما جاء في المادتين (١٧) و (١٨) من هذا القانون .

مادة ٢٠ - يشترك كل من الزوج والزوجة في

تحمل تكاليف حياتهما المشتركة بعد الزواج فاذا كان أحدهما غير قادر على ذلك كان الآخر ملزماً بالانفاق وتحمل أعباء الحياة الزوجية .

مادة ٢١ - تراعى المحكمة عند النظر في قضايا النفقة حالة الطرفين المادية .

مادة ٢٢ - يشترك الأب والأم في تحمل نفقة أطفالهما حسب قدراتهما ، فاذا أستحال على أحدهما ذلك كان على الآخر تحمل تلك النفقة لوحده .

مادة ٢٣ - يستمر الانفاق على الأولاد الى أن أن تتزوج الأنثى أو تعمل وينهى الفتى دراسته أو يعمل أو يصل الى الحد الذي يكسب فيه أمثاله .

مادة ٢٤ - يجب على الولد الموسر ذكرًا كان أو أنثى نفقة والديه الفقيرين أو العاطلين عن العمل ما لم يظهر تعنتهما في اختيار البطالة .

الباب الثاني : التفريق القضائي

مادة ٢٥ - (أ) يمنع الطلاق من طرف واحد . (ب) لا يعتد بالطلاق ولا يوثق الا بعد الحصول على اذن من المحكمة الجزئية المختصة ولا يجوز للمحكمة أن تصدر الاذن الا بعد احالة القضية الى اللجنة الشعبية وبعد فشل محاولات الصلح بين الزوجين وتأكيدها من وجود أسباب موجبة للطلاق أصبح معها استمرار الحياة الزوجية والعشرة الحسنة أمراً مستحيلاً .

مادة ٢٦ - لا يجوز للمحكمة أن تأذن بأكثر من طلاق واحدة في كل مرة .

مادة ٢٧ - كل طلاق يقع رجعيًا الا المكمل للثلاث .

مادة ٢٨ - الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق مراجعة زوجته أثناء فترة العدة واستحصاله على وثيقة المراجعة من الماذون الرسمي شريطة رضا الزوجة .

مادة ٢٩ - ١ - يحق لأي من الزوج أو الزوجة تقديم طلب الى المحكمة بانتهاء العلاقة الزوجية في إحدى الحالات التالية :

(أ) اذا كان الآخر مصاباً بمرض غير قابل للشفاء تستحيل معه العشرة الزوجية شريطة أن يدعم ذلك بتقرير طبي رسمي والا يعرف به مقدم الطلب قبل الزواج .

(ب) اذا غاب أحدهما لمدة تزيد عن ثلاث

سنوات متتالية فإذا عاد الغائب خلال فترة العدة جاز إعادة الرابطة الزوجية .

(ج) إذا أمتنع القادر منهما عن الانفاق على الآخر غير القادر أمهله القاضي مدة مناسبة لا تتجاوز ثلاثة أشهر فإن لم ينفق فرقت المحكمة بينهما .

(د) إذا ثبت أضرار أحدهما لآخر أو تفاقم الشقاق بينهما بحيث استحال معه استمرار الحياة الزوجية وعجزت المحكمة عن الإصلاح بينهما .

٢ - يحق للزوجة طلب التفريق القضائي إذا تزوج زوجها بزوجة أخرى بموجب المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ٣٠ - (أ) إذا وجدت المحكمة أن الزوج هو المتسبب في الشقاق الذي أدى للطلاق وأن الزوجة سيصيبها بؤس وفاقه جاز لها أن تحكم للمطلقة بتعويض مناسب لا يزيد في كل الأحوال عن نفقة سنة .

(ب) إذا وجد أن الزوجة هي المتعنتة والمتسببة في الشقاق جاز للمحكمة أن تحكم بتعويض مناسب للزوج لا يزيد في كل الأحوال عن مبلغ المهر .

الباب الثالث : آثار انقضاء رابطة الزواج المدة

مادة ٣١ - عدة المرأة المطلق غير الحامل تسعين يوماً .

مادة ٣٢ - عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام .

مادة ٣٣ - عدة الحامل تستمر الى وضع حملها أو إسقاطه .

مادة ٣٤ - تبدأ العدة من تاريخ الطلاق « أو الوفاة أو التفريق القضائي » .

مادة ٣٥ - لا تلزم العدة قبل الدخول الا للوفاة .

مادة ٣٦ - (أ) إذا توفي الزوج وكانت المرأة في عدة الطلاق الرجعي تنتقل الى عدة الوفاة ولا يحسب ما مضى .

(ب) إذا توفي وهي في عدة الطلاق البائن فلا تلزمها عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق .

الباب الرابع : الولاه ونتائجها

الفصل الأول : النسب

أولاً : النسب من الزواج الصحيح

(أ) في نسب المولود حال قيام الزوجية

مادة ٣٧ - أقل مدة الحمل مائة وثمانون يوماً وأكثرها سنة شمسية .

مادة ٣٨ - (أ) يثبت نسب الولد في الزواج الصحيح من الزوج بالشرطين الآتيين :

- ١ - أن يمضى على عقد الزواج أقل مدة الحمل .
- ٢ - ألا يثبت عدم التلاقى بين الزوجين بصورة محسوسة كما لو كان أحد الزوجين غائباً في بلد بعيد أكثر من مدة الحمل .

(ب) إذا انتفى أحد هذين الشرطين لا يثبت نسب الولد من الزوج الا اذا أقر به أو ادعاه .

(ب) - نسب المولود بعد التفريق أو وفاة الزوج

مادة ٣٩ - إذا لم تقر المطلقة أو المتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها يثبت نسب ولدها اذا ولدته خلال سنة من تاريخ الطلاق « أو الوفاة » ولا يثبت لأكثرها من ذلك الا اذا ادعاه الزوج أو الورثة .

مادة ٤٠ - المطلقة والمتوفى عنها زوجها المقتتان بانقضاء العدة يثبت نسب ولدهما اذا ولد لأقل من ١٨٠ يوماً من وقت الاقرار وأقل من سنة من وقت الطلاق أو الموت .

ثانياً : النسب في الزواج غير الصحيح

مادة ٤١ - ١ - المولود من زواج لم تكتمل شروطه بعد الدخول لمئة وثمانين يوماً فأكثر من تاريخ الدخول ثبت نسبه من الرجل .

٢ - إذا كانت ولادته بعد متاركة أو تفريق لا يثبت الا اذا جاءت به خلال سنة من تاريخ المتاركة أو التفريق .

مادة ٤٢ - اذا جاءت امرأة بعد اتصال برجل لولد ما بين أقل مدة الحمل أو أكثرها يثبت نسبة من هذا الرجل .

ثالثاً : الأقرار بالنسب

مادة ٤٣ - الأقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لمجهول النسب يثبت به النسبة من المقر اذا كان فرق السن بينهما يحتمل هذه البنوة .

مادة ٤٤ - اقرار النسب بالابوة أو بالأمومة يثبت به النسب اذا صادق المقرر له وكان فرق السن بينهما يحتمل ذلك .

الفصل الثاني : الحضانة

مادة ٤٥ - يشترط لأهلية الحضانة البلوغ والعقل والقدرة على رعاية الطفل والاهتمام بشأنه .

مادة ٤٦ - ١ - يظل الولد حتى سن العاشرة والبنات حتى سن الخامسة عشرة في حضانة الأم ولو تزوجت ، يجوز للمحكمة في كافة الأحوال أن تقرر خلاف ذلك اذا انعدمت كلية صلاحية الأم - أو زوجها في حالة تزوجها - للحضانة على ضوء وقائع القضية المدعمة ببحث اجتماعي .

٢ - تراعى المحكمة في كافة الأحوال مصلحة من يراد حضنته .

مادة ٤٧ - يعود حق الحضانة اذا زال سبب سقوطه .

مادة ٤٨ - لا يجوز السفر بالطفل أو الطفلة خارج الجمهورية مع من تقرر صلاحيته للحضانة الا بأذن من المحكمة .

الباب الخامس : أحكام ختامية

مادة ٤٩ - (أ) كل من أجرى أو وثق أو ساهم في توثيق أو اجراء أى عقد زواج خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتى دينار أو بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين أو بكلا العقوبتين معا .

(ب) يعاقب كل من خالف أى من أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد عن مائة دينار يمينى أو بالسجن لمدة لا تزيد عن سنة أو بكلا العقوبتين معا .

مادة ٥٠ - يصدر وزير العدل والأوقاف القرارات المنفذة والمفسرة لأحكام هذا القانون .

مادة ٥١ - يلغى أى نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٥٢ - يعمل بهذا القانون من حين صدوره .

مادة ٥٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صادر فى ١٢ ذو الحجة ١٣٩٣ هـ

الموافق ٥ يناير ١٩٧٣ م

قرار وزاري رقم ٦ لعام ١٩٧٤ م

بشأن تحديد « اللجنة الشعبية » لأغراض المادة

(٢٥) (ب) من قانون الأسرة (١)

وزير العدل والأوقاف .

بعد الاطلاع على المادتين ٢٥ و ٥٠ من قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤ م

مادة ١ - يقصد باللجنة الشعبية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤ م ما يلي :

(١) لجنة الدفاع الشعبي في المنطقة التي يوجد فيها بيت الزوجية .

(ب) في المناطق التي لم تشكل فيها لجان الدفاع الشعبي ، يقصد باللجنة الشعبية ، فرع اتحاد نساء اليمن في المنطقة التي يوجد فيها بيت الزوجية ولأغراض هذه المادة يقصد بالمنطقة ما يلي على التوالي :

- ١ - الوحدة السكنية .
- ٢ - الحي .
- ٣ - القرية .
- ٤ - المدينة .
- ٥ - المركز .
- ٦ - المديرية .
- ٧ - المحافظة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من حين صدوره .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر في : ٤ محرم ١٣٩٤ هـ

الموافق : ٢٧ يناير ١٩٧٤ م .

قرار وزاري رقم ٩٨ لعام ١٩٧٤ م
لأغراض المواد ٣٠، ٢٩، ١١ من قانون الأسرة (٢)
وزير العدل والأوقاف .

بعد الاطلاع على المواد ٣٠، ٢٩، ١١، ٥٠ من قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤ م .

أصدر القرار التالي :

مادة ١ - يعد امتناع الزوجة عن عرض نفسها للفحص الطبي لأبواب حالة العقم لديها ، عند تقدم الزوج بطلب الى المحكمة المختصة للزوج من ثائية ، أضراراً متعمداً منها للزوج .

مادة ٢ - يجوز للزوج في الحالة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار التقدم الى المحكمة المختصة بطلب لإنهاء العلاقة الزوجية .

مادة ٣ - تلزم الزوجة الممتنعة عن عرض نفسها للفحص الطبي لأبواب حالة العقم لديها اذا تقدم الزوج بطلب لإنهاء العلاقة الزوجية وفقاً للمادة (٢) من هذا القرار بدفع التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) المادة (٣٠) من قانون الأسرة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من حين صدوره .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر في : ٢٦ ذو القعدة ١٣٩٤ هـ .

الموافق : ١ ديسمبر ١٩٧٤ م .

قرار وزاري رقم ٣٤ لعام ١٩٧٥ م

بشأن اجراءات الزواج خلال مدة العدة في

الطلاق الرجعي (٣)

وزير العدل والأوقاف .

بعد الاطلاع على المادتين ٢٨ و ٥٠ من قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤ م .

أصدر القرار التالي :

المقنة

ان الطلاق الرجعي بمقتضى المادة (٢٨) من قانون الأسرة لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق مراجعة زوجته أثناء العدة ان حصل على وثيقة المراجعة من الماذون الرسمي شريطة رضا الزوجة، ومن هذا فان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك ولا الحل بل ينقص عدد الطلقات كما أنه لا يمنع التوارث بين الزوجين اذا مات أحدهما والعدة قائمة ، ولا يحل بالطلاق الرجعي مؤجل المهر اذا كان مؤجلاً لأقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة ، كما تتم المراجعة دون عقد زواج جديد أو مهر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٤/٢/١٩٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥١ في ١٩/١٢/١٩٧٤ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٠/٥/١٩٧٥ .

والعدة شرعاً تربص من جانب المرأة أما الرجل فلا ينتظر بيد أنها ان كانت الرابعة وقد طلقها فليس له أن يتزوج حتى تنتهي عدتها لأنه لا يجوز الجمع في الشريعة بين أكثر من أربع في النكاح أو العدة ، ولذلك كان الرجل ممنوعاً من الزواج حتى تنتهي عدتها .

وبما أن قانون الأسرة قد جعل الزواج من ثانية مقيداً وحالة استثنائية لا تاذن به المحكمة الا في حالات حددتها المادة (١١) فإنه بالقياس مع حالة الطلاق من رابعة كما ورد سابقاً فإن تربص الرجل خلال فترة عدة المرأة في الطلاق الرجعي يصبح أمراً ضرورياً ومنسجماً مع القانون وروح الشريعة .

وبما أنه لو سمح للرجل بالزواج خلال مدة العدة في الطلاق الرجعي أي والزوجية الأولى قائمة ، فإن ذلك سيعتبر سماحاً بالزواج من ثانية خارج المادة (١١) ، كما أن تقييد الحق الشخصي للرجل بالزواج من أخرى خلال العدة اذا ما قورن بحقوق المرأة المعتدة في الطلاق الرجعي لن يكون له ضرر كبير على الرجل بينما سوف ينتج عن السماح له أضرار كبيرة بالنسبة للمرأة ، كما أن التقييد سيراى من جهة أخرى بعض الظروف الاجتماعية فقد يندفع الرجل أثر

الخلاف الذي أدى الى الطلاق الرجعي الى الزواج من امرأة أخرى وبالتالي يحرم من العودة الى أولاده وزوجته الأولى بعد أن يكون أثر الخلاف قد زال ، ومن جهة أخرى فإن عدم السماح هذا لا يعنى فرض العدة على الرجل وإنما أخذ روح قانون الأسرة في الاعتبار . لكل هذا رجح تقييد زواج الرجل خلال العدة في الطلاق الرجعي .

مادة ١ - يمنع الرجل من الزواج بامرأة أثناء عدة مطلقة في الطلاق الرجعي .

مادة ٢ - على المحاكم أن لا تسلم وثيقة الطلاق للرجل الا بعد انتهاء العدة في الطلاق الرجعي وفقاً لنص المواد (٣١) و (٣٣) و (٣٤) من قانون الأسرة .

مادة ٣ - لكل من يقدم أو يعقد أو يساهم في عقد زواج مخالف لأحكام هذا القرار يعتبر مخالفاً لأحكام قانون الأسرة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من حين صدوره .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر في ٢٤ ربيع ثان ١٣٩٥ هـ

الموافق ٥ مايو ١٩٧٥ م

